

﴿ فهرسة الجزء الثاني عشر من فتح الباري ﴾

صفحة	صفحة
٤٢ باب من ادعى الى غير ابيه	٢ ﴿ كتاب الفرائض ﴾
٤٣ اذا ادعت المرأة ابنا	٣ باب تعليم الفرائض
٤٤ باب القائف	٤ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تورث
٤٥ ﴿ كتاب الحدود ﴾	ماتركنا صدقة
٤٦ باب ما يحد من الحدود	٧ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك
٤٦ باب الزنا وشرب الخمر	مالا فلاهه
٥٠ باب ما جاء في ضرب شارب الخمر	٨ باب ميراث الولد من ابيه وامه
٥١ باب من امر بغير الحد في البيت	١١ باب ميراث البنات
٥٢ باب الضرب بالجر يد والتمعال	١٢ باب ميراث ابن الابن اذا لم يكن ابن
٦٠ ما يكره من احسن شارب الخمر وانه ليس	١٣ باب ميراث ابنة ابن مع ائمة
بصارح من الهلة	١٤ باب ميراث الجد مع الاب والاخته
٦٥ باب السارق حين يسرق	١٨ باب ميراث الزوج مع الولد وغيره
٦٦ باب لعن السارق اذا لم يسم	١٨ باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره
٦٧ باب الحدود وكفارة	١٩ باب ميراث الاخوات مع البنات عصبة
٦٩ باب ظهر المؤمن حتى	١٩ باب ميراث الاخوات والاخته
٦٩ باب اقامة الحدود ودوا الانتقام لمومات الله	١٩ باب يستقون ثقل الله يفتكم في الكلالة
٦٩ باب اقامة الحدود على الشريف والوضيع	٢٠ باب ابني عم اجد هما أخ للام والآخر زوج
٧٠ باب كراهية الشفاعة في الحد اذا رفع الى	٢٢ باب ذوى الارحام
السلطان	٢٣ باب ميراث الملا عنقه
٧٨ باب قول الله تعالى والسارق والسارقة	٢٤ باب الولد للقراش
فاقطعوا يديهما وفيكم يقطع	٣١ اغما للولاملن أعتق وميراث القبط
باب توبة السارق	٣٢ باب ميراث السائبة
٨٩ ﴿ كتاب المحاربين من أهل الكفر	٣٢ باب اثم من تراءى من مواليه
والردة ﴾	٣٦ باب اذا أسلم على يديه
٩١ باب لم يحسم النبي صلى الله عليه وسلم	٣٨ باب مولى القوم من أنفسهم
المحاربين الخ	٣٩ باب ميراث الاسير
٩١ باب لم يسبق المرتدون المحاربون حتى ماتوا	٣٩ باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
٩١ باب سمى النبي صلى الله عليه وسلم أعين	٤١ باب من ادعى أحاً وأبناً أخ
المحاربين	٤١ باب ميراث العبد النصراني والمكاتب
٩٢ باب فضل من ترك الفواحش	النصراني
٩٢ باب اثم الزنا	٤٢ باب اثم من اتقى من ولده

صفحة	مصحف
١٥١	باب رجم الحصن
١٥٤	باب لا يرجم المجنون والمجنونة
١٦٠	باب لا يجرم الحجر
١٦٠	باب الرجم في البلاط
١٦٠	باب الرجم بالمصلي
١٦٠	باب من أصاب ذنباً دون الحد فأنهر الإمام
١٦٠	باب إذا قتل بصحرا أو عصا
١٦١	باب قول الله تعالى إن النفس بالنفس والعين بالعين
١٦٢	باب من أقاد بالحجر
١٦٥	باب من قتل له قاتل فهو خير الناظرين
١٦٥	باب من طلب دم امرئ فغير حق
١٧٠	باب إذا قتل الخطأ بعد الموت
١٧١	باب قول الله تعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ
١٧٢	باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به
١٧٢	باب قتل الرجل بالمرأة
١٧٢	باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات
١٧٤	باب من أخذ بضعه
١٧٥	باب إذا مات في الزحام أو قتل به
١٧٦	باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له
١٧٧	باب إذا عض رجل فلو قعت ثناباً
١٨١	باب السن بالسن
١٨٢	باب دية الأصابع
١٨٣	باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب
١٨٥	باب القسامة
١٩٧	باب من أطمع في بيت قوم فقفر أعينه فلا دية له
١٩٩	باب العاقلة
٢٠٠	باب جنين المرأة
٢٠٥	باب جنين المرأة وإن العقل على الولد وعصبه الولد على الولد
٢٠٥	باب من استعان عبداً أو صبياً
٩٥	باب رجم الحصن
٩٨	باب لا يرجم المجنون والمجنونة
١٠٤	باب لا يجرم الحجر
١٠٤	باب الرجم في البلاط
١٠٥	باب الرجم بالمصلي
١٠٧	باب من أصاب ذنباً دون الحد فأنهر الإمام
١٠٨	باب إذا قتل بصحرا أو عصا
١١٠	باب قول الله تعالى إن النفس بالنفس والعين بالعين
١١٠	باب من أقاد بالحجر
١١٠	باب من قتل له قاتل فهو خير الناظرين
١١١	باب من طلب دم امرئ فغير حق
١١٧	باب إذا قتل الخطأ بعد الموت
١٢٧	باب قول الله تعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ
١٣٠	باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به
١٣١	باب قتل الرجل بالمرأة
١٣٢	باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات
١٣٤	باب من أخذ بضعه
١٣٥	باب إذا مات في الزحام أو قتل به
١٤١	باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له
١٤١	باب إذا عض رجل فلو قعت ثناباً
١٤١	باب السن بالسن
١٤٢	باب دية الأصابع
١٤٣	باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب
١٤٣	باب القسامة
١٤٦	باب من أطمع في بيت قوم فقفر أعينه فلا دية له
١٤٧	باب العاقلة
١٥٠	باب جنين المرأة
١٥١	باب جنين المرأة وإن العقل على الولد وعصبه الولد على الولد
	باب من استعان عبداً أو صبياً

صحيفة	صحيفة
٢٠٦ باب المحدث جبار والبرجبار	٢٦٨ باب في الصلاة
٢٠٨ باب العجماء جبار	٢٦٩ باب في الزكاة
٢١٠ باب اثم من قتل ذميا بغير جرم	٢٧١ باب الحيلة في النكاح
٢١٢ باب لا يقتل المسلم بالكافر	٢٧٢ باب ما يكره من الاحتفال في اليعسوب ولا ينع
٢١٤ باب اذا ظلم المسلم هو وباعده الغصب	فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء
٢١٤ كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم	٢٧٣ باب ما يكره من التناجش
٢١٤ باب اثم من اشرك بالله تعالى وعقوبته في الدنيا والاخرة	٢٧٣ باب ما ينهى من الخداع
٢١٨ باب حكم المرتد المرتدة	٢٧٤ باب ما ينهى عن الاحتفال للولي في اليتيمة
٢٢٤ باب قتل من ابي قبول الفرائض	المريضة وان لا يكمل لها صداقها
٢٢٨ باب اذا عرض الذي او غيره	٢٧٤ باب اذا غصب جارية فزعم انها ماتت فقصي
٢٢٩ باب	قيمة الطارئة الخ
٢٣٠ باب قتل الخوارج والمحدثين بعد اقامة الحجعة عليهم وولاه تعالى وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدهم حتى يبين لهم ما يتقون	٢٧٥ باب
٢٣٦ باب من ترك قتل الخوارج للتألف	٢٧٥ باب في النكاح
٢٤٨ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان دعواهما واحدة	٢٧٨ باب ما يكره من احتفال المرأة مع الزوج
٢٤٨ باب ما جاء في المتاولين	والاضرائر وما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
٢٥٤ كتاب الاكراه	٢٧٩ باب ما يكره من الاحتفال في الفوار من الطاعون
٢٥٨ باب من اختار القتل والضرب والهلوان على الكفر	٢٧٩ باب في الهبة والشفعة
٢٥٩ باب في بيع المكره ونحوه في الحق وغيره	٢٨١ باب احتفال العامل ليهدي له
٢٦٠ باب لا يجوز نكاح المكره	٢٨٣ كتاب التعبير
٢٦١ باب اذا اكره حتى وهب عبدا وباعه لم يهر	٢٨٣ باب
٢٦١ باب من الاكراه	٢٩٢ باب رؤيا الصالحين
٢٦٢ باب اذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها	٢٩٩ باب
٢٦٣ باب يمين الرجل لصاحبه انه اخوه اذا خاف عليه القتل او نحوه	٣٠٣ باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين
٢٦٦ كتاب الحبل	جزأ من النبوة
٢٦٦ باب ترك الحبل	٣٠٤ باب المبشرات
	٣٠٥ باب رؤيا يوسف
	٣٠٦ باب رؤيا ابراهيم عليه السلام
	٣٠٨ باب اتوا طاعى على الرؤيا
	٣٠٨ باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك
	٣١٠ باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام

صحيفة	باب
٣١٦	باب رؤى بالليل
٣١٧	باب رؤى بالنهار
٣١٨	باب رؤى بالنساء
٣١٨	باب الحلم من الشيطان
٣١٨	باب اللين
٣٢٠	باب اذا جرى اللين في أطرافه أو أطاف به
٣٢٠	باب القميص في المنام
٣٢٠	باب جراح القميص في المنام
٣٢١	باب الخضري في المنام والروضة الخضراء
٣٢٣	باب كشف المرأة في المنام
٣٢٣	باب ثياب الحرير في المنام
٣٢٤	باب المفاتيح في اليد
٣٢٤	باب التعليق بالعمرة والحلقة
٣٢٤	باب عمود القسطاط
٣٢٦	باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام
٣٢٧	باب الحديد في المنام
٣٣٢	باب العين الجارية في المنام
٣٣٣	باب نزع الماء من البئر حتى يروى الناس
٣٣٥	باب نزع الذئوب والذئبين من البئر ضعف
٣٣٦	باب الاستراحة في المنام
سجدة	باب
٣٣٦	باب القصير في المنام
٣٣٧	باب الوضوء في النوم
٣٣٧	باب الطواف
٣٣٧	باب اذا أعطى فضله غيره في النوم
٣٣٧	باب الا من وذهب الروح في المنام
٣٣٨	باب الاخذل اليمن في النوم
٣٣٨	باب الهدح في النوم
٣٣٩	باب اذا طار الشئ في المنام
٣٣٩	باب اذا رأى بقراته تحر
٣٤١	باب التكت في المنام
٣٤٢	باب اذا رأى انما يخرج الشئ من كوة وأسنكه موضعا آخر
٣٤٣	باب المرأة السوداء
٣٤٣	باب المرأة الثائرة الرأس
٣٤٣	باب اذا هز سيقا في المنام
٣٤٤	باب من كذب في حلمه
٣٤٧	باب اذا رأى ما يكره فلا يهجره ولا يذكرها
٣٤٧	باب من لم ير الرؤى بالاول عابرا اذا لم يصب
٣٥٣	باب تعبير الرؤى بعد صلاة الصبح

﴿ الجزء الثاني عشر ﴾

من

فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد
ابن اسمعيل البخاري لشيخ الإسلام قاضي
القضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين
أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر
العسقلاني الشافعي نزيل
القاهرة المحروسة نفعا
الله بعلمه
آمين

﴿ ورواه من الجامع الصحيح للإمام البخاري ﴾
﴿ طبع بالمطبعة الخيرية لما لكها ومديرها ﴾
﴿ السيد عمر حسين الخشاب بمصر القاهرة ﴾

﴿ الطبعة الأولى ﴾

﴿ بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٢٥ هجرية ﴾

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾
 ﴿كتاب الفرائض﴾
 وقول الله تعالى يومئذ
 الله في أولادكم إلى قوله
 وصية من الله والله علم
 حليم ﴿حدثنا قتيبة بن
 سعيد حدثنا سفيان عن
 محمد بن المنكدر قال سمعت
 جابر بن عبد الله الأنصاري
 يقول مرضت فعادني
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأبو بكر وهما
 ماشيان فأتاني وقد أغشى
 على فتوضأ رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فصب على
 وضوءه فأفقت فقلت
 يا رسول الله كيف أصنع
 في مالي كيف أقضي في
 مالي فلم يجبني شيء حتى
 نزلت آية الميراث

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب الفرائض)

جمع فريضة كحديثه وحداثته والقريضة فريضة بمعنى مقرضة مأخوذة من القرض وهو القطع
 يقال فرضت لفلان كذا أي قطعت له شيئاً من المال قاله الخطابي وقيل هو من فرض القوس وهو الخز
 الذي في طريقه حيث يوضع التوريل ثبت فيه ويلزمه ولا يزول وقيل الثاني خاص بفرائض الله وهي
 ما ألزم به عباده وقال الراغب الفرض قطع الشيء الصلب والتأثيرية وخصت الموارد باسم الفرائض
 من قوله تعالى نصيباً مقرضاً أي مقدراً أو معلوماً ومقطوعاً عن غيرهم ﴿قوله وقول الله يوصيكم
 الله في أولادكم﴾ أن أفاض السهلي أن الحكمة في التعبير بلفظ الفعل المضارع لا بلفظ الفعل الماضي كما في قوله
 تعالى ذاكم وصاكم به سورة أنزلناها وفرضناها الإشارة إلى أن هذه الآية ناسخة للوصية
 المكتوبة عليهم كما يأتي بيانه فريضة باب ميراث الزوج قال وأضاف الفعل إلى اسم المظهر تنويعاً
 بالحكم وتعظيمه له وقال في أولادكم ولم يقل بأولادكم إشارة إلى الأمر بالعدل فيهم ولذلك لم يخص الوصية
 بالميراث بل أتى باللفظ عام وهو كقوله لا أشهد على جورٍ وأضاف الأولاد إليهم مع أنه الذي أوصى بهم
 إشارة إلى أنه أرحمهم من آبائهم ﴿قوله إلى قوله وصية من الله والله علم حليم﴾ كذا في ذروا ما غيرة
 فساد الآية الأولى وقال بعد قوله عليهما حكماً إلى قوله والله علم حكيم وقد كرفيه حديث جابر مرضت
 فعادني النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله كيف أصنع في مالي فلم يجبني شيء حتى نزلت آية
 الميراث هكذا وقع في رواية قتيبة وقد تقدم في تفسير سورة النساء أن مسلماً أخرجه عن عمرو الناقد

عن سفيان وهو ابن عيينة شيخه فيه وزاد في آخره يستفتونك في الله فيفتكم في الكلالة وينب
هناك ان هذه الزيادة مدروسة وان الصواب ما أخرجه الترمذي من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة
حتى نزلت بوصيكم الله في أولادكم وما قول البخاري في الترجمة إلى والله علم علم فأشار به إلى ان مراد
جابر من آية الميراث قوله وان كل رجل يورث كلالته أو امرأته وقد سبق في آخر تفسير النساء ما أخرجه
النسائي من وجه آخر عن جابر ان يستفتونك في الله فيفتكم في الكلالة نزلت فيه وقد اشكل ذلك حديثا
قال ابن الغريبي بعد ان ذكر الروايتين في احدهما فنزلت يستفتونك وفي أخرى آية المواريث هذا
تعارض لم يتفق بيانه إلى الآن ثم اشار إلى ترجيح آية المواريث وقولهم يستفتونك يظهر ان يقال ان
كلامه الاتيين لما كان فيها ذكر الكلالة نزلت في ذلك لكن الآية الأولى لما كانت الكلالة
فيها خاصة بغيره الاخوان من الامم كما كان ابن مسعود يقرأه اخ واخت من ام وكذا قرأ أسعد بن ابى
رفاع أخرجه البيهقي بسند صحيح استفتوا عن ميراث غيرهم من الاخوانه فنزلت الأخيرة فيصعب ان
كلامه الاتيين نزل في قصة جابر لكن المتعلق به من الآية الأولى ما يتعلق بالكلالة واما سبب نزول
او طوافه من حديث جابر ايضا في قصة ابني سعد بن كريب ومعهم ان يرثا من ابيهما فنزلت
بوصيكم الله الآية فقال العلم اعط ابني سعد الثلثين وقد بينت سياقه من وجه آخر هناك والله التوفيق
وقد وقع في بعض طرف حديث جابر المذكور في الصحيحين فقلت يا رسول الله انما يرثي كلالته وقوله فلم
يجبني شيء استدله على انه صلى الله عليه وسلم كان لا يجتهد بدورانه لا يلزم من انتظاره الوحي في هذه
القصة الخاصة عموم ذلك في كل قصته ولا سيما وهي في مسألة المواريث التي غالبها لا مجال للرأي فيه
سلمنا انه كان يمكنه ان يجتهد فيها لكن له كان ينتظر الوحي اولاً فان لم ينزل اجتهد فلا بد له على نفي
الاجتهاد مطلقاً (قوله باب) تعليم الفرائض وقال عقبة بن عامر تعلموا قبل الظانين يعني الذين
يشككون بالظن هذا الاثر لم اظفر به موصولاً وقوله قبل الظانين فيه اشار بان اهل ذلك العصر
كالواقفون عند النصوص ولا يتجاوزونها وان نقل عن بعضهم انضوى بالرأي فهو قليل بالنسبة
وفيه انداز وقوع ما حصل من كثرة افعالين بالرأي وقيل مراده قيل اندراس العلم وحدوث من
يشككم بمقتضى ظنه غير مستند إلى علم قال ابن المنبر وانما خص البخاري قول عقبة بالفرائض لانها
ادخل فيه من غيرها لان الفرائض غالب عليها التعبد وانحصار وجوه الرأي والخصوص فيها بالظن
لا انضباط له بخلاف غيرها من اجواب العلم فان للرأي فيها مجالاً والانضباط فيها ممكن غالباً يؤخذ من
هذا التقرير مناسبة الحديث المرفوع للترجمة وقيل وجه المناسبة ان فيه اشارة إلى ان النهي عن
العمل بالظن يتضمن الحث على العمل بالعلم وذلك فرع تعليمه وعلم الفرائض يؤخذ غالباً طريق العلم
كما تقدم تقريره وقال الكرماني بمقتضى ان يقال لما كان في الحديث وكوئول عباد الله اخواناً يؤخذ منه
تعليم الفرائض ليدل على الاخ الوارد من غير وفقد رد في الحث على تعلم الفرائض حديث ليس على شرط
المصنف أخرجه احمد والترمذي والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود رخصه تعلموا
الفرائض وعلومها الناس فاني امر ومقبوض وان العلم سيقض حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا
يجدان من يقبل بينهما ورواه موقوف لانها تختلف فيه على عوف الاعراب باختلاف كثير افعال
الترمذي انه مضطرب بالاختلاف عليه انه جاء عنه من طريق ابى مسعود وجاء عنه من طريق ابى
هريرة في أسانيد هاتمة ايضا اختلاف ولفظه عند الترمذي من حديث ابى هريرة تعلموا الفرائض
فانها نصف العلم وانه أول ما ينزع من أمي وفي الباب عن ابى بكر أخرجه الطبراني في الأوسط من
طريق راشد الجعفي عن عبد الرحمن بن ابى بكر عن ابى هريرة رخصه تعلموا القرآن والفرائض وعلومها

● (باب تعليم الفرائض)
وقال عقبة بن عامر تعلموا
قبل الظانين يعني الذين
يشككون بالظن حديثنا
موسى بن اسمعيل حدثنا
وهيب حدثنا ابن طاوس
عن ابى هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اياكم واطن فان
اطن اكتب الحديث
ولا تحسوا ولا تجسوا
ولا تباضوا ولا تدابروا
وكوئول عباد الله اخوانا

(باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تورث ما تركنا صدقة) * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن
 عروة عن عائشة أن فاطمة وعباس عليهما السلام أتيا بابكر ياتهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما حينئذ
 طليان أرضيهما من ذل نسبه من خير فقال لهما أبو بكر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تورث ما تركنا صدقة إنما
 يأكل آل محمد من هذا المال قال أبو بكر والله لأدع أمرأى برسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه فيه إلا صنعتة قال فاجرة فاطمة
 فلم تكلمه حتى مات * حدثنا اسمعيل بن أبان أخبرنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال لا تورث ما تركنا صدقة * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا ابن عثيمين عن ابن شهاب قال أخبرني مالك بن أنس بن الحذان
 وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي حديثه ذلك فاطلقت حتى دخلت عليه فسالته فقال اطلقت حتى أدخل على عروفا ناه
 حاجبه برأف فقال هل لك في عثمان وعبد
 ٤ الرحمن والي يروى عنه قال نعم فاذن لهم ثم قال هل لك في علي وعيسى قال

نعم قال عباس يا أمير
 المؤمنين أفص بي وبين
 هذا قال أشدكم بالله الذي
 بأذنه تقوم السماء والأرض
 هل تعلمون أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 لا تورث ما تركنا صدقة
 يريد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نفسه فقال
 الرهط قد قال ذلك فأنزل
 على علي وعباس فقال هل
 تعلمان أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ذلك قال
 قد قال ذلك قال عمر فأتى
 أحدكم من هذا الأمر أن
 الله قد كان خص رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في هذا
 التي متى علم بطل أحد
 غيره فقال عز وجل ما آفاه
 الله على رسوله إلى قوله
 قد مر فكانت خالصة لرسول
 الناس وأولئك أن يأتي على الناس زمان يختصم الرجال في الفريضة فلا يجدون من يفصل بينهم وراشدا
 مقبول لكن الراوي عنه مجهول وعن أبي سعيد الخدري لم يلق فاطمة لم يلق فاطمة ولم يلق فاطمة ولم يلق فاطمة
 أخرجه الدارقطني من طريق عطية وهو ضعيف وأخرج الدرامي عن عمرو موقافه لم يلق فاطمة ولم يلق فاطمة ولم يلق فاطمة
 تعلمون القرآن وفي لفظ عنه تعلموا الفرائض فأتاهم من دينكم وعن ابن مسعود موقافه لم يلق فاطمة ولم يلق فاطمة ولم يلق فاطمة
 القرآن فليعلم الفرائض ورجالها ثقات إلا أن في أسانيد هذا انقطاعا قال ابن الصلاح لفظ النصف في
 هذا الحديث يعني أحد القسمين وإن لم يتأوا وقال ابن عينة أفسد على من ذلك أنه يفتي بكل الناس
 وقال غيره لا نعلم حالتين حالة حياة وحالة موت والفرائض تتعلق بأحكام الموت وقيل لأن الأحكام تتعلق
 من النصوص وإن القياس والفرائض لا تتعلق إلا بالنصوص كما تقدم ثم ذكر حديث أبي هريرة
 أياكم والظن الحديث وقد تقدم من وجه آخر عن أبي هريرة في باب ما ينهى عن التعاسف في أوائل
 كتاب الأدب وتقدم شرحه متوفي وفيه بيان المراد بالظن هنا وأنه الذي لا يستند إلى أصل ويدخل
 فيه ظن السوء بالمسلم وابن طاوس المذكور في السند هو عبد الله (قوله باب قول
 النبي صلى الله عليه وسلم لا تورث ما تركنا صدقة) هو بالرفع أي المذكور هنا صدقة وادعى
 الشيعة أنه بالنصب على أن ما نفيه ورد عليهم بأن الرواية ثابتة بالرفع وعلى التنزيل فيجوز أن ينصب
 على تحذير حذافه مآثر كنما مذكور صدقة قاله ابن مالك ويذكر الأضراب عنه والوقوف مع
 ما ثبت به الرواية وذكر فيه أربعة أحاديث * أحدها حديث أبي بكر في ذلك ونصته مع فاطمة
 وقدمت في فرض الخس مشروحا وسياقه أمم معناه وقوله أنه إنما يأكل آل محمد من هذا المال كذا
 ونوع وظاهره المحصر وانهم لا يأكلون إلا من هذا المال وليس ذلك مرادا وإنما المراد العكس
 وتوجيهه أن من التبعيض والتقدير إنما يأكل آل محمد بعض هذا المال يعني بقدر حاجتهم
 وبقيته للأصالح * ثانيها حديث عائشة بلفظ الترجع وأورد آخر الباب بزائدة فيه * ثالثها حديث
 عمر في قصة علي وعباس مع عمر في منازعتهم في صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قول
 عمر لعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والي يروى عن العوام هل تعلمون أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم والله ما تركنا هذينكم ولا استأثر بها عليكم لقد أعطاكموه وبها يكفكم
 حتى يقر منها هذا المال فكان النبي صلى الله عليه وسلم ينفق على أهله من هذا المال نفقة سنة ثم يأخذ ما بقي فيجعل مال الله يفعل
 بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حياته أشدكم بالله هل تعلمون ذلك قالوا نعم ثم قال لعلي وعباس أشدكم بالله هل تعلمان ذلك قالوا نعم
 فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر وأولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها فعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم ثم توفي الله أبابكر فقلت أنا أولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها فعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جئنا
 ثم جئنا في كل سنة واحدة وأمرنا جميعا حتى نأتي نصيبنا من ابن أخين أو نأتي ما في نصيبنا من ابن أخين أو نأتي ما في نصيبنا من ابن أخين
 دفعها إليكم بذلك فقلت لهما مني قضاء غير ذلك فوالله الذي بأذنه تقوم السماء والأرض لأفقي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة
 قال عجزنا فادفعها إلى فانا كفيهاها * حدثنا اسمعيل بن يحيى عن مالك عن أبي الزناد عن الأبرج عن أبي هريرة أن رسول الله

لله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركنا صدقة يريد نفسه فقالوا قد قال ذلك وفيه مقال
 مثله لعلي والباسم فقال كذلك الحديث بطوله وقدم في مطولا في فرض الخسوذ كشرحه هناك
 في تنبيهات الرام من قوله لا نورث بالفتح في الرواية ولو روي بالكسر لصح المعنى أيضا وقوله فكانت
 خاصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك في رواية أبي ذر عن المستمل والكشميني خاصة وقوله
 لهذا عطا كموه أي المال في رواية لكشميني أصلا كموها أي الخاصة له وقوله والله الذي بذنه في
 رواية لكشميني بهذا الجلالة راجعا حديث أبي هريرة واسمه عيل شيخه هو ابن أبي أويس المدني
 ابن أخت مطلق وقد أكثر عنه وأما اسمه عيل بن أبي شيعة في الحديث الذي قبله بحديث فلا رواية له عن
 مالك (قوله لا يقسم) كذا في ذر عن غير الكشميني وللباقين لا يقسم بحذف الناء الثانية قال ابن
 التين الرواية في المطاوعة كذا في أبي البخاري برفع الميم على أنه خبر والمعنى ليس يقسم ورواه بعضهم
 بالجزم كأنهم فهم أن خلف شيئا لا يقسم بعده فلا تعارض بين هذا وماتة دم في الوصايا من حديث عمرو
 ابن الحارث الخزاعي ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم دينار ولا درهم ما يحمل أن يكون أنظر بمعنى
 انتهى فيه معنى الروايتين يستفاد من رواية أرفع أنه أخبر أن لا يخلف شيئا من جرت العادة بقسمته
 كالذهب والفضة وأن الذي يخلفه من غيرها لا يقسم أيضا طريق الارث بل تقسم منافعه لمن ذكر
 (قوله وورثي) أي بأقربة لو كنت من يورث والمراد لا يقسم مال تركه بل جهة الارث فأني بلفظ وورثي
 ليكون الحكم مع الآية الاشتقاق وهو الارث فالمنع اقتسامهم بالارث عنه قاله السبكي الكبير (قوله
 ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة) تهمد الكلام على المراد بقوله عاملي في أوائل فرض
 الخمس مع شرح الحديث وحكيته فيه ثلاثا قال ثم وجدت في الخصاص لابن دحية حكاية قول رابع
 أن المراد خادمه وعبر عن العامل على الصدقة بالعالم على التخل وزاد أيضا قول الاجبرو يتحصل من
 المجموع خمسة أقوال الخليفة والصانع والتاجر والخادم وحافر قبره عليه الصلاة والسلام وهذا أن كان
 المراد بالخادم الخمس والأفان كان الضمير بالتخل فيتعدهم الصانع والتاجر وقد ترجم المصنف عليه
 في أوائل الوصايا باب نفقة قيم الوقف وفيه إشارة إلى ترجيح جعل العامل على التاجر ومما يشتمل عنه
 تخصيص النساء بنفقة والمؤنة بالعالم وهل بينهما مغايرة وقد أجاب عنه السبكي الكبير بأن المؤنة
 في اللغة القيام بالكفاية والاتفاق بذل القوت قال وهذا يقتضي أن النفقة دون المؤنة والسرف
 التخصيص المذكور الإشارة إلى أن أزواجه صلى الله عليه وسلم لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة
 كان لا بد لهن من القوت فاقصر على ما بدل عليه والعامل لما كان في صورة الاجبر فيحتاج إلى
 ما يكفيه اقصر على ما بدل عليه انتهى ملخصا يؤيده قول أبي بكر الصديق أن حرقني كانت تكفي
 عاتقني فاشتعلت من ذلك بأمر المسلمين فجعلوا له قدر كفايته ثم قال السبكي لا يعترض بأن عمر كان يفضل
 عائشة في العطاء لأنه حال ذلك بعز يدبح رسول الله صلى الله عليه وسلم لها (قلت) وهذا ليس بما
 بدأ به لأن نسمة عمر كانت من الفتح وأما ما يتعلق بحديث الباب ففيما يتعلق بما خلفه النبي صلى
 الله عليه وسلم وأنه يبدأ منه بما ذكر وأما قوله الله أنه يدخل في لفظ نفقة نسائي كونهن وسائر
 الوازم وهو كما قال ومن ثم استثمرت المساكن التي كن قبل وفاته صلى الله عليه وسلم كل واحدة باسم
 التي كانت فيه وقد تقدم تقرير ذلك في أول فرض الخمس وإذا انضم قوله أن الذي يخلفه
 صدقة إلى أن له يهرم عليهم الصدقة لمحتق قوله لا نورث وفي قول عمر يريد نفسه إشارة إلى أن
 النون في قوله نورث المتكلم خاصة لا لا يجمع وأما ما شتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ
 نحن معاشر الانبياء لا نورث فقد أنكره جماعة من الأئمة وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ نحن

صلى الله عليه وسلم
 قال لا يقسم ورثي دينارا
 ما تركت بعد نفقة نسائي
 ومؤنة عاملي فهو صدقة
 • حدثنا عبد الله بن
 مسلمة عن مالك عن ابن
 شهاب عن عروة عن عائشة
 رضي الله عنها أن أزواج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 حين توفي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اردن أن
 يعثن عثمان إلى أبي بكر
 بسانته ميراثهن فقالت
 عائشة ليس قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا نورث
 ما تركنا صدقة

لكن أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد يلفظ انما عاش الانبياء لا ثورث الحديث
 أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه وهو كذلك في مسند الجيسدي عن ابن عيينة وهو من
 اتفق اسحاب ابن عيينة فيه وأورده الهيثم بن كليب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق باللفظ
 المذكور وأخرجه الطبراني في الأوسط بنحو اللفظ المذكور وأخرجه الدارقطني في العلل من رواية
 أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن أبي بكر الصديق يلفظ ان الانبياء لا يورثون قال ابن بطال وغيره
 ووجه ذلك والله أعلم ان الله بنهم مبلغين رسالته وامرهم ان لا يأخذوا على ذلك اجرا كما قال قل
 لا اسألكم عليه اجرا قالوا نعم وهو ذو غيرهما نحو ذلك فكانت الحكمة في ان لا يورثوا التاليف انهم
 جعلوا المال لوارثهم قال وقوله تعالى وورث سليمان داود جعله اهل العلم بان تأويل على العلم والحكمة
 وكذا قول ذكر ما يفهم من ذلك لوليا برئى وقد حكى ابن عبد البر ان العلماء في ذلك قولين وان الأكثر
 على ان الانبياء لا يورثون وذلك من ان قال بذلك من الفقهاء ابراهيم بن اسمعيل بن علي بن قتيبة عن
 الحسن البصري عياض في شرح مسلم واخرج الطبراني من طريق اسمعيل بن ابي خالد عن ابي صالح
 في قوله تعالى حكاية عزكر يا واني خفت الموالي قال العصبية ومن قوله وهب لي من ذلك ولما برئى
 قال يرث مالي ويرث من آل يعقوب النبوة ومن طريق قتادة عن الحسن بنحوه لكن لم يذكر المال
 ومن طريق مباركة بن فضالة عن الحسن بن ربيعة عن سلا حرم الله أخى زكريا ما كان عليه من يرث ماله
 (قلت) وعلى تقدير تسليم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نبينا عليه الصلاة والسلام
 لا ثورث ماتركنا صدقة فيكون ذلك من خصائصه التي أكرم بها بل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 بذلك وما عوم قوله تعالى في وصيكم الله في أولادكم الخ فاجب عنها بانها عامة فيمن ترك شيئا كان ملكه
 واذا ثبت انه وقفه قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث على تقدير انه خلف شيئا كان ملكه
 فدخله في الخطاب فباللخصيص لما عرف من كثرة خصائصه وقد اشتهر عنه انه لا يورث فظهر
 تخصيصه بذلك دون الناس وقيل الحكمة في كونه لا يورث حسم المادة في غنى الوارث موت المورث من
 اجل المال وقيل ليكون النبي كالاب لامتة فيكون ميراثه للجميع وهذا معنى الصدقة العامة وقال ابن
 المنبر في الحاشية يستفاد من الحديث ان من قال داري صدقة لا ثورث انها تكون حبا ولا يحتاج الى
 التصريح بالوقف او الخس وهو حسن لكن هل يكون ذلك صريحا او كناية يحتاج الى نية وفي حديث
 ابي هريرة دلالة على صحة المنقول وان الوقف لا يختص بالعقار له موم قوله ما تركت بعد نفقة
 نسائي الخ ثم ذكر حديث عائشة ان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي اوردن ان يعثن عثمان الى
 ابي بكر يسأله ميراثهن فقالت عائشة اليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ثورث ماتركنا صدقة
 اورده من رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة وهذا الحديث في الموطن ووقع رواية ابن وهب عن
 مالك حديثي ابن شهاب وفي الموطن الدارقطني من طريق القعنبي يسأله فتمنهن وكذا أخرجه من
 طريق جويرية بن أسماء عن مالك وفي الموطن ايضا اوسن عثمان الى أبي بكر الصديق وفيه
 فقالت لهن عائشة وفيه ما تركنا فهو صدقة وظاهر سياقه انه من مسند عائشة وقد رواه
 اسحق بن محمد القروي عن مالك بهذا السند عن عائشة عن ابي بكر الصديق اورده الدارقطني
 في الغرائب اشار الى انه قد روي زيادة ابي بكر في مسنده وهذا يوافق رواية معمر عن ابن شهاب
 المذكورة في اول هذا الباب فان فيه من عائشة ان ابا بكر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول فذكره فحصل ان تكون عائشة سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم كما سمعه

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك ما لا
فلا له حديثنا عبدان
أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس
عن ابن شهاب حديثي
ابو سلمة عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال أنا
أولى بالؤمنين من أنفسهم
فمن مات وعليه دين ولم يترك
وفاء فلعننا قضاؤه ومن
ترك ما لا فهو لورثته

العصبة بعد أصحاب الفروض قال ويؤخذ حكم أصحاب الفروض من ذكر العصبة بطريق الأولى
وبشرى ذلك قوله من كانوا قاته يتناول أنواع المنتسبين إليه بالنفس أو بالغير قال ومجمل أن تكون
من شريطة **(قوله باب ميراث الولد من أبيه وأمه)** لفظ الولد أهم من المذكور
والأبى وطلق على الولد الصلب وعلى ولد الولد وان سفل قال ابن عبد البر أصل ما بنى عليه مالك والشافعي
وأهل الحجاز ومن واقعهم في الفرائض قول زيد بن ثابت وأصل ما بنى عليه أهل العراق ومن واقعهم
فيها قول علي بن أبي طالب وكل من الفريقين لا يختلف قول صاحبه إلا في اليسير النادر إذا ظهر له بما
يجب عليه الانقياد إليه **(قوله وقال زيد بن ثابت الخ)** وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن
أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر مثله سواء الله قال بعد قوله وان
تكن معهم ذكركم فلا فريضة لأحد منهم ويبدأ بمن شركهم فيعطى فريضة قباقي بعد ذلك فلا ذكر
مثل حظ الأثنيين قال بن طالق قوله وان كان معهم ذكركم يردان كان مع البنات أخ من أبيهن وكان
معهن غيرهن من من فرض مسمى كالأب مثلاً قال ولذلك قال شركهم ولم يقل شركهن فيعطى الأب
مثلاً فرضه ويشتم ما بنى بين الابن والبنات لذلك كرم مثل حظ الأثنيين قال وهذان أو لم يحدث
الباب وهو قوله الحقوا الفرائض بأهلها **(قوله ابن طاوس)** هو عبد الله **(قوله عن ابن عباس)**
قيل لقد روي عنه بسبب وصله ورواه الثوري عن ابن طاوس لم يذكر ابن عباس بل أرسله أخرجه النسائي
والطحاوي وأشار النسائي إلى ترجيح الأرسال يرجع عندنا حتى صحيح الموصول لما نعه روح بن
القاسم وهب عندنا وهما يحيى بن أيوب عند مسلم وزيد بن أسود صالح عند الدارقطني واختلف على
معرف فرواه عبد الرزاق عنه موصلاً أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ورواه عبد الله بن
المبارك عن معمر والثوري جوامع سلا أخرجه الطحاوي ويحتمل أن يكون جعل رواية معمر على
رواية الثوري واقصا بحججه لان الثوري وان كان أحفظ منهم لكن العدد الكثير يقاومه وإذا
تعارض الوصل والأرسال ولم يرجع أحد الطرفين قدم الوصل والله أعلم **(قوله الحقوا الفرائض**
بأهلها **)** المراد بالفرائض هنا الانصباء المقصدية في كتاب الله تعالى وهي النصف ونصفه ونصف
نصفه والتثان ونصفهما ونصف نصفهما والمراد بأهلها من يستحقها بنص القرآن ووقع في رواية
روح بن القاسم عن ابن طاوس أقصوا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله أي على وفق ما نزل في
كتابه **(قوله قباقي)** في رواية روح بن القاسم فما تركت أي أبت **(قوله فهو لأولى)** في رواية الكشميني
فلاولى يفتح الهزلة واللام بينهما وأوسا كنه أقل تفضيل من الولي يسكون اللام وهو أقرب أي لمن
يكون أقرب في النسب إلى المورث وليس المراد هنا لاحق وقد حكى عباس بن رواة ابن الحسناء عن
ابن ماجة في مسلم فهو لأولى بدال ونون هو بمعنى الأقرب قال الخطابي المعنى أقرب رجل من العصبة
وقال ابن طالق المراد بأولى رجل إن الرجال من العصبة بعد أهل الفروض إذا كان فهم من هو أقرب
إلى الميت استمتع دون من هو أبعد فان استواوا أشتر كوا قال ولم يصدق بهذا الحديث من يدلى
بالآباء والأمهات مثلاً لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استواوا في الميزة كذا قال ابن المنير
وقال ابن التين إنما المراد به العمة مع العم وبنت الأخ مع ابن الأخ وبنت العم مع ابن العم وخرج من
ذلك الأخ والأخت لأبوين وأولاد فاتهم يرتون بنص قوله تعالى وان كانوا أخوة رجالاً ونساء فلا ذكر مثل
حظ الأثنيين ويستثنى من ذلك من يجب كالأخ للأب مع البنت والأخت الشقيقة وكذا يخرج الأخ
والأخت لأم بقوله تعالى فلكل واحد منهما السدس وقد نقل الإجماع على أن المراد به الأخوة

(باب ميراث الولد من أبيه
وأمه **)** وقال زيد بن ثابت
إذا ترك رجل وأمه أو أبا
فلهما النصف وان كانتا
أختين أو أكثر فلهن الثلثان
وان كان معهن ذكر ردي
بحسب شركهم فيعطى
فريضة قباقي فلا ذكر
مثل حظ الأثنيين يحدثنا
موسى بن اسمعيل حدثنا
وهيب حدثنا ابن طاوس
عن أبيه عن ابن عباس
رضي الله عنهما عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
الحقوا الفرائض بأهلها
قباقي فهو لأولى

من الامور شيئا من يد في هذا باب ابني عم أحدهما أخ لام والآخر زوج (قوله رجل ذكر)
هكذا في جميع الروايات ووقع في كتب الفقهاء كصاحب النهاية وتلميذه القرطبي فلا ولي عصبة ذكر
قال ابن الجوزي والمنذرى هذه النكحة ليست محظورة وقال ابن الصلاح فيها بعد من الصحة من
حيث اللغة فضلا عن الرواية فان العصبة في اللغة اسم للجمع لا للواحد كذا قال والناي يظهر أنه اسم جنس
ويدل عليه ما وقع في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي في الباب قبله فليمره عصبة من كانوا قال ابن
دقيق العيد قد استشكل بأن الأخوات عصبات البنات والحديث يقتضي اشتراط الذكورة في العصبة
المستحق للباقي بعد الفروض والجواب انه من طريق المفهوم وقد اختلف هل له موم وعلى التناول
فيخص بالخبر الدال على ان الأخوات عصبات البنات وقد استشكل التعديل بذكر بعد التعبير برجل
فقال الخطابي عما كرو لبيان في نفيه بالذكورة ليعلم ان العصبة اذا كلن عمأا ابن عم مشلا وكلن
معه أخت له ان الاخت لا تراث ولا يكون المال بينهما للذ كرم مثل حظ الاثنتين تعقب بان هذا ظاهر
من التعبير بقوله رجل والاشكل بالان كلامه ينحل الى انه لثنا كيدو به جزم فيه كابن التين قال
ومثله ابن ليون ذكر ورضه القرطبي فقال قيل انه لثنا كيدو لفظي ورد بان العرب انما توكسبت
يقصد فائدة اما تعين المعنى في النفس واما رفع توهم المجاوز ليس ذلك موجودا هنا وقال غيره هذا
التوكيد لتعلق الحكم وهو الذكورة لان الرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الامر فليس جكي
سيوي به ممررت برجل رجل أبوه فلهذا احتاج الكلام الى زيادة التوكيد بذكر حتى لا يظن ان المراد به
خصوص البالغ وقيل خشية أن يظن بلفظ رجل الشخص وهو أهم من الذكورة الا اني وقال ابن
العربي في قوله ذكر الاحاطة بالميراث انما تكون للذكور دون الانثى ولا يرد قول من قال ان البنت
تأخذ جميع المال انما تأخذ به سببين متغايرين والاحاطة بخصمها بالسبب الواحد وليس الا ان ذكر
فلهذا نبه عليه بذكر الذكورة قال وهذا لا يتفق له كل مدع وقيل انه احتراز عن الخطي في الموضعين
فلا تؤخذ الخطي في الزكاة ولا يجوز الخطي المال اذا انفرد وقيل للاعتناء بالجنس وقيل للاشارة الى الكمال
في ذلك كما يقال امرأة اني وقيل لاني توهم اشتراك الانثى معه لثلا يحصل على التغليب وقيل ذكر تنبيهها
على سبب الاستعفاف بالعصوبة وبسبب الترجيع في الارث ولهذا جعل للذ كرم مثل حظ الاثنتين وحكمته
ان الرجال تلحقهم الموزن كقيام بالعيال والمضيقات وادفاد القاصدين وموااة المساكين وتحميل
القراعات وغير ذلك هكذا قال النووي وبسببه القاضى عياض فقال قيل هو على معنى اختصاص الرجال
بالتعصيب بالذكورة الى بها القيام على الاناث وأصله للمازى فانه قال بعد ان ذكر استشكل
ما ورد في هذا وهو رجل ذكر وفي الزكاة ابن ليون ذكر كرم قال والذي يظهر لي ان قاعدة الشرع في الزكاة
الاتفال من سن الى اعلى منها ومن عدد الى أكثر منه وقد جعل في خمسة وعشرين بنت مخاض وسنأ على
منها وهو ابن ليون قد يتخيل انه على خلاف القاعدة وأن المسنين كالسن الواحد لان ابن البون اعلى
سنا لكنه أدى قدرا فنبه بقوله ذكر على ان الذكورة تبيخه حتى يصير مساويا لبنت مخاض مع كونها
أصغر سنا منه وأما الفرائض فلما علم ان الرجال هم القائمون بالامور ففهم معنى التعصيب ونرى لهم
العرب ما لا ترى للنساء فقيل بلفظ ذكر اشارة الى العلة التي لاجلها اختص بذلك فيها وان اشتراك في السبب
في وصف كل منهما بذكر التنبيه على ذلك لكن متعلق بالتنبيه فيما يختلف فانه في ابن البون اشارة الى
النقص وفي الرجل اشارة الى الفضل وهذا قد تلخصه القرطبي وارضاه وقيل انه وصف لاولي الارجل
قوله السهيلي وأطال في تقريره ترجيح به فقال هذا الحديث أصل في الفرائض وفيه اشكال وقد تلقاه

رجل ذكر

الناس أو أكثرهم على وجه لا تصح اضافته الى من أوتي جوامع الكلم واختصره الكلام اختصاراً فقالوا
هو نعت رجل وهذا لا يصح لعدم الفائدة لانه لا يتصور أن يكون الرجل إلا ذكر أو كلامه اجل من ان
يشتمل على حشواً فائدة فيه ولا يمتلئ به حكم ولو كان كإعراب النقص فيه الحديث لانه لا يكون فيه بيان
حكم المثل الذي يبلغ من الرجولية وقد اتفقوا على ان الميراث يجب له ولو كان ابن ساعه فلا فائدة في
تخصيصه بالبالغ دون الصغير قال والحديث انما سبق لبيان من يستحق الميراث من القرابة بعد أصعاب
السهام ولو كان كإعراب الم يكن فيه تفرقة بين قرابة الأب وقرابة الأم قال فادبت هذا نقوله أولى رجل ذكر
يرد القرى في النسب الذي قرأته من قبل رجل وصلب لأم من قبل بطن ورحم فالأولى هنا هو في الميت
فهو مضاف اليه في المعنى دون اللفظ وهو في اللفظ مضاف الى النسب وهو الصلب فغير عن الصلب بقوله أولى
رجل لان الصلب لا يكون إلا رجلاً فأدب بقوله لا أولى رجل بنى الميراث عن الأولى الذي هو من قبل الأم
كأنطال وادب بقوله ذكر نفي الميراث عن النساء وان كن من المدلين الى الميت من قبل صلب لانهن اثبات قال
وسبب الاشكال من وجهين أحدهما انهما كانا محضاً ظناً نعتاً لرجل ولو كان مرفوعاً لم يشكل كان قال
فوارثه أولى رجل ذكر والثاني انه جاء بلفظ اقل وهذا الوزن وإذا أريد به التفضيل كان بعض ما يضاف
اليه كفلان أعلم انسان فعناء أعلم الناس فتوهم ان المراد بقوله أولى رجل أولى الرجال وليس كذلك وانما
هو أولى الميت بأضائه نسباً وأولى صلباً بأضاقته كما تقول هو أخوك أخو الرءاء لا أخو البلاء قال فالأولى
في الحديث كلولى فان قبل كَيْفَ يضاف للواحد وليس يجوز منه فاجواب إذا كان معناه الأقرب
في النسب جازت اضافته ولم يكن جزامته كقوله صلى الله عليه وسلم في البربر امرأتم بالاك ثم ادناك
قال وعلى هذا فيكون في هذا الكلام الموجز من المتانة توكيد المعاني ما ليس في غيره فالجدة التي وفق
واعان انتهى كلامه ولا يخفى من استغراق وقد تلخصه الكرماني فقال ذكر كوصفه لأولى الرجل والأولى
بمعنى الأقرب الأقرب فكانه قال فهو أقرب الميت ذكر من جهة رجل وصلب لأم من جهة بطن ورحم
فالأولى من حيث المعنى مضاف الى الميت وأشير بذكر الرجل الى الأولوية فأدب بذلك في الميراث عن
الأولى الذي من جهة الأم كأنطال وبقوله ذكر نفيه عن النساء بالعصو بقوان كن من المدلين للميت من
جهة الصلب انتهى وقد ورد ككلمته ولم احذف عنه الامثلة اطال بها وكلمات طولة تجع بها
بسبب ما ظهر له من ذلك والعلم عند الله تعالى قال النورى اجعوا على ان الذي يقي هذا القروض العصبية
يفهم الأقرب فالأقرب فلا يرت عاصب بعيد مع عاصب قريب والعصبية كل ذكر يدلى بنسبه بالقرابة
ليس بينه وبين الميت اثنى حتى انفرد اخذ جميع المال وان كان مع ذوى فروض غير مستقرين اخذ ما بقى
وان كان مع مستقرين فلا شيء له قال القرطبي واما نسبة الفقهاء الاخت مع البنت عصبية فعلى سبيل
التعويض لانها كانت في هذه المسئلة نأخذ ما فضل عن البنت اشبهت العاصب (قلت) وقد ترجم
البخارى بذلك كإسباغ نفي ما قال الطحاوى استدل قوم بحى ابن عباس ومن تبعه بهذا بن عباس
على ان من خلف بنتاً عاشقياً واختاً شقيقة كان لابنته النصف وما بقى لاخته ولا لثنى لاخته ولو
كانت شقيقة وطردوا ذلك فيما لو كان مع الاخت الشقيقة عصبية فقالوا لا لثنى طامع البنت بل الذي يبنى
بهذا البنت للعصبية ولو بعدوا واحتجوا ايضا بقوله تعالى ان امرؤ هالك ليس له ولده واخت فلها النصف
ما ترك قالوا فمن اعطى الاخت مع البنت خالف ظاهر القرآن قال واستدل عليهم بالانفاق على ان من
ترك بنتاً وابن ابن وبنت ابن متساوين البنت النصف وما بقى بين ابن الابن وبنت الابن ولم يخصوا
ابن الابن بما بقى لكونه ذكر ابل وودعوا معه شقيقته وهى اثنى قال فعلم بذلك ان حديث ابن عباس ليس
على عموم له هو في شيء خاص وهو ما اذا ترك بنتاً وعمامة فان البنت النصف وما بقى للم دون العمة

اجماعا قال فانضى النظر لجميع اطلاق الاخت مع الاخ بالابن والبنات لابلانهم والعصة لان الميت لولم
 يترك الاخوانا خناشة يقين المال بينهما فكذا لو ترك ابن ابن و بنت ابن بخلاف ما لو ترك ما هو معه
 فان المال كله للعلم دون العمة باخفاقهم قالوا ما يلزم اجماعا لميراثهم لانهم اجمعوا على
 ان الميت لو ترك بنتا او اخا لكان للبنات النصف وما بقى للاخ وان معنى قوله تعالى ليس له ولد انما
 هو ولد يهوى المال كله لا الولد الذى لا يهوى واقراب العصبات البنون ثم نوههم وان سفلوا ثم الاب ثم
 الجدوا للاخ اذا انفردوا ومنهما فان اجتماعهما فى حكمه ثم نواخوته ثم نوههم وان سفلوا ثم الاعمام
 ثم نوههم وان سفلوا ومن ادى بن يقدمه على من ادى اب لكن يقدم الاخ من الاب على ابن الاخ
 من الابوين ويقدم ابن اخ لابل على عم لابوين ويقدم عم لاب على ابن عم لابوين واستدل به البخارى
 على ان ابن الابن يهوى المال اذالم يكن دونه ابن وعلى ان الجد يرث جميع المال اذالم يكن دونه اب
 وعلى ان الاخ من الام اذا كان ابن عم يرث بالفرض والتعصيب وسبأى جميع ذلك والبحث فيه
 (قوله ما ميراث البنات) الاصل فيه كما تقدم فى أول كتاب الفرائض قوله تعالى
 يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقد تقدمت الاشارة اليه والى سبب نزولها وان اهل
 الجاهلية كانوا يورثون البنات كاحكام ابو جعفر من حديث كتاب المهر حتى ان بعض عقلاء
 الجاهلية زوروا البنات لكون سورى بينهما وبين الذكر وهو طاهر من جشم ضم اقليم وفتح المعجزة وقد
 تمسك بالسبب المذكور من اجاب عن السؤال المشهور فى قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين حيث قبل
 ذكر فى الابنة حكم البنتين فى حال اجتماعهما مع الابن دون الانفراد ذكر حكم البنات الواحدة
 فى الحالىين وكذا حكم ما زاد على البنتين وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما حكم الواحدة وفى ذلك
 الجمهور واختلف فى ما بعدهم قليل حكمهما حكم الثلث فاذا دودليه بيان السنة فان الآية لما كانت
 محتملة بينت السنة ان حكمهما حكم ما زاد عليهما وذلك واضع فى سبب النزول فان العلم مانع البنتين
 من الارث وشكت ذلك امهما قال النبى صلى الله عليه وسلم لما يقضى الله فى ذلك فنزلت آية الميراث فارسل
 الى العم فقال اعط بنى سعد الثلثين فلا يرده على ذلك انه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة فانه بيان
 لانسوخ وقيل بل لقياس على الاثنتين وهما أولى لما يخفى بهما من انهما امس رجعا بالميت من اخنيسه
 فلا يصر بهما عنهما وقيل ان لفظ فوق فى الآية مقع وهو غلط وقال الميرد يوخذ من جهة ان اقل
 عدد يجمع فيه النصفان ذكر وانثى فان كان للواحدة الثلث كان للبنتين الثلثان وقال اسمعيل القاضى
 فى احكام القرآن يوخذ ذلك من قوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين لانه يقضى انه اذا كان ذكر
 وانثى فلذلك الثلثان وللانثى الثلث فاذا استحققت الثلث مع الذكر فاستحققتا الثلث مع انثى
 مشاهدا بطريق الاولى وقال السهرى يوخذ ذلك من المعنى للام التعريف التى للجنس فى قوله حظ الانثيين
 فانه يدل على انهما استحقا الثلثين وان الواحدة ملأ مع الذكر الثلث وكان ظاهر ذلك انهن لو كن
 ثلاثا لاستعوبن المال فلذلك ذكر حكم الثلث فاذا زادوا استغنى عن اعاده حكم الانثيين لانه قد تقدم
 بدلالة اللفظ وقال صاحب الكشاف وجهه ان الذكر كيهوى الثلثين مع الواحدة فالاثنتان كذلك
 يهوizan الثلثين فلما ذكر ما دل على حكم الثلثين ذكر بعده حكم ما فوق الثلثين وهو منترع من كلام
 القاضى وقرر الطيبي فقال اعتبر القاضى اجماعا فى قوله تعالى فان كن نساء لان مفهوم ترتيب القامو مفهوم
 الوصف فى قوله فوق اثنتين مشعر ان بذلك كما قال لفظ الذكر مثل حظ الانثيين علم بحسب الظاهر من
 عبارة النص حكم الذكر مع الانثى اذا اجتماعهم منه بحسب اشارة النص حكم الثلثين لان الذكر كرا

هو زالتين مع الواحدة فالتنان يجوز ان التثني ثم ارداد ان علم حكم ما زاد على التثني فقال فان كن
 ساهوق التثني فمن نظر الى صيغة النص قال اريد حلة الاجتماع دون الانفراد من نظر الى اشارة
 النص قال ان حكم التثني حكم الفرد مطلقا واعترض على هذا القدر بانه ثبت مجاز كرا لهما
 التثني في سورة ما وليست هي سورة الاجتماع دائما اذ ليس للتثني مع الاثنان والواحد احده
 عصر الان اضم اليه ان الحديث بين ذلك وحديث من ان عباس بن علي بلغه قوف مع ظاهر الامة
 وفهم ان قوله قوف اثنان لانفاء لزيادة على التثني لانيات ذلك للتثني وكذا بر دلي جواب السهيلي
 ان الاثنان لا يستمر التثني لهما في كل سورة والله اعلم ثم ذكر المصنف في الباب حديث سعد بن
 أبي وقاص في الرخصة بالثلاث وقد مضى شرحه مستوفى في الوصايا والمفروض منه قوله وليس يرثي الا
 ابني وقد تقدم ان الذي نفاه سعدا ولاده والاخذ كان له من العصبان من برئه وحديث معاذ في ثوريث
 البنات والاخت وسيا في شرحه قريبا في باب ميراث الاخوات مع البنات من وجه آخر عن الاسود دوايو
 النضر المذكور وفي سنده هو هاشم بن القاسم وشيبان هو ابن عبد الرحمن والاخت هو ابن ابي الشعثاء
 سلم الحاربي وقد اخرج به زيد بن هر ون في كتاب الفرائض له عن سفيان الثوري عن اشعث بن ابي
 الشعثاء بن الاسود بن يزيد قال قضى ابن الزبير في ابنة واخت فاعطى الابنة النصف واعطى الاخت
 بقية المال فقلت له ان معاذ قضى فيها باليمن فذكره قال فقال له انت رسول الى عبدالله بن عتبة وكان
 قاضي الكوفة فخذ منه هذا الحديث واخرجه الدارمي والطحاوي من طريق الثوري نحوه **(قوله)**
باب ميراث ابن الابن اذ لم يكن ابن ابي لثيت لصلبه سواء كان اباه او عمه **(قوله)** وقال زيد بن
 ثابت (ان) وصله سعد بن منصور عن عبد الرحمن بن ابي الزناد عن ابيه عن خارجة بن زيد عن ابيه
 وقوله بجزلة الولد ابي لصلبه وقوله اذ لم يكن دونهم ابي يهتم بين الميت وقوله ولد ذكر اكرتز به من
 الاثني وسقط لفظ ذكر من رواية الاكثر وثبت للكشميهني وهي في رواية سعد بن منصور والمذكورة
 وقوله برفون كابرثون ويحبون كايحبون ابي برفون جمع المال اذا انفردوا ويحبون من دونهم
 في الطبقة ممن يشعرون بين الميت مثلا اثنان فصاعدا ولم يرد تشيهمهم من كل جهة وقوله في آخره ولا
 يرث ولد الابن مع الابن تا كيدنا تخدم فان حبسا ولاد الابن بالابن اغا يؤخذ من قوله اذ لم يكن
 دونهم الى آخره بطريق المفهوم ثم ذكر حديث ابن عباس الحقوا الفرائض باهلها وقد مضى شرحه
 في بابا ابن بطال قال اكثر الفقهاء فيمن خلفت زجوا وابوا بنتا وابن ابن وبنت ابن تقدم
 الفروض فلزوج الربع والاب السدس والبنات النصف وما بقي بين ولدي الابن للذكر مثل
 حظ الانثيين فان كانت البنات اسفل من الابن فالباقي لهن دونها وقيل الباقي له مطلقا لقوله فما بقي
 فلاولي يرث ذكر وعملنا زيد بن ثابت والجمهور بقوله تعالى في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقد
 اجعوا ابن النبي ذكروا واننا كالبنتين عند فقد البنين اذا استروا في التعدد فعلى هذا تنقضي هذه
 الصورة من عموم فلاولي يرث ذكر **(قوله باب ميراث ابنة ابن مع ابنة)** في رواية
 الكشميهني مع بنت **(قوله)** حدثنا ابو قيس هو عبد الرحمن بن ثرون بفتح المثناة وسكون الراء
 وهزيل بالزاي مسخر ووقع في كتب كثير من الفقهاء هزيل بالذال المعجمة وهو مخبر بضم هو ابن
 شرحبيل وهو والراوى عنه كوفيان اوديان ووقع في رواية النسائي من طريق وكيع عن سفيان
 عن ابي تيس واسمه عبد الرحمن **(قوله)** سئل ابو موسى في رواية ففسد من شعبة عند النسائي جاء
 رجل الى ابي موسى الاشعري وهو الامير والي سلمان بن ربيعة الباهلي فسالها وكذا اخرج به

واميرافاناه من رجل
 قوف وترث ابنته واخته
 فاعطى الابنة النصف
 والاخت النصف **باب**
 ميراث ابن الابن اذ لم يكن
 ابن **(قوله)** زيد بن ثابت
 ولد الابناء بجزلة الولد اذ لم
 يكن دونهم ولد ذكر
 ذكرهم كذكرهم وانما هم
 كاثانهم برفون كايحبون
 ويحبون كايحبون
 ولا يرث ولد الابن مع الابن
 • حدثنا مسلم بن ابراهيم
 حدثنا وهيب حدثنا ابن
 طاوس عن ابيه عن ابن
 عباس قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الحقوا
 الفرائض باهلها فما بقي
 فلاولي يرث ذكر **باب**
 ميراث ابنة ابن مع ابنة
 حدثنا آدم حدثنا شعبة
 حدثنا ابو جيس سمعت
 هزيل ابن شرحبيل قال
 سئل ابو موسى عن ابنة
 وابنة ابن واخت فقال
 لابنة النصف والاخت
 النصف

أبو داود من طريق الأعمش عن أبي نيس لكن لم يقل وهو الأعمش وكذا القزويني وابن ماجه والطحاوي
والدارمي من طريق عن سفیان الثوري بزيادة سلمان بن ربيعة مع أبي موسى وقد ذكرنا أن سلمان
المذکور كان على قضاء الكوفة (قوله واثبت ابن مسعود غيبنا جني) في رواية الأعمش والثوري المشار
اليهما فقال له أبو موسى وسلمان بن ربيعة وفيها أضافينا معنا وهذا قاله أبو موسى على سبيل الظن
لأنه اجتهد في المسئلة وواقعه سلمان ظن أن ابن مسعود وافقهما ويحتمل أن يكون سبب قوله أن
ابن مسعود الاستنباط (قوله فقال لقد ضللت إذا) قاله جوابا عن قول أبي موسى أنه سبنا به وأشار إلى
أنه لو تابعه لخالف صريح السنة عنده وأنه لو خالفها عامدا لضل (قوله أفتى فيها بما قضى النبي صلى
الله عليه وسلم) في رواية الدارقطني من طريق ججاج بن أرماء عن عبد الرحمن بن مروان فقال ابن
مسعود كيف أقول يعني مثل قول أبي موسى وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكره
(قوله فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود) فيه إشارة إلى أن هذا لا يراوى توجه مع السائل
إلى ابن مسعود فسمع جوابه فعاد إلى أبي موسى معهم فأخبروه (قوله لئلا نؤتى مدام هذا الطبر)
فتفتح المهمة وبكسر هاء أيضا وسكون الموحدة سكا الجوهري ورجح الكسر وجزم القراء بأنه الكسر
وقال سمي باسم الطبر الذي يكتب به وقال أبو عبيد الله المروزي هو العالم بتجسير الكلام وتخصيبه وهو
بالفتح في رواية جيع المحسنين وأنكر أبو الميثم الكسر وقال الرافعي سمي العالم بهر المايقي من أثر
علومه وكانت هذه القصة في زمن عثمان لأنه هو الذي أصرأبا موسى على الكوفة وكان ابن مسعود قبل
ذلك أميرها ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها مرة قال ابن طال فيه أن العالم بمحمد إذا ظن أن لانس
في المسئلة لا يتولى الجواب إلى أن يبحث عن ذلك وفيه أن الحجة عند التنازع سنة النبي صلى الله عليه
وسلم فيجب الرجوع إليها وفيه ما كانوا عليه من الانصاف والاعتزاف بالحق والرجوع إليه وشهادة
بعضهم لبعض بالنظم والفضل وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة وثبت أبي موسى في القتياب حيث دل
على من ظن أنه أعلم منه قال ولا خلاف بين الفقهاء في مداراة ابن مسعود وفي جواب أبي موسى أشعار
أنه رجع عما قاله وقال ابن عبد البر لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة الباهلي
قد رجع أبو موسى عن ذلك ولعل سليمان أيضا رجع كما في موسى وسلمان المذکور ومختلف في
منعته وله أثر في فتوح العراق أيام عمرو عثمان واستشهد في زمن عثمان وكان قاله لسلمان الحليل
عرفته بها واستدل الطحاوي بمحدث ابن مسعود هذا على أن المراد بمحدث ابن عباس فما أثبت
لقرائض فلا يؤتى رجل ذكر من يكون أقرب العصباء إلى الميت فلو كان هناك عصبه أقرب إلى الميت
لو كانت أشي كان المال الباقي لها ووجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الأخوات من قبل
الأب مع البنت عصبه فصرن مع البنات في حكم الأب كوزن قبل الأرض وقال غيره وجه كون الولد
المسذکور في قوله تعالى أن امرءه لا يس له ولد ذكرأ أنه الذي يسبق إلى الوهم من قول القائل قال
لقد فلان كذا فأقول ما يقع في نفس السامع أنه المراد أنه كروان كل الاناث أيضا أو لا بد بالحققة
لكن هو أمر شائع وقد قال الله تعالى إنما أموالكم وأولادكم فتنة وقال ابن تيمية في أحكام أرحامكم
الأولادكم وقال حكاية عن الكافر الذي قال لا تؤمنين مالا وولد أو المراد بالأولاد والولد في هذه
لاي أنه كورود الاناث لأن العرب ما كانت تتكاثرون البنات فإذا حمل قوله تعالى أن امرءه لا يس له ولد
على الولد الذي كرم عنم الأخ الميراث مع البنت وعلى تقدير أن يكون الولد في الآية أعم فإنه
يتم لأن يراد به العموم على ظاهره وإن يراد به خصوص الذكرفيثبت السنة الصحيحة أن المراد

واثبت ابن مسعود غيبنا جني
فقتل ابن مسعود وأخبر
بقول أبي موسى فقال
لقد ضللت إذا وما أنا من
المهتدين أفتى فيها بما
قضى النبي صلى الله عليه
وسلم للأنثى النصف ولائحة
الابن السديس تسكت
الثلاثين وما بني فلاخت
فاتينا أبا موسى فأخبرناه
بقول ابن مسعود فقال
لئلا نؤتى مدام هذا الخبر
فيكم

به القسود دون الاناث قال ابن العربي يؤخذ من قصة أي موسى وابن معوذ جواز العمل بالقياس
 قبل معرفة الخبر والرجوع الى الخبر بعد معرفته ونقض الحكم اذا خالف النص (قلت) ويؤخذ من
 صحيح أي موسى انه كان يرى العمل بالاجتهاد قبل البحث عن النص وهو لا يتقن من يعمل بالعمل قبل
 البحث عن المخصص وقد نقل ابن الحاجب الاجماع على منع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصص
 وتعقب بان أبو اسحق الاسفراييني والشبرايزي حكيا الخلاف وقال أبو بكر الصيرفي وطاقته هو
 المشهور ومن الحنفية يجب الاقياد للعموم في الحال وقال ابن شريع وابن خيران والقفال يجب
 البحث قال أبو حامد وكذا الخلاف في الامر والله المطلق (قوله باب ميراث الجسد مع
 الاب والاخت) المراد بالجدهما من يكون من قبل الاب والمراد بالاخته الاشقاء ومن الاب وقد اتفق
 الاجماع على ان الجسد لا يرث مع وجود الاب (قوله وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجسد أب)
 أي هو أب شقيقه لكن تتفاوت مراتبه بحسب القرب والبعد وقيل المعنى انه ينزل منزلة الاب في الحرمة
 ووجوده البر والمعروف عن المذكورين الاول قال يزيد بن هرون في كتاب الفرائض لغيرنا محمد
 ابن سالم عن الشعبي ان ابا بكر وابن عباس وابن الزبير كانوا يجعلون الجسد أباً يرث ما يرث ويحجب
 ما يحجب ويحذف من سالم ضعيف والشعي عن أي بكر منقطع وقد جاء من طريق أخرى واذا جمل ما نقله
 الشعبي على العموم لزم منه خلاف ما أجروا عليه في صورة وهي أم الاب اذا علت نسيطة بالاب ولا تسقط
 بالجسد او تشكك في صورتين احدهما ما ابن العلاء والاصبان يسقطون بالاب ولا يسقطون بالجسد
 الا عند أبي حنيفة ومن تابعه والام مع الاب أو أحد الزوجين تاخذت ما في ومع الجسد تاخذ ثلث الجسغ
 الا عند أبي يوسف فقال هو كالاب في الارث بالاولاء صورة ثالثة فيها اختلاف أيضا فاقول أي بكر
 وهو الصديق فوصله الدارمي بسند ضعیف شريك عن أبي سعيد الخدري أن أبا بكر الصديق جعل
 الجسد أباً بسند صحيح الى أي موسى أن أبا بكر مثله بسند صحيح أيضا الى عثمان بن عفان أن أبا
 بكر كان يجعل الجسد أباً وفي لفظ له انه جعل الجسد أباً اذا لم يكن دونه أبو بسند صحيح عن ابن عباس
 أن أبا بكر كان يجعل الجسد أباً وقد أسند المصنف في آخر الباب عن ابن عباس أن أبا بكر أنزله أباً وكذا
 مضى في المناقب موصول عن ابن الزبير أن أبا بكر أنزله أباً وأما قول ابن عباس فاخرجه محمد بن نصر
 المروزي في كتاب الفرائض من طريق عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال الجسد اب واخرج
 الدارمي بسند صحيح عن طاوس عنه انه جعل الجسد أباً واخرج يزيد بن هرون من طريق ليث عن
 طاوس عن عثمان وابن عباس كان يجعلان الجسد أباً وأما قول ابن الزبير فتقدم في المناقب موصولان
 طريق ابن أي ما يملكه قال كتب اهل الكوفة الى ابن الزبير في الجسد فقال ان ابا بكر أنزله أباً وفيه
 دلالة على انه افقاهم عئل قول أبي بكر واخرج يزيد بن هرون من طريق سعيد بن جبير قال كنت
 كاتباً لعبد الله بن عتبة فأتاه كتاب ابن الزبير ان ابا بكر جعل الجسد أباً (قوله وقرأ ابن عباس يا بني آدم
 واتبع ملة آتاني ابراهيم واسحق يعقوب) اما احتجاج ابن عباس بقوله تعالى يا بني آدم فوصله
 محمد بن نصر من طريق عبد الرحمن بن معقل قال جاء رجل الى ابن عباس فقال له كيف تقول في
 الجسد قال اي اب الله اكبر فسكت وكأنه عي عن جوابه فقلت انا آدم فقال اقلا تسمع الى قوله
 تعالى يا بني آدم وقد اخرج الدارمي من هذا الوجه واما احتجاجه بقوله تعالى واتبع ملة آتاني
 فوصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عن ابن عباس قال الجسد اب وقرأ ابن عباس يا بني آدم
 واحتج بعض من قال بذلك بقوله صلى الله عليه وسلم انا ابن عبد المطلب وانما هو ابن انسه (قوله)

باب ميراث الجسد مع الاب
 والاخته وقال أبو بكر
 وابن عباس وابن الزبير
 الجسد اب وقرأ ابن عباس
 يا بني آدم واتبع ملة آتاني
 ابراهيم واسحق يعقوب

ولم يذكر) هو يضم أوله على البناء للجهول (قوله) أن أحد أعمام أبي بكر في زمانه وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم متوافرون) كانه يريد بذلك تقوية حجة القول المند كورقان الاجماع السكوني حجة وهو حاصل في هذا ومن جاء عنه التصريح بان الجدير بما كان يرث الاب عند عدم الاب غير من سماء المصنف معاذ أبو الدرداء أو موسى وأبي بن كعب وقائشة أو هريرة ونقل ذلك أيضا عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود على اختلاف عنهم كما سيأتي ومن التابعين عطاء وطاوس وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو الشعثاء وشريح والشعبي ومن فقهاء الامصار عثمان التيمي وأبو حنيفة وأصحاب ابن راهوييه وداد أبو ثور والمزني وابن سريج وذهب عمرو بن دينار وابن مسعود إلى ثور بن الأخوة مع الجدي لكن اختلفوا في كيفية ذلك كما سيأتي بيانه (قوله) وقال ابن عباس يرثني ابن ابني دون اخوتي ولا أرث أباً بن ابني) وسهله سعيدين منصور من طريق عطاء عنه قال قد ذكره قال ابن عبد البر وجه قياس ابن عباس ان ابن الاب لما كان كالاب عند عدم الاب كان أبو الاب عند عدم الاب كالاب وقد ذكر من وافق ابن عباس في هذا الوجه قياس المذ كور من جهة أنهم أجمعوا على أنه كالأب في الشهادة له وفي العتق عليه وأنه لا يقتصر منه وأنه وفرض وأصاب وعلى أن من ترك ابناً وأباً للأب السدس وأباً لابن وكذا لو ترك جدة لآبائه وأباً وعلى أن الجدي ضرب مع أصحاب الفرض بالسدس كما يضر باب السدس أو قيل بالعلو أم لا ولا تفقوا على أن ابن الاب بمنزلة الابن في حجب الزوج عن النصف والمرأة عن الربع والام من الثلث كالابن سواء فلان رجلاً ترك أبوه وابن ابنته كان السكمل مله أبوه السدس وان من ترك أباً جده وعمة ان المال لا يبي جده دون عمة فينبغي أن يكون لوالده أبيه دون أخوته فيكون الجداوى من أولاد أبيه كالان أباء أو من أولاد أبيه وعلى أن الأخوة من الام لا يرثون مع الجدي كما لا يرثون مع الاب فعجبهم الجدي كما عجبهم الاب فينبغي أن يكون الجدي كالأب في حجب الأخوة وكذا القول في بنى الأخوة ولو كانوا أشقاء وقال السهيلي لم ير زيد بن ثابت لاحتجاج ابن عباس بقوله تعالى يا بني آدم ونحوها مما ذكر عنه حجة لان ذلك ذكر في مقام النسبة والتعريف فغير بابنية ولو عبر بالولادة لكان فيه متعلق ولكن بينا التعبير بالولد والابن فرق ولذلك قال تعالى يا بني آدم الله في أولادكم ولم يقل في أبنائكم ولفظ الولد يقع على الذكرو الانثى والواحد والجمع بخلاف الابن وأيضا فلفظ الولد يلحق بالميراث بخلاف الابن تقول ابن فلان من الرضا ع ولا تقول ولده وكذا كان من يبنى ولده يرثه قاله ابن تيناه ولا يقول ولدي ولا ولده ومن ثم قال في أبنائكم لا يرثون ولا يرثون من يبنى وحلائل أولادكم لم يمتنع أن يقول من أصلابكم لان الولد لا يكون الا من صلب أب وطن (قوله) ويذكره عمر وعلي وابن مسعود وزيد أبا بل مختلفة) سقط ذكر زيد من شرح ابن طال فله من النسخة وقد أخذ قوله جمهور العلماء ونحوكم كما عرفت أفرضكم زيد وهو حديث حسن أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من رواية أبي غلابة عن أنس وأعله بالرسالة ورجعه الدارقطني وأخطب وغيرهما وله متابعات وشواهد ذكرتها في تخرج أحاديث الرافعي فأما ما خرج الدارمي بسند صحيح عن الشعبي قال أولي جدور في الاسلام عمر فاخذ ماله فاته على زيد يعني ابن ثابت قال لا يس لك ذلك إنما أنت كاحد الاخرين وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الرحمن بن غنم عنه دون قوله فاته الخ لكن قال فاراد عمر أن يمتاز المال قتلت به بأمر المؤمنين انهم شجرة دوني يعني بنى أبيه وأخرج الدارقطني بسند قوي عن زيد بن ثابت ان عمر أنه قد كرسه فيها ان مثل الجدي كمثل شجرة نبئت على ساق واحد فخرج منها غصن ثم خرج

ولم يذكر ان احد اعمام
ابا بكر في زمانه واصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم
متوافرون • وقال ابن
عباس يرثني ابن ابني دون
اخوتي ولا ارث انا ابن
ابني • ويذكره عمر
وعلي ابن مسعود وزيد
اقول مختلفة • حدثنا
سليمان بن حرب حدثنا
وهيب عن ابن طلوس عن
ابيه عن ابن عباس رضي
الله عنهما عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال الحقوا
الفرائض باهلها فابن
فلا ولي رجل ذكر •
حدثنا ابو معمر حدثنا
عبد الوارث حدثنا ابو
هن عكرمة عن ابن عباس
قال اما الذي قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لو كنت
متخذاً من هذه الامة
خليلاً لا اتخذته ولكن
اخوة الاسلام افضل او
قال خبر فانه انزلها يا
فضاء ابا

من القصب غصن فان قطعت القصب ورجع الماء الى السابق وان قطعت الثاني رجع الماء الى الاول
 فخطب عمر الناس فقال ان زيدا قال في الجد قولاً وقد مضيت به وأخرج الدارمي من طريق اسمعيل بن
 أبي خالد قال قال عمر خذ من الجد ما اجتمع عليه الناس وهذا منقطع وأخرج الدارمي من طريق عيسى
 الخطابي عن الشعبي قال كان عمر قاسم الجد مع الأخ والأخوين فاذا زادوا أعطاه الثلث وكان يعطيه
 مع الوالد السدس وأخرج البيهقي بسند صحيح عن يونس بن يزيد عن الزهري حدثني سعيد بن
 المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وفيه نسخة بن ذؤيب ان عمر قضى ان الجد يعاقم الاخوة للاب
 والام والاخوة للاب ما كانت المقاسمة خيراً له من الثلث فان كثرا لاختوة أعطى الجد الثلث وأخرج
 يزيد بن هرون في كتاب الفرائض عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو قال في
 لا حظ من عمر في الجد ما تة تقصيه كلها ينقض بعضها بعضاً وروينا في الجزء الحادي عشر من فوائد
 أبي جعفر الرازي بسند صحيح الى ابن هون عن محمد بن سيرين سألت عبيدة عن الجد فقال قد حفظت
 عن عمر في الجد ما تة تقصيه مختلفة وقد استبعد بعضهم هذا عن عمر وتاول البراء صاحب المسند قوله
 فضا باختلافه على اختلاف حال من يرث مع الجد كان يكون أخ واحداً وأختاً واحدة أو أكثر
 ويدفع هذا التأويل ما تقدم من قول عبيدة بن عمرو ينقض بعضها بعضاً وسأيت عن عمر أقوال
 أخرى وأما على ما خرج ابن أبي شيبة ومحمد بن نصر بسند صحيح عن الشعبي كتب ابن عباس الى علي
 يسأله عن ستة اخوة وجد فكتب اليه ان اجعله كاحدهم وامع كتابي وأخرج الدارمي بسند قوي عن
 الشعبي قال كتب ابن عباس الى علي وابن عباس بالبصرة اني وجدت جد وستة اخوة فكتب اليه علي ان
 أعط الجد سبعاً ولا تعط أحداً بعده وسند صحيح الى عبد الله بن سلمة ان علياً كان يجعل الجد أخاً حتى
 يكون سادساً ومن طريق الحسن البصري ان علياً كان يشارك الجد مع الاخوة الى السدس ومن طريق
 ابراهيم النخعي عن علي بن حمزة وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الشعبي عن علي انه في جد
 وستة اخوة فأعطى الجد السدس وأخرج يزيد بن هرون في الفرائض له عن محمد بن سالم عن الشعبي عن
 علي بن حمزة ومحمد بن سالم هذا فيه ضعف وسأيت عن علي أقوال أخرى وأخرج الطحاوي من طريق
 اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال حدثت ان علياً كان ينزل بنى الاخوة مع الجد منزله آتاهم ولم يكن
 أحدهم للصعابة بفعله غيره ومن طريق السري بن يحيى عن الشعبي عن علي كمول الجماعة واما عبيد
 الله بن مسعود فاخرج الدارمي بسند صحيح الى أبي اسحق الليثي قال دخلت على شريح وعنده عامر
 يحيى الشعبي وعبد الرحمن بن عبيد الله اي ابن مسعود في فريضة امرأة من اسمى العالمة تركت زوجها
 وامها وأختها لا يباؤها وجدها فذكر قيسه فيها فانت عبيدة بن عمرو وكان يقال ليس بالكوفة اعلم
 بفريضة من عبيدة وأطراث الا عورقاً له فقال ان شئت بأتكم بفريضة عبد الله بن مسعود في هذا
 فجعل للزوج ثلاثة أسهم والتصف وللأم ثلث ما بقي وهو السدس من راس المال وللأخ سهم وللجد
 سهم وروينا في كتاب الفرائض لسفيان الثوري من طريق النخعي قال كان عمر وعبيد الله يكرهان
 ان يفضلا ما علي جد أو خرج سعيد بن منصور وابو بكر بن أبي شيبة بسند واحد صحيح الى عبيد بن
 نضيرة قال كان عمرو ابن مسعود يقاسم الجد مع الاخوة ما بينه وبين ان يكون السدس خيراً له من
 اسمه الا ما أخرجه محمد بن نصر مثله هو او زاد ثم ان عمر كتب الى عبد الله ما ارانا الا قد اجفنا
 بالجد فاذا جاءك كتابي هذا فقام به مع الاخوة ما بينه وبين ان يكون الثلث خيراً له من مقاسمته
 فانه بذلك عبد الله وأخرج محمد بن نصر بسند صحيح الى عبيدة بن عمرو قال كان يعطى الجد مع

أبيه والابن أقوى من الابن لان الابن يتفرّد بالمال ويرد الاب الى السدس ولا كذلك الاب فتعصيب
 الاخ تعصيب بنوة تعصيب الجد تعصيب ابوة والبنوة أقوى من الابوة في الارث ولان الاخت فرضها
 النصف اذا انفردت فلا يسقطها الجد كالبنات ولان الاخ حصص أخيه بخلاف الجد فامتنع من قوة
 تعصبيه عليه أن يسقط به وقال السهيلي الجد اصل ولكن الاخ في الميراث أقوى سبباً منه لانه مولى بولاية
 الاب قال لادة أقوى الاسباب في الميراث فان قال الجد وأنا أيضاً ولدت الميت قيل له انما ولدت والده
 وأبوه ولداً اخوة فصار سببهم قوياً وولد الولد ليس ولداً الا بواسطة وان شارك في مطلق الولدية ثم ذكر
 حديث ابن عباس أيضاً فضل أبي بكر وقد تقدم شرحه مستوفى في المناقب وقوله أفضل اوقال خير
 شلثن الراوي وكذا قوله أنه أنزلها بأب أو قال قضاء أباً **(قوله باب ميراث الزوج مع الولد وغيره)**
 أي من الوارثين فلا يسقط الزوج بحال وانما يحصيه الولد عن النصف الى الربع ذكر فيه حديث ابن
 عباس كان المال أي الخلف عن الميت للولد الوصي للوالدين الحديث وقد تقدم في الوصاية ما ذكر
 شرحه هناك مستوفى سنداً ومتناً والله الجد قال ابن المبراس انه ما جد البخاري يحدث ابن عباس هذا
 مع ان الدليل من الآية واضع اشارة منه الى تقرير سبب نزول الآية وانما على ظاهرها غير مؤولة ولا
 منسوخة وأعاد السهيلي ان في الآية التي نسخها وهي بوصيكم الله اشارة الى استمرارها فلذلك عبر
 بالفعل الدال على الدوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال في الآية المنسوخة الحكم كتب عليكم اذا
 خسر أحدكم الموت ان تتركوا خيرا الآية **(قوله وجعل للابوين لكل واحد منهما السدس)** أفاد السهيلي
 ان الحكمة في إعطاء الوالدين ذلك والتسوية بينهما ليعتدرا فيه فلا يجهض بهما ان كثرت الاولاد مثلاً
 وسوى بينهما في ذلك مع وجود الولد والاخوة لما يستحقه كل منهما على الميت من التريسة ونحوها
 وفضل الاب على الام عند عدم الولد والاخوة للمال بل من الامتياز بالانفاق والنصرة ونحو ذلك
 وعوضت الام عن ذلك بما هو الولد بتفضيلها على الاب في البر في حال حياة الولد انتهى ملخصاً واخرج
 عبد بن جبر من طريق قتادة عن بعض اهل العلم ان الاب احجب من النصف الى الربع ويخط المرأة
 انكاحهم والانفاق عليهم دون الام **(قوله باب ميراث المرأة والزوجة مع الولد وغيره)**
 أي من الوارثين فلا يسقط ارث واحد منهما بحال بل يخط الولد الزوج من النصف الى الربع ويخط المرأة
 من الربع الى الثمن ذكر فيه حديث ابن جبر في قصة المرأة التي ضربت الاخرى فأسقطت جنبائهما
 ماتت الضارب فقتل النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين فغرة وان العدل على عصبه القاتلة وان ميراث
 الضارب لبينها وزوجها وسأني شرحه مستوفى في كتاب الديات ان شاء الله تعالى ووجه الدلالة منه على
 الترجعة ظاهرة لان ميراث الضارب لبينها وزوجها لا لعصبها الذين علقوا عنها فورث الزوج مع ولده
 وكذا لو كان الاب هو الميت لو رثت الام مع الاولاد اشار الى ذلك ابن التين وكذا لو كان هناك عصبه بغير
 ولد **(قوله باب ميراث الاخوات مع البنات عصبه)** قال ابن طحال اجعوا على ان الاخوات عصبه
 البنات فبرهن ما فضل عن البنات فمن يخالف الابتاء واختا فلا بنت النصف وللأخت النصف الباقي
 على ما في حديث معاذ بن أنس خلف بنتين واخفاهما الثلثان وللأخت ما بقي وان خلف بنتاً واختاً بنت
 ابن فلبنات النصف ولبنات الابن ثلثين وللأخت ما بقي على ما في حديث ابن مسعود لان البنات
 لا يرثن أكثر من الثلثين ولم يخالف في شيء من ذلك الا ابن عباس فانه كان يقول للبنات وما بقي للعصبه
 وليس للأخت شيء وكذا للبنات الثلثان وللبنت وبنت الابن كما مضى والباقي للعصبه فاذا لم تكن عصبه
 رد الفضل على البنت والبنات وقد تقدم البحث في ذلك قال ولم يوافق ابن عباس على ذلك احد الا اهل

(باب ميراث الزوج مع الولد وغيره) حدثنا محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن ابي شيبة عن عطاء بن ابي عبيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما احب فجعل للزوج مثل حظ الانثيين وجعل للابوين لكل واحد منهما السدس وجعل للمرأة الثمن والربع وللزوج النصف والربع **(باب ميراث المرأة والزوجة مع الولد وغيره)** حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن ابي هريرة انه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين امرأة من بني الحنظلة سقط ميتاً بغرة صداً وأمة ثم ان المرأة التي قضى لها بالغرة توفيت فتضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان ميراثها لبينها وزوجها وان العقل على عصبتها **(باب ميراث الاخوات مع البنات عصبه)** حدثنا بشر بن خالد حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة

من سليمان بن ابراهيم بن الاسود قال قضى فيما عاذه بن جبل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم النصف لابنة والنصف للاخت

انظره قال وحجة الجماعة من جهة النظر ان عدم الولد في قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد له
أخت إنما جعل شرطاً في فرضها الذي تقاسم به الورثة لا في ثبوتها مطلقاً فإذا عدم الشرط سقط الفرض
ولم يمنع ذلك ان ترث بمعنى آخر كما شرط في ميراث الاخ من أخته عند عدم الولد وهو يرثها ان لم يكن لها ولد
وقد اجعوا على انه يرثها مع البنت وهو كما جعل النصف في ميراث الزوج شرطاً اذ لم يكن ولداً ولم يمنع
ذلك أن يأخذ النصف مع البنت فإذا خد نصف النصف بالفرض والنصف الاخر بالنصف ان كان
ابن عم متلاًفكذلك الاخت والله أعلم **(قوله عن سليمان)** هو الاعمش وابراهيم هو التخي والاسود
هو ابن يزيد وهو خال ابراهيم الراوي عنه **(قوله ثم قال سليمان قضى فيما عاذه بن كسر على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم)** القائل ذلك هو شعبة وسليمان هو الاعمش وهو موصول بالسند المذكور
وحاصله ان الاعمش روى الحديث ألا بابات قوله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون
مرفوعاً على الراجح في المسئلة ومردونه فيكون موقوفاً عند أخرجه الاسماعيلي عن القاسم بن
زكريا عن بشر بن خالد شيخ البخاري فيه مثله لكن قال قال سليمان هذا قال القاسم وحدثنا محمد بن
عبد الأعلى حدثنا ابن بسند بلفظ قضى بذلك معاذ فبنينا (قلت) وقد مضى في باب ميراث البنات من وجه
آخر من الاسود بن يزيد قال أنا معاذ بن جبل باليمن معلماً وميراً أنا من رجل فذكره وسياقه
مشعر بان ذلك كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمره على
اليمن كما مضى صريحاً في كتاب الأمانة وغيره وأخرجه أبو داود والدارقطني من وجه ثالث عن الاسود
ان معاذ أورد فذكره وزاده باليمن ونبي الله صلى الله عليه وسلم ومثني والدارقطني من وجه آخر
عن الاسود قد علم علينا معاذ بن جعفر رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره باختصار وهذا صرح
في ذلك **(قوله عبد الرحمن)** هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري وابو قيس هو عبد الرحمن وقد مضى
ذكره وشرح حديثه قبل هذا بأربعة أبواب من طريق شعبة عن أبي قيس وفيه قصة إلى موسى
وجزم فيه بقوله لا قضين فيها قضاء النبي صلى الله عليه وسلم وأما قوله هنا وأما قال النبي صلى الله عليه
وسلم فهو شأن من بعض رواته وأكثر الرواة أنباء الزيادة في رواية وكسب وغيره عن سفيان عند
النسائي وغيره سأقضي فيما عاذه بن كسر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومراعاة القضاء بالنسبة إليه القضا
فان ابن مسعود لم يمتد له يكن فاضياً ولا أميراً **(باب ميراث الاخوات والاخوة)** ذكر فيه
حديث جابر المذكور في أول كتاب الفرائض والغرض منه قوله تعالى أخوات قاته بقضى انهم
يكن له ولد واستنبط المصنف الاخوة بطريقين الاول وقد قدم الاخوات في الذكر لتصرح بهن في الحديث
وعبد الله المذكور في السند هو ابن المبارك قال ابن طال أجعوا على ان الاخوة الاشقاء أو من الاب
لا يرثون مع الابن وان سفل ولا مع الاب واختلاف اوجه مع الجد على ما مضت الاشارة اليه وما عدا ذلك
قلوا واحدة من الاخوات النصف ولابنتين فصاعداً للثلاث وللأخ الجميع فما زاد فاقسمة السويقوان
كأخوة رجالاً ونساءً قلد كرم مثل حظ الاشيين كما خص عليه القرآن ولم يعم في ذلك اختلاف الا في
زوج وأما أخنتين لامرأه شقيق قال الجهمو بشرى بينهم وكان على وأبي وموسى لا يشركون
الاخوة ولو كانوا اشقاء مع الاخوة لأم لانهم عصبة وقد استقرت الفرائض المال بذلك قال جمع من
الكوفيين **(قوله باب)** يستقون قل الله يفتيك في الكلالة ذكر فيه حديث البراء بن

سفيان عليم حدثنا عبد الله بن موسى عن اسرائيل عن أبي اسحق عن البراء بن
الله عنه قال آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء يستقون قل الله يفتيك في الكلالة

أى اسحق عنه أكثر آية نزلت جامعة سورة النساء يستقروا على الله فبنيكم فى الكلاله أراد
 بذلك ما لها من التخصيص على ميراث الاخوة وقد أخرج أودود فى المراسلى من وجه آخر عن أبى
 اسحق عن أبى سلمة بن عبد الرحمن جابر بن جابر قال قال رسول الله ما الكلاله قال لم يترك ولدا ولا ولدا
 غورته كلاله فوفى صحيح مسلم عن عمر أنه خطب ثم قال انى لا ادع حدى شيأ هم عندى من الكلاله
 وما راحت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما راحت فى الكلاله حتى طعن بأصبعه فى صدرى فقال ألا
 بكفىك آية النصف التى فى آخر سورة النساء وقد اختلف فى تفسير الكلاله فاجمروا على أنه من لولده
 ولولا هو اختلف فى بنت وأخت هل ترث الاخت مع البنت وكذا فى الجد هل ينزل منزلة الأب فلا ترث
 معه الاخوة قال السهيلي الكلاله من الاكل المحط بالرأس لان الكلاله ورثة تكلت العصبه أى
 احاطت بالميت من الطرفين وهى مصدر كافر بقرينة وسمى اقر ما الميت كلاله بالمصدر كما قالهم قرابة
 أى ذوق قرابة وان ثبت المصدر قلت ودفعه من كلاله وتطلق الكلاله على الورثة مجازا قال لا يصح
 قول من قال الكلاله المال ولا الميت الا على ارادة تفسيره معنى من غير نظار الى حقيقة اللفظ ثم قال ومن
 الصحاب الكلاله فى الآية الاولى من النساء لا يرث فيها الاخوة مع البنت مع أنه لم يعم فيها التقييد
 بقوله ليس له ولد فقيده فى الآية الثانية مع ان الاخت فيها ورثت مع البنت والحكمة فيها ان الاولى
 صبر فيها بقوله تعالى وان كل رجل يورث ثخان مقتضاه الاحاطة بصبر المال فأعني لفظ يورث من
 القيد مشه قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد أى يحيط بغيرها واما الآية الثانية قالوا لو رثها
 ان ذكر كما تقدم تقرر به ولم يبرح فيها بل يظن ورث فلذلك ورث الاخت مع البنت وقال ابن المنبر
 لاستدلال بآية الكلاله على ان الاخوات عصبه لطيف جدا وهو ان العرف فى آيات القرآن قد
 طرد على ان الشرط المذكور فيها هو مقدار الفرض لا لاصل الميراث فيفهم انه اذا لم يوجد الشرط ان
 يتغير قدر الميراث فمن ذلك قوله ولا يورث لكل واحد منهما السدس مما تركا كان له ولد فكان لم يكن له ولد
 وورثه ابواه فلامه الثلث فغير اهدر ولم يتغير أصل الميراث وكذا فى الزوج وفى الزوجة قياس ذلك ان
 طرد فى الاخت قلها النصف ان لم يكن ولد فكان كل واحد منهما السدس ولم يتغير أصل الارث وليس هناك قدر
 يتغير اليه الا التعصيب ولا يبرم من ذلك ان ترث الاخت مع الابن لانه مخرج بالاجماع فيبقى ما عداه على
 الاصل والله اعلم وقد تقدم الكلام فى آخر ما نزل من القرآن فى آخر تفسير سورة البقرة وقال الكرماني
 اختلف فى تعيين آخر ما نزل قال البراهمة انها خمسة سورة النساء وقال ابن عباس كما تقدم فى آخر سورة
 البقرة آية الر با وهذا اختلاف بين الصحابين ولم ينقل واحد منهما ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فيعمل على ان كلالهما قال بظنه وتعب بان الجمع أولى كما تقدم بيانه هناك (قوله) باب ابن عم
 أحدهما أخ للام والآخر زوج) صورتهما ان رجلا تزوج امرأة فانت منه بان ثم تزوج أخرى
 فانت منه با ثم فارق الثانية فزوجهما أخوه فانت منه بنت فهى أخت الثانى لأمه وابنه معه فتزوجت
 هذه البنت الابن الاول وهو ابن عمها ثم ماتت عن ابن عمها (قوله) وقال على الزوج النصف وللأخ
 من الأم السدس وما بقى بينهما نصفان (وخاصه أن الزوج على النصف لكونه زوجا وعلى الآخر
 السدس لكونه أخا من أم فيبقى الثلث فيقسم بينهما بطريق المساواة فيصير لكل واحد الاول الثلثان
 بالفرض والتعصيب والآخر الثلث بالفرض والتعصيب وهذا لا يرويه عن على رضى الله عنه
 سعيدين منصور من طريق حكيم بن غفال قال أنى شرع فى امرأة تركت ابني عها أحدهما
 زوجها والآخر أخوها لأمها فجعل للزوج النصف والباقي للأخ من الأم فأقوا عاليا فذكر رآه
 ذلك فأرسل الى شرع فقال ما نصبت بكتا بالله أو سنة من رسول الله فقال يكتب الله قال ابن

باب ابن عم أحدهما
 أخ للام والآخر زوج
 وقال على الزوج النصف
 وللأخ من الأم السدس
 وما بقى بينهما نصفان

قال وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله قال جهل قال الزوج النصف وللأخ ما بقى ثم ألقى
 الزوج النصف وللأخ من الأم السدس ثم قسم ما بقى بينهما وأخرج بز يد بن هريرة والدارمي من
 طريق الطبري قال قال علي بن أبي حماد أحدهما أخ لأخ لم يقل له إن عبدان كان بطي الأخت الأم المال كله
 قتال برحه الله إن كان كل فقهما ولو كنت أنا لأعطيت الأخ من الأم السدس ثم قسمت ما بقى بينهما قال ابن
 بطال وفاق علي بن زيد ثابت وأبو الجهم وقال عمرو بن مسعود جيع المال بيني الذي يبق بعد نصيب
 الزوج الذي جمع القرابتين فله السدس بالفرض والثالث الباقي بالتعصيب وهو قول الحسن وأبي ثور
 وأهل الظاهر واحتجوا بالأجاء في أخوين أحدهما شقيق والأخر لابن الشقيق يستوجب
 المال لكونه أقرب بأم وصيغة الجمهور ما أشار إليه البخاري في حديث أبي هريرة الذي أورده في
 الباب بلفظ فمن مات وترك ما لا يقوله المولى العصبه والمراد جيع العصبه بنو الأم فسوى بينهم ولم يفضل
 أحدا على أحد وكذا قال أهل التفسير في قوله وفي خفت المولى من ورثي أي بني العم فإن احتجوا
 بالحديث الآخر المذكور في الباب أيضاً بضامن حديث ابن عباس فما تركت الفرائض فلا ولي رجل
 ذكر فالحق أنهما من جهة التعصيب سواء والتقدير ألقوا الفرائض بأهلها أي أعطوا أصحاب
 الفروض فجمع فإن في شيء فهو للأقرب قلنا أخذ الزوج فرضه والأخ من الأم فرضه صار ما بقى موزناً
 بالتعصيب وهما في ذلك سواء وقد أجمعوا في ثلاثة أخوة للأم أحدهم ابن عم إن الثلاثة تلت والباقي
 لابن عم قال المازري مراتب التعصيب بالنسبة ثم بالإوطة ثم بالجدوة قال ابن أبي عمير إن الأبوان فرض له
 معه السدس وهو أولى من الأخوة وفيهم لأخيه ينتسبون بالمشاركة في الإوطة والجدوة الأب أولى من
 الأخوة ومن الجد لأخيه ينتسبون بقسمة طون مع وجوده والجد أولى من بني الأخوة لأنه كالأب معهم
 ومن العمومة لأخيه ينتسبون والأخوة بنوهم أولى من العموم وفيهم لأن تعصيب الأخوة بالإوطة
 والعمومة بالجدوة هذا أثر بينهم وهم يختلفون في القرب فالأقرب أولى كالأخوة مع بينهم والعمومة مع
 بينهم فإن تساوا في الطبقة والقرب ولا أحدهما زيادة كالشقيق مع الأخ لأب قسم وكذا الحال في
 بينهم وفي العمومة وفيهم فإن كانت زيادة ترجيح معنى غير ما هاهنا في كتابي عم أحدهما أخ لأخ لم يقل
 يستمر الترجيع في أخذ ابن العم الذي هو أخ لأخ جميع ما بقى بعد فرض الزوج وهو قول عمرو بن مسعود
 وشريح والحسن وابن سيرين والنخعي وأبو ثور والطريري وداد ونخل عن أشهب وأبي ذكوان الجمهور
 فقالوا بل يأخذ الأخ من الأم فرضه وقسم الباقي بينهما والفرق بين هذه الصورة وبين تقدم الشقيق
 على الأخ لأب طريق الترجيع لأن الشرط فيها أن يكون فيه معنى مناسب لجهة التعصيب لأن الشقيق
 شارك شقيقه في جهة القرب المتعلقة بالتعصيب بخلاف الصورة المذكورة وانما علم **(قوله)** حدثنا
 محمود هو ابن خلاد وعبد الله بن عيسى هو ابن موسى وقد حدث البخاري عنه كثيراً بغير واسطة
 واسرا ئيل هو ابن يونس بن أبي إسحق وأبو حصين شقيق أوله هو عثمان بن حاتم وأبو صالح هو
 ذكوان النخعي **(قوله)** أنا وأبو بالمؤمنين من أنفسهم زاد في رواية الأسيلي هنا وزواجه أمهاتهم قال
 عياض وهي زيادة في الحديث لا معنى لها **(قوله)** فلا دية له قال ابن طالع لم يلام الأمراً صلها الكسر
 وقد تسكن مع القاعوا وأغالبها ما وثبات الألقاب بعد العز جائز كقوله **•** ألم تأبئ والاختيار تسمى **•**
 والاصل عدم الأشباع للعجز والمعنى فادعوني له أنوم كله وضياحه **(قوله)** والكل العيال ثبت
 هذا التفسير في أكثر الحديث في رواية المستملى والكشميني وأصل الكل الثقل ثم استعمل في كل
 أمر به سبوا العيال فرد من أفرادهم وكل صاحب الأساس كل عصر فهو كليل وكل من الأم لم تنبعث

• حدثنا محمود أخبرنا
 عبيد الله عن اسرا ئيل عن
 أبي حصين عن أبي صالح
 عن أبي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنا أولى
 بالمؤمنين من أنفسهم
 فمن مات وترك ما لا يقوله
 المولى العصبه ومن ترك
 كلاً أو شيئاً فأنا وليه فلا
 دية له الكل العيال **•** حدثنا
 أمية بن بسطام حدثنا
 بز يد بن زريع عن روح
 عن عبد الله بن طاوس
 عن أبيه عن ابن عباس
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال ألقوا الفرائض
 بأهلها فما تركت الفرائض
 فلا ولي رجل ذكر

نفسه وكل كلاله أي تصر من بلوغ القراية وقد مضى شرح حديث ابن عباس في أوائل القرائن
 وروح شيخ يز يدن ذريع فيه هو ابن القاسم الضبيري (قوله باب ذوى الارحام) أي بيان
 حكمهم هل يرثون أو لا وهم عشرة أصناف الخال والخالة والجد واللام وولد البنات وولد البنات وولد البنات
 و بنت العم والعمة والعم والام وابن الاخ للام ومن أدلى بأحد منهم فمن ومنهم قال أولاهم أولاد
 البنات ثم أولاد البنات ثم الاخ ثم العم والعمة والخال والخالة وإذا استوى اثنان قدم الأقرب إلى
 صاحب فرض أو عصبه (قوله اسحق بن ابراهيم) هو الامام المعروف بابن راهويه (قوله قلت
 لاى أسامة حدثكم ادريس) أي ابن زيد بن عبد الرحمن الاودى بالله عبد الله وطلحة شيخه هو ابن
 مصرف وقد نسب المصنف في التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة (قوله في آخره سمع
 ادريس من طلحة وابو اسامة من ادريس وقد صرح هنا بالثاني ووقع في رواية أبي داود عن هرون بن
 عبد الله عن أبي أسامة حدثني ادريس بن يزيد حدثنا طلحة بن مصرف وكذا أخرجه الاسماعيلي
 عن المنجاني عن أبي كريب عن أبي أسامة وكذا عند الطبري عن أبي كريب (قوله ولكل جعلنا
 موالى والذين عاقدت أيمانكم قال كان المهاجرون حين قدموا المدينة يرث الانصارى المهاجرون
 ذوى رحمة للاخوة التي آتى النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فلما نزلت ولكل جعلنا موالى قال نسختها
 والذين عاقدت أيمانكم) قال ابن طلال كذا وقع في جميع النسخ نسختها والذين عاقدت أيمانكم
 والصواب ان النسخة والذين عاقدت أيمانكم والناسخة ولكل جعلنا موالى قال وقع في رواية الطبري
 بيان ذلك ولفظه فلما نزلت هذه الآية ولكل جعلنا موالى نسخت (قلت) وقد تقدم في الكفالة
 التفسير من رواية الصلت بن محمد عن أبي أسامة مثل ما عراه الطبري فكان عزوه إلى ما في البخارى أولى
 ممن ان في سياقه فائدة أخرى وهو انه قال ولكل جعلنا موالى وورثة فافاد تفسير الموالى بالورثة وأشار إلى
 ان قوله والذين عاقدت أيمانكم استداء شيء يراد ان يشركه بضار يذنه فوقع في رواية الصلت ثم
 قال والذين عاقدت وبقى قوله نسختها مشكلا كما قال ابن طلال وقد أجاب ابن المنبر في الحاشية فقال
 الضمير في نسختها عاقد على المؤاخاة على الآية والضمير في نسختها وهو الفاعل المستتر يعود على قوله
 ولكل جعلنا موالى وقوله والذين عاقدت أيمانكم بدل من الضمير وأصل الكلام لما نزلت ولكل
 جعلنا موالى نسخت والذين عاقدت أيمانكم وقال الكرماني فاعل نسختها آية جعلنا موالى والذين عاقدت
 منصوب بأضمار أعني (قلت) ووقع في سياقه هنا بضام موضع آخر وهو انه عز بقوله يرث الانصارى
 المهاجري وقد تقدم في رواية الصلت بالعكس وأجاب عنه الكرماني بان المقصود اثبات الورثة بينهم في
 الجملة (قلت) والاولى ان يقرأ الانصارى بالنصب على أنه مفعول مقدم فتشعر الروايتان ووقع في
 رواية الصلت موضع ثالث مشكك وهو قوله والذين عاقدت أيمانكم من التصريح وظاهر الكلام
 ان قوله من النص يتعلق بعاقبت أيمانكم وليس كذلك وانما يتعلق بقوله فأتوهم نصيبهم وقد بين
 ذلك أبو كريب في روايته وكذلك أخرجه أبو داود عن هرون بن عبد الله عن أبي أسامة وقد تقدم
 في تفسير النساء عدة طرق فان ذلك مع أعراب الآية والكلام على حكم المعاقدة المذكورة ونسخها
 بما يفنى عن عادته والمراد بما إذا الحديث هنا ان قوله تعالى ولكل جعلنا موالى نسخ حكم الميراث
 الذي دل عليه والذين عاقدت أيمانكم قال ابن التين كذا المفسرين على ان الناسخ لقوله تعالى
 والذين عاقدت أيمانكم قوله تعالى في الانفال وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض وبذلك جزم
 أبو عبيد في الناسخ والنسخ (قلت) كذا أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس قال ابن

(باب ذوى الارحام)
 حدثني اسحق بن ابراهيم
 قال قلت لاى أسامة حدثكم
 ادريس حدثنا طلحة عن
 سعيد بن جبير عن ابن
 عباس ولكل جعلنا موالى
 والذين عاقدت أيمانكم قال
 كان المهاجرون حين قدموا
 المدينة يرث الانصارى
 المهاجري دون ذوى رحمة
 للاخوة التي آتى النبي
 صلى الله عليه وسلم بينهم
 فلما نزلت ولكل جعلنا
 موالى قال نسختها والذين
 عاقدت أيمانكم

الطوري كان جماعة من المحدثين يروون الحديث من حفظهم فتعصر عباراتهم خصوصاً العجم فلا يبين
 للكلام رونق مثل هذه الالفاظ في هذا الحديث وبيان ذلك أن مراد الحديث المذكور أن النبي صلى
 الله عليه وسلم كان آخياً بين المهاجرين والانصار فكانوا يتوارثون بتلك الاخوة ويرثونهما داخله في قوله
 تعالى والذين عاهدت أيمانكم فلما نزل قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ننسخ
 الميراث بين المتعاقدين وبنى النصر والرافدة وجواز الوصية لهم وقد وقع في رواية العوفي عن ابن عباس
 بيان السبب في ايرسهم قال كان الرجل في الجاهلية يلحق به الرجل فيكون تابعه فإذا مات الرجل صار
 لأقاربه الميراث وبنى تابعه ليس له شيء فنزلت والذين عاهدت أيمانكم فأنهم نصيبهم فكانوا يطبونه من
 ميراثه ثم نزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فنسخ ذلك (قلت) والعوفي ضعيف والذي
 في البخاري هو الصحيح المعتمد وتصحيح السياق قد ظهر من نفس الرواية وإن بعض الرواة قدم بعض
 الالفاظ على بعض وحذف منها شيئاً وإن بعضهم ساقها على الاستقامة وذلك هو المعتمد قال ابن طال
 اختلف الفقهاء في توريث ذوى الارحام وهم من لاسهم له وليس عصبه فذهب أهل الحجاز والشام إلى
 منعهم الميراث وذهب الكوفيون وأحمد واسحق إلى توريثهم واحتجوا بقوله تعالى وأولو الارحام
 بعضهم أولى ببعض واحتج الآخرون بأن المراد من لاسهم له سهم في كتاب الله لأن آية الانفال تجمله وآية
 الموارث مفسرة بقوله صلى الله عليه وسلم من ترك ما لا فلبصته وانهم أجعوا على ترك القول
 بظاهرها فجعلوا ما يتخذه المتوفى ثلثاً لعصبته دون مواليه فان قدوا قلموا اليه دون ذوى رحمه
 واختلفوا في توريثهم فقال أبو عبيد رآى أهل العراق رد ما بنى من ذوى الفروض إذا لم تكن عصبه على
 ذوى الفروض والأفعل عليهم وعلى العصبه فان قدوا أعطوا ذوى الارحام وكان ابن مسعود ينزل كل ذى
 رحم منزلة من يجر اليه وأخرج سند صحيح عن ابن مسعود أنه جعل الحمة كالأب والحالة كالأب قسم
 المال بينهما وأتينا نافع عن علي أنه كان لا يرد على البنت دون الأم ومن أدلتهم حديث الخال وأرث من لا
 وارث له وهو حديث حسن أخرجه الترمذي وغيره وأجيب عنه بأنه محتمل أن يراد به إذا كان عصبه
 ويحتمل أن يراد بالحديث المذكور السلب كقولهم أصبر حيلة من لا حيلة له ويحتمل أن يكون المراد
 به السلطان لأنه حال المسلمين حتى هذه الاحتمالات ابن العربي (قوله باب ميراث الملاعة)
 بفتح العين المهملة ويجوز كسرهما والمراد بيان ما أثره من ولدها الذي لا عنت عليه ذكر فيه حديث
 ابن عمر المختصر في الملاعة وقد مضى شرحه في كتاب اللعان ومن وجه آخر مطول عن ابن عمر ومن
 حديث سهل بن سعد والغرض منه هنا قوله وألحق الولد بالمرأة وقد اختلف السلف في معنى إلحاقه
 بأمه مع اتفاقهم على أنه لا ميراث بينهما وبين الذي نفاه فجاء عن علي وابن مسعود أنهما قالوا في ابن
 الملاعة عصبته عصبه أمه يرثهم ويرثونه أخرجه ابن أبي شيبة وبه قال النخعي والشعبي وجاء عن
 علي وابن مسعود أنهما كانا يجعلان أمه عصبته وحدها تعطى المال كله فان ماتت أمه قبله لماله
 له صبتها وقال جماعة منهم الحسن وابن سيرين ومكحول والثوري وأحمد في رواية وجاء عن علي أن
 ابن الملاعة يرث أمه وأخوته منها فان فضل شيء فهو لبيت المال وهذا قول يزيد بن ثابت وجهور
 العلماء وأكثر فقهاء الامصار قال مالك وعلي هذا أدركت أهل العلم وأخرج عن الشعبي قال بعث أهل
 الكوفة إلى الحجاز في زمن عثمان يسألون عن ميراث ابن الملاعة فأخبرهم أنه لا معة وعصبتهما وجاء
 عن ابن عباس عن علي أنه أعطى الملاعة الميراث وجعلها عصبه قال ابن عبد البر الرواية الاولى
 أشهر عند أهل الفرائض قال ابن طال هذا اختلاف إنما شأ من حديث الباب حيث جاء فيه وألحق

باب ميراث الملاعة

حدثني يحيى بن قزعة

حدثنا مالك عن نافع عن

ابن عمر رضي الله عنهما أن

رجلاً من امرأته في زمن

النبي صلى الله عليه وسلم

وانتفى من ولدها ففرق

النبي صلى الله عليه وسلم

بينهما وألحق الولد بالمرأة

والله بالمرأة لا تملأ طبقها طمع نسب أبيه قصار كن لأب له من أولاد البني وتعلمه الآخرون بأن
معناه ألقاها مقام أبيه فجعلوا عصبه أمه عصبه أبيه (قلت) وقد جادل المرفوع ما يقوى القول
الأول فأخرج أودود من رواية مكحول مرسلا ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جمل
التي صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثتها من بعدها ولا أصحاب السنن الأربعة عن
واقتصره حمز المراءاة ثلاثة مرات عتيةها ولقيتها وولدها الذي لا عتية عليه قال البيهقي ليس بثابت
(قلت) وحسنه الترمذي وسجعه الحاكم وليس فيه سوى عمر بن رؤبة ضم الرأه وسكون الواو
بعدها موحدة مختلف فيه قال البخاري فيه ظرو ووقفه جاعة وله شاهد من حديث ابن عمر عند
ابن المنذر ومن طريق داود بن أبي هند عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن رجل من أهل الشام أن
التي صلى الله عليه وسلم قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وأمه وفي رواية أن عبد الله بن عبيد كتب إلى
صديق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملاعة فكتب إليه أني سألت فأخبرت أن النبي صلى الله
عليه وسلم قضى به لأمه وهذه طرق يقوى بعضها ببعض قال ابن لحال تحمل بعضهم بالحديث الذي
جاء أن الملاعة بمنزلة أبيه وأمهم وليس فيه حجة لأن المراد أنها بمنزلة أبيه وأمهم في ربه ونأديه وغير
ذلك مما يتولاه أبوه فلما الميراث فقد اجتمعوا أن ابن الملاعة تولم خلا عن أمه وترك أمه وأباه كان لأمه
السدس فلما كانت بمنزلة أبيه وأمهم لو رثت سدس قط سدس بالأمومة وسدس بالأوة كذا قال وفيه نظر
تصوروا استدلالا لرجعة الجهور ما تقدم في العان أن في رواية فليح عن الزهري عن سهل في آخره
فكانت السنة في الميراث أن يرثوا ورث منه ما فرض لها أخرجه أودود وحديث ابن عباس فهو
لأولى رجل ذكر فإنه جعل ما فضل عن أهل القرائض لعصبه الميت دون عصبه أمه وإذا لم يكن لولد
الملاعة عصبه من قبل أبيه فالسليمون عصبته وقد تقدم من حديث أبي هريرة ومن ترك لأمه لأخيه
عصبته من كلوا **(قوله باب)** الولد لفرأش حرة كانت أي المستفرشة أو أمه **(قوله عن عروة)**
في رواية شعيب عن الزهري في العتق حدثني عروة وكذا وقع في رواية عبد الله بن مسلمة عن مالك في
الغازي لكن أخرجه في الوصايا بلفظ عن عروة **(قوله كان حرة عهد إلى أخيه)** في رواية يحيى بن قزعة
عن مالك في أوائل اليسوع ابن أبي وقاص في الموضوعين وكذا في رواية شعيب والثلث وغيرهما عن الزهري
وفي رواية ابن عينة عن الزهري الماضية في الأشخاص أو صافي أخى إذا قدمت جني مكة أن أقبض اليك
ابن أمه زمعة فأنه **(قوله أن ابن وليدة زمعة)** في رواية ابن عينة عن ابن شهاب الماضية في
المظالم ابن أمه زمعة والوليدة في الأصل المولودة وتطلق على الأمه وهذه الوليدة لم أقبض على اسمها
لكن ذكر مصعب الزبيرى وابن أخيه الزبيرى فربما نسب قرش أنها كانت أمه بمأينة والوليدة فقوله
من الولادة بمعنى مفعولة قال الجوهري هي الصبية والأمه والجمع ولأند وقيل أنها اسم لقبيرام الولد
وزمعة بفتح الزاى وسكون الميم وقد نهر ك قال النوى التمكن أشهر وقال أبو الوليد اللواتي
التحريل هو الصواب (قلت) والجارى على السنة المحدثين التمكن في الاسم والتحريل في
النسبة وهو ابن قيس بن عبد شمس القرشي العامري والد سودة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعبد
ابن زمعة بغير إضافة ووقع في مختصر ابن المطالب عبد الله وهو غلط ثم عبد الله بن زمعة آخر
وفي بعض الطرق من غير رواية عائشة عند الطحاوى في هذا الحديث عبد الله بن زمعة ونسبه على أنه
غلط أن عبد الله بن زمعة هو ابن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى آخر (قلت) وهو الذي مضى
حديثه في تفسير التمس وشعاعها وقد وقع لابن منته خبط في ترجمة عبد الرحمن بن زمعة

باب الولد لفرأش حرة
كانت أو أمه **حدثنا**
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن
عروة عن عائشة رضي الله
عنها قالت كان شبه عهد
إلى أخيه سعدان ابن وليدة
زمعة منى فأقبضه اليك

قوله ابن عبيد بن جبر في
نسخة بدله ابن عبد الله بن
عمر أم

فانه زعم ان عبد الرحمن وعبد الله وعبد اخوة ثلاثة اولاد زعمه بن الاسود وليس كذلك بل عبد بغير
 اضافة وعبد الرحمن اخوان عامر بنان من قريش وعبد الله بن زعمه قريش اسدي من قريش ايضا وقد
 اوضحت ذلك في الاصابة في عمدة الصحابة والابن المذكور اسمه عبد الرحمن وذكره ابن عبد البر في
 الصحابة وغيره وقد عتب بالمدينة وعتبة بن أبي وقاص أخو سعد مختلف في صحبه فذكره في
 الصحابة العسكري وذكره كرم الله في بكره في النسب انه كان ساب دما بكة في قريش فانتقل الى
 المدينة ولما مات وصي الى سعد وذكره ابن منده في الصحابة ولم يذكره في مسند الاول سعد عهد الى أخى
 أنه ولده واهتكر أبو نعيم ذلك وذكره كرامه الذي شج وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحد قال وما علمت
 له اسلاما بل قد روى عبد الرزاق من طريق عثمان الجزري عن مقسم ان النبي صلى الله عليه وسلم دعا
 بأن لا يحوّل على عتبة الحول حتى يموت كافرين فقلت قبل الحول وهذا امر سل وأخرجه من وجه آخر عن
 سعيد بن المسيب بنحوه وأخرج الحارثي في المستدرک من طريق صفوان بن سليم عن أنس أنه سمع
 حاطب بن أبي بلعة يقول ان عتبة لما فعل بالنبي صلى الله عليه وسلم ما فعل بعتنه قتلته كذلك وأجزم
 ابن التين والديمياطي بأنه مات كافرا (قلت) وأم عتبة هند بنت وهب بن الحرث بن زهرة وأم
 أخيه سعد حنة بنت سفيان بن أمية (قوله) فلما كان عام الفتح أخذ سعد فقال ابن أخى في رواية
 يونس عن الزهري في المغاري فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة في الفتح وفي رواية معمر عن
 الزهري عند أحمد وهى لمسلم لكن لم يبق لفظها فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام فعرفه بالنسب
 فاحتضنه وقال ابن أخى ورب الكعبة وفى رواية الليث فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخى عتبة بن أبي
 وقاص عهد الى انه ابنه وعتبة باجر بدل من لفظ أخى أو عطف بيان والضمير في أخى لسعد لا لعتبة
 (قوله) فقام عبد بن زعمه فقال أخى وابن وليدة أخى ولد على فراشه (في رواية معمر فقام عبد بن زعمه
 فقال بل هو أخى ولد على فراش أبي من جاريته وفى رواية يونس يا رسول الله هذا أخى هذا ابن زعمه
 ولد على فراشه زاد في رواية الليث انظر الى شبهه يا رسول الله وفى رواية يونس فظفر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاذا هو أشبه الناس بعتبة بن أبي وقاص وفى رواية الليث فرأى شهابنا عتبة وكذا ابن
 عيينة وهند في داود وغيره قال الخطابي وتبعه عياض والقرطبي وغيرهما كان أهل الجاهلية يقتنون
 الولاد وحررون عليهم الضرائب فيكتبون بالقجور وكانوا يلحقون النسب بالنساء إذا ادعوا الولد كما
 في النكاح وكانت زعمه أمه وكان يلم بها فظهر بها حل زعم عتبة بن أبي وقاص أنه منه وعهد الى أخيه
 سعد ان يستلحقه فخاصمه عبد بن زعمه فقال له سعد هو ابن أخى على ما كان عليه الامر في الجاهلية
 وقال عبد هو أخى على ما استقر عليه الامر في الاسلام فاطل النبي صلى الله عليه وسلم حكم الجاهلية
 وألحقه بزعمه وأبدل عياض قوله إذا ادعوا الولد بقوله إذا اعترفت به الام وبني عليهما القرطبي فقال
 ولم يكن حصل الحاقه بعتبة في الجاهلية اما لعدم الدعوى واما لكون الام تحترق به لعتبة (قلت) وقد
 مضى في النكاح من حديث عائشة ما يؤيد أنهم كانوا يعتبرون استلحاق الام في صورة والحقائق انما تفي
 صورة ولفظها ان النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء الحديث وفيه يجمع الرهط مادون العشرة
 فيدخلون على المرأة معهم بصيها فإذا جلت ووضعت ومضت لبال أرسلت اليهم فاجتمعوا عنددها
 فقاتلوا قتلوا فلو ان فلان فيلحق به ولدها ولا يستطيع أن يمنع الى أن قالت ونكاح البغا باكن
 ينصرون على أبوهم رايات فن أرادهن دخل عليهن فإذا جلت احداهن فوضعت جوارها القافة ثم
 أخذوا ولدها بالذي يرى القافة لا يمنع من ذلك انتهى واللاشي قصه أمه زعمه الاخير فعلم جمع القافة

فلما كان عام الفتح اخذه
 سعد فقال ابن أخى عهد
 الى فيه فقام عبد بن زعمه
 فقال أخى وابن وليدة أخيه
 ولد على فراشه

لهذا الولد تعذروا به من الوجوه أو أنها لم تكن بصفة البغيا بل أصابها عتبه سر من زنا وهما كافران
فحملت وولدت ولدا يشبهه قلب على ظنه أنه منه فبقته الموت قبل استلحاقه فأصمى أخاه أن يستلحقه
فحمل سعد بعد ذلك بمكثا بالبراءة الأصلية قال القرطبي وكان عبد بن زمة سمع أن الشرع ورد بان الولد
للفرش والأفم يكن عاتنهم الإلحاق به كذا قاله وما أدري من أين لهذا الظن الثاني وأنه بناء على مقال
الخطابي أمم زمة كانت من البغيا اللاتي عليهن من الضرائب فكان الإلحاق خصصا باستلحاقها على
ما ذكره بالحق الفاضل على ما في حديث عائشة لكن لم يذكر الخطابي في سند ذلك والذي يظهر من
سائر القصة ما قدمته أنها كانت أمه مستغفلة زمة فاتفق أن عتبه زنى بها كما خدم وكانت طريقة
الجاهلية في مثل ذلك أن السيدان استلحقته لقطعه وان نفاه انتهى عنه وإذا ادعاء غيره كان مرد ذلك إلى
السيد أو القافة وقد وقع في حديث ابن الزبير الذي أسوقه بعد هذا ما يثبت بما قلته وأما قوله أن عبد بن
زمة سمع أن الشرع ألحق فضيه ظر لانه يبعد أن يسمع ذلك عبد بن زمة وهو بمكة لم يسلم بعد ولا يبعث معه
سعد بن أبي وقاص وهو من السابقين الأولين الملائم لرسول الله صلى الله عليه وسلم من حين إسلامه
إلى حين فتح مكة نحو العشرين سنة حتى ولو قلنا أن الشرع لم يرد ذلك إلا في زمن الفتح قبل فوذه لعبد
فيل سعد بعد أيضا والذي يظهر لي أن شريعة ذلك إنما عرفت من قوله صلى الله عليه وسلم في هذه
القصة الولد للفرش والأفم كان سعد لو سبق علمه بذلك ليدعيه بل الذي يظهر أن كلام سعد وعتبه
ينى على البراءة الأصلية وإن مثل هذا الولد قبل النزاع وقد أخرج أبو داود وتحدث الباب بسند حسن
إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قام رجل فقال يا رسول الله إن فلانا ابني عاهر أتت بأمة في
الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا دعوة في الإسلام ذهب امر الجاهلية الولد للفرش
وللعاهر الحجر وقد وقع في بعض طرقه أن ذلك وقع في زمن الفتح وهو يؤيد ما قلته واستدل بهذه
القصة على أن الاستلحاق لا يختص بالاب بل بالأخ إن يستلحق به قول الشافعية وجاعة بشرط أن
يكون الأخ حائرا أو بواقته باقي الورثة وإمكان كونه من المذكور أو أن يوافق على ذلك أن كان باقيا فإلا
وإن لا يكون معروف الأب وتجب أن زمة كان له ورثة غير عبد واجب بأن لم يتخلف وارثا غيره
الأسود فان كان زمة مات كافرا فميراثه لا يحد وحده وعلى تقدير أن يكون أسلم وورثته سود فيجوز
أن تكون وكانت أخاها في ذلك أو ادعت أيضا ونخص مالك وطائفة الاستلحاق بالاب واجابوا بأن الإلحاق
لم ينصرف في استلحاق عبد لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك بوجه من الوجوه
كما عرفنا زمة بالوطء لانه إنما حكم بالفرش لانه قال بعد قوله هو لك الولد للفرش لانه لما أطل
الشرع إلحاق هذا الولد بالزاني لم يبق صاحب الفرش وجرى الميراث على القول بأن الإلحاق يختص
بالأب فقال أجمعوا على أنه لا يشبه إقرار أحد على غيره والذي عندي في قصة عبد بن زمة أنه صلى الله
عليه وسلم أجاب عن المسئلة فأعلمهم أن الحكم كذا بشرط أن يدعي صاحب الفرش لانه قبل دعوى سعد
عن أخيه عتبه ولا دعوى عبد بن زمة عن زمة بل عرفهم أن الحكم في مثلها يكون كذلك قال ولذلك قال
أحمد بن حنبل عنه ما سودة وتعقب بأن قوله لعبد بن زمة هو أخوك يدفع هذا التأويل واستدل به على أن
الوصي يجرى له إن يستلحق ولده موصيه إذا وصى إليه بأن يستلحقه ويكون كلوكيل عنه في ذلك وقد
مضى التبريد بذلك في كتاب الأشخاص وعلى أن الأمة تصير فرشا بالوطء فإذا اعترف السيد بوطء أمته
وثبت ذلك بأي طريق كان ثم أنت بولادة الأم لا يمكن بعد الوطء لقطعه من غير استلحاق كافي لزوجة لكن

الزوجة تصير فراسا بمجرد العقد فلا يشترط في الاستحاف الا الامكان لانها تراد لو طه بجعل العقد عليها
كلوطه بخلاف الامة فانها تراد لنافع اخرى فاشترط في حقها الوطه ومن ثم يجوز الجمع بين الاثنين بالملك
دون الوطه وهذا قول الجمهور وعن الحنفية لا تصير الامة فراسا الا اذا وابت من السيد وله الحق به
فهما وابت بهذا لحقه الآن بنفيه وعن الحنابلة من اعترف بالوطه قامت منه لمدة الامكان لحقه وان
ولدت منه أو لا فاستلخقه لم يلحقه ما بعده الا باقر أو مستأنف على الرجوع عندهم وترجيح المذهب
الاول فظاهر لانهم ينقل ان كان لزوجة من هذه الامة ولد آخر والكل متفقون على أنها لا تصير فراسا الا
بالوطه قال النووي وطفرعة أمته المذكورة علم أما بيينة وأما باطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على
ذلك (قلت) وفي حديث ابن الزبير ما يشعر بان ذلك كان أمرا متوهرا لفته قريبا واستدل به على ان السبب
لا يضر في ولو قلنا ان العبرة بعموم اللفظ ونقل الفراءى تبعنا شيخه والامدى ومن تبعه عن الشافعي قولا
بخصوص السبب كما نقل عن الشافعي انه ناظر بعض الحنفية لما قال ان أبا حنيفة خص الفرائش
بالزوجة وأخرج الامة من عموم الولد للفرائش فرد عليه الشافعي بان هذا ودعى سبب خاص ورد
ذلك الفخر الرازي على من قاله بان مراد الشافعي ان خصوص السبب لا يضر والخبر اعم ورد في حق
الامة فلا يجوز اخراجه ثم وقع الاتفاق على تعميمه في الزوجات لكن شرط الشافعي والجمهور
الامكان زمانا ومكانا وعن الحنفية يكفي مجرد العقد فتصير فراسا ويلحق الزوج الولد وحججهم عموم
قوله الولد للفرائش لانه لا يحتاج الى تقدير وهو الولد لصاحب الفرائش لان المراد بالفرائش الموطوءة
ورده القرطبي بان الفرائش كناية عن الموطوءة لكون الواطئ ينشرها اى يصيرها بوطه فافراشاله
يبنى فلا بد من اعتبار الوطه حتى تسمى فراسا والحق به امكان الوطه فعمد امكان الوطه لا تسمى
فراسا ففهم بعض الشراح عن القرطبي خلاف مراده فقال كلامه يقتضي حصول مقصود الجمهور
بمجرد كون الفرائش هو الموطوءة وليس هو المراد فعلم انه لا بد من تقدير محذوف لانه قال ان الفرائش
هو الموطوءة والمراد به ان الولد لا يلحق بالواطئ قال المعترض وهذا لا يستقيم الامع تقدير الحذف
(قلت) وقد بينت وجه استقامته بحمد الله يؤيد ذلك ايضا ان ابن الاثير في التلوي نقل ان الفرائش
عند العرب عبر به عن الزوج وعن المرأة والاكثر اطلاقه على المرأة ومما ورد في التفسير به عن الرجل
قول جرير فيمن تزوجت به قتل زوجها اوسيدها

بانت تعاده وبات فراسها • خلق العباد بالبلاد قبيلا

وقد عبر به عن حالة الفرائش ويمكن جعل الخبر عام فلا يتعين الحذف نعم لا يمكن جعل الخبر على كل
واطئ بل المراد من له الاختصاص بالوطه كالزوج والسيد ومن ثم قال ابن دقيق العيد معنى الولد
للفرائش تابع للفرائش او محكوم به للفرائش او ما يقارب هذا وقد شنع بعضهم على الحنفية بان من لازم
مذهبهم اخراج السبب مع المبالغة في العمل بالعموم في الاحوال واجاب بعضهم بانه خصص الظاهر
القوي بالقياس وقد عرف من قاعدته تقديم القياس في مواضع على خبر الواحد وهذا منها واستدل به
على ان القائب انما يمتد في الشبه اذ لم يحاربه ما هو اقوى منه لان الشارع لم يلتفت هنا الى الشبه
والثقت اليه في قصة زيد بن حارثة كذا لم يحكم بالشبه في قصة الملا عنه لانه عارضه بحكم اقوى منه وهو
مشروعية العنان وفيه تخصيص عموم الولد للفرائش وقد تمسك بالعموم الشعبي وبعض المالكية وهو
شاو فقل عن الشافعي انه قال قوله الولد للفرائش معنيان احدهما هو له مالم ينقه فاذا نفاه بما شرع له
كالعنان اتى عنه والثاني اذا تنازع رب الفرائش والظاهر فالولد لرب الفرائش (قلت) والثاني منطبق

على خصوص الواقعة والاول اعم (قوله قسارفا) اى تلازم فى الذهاب بحيث ان كلامهما كان
كأنى يوسف الاخر (قوله هولاك يا عبد بن زمة) كذا لاكثر وقد تقدم ضبط عبدوانه يجوز فيه الضم
والفتح واما ابن فهو منصوب على الحالين ووقع فى روايه للتأني هولاك عبد بن زمة بحذف حرف
التداء وقرأه بعض الخلفين بالتسوين وهو مراد وقد وقع فى رواية يونس المعقصة فى المخازى هولاك
هو اخوك يا عبد ووقع لسد عن ابن عيينة عند ابى داود هو اخوك يا عبد قال ابن عبد البر ثبت الامه
فراش عند اهل الحجاز ان اقر سيدها انه كان يلزمها وعند اهل العراق ان اقر سيدها بالولد وقال المازرى
يتعلق بهذا الحديث استلحاق الاخ لاخته وهو صحيح عند الشافى اذ لم يكن له وارث سواء وقد تعلق
اصحابه بهذا الحديث لانه لم يرد ان زمة ادعاه ولد اولا اعترف بولد امه فكان العمل فى هذه القصة على
استلحاق عبد بن زمة قال وعندنا لا يصح استلحاق الاخ ولا حجة فى هذا الحديث لانه يمكن ان يكون
ثبت عند الشافى صلى الله عليه وسلم ان زمة كان طاماً امته فالحق الولد به لان ثبت وطؤه ولا يحتاج الى
الاقرار بالوطء وانما يصح هذا على الراشدين وبسر عليهم الانفصال عما قاله الشافى لما قرناه
انه لم يكن زمة وولد من الامه المذكورة سابق ويجوز دالوطا لغيره به عندهم فيلزمهم تسليم ما قاله الشافى
قال ولما ضاق عليهم الامر قالوا الرواية فى هذا الحديث هولاك عبد بن زمة وحذف حرف النداء بين
عبدوان بن زمة والاصل ما بن زمة قالوا المراد ان الولد لا يلحق بزمة بل هو عبد لولده لانه وارثه ولذلك
امر سودة بالاجتماع منه لانها لم ترش زمة لانه مات كافرا وهى مسلمة قال وهذه الرواية التى ذكرها
غير صحيحة ولو ردت لردناها الى الرواية المشهورة وقتلنا بل المحذوف حرف النداء بين لك وعبد كقوله
تعالى حكاية عن صاحب يوسف حيث قال يوسف اعرض عن هذا انتهى وقد سأل الطحاوى فيه
مسلكا آخر فقال معنى قوله هولاك اى يذل عليه لانك علمك ولكن تمنع غيرك منه الى ان يبين امره كما
قال لصاحب القصة هى لك وقال له اذا جاء صاحبها فادها اليه قال ولما كانت سودة تشر بكه لعبد فى ذلك
لكن لم يعلم نها تصديق ذلك ولا ادعى به الزم عبد ابا ما قر به على نفسه ولم يجعل ذلك حجة عليها فاصرها
بالاحتجاب وكلامه كله متعصب بالرواية الثانية المصرح فيها بقوله هولاك فانها رفعت لاشكال وكاله
لم ينف عليها ولا على حديث ابن الزبير وسودة الدالى على أن سودة واقفت اناها عبدا فى الدعوى بذلك
(قوله الولد للفراس وللعاشر الطحير) تقدم فى فزرة الفتح تعليقا من رواية يونس عن ابن شهاب
فالتحاشى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد اخ وهذا منقطع وقد وصله غيره عن ابن شهاب
ووقع فى رواية يونس أيضا قال ابن شهاب وكان أبو هريرة يصيح بذلك وقد قدمت هناك أن مسلما
أخرجه موسى لا من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبى سامة وأبى هريرة وقوله وللعاشر
الحجر أى للزاتى الخبيسة والطمرافى والعهر يقتضين الزنا قبل المختص بالليل ومعنى الخبيسة هنا
حرمان الولد لذى يدهيه وحجرت عادة العرب ان تقول لمن خاب له الحجر وبقي الحجر والاب وبحو
ذلك وقيل المراد بالحجر هنا انه برجم قال التنوير وهو ضعيف لان الرجم مختص بالمحصن ولانه
لا يلزم من رجمه نفي الولد واخبرنا عما سبق نفي الولد وقال المسبكي والاول أشبه بمساق الحديث
لنعم الخبيسة كل زان ودليل الرجم ما تروى من موضع آخر فلا حاجة للتخصيص من غير دليل
(قلت) ويؤيد الاول أيضا ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن ارقم رفعه الولد
للفراس وفى قم للعاشر الطحير وفى حديث ابن عمر عند ابن جابر الولد للفراس وبني العاشر الانلب

قسارفا الى ياتى صلى الله
عليه وسلم فقال سعد
يا رسول الله ابن اخى قد
كن عهدا لى فيه فقال عبد
ابن زمة اخى وابن وليدة
ابى ولده على فراشه فقال
الذى صلى الله عليه وسلم
هولاك يا عبد بن زمة الولد
للفراس وللعاشر

ثلاثة ثم موحدة بينهما لام ويقطع أوله وثالثه ويكسر ان قيل هو الحجز وقيل دفاعة وقيل الشراب
 (قوله ثم قال لسودة احتجبي منه) في رواية الليث واحتجبي منه بأسودة بنت زمعة (قوله فمارأها
 حتى لقي الله) في رواية معمر قالت عائشة فوالله ما رأها حتى ماتت وفي رواية الليث فلم تره أسودة قط حتى
 في المدّة التي بين هذا القول وبين موت أحدهما وكذا المسلم من طريقه وفي رواية ابن جرير في صحيح
 أبي عوانة مثله وفي رواية السكسيمي في الحديث الليث أيضا فلم تره أسودة بعد هذه الأذات
 إلى رواية مالك ومعمر استفيد منها أنها امتثلت الأمر وبالف في الاحتجاب منه حتى أنما لم تره فضلا
 عن ابن براهم إلا أنه ليس في الأمر المذكور دلالة على منعها من رؤيته وقد استدلل به الحنفية على أنه
 لم يلحقه بزمعة لأنه لو لحقه به لكان أحاسودة أو لاخ لا يؤمر بالاحتجاب منه وأجاب الجمهور بأن الأمر
 بذلك كان الاحتياط لأنه وان حكم بأنه أخوها قوله في الطرق الصحيحة هو أخوك يا عبد الله وإذا ثبت أنه
 أخو عبد الله فهو أخو أسودة لا بها لكن لما رأى الشبه بينا عبته أمرها بالاحتجاب منه احتياطا
 وأشار الخطابي إلى أن في ذلك مزية لأهات المؤمنين لأنهن في ذلك ما ليس لغيرهن قالوا والشبه يعتبر في
 بعض المواطن لكن لا يقضى به إذا وجد مألوف أقوى منه وهو كما يحكم في الحادثة بالقياس ثم وجد فيها
 نص فيترك القياس قال وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث وليس بالثابت احتجبي منه بأسودة فإنه
 ليس لك باخ وتبعه الزهري فقال هذه الزيادة باطله مردودة وتعقب بها وقت في حديث عبد الله
 ابن الزبير عند السامي بسند حسن ولعله كانت زمعة جارية بطرما وكان ظن بآخر أنه جع عليها
 فجاءت بولد يشبه الذي كان ظن به فماتت زمعة فذكرت ذلك لسودة فلي صلى الله عليه وسلم قال
 الولد للفرش واحتجبي منه بأسودة فليس لك باخ ورجال سند رجال الصحيح الشيخ مجاهد وهو
 يوسف مولى آل الزبير قد طعن البيهقي في سنده فقال فيه جرير وقد نسب في آخر عمره إلى
 سوء الحفظ وفيه يوسف وهو غير معروف على تقدير ثبوته فلا حرج في حديث عائشة المتفق على
 صحته وتعقب بأن جرير هذا لم ينسب إلى سوء حفظه وأنه أشبه عليه جرير بن حازم وبأن الجع
 بينهما محكم فلا ترجيح وبأن يوسف معروف في موال آل الزبير وعلى هذا فيعين تأويله وإذا ثبت
 هذه الزيادة تعين تأويله في الأخوة عن أسودة على نحو ما تقدم من أمرها بالاحتجاب منه ونقل ابن
 العر في القوانين عن الشافعي نحو ما تقدم وزاد لو كان أخاها نسب محقق لما منعهما كما أمر عائشة
 أن لا تحتجب من محبهم الرضاة وقال البيهقي معنى قوله ليس لك باخ أن تحتجبي من باخ شيئا فلا
 تخاف قول له بعد هو أخوك (قلت) أو معنى قوله ليس لك باخ بالنسبة لكبريت من زمعة لأن زمعة
 ماتت كافرا وخلف عبد ابن زمعة والولد المذكور أسودة فلاحق أسودة في أمره بل حله عبد قيس
 الاستلحاق فإذا استلحق الابن المذكور شاركه في الأثر دون أسودة فهذا قال لعبد هو أخوك
 وقال لسودة ليس لك باخ وقال القرطبي بعد أن قرأ أمر أسودة بالاحتجاب للاحتياط وتوفي
 الشبهات ويحتمل أن يكون ذلك لفظا أمر الحجاب في حق أهات المؤمنين كما قال أنصباوان أنما
 فيها هما عن رؤية الأعمى مع قوله لقاطمة بنت قيس اعتدى عند ابن أم مكتوم فإنه أمي فلفظ الحجاب
 في حقهن دون غيرهن وقد تقدم في تفسير الحجاب قول من قال أنه كل من حرّم عليهن بعد الحجاب
 إبرازا لشخصهن ولو كن مستترات لا ضرورة بخلاف غيرهن فلا يشترط وأيضا فإن زوج أن يمنع
 زوجته من الاجتماع مع غيرها فلفظ المراد بالاحتجاب عدم الاجتماع به في الطلوع وقيل ابن حزم
 لا يجب على المرأة أن يراها أخوها بل الواجب عليها مسلة زوجها ورد على من زعم أن معنى قوله هو لك

ثم قال لسودة بنت زمعة
 احتجبي منه لما رأي من
 شبه عبته فمارأها حتى
 لقي الله

أى عبد الله لقضى بأنه عبد الله أمسودة بالاحتجاب منه أما لان لحاقه حصه وأما لان من فى الرق
 لا يحتجب منه على القول بذلك وقد قدم جواب المزي عن ذلك فى بيان استدلال بعض المالكية على
 مشروعية الحكم بين حكمين وهو ان باخذ الفرع شبهة من أكبر من اصل فيه على احكاما جدد ذلك
 وذلك ان الفرائض يقتضى الحاقه بزمعة فى النسب والشبه يقتضى الحاقه جتبه فأعلى الفرع حكما
 بين حكمين فروى الفرائض فى النسب والشبه البين فى الاحتجاب قال والحاقه بما لو كان من وجهه
 أولى من الفاء أحدهما من كل وجه قال ابن دقيق العيد ويترضى على هذا بأن صورة المسئلة ما ذا
 دار الفرع بين اصلين شرعيين وهنا الاطلاق شرعى للتمريع بقوله الولد للفراش فبنى الامر
 بالاحتجاب من كل لانه يناقض الاطلاق فتعين انه للاختياط بالوجوب حكم شرعى وليس فيه الاثر
 صريح مع ثبوت المهرمية واستدلاله على ان حكم الحاكم لا يهل الامر فى الباطن كمال حكم بشهادة
 فظهر انها زور لانه حكم بالله أو عيسى وأمسودة بالاحتجاب بسبب الشبه بعتبة فلو كان الحكم يهل
 الامر فى الباطن لما امرها بالاحتجاب واستدل به على ان لو طء الزنا حكم وطء الحلال فى حرمة
 المباحرة وهو قول الجمهور ووجه الدلالة أمسودة بالاحتجاب بهذا الحكم بانه آخرها لاجل الشبه
 بالزناى وقال مالك فى المشهور عنه والثانى لا تروطه الزنا بل الزناى ان تزوج أم فى زنى بها بنتها
 وزاد الشافعى ورافقه ابن الماجشون والى بنت التى تلدها المزي بها ولو عرفت انها منه قال النوى وهذا
 احتجاج باطل لانه فى تقدير ان يكون من الزنا فهو أجنى من سودة لا يهل لها ان تظهر له سواء اطلق
 بالزناى أم لا فلا تعلق بمسئلة البنت المخلوقة من الزنا كذا قال وهو رد للفرع بردا لاصل والا فالبناء
 الذى ينشأه صحيح وقد أجاب الشافعية عنه بما تقدم ان الامر بالاحتجاب للاختياط ويحمل الامر
 فى ذلك على ما على الذنب واما على تخصيص أمهات المؤمنين بذلك فعلى تقدير التنب فالشافعى قائل به فى
 المخلوقة من الزنا وعلى التخصيص فلا إشكال والله أعلم ويلزم من قال بالوجوب ان يقول به فى
 تزويج البنت المخلوقة من ماء الزنا فيجوز عند فقد الشبه ويمنع عند وجوده واستدل به على صحة
 ملك الكافر الوثقى الامة الكافرة وان حكمها بعد ان تلد من سيدها حكم القن لان عبدًا بعد اطلاقها
 عليها مائة ووليدة ولم ينكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم كذا أشار اليه البخارى فى كتاب العتق
 عقب هذا الحديث بعد ان ترجم له أم الولد ولكنه ليس فى أكثر النسخ واجب بان عتق أم الولد
 بموت السيد ثبت بأدلة أخرى وقيل ان غرض البخارى بباراده ان بعض الحنفية لما ائتم ان أم الولد
 المتنازع فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقت وكأنه قد ورد فى بعض طرقه انها أمة فمن
 ادعى انها عتقت فعليه البيان (قوله عن يحيى) هو ابن سعيد القطان ومحمد بن زياد هو الجمحى
 (قوله الولد لصاحب الفرائض) كذا فى هذه الرواية وزاد آدم عن شعبة وللعاهر المجرى وكذا أخرجه
 الاسماعلى عن طريق معاذ عن شعبة ولهذا الحديث سبب غير قصة ابن زمعة فقد أخرجه أبو
 داود وغيره من رواية حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قام رجل فقال لما
 فتحت مكة ان فلانا بنى فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا دعوة فى الاسلام ذهب امر الجاهلية
 الولد للفراش وللعاهر الاثاب قيل ما الاثاب قال المجرى تكلمة كحديث الولد للفراش قال ابن
 عبد البر هو من اصح ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم جاء عن بضعة وعشرين نفسا من
 الصحابة فقد كره البخارى فى هذا الباب عن ابي هريرة وعائشة وقال الترمذى عقب حديث ابي
 هريرة وفى الباب عن عمرو وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وابو

حدثنا مسدد عن يحيى
 عن شعبة عن محمد بن زياد
 انه سمع ابا هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال الولد لصاحب الفراش

أمامة وعمر بن خزيمة والبراء بن عازب بن أرقم وزاذبية بن معاوية وابن عمر وزاذبية القاسم بن
 مزده في ذكره معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأوس بن مالك وعلى بن أبي طالب والحسين بن علي
 وعباد الله بن حذافة وسعد بن أبي وقاص وسودة بنت زمعة ووقع في حديث ابن عباس وأبي مسعود
 البصري ورواه ابن الأسقع وزينب بنت جحش وقد رقت عليها علامات من آخرها من الأئمة قطب
 علامة الطبراني في الكبير وطس علامته في الأوسط وعلامة الزاوي من علامة أبي يعقوب الموصلي
 وتم علامة تمام في فوائده وجميع هؤلاء وقع عندهم الولد للفراس وللأعهر الحجرة ومنهم من انتصر على
 الجلة الأولى وفي حديث عثمان قصة وكذا على وفي حديث معاوية قصة أخرى له مع نصر بن حجاج وعبد
 الرحمن بن خالد بن الوليد فقال له نصر فإني قضاؤك في زياد فقال قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خير من قضاء معاوية وفي حديث أبي أمامة وابن مسعود وعبادة أحكام أخرى وفي حديث عبد الله بن
 حذافة قصة له في سؤاله عن اسم أبيه وفي حديث ابن الزبير قصة نحوه قصة عائشة باختصار وقد أشرت
 إليه وفي حديث سودة نحوه ولم يسم في رواية أحمد بل قال عن بنت زمعة وفي حديث زينب قصة ولم يسم
 أبوها بل فيه عن زينب الأسدية والله التوفيق وجاء من مرسل عبيد بن عمرو هو أحد كبار التابعين
 أخرجه ابن عبد البر بسند صحيح إليه (قوله باب) أعما الوالمن أعتق وميراث اللقيط
 وقال عمر اللقيط حر) هذه الترجمة معقودة لميراث اللقيط فأشارني ترجيع قول الجمهور أن اللقيط حر
 ولولا في بيت المال وإلى ما جاء عن النخعي أن ولادة للذي التقطه واحتج بقول عمر لا جيلة في الذي
 التقطه أذهب فهو حر وعلمنا بنقته ولك ولولاه وتقدم هذا الأثر معلقا بتماه في أوائل الشهادات
 وقد كرت هناك من وصله وأجبت عنه بأن معنى قول عمر لك ولولاه أي أنت الذي تتولى تربيته
 والقيام أمره فهي ولادة الإسلام لا ولادة لعنق والحجة لذلك صريح الحديث المرفوع أعما الوالمن
 أعتق فأقتضى أن من لم يعتق لا ولولاه لأن العتق يستدعي سبق ملك والاعط من دار الإسلام لا من دار
 المشرك لأن الأصل في الناس الحرية إلا يتخلوا المنبوذ أن يكون ابن حرة فلا يسترق أو ابن أمه قوم
 غير أنه هم فإذا جهل رضع في بيت المال ولا ردف عليه للذي التقطه وجاء عن علي أن اللقيط مولى من شاء
 وبه قال الحنفية إلى أن يعقل عنه فلا يتقل به ذلك ممن عقل عنه وقد خفي كل هذا على الأسامي على
 فقال ذكر ميراث اللقيط في ترجمة الباب وليس له في الحديث ذكر ولا عليه دلالة بربدان
 حديث عائشة وابن عمر مطابقا لترجمة أعما الوالمن أعتق وليس في حديثهما ذكر ميراث اللقيط
 وقد جرى الكرماني على ذلك فقال أن قلت فإن ذكر ميراث اللقيط قلت هو ما ترجم به ولم يتفق
 به إيراد الحديث فيه (قلت) وهذا كله أعما هو بحسب الظاهر وأما بحسب تدقيق النظر
 ومناسبة إيرادها في أبواب الموارث فبما أنه ما قدمت والله أعلم قال ابن المنذر أجمعوا على أن اللقيط
 حر إلا رواية عن النخعي وعنه كالجماة وعنه كالنقول عن الحنفية وقد جاء عن شريح نحو
 الأول وبه قال أسحق بن رahu (قوله الحكم) هو ابن عتيبة بمشاة ثم وحده مصنف
 وأبراهيم هو النخعي والأسود هو ابن يزيد والثلاثة تابعيون كوكيون (قوله قال الحكم وكان
 زوجها حرا) هو موصول إلى الحكم بالاستناد المذکور ووقع في رواية الأسامي على من رواية
 أبي الوليد عن شعبه مدرج في الحديث ولم يقل ذلك الحكم من قبل نفسه فبأن في الباب الذي يليه
 من طريق منصور عن إبراهيم أن الأسود قاله أيضا فهو سلف الحكم فيه (قوله وقول الحكم
 مرسل) أي ليس بسندنا عائشة راوية الخبر فيكون في حكم المتصل المرفوع (قوله وقال ابن

باب الولاء لمن أعتق
 وميراث اللقيط وقال عمر
 اللقيط حر) حدثنا حفص
 ابن عمر حدثنا شعبه عن
 الحكم عن إبراهيم عن
 الأسود عن عائشة قالت
 اشترت برة فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم اشترها
 فان الولاء لمن أعتق وأهدى
 لها شاء فقال هو لها صدقة
 ولناها به قال الحكم وكان
 زوجها حرا وقول الحكم
 مرسل وقال

ابن عباس رأيت عيدا * حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال حدثني مالك بن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما
الولاملن أعتق (باب ميراث السائبة) * حدثنا قيس بن عتبة حدثنا سفيان عن أبي قيس عن هزيل عن عبد

عباس رأيت عيدا (وادى الباب الذي يليه وتول الاسود منقطع الى م يصله بك كراثة فيه وقول
ابن عباس اسبح لامر كراثة رآه وقد سمعنا حضر القصة وشاهدناها فخرج قوله عن قول من لم
يشهدنا فان الاسود لم يدخل المدينة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما الحكم قوله بذلك فبدر
طويل ويستفاد من تفسير البخاري وقول الاسود منقطع جواز اطلاق المنقطع في موضع المرسل خلافا
لما اشترق الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يسقط منه من انما للسند واحد الا في صورة سقوط
الصحابي بن التاجي والتي صلى الله عليه وسلم فان ذلك يسمى عندهم المرسل ومنهم من خصه بالتاجي
الكبير فيستفاد من قول البخاري ايضا وقول الحكم مرسل انه يستعمل في التاجي الصغير ايضا لان
الحكم من سفار التاجين واستدل به لاحدى الروايتين عن احسان من اعق من غيره فالولاء للمعتق
والاجر للمعتق عنه وسياق البحث فيه في باب ميراث النساء من الولاء (قوله باب ميراث
السائبة) بمهمة وموحدة وزن فاعطى وتخدم بيانها في تفسير المائدة والمراد بها في الترجمة العبد الذي
يقول له سيده لا ولاء لاحد عليك او انت سائبة يريد بذلك عتقه وان لا ولاء لاحد عليه وقد يقول له
اعتقتك سائبة او انت حر سائبة ففي الصيغتين الاولين يقتضي عتقه الى نية وفي الاخرين يقتضي
واختلف في الشرط فالجهر على كراهته وشذ من قال بابا بحتة واختلف في ولائه وسأينته في الباب
الذي بعده ان شاء الله تعالى (قوله عن هزيل) في رواية يزيد بن ابي حكيم العدني عن سفيان عند
الاسماعيلي حدثني هزيل بن شرحبيل وهو بالزاي وصغير وهم من قاله بالذال المعجمة وقد تقدم ذلك
قريبا وان سفيان في السند هو الثوري وان ابا عيسى هو عبد الرحمن (قوله عن عبد الله) هو ابن مسعود
(قوله ان اهل الاسلام لا يسيبون وان اهل الجاهلية كانوا يسيبون) هذا طرف من حديث أخرجه
الاسماعيلي تمامه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بن عيينة هذا الى هزيل قال جامع جرح الى
عبد الله فقال افي اعتقت عبد السائبة فانت قتل ما لا يوجد عوارثا فقال عبد الله فذكر حديث الباب
وزاد وانت ولي نعمته فذكر ميراثه فان تأملت او تخرجت في شيء فنعن قبله ويجعله في بيت المال وفي رواية
العدني فان تخرجت ولم يشك وقال فاننا (٣) نجعله في بيت المال ومعنى تأملت بالمثلثة قبل الميم خشيت
ان تقع في التمر وتخرجت بالطاء المهملة ثم الميم معناه . وهذا الحكم في السائبة قال الحسن البصري
وابن سيرين والشافعي واخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين ان سالم المولى ابي حذيفة
الصعالي المشهور اعتقه امرأة من الانصار سائبة وقالت له اول من شئت فوالى ابا حذيفة فلما
استنهذها ليمائة دفع ميراثه لانصاره قالوا لانصاره فخرج ابن المنذر عن طريق بكر بن عبد الله المزني
ان ابن عمر افي بمال مولى له مات فقال انا كنا اعتقناه سائبة فأمر ان يثري بشئنا فاباقتي وهذا
يحتمل ان يكون فعله على سبيل الوجوب او على سبيل الندب وقد اخذ بظاهره عطاء فقال
اذم بحلف السائبة واراد افي الذي اعتقه فان قبل ماله والا يبع به رقابا فاعتق نفسه مذهب
آخر ان ولادة المسلمين برؤونه ويقفون عنه قاله عمر بن عبد العزيز والزهرري وهو قول مالك والشافعي
والنخعي والكوفي لا بأس ببيع ولادة السائبة وهبته قال ابن المنذر . واتباع ظاهر قوله
الولاملن اعتق اولي (قلت) والى ذلك اشار البخاري بايراد حديث عائشة في قصة بريرة وفيه
فانما الولاملن اعتق وفيه قول الاسود ان زوج بريرة كلن حرا وقد تقدم الكلام على ذلك في الباب
الذي قبله (قوله باب ميراث من تبرا من مواليه) هذه الترجمة لفظ حديث

الله قال ان اهل الاسلام
لا يسيبون وان اهل الجاهلية
كانوا يسيبون * حدثنا
موسى حدثنا ابو عوانة
عن منصور عن ابراهيم
عن الاسود ان عائشة رضی
الله عنها اشترت بريرة
لعتقها واشترط أهلها
ولاها فقالت يا رسول الله
اني اشتريت بريرة
لاعتقها وان أهلها يشترطون
ولاها فقال أعتقها
فانما الولاملن أعتق أو
قال أعطى الثمن قال
فاشترتها فاعتقها قال
وخير فاختارت نفسها
وقالت لو أعطيت كذا وكذا
ما كنت معه قال الاسود
وكان زوجها حرا قول
الاسود منقطع وقول ابن
عباس رأيت عيدا أسح
(باب انهم تبرا من
مواليه) * حدثنا قيس
ابن سعيد حدثنا جرير
عن الأعمش عن ابراهيم
التي عن أبيه قال قال
علي رضي الله عنه ما عندنا
كتاب نهره الا كتاب
الله فلهذه الصحيفة
قال فأخرجها فاذا فيها
أشياء من الجرحات وأسنان
الابل قال وفيها المدينة

أخرجه

عمر ما بين عير الى ثور ومن أحدث فيها حديثا

(٣) قوله فانما كذا قاله ابو بكر بن عبد الله بن مسعود

أخرجه أجدو الطبري من طريق سهل بن معاوية أس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 إن الله عبادا لا يكلمهم الله تعالى الحديث فيه ورجل أنهم عليه قوم فكفروهم ثم أتوا منهم وفي حديث
 عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده رفعه عند أحد كفرة بالله ثم من نسب وإن ذكره شاهد عن أبي بكر
 الصديق وأما حديث الباب فلقنه من وإلى قوما بخير أذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس
 أجمعين ومثله لأجدوا من ماله وصححه ابن حبان عن ابن عباس ولا يداود من حديث أس فعليه
 لعنة الله الملائكة يوم القيامة وقده في شرح حديث الباب في فضل المدينة وفي الجزء يوافق في
 الحديث وفي معنى حديث علي في هذا حديث عائشة عن قوام عن أبي الغيث مواليه فليكن مقعده من
 النار صححه ابن حبان والدار إمامهم اتبعوا الراوي له من علي اسمه يز يد بن شريك قد رواه عن علي
 جماعة منهم أبو جحيفة وهب بن عبد الله السوائي ومضى في كتاب العلم وقد كثر هناك وفي فضائل
 المدينة اختلاف الرواة عن علي فيما في الصحيفة وإن جيع ما رواه من ذلك كان في ما وكان في ما أيضا
 ما مضى في الخس من حديث محمد بن الحنفية أن أباه علي بن أبي طالب أرسله إلى عثمان بـ صحيفة فيها
 فرائض الصدقة فإن رواية طارق بن شهاب عن علي في نحو حديث الباب عند أحد أنه كان في صحيفة
 فرائض الصدقة وقد كثر في العلم بسبب محمد بن علي بن أبي طالب بهذا الحديث وأما قوله لا كتاب
 لله وتفسير الصحيفة وتفسير العقل لم يوافق في العلم لا يقتل مسلم بكافراً وأما شريحه على كتاب
 الديارات والذي تضمنه حديث الباب مما في الصحيفة المذكورة أربعة أشياء ١ أحداها الجراحات
 وأسنان الأبل وسبائك في شرحه في الديارات روى المراد بأسنان الأبل المتعلقة بالخراج والمعلقة بالزكاة
 أو أهم من ذلك ٢ تأنيها للمدينة حرم وقد شريحه من توفي في مكانه في فضل المدينة في أو آخر الخراج
 وقد كثر فيه ما يتعلق بالسند بيان الاختلاف في تفسير الصرف والعديل ٣ تأنيها من وإلى قوما هو
 المقصود هنا وقوله فيه بخير أذن مواليه قد تقدم هناك أن الخطابي زعم أن له مقهوما رهو أنه إذا
 استأذن مواليه منعوه ثم راجع كلام الخطابي رهو ليس أذن الموالى شرط في ادعاء نهب ولا ليس هو
 منه واليه والتمخاذ كرتنا كيد الله التحريم ولا إذا استأذنهم منعوه وحالوا بينهم وبين ما يفعل من ذلك
 انتهى وهذا لا يطرد لأنهم قد ثبتوا طعنهم على ذلك لغرض ما في الأولى ما قال غيره أن التعبير بالأذن
 ليس لتقييد الحكم بعدم الأذن وتصره عليه واتحاور ذلك الكلام بذلك على أنه الغالب انتهى ويحتمل
 أن يكون قول من قولي شاملا للمعنى الأعم من الموالاة وانها مطلق النصرة والاعانة والأثر ويكون
 قوله بخير أذن مواليه يتعلق بمقهوره بمعاذ الميراث ودليل إخراج حديث إنما الولاء لمن أعتق والعلم
 عند الله تعالى وكان البخاري يلاحظ هذا فقبح الحديث بمحدث ابن عمر في النهي عن بيع الولاء وعن
 هبته فإنه يؤخذ منه عدم اعتبار الأذن في ذلك طريق الأولى لأنه إذا منع السيد من بيع الولاء مع
 ما يحصل له من العوض ومن هبته مع ما يحصل له من المانة بذلك تمنعه من الأذن بغير عوض ولأمانة
 أولى وهو مندرج في الحقة وفي الحديث أن انتهاء المولى من أسفل إلى غير مولاة من فوق حرام لما فيه
 من كفر النعمة وتضييع حق الأثر بالولاء والعقل وغير ذلك وبه استدلال مالك على ما ذكره عنه ابن
 وهب في موطنه قال سئل عن عبد يتنازع نفسه من سيده على أنه مولى من شاء فقال لا يجوز ذلك
 واحتج بمحدث ابن عمر ثم قال تلك الهبة المنهي عنها قد شد عطاء ابن أبي رباح بالاختصاص بمفهوم
 هذا الحديث فقال فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جبريل عن ابن جبريل عن ابن جبريل عن ابن جبريل عن ابن جبريل
 جازوا استدلال بهذا الحديث قال ابن طلال وجماعة الفقهاء على خلاف ما قال عطاء قال ويحمل

أو آوى محدثا فعليه لعنة
 الله والملائكة والناس
 أجمعين لا يقبل منه يوم
 القيامة صرف ولا عدل
 ومن وإلى قوما بخير أذن
 مواليه فعليه لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين
 لا يقبل منه يوم القيامة
 صرف ولا عدل وذمة
 المسلمين واحدة يسعى بها
 أدناهم فمن آخى مسلما
 فعليه لعنة الله والملائكة
 والناس أجمعين لا يقبل منه
 يوم القيامة صرف ولا عدل

حديث على على انه جرى على الغالب مثل قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق وقد اجعوا على
 ان قتل الولد حرام سواء خشى الاملاق ام لا وهو منسوخ بحديث النهي عن بيع الاولاد وعن هبته
 (قلت) قد سبق عطاء الى القول بذلك عثمان فروى ابن المنذر ان عثمان اختصموا اليه في خبر ذلك
 فقال للفتى قال من شئت وان يموتوه هبت وولاهم بالهالها عباس وولده والحديث الصحيح مقدم على
 جميع ذلك فلعلم يبلغ هؤلاء باخهم وتأولوه واعتقد الاجماع على خلاف قولهم قال ابن طحال وفي الحديث
 انه لا يجوز للفتى ان يكتب فلان بن فلان وسمى نفسه ومولاه الذي اعتمد به في قول فلان مولى فلان
 ولكن يجوز له ان ينسب الى نسبه كالثوري وغيره قال والاولى ان يفسح بذلك ايضا كان يقول الثوري
 بالولاد ومولاهم قال وفيه ان من علم ذلك وفعله سقطت شهادته لما ترتب عليه من الوعيد ويجب عليه
 التوبة والاستغفار وفيه جواز لعن اهل النسق عموما ولو كانوا مسلمين * راجعها ودمه المسلم
 واحدة سعى بها اذناهم وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحزبية وما حديث الباب الثاني فقد مضى
 في كتاب العتق وحلت بشرحه على ما هنا (قوله حديثنا سفيان) هو الثوري (قوله عن عبد الله بن
 دينار) هكذا قال الحافظ من اصحاب سفيان الثوري عنه منهم عبد الرحمن بن مهدي وكيع وعبد الله
 ابن غزير وغيرهم (قوله عن ابن عمر) في رواية الاسماعيلي بن طريق أحد بن سنان عن عبد الرحمن
 ابن مهدي عن شعبة وسفيان عن ابن دينار سمعت ابن عمر وقد اشهر هذا الحديث بن عبد الله بن
 دينار حتى قال مسلم لما أخرجه في صحيحه الناس في هذا الحديث عيال عليه وقال الترمذي بعد
 تحريجه حسن صحيح لا يعرفه الا من حديث عبد الله بن دينار رواه عنه سعيد وسفيان ومالك وروى
 عن شعبة انه قال وحدثنا ابن عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث اذن لي حتى كنت اقوم اليه فاقبل
 رأسه قال الترمذي وروى يحيى بن سالم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار (قلت) وصل رواية
 يحيى بن سالم ابن ماجه ولم ينفرد به يحيى بن سالم فقد تابعه أبو حمزة أنس بن عياض ويحيى بن سعيد
 الأموي كلاهما عن عبيد الله بن عمر أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريقهما لكن قرن كل منهما
 نافعا بعبد الله بن دينار وأخرجه ابن جبان في الثقات في ترجمة احمد بن ابي اوفى وسافه من طريقه عن
 شعبة عن عبد الله بن دينار وعمر بن دينار جميعا عن ابن عمر وقال عمرو بن دينار غريب وقد اعتمدني
 أبو نعيم الاصبهاني بجميع طرقه عن عبد الله بن دينار فأروده عن شعبة وثلاثين نفسا من حديثه عن عبد
 الله بن دينار ومنهم من الاكابر يحيى بن سعيد الانصاري وموسى بن عتبة ويزيد بن الهاد وعبيد الله
 العمري وهؤلاء من سفار التابعين ومن دونهم معمر والحسن بن صالح بن حي وورقاء وابو بن موسى
 وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وعبد العزيز بن مسلم وابو اويس ومن لم يقع له ابن جريج وهو عند
 ابي هوانه وسليمان بن بلال وهو عند مسلم واحمد بن حازم المغافري في جزء الهروي من طريق
 الطبراني (قوله عن ابن عمر) في رواية ابي داود الحفري عن سفيان عند الاسماعيلي سمعت ابن عمر
 وكذا مضى في العتق من رواية شعبة وفي مسند الطيالسي عن شعبة قلت لعبد الله بن دينار انت سمعت
 هذا من ابن عمر قال نعم سأله ابنه عنه وذكره أبو عوانة عن هز بن اسد عن شعبة قلت لابن دينار انت
 سمعته من ابن عمر قال نعم سأله ابنه عنه وذكره أبو عوانة عن هز بن اسد عن شعبة عند ابي خنيم
 وأخرجه من وجه آخر ان شعبة قال قلت لابن دينار آله الله قد سمعت ابن عمر يقول هذا حلفه
 وقيل لابن عيينة ان شعبة يستحلف عبد الله بن دينار قال لكننا نستحلفه سمعته منه مرارا

حدثنا أبو نعيم حدثنا
 سفيان عن عبد الله بن
 دينار عن ابن عمر رضي الله
 عنهما قال نهى النبي صلى
 الله عليه وسلم عن بيع الاولاد
 وعن هبته

روياه في مسند الحيدى عن سفيان واخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق الحسن بن زياد
الزاوي عن مالك بن ابن دينار عن حمزة بن عبد الله بن مهران سال اياه عن شراة الولاء فلما ذكر الحديث
فهذا انظره ان ابن دينار لم يسمعه من ابن عمر وليس كذلك وقال ابن العربي في شرح الترمذي نفرد
بهذا الحديث عبد الله بن دينار وهو من الدرجة الثانية من الخبر لانه لم يذكر لفظ النبي صلى الله
وسلم وكانه نقل معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن اعنت (قلت) ويؤيد ان ابن عمر
روى هذا الحديث عن عائشة في قصة برة كما مضى في العتق لكن جاءت عنه سيفه الحديث من وجه
آخر اخرج به النسائي وابو عوانة من طريق الليث عن يحيى بن ابيوب عن مالك واللفظه سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم ينهى عن بيع الولاء وعن هبته ووقع في رواية محمد بن ابي سليمان التي اشترت اليها لفظ
الولاء لا يباع ولا يوهب وفي رواية عثمان بن عبيد عن شعبة مثله ذكره ابو نعيم وزاد محمد بن سليمان
الخرافي السند عن ابن عمر عن عمر فوهم اخرج الدارقطني ايضا وضعفه واتفق جسيم من ذكرنا على
هذا اللفظ وخالفهم ابو يوسف انا في فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ الولاء لعله كاحمة
النسب اخرج به الشافعي ومن طريقه الحافظ ثم البيهقي وادخل شربن الوليد بن ابي يوسف وبن ابن
دينار عبيد الله بن عمر اخرج ابو عبيد في مسنده عنه واخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابي يعلى
واخرجه ابو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر بن اعين عن شريك في المسند لا يباع ولا يوهب ومن
طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار انما الولاء نسب لا يصبغ بيه ولا هبته والمخوف في هذا ما
اخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن ابي هند عن سعيد بن المسيب موقوف عليه الولاء لعله
كاحمة النسب وكذا ما اخرج به البراء والطبراني من طريق سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن
ابيه عن جده رفعه الولاء ليس بمنقول ولا متحول وفي سنده المفردة بن جليل وهو مجهول نعم عن ابن
عباس من قوله الولاء لمن اعنت لا يجوز بيعه ولا هبته وقال ابن طلال اجمع العلماء على انه لا يجوز تحويل
النسب فاذا كان حكم الولاء حكم النسب فكما لا ينتقل الولاء وكانوا في الجاهلية ينتقلون الولاء بالبيع
وغيره فهي الشريعة عن ذلك وقال ابن عبد البر اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث الاماروي عن
ميمونة انها وهبت ولا سليمان بن يسار لابن عباس وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بصور
السيدان باذن لعبد ان ياتي من شاء (قلت) وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله وقال ابن طلال
وغيره جاء عن عثمان جاز بيع الولاء وكذا عن عروة وجاء عن ميمونة جواز هبة الولاء وكذا عن ابن
عباس واهله لم يبلغهم الحديث قلت قد انكر ذلك ابن مسعود في زمن عثمان فاخرج عبد الرزاق عنه انه
كان يقول لا يبيع احدا من نسبة ومن طريق علي بن الولاء شعبة من النسب ومن طريق جابر بن ابراهيم بن الولاء
وهبته ومن طريق عطاء ان ابن عمر كان ينكره ومن طريق عطاء عن ابن عباس لا يجوز سنده صحيح
ومن ثم فصلوا في النقل عن ابن عباس بين البيع والهبة وقال ابن العربي معنى الولاء لعله كاحمة النسب
ان الله اخرجها باطرمه الى النسب حكما كان الاب اخرج به النطفة الى الوجود حال العبد كان
كله عدم في حق الاحكام لا يقضى ولا يلى ولا يشهد فاخرجه سيده بالحرية الى وجوده هذه الاحكام
من عدمها فلما شاب به حكم النسب انيط بالعتق فلذلك جاء انما الولاء لمن اعنت والحق بربية النسب
فنهى عن بيعه وهبته وقال الترمذي استدل للجمه وروى حديث الباب ووجه الدلالة انه امر وجودي لا
يتاني الانفكاك عنه كالتب لا ينتقل الابوة والخلوة وكذلك لا ينتقل الولاء الا انه يصح في الولاء
جرما يرتب عليه من الميراث كالزواج عديمه فخر قوله له منها ولد فانه بن عبد حار الحرية امه

فيكون ولاؤه لوالدها لو مات في تلك الحالة ولو اعتق السيدناه قبل موت الوالدان ولا يشترط إذا مات
لمعتنى إليه اتفاقاً انتهى وهذا لا يقدح في الأصل المذكور أن الولاء له كصحة النسب لأن التشبه
لا يلزم التسوية من كل وجه واختلف فيمن اشترى نفسه من سيده كمالك كاتب فاحله وروى ابن ولده
لسيده وقيل لولاه عليه وفي ولده من أعتق سائبة وقد تقدم ثرياً **(قوله باب)** إذا سلم على
يديه) كذلك في زوائد الفريسي والأكثري وفي رواية الكشيته في الرجل وبالنسبة الأولى (قوله)
وكان الحسن لا يرى له ولادة) كذلك في رواية الكشيته في ولده المسمى بدل الياء من الولاء وهو
المراد بالولادة وأثر الحسن هذا وهو البصري وصلة سفيان الثوري في جامعه عن طرف عن الشعبي
وعن يونس وهو ابن عبيد عن الحسن قال في الرجل يوالى الرجل قال هو بين المسلمين وقال سفيان
وبذلك أقول وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان وكذا رواه الدارمي عن أبي نعيم عن
سفيان وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً من طريق يونس عن الحسن لا يريه إلا أن شاء وأوصى له بجاءه **(قوله)**
ويذكر عن نعيم الدارمي رفعه هو وأولى الناس بحياه ومما ته) هذا الحديث أغفله من صنف في الأطراف
وكذا من صنف في رجال البخاري لم يذكره وأما الدارمي فيمن أخرج له وهو ثابت في جميع النسخ
هنا وذكر البخاري من روايته حديثاً في الأيمان لكن جعله ترجمة باب وهو الدين النصيحة وقد
أخرجه مسلم من حديثه وليس له عنده غيره وقد تكلمت عليه هناك وذكرته من حديث أبي هريرة
وغیره أيضاً فليتبع المراد في نعيم وهو ابن أوس بن خارجة بن سواد اللخمي ثم الدارمي نسب إلى بني
الداري بن ظم وكان من أهل الشام يتعاطى التجارة في الجاهلية وكان يهدي النبي صلى الله عليه وسلم
في قبل منه إسلامه سنة سبع من الهجرة وقد حدث النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه وهو على المنبر
عن نعيم قصة الجاهلية والرجال وعذ ذلك في مناقبه وفي رواية الأكارع عن الأصغر وقد وجدت رواية
الذي صلى الله عليه وسلم عن غير نعيم وذلك فيما أخرجه أبو عبد الله بن منته في معرفة الصحابة في ترجمة
زرعة بن سيف بن ذي يزن فساق سنده إلى زرعة أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إليه كتاباً وفيه
وإن مالك بن مزر الدارمي قد حدثني أني أسلمت وقالت المشر كين فأشرب نعيم الحديث وكان
نعيم الدارمي من أفاضل الصحابة وله مناقب وهو أول من أسرج المساجد وأول من قضى على الناس
أخرجهما الطبراني وسكن نعيم بيت المقدس وكان سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطعه عيون
وغیره إذا وقعت ففعل قتلها بذلك لما ذهبت في زمن عمر ذكر ذلك ابن سعد وغيره ومات نعيم سنة
أربعين وقوله رفعه هو في معنى قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحوها وقد وصله البخاري في
تاريخه وأبو داود وابن أبي عاصم والطبراني والباغندي في مسندهم بن عبد العزيز باللعنة عليهم
من طريق عبد العزيز بن مريم بن عبد العزيز بن مريم بن عبد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد
العزيز عن تميمه بن ذؤيب عن نعيم الدارمي قال قلت يا رسول الله ما السنة في الرجل يسل على يدي رجل
من المسلمين قال هو أولى الناس بحياه ومما ته قال البخاري قال بعضهم عن ابن موهب سمع نعيماً
ولا يصح لقول النبي صلى الله عليه وسلم الولاء إن أعتق وقال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت
أخبار يرويه عبد العزيز بن مريم عن ابن موهب وابن موهب ليس بالمعروف ولا تعلمه لي في نعيم ومثلي
هذا لا يثبت وقال الخطابي ضعفه أحمد هذا الحديث وأخرجه أحمد والدارمي والترمذي والنسائي
من رواية وكيع وغيره بن عبد العزيز بن مريم عن ابن موهب عن نعيم وصرح بعضهم بسامع ابن
موهب عن نعيم وأما الترمذي فقال ليس أسنده متصل قال وأدشله بعضهم بن ابن موهب بن
نعيم فيبصره رواه يحيى بن حجرة (قلت) ومن طريقه أخرجه من بدلت يذكره وقال بعضهم أنه

(باب إذا سلم على يديه)
ويذكر الحسن لا يرى
له ولادة وقال النبي صلى الله
عليه وسلم الولاء لمن اعتق
ويذكر عن نعيم الدارمي
رفعه قال هو أولى الناس
بحياه ومما ته واشتلفوا
في صحة هذا الخبر حدثنا
قتيبة بن سعيد عن مالك
عن نافع عن ابن عمر أن
عائشة أم المؤمنين أرادت
أن تشتري جارية تعتقها
فقال أهلها نبيكم على
أن ولدها لنا فذكرت
ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال لا يعتقك
ذلك فاعلم الولاء لمن أعتق
حدثنا محمد بن أبي بكر
عن منصور عن إبراهيم
عن الأسود عن عائشة
رضي الله عنها قالت اشتريت
بريرة فاشتري أهلها ولدها
فذكرت ذلك للنبي صلى
الله عليه وسلم فقال
أعتقها فإن الولاء لمن
أعطى الورق قالت فدعاها
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ففخرها من زوجها
فقاتلوا أعطاني كذا وكذا
ماتت عنده فاختارت نفسها

تقدم فيه بذكر قبصة وقد رواه ابو اسحق السبيعي عن ابن موهب بدون ذكر تميم اخرجه النسائي
ايضا وقال ابن المنذر هذا الحديث مضطرب هل هو عن ابن موهب عن تميم او بينهما قبصة وقال بعض
الرواة فيه عن عبدالله بن موهب وبعضهم ابن موهب وعبد العزيز بن رزويه ليس بالخافظ (قلت) هو
من رجال البخاري كما تقدم في الاثر بولكنه ليس بالكثير واما ابن موهب فلم يدرك تيمما وقد اشار
النسائي الى ان الرواية التي وقع التصريح فيها جماعة من تميم خطأ ولكن وقته بعضه وكان عمر بن
عبد العزيز يروى له القضاء وتقبل ابوزرعة الدمثي في تاريخه سندله صحيح عن الاوزاعي ان كان يذفر
هذا الحديث ولا يرى له وحدها وصحح هذا الحديث ابوزرعة الدمثي وقال هو حديث حسن المخرج
متصل والى ذلك اشار البخاري بقوله واختلفوا في صحة هذا الخبر وجرم في التاريخ بانه لا يصح
لمعارضه حديث اعمال الولاة من اعتق ويؤخذ منه انه لو صح سند لما قوّم هذا الحديث وعلى التزل
تزد في الجمع هل يخص عموم الحديث المتفق على صحته هذا فيستثنى منه من اسلم أو تؤول الاولوية
في قوله اولي الناس بمقتضى التصريح والمعاونة وما شبه ذلك بالبراهن وبقي الحديث المتفق على صحته على
عمومه جنح الجمهور الى الثاني ورجحانه ظاهر وبه حزم ابن القصار فيما حكاه ابن طال فقال لو صح
الحديث لكان تأويله ان الحق بموالاته في النصر والاعانة والصلاة عليه اذا مات ونحو ذلك ولو جاء الحديث
بلفظ احق بميراثه لوجب تخصيص الاول والله اعلم قال ابن المنذر قال الجمهور بقول الحسن في ذلك
وقال جادوا ابو حنيفة وصاحبه وروى عن النخعي انه يستمر ان عقل عنه وان لم يسل عنه فله ان
يتحول لغيره واستعفى الثاني وهلم جرا وعن النخعي قول آخر ليس له ان يتحول وعنه ان استمر الى ان
مات تحول عنه وقال اسحق وعمر بن عبد العزيز ووقع ذلك في طريق الباغندي التي اسلفتها وفي
غيرها انه اعطى رجلا اسلم على يديه رجل فمات وترك مالا وشاة نصف المال الذي بقي بعد نصيب البنت
ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة بريدة من اجل قوله فيه فان الولاة من اعتق لان اللام فيه
للاختصاص اي الولاة المختصين عن اعتق وقد تقدم توجيهه وقوله فيه لا يمتنع وقوع في رواية الكشميني
لا يمتنع بالآلة كيد ثم ذكر حديث عائشة في ذلك مختصرا وقال في آخره قال وكان زوجها حرا وقد تقدم
قبل باب من وجه آخر عن منصور ان قال ذلك هو الاسود روي عنه عائشة وفي الباب الذي قبله من
طريق الحكم عن ابراهيم انه الحكم ومضى الكلام على ذلك مستوفى بحمد الله تعالى ومحمد المذكور
في اول السند الثاني قال ابو علي الغساني هو ابن سلام ان شاء الله وجر برهوان عبد الحميد (قلت)
وقد وقع في الاستقراض حديثنا محمد تاجر بركذا عندنا لاكثر غير منسوب ووقع في رواية علي بن
شبيب عن القري بري محمد بن سلام وفي رواية في ذر عن الكشميني محمد بن يوسف يعني اليكندي
وليس في الكتاب محمد بن جرير سوى هذين الموضعين والمرجع انه ابن سلام وقد غرّب ابو نعيم
فاخرج الحديث من طريق عثمان بن ابي شيبة عن جرير ثم قال اخرجه البخاري عن عثمان
كذا وحده وما ظنه الاذولا (قوله باب ما يرث النساء من الولاة) ذكر فيه حديث ابن
عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر عن نافع وحديث عائشة من وجه آخر عن منصور مقتصرا
على قوله الولاة من اعطى الورث وولى النعمة وهذا اللفظ لو كعب عن سفيان الثوري عن منصور وقد
اخرجه الترمذي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ انها ارادت ان تشتري بريدة
فاشتروا الولاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فذكره وقد اخرجه الاسماعيلي من طريق وكيع
ايضا ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي جميعا عن سفيان تاما وقال لفظهما واحد فعرفنا وكيعا

باب ما يرث النساء من
الولاة في حديثنا فخص بن
عمر حديثنا همام بن نافع
عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال ارادت عائشة ان تشتري
بريدة فقالت للنبي صلى
الله عليه وسلم انهم
يشترطون الولاة فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
اشترى بها فاعلم الولاة من
اعتق حديثنا ابن سلام
اخبرنا وكيع عن سفيان
عن منصور عن ابراهيم
عن الاسود عن عائشة
قالت قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم الولاة من
اعطى الورث وولى النعمة

كل من بما انحصره وعرف انه في قصة برة وقد ذكره اصحاب منصور في عوانة بلطف انما الولاء
 لمن اعترف وكذلك ذكره اصحاب ابراهيم كالحاكم والاعشى واصحاب الاسود واصحاب عائشة وكلها
 في الكتب الستة وتفرد الثوري بزيادة قوله وولي النعمة ومعنى قوله اعطى الورق اي امن واعما عبر بالورق
 لانه الغالب ومعنى قوله وولي النعمة اعطى ومطابقه لقوله الولاء لمن اعطى ان صحة العتق تستدعي
 سبق ملكه والملك يستدعي ثبوت العوض قال ابن طال هذا الحديث يعني ان الولاء لكل معترف ذكر
 كان او انثى وهو مجمع عليه واما جر الولاء فقال لا يجري ليس بين الفقهاء اختلاف انه ليس النساء من
 الولاء الاما اعترفن او اولاد من اعترفن الاما جاء عن مسروق انه قال لا يختص المذكور بولاء من اعترف
 ابائهم بل المذكور والاناث فيه سواء كلابرث ونقل ابن المنذوعين طلاس مثله وعليه اقتصر سحنون
 فيما نقله ان التين وعقب الطهر الذي ذكره الاجري تبعا لسحنون وغيره بانه يرد عليه ولد الاناث
 من ولدهن من اعترفن قال والعبارة السالسة ان قال الاما اعترفن او جره اليهن من اعترفن فولادة او عتق
 احترزا من لها ولد من زنا او كانت مملعة او كان زوجها عبدا فان ولادته لولدها كمن لم يعترف
 والحجة للجمهور اتفاق الصحابة ومن حيث النظر ان المرأة لا تبوع المال بالفرض الذي هو آكد
 من التبوع فاختص بالولاء من يتبوع المال وهو الذكر واما مورثن من عتق لانه عن مباشرة
 لاهن جر الارث واستدل بقوله الولاء لمن اعطى الورق على من قال فيمن اعطى عن غيره بوجه من
 المعنى عنه ان الولاء للمعنى عملا بمصوم قوله الولاء لمن اعطى وموضع الدلالة منه قوله الولاء لمن اعطى
 الورق فدل على ان المراد بقوله لمن اعطى لمن كان من عتق في ملكه حين العتق لان ما بشر العتق فقط
(قوله باب) بالتورين (مولى القوم من انفسهم) اي عتقهم بنسب انفسهم ويرثونه (قوله
 وابن الاخت منهم) اي لانه ينتسب اليهم وهم امه (قوله) حدثنا شعبة عن قتادة معاوية بن قرة وفتادة
 عن انس (هكذا وقع في رواية آدم عن شعبة مفرونا واكثر الرواة قالوا عن شعبة عن قتادة وحده عن
 انس وقد تقدم بيان ذلك في مناقب قريش واورده مختصرا ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة مطولا في
 غزوة حنين وقد تقدم فتاؤه هنا وفي كتاب الجزية واخرجه الاسماعيلي من طريق عن شعبة عن قتادة
 وقال المعروف عن شعبة في مولى القوم منهم ومن انفسهم روايته عن قتادة وعن معاوية بن قرة
 والمعروف عنه في ابن اخت القوم منهم ومن انفسهم روايته عن قتادة وحده وانفرد على ابن الجعد عن
 شعبة عن معاوية بن قرة ايضا (قلت) وليس كقائل بل ناهيه ابو النصر عن شعبة عن معاوية بن قرة
 ايضا اخرجه احد في مسنده عنه وافاد فيه ان المعنى بذلك النعمان بن مقرن المزني وكانت امه انصارية
 والله اعلم واستدل بقوله ابن اخت القوم منهم من قال بان ذوى الارحام يرثون كابرث العصبية ووجه
 من لم يقل بذلك على ما تقدم وكان اليفاري رحمه الى الجواب بايراد هذا الحديث لانه لو صح الاستدلال
 بقوله ابن اخت القوم منهم على ارادة الميراث لصح الاستدلال به على ان العتق يرث من اعطى الورق وورد
 مثله في حقه فدل على ان المراد بقوله من انفسهم وكذا منهم في المعافاة والانتصار والبر والشفقة ونحو
 ذلك لافي الميراث وقال ابن ابي جرة الحكيمه في ذكر ذلك اطال ما كافوا عليه في الجاهلية من عدم
 الالتفات الى اولاد البنات فضلا عن اولاد الاخوات حتى قال فانهم

(باب) مولى القوم من
 انفسهم وابن الاخت منهم
 * حدثنا آدم حدثنا
 شعبة حدثنا معاوية بن
 قرة وفتادة عن انس بن
 مالك رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال مولى القوم من انفسهم
 او كما قال حدثنا ابو الوليد
 حدثنا شعبة عن قتادة
 عن انس عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال ابن اخت
 القوم منهم ومن انفسهم

بنو نابتة وبنات نابتة * بنوهن أبناء لرجاء الاباعد

فأراد بهذا الكلام التحريض على الالفة بين الاقارب (قلت) وأما القول في المولى فالحكمة فيه

ما قدم ذكره من جواز نسبة العبد إلى مولاه لا بلفظ البنوة المسماة في قريب من الوعيد الثابت لمن
نسب إلى غير أبيه وجواز نسبته إلى نسب مولاه بلفظ النسبة وفي ذلك جمع بين الأدلة وما نقله توفيق
❦ **(قوله باب ميراث الأسير)** أي سواء عر فيه خبره أم جهل **(قوله وكان شريح)** بجمعة
أوله ومهمل آخره وهو ابن الحارث القاضي الكندي الكوفي المشهور **(قوله يورث الأسير في أيدي العدو)**
ويقول هو أحوج إليه (وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن
شريح قال يورث الأسير إذا كان في أرض العدو وزاد ابن أبي شيبة قال شريح أحوج ما يكون إلى
ميراثه وهو أسير **(قوله وقال عمر بن عبد العزيز)** أجز وصية الأسير وعقاقته وما صنع في ماله ما لم
يتغير عن دينه فأما هو ماله يصنع فيه ما يشاء في رواية الكشميني ما شاء وهذا وصله عبد الرزاق عن
معمر بن اسحق بن راشد عن محمد بن عبد العزيز أن أجز وصية الأسير وأخرج به الدارمي من طريق ابن
المبارك عن معمر بن اسحق بن راشد عن عمر بن عبد العزيز في الأسير يوصي قال أجز له وصيته
مادام على الإسلام لم يتغير عن دينه قال ابن طحال ذهب الجمهور إلى أن الأسير إذا وجب له ميراثه يورث
له وعن سعيد بن المسيب أنه يورث الأسير في أيدي العدو وقال وقول الجماعة أولى لأنه إذا كان مسلماً دخل
تحت عموم قوله صلى الله عليه وسلم ترك ما لا فلورثته وإلى هذا أشار الجعاري بإيراد حديث أبي هريرة
وقد تقدم شرحه قريباً وإضافه هو مسلم تجري عليه أحكام المسلمين فلا يخرج عن ذلك إلا بهجة كما أشار
إليه عمر بن عبد العزيز ولا يكتفي أن ثبت أنما تدين حتى ثبت أن ذلك وقع منه طوعاً فلا يحكم بخروج ماله
عنه حتى ثبت أنه ارتد طوعاً لا مكرهاً وما ذكره ابن طحال عن سعيد بن المسيب أخرجه ابن أبي شيبة
وأخرج عنه أيضاً رواية أخرى أنه يورث وعن الزهري روايتان أيضاً عن النخعي لا يورث **(فتنبه)** تقدم
في أواخر النكاح في باب حكم المفقود في أهله وماله أشياء تتعلق بالأسير في حكم زوجته وماله وإن زوجته
لا تزوج وماله لا يقسم مصحفت حياته وعلم مكانه فإذا اضطر خبره فهو مفقود وتقدم بيان الاختلاف
في حكمه هناك ❦ **(قوله باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم)** هكذا ترجم بلفظ
الحديث ثم قال وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له وأشار إلى أن محرمه يتناول هذا المعصية
فمن قبل عدم التوارث بالقسمة احتاج إلى دليل وحجة لجماعة أن الميراث يستحق بالموت فإذا انتقل
عن ملك الموت بموته لم ينتظر قسمته لأنه ما استحق الذي انتقل عنه ولولم يقسم المال قال ابن المنبر صورة
المسئلة إذا مات مسلم وله ولدان مثلاً مسلم وكافر فأسلم الكافر قبل قسمة المال قال ابن المنذر ذهب الجمهور
إلى الأخذ بما دل عليه عموم حديث إسماعيل يعني المذكور في هذا الباب إلا ما جعن معاذ قال يورث
المسلم من الكافر من غير عكس واحتج بأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الإسلام يزيد ولا ينقص
وهو حديث أخرجه أبو داود وصححه الحاكم من طريق يحيى بن حمزة عن أبي الأسود الذي عنه قال
الحاكم صحيح الاستناد ونعقب بالاختطاع بين أبي الأسود ومعاذ ولكن سماعه منه ممكن وقد زعم
الجزقي أنه باطل وهي مجازفة وقال القرطبي في المفهم هو كلام يحيى ولا يروى كذا قال وقد رواه
من قدم ذكره فكانه ما وقف على ذلك وأخرج أحمد بن منيع بسند قوي عن معاذ أنه كان
يورث المسلم من الكافر بغير عكس وأخرج مسدد عنه ابن أخيه أن أخصم إليه مسلم يهودي مات
أبوهما وبأفعا أنه اليهودي ماله فنازعه المسلم فورث معاذ المسلم وأخرج ابن أبي شيبة من طريق
عبد الله بن معقل قال ما رأيت قضاء أحسن من قضاء قضى به معاوية نرث أهل الكتاب ولا يورثوا كما
يحل النكاح فيهم ولا يحمل لهم وبه قال مسروق وسعيد بن المسيب وأبراهيم النخعي واسحق وحجة

❦ **باب ميراث الأسير** ❦ قال وكان شريح يورث
الأسير في أيدي العدو ويقول
هو أحوج إليه وهو قال عمر
ابن عبد العزيز أجز وصية
الأسير وعقاقته وما صنع
في ماله لم يتغير عن دينه
فأما هو ماله يصنع فيه ما
يشاء حدثنا أبو الوليد
حدثنا شعبه عن عدى عن
أبي حازم عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من ترك ما لا
فلورثته ومن ترك ما لا فلينا
❦ **باب لا يرث المسلم**
الكافر ولا الكافر المسلم
وإذا أسلم قبل أن يقسم
الميراث فلا ميراث له
حدثنا أبو عاصم عن ابن
جرير

الجمهور انه مباح في معارضة اهل وهو صريح في المراد ولا بد من وجوده واما الحديث فليس نصا في المراد بل هو محمول على انه بفضل غيره من الاديان ولا ينطبق له الارثوة عارضة قياس آخر وهو ان توارث يتعلق بالولاية ولا ولاية بين المسلمين والكافرين لقوله تعالى لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض وبان الذي يتزوج الحربية ولا يرثها وايضا فان الدليل ينقلب فيقال الذي ارث المسلم لا يتزوج النصارى في قول ثالث وهو الاعتبار بقسم الميراث جاء ذلك عن عمرو بن عثمان وعن عكرمة والحسن وجابر بن زيد وهو رواية عن احمد (قوله) ثبت عن عمر بن الخطاب في باب ثورث دور مكة من كتاب الحج فان فيه جدد ذكر حديث الباب طولاً في ذكره قيل بن ابي طالب فكان عمر يقول فذكر المتن المذكور هنا سواء (قوله عن ابن شهاب) هو الزهري وكذا وقع في رواية للاساعلي من وجه آخر عن ابي عاصم (قوله عن علي بن حسين) هو المعروف بنين النابدين وعمرو بن عثمان اي ابن عفان وقد تقدم في الملح من هذا الشرح بيان من رواه عن الزهري مصرحاً بالاخبار بينهما وبين علي وكذا بين علي وعمرو واتفق الرواة عن الزهري ان عمرو بن عثمان يفتح اوله وسكون الهمزة لان مالكا وحده قال عمر بن عمر فم اوله وقع الهمزة وشذت روايات عن غير مالكا علي وقفه وروايات عن مالك علي رفق الجمهور وقد بين ذلك ابن عبد البر وغيره ولم يخرج البيهقي رواية مالك وقد عد ذلك ابن الصلاح في علوم الحديث له في امثلة المنكر وفيه نظار اوضحه شيخنا في التيسر وزدت عليه في الانصاح (قوله لا يرث المسلم الكافر الخ) تقدم في المغازي بلفظ المؤمن في الموضعين واخرجه النسائي من رواية هشيم (٣) عن الزهري بلفظ لا يتوارث اهل ملتين وجاءت رواية شاذة عن ابن عينة عن الزهري مثلهما ولم شاهد عند الترمذي من حديث جابر وآخر من حديث عائشة عند ابي يولي وثالث من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده في السنن الاربعة وسند ابي داود في ابي عمرو ومجيب وعميلهما من قال لا يرث اهل ملّة كافر من اهل ملّة اخرى ككفره وحالها الجمهور على ان المراد باحد الملّتين الاسلام وبالاخرى الكفر فيكون مساو بالرواية التي لفظ حديث الباب وهو اولى من حالها على ظاهر عمومها حتى يمتنع على اليهودي مثلاً ان يرث من النصارى او الاصح عند الشافعية ان الكافر يرث الكافر وهو وعن الحنفية والاكثر ومقابلته عن مالك واحد وعنه الشافعية في لذي والحربي وكذا عند الشافعية قول ابي حنيفة لا يتوارث حربي من ذمي فان كانا حربيين شرط ان يكونا من دار واحدة وعند الشافعية لا فرق عندهم وبه الحنفية وعن الثوري وربيعة وطائفة الكفر ثلاث ملل يهودية ونصرانية وغيرهم فلا يرث ملّة من هذه من ملّة من الملّتين وعن طائفة من اهل المدينة والبصرة كل فريق من الكفار ملّة فلم يورثوا بحسب سبائهم وثى ولا يورثون من نصراني وهو قول الاوزاعي وبان فقال ولا يرث اهل ملّة من دين واحد اهل ملّة اخرى منه كاليهودية والمسيحية والنصارى واختلف في المرتد فقال الشافعي واحمد بصيرة له اذ مات فلياً للمسلمين وقال مالك يكون فبالان قصده يرتد ان يحرم ورتبه المسلمين فيكون لهم وكذا قال في الزندقي وعن ابي يوسف ومحمد لورثته المسلمين وعن ابي حنيفة ما كسبه قبل الردة لورثته المسلمين وبعد الردة لبيت المال ومن بعض التابعين كعلقمة يستحقه اهل الدين الذي انتقل اليه وعن داود يختص بورثته من اهل الدين الذي انتقل اليه ولم يفصل فالخاسل من ذلك ستة مذاهب حررها الماوردي واحتج القرطبي في المفهم لمذهب بقوله تعالى لكل جعلنا مخرجاً عنه ورواه اجابى مالي متعددة وشرايع مختلفة قال وامامنا احتجوا به من قوله تعالى ولن نرضى عنك اليهود ولا النصارى حتى يتبع ملتهم فوحدة الملّة لا حجة فيه لان الوحدة في اللفظ

عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم

(٣) قوله من رواية هشيم كذا في نسخة وفي أخرى من رواية إبراهيم اه مصححه

وفي المعنى الكثرة لانه اضافته الى مفيد الكثرة كقول القائل أخذ عن علماء الدين علمهم يريد علم كل
منهم قال واحتجوا بقوله قل يا أيها الكافرون الى آخرها والجواب ان الخطاب بذلك وقع لكفار قريش
وهم أهل وثن وأما أجابوا به عن حديث لا يوارث أهل ملتين بأن المراد ملّة الكفر وملة الاسلام
فالجواب عنه بأنه اذا صح في حديث اسامة فردود في حديث غيره واستدل بقوله لا يورث الكافر المسلم
على حواجز تخصيص عموم الكتاب بالاحاد لان قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم عام في الاولاد فخص
منه الولد الكافر فلا يرث من المسلم بالحدّث المذكور وأجيب بأن المنع حصل بالاجماع وخبر الواحد
اذا حصل بالإجماع على وقفه كان التخصيص بالاجماع لا بالتبريد قط (قلت) لكن يحتاج من احتج
في الشق الثاني به الى جواب وقد قال بعض الحدّاث طريق العام هنا قطعي ودلائله على كل فرد ظنية
وطريق الخاص هنا ظنية ودلائله عليه قطعية فتبعدان ثم يرجع الخاص بان العمل به يستلزم الجمع
بين الدليلين المذكورين بخلاف عكسه ﴿ قوله باب ميراث العبد النصراني والمكاتب ﴾
(النصراني) كذا اللام أكثر بغير حديث ولا في ذكر من المستعمل والكشميني باب من ادعى اخا او ابن
اخ ولم يذكر فيه حديثا ثم قال عن الثلاثة باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ولم يذكر
ايضا فيه حديثا ثم قال عنهم باب اثم من اتقى من ولده وذكر قصة سعد وعبد بن زمعة فجري
ابن طال وابن التين على حذف باب من اتقى من ولده وجعل قصة ابن زمعة لباب من ادعى اخا
ولم يذكر وافي باب ميراث العبد حديثا على ما وقع عند اكثر واما الاسماعيلي فلم يقع عنده باب
ميراث العبد النصراني بل وقع عنده باب اثم من اتقى من ولده وقال ذكره بلا حديث ثم قال باب
من ادعى اخا او ابن اخ وذكر قصة عبد بن زمعة ووقع عنده في نعيم باب ميراث النصراني ومن اتقى
من ولده ومن ادعى اخا او ابن اخ وهذا كله راجع الى رواية المقرئ عن البخاري واما النسفي فوقع
عنده باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني وقال لم يكتب فيه حديثا وفي عقبه باب من اتقى
من ولده ومن ادعى اخا او ابن اخ وذكر فيه قصة ابن زمعة فتخلص لنا من هذا كله ان اكثر جعلوا
قصة ابن زمعة ترجع من ادعى اخا او ابن اخ ولا اشكال فيه واما الترجستان فقطعت احداها عند
بعض وثبتت عند بعض قال ابن طال لم يدخل البخاري تحت هذا الرسم حديثا ومذهب العلماء ان العبد
النصراني اذا مات فماله لسيده بالرق لان ملك العبد غير صحيح ولا مستقر فهو مال السيد يستحقه
لا طريق الميراث واعماله يتحق بطريق الميراث ما يكون ملكا مستقرا من روث عنه وعن ابن سيرين
ماله لبيت المال وليس للسيد فيه شيء لاختلاف دينهما واما المكاتب فان مات قبل أداء كتابته وكان في
ماله وفاء لباقي كتابته أخذ ذلك في كتابته فما فضل فهو لبيت المال (قلت) وفي مسألة المكاتب خلاف
ينشأ من الخلاف فيمن أدى بعض كتابته هل يعتق منه بقدر ما أدى أو يستمر على الرق ما بقي عليه
شيء وقدم في الكلام على ذلك في كتاب العتق وقال ابن المنير يحتمل ان يكون البخاري أراد ان
يدرج هذه الترجمة تحت الحديث الذي قبلها لان النظر فيه محتمل كلن قال باخذ المال لان العبد
ملكه وله ان يتراعه منه حيا فكيف لا باخذه ميتا ويحتمل ان قال لا باخذه لعموم لا يرث المسلم الكافر
والاول اوجه (قلت) وتوجيه ما تقدم بجري الكرماني على ما وقع عند أبي نعيم فقال هاهنا
ثلاث تراجم متوالية والحديث ظاهر للثلاثة وهي من ادعى اخا او ابن اخ قال وهذا يؤيد بما ذكرنا
ان البخاري ترجع الى ابواب واراد ان يلحق بها الاحاديث فلم يتفقه له اتمام ذلك وكان أخى بين كل ترجعتين
بما ضافهم النقلة بعض ذلك الى بعض (قلت) ويحتمل أن يكون في الاصل ميراث العبد النصراني

باب من ادعى اخا او ابن

اخ

باب ميراث العبد

النصراني والمكاتب

النصراني

والمسكتب النصراني كلن مضموه الى لا يث المسلم الكافر الخ وليس بعد ذلك ما يشكل الاترجمة من
 انتنى من ولده ولا يسجد على سيقا أي ذر وساذ كره في الباب الذي يليه في تكميله كذا ذكر البخاري
 ميراث النصراني إذا اعتقه المسلم وقد سكت في ابن التين تحانية أقوال قال عمر بن عبد العزيز والي
 والشافي هو كل مولى المسلم إذا كانت له ورثة والأقوال له لبيده وقيل يرثه الولد خاصة وقيل الولد والوالد
 خاصة وقيل هما والاختوة وقيل هم والعصبة وقيل ميراثه لذريته وحده وقيل لبيت المال فأ وقيل يوقف
 فمن ادعاه من النصارى كان له انتهى ملخصا وما نقله عن الشافعي لاجرة فأصحابه واختلف في
 عكسه فاجله وروان الكفار إذا أعتق مسلما لارثه بالولاء وعن أحمد رواية أنه يرثه وقيل مثله عن علي
 وأما أخرجه النسائي والحاكم من طريق أبي الزبير عن جابر مرفوعا لا يرث المسلم النصراني لأن
 يكون عبده أو أمته وأنها ابن حزم بتدليس أبي الزبير وهو مردود فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن
 جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابرا قال لا حجة فيه لكل من المستثنى لأنه ظاهر في الموقوف ﴿ قوله ﴾
باب انتم من انتنى من ولده) أوردوه حديث عائشة في قصة محاسنة سعد بن أبي وقاص وعبد
 ابن زمة وقدمه شمس سرحه مستوفى في باب الولد للفراش وقد خفي توجيه هذه الترجمة لهذا الحديث
 ويحتمل ان يخرج على ان عتبة بن ابي وقاص مات مسلما وان الذي جله على ان يوصي اخاه بأخذ ولد
 وليلة زمة خشيته ان يكون سكرته عن ذلك مع اعتقاده انه ولده ينزل منزلة التي وكان سمع ما ورد في
 حق من انتنى من ولده من الوعيد فم دالي اخيه انه ابنه وامره باستلحاقه وعلى تقدير ان يكون عتبة
 مات كافرا فيحتمل ان يكون ذلك هو الحامل لسعد على استلحاق ابن اخيه وبلحق انتفاء ولد الاخ
 بالانتفاء من الولد لانه قد يرث من ٤ كابرث من ابيه وقد ورد الوعيد في حق من انتنى من ولده من
 رواية جاهد عن ابن عمر رقه من انتنى من ولده ليفضحه في الدنيا فضحه الله يوم القيامة الحديث وفي
 سند الجراح والذكيوم كيع مختلف فيه وله طريق أخرى عن ابن ٤ وأخرجه ابن عدي بلفظ من انتنى
 من ولده فليتبأ أمه من النار وفي سند محمد بن أبي الزبير عنه رواية عن نافع قال أبو حاتم منكر
 الحديث وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم
 بلفظ وإما رجل جعد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه الحديث وفي سند عبيد الله بن يوسف
 حجازي ما روى عنه سوى يزيد بن الحاد ﴿ قوله **باب** من ادعى الى غير ابيه) لعل المراد
 انتم من ادعى كاصرح في الذي قبله أو اطلق لوقوف الوعيد فيه بالكفر وتحرير الجنة فوكل ذلك الى
 ظن من يسي في تأويله ﴿ قوله **باب** من ادعى الى غير ابيه) يعني لو اسقط الطعان وخالفه شيخه هو ابن
 مهران الخدماء أبو عثمان هو النهدي وسعد هو ابن ابي وقاص والسنداني سعد كله بصريون
 والقائل قد ذكرته لاي بكرة هو أبو عثمان وقد وقع في رواية هشيم عن خالد الخداه عند مسلم في أوله
 قصة ولفظه عن أبي عثمان قال لما ادعى بأكبره قلت ما هذا الذي صنعتم اني سمعت سعد
 ابن ابي وقاص يقول قد كرا الحديث مرفوعا فقال أبو بكر قرأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والمراد بزيادة الذي ادعى زيادة بن سميرة وهي أمه كانت أمه للحريث بن كلفة زوجها لمولى صبيد
 فانت بن ياد على فراشه وهم بالطائف قبل ان يسلم أهل الطائف فلما كان في خلافة عمر سمع أبو
 سفيان بن حرب كلام زياد عند عمر وكان يذم فاعجبه فقال اني لارفض من وضعه في أمه ولوشنت
 لسميته ولكن أخلف من عمر فلما ولي معاوية خلافة كلن زياد على فارس من قبل علي فاراد
 مدارته فأطعمه في انه باع نفسه لابي سفيان فأضفى زياد الى ذلك فجرت في ذلك خطوط الى ان

باب انتم من انتنى من
 ولده ﴿ حديثا تنسبه بن
 سيد حدثنا الليث عن
 ابن شهاب عن عروة عن
 عائشة رضي الله عنها انها
 قالت انتم سعد بن ابي
 وقاص وعبد بن زمة في
 غلام فقال سعد هذا
 يا رسول الله ابن اخي عتبة
 ابن ابي وقاص هو الذي اتاه
 ابنه انظر الى شبهه وقال
 عبد بن زمة هذا اخي
 يا رسول الله ولدي علي فراش
 ابي من وليته فنظر
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الى شبهه فرأى شبهها
 بينا تجسده فقال هولك
 يا عبد بن زمة الولد
 للفراش وللعاهر الحجر
 واحتجبي منه يا سود بنت
 زمة قالت فلم يرسود بعد
 ﴿ **باب** من ادعى الى غير
 ابيه ﴿ حديثا مسدودا
 خالد هو ابن عبد الله حدثنا
 خالد عن ابي عثمان عن
 سعد رضي الله عنه قال
 سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول

من ادعى الى غيرا بيه وهو

يعلم انه غيرا بيه فالحق عليه حرام قد كره لاي بكرة قتال وانما سمعته اذ نأى ورواه قلبي من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا أصح من الفرج حديثا ابن وهب اخبرني عمرو بن حفص بن ربيعة عن هراث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغبوا عن آباءكم فمن غاب عن أبيه فهو كافر في باب اذا ادعت المرأة ان ابنها حدثنا ابو اليمان اخبرنا شعيب حديثا ابو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كانت امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن احدهما فقات لصاحبتها فاذهاذب بابنك فقات الاخرى فاذهاذب بابنك فتحا كمتا الى داود عليه السلام فقضى به للكبرى فخرجنا على سليمان بن داود عليها السلام فاخبرناه فقال اتوني بالسكنين أشفه بينهما فقات الصغرى لاقتل برجل الله هو ابنها فقضى به للصغرى قال ابو هريرة والله ان سمعت بالسكنين قط الا يؤمذوما

كنا نقول الالمدة

ادعاه معاوية وامره على البصرة ثم على الكوفة واكرمهم وساروا باديته المشهورة وسياسته المذكورة فكان كثير من الصعابة والناغيين بشكروا ذلك على معاوية فخرجوا بحديث الولد للفراس وقد مضى قريباتي من ذلك وانما خص ابو عثمان بابكره بالانكار لان زيادا كان اخاه من مولاى بكره معز فادعاه فقدمت الاشارة اليها في كتاب الشهادات وقد تقدم الحديث في غزوة تبين من رواية عاصم الاول عن أبي عثمان قال سمعت سعدا وابا بكره وقد هما لما تعلق باب بكره (قوله) من ادعى الى غيرا بيه وهو يعلم انه غيرا بيه فالحق عليه حرام وفي رواية عاصم المشار اليها عند مسلم من ادعى ابني الاسلام غيرا بيه والثاني مثله وقد تقدم شرحه في مناقب قريش في الكلام على حديث أبي ذر وفيه ومن ادعى لغيرا بيه وهو يعلمه الا كفروا وقد هموا بالانكار بالله وقد تقدم القول فيه وقد ورد في حديث أبي بكر الصديق كفر بالله اتقى من نسب وان دق اخرجنا الطبراني (قوله) اخبرني عمرو بن هراث عن أبي هريرة بكسر الهمزة وتخفيف الراء وآخره كلف هو ابن مالك (قوله) عن أبي هريرة (قوله) في رواية مسلم عن هرون بن سعيد عن ابن وهب بسنده الى هراث الانسج باهريرة (قوله) لا تغبوا عن آباءكم فمن غاب عن أبيه فهو كافر كذا لاكثر وكذا المسلم ووقع للكشبي في قد كفو سيا في باب رجم الحليل من الزنا في حديث عمر الطويل لا تغبوا عن آباءكم فهو كافر بركم قال ابن طلال ليس معنى هذين الحديثين ان من اشهر بالنسبة الى غيرا بيه ان يدخل في الوعيد كالقصد ابن الاسود وانما المراد به من يحول من نسبه لايه الى غيرا بيه لما علمنا عند اعتنا او كانوا في الجاهلية لا يستكفرون ان يتنى الرجل وولد غيره وبصير الولد ينسب الى الذي بناه حتى نزل قوله تعالى ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله وقوله سبحانه وتعالى وما جعل ادعياكم ابناءكم فمبطل واحد الى آية الحقيق وتروا الانساب الى من بناه لكن يني بعضهم مشهورا من بناء فذكر به قصد التعريف لا قصد النسب الحقيق كالقصد ابن الاسود وليس الاسود باه وانما كان بناء واسم آية الحقيق عمرو بن تغلبه بن مالك بن ربيعة اثيراى وكان ابو حليف كنده فقيل له الكندي ثم حالف هو الاسود بن عبد روث الزهري فتبنى المقصد فقيل له ابن الاسود انتهى ملخصا موضعنا قال وليس المراد بالانكار حقيقة الكفر التي يظلم صاحبها في النار وبسط القول في ذلك وقد تقدم توجيهه في مناقب قريش وفي كتاب الايمان في أوائل الكتاب وقال بعض الشراح سبب اطلاق الكفر هناك كذب على الله كانه يقول خلقني الله من ماء فلان وليس كذلك لانه انما خلقه من غيره واستدل به على ان قوله في الحديث الماضي قريباتي اخت القوم من انفسهم ومولى القوم من انفسهم ليس على عمومهم اذ لو كان على عمومهم لجاز ان ينسب الى خاله مثلا وكان معارضا لحديث الباب المصرح بالوعد الشديد لمن فعل ذلك فعرف انه خاص والمراد به انهم في الشفقة والبر والموافاة ومحو ذلك (قوله باب) اذا ادعت المرأة ابنا ذكر قصة المرأتين اللتين كان مع كل منهما ابن فاخذ الذئب احدهما فانتقمنا فيهما اذهاذب فتحا كمتا الى داود وفيه حكم سليمان وقد مضى شرحه مستوفى في ترجمة سليمان من احاديث الانبياء قال ابن طلال اجعوا على ان الام لا تستحق الزوج ما يشكره فان اقامت البيت قبلت حيث تكون في عصمته فاولم يكن ذات زوج وقالت لمن لا يعرفه اب هذا ابني ولم ينازهها فيه احد فانه يعمل بقرها وورثته ويرثها ويرثه اخوته لانه ونازه ابن السبن فقضى عن ابن القاسم لا يقبل قولها اذا ادعت القبط وقد استنبط للناس في السنن الكبرى من هذا الحديث أشياء نفيسة فترجم قاضي الحاکم بحكمه به غيره ممن هو مثله أو أجل اذا انتفى الامر ذلك ثم ساق الحديث من طريق علي بن عياش عن شعيب بسنده المذكور هنا وصرح فيه بالتعديت بين اب الزناد

دين الأهرج وأبهر برة وساق الحديث فهو أباي الإيمان وترجمه أيضا إلينا كما بخلاف ما يعترف به
 المحكوم له إذا تبين للعالم أن الحق غير ما اعترف به وساق الحديث من طريق مسكين بن بكر من
 شجب وفيه فقال انقطعوه نصفين هذه نصف وهذه نصف قتالت الكبرى نعم انقطعوه قتالت الصغرى
 لا انقطعوه هو ولدها قضى به التي أتت أن بقطة فأشار إلى قول الصغرى هو ولدها لم يعمل سليمان
 بهذا إلا أفرار بل قضى به عام أقرأها بانه لصاحبها وترجمه التوسعة للعالم كما أن قول الشيء الذي
 لا يقع فعله ليس بين الحق وساقه من طريق محمد بن عجلان عن أبي الزناد وفيه فقال أشوفي بالسكين
 أشق الغلام بينهما قتالت الصغرى أشقه فقال نعم قتالت لا تفعل خطي منه لها وقد أخرج مسلم من
 طريق أبي الزناد لم يسقطه بل أحال به على رواية ورقاء عن أبي الزناد وقد ذكرت ما فيها في ترجمة سليمان
 ثم ترجم الفهم في القضاء والتدبير فيسه والحكم بالاستدلال ثم ساقه من طريق بشر بن عمار عن أبي
 هريرة ذكر الحديث مختصرا وقال في آخره قتال سليمان بنى للسكبرى لو كان إنسانا لم ترض أن يقطع
(قوله باب الثاني) هو الذي لا يعرف الشبه وعجز الأثر سمي بذلك لأنه يقو الأشياء أي تبعها
 فكانه مغلوب من القافي قال الأصمعي هو الذي يقو الأثر ويقشاه قوا وقافة وأجمع القافة كذا وقع في
 الفريين والنهاية **(قوله في الطريق الثانية عن الزهري)** في رواية الحديث عن سفيان حدثنا الزهري
 أخرجه أبو نعيم **(قوله دخل على مسروق أتبع أسارى وجهه)** تقدم شرحه في صفته النبي صلى الله عليه
 وسلم **(قوله قال المنري أن يجز)** في الرواية التي بعدها المنري أن يجزوا والمراد من الرواية هنا الأخبار
 أو العلم ومضى في مناقبه يدمع طريق ابن عيينة عن الزهري المسمى مقال المدبلي ومضى في صفته
 النبي صلى الله عليه وسلم من طريق إبراهيم بن محمد عن الزهري بلفظ دخل على قائم الحديث وفيه فسر
 بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأعجبه وأخبر به عائشة وسلم من طريق معمر وابن جريح عن الزهري
 وكان يجز زقاقا ويجز زهم الميم وكسر الزاي القليلة وحكى فتحها وهذا زاي أخرى هذا هو المشهور
 ومنهم من قال سكن الحاء المهملة وكسر الراء ثم زاي وهو ابن الأعرابي جعده المدبلي نسبة إلى مدبج
 ابن مرة بن عبد مناف بن كنانة وكانت القيافة فيهم وفي بني أسد العرب يعترف لهم بذلك وليس ذلك
 خاصا بهم على الصحيح وقد أخرج يزيد بن هرون في الفرائض بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب أن
 عمر كان قائما أوردته في قصته وعمر قرشي ليس مدبجا ولا أسد بالأسد قرشي ولا أسد بخ وجمعه ويجز
 المذكور وهو والد العلقمة بن مجزوا الماضي ذكره في باب سرية عسدة الله بن حذافة من المغازي وذو كر
 مصعب الزبيري والواقدي أنه سمي مجزوا لأنه كان إذا أخذ أسيرا في الجاهلية جز ناصيته وأطلقه وهذا
 يدفع فتح الراي الأولى من اسمه وعلى هذا فكان له اسم غير مجزوا لكن لم أر من ذكره وكان مجزوا زافا
 بالقيافة وذو كره ابن يونس فمن شهد فتح مصر وقال لا أعلم رواية **(قوله نظر أنفا)** بالمد مجزوا القصر
 أي قريبا واقرب وقت **(قوله إلى زيد بن حارثة وأسماء بن زيد)** في الرواية التي دخل على فرأى اسماء
 ابن زيد وروى عليها ما قطعت قد غطبار وسها وبدت أقدامهما ورواية إبراهيم بن سعد وأسماء
 وزيد مصطحمان وفي هذه الزيادة دفع توهم من يقول لعلهما باهما بذلك لما عرف من كونهم كاتوا
 بطنون في اسماء **(قوله بعضها من بعض)** في رواية الكشميهني من بعض قال أبو داود عن أحمد بن
 صالح عن أهل النسب أنهم كانوا في الجاهلية يقدحون في نسب اسماء لأنه كان أسودا وشديد الواد
 ولكن أبو زيد أبيض من القطن فلما قال القائف مقال مع اختلاف اللون سر النسب صلى الله

باب القائف حدثنا قتيبة
 ابن سعيد حدثنا الليث
 عن ابن شهاب عن عروة
 عن عائشة رضي الله عنها
 قالت أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم دخل على
 مسروق أتبع أسارى
 وجهه فقال ألم ترى إلى
 مجزوا نظر أنفا أي زيد بن
 حارثة وأسماء بن زيد
 فقال إن هذه الأقدام
 بعضها من بعض حدثنا
 قتيبة بن سعيد حدثنا
 سفيان عن الزهري عن
 عروة عن عائشة قالت
 دخل على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ذات يوم
 وهو مسروق قال
 يا عائشة ألم ترى أن مجزوا
 المدبلي دخل على فرأى
 اسماء وزيد وأولعها ما قطعت
 قد غطبار وسها وبدت
 أقدامهما فقال إن هذه
 الأقدام بعضها من بعض

عليه وسلم بذلك لكونه كافلاً لهم من الطعن فيه لا اعتمادهم ذلك وقد أخرج عبد الرزاق عن طريق ابن سيرين أن أم أسامة وهي أم أيمن مولدة النبي صلى الله عليه وسلم كانت سوداء فلها جاء أسامة أسود وقد وقع في الصحاح عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت حبشية وصفقة لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا من القبل فصارت لعبد المطلب فورها عبد الله وترجمت قبل زيد بن عبيد الحبشي فولدت له أيمن فكانت به واشتهرت بذلك وكان يقال لها أم القلياء وقد تقدم لها ذكر في أواخر الهبة قال عياض لو صح أن أم أيمن كانت سوداء لم ينكر واسود ابنها أسامة لأن السوداء قد تلم من الأبيض أسود (قلت) يحتمل أنها كانت صافية فجاء أسامة شديداً السوداء فوقع الانكار لذلك في الحديث جواز الشهادة على المنتقبة والاكتفاء بغيرها من غير رؤية الوجه وجواز اشتجاع الرجل مع ولده في شعار واحد وقبول شهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند عدم اتهمته وسرور الحال كما ظهر والحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى وقد قدم في باب إذا عرض بنى الولد من كتاب اللعان حديث أبي هريرة قصة الذي قال إن امرأتى ولدت غلاماً أسود وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم لعله نزع هرق ومضى شرحه هناك والله التوفيق ﴿تليبه﴾ وجه ادخال هذا الحديث في كتاب الفرائض الرد على من زعم أن الثأب لا يعتبر بقوله فإن من اعتبر قوله فعلم به لزوم منه حصول التوارث بين المعلق والمحقق به ﴿خاتمة﴾ اشتمل كتاب الفرائض من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وأربعين حديثاً المعلق منهم حديث عيم الداري فمن أسلم على يده رجل والبقية موصولة والمكرر منها فيه وفيها ماضى سبعة وثلاثون حديثاً والبقية خالصة لم يخرج مسلم منها سوى حديث أبي هريرة في الجنتين مرة وحديث ابن عباس أحقوا الفرائض بأهلها وأما حديث معاذ في ثوبت الاخت والنبث وحديث ابن مسعود في ثوبت بنت الابن وحديثه في السائبة وحديث عيم الداري المعلق فأنفرد البخاري بتخريجها وفيه من الآثار عن الصحابة فمنهم أربعة وعشرون أنزل الله سبحانه وتعالى أعلم

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
﴿كتاب الحدود﴾

﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾
﴿كتاب الحدود﴾

جمع حد والحد المذكور فيه هنا حد الزنا والحد والسرقة وقد حصر بعض العلماء ما قبل بوجوب الحد به في سبعة عشر شأناً فمن المتفق عليه الردة والحرابة ما لم تنب قبل القدرة والزنا والصدف به وشرب الخمر سواء أسكر أم لا والسرقة ومن المختلف فيه جحد العارية وقرب ما يكره كثيره من غير الخمر والصدف بغير الزنا والتهرب من الصدق والباطل ولو من أجل نكاحها وأيمان البهجة والسحاق وتمكين المرأة الفرد وغيره من الأدواب من وطنها والسحر وترك الصلاة تكسلا والفطري في رمضان وهذا كله خارج عما شرع فيه العقوبة كالأونز كقوم الزكاة ونصبوا ذلك الحرب وأصل الحد ما يجزى بين شيئين فيمتنع اختلاطهما وحداد ما يميزها وحد التوقي وصفه المحيط به الميزلة عن غيره وسميت عقوبة الزاني ونحوه حد الكونهات مع المعادة أو لكونها مشددة من الشارع وللإشارة إلى المنع سمي البواب حداً قال الراغب وطلق الحدود ويراد بها نفس المعاصي كقوله تعالى تلك حدود الله فلا تقربوها على فعل فيه شيء مقدور منه ومن تعد حدود الله فقد ظلم نفسه وكلها لما فصلت بين الحلال والحرام سميت حدوداً فمنها ما جرح من

فعله ومنها ما جرح من الزيادة عليه والتقصان منه وأما قوله تعالى إن الذين يهادون الله وسوله فهو من
 الماخعة ويحتمل أن يراد استعمال الحسد به إشارة إلى المخاطة وكثرت البسطة في رواية أي فرسا بعة
 على كتاب **(قوله باب ما يهذون الحدود)** كذا المستمل ولم يذكر فيه حديثا ولا غيره
 وما يهذون عطفًا على الحدود وفي رواية النسفي جعل البسطة بين الكتاب والباب ثم قال لا يشرب الخمر
 وقال ابن عباس الخ **(قوله باب الزنا وشرب الخمر)** أي التحذير من تعاطيها ثبت هذا
 للمستمل وحده **(قوله وقال ابن عباس)** يزع منه ثورا لإيمان في الزنا وصله أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب
 الإيمان من طريق عثمان بن أبي شيبة قال كان ابن عباس يدعوه غلاما نه غلاما لما في قول الأوزجك
 ما من عبد يزني الأنزع الله منه ثورا لإيمان وقد روى حمرفا أخرجه أبو جعفر الطبري من طريق
 مجاهد عن ابن عباس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من زنى نزع الله ثوره الإيمان من قلبه فان
 شاء الله أن يرد إليه رده ولما شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي داود **(قوله عن أبي بكر بن عبد**
الرحمن) أي ابن الحارث بن هشام الخزومي ووقع في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه
 حدثني عقيل بن خالد قال قال ابن شهاب أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام **(قوله لا يزني**
الزاني حين يزني وهو مؤمن) قبلدني الإيمان بحالة ارتكابه لها ومقتضاه أنه لا يستمر بعد فراغه هذا
 هو الظاهر ويحتمل أن يكون المعنى أن زوال ذلك إنما هو إذا أفلح الإفلاح الكلي وأما لو فرغ هو
 مصر على تلك المعصية فهو ككل تركب فيشجعه أن في الإيمان منه يستمر ويؤيده ما وقع في بعض طرقه
 كما سأتى في المحاربين من قول ابن عباس فان تاب عاد إليه ولكن أخرج الطبري من طريق نافع بن
 جبر بن مطعم عن ابن عباس قال لا يزني حين يرتقي وهو مؤمن فإذا زال رجع إليه الإيمان ليس إذا تاب
 منه ولكن إذا تاب آخر عن العمل به ويؤيده أن المصر وإن كان أعم مستمر لكن ليس أعم كمن باشر
 الفعل كالسرق مثلا **(قوله ولا يشرب الخمر حين شرب وهو مؤمن)** في الرواية الماضية في الأشربة ولا
 يشربها ولم يذكر اسم الفاعل من الشرب كما ذكر في الزنا والسرق وقد تقدم الكلام على ذلك في
 كتاب الأشربة قال ابن مالك فيه جواز حذف الفاعل دلالة الكلام عليه والتقدير ولا يشرب الشارب
 الخمر ولا يرجع الضمير إلى الزاني لئلا يختص به بل هو عام في حق كل من شرب وكذا القول في لا يسرق
 ولا يقتل وفي لا يغفل وتظهر حذف الفاعل بعد الثاني قراءة هشام ولا يحسن الذين قبلوا في سبيل الله يقطع
 الباب بالتحذانية أوله أي لا يحسن حاسب **(قوله ولا يتب نهي)** ضم التوب وهو المال المنهوب والمراد
 به المأخوذ جهرا فخر واقع في رواية هشام عند أحمد والذي نفس محمد بيده لا يتب أي أنه كمن نهي الحديث
 وأشار برفع البصر إلى حالة المنهوب فإنهم ينظرون إلى من ينهبهم ولا يقدر على دفعه ولو تفسر عوا
 إليه ويحتمل أن يكون كتابة عن عدم التبريد ذلك فيكون صفة لازمة للتب بخلاف السرق والاختلاس
 فانه يكون في خفية والاثبات أشد لما فيه من مزيد الجراءة وعدم المبالاة وزاد في رواية يونس بن يزيد
 عن ابن شهاب التي تأتي التنبيه عليها عقبها ذات شرف أي ذات قدر حيث شرف الناس لها ناظرين
 إليها ولهذا وصفها بقوله يرفع الناس إليه فيها بصارهم ولفظ شرف وقع في معظم الروايات في
 الصحيحين وغيرهما بالثين المعجمة وقيد بها بعض رواة مسلم بالمهمل وكذا نقل عن إبراهيم الحري
 وهي ترجع إلى التثنية الأولى قاله ابن الصلاح **(قوله يرفع الناس الخ)** هكذا وقع تقييده بذلك في
 النية دون السرق **(قوله وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب)** أي سلمة عن أبي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم مثله إلا النية هو موصول بالسند المذكور وقد أخرجه مسلم من طريق شعيب بن

(باب ما يهذون الحدود)
(باب الزنا وشرب الخمر)
 وقال ابن عباس يزع منه
 ثورا لإيمان في الزنا
 حديثا
 يحيى بن بكير حديثا
 من شعيب عن ابن شهاب
 عن أبي بكر بن عبد الرحمن
 عن أبي هريرة عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا يزني الزاني حين يرتقي
 وهو مؤمن ولا يشرب
 الخمر حين يشرب وهو
 مؤمن ولا يسرق حين يسرق
 وهو مؤمن ولا يتب نهي
 يرفع الناس إليه فيها
 بصارهم وهو مؤمن
 وعن ابن شهاب عن سعيد
 ابن المسيب وأبي سلمة عن
 أبي هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم مثله إلا النية

ولا يسرق مؤمن وقال الخطابي كان بعضهم يرويه ولا يشرب بكسر الباء على معنى النهي والمعنى
 المؤمن لا ينبغي له أن يفعل ذلك ورد بعضهم هذا القول أنه لا ينبغي للتقيد بالقرء فائدة فان الزمان ينهي
 عنه في جميع الملل وليس مختصا بالمؤمنين (قلت) وفي هذا الرد نظر واضح لمن تأمله ثانيها أن يكون
 بذلك مناقضا لثبوت عصية لا ضاق كفره كاه ابن طلال عن الأوزاعي وقدمه في تقريره في كتاب الإيمان
 أول الكتاب ثالثها أن معنى نفي كونه مؤمنا أنه شبه الكافر في عمله وموقع التشبيه أنه مثله في جواز
 قتاله في تلك الحالة ليكتب عن العصية ولو أدى إلى قتله فإنه لو قتل في تلك الحالة كان دمه هدرا فانتفت فائدة
 الإيمان في حقه بالنسبة إلى زوال عصيته في تلك الحالة وهذا أقوى ما تقدم من التقيد بحالة التلبس
 بالعصية رابعها معنى قوله ليس بمؤمن أي ليس بعصية في حالة تلبسه بالكبيرة جلال من آمن به
 فهو كتابته عن الغفلة التي جلبتها عليه الشهوة وعبر عن هذا ابن الجوزي بقوله فإن العصية نذله
 عن مرادات الإيمان وهو تصديق القلب فكانه نسي من صدق به قال ذلك في تفسيره نزوع نورا الإيمان
 ولعل هذا هو مراد المذهب خامسها معنى نفي الإيمان نفي الأمان من عذاب الله لأن إيمان مشتق من
 الأمان سادسها أن المراد به الزجر والتفريع لا يراد ظاهره وقد أشار إلى ذلك الطبري فقال يجوز أن
 يكون من باب التغليظ والتهديد كقوله تعالى ومن كفر فإن الله غني عن العالمين يعني أن هذه الأفعال
 آتت من صفات المؤمنين لانها منافية لحاله فلا ينبغي أن ينصف بها سابعها أنه يسلب الإيمان حال تلبسه
 بالكبيرة فإذا فرغها عاد إليه وهو ظاهر ما استدل به البخاري عن ابن عباس كسبائي في باب أثم الزمان
 كتاب المحاربين عن عكرمة عنه بنحو حديث الباب قال عكرمة قلت لابن عباس كيف ينزع منه
 الإيمان قال هكذا وشئت بيناً ما سمعته ثم أخرجهما فإذا تاب عاد إليه هكذا وشئت بيناً ما سمعته وجاءه مثل هذا
 مر فوفاً أخرجه أبو داود وأما كم بسند صحيح من طريق سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة رفعه إذا زنى
 الرجل خرج منه الإيمان فكان عليه كاطلة فإذا أظفر رجع إليه الإيمان وأخرج الحاكم من طريق
 ابن حنبل أنه سمع أبا هريرة يقول من زنى وأشرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما يطلع الإنسان
 القميص من رأسه وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصعابة لم يسم رفعه من زنى خرج
 منه الإيمان فإن تاب تاب الله عليه وأخرج الطبراني من طريق عبد الله بن رواحة مثل الإيمان مثل
 قميص بينما أنت مدبر عنه أذلبسته وبينما أنت قد لبسته أذترعته قال ابن طلال وبيان ذلك أن
 الإيمان هو التصديق غير أن التصديق معنيين أحدهما قول والآخر عمل فإذا ركب المصدق
 كبيرة فارفع اسم الإيمان فإذا كتب عنها عاد له الاسم لانه في حال كفره عن الكبيرة يجنب بلسانه
 ولما نه مصدق عقد قلبه وذلك معنى الإيمان (قلت) وهذا القول قد يلاق ما أشار إليه النووي
 فيما نقله عن ابن عباس ينزع منه نورا الإيمان لانه يحصل منه على أن المراد في هذه الأحاديث
 نورا الإيمان وهو عبارة عن فائدة التصديق وغمرته به والعمل بمقتضاه ويمكن رد هذا
 القول إلى القول الذي رجحه النووي فقد قال ابن طلال في آخر كلامه تبعاً للطبري الصواب عندنا
 قول من قال يزول عنه اسم الإيمان الذي هو بمعنى المدح إلى الاسم الذي بمعنى الذم فيقال
 له فاسق مثلاً لا لخلاف انه يسمى بذلك مالم يظهر منه التوبة فإزال عنه حينئذ اسم الإيمان
 بالاطلاق والثابت له اسم الإيمان بالتقيد فيقال هو مصدق بالله ورسوله لفظاً واعتقاداً لأعماله
 ومن ذلك السكف عن المحرمات والظن ابن طلال تلقى ذلك من ابن حزم فإنه قال المعتمد عليه
 عند أهل السنة أن الإيمان اعتقاد القلب وتطيق باللسان وعمل بالجوارح وهو يشمل عمل

الطاعة والكف عن المعصية فالمرتكب لبعض ما ذكر لم يحتل اعتاده ولا نطقه بل اختلط ما عساه
قط قلبه من مؤمن بمعنى انه ليس بطبيع ففسى نى الايمان محمول على الانذار بزواله من اعتنا ذلك لانه
يخشى عليه ان يفسى به الى الكفر وهو كقولهم من يرتفع حول الحى الحديث اشار اليه الخطاى وقد
أشار المازرى الى ان القول المصحيح هنا مبنى على قول من يرى ان الطاعات تسمى ايماناً والعجب
من النووي كيف جزم بأن فى التأويل المنقول عن ابن عباس حديثاً من فواتهم صحيح غيره فقله لم يطالع
على صحته وقد قدمت انه يمكن رده الى القول الذى صححه قال الطيبي يحتمل أن يكون الذى نقص من
ايمان المذكور الحياه وهو المعبر عنه فى الحديث الاخر بالنور وقد ضى انا الحياه من الايمان فيكون
التقدير لا يزي من حين يزي وهو يستحي من الله لانه لو استحي منه وهو يعرف انه شاهد حاله لم
يرتكب ذلك والى ذلك تصح اشارة ابن عباس تشبيهاً أصابعه ثم اخرجها منها ثم اعادتها اليها وبعضه
حديث من استحيى من الله حق الحياه فليحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى انتهى وحاصل
ما اجتمع لنا من الأقوال فى معنى هذا الحديث ثلاثة عشر قولاً خارجاً عن قول الخوارج وعن قول
المعتزلة وقد أشرت الى ان بعض الأقوال المنسوبة لاهل السنة يمكن رد بعضها الى بعض قال المازرى
هذه التأويلات تدفع قول الخوارج ومن واقفهم من الرافضة ان من تركب الكبيرة كفر بخلاف المعتزلة
اذا مات من غير توبة وكذا قول المعتزلة انه فاسق بخلاف المعتزلة ان الطوائف المذكورين تخلقوا بهذا
الحديث وشبهه واذا احتل ما قلناه اندقت حجتهم قال القاضي عياض أشار بعض العلماء الى ان فى
هذا الحديث تنبيه على جميع أنواع المعاصى والتحذير منها فنهى بالزنا على جميع الشهوات وبالسرقة
على الرغبة فى الدنيا والحرص على الحرام بالانحرى على جميع ما يصدر عن الله تعالى ووجوب الفقه عن
حقوقه وبالانتهاب الموصوف على الاستخفاف بعباد الله وترك توقيههم والحياه منهم وعلى جمع الدنيا
من غير وجهها وقال القرافي بعد أن ذكره ملخصاً وهذا لا يمتشى الامع المسامحة والاولى أن يقال
ان الحديث يتضمن التحريم من ثلاثاً موهي من أعظم أصول المفسدات وأسودادها من أصول
المصالح وهى استباحة القروج المحرمه وما يؤدى الى اختلال العقل وخص الخمر بالذكر لكونها أغلب
الوجوه فى ذلك والسرقة بالذكر لكونها أغلب الوجوه التى يؤخذ بها مال الغير بغير حق (قلت) وأشار
بذلك الى ان عموم ما ذكره الاول يشمل الكبائر والصغائر ولبست الصغائر مراداً هنا لانها تكفر
باحتمال الكبائر فلا يقع الوعيد عليها مثل التشديد الذى فى هذا الحديث وفى الحديث من القوائد ان
من زنى دخل فى هذا الوعيد سواء كان بكرة أو محصناً وسواء كان المزنى بها أجنبية أو محرماً ولاشك ان
فى حق الحرم أفحش ومن المتزوج أعظم ولا يدخل فيه ما يطلق عليه اسم الزنا من اللبس الحرم وكذا
التقيل والنظر لانهما وان سببت فى عرف الشرع زناً فلا تدخل فى ذلك لانها من الصغائر كما تقدم
تقر به فى تفسير اللبس وفيه ان من سرق قليلاً وكثيراً وكذا من انتهب به يدخل فى الوعيد وفيه ظر
قد شرط بعض العلماء وهو بعض الشافعية أيضاً فى كون القصب كبيرة ان يكون المصسوب نصيباً
وكذا فى السرقة وان كان بعضهم أطلق فيها وهو محمول على ما اشتهر أن وجوب القطع فيها متوقف
على وجود النصاب وان كان سرقة مادون النصاب حراماً وفى الحديث عظيم شأن أخذ حق الغير بغير
حق لانه صلى الله عليه وسلم أقسم عليه ولا يقسم الا على ارادة تأكيده المقسم عليه وفيه ان من شرب
الخمر دخل فى الوعيد المذكور سواء كان المشروب كثيراً أم قليلاً لأن شرب القليل من الخمر معدود
من الكبائر وان كان ما يرتب على الشرب من المذموم من اختلال العقل أفحش من شرب ما لا يتغير

الاخبار فطوالحق أنه أخبر برأيه مستندا الى القياس وأقرب التقدير ان حذف الحدو واجده ثمانين وأحد
ان حذف الحدو ثمانين فقصصهما واغرب ابن الطار صاحب التوزي في شرح العمدة فتقل من بعض العلماء
انه ذكره بلفظ أخف الحدو وثمانون بالرفع واعرابه مبتدأ وخبر قال ولا أعلمه بمثل ولا رواية كذا قال
والرواية بذلك ثمانية والاولى في توجيهها ما أخرجه مسلم ايضا من طريق معاذ بن هشام عن أبيه ثم جلد
أبو بكر أربعين فلما كان عمرو دنا الناس من الرفق والقرى قال ماترون في جلد آخر فقال عبيد الرحمن
ابن عوف أرى ان يجعلها كخلف الحدو وقال فجلد عمرو ثمانين فيكون المحذوف من هذه الرواية المحصورة
أرى ان يجعلها أداة التشبيه وأخرج النسائي من طريق يزيد بن هرون عن شعبة قضر به بالنعال
نحو ما من أربعين ثم أتى به أبو بكر فصنع به مثل ذلك ورواه همام عن قتادة بلفظ فامر قريبا من عشرين
رجلا فجلد كل رجل جلدتين بالجريد والنعال أخرجه احمد والبيهقي وهذا يجمع بين ما اختلف فيه على
شعبة وان جلد الضربات كانت نحو أربعين لانه جلد به بدين أربعين فتسكون الجلة ثمانين كما اجاب به
بعض الناس ورواه سعيد بن ابي عروبة عن قتادة بلفظ جلد بالجريد والنعال أربعين هلقة أبو داود وسند
صحيح ورواه البيهقي وكذا أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام بلفظ كل ضرب في الخمر
مثله وقد نسب صاحب قصة عبد الرحمن هذه الى البخري صحيح الصحيحين ولم يخرج البخاري منها شيئا وبذلك
جزم عبيدالحق في الجمع ثم المذدري نعم ذكر معنى صنيع عمر فقط في حديث السائب في الباب الثالث
وسبأ في سبط ذلك فيه فتنبه الرجل المذكور لم أقف على اسمه صرحا لكن سأذكر في باب ما يكره من
لعن الشارب ما يؤخذ منه انه النعيمان **(قوله باب من أمر ضرب الحدق البيت)** يعني خلافا
لمن قال لا يضرب الحدس او قد ورد عن عمر في قصة ولده أبي شعبة لما شرب بمصر فعده عمرو بن
العاص في البيت أن عمر أنكر عليه وأحضره الى المدينة وضر به الحدس جهر اروي ذلك ابن سعد وأشار
اليه ان يروا أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر مطولا وجهود أهل العلم على الاكتفاء
وجلا صنيع عمر على المبالغة في تأديب ولده لأن إقامة الحد لا تصح الاجهرا **(قوله عبد الوهاب)**
هو ابن عبد الحميد الثقفي وأيوب هو السخثاني وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله وقد سمي في
الباب الذي بعده من رواية وهيب بن خالد عن أيوب **(قوله عن عقبة بن الحرث)** أي ابن عامر بن نوفل
ابن عبد مناف ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب عند أحمد حدثني عقبة بن الحرث وقد اتفق هؤلاء
على وصله وخالفهم اسمعيل بن حلية فقال عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن سلاخرجه مسدد عن **(قوله)**
(جاء) كذا على البناء للجهول وقد ذكرت في الوكالة تسمية الذي أتى ولم ينسبه عليه أحد ممن صنف
في المبهات **(قوله بالنعيمان او ابن النعيمان)** في رواية الكشي في الباب الذي يليه نعيمان بغير الف
ولا في الموضوعين وقد تقدم التنبيه على ذلك في كتاب الوكالة وانه وقع عند الاسماعيلي النعيمان بغير الش
فان الزبير بن بكار وابن منده اخرجاه الحديث من وجهين فهما النعيمان بغير الش وقد كرت نسبة هنالك
وفي رواية الزبير بن بكار النعيمان يصيب الشراب وهذا يكره على قول ابن عبد البر ان الذي كان اتى به قد
شرب الخمر هو ابن النعيمان قاله قول في ترجمة النعيمان كان رجلا صالحا وكان له ابن اتم جلد في شرب الخمر
فجلده النبي صلى الله عليه وسلم وقال في موضع آخر أظن ان النعيمان جلد في الخمر أكثر من خمسين مرة
وذكر الزبير بن بكار ايضا انه كان من احاوله في ذلك قصة مع سويط بن حرمة ومع خرمة بن نوفل والده
المسور مع أمير المؤمنين عثمان ذكرها ابن يرمع ظاهرا ثم في كتاب الفقهاه والمزاح وذكر محمد بن

(باب من أمر ضرب الحدق)
في البيت كحديثنا قتيبة
حدثنا عبد الوهاب عن
أيوب عن ابن أبي مليكة
عن عقبة بن الحرث قال
جاء بالنعيمان او ابن
النعيمان شارفا فامر النبي
صلى الله عليه وسلم من كل
بالبيت ان يضروه قال
قضروه فكننت انا فبين
ضربه بالنعال

سعدته عاشر الى خلافة معاوية **(قوله شارحاً)** في رواية هيب وهو سكران وزاد فشق عليه أي على النبي صلى الله عليه وسلم وقع في رواية علي بن أسد عن وهيب عند السائي فشق على النبي صلى الله عليه وسلم مشقة شديدة وسيأتي فيه ما يتعلق بقصة النعمان في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى واستبدل به على جواز إقامة الحديث على السكران في حال سكره وبه قال بعض الظاهر بقوله الجمهور على خلافه وأولوا الحديث بان المراد ذكر سبب الضرب وان ذلك الوصف استمر في حال ضربه وبأن ذلك بالمعنى وهو ان المقصود بالضرب في الحد الاثلام ليحصل به الردع وفي الحديث بحرم الخمر وجوب الحد على شارحها سواء كان شرب كثيراً أم قليلاً وسواء أسكر أم لا **(قوله باب)** الضرب بالجريد والنعال أي في شرب الخمر وأشار بذلك الى انه لا يشترط الحد وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال وهي أوجه عند الشافعية أحسها يجوز الحد بالسوط ويجوز الاقتصار على الضرب بالأيدي والنعال والثياب ثانيها بتعين الحد ثالثها بتعين الضرب وحجة الرابع انه قل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت نسخه والحد في عهد الصحابة فدل على جوازه وحجة الآخر ان الشافعي قال في الأم لو أقام عليه الحد بالسوط فمات وجبت الدية فمضى يشه وبين ما إذا زاد فدل على ان الأصل الضرب بغير السوط وصرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط وصرح القاضي حين تبين السوط واحتج بأنه اجاع الصحابة ونقل عن الثوري في القضاء ما هو أقبح ولكن في الاستدلال باجاع الصحابة نظر فقد قال النووي في شرح مسلم أجروا على الاكتفاء بالجريد والنعال واطراف الثياب ثم قال والأصح جوازه بالسوط شذ من قال هو شرط هو غلط متنازل لأحد حديث الصحبة (قلت) وتوسل بعض المتأخرين فيعين السوط للتعدين واطراف الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم وهو متجه ونقل ابن دقيق العيد عن بعضهم ان معنى قوله نحو من اربعين تقدير اربعين ضربة بمصاعداً لأن المراد عند مدحبه في ذلك وتوقع في بعض طرق عبد الرحمن بن زهر أن أب بكر سال من حضر ذلك الضرب قومه اربعين ف ضرب أبو بكر اربعين قال وهذا عندي خلاف الظاهر ويبيده قوله في الرواية الأخرى جلدي في الخمر اربعين (قلت) ويعد التأويل المذكور ما تقدم من رواية همام في حديث انس فاحمر عشرين رجلاً فجلده كل رجل جلدين بالجريد والنعال وذكر المصنف فيه خمسة أحاديث * الأول حديث عقبه في الخبر وقد تقدم في الباب الذي قبله وهو ظاهر فيما ترجم له * الثاني حديث انس وقد تقدم ايضا في الباب الأول وقوله فيه جلد تقدم في الباب الأول بلفظ ضرب ولا منافاة بينهم لان معنى جلدها ضربه لم يصاب جلده وليس المراد به ضربه بالجلد * الثالث حديث أبي هريرة **(قوله)** أبو زمرة انس يعني ابن عياض الأعلى وهو وشيخه وشيخه سعد بن جابر بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد فكتب الى جده حدثنا ابن الهاد **(قوله)** عن محمد بن ابراهيم أي ابن الحرث بن خالد انتهى زاد في رواية الطحاوي من طريق نافع بن يزيد عن ابن الهاد عن محمد بن ابراهيم انه حدثه عن أبي سلمة **(قوله)** عن أبي سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف وصرح به في رواية الطحاوي **(قوله)** أي النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب في الرواية التي في الباب الذي يليه سكران وهذا الرجل يقتل ان يضرب جسد الله الذي كان يلعب جارا المذكور في الباب الذي بعده من حديث عمر ويحتمل ان يضرب ابن النعمان والاول اقرب لان في قصته قتال رجل من القوم اللهم العنه ونحوه في قصة المذكور في حديث أبي هريرة لكن لفظه قال بعض القوم انزال الله ويحتمل ان يكون ثالثا فان الجواب في حديثي عمر وأبي

(باب الضرب بالجريد والنعال) حدثنا سليمان ابن حرب حدثنا وهيب ابن خالد عن ابي حنيفة عن ابي مالك عن عتبة بن الحرث ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي بنعيمان اوريا بن نعيمان وهو سكران فشق عليه واحمر من في البيت ان يضروه فضره بالجريد والنعال وكنت فجن ضربه * حدثنا مسلم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن انس قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم في الخمر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر اربعين حدثنا قتبية حدثنا ابو زمرة انس عن يزيد ابن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال اتي النبي صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب

هو مرة مختلفا وأخرج السائي بسند صحيح عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم يشربون فاهم
به قهز بالأيدي وتفق بالتمال الحديث ولعب الزفاف بسند صحيح عن عبيد بن عمير أحد كبار
التابعين كان الذي شرب الخمر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وبعض أمته هم
يضر بونه بأيديهم ونالهم ويصكونه **(قوله قال أضر بونه)** هذا خبر الرواية الاستينية بلطف فاهم يضر به
ولكن لم يذكر فيها بعدا **(قوله قال بعض القوم)** في الرواية الثانية فقال رجل وهذا الرجل هو عمر بن
الخطاب إن كانت هذه القصة متحدة مع حديث عمر في قصة جارك سائنه **(قوله لا تقولوا هكذا)**
لا يهتوا عليه الشيطان في الرواية الأخرى لا تكونوا دون الشيطان على أخيكم ووجه عنهم الشيطان
بذلك إن الشيطان يريد بئز منه المعصية إن يحصل له الخزي فإذا دعوا عليه بالخزي فكانهم قد
حصلوا مقصود الشيطان ووقع عند أي داء ومن طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح ومحيي بن
أيوب وابن طيبة ثلاثهم عن يزيد بن الحاد فهو وزاد في آخره ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه
زاد في ما يضا بعد الضرب ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصح به يكتوه وهو أمر بالتبكي وهو
مواجهه بقبضه فله وقد سهر في الخمر خوله فاقبلوا عليه يقولون له ما أتيت الله عز وجل ما خشيت
الله جل ثناؤه ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أرسلوه وفي حديث عبد الرحمن بن أزهر
عند الشافعي بعد ذكر الضرب ثم قال عليه الصلاة والسلام يكتوه فيكته ثم أرسلوه ويستفاد من ذلك
منع الدعاء على العاصي بالأبعاد عن رحمة الله كالعن وسائى من بذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله
تعالى الحديث الرابع **(قوله سفيان)** هو الثوري وصرح به في رواية مسلم وأبو حصين ومهملتين
مفتوح أوله ومجرى بن سعيد بالتصغير وأبو بفتح أوله وكسر ثانيه تاجي كبرهمة قال الثوري هو في
جميع النسخ من الأصححين هكذا وقع في الجمع الحميدي سعد يكون العين وهو غلط ووقع في
المهذب وغيره من بن سعد بخذف الباء فيها وهو غلط فاش قلت ووقع في بعض النسخ من البخاري
كأذا كرا الحميدي ثم بته في قيد أبي علي الجاني منسوبا لابي زيد المروزي قال والصواب سعيد
وجزم بذلك ابن حزم وأنه في البخاري سعد يكون العين فله سلف الحميدي ووقع للسائي والمحاوي
عمر بضم العين ووقع الميم كافي المهذب لكن الذي عندهما في أبيه سعيد ووقع عند ابن حزم في السائي
عمر وفتح أوله وسكون الميم والمحفوظ كما قال الثوري وقد عل ابن حزم الخبر بالاختلاف في اسم عمر
واسم أبيه وليست بعلقة قدح في روايته وقد سهره فوهمه من منسج حديثه وقد سهر عمر المذكور وعاش
إلى سنة خمس عشرة ومائة **(قوله ما كنت لأقيم)** اللام لتأ كيد النبي كما في قوله تعالى وما كان
الله ليضيع إيمانكم **(قوله فيموت فأجد)** بالنصب فيها معنى أجد من الوجد وله معان الاثني منها
هنا الحزن وقوله فيموت مسبب عن أقوم وقوله فأجد مسبب عن السبب والمسبب معا **(قوله الأصحاب)**
الخمر أي شاربها وهو بالنصب ويجوز الرفع والاستثناء منقطع أي لكن أجد من حدثا شارب
الخمر إذا مات ويحتمل أن يكون التنديد ما أجد من موت أحد قام عليه الحديث الأمن موت شارب
الخمر فيكون الاستثناء على هذا اتصاله الطيبي **(قوله فانه لومات وديته)** أي أعطيت ديته لمن
يستحق قبضها وقد جاء مفسرا من طريق أخرى أخرجهما السائي وابن ماجه من رواية الشعبي عن عمر
ابن سعيد قال سمعت عليا يقول من أقتنا عليه حدا فأت فلا دية له الأمن ضربناه في الخمر **(قوله لم)**
يسنه أي لم يسن فيه عددا معينا في رواية ثمر بن أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسن فيه شيا
ووقع في رواية الشعبي فاعلموا في معناه (تمكملة) اتفقوا على أن من مات من الضرب في الخلد

قال أضر بونه قال أبو هريرة
رضي الله عنه فمنا الضارب
يسده والضارب بعله
والضارب بشو به فلما
أضره قال بعض القوم
أخزأ الله قال لا تقولوا
هكذا لا يهتوا عليه
الشيطان حدثنا عبد الله
ابن عبد الوهاب حدثنا
خالد بن الحرث حدثنا
سفيان حدثنا أبو حصين
سمعت عمر بن سعيد
التخفي قال سمعت علي بن
أبي طالب رضي الله عنه
قال ما كنت لأقيم حدا على
أحد فيموت فأجد في نفسي
الأصحاب الخمر فانه لو
مات وديته وذلك إن رسول
الله صلى الله عليه وسلم لم
يسنه * حدثنا مكي بن
أبراهيم عن أبي عبيد عن
يزيد ابن خصيفة عن
البائب بن يزيد قال

في الحد لا ضمان على قائله الا في جلد الخمر فمن على ما تقدم وقال الشافعي ان ضرب غير السوط فلا ضمان
وان جلد بالسوط ضمن قيل الدية وقيل قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وغيره والدية في ذلك على ما قلناه
الاما جود كذلك ومات فيما زاد على الاربعين الحديث الخامس (قوله عن الجعيد) بالجعيد والتصغير
ويقال الجعيد فتشع وله ثم سكون وهو تابعي صغير خدمت روايته عن السائب بن يزيد في كتاب الطهارة
وروى عنه هنا بواسطة وهذا السند للبخاري في غاية العلو لان بينه وبين التابعي فيه واحدة كان في
حكم الثلاثيات وان كان التابعي رواه عن تابعي آخر وله عنده نظائر ومثله ما أخرجه في العلم عن عبيد
الله بن موسى عن معروف عن أبي الطفيل عن علي بن أبي طالب في حكم الثلاثيات لان
بينه وبين الصحابي فيه اثنين وان كان صحابي آخر رواه عن صحابي آخر وقد أخرجه النسائي من رواية
حاتم بن اسمعيل عن الجعيد سمعت السائب فعلى هذا فادشال بن يزيد بن خصيفة بينهما اما من المزد
في متصل الاسانيد واما ان يكون الجعيد سمه من السائب وثبته فيه بن يزيد ثم ظهر في السبب في ذلك
وهو ان رواية الجعيد المذكورة عن السائب محتملة فكذا مع الحديث تاما من بن يزيد عن السائب
فحدث بما سمعه من السائب عنه من غير ذكر بن يزيد حدث ايضا بالتام فذكر بواسطة بن يزيد بن
خصيفة المذكور هو ابن جسد الله بن خصيفة نسب لجده وقيل هو بن يزيد بن عبد الله بن بن يزيد بن
خصيفة فيكون نسب الى جده ابيه وخصيفة هو ابن بن يزيد بن همامة أخو السائب بن بن يزيد صحابي هذا
الحديث فيكون رواية بن يزيد بن خصيفة لهذا الحديث عن همامة ابيه او عمه جده (قوله كنا نؤتي بالشارب)
فيه اسناد القائل القدر بصيغة الجمع التي يدخل هو فيها مجازا لكونه مستورا بمهم في أمر ما وان لم يباشر
هو ذلك الفعل الخاص لان السائب كان صغيرا جد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقد تقدم في الترجة
النسبية انه كان ابن ستمين في عهد أن يكون شاركا من كان يجالس النبي صلى الله عليه وسلم فكذا
من ضرب الشارب فكان مراده بقوله كنا أي الصحابة لكن محتمل أن يحضر مع ابيه او عمه فيشاركهم
في ذلك فيكون الاسناد على حقيقته (قوله وامرأة أبي بكر) بكسر الهمزة وسكون الميم أي خلافته وفي
رواية حاتم من زمن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وبعض زمان عمر (قوله وصدرنا من خلافة
عمر) أي جانبنا أوليا (قوله فنقوم اليه بأيدينا ونعالنا وأردنا) أي فنضرب بها (قوله) حتى
كان آخر امرأة عمر فجعلنا ربيعنا ظاهره ان التحديد باربعين عاما وقع في آخر خلافة عمر وليس
كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابه الى عرفانه يدل على ان امر عمر بجملته ثمانين كان في وسط
امارة لان خالد اقامت في وسط خلافة عمر واما المراد بالغاية المذكورة ولا استمرار الاربعين
فلبست الغاء مقبلة لآخر الامر بل لزمان أبي بكر وبيان ما وقع في زمن عمر بالتقدير قاسم جلد
اربعين والمراد بالغاية الاخرى في قوله حتى اذا عتوا كيدا لغاية الاولى وبيان ما صنع عمر بعد الغاية
الاولى وقد أخرجه النسائي من رواية الغيرة بن عبد الرحمن عن الجعيد بلفظ حتى كان وسط اماره
عمر فجعلها ربيعين حتى اذا عتوا هذه الاشكال فيها (قوله حتى اذا عتوا) بمهمة ثم ثمانين من العتو
وهو التجبر والمراد هاتهما كهم في الطرفين والمبالغة في الفساد في شرب الخمر لانه نشأ عنه
الفساد (قوله ووقعوا) أي خرجوا عن الطاعة ووقع في رواية للنسائي فلم يذكروا أي يدعوا (قوله جلد
ثمانين) ووقع في مرسل عبيد بن حمير احد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عنه نحو
حديث السائب وفيه ان عمر جعله اربعين سوطا فلما رآهم لا يشاهدون جعله ستين سوطا فلما رآهم
لا يشاهدون جعله ثمانين سوطا وقال هذا الذي الحدود وهذا يدل على انه وافق عبد الرحمن

كنا نؤتي بالشارب على
صدر رسول الله صلى الله
عليه وسلم وامرأة أبي بكر
وصدرنا من خلافة عمر
فنقوم اليه بأيدينا ونعالنا
واردنا حتى كان آخر
امرأة عمر فجعلنا ربيعين
حتى اذا عتوا وفسقوا
جلد ثمانين

ابن عوف في الثمانين أدي الحدود وأد بثلث الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الزنا وحد السرقة
 لقطع وحد القذف وهو أخفها مقوبة وأدناها عددا وقدم في حديث أس في رواية شعبة وغيره
 سب ذلك ولام عبد الرحمن فيه حيث قال أخف الحدود بمخافون فأمر به عمر وأخرج مالك في الموطأ
 عن ثور بن (٣) يزيد أن عمر استأذني في الخمر فقال له علي بن أبي طالب نرى أن نجعله ثمانين فإنه إذا
 شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أقرى فجلده عمر في الخمر ثمانين وهذا معضل وقد وصله النسائي
 والطحاوي من طريق يحيى بن قتيبة عن ثور بن عكرمة عن ابن عباس مطولا ولانظفه إن الشراب
 كانوا يصر يرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأيدي والنعال والعصا حتى توفي فكانوا في
 خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر لو فرضنا لهم حدا فتوخى نحو ما كانوا يصر يرون
 في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فجلدهم أربعين حتى توفي ثم كان عمر فجلدهم كذلك حتى
 أتى برجل فذكر قصصه وأنه ناول قوله تعالى ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا
 وأن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج ببقية الآية وهو قوله تعالى إذا مات ما تفتوا والذين ترك ما
 حرمة الله ليس بمتيقن فقال عمر ماترون فقال علي فذكره وزاد بدقوله وإذا هذى أقرى على المقرى
 ثمانون جلده فأمر به عمر فجلده ثمانين ولهذا الأثر عن علي طرف أخرى منها ما أخرجه الطبراني
 والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن جده بن عبد الرحمن أن رجلا من بني كلب
 يقال له ابن دبرة أخبره أن أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر يجلد فيها أربعين قال فبعثني خالد بن
 الوليد إلى عمر فقلت إن الناس قد اتهمكوا في الخمر واستخفوا العقوبة فقال عمر لمن حوله ماترون قال
 ووجدت عنده عليا وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد فقال علي فذكر مثل رواية ثور
 الموصلة ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن عكرمة عن عمر شاورا الناس في الخمر فقال
 له علي إن السكك إذا سكر هذى الحدب ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي عبد الرحمن السلمي
 عن علي قال شرب نفر من أهل الشام الخمر ونالوا الآية المذكورة فاستشار عمر فيهم فقلت أرى أن
 تستبينهم فإن تابوا وصر بهم ثمانين ثمانين والآخرى أعتاقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله فاستأجروهم فتابوا
 فصر بهم ثمانين ثمانين وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أضره في قصة الشارب الذي
 ضربه النبي صلى الله عليه وسلم بعين وفيه فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد إن الناس قد اتهمكوا في
 الشرب وبخافوا العقوبة قال وعنده المهاجرون والأنصار فاسلموا وجههوا على أن يضرب ثمانين وقال
 علي فذكر مثله وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ومعه عن ابن شهاب قال فرض أبو بكر في الخمر
 أربعين سوطا وفرض فيها عمر ثمانين قال الطحاوي جاءت الأخبار متواترة عن علي أن النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يسن في الخمر شيئا ويؤيده فذكر الأحاديث التي ليس فيها عقيد بعد حديث أبي هريرة
 وحديث عقيب بن الحرث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن أضره أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل
 قد شرب الخمر فقال للناس أصر يوه قنهم من ضربه بالنعال ومنهم من ضربه بالعصا ومنهم من ضربه
 بالجر يدثم أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قرابا فصرى به في وجهه وحقب بانه قد ورد في بعض طرقه
 ما يثبت لقوله وهو ما عد أي داود والنسائي في هذا الحديث ثم أتى أبو بكر سكران فتوخى الذي كان
 من ضربهم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فصر به أربعين ثم أتى عمر سكران فصر به أربعين فانه بدل
 على أنه وإن لم يكن في الخبر نصيص على عهد معين فقما اعتمده أبو بكر حجة على ذلك ويؤيده ما
 أخرجه مسلم من طريق حبيب بن حمزة وشاذ معجمة مصنف بن المنذر أن عثمان أمر عليا بجلد الوليد

(٣) قوله يزيد في نسخة

زيد اه مصححه

ابن عتبة في الخبر قال لعبد الله بن جعفر اجلده فجلده فلما بلغ أربعين قال أسد جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر أربعين وكل سنة وهذا أحب إلى قان فيه الجزم أن الله صلى الله عليه وسلم جلد أربعين وسائر الاخبار ليس فيها عدد الا بعض الروايات الماضية عن أنس فيها نحو الاربعين والجمع بينهما ان عليا اطلق الاربعين فهو حجة على من ذكرها بلطف التعريب وادعى الطحاوي ان رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لحاقها بالاكثار المذكور ولا رايها بعبد الله ابن فبروز المعروف بالداماج بنون وبهم ضعيف وتعبه البيهقي أنه حديث صحيح فخرج في المسانيد والنسب وأن الرمذي سأله البخاري عنه فقواه وقد صححه مسلم وثقه الناس بالقبول وقال ابن عبد البر انه اثبت شي في هذا الباب قال البيهقي وصحة الحديث انما تحرف بثقة رجاله وقد عرفهم حفاظ الحديث وقبولهم وضعفه الله اناج لا يقبل لان الجرح بعد ثبوت التعديل الامسحوا عنه افرأى غيره في بعض ألفاظ الحديث لا تقتضي تضعيفه ولا يسامع ظهور الجمع (قلت) وثق الداماج المذكور ابوزرعة والنسائي وقد ثبت عن علي في هذه القصة من وجه آخر أنه جلد الوليد أربعين ثم ساقه من طريق هشام بن يوسف عن معمر وقال أخرجه البخاري وهو كما قال وقد تقدم في مناقب عثمان وأن بعض الرواة قال فيه انه جلد ثمانين وكذا ما قيل في ذلك هناك وطعن الطحاوي ومن تبعه في رواية أبي ساسان أيضا بأن عليا قال وهذا أحب إلى أي جلد أربعين مع أن عليا جلد الثمانين الشافعي خلطه ثمانين وبأن ابن أبي شيبة أخرجه من وجه آخر عن علي أن جلد الثمانين ثمانون والجواب عن ذلك من وجهين أحدهما أنه لا تصح أسانيد شي من ذلك عن علي والثاني على تقدير ثبوته فانه يجوز أن ذلك يختلف بحال الشارب وان حدث الخبر لا ينقص عن الاربعين ولا يزداد على الثمانين والحجة انما هي في جزئه بانه صلى الله عليه وسلم جلد أربعين وقد جمع الطحاوي بينهما بما أخرجه هو والطبري من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسن ان عليا جلد الوليد بسوط له طرفان وأخرج الطحاوي أيضا من طريق حمزة بن عروة مثله لكن قاله ذنبا أربعين جلدة في الخبر في زمن عثمان قال الطحاوي في هذا الحديث ان عليا جلد ثمانين لان كل سوط سوطان وتعب بأن السند الاول منقطع فان أبا جعفر ولد بعدهم على أكثر من عشرين سنة وبأن الثاني في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف وعروة لم يكن في الوقت المذكور مجازا على تقدير ثبوته فليس في الطريقين ان الطرفين أصاباه في كل ضربة وقال البيهقي يحتمل أن يكون ضربه بالطرفين عشرين فأراد بالاربعين ما اجتمع من عشرين وعشرين ووضع ذلك قوله في بقية الخبر وكل سنة وهذا أحب إلى لانه لا يقتضي التباين وتأويل المذكور يقتضي أن يكون كل من الفريقين جلد ثمانين فلا يبقى هناك عدد يقع اشتقاض فيه وما مدعوى من زعم ان المراد بقوله هذا الاشارة الى الثمانين فيلزم من ذلك أن يكون على رجب ما فضل النبي صلى الله عليه ولو كان عند من حضره من الصحابة كعمر وسائر من ذكر في ذلك شيء مرفوع لا نكر واعليه وتعب بانه انما ينبغي الانكار لو كان المتزعم واحدا فاما مع الاختلاف فلا يتجه الانكار وبيان ذلك ان في سياق القصة ما يقتضي أنهم كانوا يعرفون ان الجدة أربعون وانما تناوذا في أمر

بحصل به الارتداد يزيد على ما كان مقررًا ويشير إلى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرقه أنهم
 احتقروا العقوبة وانهم كوا فأنقض رأيهم أن يضيفوا إلى الحد المذکور قدره أما اجتهدا بناعى جواز
 دخول القياس في الحد وفيكون الكل حداثاً واستنبطوا من النص معنى يقتضى الزيادة في الحد لا
 نقصان منه أو القدر الذي زادوه كان على سبيل التعزير لتحذير أو تخويف القائل من احتقار العقوبة
 إذا عرف أنها غلظت في حقه كان أقرب إلى ارتداعه فيحتمل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الأمر إلى
 ما كان عليه قبل ذلك فرى على الرجوع إلى الحد المنصوص وأعرض عن الزيادة لثنا سببها ويحتمل
 أن يكون القدر الذي زاد كان عندهم خاصاً بمن قرروا ظهر منه أمارات الاشتهار بالفجور وبذلك على ذلك
 أن في بعض طرق حديث الزهري عن حماد بن عبد الرحمن عند الدارقطني وغيره فكان عمر إذا أتى
 بالرجل الضعيف تسكون منه الزلة جلده أو بعين قال وكذلك عثمان جلده أو بعين وثمانين وقال المازري
 لو فهم الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم حدى في الأمر حداً معيناً لما قالوا فيه بالزاد كما قالوا بالزاد
 في غيره فقلعهم فهموا أنه ضرب فيه بأجتهاده في حق من ضربه انتهى وقد وقع التصريح بالحد المعلوم
 فوجب المصير إليه ورجح القول بأن الذي اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التعزير على القول بأنهم
 اجتهدوا في الحد المعين لما يلزم منه من المخالفة التي ذكرها كما سبق فقرر به وقد أخرج عبد الرزاق
 عن ابن جريج أن أبا ناعاً أعطاه أنه سمع صيد بن عميرة يقول كل الذي يشرب الخمر يضر بونه بأديهم
 وناعلم قلماً كان عمر فعل ذلك حتى خشي فجهلدار بعين سوطاً فلما رأهم لا يشبهون جعله ثمانين سوطاً
 وقال هذا أخف الحدود وأجمع بين حديثي على المصرح بأن النبي صلى الله عليه وسلم جلده أو بعين وأنه سنة
 وبين حديثي المذکور في هذا الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه بأن يجعل النسي على أن له يحد
 الثمانين إلى مائة سن شيا زاد على الأرباب وعين ويؤيده قوله وأما هو شيء صنعناه نحن بشير إلى ما شارب على
 عمر وعلى هذا أقوله لو مات لوديته أي في الأرباب بعين الزائدة بذلك جرم البهيق وإن حزم ويحتمل أن
 يكون قوله لم يسنه أي الثمانين لقوله في الرواية الأخرى وأما هو شيء صنعناه فكانه خاف من الذي
 صنعوه بأجتهادهم أن لا يكون مطابقاً واختص هو بذلك لكونه الذي كان أشار بذلك واستدل له ثم
 ظهر له أن الوقوف عند ما كان الأمر عليه أولاً في ترجيعه وأخبر بأنه لو أقام الحد ثمانين فمات
 المضر وبوداه لليلة المذكورة ويحتمل أن يكون الضمير في قوله لم يسنه لصفة الضرب وكونها بسوط
 الحد أي لم يسن الحد بسوطاً وإنما كان ضرب فيه بالنعال وغيرهما مما تقدم ذكره أشار إلى ذلك
 البيهقي وقال ابن حزم أيضاً وجاء عن غيره على من الصحابة في حكم واحد أنه مسنون وأنه غير مسنون
 لوجب جعل أحدهما على غير ما جعل عليه الآخر فضلاً عن على مع سعة علمه وقوة فهمه وإذا تعارض خبر
 عمير بن سعيد وخبر أبي ساسان فخير أبي ساسان أولى بالقبول لأنه مصرح فيه برفع الحديث عن على وخبر
 عمير فوقوف على وإذا تعارض المرفوع والموقوف فقدم المرفوع وأما دعوى ضعف سند أبي
 ساسان فمردودة والجمع أولى مهما أمكن من توهين الأخبار الصحيحة وعلى تقدير أن تكون إحدى
 الروايتين وهما فرواية الإتيان مقدمة على رواية النفي وقد ساعدتها رواية أنس على اختلاف الفاظ التقلية
 عن قتادة وعلى تقدير أن يكون بينهما تمام التعارض فقد ثبت أنس سالم من ذلك واستدل بهنوع عمر في
 جلد شارب الخمر ثمانين على أن حد الخمر ثمانون وهو قول الأئمة الثلاثة وأحد القولين للشافعي
 وإتباعه ابن المنذر والقول الآخر للشافعي وهو الصحيح أنه أربعمائة (قلت) جماعة من أحد المذاهبين
 قال القاضي عياض أجمعوا على وجوب الحد في الخمر واختلقوا في تقديره فذهب الجمهور إلى الثمانين

وقال الشافعي في المشهور عنه وأحد في رواية أبو ثور وداود ابن عيينة وتبعه على نقض الاجماع ابن دقيق
العبد والنووي ومن تبعهما وتعقب بان الطبري وابن المنذر وغيرهما حكموا عن طائفة من اهل العلم ان
الخر لا أحد فيها وانما فيها التعزير واستدلوا باحاديث الباب فاتهمسا كسنة عن تعيين عدد الضرب
واصرحها حديث انس ولم يحزم فيه بالاربعة في ارجح الطرق عنه وقد قال عبد الرزاق انبا نا ابن
جريج ومعه سئل ابن شهاب كم جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر فقال لم يكن فرض فيها
حدا كلن باهر من حضرة ان يضربوه باليديهم ونعالهم حتى يقول لهم ارفعوا ووردانه لم يضرب به اسلا
وذلك فيما اخرجه ابو داود والنسائي بسند قوي عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوقت
في الخمر حدا قال ابن عباس وشرب رجل فسكر فاطلق به الى النبي صلى الله عليه وسلم فلما هاذى دار
العباس انفلت فدخل على العباس فآثره فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فضعف ولم يامر فيه
شيء مما اخرج الطبري من وجه آخر عن ابن عباس ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر الا
اخيرون واخذوا ثوبوا ففضي حجره من الليل سكران فقال ليقيم اليه رجل فيأخذ بيده حتى يرده الى
رحله والجواب بان الاجماع اعتقد بعد ذلك على وجوب الحد لان ابا بكر لم يحرمى ما كان النبي صلى الله عليه
وسلم ضرب السكران فصوره حدا واستمر عليه وكذا استمر من بعده وان اختلفوا في العدد وجوع
الطريق وبين الاخبار بان لم يكن اول في شرب الخمر حدا على ذلك يحصل حديث ابن عباس في الذي
استجار بالعباس ثم شرع فيه التعزير على ما في سائر الاحاديث التي لا تعد برها ثم شرع الحد ولم يطلع
اكثرهم على تعيينه صريحاً مع اعتقادهم ان فيه الحد المعين من ثم نوحى ابو بكر ما فعل بهضرة
النبي صلى الله عليه وسلم فاستفر عليه الامر ثم رالا عمر ومن واقفه الزيادة على الاربعة اما احدا طريق
الاستنباط واما تعزيرا (قلت) وبقي ما ورد في الحديث انه ان شرب فعذ ثلاث مرات ثم شرب قتل في
الرابعة وفي رواية الخامسة وهو حديث يخرج في السنين من عدة طرق اسانيد هاقوبة ونقل الترمذي
الاجماع على ترك القتل وهو محمول على من بعد من نقل غيره عنه اقول به كعب الله بن عمر وفيما
اخرجه احمد والحن البصري وبعض اهل الظاهر وبالغ النووي فقال هو قول باطل مخالف لاجماع
الصحابه فمن بعدهم والحديث الوارد فيه منسوخ اما بهديث لا يحمل دم امر مسلم الا باحدى ثلاث واما
بان الاجماع دل على نسخه (قلت) بل دليل النسخ منصوص وهو ما اخرجه ابو داود ومن طريق
الزهري عن نيفه في هذه القصة قال فاني برجل قد شرب فجعله ثم اتي به قد شرب فجعله ثم اتي به
فجعله ثم اتي به فجعله فرفع القتل وكان تركه وسياتي بسط ذلك في الباب الذي يليه واحتج
من قال ان حدا ثمانون بالاجماع في عهد عمر حيث واقفه على ذلك كبار الصحابة وتعقب بان
عليه اشارة على عمر بذلك ثم رجع على عن ذلك واقصر على الاربعة لانها القدر الذي اتفقوا عليه
في زمن ابى بكر سندن الى تقدير ما فعل بهضرة النبي صلى الله عليه وسلم واما الذي اشار به فقد
تبين من سياق قصة انه اشار بذلك ردعاً للذين اثموا الان في بعض طرق القصة كما تقدم
احتقروا العقوبة وهذا تمسك الشافعية فقالوا اقل ما في حد الخمر اربعون ويجوز الزيادة فيه الى
الثمانين على سبيل التعزير ولا يجوز الثمانين واستندوا الى ان التعزير الذي اقامه فرأى عمر
فعله بمواقفه على ثم رجع على ووقف عندما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر ووقفه عثمان على
ذلك واما قول علي وكل سنة فنهائه الاقتصار على الاربعة سنة النبي صلى الله عليه وسلم فصار اليه ابو بكر
والوصول الى الثمانين سنة عمر ودعا للشاربين الذين احتقروا العقوبة الاولى وواقفه من ذكر في

زمانه للنبي الذي تقدم وسوغ ذلك اما اعتقادهم جواز القياس في الحدود على رأى من يجعل الجسيم
 حذوا ما اتهم جعلوا الزيادة تعزيراً بناء على جواز أن يبلغ التعزير بحدود الحدود ولعلهم لم يبلغهم الخبر
 الا في حذوا باب التعزير وقد سلك بذلك من قال بجواز القياس في الحدود وادعى إجماع الصحابة
 وهي دعوى ضعيفة القيام الاحتمال وقد شنع ابن حزم على الخنفية في قولهم ان القياس لا يدخل في
 الحدود والكفارات مع جزم الطحاوي ومن واقفه منهم بان حذوا لم يقع باقيا على حذوا فذهب به
 نخل من قال بالجواز من المالكية والشافعية واحتج من منع ذلك بان الحدود والكفارات شرعت
 بحسب المصالح وقد شترت الاشياء مختلفة وتختلف اشياء متساوية فلا سبيل الى علم ذلك الا بالنص وأجابوا
 عما وقع في زمن عمر بانه لا يلزم من كونه جلد قد حذوا فذهب الى ان يكون جلد الجميع حذوا بل الذي فعلوه
 مجهول على انهم لم يبلغهم ان النبي صلى الله عليه وسلم حذوه أربعين اذ لم يبلغهم لما جاوزوه كالمجاهدين
 من الحدود المذكورة وقد اتفقوا على انه لا يجوز أن يستنبط من النص معنى وجود عليه بالإبطال فرجح
 ان الزيادة كانت تعزيراً ويراد به ما أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث بسند صحيح عن أبي ذافع عن
 عمر أنه أتى بشار فقال لمطعم بن الاسود اذا أصبحت فخذوا فاضرب به فجاء عمر فوجد به ضرباً
 شديد فقال كم ضربته قال ستين قال اقتص عنه بعشرين قال أبو عبيد يعني اجل شدة ضرر بله
 قصاصاً بالعشرين التي بقيت من الثمانين قال أبو عبيد فيؤخذ من هذا الحديث ان ضرب الشارب لا
 يكون شديداً وان لا يضرب في حال السكر قوله اذا أصبحت فاضرب به قال البيهقي ويؤخذ منه ان الزيادة
 على الاربعين ليست بحذوا فلو كانت حذوا لما جاز التخص منه بشدة الضرب اذ لا فائده وقال صاحب المفهم
 اما ما خصه بعد ان ساق الاحاديث الماضية هذا كله يدل على ان الذي وقع في عهد النبي صلى الله عليه
 وسلم كان أدباً وتعزيراً واولئك قال على فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه فلذلك ساء الصحابة
 الاجتهاد فيه فالحقوه باخف الحدود وهذا قول طائفة من علمائنا ويرد عليهم قول علي جلد النبي صلى
 الله عليه وسلم بعين وكذا اروقوع الاربعين في عهد أبي بكر وفي خلافة عمر أولاً بضامته في خلافة عثمان
 فلو انه حذوا لاختلف التقدير ويؤيده قيام الاجماع على ان في اخراج الحدود وقوع الاختلاف في الاربعين
 والثمانين قال والجواب ان النقل عن الصحابة اختلف في التعدد والتقدير ولا بد من الجمع بين مختلف
 أقوالهم وطريقهم انهم فهموا ان الذي وقع في زمنه صلى الله عليه وسلم كان أدباً من أصل ما شاهدوه من
 اختلاف الحال فلما كثرت الاقدام على الشرب ألحقوه باخف الحدود المذكورة في القرآن وقوى ذلك
 عندهم وجود الاقرار من السكر فاقبضوها هذا اطلق على ان عمر جلد ثمانين وهي سنة ثم ظهر لعل
 ان الاختصار على الاربعين أولى بخافة أن عرت فتجب فيه الدية ومراعاة ذلك الثمانون وهذا يجمع بين
 قوله لم يسنه وبين تصريحه بانه صلى الله عليه وسلم جلد أربعين قال وغاية هذا البحث ان الضرب في الخمر
 تعزير يمتنع من الزيادة على غايته وهي مختلف فيها قال وحاصل ما وقع من استنباط الصحابة انهم أقاموا
 السكر مقام القذف لانه لا يمتنع لو عونه غالباً فاعطوه حكمه وهو من أقوى حجج القائلين باقيا قد
 اشتهرت هذه القصة ولم ينسكروا في ذلك الزمان منكر قال وقد اعترض بعض أهل النظر بانه ان ساء
 الحاق حد السكر بهذا القذف فليحكم له بحكم الزنا والقتل لانهما مظنة وليقتصر رافى الثمانين على من
 سكر لا على من اقتصم على الشرب ولم يسكر قال وجوابه ان المظنة موجودة غالباً في القذف نادرة في
 الزنا والقتل والوجود بمقتضى ذلك انما أقاموا الحد على الشارب وان لم يسكر ما لغى في الردع لان القليل
 يدعو الى الكثير والكثير يسكر غالباً وهو المظنة ويؤيده انهم اتفقوا على اقامة الحد في الزنا بمجرد الابلاغ

وان لم يتلذذوا ولا نزل ولا كل قلت والذي يحصل لنا من الآراء في هذا الخبر ستة أقوال الاول ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل فيها حداً معلوماً بل كان يقتصر في ضرب الشارب على ما يليق به قال ابن المنذر قال بعض أهل العلم أتى النبي صلى الله عليه وسلم سكران فامرهم بخر به وبكتيته فدل على ان لحد في السكر بل فيه التكتيل والتبكيك ولو كان ذلك على سبيل الحد ليقينه يا ناواضحاً قال فلما كثرا الشراب في عهد عمر استشار الصحابة ولو كان عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء محدود لما تجاؤا وزوه كالم يتجاؤا زواحد القذف ولو كثرا القاذفون وبالقوافي القفح فلما اقتضى رأيهم ان يجعلوه كحد القذف واستدل على عاذ كرام ان في تناطيه ما يؤدى الى وجود القذف غالباً والى ما يشبه القذف ثم رجع الى الوقوف عند تقدير ما وقع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم دل على صحة ما قلناه لان الروايات في التجديد باربعين اختلفت عن انس وكذا عن علي قال اولي ان لا يتجاؤا زواقل ماورد ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب به لانه المحقق سواء كان ذلك حداً وتجزيراً الثاني ان الحد فيه أربعة وعشرون ولا يجوز ان يضاعف عليها الثالث مثله لكن للامام ان يبلغه عمارين وهسل تكون الزيادة من تمام الحد أو تجزيراً رافق لان الرابع انه ثمانون ولا يجوز ان يضاعف عليها الخامس كذلك ولا يجوز ان يضاعف تجزيراً وعلى الاقوال كلها هل يتعين بالسوط الجلد أو يتعين بما عداه أو يجوز بكل من ذلك أقوال السادس ان شرب فجدة ثلاث مررات تعاد الرابعة وجب قتله وقيل ان شرب أربعاً تعاد الخامسة وجب قتله وهذا السادس في الطرف الا بعد من القول الاول وكلاهما شاذ وظن الاول رأى البخاري فانه لم يترجم بالعدد أصلاً ولا خرج هنا في العدد الصريح شيئاً مرفوعاً وعلم من قال لا يضاعف الاربعين بان بابكر محرم ما كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فوجهه أربعين فعمل به لا يعلم في زمنه مخالف فان كان السكوت اجاعاً فهذا الاجماع سابق على ما وقع في عهد عمر والتمسك به أولى لان مستنده قبل النبي صلى الله عليه وسلم ومن ثم رجع اليه على فعله في زمن عثمان بخصته وبخصته من كان عنده من الصحابة منهم عبدالله بن جعفر الذي باشر ذلك والحسن بن علي فان كان السكوت اجاعاً فهذا هو الاخير فينبغي ترجيعه وتمسك من قال بجواز الزيادة بما صنع في عهد عمر من الزيادة ومنهم من أجاب عن الاربعين بان المضروب كان عبداً وهو بعيداً فاحتمل الامر ان يكون حداً وتجزيراً وتجزيراً رافقاً على الثمانين تجزيراً رافقاً تعذر برأى تقدم في الصيام ان عمر حد الشارب في رمضان ثم نفاه الى الشام وبما أخرجه ابن أبي شيبة ان علياً جلد النجاشي الساعري ثمانين ثم أصبح فجده عشرين بجراً انه بالشرب في رمضان وسيأتي الكلام في جواز الجمع بين الحد والتعزير في الكلام على تعزير الزاني ان شاء الله تعالى وتعلم من قال بقتل في الرابعة والخامسة بما سأذكره في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى وقد استقر الاجماع على ثبوت حد الخمر وان لا يقتل فيه واستمر الاختلاف في الاربعين والثمانين وذلك خاص بالحر المسلم وأما الذمي فلا يحد فيه وعن أحمد رواية انه يحد وعنه ان سكره والمصحيح عندهم كالجوهر وأما من هو في الرف فهو على النصف من ذلك الا عند أبي ثور أكثر أهل القضاة فقالوا لحر والعبد في ذلك سواء لا ينقص عن الاربعين قلها بن عبد البر وغيره عنهم وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور (قوله باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة) يشير الى طريق الجمع بين ما تضمنته حديث الباب من النهي عنه وما تضمنته حديث الباب الاول لا يشرب الخمر وهو مؤمن وأن المراد به نفي كمال الايمان لأنه يخرج عن الايمان جلة وعبر بالسكرانة

باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة حديثنا يحيى بن بكير حديثي الليث حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن

هنا إشارة الى ان النبي التزم به في حق من يستحق اللعن اذا قصد به اللعن محض السب لا اذا قصد معناه
الاصلي وهو الابعاد عن رحمة الله فاما اذا قصد به فيحرم ولا سيما في حق من لا يستحق اللعن كما ذكره الذي
يجب الله ورسوله ولا سيما مع اقامة الحد عليه بل يندب الدعاء له بالتوبة والمغفرة كما تقدم تقريره في
الباب الذي قبله في الكلام على حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب وبسبب هذا التفصيل عدل عن
قوله في الترجمة كراهية لمن شارب الخمر الى قوله ما يكره من فاشار بذلك الى التفصيل وعلى هذا التقرير
فلا حجة فيه لمنع لعن الفاسق المعين مطلقا وقيل ان المنع خاص بما يقع في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم
لئلا يتوهم الشاب عند عدم الانكار انه مستحق ذلك فرعا وقع الشيطان في قلبه ما يتمكن به من قتله
والي ذلك الإشارة بقوله في حديث أبي هريرة لا تنكروا نواصير الشيطان على أخيكم وقيل المنع مطلقا في
حق من أقيم عليه الحد لان الحد قد كفر عنه الذنب المذكور وقيل المنع مطلقا في حق ذي الرتبة
والجواز مطلقا في حق المجاهرين وصوب ابن المنبر ان المنع مطلقا في حق المعين والجواز في حق غير المعين
لانه في حق غير المعين زجر عن تعاطي ذلك الفعل وفي حق المعين أذى له وسب وقد ثبت النبي عن أذى
المسلم واحتج من أجاز لعن المعين بان النبي صلى الله عليه وسلم اتهم لعن من يستحق اللعن فيستوي المعين
وغيره ونعقب بانه أعمى يستحق اللعن بوصف الاجام ولو كان لعنه قبل الحد جائز الاستمرار بعد الحد كما لا
يسقط التغريب بالجلد وأيضا فنصيب غير المعين من ذلك يبرجدا والله أعلم قال النووي في الأذكار
وأما الدعاء على إنسان بهينه لمن اتصف بشئ من المعاصي فظاهر الحديث انه لا يجرم وأشار الغزالي الى
تحرجه وقال في باب الدعاء على الظلمة بعد أن أورد أحاديث صحيحة في الجواز قال الغزالي وفي معنى
اللعن الدعاء على الإنسان بالسوء حتى على الظالم مثل لا أصح الله جسمه وكل ذلك مذموم انتهى والاولى
جعل كلام الغزالي على الاول وأما الأحاديث فتدل على الجواز كما ذكره النووي في قوله صلى الله عليه
وسلم للذي قال كل يمينت فقال لا أستطيع فقال لا استطعت فيه دليل على جواز الدعاء على من خالف
الحكم الشرعي ومال هنا الى الجواز قبل إقامة الحد والمنع بعد إقامته وصنيع البخاري يقتضي لعن
المتصف بذلك من غير أن يعين باسمه فيجمع بين المصلحتين لان لعن المعين والدعاء عليه قد يهمله على
التمادي أو يفتطه من قبول التوبة بخلاف اذا صرف ذلك الى المتصف فان فيه زجرا وردها
عن ارتكاب ذلك وباعثا لفاعله على الاعتداع عنه وبقوله النبي عن التتريب على الأمة
اذا جلدت على الزنا كما سيأتي في باب الاحتج شيخنا الامام البلقيني على جواز لعن المعين بالحديث
الوارد في المرأة اذا دعا زوجها الى فراشه فأبت لعنتها الملائكة حتى تصبح وهو في الصحيح وقد
توقف فيه بعض من اتيناه بان اللعن لها الملائكة فيتوقف الاستدلال به على جواز التاميم
بهم وعلى التاميم فليس في الخبر تسميتها والذي قاله شيخنا أقوى فان الملك معصوم والتاميم
بالعصوم مشرور والبحث في جواز لعن المعين وهو الموجود (قوله ان رجلا كان على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبيد الله وكان يلقب حارا) ذكر الواقدي في غزوة خيبر من مغازيه
عن عبد الحيد بن جعفر عن أبيه قال ووجد في حصن الصعب من معاذ فذكروا ما وجد من الثياب
وغيرها الى ان قال ورفق خرقا رقت وشرب يومئذ من تلك الخمر رجلا يقال له عبد الله الحار
وهو باسم الطيوان المشهور وقد وقع في حديث الباب ان الاول اسمه والثاني لقبه وجوز ابن
عبد البر أنه ابن النعمان الميم في حديث عقبة بن الحرث فقال في ترجمة النعمان كان رجلا صالحا
وكان له ابن اثمك في الشراب فجعله النبي صلى الله عليه وسلم فلي هذا يكون كل من النعمان

الخطاب أن رجلا كان على
هذا النبي صلى الله عليه
وسلم كان اسمه عبد الله
وكان يلقب حارا

وولده عبد الله جلد في الشرب وفوى هذا عنده بما أخرجه الزبير بن بكاري القاهية من حديث محمد
 ابن عمرو بن حزم قال كان بالمدينة رجل يصيب الشراب فكان يؤتى به النبي صلى الله عليه وسلم فيضرب به
 بطنه ويأمر أصحابه فيضربونه بها لهم ويحشون عليه الأرب فلما كنز ذلك منه قال له رجل لعنك الله
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل فإنه يحب الله ورسوله وحديث عقبة اختلقا لفظا ناظله
 هل الشارب النعيمان وابن النعيمان والراجح النعيمان فهو غير المذكور هنا لأن قصة عبد الله
 كانت في خبر فمضى سابقا على قصة النعيمان فان عقبة بن الحرث من مسلمة الفتح والفتح كان بعديس
 بنحو من عشرين شهرا أو الأشبه أنه المذكور في حديث عبد الرحمن بن أزهر لأن عقبة بن الحرث ممن
 شهداهما من مسلمة الفتح لكن في حديثه أن النعيمان ضرب في البيت وفي حديث عبد الرحمن بن أزهر
 أنه أتى به النبي صلى الله عليه وسلم عند رجل خالد بن الوليد ويمكن الجمع بأنه أطلق على رجل خالد
 يتألف كاهه كان بيتا من شعر فان كان كذلك فهو الذي في حديث أبي هريرة لأن في كل منهما ما أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال لأصحابه بكتوه كما تقدم (قوله وكان يضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي
 يقول بضربه أو يقول ما يضرب منه وقد أخرج أبو يعلى عن مطر بن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم
 بسند الباب أن رجلا كان يلقي حمارا وكان يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم العكة من السهم
 والعسل فإذا جاء صاحبه يتقاضاه جاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعط هذا متاعه فما يزبد النبي
 صلى الله عليه وسلم أن يتسمر وأمر به فيعطى ووقع في حديث محمد بن عمرو بن حزم بعد قوله يحب الله
 ورسوله قال وكان لا يدخل إلى المدينة طرفة إلا اشترى منها جاء فقال يا رسول الله هذا أهديته لك فإذا
 جاء صاحبه يطلب عنه جاء به فقال اعط هذا الثمن فتقول أي تهديته إلى فيقول ليس عندى فضحك
 وأمر لصاحبه بشئ وهذا مما يؤى أن صاحب الترجمة والنجمان واحد والله أعلم (قوله فجلده
 في الشراب) أي سبب شره بالشراب المسكر وكان فيه مضمرة أي كان فجلده ووقع في رواية معمر
 بن زيد بن أسلم بسنده هذا عند عبد الرزاق أي رجل قد ضرب الخرق قد تم أي في فهدم أي في فهدم
 أي في فهدم أربع مرات (قوله فأتى به يوما) فذكر سفيان اليوم الذي أتى به فيه والشراب الذي شر به
 من عند الواقدي ووقع في روايته وكان قد أتى به في الخمر مرارا (قوله فأمر به فجلد) في رواية
 الواقدي فأمر به فحقق بالتحال وعلى هذا أقوله فجلد أي ضرب ضربا أصاب جلده وقد يؤخذ منه أنه
 المذكور في حديث أنس في الباب الأول (قوله قال رجل من القوم) لم أر هذا الرجل مسمى وقد وقع
 في رواية معمر المذكور فقل رجل عند النبي صلى الله عليه وسلم ثم رأيت مسمى في رواية الواقدي
 فعند فقال عمر (قوله ما أكثر ما يؤتى به) في رواية الواقدي ما ضرب وفي رواية معمر ما أكثر ما يشرب
 وما أكثر ما يجلد (قوله لا تلغوه) في رواية الواقدي لا تفعل بأمر وهذا قد تبين من يدعي اتحاد
 القصتين وهو بعيدا بينته من اختلاف الوقتين يمكن الجمع بأن ذلك وقع للنعيمان ولابن النعيمان
 وإن أسماه عبد الله وقبىه جاد والله أعلم (قوله فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله) كذا لاكثر
 بكسر الهمزة وجوزع في رواية ابن السكن الفتح والكسر وقال بعضهم الرواية بفتح الهمزة على أن
 ما نافية تعييل المعنى إلى ضده وأقرب بعض شراح المصاييح فقال ما موصولة وان مع اسمها وخبرها
 سدت سد مقعولي علمت لكونه مشتغلا على المنسوب والمنسوب إليه والضرب في أنه بهود إلى الموصول
 والموصول مع سلة خبر مبتدأ محذوف تقديره هو الذي علمت والجملة في جواب القسم قال الطبري
 وفيه تعسف وقال صاحب المطالع ما موصولة وأنه بكسر الهمزة مبتدأ وقيل ففتحها وهو مفعول

وكان يضرب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم فجلده في
 الشراب فأتى به يوما فأمر
 به فجلد قال رجل من القوم
 اللهم العنه ما أكثر ما يؤتى
 به فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لا تلغوه فوالله
 ما علمت أنه يحب الله
 ورسوله

علمت قال الطبيب فقل هذا علمت بمعنى عرفت وانه خبر الموصول وقال ابو البقاء في اعراب الجمع ما
 زائدة أي قوله علمت انه والهمزة على هذا مفتوحة قال ويحتمل ان يكون المفعول محذوف أي ما علمت
 عليه أو فيه سواء أتم استأنف فقال انه يحب الله ورسوله ونقل عن رواية ابن السكن ان التاء بالفتح
 للخطاب تقرر برأيه صرح على هذا كسر الهمزة وفتحها والكسر على جواب القسم والفتح معصوم
 علمت وقيل ما زائدة لتأكيده والتقدير لقد علمت (قلت) وقد سكت في المطالع ان في بعض الروايات
 فوالله لقد علمت وعلى هذا فالهمزة مفتوحة ويحتمل ان تكون ما مصدرية وكسرت ان لانها جواب
 القسم قال الطبيب وجعل ما يافية أظهر لاقتضاء القسم ان يتلقى بحرف الق وبان وبالألام بخلاف الموصولة
 ولان الجملة القسمية جيء بها مؤكدة لمعنى التثنية مرة لانكار ويؤيده انه وقع في شرح السنة فوالله
 ما علمت الا انه قال بمعنى الحصر في هذه الرواية غير تاء الخطاب في الرواية الاخرى لارادة مزيد الانكار
 على مخاطب (قلت) وقد وقع في رواية أبي ذر عن الكشي مثل ما عراه للشرح السنة ووقع في رواية
 لاسماعيل من طريق أبي ذرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فوالله ما علمت انه ليجب
 الله ورسوله يصح معه ان تكون ما زائدة وان تكون ظرفية أي مدة علمي ووقع في رواية معمر
 والواقدي فانه يحب الله ورسوله وكذا في رواية محمد بن عمرو بن حزم ولا اشكال فيها لانها جاءت تعليلًا
 لقوله لا تغفل يا عمر والله أعلم وفي هذا الحديث من الفوائد جواز التلقيب وقد تقدم القول فيه في كتاب
 الادب وهو محمول هنا على انه كان لا يكرهه أو أنه ذكر به على سبيل التعريف للكثرة من كان يسمى
 بعد الله أو أنه لما تكرر منه الاقدام على الفعل المذكور نسب الى البلادة فاطلق عليه اسم من يتصف
 به البردع بذلك وفيه الردعي من زعم ان من تكب الكبيرة كافر لثبوت النهي عنه والامر بالاعتناء
 له وفيه ان لا تافى بين ارتكاب النهي وثبوت محبة الله ورسوله في قلب المرتكب لانه صلى الله عليه وسلم
 أخبر بان المذكور يحب الله ورسوله مع وجود ما صدر منه وأن من تكررت منه المعصية لا تنزع منه
 محبة الله ورسوله ويؤخذ منه تأكيده ما تقدم ان بني الايمان عن شارب النخرا لا يراد به زواله بالكلية
 بل نفي كماله كما تقدم ويحتمل ان يكون استمرار ثبوت محبة الله ورسوله في قلب العاصي مقيدًا بما اذا
 ندم على وقوع المعصية وأقيم عليه الحد فكفر عنه الذنب المذكور بخلاف من لم يقع منه ذلك فانه يحسني
 عايبه بشكر الذنب أن يطيع على قلبه شيء حتى يسلب منه ذلك نسأل الله العفو والداغية وفيه ما يدل
 على نسخ الامر الوارد بقتل شارب النخرا اذا تكرر منه الى الراجحة أو الخامسة فقد ذكر ابن عبد البر أنه
 أتته أكثر من خمسين مرة والامر المنسوخ أخرجه الشافعي في رواية حرمله عنه وأبو داود وأحمد
 والنسائي والدارمي وابن المنذر وصححه ابن (٣) حبان من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن
 أبي هريرة رفته اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ثم اذا سكر فاجلدوه ولبعضهم
 قاصر بواجبته وله من طريق أخرى عن أبي هريرة أخرجه ابن جرير وابن أبي عمير والترمذي تعليلًا
 والنسائي كلهم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه بلفظ اذا شربوا فاجلدوهم ثلاثا فاذا شربوا
 الرابعة فاجلدوهم وروي عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح قال أبو بكر بن عياش عنه عن أبي صالح
 عن أبي سعيد كذا أخرجه ابن حبان من رواية عثمان بن أبي شيبة عن أبي بكر وأخرجه الترمذي
 عن أبي كريب عنه قال عن معاوية بن أبي سفيان عن عاصم بن عاصم ولفظ التورى عن عاصم ثم
 ابن العطار عنه وتابعه التورى وشيبان بن عبد الرحمن وغيرهما عن عاصم ولفظ التورى عن عاصم ثم
 ان شرب الرابعة قاصر بواجبته ووقع في رواية ابن عدي داود ثم ان شربوا فاجلدوهم ثلاث

(٣) قوله وصححه ابن

حبان في بعض النسخ

وصححه الحاكم اه

مصححه

مرات بعد الاولى ثم قال ان شر بوا فقتلوه ثم ساقه أبو داود من طريق جريد بن يزيد عن نافع عن ابن
 عمر قال وأحسبه قال في الخامسة ثم ان شر بها فقتلوه قال وكذا في حديث عطف في الخامسة قال أبو
 داود وفي رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه وسهيل بن أبي صالح عن أبيه كلاهما عن أبي هريرة في
 الرابعة وكذا في رواية ابن أبي نعيم عن ابن عمر وكذا في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص والشر يدوني
 رواية معاوية فان عادي الثالثة أو الرابعة فقتلوه وقال الترمذي بعد تخريجهم وفي الباب عن أبي هريرة
 والشر يدو شر جليل بن أوس وأبي الرمداء وجريد بن عبد الله بن عمرو (قلت) وقد ذكرت حديث
 أبي هريرة وأما حديث الشر يدو هو ابن أوس الثقي فخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والطبراني وصححه
 الحاكم بلفظ اذا شرب فاضربوه وقال في آخره ثم ان عاد الرابعة فقتلوه وأما حديث شر جليل وهو
 السكندري فخرجه أحمد والحاكم والطبراني وابن منده في المعرفة ورواه ثقات نحو رواية الذي قبله
 وصححه الحاكم من وجه آخر وأما حديث أبي الرمداء وهو يقطع الراوي سكوت الميم بعد هذا دل مهملة
 وبالمد وقيل بوحدة ثم ذال معجمة وهو يدوي نزل مصر فخرجه الطبراني وابن منده وفي سنده ابن
 لميعة وفي سياقه حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالذي شرب الخمر في الرابعة أن يضرب عنقه
 فصرحت فأقارن ذلك عمل به قبل الترخ فان ثبت كان فيه رد على من زعم أنه لم يعمل به وأما حديث
 جريد فخرجه الطبراني والحاكم ولفظه من شرب الخمر فاجلدوه وقال فيه فان عادي الرابعة فقتلوه وأما
 حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فخرجه أحمد والحاكم من وجهين عنه وفي كل منهما مقال في رواية
 شهر بن حوشب عنه فان شر بها الرابعة فقتلوه (قلت) وروناه عن أبي سعيد أيضا كأقدم عن ابن
 عمر وأخرجه النسائي والحاكم من رواية عبد الرحمن بن أبي نعيم عن ابن عمر ونفر من الصحابة بنحوه
 وأخرجه الطبراني موصولا من طريق عياض بن عطيف عن أبيه وفيه في الخامسة كأشار إليه أبو
 داود وأخرجه الترمذي تعليقا والبراء والشافعي والنسائي والحاكم موصولا من رواية محمد بن المنكدر
 عن جابر وأخرجه البيهقي والخطيب في الميهما من وجهين آخرين عن ابن المنكدر وفي رواية الخطيب
 جلدولعا كم من طريق يزيد بن أبي كبة سمعت رجلا من الصحابة يحدث عبد بن مروان رفعه
 بنحوه ثم ان عاد في الرابعة فقتلوه وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن ابن المنكدر مرسلًا رفعه أنه
 باين التبعان بعد الرابعة فجلدوه وأخرجه الطحاوي من رواية عمرو بن الحارث عن ابن المنكدر أنه بلغه
 وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق وأبو داود من رواية الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه الى ان قال ثم اذا شرب في الرابعة فقتلوه قال في رجل قد
 شرب فجلدته ثم أتى به قد شرب فجلدته ثم أتى به قد شرب فجلدته ثم أتى به في الرابعة قد شرب فجلدته
 فرقع القتل على الناس وكانت رحمة وعلة الترمذي فقال روى الزهري وأخرجه الخطيب في الميهما
 من طريق محمد بن اسحق عن الزهري وقال في رجل من الانصار قال له نيمان فصر به اربع
 مرات فرأى المسلمون ان القتل قد اخروا ان الضرب قد وجب وقبيصة بن ذؤيب من اولاد الصحابة
 وولدت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ورجال هذا الحديث ثقات مع ارساله لكنه اعل بما
 اخرجه الطحاوي من طريق الاوزاعي عن الزهري قال بلغني عن قبيصة وعارض ذلك رواية ابن وهب
 عن يونس عن الزهري ان قبيصة حدثه انه بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا اصح لان يونس
 احتفظ لرواية الزهري من الاوزاعي والظاهر ان الذي بلغ قبيصة ذلك سمعها فيكون الحديث على شرط
 الصحيح لان اجماع الصحابة لا يضر وله شاهد اخرجه عبد الرزاق عن معمر قال حدثت به ابن

الماضي في أول الحدود مقتصر عليه على الزنا والسرقة ولا في دروي لا يسرق السارق وسقط لفظ السارق
من رواية غيره وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية حمرون بن علي شيخ البخاري فيه وأخرجه أيضا من
طريق إسحق بن يوسف الأزرق عن الفضيل بن غزوان سنده فيه ولا يشرب الخمرين بشر ما هو
مؤمن ولا يقتل وهو مؤمن قال عكرمة قلت لابن عباس كيف ينتزع منه الأيمان قال هكذا فان تاب
راجعه الأيمان وقد تقدم سط هذا في أول كتاب الحدود **(قوله يا سب)** لعن السارق اذ لم يسم أي
اذ لم يعين إشارة إلى الجمع بين النبي عن لعن الشارب المعين كما مضى تقريره وبين حديث الباب قال ابن
بطال عنه لا ينبغي تعيير أهل المعاصي ومواجهتهم بالعن وإنما ينبغي أن يلعن في الجلة من فعل ذلك
ليكون ردعاً لهم وزجراً عن انتهاك شيء منها ولا يكون لعن ثلاث فقط قال فان كان هذا مراد البخاري
فهو غير صحيح لأنه إنما عني عن لعن الشارب وقال لا ينعنو عليه الشيطان بعد أقامه الحد عليه (قلت)
وقد تقدم تقرير ذلك في باب أو قال لا يودي قوله في هذا الحديث لعن الله السارق بمحتمل أن يكون خبراً
ليرتدع من سمعه عن السرقة ويحتمل أن يكون دعاء (قلت) ويحتمل أن لا يراد به حقيقة لعن
بل التنفير فقط وقال الطبري لعل هنا المراد بالعن الأمانة والتخلد أن كان قبل لما استعمل أعز شيء في
أحق شيء خذله الله حتى قطع وقال عياض جوز بعضهم لعن المعين عالم بحد لان الحد كفارة قال وليس
هذا سديد لثبوت النبي عن اللعن في الجلة فعمله على المعين أولى وقد قيل ان لعن النبي صلى الله عليه
وسلم لأهل المعاصي كان تحذير لهم عنها قبل وقوعها فادفعوها استغفر لهم ودعا لهم بالتوبة وأما من
أعظم له ولعنه تأديبا على فعله فقد دخل في محرم شرطه حيث قال سألت ربي أن يجعل لعنك كفارة
ورجعة (قلت) وقد تقدم الكلام عليه فيما مضى وينت هناك انه مقيد بما اذا صدر في حق من ليس
له بأهل كقيد بذلك في صحيح مسلم **(قوله عن أبي هريرة)** في رواية محمد بن الحسين عن أبي الحسن
عن حمرون بن حفص شيخ البخاري فيه سمعت أبا هريرة وكذا في رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش
عن أبي صالح سمعت أبا هريرة وسأني بعد سبعه أبواب في باب توبة السارق وقال ابن حزم وقد سلم من
تدليس الأعمش (قلت) ولم ينفرد به الأعمش أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية أبي بكر بن
عباس عن أبي حصين عن أبي صالح **(قوله لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده)** في رواية عيسى
ابن يونس عن الأعمش عن مسلم والاسماعيلي ان سرق بيضة قطعت يده وان سرق جبلا قطعت يده
(قوله قال الأعمش) هو موصول بالاستناد المذكور **(قوله كانوا يرون)** بفتح أوله من الرأي
وبضمة من الظن **(قوله انه يبض الحديث)** في رواية الكشي بيضة الحديث **(قوله والحبل كانوا يرون)**
انه منهما يساوي دراهم) وقع لغير أبي ذر يسوي وقد أنكر بعضهم صحته والحق انها جائزة لكن بقلة
قال الخطابي تأويل الأعمش هذا غير مطابق لمذهب الحديث ومخرج الكلام فيه وذلك انه ليس بالشائع
في الكلام أن يقال في مثل ما ورد فيه الحديث من اللوم والتريب أخزى الله فلان اعرض نفسه للتلقي
في مال له قد روى في عرض له قيمة إنما يضرب المثل في مثله الشيء الذي لا وزن له ولا قيمة هذا حكم
العرف الجاري في مثله وإنما وجه الحديث وتأويله ذم السرقة وتهجين أمرها وتحذير سوء مغبتها فيما
قل وكثر من المال كما يقول ان سرقة الشيء اليسر الذي لا قيمة له كالبيضة المذرة والحبل الخلق الذي
لا قيمة له اذا طاعاه فاستمرت به العادة لم يأس أن يرد به ذلك الى سرقة ما فوقها حتى يباغ قد مر ما قطع
فيه اليد بقطع يده كما به قول فليحذر هذا الفعل وليتونه قيل ان تلكه العادة يجر عنها البسمل من
سوء عقبيه وخيم عاقبته (قلت) وسبق الخطابي الى ذلك أبو محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال فقال

باب لعن السارق اذ لم
يسم حدثنا حمرون
بن حفص بن غياث حدثني
أبي حدثنا الأعمش قال
سمعت أبا صالح عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لعن الله
السارق يسرق البيضة
فتقطع يده ويسرق الحبل
فتقطع يده قال الأعمش
كانوا يرون انه يبض الحديث
والحبل كانوا يرون انه
منهما يساوي دراهم

احتج الطوارىخ بهذا الحديث على ان القطع يجب في قليل الاشياء وكثيرها ولا حجة لهم فيه وذلك ان
الايتمنازلت قال عليه الصلاة والسلام ذلك على ظاهر ما نزل ثم أعلمه الله ان القطع لا يكون الا في
ربع دينار فكان بياناً عاماً جلياً فوجب المصير اليه قال وما قول الاعمش ان البيضة في هذا الحديث
بيضة الحلبد التي تجعل في الرأس في الحرب وأن الحلب من حبال السفن فهذا تأويل عبد الجوز عند
من يعرف صحيح كلام العرب لان كل واحد من هذين يبلغ دنانير كثيرة وهذا ليس موضع تكثير لما
سرقه السارق ولان من عادة العرب والعجم أن يقولوا قبح الله فلان عرض نفسه للضرب في عقد
جوهر وتعرض للعقوبة بالفلول في جراب مسلح وانما العادة في مثل هذا ان يقال لعنه الله تعرض لقطع
السيف في جبل رثا وفي كبة شعراً وردا خلق وكل ما كان نحو ذلك كان أبلغ انتهى ودايته في ضرب
الحديث لابن قتيبة وفيه حضرت يحيى بن أكرم عكة قال فرأيت به يذهب الى هذا التأويل ويعجب به
ويدي به بعد قال وهذا لا يجوز فقد ذكره وقد تعبه أبو بكر ابن الانباري فقال ليس الذي طعن به ابن
قتيبة على تأويل الحلبد شيء لان البيضة من السلاح ليست علما في كثرة الثمن ونهاية في غلو القيمة
فنجري بجري العصفور الجواهر والجراب من المسلح للذين ربما يابوا بالالوف من الدنانير بل
البيضة من الحديد بدعا اشتهرت بأقل مما يجب فيه القطع وانما هذا الحديث ان السارق عرض قطع
يده عما لا يخفى له به لان البيضة من السلاح لا يستغنى بها أحد وحاصله ان المراد بالخمران السارق يسرق
الحلبد فتقطع يده ويسرق الحقيبة فتقطع يده فكانه تعجيز له وتضييف لاختياره لكونه باع يده بقليل
الثمن وكثيره وقال المازري تناول بعض الناس البيضة في الحديث بيضة الحلبد لانه يساوي نصاب
القطع وحله بعضهم على المبالغة في التنبيه على عظم ما تضرر وحرق ما حصل وأراد من جنس البيضة
والحلبد ما يبلغ نصاب قال القرطبي وتظهر حله على المبالغة ما حل عليه قوله صلى الله عليه وسلم من بنى
لله مسجدا ولو كمحفص قطاة فإن أحد ما قيل فيه انما أراد المبالغة في ذلك والا فغن المعصوم ان محفص
القطاة وهو قدر ما تحسن فيه بيضا لا يتصور ان يكون مسجدا قال ومنه تصديق ولو غلظ محرف
وهو مما لا يتصدق به ومثله كثير في كلامهم وقال عياض لا ينبغي أن يلتفت لما ورد ان البيضة بيضة
الحلبد والحلبد جبل السفن لان مثل ذلك له قيمة وقد عرفنا سياق الكلام فتضي قدم من أخذ القليل
لا الكثير والخبر انما هو رد تعظيم ما جنى على نفسه بما تشبهه به لا بما كثرة الصواب وتأويله على
ما تقدم من تقليل أمره ودمه جبين فصله وأنه ان لم يقطع في هذا القدر جرحته عدلته الى ما هو أكثر منه
وأجاب بعض من اتهم لتأويل الاعمش ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله عند نزول الآية بمجمله قبل بيان
نصاب القطع انتهى وقد أخرج ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي
انه قطع يد سارق في بيضة حديد فتمار بع دينار ورجاله فقامت مع انقطاعه ولعله هذا ما سئل التأويل الذي
اشار اليه الاعمش وقال بعضهم البيضة في اللغة تستعمل في المبالغة في المدح وفي المبالغة في الذم فمن الاول
قولهم فلان بيضة البلدا اذا كان فردا في العظمة وكذا في الاشارة ومنه قول أنت عمرو بن عبدود لما
قل على أخاه يوم التخذ في مريمها

لكن قاله من لا يجاب به * من كان يدي قديما بيضة البلد

ومن الثاني قول الآخر مجوقا

تأي فضاة ان يدي لكم نسيا * وابنا نزار فاتم بيضة البلد

ويقال في المدح أيضا بيضة القوم أي وسطهم وبيضة السنام أي شحمته فلما كانت البيضة تستعمل في كل من الأمرين حسن التشبيل بها كانه قال سرق الجليل والحقير يقطع قربانه عند الجليل فلا عذر له بالحقير أو بالجليل فأكثر ما يستعمل في التحقير كقولهم ما ترك فلان عقالا ولا ذهب من فلان عقال فكان المراد أنه إذا اعتاد السرق لم يتألم مع غلبة العادة التمييز بين الجليل والحقير أيضا فالعار الذي يلزمه بالقطع لا يساوي ما حصل له ولو كان جليلا إلى هذا أشار القاضي عبد الوهاب بقوله صيانة العضو أغلاها وأرخصها * صيانة المال فافهم حكمة الباري ورد بذلك على قول المعري

يدفئ نفس مئتين مجدوديت * ما بالها طمعت في ريع دينار

وسياق من يدل هذا في باب السرعة أن شاء الله تعالى ﴿ قوله باب الحدود كفارة ﴾ (قوله حدثنا محمد بن يوسف) لم أره منسوباً ولا يحتسب أن يكون هو البكندى ويحتمل أن يكون القريبي وبه جزمنا فونعيم في المستخرج وابن عينة هوسيان ﴿ قوله عن الزهري ﴾ في رواية الجدي عن سفيان بن عينة سمعت الزهري أخرجه أبو نعيم وذكر حديث عبادة بن الصامت وفيه ومن أصاب من ذلك شأ فغوب به فهو كفارة وقد قدم أن عند مسلم من وجه آخر ومن أي منكم حدا ولا حدم حديث خزيم بن ثابت رفعه من أصاب ذنباً أقيم عليه حد ذلك الذنب فهو كفارته وسنده حسن وفي الباب عن جرير بن عبد الله نحوه عند أبي الشيخ وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنده بسند صحيح إليه نحو حديث عبادة وفيه فمن فصل من ذلك شأ فاقم عليه الحد فهو كفارته ومن ثابت بن الضعالب نحوه عند أبي الشيخ وقد ذكرت شرح حديث الباب مستوفى في الباب العاشر من كتاب الإيمان في أول الصحيح وقد استشكل ابن طال قوله الحدود كفارة مع قوله في الحديث الآخر ما أدري الحدود كفارة لأهلها ولا لأجبابان سند حديث عبادة أصح وأجيبان الثاني كان قبل أن يعلم بأن الحدود كفارة ثم أعلم فقال الحديث الثاني وهذا جزم ابن التين وهو المعتمد وقد أجيب من توقف في ذلك لأجل أن الأول من حديث أبي هريرة وهو متأخر الإسلام عن بيعة العقبة والثاني وهو الرد من حديث عبادة بن الصامت وقد ذكر في الخبر أنه ممن باع ليلة العقبة وبيعة العقبة كانت قبل إسلام أبي هريرة بست سنين وحاصل الجواب أن البيعة المذكورة في حديث الباب كانت متأخرة عن إسلام أبي هريرة بدليل أن الآية المشار إليها في قوله وقرأ الآية كلها هي قوله تعالى يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شيئا إلى آخرها وكان نزولها في فتح مكة وذلك بعد إسلام أبي هريرة بنحو ستين وقررت ذلك تقريرنا وأما رفع الاشكال من قوله هناك أن عبادة بن الصامت وكان أحد النقباء ليلة العقبة قال أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا هو في على أن لا تشركوا فإنه يؤهم أن ذلك كان ليلة العقبة وليس كذلك بل البيعة التي وقعت في ليلة العقبة كانت على السمع والطاعة في السر واليسر والمنشط والمكره الخ وهو من حديث عبادة أيضا كما أوضحته هناك قال ابن العربي يدخل في عموم قوله المشركون وهو مستثنى فإن المشركون إذا عوب على شركه لم يكن ذلك كفارة له بل زيادة في نكاله (قلت) وهذا اختلاف فيه قالوا ما القتل فهو كفارة بالنسبة إلى الولي المستوفى للقصاص في حق المقتول لأن القصاص ليس معنى له بل يسي حق المقتول فيطالبه به في الأثره ككائنات الحقوق (قلت) والذي قاله في مقام المنع

(باب الحدود كفارة) حدثنا محمد بن يوسف أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن أبي إدريس الطولاني عن عبادة ابن الصامت رضي الله عنه قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس فقال يا يعقوب على أن لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنا وقرأ هذه الآية كلها

وقد نقلت في الكلام على قوه تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا قول من قال يبيد للمتولى حتى النشقي وهو أقرب من إطلاق ابن العربي هنا قال وأما السرفة فتتوقف برأه السارق فيها على رد المسروق والمستحقه وأما الزنا فإطلاق الجهورانية حتى الله وهي غشلة لأن لال المزني بها في ذلك حقا لما يلزم منه من دخول العار على أبيها وزوجها وغيره ما هو محصل ذلك ان الكفارة تختص بحق الله تعالى دون حق الأدمي في جميع ذلك ﴿ قوله باب ﴾ ظهور المؤمن من جى) أى يحجب معصوم من الإيذاء ﴿ قوله الأفي حد أوفى ﴾ أى لا يضرب ولا يبدل إلا على سبيل الحد والتعزير تأديبا وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرفة من طريق محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهرى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهور المسلمين جى الأفي حد والله وفي محمد بن عبد العزيز ضعف وأخرجه الطبرانى من حديث عصة بن مالك الخطمي لفظا ظهر المؤمن جى إلا بحقه وفي سنده الفضل بن المختار وهو ضعيف ومن حديث أبي امامة من جرد ظهر مسلم بفرقتى لى الله وهو عليه غضبان وفي سنده أيضا مقال ﴿ قوله حدثنا محمد بن عبد الله ﴾ في رواية غير أبي ذر حدثني قال الحاكم محمد بن عبد الله هذا هو الأذهلى وقال أبو على الحياتي لما رده منسوبا في شيء من الروايات ﴿ قلت ﴾ وعلى قول الحاكم فيكون نسب لجدّه لأنه لمحمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس وقد حدث البخارى في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن المبارك الخزومى وعن محمد بن عبد الله بن أبي الثلج بالمشقة والجميع وعن غيرهما وقد بينت ذلك موضعاً في آخر حديث في كتاب الإيمان والنذور وقد سقط محمد بن عبد الله من رواية أبي أجد الجرجاني عن الفريرى واعتمدوا بنعيم في مستخرجه على ذلك فقال رواء البخارى عن عاصم بن على وعاصم المذكور هو بن عاصم الراسطى وشيخه عاصم بن محمد بن أبي زيد بن عبد الله بن عمرو وشيخه وأجد هو أخوه ﴿ قوله قال عبد الله ﴾ هو ابن عمر جد الراوى عنه ﴿ قوله الأي شهر تعلمونه ﴾ هو شطح الحمزة وتخفيف اللام حرف افتتاح للتنبيه لما يقال وقد كررت في هذه الرواية سؤال الأجواب وقوله في هذه الرواية أى يوم تعلمونه اعظم حرمة قالوا بمن هذا يعارضه إن يوم عرفة اعظم الأيام وأجاب السكرمانى بأن المراد باليوم الوقت الذى تؤدى فيه المناسك ويحصل ان يختص يوم النحر بمنزلة الجرمية ولا يلزم من ذلك حصول الزمة التى اختص بها يوم عرفة وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في كتاب العلم وتقدم ما يتعلق بالسؤال والجواب مبسوطا في باب الخطبة أيام منى من كتاب الحج ومضى ما يتعلق بقوله ويلمك أو يحمك في كتاب الأدب وباقى ما يتعلق بقوله لا ترجعوا إحدى مسنوف في كتاب الفتان شام الله تعالى ﴿ قوله باب ﴾ إقامة الحدود والانتقام لمهمات الله ذكر فيه حديث عائشة ما خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بن أميرين الاختار أسرها وقد تقدم شرحه مسنوف في باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب المنافى وقوله هنا ما لم يأت في رواية المستعلى ما لم يكن اتم قال ابن طلال هذا التخيير ليس من الله لأن الله لا يجبر رسوله بن أميرين أحدهما اتم إلا ان كان في الدين واحدهما يؤلى إلى الامم كالنكاح فإنه مذموم كمالا واجب الانسان على نفسه شيئا ظاهرا من العبادة فحجز عنه ومن ثم هى النبي صلى الله عليه وسلم أصعبا من الترهيب قال ابن التين المراد بالتخيير في امر الدنيا وأمر الآخرة فكلمنا صاحب كلن اعظم ثوابا كذا قال وما اشار إليه ابن طلال أولى وأولى منهما ان ذلك في أمور الدنيا لأن بعض أمورها قد يقضى إلى الامم كثيرا والأقرب ان فاعل التخيير الأسمى وهو ظاهر وأما شدة كثيرة ولا سيما إذا صدر من الكافر ﴿ قوله باب ﴾ إقامة الحدود على الشر يقصد الوضع هو من

﴿باب ظهور المؤمن من حجب﴾
الآي حداد في حق محمد
محمد بن عبد الله حدثنا عاصم
ابن علي حدثنا عاصم بن محمد
عن واقد بن محمد سمعت
ابي قال عبد الله قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم في
حجة الوداع الآي
شهر تعلمونه اعظم حرمة
قالوا الاشهر هذا قال
الاي بلد تعلمونه اعظم
حرمة قالوا الابلد هذا
قال الاي يوم تعلمونه
اعظم حرمة قالوا الايونا
هذا قال فان الله تبارك
وتعالى قد حرم عليكم دماءكم
واموالكم واعراضكم
الاجفها كحرمة يومكم
هذاني بلدكم هذاني شهركم
هذا الاهل بلفت ثلاثا
كل ذلك يحبسونه الانعم قال
ويحكم اوبى لكم لا ترجعن
بعدي كفارا يضرب
بعضكم رقاب بعض
﴿باب اقامة الحدود
والانتقام لحرمة الله﴾
حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
اليث عن عقييل عن ابن
شهاب عن عروة عن عائشة
رضي الله عنها قالت ما رى
النبي صلى الله عليه وسلم
بين امرين الا اتارا يسرها
ما لم ياتهما فاذا كان الاثم كان
احدهما منه والله
ما انتقم لنفسه في شيء يؤتى
اليه قط حتى ياتي بالسحر
على الشريف والوضيع

موضع وهو التخصيص ووقع هنا بلفظ الوضيع وفي الطريق التي تليه بلفظ الضعيف وهي رواية الاكثر
 في هذا الحديث وقد رواه بلفظ الوضيع ايضا للتسائي من طريق اسمعيل بن ابي عمير عن الزهري
 والشراف قابل الاثنى عشر لما يستلزم الشرف من الرخصة والحقه ووقع للتسائي ايضا في رواية لسفيان
 بلفظ البدن الضعيف (قوله حدثنا ابو الوليد) هو الطيالسي (قوله حدثنا الليث عن ابن شهاب)
 في رواية آبي التضرع هاشم بن القاسم عن الليث عندنا حدثنا ابن شهاب ولا يعارض ذلك رواية آبي
 صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب فيما أخرجه ابوداود لان لفظ السباقيين مختلف فيحمل على
 انه عند الليث بلا واسطة باللفظ الاول وعند الطيالسي باللفظ الثاني بواسطة وسأوضح ذلك (قوله عن عروة)
 في رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب اخبرني عروة بن الزبير وقدم في سببها في غزوة الفتح
 (قوله ان اسامة) هو ابن زيد بن حارثة (قوله كلم النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة) هكذا رواه ابو الوليد
 مختصرا ورواه غيره عن الليث مطولا كافي الباب هذه (قوله ويتركون على الشريف) كذلك اخبر
 عن الكشي عن وفيه حذف تقديره ويتركون امامه الحد على الشريف فلا يقيمون عليه الحد (قوله
 لو فاطمة) كذلك قال ابن التين التقدير لو فعلت فاطمة ذلك لان لو يليها الفعل دون الاسم (قلت)
 الاولى التقدير بما جاء في الطريق الاخرى لو ان فاطمة كذا في رواية الكشي عن هنا وهي ثابتة في
 سائر طرق هذا الحديث في غير هذا الموضع ولو هنا شرطية وحذف ان ورد معها كثيرا كقوله صلى
 الله عليه وسلم في الحديث الذي عند مسلم لو اهل عجم انما هم رسول فالتقدير لو ان اهل عجم وقد انكر
 بعض الشراح من شيوخنا على ابن التين ابراهه هنا بحذف ان ولا تكرار عليه فان ذلك ثابت هنا في رواية
 آبي ذر عن غير الكشي عن وكذا هو في رواية النسائي ووقع في رواية اسحق بن راشد عن ابن شهاب عند
 النسائي لو سرت فاطمة زهره باعده تقدير ابن التين (قوله باب كراهية الشفاعة في
 الحد اذا رفع الى السلطان) كذا قيد ما اطلقه في حديث الباب ان شفع في حد من حدود الله وليس القيد
 صريحا فيه وكأنه اشار الى ما ورد في بعض طرقه قصر محاروه في مرسل جيب بن ابي ثابت الذي اشرت
 اليه وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لاسامة لما شفع في حد فان الحد اذا انتهت الى
 وليس لها من ترك وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رفعه تعافوا الحدود فيما بينكم
 فابلقني من حد فقد وجب ترجمه له ابوداود العفو عن الحد ما لم يبلغ السلطان وصححه الحاكم وسنده
 لي عمرو بن شعيب صحيح واخرج ابوداود ايضا واجد وصححه الحاكم من طريق يحيى بن راشد قال
 خرج علينا ابن عمر فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت شفاعة دون حد من
 حدود الله فقد ضاد الله في امره واخرجه ابن ابي شبة عن وجه آخر اصح منه عن ابن عمر موقوفا
 ولله رفوع شاهد من حديث ابي هريرة في الاوسط والطبراني وقال قد ضاد الله في ملكه واخرج ابو
 يعلى من طريق ابي الجهم عن ابي مطر رايته عليا في سارق فذكر قصه فيها ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اتي سارق فذكر قصه فيها قالوا يا رسول الله افلا عفت قال ذلك سلطان سوء الذي يعفو
 عن الحدود ينكم واخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال لقي ابي سارقا فشفع فيه فقيل له حتى
 يبلغ الامام فقال اذ بلغ الامام قلن الله الشافع والمشفع واخرج الموطأ عن ربيعة عن الزبير بن عروة
 زهره منقطع مع وقفه وهو عند ابن ابي شبة بسند حسن عن الزبير موقوفا بسند آخر حسن عن
 علي نحوه كذلك بسند صحيح عن عكرمة بن ابين عباس وعمار الوائلي اخذوا سارقا فاضلوا سبيله
 فقلت لابن عباس سبما صنعت حين خليت سبيله فقال لا امالك اما لو كنت انت لسرك ان يغفل
 سبيلك واخرجه ابوداود في حديث الزبير موقوفا لا يرفعوا بلفظ اشفعوا ما لم يصل الى الوالي

حدثنا ابو الوليد حدثنا
 الليث عن ابن شهاب عن
 عروة عن عائشة ان اسامة
 كلم النبي صلى الله عليه
 وسلم في امرأة فقال اعفها
 من كان قبلكم انهم كانوا
 يقيمون الحد على الوضيع
 ويتركون على الشريف
 ولذي نفسي بيده لو فاطمة
 فعلت ذلك لقطعت يدها
 في باب كراهية الشفاعة
 في الحد اذا رفع الى السلطان
 حدثنا سعيد بن سليمان
 حدثنا لبيث عن ابن شهاب
 عن عروة

فأدركه الوالي ففعل الله عنه والمرفوف هو المعتمد في الباب غير ذلك حديث صفوان ابن أمية
 عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في قصة الذي سرق دراهمه ثم أراد ان لا يقطع فقال
 له النبي صلى الله عليه وسلم هل لأقبل أن تأتيني به وحديث ابن مسعود في قصة الذي سرق قاضم النبي
 صلى الله عليه وسلم قطعه فأرأ منه أسفا عليه فقالوا يا رسول الله كأنك كرهت قطعه فقال وما يعني
 لا تكتروا أوعا بالسلطان على أخيك انه يبنى للامام اذا انتهى اليه حدان فجمعه والله عقوب يجب
 المعزوف في الحديث قصة مرفوعة وأخرج موقوفه أخرجه أحمد وصححه الحاكم وحديث عائشة
 مرفوعا فيها وذو الهيا اتزلاتهم الا في الحدود أخرجه أبو داود ويستفاد منه جواز الشفاعة فيما
 يقتضي التعزير وقد نقل ابن عبد البر وغيره فيه الاتفاق ويدخل فيه سائر الاحاديث الواردة في
 نذب السيرة على المسلم وهي محمولة على ما يبلغ الامام (قوله عن عائشة) كذا قال الحفاظ من
 اصحاب ابن شهاب عن عروة وشذ عن ابن قيس الماصر بكسر الميم قال ابن شهاب عن عروة
 عن أم سلمة قد كرهت حديث الباب وما أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقه والخبزاني وقال تفرد
 به عمر بن قيس يعني من حديث أم سلمة قال الدارقطني في العلل الصواب رواية الجماعة (قوله ان
 قرشا) أي القبيصة المشهورة وقد تقدم بيان المراد قرش الذي اشبهوا اليه في المناقب وان
 الاكثر به فهر بن مالك والمراد بهم هنا من أذكر القصة التي تذكر بركة (قوله أهتمهم المرأة) أي
 أجيبت اليهم هما أو صيرتهم ذوى هم بسبب ما وقع منها يقال أهتمني الامر أي ألتفتي ومضى في المناقب
 من رواية قتيبة عن الليث بهذا السند أهتمهم شأن المرأة أي أمرها المتعلق بالسرقه وقد وقع في رواية
 مسعود بن الاسود الاتق التنبية عليها لما سرت تلك المرأة أعظمتا ذلك فأينما رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ومسعود المذكور من طعن آخر من قرش وهو من بني عدي بن كعب رط عمرو سبب
 اعظامهم ذلك خشية أن يقطع يدها لعلمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يبرخص في الحدود وكان قطع
 السارق معلوما عندهم قبل الاسلام ونزل القرآن يقطع السارق فاستمر الحال فيه وقد عدا بن النكبي
 باليمن قطع في الجاهلية بسبب السرقه قد كره قصة الذين سرقوا غزال السكبية قطعوا في عم دعبد
 المطلب جدا النبي صلى الله عليه وسلم وذ كرم من قطع في السرقه عوف بن عدي بن عمرو بن مخزوم ومقبس
 ابن قيس بن عدي بن سعد بن سهم وغيرهما وأن عوف السابق لذلك (قوله المخزومية) نسبة الى
 مخزوم بن يقطه بفتح التحتانية والقاف بعدها ظاء معجمة مثالة ابن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب
 ومخزوم أخو كلاب بن مرة الذي نسب اليه بنو عبد مناف ووقع في رواية اسمعيل بن امية عن محمد بن
 مسلم وهو الذي عند النسائي سرت امرأة من قرش من بني مخزوم واسم المرأة على الصحيح فاطمة
 بنت الاسود بن عبد الاسد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم وهي بنت أخي أبي سلمة بن عبد الاسد
 الصمعي الجليلي الذي كان زوج أم سلمة قبل النبي صلى الله عليه وسلم قتل أبوها كافرا يوم بدر قله حزة
 ابن عبد المطلب وروهم من زعم ان له سحبة وقيل هي أم عمرو بن سفيان بن عبد الاسد وهي بنت عم
 المذ كورة أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرني بشر بن تيم انها أم عمرو بن سفيان بن عبد
 الاسد وهذا معضل ووقع مع ذلك في سياقه انه قاله عن ظن وحسبان وهو غلط من قاله لان قصتها
 مغايرة للقصة المذ كورة في هذا الحديث كما سأوضحه قال ابن عبد البر في الاستيعاب فاطمة بنت الاسود
 ابن عبد الاسد هي التي قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها لانها سرت حليا فكلمت قرش اسامة
 فنشع فيها وهو غلام الحديث (قلت) وقد ساق ذلك ابن سعد في ترجمتها في الطبقات من طريق

عن عائشة رضي الله عنها
 ان قرشا أهتمهم المرأة
 المخزومية

الاجلح بن عبد الله الكندي عن حبيب بن أبي ثابت رفعه ان فاطمة بنت الاسود بن عبد الاسد سرق
 حلياً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستشفوا الحديث وأورد عبد الله بن سعيد المصري
 في المبهجات من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن حماد بن عمار بن عيسى عن شقيق قال سرق فاطمة بنت أبي
 اسد بنت أخي أبي سلمة فاشفت قرش ان يقطعها النبي صلى الله عليه وسلم الحديث والطريق الأولى
 أقوى ويمكن ان يقال الامانة بين قوله بنت الاسود وبنت أبي الاسود لاحتمال ان تكون كنية الاسود
 ابا الاسود واما قصة ام عمرو فذكرها ابن سعد ايضا وابن الكلبي في المثالب وتبعه الهيثم بن عدي
 فذكرها انها خرجت ليلا فوقعت بركب نزل فاختت عبية فلم تأخذها القوم فأوثقوها فلما أصبحوا
 اتوا بها النبي صلى الله عليه وسلم فعادت بحقوى ام سلمة فامر بها النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت
 وانشدوا في ذلك شعرا قاله خنيس بن حلي بن أمية وفي رواية ابن سعد ان ذلك كان في حجة الوداع وقد
 تقدم في الشهادات وفي غزوة الفتح ان قصة فاطمة بنت الاسود كانت عام الفتح قطهر تغابر القصتين
 وان بينهما اكثر من سنتين وظاهر من ذلك خطأ من اقتصر على انها ام عمرو وكان الجوزي ومن ردها بين
 فاطمة وام عمرو وكان ماثرا وابن بشكوال ومن تبعهما قلته الحمد وقد قلدا ابن حزم ما قاله بشر بن تيم
 لكنه جعل قصة ام عمرو وبنت سفيان في جعد العارية وقصة فاطمة في السرقة وهو غلط ايضا لو وقع
 التصريح في قصة ام عمرو بانها سرت (قوله التي سرت) زاد يونس في روايته في عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في غزوة الفتح ووقع بيان المسروق في حديث مسعود بن الاسود المعروف بابن العجماء
 فانخرج ابن ماجه وصححه الحاكم من طريق محمد بن اسحق عن محمد بن طلحة بن ركانة عن امه عائشة
 بنت مسعود بن الاسود عن ابيها قال لما سرت المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اعطينا ذلك فعشنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلمه وسنده حسن وقد صرح فيه ابن اسحق
 بالتحديث في رواية الحاكم كذا علقه ابو داود فقال روى مسعود بن الاسود قال الترمذي بعد حديث
 عائشة المذكور هنا وفي الباب عن مسعود بن العجماء وقد اخرج ابو الشيخ في كتاب السرقة من
 طريق يزيد بن ابي حبيب عن محمد بن طلحة فقال عن خالته بنت مسعود بن العجماء عن ابيها فيعمل ان
 يكون محمد بن طلحة سمعه من امه ومن خالته ووقع في هرسل حبيب بن ابي ثابت الذي اشرت اليه انها
 سرت حلياً ويمكن الجمع بان الحلي كان في القطيفة فالتأني ذكر القطيفة ارا دجافها والذي ذكر الحلي ذكر
 المظروف دون الطرف ثم رجع عندي ان ذكر الحلي في قصة هذه المرأة وهم كاساً بينه ووقع في هرسل
 الحسن بن محمد بن علي بن ابي طالب الخ أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني عمرو بن دينار ان الحسن
 اخبره قال سرت امرأة قال عمرو وحسب انه قال من ثياب السكبة الحديث وسنده الى الحسن صحيح
 فان امكن الجمع والا فالاول أقوى وقد وقع في رواية معمر بن الزهري في هذا الحديث ان المرأة المذكورة
 كاتب تستبرأ المتاع وتجهده اخرج مسعود بن الاسود وادخله واخرجه النسائي من رواية شعيب بن ابي حزة
 عن الزهري بلفظ استعارت امرأة على السنة فاس برقوق وهي لا تعرف حلياً فباعته واخذت
 ثمنه الحديث وقديسه ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن همام فيما أخرجه عبد الرزاق سند صحيح
 اليه ان امرأة جاءت امرأته فقالت ان فلانة تستبرأ حلياً فاعارتها اياه فبكت لا تراه فبعته الى
 التي استعارت لها فاستأنتها فالت ما استعرت فلنشيا فرجعت الى الاخرى فاستعرت فبعته الى التي
 صلى الله عليه وسلم فاعادها فاستأنتها والذي يثاب بالحق ما استعرت منها شيأ فقال اذهبوا
 الى بيتها فجدوه تحت فراشها فانوه فاعادوه وامرهم فقطعت الحديث فيعمل ان تكون سرت

التي سرت

القطيعة وحدث الخليل وأطلق عليها في جده الخليل في رواية حبيب بن أبي ثابت سرق شيئا مما قال شيخنا
 في شرح الترمذي اختلف على الزهري فقال الليث ويونس واسماعيل بن أمية واسحق بن راشد
 سرق وقال معمر وشعيب أنها استعارت وحدث قال ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى
 عن الزهري واختلف عليه سنده أو متنا فراواه البخاري يعني كما تقدم في الشهادات عن علي بن المديني
 عن ابن عينة قال ذهب أسأل الزهري عن حديث الخزومية فصاح على فقلت سفيان فلم يحفظه عن
 أحد قال وجدت في كتاب كبة أيوب بن موسى عن الزهري وقال فيه أنها سرق وهكذا قال محمد بن
 منصور عن ابن عينة أنها سرقت أخرجه النسائي عنه وعن رزق الله بن موسى عن سفيان كذلك
 لكن قال أي النبي صلى الله عليه وسلم يسارق قطعه فذكره مختصرا ومثله لا يعل على بن محمد بن عباد
 عن سفيان وأخرجه أحمد عن سفيان كذلك لكن في آخره قال سفيان لا أدري ما به وأخرجه النسائي
 أيضا عن إسحاق بن راهويه عن سفيان عن الزهري بلفظ كانه خزومية تستعير المتاع وتجده
 الحديث وقال في آخره قيل لسفيان من ذكره قال أيوب بن موسى فذكره بسنده المذكور وأخرجه
 بن طريق ابن أبي زائدة عن ابن عينة عن الزهري بغير واسطة وقال فيه سرق قال شيخنا وابن
 عينة لم يسمعه من الزهري ولا من سمعه من الزهري وإنما وجدته في كتاب أيوب بن موسى ولم يصرح
 بسنده من أيوب بن موسى ولهذا قال في رواية أحد لا أدري كيف هو كما تقدم جزم جماعة بان معمر
 بن سعد عن الزهري قوله استعارت وحدث ليس كذلك بل تابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي
 ويونس كما أخرجه أبو داود ومن رواية أبي صالح كاتب الليث عن الليث عنه وعلقه البخاري للث عن
 يونس لكن لم يسن لفظه كما ثبت عليه وكذا ذكر البيهقي أن شعيب بن سعد رواه عن يونس وكذلك رواه
 بن أخي الزهري عن الزهري أخرجه ابن أبي عمير في مصنفه عن اسمعيل القاضي سنده إليه وأخرج
 أسلمه أبو نؤاة في صحيحه والذي تضمنه أن الحديثين محفوظان عن الزهري وأنه كان يحدث نارة
 هذا وتارة بهذا فحدث يونس عنه بالحديثين واقتصرت كل طائفة من أصحاب الزهري غير يونس
 على أحد الحديثين فقد أخرج أبو داود والنسائي وأبو عوانة في صحيحه من طريق أيوب بن نافع عن
 ابن عمر أن امرأته مخزومية كانت تستعير المتاع وتجده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع بدنها
 وأخرجه النسائي وأبو عوانة أيضا من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع لفظ استعارت وحلياً وقد
 حلف نظر العلماء في ذلك فاخذوا بظاهره أحد في أشهر الروايتين عنه واسحق وانصر له ابن حزم من
 بظاهره وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع في جده المعارية وهي رواية عن أحد أيضا وأما عن الحديث
 بأن رواية من روى سرقاً ورجع وبالجم بين الروايتين يضرب من التأويل فأما التجميع فقد انشأ
 أن رواية معمر شاذة بخلافها لظاهر الروايات والشاذ لا يعمل بها وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه
 لمح الطبري قبل أن معمر انفرد بها وقال القرطبي رواية أنها سرقاً كثيراً أشهر من رواية المعمر
 فندأ انفرد بها معمر وسنده من بين الأئمة الحفاظ وتابعه على ذلك من لا يقدر بحفظه كابن أخي الزهري
 وقطعه هذا قول المحدثين (قلت) سنده لبعضه القاضي عياض وهو يشعر بأنه لم يقف على رواية
 شعيب ويونس بموافقة معمر إذ لو وقف عليه لم يجزم بتفرده معمر وأن من وافقه كابن أخي الزهري
 ونظمه ولأد القاطبي نسبة ذلك للمحدثين إذ لا يعرف عن أحد من المحدثين أنه قرن شعيب بن أبي جزة
 ويونس بن يزيد بأيوب بن موسى. بابن أخي الزهري بل هم متفقون على أن شعيباً ويونس أرفع درجة
 في حديث الزهري من ابن أخيه ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهري ترجيح بالنسبة إلى

اختلاف الرواة عنه إلا لكون رواية سرف متفقاً عليها ورواية جعدت انفرادها مسلم وهذا لا يدفع
تقديم الجمع إذا أمكن بين الروايتين وقد جاء عن بعض المحدثين عكس كلام القرطبي فقال لم يختلف على
معمرو ولا على شعيب وهما في غاية الجلالة في الزهري وقد وافقهما ابن أخي زهري وأما الليث ويونس
وإن كانا في الزهري كذلك فقد اختلف عليهما فيه وأما سميع بن أمية واسحق بن راشد فدون معمر
وشعيب في الحفظ (قلت) وكذا اختلف على أيوب بن موسى كما تقدم وعلى هذا فيتمتع بالقرطبي
بتعين الجمع فهو أولى من اطراح أحد الطريقتين فقال بعضهم كما تقدم من ابن حزم وغيره هما قصتان
تختلفان لأمرين مختلفين وهما في كل من الطرفين أهم استنفوا باسماءه وأنه شفع وأنه قيل
له لا تشفع في حدى من حدود الله فيعد أن أسأله يسمع التهمى المؤكدة عن ذلك ثم يعود إلى ذلك مرة أخرى
ولاسيما أن المحدثين اقتصروا بإجاب ابن حزم بأنه يجوز أن يسئ ويجوز أن يكون الزجر عن الشفاعة
في حد السرقة تقدم فظن أن الشفاعة في جعد العار في جاز أن لا حد فيه فشفع فوجب أن فيه الحد
أيضاً ولا يفتي بضعف الاحتجاج وحكي ابن المذخر عن بعض العلماء أن القصص لأمر واحد استعارت
وجعدت وممرت فقطعت للسرقة لا للعارة قال وبذلك قول وقال الخطابي في معالم السنن بعد أن حكي
الخلافاً وأشار إلى ما حكاه ابن المذخر وأما ذكر العارة في الجعد في هذه القصص فترى فيها بخاص
صفتها إذ كانت تذكر ذلك كما عرفت بأنها عجز وميبة وكلها ما كثر منها ذلك نزلت في السرقة ونجرت
عليها وتلق هذا الجواب من الخطابي جاءه منهم إليه يقي قال يحمل رواية من ذكر جعد العارة على
تعريفها بذلك والقطع على السرقة وقال المنذري نحوه وشبهه المازري ثم التزموا عن العلماء وقال
القرطبي يرجع أن يدها قطعت على السرقة لا لأجل جعد العارة من أوجه أحدها قوله في آخر
الحديث الذي ذكر فيه العارة بأن فاطمة سرفت فأن فيه دلالة قاطعة على أن المرأة قطعت في السرقة
أدولاً قطعها لأجل الجعد لكان ذكر السرقة لاغباً وإقال لو أن فاطمة جعدت العارة (قلت) وهذا
قد أشار إليه الخطابي أيضاً تأنيهاً لو كانت قطعت في جعد العارة بلوجب قطع كل من جعد شيئاً إذا ثبت
عليه ولو لم يكن طريق العارة في تأنيهاً أنه حارس ذلك حديث ليس على خائن ولا مختلس ولا منتهب قطع
وهو حديث قوى (قلت) أخرجه الأربعة وصححه أبو عاتة والترمذي من طريق ابن جرير عن أبي
إبراهيم بن جابر روفه وصرح ابن جرير في رواية للنسائي بقوله أخبرني أبو الزبير ووههم بعضهم هذه
الرواية فقد صرح أبو داود وابن جرير بسمعه من أبي الزبير قال ولفي عن أحمد أنما سمعه ابن
جرير من يassin الزيات ونقل ابن عدى في الكامل عن أهل المدينة أنهم قالوا لم يسمع ابن جرير من أبي
إبراهيم قال النسائي رواه الحفاظ من أصحاب ابن جرير عنه عن أبي الزبير فقل أحدهم أخبرني ولا
أحبه سمعه (قلت) لكن وجدته متابع عن أبي الزبير أخرجه النسائي أيضاً من طريق المقبره بن
مسلم عن أبي الزبير لكن أبو الزبير لم يسمع أيضاً وقد عنعن عنه جابر لكن أخرجه ابن حبان من وجه
آخر عن جابر بمتابعة أبي الزبير في الحديث وقد أجعلوا العمل به إلا من شدقتقل ابن المنذر
عن أبي ابن معاذ أنه قال المختلس قطع فأنه الحق به بالمارق لا شراً كهما في الأخذ خفية ولكنه
خلاف ما صرح به في الخبر والاماد كرم من قطع جاعداً العارة وأجعلوا على أن لا قطع على الخائن في غير
ذلك ولا على المنتهب إلا أن كان قاطع طريقاً قاله أعلم وعارضه غيره من خالف فقال ابن القيس الحنبلي
لاتنافي بين جعد العار بقوى بين السرقة فإن الجعد داخل في اسم السرقة فيجمع بين الروايتين بأن الذين
قالوا سرفت أطلقوا على الجعد سرقة كذا قال ولا يفتي بعده قال الذي أجاب به الخطابي مردود لأن

الحكم المرتب على الوصف معمول به وقويه ان لفظ الحديث وتربيته في احدي الروايتين القطع على
السرقة وفي الاخرى على الجحد على حد سواء وتربيته الحكم على الوصف بشعر بالعلية فكل من
الروايتين دال على ان علة القطع على السرقة وجحد العارية على انفرادها ويؤيد ذلك ان سياق حديث
ابن عمر ليس فيه للسرقة ولا للشفاعة من اسامة ذكر وقوله التصريح بانها طعت في ذلك واسط
ما وجدت من طرقها ما أخرجه النسائي في رواية له ان امرأة كانت تستعير الخيل في زمن رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاستعارت من ذلك حلياً فجمعتها ثم امسكتها فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتب
امرأة الى الله تعالى وتؤد ما عندها مما راغلم ففعل فامر بها فطعت واخرج النسائي بسند صحيح
من مرسل سعيد بن المسيب ان امرأة من بني مخزوم استعارت حلياً على لسان اناس فجحدت فامر بها
النبي صلى الله عليه وسلم فطعت واخرجه عبد الرزاق بسند صحيح ايضاً الى سعيد قال ان النبي صلى الله
عليه وسلم امر امرأة في بيت عظيم من بيوت قريش قذات ناسا فقالت ان آل فلان يستعيرونكم كذا
فاعاروهم اثم ارقوا اولئك فانكروا ثم انكرت هي فقطعها النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن دقيق العيد
صانع صاحب العدة حيث اورد الحديث بلفظ الليث ثم قال وفي لفظ فذكر لفظ معمر يقتضي انها قصة
واحدة اختلف فيها هل كانت سارقة او جاحدة يعني لانه اورد حديث عائشة باللفظ الذي اخرجاه من
طريق الليث ثم قال وفي لفظ كانت امرأة تستعير المتاع وتجده فامر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها
وهذه رواية معمر في مسلم فقط قال وعلى هذا فالجحد في هذا الخبر قطع المستعير ضيقه لانه اختلف في
واقعة واحدة فلا يثبت الحكم فيه بترجيح من روى انها جاحدة على الرواية الاخرى يعني وكذا عكسه
فيصع انما طعت بسبب الامر بن والقطع في السرقة متفق عليه في ترجيح على القطع في الجحد المختلف
فيه (قلت) وهذه اقوى الطرق في نظري وقد تقدم الرد على من زعم ان القصة وقت لامرأتين قطعنا
في اوائل الكلام على هذا الحديث والالزام الذي ذكره القرطبي في انه لو ثبت القطع في جحد العارية
الزم النطق في جحد غير العارية قوى ايضاً فان من يقول بالقطع في جحد غير العارية فيقاس المختلف فيه
على المتفق عليه اذ لم يقل احد بالقطع في الجحد على الاطلاق واجاب ابن القيم بان الفرق بين جحد العارية
وجحد غير هان السارق لا يمكن الاحتراز منه وكذلك جحد العارية بخلاف المختلس من غير سرز
والمنتهب قال ولاشك ان الحاجة ماسة بين الناس الى العارية فلو علم الميعان المستعير اذا جحد لاشئ عليه
لجز ذلك الى سد باب العارية وهو خلاف ما يدل عليه حكمة الشريعة بخلاف ما اذا علم انه يقطع فان ذلك
يكون ادعى الى استمرار العارية رهي مناسبة لا تقوم بمجرد حاجته اذا ثبت حديث جابر في ان لا تطع
على خائن وقد فرغ من هذا بعض من قال بذلك فخص النطق عن استعاره على لسان غيره بخلاف المختلس منه
ثم تصرف في العارية وانكرها لما طول بها فان هذا لا يقطع بمجرد الخيانة بل لما شاركته السارق في اخذ
المال خفية **تنبيه** قول سفيان المتقدم ذهبت اسال الزهري عن حديث المخزومية التي سرقت
فصاح على مما يكثر السؤال عنه وعن سببه وقد اوضح ذلك بعض الرواة عن سفيان في انافي كتاب
المحدث الفاضل لابي محمد الراهمي عن طريق سليمان بن عبد العزيز اخبرني محمد بن ادريس
قال قلت لسفيان بن عيينة كم سمعت من الزهري قال اماع الناس فما احصى واما وحدي فحدث
واحد دخلت فوامن باب بن شيبه فاذا انا به جالس الى عمود فقلت يا ابا بكر حدثني حديث المخزومية التي
قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدها قال ضرب وجهي بالحصى ثم قال قم فما يزال عبد يقدم علينا بما

أنكره قال قتبت منكسر أفر رجلا قد دعا فلم يسم فرماه بالحصى فلم يلقه فأنظر إلى فقال ادعني
 فدعوت له قاله فأنه قضى حاجته فنظر إلى فقال تعال فحدث فقال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة عن
 أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العجماء جبارا لحديث ثم قال في هذا الحديث من الذي
 ردت (قلت) وهذا الحديث لا خبرنا رجه - سلم والاربعة من طريق سفيان بن عيينة (قوله)
 فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي يشفع عنده فيها أن لا تقطع أمارا عقروا ما بعده
 وقد وقع ما يدل على الثاني في حديث مسعود بن الأسود ولفظه بعد قوله أن ظمنا ذلك فحدثنا النبي صلى
 الله عليه وسلم قلنا نحن نذهبها باربعين أوقية فقال طهر خير لها وكانهم ظنوا أن الحديث بطريق القديس كذا
 ظن ذلك من أثنى والده الحبيب الذي زني بالله يقتدى منه جماعة شاة ووليدة ووجدت لحديث مسعود
 هذا شاهدا عند أحمد بن حنبل حديث عبد الله بن عمرو أن امرأة سرقته على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال قومها نحن نذهبها (قوله ومن يجترى عليه) سكنون الجرم وكسر الرءاء يقتلن من الجرأة ضم
 الجرم وسكنون الرءاء وقع الهزوة ويجوز فتح الجرم والر مع المدووع في رواية تتيبه فقالوا ومن يجترى
 وهو أضع لأن الذي استفتحهم قوله من يكلم غيره الذي أجاب بقوله ومن يجترى والجراة هي الأقدام
 بادلال المعنى ما يجترى عليه الأسماء وقال الطبري الواو عاطفة على محذوف تقديره لا يجترى عليه
 أحدها بله لكن اسماء له عليه ادلال فهو يجسر على ذلك ووقع في حديث مسعود بن الأسود بعد قوله
 ظهر خيرها فلما سمعنا في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أنينا اسماء ووقع في رواية يونس
 الماضية في الفتح ففرع قومها إلى اسماء أي الجراة في رواية أيوب بن موسى في الشهادات فلم يجترى أحد
 أن يكلمه الأسماء وكان السبب في اختصاص اسماء بذلك ما أخرجه ابن سعد من طريق جعفر بن محمد
 ابن علي بن الحسين عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا اسماء لا تشفع في حد وكان إذا شفع
 شفعه بنشد يد الفاء أي قبل شفاعته وكذا وقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت وكان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يشفعه (قوله حسب رسول الله صلى الله عليه وسلم) بكسر المهملة بمعنى محبوب مثل قسم
 بمعنى مقسوم وفي ذلك تلميح بقول النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اني احببه فأحبه وقد
 تقدم في المناقب (قوله فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم) بالنصب وفي رواية تتيبه فكلمه
 اسماء وفي الكلام شيء مطوي تقديره فجاء إلى اسماء فكلمته في ذلك فجاء اسماء إلى النبي صلى
 الله عليه وسلم فكلمته ووقع في رواية يونس فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمه فيها
 فأفادت هذه الرواية أن الشافع شفيع حضرة المشفوع له ليكون له عند الله قبول شفاعته
 وعند الناس من رواية اسمعيل بن أمية فكلمه فزبره بفتح الزاي والموحدة أي أغلظ له النهي
 حتى نسبته إلى الجهل لأن الزبر بفتح ثم سكن هو العقول وفي رواية يونس فكلمه فقلن وجهه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم زاد شعيب عند الناس وهو يكلمه وفي مرسل حبيب بن أبي ثابت فلما أقبل
 اسماء ورآه النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسكمني يا اسماء (قوله قال اشفع في حد من حدود الله)
 بهزمة الاستفهام لا أنكارا لأنه كان سبق له منع الشفاعة في الحديث بل ذلك زاد يونس وشعيب
 فقال اسماء استغفر لي يا رسول الله ووقع في حديث جابر عنده وسلم والنسائي أن امرأة من بني
 مخزوم سرق فأتى بها النبي صلى الله عليه وسلم فعادت بام سلمة بذلك معجزة أي استجارت أخراج
 من طريق معقل بن يسار عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر وذكره أبو داود وتعليقا والحاكم موصولا
 من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر فعادت بزئب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقالوا من يكلم فيها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ومن يجترى عليه الأسماء
 حسب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فكلم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال
 أنشفع في حد من حدود الله

قال المنذرى يجوز ان تكون فاذت بكل منهما وعقبه شيخنا في شرح الرمدى أن ز ينبت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانت ماتت قبل هذه القصة لان هذه القصة كما تقدم كانت في غزوة الفتح وهي
 في رمضان سنة ثمان وكان موت ز ينبت قبل ذلك في جادى الاولى من السنة فاعل المراد أنهم اعاذت
 بز ينبت سنة النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت أم سلمة قد حفت على من الرواة (قلت) أرنبت
 ز ينبت أم سلمة الى النبي صلى الله عليه وسلم بحجاز الكوناهر بينه فلا يكون فيه تصحيف ثم قال
 شيخنا وقد أخرج أحمد هذا الحديث من طريق ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبه وقال فيه فعاذت
 بربيب النبي صلى الله عليه وسلم برأه واحدة مكسورة وحذف لفظ بنت وقال في آخره قال ابن أبي الزناد
 وكان ربيب النبي صلى الله عليه وسلم سلمة بن أبي سلمة وعمر بن أبي سلمة فعاذت بأحدهما (قلت)
 وقد نظرت بمابديل الى عمر بن أبي سلمة فأخرج عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد بن علي قال
 سرق امرأة فذكر الحديث وفيه فجاء عمر بن أبي سلمة فقال للنبي صلى الله عليه وسلم أى أبه أنها عمتى
 فقال لو كانت فأمه بنت محمد لقطع يدها قال عرون دينار الراوى عن الحسن فلم أشك أنها بنت الأسود
 ابن عبد الأسد (قلت) ولا منافاة بين الروايتين عن جابر فإنه يحمل على أنها استجارت بأم سلمة
 وبأولادها واختصه بذلك لأنها ربيتها وزوجها عمتا قال عمر بن أبي سلمة عمتى من جهة السن
 والافى بنت عمه أخى بيته وهو كما قلت خديجة لورقة في قصة المبعث أى عم اسمع من ابن أخيك وهو
 ابن عمه أخى بيها أيضا ووقع عندنا في الشيخ من طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر أن امرأة من
 بني مخزوم سرق فعاذت بأم سلمة وكانت جاءت مع قومها فكلما أسأمة بعد أن استجارت بأم سلمة
 ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت فاستشفوا على النبي صلى الله عليه وسلم فبروا فكلما أسأمة
 (قوله ثم قام فخطب) في رواية فتبته فاختطب في رواية يونس فلما كان الشيء عام رسول الله صلى الله
 عليه وسلم خطيبا (قوله قال يا أيها الناس) في رواية فتبته بجدي ياء من أوله وفي رواية يونس فقام
 خطيبا فأتى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد (قوله انما خسر من كان قبلكم) في رواية إلى الوليد هلك
 وكذا محمد بن ربح عند مسلم وفي رواية سفيان عند الثوري انما هلك نوا اسرائيل وفي رواية فتبته أهلك
 من كان قبلكم قال ابن دقي القيد الطاهر أن هذا الحصر ليس عاما فان بني اسرائيل كان فيهم أمور
 كثيرة فتبته في الاهلاك فيجعل ذلك على حصر مخصوص وهو الاهلاك بسبب الهبابة في الحدود فلا
 يتعصر ذلك في حد السرقة (قلت) يؤيد هذا الاحتمال ما أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة من
 طريق زاذان عن عائشة مرفوعا أنهم عطلوا الحدود عن الاغتيا وأقاموها على الضعفاء والامور التي
 أشار اليها الشيخ سبق منها في ذكر بني اسرائيل حديث ابن عمر في قصة اليهوديين اللذين زنيا وسأى
 شرحه به ههنا وفي الخبر حديث ابن عباس في أخذ الدية من الشريف اذا قتل عمدا والقصاص من
 الضعيف وغير ذلك (قوله انهم كانوا اذا سرقوا الشريف تركوه) في رواية فتبته اذا سرق فيهم
 الشريف وفي رواية سفيان عند الثوري حين كانوا اذا أصاب فيهم الشريف احدث تركوه ولم يقيموا
 عليه وفي رواية اسمعيل بن امية واذا سرق فيهم الوضيع قطعوه (قوله وإيم الله) تقدم ضبطها في
 كتاب الايمان والندور ووقع مثله في رواية اسحق بن راشد ووقع في رواية أبي الوليد الذي نفس بيده
 وفي رواية يونس والذي نفس محمد بيده (قوله لو ان فاطمة بنت محمد سرق) هذا من الامثلة التي
 صح فيها ان لو حرف امتناع لامتناع وقد أعني القول في ذلك صاحب المغنى وسيأتى بسط ذلك في كتاب
 التمني ان شاء الله تعالى وقد ذكر ابن ماجه عن محمد بن ربح شيخه في هذا الحديث سمعت الليث يقول

ثم قام فخطب فقال يا أيها
 الناس انما خسر من كان
 قبلكم انهم كانوا اذا سرق
 الشريف تركوه واذا
 سرقوا الضعيف فيهم أقاموا
 عليه الحد والله لو ان
 فاطمة بنت محمد سرق

عقب هذا الحديث قد اعانها الله من ان تسرق وكل مسلم ينبغي له ان يقول هذا ووقع الشافعي انه لما
 ذكر هذا الحديث قال قد كررنا من امرأة سرقته واستحسنوا ذلك منه لما فيه من الادب
 البالغ وانما خص صلى الله عليه وسلم فاطمة ابنته بالذکر لانها امرأته ولانهم لم يبق من بناته حينئذ
 غيرها فاداب المأبغة في اثبات اقامة الحديث على كل مكاف وتروى الهابة في ذلك ولان اسم المارة واقوى
 اسمها عليها السلام فتاسب ان يضرب المثل بها (قوله قطع محمد بها) في رواية ابى الوليد والاكثر
 لقطعته يدها وفي الاول نجر يذرا ديونس في روايته من رواية ابن المبارك عنه كاشفي في غزوة الفتح ثم
 امر بتلك المرأة التي سرفت فقطعت يدها ووقع في حديث ابن عمر في رواية السائقي فم بالليل فخذ يدها
 فانقطعها في اخرى له فامر به فاطمة طعت وفي حديث جابر عند الحارث فم فمها وذکر ابو داود وعلفها
 عن محمد بن عبد الرحمن بن غنم عن نافع عن صفية بنت ابى عبيد بن جرح حديث الهزومي وزاد فيه قال
 فنهض عليها وازاد يونس ايضا في روايته قالت عائشة فحسنت فوشها بعد تزوجت وكانت تأتيني بعد ذلك
 فارفع حاجتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه الاسماعيلي من طريق نعيم بن حجاج عن ابن
 المبارك زويه قال مروءة قالت عائشة ووقع في رواية الشهادت وفي رواية ابن اخي
 الزهري عند ابى عوانة كلاهما عن الزهري قال واخبرني القاسم بن محمد ان عائشة قالت فنهضت تلك
 المرأة رجلا من بني سليم ونابت وكان حسنة النلبس وكانت تأتيني فارفع حاجتها الحديث وكان هذه
 الزيادة كانت عند الزهري من عروءة وعن القاسم جميعا عن عائشة وعند احمد بن حنبل زيادة على الاخر
 وفي آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحارث فم قال ابن اسحق وحديثي عبد الله بن ابى بكران النبي صلى
 الله عليه وسلم كان عند ذلك يرجعها ويصلها وفي حديث عبد الله بن عمر وعند احمد انها قالت هل لي من
 قوة يا رسول الله فقال انتا اليوم من خطيتك كيوم ولد لك امك وفي هذا الحديث من الفوائد منع
 الشفاعة في الحدود وقد تقدمت في الترجمة الدالة على تقييد المنع بما اذا انتهى ذلك الى اول الامر
 واختلف العلماء في ذلك فقال ابو عمر بن عبد البر لا علم الا لافان الشفاعة في ذوى الذنوب حسنة جملة
 ما لم تبلغ السلطان وان على السلطان ان يقيمها اذا بلغته وذکر الخطابي وغيره عن مالك انه فرق بين
 من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف فقال لا يشفع للاول مطلقا سواء بلغ الامام ام لا وامام لم يعرف
 بذلك فلا بأس ان يشفع له ما لم يبلغ الامام وتعمل بحديث الباب من اوجب اقامة الحديث على التاذف اذ
 بلغ الامام ولو عفا المقذوف وهو قول الحنفية والثوري والاوزاعي وقال مالك والشافعي وابو يوسف
 يجوز عفا المقذوف مطلقا ويدرك ذلك الحد لان الامام لو وجد بعد عفا المقذوف لجاز ان يقيم البيعة
 بصديق التاذف فكانت تلك شبهة قوية وفيه دخول النساء مع الرجال في حد السرقة وفيه قبول توبة
 السارق ومنقبه لاسامة وفيه ما يدل على ان فاطمة عليها السلام عند ابى اسحق صلى الله عليه وسلم في
 اعظم المنازل فان في القصة اشارة الى انها الغاية في ذلك عند ذكره ابن هبيرة وقد تقدمت مناسبة
 اختصاصها بالذکر دون غيرها من رجال اهلها ولا يؤخذ منه انها افضل من عائشة لان من جملة
 ما تقدم من المناسبة كون اسم صاحب القصة وافق اسمها ولا تنفي المساواة وفيه ترك الهابة
 في اقامة الحديث من وجوب عليه ولو كان ولدا او قريبا او كبيرا القصد والتشديد في ذلك والانتكار
 على من رخص فيه او تعرض للشفاعة فيمن وجب عليه وفيه جواز ضرب المثل بالكيبر القصد
 للمبالغة في الزجر عن الفعل ومما تبك مختلفه ولا يخفى نذب الاثر ازم من ذلك حيث لا ترجع
 التصريح بحسب المقام كما تقدم قوله عن الليث والشافعي يؤخذ منه جواز الاخبار عن امر

لقطع محمد بها

مقدر يقيد القطع بالمرحوق وفيه ان من حلف على امر لا يتحقق انه يفعله ولا يفعله لا يبحث كن قال
 لمن خاسم ان شاء والله لو كنت حاضرا لثمت انك خلافا لمن قال يبحث مطلقا وفيه جواز التوجه لمن
 اقيم عليه الحلف بعد اقامته عليه . وقد حكى ابن السكيت في قصة أم عمرو بنت حفيان ان امرأة تاسيد بن
 حضيرا وثم بعد ان قطعت وصنعت لها طعما وان اسيد اذا كرز ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم كلنذكر
 على امرأته فقال رحمتها رحمة الله وفيه الاعتبار باحوال من مضى من الامم ولا سيما من خالف امر
 الشرع وعمل به بعض من قال ان شرع من قبلنا شرع لنا لان فيه اشارة الى تحذير من فعل الشيء الذي
 جر الحسائل الى الذين من قبلنا لئلا نهلك كما هلكوا وفيه نظر . وانما يتم ان لو لم يرد قطع السارق في
 شرعنا واما اللفظ العام فلا دلالة فيه على المدعى أصلا ﴿ قوله ﴾ **باب** قول الله تعالى
 والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما (كذا) اطلق في الآية اليد واجعوا على ان المراد باليمين ان كانت
 موجودة واختلفوا فيما لو قطعت الشمال عمدا او خطأ هل يجرى موقدم السارق على السارقة وقدمت
 الزانية على الزاني لوجود السرقة فالجواب في ذلك كونه قولان داعية الزاني الى انثاء كقولان الاثنى
 سببي في وقوع الزنا اذا لبتا في ابلوا واعتبرا وقوله بصيغة الجمع ثم اثنيت اشارة الى ان المراد جنس
 السارق فلو حفظه المعنى فجمع والثنية بالنظر الى الجنين المتلفظ بهما وبالسرة بفتح السين وكسر
 الراء ويجوز اسكانها ويجوز كسرها وله وسكون ثانيه الاخذ خفية وعرفت في الشرع باخذ شيء خفية
 ليس للاخذ منه ومن اشترط الحرز وهما لجمهور زاد فيه من حرز مثله قال ابن طلال الحرز مستفاد
 من معنى السرقة يعني في اللغة ويقال لسارق ابل الخارب بخاء معجسة والسارق في الميكال مطلق
 والسارق في المزان مخسر في اشياء اخرى ذكرها ابن خالويه في كتاب ليس قال المازري ومن تبعه
 صان الله الاموال بالحبب قطع سارقها ونقص السارقة لقلة ما عداها بالنسبة اليها من الاتهاب والغصب
 ولسوءة اقامة البينة على معاد السرقة بخلافها وشددت العقوبة فيها ليكون أبلغ في الجزع ولم يجعل
 دية الجنابة على العضو المقطوع منها بقدر ما يقطع فيه جناية تليد لئلا يهلكا من هات وفي ذلك اشارة الى
 الشبهة التي نسبت الى أبي الغلاء المعري في قوله

يد بخمس مئين سجوديت * ما بالها قطعت في ربع دينار

فاجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله

صيانة العضو اغلاها وأرخصها * صيانة المال فافهم حكمة الباري

وشرح ذلك ان الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنابات على الايدي ولو كان نصاب القطع خمسمائة
 دينار لكثرت الجنابات على الاموال فظهرت الحكمة في الجنابين وكان في ذلك صيانة من الطرفين وقد
 عسر فهم المعنى المتقدم ذكره في الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكري القياس
 فقال القطع في السرقة دون الغصب وغيره معقول المعنى فان الغصب اثره كالحرمه من السرقة
 فدل على عدم اعتبار القياس لانه لا يعمل به في الاعلى فلا يعمل به في المساوي وجوابه ان الادلة على
 العمل بالقياس أشهر من ان يتكلف لا يبرادها وستأتي الاشارة الى شيء من ذلك في كتاب الاحكام ان شاء
 الله تعالى ﴿ قوله ﴾ وقطع على من الكف (أشار بهذا الاثر الى الاختلاف في عمل القطع وقد اختلف في حقيقة
 البدقيل او طمان المنكب وقيل من المرقق وقيل من الكرع وقيل من أصول الاصابع فحجه الاول لان
 العرب تطلق الايدي على ذلك ومن اثنى آية لوضوء ففها وايديكم الى المرقق ومن اثنى آية ليعلم في
 القرآن فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه وبيئت السنة كاتخدم في بابه أنه عليه الصلاة والسلام مسح

﴿ باب قول الله تعالى
 والسارق والسارقة فاقطعوا
 ايديهما وفي كم يقطع
 وقطع على من الكف

على كفيه فقط وأخذ بظاهر الأول بعض الخوارج وقتل عن سعيد بن المسيب واستكره جماعة
والثاني لا علم من قال به في السرفة والثالث قول الجمهور وقتل بعضهم فيه الإجماع والرابع قتل عن
على واستحسنه أبو ثور وروى عنه أن يسمى منطوع اليد لغة ولا عرف قبل منطوع الأصابع وبجسب هذا
الاختلاف وقع الخلاف في محل القطع فقال بالأول الخوارج وهزم مجوعون بإجماع السلف على خلاف
قولهم وألزم ابن حزم الحنفية بأن يقولوا بالقطع من المرفق قياسا على الوضوء وكذا اتبعهم عندهم قال
وهو أولى من قياسهم قدر المهر على نصاب السرفة ونقله عياض قولاشاذ وجعنا الجمهور الأخذ بأقل
ما ينطلق عليه الاسم لأن اليد قبل السرفة كانت محترمة قلما جاء النص بقطع اليد وكانت تطلق على
هذه المعاني وجب أن لا يترك المتقين وهو غير مجعها إلا بعتة وهو القطع من الكعب وأما الأثر عن
على فوصله المازني من طريق حجة بن عدي أن عليا قطع من المفصل وأخرج ابن أبي شيبة من
مرسل رجاء بن حيوة أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع من المفصل وأورد أبو الشيخ في كتاب حد
السرفة من وجه آخر عن رجاء بن عدي رفعه مثله من طريق وكيع عن سفيان عن أبي الزبير عن
جاء رفعه مثله وأخرج سعيد بن منصور عن حاد بن زيد عن عمرو بن دينار قال كان عمر يقطع من
المفصل وعلى قطع من مشط القدم وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي حيوة أن عليا قطع من المفصل
وجاء عن علي أنه قطع القدم من مشط القدم أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن
قتادة عنه وهو منقطع وإن كان رجال السنة من رجال الصحيح وقد أخرج عبد الرزاق من وجه آخر
أن عليا كان يقطع الرجل من الكعب وذكر الشافعي في كتاب اختلاف على وابن معمر أن عليا
كان يقطع في يد السارق النضر والنصر والوسطى خاصة ويقول استحي من الله أن تركب للأعمال
وهذا يقتضي أن يكون في الإبهام والسيابة ونقطع الكعب والأصابع الثلاثة ويقتضي أن يكون في الكعب
أيضا والأول ألبق لأنه موافق لما نقل البخاري أنه قطع من الكعب وقد وقع في بعض النسخ بحدف
من بلفظ و قطع على الكعب (قوله وقال قتادة في امرأة سرفت فقطعت ثيابها ليس الأذلك) وصله
أحمد في تاريخه عن محمد بن الحسين الواسطي عن عوف الأعرجي عنه هكذا قرأت بخط مغلاطى في
شريحه ولم يسبق لفظه وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ذكر مثل قول الشعبي لا يزاد على
ذلك قد أنعم عليه الحد وكان سابق بسنده عن الشعبي أنه سئل عن سارق قد لم يقطع فقدم ثيابه فقطعت
فقال لا يزاد على ذلك وأشار المصنف بذكره إلى أن الأصل أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى وهو
قول الجمهور وقد قرأ ابن سعد فاطما وأبائهم ما وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم
قال هي قراء تابعي أصحاب ابن مسعود وشمل فيه عياض الإجماع وتعقب نعم قد شذ عن قال أقطع
الشمال أجزأت مطلقا كإظهار التعلل عن قتادة قال مالك أن كان عمدا وجب القصاص على الفاعل
ووجب قطع الجمين وإن كان خطأ وجب اليد اليمنى يجرى عن السارق وكذلك قال أبو حنيفة وعن الشافعي
وأحمد قولان في السارق واختلاف السلف فيمن سرق فقطع ثم سرق ثانيا فقال الجمهور وقطع رجله
اليسرى ثم إن سرق فأيده اليسرى ثم إن سرق فالرجل اليمنى واحتج لهم بأية المحاربة وبفعل الصعابة
وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرة الواحدة فإذا عاد السارق وجب عليه القطع ثانيا إلى أن لا يبقى لهما
يقطع ثم إن سرق عزروسجن وقيل يقتل في الخامسة قاله أبو مصعب الزهري المديني صاحب مالك
وحجته ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث جابر قال جئني بسارق إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله إنما سرق قال قطعوه ثم حى به الثانية فقال اقتلوه قد كر مثله إلى أن

وقال قتادة في امرأة سرفت
قطعت ثيابها ليس الأذلك

قال فاني به الخامسة فقال قتله قال جابر فاطلقتاه وقتلناه ورميناه في بئر قال النسائي هذا حديث منكر ومصعب بن ثابت رآه به ليس بالقوى وقد قال بعض أهل العلم كابن المنكدر والشافعي ان هذا منسوخ وقال بعضهم هو خاص بالرجل المذکور فكان النبي صلى الله عليه وسلم اطعم على انه واجب القتل ولذلك أمر بقتله من أول مرة ويحتمل انه كان من المفسدين في الارض (قلت) بالحدث شاهد من حديث الحرث بن حطاب أخرجه النسائي ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلص قتل قتله فقتلوه فقالوا انما سرق فذبحوه حديث جابر في قطع أطرافه الأربع الا انه قال في آخره ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر فقال أبو بكر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا حين قال قتله ثم دفعه الى فتية من قریش فقتلوه قال النسائي لأعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً (قلت) نقل المنذرى تبعاً لغيره فيه الاجماع ولعلمهم أرادوا انه استقر على ذلك والاقتداء بجم الباقى في اختلاف العلماء انه قول مالك ثم قال وله قول آخر لا يقتل وقال عياض لأعلم أحد من أهل العلم قال به الا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصره عن مالك وغيره من أهل المدينة فقال ومن سرق من بلغ الحلق قطع عنه ثم ان عادف رجله اليسرى ثم ان عادف رجله اليسرى ثم ان عادف رجله اليمنى فان سرق في الخامسة قبل كإفاد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر بن عبد العزيز انتهى وفيه قول ثالث بقطع اليد بعد اليد ثم الرجل بعد الرجل نقل عن أبي بكر وعمر ولا يصح وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن القاسم بن محمد أن أبا بكر قطع يد سارق في الثالثة ومن طريق سالم بن عبد الله أن أبا بكر أقطع رجله وكان مقطوع اليد ورجل السندين ثم مات مع انقطاعهما وفيه قول رابع بقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لقطع أخرجه عبد الرزاق من طريق الشعبي عن علي وسنده ضعيف ومن طريق أبي الضمى ان علياً نحره ورجله ثم مات مع انقطاعه وسند صحيح عن ابراهيم النخعي كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البهيمة ليس له يد بأكل ما يوسنجنى بها وسند حسن عن عبد الرحمن بن عائذ ان عمر أراد ان يقطع في الثالثة فقال له علي أضرب بها وجهه ففعل وهذا قول النخعي والشعبي والاوزاعي والثوري وأبى حنيفة وفيه قول خامس قاله عطاء لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهرا لا يقطع في الظاهر يقال ابن عبد البر حديث القتل في الخامسة منكر وقد ثبت لاجل دم امرء مسلم الا باحدى ثلاث وثبت السرقة فأحسنة وفيها عقوبة وثبت عن الصعبة قطع الرجل بعد اليد وهم يفرؤن والمارق والسارقة فاطعوا أيدهما كالتفقوا على الجزاء في الصيد اقل خطأ وهم يفرؤن ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم ويعسحون على الخفين وهم يفرؤن غسل الرجلين وانما قالوا جاع ذلك بالسنة ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة احاديث * أحدهما حديث عائشة من طريقين الأول (قوله عن عمره) قال الدارقطني في العلل اقتصار ابراهيم بن سعد وسائر من رواه عن ابن شهاب على عمرة ورواه يونس عنه فزاد مع عمرة عروة (قلت) وحكى ابن عبد البر ان بعض الضعفاء هو اسحق الحنظلي جملة وتوفى مصغر رواه عن مالك عن الزهري عن عروة عن عمر عن عائشة وكذا أروى عن الاوزاعي عن الزهري قال ابن عبد البر وهذا ان الاسناد ان ليسا صحيحين وقول ابراهيم ومن تابعه هو المعتبر وكذا أخرجه الاسماعيلى من رواية زكريا بن يحيى وجوه عن ابراهيم بن سعد ورواية يونس بجمعهما صحيحة (قلت) وقد صرح ابن أخى ابن شهاب بن عمه بسامعه من عمرة وسامع عمرة له من عائشة أخرجه أبو عوانة وكذا عند مسلم من وجه آخر عن عمرة انها سمعت عائشة (قوله قطع اليد في ربع دينار) في رواية يونس قطع يد السارق وفي رواية يونس عن ابن وهب عند مسلم لا قطع يد السارق الا

حدثنا عبد الله بن مسلمة
حدثنا ابراهيم بن سعد
عن ابن شهاب عن عمرة
عن عائشة قالت قال النبي
صلى الله عليه وسلم قطع
اليدين ربع دينار

في ربع دينار وكذا عند من طريق سليمان بن يسار عن عمرة (قوله فصاعدا) قال صاحب الحكم
 يختص هذا بالقامو ويجوزهم دلهوا لا يجوزوا والوا وقال ابن جني هو منصوب على الحال المزمعة أي ولو
 زادوا من المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا صاعدا (قلت) ووقع في رواية سليمان بن يسار عن عمرة عند
 مسلم في فوفه بدل فصاعدا وهو بمعنى (قوله) وتابعه عبد الرحمن بن خالد بن أخي الزهري ومعه
 عن الزهري (أي في الاختصار على عمرة ثم ساق رواية يونس وليس في آخره فصاعدا وقد أخرجه مسلم
 عن حمزة والأسماعيلي من طريق همام كلاهما عن ابن وهب بإسنادها وأما متابعة عبد الرحمن بن
 خالد وهو ابن مسافر فوصلها الذهلي في الزهريات عن عبد الله بن صالح عن الليث عنه نحو رواية إبراهيم
 ابن سعد وقرأت بخط مغطاي وقوله شيخنا ابن المقفع أن الذهلي أخرجه في علل حديث الزهري عن
 محمد بن بكر وروح بن عباد جميعا عن عبد الرحمن وهذا الذي قاله لا وجود له بل ليس لروح ولا لهما دين
 بكر عن عبد الرحمن هذا رواية أصلا وأما متابعة ابن أخي الزهري وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها
 أبو عوانة في صحيحه من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي بن شهاب عن عمه وقرأت بخط
 مغطاي وقوله شيخنا أيضا أن الذهلي أخرجه عن روح بن عباد عنه (قلت) ولا وجود له أيضا
 وإنما أخرجه عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد وأما متابعة معمر فوصلها أحمد بن عبد الرزاق عنه
 وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق لكن لم يسبق لفظه وساقه النسائي ولفظه تخط بد السارق في ربع
 دينار فصاعدا ووصلها أيضا هو وأبو عوانة من طريق سعد بن أبي عروبة عن معمر وقال أبو عوانة
 في آخره قال سعيد بننا معمر أروناه عنه وهو شاب وهو بنون وموعدة ثقيلة أي صرناه نبيلة (قلت)
 وسعيد أكبر من معمر وقد شاركه في كثير من شيوخه ورواه ابن المبارك عن معمر لكن لم يرفعه
 أخرجه النسائي وقد رواه عن الزهري أيضا سليمان بن كثير أخرجه مسلم من رواية يزيد بن هرون
 عنه مقرونا برواية إبراهيم بن سعد (قوله عن يونس) في رواية مسلم عن حمزة وأبي داود عن أحمد
 ابن صالح كلاهما عن ابن وهب (قوله حدثنا الحسين) هو ابن ذكوان المعلم وهو بصري ثقة وفي
 طبقة حسين بن واقد قاضي مرو وهو دونه في الاتقان (قوله عن محمد بن عبد الرحمن الانصاري) في
 رواية الأسماعيلي من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث سمعت أبي يقول حدثنا الحسين المعلم عن يحيى
 حدثني محمد بن عبد الرحمن الانصاري قال الأسماعيلي رواه حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير كذلك
 وقال همام بن يحيى عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن زوارة (قلت) نسب عبد الرحمن
 إلى جده وهو عبد الرحمن بن سعد بن زوارة قال الأسماعيلي ورواه إبراهيم الاندلسي عن يحيى بن محمد بن
 عبد الرحمن بن نو بن كذا حدثنا ابن صاعد عن نو بن عن الهنادي الذي قبله اصح وبه جزم البيهقي وان
 من قال فيه ابن نو بن فقد غلط (قلت) وأخرجه النسائي من رواية عبد الرحمن بن أبي الرجال عن محمد
 ابن عبد الرحمن بن أبيه عن عمرة عن عائشة مرفوعة ولفظه تخط بد السارق في ربع دينار
 دينار وأخرجه من طريق سليمان بن يسار عن عمرة باللفظ لا تخط بد السارق فيما دون ثمن الجبن قبل
 لعائشة ما عمن الجبن قالت ربع دينار وقد تو بع حسين المعلم عن يحيى أخرجه أبو نعيم في المستخرج من
 طريق هقل بن زياد عنه باللفظ (قوله عن عمرة بنت عبد الرحمن حديثه) أي أنها حديثه وكذا في
 قوله عن عائشة حديثهم وقد جرت عادتهم هذا في مثل هذا كما تروا من حذف قال في مثل حديثنا
 عثمان حدثنا عتبة وفي مثل سمعت أبي حدثنا فلان وذكر ابن الصلاح أنه لا بد من النطق يقال وفيه
 بحث ولم ينبه على حذف التي أشرت إليها وفي رواية عبد الصمد المذكورة أن عمرة حديثه إن عائشة

فصاعدا وتابعه عبد الرحمن
 ابن خالد بن أخي الزهري
 ومعه عن الزهري
 حدثنا اسمعيل بن أبي
 ابرس عن ابن وهب عن
 يونس عن ابن شهاب عن
 عروة بن الزبير وعمرة عن
 عائشة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال تخط بد
 السارق في ربع دينار
 حدثنا عمران بن ميسرة
 حدثنا عبد الوارث حدثنا
 الحسين بن يحيى بن أبي
 كثير عن محمد بن عبد الرحمن
 الانصاري عن عمرة بنت
 عبد الرحمن حديثه أن
 عائشة رضي الله عنها
 حدثتهم عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال

أم المؤمنين حدثتها **(قوله قطع البدي في دينار)** هكذا في هذه الرواية مختصر أو كذا في رواية مسلم
واخرجه أبو داود عن أحد بن صالح عن ابن وهب بلفظ القطع في دينار فصاعدا وعن وهب
ابن بيان عن ابن وهب بلفظ قطع بد السارق في دينار فصاعدا وخرجه النسائي من طريق
عبد الله بن المبارك عن يونس بلفظ قطع بد السارق في دينار فصاعدا ورواه مالك في الموطأ عن
يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ما طال على ولا نبت القطع دينار فصاعدا وهو وإن لم يكن رفعه
صريحا لكنه في معنى المرفوع وخرجه الطحاوي من رواية ابن عيينة عن يحيى كذلك ومن رواية
جماعة عن عمرة موقوف على عائشة قال ابن عيينة ورواية يحيى مشعرة بالرفع ورواية الزهري صريحة فيه
وهو أن قطعهم وقد أخرجه مسلم من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة ماني رواية
سليمان بن بشير عن أبي اسحق الثوري عن أنس بن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
السارق إلا في دينار فصاعدا وخرجه من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن
حزم عن حمزة عن عائشة مرة وفأوحوا للطحاوي تعجب لرواية أبي بكر المرفوعة ورواية ولده الموقوفة
وأبو بكر الثوري وأعلم من ولده على أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع لأن الموقوف محمول على
ما يوق المتوى والعجب أن الطحاوي ضعف عبد الله بن أبي بكر في موضع آخر ورواهنا ضعف الطريق
القوية بروايته وكان البخاري أراد الاستظهار لرواية الزهري عن حمزة بموافقة محمد بن عبد الرحمن
الانصاري عنها لما وقع في رواية ابن عيينة عن الزهري من الاختلاف في لفظ المن هل هو من قول
الذي صلى الله عليه وسلم أو من فعله وكذا رواه ابن عيينة عن غير الزهري فيما أخرجه النسائي عن قتبية
عنه عن يحيى بن سعيد وعبد بن سعيد وزياد صاحب البصرة أنهم سمعوا عمرة عن عائشة قالت القطع
في دينار فصاعدا ثم أخرجه النسائي من طريق عن يحيى بن سعيد بن عمرو موقوف وقال الصواب
ما وقع في رواية مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة ما طال على العهد ولا نبت القطع في دينار
فصاعدا وفي هذا الإشارة إلى الرفع والله أعلم وقد تعلق بذلك من لم يأخذ بهذا الحديث فذكره
يحيى بن يحيى وجماعة عن ابن عيينة بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع السارق في دينار
فصاعدا أو رده الشافعي والحيدي وجماعة عن ابن عيينة بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع
لبد الحديث وعلى هذا التعديل قول الطحاوي فأخرج الحديث عن يونس بن عيسى إلا على من ابن
عيينة بلفظ كان يقطع وقال هذا الحديث لا حجة فيه لأن عائشة إنما أخبرت عما نطق فيه فيعتدل أن يكون
ذلك لكونها قومت ما وقع القطع فيه إذا كان عندها دينار فقالت كان الذي صلى الله عليه
وسلم يقطع في دينار مع احتمال أن تكون القيمة يومئذ أكثر وتجب باستبعاد أن يحزم عائشة
بذلك سندة إلى ظاهرها أيضا باختلاف التوقييم وإن كان ممكنا لكن محال في العادة أن تتفاوت
هذا التفاوت الفاحش بحيث يكون عند قوم أربعة أضعاف قيمته عند آخرين وإنما تتفاوت بزيادة
قليلة أو نقص قليل ولا يبلغ المثل غالبا وادعى الطحاوي اضطراب الزهري في الحديث لاختلاف الرواة
عنه في لفظه وردان من شرط الاضطراب أن يشاوي وجوهه فاما إذا رجع بعضها فلا ويتبع الأخذ
بالراجح وهو هنا كذلك لأن الرواة عن الزهري ذكره عن لفظ النبي صلى الله عليه وسلم على تقرير
قاعدة شرعية في النصاب وخالفهم ابن عيينة تارة ووافقهم تارة فالأخذ بروايته الموافقة للجماعة أولى
وعلى تقدير أن يكون ابن عيينة اضطرب فيه فلا يصدق ذلك في روايته من ضبطه واما نقل الطحاوي
عن الحديث أنهم يقدمون ابن عيينة في الزهري على يونس فليس متفقا عليه عندهم بل أكثرهم على

قطع البدي في دينار

هكذا هو الرأسي ضم الرأسم حمزة خفيفة ثم سين ههله وقد أخرجه مسلم عن محمد بن عبد الله بن غير
 عنه ونسبه كذلك (قوله عن أبيه أخبرني عائشة أن يد السارق لم تقطع الخ) وقع عند الاسماعيلين من
 طريق هرون بن اسحق عن عبدة بن سليمان فيه زيادة قصة في السند ولقلعه عن هشام بن عروة أن
 رجلا سرق قد خافني به عمر بن عبد العزيز قال هشام بن عروة قال أي إن اليد لا تقطع في الشيء التافه
 ثم قال حدثني عائشة وهكذا أخرجه اسحق بن راهويه في مسنده عن عبدة بن سليمان وهكذا رواه
 وكيع وغيره عن هشام لكن أرسله كله (قوله لم تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في من
 مجن حجة أو نرس) المجن بكسر الميم وقع الجلم مفعول من الاجتنان وهو الاستئثار بما يحاذره المستر
 وكسرت ميمه لانه آلف في ذلك والحجفة بفتح المهملة والطيبة ثم فاهي الدرقة وقد تكون من خشب أو
 عظم وتقلب بالجلد وأخبره واترس مثله لكن بطارق فيه بين جلدتين وقيل هما معن واحد على الأول أو
 في الخبر اللشد وهو المعتدو يؤيده رواية عبد الله بن المبارك عن هشام التي تلي رواية جدي بن عبد الرحمن
 بالفظ في أدنى من حجة أو نرس كل واحد منهما ذو غنم والتنوين في قوله غنم للكثير والمراد أنه غنم
 يرغب فيه فأخرج الشيء التافه كأنه مروة راوى الخبر وليس المراد نرسا بعينه ولا حجة فيها وإنما
 المراد الجلس وإن القطع كان يقع في كل شيء يبلغ قدر غنم المجن سواء كان غنم المجن كثيرا أو قليلا ولا الاعتماد
 إنما هو على الأقل فيكون نصبا ولا يقطع فمادونه ورواية أبي أسامة عن هشام جاعلة بين الروايتين
 المذكورتين ولا وقوله فيها كان كل واحد منهما ذا غنم كذا ثبت في الأصول وأقوال الكرماني أنه وقع في
 بعض النسخ وكان كل واحد منهما ذو غنم بالرفع وخرجه على تقدير ضمير الشأن في كان (قوله رواه وكيع
 وابن أدریس عن هشام عن أبيه مرسلا) أما رواية وكيع فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه عنه
 ولقلعه عن هشام بن عروة عن أبيه قال كان السارق في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يقطع في غنم المجن
 وكان المجن يومئذ غنم ولا يمكن يقطع في الشيء التافه وأما رواية ابن أدریس وهو عبد الله الأودي
 السكوني فأخرجه الدارقطني في العلل والبيهقي من طريق يوسف بن موسى عن جرير وعبد الله بن
 أدریس ووكيع ثلاثتهم عن هشام عن أبيه أن يد السارق لم تقطع فذكر مثل سابق أبي أسامة سواء
 وزاد ولم يكن يقطع في الشيء التافه وقرأت بخط مغطاي ونسبه شيخنا ابن الملقن أن رواية ابن أدریس
 عن عبد الرزاق عنه فيجاذ كره الطبراني في الأوسط كذا قال الاسماعيليون وصله أيضا عن هشام
 عمر بن علي المقدسي وعثمان النطاقي وعبد الله بن قيس صفة الفزاري وأرسله أيضا عبد الرحيم بن
 سليمان وحام بن اسمعيل وجرير (قلت) وقد ذكرت رواية جرير وأما عبد الرحيم فأختلف
 عليه فقيل عنه مرسلا وصله عنه أبو بكر بن أبي شيبة أخرجه مسلم في تنبيهه لم يختلف الرواة
 عن هشام بن عروة عن أبيه في هذا المتن وأما الزهري فأختلف عليه في مسنده ولم يختلف عليه في
 المتن أيضا كما تقدم وهو حافظ فيحتمل أن يكون عروة حدثه به على الوجهين كما تقدم ويحتمل أن
 يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه وجرير بن يوسف حديث عروة على حديث عمرة فاقه
 على لفظ عمرة وهذا يقع لهم كثيرا ويشهد لذلك أن أنسائي أخرجه من طريق حفص بن حسان
 عن يونس عن الزهري عن عروة وحده عن عائشة بالفظ رواية ابن عيينة ورواه أيضا من رواية القاسم
 ابن مبرور عن يونس بهذا السند لكن لفظ المتن أن نصف دينار فصاعدا وهي رواية شاذة الحديث
 الثاني حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم وردده من
 حديث مالك قال ابن حزم لم يروه عن ابن عمر إلا نافع وقال ابن عبد البر هو أصح حديث روى في

عن أبيه قال أخبرني عائشة
 أن يد السارق لم تقطع على
 عهد النبي صلى الله عليه
 وسلم إلا في من مجن حجة
 أو نرس * حدثنا عثمان
 حدثنا جدي بن عبد الرحمن
 حدثنا هشام عن أبيه عن
 عائشة مثله * حدثنا محمد
 ابن مقاتل أخبرنا عبد الله
 أخبرنا هشام بن عروة عن
 أبيه عن عائشة قالت لم
 تكن تقطع يد السارق في
 أدنى من حجة أو نرس
 * رواه وكيع وابن أدریس
 عن هشام عن أبيه مرسلا
 * حدثني يوسف بن موسى
 حدثنا أبو أسامة قال
 هشام بن عروة أخبرنا عن
 أبيه عن عائشة رضى الله
 عنها قالت لم تقطع يد سارق
 على عهد النبي صلى الله
 عليه وسلم في أدنى من ثمن
 المجن نرس أو حجة وكان
 كل واحد منهما ذا غنم
 * حدثنا اسمعيل حدثني
 مالك بن أنس عن نافع مولى
 عبد الله بن عمر عن عبد الله
 ابن عمر رضى الله عنهما
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قطع في مجن ثمنه
 ثلاثة دراهم

ذلك **(قوله)** ناهيه محمد بن اسحق (يعني عن نافع أي في قوله ثمنه وروايته موصولة عند الاسماعيل من طريق عبد الله بن المبارك عن مالك ومحمد بن اسحق وعبيد الله بن عمر ثلاثتهم عن نافع عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قطع في حين ثمنه ثلاثة دراهم وقد أخرجه المؤلف رحمه الله عن رواية جويرية وهو ابن أسماء مثل هذا السباق سواء من رواية عبيد الله وهو ابن عمر أو العري مثله ومن رواية موسى بن عتبة عن نافع بلفظ قطع النبي صلى الله عليه وسلم يدسارق مثله **(قوله)** وقال الليث حدثني نافع قيمته (يعني ان الليث رواه عن نافع كالجماعة لكن قال قيمته بدل قولهم ثمنه ورواية الليث وصلها مسلم عن قتيبة ومحمد بن ربيع عن الليث عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في حين قيمته ثلاثة دراهم وأخرجه مسلم أيضا من رواية سفيان الثوري عن أبي أيوب السخيتي وأبو برة ان موسى واسماعيل بن أمية ومن رواية ابن وهب عن حنظلة بن أبي سفيان ومالك واسماعيل بن زيد كلهم عن نافع قال بعضهم ثمنه وقال بعضهم قيمته هذا اللفظ مسلم ولم يميز قد أخرجه ابوداود ومن رواية ابن جرير اخبرني اسمعيل بن أمية عن نافع ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع بدرجل سرق ترسا من صيغة النساء ثمنه ثلاثة دراهم وأخرجه النسائي من رواية ابن وهب عن حنظلة وحده بلفظه ثمنه ومن طريق بخالد بن يزيد عن حنظلة بلفظ قيمته فوافق الليث في قوله قيمته لكن خالف الجميع فقال خمسة دراهم وقول الجماعة ثلاثة دراهم هو المحفوظ وقد أخرجه الطحاوي من طريق عبيد الله بن عمر بلفظ قطع في حين قيمته ومن رواية أبي برة ومن رواية مالك قال مثله ومن رواية ابن اسحق بلفظ أي برجل سرق خمسة قيمتها ثلاثة دراهم قطعه **(في تنبيهه)** قوله قطع معناه امر لانه صلى الله عليه وسلم لم يكن يباشر القطع بنفسه وقد تقدم في الباب قبله ان لالا هو الذي باشر قطع بالخذزومة فيحتل ان يكون هو الذي كان موكل بذلك ويحتل غيره وقوله قيمته قيمة الشيء ما انتهى اليه الرغبة فيه واصله قومة فأبدلت الواو الياء لوقوعها بعد كسرة والتمن ما يقابل به المبيع عند البيع والذي يظهر ان المراد هنا القيمة وان من رواه بلفظ الثمن اما تجوز او اما ان القيمة والثمن كانا حينئذ مستويين قال ابن دقيق القيمة والثمن قد يختلفان والمعتبر اعماها القيمة ولعل التعبد بالثمن لكونه صادف القيمة في ذلك الوقت في ظن الراوي أو باعتبار الغلبة وقد علمت مالك بمحدث ابن عمر في اعتبار النصاب بالقصة وأجاب الشافعية زنا نمرن خالفه بأنه ليس في طرته انه لا يقطع في أقل من ذلك وأورد الطحاوي حديث سعد الذي أخرجه ابن مالك أيضا وسنده ضعيف ولفظه لا يقطع السارق الا في الجن قال فسلمنا انه لا يقطع في أقل من ثمن الجن لكن اختلفت في ثمن الجن ثم ساق حديث ابن عباس قال كان قيمة الجن الذي قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر دراهم قال فلا احتياط ان لا يقطع الا فيما اجتمعت فيه هذه الاثار وهو عشرة ولا يقطع فيما دونها لوجود الاختلاف فيه وتعقب بأنه لو سلم في الدراهم لم يسلم في النص الصريح في ربع دينار كانه قد مضى ما دفع ما عليه به الجمع بين ما اختلفت الروايات في ثمن الجن يمكن بالحل على اختلاف الثمن والقيمة أو على تعدد الجنان التي قطع فيها وهو الواو وقال ابن دقيق العيد الاستدلال بقوله قطع في حين على اعتبار النصاب ضعيف لانه حكاية فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار عدم القطع فيما دونه بخلاف قوله يقطع في ربع دينار فاصدا فانه بمنطوقه يدل على انه يقطع فيما اذا بلغه وكذا فيما زاد عليه وبمفهومه على انه لا يقطع فيما دون ذلك قالوا اعتماد الشافعي على حديث عائشة وهو قول أقوى في الاستدلال من الفعل المجرد وهو أقوى في الدلالة على الخفيفة لانه صريح في القطع في دون القدر الذي

ناهيه محمد بن اسحق
وقال الليث حدثني نافع
قيمته * حدثنا موسى بن
اسماعيل حدثنا جويرية
عن نافع عن ابن عمر قال
قطع النبي صلى الله عليه
وسلم في حين قيمته ثلاثة
دراهم * حدثنا مسدد
حدثنا يحيى عن عبيد الله
قال حدثني نافع عن عبد الله
قال قطع النبي صلى الله عليه
وسلم في حين ثمنه ثلاثة
دراهم * حدثنا ابراهيم
ابن المنذر حدثنا ابو حمزة
حدثنا موسى بن عتبة عن
نافع ان عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما قال قطع النبي
صلى الله عليه وسلم يدسارق
في حين ثمنه ثلاثة دراهم
ناهيه محمد بن اسحق وقال
الليث حدثني نافع قيمته
* حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا عبد الواحد حدثنا
الاعمش قال سمعت ابا صالح
قال سمعت ابا هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لعن الله السارق يسرق
البضة تقطع يده ويسرق
الحبل تقطع يده

يقولون بجواز القطع فيه ويدل على القطع فيما يقولون به بطريق القهوى وأمدالته على عدم القطع
 في دون ربع دينار فليس هو من حيث منطوقه بل من حيث مفهومه فلا يكون حجة على من لا يقول
 بالمفهوم (قلت) وقرر الباشي طريق الاختصاص بالمفهوم هنا فقال دل التقويم على أن القطع يتعلق
 بقدر معلوم والأفلا يكون لذلك فائدة وينتقد المصنف ما ورد به النص صريحاً فورا في اعتبار ربع
 دينار وقد خالف من المالكية في ذلك من القدماء ابن عبد الحكم ومن بعدهم ابن العربي فقال ذهب
 سفيان الثوري مع جلالتهم في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم وحجته أن اليد
 محترمة بالأجاء فلا تنسحب الأجاء عليه والعشرة متفق على القطع فيها عند الجميع فيتمسك به ما لم
 يقع الاتفاق على ما دون ذلك وتعقب بأن الآية دلت على القطع في كل قليل وكثير وإذا اختلفت
 الروايات في النصاب أخذنا بصح ما ورد في الأقل ولم يصح أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم فكان
 اعتبار ربع دينار أقوى من وجهين أحدهما أنه صريح في الحصر حيث ورد بلفظ لا تطلع اليد إلا في
 ربع دينار فصاعداً وسائر الاختيار الصحيحة الواردة حكاية فعل لا عموم فيها والثاني أن المول عليه
 في القيمة الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها ويؤيده ما نقل الخطابي استدلالاً على أن أصل
 النقدي في ذلك الزمان الدنانير بأن الصكالك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل
 ففرت الدراهم بالدنانير وحصرتها والله أعلم وحاصل المذهب في القدر الذي يقطع السارق فيه
 يقرب من عشرين مذهباً الأول يقطع في كل قليل وكثير تأخراً عن أهل الظاهر
 والخواارج ونقل عن الحسن البصري أنه قال أبو عبد الرحمن بن بنت الشافعي ومقابل هذا القول
 في الشذوذ ما نقله عياض ومن تبعه عن إبراهيم النخعي أن القطع لا يجب إلا في أربعين درهماً أو أربعة
 دنانير وهذا هو القول الثاني الثالث مثل الأول إلا أن كان المسروق شيئاً فالحديث عروة الماضي
 لم يكن القطع في شيء من اتفاهه ولان عثمان يقطع في فخارة خشبية وقال ابن سرق السيات لئن عدتم
 لأقطعن فيه وقطع ابن الزبير في نعلين أخرجهما ابن أبي شيبة وعن عمر بن عبد العزيز أنه يقطع في مد
 أو مد من الرابع يقطع في درهم فصاعداً وهو قول عثمان الذي يقطع في واحدة وتشد بدلتها من
 فقهاء البصرة ويرى من فقهاء المدينة ونسبه القزطبي إلى عثمان فاطلق ظناً منه أنه الخليفة وليس
 كذلك الخامس في درهمين وهو قول الحسن البصري جزم به ابن المنذر عنه السادس فيها زاد على
 درهمين ولو لم يبلغ الثلاثة أخرجه ابن أبي شيبة بسند قوي عن أنس أن أباً بكر يقطع في شيء ما سواي
 درهمين وفي لفظ لا يساوي ثلاثة دراهم السابع في ثلاثة دراهم ويقوم ما عداها بما ولو كان ذهباً وهي
 رواية عن أحمد وكاه الخطابي عن مالك التام من مثله لكن أن كان المسروق ذهباً فصاعداً ربع دينار
 وأن كان غيرهما فان بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطع به وإن لم يبلغ لم يقطع ولو كان نصف دينار وهذا قول
 مالك المعروف عند أتباعه وهي رواية عن أحمد واحتج به أحمد من طريق محمد بن راشد عن
 محمد بن يحيى الغبائي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن مروان قال قطعوا في ربع
 دينار ولا تطلعوا في أدنى من ذلك قالت وكان ربع الدينار قيمته يومئذ ثلاثة دراهم والمرفوع من هذه
 الرواية يصح أن المتمدن المعتبر في ذلك الذهب والموقوف منه يقتضي أن الذهب يقوم بالفضة وهذا
 يمكن تأويله فلا يرفع به النص الصريح التاسع مثله إلا أن كان المسروق غيرهما قطع به إذا بلغت
 قيمته أحدهما وهو المشهور عن أحمد ورواية عن أسحق العائش مثله لكن لا يكتفي بأحدهما إلا إذا
 كانا غلبين فإن كان أحدهما غالباً فهو المول عليه وهو قول جماعة من المالكية وهو الحادي عشر

الثاني عشر ربع دينار وما يبلغ قيمته من فضة أو عرض وهو مذهب الشافعي وقد تقدم تقريره وهو
 قول عائشة وعمره وأبي بكر بن حزم وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي والليث ورواية عن إسحاق وعن
 داود ونقلها الخطابي وغيره عن عمرو عثمان وعلى وقد أخرجه ابن المنذر عن عمر بسند منقطع أنه قال
 إذا أخذ السارق ربع دينار قطع ومن طريق عمر أنه أخرج سارقاً ثلثة دراهم
 من حساب الدينار بأثنى عشر قطع ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً قطع في ربع دينار كانت
 قيمته درهمين ونصفاً الثالث عشر أربعة دراهم نقله عياض عن بعض الصحابة ونقله ابن المنذر عن
 أبي هريرة وأبي سعيد الرابع عشر ثلث دينار حكاه ابن المنذر عن أبي جعفر الباقر الخامس عشر
 خمسة دراهم وهو قول ابن شبرمة وابن أبي ليلى من فقهاء الكوفة ونقل عن الحسن البصري وعن
 سليمان بن يسار أخرجه النسائي وجاء عن عمر بن الخطاب لا تقطع الخمس إلا في خمس أخرجه ابن المنذر
 من طريق منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عنه وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة وأبي
 سعيد مثله ونقله أبو داود البوسني عن مالك وشذ ذلك السادس عشر عشرة دراهم أو ما يبلغ قيمتها من
 ذهب أو عرض وهو قول أبي حنيفة والثوري وأصحابهما السابع عشر دينار أو ما يبلغ قيمته من فضة
 أو عرض حكاه ابن حزم عن طائفة وجزم ابن المنذر أنه قول النخعي الثامن عشر دينار أو عشرة
 دراهم أو ما يساوي أحدهما حكاه ابن حزم أيضاً وأخرجه ابن المنذر عن علي بن سعيد ضعيف وعن ابن
 مسعود بسند منقطع قال به قال طهارة التاسع عشر ربع دينار فضاء من الذهب على ما دل عليه
 حديث عائشة وقطع في القليل والكثير من الفضة والعروض وهو قول ابن حزم ونقل ابن عبد البر
 نحوه عن داود واحتج بأن التعدي في الذهب ثبت صريحاً في حديث عائشة ولم يثبت التعدي صريحاً
 في غيره فبقي عموم الآية على حاله في قطع فيما قل أو كثر إلا إذا كان الشيء نافهاً وهو موافق للشافعي إلا
 في قياس أحد النذرين على الآخر وقد أبداه الشافعي بأن الصرف يومئذ كان موافقاً لذلك واستدل
 بأن الآية على أهل الذهب الف دينار وعلى أهل الفضة اثنا عشر الف درهم وتقدم في فضة النرجة
 قريباً ما يؤيد به ويخرج من تفصيل جماعة من المالكية أن التقويم يكون غالب نقد البلدان ذهباً
 فبالذهب وإن فضة فبالفضة تمام العشرين مذهباً وقد ثبت في حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم
 قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم وثبت لا قطع في أقل من مجن المجن وأقل ما ورد في مجن ثلاثة دراهم
 وهي موافقة للنص الصريح في القطع في ربع دينار وأما ترك القول بأن الثلاثة دراهم نصاب
 بقطع فيه مطلقاً لأن نسبة الفضة بالذهب تختلف فبقي الاعتبار بالذهب كما تقدم
 والله أعلم واستدل به على وجوب قطع السارق ولو لم يسرق من حرز وهو قول الظاهرية وأبي
 عبد الله البصري من المعتزلة تركها فجمع الجمهور فقالوا العام إذا خص منه شيء بدليل في ماعداً على
 عموم وجهه سواء كان لفظه نبيحاً مما ثبت في ذلك الحكم بعد التخصيص أم لا لأن آية السرقة عامة في
 كل من سرق فخص الجمهور منها من سرق من غير حرز فقالوا لا يقطع وليس في الآية ما يبيّن عن
 اشتراط الحرز وطرد البصري أصله في الاشتراط المذكور فلم يشترط الحرز ليستمر الاحتجاج بالآية
 نعم وزعم ابن طحال أن شرط الحرز مأخوذ من معنى السرقة فإن صح ما قال سقطت حجة البصري أصلاً
 واستدل به على أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لأن آية السرقة نزلت في سارق رداء مسفوفان
 أو سارق المجن وعملها الصعابة في غيرهما من السارقين واستدل بإطلاق ربع دينار على أن القطع
 يجب ما صدق عليه ذلك من الذهب سواء كان مضروباً أو غير مضروب جسيماً كان أو ردياً وقد اختلف

فيه الرجوع عند الشافعية ونص الشافعي في الزكاة على ذلك وأطلق في السرقة فيجزم الشيخ أبو حامد وأتباعه بالتعميم هنا وقال الاصطخري لا يقع إلا في المفروب ورجحه الرافعي وقيد الشيخ أبو حامد النقل عن الاصطخري بالقدر الذي ينقص بالطبع واستدل بالقطع في المنع على مشروعية القطع في كل ما يتناول قياسا واستقى الحنفية ما يسرع إليه الضاد وما أسهل الإباحة كالحجارة واللبن والخشب والملح والراب والكلاب والطير وفي رواية عن الحنابلة والراجح عندهم في مثل السرجين القطع تقر بها على جواز بيعه وفي هذا تخاريف أخرى محل بسطها كتب الفقه وبالله التوفيق * الحديث الثالث حديث أبي هريرة في لعن السارق سرق البيضة فقطع خنجره الباب إشارة إلى أن طريق الجمع بين الأخبار لا يبرهن بجعل حديث حمزة عن عائشة أصلا فقطع في ربع دينار فصاعدا وكذا إذا ما بلغت قيمته ذلك فكانه قال المراد بالبيضة ما يبلغ قيمته ربع دينار فصاعدا وكذا الحلل فبقيها إعاءة إلى ترجيح ما سبق من التأويل الذي نقله الأعشى وقد تقدم البحث فيه ﴿ قوله باب توبة السارق ﴾ أي هل يفديه في رفع اسم الفسق عنه حتى قبل شهادته أو لا وقد وقع في آخر هذا الباب قال أبو عبد الله إذا تاب السارق وقطعت يده قبلت شهادته وكذلك كل الحدود إذا تاب أصحابها قبلت شهادتهم وهو في رواية أبي ذر عن الكشيبي وحده وأبو عبد الله هو البخاري المصنف وقد تقدم هذه المسئلة في الشهادات فيما يتعلق بالآذان والسارق في شهادتهما ونقل البيهقي عن الشافعي أنه لا يحتل أن يسط كل حق لله بالتوبة قال وجزم به في كتاب الحدود وروى الربيع عنه أن حد الزنا لا يسط وعن الليث والحنس لا يسط شي من الحدود أبدا قال وهو قول مالك وعن الحنفية يسط إلا الله رب وقال الطحاوي لا يسط إلا بطريق لو ردد النص فيه والله أعلم وذكر في الباب حديث عائشة في قصة التي سرت مختصرا ووقع في آخره وتاب وحسنت وتابا وقد تقدم شرحه مستوفى قبل هذا ووجه مناسبتها للترجمة وصف التوبة بالحسن فإن ذلك يقتضي أن هذا الوصف يثبت لثابت المذكور فيعود لحالته التي كان عليها وحديث عبادة بن الصامت في البيعة وفيه ذكر السرقة وفي آخره فن أصاب من ذلك شيئا فأخذه في الدنيا فهو كفارة له وطهر ووجه الدلالة منه أن الذي أقيم عليه الحد وصف بانطهرا فإذا انضم إلى ذلك أنه تاب فانه يعود إلى ما كان عليه قبل ذلك فتضمن ذلك قبول شهادته أيضا والله أعلم

﴿ قوله كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة ﴾

كذا هذه الترجمة ثبتت للجميع هنا وفي كونهما في هذا الموضوع اشكال وانظرا بما انقلب على الذين نسخوا كتاب البخاري من المسودة والذي يظهر لي أن عملها بين كتاب الدييات وبين استنباط المتردين وذلك أنها تخللت بين أبواب الحدود وكان المصنف ترجم كتاب الحدود وسدره بحديث لا يزني الزاني وهو مؤمن وفيه ذكر السرقة وشرب الخمر ثم بدأ بما يتعلق بمحذات غير أبواب ثم بالسرقة كذلك فالذي يليق أن يثبت بابا في الزنا على وفق ما جاء في الحديث الذي صدر به ثم بعد ذلك أمان قد قدم كتاب المحاربين وأمان يؤخره والأولى أن يؤخره ليعقبه باب استنباط المتردين فانه يلحق أن يكون من جملة أبوابه ولم أر من ينسب على ذلك إلا الكرماني فانه تعرض لشي من ذلك في باب اسم الزامة ولم يستوفه كما ينبغي عليه ووقع في رواية النسفي زيادة قد يرتفع بها الاشكال وذلك أنه قال بعد قوله من أهل الكفر والردة فزادون يجب عليه الحد في الزنا فان كان محفوفا فكانه ضم حد الزنا إلى المحاربين لأفضائه إلى القتل في بعض صوره بخلاف الشرب والسرقة

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
(كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة)

وعلى هذا فالاولى أن يبدل لفظ كتاب بياب وتكون الابواب كلها داخلية في كتاب الحدود (قوله)
وقول الله اعجاز الذين يحاربون الكفرة وسوله الآية) كذا في ذرو ساق في رواية كمر وغيره الى
أورنفوا من الارض قال ابن طال ذهب البخاري الى أن آية الحاربة نزلت في أهل الكفر والردة وساق
حديث العريين وليس فيه نص صريح بذلك ولكن أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة حديث
العريين وفي آخره قال بلغنا أن هذه الآية نزلت فيهم اعجاز الذين يحاربون الله ورسوله الآية ووقع
منه في حديث أبي هريرة وعن طل ذلك الحسن وعطاء والضحاك والزهرى قال وذهب جمهور الفقهاء
الى أنها نزلت فيمن خرج من المسلمين يسى في الارض بالفساد وقطع الطريق وهو قول مالك والشافعي
والكوفيين ثم قال ليس هذا منافيا للقول الاول لانها وان نزلت في العريين باعتبارهم لكن لنظها عام
يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من الحاربة والفساد (قلت) بل هما متغايران والمرجع الى
نفس المراء بالحادثة فن جعلها على الكفر خص الآية بأهل الكفر ومن جعلها على المعصية بهم ثم نقل
ابن طال عن اسمعيل القاضي ان ظاهر القرآن وما مضى عليه عمل المسلمين يدل على ان الحدود
المذكورة في هذه الآية نزلت في المسلمين وأما الكفار فقد نزلت فيهم فإذا اقيم الذين كفروا فضر
الرقاب الى آخر الآية فكان حكمهم خارجا عن ذلك وقال تعالى في آية الحاربة الا الذين تابوا من قبل أن
تقدروا عليهم وهي دالة على أن من تاب من الحاربين سقط عنه الطلب بما ذكر بما حناه فيها ولو كانت
الآية في الكافر لفتحت الحاربة وتلك اذا أحدث الحاربة مع كفره اكتفى بما عاذ كفى الآية وسلم
من القتل فسكون الحاربة خفت عنه القتل وأجيب عن هذا الاشكال بأنه لا يلزم من اقامته هذه
الحدود على الحارب المرتد مثلا ان سقط عنه المطالبة بالعودة الى الاسلام أو القتل وقد تقدم في تفسير
المائدة ما نقله المصنف عن سعيد بن جبير أن معنى الحاربة بقاء الكفر به وأخرج الطبري عن طريق روح
ابن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في آخر قصة العريين قال فذكر لنا ان هذه الآية
نزلت فيهم اعجاز الذين يحاربون الله ورسوله وأخرج حمود عن وجه آخر عن أنس وأخرج الاسماعيلي
هناك عن طريق مروان بن معاوية عن معاوية بن أبي العباس عن أيوب عن أبي غلابة عن أنس عن النبي
صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى اعجاز الذين يحاربون الله ورسوله قال هم من عكل (قلت) قد ثبت
في الصحيحين أنهم كانوا من عكل وعريته ففدوجدا التصريح الذي نقاه ابن طال والمعتمدان الآية
نزلت أولاهم وهي تناول عمومها من حارب من المسلمين قطع الطريق لكن عقوبة القرع في مختلفة
فان كانوا كفارا اختير الامام فيهم اذا ظفر بهم وان كانوا مسلمين ففي قوانين أحدهما وهو قول الشافعي
والكوفيين ينظر في الجناية فمن قتل قتل ومن أخذ المال قطع ومن لم يقتل ولم يأخذ المال في وجعها أو
للتنوع وقال مالك بل هي التخفيف في تخيير الامام في الحارب المسلم بين الامور الثلاثة ورجع الطبري
الاول واختلفوا في الراب النسي في الآية فقال النسي في الآية فقال مالك والشافعي يخرج من بلد الجناية الى بلدة أخرى زاد
مالك فيحبس فيها وعن أبي حنيفة بل يهبط في بلد وتعتب بان الاستمرار في البلد ولو كان مع الحبس
اقامة فهو ضد النسي فان خفيته الثاني الاخراج من البلد وقد قوت مفارقة الوطن بالقتل قال تعالى
ولو اننا كتبنا عليهم ان اقتلوا انفسكم او اخرجوا من دياركم وحججه ابي حنيفة أنه لا يؤمن منه
استمرار الحاربة في البلدة الاخرى فان فصل عنه مالك بأنه يهبط بها وقال الشافعي يكفيه مفارقة الوطن
والعشرة خذ لا واذ لانهم ذكر المصنف حديث أنس في قصة العريين او رده عن طريق الوليد بن
مسلم عن الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي غلابة مصر حافيه بالتحديث في وجهه فامن فيه من

وقول الله تعالى انما جزاء
الذين يحاربون الله ورسوله
الآية حد ثنا علي بن عبد
الله حدثنا الوليد بن مسلم
حدثنا الاوزاعي حدثني
يحيى بن أبي كثير حدثني
أبو غلابة الجرمي عن أنس
رضي الله عنه قال قدم على
النبي صلى الله عليه وسلم
فصر من عكل فاسلموا
فاجتروا المدينة فاهزم
أن ياوا ابل الصدقة فقتلوا
من أو اطاروا بالنها فقتلوا
فصحبوا فارتدوا وقتلوا
رعاتها واستاقوا الابل فبعث
في آثارهم فأتى بهم فقطع
أيديهم وأرجلهم وسمل
أعينهم ثم يصبهم حتى
ماتوا

(باب لم يهضم النبي صلى الله عليه وسلم الحار بين من اهل الردة حتى هلكوا) حدثنا محمد بن الصلت ابو يعلى حدثنا الوليد حدثني
الازدعي عن يحيى عن ابي قلابه عن اسان النبي صلى الله عليه وسلم قطع العرنيين ولم يهضم حتى ماتوا (باب لم يسن المرتدون
الحارون حتى ماتوا) حدثنا موسى بن اسمعيل عن وهيب عن ابي

٩١

التدليس والنسوة وقد تقدم شرحه في باب اوال الا بل من كتاب الطهارة ووقع في هذا الموضع
ففعلا فصحا فارتدوا وقتلوا رعاها واستاقوا الا بل (قوله باب لم يهضم النبي صلى الله عليه
وسلم الحار بين الخ) الحسم يفتح الحاء وسكون السين المهملة والفتح على التارة قطع الدم حسنة فاحصم
كثافته فاقطع وحسمت العرق معناه حبس دم العرق ففتحته أن بيل وقال الدودي الحسم حان
توضع اليد بعد اقطع في زيت حار (قلت) وهذا من صور الحسم وليس محصورا فيه وأورد فيه طرفا من
قصة العرنيين مقتضا على قوله قطع العرنيين ولم يهضمهم قال ابن طال اغا ترك حسمهم لانه أراد
اهلاكهم فاما من قطع في سرقه مثلا فانه يجب حسمه لانه لا يؤمن معه التلف غالبا بنزف الدم (قوله
باب لم يسن المرتدون الحارون حتى ماتوا) كذا الحسم ضم أوله على البناء للجھول ولو كان
يقتضيه لتصب الحارون وكان راجعا إلى فاعل يهضم في الباب الذي قبله وأورد فيه قصة العرنيين من وجه
آخر عن ابي قلابه عن أس تاما (قوله حتى سحوا وسمنوا وقتلوا الراعي) في رواية السكسهي وقتلوا
الراعي بالغاء وهوى أوجه وحتى ابن طال عن المهلب ان الحكمة في ترك سقيمهم كفرهم نعمة السقي
انني أنعشهم من المرض الذي كان بهم قال وفيه وجه آخر يؤخذ منها أخرجه ابن وهب عن مرسل سعيد
ابن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يلغى ما صنعوا عطش الله من عطش آل محمد الليلة قال
فكان ترك سقيمهم اجابة لدعونه صلى الله عليه وسلم (قلت) وهذا لا ينافي أنه عاقبهم بذلك كانت اهل مسلمهم
لكنهم سملوا عين الرعاة واغارتهم حتى ماتوا لانه أراد اهلاكهم كما مضى في الحسم وأبعد من قال ان
تركهم بلا سقم لم يكن يعلم النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في هذه الطريق قالوا اغناهم بقطع ثم موحدة
ثم معجبة أي اطلب لنا يقال اغنا كذا اطلب له وقوله رسلا بكسر الراء وسكون المهملة أي لينا وقوله
ما جلدكم الا ان تلحقوا بابل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه يحجر بدوساق الكلام بقضي أن
يقول بابل ولكنه يقول كبير القوم يقول لكم الامر مثلا ومنه قول الخليفة يقول لكم الأمر مؤمنين
وتقدم في غير هذه الطريق وهو في الباب الاول أيضا بافظ فامرهم أن يقولوا بل الصدقة فجعل بعضهم
بين الروايتين بانه صلى الله عليه وسلم كانت له ابل ترحى وابل الصدقة في جهة واحدة فدل كل من
المتصفين على الصنف الاخر وقيل بل الكل ابل الصدقة واذا قها اليه اضافة التبعية لكونه تحت
حكمه يؤيد الاول ما ذكره في بيان تطيش آل محمد لانهم كانوا لا يتناولون الصدقة (قوله
باب) بالتونين (سمر النبي صلى الله عليه وسلم) بفتح السين المهملة واللام بالفتح الماضي
ويجوز مضافا غير تنوين مع سكون الميم وأورد فيه حديث العرنيين من وجه آخر عن أيوب وقوله فيه
حتى جى بهم في رواية السكسهي أي جى بهم وقوله وسمر أعينهم ووقع في رواية الازدعي في أول الحار بين
وسمل باللام وهما جئني قال ابن التين وغيره وفيه نظر فالعياض سمر العين بالتخفيف كحلها بالمار
الحمي فبطا بن السمل فانه فسر بان يذني من العين حديدة حمأة حتى يذهب ظفرها فبطا بن الاول بان
تكون الحد بدماء او اقال وضبطناه بالتشدد في بعض النسخ والاول أوجه وفسروا السمل أيضا بانه
فق العين باشو لو ليس هو المراد هنا في تنبيه أشكل قوله في آية الحار بين ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم

الله عنه قال قدمه رط من
عكل على النبي صلى الله
عليه وسلم كانوا في الصفة
فاخروا المدينة فقالوا
يا رسول الله اغنا رسلا
قتال ما جلدكم الا ان
تلحقوا بابل رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاقوا
فسر بوا من البناها واولها
حتى سحوا وسمنوا
وقتلوا الراعي واستاقوا
الذود فاقى النبي صلى الله
عليه وسلم الصر يفتح
الطلب في آثارهم فارتحل
النهار حتى اتى بهم فأمر
بعامر فاجبت فكحهم
بها وقطع ايديهم وارجلهم
وما حسمهم ثم القوا في
الحرة يستسقون فاسفوا
حتى ماتوا قال ابو قلابه
سرقوا وقتلوا وحاربوا الله
ورسوله (باب سمر النبي
صلى الله عليه وسلم اعين
الحار بين في حدثنا قتيبة
ابن سعيد حدثنا جاد عن
ايوب عن ابي قلابه عن اس
ابن مالك ان رهطاً من
عكل اوقال عريضة ولا
اعلمه الاقل من عكل
قدموا المدينة فامرهم النبي

صلى الله عليه وسلم بلقاح وامرهم ان يخرجوا فسر بوا من ابواها والبناها فسر بوا حتى اذارتوا وقتلوا الراعي واستاقوا النعم فبلغ النبي
صلى الله عليه وسلم غدوة فبعث الطلب في اثرهم فمارتفع النهار حتى جى بهم فأمرهم بقطع ايديهم وارجلهم وسمر أعينهم فاقوا
بالحرة يستسقون فلا يسقون * قال ابو قلابه هؤلاء قوم سرقوا وقتلوا وكفروا بعد اعانهم وحاربوا الله ورسوله

باب فضل من ترك
 الفواحش * حدثنا محمد
 بن عبد الله بن عيسى
 بن عمر عن خبيب بن
 عبد الرحمن عن حفص بن
 عاصم عن أبي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال سبعة يظلهم الله
 يوم القيامة في ظلله يوم
 لا ظل الاظله امام عادل
 وشاب نشأ في عبادة الله
 ورجل ذكر الله في خلاءه
 ففاضت عيناه ورجل قلبه
 معلق بالمسجد ورجل ان
 تعابى الله ورجل دعت
 امرأته ذات منصب وجمال
 الى نفسها قال افي اخاف الله
 ورجل تصدق خفافا حتى
 لا تعلم شماله ما صنعت
 يمينه * حدثنا محمد بن ابي
 بكر حدثنا عمر بن علي ح
 وحديثي خليفة حدثنا
 عمر بن علي حدثنا ابو
 حازم عن سهل بن سعد
 الساعدي قال النبي
 صلى الله عليه وسلم
 من توكل ل ما بين رجله
 وما بين طيه توكل له الجنة
 * باب اثم الزنا وقول الله
 تعالى ولا يزنون

في الاخرة عذاب عظيم مع حديث عبادة الدال على ان من اقم عليه الحد في الدنيا كان له كفارة فان ظاهر
 الآية ان ما عذب به الاثام من الجواب ان حديث عبادة مخصوص بالمسلمين بدليل ان فيه ذكر
 الشرك مع ما ضم اليه من المعاصي فلما حصل الاجماع على ان الكافر اذا قتل على شرك كفارة مشركا
 ان ذلك القتل لا يكون كفارة له قام اجماع اهل السنة على ان من اقم عليه الحد من اهل المعاصي كان
 ذلك كفارة لاثم معصيته والذي يضبط ذلك قوله تعالى ان الله لا يعقر ان شركك به وبغير ما دون ذلك لمن
 يشاء والله اعلم **(قوله باب فضل من ترك الفواحش)** جمع فاحشة وهي كل ما اشتد فيه من
 الذنوب فعلا او قولا وكذا الفحشاء والفحش ومنه الكلام الفاحش ويطلق غالبا على الزنا فاحشة
 ومنه قوله تعالى ولا يقر بوالزنا انه كان فاحشة وأطلقت على القواط بالدم العهدية في قول لوط عليه
 السلام لقومه انا نأتون الفاحشة ومن ثم كان حده حد الزنا عند الاكثر وزعم الحلبي ان الفاحشة اشد
 من الكبيرة وفيه نظر ثم ذكر في حديثين أحدهما حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظلهم الله في
 ظلهم والمقصود منه قوله فيه ورجل دعت امرأته ذات منصب وجمال الى نفسها فقال افي اخاف الله تعالى
 وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة وبلحق بهذه الاصلية من وقع له نحوها كالذي دناها باجلا
 لان زوجه ان له حيلة كثيرة لجهاز جد النبال منه الفاحشة ففعل الشاب عن ذلك وترك المال والجمال
 وقد شاهدت ذلك وقوله في أول السند حدثنا محمد بن عبد الله بن يوسف قال أبو علي الفاضل وقع في رواية الاسيلي
 محمد بن مقاتل وفي رواية القاسمي محمد بن سلام والاول هو الصواب لان عبد الله هو ابن المبارك وابن
 مقاتل معروف بالرواية عنه (قلت) ولا يلزم من ذلك ان لا يكون هذا الحديث الخاص عند ابن سلام
 والذي أشار اليه الفاضل قاعدة في تفسير من اهتم واستمر بهم فيكون كثرة اخذه وملازمته قرينة
 في تعيينه اما اذا وردا للتخصيص عليه فلا وقد صرح ايضا بانه محمد بن سلام ابو ذر في روايته عن
 شيوخه الثلاثة وكذا هو في بعض النسخ من رواية كرمي في الوقت هذا الحديث الثاني **(قوله عمر بن
 علي)** هو المقدم نسبة الى جدم مقدم وزن محمد وهو محمد بن ابي بكر الرازي عنه وهو موصوف
 بالتدليس لكنه صرح بالتحديث في هذه الرواية وقد اورد في الرقاق عن محمد بن ابي بكر وحده
 وفرقه هنا بخليفة وساقه على لفظ خليفة **(قوله من توكل لي)** أي تكفل وقد ذكرت في الرقاق من رواه
 بلفظ تكفل وبلفظ حفظ وهو هناك بلفظ تضمن واسل التوكل الاعتماد على الشيء والتوكل به وقوله
 توكلت له من باب المقابلة وقوله ما بين رجله اي فرجه وحيث بفتح اللام وهو منبت اللحية والاسنان
 ويجوز كسر اللام وثني لانه اعلى واسفل والمراد به اللسان وقيل النطق وقد ترجم له في الرقاق حفظ
 اللسان وتقدم شرحه مستوفى في هذا التوقيع في آخره ما بالجنة كذا لا كذا في رواية ابي ذر عن
 المسلمي والسرخصي يهدف بالباء ويقرأ بالنصب على نزع الخافض او كونه ضمن توكلت معنى ضمنت
(قوله باب اثم الزنا) ضم اوله جمع لان كراما ورواه **(قوله وقول الله تعالى ولا يزنون)**
 يشير الى الآية التي في الفرقان واؤها والذين لا يدعون مع الله الها آخرا والمراد بقوله في الآية التي بعدها
 ومن يفعل ذلك يلق اثمها وكاله اشار بذلك الى ما ورد في بعض طرقه وهو في آخر طريق مسدد
 عن يحيى القطان فقال متصلا بقوله حيلة جارك قال فزلت هذه الآية تصدقا لقول رسول
 الله صلى الله عليه وسلم والذين لا يدعون مع الله الها آخرا في قوله ولا يزنون ووقعت في الادب من
 طريق جرير عن الاعمش وساق الى قوله يلق اثمها ولم يقع ذلك في رواية جرير عن منصور كما بينه
 مسلم واخرجه الترمذي من طريق شعبة والنسائي من طريق مالك بن مغول كلاهما عن واسل
 الاحدب وساقه الى قوله تعالى ويخلفه مهنا ووقع لغير ابي ذر يهدف الخوا في قوله وقول الله

عن قتادة أخبرنا انس قال
 لاحد تشكك حديثنا
 لا يحدثكموه احد بعدى
 سمعته من النبي صلى الله
 عليه وسلم سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم يقول لا تقوم
 الساعة واما قال من اشراط
 الساعة ان يرفع العلم
 ويظهر الجهل و يشرب
 الخمر و يظهر الزنا و يفل
 الرجال و يكثر النساء حتى
 يكون للخصمين امرأة القيم
 الواحد • حدثنا محمد بن
 المثنى اخبرنا اسحق بن
 يوسف اخبرنا الفضيل
 ابن غزوان عن عكرمة عن
 ابن عباس رضى الله عنهما
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا يزني العبد حين
 يزني وهو مؤمن ولا يسرق
 حين يسرق وهو مؤمن
 ولا يشرب حين يشرب وهو
 مؤمن ولا يقتل حين يقتل وهو مؤمن
 قال عكرمة قلت لابن عباس
 كيف يزعم عنه الايمان
 قال هكذا وشلب بين اصابعه
 ثم اخبرها فان تاب عاد
 اليه هكذا وشلب بين
 اصابعه • حدثنا آدم
 حدثنا شعبة عن الاعمش
 عن ذكوان عن ابي
 هريرة قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا يزني
 الزاني حين يزني وهو مؤمن
 ولا يسرق حين يسرق وهو

(قوله ولا تروا الزنا انه كان فاحشه) زاد في رواية النسائي في آخره الا يقول المشهور في الزنا القصر و جاء
 المذنب بعض اللغات و قد كرى الباب اربعة احاديث • الحديث الاول (قوله حدثنا) في رواية غير
 آي ذروا النبي اخبرنا (قوله داود بن شبيب) بمعجمة وموحدة وزن عظيم هو الباهلي يكنى ابا سليمان
 بصري صدوق فانه ابو حاتم وقال البخاري مات سنة اثنتين وعشرين (قلت) ولم يخرج عنه الا في
 هذا الحديث هنا فقط وقد تقدم في العلم من طريق شعبة عن قتادة بزيادة في اوله وقد تقدم شرحه في
 كتاب العلم والغرض منه قوله فيه و يظهر الزنا أي شيع و يشتهر بحيث لا يتكلم به لكثرة من يعاطاه
 وقد تقدم سبب قول انس لا يحدثكموه احد بعدى • الحديث الثاني حديث ابن عباس لا يزني الزاني
 وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث ابي هريرة في أول الحديث و قول ابن جرير ان بعضهم
 رواه بصيغة انتهى لا يزني مؤمن وان بعضهم جعله على المستحل وساقه بسنده عن ابن عباس واسحق
 ابن يوسف المذكور في السند هو الواسطي المعروف بالازرق والفضيل بقاوم معجمة مصغر وأبو
 غزوان بغير معجمة ثم زاي سا كنه بوزن شعبان وقوله فيه قال عكرمة الخ هو موصول بالسند
 المذكور وقوله وشلب بين اصابعه في رواية الاسماعيلى من طريق اسمعيل بن هود الواسطي عن خالد
 الذي أخرجه البخاري من طريقه وقال هكذا فوصف صفة لا أحفظها وقد قدمت الكلام على الصفة
 المذكورة هناك قال الترمذي بعد تخفيض حديث أبي هريرة وحكاية تأويل لا يزني الزاني وهو
 مؤمن لانهم احدثوا كذا بالزنا والسرفه والشرب يعني عن محمد بن خلفه قال وقد روى عن أبي جعفر
 يعني الباقر انه قال في هذا خبر ج من الايمان الى الاسلام يعني انه جعل الايمان اخس من الاسلام
 فاذا خرج من الايمان بقي في الاسلام وهذا باق قول الجمهور ان المراد بالايان هنا كاله اصله
 والله اعلم • الحديث الثالث حديث أبي هريرة في ذلك وقد مضى الكلام عليه وعلى قوله في آخره
 والتوبة معروضة بعد • الحديث الرابع حديث عبد الله هو ابن مسعود (قوله عمرو بن علي) هو
 الفلاس ويحيى هو ابن سعيد القطان وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز وسليمان هو
 الاعمش وأبو وائل هو شقيق وأبو ميسرة هو عمرو بن شرحبيل وواصل المذكور في السند الثاني
 هو ابن حبان ومحملة ومحملة ثمانية قليلة هو المعروف بالاحدب ورجال السند من سفيان فصاعد اكون فيون
 وقوله قال عمرو هو ابن علي المذكور (فذكرته لعبد الرحمن) يعني ابن مهدي (وكان حدثنا) هكذا
 ذكره البخاري بن عمرو بن علي قدّم رواية يحيى على رواية عبد الرحمن وعقبها بالفا وقال الهيثم بن
 خلف فيما أخرجه الاسماعيلى عنه عن عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي فساد روايته وحذف
 ذكر واصل من السند ثم قال وقال عبد الرحمن مرة عن سفيان عن منصور والاعمش وواصل قلت
 لعبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد ذكره مفصلا فقال لعبد الرحمن دعوه والحاصل ان الثوري حدث
 بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل فالما الاعمش ومنصور فاذ خلا بين أبي وائل
 وبين ابن مسعود بابيسرة وأما واصل فحذفه فضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلا وما
 عبد الرحمن فحدث به أولا غير تفصيل فعمل رواية واصل على رواية منصور والاعمش فيجمع الثلاثة
 وأدخل ابا ميسرة في السند فاما ذكره عمرو بن علي أن يحيى فضله كانه تردديه فاقتصر على التحديث
 به عن سفيان عن منصور والاعمش حسب وترك طريق واصل وهذا من قوله في حديثه دعوه اى
 انكره والضمير للثوري التي اختلف فيها وهي رواية واصل وقلت ادا الهيثم بن خلف في روايته بعد قوله

مؤمن ولا يشرب حين يشربا وهو مؤمن والتوبة معروضة بعد • حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا سفيان حدثني منصور
 سليمان عن أبي وائل عن أبي ميسرة عن عبد الله رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله

دعه فلم يذكر فيه واسلا بعد ذلك فعرف ان معنى قوله انه اترك السند الذي ليس فيه ذكر أي
ميسرة وقال الكرمانى حاصله ان ابا رائل وان كان قد روى كثيرا من عبد الله فان هذا الحديث لم يروه
منه قال وليس المراد بذلك الطعن عليه لكن ظهر له ترجيح الرواية باسقاط الواسطة لموافقة الاكثرين
كذا قال والذي يظهر ما قدمته انه تركه من اجل التردد فيه لان ذكر أي ميسرة ان كان في اصل رواية
واصل فتعديته بدونه يستلزم انه طعن فيه بالتدليس او بقلة الضبط وان لم يكن في روايته في الاصل
فيكون زادا في السند فلم يسمعه فاكتفى برواية الحديث عن لا تردد عنده فيه وسكت عن غيره وقد كان
عبد الرحمن حدث به مرة عن سفيان عن واصل وحده بزيادة أي ميسرة كذلك اخرج به الترمذي
والنسائي لكن الترمذي بعد ان ساقه بلفظ واصل عطف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن
الاعمش ومنصور قال بطله وكان ذلك في اول الامور ذكر الخطيب هذا السند مثالا لنوع من
انواع مدرج الاسناد وذكر فيه ان محدثين كثيرا في عبد الرحمن عن روايته الاولى عن سفيان فيصير
الحديث عن الثلاثة غير تفصيل (قلت) وقد اخرج البخاري في الادب عن محدثين كثيرا لكن اقتصر
عن السند على منصور واخرجه ابو داود عن محمد بن كثير فضم الاعش الى منصور واخرجه الخطيب
عن طريق الطبراني عن أي مسلم الليثي عن عاذ بن المثني ويوسف القاضي ومن طريق أي العباس
البرقي ثلاثتهم عن محمد بن كثير عن سفيان عن الثلاثة وكذا اخرجه ابو عبيد المستخرج عن الطبراني
وفيه ما تقدم ذكر الخطيب الاختلاف فيه على منصور وعلى الاعش في ذكر أي ميسرة وحذفه
ولم يختلف فيه على واصل في اسقاطه في غيره رواية سفيان (قلت) وقد اخرج الترمذي والنسائي
من رواية شعبة عن واصل يحذف أي ميسرة لكن قال الترمذي رواية منصور اصح بمعنى ثبات أي
ميسرة وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وقال رواه الحسن بن عبيد الله عن أي وائل عن عبد الله
كقول واصل ونقل عن الحافظ أي بكر التياجوري انه قال يشبه ان يكون الثوري جع بين الثلاثة لما
حدث به ابن مهدي ومحمد بن كثير وفصله لما حدث به غيرهما يعني فيكون الادراج من سفيان لامن
عبد الرحمن والعلم عند الله تعالى وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في تفسير سورة الفرقان (قوله أي
الذنب اعظم) هذه رواية الاكثرو وقع في رواية عاصم عن أي وائل عن عبد الله اعظم الذنوب عند الله
اخرجه الحرث وفي رواية مسند الماشية في كتاب الادب أي الذنب عند الله اكبر وفي رواية أي حبيدة
ابن معن عن الاعش أي الذنوب اكبر عند الله وفي رواية الاعش عند احمد وفيه أي الذنب اكبر
وفي رواية الحسن بن عبيد الله عن أي وائل اكبر الكبائر قال ابن طالع عن المهلب يجوز ان يكون
بعض الذنوب اعظم من بعض من الذين المذكورين في هذا الحديث بعد الشك لانه لا خلاف
بين الامم ان اللواط اعظم اثما من الزنا فانه صلى الله عليه وسلم انما قصد بالاعظم هتاما تكثر مواقفه
ويظهر الاحتياج الى بيانه في الوقت كإدراج في حق وقد عبد القيس حيث اقتصر في منهاجهم على
ما يتعلق بالشر به لقشور في بلادهم (قلت) وفيما قاله نظر من اوجه احدهما ما نقله من الاجماع
ولعله لا بد ان يأتي بشئ صحيح صريح بما ادعاه عن امام واحد بل المنقول عن جماعة عكسه فان
الحديث اجموع والراجح من الاقوال انما ثبت فيه بالقياس على الزنا والمقيس عليه اعظم من المقيس
او مساو به وانظر الوارد في قتل الفاعل والمفعول به اوجهما ضعيف وامانا فيما من مفدة
فيه الا يوجد مثله في الزنا واشد ولو لم يكن الا ما قبله في الحديث المذكور فان المفدة
فيه شديدة جدا ولا يتأتى مثلها في الذنب الا يخرج على الترتيل فلا يزيد واما ثالثا فيصير مصادمة

أي الذنب اعظم قال ان
تجسس لله ندا وهو خلقك
قلت ثم أي قال ان تقتل
ولذلك اجل ان يطعم معك
قلت ثم أي قال ان تزاني

للنص المصر يع على الاظمية من غير ضرورة الى ذلك ثم امارا بما فاذى مثل به من قصة الاثر به ليس فيه الا انه اقتصر لهم على بعض المناهي وليس فيه تصريح ولا اشارة بالجصر في الذي اقتصر عليه والذي يظهر ان كلامنا الثلاثة على ترتيبها في العظم ولوجاز ان يكون فيما لم يذكر شيء يتصف بكونه اعظم منها بالمطابق الجواب السؤال نعم يجوز ان يكون فيما لم يذكر شيء يساوي ما ذكر فيكون التقدير في المرتبة الثانية متلا بعد القتل الموصوف وما يكون في الفحش مثله ونحوه لكن يستلزم ان يكون فيما لم يذكر في المرتبة الثانية شيء هو اعظم مما ذكر في المرتبة الثالثة ولا يحذف في ذلك رأيا ماضيا في كتاب الادب من عد عقوق الوالدين في اكبر الكبار لئلا ينفذ كرت بالواو فيجوز ان تكون رتبة اربعة وهي اكبر مما دونها **(قوله حليلة جارك)** يفتح الحاء المهملة وزن عظمة أي التي يحمل على وطؤها وقيل التي تحمل معه في فراش واحد وقوله اجل أن طعم معن يفتح اللام أي من أجل فعدف الجار فانه يصود كرا لا كنه لان الاغلب من حال العرب وسيأتي الكلام على بقية شرح هذا الحديث في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى **(قوله باب رجم المحصن)** هو يفتح الصاد المهملة من الاحصان وبأنى معنى العفة والزوج والاسلام والمحرية لان كلامها يتبع المكلف من عمل الفاحشة قال ابن القطاع رجل محصن بكسر الصاد على القياس ويقعها على غير قياس (قلت) يمكن تخريج معنى القياس وهو ان المراد هنا من له زوجة عقد عليها ودخل بها أو صاحبها فكان الذي زوجها له أو جعله على الزوجة ولو كانت نفسه أحسنه أي جعله في حصن من القعة أو منعه من عمل الفاحشة وقال الراغب قال للزوج محصنة أي ان زوجها أحسنها ويقال امرأة محصنة بالكسر اذا تصور حصنها من نفسها وبالفتح اذا تصور حصنها من غيرها ووقع هنا قبل الباب عند ابن طلال كتاب الرجم ولم يقع في الروايات المعتمدة قال ابن المنذر وجعوا على انه لا يكون الاحصان بالنكاح الفاسد ولا الشبهة وخالفهم أبو ثور فقال يكون محصنا واحتج بأن النكاح الفاسد بطل على أحكام الصحيح في تقدير المهر وجوب العدة وطوق الولد ونحوه لم يبيعه وأوجب بعموم ادروا الحدود وقال وأجمعوا على أنه لا يكون بمجرد العقد محصنا واختلفوا اذا دخل بها وادعى أنه لم يصحها قال حتى تقوم البينة أو يوجد منه اقراء أو يعلم منها ولد وعن بعض المالكية اذا زنى أحد الزوجين واختلعا في الوطء لم يصدق الزنى ولولم يرض لها إلا البتة أو ما قبل الزنا فلا يكون محصنا ولو أقام معها ما أقام واختلعا اذا تزوج الحر أمه هل تحصنه فقال لا أكثر منهم وعن عطاء والجن وقادة والثوري والكوفيين واحد واسعق لا راختلفوا اذا تزوج كتابية فقال إبراهيم وطاوس والشعبي لا تحصنه وعن الحسن لا تحصنه حتى يطأها في الاسلام خرجهما ابن أبي شيبة وعن جابر بن زيد وابن المسيب تحصنه به قال عطاء وسعيد ابن جبير وقال ابن طلال أجمع الصحابة أنه لا امصار على أن المحصن اذا زنى عامدا اعلمنا عتقارا فعليه الرجم ودفع ذلك الطوارج وبعض المعز لقوا عتقها بأن الرجم لم يذكر في القرآن وحكاها ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب ليقوم بهم من بقايا الطوارج واحتج الجمهور بأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم وكذلك الآية بعده ولذلك أشار على رضى الله عنه بقوله في أول أحاديث الباب ورجعها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبثني في صحيح مسلم عن عبادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا حتى قد جعل الله لمن سبيلنا إتيب بالتهيب الرجم وسيأتي في باب رجم الحلي من الزنا من حديث عمر أنه خطب فقال ان الله بعثت محمدا بالحق وأنزل عليه القرآن فكان مما أنزل آية الرجم وبأنى الكلام عليه هناك مستوفى ان شاء الله تعالى **(قوله وقال الحسن)** هو البصري كذا لا تروا لك شيئا وحده وقال

حليلة جارك قال يحيى
وحدثنا سفيان حدثني
أصل عن أبي وائل عن
عبد الله قلت يا رسول الله
مثله قال حسرو فذكرته
لعبد الرحمن وكان حدثنا
عن سفيان عن الأعمش
ومنصور وواصل عن أبي
وائل عن أبي مسرة قال
دعه دعه **(باب رجم
المحصن وقال الحسن)**

منصور يدل الحسن وزينه **(قوله)** من زني باخته فعده حد الزاني في رواية الكشميهني الزايله
 ابن أبي شيبة عن حصن بن غياث قال سألت عمر ما كان الحسن يقول فيمن تزوج ذات محرم وهو يعلم
 قال عليه الحد أو أخرج ابن أبي شيبة عن طريق جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء التميمي المشهور فيمن أذى
 ذات محرم منه قال يضرب عنقه ووجه الدلالة من حديث علي أنه قال رجعتا بسنة رسول الله فانه لم يفرق
 بين ما إذا كان الزنا بمحرم أو غير محرم وأشار البخاري إلى ضعف الخبر الذي ورد في قتل من زني بذات
 محرم وهو ما رواه صالح بن راشد قال أتى الحجاج برجل قد اغتصب أخته على نفسها فقال سادوا من هنا
 من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عبد الله بن المطرف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول من تخلى الحرمتين فخطوا وسطه بالسيف فكتبوا إلى ابن عباس فكتب اليهم بمثل ذلك كره ابن
 أبي حاتم في الملل ونقل عن أبيه أنه روى عن مطرف بن عبد الله بن الشخير من قوله قال ولا أدري أهو
 هذا ولا يثبر إلى نجي يز أن يكون الراوي غلط في قوله عبد الله بن مطرف في قوله سمعت وانما هو
 مطرف بن عبد الله ولا يصحبه له وقال ابن عبد البر يقولون إن الراوي غلط فيه واثم مطرف الذي أشار
 إليه أبو حاتم أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق بكر بن عبد الله المزني قال أتى الحجاج برجل قد وقع على
 أخته وعده مطرف بن عبد الله بن الشخير وأبو بردة فقال أحدهما اضرب عنقه فصربت عنقه (قلت)
 والراوي عن صالح بن راشد ضعيف وهو ردة بكسر الراء وسكون القاء ووضع ضعه قوله في فكتبوا
 إلى ابن عباس وابن عباس مات قبل أن يلى الحجاج الامارة بأكثر من خمس سنين ولكن له طريق
 أخرى إلى ابن عباس أخرجهما الطحاوي وضعفوا بها واشهر حديث في الباب حديث البراءة
 خالي ومعه الراية فقال يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل تزوج امرأة أبيه إن اضرب
 عنقه أخرجه أحد أصحاب السنن وفي سنده اختلاف كثير وله شاهد من طريق معاوية بن
 مرة عن أبيه أخرجه ابن ماجه والدارقطني وقد قال ظاهرا جده الجوهري من استعمل ذلك بعد
 العلم بخرجه بقرينة الأمر بانعدامه وقسمته ثم ذكر في الباب ثلاثة احاديث * الحديث الاول **(قوله)**
 حدثنا سلمة بن كهيل في رواية علي بن الجعد عن شعبة عن سلمة ومجاهد أخرجه الاسماعيلي
 وذكر الدارقطني إن قنبر بن محرز رواه عن وهب بن جرير عن شعبة عن سلمة عن مجاهد وغلط
 والنصاب سلمة ومجاهد **(قوله)** سمعت الشعبي عن علي أي يحدث عن علي فدخل من بعضهم
 كالحازمي في هذا الاستادبان الشعبي لم يسمعه من علي قال الاسماعيلي رواه عصام بن يوسف عن
 شعبة فقال عن سلمة عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي وكذا ذكر الدارقطني عن حسين
 ابن محمد عن شعبة ووقع في رواية قنبر المذكورة عن الشعبي عن أبيه عن علي وجزم الدارقطني بأن
 الزيادة في الاستادبان وهب بن الجعد سمع هذا الحديث من علي قال ولم يسمع عنه غيره **(قوله)** حين
 رجم المرأة يوم الجمعة في رواية علي بن الجعدان عليا في امرأة زنت فصر بها يوم الخميس ورجها يوم
 الجمعة وكذا عند النسائي عن طريق هز بن اسد عن شعبة والدارقطني عن طريق أبي حصين بن فضال
 اوله عن الشعبي قال أتى علي شراحة وهي بضم الشين المعجمة وتخفيف الراء ثم جاء مهيمة
 الهمة دابة يكون الميم وقد فجرت فردها حتى ولدت وقال أتوفي بأقرب الناس منها فأعطها الولد ثم
 رجمها ومن طريق حسين بن الصغير عن الشعبي قال أتى علي بمولاة لسهيد بن قيس ففجرت وفي لفظ وهي
 حلي فصر بها ثم رجمها وذكر ابن عبد البر أن في تفسيره بن داود من طريق أخرى إلى الشعبي
 قال أتى علي شراحة فقال لها لعل رجلا استكرهك قالت لا قال فلعنه أباك وانت نائمة قالت

من زني باخته فعده حد
 الزاني حدثنا آدم حدثنا
 شعبة حدثنا سلمة بن
 كهيل قال سمعت الشعبي
 عن علي رضي الله عنه حين
 رجم المرأة يوم الجمعة وقال
 قد

لا قال لعل زوجتي من عدونا قالت لا فامرهما فجلس فلما وضعت آخرهما يوم الخميس فجلدها مائة ثم
 ردها الى الحبس فلما كان يوم الجمعة حفر لها ورجمها ولعبد الزنا من وجه آخر عن الشعبي ان هليما
 وضعت امرها بصفحة في السوق ثم قال ان اولي الناس ان يرجم الامام اذا كان بالايعراف فان كان
 اليهود قالت هو ودمرهما (قوله رجمها بسنة رسول الله) زاد على بن الجعد وجلدها بكتاب الله زاد
 اسمعيل بن سالم في اوله عن الشعبي قبل لعل جعت حدين فذكره وفي رواية عبد الزنا في اجلدها
 بالقرآن وأرجمها بالسنة قال الشعبي وقال أبي بن كعب مثل ذلك قال الحارثي ذهب أحدوا سحقي وداود
 وابن المنذراني ان الزاني المحصن يجلد ثم يرجم وقال الجمهور وهي رواية عن أحد أيضا لا يجمع بينهما
 وذكروا ان حديث عبادة منسوخ يعني الذي أخرجه مسلم بلفظ التيب بالتيب جلدها مائة والرجم
 والبكر بالبكر جلدها مائة والثاني والناسخ له ما ثبت في قصة ما عز أن النبي صلى الله عليه وسلم رجمه ولم يذكر
 الجلد قال الشافعي قلت السنة على ان الجلد ثابت على البكر وساقط عن التيب والدليل على ان قصة
 ما عز مترخية عن حديث عبادة ان حديث عبادة ناسخ لما شرع أو لا من حبس الزاني في البيوت فنسخ
 الحبس بالجلد وبه التيب رجمه وذلك صريح في حديث عبادة ثم نسخ الجلد في حق التيب وذلك ما أخذ
 من الاختصار في قصة ما عز على الرجم وذلك في قصة القامدية والجهنية واليهوديين لم يذكر الجلد
 مع الرجم وقال ابن المنذر عارض بعضهم الشافعي فقال الجلد ثابت في كتاب الله والرجم ثابت بسنة
 رسول الله كما قال على وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة وعمل به على ووافقه أبي يونس في قصة
 ما عز من ذكره تصريح بقوطا الجلد من المرجوم لا احتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه ولكونه
 الاصل فلا يراد ما وقع التصريح به بالاحتمال وقد احتج الشافعي بتطريه هذين عورس إيجابه العمرة بان
 النبي صلى الله عليه وسلم أمر من سأله ان يهجم عن أبيه ولم يذكر العمرة فاجاب الشافعي بان السكوت
 عن ذلك لا يدل على سقوطه قال فكذلك ينبغي أن يجاب هنا (قلت) وهذا ألزم الطحاوي أيضا الشافعية
 ولهم ان ينفعوا الكفر في بعض طرقه حج عن أبيه أو عن عمر كما قدم بيانه في كتاب الحج فالتصريح بترك
 ذكر العمرة من بعض الروايات أو ما قصه ما عز فجاءت من طرق متنوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها
 انه جلد وكذلك القامدية والجهنية وغيرهما وقال في ما عز اذهبوا أقرجه وكد في حق غيره ولم يذكر
 الجلد فدل ترك ذكره على عدم وقوعه ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه ومن المذاهب المستقر به ما
 حكاه ابن المنذر وابن حزم عن أبي بن كعب زاد ابن حزم وابي ذر وابن عبد البر عن مسروق ان الجمع بين
 الجلد والرجم خاص بالشيخ والشيخة وأما الشاب فيجلدان لم يحصن ويرجم ان احسن قط وحجهم
 في ذلك حديث الشيخ والشيخة اذ نيا فالرجمها البتة كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث عمر
 باب رجم الحبلى من الزنا وقال عياض شدت فرقته من أهل الحديث فقالت الجمع على الشيخ التيب
 دون الشاب ولا أصل له وقال النووي هو مذهب باطل كذا قاله تقي أسه ووضعه بالبطالان ان كان المراد
 به طرقه فليس يبعد لانه ثابت كسائنه في باب البكر ان يجلدان وان كان المراد دليله فقيقه نظر
 أيضا لان الآية وردت بلفظ الشيخ ففهم هؤلاء من تخصص الشيخ بذلك ان الشاب اعسر منه في
 الجملة فهو معنى مناسب فيه جمع بين الأدلة فكيف يوسف بالطلاق واستدل به على جواز نسخ
 التلاوة دون الحكم وخالف في ذلك بعض المعتزلة وأعتدل بأن التلاوة مع حكمها كالجميع العالمية
 فلا ينفك عن واجب المنع فان العالمية لا تنافي في قيام العلم بالذات سلمنا لكن التلاوة أمارة الحكم
 فيبدل وجودها على نبوته ولادلالة من مجردها على وجوب الدوام فلا يلزم من انتفاء الامارة في

رجمها بسنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم

طرف الدوام انتفاء مدلت عليه فإذا نسخت التلاوة لم ينف المذلول وكذلك بالعكس * الحديث الثاني
(قوله حديثي) في رواية أبي ذر حدثنا اسحق وهو ابن شاذان الواسطي وخاله هو ابن عبد الله الطحان
والشيباني هو أبو اسحق سليمان مشهور بكنيته **(قوله قبل سورة التوراة بعد)** في رواية الكشي
أم جدها وقائدها هذا السؤال ان الرجاء ان كان وقع قبلها فيمكن ان يذهب نسخه بالتنصيص فيها على
على ان حد الزاني المجلدون كان وقع بعدها فيمكن ان يستدل به على نسخ المجلد حتى المحسن لكن
يرد عليه انه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف واجب بان المنوع نسخ الكتاب بالسنة اذا جاءت
من طريق الآحاد أو ما لا السنة المشهورة فلا وايضا فلا نسخ وانما هو مخصص بشرا المحسن **(قوله لا أدري)**
يأتي بيانه بعد أبواب وقد قدم الدليل على ان الرجاء وقع بعد سورة التوراة لان نزولها كان في قصة الاكل
واختلف هل كان سنة أربع أو خمس أو ست على ما تقدم بيانه والرجاء كان بعد ذلك فقد حضره أبو
هريرة وانما أسلم سنة سبع وابن عباس انما جاء مع أمه الى المدينة سنة تسع * الحديث الثالث **(قوله)**
حدثنا في رواية أبي ذر أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد **(قوله حديثي أبو سلمة)**
في رواية أبي ذر أخبرني **(قوله ان رجلا من اسلم)** أي من بني اسلم القبييلة المشهورة واسم هذا الرجل ماعز
ابن مالك كاشيا في معنى عن ابن عباس هديسعة أبواب **(قوله باب لا يرجع المجنون والمجنونة)**
أي اذا وقع في الزنا في حال الجنون وهو اجاع واختلف فيما اذا وقع في حال الصحة ثم صار
الجنون هل يزخر الى الافقة قال الجمهور لا لانه يراد به التلف فلا معنى للتأخير بخلاف من يجعله فانه
يقصد به الايلازم فيؤخر حتى يفيق **(قوله وقال على رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه)** ما علمت الخ
تقدم بيان من وصله في باب الطلاق في الاغلاظ وان ابا داود ابن حبان والنسائي أخرجه مرفوعا
ورجح النسائي الموقوف ومع ذلك فهو مرفوع حكاي في اول الاثر المذكور قصة تناسب هذه الترجمة
وهو عن ابن عباس اني عمري مجنونة قد زنت وهي حبلى فأزاد ان يرجعها فقال له على ما بلغنا ان القلم
قد رفع عن ثلاثة فذكره هذا لفظ على بن الجعد الموقوف في الفوائد الجعديات ولفظ الحديث المرفوع
عن ابن عباس مر على بن أبي طالب مجنونة بنى فلان قد زنت فامر عمر بارجعها فردها على وقال لعمر
ما تذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة من المجنون المغلوب على عقله وعن
العصى حتى يحتلم وعن التائم حتى يستيقظ قال صدق نقل عنها هذه رواية جرير بن حازم عن الامش
عن ابي ظبيان عن ابن ابي داود وسنده متصل لكن اعلمه النسائي بان جرير بن حازم حدث به
باحاديث غلط فيها وفي رواية جرير بن عبد الحميد عن الامش سنده اني عمر مجنونة قد زنت فاستشار
فيها الناس فامرهم بامر ان يرجعها على بن ابي طالب فقال ارجعوا بها ثم انا فقال ما علمت ان القلم
قد رفع فذكر الحديث وفي آخره قال بنى فلان فابال هذه ترجمتها لعل يكثر ومن طريق
وكيع عن الامش نحوه واخرجه ابوداود وموقوف في الطريقين ورجحه النسائي ورواه طهارة بن
السائب عن ابي ظبيان عن علي بن بدون ذكر ابن عباس وفي آخره فجعل عمر يكره اخرجها ابوداود
والنسائي لفظ قال اني عمر ابراهمة قد كرهه وفيه فغنى على سبيلها فقال عمر ادعوا عليا فأتاه
فقال يا امير المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم فذكره لكن بلفظ المعتوه حتى
يرأوه هدمتوه بنى فلان لعل الذي اتاهوا هي في بلادها ولا يداود من طريق ابي الضمى عن علي
مرفوعا نحوه لكن قال ومن اطرف بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء بعدها فاء ومن طريق جابر بن ابي
سليمان عن ابراهيم النخعي عن الاسود عن عائشة مرفوعا رفع القلم عن ثلاثة فذكره بلفظ

* حديثي اسحق حدثنا
خالد بن الشيباني سألت
عبد الله بن أبي أوفى هل
رجع رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال نعم قلت قبل
سورة التوراة بعد قال لا
أدري * حدثنا محمد بن
مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا
يونس عن ابن شهاب
حديثي أبو سلمة بن عبد
الرحمن عن جابر بن عبد
الله الأنصاري أن رجلا
من أسلم أتى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فحدثه أنه
قد زنى فشهد على نفسه
أربع شهادات فأمر به
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فرجع وكان قد أحسن
في باب لا يرجع المجنون
والمجنونة * وقال على
رضي الله عنه لعمر رضى
الله عنه ما علمت أن القلم
رفع عن المجنون حتى يفيق
وعن العصى حتى يدرك
وهن التائم حتى يستيقظ
* حديثنا يحيى بن بكير
حدثنا البث

ومن المبطل حتى يرى هذه طرق أقوى بعضها بعض وقد أطنب السائق في خبرهما ثم قال لا يصح منها
 شيء والمرفوع أولى بالصواب (قلت) ولرفوع شاهد من حديث أبي إدريس الطولاني أخبرني خبر واحد
 من الصحابة منهم شداد بن أوس وثوبان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن الصبي
 الصغير حتى يكبر وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن المعتوه المالك أن أخرجه الطبراني
 وقد أخذ الفقهاء بمقتضى هذه الأحاديث لكن ذكر ابن حبان أن المراد برفع القلم ترك كتابة الشعر
 عنهم دون الخطير وقال شيخنا في شرح الرمزي هو ظاهر في الصبي دون المجنون والنائم لهما في حيز من
 ليس قابلاً للصحة العبادة منه لزوال الشعور حتى ابن العربي أن حض الفقهاء سئل عن إسلام الصبي
 فقال لا يصح واستدل بهذا الحديث فهو رضى بان الذي أرفع عنه قلم المؤاخاة وأما قلم الثواب فلا قوله
 للراية لما سألته ألهذا صح قال نعم وقوله وهوهم بالصلاة فإذا جرى قلم الثواب فكلمة الإسلام أجل
 أنواع الثواب فكيف يقال أنها تقع لقواو يتدبجها وصلاته واستدل بقوله حتى يهتم على أنه لا يؤخذ
 قبل ذلك واحتج من قال يؤخذ قبل ذلك بالردة وكذا من قال من المالكية بقام الحد على المراهق ويعتبر
 طلاقه لقوله في الطريق الأخرى حتى يكبروا الأخرى حتى يشب وتغيب ابن العربي أن الرواية بلطف حتى
 يهتم هي العلامة المحققة فبعض اعتبارها وحل باقي الروايات عليها (قوله من عقيل) هو ابن خالده (قوله
 عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب) هذه رواية هي بن بكير عن الليث واتفق شعيب بن الليث عن أبيه عند
 مسلم وسيأتي بعد ستة أبواب من رواية سعيد بن عفيرة عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب
 وجعدها مسلم فوصل رواية عقيل وعلق رواية عبد الرحمن فقال بعد رواية الليث عن عقيل ورواه
 الليث أيضاً عن عبد الرحمن بن خالده (قلت) ورواه معمر بن عوف بن جهم عن ابن شهاب عن أبي سلمة
 وحده عن جابر وجع مسلم هذه الطرق وأحال بلطف على رواية عقيل وسيأتي البخاري بعد ما بين من
 رواية معمر وعلق طرفاً عنه ليونس وابن جرير يجمع ووصل رواية يونس قبل هذا وأما رواية ابن جرير يجمع
 فوصلها مسلم عن إسحق بن راهو يعنه عن عبد الرزاق عن معمر بن جهم عن ابن جرير يجمعها ووقت لنا بطريق
 مستخرج أبي نعيم من رواية الطبراني عن المقر بري عن عبد الرزاق عن ابن جرير يجمع وحده (قوله أنى
 رجل) زاد ابن مسافر في روايته من الناس وفي رواية شعيب بن الليث عن المسلمين وفي رواية يونس
 ومعمر بن جهم من أسلم وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم رأيت ماعز بن مالك الأسلمي حين حي به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه رجل قصير اعضل ليس عليه رداء وفي لفظ ذو عضلات ففتح
 المهمة ثم المعجزة قال أبو عبيدة العضلة ما جتمع من اللحم في أعلى باطن الساق وقال الأصمعي كل عصبية
 مع لحم فهي عضلة وقال ابن الصطاع العضلة لحم الساق والذراع وكل لحم مستديرة في البدن والاعضل
 الشد يد الخلق ومنه اعضل الأمر إذا اشتد لكن دلت الرواية الأخرى على أن المراد به هنا كثر
 العضلات (قوله فأعرض عنه) زاد ابن مسافر فتحنى لثى وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
 أعرض قبله بكسر القاف وفتح الموحدة وفي رواية شعيب بن قنحس تلقاه وجهه أى انتقل من الناحية التي
 كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجه النبي صلى الله عليه وسلم وتلقاه منصوب على الظرفية وأصله
 مصدر أقيم مقام الظرف أى مكان تلقاه فخذف مكان قبل وليس من المصادر فقال بكسر الهمزة الأهدأ
 وتيان وسائرهما بفتح أوله وأما الأسماء بهذا الوزن فكبيرة (قوله حتى ردد) في رواية الكشمي حتى رد
 بذال الواحدة وفي رواية شعيب بن الليث حتى ثنى ذلك عليه وهو بثله بعدها ثنى خفيفة أى كرر وفي

من عقيل عن ابن شهاب
 عن أبي سلمة وسعيد بن
 المسيب عن أبي هريرة
 رضى الله عنه قال أنى
 رجل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو فى المسجد
 فناداه فقال يا رسول الله
 أنى زيت فأعرض عنه
 حتى ردد عليه أربع مرات

حديث بر يدة عند مسلم قال وهما اربع فاستغفر الله وتب اليه فرجع فبره عثم جاء فقال يا رسول الله اطهرني في لفظ فلما كان من القداثاه ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك والنسائي من رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن رجلا من اسلم قال لا يصحرو الصديق ان الاخر زني قال قتب الى الله واستمر بره الله ثم اتى عمر كذلك فاقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحرض عنه ثلاث مرار حتى اذا كثر عليه بحث الى اهله **(قوله)** فلما شهد على نفسه اربع شهادات في رواية يحيى ذار بيع مرأتين وفي رواية بر يدة المذكورة حتى اذا كانت الرابعة قال نعم اطهر لك وفي حديث جابر بن سمرة عن طريق ابي عوانة عن سمك فشهد على نفسه اربع شهادات اخرجه مسلم واخرجه من طريق بن شعبه عن سمك قال فرده مرتين وفي اخرى مرتين او ثلاثا قال شعبه قال سماك فذكره لسعيد بن جبير فقال انه رده اربع مرار ووقع في حديث ابي سعيد عند مسلم ايضا فاعترف بالزنا ثلاث مرار والجمع بينهما اما رواية مرتين فتعمل على انه اعترف مرتين في يوم ومرتين في يوم آخر لما شعر به يقول بر يدة فلما كان من القداثاه قصير الراوي على احدهما او مراده اعترف مرتين في يومين فيكون من ضرب اثنين في اثنين وقد وقع عند ابي داود ومن طريق اسرائيل عن سمك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس جاء معاوية بن مالك الى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترف بالزنا مرتين فطرده ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين واما رواية الثلاث فكان المراد الاقتصار على المرات التي رده فيها واما الاربعة فانه لم يردده بل استبنت فيه وسأل عن عقله لكن وقع في حديث ابي هريرة عند ابي داود ومن طريق عبد الرحمن بن الصامت ما يدل على ان الاستبنت فيه انما وقع بعد الاربعة ولفظه جاء الاسلمي فشهد على نفسه انه اصاب امرأة حراما اربع مرار كل ذلك يحرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبل في الخامسة فقال لا تدري ما الزاني الى آخره والمراد بالخامسة النصف التي وقعت منه عند السؤال والاستبنت لان صفة الاعراض وقعت اربع مرار وصفة الاقبال عليه للسؤال وقع جداها **(قوله)** فقال بل تجنون قال لا في رواية شبيب في الطلاق وهل بل تجنون وفي حديث بر يدة فقال ايه جنون فاخبر بانه ليس بجنون وفي لفظ فارس الى قومه فقالوا ما نعلمه الا في العقل من صالحينا وفي حديث ابي سعيد ثم قال قومه فقالوا ما نعلم به اسأله الا انه اصاب شيئا يرى انه لا يخرج منه الا ان ينام فيه الحمد لله وفي مرسل ابي سعيد بحث الى اهله فقال اشتكي ايه جنة فقالوا يا رسول الله انه الصحيح وجميع بينهم بانه سأل عنه احتياطا فان فائدة سؤاله انه لو ادعى الجنون لكان في ذلك دفع لافامة الحمد عليه حتى يظهر خلاف دعواه فلما اجاب بانه لا جنون يسأل عنه لاحتمال ان يكون كذلك ولا يتدبر قوله عند ابي داود من طريق نعيم بن هزال قال كان معاوية بن مالك يتباين في اجري فاصاب جارية من الحنظلي فقال له ابي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره بما صنعت لعله يستغفر لك ورجاء ان يكون له عجز فذكر الحديث فقال عياض فائدة سؤاله بل تجنون سر الحالفة واستبعاد ان يلج عاقل بالاعتراف بما يقتضي اهلا كقول له رجعت عن قوله اولانه سمعه وحده او ليم اقراه اربعا عندهم بشرطه واما سؤاله قومه عنه بعد ذلك فبالصفة في الاستبنت وتعقب بعض الشراح قوله اولانه سمعه وحده بانه كلام ساط لا لموقع في نفس الخبر ان ذلك كان بمحض الصعابة في المسجد (قلت) و يردوجه آخر وهو ان افراده صلى الله عليه وسلم بسمع اقرار المقر ككاف في الحكم عليه بجملة اتفاقا لا ينطق عن الهوى بخلاف غيره فقه احتمال **(قوله)** قال فهل احصنت اي تزوجته هذا معناه جز ما هنا لا اقتراف الحكم في حد من تزوج ومن لم تزوج **(قوله)** قال نعم زاد في حديث بر يدة قبل هذا اشر بت خرا قال لا وفيه

فلما شهد على نفسه اربع شهادات دعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابلت جنون قال لا قال فهل احصنت قال نعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فارجموه

فقام رجل فاستسكه فربحه منه وبعاد زاذ في حديث ابن عباس **الآن** في غير هذا فقلت أو ضربت
بجميعه وزاى أو تطرت أى فاطقت حل كل ذلك زاولكه لاحد في ذلك قال لا وفي حديث نعم قال
هل شاحبتا قال نعم قال هل باسرتما قال نعم قال هل جامعتهما قال نعم وفي حديث ابن عباس المذكور
فقال أنكها لا يكتفى بفتح التحتانية وسكون الكاف من الكتابة أى أنه ذكر هذا القتل ولم يكن منه
بلفظ آخر كالجماع ويحصل أن يصح به ذكر بعد ذكر الجماع لأن الجماع قد يصل إلى مجرد
الاجتماع وفي حديث أى هريرة المذكور أنكها قال نعم قال حتى دخل ذلك منك في ذلك منها قال نعم
قال كافيغ المروفي المكحلة والرشاء في البئر قال نعم قال تدوى ما الزنا قال نعم أنبت منها هريرة أماما باقى
الرجل من آخر أنه خللا قال فبانر يده هذا القول قال ظهر في ظاهره فرجم وقبلة عند النسائي هنا هل
أدخلته وأخرجته قال نعم **(قوله ابن شهاب)** هو موصول بالسند المذكور **(قوله فاجر بن من)**
سمع جابر بن عبد الله **(صريح يونس ومعه روى روايتهما بأنه أبو سلمة بن عبد الرحمن فكان الحديث)**
كان عند أبي سلمة عن أى هريرة كأخذ سعيد بن المسيب عند قزادة عليه من جابر **(قوله فكت)**
فمن رجه فرجناه بالمصل **(في رواية معمر فاجر به فرجم بالمصل وفي حديث أبي سعيد قزادة أو نضاه)**
ولا خفرنا له قال فرميناه بالظلم والمدور والخرف بفتح المعجمة والزاى بالفاء وهى **الآن** نية التى
تنخذ من الطين المشوى وكان المراد ما تكسر منها **(قوله فلما أدقته)** بذال معجبة ووقع اللام بعدها
قاف أى أفقته وزنه ومعناه قال أهل اللغة الذى بالتحريك الذى فى كره الجوهرى وقال فى
التهامة أدقته بفتح منه الجهد حتى فلق قال أدقته الشئ أجده وقال النوى مع أدقته الحجارة
أصابته بحدها ومنه أنذق صار له حد قطع **(قوله هرب)** فى رواية ابن مسافر جزيم وميم
مفتوحين ثم زى أى وثب مسرعا وليس بالشديد العدول كالتفزع ووقع فى حديث أبي سعيد فاشتد
واسندنا خلفه **(قوله فادركناه بالحرقة فرجناه)** زاد معمر فى روايته حتى مات وفى حديث أبي سعيد
حتى أى عرض بضم أوله أى جانب الحرقة فرميناه بجلا مداطرة حتى سكت عند الرمذى من طريق
محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أى هريرة فى قصة ما عر فلما وجد من الحجارة فربشت حتى ضرب رجل
معه على جل فضر به وضربه الناس حتى مات وعند أبي داود والنسائي من رواية يزيد بن نعيم بن
هزال عن أبيه فى هذه القصة فوجد من الحجارة ففزع يشتد فلقه عبد الله بن أنيس وقد عجز
أصحابه ففزع له بوليف بعير فرماه فقتله وهذا ظاهره بخالف ظاهر رواية أى هريرة أنهم ضربوه
معه لكن يجمع أن قوله فى هذا فقتله أى كل من سبب فى قتله وقد وقع فى رواية الطبرانى فى هذه القصة فقتل
سافة فصرعه ووجوه حتى قتله والوليف بجمعته وزن غظيم خف البصر وقيل مستدق الذراع والساق
من الأبل وغيرها وفى حديث أى هريرة عند النسائي فأنهى إلى أصل شجرة فتوسد عينه حتى قتل
وللنسائي من طريق أبي مالك عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبوا به إلى حائط
يلعب صدره فذهب يرب فرماه رجل فأصاب أصله فصرع فقتله وفى هذا الحديث من القوائد منقبة
عظيمة لما عر بن مالك لأنه استمر على إقامة الحد عليه مع قوته ليم طهره ولم يرجع عن إقراره مع أن
الطبع البشرى يقتضى أنه لا يستمر على الإقرار بما يقتضى إزهاق نفسه فجاءه نفسه على ذلك وقوى
عليها وأقر من غير اضطرار إلى إقامة ذلك عليه بالشهادة مع وضوح الطريق إلى سلامته من القتل
بالقوة ولا يقال لعله لم يعلم أن الحد بعد أن يرفع للإمام يرفع بالرجوع لا نأول كل له طريق أن
يرزاهمه فى صورة الاستفتاء فيعلم ما يقتضى عليه من أحكام المسئلة وبنى على ما يجب به ويعدل عن

قال ابن شهاب فاجر بن من
سمع جابر بن عبد الله قال
فكت فمن رجه فرجناه
بالمصل فلما أدقته
الحجارة هرب فادركناه
بالحرقة فرجناه

الاقرار الى ذلك ويؤخذ من فضيلته انه يستحب لمن وقع في مثل فضيلته ان يتوب الى الله تعالى ويسر
 نفسه ولا يذكر ذلك لاحد كما اشار اليه ابو بكر وعمر على ما مر وان من اطاع على ذلك بستر عليه بما
 ذكرنا ولا يفضحه ولا يرفعه الى الامام كما قال صلى الله عليه وسلم في هذه القصة لو سترته شوبك لكان
 خبرك وبهذا جزم الشافعي رضي الله عنه فقال احب لمن اساب ذنباً بستره الله عليه ان يسره على
 نفسه ويتوب واحتج بقصة ما عزم على بكر وعمر وقال ابن العربي هذا كله في غير المباحر فاما اذا
 كان متظاهراً بالفاحشة بمجاهرة اقل احب مكاشفته والتبرع به ليزجر هو وغيره وقد استشكل
 استعجاب السمر مع ما وقع من الثناء على ما عزم والفامدية واجاب شيخنا في شرح الترمذي بان الفامدية
 تكن ظهراً للمحل مع كونها غير ذات زوج فتعذر الاستئذان للاطلاع على ما يشر بالفاحشة ومن ثم قيد
 بعضهم ترجيح الاستئذان حيث لا يكون هناك ما يشر بضده وان وجد فالرفق الى الامام ليقم عليه الحد
 افضل انتهى والذي يظهر ان السمر مستحب والرفع لقصد المبالغة في التطهير واحب العلم عند الله تعالى
 وفيه التثبت في اذهاق نفس المسلم والمبالغة في سياسته لموقع في هذا القصة من تزيده والامعاء اليه
 بالرجوع والاشارة الى قبول دعواه ان ادعى كراهها ونطأ في معنى الزنا وما يشر دون الفرج مثلاً
 او غير ذلك وفيه مشروعية الاقرار بفعل الفاحشة عند الامام وفي المسجد والتصرع فيه بما يستحب
 من التلطف به من انواع الرفق في القول من اجل الحاجة الملجئة لذلك وفيه فداء الكبير بالصوت العالي
 وارضى الامام عن من اقر بما يحتمل لاقامة الحد لا محال ان يفسره بما لا يوجب حداً او يرجع
 واستفاده عن شروط ذلك ليرتب عليه مقتضاه وان اقرار المحضون لاغ والتعريض للمقرر بان يرجع
 وانه اذا رجع قبل قال ابن العربي وجاع من مالك رواية انه لا اثر لرجوعه وحديث النبي صلى الله عليه
 وسلم احق ان يبيع وفيه انه يستحب لمن وقع في فحشة وندم ان يبادر الى التوبة منها ولا يتخير بها احداً
 ويستتر بستر الله وان اتق الله يتخير احداً فيستعجب ان يامر به بالتوبة وسر ذلك عن الناس كما جري لما عزم
 مع أي بكر وعمر وقد اخرج قصته معهم في الموطن عن يحيى بن سعيد بن سعد بن المسيب مرسله
 ووصله اوداد وغيره من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن ابيه وفي القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال له ان لو سترته شوبك لكان خبراً لك في الموطن عن يحيى بن سعيد ذكر هذا الحديث في مجلس
 فيه يزيد بن نعيم فقال هزال جدي جدي وهذا الحديث حق قال الباغي المصنف خير الله كما امر به به من
 اظهار امره وكان ستره بان يامر به بالتوبة والكتمان كما امره ابو بكر وعمر وذكر الثوب بمبالغة اي لولم
 يجد السبل الى ستره الا برادئ من علم امره كان افضل مما اشرت به عليه من الاظهار واستدل به على
 اشتراط تكرير الاقرار بالزنا رافعا ظاهر قوله قلمنا شهد على نفسه اربع شهادات فلن فيه اشعار بان
 العدد والمصلحة في تأخير اقامة الحد عليه والا لامر بوجه في أول مرة ولان في حديث ابن عباس قال
 لما عزم قد شهدت على نفسك اربع شهادات اذهبوا به فارجوه وقد تقدم ما يؤيد به ويؤيد القياس
 على عدد شهود الزنادون غيره من الحد وهو قول الكوفيين والراجح عند الحنابلة وزاد ابن ابي ليلى
 فاشترط ان تعدد بحال الاقرار وهي رواية عن الحنفية وتمسكوا بصورة الواقعة لكن الروايات
 فيها اختلفت والذي يظهر ان المجالس تعددت لكن لا بعد الاقرار كما تماثل في ذلك انه اقر مرتين
 ثم عاد من الفدا فآقر مرتين كما تقدم بيانه من عند مسلم وتأول الجمهور بان ذلك وقع في قصة ما عزم
 وهي واقعة حال فيجاز ان يكون لزادة الاستثبات ويؤيد هذا الجواب ما تقدم في سياق حديث
 أبي هريرة وموقع عند مسلم في قصة الفامدية حيث قالت لما جاءت طهرني فقال ويحك ارجعي

فاستعفى قالت أريد أن تردني كاردت ماعزاً انتهى حيلي من الزنا فلم يؤخر إقامة الحد عليها إلا
 لكونها حبيلى فلما وضعت أمر برجمها ولم يستفسر هامة أخرى ولا اعتبر تكرار اقترافها ولا حدد
 المأسل وكذا وقع في قصة العفيف حيث قال واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها وفيه فدا
 عليها فاعترفت فرجمها ولم يذكر تعدد الاعتراف ولا المأسل وسيأتي في باب مع سره مسنون في جواب
 عن القياس المذكور بأن القتل لا يقبل فيه الأشاهدان بخلاف سائر الأموال فيقبل فيها شاهد
 واحد أو ثان فكان قياس ذلك أن يشترط الاقرار بالقتل مرتين وقد اتفقوا أنه يكفي فيه مرة فان قلت
 والاستدلال بمجرد عدم الذكر في قصة العفيف وغيره فيه نظر فان عدم الذكر لا يدل على عدم
 الوقوع فاذ ثبت كون العبد شرطاً لكونه عن ذكوه يحتمل أن يكون لعلم المأمورة وأما قول
 الغامضة تريد أن تردني كاردت ماعزاً فيمكن التمسك به لكن أجاب الطيبي بأن قولها انتهى حيلي من
 الزنا فيه إشارة إلى أن حالها ما يبره لخال ماعز لانها وان اشتركا في الزنا لكن العلة غير جامعة لان ماعزاً
 كان متمسكاً من الرجوع عن اقراره بخلافها فكانت أثاره غير متمسكة من انكاره بعد الاقرار
 لظهور الخلل بها بخلافه وتعقب بأنه كان يمكن أن تدعى كراهها وخطأ وشبهة وفيه ان الامام لا يشترط
 ان يبسد بالرجم فمن أقر وان كان ذلك مستحباً لان الامام اذا بدأ مع كونه مأموراً بالثبوت والاحتياط
 فيه كان ذلك أدعى إلى الجزع عن التساهل في الحكم وإلى الخفض على الثبوت في الحكم ولهذا يبدأ الشهود
 اذا ثبت الرجوع بالبينه وفيه جواز تفويض الامام إقامة الحد لتفسيره واستدلاله على أنه لا يشترط الحفر
 للرجوع لانهم لم يذكروا في حديث الباب بل وقع التصريح في حديث أبي سبعة بعدم مسلم فقال فاحفرناه
 ولأوقفناه ولكن وقع في حديث بريدة عنده فحفر له حفرة ويمكن الجمع بان المني حفرة لا يمكنه
 التوابع منها والمثبت عكسه وأنهم في أول الامر لم يحضروا له ثم لما فراد كونه مأموراً له حفرة فانتصب
 لهم فيها حتى فرغوا منه وعند الشافعية لا يحفر للرجل وفي وجهه بتخير الامام وهو ارجح لثبوتها في قصة
 ماعز فثبت مقدم على الثاني وقد جمع بينهما بما يدل على وجود حفرة في الجمل وفي المرأة اوجها تأنها الاسح
 ان ثبت زناها بالبينه استحب لا بالادرع انما الثلاثة في المشهور عنهم لا يحفر وقال ابو يوسف
 واوفور يحفر للرجل والمرأة وفيه جواز تلقين المقر بما يوجب الحد ما يدفع به عنه الحد وان الحد لا يجب
 الا بالاقرار المصرح ومن ثم شرط على من شهد بالزنا ان يقول رايتهم لم يذكروا في فرجها او ما اشبهه
 ذلك ولا يكفي ان يقول اشهد انه زني وثبت عن جماعة من الصحابة تلقين المقر بالحد كما اخرجهم مالك عن
 عمرو بن ابي شبة عن ابي الدرداء عن علي في قصة سراحة ومنهم من خص التلقين بمن يظن به انه
 مجمل حكم الزنا وهو قول ابي ثور وعند المالكية يستثنى تلقين المشتهر بانها الحرامات ويجوز تلقين
 من عده وليس ذلك بشرط وفيه ترك سبعين من اعترف بالزنا في مدة الاستبثبات وفي الحاصل حتى تضع
 وقبل المدينه لم يكن بها حشد سبعين وانما كان يسلم كل جان لوليه وقال ابن العربي انما لم يأمر
 بسجنه ولا التوكيل به لان رجوعه مقبول فلا فائدة في ذلك مع جواز الاعراض عنه اذا رجم ويؤخذ
 من قوله هل احصنت وجوب الاستفصاء عن الحال التي تختلف الاحكام باختلافها وفيه ان اقرار
 السكران لا اثر له يؤخذ من قوله استنكوهه والمزني اعتبروه قالوا ان عقله رال معصيته ولا دلالة في قصة
 ماعز لاحتمال تقدمها على نكحهم الخمر او ان سكره وقع عن غيره معصية وفيه ان المقر بالزنا اذا اقر
 بتركه فان صرح بالرجوع فذلك والا تبسج ورجم وهو قول الشافعي واجدود لانتها من قصة ماعز
 ظاهرة وقد وقع في حديث نعيم بن هزال هلاله ان كتموه له له يتوب فيتوب الله عليه اخرجاه ابو داود

وصححه الحالك وحسنه ولترمذي نحوه من حديث أبي هريرة وصححه الحالك أيضا وعند أبي داود من حديث بريدة قال كنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نتحدث أن ما هنأ أو العاقبة لوربها لم يلها وعند المالكية في المشهور لا يترك إذا هرب وقيل بشرط أن يؤخذ على الفور فإن لم يؤخذ تركه وعن ابن عيينة أن أخذ في الحال كل عليه الحد وإن أخذ بعد أيام تركه وعن أشهب إن ذكر عذرا يقبل تركه والأقلا ونقله القتيبي عن مالك وسكن الكعبى عنه قولين فيمن رجع إلى الشبهة ومنهم من فيه عابدا قرأه عند الحالك واحتجوا بأن الذين رجوه حتى مات بعد أن هرب لم يلزموا بدنه فلو شرع تركه لو جبت عليهم الأدية والحواب أنه لم يصرح بالرجوع ولم يقل أحد أن حد الرجل يفسط بمجرد الهرب وقد صرح في حديث بريدة بقوله لعنه يتوب واستدل به على الاكتفاء بالرجوع في حد من أحصر من غير جلد وقد تقدم البحث فيه وأن المصلحة إذا لم يكن وقفا لا يثبت له حكم المسجد ونسأ في البحث فيه بعد ما بين وأن المرجوم في الحد لا يشرع الصلاة عليه إذا مات بالحد وإن البعث فيه أيضا قريبا وأن من وجد منه ربيع أنجز وجب عليه الحد من جهة استنكاه ما عر بعد أن قاله أنه أشرب خيرا قال القرطبي وهو قول مالك والشافعي كذا قال وقال المازري استدله بعضهم على أن إطلاق السكران لا يقع وتقبحه عياض بأنه لا يلزم من درء الحد به أنه لا يقع طلاقه لوجود تهمة على ما يظهره من عدم العقل قال ولم يختلف في غير الطافح أن طلاقه لازم قال ومذهبنا التزامه بجميع أحكام الصحيح لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب الشافعي واستثنى من أكره ومن شرب ما ظن أنه غير مكر ووافقه بعض متأخري المالكية وقال النووي الصحيح عذرا عنه إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له عليه قال والسؤال عن شربه بالخمر محمول عندنا على أنه لو كان سكران لم يقيم عليه الحد كذا أطلق قاله الشافعي وليس كذلك فإن مراده لم يقيم عليه الحد لوجود التهمة كما تقدم من كلام عياض (قلت) وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الطلاق ومن المذاهب الظرفية فيه قول الليث يعمل بأفعاله ولا يعمل بأفعاله لأنه لا ينفذ فعله وبشي غيظه ولا يفقه أكثر ما يقول وقد قال تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴿١﴾ (قوله باب للماهر الحجير) ذكر فيه حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة وقد تقدم شرحه مستوفى في أوامير الفرائض أوردته عن أبي الوليد عن الليث وفيه الولد للفراش وقال بعدهم اذقتيبة عن الليث وللعاهر الحجير وفي رواية أبي خذزادنا وقال في البيوع حدثنا اذقتيبة قد كره بما هو مذكوره هنا حديث أبي هريرة بالجنتين المذكورين وقد أوردته في كتاب القدر من وجه آخر مقتصر على الجهة الأولى وفي ترجمته هنا إشارة إلى أنه يرجع قول من أول الحجير هنا بأنه الماهر الذي يرجعه الزاني وقد تقدم ما فيه والمراد منه أن الرجوع مشروع للزاني بشرطه لأن على كل من زنى الرجوع ﴿قوله باب الرجوع في البلاط﴾ في رواية المستمل بالبلاط بالوحدة بدل في فقههم منه بعضهم أنه يريد أن الآية التي يرجع بها التجوز بكل شيء حتى بالبلاط وهو يقع بالوحدة وقبح اللام ما نفرض به المهر من حجارة وأجر وغير ذلك وفيه بعد والاولى أن الباء ظرفية ودل على ذلك رواية غير المستمل والمراد بالبلاط هنا موضع معروف عند باب المسجد النبوي كان مقروشا بالبلاط ويؤيد ذلك قوله في هذا المتن فرجاء عند البلاط وقيل المراد بالبلاط الأرض الصلبة سواء كانت مقروشة أم لا ورجعه بعضهم والراجح خلافة قال أبو عبيد البكري بالبلاط بالمدينة ما بين المسجد والسوق وفي المواطن همه أي سهيل بن ماثن أي عامر بن أبيه كنا سمع قراءة عمر ابن الخطاب ونحن عند دار أبي جهم بالبلاط وقد استشكل ابن بطال هذه الترجمة فقال بالبلاط وغيره

باب الماهر الحجير
حدثنا أبو الوليد حدثنا
الليث عن ابن شهاب عن
عروة عن عائشة رضي الله
عنها قالت اختصم سعد
وإبن زمعة فقال النبي صلى
الله عليه وسلم هو لك يا عبد
إبن زمعة الولد للفراش
واختصمي منه بأسوة زائد
لناقتيبة عن الليث وللعاهر
الحجير حدثنا آدم حدثنا
شعبة حدثنا محمد بن زياد
قال سمعت أبا هريرة قال
النبي صلى الله عليه وسلم
الولد للفراش وللعاهر
الحجير ﴿باب الرجوع في
البلاط﴾

في ذلك سواء أوجب ابن التبر بانه أراد ان يثبه على ان الرجم لا يختص بمكان معين للامم بالرجم بالمصل
تارة وبالبلاط أخرى قال ويحتمل انه أراد ان يثبه على انه لا يشترط الحفر للمرجوم لان البلاط
لا يثنى الحفر فيه وهذا جزم ابن القيم وقال راد در رواية بشر بن المهاجر عن أبي بردة عن أبيه ان
النبي صلى الله عليه وسلم أمر حفرت لما عزين مائة حفرة فرجم فيها أخرجه مسلم قال وهو وهم سري
من قصة القامدية الى قصة ماعز (قلت) ويحتمل أن يكون أراد أن يثبه على أن المكان الذي يجاور
المسجد لا يعطى حكم المسجد في الاحترام لان البلاط المشار اليه موضع كان مجاورا للمسجد النبوي كما
تقدم ومع ذلك أمر بالرجم عنده وقد وقع في حديث ابن عباس عندنا جدوا لحاكمهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم برجم اليهوديين عند باب المسجد (قوله حدثنا محمد بن عثمان) زاد أبو ذر بن كرامة
(قوله عن سليمان) هو ابن بلال وهو غريب ضاق على الاسماعيلي بخرجه فاخرجه عن عبد الله بن
جعفر المديني أحد الضعفاء ولو وقع لعن عن سليمان بن بلال لم يعدل عنه وكذا ضاق على أبي نعيم فلم
يستخرجه بل وأورده بسنده عن البخاري وخالد بن مخلد أكثر البخاري عنه بواسطة وغيره بواسطة
وقد تقدم له في الرفاعي عن محمد بن عثمان بن كرامة عن خالد بن مخلد حديثه وتقدم في العلم والهبة والمناقب
وغيرها عدة أحاديث كذلك باقي في التعبير والاعتصام عن خالد بن مخلد وغيره بواسطة وقوله في المتن قد
أحدثنا أي فعلا امرافحا وقوله أحدثنا أي تسكروا وقوله تحميم الوجه أي يصب عليه ماء حار مختلط
بالماء والمراد تسخيم الوجه بالحجم وهو القهم وقوله والتجبية بفتح المثناة وسكون الجيم وكسر
الموحدة بعدها باء آخر الحروف ساكنة تمامها أصلية من جهت الرجل اذا قلبته عما يكره من الأغلاظ
في القول أو الفعل قاله ثابت في اللان والسبقه الحربي وقال غيره هو وزن تذكرة ومعناه الاركاب
منكوسا وقال عياض فسر التجبية في الحديث بأنها مجلدان ويحمم وجوههما ويحملان على دابة
مخالفين وجوههما قال الحربي كذلك فسر الزهري (قلت) غلط من ضبطه هنا بالنون بدل الموحدة
ثم فسر بأن يحمل الزنايان على حبر أو حمار يخالف بين وجوههما والمتعمد ما قال أبو عبيدة والتجبية
أن يضع اليدين على الكتفين وهو قائم فيصير كالراكع وكذا أن ينكب على وجهه باركا كالساجد وقال
الغارائي جبا بفتح الجيم وتشديد الموحدة قام قيام الراكع وهو عريان والذي بالنون جد الجيم إنما
جاء في قوله فرأيت اليهودي أجنأ عليها وسيأتي وقع هنا فرأيت اليهودي أحنى عليها وقد ضبطت بالحاء
المهملة ثم نون بلفظ الفعل الماضي أي اكب عليها يقال أحنأ المرأة على ولدها حنا وحنت بمعنى
وضبطت بالحيم والنون فعند الاسيلى بالهمز وعند أبي ذر بلا همز وهو معنى الذي بالمهملة قال
ابن القطاع جنأ على الشيء حنا ظهروا عليه وقال الاصمعي أجنأ الترس جملته جحنا أي محدودبا
وقال عياض الصحيح في هذا ما قاله أبو عبيدة يعني بالحيم والهمز والله أعلم وسيأتي مزيد لهذا
في شرح حديث رجم اليهوديين في باب أحكام أهل الذمة (قوله باب الرجم
بالمصل) أي عنده والمراد المكان الذي كان يصلى عنده العبد والجنائز وهو من ناحية
بنيص القرقد وقد وقع في حديث أبي سعيد عند مسلم فامرنا أن نرجعه فاطلقناه الى بقيع
القرقد وفهم بعضهم كمياض من قوله بالمصل أن الرجم وقع داخله وقال يستفاد منه
أن المصل لا يثبت له حكم المسجد فلو ثبت له ذلك لاجتناب الرجم فيه لانه لا يؤمن بالتسويت من
المرجوم خلافا لما حكاه الدارمي أن المصل يثبت له حكم المسجد ولو لم يوقف وتعب بأن المراد

حدثنا محمد بن عثمان
حدثنا خالد بن مخلد عن
سليمان حدثني عبد الله
ابن دينار عن ابن عمر رضي
الله عنهم قال أني رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يهودي ويهودية قد
أحدثنا جميعا فقال لهم ما
تجدون في كتابكم قالوا ان
أخبارنا أحدثوا تحميم
الوجه والتجبية قال عبد
الله بن سلام ادعهم يا رسول
الله بالتوراة فاني ما فرغ
أحدهم يده على آية الرجم
وجعل يقرأ ما قبلها وما
بعدها فقال له ابن سلام
ارفع يدك فاذا آية الرجم
تحت يده فامرهم يا رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فرجعوا قال ابن عمر فرجنا
عند البلاط فرأيت اليهودي
أجنأ عليها في باب الرجم
بالمصل

ان الرحم وقع عنده لافيه كاتقدم في البلاط وان في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم
 اليهودين عند باب المسجد وفي رواية موسى بن عقبة انهم اخرجوا قريشاً من موضع الجنائز قرب المسجد
 وانه ثبت في حديث أم عطية الامر بخروج النساء حتى الخيض في العيد الى المصلى وهو ظاهر في المراد
 والله اعلم وقال النووي ذكر الدارمي من اصحابنا ان مصلى العيد وغيره اذ لم يكن مسجداً يكون
 في ثبوت حكم المسجد وجهان اصحهما الاول البخاري وغيره في رجم هذا المصلى دليل على ان
 مصلى الجنائز والاعباد اذ لم يوقف مسجد الا بئنه حكم المسجد اذ لو كان له حكم المسجد لاجتنب فيه
 ما يجنب في المسجد (قلت) وهو كلام عياض بعينه وليس للبخاري منه سوى الترجمة (قوله حدثنا
 محمود) في رواية غير أبي ذر حدثني والنسفي محمود بن غيلان وهو المروزي وقد اكر البخاري عنه
 (قوله اخبرنا معمر) في رواية اسحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق انبأنا معمر وابن جريج
 وكذا أخرجه مسلم عن اسحق (قوله فاعترف بالزنا) زاد في رواية اسحق فاعرض عنه اعادة امر بن
 (قوله فامر به فرجهم بالمصلى) ليس في رواية يونس بالمصلى وقد تقدمت في باب رجم المحسن وسباني
 في رواية عبد الرحمن بن خالد فقط كنت فيمن رجه فرجناه بالمصلى (قوله فقال له النبي صلى الله
 عليه وسلم خيراً) أي ذكره بجميل ووقع في حديث أبي سعيد عن مسلم فاستغفره ولاسيبه وفي
 حديث بريدة عنده فكان الناس فيه فرتين قائل يقول لقد هلك لقد اخطت به خطيئة وقائل يقول
 ما توبه افضل من توبه ما عاف قبشوا ثلاثاً ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال استغفروا المعازير
 ملكك وفي حديث بريدة أيضاً لقد تاب توبة لو قسمت على أمة لو سعتهم وفي حديث أبي هريرة عن
 السائب لقد رأيت بين أهل الجنة بنفسهم قال يعني بنتم كذا في الاصل وفي حديث جابر عن أبي عوانة
 قد رأيت به يتخضع في أنها راجعة وفي حديث الجلاج عند أبي داود والنسائي ولاقته له حيث لهو
 عند الله أطيع من ريع المسك وفي حديث أبي القليل عند الترمذي لانشتمه وفي حديث أبي ذر عن
 أحمد بن غفر له وادخل الجنة (قوله صلى عليه) هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق
 وخالفه محمد بن يحيى الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا في آخره ولم يصل عليه قال النسفي في
 حاشية السنن رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق فلم يذكره واقله صلى عليه (قلت) قد أخرجه أحمد
 في مسنده عن عبد الرزاق ومسلم عن اسحق بن راهويه وأبو داود عن محمد بن المتوكل العسقلاني وابن
 جبان من طريقه زاد أبو داود والحسن بن علي الخلال والترمذي عن الحسن بن علي المسك كور
 والنسائي وابن الجارود عن محمد بن يحيى الذهلي زاد النسائي ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والاسماعيلي
 والدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي زاد الاسماعيلي ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه
 وأخرجه أبو عوانة عن الدبري ومحمد بن سهل الصغاني فهو لأد أكثر من عشرة أنفس خالفوا محموداً
 منهم من سكت عن الزيادة ومنهم من صرح بنقيها (قوله ولم يصل يونس وابن جريج عن الزهري
 وصلى عليه) أملا رواية يونس فوصلها المؤلف رحمه الله كما تقدم في باب رجم المحسن ونظيره فامر به
 فرجهم وكان قد احسن وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم مقرونة برواية معمر ولم يبق المتن وساقه
 اسحق شيخ مسلم في مسنده وأبو نعيم من طريقه فلم يذكره صلى عليه (قوله سئل أبو عبد الله
 هل توفى صلى عليه يصح أم لا قال رواه معمر قيل له هل رواه غير معمر قال لا) وقع هذا الكلام في
 رواية المتسلم وحده عن الثوري وأبو عبد الله هو البخاري وقد اعترض عليه في جزئه بان معمر
 روى هذه الزيادة مع ان المنفرد بها انما هو محمود بن غيلان عن عبد الرزاق وقد خالفه العدد الكثير من

حدثنا محمود حدثنا عبد
 الرزاق أخبرنا معمر عن
 الزهري عن أبي سلمة عن
 جابر أن رجلاً من أسلم جاء
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فاعترف بالزنا فاعرض عنه
 النبي صلى الله عليه وسلم
 حتى شهد على نفسه أربع
 مرات فقال له النبي صلى الله
 عليه وسلم ابلجنون قال
 لا قال أحصنت قال نعم فامر
 به فرجهم بالمصلى فلما أذلقته
 الحجارة فر فادرك فرجهم
 حتى مات فقال له النبي صلى
 الله عليه وسلم خيراً وصلى
 عليه ولم يقل يونس وابن
 جريج عن الزهري وصلى
 عليه سئل أبو عبد الله
 هل قوله صلى عليه يصح
 أم لا قال رواه معمر قيل له
 هل رواه غير معمر قال لا

الحفاظ فصرحوا بانه لم يصل عليه لكن ظهر لي ان البخاري ثوبت عنده رواية يهوديا بالشواهد فقد
اخرج عبد الرزاق في يضاوه في السنن لا في مرة من وجه آخر عن أبي امامة بن سويل بن خفيف في قصة
ما عز قال قيل يا رسول الله اني صلى عليه قال لا قال فلما كان من الغد قال صلوا على صاحبكم فصلى عليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النبي على انه لم يصل
عليه حين رجمه ورواية الاثبات على انه صلى الله عليه وسلم صلى عليه في اليوم الثاني وكذا طرأني
الجمع لما أخرجه أنوداود عن بر يدة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأم بالصلاة على ما عز ولم ينه عن
الصلاة عليه وبتأديما أخرجه مسلم من حديث همران بن حصين في قصة الجهنمية التي زنت ووجت ان
النبي صلى الله عليه وسلم صلى عليها قال له همران صلى عليها وقد زنت فقال قد نابت فوبقوت من بين
سبعين لوسعتهم وحي المندري قول من حل الصلاة في الخبر على الدعاء ثم قال في قصة الجهنمية دلالة على
توهين هذا الاحتمال قال وكذا أجاب التوروي فقال انه فاسد لان التأويل لا يصار اليه الا عند الاضطراب
اليه ولا اضطرار هنا قال ابن العري لم يثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ما عز قال وأجاب
من منع عن صلاته على القامدية لكونها عرفت حكم الحد وما عز اجماعا مستفهما قال وهو جواب واه
وقبل لانه قتله غضبا لله وصلاته وجه فتناقيا قال وهذا فاسد لان الغضب انتهى قال ومحل الرحمة باقي
والجواب المرضي ان الامام حيث ترك الصلاة على المحدث كان ردعا لغيره (قلت) وقامه ان يقال وحيث
صلى عليه يكون هنالك تركه لانه لا يحتاج معها الى الردع فيختلف حينئذ باختلاف الاشخاص وقد
اختلف أهل العلم في هذه المسئلة فقال مالك بامر الامام الرجوع ولا يولاه بنفسه ولا يرفع عنه حتى يموت
ويجلى بينه وبين أهله يضاونه ويصلون عليه ولا يصلى عليه الامام ردعا لاهل المعاصي اذا علموا انه
من لا يصلى عليه ولا يجزى عن الناس على مثل فعله وعن عض المالكية يجوز للامام أن يصلى عليه وبه
قال الجمهور والمعرف من مالك انه يكره للامام واهل الفضل الصلاة على المرجوم وهو قول الحدود وعن
الشافعي لا يكره وهو قول الجمهور وعن الزهري لا يصلى على المرجوم ولا على قاتل نفسه وعن قتادة لا
يصلى على المولود من الزنا والحنلي عياض فقال لم يختلف العلماء في الصلاة على اهل الفسق والمعاصي
والمتولين في الحدود وان كره بعضهم ذلك لاهل الفضل لا المذهب اليه ابو حنيفة في المهار بين وما ذهب
اليه الحسن في الميتة من نفاس الزنا وما ذهب اليه الزهري وقتادة قال وحديث الباب في قصة القامدية
حجة للجمهور والله اعلم **(قوله باب من اساب ذنبا دون الحد فاخبر الامام فلا عقوبة عليه بعد**
التوبة اذا جاءه مستفتيا) كذلك اكثر بقاء صا كنه عدها مائة مكسورة ثم ياء آخر الحروف من
الاستفتاء يؤيده قوله في حديث الباب فاستفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية الكشمي
مستعينا وضبطت بالمهملات والنون قبل الالف والمعجمة ثم المثناة والتقصيد بدون الحد فتفتي ان
من كان ذنبه فوجب الحد ان عليه العقوبة ولو تاب وقدم في ذلك في أوائل الحدود وما
التقصيد الا خيرا فلا فهو لم يل الذي ظهر انه ذكر كد لانه على توبته **(قوله قال عطاء لم يعاقبه النبي**
صلى الله عليه وسلم) أي الذي أخبر انه وقع في معصية بلا مهلة حتى صلى معه فاخبره بان صلاته كفرت
ذنبه **(قوله وقال ابن جرير ولم يعاقب النبي صلى الله عليه وسلم الذي جامع في رمضان)** تقدم شرحه
مستوفى في كتاب الصيام وليس في شيء من طرقه انه عاقبه **(قوله ولم يعاقب عمر صاحب النبي)** كانه اشار
بذلك الى ما ذكره مالك من عطاء وصله سعيد بن منصور سند صحيح عن قبيصة بن جابر قال خرجنا
حجا فاستنح لي نبي فريته بهجر فأت فلما قدمنا مكة سألتنا عمر فقال عبد الرحمن بن عوف فكم كان

في باب من اساب ذنبا دون
الحد فاخبر الامام فلا
عقوبة عليه بعد التوبة
اذا جاءه مستفتيا قال
عطاء لم يعاقبه النبي صلى
الله عليه وسلم وقال
ابن جرير يعاقب الذي
جامع في رمضان ولم يعاقب
عمر صاحب النبي

ابن شهاب عن جدي بن
جدي بن الحسن عن ابي هريرة
رضي الله عنه ان رجلا
وقع بامرأته في رمضان
فاستغنى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال هل
تجد رقبته قال لا قال هل
تستطيع صيام شهرين قال
لا قال فاطعم سنين مكينا
وقال الليث عن عمرو بن
الحارث عن عبد الرحمن
القاسم ابن عن محمد بن
جعفر بن الزبير عن عباد بن
عبد الله بن الزبير عن عائشة
ان رجلا النبي صلى الله
عليه وسلم في المسجد فقال
احترقت قال لم ذلك قال
وقعت بامرأتي في رمضان
قال هل تصدق قال ما عندي
شيء فجلس فأناء انسان
يسوق حمارا ومعه طعام
فقال عبد الرحمن ما ادري
ما هو الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال ابن المحرق فقال
ها ان اذ قال خذ هذا
فصدق به قال على احوج
منى ما لا هلى طعام قال
فكلوا قال ابو عبد الله
الحديث الاول بين قوله
اطعم اهلاكم في باب اذا اقر
بالحدول بين هلى للامام
ان يستر عليه • حدثنا
عبد القدوس بن محمد
حدثني عمرو بن عاصم
الكلابي حدثنا همام بن

منزعت ان امير المؤمنين لم يدما يقول حتى سأل غيره قال خلائي بالدرة فقال اتقبل الصديق الحرم
ونسفه الحكم قال الله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم وهذا عبد الرحمن بن عوف فداهم رولا يمارض هذا
التي التي في الترجمة لان جمرنا علاه بالدرة لما طعن في الحكم والاروجبت عليه عقوبة بمجرد الفعل
المذكور لما اخرها (قوله وفيه عن ابي عثمان عن ابن مسعود) اى في معنى الحكم المذكور في الترجمة
حديث مروى عن ابي عثمان عن ابن مسعود وزاد الكشميني مثله وهى زيادة لاحاجة اليها لانه
يصبر نظاره ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقب صاحب القلي ووقع في بعض النسخ عن ابي
مسعود وهو غلط والصواب ابن مسعود وقد وصله المؤلف رحمه الله في اوائل كتاب الصلاة في باب
الصلاة كقراءة من رواية سليمان التيمي عن ابي عثمان به واوله ان رجلا اصاب من امرأته قسبة فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره فزلت اقم الصلاة طرفي النهار الاية وقد ذكر شرحه في تفسير سورة
هو دون الاصح في تسمية هذا الرجل انه ابو اليسر كعب بن عمرو الانصاري وان نحو ذلك وقع لجامعة
غيره (قوله عن جدي بن عبد الرحمن) هو ابن عوف الزهري وقد تقدم شرح حديثه مستوفى في
كتاب الصيام (قوله وقال الليث الخ) وصله المصنف في التاريخ الصغير قال حدثني عبد الله
ابن صالح حدثني الليث بن روي بناء موصولا يضاف الى الاوسط للطبراني والمستخرج للاسماعيلي (قوله
عن عمرو بن الحارث) الليث فيه سند آخر اخرجه مسلم عن قتيبة ومحمد بن رمح كلاهما عن الليث
عن يحيى بن سعيد الانصاري عن محمد بن جعفر بن الزبير قد مضى في الصيام من وجه آخر عن
يحيى بن سعيد موصولا واخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث (قوله عن
عبد الرحمن بن القاسم) اى ابن محمد بن ابي بكر الصديق (عن محمد بن جعفر بن الزبير) اى
ابن العوام (عن عباد) وهو ابن عمه ووقع في رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث ان عبد الرحمن
ابن القاسم حدثنا عن محمد بن جعفر بن الزبير حدثنا عن عباد بن عبد الله حديثه (قوله عن عائشة)
في رواية ابن وهب انه سمع عائشة (قوله اتي رجل النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد) زاذني
رواية ابن وهب في رمضان (قوله فقال احترقت) كروها بن وهب (قوله قال لم ذلك) في رواية
ابن وهب فأنه عن شأه (قوله قال ما عندي شيء) في رواية ابن وهب فقال بانبي الله مالي شيء وما
اقدر عليه (قوله فجلس فأناء انسان) في رواية ابن وهب قال اجلس فجلس فينما هو على ذلك
اقبل رجل (قوله ومعه طعام فقال عبد الرحمن) هو ابن القاسم راوى الحديث (ما ادري
ما هو) مقول عبد الرحمن وفي رواية الكشميني قال غيره فاقولم يقع هذا في رواية الليث ووقع فيها
عند الاسماعيلي عرفان فيها طعام وقال قال ابو صالح عن الليث عرف وكذا قال عبد الوهاب
يعني الثقفى يزبد بن هريرة عن يحيى بن سعيد قال الاسماعيلي وعمران ليس بمحفوظا (قوله
ابن المحرق) زاذن وهب آقا (قوله على احوج منى) هو استفهام حذف ادائه ووقع في رواية
ابن وهب غيرناى على غيرنا (قوله ما لا هلى طعام) في رواية ابن وهب الخ لجاج ما لثائى (قوله قال
فكلوا) في رواية ابن وهب قال فكلوه وقد مضى شرحه في الصيام • (قوله باس) اذا
اقر بالحدول بين) اى لم يفسره (هل للامام ان يستر عليه) تقدم في الباب الذي قبله لالتنبه على
حديث اى امارة في ذلك وهو يدخل في هذا المعنى (قوله حدثنا عبد القدوس بن محمد) اى
ابن عبد الكبير بن شعيب بن الحبيب عجلت من مفتوحين بينهما موحدة ساكنة واخره موحدة
هو بصري مسند قومه الى البخارى الا هذا الحديث الواحد وروى بن عاصم هو الكلبي وهو
من شيوخ البخارى اخرج عنه بغير واسطة في الادب وغيره وقد طعن الحافظ ابو بكر البرذنجي

في صحة هذا الظاهر مع كون الشيعين اتفاقا عليه فقال هو منكروهم وفيه عمرو بن عاصم مع انهما ما
كان يحيى بن سعيد لا يراه و يقول أبان العطار أن مثل فيه (قلت) لم يبين وجه الهم واما اطلانه
كونه منكرا فاعلى طريقتي في تسمية ما ينفرده الراوي منكرا اذ لم يكن له متابع لكن يجب ان يانه وان
لم يوجد له ما ولا عمر بن عاصم فيه متابع فشا هذه حديث أبي امامة الذي أنشئت اليه ومن ثم أخرجه
مسلم عقبه والله أعلم (قوله فجماعه رجل فقال اني اصبت حدا فاقمه على) لم أقص على اسمه ولكن من
وحدث بن هذه القصة والتي في حديث ابن مسعود فسره به وليس بجيد لا خلافا للقصةين وعلى التمدد
جري البخاري في هاتين الترتيبين فجعل الاولى على من اقر بدت بدون الحد التصريح بخوله غير اني
لم أجاء بها ورجل الثانية على ماوجب الحد لانه ظاهر قول الرجل وأما من وحدث بن القصةين فقال له
ظن ما ليس به حد أو استعظم الذي فعله ظن انه يجب فيه الحد وحديث أنس شاهد أيضا من رواية
الارزاعي عن شداد أبي عمار عن واثلة (قوله ولم يسهل عنه) أي لم يستفسره وفي حديث أبي امامة
عند مسلم فسكت عنه ثم اد (قوله وحضرت الصلاة) في حديث أبي امامة واقعت (قوله أليس قد
صليت معنا) في حديث أبي امامة أليس حيث خرجت من بيتك فوضأت فاحنت الوضوء قال بلى قال
ثم شهدت معنا الصلاة قال نعم (قوله ذنبك أو قال حدك) في رواية مسلم عن الحسن بن علي الحلواني
عن عمرو بن عاصم بسنده فيه قد غفر لك وفي حديث أبي امامة بالثلث واظنه فان الله قد غفر لك ذنبك أو
قال حدك وقد اختلف نظر العلماء في هذا الحكم فظاهر ترجه البخاري حله على من اقر به ولم يفسره
فانه لا يجب على الامام أن يقيمه عليه اذا تاب وحله التخطي على انه يجوز ان يكون النبي صلى الله
عليه وسلم اطع بالوحي على ان الله قد غفر له لكونها واقعة عين والالكان بنفسه من الحدو يقيمه
عليه وقال : يضاف هذا الحديث انه لا يتكف عن الحدود بل يدفع مهما أمكن وهذا الرجل لم يصح
باصم بلزمه إقامة الحد عليه فله اصابه صغيرة عظيمة كبيرة توجب الحد فكم بكشفه النبي صلى الله عليه
وسلم من ذلك لان موجب الحد لا يثبت بالاحتمال وانما لم يستفسره اما لان ذلك قد يدخل في التجسس
المنهي عنه واما بانثار الله ترور رأى ان في تعرضه لاقامة الحد عليه ندما ورجوعه اوقدا استحب العلماء
نلقين من اقر بموجب الحد بالرجوع عنه اما بالتعريض واما بأوضح منه ليدرا عنه الحدو جزم النوى
وجماعه ان الذنب الذي فعله كان من الصغائر بدليل ان في بقية الخبر انه كفر نه الصلاة بناء على ان الذي
تكفوه الصلاة من الذنوب الصغائر لا الكبائر وهذا هو الاكثر الاغلب وقد تكفر الصلاة بعض
الكبائر تركن كترطو عنه مثلا بحيث صلب لان يكفر عددا كثيرا من الصغائر ولم يكن عليه من الصغائر
شي أصلا اوشى بيرو عليه كبيرة واحدة مثلا فاما تكفر عنه ذلك لان الله لا يضيع اجر من احسن
عملا (قلت) وقد وقع في رواية أبي بكر البرزنجي عن محمد بن عبد الملك الواسطي عن عمرو بن عاصم
بسند حديث الباب بلفظ ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني زنت فاقم على الحد
الحديث ففعله بعض العلماء على انه ظن ما ليس زنا فاذا ذلك كفرت ذنبه الصلاة وقد تشكك به من
قال انه اذا جاءه تابيا سقط عنه الحدو يحتدل ان يكون الراوي عبر الزنا من قوله اصبت حدا فراه
بالمعنى الذي ظنه والاصل ما في الصحيح فهو الذي اتفق عليه الحفاظ عن عمرو بن عاصم بسنده
المذكور ويحتدل ان يخص ذلك بالحد كور لاخبار النبي صلى الله عليه وسلم ان الله قد كفر عنه حده
بصلاته فان ذلك لا يعرف الا بطريق الوحي فلا يستمر الحكم في غيره الا في من علم أنه مثله في ذلك وقد
انقطع صل ذلك باقطاع الوحي بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقد عتبنا ظاهره صاحب الهدى

التي صلى الله عليه وسلم
فجاءه رجل فقال يا رسول
الله اني اصبت حدا فاقمه
علي قال لم يسهل عنه قال
وحضرت الصلاة ففعل
مع النبي صلى الله عليه
وسلم فاما قضى النبي صلى
الله عليه وسلم الصلاة فام
اليه الرجل فقال يا رسول
الله اني اصبت حدا فاقم
في كتاب الله قال ليس قد
صليت معنا قال نعم قال فان
الله قد غفر لك ذنبك او قال
حدك

حدثنا ابي قال سمعت علي بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما في ماعز بن مالك الذي صلى الله عليه وسلم قال له انا قلت او غمرت او نظرت قال لا يا رسول الله قال انكها لا يكتي قال فعند ذلك امر بوجهه في باب سؤال الامام المقرئ احصنت في حديثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث حدثني عبيد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن ابن المسيب وابي سلمة ان باهرة قال اني رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من الناس وهو في المسجد فناداه يا رسول الله اني زيت يريد نفسه فاعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم فتعشى لثقي وجهه الذي اعرض قبله فقال يا رسول الله اني زيت فاعرض عنه فجاها لثقي وجه النبي صلى الله عليه وسلم الذي اعرض عنه فلما شهد على نفسه اربع شهادات دعاه النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا بن جنون قال لا يا رسول الله فقال احصنت قال نعم يا رسول الله قال اذهبوا فارجوهم قال ابن شهاب اخبرني عن سمع جابر قال

فقال للناس في حديثي في امامة يعني المذكور قبل ثلاث مسائل احدها ان الحد لا يجب الا بعد تعيينه والاصرار عليه من المقرئ والثاني ان ذلك يخص بالرجل المذكور في القصة والثالث ان الحد يسقط بالتوبة قال وهذا اصح المسالك فواء بان الحسنه التي جاءها من اقراره طوعا بخفية الله وحده تاوم البينة التي عملها لان حكمه الحدود الردع من العود وبنه ذلك دال على ارتداعه فانسب رفع الحد عنه ذلك والله اعلم في قوله باب هل يقول الامام المقرئ اي بالزنا (لما لمست او غمرت) هذه الترجمة معقودة بطوارق في الامام المقرئ بالحد ما يدفعه عنه وقد خصه بعضهم عن يظن به انه اخطأ او جهل (قوله سمعت علي بن حكيم) في رواية موسى بن اسمعيل عن عبد ابي داود عن جرير بن حازم حدثني علي بن مسم اياه في روايته فظن بعضهم انه ابن مسلم وليس كذلك لا يصريح في اسناد هذا الباب به ابن حكيم (قوله عن ابن عباس) لم يذكره موسى في روايته بل ارسله و اشار الى ذلك ابو داود وكان البخاري لم يستتر هذه العليلة لان وهب بن جرير وصلة وهو اخبر بعديت ابيه من غيره ولانه ليس دون موسى في الحفظ ولان اصل الحديث معروف عن ابن عباس فقد اخرجاه احمد وابوداود ومن رواية خالد الخذاء عن عكرمة عن ابن عباس واخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (قوله لما في ماعز بن مالك) في رواية خالد الخذاء ان ماعز بن مالك اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انه زني فاعرض عنه فاعاد عليه امر اقسام قوم المجنون هو قالوا ليس به باس وسند على شرط البخاري وذكر الخبر في الاوسط ان يزيد بن زريع تفرد به عن خالد الخذاء (قوله قال له لعلك قبلت) حذف المفعول للعلم به اي المرأة المذكورة ولم يحسن على التسهيل وقوله او غمرت بالعين المعجمة والزاي اي بهتلا او بدلا اشارت او المراد غمرت بيدك الجلس او وضعا على عضو الغيرة الى ذلك الاشارة بقوله لمست بدل غمرت وقد وقع في رواية يزيد بن هرون عن جرير بن حازم عند الاسماعيلي بلفظ لعلك قبلت او لمست (قوله او نظرت) اي فاطلقت على اي واحدة فعلت من الثلاث زنا فبسه اشارة الى الحديث الآخر المخرج في الصحيحين من حديث ابي هريرة العيين تزي وزناها النظر وفي بعض طرقه عندهما وعند احدهما ذكر السان واليد والرجل والاذن زاد ابو داود والقهم وعندهم والفرج يصدق ذلك او يكذبه وفي الترمذي وغيره عن ابي موسى الاشعري رفعه كل من زانية (قوله انكها) بالنون والكاف (لا يكتي) اي تلفظ بالكلمة المذكورة ولم يكن عنها بلفظ آخر وقد وقع في رواية خالد بلفظ افعلت بها وكان هذه الكتابة صدرت منه او من شيخه لا يصريح في رواية الباب به انه لم يكن وقد تقدم في حديث ابي هريرة الذي تقدمت الاشارة الى ان ابا داود اخرج في باب لا يرجع المجنون زيادات في هذه الالفاظ (قوله فعند ذلك امر بوجهه) زاد خالد الخذاء في روايته فاطلقت به فرجم ولم يصل عليه (قوله باب سؤال الامام المقرئ احصنت) اي تزوجت ودخلت بها وابتدتها (قوله رجل من الناس) اي ليس من اكابر الناس ولا بالمشهور فيهم (قوله زيت يريد نفسه) اي انه لم يجز مستغنى لنفسه ولا لغیره وانما جاء مقربا لان الفعل معه ما يجب عليه شرعا وقد تقدمت فوائد الحديث المذكور في باب لا يرجع المجنون قال ابن التين محمل مشروعية سؤال المقرئ بالزنا عن ذلك اذا كان لم يعلم انه تزوج بها صحيحا ودخل بها فاما اذا علم احصانه فلا يسأل عن ذلك ثم حتى عن المالكية تفصيلا فيما اذا علم انه تزوج ولم يسمع منه اقرار بالدخول فقبيل من اقام مع الزوجة ليلة واحدة لم يقبل انكاره وقيل اكثر من ذلك وهل يحد حد الثيب او البكر الثاني ارجع وكذا اذا اعترف الزوج بالاصابة ثم قال انما اعترفت بذلك

لامالك الرجعة أو اعترفت المرأة ثم قالت إنما فعلت ذلك لاستكمل الصدقات فإن كلامهما بعد حسد البكر انتهى وعند غيرهم برفع الحد أو سلا وتل الطحاوي عن أصحابهم إن من قال لا تخربا زاني فصدقه أنه يجلد الفأول ولا يهد المصدق وقال زفر بن محمد (قلت) وهو قول الجمهور ويرجع الطحاوي قول زفر واستدل بحديث الباب وإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما هزأ حق ما بلغني هذا أن لا تزني قلت قال نعم فهداه قال ويا فتاهم على أن من قال لا تخربا عليا لفت فقال صدقت أنه يلزمه المال (قوله)

باب الاعتراف بالزنا هكذا عبر بالاعتراف لوقوعه في حديثي الباب وقد تضمن في شرح قصة ما عز البحث في أنه هل يشترط في الإقرار بالزنا التكرير أو لا واحتج من أكتفى بالمرة بإطلاق الاعتراف في الحديث ولا يعارض ما وقع في قصة ما عزم من تكرار الاعتراف لانهما قصة حال كما تقدم

(قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (قوله حفظناه من في الزهري) في رواية الجديدي عن سفيان حدثنا الزهري وفي رواية عبد الجبار بن العلاء عن سفيان عند الأسماعيلى سمعت الزهري (قوله أخبرني عبيد الله) زاد الجديدي بن عبد الله بن عتبة (قوله أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد) في رواية الجديدي عن زيد بن خالد الجهني وأبي هريرة وشبل وكذا قال أحمد وقتيبة عند النسائي وهشام ابن عمار وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح عند ابن ماجه وعمر بن علي وعبد الجبار بن العلاء والوليد بن شعاع وأبو خيثمة ويعقوب الدورقي وأبراهيم بن سعيد الجوهري عند الأسماعيلى وآخرون عن سفيان وأخرجه الترمذي عن نصر بن علي وغير واحد عن سفيان ولفظه سمعت من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل أنهم كانوا عند النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي هذا هوهم عن سفيان وإنما روى عن الزهري هذا السند حديث إذا زنت الأمة فذكره شيلا وروى حديث الباب هذا السند ليس فيه شبل فوهم سفيان في تسميته بين الحديثين (قلت) وسقط ذكر شبل من رواية الصحيحين من طريقه لهذا الحديث وكذا أخرجه من طرف عن الزهري منها عن مالك والبيهقي وصالح بن كيسان واللبخاري من رواية ابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة ولمسلم من رواية يونس بن يزيد ومعهما كلهم عن الزهري ليس فيه شبل قال الترمذي وشبل لا صحبه له والصحيح ما روى الزبيدي ويونس وابن أخي الزهري فقالوا عن الزهري عن عبيد الله عن شبل بن خالد عن عبد الله بن مالك الأوسي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأمة إذا زنت (قلت) ورواية الزبيدي عند النسائي وكذا أخرجه من رواية يونس عن الزهري وليس هو في الكتب الستة من هذا الوجه إلا عند النسائي وليس فيه كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية شعيب بن عمار عن عبد النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن أبي ذئب وهو جالس في المسجد (قوله فقام رجل) في رواية ابن أبي ذئب الأتية قريبا وصالح بن كيسان الأتية في الأحكام والليت الماضية في المتروك أن رجلا من الأعراب جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس وفي رواية شعيب في الأحكام أقام رجلا من الأعراب وفي رواية مالك الأتية قريبا أن رجلا اختصما (قوله أشدله الله) في رواية الباقين فقال بأمر الله أشدله الله ففتح أوله ونون ساكنة وضم الشين المعجمة أي سألت بالله وضمين أشدله معنى أذكرك فعذر الباء أي أذكرك فأعنا شيدى أي صوي هذا أصله ثم استعمل في كل مطلوب مؤكدا ولو لم يكن هنالك رفع صوت وهذا التقدير يندفع إيراد من استشكل دفع الرجل صوته عند النبي صلى الله عليه وسلم مع النبي عنه ثم أجاب عنه بأنه لم يبلغه النبي لكونه أعرابيا وأنه لم يرفع صوته حتى يتكلم النبي صلى الله عليه وسلم على ظاهره لا يتعدى كرا بوعلى الفارسي أن بعضه هو رواد ضم

(باب الاعتراف بالزنا) حدثنا

علي بن عبد الله حدثنا

سفيان قال حفظناه من في

الزهري قال أخبرني عبيد الله

أنه سمع أبا هريرة وزيد

ابن خالد قال كنا عند النبي

صلى الله عليه وسلم فقام

رجل فقال أشدله الله

الهمزة وكسر المعجمة وغلطه **(قوله ٢)** الا قضيت بيننا بكتاب الله في رواية الليث الا قضيت
 لي بكتاب الله قيل فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتاوي المصدر وان لم يكن فيه حرف مصدرى
 ضرورة افتقار المعنى اليه وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم وبراديه التي المحصور فيه
 المفعول والمعنى هنا لا أسألك الا القضاء بكتاب الله يحتمل أن تكون الاجواب اقسام لمافها من
 معنى المحصر وتقديره أسألك بالله لا تفعل شيئا الا القضاء فالتا كيداعا وقع لعدم التشاغل بغيره لا لان
 لقوله بكتاب الله فهو ما وهذا يدفع ايراد من استشكل فقال لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يحكم
 الا بكتاب الله فافائدة السؤال والتا كيد في ذلك ثم اجاب بان ذلك من جفات الاعراب والمراد بكتاب
 الله ما حكم به وكتب على عباده وقيل المراد القرآن وهو المتبادر وقال ابن دقيق العيد الاول اولى لان
 الرجوع والتعريب ليسا مذكورين في القرآن الا بواسطة أمر الله باتباع رسوله قيل وفيما قال ظهر
 لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنه قوله تعالى ويحكم الله من سبلنا الذين صلى الله عليه وسلم ان
 السبيل جلد البكر ونفيه ورجم الثيب (قلت) وهذا ايضا بواسطة التبيين ويحتمل أن يراد بكتاب الله
 الاية التي نسخت تلاوتها وهي الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما بواحي بيانه في الحديث الذي يليه
 وهذا اجاب البيضاوي ويبقى عليه التعريب وقيل المراد بكتاب الله ما فيه من النبي عن كل المال
 بالباطل لان خصمه كان أخذ منه القتم والوليدة بغير حق فلذلك قال القتم والوليدة رد عليك والذي
 يرجع أن المراد بكتاب الله ما يتعلق بجميع أفراد القصة مما وقع به الجواب الا قد ذكره والعلم عند الله
 تعالى **(قوله)** فقام خصمه وكان آفة منه في رواية مالك قال لا تخروها وآفة فهم قال شيخنا في شرح
 لترمذي يحتمل أن يكون الراوي كان عارفا بما قبل أن يشعا كما نوصف الثاني بأنه آفة من الاول
 اما لظننا ما في هذه القصة الخاصة وأما سند بلحسن أدبه في استدلناة وترك رفع صوته ان كان الاول
 رفته وتا كيد السؤال على قفه وقد ورد أن حسن السؤال نصف العلم وأورده ابن السني في كتاب
 روضة المتعلمين حديثا من فروعا بسند ضعيف **(قوله)** فقال افض بيننا بكتاب الله والذين لي في رواية
 مالك فقال أجل وفي رواية الليث فقال نعم فافض وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب فقال صدق افض له
 يا رسول الله بكتاب الله **(قوله)** والذين لي زاد ابن أبي شيبة عن سفيان حتى أقول وفي رواية مالك
 ان أنكلم **(قوله)** قل في رواية محمد بن يوسف فقال النبي صلى الله عليه وسلم قل وفي رواية مالك
 قال أنكلم **(قوله)** قال ظاهر السيات ان القائل هو الثاني وجزم المكرمان بان القائل هو الاول
 واستند في ذلك لما وقع في كتاب الصلح عن آدم عن ابن أبي ذئب هنا قال الاعراب ان ابني بعد قوله
 في أول الحديث جاء أعراى وفقه فقال خصمه وهذه زيادة شاذة والمخوف ما في سائر الطرق كافي
 رواية سفيان في هذا الباب وكذا وقع في الشروط عن عاصم بن علي عن ابن أبي ذئب موافقا
 للجماعة ولقوله فقال صدق افض له يا رسول الله بكتاب الله ان ابن الخفا لاختلاف فيه على ابن أبي
 ذئب وقد وافق آدم أبو بكر الجني عند أبي نعم في المستخرج ووافق عاصم يزيد بن هرون عند
 الاسماعيلي **(قوله)** ان ابني هذا في ان الابن كان حاضرا فاشار اليه وخلا معظم الروايات عن
 هذه الاشارة **(قوله)** كان عبيقا على هذا الاشارة الثانية تلحم المتكلم وهو زوج المرأة زاد شعيب
 في روايته والسيب الاجيب وهذا التفسير مدرج في الخبر وكانه من قول الزهري لما عرف من
 عادته انه كان يدخل كثيرا من التفسير في أثناء الحديث كما بينته في مقدمة كتابي في المدرج وقد
 فصله مالك فوقع في سياقه كان عبيقا على هذا قال مالك التوا العبيقا الاجيب وحذفها سائر الرواة

الاما قضيت بيننا بكتاب
 الله فقام خصمه وكان
 آفة منه فقال افض بيننا
 بكتاب الله والذين لي قال
 قل قال ان ابني هذا كان
 عبيقا على هذا

(٢) قوله الا قضيت الخ
 الذي في نسخ الصحيح
 باسدينا الاما قضيت الخ
 فاعلم ما في الشارح رواية
 له اه مصححه

والعبد ينفهم من الاجبرونه ومعناه والجمع عصفاء كاجراء وطبق ايضا على الخادم على العبد
وعلى السائل وقيل يطلق على من يستأن به وفسره عبد الملك بن حبيب بالاعلام الذي لم يعتز وان ثبت
ذلك فاطلالة على صاحب هذه القصص باعتبار حاله في ابتداء الاستعجار ووقع في رواية لقناني نصين
كونه اجيرا ولفظه من طريق عمرو بن شعيب عن ابن شهاب كلن ابني اجيرا الامر انه وسمى الاجبر
عصفا لان المستاجر جصفه في العمل والعصف الجور او هو بمعنى الفاعل لكونه جصف الارض
التردد فيها يقال صف الليل عصفاء اذاكثر السير فيه ويطلق العصف ايضا على الكفاية والاجبر
يكنى المستاجر الامر الذي اقامه فيه **(قوله على هذا)** ضمن على معنى عند دليل رواية عمرو بن شعيب
وفي رواية محمد بن يوسف عصفاف اهل هذا وكان الرجل استخدمه فيما يحتاج اليه امراته من الامور
فكان ذلك سببا لما وقع معها **(قوله فزني بامراته فاقتديت)** زاد الحميدي عن سفيان فزني بامراته
فاخبروني ان علي ابني الرجم فاقتديت وقد ذكر على بن المديني راويه في آخره هذان سفيان كلن بشك
في هذه الزيادة فربما تركها وغالب الرواة عنه كاحمد ومحمد بن يوسف وابن ابي شيبة لم يذكروها
وثبت عند مالك واليثوابن ابي ذئب وشعيب وعمر بن شعيب ووقع في رواية آدم فقالوا لي على
ابن الرجم وفي رواية الحميدي فاخبرت بضم الهجمة على البناء للمجهول وفي رواية اي بكر الحماني فقال
لي بالافراد وكذا اعتد اي عوانة من رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب فان ثبت فالضمير في
قوله فاقتديت منه لخصمه وكلهم ظنوا ان ذلك حتى لم يستحق ان يصفونه على حال يأخذوه وهذا ظن
باطل ووقع في رواية عمرو بن شعيب فاسألت من لا يعلم فاخبروني ان علي ابن الرجم فاقتديت منه
(قوله عاتمة شاة وخادم) المراد بالخادم اطارية المخدمة للخدمة بدليل رواية مالك باقت وجارية وفي
رواية ابن ابي ذئب وشعيب عاتمة من الغنم ووليدة وقد تقدم تفسير الوليدة في او اخر الافتراض **(قوله)**
ثم سالت رجلا من اهل العلم فاخبروني لم اقف على اسمائهم ولا على عددهم ولا على اسم الخصمين ولا
الابن ولا المرأة وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وشعيب ثم اسألت اهل العلم فاخبروني ومثله لان
ابي ذئب لكن قال فزعموا وفي رواية معمر ثم اخبرني اهل العلم وفي رواية عمرو بن شعيب ثم اسألت من
يسلم **(قوله ان علي ابني)** في رواية مالك اتعا على ابني **(قوله جلد مائة)** بالاخافة لا اكثر وقراء
بعضهم بنون جلد مرفوع وتون بن مائة منصوب على التمييز ولم يثبت رواية **(قوله ٢) وعلى امراته**
هذا الرجم في رواية مالك والالاكثر وعما الرجم على امراته وفي رواية عمرو بن شعيب فاخبروني ان
ليس على ابني الرجم **(قوله والذي نفسي بيده)** في رواية مالك املوا الذي (لاقتين) بتشديد
الثون قلنا كيد **(قوله بكتاب الله)** في رواية عمرو بن شعيب بالحق وهي ترجع اول الاحتمالات
الماضي ذكرها **(قوله المائة شاة والخادم رد)** في رواية الكشيبي عليك وكذا في رواية
مالك ولفظه ما اغتملت وجاريتك فرد علي ثاوي مردود من اطلاق لفظ المصدر على اسم المفعول
كقولهم نوب نسج اى منسوج ووقع في رواية صالح بن كيسان اما الوليدة والغنم فردها وفي رواية
عمرو بن شعيب اماما اعطيتة فرد علي ثاوي كان الضمير في اعطيتة لخصمه تأيدت الرواية الماضية
وان كان العطاء فلا **(قوله وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام)** قال التنوير هو محمول على انه
على الله عليه وسلم علم ان الابن كلن بكر او انه اعترف بالزنا ويحتمل ان يكون اخرا اعترافه
والتقدير وعلى ابنك ان اعترفوا الاول اليك فانه في مقام الحكم فلا تكن في مقام الاقتسام يكن
فيه اشكال لان التقدير ان كلن زني وهو بكر وفرقة اعترافه حضوره مع اميه وسكونه

فزني بامراته فاقتديت
منه عاتمة شاة وخادم ثم
سالت رجلا من اهل العلم
فاخبروني ان علي ابني جلد
مائة وتغريب عام وعلى
امراته الرجم فقال النبي
صلى الله عليه وسلم والذي
نفسى بيده لاقتين بينكما
بكتاب الله جل ذكره المائة
شاة والخادم رد وعلى ابنك
جلد مائة وتغريب عام

(٢) قوله وعلى امراته هذا
الرجم هكذا نسخ الشرح
والذي في المتن بايدنا وعلى
امراته الرجم قلل مافي
الشارح رواية له اه

عائنه اليه وأما العلم بكونه بكار فوقع صريحاً من كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب ولفظه كان ابني
 أجيالاً امرأه هذنا وبني لي بصحن (قوله وصلى ابنك جاداً مائة وتغريب عام) واقفه الا كثر وقوع في
 رواية عمرو بن شعيب وأما ابنك فنجده مائة وتغريبه سنة وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وجلده مائة
 مائة وتغريبه عام وهذا ظاهر في أن الذي صدر حديثه كان كمالاً لا في رواية سفيان ومن واقفه
 (قوله واغدياً بنيس) بنون ومهله مصغر (على امرأة هذا) زاد محمد بن يوسف فاسألها قال ابن
 السكن في كتاب الصحابة لأدري من هو ولا وجدت له رواية ولا ذكر إلا في هذا الحديث وقال ابن
 عبد البر هو ابن الضحاك الأسلمي وقيل ابن مرشد وقيل ابن أبي مرشد وزعموا: لا خبر بان يس بن أبي
 مرشد صحابي مشهور وهو غنوي باليمن المعجمة والتون لا أسلمي وهو يقتضين لا التصغير وغايط من
 زعم أيضاً أنه أس بن مالك وصغر كما صغر في رواية أخرى عند مسلم لأنه أنصارى لا أسلمي ووقع في
 رواية شعيب وابن أبي ذئب وأما بنت يانيس لرجل من أسلم فاعيد وفي رواية مالك وبن يوسف وصالح بن
 كيسان وأمر أيضاً الأسلمي لأن يانيس امرأة لا آخر وفي رواية عمر بن قيس قال رجل من أسلم قال له انيس
 قم يا أنيس فسل امرأه هذا وهذا يدل على أن المراد بالغدو والذهاب والتوجه كما طعن الرواح على ذلك
 وليس المراد حقيقة الغدو وهو التأخير إلى أول النهار كما لا يراد بالرواح التوجه نصف النهار وقد
 حكى عياض أن بعضهم استدله على جواز تأخير إقامة الحد عند ضيق الوقت واستضعفه بأنه ليس
 في الخبر أن ذلك كان في آخر النهار (قوله فان اعترفت فارجها) في رواية بن يوسف وأمر أيضاً الأسلمي
 أن يرحم امرأة لا آخر ان اعترفت (قوله فغدا عليها فاعترفت فارجها) كذلك كثر وقوع في رواية
 الليث فاعترفت فارجها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجت واخصره ابن أبي ذئب فقال فغدا عليها
 فارجها ويحويه في رواية صالح بن كيسان وفي رواية عمرو بن شعيب وأما امرأه فارجها فارجها فارجها
 نعمها لأنها تشعر بانيساً على جوارحها على النبي صلى الله عليه وسلم فارجها فارجها فارجها فارجها
 يكون المراد امره الأول المعلق على اعترافها فيه مخرج رواية لا كثر وهو أولى وفي هذا الحديث من
 الفوائد غير ما تقدم الرجوع إلى كتاب الله تعالى واستنباط ما جواز القسم على الأمر لتأكيده
 والحلف بغیر استخلاف وحسن خلق النبي صلى الله عليه وسلم وحلمه على من يخاطبه بما لا يولى خلافه
 وإن من تأمى به من الحكماء في ذلك يعمد كمن لا يزعج لقول الخصم مثلاً احكم بيننا بالحق وقال
 البيضاوي أعاقوا راد على سؤال الحكم بكتاب الله مع انهما يعلمان أنه لا يحكم إلا بحكم الله ليحكم بينهما
 بالحق الصنف لا بالمصلحة ولا بالاختيار لا رفق لأن الحكم أن يفعل ذلك برضا الخصمين وقبـه ان
 حسن الأدب في مخاطبة الكبير يقتضي التقدير في الخصومة ولو كان المذكور مسبقاً وقانوناً للامام
 ان يأذن لمن شاء من الخصمين في الدعوى إذا جاءه أمعا وامكن ان كلامها يدعى واستجاب استئذان
 المدعى والمستغنى الحاكم والعالم في الكلام ويأمر كذلك إذا ظن ان له عذراً وفيه ان من أقر بالحد
 وجب على الامام إقامته عليه ولو لم يعترف من مشاركه في ذلك وإن من قذف غيره لإقامه عليه الحد
 لأن طلبه المذدوف خلافاً لابن أبي ليلى فإنه قال يجب ولو لم يطلب المذدوف (قلت) وفي الاستدلال
 به نظراً لأن محل الخلاف إذا كان المذدوف حاضراً أو أما إذا كان غائباً كهذا فظاهر ان التأخير
 لاستكشاف الحلال فإن ثبت في حق المذدوف فلا حد على القاذف كما في هذه القصة وقد قال الثوري
 تبع الغيرة ان سب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أيضاً الأمر أن يعلمها بالقذف المذكور كقول طاب محمد
 فأنه ان أنكرت قال هكذا أوله العلماء من أسعابنا وغيرهم ولا بد منه لأن ظاهره أنه بعث طاب

واغدياً بنيس على امرأة هذا
 فان اعترفت فارجها فغدا
 عليها فاعترفت فارجها قلت
 لسفيان لم يقل فارجها فارجها
 ان على ابني الرجم فقال
 أشك فيها من الزهري فربما
 قلته وراسكت

اقامة حد الزنا وهو غير مراد لان حد الزنا لا يحنط له بالتحسين والتعقيب عنه بل يستحب تلقين المقر به
 ليرجع كما تقدم في قصة ماهر وكان قوله فان اعترف مقابلاي وان اكررت فاعلمها ان لما طلب حد
 القذف فعقد لوجود الاحتمال فلو اكررت وطلبت لاجبت وقد اخرج ابو داود والنسائي من
 طريق سعيد بن المسيب عن ابن عباس ان رجلا اقر بأنه زنى بامرأة فجعله النبي صلى الله عليه وسلم
 مائة ثم سال المرأة فقاتل كذب فجعله حد الفرية فماتت وقد سكنت عليه ابو داود وسهحه الحاكم
 واستنكره النسائي وفيه ان الحدرة التي لاتعاد البروز لا تكلف الحضور وتجلس الحاكم بل يجوز ان
 يرسل اليها من يحكم لها عليها وقد ترجم النسائي لذلك وفيه ان السائل يذ كر كل ما وقع في القصة
 لاحتمال ان يفهم المقتضى او الحاكم من ذلك ما يستدل به على خصوص الحكم في المسئلة تقول السائل ان
 اني كان عتيقا على هذا وهو انما جاءه بآل من حكم الزنا او السر في ذلك انه اراد ان يشهد لانه معذرة
 ما لو انه لم يكن مشهورا بالعبه ولم يهجم على المرأة مثلاً ولا استكرهها او ما وقع له ذلك لظول الملازمة
 المقضية لمز بالانثى والادلال فيستفاد منه الحث على ابعاد الاجنبى من الاجنبية مهم الا يمكن لان
 العشرة قد تنقض الى الفساد بتدويرها الشيطان الى الافساد وفيه جواز استفتاء المفضل مع وجود
 الفاضل والرد على من منع التبايى ان يفتى مع وجود الصحافى مثلاً وفيه جواز الاستفتاء في الحكم
 بالامر الثاني عن الظن مع القدرة على اليقين لكن اذا اختلفوا على المستقضى يرجع الى ما يفيد القطع
 وان كان في ذلك العصر الشريف من يفتى بالظن الذي لم ينشأ عن أصل ويحتمل ان يكون وقع ذلك
 من المتأخرين او من قرب عهد بالجاهلية فاقدم على ذلك وفيه ان الصحابة كانوا يقولون في عهد النبي
 صلى الله عليه وسلم وفي بلدوه وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات بالانكح وخرج اسانيد فيها الواقدي
 ان منهم ابا بكر وعمر وعثمان وعلياً وعبد الرحمن بن عوف وابى بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت
 وفيه ان الحكم المبنى على الظن ينقض عايشة القطع وفيه ان الحد لا قبل القدم وهو مجمع عليه في الزنا
 والسرقة والحاربة وشرب المسكر واختلف في القذف والصحيح انه كغيره وانما يجزى القذف في
 البدن كالمصاص في النفس والاطراف وان الصلح المبنى على غير الشرع يردو يعاد المال المأخوذ فيه
 قال ابن دقيق العيدو بذلك تبين ضعف عذر من اعتذر من الفقهاء عن بعض العقود الفاسدة بان
 المتعاضدين تراخيا وأذن كل منهما للاخر في التصرف والحق ان الاذن في التصرف مقيّد بالعقد
 الصحيح وفيه جواز الاستنابة في اقامة الحد واستدل به على وجوب الاعذار والا كتفاؤه واحد
 واجاب عياض باحتمال ان يكون ذلك ثبت عند النبي صلى الله عليه وسلم شهادة هذين الرجاين كذا قال
 والذي قبل شهادة من الثلاثة والدا العفيف فقط وأما العصب والزوج فلا يغفل بعض من تبع
 القاضي فقال لابد من هذا الحمل والالزام لا كفتاه شهادة واحد في الاقرار بالزنا ولا قائل به ويمكن
 الانفصال عن هذا بان أنساب بحثا كما فتاوى في شروط الحكم ثم استأذن في رجاها فاذن له في رجاها
 وكيف يتصور من الصورة المذكورة اقامة الشهادة عليها من غير تقديم وعوى عليها ولا على وكيلها
 مع حضورها في البلد غير متواربة الا ان يقال انها شهادة حسبة ويحاج بان له قهراً نال صيغة الشهادة
 المشروطة في ذلك واستدل به على جواز الحكم باقرار الجاني من غير ضبط بشهادة عليه ولكونها واقعة
 عين فيحتمل ان يكون أنيس أشهد قبل رجاها قال عياض احتج قوم بجواز حكم الحاكم في الحدود
 وغيره اقر به الحشم عنده وهو احدث قولى الشافعى به قال ابو ثور وروى في ذلك الجمهور واختلف في غير
 الحدود اقوى قال وفيه أنيس بطرقها احتمال معنى الاعذار كما مضى وان قوله فالرجها أى بعد اعلامى

حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان عن الزهري
عن عبيد الله عن ابن
عباس رضي الله عنهما
قال قال عمر لقد خشيت أن
يطول بالناس زمان حتى
يقول قائل لا يجهد الرجم
في كتاب الله فيضلوا
بتركه فريضة أنزل الله ألا
وان الرجم حتى على من زنى
وقد احسن إذا قلت البيعة
أركان الجمل أو الاعتراف
قال سفيان كذا حفظت
ألا وقد رجم رسول الله
صلى الله عليه وسلم
ورجنا بعده

أرأيه فوض الأمر إليه فإذا اعترف بفسقه من بيت ذلك فهو لهم بحكم وقد دل قوله فأمر بها رسول الله
صلى الله عليه وسلم فرجعت أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي حكم فيها بعد أن أعلمه أنيس باعترافها
كذا قال والذي يظهر أن أنيس لما اعترف أعلم النبي صلى الله عليه وسلم بمباقة في الاستبانت مع كونه كان
علق له رجها على اعترافها واستدل به على أن حضور الإمام الرجم ليس شرطاً وفيه نظر لا احتمال أن
أنيس كان كافراً وقد حضر بل بأمر الرجم فظاهر قوله فرجها وفيه ترك الجلع بين الجلد والتغريب
وسياً في باب المكران بجلدان ونيقان وفيه الاكتفاء بالاعتراف بالمرأة الواحدة لأنه لم ينقل أن المرأة
تكرر اعترافها ولا اكتفاء بالرجم من غير جلد لأنه لم ينقل في قصتها أيضاً وفيه نظر لأن الفعل لا مزملة
فالتكرار أولى وفيه جواز استنبط الحرج وجواز اجرة الأب بولده الصغير لم ينسخدمه إذا احتاج لذلك
واستدل به على صحة زهري الأب بغيره ولو كان بالنسبة لكون المرأة كمن حضر أو لم يشككم الأبوه
ونعيب باحتمال أن يكون وكيله أو أن السداهي لم يقع إلا بسبب المال الذي وقع فيه الفداء فكان والده
العيب ادعى على زوج المرأة أخذ منه إما لنفسه وإما لأمراته بسبب ذلك حين أعلمه أهل العلم بأن
ذلك الصلح فاعل يستعده منه سواء كان من ماله أو من مال ولده فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بذلك
إليه وإماماً وقع في القصة من الحد فبا عتارف العيب ثم المرأة وفيه أن حال الزانيين إذا اختلفا أقيم على
عمل واحد خذه لأن العيب جلد والمرأة رجعت فكذلك لو كان أحدهما حرراً والآخر رقياً وكذا الرقبة في باع
بصيدة أو عاقل عجنونة حد البائع والماتل ودنهما وكذا عكسه وفيه أن من قد فولد لأمه لأن الرجل
قال أن ابن زنى ولم يثبت عليه حد القذف الحديث الثاني (قوله عن الزهري) صرح الحميدي فيه
بالتحديث عن سفيان قال أتينا بني الزهري فقال أن شئتم حديثكم حشر بن حديثنا أو حد تسكم حديث
السيفه فقالوا حديثنا حديث السيفه فحدثهم به بطوله فحفظت منه شيئاً ثم حدثني بيقينه بذلك
معمر (قوله عن عبيد الله) بالتصغير هو المذكور في الحديث قبله ووقع عند أبي عوانة في رواية يونس عن
الزهري أخبرني عبيد الله (قوله عن ابن عباس قال قال عمر) في رواية محمد بن منصور عن سفيان عند
النسائي سمعت عمر (قوله لقد خشيت الخ) هو طرف من الحديث وباقى شامه في الباب الذي يليه
والغرض منه هنا قوله ألا وان الرجم حتى الخ (قوله قال سفيان) هو موصول بالسند المذكور (قوله كذا
حفظت) هذه جملة من عترة بين قوله أو الاعتراف وبين قوله وقد رجم وقد أخرجه الأسماعي عن رواية
جعفر الفرابي عن علي بن عبد الله شيخ البخاري فيه فقال حد قوله أو الاعتراف وقد أخرجه أناسها الشيخ
والشيخة إذا زنيا فأرجوهما البتة وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا بعده فسقط من
رواية البخاري من قوله وقد ألقى قوله البتة ولعل البخاري هو الذي حذف ذلك حد أقصد أخرجه
النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان كرواية جعفر ثم قال لأعلم أحدنا كوفي هذا الحديث
الشيخ والشيخة غير سفيان وبني أن يكون وهم في ذلك (قلت) وقد أخرج الأئمة هذا
الحديث من رواية مالك بن يونس ومعمر ومالك بن كيسان وعفيل وغيرهم من الحفاظ عن
الزهري فلم يذكروا وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية الموطأ عن يحيى بن سعيد
عن سعيد بن المسيب قال لما صدر عمر عن الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال أيها الناس قد
سنت لكم السنن وفرضت لكم القرائن وتركتم على الواضحة ثم قال يا أيكم تهلكوا من آية
الرجم أن يقول قائل لا يجهد حددين في كتاب الله فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا

والذي نفسي بيده لو ان قول الناس زاد عرق كتاب الله لكتبها بيدي الشيخ والشيخه اذ انما
 خارجوها البتة قال مالك الشيخ والشيخه والشيخ والشيخه ووقع في الحلية في ترجمة داود بن ابي هند
 عن سعيد بن المسيب عن عمر لكتبها في آخر القرآن ووقعت ايضا في هذا الحديث في رواية ابي معشر
 الا في التبيين عليها في الباب الذي يليه قال متصلا به وله قد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجعنا
 بعده ولو ان قولوا كتب عمر ما ليس في كتاب الله لكتبته قد قرأناها الشيخ والشيخه اذ انما
 خارجوها البتة نكالا من الله والله عز يزككم واخرج هذه الجلة السائي وصححه الحاكم من
 حديث ابي بن كعب قال وقد سكت في ابي سورة الاحزاب آية الرجم الشيخ قد كرمته ومن حديث
 زيد بن ثابت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الشيخ والشيخه مثله الى قوله البتة ومن رواية
 ابي اسامة بن سهل ان حاتم اخبرته قالت لقد اقرأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم آية الرجم قد كره الى
 قوله البتة وزاد بما قضيا من اللذة واخرج السائي ايضا عن مروان بن الحكم قال زيد بن ثابت الا
 نكتبها في المصحف قال لا لا ترى ان السائبين يبرجان ولقد ذكرنا ذلك فقال عمر انا اكتبكم
 فقال يا رسول الله اكتبني آية الرجم قال لا استطيع وروى في فضائل القرآن لابن الصريس من طريق
 يعلى وهو ابن حكيم عن زيد بن اسلم ان عمر خطب الناس قال لا تشكروا في الرجم فانه حق وقد همت
 ان اكتبه في المصحف فسلأت ابي بن كعب فقال اليس اني وانا استقرها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قد غفقت في صدرى وقت استقرته آية الرجم وهم يسافرون مسافدا لجر ورجاله ماتت وفيه اشارة
 الى بيان السبب في رفع تلاوتها وهو الاختلاف واخرج الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال كان زيد
 ابن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان في المصحف فمرا على هذه الآية فقال زيد سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول الشيخ والشيخه خارجوها البتة فقال عمر لما نزلت آية التي صلى الله عليه وسلم
 قلت اكتبها فكانه كره ذلك فقال عمر الا ترى ان الشيخ اذ ان في لم يصح جلد وان الشاب اذ ان في
 وقد احسن رجم فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها لكون العمل على غير الظاهر من
 عمومها **قوله** باب رجم الحبلى في الزنا في رواية غير ابي خذ من الزنا **قوله** اذا
 احصنت اي تزوجت قال الاسماعيلي يريد اذا احبلت من زنا على الاحصان ثم وضعت فاملوهى حبلى
 فلا ترجم حتى تضع وقال ابن طالع معنى الترجمة على حبلى على الحبلى رجم اولاً وقد استقر الاجماع على
 انها لا ترجم حتى تضع قال التوروى وكذا لو كان حبلها الجلد حتى تضع وكذا من وجب عليها
 قصاص وهى حامل لا تقص منها حتى تضع بالاجاع في كل ذلك اه وقد كان عمر اراد ان يرحم الحبلى
 فقال للمعاذ لا يسلك عليها حتى تضع ما في بطنها اخرج ابن ابي شيبة ورجاله ماتت واختلف بعد
 الوضع قال مالك اذا وضعت رجت ولا ينتظر ان يكفل ولدها وقال الكوفيون لا ترجم حين تضع حتى
 يحمي من يكفل ولدها وهو قول الشافعي ورواية عن مالك وزاد الشافعي لا ترجم حتى ترضع القبا وقد
 اخرج مسلم من حديث عمران بن حصين ان امرأة جهينة اتت النبي صلى الله عليه وسلم وهى حبلى
 من الزنا فذكرت انها زنت فأمرها ان تضع حتى تضع فلما وضعت اتته فامر بها فوجرت وعنده من
 حديث يزيد بن ابراهيم ان امرأة من غامد قالت يا رسول الله طهرنى فقالت انها حبلى من الزنا فقال لها
 حتى تضعي فلما وضعت قال لا ترجمها وتضع ولدها صبرا ليس له من يرشعه فقام رجل فقال الى
 رضاعه يا رسول الله فرجعها وفي رواية له فأرضعته حتى قطمته ودفعته الى رجل من المسلمين

باب رجم الحبلى في الزنا
 اذا احصنت
 عبد العزيز بن عبد الله
 حدثني ابراهيم بن سعد

ورجحها وجمع بين روايتي بزيادة فان في الثانية زيادة فتحمل الاولى على ان المراد به الى ارضه
اي نريته وجمع بين حديثي عمران وبريد بن الحارث بن ابي ربيعة كان لولدها من بريرة خلاف الفامدية **(قوله)**
عن صالح وهو ابن جبران ووقع كذلك عند يعقوب بن سفيان في تاريخه عن عبد العزيز بن شيبخ
البخاري في حديثه واخرجه الاسماعيلي من طريقه **(قوله)** عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن
في رواية مالك عن الزهري ان عبد الله بن عبد الله بن عتبة اخبره واخرجه احمد والدارقطني في
الترتيب وصححه ابن حبان **(قوله)** عن ابن عباس في رواية مالك ان عبد الله بن عباس اخبره كنت
اقري رجالا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف ولم اتف على اسم احد منهم غيره زاد مالك في
روايته في خلافة عمر فلم اورد لا يورد من الاقشيرة مرة ما يجد عبد الرحمن عند القراءة قال البلودي فما
نقله ابن التين يعني قوله كنت اقري رجلا لا ايتي اعلم منهم القرآن لان ابن عباس كان عند وفاة النبي
صلى الله عليه وسلم اغما حفظ الفصل من المهاجرين ولا نصار قال وهذا الذي قاله خروج عن الظاهر
ل عن النص لان قوله اقري يعني اعلم **(قلت)** ويؤيدنا تعقب ما وقع في رواية ابن اسحق عن عبد الله
ابن ابي بكر عن الزهري كنت اخلف الى عبد الرحمن بن عوف ونحن يعني مع عمر بن الخطاب اعلم عبد
الرحمن بن عوف القرآن اخرجته ابن ابي شيبة وكان ابن عباس ذكرا ربع اخطى وكان كثير من
الصعابة لاشتغالهم بالجهاد لم يستوصوا القرآن حفظا وكان من اتفق له ذلك يستدركه بعد الوفاة
النبوية واقامتهم بالمدينة فكانوا يعتمدون على تجماع الانباء فيقرؤهم تلقين للحفظ **(قوله)** فيمنعنا انا
بخره يعني وهو عند عمرو في رواية ابن اسحق فانيته في المنزل فلم اجدته فانتظرته حتى جاءه **(قوله)** في
اخر حجة حجها يعني عمر كان ذلك سنة ثلاث وعشرين **(قوله)** لوريات رجلاني امير المؤمنين
اليوم لم اتف على اسمه **(قوله)** هل لك في فلان لم اتف على اسمه ايضا ووقع في رواية ابن اسحق
ان من قال ذلك كان اكثر من واحد ونظفه ابن جليلين من الانصار ذكر اربعة ابي بكر **(قوله)** اقتد بايت
فلانا هو طلحة بن عبيد الله اخرجته البزار من طريق ابي معشر عن زيد بن اسلم عن ابيه وعن عمر
مولي غفرة ضم المعجزة وسكون الفاء لا تقدم على ابي بكر الا قد كرر في قوله في قسم النبي ثم
قال حتى اذا كان من آخر السنة التي حج فيها عمر قال بعض الناس لو قدم امير المؤمنين اقمنا فلانا
يعنون طلحة بن عبيد الله ونقل ابن طلال عن المهلب ان الذين عتقوا انهم يبيعونه رجلا من الانصار
ولم يذكر مسنده في ذلك **(قوله)** فوالله ما كانت يبعه ابي بكر الا قلته بفتح الفاء وسكون اللام بعدها
مثناة ثم ناء تانيث اي فجاء وزنه ومعناه وجاء عن سخون عن اشهب انه كان قولها بضم الفاء يفسرها
انفلات الشيء من الشيء ويقول ان الفتح غلط والله اعلم قال فجاء بضم عليه وبيعة ابي بكر مما
لا يتقدم عليه احد وتعقب بثبوت الرواية بفتح الفاء لا بضم من وقوع الشيء بفتح تان ثمة ان يتقدم عليه كل
احد بل يمكن التقدم عليه من بعض دون بعض وانما أطلقوا على يه ابي بكر ذلك بالنسبة لمن لم يحضرها
في الحال الاول ووقع في رواية ابن اسحق بد قوله قلته فباعني امرا ان هلك هذا ان يقوم الى من يريد
فيضرب على يده فتكون اي البيعة كما كانت اي قصة ابي بكر وسياق من يدق معنى الفاتحة بعد
(قوله) فغضب عمر زاد ابن اسحق غضبا ما رايته غضب مثله منذ كان **(قوله)** ان يغضبهم
امورهم كذا في رواية الجميع بين معجزة وصادمه لوقاية رواية مالك يغضبهم بزيادة مثناة بعد
الفين المعجزة وسكني ابن التين انه روى بالعين المهمللة وضم اوله من اعضب اي صار لانا صله
والمعصوب الضعيف وهو من غضبت الشاة اذا انكسر احد قرونها او قرونها الداخل وهو المشاش
والمعصبي انهم يخلبون على الامر فيضعف اضعفهم والاول والى المراد انهم يثبون على الامر بشيء

عن صالح عن زهري عن
عبد الله بن عبد الله بن
عتبة بن مسعود عن ابن
عباس قال كنت اقري
رجالا من المهاجرين منهم
عبد الرحمن بن عوف فيمنعنا
انا في منزله يعني وهو عند
عمر بن الخطاب في آخر
حجة حجها اذ رجعت الى
عبد الرحمن فقال لوريات
رجلاني امير المؤمنين اليوم
فقال يا امير المؤمنين هل
لك في فلان قول لو قدمنا
عمر لقد بايت فلانا فوالله
ما كانت يبعه ابي بكر الا
قلته فتمت فغضب عمر ثم
قال اني ان شاء الله لقائم
العشي في الناس فتعذرهم
هؤلاء الذين يريدون ان
يغضبهم امورهم قال
عبد الرحمن فقلت يا امير
المؤمنين لا تفعل فان الموسم

بطيرها عنك كل بطير وان لا يرها وان لا يضرها على مواضعها فاهل حتى تقدم المديشة فاهل ادار الهجرة والسنة فتخلص باهل الفقه واشراف الناس فتقول ما قلت مكمنا فبقي اهل العلم متاثلين وبضعونها على مواضعها فقال عمار والله ان شاء الله لا قوم من بذلك اول مقام اقومه بالمديشة قال ابن عباس فقد منا المديشة في عقب ذي الحجة فلما كان يوم الجمعة عجلت الرواح حين زاعت الشمس حتى اجد سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل جالسا الى ركن المنبر فجلست حوله خمس ركعتي ركبتة فلم انشب أن خرج عمر بن الخطاب فاماراً بته مقبلا قلت لسعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل ايقولن العشي مقاتيماً بقلها منذ استخلف قط قبله فانكر علي وقال ما عسيت ان يقول ما لم يقله فجلست عمر على المنبر فلما سكنت المذون فام قاضي علي الله بما هو اهله ثم قال اما بعد قاضي فائق لكم مقالة قد قدر لي ان اقولها لا ادرى لعليها بن يدي ارجى فن عتلها ووعاها فليحدثها

عهدوا لثاورة وقد وقع ذلك بعد على وفي ما حذره عمر رضي الله عنه (قوله يجمع رعاغ الناس وعضو غاهم) الرعاغ فتعج الراء وجمعتهن الجلهة الرذلاء وقيل الشباب منهم والقوا غاهم جميعتهن بينهما وواسا كنه اصله صغار الجراد حين ينفذ في الطير ان يطلق في السقطة السرعين الى الشر (قوله يغلبون على قريش) بضم القاف وسكون الراء ثم موحدة أي المكان الذي يقرب منك ووقع في رواية الكشمي بن وا في زيد المرزوي بكسر الهمزة وبالنون رهو خطأ وفي رواية ابن وهب عن مالك على مجلسك اذا كنت في الناس (قوله بطيرها) بضم أوله من أطار الشيء اذا أطلقه والسرخسي بطيرها بفتح أوله أي يحولونها على خبر وجهها ومثله لابن وهب وقال بطيرها أو لثا ولا يعرفها أي لا يعرفن المراد بها (قوله فتخلص) بضم اللام معدها بملء أي تصل (قوله لا قوم) في رواية الكشمي بن والسرخسي أقوم بحذف الضمير (قوله في عقب ذي الحجة) بضم الميم ولسكون القاف وبفتحها وكسر القاف رهو أول فان الاول يقال لما بعد التكةلة والثاني لما قرب منها يقال جاء عقب الشر بالوجهين والواقع الثاني لان قدوم عمر كان قبل ان ينسحب ذو الحجة في يوم الاربعاء (قوله عجلت الرواح) في رواية الكشمي بن بالرواح زادسفيان عند البراز وجاءت الجمعة وقد كرت ما حدثني عبد الرحمن بن عوف فهجرت الى المسجد وفي رواية جويرية عن مالك عند ابن جابر والدارقطني لما أخبرني (قوله حين زاعت الشمس) في رواية مالك حين كانت مكة على بفتح الصاد وتشديد الكاف ومعنى بضم أوله رقع الميم وتشديد اللام تعانينه وتميل بشديد الميم وزن حلي زاد الحسن بن سعيد قلت لمالك ما صكك على قال الاعشى قال لا بأني أي ساعة خرج لا يعرف طهره من البرد أو نحو هذا (قلت) وهو تفسير بمعنى وقال أبو هلال العسكري المراد به اشتداد الحارة والاصل فيه انه اسم رجل من العامة يقال له على عزافاً في قائم الظهيرة فارتفع بهم فصار مثل السكل من جاء في ذلك الوقت وقيل هو رجل من عدوان كان يقبض بالحاج عند الحارة ف ضرب به المثل وقيل المعنى ان الشخص في هذا الوقت يكون كلامي لا يقدر على مباشرة الشمس بعينه وقيل أصله ان الطير يدري أي يدخل من شدة الحر فيصغر رأسه وما وجهه والدارقطني من طريق سعيد بن داود عن مالك مكة على ساعة من النهار تسميها العرب وهو نصف النهار أو قريباً منه (فجلست حوله) في رواية لا ما على حذوه وكذا المالك وفي رواية اسحق الغزوي عن مالك حذاه وفي رواية معمر فجلست الى جنبه خمس ركعتي ركبتة (قوله فلم انشب) بنون معجمة وموحدة أي لم اتعلق بشئ غير ما كنت فيه والمراد سرعة خروج عمر (قوله أن خرج) أي من مكانه الى جهة المنبر وفي رواية مالك ان طلع عمر أي ظهر يوم المنبر أي بقصدته (قوله ليقولن العشي مقالة) أي عمر (قوله بقلها منذ استخلف) في رواية مالك لم بقلها أحد قط قبله (قوله ما عسيت) في رواية الامام علي (قوله ان يقول ما لم يقل قبله) زادسفيان ففضب سعيد وقال ما عسيت قبل اراد ابن عباس ان يبينه سعيداً معتمداً على ما خبر به عبد الرحمن ليكون على ثقلة فليقل بالله ما يقوله عمر فلم يقع ذلك من سعيد موقفاً بل انكره لانه لم يعلم ما سبق لعمر وعلى ان الامور استقرت (قوله لا ادرى لعليها بن يدي ارجى) أي يقرب موتي رهو من الامور التي جرت على لسان عمر فوقفت كقول روي في رواية ابي عمر المشار اليها قبل ما يؤخذ منه بسبب ذلك وان عمر قال في خطبته هذه رأيت رؤياي وما ذاك الا عند قرب أجلي رأيت كأنني كاتفر في وفي مرضي سعيد بن المسيب في المواطن عمر لما صدر من الحج دعا لله ان يقبضه اليه غير مضطرب ولا مفترط وقال في آخر القصيدة فانا نساخ

حيث انتهت به راحته ومن شئني أن لا يبقها فلا حل لأحد أن يكذب على

ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق وانزل عليه الكتاب فكان مما أنزل الله آية الرجم فقرأها وعقلناها ووعيناها رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجن بعده فأنشئ ان طال بالناس زمان أن يقول قائل والله ما عهد آية الرجم في كتاب الله فقلوا بترك فريضة أنزلها الله والرجم في كتاب الله حق على من زف إذا أحسن من الرجال والنساء فقامت البيعة أو كُن الجبل أو الاعمتراف ثم اننا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله أن لا نرغبوا عن آياتكم فانه كفر بكم أن نرغبوا عن آياتكم وان كفر بكم أن نرغبوا عن آياتكم الأثم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تطروني كما تطرون عبدي بن مريم وقولوا عبد الله ورسوله ثم انه يلقي أن قال لا منك يقول والله لو قدمت عمر يا بعت فلانا فلا يخرن امرؤ أن يقول انما كانت بيعة أبي بكر فله وتعت

فوالحجة حتى قتل عمر (قوله ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق) قال الطبري قدم مر هذا الكلام قبل ما أراد أن قوله توطئة له ليقتطع السامع لما يقول (قوله فكان مما) في رواية الكشي في (قوله آية الرجم) تقدم القول فيها في الباب الذي قبله قال الطبري آية الرجم بالرفع اسم كان وشبهها من التبعية في قوله مما أنزل الله عليه فقدم الخبر على الاسم وهو كثير (قوله ووعيناها رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الاسماعيلي ورجم بزيادة أو وكذا المالك (قوله فأنشئ) في رواية معمر وأني فأنشئ (قوله فقلوا بترك فريضة أنزلها الله) أي في الآية المذكورة التي نسخت تلاوتها وبني حكمها وقد وقع ما خشيته عمر أيضا فاسكر الرجم طائفة من الخوارج أو معظمهم وبعض المعتزلة ويحصل ان يكون استند ذلك إلى توقيف وقد أخرج عبد الرزاق والطبري من وجه آخر عن ابن عباس ان عمر قال سيجي قوم يكذبون الرجم الحديث ووقع في رواية سعيد بن ابراهيم عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة في حديث عمر عند النسائي وان ناسا يقولون ما بال الرجم ونحو في كتاب الله الجلد الا قد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه إشارة إلى ان عمر استخضر ان ناسا قالوا ذلك فردد عليهم وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد بن مدين المدين عن عمر اياكم ان تملكون آية رجم ان يقول قائل لا يجد في كتاب الله فقل رجم (قوله والرجم في كتاب الله حق) أي في قوله تعالى أو يجعل الله لمن سيلافين النبي صلى الله عليه وسلم ان المراد به رجم التيب وجلد البكر كما تقدم التنبيه عليه في قصة العصف فرياً (قوله اذا قامت البيعة) أي شرطها (قوله اذا أحسن) أي كل بالغ عاقل لا قد تزوج حرة تزويجا صحيحا وجامعا (قوله او كُن الجبل) بفتح المهملة والموحدة في رواية معمر الجبل أي وجدت المرأة الخلية من زوج أو سيد حبلى ولم تذكر شبهة ولا كراهها (قوله او الاعمتراف) أي الاقرار بالزنا والاستمرار عليه وفي رواية يسفيان أو كُن جلا أو اعترافا ونصب على نزع الخافض أي كُن الزنا عن قول أو عن اعتراف (قوله ثم اننا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله) أي ما نسخت تلاوته (قوله لا نرغبوا عن آياتكم) أي لا نتسبوا إلى غيرهم (قوله فانه كفر بكم أن نرغبوا عن آياتكم) وان كفر بكم (كذا هو بالشلو كذا في رواية معمر بالشلو لكن قال لا نرغبوا عن آياتكم فانه كفر بكم وان كفر بكم ان نرغبوا عن آياتكم ووقع في رواية جويرية عن مالك فان كفر بكم ان نرغبوا عن آياتكم (قوله الاتم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية مالك الا وان الواو يدل ثم وال بالتخفيف حرف افتتاح كلام غير الذي قبله (قوله لا تطروني) هذا القدر مما سمعه يسفيان من الزهري أفرداه الجدي في مسنده عن ابن عيينة سمعت الزهري به وقد تقدم مفردا في ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الانبياء عن الجدي بسنده هذا وقد شرح الاطراء (قوله كأطري عيسى) في رواية يسفيان كأطرت النصارى عيسى (قوله وتقولوا عبد الله) في رواية مالك فأنبا أنا عبد الله فتقولوا قال ابن الجوزي لا يلزم من انتهى عن الشيء بقوله لا ان لا نعلم احدا ادعى فينا ما ادعته النصارى في عيسى وانما سبب التهي فيما يظهر ما وقع في حديث معاذ ابن جبل لما استأذن في السجود له فامتنع ونهاه ففكاهه خشي أن يبلغ غيره بما هو فوق ذلك فبادر إلى التهي تأكيده الامم وقال ابن التين معنى قوله لا تطروني لا تبهجوني كمدح النصارى حتى غلب عنهم في عيسى فجعله المأمع الله وبعضهم ادعى انه هو الله وبعضهم ابن الله ثم أرفد التهي بوجه أنه عبد الله قالوا انك تفي ابرادهم هذه القصة هنا انه خشي عليهم الغلو حتى خشي على من لا قوة له في القسم أن يظن شخص استحقاقه الخلافة فيقسم

في ذلك مع ان المذكور لا يستحق فطره بما ليس فيه قد دخل في النبي ويجعل أن تكون المناسبة ان
الذي وقع منه في مدح أي بكر ليس من الاطراء المني عنه ومن ثم قال وليس فيكم مثل أبي بكر ومناسبة
ايراد عمر قصة الرجم والزجر عن الرغبة من الايام القصص التي خطب بسببها وهي قول القائل لومات
عمر يا بيت فلانة أشار بقصة الرجم الى زجر من يقول لا أعمل في الاحكام الشرعية الاعاوجدته في
القرآن وليس في القرآن تصريحاً بشرط اشتراط اقتضوا اذا مات الخليفة بل اياً يؤخذ ذلك من جهة السنة كما
ان الرجم ليس فيما يتلى من القرآن وهو مأخوذ من طريق السنة وأما الزجر عن الرغبة عن الالباء
فكانه أشار الى أن الخليفة ينزل للرعية منزلة الاب فلا يجوز لهم ان يرغبوا الى غيره بل يجب عليهم
طاعته بشرطها كما يجب طاعة الاب هذا الذي ظهر لي من المناسبة والعلم عند الله تعالى (قوله الأوتار)
أي بيعة أبي بكر (قوله) قد كانت كذلك أي فلتة وصريح بذلك في رواية اسحق بن عيسى عن مالك حتى
ثعلب بن ابن الهراي وأخرجه سيف في الفتوح بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال الفلتة
اليلة التي يثقل فيها هل هي من رجب أو شعبان وهل من المحرم أو صفر كان العرب لا يشهرون السلاح
في الأشهر الحرم فكان من له تأوتر بهن فإذا جاءت تلك الليلة انتزح القرصة من قبل أن يتحقق انسلخ
الشهر فيمكن من يريد إباحة الشر به وهو آمن فيترتب على ذلك الشر الكثير فبسه عمر الحياة
النبوية بالشهر الحرام والفتنة ما وقع من أهل الردة وروى الله شرفك بيعة أبي بكر لما وقع منه من
النهوض في قتالهم واخادع شوكتهم كذا قال والاولى ان يقال الجامع بينهما انتهاز القرصة لكن كان ينشأ
عن أخذ اثار الشر الكثير في الله المسلمين شرفك فظهر ينشأ عن بيعة أبي بكر ثم بل أطلعاه الناس
كلهم من حضرة البيعة ومن غاب عنها أو في روى الله شرفها إجماعاً الى التعذيب من الوقوع في مثل ذلك
حيث لا يؤمن من وقوع الشر والاختلاف (قوله) ولكن الله في شرفها أي فظلم ما في المعجزة غالباً
من الشر لان من العادة أن من لم يطلع على الخدمة في الشيء الذي يفعل بقتله لا يرشاه وقد بين عمر سبب
اسرارهم بيعة أبي بكر لما شئوا ان يبايع الانصار سعد بن عباد قال ابو عبيد بن جراح بيعة أبي بكر
خيفة انتشار الامور وان يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر وقال الداودي معنى قوله كانت فلتة أنها وقعت
من غير مشورة مع جميع من كان ينبغي ان يشاوروا نكر هذه الكراييدي صاحب الشافعي وقال بل
المراد ان أبي بكر ومن معه نقلوا في ذهابهم الى الانصار فبايعوا أبي بكر بحضرتهم وفيهم من لا يعرف
ما يجب عليه من بيعته فقال منا أمير ومنكم أمير فالمراد بالفتنة ما وقع من مخالفة الانصار وما أرادوه من
مبايعة سعد بن عباد وقال ابن حبان معنى قوله كانت فلتة ان ابتدأها كل من غير ملا كثير
وأشياء إذا كان كذلك يقال له الفلتة فيتوقع فيه ما لم يحدث من الشر بمخافة من يخاف في ذلك عادة
فكفي الله المسلمين الشر التوقع في ذلك عادة لان بيعة أبي بكر كان فيها شر (قوله) وليس فيكم
من تقطع الاضناق اليه مثل أبي بكر قال الخطابي يريد ان السابق منكم الذي لا يبعث في
الفصل لا يصل الى منزلة أبي بكر فلا طمع أحد ان يضعه مثل ما وقع في بكر من المبايعة أو لاولي الملاء
اليسر ثم اجتماع الناس عليه وعدم اختلافهم عليه لما تصفوا من استحقاقه فلم يحتاجوا الى امره
الى غلظ ولا الى مشاوره أخرى وليس غيره في ذلك مثله انتهى ملخصاً وفيه إشارة الى التحذير من
المسارعة الى مثل ذلك حيث لا يكون هناك مثل أبي بكر لما اجتمع فيه من الصفات الحمودة من
قيامه في أمر الله ولين جانبته للمسلمين وحن خلقه ومعرفته بالسباسب وورعه اتمام من لا يوجد فيه
مثل صفاته لا يؤمن من مبايعة عن غير مشورة الاختلاف الذي ينشأ عنه الشر وعبر بقوله

الاوتار نافذ كانت
كذلك ولكن الله وقى
شرها وليس فيكم من
تقطع الاضناق اليه مثل
أبي بكر من يابح رجلاً

تقطع الاعناق لكون الناظر الى السابق تغد عنه ليعتذر فاذا لم يحصل مقصوده من سبق من
 ير بدسيفه قبل ان تقطع عنقه اولان المتأخرين تغد الى رؤيتها الاعناق حتى يغيب السابق
 عن النظر فصر عن امتناع ظره بانقطاع عنقه وقال ابن التين هو مثل يقال للفرس الجواد
 تقطعت اعناق الخيل دون لحاقه ووقع في رواية أبي معشر المذكور من أين لنا مثل أي بكر
 ثم ادعانا اليه (قوله من غير) في رواية الكشي عن غير مشورة بضم المعجمة وسكون الواو
 ويسكون المعجمة وفتح الواو فلا يباع بالوحدة وجاء بالثنية وهو اولي لقوله هو الذي تابعه
 (قوله نكرة أن يقتل) بئساة مفتوحة وعين معجمة مكسورة وواو تهيلة بعدها هاء تانيث اي حذرا من
 القتل وهو مصدر من أغررتة نغر يرأ أو نفرة والمعنى ان من فعل ذلك فقد غرر بنفسه وبصاحبه
 وعرضهما للقتل (قوله وانه قد كان من خبرنا) كذا لا كثر من الخبر بفتح الخاء وفتح الواو ووقع للمعجمة
 بسكون التحتانية والضمير لا يكره على هذا فيقر أن الانصار بالكسر على انه ابتداء كلام آخر
 وعلى رواية الاكثر بفتح همزة أن على انه خبر كان (قوله خالفونا) أي لم يجتمعوا معنا في منزل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وخالف عنا على والزير من معهما) في رواية مالك ومعمر وان
 عليا والزير من كان معهما مختلفوا في بيت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا في رواية
 سفيان لكن قال العباس بدل الزير (قوله يا أي بكر اطلق بنا الى اخواننا) زاد في رواية جويرية
 عن مالك فيمنعنا من منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا برجل ينادي من وراء الجدار أخرج الى
 باب الخياط قتلنا الليث عني فاق مشغول قال أخرج الى فانه قد حدث أمر ان الانصار اجتمعوا
 فادركوهم قبل ان يحدوا أمرهم يكون ينسب فيه حرب فقتل لا يكره اطلق (قوله فاطمة انزلهم)
 زاد جويرية فلقينا أبو عبيدة بن الجراح فخذ أبو بكر بيده عشي بني وبينه (قوله فليتنا رجلا
 صالحا) في رواية معمر عن ابن شهاب شهدا بدرا كما تقدم في غزوة بدر وفي رواية ابن اسحق رجلا
 صدق عويم بن ساعدة ومن بن عدى كذا ادرج تسميتها بين مالك انه قول عروة ولفظه قال ابن
 شهاب اخبرني عروة انها مع بن عدى وعويم بن ساعدة وفي رواية سفيان قال الزهري هما ولم يذكر
 عروة ثم وجدته من رواية صالح بن كيسان رواية في هذا الباب زيادة فأخرجه الاسماعيلي من طريقه
 وقال فيه قال ابن شهاب واخبرني عروة الرجلين فساهما وزاد فاما عويم فهو الذي بلغنا قيسل
 يا رسول الله من الذين قال الله فيهم رجال يحبون ان ينظروا قال نعم المرء منهم عويم بن ساعدة
 واما معن فبلغنا ان الناس بكوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفاه الله وقالوا ودنا انفسنا
 فيه لثلاث ففتن بعده قتال معن بن عدى والله ما احب ان لومت قبله حتى اصدقه ميتا كما صدقته حيا
 واستشهدا بالامة (قوله ما عالا) بفتح اللام والمهزاي اتفق وفي رواية مالك الذي صنع القوم اي من
 اتفقا قسم على ان يبايعوا السعد بن عباد (قوله لا عليكم ان لا تروهم) لا بعد ان زائدة (قوله
 اقضوا امركم) في رواية سفيان امهوا حتى تقضوا امركم بضم الكاف وروى عن هذا ان الانصار كلوا
 لم يجتمع على سعد بن عباد (قوله من مثل) بزي وتشديد لام المفتوحة اي ملقف (قوله بين
 ظهر انهم) بفتح المعجمة والتون اي في وسطهم (قوله وعلى) ضم اوله وفتح الهمزة اي حصل له الويل
 وهو الحسى يتأفف ولعلك زميل وفي رواية سفيان وعلى بصيغة الفعل الماضي وزعم
 بعض الشراح ان ذلك وقع لسعد من هول ذلك المأثم وقعه ظهر لان سعدا كان من الشجعان
 والذين كانوا عندده اعوانه وانصاره وقد اقضوا على ثامره وسباق عمر يقتضي انه جاء فوجده
 مروعا كانوا كان فلما حصل له بعد كلام اي بكر وعمر لكن له بعض اتجاه لان مشبه فديكون من

من غير مشورة من المسلمين
 فلا يباع هو ولا الذي يباعه
 نكرة ان يقتل وانه قد
 كان من خبرنا حين
 توفي الله نبيه صلى الله عليه
 وسلم ان الانصار خالفونا
 واجتمعوا بأمرهم في
 سقيفة بني ساعدة وخالف
 عنا على والزير ومن
 معهما واجتمع المهاجرون
 الى اي بكر فقتل لا ي
 بكر يا أي بكر اطلق بنا الى
 اخواننا هؤلاء من الانصار
 فاطمة انزلهم بدهم فلما
 دون انهم قتلنا رجلا
 صالحا فذكر امهاتنا عليه
 القوم فقالوا اين تريدون
 يا معشر المهاجرين قتلنا
 نريد اخواننا هؤلاء من
 الانصار فقالوا لا عليكم ان
 لا تروهم اقضوا امركم
 فقلت والله اننا بينهم
 فاطمة حتى اتيناهم في
 سقيفة بني ساعدة فاذا رجل
 من مثل بين ظهر انهم قتل
 من هذا قالوا هذا سعد بن
 عباد قتل ما له قالوا وعلى
 فلما جلسنا فلبا

الفيظ واما قبل ذلك فلا تدوم في رواية الامام على قول واحد وعلو كان سدا كان موعو كالملا
اجتمعوا اليه في سقفة في ساعدة وهي منسوبة اليه لانه كان كبير في ساعدة خرج اليهم من منزله وهو
تلك الحالة فطرقهم ابو بكر وعمر في تلك الحالة (قوله تشهد خطيبهم) لم اقب على اسمه وكان ثابت بن
قيس بن شماس يدعى خطيب الانصار فلان في يظهر أنه هو (قوله وكتبة الاسلام) الكتبة بمنزلة
مردة وزن غليظة وجهها كتابي الجيش المتجمع الذي لا يتشر وأطلق عليهم ذلك بالسنة كانه قال
لم اتم جمع الاسلام (قوله واتم معشر) في رواية الكشي في معاصر (قوله رهط) أي قليل
وقد تقدم أنه قال للعشرة فادونها زاد بن وهب في روايته مناو كذا المعمر وهو يرفع الاشكال فانه
لم ير صقفة الرهط وانما أطلقه عليهم بالنسبة اليهم أي اتم بالنسبة لينا قليل لان عدد الانصار في
المواطن النبوية التي ضبطت كانوا دائما أكثر من عدد المهاجرين وهو بناء على ان المراد بالمهاجرين
من كان مسلما قبل فتح مكة وهو المعتمد والافوا بدعهم من كان من غير الانصار لكانوا اشد ف
اضاعاف الانصار (قوله وقد دقت دافنة من قومكم) بالهدال المهمة والفاء اي عدد قليل واحله من الدف
وهو السرايل بطي في جاعة (قوله محترنون) بقاء معجبة وزاي اي يشطون وان من الامر وبغير دوابه
دوننا وقال ابو زيد بن رزته من حاجته هو فنه عنها والمراد هنا بالاصل ما تستحقونه من الامر (قوله
وان محضون) بقاء مهمة وضاد معجبة ووقع في رواية المشتملي اي محرجوا فانه ابو عبيد وهو كافي
حضنه واحتضنه عن الامر اخرجه في ناحية عنه واستبد به اوجب عنه ووقع في رواية اي على بن
السنن يخصصون بقاءة قبل الصادق المهمة وتشد بدها ومثله للكشي في لكن ضم الخاء بغيراء وهي
بمعنى الانتطاع والاستئصال وفي رواية شيبان عند البرازو يخصصون بالامر أو يستأثرون بالامر دوننا
وفي رواية أي بكر الحنن عن مالك عند الدار فظني ويخطفون بقاء معجبة ثم طاء مهمة ثم قام الروايات
كلها متفقة على ان قوله فاذاهم الخ سقفة كلام خطيب الانصار لكن وقع عند ابن ماجه بعد قوله قد
دقت دافنة من قومكم قال عمر فاذاهم ير بدون الخوز بادة قوله هنا قال عمر خطا والصواب انه كنه
كلام الانصارو يدل له قول عمر فلما سكت وعلى ذلك شرحه الخطابي فقال قوله رهط أي أي عددكم قليل
بالاضافة للانصار وقوله دقت دافنة من قومكم ير يدانكم قوم طرأة غر باء فليمن مكة انا لينا ثم اتم
تر بدون ان تستأثروا علينا (قوله فلما سكت) اي خطيب الانصار واصل ما تقدم من كلامه انه اخبر
ان طائف من المهاجرين ارادوا ان يجمعوا الانصار من امر تهتد الانصار ثم يستحقونه وانما عرض
بذلك لابي بكر وعمر من حضر معهما (قوله اردت ان اتكلم وكنتم قد زوروت) بزاي ثم راء اي هيات
وحسن وفي رواية مالك روت براء وواو فضيلة ثم تحتانية سا كنه من الرواية ضد البدهة ويزيد قوله
عمر بعد ما ترك كنه وفي رواية مالك ما ترك من كلمة اعجبتني في رؤيتي الا فاني بديهه وفي حديث
عائشة وكان عمر يقول والله ما اردت ذلك الا في قد هأت كلاما قد اعجبتني خشيت ان لا يبلغه ابو بكر
(قوله على رسل) بكسر الراء وسكون المهمة ويجوز ان المقص أي على مهلك بتجحين وقد تقدم بيانه في
الاعتكاف وفي حديث عائشة الماضي في مناقب أبي بكر فاسكته ابو بكر (قوله ان اغضبه) بغير ثم ضاد
معجبة ثم موحدة وفي رواية الكشي في معاصرين ثم باء آخر الحروف (قوله فكان هو احلم مني
وأوفر في) حديث عائشة فتكلم ابلغ الناس (قوله ما ذكرتم فيكم من خبر فائمه هل) زاد ابن اسحق في
روايته عن الزهري انوا الله يا معشر الانصار ما نكر فضلكم ولا بلاكتم في الاسلام ولا سقمكم الواجب
علينا (قوله ولن يعرف) ضم أوله على البناء المجهول وفي رواية مالك ولن يعرف العرب هذا الامر الا

شهد خطيبهم فاني على
الله بما هو اهل ثم قال
اما بعد فنحن انصار الله
وكتبة الاسلام
وانتم معشر المهاجرين
رهط وقد دقت دافنة من
قومكم فاذاهم ير بدون
ان محضون وانما اصلنا وان
محضون انما امر فلما
سكت اردت ان اتكلم
وكنتم قد زوروت مقالة
اعجبتني اردت ان اقدمها
بين يدي اي بكر وكنتم
اداري منه بعض الحد
فلما اردت ان اتكلم قال
ابو بكر على رسل
فكرهت ان اغضبه فتكلم
ابو بكر فكان هو احلم مني
وأوفر والله ما ترك من
كلمة اعجبتني في تزويري
الا قال في بديهته مثلها
او افضل حتى سكت فقال
ما ذكرتم فيكم من خبر
فائمه له اهل ولن يعرف
هذا الامر الا لهذا الخي
من قريش

لهذا الحى من قريش وكذا فى رواية سفيان وفى رواية ابن اسحق قد صرحتم ان هذا الحى من قريش بمنزلة
من العرب ليس بماخبرهم وان العرب لا يجتمع الاعلى رجل منهم فأتوا الله لاتصدهوا الاسلام ولا
تكونوا اول من أحدث فى الاسلام **(قوله هم أوسط العرب)** فى رواية الكشمينى هو بدلهم والاول
أوجه وقد بينت فى مناقب أبى بكر ان أحد أخرج من طريق جده بن عبد الرحمن عن أبى بكر الصديق
أنه قال يومئذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاثمة من قريش وسقت الكلام على ذلك هناك
وسأبى القول فى حكمه فى كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى **(قوله وقد رخصت لكم أحد هذين الرجلين)**
زاد عمرو بن مَرْزُوق عن مالك عند ادرطنى هنا فأخذ يبدى ويبدأ بعبدة بن الجراح وقد ذكرت
فى هذا الحديث مفاخره وتقدم ما يتعلق بذلك فى مناقب أبى بكر **(قوله قال قائل الانصار)** فى رواية
الكشمينى من الانصار وكذا فى رواية مالك وقد سماه سفيان فى روايته عند البراءة قال حباب بن المنذر
لكنه من هذه الطريق مدرج فقد بين مالك فى روايته عن الزهري ان الذى سماه سعد بن المسيب فقال
قال ابن شهاب فأنخبرني سعد بن المسيب ان الحباب بن المنذر هو الذى قال اناجذب بها المحكك وتقدم
موصولا فى حديث عائشة فقال ابو بكر نحن الامراء اثم لو زعمنا فقال الحباب بن المنذر لا والله لا تفعل
منا امير ومنكم امير وتقدم تقدير المرجب والمحكك هناك وهكذا سائر ما يتعلق بعبدة أبى بكر المذكورة
مشروحا وزاد اسحق بن الحباب عن مالك ما معناه قال كانه يقول اناداهم فهو تفسير معنى زاد
سفيان فى روايته هنا والاعدا الحارب ينابو ينكم خدعه قتلته انه لا يصلح سفيان فى خدو واحد وقع
عندهم من ان راوى ذلك تارة فقال قال قتادة قال عمر لا يصلح سفيان فى خدو واحد ولكن منا الامراء
ومنكم الزوراء ووقع عند ابن سعد صحيح من مرسل القاسم بن محمد قال اجتمعت الانصار الى سعد بن
عبادة فاباهم ابو بكر وعمر وابو عبيدة فقام الحباب بن المنذر وكان يبدى فقال منا امير ومنكم امير فابا
والله ما تنقص عليكم هذا الامر ولكم تخاف ان يلها انوام قلنا اياهم واخوهم فقال عمر اذا كان ذلك قلت
ان استطعت قل الحطايى الحامل للقاتل منا امير ومنكم امير ان العرب لم تكن تعرف السيادة على قوم الا
لمن يكون منهم وكانه لم يكن يلفه حكم الامارة فى الاسلام واشتد ذلك بقريش فلما بلغه اسلم عن
قوله وبايع هو وقومه ابابكر **(قوله حتى فرقت)** فبقح الله وكسر الراء ثم فاف من الفرق ففتحتين وهو
الخوف وفى رواية مالك حتى خفت وفى رواية جويرية حتى اشفقنا الاخذ لاف ووقع فى رواية ابن
اسحق المذكورة فيما أخرجه الذهلبى فى الزهرىات بسند صحيح عنه حديث جده الله بن ابى بكر عن
الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن عمر قال قلت يا معشر الانصار ان اولى الناس بنى الله ثاني
اثني اذهما فى الفارم اخذت بيده ووقع فى حديث ابن مسعود عند احمد والنسائى من طريق حاتم
عن زب بن حبش عنه ان عمر قال يا معشر الانصار اسم تملكون ان رسول الله صلى الله عليه عليه
وسلم امر ابا بكر ان يؤم بالناس فابكم طيب نفسه ان يتقدم اياكم فقالوا نعم والله ان نتقدم اياكم
وسنده حسن وله شاهد من حديث سالم بن عبيد الله عن عمر اخبره النسائى ايضا واكثر من طريق
رافع بن عمرو الهائى اخبره الاسماعلى فى مسنده عمر بلفظ فابكم بجري ان يتقدم اياكم فقالوا
لا انادوا له عند احمد وسنده جيد واخرج الترمذى وحسنه وابن حبان فى صحيحه من حديث ابى
سعيد قال قال ابو بكر الساتى الناس هذا الامر الساتى اول من اسلم الست صاحب **(قوله)**
فيا يتبعه وبايعه المهاجرون) فيه رد على قول الداودى فيما قاله ابن التين عنه حيث اطلق انما

هم اوسط العرب نسبيا
وداروا وقد رخصت لكم احد
هذين الرجلين فاباهوا
ايهما شئتم فأخذ يبدى
ويبدأ بعبدة بن الجراح
وهو جالس بينما فمأ كره
مما قال غيرها كان والله ان
اقدم فغضب عسقى
لا يقرب ذلك من اثم احب
الى من ان اتأمر على قوم
فيهم ابو بكر اللهم الان
تسول لى نفسى عند الموت
شيا لاجده الا ان فقال
قائل الانصار اناجذب بها
المحكك وعذيقها المرجب
منا امير ومنكم امير
يا معشر قريش فكذلك اللفظ
وارتفعت الاصوات حتى
فرقت من الاختلاف فقلت
اسبط يدي يا ابا بكر فبط
يده فبايعته وبايعه
المهاجرون

يكن مع أي بكر حيثئذ من المهاجرين الأمراء أبو عبيدة وكلته استصحب الحلال المنفولة في وجههم
 لكن ظهور من قول عمرو بوجه المهاجرين بعد قوله بآبته أنه حضر معهم جمع من المهاجرين فكانهم
 تلاقواهم بها بلغهم أنهم توجهوا إلى الانصار فلما بايع عمر أبابكر وباعه من حضر من المهاجرين
 على ذلك بايعه الانصار حين قامت الحجة عليهم عاذ كره أبو بكر وغيره (قوله ثم بايعته الانصار)
 في رواية ابن اسحق المذكورة قريئاً ثم أخذت يده ودفرت رجل من الانصار فصر على يده قبل أن
 اضرب على يده ثم ضربت على يده فتتابع الناس والرجل المذكور بشير بن سعد والد النعمان (قوله
 ونزونا) بنون وزاى مفتوحة أي وبنينا (قوله قتل قتل الله سعد بن عباد) تقدم بيانه في شرح
 حديث عائشة في مناقب أبي بكر وسيأتي في الأحكام من وجه آخر عن الزهري قال أخبرني أنس الله سمع
 خطبة عمر الأشتر من القدم يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر صامت لا ينكلم
 قص قصصة البيعة العامة وبأني شرحها هناك (قوله وأما والله ما وجدنا فيما حضرنا) بصيغة
 الفعل الماضي (قوله من أمر) في موضع المفعول أي حضرنا في تلك الحالة أمورا فما وجدنا فيها أقوى
 من سابقه أي بكر والأمور التي حضرت حيثئذ لا تبال بالمشاورة واستيعاب من يكون أهلها لذلك
 وجعل بعض الشراح منها الاشتغال بتجهيز النبي صلى الله عليه وسلم ودفنه وهو محتمل لكن ليس
 في سياق القصص اعتبار به بل لتعليل عمر برشد إلى المصير فيما يتعلق بالاستخلاف (قوله قاما بابا عناهم)
 في رواية الكشي عن جشاعة بعد الالف موحدة (قوله على مارضى) في رواية مالك على ما لا ترضى
 وهو الوجه وبقي الكلام ترشد إلى ذلك (قوله فمن بايع رجلا) في رواية مالك فمن تابع رجلا (قوله
 فلا يتابع هو ولا الذي بايعه) في رواية معمر من وجه آخر عن عمر من دعي إلى إمارة من غير مشورة
 فلا يهل له أن يقبل وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم أخذ العلم عن أهله وإن صغرت سن
 المأخوذة عن أن لا يخذلوا في حق قدره عن قدره وفيه التنبيه على أن العلم لا يودع عند غير أهله ولا
 يحدث به الأمن بغيره ولا يحدث القليل الفهم عا لا يخطئه وفيه جواز أخبار السلطان بكلام من يخشى
 منه وقوع أضراره فإفساد الجماعة ولا يحد ذلك من التسمية المذمومة لكن محال ذلك أن يهيم سوانه
 ويجعله بين المصلحين ولعل لوائح في هذه القصة كان ذلك واكتفى عمر بالتحذير من ذلك ثم عاقب
 الذي قال ذلك ولأن قيل عنه وبني المهلب في ما عزم أن المراد مبايعة شخص من الانصار فقال إن في
 ذلك مخالفة لقول أبي بكر أن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا هذا إلى من قرش فان المعروف هو
 الشيء الذي لا يجوز خلافه (قلت) والذي يظهر من سياق القصة أن انكار عمر نهما هو على ما أراد
 مبايعة شخص على غير مشورة من المسلمين ولم يتعرض لكونه قرشياً ولا وفيه إن العظيم يحتمل في
 حقه من الأمور الباحية ما لا يحتمل في حق غيره لقول عمرو وليس فيكم من تعدا له الاعتناق مثل أبي بكر
 أي فلا يلزم من احتمال المبادرة إلى بيعته من غير مشاورة طام أن يباح ذلك لكل أحد من الناس لا يتصف
 بمثل صفة أبي بكر قال المهلب وفيه أن الخلافة لا تكون إلا في قرش وأدلة ذلك كثيرة ومنها أنه صلى
 الله عليه وسلم أوصى من ولى أمر المسلمين بالانصار وفيه دليل واضح على أن لا حق لهم في الخلافة كذا
 قال وفيه نظري سياتي بيانه عند شرح باب الأمراء من قرش من كتاب الأحكام وفيه أن المرأة إذا
 وجدت حاملاً وزوج طحالوا لا سيد وجب عليها الحد الآن قيم بيته على الحمل والاستكراه وقال
 ابن العربي أقامه الحد عليه إذا ظهر ولم يسهبه بسبب جائز يعلم تطعانه من حرام ويسمى قياس
 الدلالة كذا كان على التاويل بغير عليه احتمال أي يكون الوطء من شبهة وقال ابن القاسم إن ادعت

ثم بايعته الانصار ونزونا
 على سعد بن عباد فقال قائل
 منهم قتل سعد بن عباد
 قتل قتل الله سعد بن
 عباد قال عمرو وأنا والله
 ما وجدنا فيما حضرنا من الله
 امر أقوى من مبايعة أبي
 بكر خشيئنا أن فارقتنا نعزم
 ولم تكن بيعه أن يبايعوا
 رجلا منهم بعدنا فاما بايعناهم
 على ما ترضى وأما مخالفتهم
 فيكون فساداً فمن بايع
 رجلاً على غير مشورة من
 المسامحة فلا يتابع هو ولا
 الذي بايعه تغرة أن يقتلا
 قوله أقامه الحد عليه الخ
 كذا في بعض النسخ وفي
 بعضها أقامه علة إذا الخ
 وكلاهما غير ظاهر ولعل
 فيه تهميقاً وسفهاً
 والأصل والله أعلم أقامه
 الحد عليها إذا ظهر ولم
 يسهبه بسبب جائز يعلم
 تطعانه من حرام وقوله لانه
 يعلم الخ خبر عن قوله أقامه
 الخ قائل وأبحث عن
 تصحيح المقام ونحو قاله
 من سقم النسخ أه مصححه

الاستكراه وكانت غريبة فلا حد عليها وقال المشافى والكوفيون لا حد عليها الا بينه أو أقر أو وحجة
ما لك قول عمر بن مكرم في خطبته ولم يشكرها أحد وكذا الوفاة اقر يشبه على الاكراه أو الخطأ قال المازري
في تصديق المرأة الخلية اذا ظهر بها حمل فادعت الاكراه خلاف هل يكون ذلك شبهة أم يجب عليها
الحد الحديث عمر قال ابن عبد البر قد جاء عن عمر في عدة قضايا بأنه قد رأى الحد بدعى الاكراه وهو
ثم صاف من طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن ابراهيم بن سيرة قال قال عمر معي فاذ بامرأة حبلى
شعبة بنى فسلطها فالتا في ثوبه الرأس فقامت بالليل أصلى ثم نمت فاستيقظت الا ورجل قد ركض
ومضى فما أدري من هو قال قد رأى عنها الحد وجع عضهم بان من عرف منها محابيل الصدق في دعوى
الاكراه قبل منها وأما المعروف في البلد التي لا تعرف الدين ولا الصدق ولا قرينة معها على الاكراه
فلا ولا سيما ان كانت متهمه وعلى الثاني يدل قوله او كان الحبل واستنط منه ان الباقى من وطى في
شعبه افرج فدخل ماؤه فيه فادعت المرأة ان الولد منه لا قبل ولا يلحق به اذ لم يعترف به لانه لو طلق
به لموجب الرجم على حبلى لجواز مثل ذلك وعكسه غيره فقال هذا يقتضى ان لا يجب على الحبل بمجرد
الحبل حد لا احتمال مثل هذه الشبهة وهو قول الجمهور وأجاب الطحاوى ان المستفاد من قول عمر
الرجم حتى على من زنى ان الحبل اذا كان من زنا وجب فيه الرجم وهو كذلك ولكن لا بد من ثبوت كونه
من زنى ولا ترجع بمجرد الحبل مع قيام الاحتمال فيه لان عمر لما أتى بالمرأة الحبل وقالوا انها زنت وهى
تبكى فساها ما يكيل فأنكرت ان رجلا ركبها وهى نائمة قد رأى عنها الحد بذلك (قلت) ولا يخفى تكلفه
فان عمر قابل الحبل بالاعتراف وقسم الشئ لا يكون قسمه وانما اعتمد من لا يرى الحد بمجرد الحبل
قيام الاحتمال بأنه ليس من زنى محقق وان الحد يدفع بالشبهة والله اعلم وفيه من اطلع على امر يزيد
الامام ان يحدته فله ان يثبه غيره عليه اجالا ليكون اذا سمعه على بصيرة كقوله لابن عباس مع سعد
ابن زيد وانما انكر سعد على ابن عباس لان الاصل عنده ان امور الشرع قد استقرت فهما احدث
بعد ذلك انما يكون نهر يعا عليها وانما سكنت ابن عباس عن بيان ذلك لعلهم به يسمع ذلك من عمر
على الفور وفيه جواز الاعتراض على الامام في الرأى اذا خشي احرا وكان فيما اشار به رجحان على
ما اراده الامام واستدل به على ان اهل المدينة مخصوصون بالعلم والفهم لا اتفاق عبد الرحمن بن عوف
وعمر على ذلك كذا قال المهلب فيما حكاه ابن طال وافرده وهو صحيح في حق اهل ذلك العصر ولا يخفى
بهم من ضاهاهم في ذلك ولا يلزم من ذلك ان يستمر ذلك في كل عصر بل ولا في كل فرد فدفع فيه الحث على
تبليغ العلم من حفظه وفهمه وحث من لا يفهم على عدم التبليغ الا ان كان بورده بلفظه ولا يتصرف
فيه وأشار المهلب الى ان مناسبة ايراد عمر حديث لا ترجعوا عن آباءكم وحديث الرجم من جهة انه
اشار الى انه لا ينبغي لاحد ان يقطع فيما لا نص فيه من القرآن او السنة ولا يسور برأيه فيه فيقول او
يجعل بما تزين به نفسه كما يقطع الذى قال لومات عمر باحت فلا المالم يحد شرط من يصلح للإمامة
منصوصا عليه في الكتاب قفاس ما اراد ان يقع له بما وقع في قصة ابي بكر فخطأ القياس لوجود
المفارقة وكان الواجب عليه ان يسأل اهل العلم بالكتاب والسنة عنه ويجعل بما يدلون عليه يقدم
عمر قصة الرجم وقصة النوى عن الرغبة عن الاستبراء وليس منصوص في الكتاب المتلوه ان كانا من انزل
الله واستمر حكمهما ونسخت تلاوتهما لكن ذلك مخصوص باهل العلم من اطلع على ذلك والا فلا اصل
ان كل شئ نسخت تلاوته نسخ حكمه وفي قوله انشى ان طال بالناس زمان اشار الى دروس العلم
مع مرور الزمن فيجد اهل البذل الى التاويل بشرع علم واما الحديث الاخر وهو لا تطرونى

ففيه اشارة الى تعليمهم بما يحثي عليهم جهله قال وفيه اهتمام الصحابة واهل القرن الاول بالقرآن
 والمنع من الزيادة في المصحف وكذا منع النقص طريق الاولى لان الزيادة انما تمنع للابصار الى القرآن
 ما ليس منه فطراح بعضه أشد قال وهذا يشعر بان كليا قبل عن السلف كابي بن كعب وابن مسعود
 من زيادة لبس في الامام انما هي على سبيل التفسير ونحوه قال ويحتمل أن يكون ذلك كان في أول
 الامر ثم استقر الاجماع على ما في الامام وبقيت تلك الروايات تنقل لاهل أنها ثبتت في المصحف وفيه
 دليل على ان من خشي من قوم قنسه وان لا يجهيو الى امثال الامر الحق أن يوجه اليهم وما ظاهريهم
 ويقيم عليهم الحجة وقد أخرج النسائي من حديث سالم بن عبيد الله قال اجتمع المهاجرون بنسار ورون
 قتالوا اطلقوا بنا الى اخواننا الانصار فقالوا انا أمير ومنكم أمير فقال عمر فسيطان في غمنا اذا
 لا يصلح ان تمأخذ يد أي بكر قتال من له هذه الثلاثة أذ يقول لصاحبه لا تخزن ان الله من امن مع صاحبه
 اذ هما في الغار من هما فبايعه وبايعه الداس أحسن بعه وأجلها وفيه أن للكبير القدر أن يتواضع
 وبفضل من هو دونه على نفسه أذ باور فرام من تركه نفسه ويدل عليه أن عمر لما قاله أبسط يدك
 لم يمنع وفيه أنه لا يكون للمسلمين أكثر من امام وفيه جواز الدعاء على من يخشى في بقاءه فتنة واستدل
 به على ان من قذف غيره عند الامام لم يجب على الامام أن يقيم عليه الحد حتى يطلبه المذوف لأن له أن
 يعفو عن قاذفه أو يريد السروفه ان على الامام ان يثني من قوم الوقوع في محذور ان ياتيمهم في ظلمهم
 ويحذرهم قبل الاتباع بهم وتسلط بعض الشيعة بقول أي بكر قد ربيت لكم أحد هذين الرجلين بانه
 لم يكن يعتقد وجوب امامته ولا استحقاته للخلافة والجواب من أوجه أحدها ان ذلك كان قواضا
 منه والثاني لتجوز مامعة المفضل مع وجود الفاضل وان كان من الحق له فله ان يترفع لغيره الثالث
 انه علم ان كلامهما لا يرضى أن تقدمه فاراد بذلك الاشارة الى انه لو قدر انه لا يدخل في ذلك لكان الامر
 منصرفا فيما ومن ثم لما حضر الموت استخلف عمر لكون أي عبيدة كان اذ كان غائبا في جهاد
 أهل الشام مشاغلا بفتحها وقد دل قول عمر لان أقدم فضر بعتي الخ على صحة الاحتمال المذكور
 وفيه اشارة ذى الرأي على الامام بالمصلحة العامة بما ينفع عموما ونصروا وان لم يشتره ورجوعه
 اليه عند وضوح الصواب واستدل بقول أي بكر أحد هذين الرجلين أن شرط الامام أن يكون واحدا
 وقد ثبت النص الصريح في حديث مسلم اذا بايعوا الخليفة فتنقوا فاقبلوا الاستخفاف من جاوران كل بعضهم
 أوله بالخلف والاعراض عنه فيصير كمن قتل وكذا قال الخطابي في قول عمر في حديث سعد اقلوه أي
 اجلوه كمن قتل ﴿ قوله باب البكران بجلدان وبنفان ﴾ هذه الترجمة لفظ خبر أخرجه
 ابن أبي شيبة عن طريق الشعبي عن مسروق عن أبي بن كعب بنسله وزادوا التيان بجلدان و بركان
 وأخرج ابن المنذر الزيادة بلفظ والتيان بركان والذيان بلغا بجلدان ثم بركان وأخرج عبيد
 الرزاق عن الثوري عن الأعمش عن مسروق البكران بجلدان و بنفان والتيان بركان ولا بجلدان
 والتيان بجلدان ثم بركان ورجاله رجال الصحيح وقد تقدمت الاشارة الى هذه الزيادة في باب رجم
 الحسن وقيل محمد بن نصر في كتاب الاجماع الاتفاق على نفي ان في الامن الكوفيين ووافق الجمهور
 منهم ابن أبي دعلج وابو يوسف وادعي الطحاوي انه منسوخ وساد كره في باب لا خير على الامه
 ولا نفي واشتلف القائلون بالتعريب قال الشافعي والثوري وداود الطبري بالتعريب وفي قول الشافعي
 لا يثنى الرقيق ونحو الاوزاعي النفي بالذ كور يقره قال مالك وقيدته بالحرية فنه قال اسحق وعن احمد
 داودان واحتج من شرط الحرية بان في نفي المبدع فنه لما لم يمتعه منفعته مدة فنه وتصرف

﴿ باب البكران بجلدان وبنفان ﴾

الشرع يقتضي ان لا يجاب الا الجاني ومن ثم سقط فرض الحج والجهاد عن العبد وقال ابن المنذر انهم
 النبي صلى الله عليه وسلم في قصة الصيغ انه يقتضي فيه بكتاب الله ثم قال ان عليه جلد مائة وتغريب
 عام وهو المدين لكتاب الله وخطب عمر بذلك على رؤس الناس وعمل به الخلفاء الراشدون فلم ينكروه
 أحد فكان اجاعا واختلف في المسافة التي ينفي اليها لقبيل هو الى رأى الامام وقيل بشرط مسافة
 القصر وقيل الى ثلاثة ايام وقيل الى يومين وقيل يوم وليلة وقيل من عمل الى عمل وقيل الى ميل وقيل الى
 ما ينقطع عليه اسم في وشرط المالكية الحبس في المكان الذي ينفي اليه وسياق البحث فيه في باب
 لا تغريب على الامة ولا نفي ومن عجيب الاستدلال احتجاج الطحاوي لسقوط النفي اطلاقا بان نفي
 الامة ساقط بقوله يعوها كاسياقي فخريره قال واذا سقط عن الامة سقط عن الحرمة لا تنافي معناها
 وبتأ كسبه حديث لا سافر المرأة الامة ذي محرم قال واذا اتفق أن يكون على النساء أن اتفق أن يكون
 على الرجال كذا قال وهو مبنى على ان العموم اذا خص سقط الاستدلال به وهو مذهب ضعيف جدا
(قوله الزانية والزاني فجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بها رافة في دين الله الآية) كذا
 لا في دروس في رواية كريمة الى قوله المؤمنين والمراد بكسره هذه الآية ان الجلدات بكتاب الله وقام
 الاجماع من يعتد به على اختصاصه بالبر وهو غير المحصن وقد تقدم بان المحصن في باب رجم المحصن
 واختلفوا في كيفية الجلد فمن ما لا يظهر لقوله في حديث الهان المينة والجلد في ظهره وقال
 غيره يفرق على الاعضاء وينفي الوجه والرأس ويجلد في الزنا والشرب والتمزيق فاما مجردا والمرأة
 فاعادة وفي القدح وعليه ثياب وقال أحد واسحق وأبو ثور لا يجرد أحد في الحد وليس في الآية للنفي
 ذكر كتمسك به الحقيقة فمالوا الا يراد على القرآن بغير واحد والجواب انه مشهور ولكن طريقة ومن
 عمل به من الصحابة وقد عملوا به بل بدونه كفضف الوضوء بالقفه ووجوز الوضوء بالتيدي وغير ذلك
 مما ليس في القرآن وقد أخرج مسلم من حديث عبادة بن الصامت عن فروخ اخذوا عني قد جعل الله
 سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والتيب بالتيب جلد مائة والرجم أخرجه الطبراني من حديث
 ابن عباس قال كن يحسن في البيوت ان ماتت ماتت وان عاشت لما نزل واللاقي بأنين الفاحشة من
 نسائك فاستشهدوا عليه من أربعة منكم فان شهدوا فاسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو
 يجعل الله لهن سبيلا حتى نزلت الزانية والزاني فجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة **(قوله قال ابن عينة**
رافة في اقامة الحد) كذا لا كتر وسقط في بعضهم ولهم وعليه لأم وتختانية فميسلة وعليه
 جرى ابن طلال والاول المعتد وقد ذكر مغطاي في شرحه انه رآه في تفسير سفيان بن عيينة (قلت)
 ووقع ظنهم عند ابن أبي شيبة عن مجاهد بسند صحيح اليه وزاد بعد قوله في اقامة الحد بعام ولا بطل
 والمراد تعطيل الحد تركه صلا أو تفهه عداومعني وقوله تعالى وليشهد عداها طائفة ثلث من
 المنذر عن أحد الاجتزاء واحد عن اسحق اثنين وعن الزهري ثلاثة وعن مالك والناس في أربعة
 وعن ربيعة مازاد عليها وعن الحسن عشرة وتصل ابن أبي شيبة باسانيد عن مجاهد اذناها ورجل
 وعن محمد بن كعب في قوله ان تعف عن طائفة منكم قال هو رجل واحد وعن عطاء اثنان وعن
 الزهري ثلاثة وسياق في أول خبر الواحد ما جاء في قوله وان طائفتان من المؤمنين اقتضوا **(قوله**
عبد العزيز) هو ابن أبي سلمة المباحثون **(قوله عن زيد بن خالد)** هكذا اختصر عبد العزيز
 من السند ذكر ابن عمر ريرة ومن المتن سياق قصة الصيغ كلها واقصر منها على قوله يا عمر فمن زنى
 ولم يحصن جلد مائة وتغريب عام ويحتمل ان يكون ابن شهاب اختصره لما حدث به عبد العزيز

الزانية والزاني
 فجلدوا كل واحد منهما
 مائة جلدة ولا تأخذكم بها
 رافة في دين الله الآية
 قال ابن عينة رافة في
 اقامة الحد * حدثنا
 مالك بن اسمعيل حدثنا
 عبد العزيز حدثنا ابن
 شهاب عن عبيد الله بن
 عبد الله بن عتبة عن زيد
 ابن خالد الطهني قال سمعت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يا عمر فمن زنى ولم يحصن
 جلد مائة وتغريب عام *
 قال ابن شهاب واخبرني
 عروة بن الزبير

وقوله جلد مائة بالصب على نزع الخافض ووقع في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن عبد العزيز بن بلقاسم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر فيمن زنى ولم يحصن بجلد مائة وتغريب عام وقوله قال ابن شهاب هو موصول بالسند المذكور (قوله ان عمر بن الخطاب) هو منقطع لان عرو لم يسمع من عمر لكنه ثبت عن عمر من وجه آخر أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب وان ابابكر ضرب وغرب وان عمر ضرب وغرب أخرجه من رواية عبيد الله بن ادريس عنه وذكر الترمذي ان أكثر اصحاب عبيد الله بن عمر روه عنه موقوفا على أبي بكر وعمر (قوله غرب ثم لم تنزل تلك السنة) زاد عبد الرزاق في روايته عن مالك حتى غرب مروان ثم ترك الناس ذلك حتى أهل المدينة (قوله في رواية الليث عن عقيل) ووقع عند الاسماعيلي في رواية حجاج بن محمد عن الليث حدثني عقيل (قوله عن سعيد بن المسيب) هكذا خالف عقيل عبد العزيز بن أبي سلمة في شيخ الزهري فان كان هذا المتن مختصرا من قصة العيص فقد وافق عبد العزيز جميع اصحاب الزهري فان شيخه عندهم عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لاسيما بن المسيب وان كان حديثنا آخر فالراجح قول عقيل لانه أحفظ لحديث الزهري من عبد العزيز لكن قد روى عقيل عن الزهري الحديث وموافقا لعبد العزيز أخرجهما النسائي من طريق حجين بهمة ثم جيم مصغرا بن المثنى عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب فذكر الحديثين على الولاة حديث يزيد بن خالد عن رواية عبيد الله عنه وحديث أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيب عنه وابن شهاب صاحب حديث لا يستكر منه جهل الحديث عن جاعة بألفاظ مختلفة (قوله بنو عام وقامه الحمد عليه) ووقع في رواية النسائي ان بنو عام قامه الحمد عليه وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق حجاج بن محمد عن الليث وعرف ان الباه في رواية يحيى بن بكر بمعنى مع والمراد باقامة الحمد ما ذكر في رواية عبد العزيز جلد المائة وأطلق عليها الجلد لكونها من القرآن وقد تاملت هذه الرواية من زعم ان النبي نحر برواه ليس جزأ من الحد وأجيب بأن الحديث يفسر بعضه بعضا وقد وقع التصريح في قصة العيص من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ان عليه جلد مائة وتغريب عام وهو ظاهر في كون الكل حده ولم يختلف على زاوية في لفظه فهو أرجح من حكاية الصعابي مع الاختلاف وما يؤيد كون حديثي الباب واحدا مع انه اختلف على ابن شهاب في تابعه وصحاحيه ان الزيادة التي عن عمر عند عبد العزيز في حديث يزيد بن خالد وقعت عند عقيل في حديث أبي هريرة ففي آخر رواية حجاج بن محمد التي أشرت اليها عند الاسماعيلي قال ابن شهاب وكان عمر يفتي من المدينة الى البصرة والى خيبر وفيه اشارة الى بعد المسافة وقرها في النسق بحسب ما يراه الامام وان ذلك لا يتقيد الذي تحرروا من هذا الاختلاف ان في حديثي الباب اختصارا من قصة العيص وان أصل الحديث كل عند عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة فزيد بن خالد جميعا فكان يحدث به عنهما بتمامه وربما حدث عنه عن زيد بن خالد باختصار وكان عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وحده باختصار والله أعلم وفي الحديث جواز الجمع بين الحد والاعتز برخلافة العنيفة ان أخذ بظاهر قوله مع اقامة الحد وجواز الجمع بين الجلد والنسي في حق الزاني الذي لم يحصن خلافا لهم أيضا فان قلنا ان الجميع حد واحتج بعضهم بان حديث عبادة الذي فيه النسي منسوخ بآية التورال فيهما الجلد بخبر نسني وتغريبه يحتاج الى ثبوت التاريخ وبان العكس أقرب فان آية الجلد مطلقة في حق كل زان فنص منها في حديث عبادة التي لا يلزم من خلو آية التور عن

أن عمر بن الخطاب يغرب
ثم لم تنزل تلك السنة
حدثنا يحيى بن بكر حدثنا
الليث عن عقيل عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قضى فيمن زنى
ولم يحصن نفي عام وباقامة
الحد عليه

والخثين) وحديثنا سلم
ابن إبراهيم حدثنا هشام
حدثنا يحيى عن عكرمة
صسن ابن عيس
رضي الله عنهما قال لعن
التي صلى الله عليه وسلم
الخثين من الرجال
والترجلات من النساء
وقال أخرجهوه من
بيوتكم وأخرج فلانا
وأخرج عمر فلانا
باب من أمر غير الامام
بأقامة الخلد غالباً عنه
حدثنا عاصم بن علي حدثنا
ابن ابي ذئب عن الزهري
عن عبيد الله عن ابي هريرة
وزيد بن خالد ان رجلاً من
الاعراب جاء الى النبي صلى
الله عليه وسلم وهو جالس
فقال يا رسول الله اقص
بكتاب الله فقام خصمه فقال
صدق اقص له يا رسول الله
بكتاب الله ان ابني كان
عسيفاً على هذا فزى
بأمره فآخروني ان على
ابني الرجم فاقيدت بجأته
من الغم ووليدة ثم سألت
أهل العلم فزعموا ان ما على
ابني جلد مائة وتغريب
عام فقال والذي نفسي
بيده لا قضين بينكما بكتاب
الله ما لزم والولد فرد
عليك على اثنى جلد مائة
وتغريب عام وأما أنت
يا أييس فأقص على امرأة هذا ارجعها فقصا أييس

التي عدم مشروعيته كالم يلزم من خلوها من الرحم ذلك من الحجج القوية ان قصة العفيف كانت
بهداية النور لانها كانت في قصة الاقل وهي متقدمة على قصة العفيف لان باهريرة - حضرها واما
هاجر بعد قصة الاقل بن مان (قوله باب في أهل المعاصي والخثين) كانه أراد الرد على من
أنكر انني على غير المحاربين انه ثابت من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده في حق غير
المحاربين اذ ثبت في حق من لم يقع منه كبيرة فوقعه فيمن أنى كبيرة بطريق الاولى وقد تقدم ضبط
الخث في باب ما ينهى من دخول المشبهين بالنساء على المرافقة أو أواخر التكاك (قوله هشام) هو
الاستوائ ويحيى هو ابن أبي كثير وقد تقدم بيان الاختلاف على هشام في سنده في كتاب اللباس في باب
أخراج المشبهين بالنساء من البيوت مع بقية شرحه (قوله وأخرج عمر فلانا) سقط لفظ عمر من رواية
غير أبي ذؤوق قد أخرج أبو داود والحديث عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فسنه بغيره وله وقال
أخرجوه من بيوتكم وأخرجوا فلانا ولا يعني الخثين وقد قدم في اللباس عن معاذ بن فضالة عن
هشام كرواية أبي ذؤوق كذا عند أحمد بن حنبل بن يزيدي بن هرون وغيره عن هشام وذكرته هنا اسم من
نفاه النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة ولم يذكر اسم الذي نفاه عمر ثم وقفت في كتاب المرفيعين لابي
الحسن المدايني من طريق الوليد بن سعيد قال سمع عمر قوما يقولون أبو ذؤوب أحسن أهل المدينة قدما
به فقال أنت لعمرى فانخرج عن المدينة فقال ان كنت تخرجني فاني البصرة حيث أخرجت بأمر نصر
ابن حجاج وذكر قصة تغريب بن حجاج وهي مشهورة سابق قصة بريدة السلمي وانه كان يخرج مع النساء
الى البقيع ويتحدث اليهن حتى كتب بعض الفزاة الى عمر يشكو ذلك فأخبره وعن مسلمة بن محارب
عن اسمعيل بن مسلم أن أمية بن يزيد الاسدي ومولى خزينة كانا يحكران الطعام بالمدينة فأخبرهما
عمر ثم ذكر عدة قصص لمهموم معين فيمكن التصريح في هذه القصص ببعض هؤلاء قال ابن طلال أشار
البخاري بإيراد هذه الترجمة عقب ترجمة الزاني الى ان النبي اذا شرع في حق من أنى معصية لاحد فيها
فلان يشرع في حق من أنى ما فيه حداً أولى فتأكد السنة الثانية بالقياس ليرد به على من عارض
السنة بالقياس فاذا عارض القياس ان ثبت السنة بلا معارض واستدل به على ان المراد بالخثين
المتشبهون بالنساء لامن يؤتى فان ذلك منه الرجم ومن وجب رجه لا يبنى وتغيب بان حده مختلف فيه
والاكثر ان حكمه حكم الزاني فان ثبت عليه جلدوني لانه لا يتصور فيه الاحصان وان كان يشبه فقط
لني فقط وقيل ان في الترجمة إشارة الى ضعف القول الصائر الى رجم الفاعل والمفعول به وان هذا
الحديث الصحيح لم يأت فيه الا انني وفي هذا نظر لانه لم يثبت عن أحد من أخرجه النبي صلى الله
عليه وسلم انه كان يؤتى وقد أخرج أبو داود ومن طريق أبي هشام عن أبي هريرة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنى بعثت قد خضب يده ورجليه فقالوا ما بال هذا قيل يشبه بالنساء فأمر به فبنى الى
النقيع يعني بالنون والله أعلم (قوله باب من أمر غير الامام بأقامة الخلد غالباً عنه) قال
السكرماني في هذا التركيب قلن وكان الاولى ان يبدل لفظ غير بالضمير فيقول من أمره الامام الخ وقل
ابن طلال قد ترجم بعد يعني في آخر أبواب الحدود هل يأمر الامام رجلاً فضرب الخلد غالباً عنه ومعنى
الترجيت واحداً كذا قالوا يظهر لى أن بينهما تغاير من جهة ان قوله في الاولى غالباً عنه حال من المأمور
وهو الذي يقيم الحد وفي الاخر حال من الذي يأمر عليه الحد وذكر حديث أبي هريرة وزيد بن
خالد في قصة العفيف وقد مضى شرحه مستوفى قريبا وقوله في هذه الرواية فقام خصمه فقال صدق
اقص له يا رسول الله بكتاب الله ان ابني قال السكرماني القائل هو الاعرابي لا خصمه لانه رفع في كتاب

الصلح جاء أعرابي فقال يا رسول الله اقص بيننا بكتاب الله فقام خصمه وقال صدق اقص بيننا بكتاب الله فقال الاعرابي ان ابني كان صبيفاً (قلت) بل الذي قال اقص بيننا هو والد العسيف في الرواية لما شيع قر يبا في باب الاعتراف بالزنا فقام خصمه وكان أفضه منه فقال اقص بيننا بكتاب الله وأذن لي الخ فخذ رواية سفيان بن عيينة ورواه الجهم وقد قدمت رواية مالك في الايمان والنذور ورواية الليث في الشروط وتأتي رواية صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة في خبر الواحد وكذلك أخرجه مسلم من رواية الليث وسالحن بن كيسان ومعمرو ساقه على لفظ الليث ومع ذلك فلا اختلاف في هذا على ابن أبي ذئب فإنه رواه عن الزهري هنا وفي الصلح قال روى في الصلح عن ابن أبي ذئب آدم ابن أبي ياس وهنا عاصم بن علي وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يزيد بن هرون عن ابن أبي ذئب فوافق عاصم بن علي وهذا هو المعتمد وان قوله في رواية آدم فقال الاعرابي زيادة الا ان كان كل من المحصنين متصفا بهذا الوصف وليس ذلك ببعيد والله اعلم ﴿قوله﴾ باب قول الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً ان يسكن المحصنات المؤمنات (الآية) كذا في الاذخر وساق في رواية كريمة الى قوله والله غفور رحيم قال الواحد قريء المحصنات في القرآن بكسر الصاد وفتحها الا في قوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم فيا لفتح جز ما وقرئ فاذا أحسن بالضم وبالفتح فبالضم معناه التزويج وبالفتح معناه الاسلام وقال غيره اختلف في احصان الامة فقال لا كراحصانها التزويج وقبل العتق وعن ابن عباس وطائفة احصانها التزويج ونصره أبو عبيد واسمعاعيل القاضي واحتج له بأنه تقدم في الآية قوله تعالى من قنيتكم المؤمنات فيبعد ان يقول بعده فاذا أسلمن قال فان كان المراد بالتزويج كان مفهومه انها قبل ان تزوج لا يجب عليها الحد اذا تزوجت وقد أخذ به ابن عباس فقال لاحد على الامة اذا تزوجت ان تزوج به قال جاعة من التامين وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام وهو وجه للشافعية واحتج بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس ليس على الامة حد حتى تحصن وسنده حسن لكن اختلف في رفعه ووقفه والارجح وقفه وذلك بجزم ابن خزيمة وغيره وادعى ابن شاهين في النسخ والمنسوخ انه منسوخ يحدث الباب وتعقب بأن النسخ يحتاج الى التامين وهو لم يعلم وقد عارضه حديث علي أقيم الحدود على أرفائكم من أحسن منهم ومن لم يحصن واختلف أيضاً في رفعه ووقفه والارجح انه موقوف لكن سابقه في مسلم يدل على رفعه فالتسليم أقوى واذا جاز الاحصان في الحديث على التزويج يوجب الآية على الاسلام حصل الجمع وقد بينت السنة انها اذا تزوجت قبل الاحصان تجدد وقال غيره التقييد بالاخصان فيسدان الحكم في حقها الحد لا الرجم فاخذكم زناها بعد الاحصان من الكتاب وحكم زناها قبل الاحصان من السنة والحكمة فيه أن الرجم لا يتنصف فاستمر حكم الحد في حقها قال البيهقي ويحمل ان يكون نص على الحد في أكمل حالها ليستدل به على سقوط الرجم عنها لا على ارادة اسقاط الحد عنها اذا لم تزوج وقد بينت السنة ان عليها الحد ولو لم تحصن (قوله) غير مسافات زواي ولا متخذات أخذان أخلاه (يقع الهزلة وكسر المعجمة والتشديد جمع خليل وهذا التفسير ثبت في رواية المستطلي وحده وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله المسافات جمع مسافة مأخوذة من السفاح وهو من أسماء الزنا والاختدان جمع خدن بكسر أوله وسكون ثانيه وهو الخدين والمراد به الصاحب قال الراغب وأكث ما يستعمل فيمن صاحب غيره شهوة وأما قول الشاعر في المدح خدين المعاني فهو استعارة (قلت) والله في

باب قول الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً ان يسكن المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من قنيتكم المؤمنات والله أعلم بما عاينكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعسوف محصنات غير مسافات زواي ولا متخذات أخذان أخلاه فاذا أحصن فان آتين بفاحشة فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب ذلك لمن خشى العنت منكم وأن تصبروا خير لكم والله غفور رحيم

أن يجعله يشبه معالي الأمور كما يشبه غيره الصورة الجميلة فجعله غدينا لها وقال غيره الحديث بن الطليل
 في السر **(قوله باب اذانت الامة)** أي ما يكون حكمها وسقطت هذه الترجمة للاسلي
 وجرى على ذلك ابن طلال وصار الحديث المذكور فيها حديث الباب المذكور قبلها ولكن صرح
 الاسماعيل بأن الباب الذي قبلها الاحديث فيه وقد تقدم الجواب عن ظنهم وانه اما أن يكون أنثى
 بياض في المسودة فسد النسخ بعده واما أن يكون اكنى بالآتي وتأويلها عن الحديث المرفوع وهذا
 هو الأقرب للكثرة وجود مثله في الكتاب **(قوله عن أبي هريرة وزيد بن خالد)** سبق التنبيه في شرح
 قصة السيف على أن الزبيدي ويونس زادا في روايتهما لهذا الحديث عن الزهري شبلي بن خليل أو ابن
 حامد وقد تم بيانه مفصلا **(قوله سئل عن الامة)** في رواية جدي بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال

رجل النبي صلى الله عليه وسلم قال ان جاري زنت فتبين زناها قال اجلدها لأمك قال سئل عن اسم هذا الرجل
(قوله اذانت لأمك) تقدم القول في المراد بهذا الاحصان قال ابن طلال زعم من قال لاجلد
 عليها قبل الزوج بانهم قل في هذا الحديث ولم يحسن غير مالك وليس كما زعموا فقد رواه يحيى بن
 سعيد الانصاري عن ابن شهاب كما قال مالك وكذا رواه طائفة عن ابن عينة عنه **(قلت)** رواية
 يحيى بن سعيد أخرجهما النسائي ورواية ابن عينة تقدمت في البيوع ليس فيها ولم يحسن وزادها
 النسائي في روايته عن الحرث بن مسكين عن ابن عينة بلفظ سئل عن الامة ترى قيل أن يحسن وكذا
 عند ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح كلاهما عن ابن عينة وقد رواه عن ابن شهاب
 أيضا صالح بن كيسان كما قال مالك وتقدمت روايته في كتاب البيوع في باب بيع المدبر وكذا أخرجهما
 مسلم والنسائي ووقع في رواية سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة هناك بدونها وسياق قريب أيضا
 وعلى تقدير أن مالكاً قد ردها فهو من الحفاظ وزادته مقبولة وقد سبق الجواب عن مفهومها **(قوله)**
 قال ان زنت فاجلدوها **(قيل)** أعاد الزنا في الجواب غير مقيد بالاحصان للتنبيه على أنه لا أثر له وان

موجب الحد في الامة ملط في الزنا ومعنى اجلدها الحد الا لا في الميكن في الآية وهو نصف ما على الحرمة
 وقد وقع في رواية أخرى عن أبي هريرة فليجلدها الحد والخطاب في اجلدها من تلك الامة فاستدل به
 على أن السيد يقيم الحد على من علكه من جارية وعبد أو مالاً جارية بقا لنص وأما العبد فبالإلحاق وقد
 اختلف السلف فيمن قيم الحدود على الأرقاء فكانت طائفة لا يشبهها إلا الامام ومن يأذن له وهو قول
 الحنفية وعن الأوزاعي والثوري لا يقيم السيد الواحد الزنا واحتج الطحاوي بما ورد من طريق مسلم
 ابن يسار قال كان أبو عبد الله رجل من الصعابة يقول الزكاة والحدود والى مواجعة إلى السلطان قال
 الطحاوي لا تملك له مخالفا من الصعابة وثقه ابن حزم فقال بل خالفه اثنا عشر نفسا من الصعابة وقال
 آخرون يقيمها السيد ولو لم يأذن له الامام وهو قول الشافعي وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن
 عمر في الامة اذانت ولا زوج لها بعد ما سبها فان كانت ذات زوج فامرها إلى الامام وبه قال مالك
 إلا أن كان زوجها عبد السيد فامرها إلى السيد واستثنى مالك القطع في السرقة وهو وجه لنا فقيمة
 وفي آخره سئل حد الشرب واحتج للمالك بآية في القطع منه فلا يؤمن السيد أن يريد أن يقتل عبده
 فيخشى أن يصل الأمر بمن يعتقد أنه حق بذلك فيدعي عليه السرقة لتلاحق فيمنع من مباشرة
 القطع بالذريعة وأخذ بعض المالكية من هذا لتعليل اختصاص ذلك بما إذا كان مستند السرقة
 علم السيد أو الأقرار بخلاف ما ثبت بالبينه فإنه يجوز للسيد لفقد الصلة المذكورة وحججه الجمهور

(باب اذانت الامة)
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن عبيد الله بن عبد الله
 ابن عتبة عن أبي هريرة
 وزيد بن خالد رضى الله
 عنهما أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم سئل عن
 الامة اذانت ولم يحسن
 قال اذانت فاجلدوها ثم
 ان زنت فاجلدوها ثم
 زنت فاجلدوها

حديث على المشار اليه قبل وهو عند مسلم والثلاثة عند الشافعية خلاف في اشتراط أهلية السيد لذلك
 ومسلم لم يشرط بأن سيده سبيل الاستصلاح فلا يقتصر للأهلية وقال ابن حزم يقيم السيد الآن
 كان كافرا واحتج بانهم لا يخرون إلا بالصغار وفي تسلطه على إقامة الحد ثمانية ذلك وقال ابن العربي
 في قول مالك إن كانت الامة ذات زوج لم يحدّها إلا ما من أجل أن الزوج تعلّق بالفرج في حفظه عن
 النسب الباطل والماء الفاسد لكن حديث النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن يسمع حتى يحدث على
 المسد كور الدال على التعميم في ذات الزوج وغيرها وقد وقع في بعض طرقه من أحسن منهم ومن لم
 يضمن **(قوله ثم يعموها ولو بضمير)** بفتح الضاد المعجمة غير المشالة ثم فاء أي المضغور فقبل بمعنى
 مفعول زاد يونس وابن أبي الزهري والزيدي يحيى بن سعيد كلهم عن ابن شهاب عند النسائي
 والضمير الجبل وهكذا أخرجه عن قتيبة عن مالك وزادها عمار بن أيقروعة عن محمد بن مسلم وهو ابن
 شهاب الزهري عند النسائي وابن ماجه لكن خالف في الإسناد فقال أن محمد بن مسلم حدثه أن غروة
 ومجرة حدثاه أن عائشة حدثته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا زنت الامة فاجلدوها وقال في
 آخره ولو بضمير والضمير الجبل وقوله والضمير الجبل مدرج في هذا الحديث من قول الزهري على
 ما بين في رواية القتيبي عن مالك عن مسلم وأبي داود فقال في آخره قال ابن شهاب الضمير الجبل وكذلك
 ذكره الدارقطني في المطوات سننوا بجمع من روى الموطأ ابن مهدي فان ظاهر سياقه أنه أدرجه
 أيضا ومنهم من لم يذكروا قوله والضمير الجبل كافي رواية الباب **(قوله قال ابن شهاب)** هو موصول
 بالسند المذكور **(قوله لا أدري بعد الثالثة والرابعة)** لم يختلف في رواية مالك في هذا وكذا في
 رواية صالح بن كيسان وابن عيينة وكذا في رواية يونس والزيدي عن الزهري عند النسائي وكذا في
 رواية معمر عند مسلم وأدرجه في رواية يحيى بن سعيد عند النسائي ولفظه ثم إن زنت فاجلدوها ثم
 يعموها ولو بضمير بعد الثالثة والرابعة ولم يقل قال ابن شهاب وعن قتيبة عن مالك كذلك وأدرج
 أيضا في رواية محمد بن أيقروعة عن الزهري في حديث عائشة عند النسائي والصواب التفصيل وأما
 الثالث في الثالثة أو في الرابعة فوقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي فليجلدها ثلاثا فان
 عادت فليسيها ونحوه في هرسل عكرمة عند أبي قرة بلقا وأذا زنت الرابعة فليعموها ووقع في رواية سعيد
 المقبري المذكورة في الباب الذي يليه ثم إن زنت الثالثة فليسيها ويحصل الاختلاف هل يجلدها في
 الرابعة قبل البيع أو يبيعها بلا جلد والرابع الأول ويكون سكوت من سكت عنه العلم بان الجلد لا يترك
 ولا يقوم البيع مقامه ويمكن الجمع بأن البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجلد لأنه المحقق فيلزم الثالث
 والاعتماد على الثالث في كثير من الأمور المشروعة وقوله ولو بضمير أي جلد مضغور وقع في رواية
 المقبري ولو يجلد من شعر وأصل الضغرنج الشعر وادخال بعضه في بعض ومنه ضغائر شعر الرأس
 للرأ ولرجل قليل لا يكون مضغورا إلا أن كان من ثلاث وقيل شرطه أن يكون عريضا وفيه ظروفي
 الحديث أن الزنا عيب رده الرقيق للامر بالخط من قيمة المرقوق إذا وجد منه الزنا كذا جزمه
 النووي بغيره وتوقف فيه ابن دقيق العيد لو أن يكون المقصود الامر بالبيع ولو انحلت القيمة
 فيكون ذلك متعلقا بامره وجودي لا أخبارا عن حكم شرعي وليس في الخبر تصريح بالامر من خط القيمة
 وفيه أن من زنى فاقم عليه الحد ثم عاد أعيد عليه بخلاف من زنى مرارا فانه يكفي فيه باقاة الحد عليه
 مرة واحدة على الرابع وفيه الزجر عن مخالطة الفاسق ومعاشرتهم ولو كانوا من الأزام إذا تكرر
 زجرهم ولم يرتدوا وقع الزجر بإقامة الحد فيما شرع فيه الحد بالعتز برقية الحد فيه وفيه جواز

ثم يعموها ولو بضمير قال
 ابن شهاب لا أدري بعد
 الثالثة والرابعة

عطف الامر المفتقى للتدب على الامر المفتقى للوجوب لان الامر بالجسد واجب والامر بالبيع مندوب عندا لجهور خلافا لابي ثور واهل الظاهر وادعي بعض الشافعية ان سبب صرف الامر من الوجوب انه منسوخ وعن حقه ابن الرقعة في المطلب يحتاج الى ثبوت وقال ابن طال جلد الفقهاء الامر بالبيع على الحظ على مبادعة من تكرمته الزنا لا يظن بالسيد الرضا بذلك ولم يفي ذلك من الوسيلة الى تكثير اولاد ابن نغال وحله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الامة فلا يستدل به وقد ثبت النهي عن اضاغة المال فكيف يجب بيع الامة ذات القيمة يجعل من شعر لادامة له فدل على ان المراد الزجر عن معاشرته من تكرمته ذلك وتغيب بانه لا دلالة فيه على بيع الثمين بالخير وان كان بعضهم قد استدل به على جواز بيع المطلق التصرف ماله بدون قيمته ولو كان بجبايعا بن بمثله الا ان قوله ولو يجعل من شعر لا يرد به مظاهره وانما ذكر للبالغة كما وقع في حديث من بنى لله مسجدا ولو كتم بعض خطاة على أحد الاجابة لان قدر المفضل لا يجب أن يكون مسجدا حقيقة فلو وقع ذلك في عين مملوكة للمعسر فلا يبيعها ولبه الابا لقيمة ويحتمل أن يطرولان يجب الزنا تنقص به القيمة عند كل أحد فيكون بيدها بانتصان بيعا بمن المثل نيه عليه القاضي عياض ومن تبعه وقال ابن العربي المراد من الحديث الامراع بالبيع واضاءه ولا يشترط به طلب الرضا في الزيادة وليس المراد بيعه بقيمة الجبل حقيقة وفيه انه يجب على البائع أن يعلم المشتري بعيب السلعة لان قيمتها انما تنقص مع العلم بالعيب حكاه ابن دقيق العبد وتغيبه بأن العيب لو لم يعلم لم تنقص القيمة فلا يتوقف على الاعلام واستشكل الامر ببيع الرقيق اذا زنى مع ان كل مؤمن مأمور ان يرى لاختيه ما يرى لنفسه ومن لازم البيع أن يوافق أخاه المؤمن على أن يقتني ما لا يرضى اقتناءه لنفسه وأجيب بأن السبب الذي باعه لاجله ليس محقق الوقوع عند المشتري لجواز أن يرتدع الرقيق اذا علم انه منى عادا خرج فان الاخراج من الوطن المؤلف شاق وجواز أن يقع الاعقاب عند المشتري بنفسه أو غيره قال ابن العربي يرجع عند تبديل المثل تبديل المالحى ومن المعلوم ان الجاورة تأتير افي المصلحة وفي المعصية قال النووي وفيه ان الزاني اذا خدم زمي لزمه حدة خرم كذلك اذا فاذا زنى حر ات ولم يحد فلا يلزمه الاحد واحد (قلت) من قوله فاذا زنى ابتداء غلام قاله لتكميل الفائدة والافليس في الحديث ما يدل عليه اثباتا ولا نفي باختلاف الشق الاول فانه ظاهر وفيه اشارة الى أن العقوبة في التعزيرات اذا لم يشد مقصودها من الزجر لا يضل لان اقامة الحد واجبة قلما تكررت ذلك ولم يحد عدل الى ترك شرط اقامته على السيد وهو المثل ولذلك قال يعوها ولم يقل جلدوها كجاءت ذكره ابن دقيق العبد وقال قد تعرض امام الحرمين لشي من ذلك فقال اذا علم الممران التأديب لا يحصل الا بالضرب المبرح فليتركه لان المبرح ماله وليس له الاهلاك وغير المبرح لا يحد قال الرافعي وهو مبنى على أن الامام لا يجب عليه تعزير من يستحق التعزير فان قلنا يجب التعزير بالحد فليعززه غير المبرح وان لم يعزروه وفيه ان السيد يقيم الحد على عبده وان لم يستأذن السلطان وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب (قوله باب لا يشرب على الامة اذا زنى ولا تنفى) أما التثريب بعثاته ثم مثله ثم موحدة فهو التعذيب وزنه معناه وقد جاء بلفظ ولا يتنفعها رواية عبد الله العمري عن سعيد المقبري عند النسائي وأما التي فاستنبط ومن قوله فليبيعها لان المقصود من النفي الإبعاد عن الوطن الذي وقعت فيه المعصية وهو حاصل بالبيع وقال ابن طال وجه الدلالة انه قال فليجلدها قال فليبيعها افضل على سقوط النفي لان الذي ينفي لا يحد على تسليمه الا عدمه فاشبهه لا ينفي (قلت) وفيه تلويح لجواز أن يسلمه المشتري مملوك المنفعة مدة النفي أو يتفق ببعه ان يتوجه الى المكان

باب لا يشرب على الامة
اذا زنى ولا تنفى
حدثنا
عبد الله بن يوسف حدثنا
اليث عن سعيد المقبري

الذي يصدق عليه وجود النبي وقال ابن العربي نستقي الامة ثبوت حق السيد يقدم على حق الله
 وانما يسقط الحد لانه الاصل والنبي فرع (قلت) ونعم انه ان قال روي عن السيد فيه ايضا بترك
 الرجم لانه قوت المنفعة من اسلمها بخلاف الحد واستمر في العبد اذ لاحق السيد في الاستمتاع وهو استدلال
 من استثنى في الرقيق بانه لا وطن له في نفسه قطع حق السيد لان عموم الامر ينفي الزايع طرزه عموم
 نهى المرءة عن السفر بشرعهم وهذا خاص بالامام من الرقيق دون الذي كوروه به اجماع من قال لا شرع
 في النساء مطلقا كما تقدم في باب البكران يجلدان ويغيبان واختلف من قال بنى الرقيق فالصحيح
 نصف سنة ووقع وجهه ضعيف عند الشافعية سنة كاملة وفي ثالث لان في رقيق وهو قول الائمة الثلاثة
 والاكثر (قوله اذازنت الامة فتبين زناها) أي ظهر وشرط بعضهم أن يظهرها بينة حرامة للفظ
 تبين وقيل يكفي في ذلك علم السيد (قوله فليجلدها) أي الحد الواجب عليها المعروف عن صريح
 الآية فليسلم نصف ما على المحصنات من العذاب ووقع في رواية للنسائي من طريق الامش عن أبي
 صالح عن أبي هريرة فليجلدها بكتاب الله (قوله ولا يرب) أي لا يجمع عليها العقوبة بالحد وبالتعزير
 وقيل المراد لا يفتنح بالثوب بين دون الجلد وفي رواية سعيد عن أبي هريرة عند عبد الرزاق ولا يجبرها
 ولا يقندها قال ابن طحال يؤخذ منه ان كل من أقام عليه الحد لا عزز بالتعصف واللوم وانما يلحق ذلك
 عين صدر منه قبل ان يرفع الى الامام للتعذيب والتخويف فاذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه (قلت) وقد
 تقدم قريباً نهيته صلى الله عليه وسلم عن سب الذي أقيم عليه حداً فخر وقال لا تكونوا أعواناً للشيطان
 على أخيك (قوله) تابعه اسمعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة (يريد في المتن لا في السند لانه قص
 منه قوله عن أبيه ورواية اسمعيل وصلها النسائي من طريق بشر بن المفضل عن اسمعيل بن أمية
 ولهذه مثل الليث الا انه قال فان عادت فزنت فليعها والباقي سواء ووافق الليث على زيادة قوله عن أبيه
 محمد بن اسحق أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ووافق اسمعيل على حذفه عبيد الله بن عمر الصمري
 عندهم وأبو برب بن موسى عند مسلم والنسائي ومحمد بن عجلان وعبد الرحمن بن اسحق عند النسائي
 ووقع في رواية عبد الرحمن المذكور عن سعيد سمعت أبا هريرة ولا سمعيل فيه شيخ آخر رواه محمد بن عبد
 الرحمن بن أبي ليلى عنه عن الزهري عن حماد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وقال انه خطأ والصواب
 الاول ووقع في رواية حماد هذه بلفظ آخر قال في النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال جاري بنتي زنت
 فتبين زناها قال اجلدها حين الحد (قوله باب أحكام أهل الذمة) أي اليهود والنصارى
 وسائر من تؤخذ منه الجزية (قوله واحصائهم اذازنوا) يعني خلاطين قالان من شروط الاحصان
 الاسلام (قوله وورفوا الى الامام) أي سواعبوا الى الحاكم المسلمين ليحكمهم أو ورفهم اليه فغيرهم
 منعوا عليهم خلاطين قيد ذلك بالثبوت الاول كالنخبة وساد كذلك مبسوطا وكفه حديثين
 الحديث الاول (قوله عبد الواحد) هو ابن زياد والشيباني هو أبو اسحق سليمان (قوله عن الرجم)
 أي رجم من ثبت انه زنى وهو محصن (قوله ضال رجم النبي صلى الله عليه وسلم) كذا أطلق ضال
 السكرماني مطابقة للترجمة من حيث الاطلاق (قلت) والذي ظهر لي انه جرى على عادته في
 الإشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث وهو ما أخرجه أحد الاسماعيل والطبراني من طريق هشيم
 عن الشيباني قال قلت هل رجم النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم رجمه يهوديا ويهودية وسبيانا
 أمم مختصر (قوله أقبل التور) أي سورة النور والمراد باب عيسى التور (قوله أم جد) في
 رواية السكتين هي أم بهد (قوله لا ادري) فيه ان الصحابي الجليل قد جنى عليه بعض الأمور

عن أبيه عن أبي هريرة
 أنه سمعه يقول قال النبي
 صلى الله عليه وسلم اذازنت
 الامة فتبين زناها فليجلدها
 ولا يرب ثم ان زنت فليجلدها
 ولا يرب ثم ان زنت الثالثة
 فليعها ولو جعل من شعر
 تابعه اسمعيل بن أمية عن
 سعيد عن أبي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 في باب أحكام أهل الذمة
 واحصائهم اذازنوا وورفوا
 الى الامام حدثنا موسى
 ابن اسمعيل حدثنا عبد
 الواحد حدثنا الشيباني
 سالت عبد الله بن أبي أوفى
 عن الرجم فقال رجم النبي
 صلى الله عليه وسلم قلت
 أقبل التور أم جد لا
 ادري

الواضحة وان الجواب من الفاضل بلا دري لا يعيب عليه فيه بل يدل على تحريه وتثنيه فمدح به
 (قوله تاجه علي بن مسهر) قلت وصلها ابن أبي شيبة عنه عن الثيباني قال قلت لعبد الله بن أبي أوفى
 فذكر مثله لفظ قلت هـ سورة النور (قوله وخالد بن عبد الله) أي الطحان وهي عند المؤلف في
 باب رجم الحصن وقد تقدم لفظه (قوله والمخاري) يعني عبد الرحمن بن محمد الكوفي (قوله وعبيدة)
 بفتح أوله وأبوه جديدا للتصغير ومتابعه وصلها الأساعلي من رواه أبي ثور وأجد بن منيع فلا
 حدثنا عبيدة بن جدي وجرير هو ابن عبد الله عن الثيباني ولفظه قلت قبل النور أو بعد ها (قوله
 وقال بعضهم) أي بعض المسلمين وهو عبيدة فإن لفظه في مسند أجد بن منيع ومن طريق الأساعلي
 قلت هـ سورة المائدة أو قبلها كذا وقع في رواية هشيم التي أشرت إليها قبل (قوله والاول أصح)
 أي في ذكر النور (قلت) ولعل من ذكره قوههم من ذكر اليهودي واليهودية ان المراد سورة
 المائدة لان فيها الآية التي نزلت بسبب سؤال اليهود عن حكم الذين زنيا منهم * الحديث الثاني
 (قوله عن نافع) في موطن محمد بن الحسن وحده حدثنا نافع قاله الدارقطني في الموطنات (قوله
 ان اليهود جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له ان رجلا منهم وامراة زنيا) ذكر
 السهيلي عن ابن العربي (١) ان اسم المرأة برة بضم الموحدة وسكون المهملة ولم يسم الرجل وذكر
 أبو داود والبيهقي فلكل من طريق الزهري سمعت رجلا من مزينة عن تبع السلم وكان عند سعيد
 ابن المسيب يحدث عن أبي هريرة قال قال زكريا رجل من اليهود امرأة فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا الى
 هذا النبي فإنه باث بالتخفيف فان أقتنا بقتادون الرجم قبلنا ها واحتجنا بها عند الله وقتنا فثاني
 من أنبياء قال فأثوا الذي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في المسجد في أصحابه فقالوا يا أبا القاسم ما
 نرى في رجل وامراة زنيا منهم وتقول ابن العربي عن الطبري والثعلبي عن المفسرين قالوا انطلق قوم
 من قريظة والتضرب عنهم كعب بن الأشرف وكعب بن أسد وسعيد بن جمر ومالك بن الصيف وكنانة
 ابن أبي الحقيق وشاس بن قيس و يوسف بن غزوار وعافيا النبي صلى الله عليه وسلم وكل رجل رجل
 وامراة من أشرف اهل خيبر زنيا واسم المرأة برة وكانت خيبر حينئذ حذر باقتال لهم أسأله قتل
 جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال اجعل يثلبو بينهم ابن صوري فذكر القصة مطولا ولفظ
 الطبري من طريق الزهري المذكورة ان احبار اليهود اجتمعوا في بيت المدارس وقد زكريا رجل منهم
 بعد احصائه بأمره منهم قد احصت فذكر القصة وفيها فقال اخرجوا الى عبد الله بن صوري يا الاهور
 قال ابن اسحق و يقال انهم اخرجوا معه ابا ياسر بن احطب ووهب بن يهودا فخلا النبي صلى الله عليه
 وسلم بين صوري فذكر الحديث ووقع عند مسلم من حديث البراء مولى النبي صلى الله عليه وسلم يهودي
 مجمل عجلوا فقتلهم فقال هكذا يحدون حد الزاني في كتابكم قالوا نعم وهذا يخالف الاول من حيث ان
 فيه انهم ابتدؤا السؤال قبل اقامة الحد وفي هذا انهم أقاموا الحد قبل السؤال ويمكن الجمع بالتعدد
 بان يكون الذين سألوا عنهما غير الذي جلدوه ويحتمل ان يكون بادروا قبل جلدوه ثم بدلهم فقالوا
 فأتفق المرور باليهود في حال سؤلهم عن ذلك فأمرهم بأحضارهما فوقع ما وقع والعلم عند الله ويؤيد
 الجمع ما وقع عند الطبراني من حديث ابن عباس ان رهطاً من اليهود أتوا النبي صلى الله عليه
 وسلم ومعهم امرأة فقالوا يا محمد ما نزل علينا في الزنا فتبعه انهم جلدوا الرجل ثم بدلهم ان سألوا
 عن الحكم فأحضروا المرأة وذكرها القصة والسؤال ووقع في رواية عبيد الله العمري عن نافع
 عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى يهودي ويهودية زنيا ونحوه في رواية عبيد الله بن دينار

تاجه علي بن مسهر وخالد
 ابن عبد الله والمخاري
 وعبيدة عن الثيباني وقال
 بعضهم المائدة والاول
 اصح حدثنا اسمعيل بن
 عبد الله حدثني مالك عن
 نافع عن عبد الله بن عمر
 رضى الله عنهما قال ان
 اليهود جاؤا الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فذكروا
 له ان رجلا منهم وامراة
 زنيا

(١) قوله عن ابن العربي
 في نسخة عن ابن العربي

عن ابن عمر المأخوذة قريبا ولقظه احدثا وفي حديث عبد الله بن الحرث عند البرازان اليهودياتوا
يهوديين زينا وقد احسنوا (قوله) ما يجدون في التوراة في شأن الرجم (قال الباجي) يحمل ان يكون علم
بالوحي ان حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع بل حقه تبديل ويحمل ان يكون علم ذلك باخبار عبد الله
ابن سلام وغيره ممن اسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نقلهم ويحمل ان يكون انما اسلمهم عن
ذلك تسليم ما عندهم فيه ثم يتعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى (قوله) فقالوا انفسهم (يقنع اوله وثالثه
من القضية) (قوله) ويجلدون (وقع بيان القضية في رواية ايوب بن نافع الا نية في التوحيد
بلفظ قالوا انفسهم وجوهها وتخبر بما في رواية عبد الله بن عمر قالوا نود وجوهها ومحممها
وتخالف بين وجوهها وطاف ما في رواية عبد الله بن دينار ان احبارنا احدثوا عنهم الوجه
والتعجيبه وفي حديث ايهريرة عنهم وجهه ويجلدوا التعجيبه ان يحمل الزانيان على جوارق قابل
اقتيها وطاف بهما وقد تقدم في باب الرجم بالبلط النقل عن ابراهيم الحري ان جزم بان تفسير
التعجيبه من قول الزهري فكانه ادرج في الخبر لان اصل الحديث من روايته وقال المنذري يشبه ان
يكون اصله الهمزة وانه التعجيبه وهي الردع والزجر يقال جأته تعجيبا اي دفعته والتعجيبه ان
ينكسر رأسه فيعجل ان يكون من قبله ذلك ينكسر راسه استحياة فسمى ذلك الفعل تعجيبه
ويحمل ان يكون من الجبهه وهو الاستقبال بالمكره واصله من اسابة الجبهه تقول جبهته اذا اصبت
جبهته كراسه اذا اصبت راسه وقال الباجي ظاهر الامر انهم قصدوا في جوابهم تحريف حكم
التوراة والكذب على النبي اما جاء ان يحكم بينهم بغير ما انزل الله واما لانهم قصدوا استحكامه لتخفيف
عن الزانيين واعتقدوا ان ذلك كفر جهلهم بما وجب عليهم او قصدوا اختصار امره لانه من المقرر ان من
كان نبيا لا يشرع على باطل فظهر بتوفيق الله نبيه كذبهم وصدقه والله اجد (قوله) قال عبد الله بن سلام
كذبتم ان فيها الرجم (في رواية ايوب وعبيد الله بن عمر قال قالوا بالتوراة قالوا هو ان كنتم صادقين
(قوله) قالوا) بصيغة الفعل الماضي وفي رواية ايوب فجاءوا وازاد عبيد الله بن عمر بها فقرها وفي رواية
زيد بن اسلم قال في هذا نزاع الواسدة من تحتها فوضع التوراة عليها ثم قال آمنت بالله ومن انزل وفي حديث
البراء عند مسلم قد عارجلان علما ثم قال اشهدك بالله ومن انزل وفي حديث جابر عند ايادود
قال اشوفى با علم رجلين منك فاني بن صور يازاد الطبري في حديث ابن عباس اشوفى برجلين من
علماء بني اسرائيل قالوه برجلين احدهما شاب والاخر شيخ قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر
ولان ابن عباس من طريق مجاهد ان اليهود استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزانيين فافتاهم
بالرجم فانكروه فامرهم ان يأتوا باخبارهم فاشدهم فكتموه الا رجلا من اصاغرهم او قال كذبوا
يا رسول الله انه في التوراة (قوله) قالوا بالتوراة فنشروها فوضع احداهم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها
وما بعدها (وتحسوه في رواية عبيد الله بن دينار وفي رواية عبيد الله بن عمر فوضع القسي
الذي يقرأ يده على آية الرجم فقرأ ما بين يديها وما وراءها وفي رواية ايوب قالوا لرجل من
برضون يا عور اقر اقر اخي انتهى الى موضع منها فوضع يده عليه واسم هذا الرجل عبد الله بن
صور يا كما تهدم وقد وقع عند النقاش في تفسيره انه اسلم لكن ذكر مكى في تفسيره انه اردت بعد ان اسلم
كذا ذكر القرطبي ثم وجدته عند الطبري بالسند المتقدم في الحديث الماضي ان النبي صلى الله عليه
وسلم لما نشده قال يا رسول الله انهم ليعلمون انك نبي مرسل ولكنهم يحسدونك وقال في آخر الحديث
ثم كفر بعد ذلك ابن صوريا ونزلت فيه يا ايها الرسول لا يهزئك الذين يسارعون في الكفر الآية

قال لهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما تجدون
في التوراة في شأن الرجم
فقالوا انفسهم ويجلدون
قال عبد الله بن سلام
كذبتم ان فيها الرجم قالوا
بالتوراة فنشروها فوضع
احدهم يده على آية الرجم
فقرأ ما قبلها وما بعدها

(**قوله** فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرقع يده فاذا فيها آية الرجم) في رواية عبد الله بن دينار فاذا آية الرجم تحت يده ووقع في حديث البراء فعده الرجم ولكنه كثر في اشرافنا فكننا اذا اخذنا الشربف تركناه واذا اخذنا الوضيع اقتنا عليه المحدث فلنا ما لو افلج شمع على شئ نجسه على الشربف والوضيع فجلنا التحميم والجلد مكان الرجم ووقع بيان ما في التوراة من آية الرجم في رواية ابي هريرة المصن والمصنف اذا زينا فضاقت عليهما البينة رجاء وان كانت المرأة حلي تر بص ما حق تضع ما في طنها وفي حديث جابر عند ابي داود قال لا يجد في التوراة اذا شهد اربعة انهم راوا ذكره في فرجها مثل المبل في المكحلة رجاء اذا البراز من هذا الوجه فان وجدوا الرجل مع المرأة في بيت اوفى ثوبها على طنها فهي ربه وفيه عفو وقال فما منه مكان نرجوهما فالذهب سلطانا فذكر هذا القتل وفي حديث ابي هريرة نثار لماريختص امر الله قال زني ذوق آية من الملك فأخبر عنه الرجم ثم في رجل شربف فأرادوا رجه فقال قوموه فنه وقالوا ابدا بصاحبنا فاصطلعوا على هذه العقوبة وفي حديث ابن عباس عند الطبراني انا كنا شبعة وكان في سائرنا نحن وجه فسكرنا فاعلم بضم فصرم فاجلدوا الله اعلم) **قوله** فامر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجا) زادي حديث ابي هريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فاني احكم بما في التوراة وفي حديث البراء اللهم اني اول من احيا امره اذا ما توه ووقع في حديث جابر من الزبادة ايضا فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجاء اربعة فشهدوا انهم راوا ذكره في فرجها مثل المبل في المكحلة فامر بهما فرجا (**قوله** فرأت الرجل يحضي) كذا في رواية ابي ذر عن السرخسي بالخاء المعجمة مدها نون مكسورة ثم تحتها نية ساكنة وعن المستطلي والكشميني بحميم فون مقصورة ثم همزة وهو الذي قال ابن دقيق العيد انه الراجح في الرواية وفي رواية ايوب بجاني بضم اوله ووجهم مهموز وقال ابن عبد البر وقع في رواية يحيى بن يحيى كالسرخسي والاصواب بجاني اي عسل وجلة ما حصل لنا من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة اوجه الاولان والثالث بضم اوله والجميع وكسر التون وبالحضرة الرابع كالاول الا انه الموحدة بدل التون الخامس كالثاني الا انه جوار وبدل التحتانية السادس كالاول الا انه بالجم السابع بضم اوله وفتح الموحدة وتند بدل التون الثامن بجاني بالتون التاسع مثله لكن بالخاء العاشر مثله لكنه بالقاء بدل التون والجميع ايضا ورايت في الزهر بات للذهلي خطا الضيف في هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري بجاني بحميم وفاء بغير همز وعلى القاء صصح (**قوله** فيها) بفتح اوله ثم فاف نفس بقوله يحيى وفي رواية عبيد الله ابن عمر فقد رايته فيها من الحجارة بنفسه ولا ين ماجه من هذا الوجه يترها وفي حديث ابن عباس عند الطبراني فلما وجد من الحجارة قام على صاحبته يحيى عليها فيها الحجارة حتى قتل جميعا فكان ذلك ما سمع الله رسوله في تحقيق الزنا منهما وفي هذا الحديث من الفوائد وجوب الحد على الكافر الذي اذا زني وهو قول الجمهور ورويه خلاف عند الشافعية وقد ذهل ابن عبد البر في فصل الاتفاق على ان شرط الاحصان الموجب للرجم الاسلام ورد عليه بان الشافعية واجحد لا يشترطان ذلك ويؤيد منهم ما وقع التصريح بان اليهود الذين رجوا كانت قد احصنا كما تقدم نقله وقال المالكية ومظلم الحنفية ورويه شيخ مالك شرط الاحصان الاسلام واجابوا عن حديث الباب بانه صلى الله عليه وسلم انما رجها بحكم التوراة وليس هو من حكم الاسلام في شئ وانما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم فان في التوراة الرجم على الحصن وغير الحصن قالوا وكان ذلك اول دخول النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وكان مأمورا باتباع حكم

قال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرقع يده فاذا فيها آية الرجم قالوا صدق يا محمد فيها آية الرجم فامر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجا فرأت الرجل يحضي على المرأة بقبها الحجارة

التوراة والعمل بها حتى ينسخ ذلك في شرعه فزجم اليهوديين على ذلك الحكم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى
والذي بآتين الفاشقة من نساكنكم فاستنسلوا عليهم أربعة منكم إلى قوله أو يجعل الله لهن سبيلا ثم
نسخ ذلك بالتشريف من أحسن ومن لم يهصن كما تقدم انتهى وفي دعوى الرجم على من لم يهصن نظر
لما تقدم من رواية الطبري وغيره وقال مالك أغارجم اليهوديين لأن اليهود يومئذ لم يكن لهم ذمة
فتصاعكمو إليه وتعصب الطحاوي بأنه لو لم يكن واجبا ما مضى قال وإذا أقام الحد على من لا ذمة له فلا ن
يقينه على من له ذمة أولى وقال المازري يسترض على جواب مالك بكونه رجم المرأة وهو يقول لا تقتل
لنراة إلا أن أجاب أن ذلك كان قبل النبي عن قتل النساء وأيد القرافي انهما كانا حريين بما أخرجه
الطبري كذا تقدم ولا حجة فيه لأنه منقطع قال القرافي ويكره عليه أن يجيئهم سائلين وجوب لهم عهدا
كالوختلوا فرض كسجارة أو رسالة أو نحو ذلك فأنهم في أمان إلى أن يردوا إلى ما منهم (قلت) ولم ينفصل
عن هذا إلا أن يقول أن السائل من ذلك ليس هو صاحب الواقعة وقال النووي دعوى انهما كانا حريين
باطلة بل كانا من أهل العهد كذا قال وسلم بعض المالكية انهما كانا من أهل العهد واحتج بان المالكم
مخبر اذا ألتاكم إليه أهل الذمة بين أن يحكم فهم يحكم الله وبين أن يرض عنهم على ظاهر الآية فاختار
سلي الله عليه وسلم في هذه الواقعة أن يحكم بينهم وتعصب بأن ذلك لا يستقيم على مذهب مالك لأن شرط
الأحصان عنده الاسلام وهما كانا كافرين وانفصل ابن العربي عن ذلك بأنهما كانا عتقين له في القلاهر
ويعتبر بن معنده في الباطن هل هو نبي حق أو مسامح في الحق وهذا لا يرفع الاشكال ولا يخص عن
لا برادته قال ابن العربي في الحديث أن الاسلام ليس شرطاً في الاحصان والجواب بأنه أغارجمها
لأقامة الحجة على اليهود فيما حكموه فيه من حكم التوراة فيه نظر لأنه كيف يقيم الحجة عليهم بما لا يراه
في شرعه مع قوله وأن احكم بينهم بما أنزل الله قال وأجيب بأن سياق القصص يقتضي ما قلناه ومن ثم
استدعي شهودهم ليقم الحجة عليهم منهم إلى أن قال والحق أحق أن يتبع ولوجازي لحكمته عليهم
الرجم ولم اعتبر الاسلام في الاحصان وقال ابن عبد البر رد الزاقي حق من حقوق الله وعلى الحاكم أقامته
وقد كان لليهود حاكم وهو الذي حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فبما وقول بعضهم ان الزانيين
حكماء دعوى حرودة واعترض بأن التعكيم لا يكون إلا لغير المالكم وأما النبي صلى الله عليه وسلم
فحكمه طريق الولاية لا طريق التعكيم وأجاب الحنفية عن رجم اليهوديين بأنه وقع بحكم التوراة
ورده الخطابي لأن الله قال وإن احكم بينهم بما أنزل الله وأما جاءه القوم سائلين عن الحكم عنده كادلت
عليه الرواية المذكورة فأنار عليهم بما كنتموه من حكم التوراة ولا جاز أن يكون حكم الاسلام ضده
مخالفاً لذلك لأنه لا يجوز لحكمهم منسوخ فدل على أنه ألتاكم بالناسخ وأما قوله في حديث أبي هريرة فاق
أحكم بما في التوراة في سند رجل مبهم ومع ذلك فلو ثبت لكان معناه لأقامة الحجة عليهم وهو موافق
لشرعنا (قلت) ويؤيده ان الرجم جاء ناسخا للجلد كما تقدم تقرر به ولم يقل أحدان الرجم شرع ثم نسخ
بالجلد ثم نسخ الجلد بالرجم وإذا كان حكم الرجم باقيا منذ شرع فاحكم عليها بالرجم معجود حكم التوراة
بل شرعه الذي حكم التوراة عليه ولم يقدو أنهم بدلوه فيما بدلو أو أاما تقدم من النبي صلى الله عليه وسلم المدينة أنه
وسلم رجمها أول ما قدم المدينة لقوله في بعض طرق القصص لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة أنه
اليهود فاجابوا أنه لا يلزم من ذلك القور في بعض طرقه الصحيحة كما تقدم انهم تصاعكمو إليه وهو في
المسجد بين أصحابه والمسجد لم يكمل بناؤه إلا بعد مدة من دخوله صلى الله عليه وسلم المدينة فيقبل
القوروا يضاقون حديث عبد الله بن الحرث بن جزء أنه حضر ذلك وعبد الله ألتاكم مع أبيه مسلما بعد

فتح مكة وقد تقدم حديث ابن عباس وفيه ما شعر بأنه شاهد ذلك وفيه أن المرأة إذا أقيم عليها الحد تكون قاعدة هكذا استدلل به الطحاوي وقد تقدم أنهم اختلفوا في الحفر للرجومة فمن يرى أنه يحفر لها تكون في القالب قاعدة في الحفرة واختلفهم في إقامة الحد عليها قاعدة أو إقامة أعماق في الجبلد في الاستدلال بصورة الجبلد على صورة الرجم نظر لا يحسن وفيه قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وزعم ابن العربي أن معنى قوله في حديث جابر فدعا بالشهود أي شهود الاسلام على اعترافهم ما وقوله فرجهم ما بشهادة الشهود أي البيعة على اعترافهم وورد هذا التأويل بقوله في نفس الحديث أنهم رأوا ذكركم في فرجها كليل في المكحلة وهو صريح في أن الشهادة بالمشاهدة لا بالاعتراف وقال القرطبي الجهور على أن الكافر لا تقبل شهادته على مسلم ولا على كافر لا في حد ولا في غيره ولا فرق بين السفر والحضر في ذلك وقيل شهادتهم جماعة من التابعين وبعض الفقهاء إذا لم يوجد مسلم واستثنى أحد حالة المقر إذا لم يوجد مسلم وأجاب القرطبي عن الجهور عن واقعة اليهود بأنه صلى الله عليه وسلم نفذ عليهم ما علم أنه حكم التوراة وألزمهم العمل به أظهر أثار تعريضهم كتبهم وتغييرهم حكمه أو كان ذلك خاصاً بهذه الواقعة كذا قال والثاني مردود وقال النووي الطاهر أنه رجعها بالاعتراف فإن ثبت حديث جابر فطل الشهود كانوا مسلمين والأفلاخية بشهادتهم ويتعين أنهم أقرأنا بالزنا (قلت) لم يثبت أنهم كانوا مسلمين ويحتمل أن يكون الشهود أئبروا بذلك السؤال بقية اليهود لهم فسمع النبي صلى الله عليه وسلم كلامهم ولم يحكم فيهم الا مستند لما أطلع الله تعالى فحكم بالوحي وألزمهم الحجة بينهم كما قال تعالى وشهد شاهد من أهلها وإن شهدوهم شهدوا وعليهم عند احبارهم عاذ كقولهم ارفعوا الاموال التي صلى الله عليه وسلم استعمل القصص على وجهها فذكر كل من حضره من الرواة احفظه في ذلك لم يكن مستند حكم النبي صلى الله عليه وسلم الا ما أطلع الله عليه واستدل به بعض المالكية على أن اليهود يجلد قائمان كان رجلوا المرأة قاعدة لقول ابن عمر رأيت الرجل يشها الحجارة فدل على انه كان قائما وهي قاعدة وتعقب بأنه واقعة عين فلا دلالة فيه على ان قيام الرجل كان بطريق الحكم عليه بذلك واستدل به على رجم المحسن وقد تقدم البحث فيه مستوفى وعلى الاقتصار على الرجم ولا يضم اليه الجلد وقد تقدم الخلاف فيه في باب مفرد كذا احتج به بعضهم ولو اخرج به لعكسه لكان اقرب لانه في حديث البراء عند مسلم ان الزاني جلد ولا تهرجم كانه لم يكن يمكن الانفصال بان الجلد الذي وقع له لم يكن يحكم كما هو فيه ان انكحة الكفار صحيحة لان ثبوت الاحسان فرع ثبوت صحة النكاح وفيه ان المكفار يخاطبون بشروع الشريعة وفي اخذهم من هذه القصص بعد وفيه ان اليهود كانوا يسيرون الى التوراة ما ليس فيها ولم يكن مما اقدموا على تبديله والاسكان في الجواب حجة عن السؤال لانه سأل عما يجحدون في التوراة فعدلوا عن ذلك لما يقع علونه واهموا ان فعلهم موافق لما في التوراة فاكذبهم عبد الله بن سلام وقد استدل به بعضهم على أنهم لم يسقطوا شيئا من الفاظها كما يأتي في تقريره في كتاب التوحيد والاستدلال به لذلك غير واضح لاحتمال خصوص ذلك بهذه الواقعة فلا يدل على العموم وكذا من استدلل به على ان التوراة التي احضرت حينئذ كانت كلها صحيحة سالمة من التبديل لانه طرق هذا الاحتمال بعينه ولا يردده قوله آمنت ببلو عن انزل لان المراد اصل التوراة وفيه اكتفاء الحكم بترجمان واحد موثوق به وسياق في سبطه في كتاب الاجكام واستدل به على ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا ثبت ذلك لنا تبديل

باب اذا رمى امرأته او امرأه فغيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم ان يبعث اليها فبإلها عار ميت به حدثنا عبد الله ابن يوسف اخبرنا مالك بن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابي هريرة بن زيد بن خالد انها اخبرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احدكما اقض بيننا ١٤١ بكتاب الله وقال الاخر وهو اقضهما

اجدل يا رسول الله فاض بيننا بكتاب الله واخذني ان انكسر قال تكلم قال ان ابني كان عسيفا على هذا قال مالك والعسيف الاجبر فزني بامرأته فاقبروني ان على ابني الرجم فاقنيت منه عاتة شاة وبجارية لي ثم اتى سات اهل العلم فاقبروني فاعصى ابني جلد مائة وتغريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما والذي نفسي بيده لا قضين ينكح بكتاب الله ما غنمك وجار يتكافرون عليك وجلد ابنه مائة وغربه عام او امرأته الاسلمي ان ابني امرأته لا خرفان اعترفت فارجمها فاعترفت فرجمها (باب من ادب اهله او غيره دون السلطان) وقال ابو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى فاراد احد ان يمر بين يديه فليدفعه فان ابني فليقاته وقضه ابو سعيد حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة قالت

فرآن او حديث صحيح ما لم ثبت نسخه بشرعة نبينا أو نبيهم أو بشرعهم وعلى هذا فيجعل ما وقع في هذه القصة على ان النبي صلى الله عليه وسلم علم أن هذا الحكم لم ينسخ من التوراة أصلا (قوله يا ب) اذا رمى امرأته او امرأه فغيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم ان يبعث اليها فبإلها عار ميت به (ذكر فيه قصة العسيف وقد تقدم شرحه مستوفى والحكم المذكور ظاهر فبين كذب امرأته وغيره وأما من كذب امرأته فكانه أخذته من كون زوج المرأة كان حاضر او لم يشكر ذلك وأشار بقوله هل على الامام الى الخلاف في ذلك والجمهور على أن ذلك بحسب ما رآه الامام وقال النووي الاصح عندنا وجوبه والحجة فيه بحث انيس الى المرأة تعقب بأنه فعل ووقع في واقعة حال لا دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن يكون سببا لبعث ما وقع بين زوجها وبين والده العسيف من الخصام والمصالحة على الحد او شتمها بالقصة حتى صرح والده العسيف بما صرح به ولم يشكر عليه زوجها فالإرسال الى هذه يقتض عن كان على مثل حالها من التهمة القوية ليعجزوا بها على اعترافها لان حد الزنا لا يثبت في مثلها الا بالافرار لتعذر إقامة البينة على ذلك وقد تقدم شرح الحديث مستوفى وذكر ما قيل من الحكمه في ارسال انيس الى المرأة المذكورة وفي المواطن عمرأته رجل فغيره أنه وجد مع امرأته رجلا فبعث اليها ابوا وقد فساها فاعلمها انه لا يؤخذ بقوله فاعترفت فامر بها عمر فرجت قال ابن طلال أجمع العلماء على أن من كذب امرأته او امرأه فغيره بالزنا فمأت على ذلك بينه أن عليه الحد الا ان أقر المذنب فهذا يجب على الامام أن يبعث الى المرأة يسألها عن ذلك ولولم تعترف المرأة في قصة العسيف لوجب على والده العسيف حد القذف ومما يتفرع عن ذلك لو اعترف رجل بأنه زني بامرأته معينة فأنكرت هل يجب عليه حد الزنا وحد القذف أو حد القذف فقط قال الاول مالك والثاني ابو حنيفة وقال الشافعي وصاحبنا في حنيفة من أقر منها فاعلمها عليه حد الزنا فقط والحجة فيه انه ان كان صدق في نفس الامر فلا حد عليه لقذفها وان كان كذب فليس بزان وانما يجب عليه حد الزنا لان كل من أقر على نفسه وعلى غيره زنا معه ما قر به على نفسه وهو مدعى فيما أقر به على غيره فيؤخذ باقراره على نفسه دون غيره (قوله يا ب) من ادب اهله او غيره دون السلطان (اي دون اذنه في ذلك هذه الترجمة معقودة لبيان الخلاف هل يحتاج من وجب عليه الحد من الارقاء الى ان يستأذن من سيده الامام في إقامة الحد عليه أو له ان يقيم ذلك غير مشورة وقد تقدم بيانه في باب اذا زنت الامة (قوله وقال ابو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى فاراد احد ان يمر بين يديه فليدفعه فان ابني فليقاته وقضه ابو سعيد) هذا مختصر من الحديث الذي تقدم موصولا في باب يرد المصلى من مر بين يديه ولقظه فان اراد ان يجاز بين يديه فليدفعه فان ابني فليقاته فاعلمها شيطان أخرجه من طريق ابني صالح عن ابني سعيد وما قوله وقضه ابو سعيد فهو في الباب المذكور بلفظ رأيت أبا سعيد يصلي واراد شاب ان يجاز بين يديه فدفق ابو سعيد في صدره وقد تقدم شرحه مستوفى هناك والقرض منه ان الخبر ورد بالاذن للمصلى ان يؤذبه المجاز بالدفع ولا يحتاج في ذلك الى اذن الحاكم وفعله ابو سعيد الحذري ولم يشكر عليه ومران بل استغفمه عن السب فلما ذكر له اخره على ذلك ثم ذكر

جامع بكر رضي الله عنه ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضح راسه على فخذي فقال حببت رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس وليسوا على ما فهماني وجل طعن بيده في خاصري ولا يتعنى من التحرك الا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم فانزل الله آية التيمم حدثنا يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب اخبرني عمر بن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن ابيه عن عائشة قالت اقبل ابو بكر فليكن في

لكثرة شدبده وقال حبست الناس في قلادة في الموت لمكان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أوجعني نحوه لكرزوكروا وحيد في باب من رأى مع امرأته رجلاً قتلها حديثنا موسى حدثنا أبو عوانة حدثنا عبد الملك بن ورياد عن المغيرة قال قال سعد بن عبادة لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضررت به بالسيف غير مصفح فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال أتعجبون من غيرة سعد لأنا أغير منه والله أغير مني (باب ما جاء في التعريض) * حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن ابن شهاب عن سبعة من المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه أعرابي فقال يا رسول الله ان امرأتني ولدت غلاما أسود فقال هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمر قال فيها أورد قال نعم قال فأني كان ذلك قال أراه عرق نزعها قال فاعل ابنه هذا نزعها عرق

حديث عائشة في سبب نزول آية التيمم من وجهين عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها وقد تقدمت طريق مالك في تفسير سورة المائدة وطريق عمرو بن الحارث عنها (قوله لكرزوكروا وحيد) أي بمعنى واحد ثبت هذا في رواية المستملي وهو من كلام أبو عبيدة قال الوكر في الصدر يجمع الكف وله ز منه وهو الكركر قال ابن بطال في هذين الحديثين دلالة على جواز تأديب الرجل أهله وغير أهله بخصرة السلطان ولولم يأذن له إذا كان ذلك في حق وفي معنى تأديب الأهل تأديب الرقيق وقد تقدمت الإشارة إليه في باب لا تريب على الأمة (قوله بأس) من رأى مع امرأته رجلاً قتلها كذا اطلق ولم يبين الحكم وقد اختلف فيه فقال الجهم وعليه القود وقال احمد واسحق ان أقام بينه أنه وجدته مع امرأته هدر دمه وقال الشافعي بعه في ما بينه وبين الله قتل الرجل ان كان ثيبا وعلم انه نال منها ما يوجب الغسل ولكن لا يسقط عنه التور في ظاهر الحكم وقد اخرج عبد الرزاق بن سعيد صحيح الى هاتين من حزامان رجلا وجد مع امرأته رجلا قتلها ما فكتب عمر كتابا الى العلاء بنه ان يقيده به وكذا في السيران بطسوة الدية وقال ابن المنذر رجاءات الاخبار عن عمر في ذلك مختلفة وعامة اسانيدها منقطعة وقد ثبت عن علي أنه سئل عن رجل قتل رجلا وجد مع امرأته فقال يا أبا ربيعة شهاده أو لا فليخط برمته قال الشافعي وبهذا نأخذ ولا نعلم له على مخالفا في ذلك (قوله حديثنا موسى) هو ابن اسمعيل وصيد الخليل هو ابن عمرو ورواه هو كاتب المغيرة بن شعبه وثبت كذلك لغبري بن زدر (قوله قال سعد بن عبادة) هو الانصاري سيد الخزرج (قوله لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضررت به بالسيف) كذا في هذه الرواية بالجزء وفي حديث أبي هريرة عندهم ان سعد بن عبادة قال يا رسول الله رأيت ان وجدت مع امرأتي رجلاً مهمل حتى أتى بأربعة شهاده الحديث وله من وجه آخر فقال سعد كلا والذي بعثني بالحق ان كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك ولاي داود من هذا الوجه ان سعد بن عبادة قال يا رسول الله الرجل يجر مع أهله رجلا فيقتله قال لا قال بل والذي أكرمك بالحق واخرج الطبراني من حديث عبادة بن الصامت لما نزلت آية الرجم قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله جعل لمن سبى من سبى الحديث وفيه فقال اناس لسعد بن عبادة يا أبا ثابت قد نزلت الحدود رأيت لو وجدت مع امرأتي رجلاً كيف كنت ما نأ قال كنت ضارب بالسيف حتى يسكن فأنا اذهب واجمع أربعة فاني ذلك قد قضى الخائب حاجته فأطلق واقول رأيت فلا في جلدوني ولا يضلوني بشهادة ابدا فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كفى بالسيف شاهدة ثم لولا اني أخاف ان يتابع فيها السكران والغيران وقد تقدم شرح هذا الحديث في باب المغيرة في اواخر كتاب النكاح و يأتي الكلام على قوله والله اغفر مني في كتاب التوحيد وفي الحديث ان الاحكام الشرعية لا تعارض بالرأى (قوله بأس) ما جاء في التعريض) بعين مبهمة وضاد معجمة قال الراغب وكلام له وجهان ظاهر وباطن فيقصده فآله الباطن ويظهر ارادة الظاهر وتقدم مني من الكلام فيه في باب التعريض بنفي الولد من كتاب اللعان في شرح حديث أبي هريرة في قصة الاعرابي الذي قال ان امرأتني ولدت غلاما اسود الحديث وذكرته هناك ما قبل في اسمه وبيان الاختلاف في حكم التعريض وان الشافعي استدل بهذا الحديث على ان التعريض بالشفق لا يلحق حكم التعريض بقبضه البخاري حيث اورد هذا الحديث في الموضوعين وقد وقع في آخر رواية معمر التي اشرت اليها هناك ولم يرض له في الانتفاء منه وقول الزهري انما تكون الملاءمة اذا قل رأيت الفاحشة قال ابن بطال احتج الشافعي بان التعريض في خطبة المعتدة جائز مع غيرهم التصريح بخطبتها فدل على اقتران حكمهما قال

وأجاب القاضي اسمعيل بان التعريض بالخطبة جائز لان النكاح لا يكون الا بين اثنين فاذا صرح بالخطبة
 وقع عليه الجواب بالايجاب أو لو عذفت وأعرض فافهم أن المرأة من حاجته لم يمتنع الى جواب
 والتعريض بالثقة يقع من الواحد ولا يقتصر الى جواب فهو فاذا من غير أن يفتيه عن أحد فقام
 مقام الصريح كذا فرقوه صكر عليه أن الحديث يقع بالشبهة والتعريض بمحمل الأمرين بل عدم القذف
 فيه هو الظاهر والامساك كان تعريضاً ومن لم يقل بالحديث التعريض بقول بالتأديب فيه لأن في التعريض
 أذى المسلم وقد اجتمع على تأديب من وجد مع امرأة أجنبية في بيت والباب مغلق عليهما وقد ثبت
 عن إبراهيم التيمي أنه قال في التعريض عقوبة وقال عبد الرزاق أنا ابن جريج قلت لعطاء قال تعريض
 قال ليس فيه حد قال عطاء وعمر بن دينار فيه نكاح وتهلل ابن القين عن الداودي أنه قال تبويب
 البخاري غير معتدل قال ولو قال ما جاء في ذكر ما يقع في النفوس عند ما يرى ما ينكره لكان صواباً
 (قلت) ولو سكت عن هذا لكان هو الصواب قال ابن التين وقد انفصل المالكية عن حديث
 الباب بأن الأمر في انما جاء مستقياً ولم يرتد به فضة قد فاقوا حاصله أن القذف في التعريض انما ثبت
 على من عرف من ارادته القذف وهذا أقوى أن لاحد في التعريض لتعذر الاطلاع على الارادة والله
 سبحانه وتعالى أعلم **(قوله باب)** ياتنوين (كم التعريض والادب) التعريض مصدر عززه
 وهو مأخوذ من العز وهو الرد والمنع واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أعدائه عنه ومنعهم
 من اضراره ومنه وآتمت برسلي وعزهم وكشفه عن آتيان الشيع ومنه عززه القاضي أي دبه
 لثلا بحدائق القبيح ويكون بالقول وبالعمل بحسب ما يليق به والمراد بالادب في الترجمة التأديب وعطفه
 على التعريض لأن التعريض يكون بسبب المعصية والتأديب أهم منه ومنه تأديب الولد وتأديب المعلم
 وأورد السكيتي بلفظ الاستفهام إشارة الى الاختلاف فيها كما سأذكره وقد ذكر في الباب أربعة
 أحاديث الأول **(قوله عن بكير بن عبدالله)** يعني ابن الأشج **(قوله عن سليمان بن يسار عن عبد
 الرحمن)** في رواية عمرو بن الحارث الثانية في الباب ان بكيراً حدثه قال بينما أنا جالس عند سليمان بن
 يسار اذا جاء عبد الرحمن بن جابر فحدثت سليمان بن يسار ثم أقبل علينا سليمان فقال حدثني عبد الرحمن
(قوله عن عبد الرحمن بن جابر بن عبدالله) في رواية الاسدي عن أبي أجداد الجرجاني عن عبد الرحمن
 عن جابر ثم خط على قوله عن جابر فصار عن عبد الرحمن عن أبي بردة وهو صواب وصواب منه رواية
 الجمهور بلفظ ابن بدل عن **(قوله عن أبي بردة)** في رواية علي بن اسمعيل بن جادة عن عمرو بن علي شيخ
 البخاري في بسنده الى عبد الرحمن بن جابر قال حدثني رجل من الانصار قال أبو جعفر يعني عمرو بن
 علي المذكر هو أبو بردة بن نيار أخرجه أبو نعيم وفي رواية عمرو بن الحارث حدثني عبد الرحمن بن جابر
 ان أباه حدثه انه سمع أبا بردة الانصاري ووقع في الطريق الثانية من رواية فضيل بن سليمان عن مسلم
 ابن أبي هريرة حدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي صلى الله عليه وسلم وقد سماه حفص ابن ميسرة
 وهو أوثق من فضيل بن سليمان فقال فيه عن مسلم بن أبي هريرة عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه أخرجه
 الاسماعيلي (قلت) قد رواه يحيى بن أيوب عن مسلم بن أبي هريرة مثل رواية فضيل أخرجه أبو نعيم
 في المستخرج قال الاسماعيلي ورواه اسحق بن راهويه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن مسلم بن
 أبي هريرة عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الانصار (قلت) وهذا لا يعين أحد التفسيرين فان كلا
 من جابر وأبي بردة أنصاري قال الاسماعيلي لم يدخل الليث عن يزيد بن عبد الرحمن وأبي بردة أحداً
 وقدوافقه سعيد بن أيوب عن يزيد ثم ساقه من روايته كذلك وحاصل الاختلاف هل هو عن سماعة

باب كم التعريض والادب

حدثنا عبدالله بن يوسف
 حدثنا الليث حدثني
 يزيد بن أبي حبيب عن
 بكير بن عبدالله عن
 سليمان بن يسار عن
 عبد الرحمن بن جابر بن
 عبد الله عن أبي بردة
 رضي الله عنه

مهم أو مسمى الرابع ثم الرابع أنه أبو بردة بن نيار وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أو الرابع الشافعي يضا وقد ذكرنا رطقتي في العلل الاختلاف ثم قال القول قول البث ومن تابعه وخالف ذلك في جميع كتاب التبع قال القول قول عمرو بن الحارث وقدنا به أسامة بن زيد (قلت) ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث فإنه كيف ما دار يدور على نفسه ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع للبكر بن الأشج في حديث عبد الرحمن بن جابر لسلمان بن فضالة بكير ثم تحدث سليمان بكيراه عن عبد الرحمن أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة قلنا حدث به أباه ووثقه فيه أبوه فحدث به تارة بواسطة أبيه وتارة بغير واسطة وادعى الأصلي أن الحديث مضطرب فلا يحتاج به لاضطراره وتعبان عبد الرحمن ثقة قد صرح بسماعه وإمام الصحابي لا يضرب وقد انفق الشيخان على تصحيحه وهما العدة في التصحيح وقد وجدنا له شهادا بسند قوي لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة من رواية عبد الله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفعه لأجل أن يجلد فوق عشرة أسواط الأفي حدوده شاهد آخر عن أبي هريرة عن عذابة بن ماجه سناني الإشارة إليه (قوله لأجله) يضم أوله بصيغة التثنية ول بعضهم بالجزم ويؤيده ما وقع في الرواية التي بعدهما بصيغة التثنية لأجله (قوله فوق عشرة أسواط) في رواية يحيى بن أيوب وحقق بن ميسرة فوق عشرين جلدات وفي رواية علي بن اسمعيل بن حماد المشار إليها لأعقوبة فوق عشرين بات (قوله الأفي حدم من حدود الله) ظاهره أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارع عددا من الجلد أو الضرب مخصوص وأعقوبة بـ مخصوصة والمتفق عليه من ذلك أصل الزنا والسرقة وشرب المسكر والحرب والقذف بالزنا والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الارتداد واختلف في تسمية الآخر بن حداثا واختلف في أشياء كثيرة يستحق مرتكبها العقوبة هل تسمى عقوبة حداثا أو لا وهي جعدها العارية والواط وأتيان الهيمة وتحميل المرأة الفعل من البهائم عليها والسحاف أو كل الدم والميتة في حال الاختيار والحكم الخنزير وكذا السحر والقذف وشرب الخمر وترك الصلاة تكسلا والظفر في رمضان والتعريض بالنار وذهب بعضهم إلى أن المراد بالحد في حديث الباب حتى الله قال ابن دقيق العيد بلغني أن بعض العصر بن قرر هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدرات المقدسة كرها اصطلاحا من الفقهاء وإن عرف الشارع أول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية كبرت أو صغرت وتعبه ابن دقيق العيد بأنه خروج عن الظاهر ويحتاج إلى نقل والأصل عدمه قال ويرد عليه أنا إذا أجزأنا في كل حق من حقوق الله أن يزداد على العشر لم يبق لنا شيء يختص المنع به لأن ما عدا الحرامات التي لا يجوز فيها الزيادة هو ما ليس بمعصية وأصل التعذيب أنه لا يشترع فيما ليس بمعصية فلا يثبت لخصوص الزيادة معنى (قلت) والعصرى المشار إليه أظنه ابن نجيمة وقد نقل صاحب القيم المقالة المذكورة فقال الصواب في الجواب أن المراد بالحدود هنا الحقوق التي هي أوامر الله ونواهيها وهي المراد بقوله ومن تعدد حدود الله فأولئك هم الظالمون وفي أخرى فقد ظلم نفسه وقال تلك حدود الله فلا تأمر بها وقال من يعص الله ورسوله ويتعد حدوده ينخله ناراً قال فلا يزداد على العشر في التاديب التي لا تتعلق بمعصية كتابا ديب الأب ولده الصغير (قلت) ويحتمل أن يفرق بين مراتب المعاصي فما ورد فيه تقدير لا يزداد عليه وهو المستثنى في الأصل وما لم يرد فيه تقدير فإن كان كبيرة جازت الزيادة فيه وأطلق عليه اسم الحد كافي الآيات المشار إليها والتحق بالمستثنى وإن كان صغيرة فهو المقصود بمنع الزيادة فهذا يدفع إيراد الشيخ في الدين على العصرى المذكور وإن كان ذلك مراده

فضل بن سليمان حدثنا مسلم بن أبي حرم حدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال لأعقوبة فوق عشرين ضربات الأفي حدم من حدود الله حدثنا يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو بن بكير حدثنا قال إنما أنا جالس عند سليمان بن ياراذبة عبد الرحمن بن جابر فحدث سليمان بن يارثم أقبل علينا سليمان بن يارثم فقال حدثني عبد الرحمن بن جابر إن أباه حدثه أنه سمع أبا بردة الأنصاري قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لأجله فوف عشرين أسواط الأفي حدم من حدود الله حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن فضيل عن ابن شهاب حدثنا أبو سلمة أن أبا هريرة رضي الله عنه قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقال لرجل من المسلمين فأنك يا رسول الله تواصل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنكم شئ في أبي طعمي ربي ويسقين قلما وإن يشهو أعين الوصال واصل بهم يومئذ يومئذ راوا الحلال قال لو تأخرتكم كلنكل بهم حين أجا

وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة أن العزير بلغظ لاهزروا فوق عشرة أسواط وقد اختلف
السلف في مدلول هذا الحديث فأخذوا ظاهره الليث وأجدي المشهور عنه واسحق وبعض الشافعية
وقال مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة تجوز الزيادة على العشر ثم اختلفوا في قتال الشافعي لا يبلغ أدنى
الحدود هل الاعتبار بعد الخطأ أو بعد قولان وفي قول أووجه يستبطل كل عزير من جنس حده ولا
يجاوز زوجه ومقتضى قول الأوزاعي لا يبلغ به الحد ولم يفصل وقال الباقر هو الذي رأى الإمام بائنا ما بلغ
وهو اختياراً في ثور وعن عمر أنه كتب إلى أبي موسى لا تجلدي التعزير أكثر من عشرين وعن عثمان
بلائين وعن عروة أنه بلغ بالوسط مائة وكذا عن ابن مسعود وعن مالك وأبي ثور وعطاء لا يعزr الأيمن
نكر رمنه وعن وقع منه مرة واحدة معصية لا حد فيها فلا يعزr وعن أبي حنيفة لا يبلغ أربعين وعن
ابن أبي ليلى وأبي يوسف لا يزاد على خمس وتسعين جلدة وفي رواية عن مالك وأبي يوسف لا يبلغ ثمانين
وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها ما تقدم ومنها قصره على الحدود وأما الضرب بالعصا متلاً بالبدن
فتجوز الزيادة لكن لا يجاوز أدنى الحدود وهذا رأى الاسطخري من الشافعية وكأنه لم يقف على
الرواية الواردة بلفظ الضرب ومنها أنه منسوخ دل على نسخه إجماع الصحابة ورد بأنه قاله بعض
التابعين وهو قول الليث بن سعد أحقها بالامصار ومنها معارضة الحديث بما هو أقوى منه وهو
الإجماع على أن التعزير بخالف الحدود وحديث الباب يقتضي تعذيبه بالعشر فادونها فيصير مثل
الحدود والإجماع على أن التعزير موكول إلى رأى الإمام فيما يرجع إلى التشديد والتخفيف لآمن
حيث للعدد لأن التعزير شرع للردع في الناس من برده الكلام ومنهم من لا يردعه الضرب الشديد
فذلك كان تعزير كل أحد بحسبه وتعقب أن الحد لا يزداد فيه ولا ينقص فاختلفاً وإن التخفيف
والتشديد مسلم لكن مع مراعاة العدد المذكور وإن الردع لا يراعى في الأفراد بدليل أن من الناس
من لا يردعه الحد ومع ذلك لا يجمع عندهم بين الحد والتعزير فلو ظرر إلى كل فرد قليل بالزيادة على
الحد أو أجمع بين الحد والتعزير ونقل القرطبي أن الجمهور قالوا بما دل عليه حديث الباب وعكسه
الثوري وهو المقتضى فانه لا يعرف القول به عن أحد من الصحابة واعتذر له داود فقال لم يبلغ ما لكا
هذا الحديث فكان يرى العقوبة بقدر الذنب وهو يقتضي أن يلو بلفه ما عدل عنه فيجب على من بلفه
أن يأخذ به * الحديث الثاني حديث النبي عن الوصال والقرض منه قوله فواصل بهم كل من كل بهم
قال ابن طلال عن المهلب فيه أن التعزير موكول إلى رأى الإمام لقوله لو امتد الشهر زدت فدل على أن
للإمام أن يزيد في التعزير ما يراه وهو كما قال لكن لا يمازح الحديث المذكور لانه ورد في صدق من
الضرب أو الجلد فيتعلى بشئ مجسوس وهذا يتعلق بشئ متروك وهو الامساك عن المفطرات والام
فيه يرجع إلى التجويع والتعطيش وتأثيرهما في الأشخاص متفاوت جداً واظهار أن الذين واصل
بهم كان لهم اقتدار على ذلك في الجلة فأشار إلى أن ذلك لو تمادى حتى ينهى إلى عجزهم عنه لكان هو
المؤثر في زجرهم وبستفاد منه أن المراد من التعزير ما يحصل به الردع وذلك يمكن في العشر فإن
يختلف الحال في صفة الجلد والضرب تخفيفاً وتشديداً والله أعلم نعم يستفاد منه جواز التعزير
بالتجويع ونحوه من الأمور المعنوية (قوله تاجه شعيب ويحيى بن سعيد بن يوسف عن الزهري وقال
عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب) أي تاجه شعيب لا في قوله عن أبي
سلمة وخالفهم عبد الرحمن بن خالد فقال سعيد بن المسيب (قلت) فامتناعه شعيب فوصلها المؤلف
في كتاب الصيام وأما ما تاجه يحيى بن سعيد وهو الانصاري فوصلها الذهلي في الزهريات وأما ما تاجه

تاجه شعيب ويحيى بن
سعيد بن يوسف عن الزهري
وقال عبد الرحمن بن
خالد بن ابن شهاب عن
سعيد بن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم

حدثني عياش بن الوليد حدثنا جندب الأعلی حدثنا معمر بن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يمشون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتروا طعاما جازا فان يبعوه في مكاتهم حتى يروه الى حالهم * حدثنا عبدان اخبرنا عبد الله اخبرنا يونس عن الزهري اخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت ما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه في شيء يؤتى اليه حتى يشتهك من حرمان الله فينتقم الله * باب ١٤٦ من أظهر الفاحشة والخطيئة بغير يمينه * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان

قال الزهري عن سهل بن سعد قال شهدت المتلاعنين وانا ابن خمس عشرة فرق بينهما فقال زوجها كذبت عليها ان امسكتها قال فحفظت ذلك من الزهري ان جاءت به كذا وكذا فهو وان جاءت به كذا وكذا كانه وحره فهو وسعت الزهري يقول جاءت به للذي يكره * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابو الزناد عن القاسم بن محمد قال ذكر ابن عباس المتلاعنين فقال عبد الله ابن شداد هي التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا امرأة من غيب بينه قال لا تلك امرأة اهلنت * حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ذكر المتلاعنين عند النبي صلى

يونس وهو ابن يزيد فوصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه واما رواية عبد الرحمن بن خالد فسياق الكلام عليها في كتاب الاحكام وذكر الاسماء على ان ابا صالح اخبره عن الليث عن عبد الرحمن المذکور فجمع فيه بين سعيد او في سلمة قال وكذا رواه عبد الرحمن بن عمر عن الزهري بسنده اليه كذلك انتهى وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الصيام * الحديث الثالث (قوله حدثني عياش) بتعناية ثم معجمة وعبد الأعلی هو ابن عبد الأعلی البصري (قوله عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر (قوله عن عبد الله بن عمر) هم انهم كانوا يمشون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتروا طعاما جازا فان يبعوه في مكاتهم * في رواية أبي أحمد الجرجاني عن المغيرة بن سالم بن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يخرجون فصار سورة الاستناد الى ارسال الصواب عن سالم بن عبد الله فتصحفت عن فصار ابن وقد وقع في رواية مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الأعلی بهذا الاسناد عن سالم عن ابن عمر به وتقدم في البيوع من طريق يونس عن الزهري اخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال قد كرهوه وتقدم شرح هذا الحديث في كتاب البيوع مستوفى ويستفاد منه جواز تاديب من خالف الامر الشرعي فتعاطى العقود الفاسدة بالضرب وشروعية اقامه المختص في الاسواق والضرب المذکور ومجمل على من خالف الامر بعد ان علم به * الحديث الرابع (قوله عبدان) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد (قوله ما انتقم) هذا طرف من حديث اوله ما يخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين امرين الاختار ايسرهما اخرجهما مسلم تمامه من رواية يونس وقد تقدم شرحه مستوفى في باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم من طريق مالك عن الزهري وقد تقدم قريبا في اوائل الحديث من طريق عقيل عن ابن شهاب * (قوله باب) من أظهر الفاحشة والخطيئة بغير يمينه * أي محكمه والمراد باظهار الفاحشة أن يتعاطى ما يدل عليها عادة من غير ان يثبت ذلك بينة او اقراره بالخطيئة وهو بفتح اللام والطاء المهملة بعد هاء المعجمة الرمي بالنسبة الى الخطيئة فلا بد ان يرمى بشرطه بكذا محققا ومثقالونه به وبالتهمة بضم المثناة وفتح الهاء من يتهم بذلك من غير ان يتحقق فيه ولو عادة وذكر فيه حديثين * أحدهما حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين أو رده مختصرا وفي آخره نصريح سفيان حيث قال حفظت من الزهري وقد تقدم شرحه في كتاب اللعان مستوفى وقوله ان جاءت به كذا فهو وان جاءت به كذا فهو وكذا وقع بالكناية وبالاكتفاء في الموضوعين وتقدم في اللعان بيانه من طريق ابن جريج عن ابن شهاب واخذه ان جاءت به أجر قصيرا كانه وحره فلا زارها الا فصدقت وكذب عليها وان جاءت به اسود عين ذاليتين فلا زارها الا فصدقت عليها وكذبت عليه انتهى وعلى هذا اقتدير الكلام فهو كاذب في الاولى فهو صادق في الثانية وعرف منه ان الضمير للزوج كانه قال ان جاءت به أجر فزوجها كاذب فيما رواها به وان جاءت به اسود فزوجها صادق * ثانيا حديث

ابن الله عليه وسلم فقال قاصم بن عدى في ذلك قولنا هم صر فأناء رجل من قومه يشكونه ويجمع اهل جلا فقال قاصم ما لبثت بهذا الا قولي في نذهب به الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه امراته وكان ذلك الرجل مصفر قليل اللحم بسيط الشعر وكان الذي ادعى عليه انه وجد عند اهل آدم خذلا كثيرا اللحم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم بين فوضعت شيئا بالرجل الذي ذكر زوجها انه وجد عند فلاحن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما

ابن عباس في اللعان أيضا وورده من طريقين مختصرتهم طرفة كلاهما من طريق القاسم بن محمد عنه
 ووقع بعضهم باسقاط القاسم بن محمد من السند وهو غلط وقد تقدم شرحه مستوفى ايضا في كتاب
 اللعان وقوله من غير بينة في رواية الكشي عن جعفر بن محمد عن زرارة عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 في رواية الكشي عن زرارة عن ابي بصير عن ابي عبد الله في رواية الكشي عن زرارة عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 لما ذكرنا صرح به في الرواية التي قبلها **(قوله)** تلك امرأة كانت تظهر في الاسلام **(قوله)** في رواية مروية عن
 ابن عباس بسند صحيح عن ابن عباس عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 منقطعا وهيبتها ومن يدخل عليها ولم اتفق على اسم المراد المذكور فكلهم يعتمدوا بها ما ستر عليها
 قال المهلب فيه ان الحد لا يجب على احد بغير بينة او اقرار ولو كان متهمها بالفاشة وقال النووي معنى
 تظهر السوء انه اشتهر عنها وشاع ولكن لم يقيم البينة عليها بذلك ولا اعترفت فدل على ان الحد لا يجب
 بالاستفاضة وقد اخرج الحافظ من طريق ابن عباس عن عمر انه قال لرجل اعد جار يشبه وقد اتهمها
 بالفاشة على النار حتى احترف فخرجها هل رايته ذلك عليها قال لا قال فاعترف لك قال لا قال فصره
 وقال لو لا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا حد لعمول من ما لم يكن له حد فاعترف لك قال لا قال فصره
 صحيح الاسناد وتعبه الذهبي بان في اسناده عمر بن عيسى شيخ الليث وفيه منكر الحديث كذا قال
 ما وهم ان لغيره كلام وليس كذلك فانه ذكره في الميزان فقال لا يعرف لم يرد على ذلك ولا يلزم من ذلك
 القدح فيما رواه بل يتوقف فيه **(قوله)** باب رمى المحصنات اي قد فقهن والمراد الحرائر
 العفيفات ولا يختص بالزوجات بل حكم البكر كذلك بالاجماع **(قوله)** والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا
 باربعة شهداء فاجلدوهم الآية (كذا في خبره والنسائي وما غيرهما فاقوا الآية الى قوله فغفروا رحم
(قوله) وقوله ان الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا كذا في خبره والنسائي الى قوله عظيم
 واتقصر النسائي على ان الذين يرمون الآية تضمنت الآية الاولى بيان حد القذف والثانية بيان كونه
 من الكبائر بناء على ان كل ما تعد عليه باللعن او العذاب او شرع فيه حد فهو كبيرة وهو
 المعتمد بذلك بطريق حديث الباب الآيتين المذكورتين وقد انعقد الاجماع على ان حكم قذف المحصن
 من الرجال حكم قذف المحصنة من النساء واختلف في حكم قذف الارقاء كما ذكره في الباب الذي
 بعده **(قوله)** والذين يرمون أزواجهم ثم لم ياتوا الآية كذا في خبره والنسائي الى قوله عظيم وهو
 التلاوة لم يكن لهم شاهد او هو كذلك لكن في ابرادها نكاحا لانها تتعلق باللعان وقد تقدم قريبا
 باب من رمى امرأته **(قوله)** حديثي سليمان هو ابن بلال ولغيره في خبر جندنا وابو الغيث هو سالم **(قوله)**
 اجنبوا السبع الموبقات بموجده وقاف أي المهلكات قال المهلب سميت بذلك لانها سبب لاهلاك
 امرئكم بها (قلت) والمراد بالمو بقتة ههنا الكبيرة كما ثبت في حديث أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البزار
 وابن المنذر من طريق جابر بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة برفعه الكبار الشريك
 بالله وقتل النفس الحديث مثل رواية أبي الغيث الآتية ذكر بدل السحر الانتقال الى الاعرابية بعد
 الهجرة وخرج النسائي والطبراني وصححه ابن حبان والحافظ من طريقين صحيحين مولى العتارين
 عن أبي هريرة وابو سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من عبد نصلي الخس ويحنت
 الكبائر السبع الا قتله الجنة الحديث ولكن لم يفسرها والمعتد في تفسيرها ما وقع في رواية
 سالم وقد واقفه كتاب عمرو بن حزم الذي أخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه والطبراني من طريق
 سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده قال كتب رسول الله

قال رجل لابن عباس
 في المجلس هي التي قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 لو رجعت احدا بغير بينة
 رجعت هذه فقال لا لك
 امرأة كانت تظهر في الاسلام
 السوء باب رمى المحصنات
 وقول الله عز وجل والذين
 يرمون المحصنات ثم لم ياتوا
 بأربعة شهداء فاجلدوهم
 الآية ان الذين يرمون
 المحصنات الغافلات
 المؤمنات لعنوا وقول
 الله والذين يرمون
 أزواجهم ثم لم ياتوا الآية
 حديثنا عبد العزيز بن
 عبد الله حديثي سليمان
 عن ثور بن زيد عن
 القتيبي عن أبي هريرة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اجنبوا السبع
 الموبقات قالوا يا رسول
 الله وماهن قال الشريك
 والسحر وقتل النفس التي
 حرم الله الاباحى واكل
 الربوا وكل مال اليتيم والتول
 يوم الزحف وقذف المحصنات
 المؤمنات الغافلات

صلى الله عليه وسلم كتاب الفرائض والديات والنسب وبحث به مع عمرو بن حزم الى اليمين الحديث
 بطول وفيه وكان في الكتاب بيان كبر الكيان في الشرك فذكر مثل حديث سالم سواء والطبراني من
 حديث سهل بن ابي خنيسة عن علي رفته اجتنب الكيان في السبع فذكرها لكن ذكر التعرب بعد
 الحجرة بدل السحرة وفي الاوسط من حديث ابي سعيد مثله وقال الرجوع الى الاعراب بعد الحجرة
 ولا سمع القاضي من طريق المطلبين عبد الله بن خطيب عن عبد الله بن عمرو قال سعد النبي صلى
 الله عليه وسلم المنبر ثم قال اشرأ من صلى الخس واجتنب الكيان في السبع فودى من ابواب الجنة
 فقيل له اسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذكرهن قال نعم فذكر مثل حديث علي سواء وقال عبد
 الرزاق انبا ما معمر عن الحسن قال الكيان في الاشرأ بالله فذكر مثل الاصول سواء الا انه قال اليمين
 الفاجرة بدل السحر ولا بن عمرو فيما أخرجه البخاري في الادب المفرد والطبري في التفسير وبعده
 الرزاق انظر الى في مساوي الاختلاف واسمعيل القاضي في احكام القرآن مفروعا ومرفوقا قال
 الكيان في سبع فذكر السبعة المذكورة وزاد الاحاد في الحرم وعقوف الوالدين ولا بد او دوا الطبراني من
 رواية عبيد بن عمير بن قتادة الليثي عن ابيه رفته ان اولياء الله المصلون ومن يجنب الكيان في الاوامر
 الكيان قال هن سبع اعظمهن الاشرأ بالله فذكر مثل حديث ابن عمر سواء الا انه عبر عن الاحاد
 في الحرم باستحلال البيت الحرام واخرج اسمعيل القاضي بسند صحيح الى سعيد بن المسيب قال هن
 عشر فذكر السبعة التي في الاصل وزاد عقوف الوالدين واليمين الغموس وشرب الخمر ولا بن ابي حاتم
 من طريق مالك بن حريث عن علي قال الكيان في ثمانية كرا التسعة الامال اليمين وزاد العقوف والتعرب بعد
 الحجرة ورفأ الجماعة ونكت الصفقة والطبراني عن ابي امامة انهم نذروا الكيان فقالوا الاشرأ
 ومال اليمين والقرار من الزحف والسحر والعقوف وقول الزور والغلول والزنا (١) فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فأن يجمعوا الذين يثرون بعهد الله واثامهم ثمانية (قلت وقد تقدم في كتاب الادب عد
 اليمين الغموس وكذا شهادة الزور وعقوف الوالدين وعقد عبد الرزاق والطبراني عن ابن مسعود ا كبر
 الكيان في الاشرأ بالله الامن من مكر الله والقنوط من رجعة الله والياس من روح الله وهو موقوف
 وروى اسمعيل بسند صحيح من طريق ابن سيرين عن عبد الله بن عمرو مثل حديث الاصل لكن قال
 البهتان بدل السحر والتدفع فسل عن ذلك فقال البهتان يجمع وفي الموطأ عن النعمان بن مرة مرسل
 الزنا والسرفه وشرب الخمر فواش وله شاهد من حديث عمران بن حصين عند البخاري في الادب
 المفرد والطبراني والبيهقي وسنده حسن وقدم حديث ابن عباس في التوبة ومن رواه بلفظ التوبة
 وترك التزعم من البول كل ذلك في الطهارة ولا سمعيل القاضي من مرسل الحسن ذكر الزنا والسرفه
 وله عن ابي اسحق الليثي شتم ابي بكر وعمر وهولابن ابي حاتم من قول مغيرة بن مقسم واخرج الطبري
 عنه بسند صحيح الاضراء في الوصية من الكيان وزعمه الجمع بين الصلاتين من غير عذر رفته
 وله شاهد اخرجه ابن ابي حاتم عن عمرو لموعند اسمعيل من قول ابن عمر ذكر التوبة ومن حديث
 بريدة عند البراء منع فضل المامونع طروق الفعل ومن حديث ابي هريرة عند الحاکم الصلوات
 كفارات الامن ثلاث الاشرأ بالله ونكت الصفقة وترك السنة ثم فسر نكت الصفقة بتطروج على
 الامام وترك السنة بتطروج عن الجماعة اخرجه الحاکم ومن حديث ابن عمر عند ابن مردويه
 اكبر الكيان في سوء الظن بالله ومن الضعيف في ذلك نسيان القرآن اخرجه ابوداود والترمذي
 عن انس رفته نظرت في الذنوب فلم ارا عظم من سورة من القرآن او تبارجل فيها وحديث

(١) قوله والزنا في نسخة
 والرباه من هامش اصله

من اتي حائضا او كانها قد كفرا خرج الترمذي فهذا جيع ما وقت عليه ما ورد التصريح بانه من
 الكبار اثر ومن اكبر الكبار صحيحا وضعيفا مر فورا ومر فورا وقد تبعته غاية التبع وفي بعضه ما ورد
 خاصا ويدخل في عموم غيره كالسبب في لعن الوالدين وهو داخل في العقوق وقتل الولد وهو داخل في
 قتل النفس والزنا بجملة الجار وهو داخل في الزنا والتهبة والغلول واسم الطيانة يشمل ويدخل الجميع
 في البسرة وتعلم السحر وهو داخل في السحر وشهادة الزور هي داخل في قول الزور عين القموس
 وهي داخل في اليمين الفاجرة والعنوط من رحمة الله كالإس من روح الله والمعتد من كل ذلك ما ورد
 مر فورا غير انه داخل من وجه صحيح وهي السبعة المذكورة في حديث الباب والانتقال عن الهجرة
 والزنا والسرفعة والعقوق واليمين القموس والاحاد في الحرم وشرب الخمر وشهادة الزور والتميمة
 وترك التزويج من البول والغلول ونكث الصفة وفراق الجماعة قتلك عشرون خصله وتفاوت مراتبها
 والجمع على عده من ذلك أقوى من المختلف فيه الاما عسده القرآن أو الاجماع فيلتحق بما فوقه
 ويجمع من المرفوع ومن الموقوف ما يارها ويحتاج عندهذا الى الجواب عن الحكمة في الاقتصاد
 على سبع ويجاب بان مفهوم السدد ليس بمجته وهو جواب ضعيف بأنه أعلم والأبald كورات ثم
 أعلم عازا فيجب الأخذ بالانذار وان الاقتصاد وقع بحسب المقام بالنسبة لاسأل أو من وقتله
 واقصه ونحو ذلك وقد أخرج الطبري واسماعيل القاضي عن ابن عباس انه قيل له الكبار سبع
 فقال هن أكثر من سبع وسبع وفي رواية عنه هي الى السبعين اقرب وفي رواية الى السبع مائة فيجعل
 كلامه على المبالغة بالنسبة الى من اقصر على سبع وكان المقصر عليها اعتمد على حديث الباب
 المذكور اذا تقرر ذلك عرف فساد من عرف الكبيرة بانها ما وجب فيها الحد لان أكثر المذكورات
 لا يجب فيها الحد قال الرافعي في الشرح الكبير الكبيرة هي الموجبة للحد وقيل ما يلحق الوعيد
 بصاحبه بنص كتاب اوسنة هذا أكثر ما يوجب الحد صاحب وهم الى ترجيح الاول اميل لكن الثاني اوفق
 لما ذكره عند تفصيل الكبار ورواه في الروضة وهو شعر يانه لا يوجد عن احدهم الشافعية
 الجمع بين التعريفين وليس كذلك فقد قال الماوردي في الحاوي هي ما يوجب الحد وتوجه اليها الوعيد
 وأوفق كلامه للتوزيع لاشك وكيف يقول عالم ان الكبيرة ما ورد فيه الحد مع التصريح في
 الصحيحين بالعقوق واليمين القموس وشهادة الزور وغير ذلك والاصل فيما ذكره الرافعي قول
 البغوي في التهذيب من ارتكب كبيرة من زنا او لواط او شرب خمر او غصب او سرفعة او قتل بشر حتى ترد
 شهادته وان فعله مرة واحدة ثم قال فكل ما يوجب الحد من المعاصي فهو كبيرة وقيل ما يلحق الوعيد
 بصاحبه بنص كتاب اوسنة انتهى والكلام الاول لا يقتضي الحصر والثاني هو المعتمد وقال
 ابن عبد السلام اتفق على ضابط الكبيرة يعني يعلم من الاعتراض قال والاولى ضبطها بما يشتر بها من
 مرتكبها اشعار صغر الكبار المنصوص عليها قال وضبطها بعضهم بكل ذنب خرب به وعيداً ولعن
 (قلت) وهذا اسم لم يغيره ولا يرد عليه اخلاصه بما فيه حد لان كل ما ثبت فيه الحد لا يفتون
 ورود الوعيد على فعله ويدخل فيه ترك الواجبات القورية منها المطلقا والمترتبة اذا تضيقت وقال
 ابن الصلاح لها امارات منها ايجاب الحد ومنها الاجاد عليها بالحداب بالثأر ونحوها في الكتاب
 او السنة ومنها وصف صاحبها بالفسق ومنها اللعن (قلت) وهذا اوسع مما قبله وقد اخرج
 اسمعيل القاضي بسند فيه ابن لهيعة عن ابي سعيد مر فورا الكبار كل ذنب ادخل صاحبه
 النار بسند صحيح عن الحسن البصري قال كل ذنب نسب الله تعالى الى النار فهو كبيرة ومن احسن

التعاريف قول القرطبي في المفهم كل ذنب أطلق عليه بص كتاب اوسنه أو اجاع انه كبيرة أو عظيم
 واخبر فيه بشدة العقاب أو علوق عليه الحد أو شد الكبر عليه فهو كبيرة وعلى هذا فينفى تتبع ماورد
 فيه أو عيدا واللعن أو الفسق من القرآن والأحداث الصحيحة والحسنه وضم الى ماورد فيه
 التخصيص في القرآن والأحداث الصحاح والحسان على انه كبيرة فهما بلغ مجموع ذلك عرف منه
 نحر برعها وقد شرعت في جميع ذلك وأسأل الله الاعانة على نحر بره عنه وكرمه وقال الحلبي في
 المنهاج ما من ذنب إلا وفيه صغرة وكبيرة وقد تنقلب الصغرة كبيرة بقرب منه تضم اليها وتنقلب
 الكبيرة فاحشة كذلك لا الكفر بالله فانه فحش الكبائر وليس من نوعه صغرة (قلت) ومع ذلك
 فهو ينقسم الى فحش وأفحش ثم ذكر الحلبي أمثلة لما قال فالثاني قتل النفس بغير حق فانه كبيرة فان
 قتل أصلاً أو فرعاً أو ذراعاً أو بالحرم أو بالشهر الحرام فهو فاحشة والزنا كبيرة فان كان مجلبة الجأراً أو
 بذات رحم أو في شهر رمضان أو في الحرم فهو فاحشة وشرب الخمر كبيرة فان كان في شهر رمضان نهاراً
 أو في الحرم أو جاهر به فهو فاحشة والأول كالفاخذة مع الأجنبية صغيرة فان كان مع امرأة الأب أو
 حليلة الابن أو ذات رحم فكبيرة وسرقه مادن النصاب صغيرة فان كان السرقة منه لا يملك غيره
 رأى فحش به عذمه الى المصنف فهو كبيرة وأطال في أمثلة ذلك وفي الكثير منه ما يتعقب لكن هذا هو ان
 وهو منج حسن لا بأس باعتباره ومداره على شدة المفسدة وخفتها والله أعلم بـ تنبيه في القول
 في عظم قتل النفس في الكتاب الذي بعده هذا وتخدم الكلام على السحر في آخر كتاب الطب وعلى
 كل مال اليتيم في كتاب الوصايا وعلى كل الرابي في كتاب البيوع وعلى التولي يوم الزحف في كتاب
 الجهاد وذكرهنا قذف المحصنات وقد شرط القاضي أبو سعيد الهروي في ادب القضاء ان شرط
 كون غضب المال كبيرة ان يبلغ نصاباً ويتردق السرقة وغيرها وأطلق في ذلك جماعة ويتردق
 كل مال اليتيم وجميع أنواع الجنابة والله أعلم بـ (قوله باب قذف العبد) أي الارقاء عبر
 بالعبد اتباعاً لما لفظ الخبر وحكم الأمة والعبد في ذلك سواء المراد بلفظ الترجمة الاضافة للمفعول بدليل
 ما تضمنه حديث الباب ويحتمل ارادة الاضافة للفاعل والحكم فيه ان على العبد اذا قذف نصف
 ما على الحر ذكره كان أوثق وهذا قول الجمهور وعمر بن عبد العزيز والزهرى وطائفة بيرة
 والأوزاعي وأهل الظاهر حده عما فوق ونالهم ابن حزم فوافق الجمهور (قوله عن ابن أبي نعم) هو
 ابن عبد الرحمن (قوله عن أبي هريرة) في رواية الاسماعيلى من طريق محمد بن خلاد وعلى بن المديني
 كلاهما عن يحيى بن سعيد وهو القطن بهذا السند حدثنا أبو هريرة (قوله سمعت أبا القاسم) في
 رواية الاسماعيلى حدثنا أبو القاسم بن التوبة (قوله من قذف مملوكه) في رواية الاسماعيلى من قذف
 عبده شيئاً (قوله وهو يرى مما قال جلة حاليه وقوله الآن يكون كقائل أي فلا يجلد وفي رواية
 الثاني من هذا الوجه أقام عليه الحد يوم القيامة وأخرج من حديث ابن عمر من قذف مملوكه كان
 لله في ظهره حد يوم القيامة ان شاء أخذه وان شاء عفا عنه قال المهبأ جعوا على ان اطر اذا قذف
 عبد الم يجب عليه الحد ودل هذا الحديث على ذلك لانه لو وجب على السيد أن يجلد في قذف عبده
 في الدنيا لذكر كره كاذ كره في الآخرة وانما خص ذلك بالآخرة تمييزاً للحرار من المملوكين فأما
 في الآخرة فان ملكهم يزول عنهم ويتكافون في الحدود ويقتص لكل منهم الآن يعفو
 ولا مفاضلة حينئذ لا بالتقوى (قلت) في نظره الاجماع ظر فقد اخرج عبد الرزاق عن معمر عن
 أيوب عن نافع سئل ابن عمر عن قذف ام ولد لا آخر فقال يضرب الحد صاعراً وهذا بسند صحيح

باب قذف العبد
 حدثنا مسدد حدثنا
 يحيى بن سعيد عن فضيل
 ابن غزوان عن ابن أبي
 نعم عن أبي هريرة رضى
 الله عنه قال سمعت أبا
 القاسم صلى الله عليه وسلم
 يقول من قذف مملوكه
 وهو يرى مما قال جلد
 يوم القيامة الآن يكون
 كقائل

باب هل يأمر الامام

رجلا فيضرب الحد ثانيا
 عنه **قوله** وقد فعله عمر
 حدثنا محمد بن يوسف
 حدثنا ابن عيينة عن
 الزهري عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة عن
 أبي هريرة وزيد بن خالد
 الجهلي قال جاء رجل الى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا شدة الله الا قضيت
 بيننا بكتاب الله فقام
 خصمه وكان أقفه منه
 فقال صدق افض بيننا
 بكتاب الله واذن لي
 يا رسول الله فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم قل
 فقال ان ابني كان عافيا
 في أهل هذا فزني بأمراته
 فأتتني منه فماتت شاة
 وخادم واتى سالت رجلا
 من أهل العلم فخبروني أن
 علي ابني جلد مائة وتغريب
 عام وان علي امرأة هذا
 الرجم فقال والذي نفسي
 بيده لا تضمين بينكما
 بكتاب الله المائة والخادم
 ودماءك وعلى ابنك جلد
 مائة وتغريب عام وبأنتي
 اعدلي امرأة هذا فسلها
 فان اصترقت فارجمها
 فاصترقت فرجمها
قوله بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب الديات
 ودول لله سائر ومن يقتل
 مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم

وبه قال الحسن وأهل الظاهر وقال ابن المنذر اختلفوا فيمن قذف أم ولد فقال مالك وجاعة يجب فيه
 الحد وهو قياس قول الشافعي عدم الموت السيوكذا كل من يقول انها اعتقت جوت السيوكذا الحسن
 البصري انه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد وقال مالك والشافعي من قذف حرا بظنه عبدا وجب
 عليه الحد **قوله** هل يأمر الامام رجلا فيضرب الحد ثانيا عنه **قوله** قد فعله عمر **قوله** قد فعله عمر
 هذه الترجمة وهل هو مكروه أو لا قريبا **قوله** قد فعله عمر ثبت هذا التعليق في رواية الكشي
 وقد ورد ذلك عن عمر في عدة آثار منها ما أخرجه سعد بن منصور بسند صحيح عن عمر انه كتب الى
 عامله ان عاذ فعدوه ذكره في قصة طويلة وتقدم السلام على حديث سهل بن سعد المذكور في الباب
 في قصة العيص والله الحد ومحمد بن يوسف شيخه فيه هو القريب كاجزيمه أبو نعيم في المستخرج
 وقوله في هذه الرواية حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله وقع عند الاسماعيلي من
 طريق العباس بن الوليد الترمذي عن ابن عيينة قال الزهري كنت أحسب أني قد أصبت من العلم فلما
 لقيت عبيد الله كأنما كنت أقعبره بمجرافه ذكر الحديث وفيه ايما الى انه لم يعمل هذا الحد ثانيا
 الا عن عبيد الله المذكور وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة **قوله** حاشا **قوله** اشتمل كتاب
 الحدود والمخارج من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة احدى الموصولة منها تسعة وسبعون
 والبقية متابعات ونما السبق المكرر منها وفيها مائة وستون حديثا والخالص تسعة عشر
 حديثا واقفه مسلم على تحريجها سوى ثمانية احدى وهي حديث أبي هريرة آتى النبي صلى الله
 عليه وسلم رجلا قد ضرب بالخنزيرة عليه الشيطان وحديث السائب بن زيد في ضرب
 الشارب وحديث عمر في قصة الشارب الملقب حمارا وحديث ابن عباس لا يزني الزاني حين يزني وهو
 مؤمن وحديث علي في رجم المرأة وجلدها وحديث علي في رفع القلم وحديث أنس في الرجل الذي قال
 يا رسول الله أصبت حدنا فقه علي وحديث ابن عباس في قصة ماعز وحديث عمر في قصة الشبيبة
 المطول بما اشتمل عليه وقد انفقنا منه على أوله في قصة الرجم وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين
 مشرور أن اربعها موصولة في ضمن الاحاديث المرفوعة مثل قول ابن عباس نزع نور الايمان من
 الزاني ومثل اخراج عمر الحنثين ومثل كلام الحباب بن المنذر

قوله بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الديات

بتخفيف التحنانية جمع دية مثل عدة وصدقة وأصلها دية بفتح الواو وسكون الدال تقول ودي
 القاتيل يديه اذا أعطى وليه دية وهي ما جعل في مقابلة النفس وسمى دية تسمية بالمصدر وقاؤها
 محذوفة والهاء عوض وفي الامراء القاتيل بدال مكسورة حسب ان وقت فلتده وأورد
 البخاري تحت هذه الترجمة ما يتعلق بالقصاص لان كل ما يجب فيه القصاص يجوز العفو عنه
 على مال فتكون الدية أشمل وترجم غيره بكتاب القصاص وأدخل تحتها الديات بناء على ان
 القصاص هو الاصل في العمد **قوله** وقول الله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم
 كذا للجميع لكن سقطت الواو الاولى لا يذروا النفس وفي هذه الآية وعبيد شديدا قتل
 مؤمنا متعمدا بغير حق وقد تقدم النقل في تفسير سورة الفرقان عن ابن عباس وغيره في ذلك
 وبيان الاختلاف هل للقاتل قوبة بما يغني عن اعادته وأخرج اسمعيل المصفي في أحكام

القرآن بسند حسن ان هذه الآية لما نزلت قال المهاجرون والانصار وجبت حتى نزل ان الله لا يغفر
 أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (قلت) وعلى ذلك قول أهل السنة في ان القاتل في مشيئة
 الله يؤتى به حديث عبادة المتفق عليه جدان ذكر القتل والزنا وغيرهما ومن أصاب من ذلك شيئا
 فأمره الى الله ان شاء عقابه وان شاء عفا عنه ويؤتى به قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفسا تم قتل المكمل
 مائة وقد مضى في ذكر بني اسرائيل من أحداث الانبياء ثم ذكر فيه خمسة أحداث مرفوعة *
 الحديث الاول حديث ابن مسعود في الذنب أكبر وقد تقدم شرحه مستوفى في باب اثم الزنا وقوله أن
 تقتل ولذلك قال الكرماني لا مفهوم له لان القتل مطلقا اعظم (قلت) لا يمتنع أن يكون الذنب أعظم
 من غيره بعض أفرادها أعظم من بعض ثم قال الكرماني وجه كونه أعظم انه جمع مع القتل ضعف
 الاعتقادي أن الله هو الرزاق الحديث الثاني حديث ابن عمر (قوله حديثنا على) كذا لم يصح غير
 منسوب ولم يذكره أبو علي الجبائي في تهجيده ولأنه عليه السلام باذى وقد ذكرت في المقدمة انه على
 ابن الجعد لان علي بن المديني لم يذكره اسحق بن سعيد (قوله لا) في رواية الكشيبي لن (قوله في
 نسخة) ضم الفاء وسكون المهملة وبها مهملة أى سعة (قوله من دينه) كذا لا ذكر بكسر المهملة
 من الدين وفي رواية الكشيبي من ذنبه ففهوم الاول أن يضيق عليه دينه فقيه اشعار بالوحيد على
 قتل المؤمن متعدد بما يتوعد به الكافر ومفهوم الثاني أنه يصير في ضيق بسبب ذنبه فقيه اشارة الى
 استبعاد العفو عنه لاستمراره في الضيق المذكور وقال ابن العربي الفسحة في الدين سعة الاعمال
 الصالحة حتى اذا جاء القتل ضاقت لانها لا تفي بوزره والفسحة في الذنب قوله الغفران بالتوبة حتى اذا
 جاء القتل ارتفع القبول وجاهله انه فسر على رأى ابن عمر في عدم قبول توبة القاتل (قوله ما لم يصب
 دما حراما) في رواية اسمعيل القاضي من هذا الوجه ما لم يتدبهم حرام وهو عتثا ثم فون ثم دال ثقيلة
 ومعناه الاصابة وهو كتابة عن شدة الحفاطة ولوقلت وقد أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن ابن
 مسعود بدينه درجات ثمان الا ان فيه انقطاعا مثل حديث ابن عمر موقوفوا ضا وراذلي آخره فاذا أصاب
 دما حراما نزع منه الحياة ثم أورد عن أحد بن يعقوب وهو المسعودي الكوفي عن اسحق بن سعيد وهو
 المذكور في السند الذي قبله بالسند المذكور الى ابن عمر (قوله ان من ووطات) بفتح الواو والراء
 وحكى ابن مالك انه قيد في الرواية بسكون الراء والصواب التحريك وهو جمع ووطه بسكون الراء وهي
 الهلاكة يقال وقع فلان في ووطه أى في شئ لا ينجو منه وقد فسرها في الخبر بقوله التي لا يخرج لمن أوقع
 نفسه فيها (قوله سفلت الفم) أى اراقته والمراد به القتل بأى سفة كان يسكن لما كان الاسفل اواقفة
 الدم غيره (قوله يفرحله) في رواية أى يعم غيره وهو موافق لفظ الآية وهل الموقوف على ابن
 عمر متزوج من المرفوع فكان ابن عمر فقه من كون القاتل لا يكون في فسحة أنه ووط نفسه فأهلكها
 لكن التعبير بقوله من ووطات الامور يقتضى المشاركة بخلاف اللفظ الاول فهو أشد في الوعيد
 وزعم الاسماعيلي ان هذه الرواية ثمانية غلط ولم يبين وجه الغلط وأظنه من جهة انفراد أحد بن
 يعقوب بما قد رواه عن اسحق بن سعيد أبو النصر هاشم بن القاسم ومحمد بن كناسة وغيرهما باللفظ
 الاول وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال لمن قتل عامدا بغير حق تزود من الماء البار دقات لا تدخل الجنة
 وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن عمر زوال الدنيا كلها أهون على الله من قتل رجل مسلم قال
 الترمذي حديث حسن (قلت) وأخرجه القسائي بلفظ تقتل المؤمن أعظم عند الله من زوال
 الدنيا قال ابن العربي ثبت انتهى عن قتل البهيمة بغير حق والوعيد في ذلك فكيف يقتل الادمى

حدثنا ثقفية بن سعيد
 حدثنا جرير عن الأعمش
 عن أبيه عن ابن عمر بن
 شرجيل قال قال عبد الله
 قال رجل يا رسول الله أى
 الذنب أكبر عند الله قال
 ان تدعوه لله ندا وهو
 خلقك قال ثم أى قال ثم ان
 تقتل ولذلك خشية ان يلطم
 مصلع قال ثم أى قال ثم ان
 تزاى حليلة جارك فانزل
 الله عز وجل تصدق بها
 والذين لا يدهون مع الله
 الها آخر ولا يقتلون
 النفس التي حرم الله الا
 بالحق ولا يزنون ومن
 يفعل ذلك يلق انا ما حدثنا
 على حدثنا اسحق بن
 سعيد بن عمرو بن سعيد
 ابن العاص عن ابيه عن
 ابن عمر رضى الله عنهما
 قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا يزال المؤمن
 في فسحة من دينه ما لم
 يصب دما حراما * حدثني
 أحد بن يعقوب أخبرنا
 اسحق بن سعيد قال
 سمعت ابي يحدث عن
 عبد الله بن عمر قال ان من
 ووطات الامور التي لا يخرج
 لمن أوقع نفسه فيها سفلت
 الدم احرام بغير حله

فكيف بالمسلم فكيف بالنافي الصالح الحديث الثالث **(قوله)** حدثنا عبيد الله بن موسى عن الأعمش هذا السند بالحق بالثلاثيات وهي أعلى ما عندنا ليغارى من حيث العدد وهذا في حكمه من جهة أن الأعمش تابعي وإن كان روى هذا عن تابعي آخر فإن ذلك التابعي أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يحصل له سبعة **(قوله)** عن أبي وائل عن عبد الله **(قوله)** تقدم في باب القصاص يوم القيامة في أوامر الرافق من رواية شخص بن غياث عن الأعمش حديثي شقيق وهو أبو وائل المذكور قال سمعت عبد الله وهو ابن مسعود **(قوله)** أول ما يقضى بين الناس في الدماء زاد مسلم من طريق آخر عن الأعمش يوم القيامة وقد ذكرت شرحه في الباب المذكور وطرقت الجمع بينه وبين حديث أبي هريرة أول ما يحاسب به المرء صلته ونسبه هنا على أن النائي أخرجهما في حديث واحد وأوردته من طريق أبي وائل عن ابن مسعود رفعه أول ما يحاسب به العبد الصلاة وأول ما يقضى بين الناس في الدماء وما في هذا الحديث موسولة وهو موصول بحرفي ويتعلق الجار بعذر فبدأ أول القضاء يوم القيامة القضاء في الدماء أي في الأمر المتعلق بالدماء وفيه عظم امر القتل لأن الابتداء إنما يقع بالأهم وقد استدلل به على أن القضاء يختص بالناس ولا مدخل فيه للبهائم وهو غلط لأن مفاده حصر الأولية في القضاء بين الناس وليس فيه نفي القضاء بين البهائم مثلاً بعد القضاء بين الناس • الحديث الرابع **(قوله)** حدثنا عبدان **(قوله)** هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك بن يوسف هو ابن يزيد وعطاء بن يزيد بنوهو الليثي وعبيد الله بن أبي بصير هو ابن عدي أي ابن الخياط بكسر المعجمة وتخفيف النعانية لئلا يظن أنه أدرك وقد تقدم بيان في مناقب عثمان والمقداد بن عمرو وهو المعروف بن الأسود **(قوله)** أن لقيت كذا لا أكثر بصيغة الشرط وفي رواية أبي ذر في لقيت كافراً فاقفنا فقتلنا فبدي قطعها وظاهر سياقها أن ذلك وقع والذي في نفس الأمر بخلافه وإنما سأل المقداد عن الحكم في ذلك لوقع وقد تقدم في غزوة بدر بلفظ رأيت أن لقيت رجلاً من الكفار الحديث وهو يؤيد رواية الأثر **(قوله)** ثم لا ذب شجرة أي انتجاع اليهود في رواية الكشي هي ثم لا ذنب شجرة والشجر مثال **(قوله)** وقال أسلمت لله أي دخلت في الإسلام **(قوله)** فأن قتلته فإنه بمنزلة قبل أن تقتله قال الكرما في القتل ليس سبباً لكون كل منهما بمنزلة الآخر لكن عند النعانة مؤول بالاختيار أي هو سبب لاختيار ذلك بملك عند اليائنين المراد لازمة كقوله يباح دمك أن عصبت **(قوله)** وأنت بمنزلة قبل أن يقول قال الخطابي معناه أن الكافر مباح الدم بحكم الدين قبل أن يسلم فاد الأسلم صار مصان الدم كالسليم فإن قتل المسلم بعد ذلك صار دمه مباحاً حتى القصاص كالكافر بحق الدين وليس المراد إلحاقه في الكفر كما تقولوا أخرج من تكفير المسلم بالكبيرة وحاصله عن اتحاد المنزلتين مع اختلاف المأخذ الأول أنه مثلك في سون الدم والثاني أنه مثلك في الهدى ونقل ابن التين عن الهادي قال معناه أنك صرت قاتلاً كما كان هو قاتلاً ولا وهذا من المعارض لانه أراد الإغلاظ بظاهر اللفظ دون باطنه وإنما أراد أن كلامهما قائل ولم ير أنه صار كافراً بقتله إياه ونقل ابن بطال عن المهلب معناه فقال أي أنك بقصدك لقتله عمداً ثم كما كان هو بقصده لقتلك أتماها فتما في حالة واحدة من العصيان وقبل المعنى أنت عنده حلال الدم قبل أن تسلم كنت مثله في الكفر كما كان عندك جلال الدم قبل ذلك وقيل معناه أنه مغفور له بشهادة التوحيد كما أنه مغفور لك بشهو بدروقتل ابن بطال عن ابن القصار أن معنى قوله وأنت بمنزلة أي في إباحة الدم وأما قصد بذلك ردعه وزجره عن قتله لأن الكافر إذا قُتل أسلمت حرم قتلوه تعقب بأن الكافر مباح الدم والمسلم الذي قتلناه لم يتعمد قتله ولم يكن عرف أنه مسلم وأما قتله متأولاً فلا يكون بمنزلة في إباحته وقال القاضي عياض معناه أنه مثله في مخالفة الحق

حدثنا عبيد الله بن موسى
عن الأعمش عن أبي وائل
عن عبد الله بن مسعود قال
قال النبي صلى الله عليه
وسلم أول ما يقضى بين
الناس في الدماء • حدثنا
عبدان أخبرنا عبيد الله
أخبرنا يونس عن الزهري
حدثني عطاء بن يزيد
أن عبيد الله بن عدي حدثه
أن المقداد بن عمر الكندي
حليف بن زهرة حدثه
وكان شهد بدر مع النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال
يا رسول الله إن لقيت كافراً
فاقتله فاقض بدي بالسيف
قطعه ثم لا ذب شجرة وقال
أسلمت لله أقتله هذا
فأما قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا تقتله قال
يا رسول الله فإنه طرح
أحدى يدي ثم قال ذلك بعد
ما قطعها أقتله قال لا تقتله
فإن قتلته فإنه بمنزلة قبل
أن تقتله وأنت بمنزلة قبل
أن يقول كفته التي قال

وارتكاب الانم وان اختلف النوع في كون أحدهما كفرا والآخر معصية وقيل المراد ان قتله مستحلا لقتله فانت منه في الكفر وقيل المراد بالثنية انه مغفور له شهادة التوحيد وأنت مغفور لك بشهود بدرو نقل ابن التين ايضا عن الداوي انه وله على وجه آخر فقال يفسره حديث ابن عباس الذي في آخر الباب ومعناه انه يجوز ان يكون اللابذ بالشجرة القاطع للدم مؤثما يكتم اياه مع قوم كفار غلبوه على نفسه فان قتله فانت شاك في قتلك اياه أي بنزله الله من العمد والخطا كما كان هو مشكوكا في ايمانه لجواز ان يكون يكتم اياه ثم قال فان قيل كيف قطع بالموثوم وهو من يكتم اياه فالجواب انه دفع عن نفسه من ير بدقله فجاءه ذلك كما جاز للمؤمن أن يدفع عن نفسه من ير بدقله ولو أفضى إلى قتل من ير بدقله فان دمه يكون هدرا فلذلك لم يحد النبي صلى الله عليه وسلم من يد المقتد لا لأنه قطعها متأولا (قلت) وعليه مؤاخذات منها الجمع بين القصتين بهذا التكلف مع ظهور واختلافهما وانما الذي يطبق على حديث ابن عباس قصة أسامة الأتية في الباب الذي يليه حيث حل على رجل أن أراد قتله فقال أي مسلم قتله ظنا انه قال ذلك متعذرا من القتل وكان الرجل في الأصل مسلما قال يوقع للمقتد انه هو ذلك كما بينه وأما قصة قطع اليد فأما الظاهر مستقيا على تقدير أن لو وقعت كما تقدم فتريرها وانما تضمن الجواب النبي عن قتله لكونه أظهر الاسلام فحضر دمه وصار موقع منه قبل الاسلام عقوا ومنها ان في جوابه عن الاستسكال نظر الاله كان يمكنه ان يدفع بالقول بأن يقول له عند ارادة المسلم قتله أي سلم فكف عنه وليس له ان يبادر بقطع يده مع القدرة على القول المذكور ونحوه واستدل به على صحة اسلام من قال أسلمت لله ولم ير دعي ذلك وفيه نظر لان ذلك كاف في الكف على انه ورد في بعض طرقه انه قال لا اله الا الله وهو رواية معمر عن الزهري عند مسلم في هذا الحديث واستدل به على جواز السؤال عن النوازل قبل وقوعها بناء على ما تقدم ترجحه وأما ما نقل عن بعض السلف من كراهة ذلك فهو محمول على ما يندرج وقوعه وأما ما يمكن وقوعه عادة فيشرع السؤال عنه ليعلم به الحديث الخامس (قوله) وقال حبيب بن أبي عمرة (هو القصاب السكوفي لا يعرف اسم بيه وهذا التعليق وصله الزاوي الدار فطن في الأفراد والطبراني في الكبير من رواية أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم والمحدثين أبي بكر المقدمي عن حبيب بن أبي عمرة بث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فيها المقداد فلما أتوههم وجددهم ففرقوا وفيهم رجل له مال كثير لم يربح فقال أشهد أن لا اله الا الله فأهوى اليه المقداد فقتله الحديث وفيه فذكروا ذلك الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا مقداد قتلته رجلا قال لا اله الا الله فكم بك بلا اله الا الله فنزل الله يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا الآية فقال النبي صلى الله عليه وسلم للمقداد كان رجلا مؤثما يعني اياه الخ قال الدار فطن نفرد به حبيب ونفرد به أبو بكر (قوله) قد تابع أبي بكر سفيان الثوري لكنه أرسله أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه وأخرجه الطبري من طريق أبي اسحق الفزاري عن الثوري كذلك ولفظ وكيع بسنده عن سعيد بن جبير خرج المقداد بن الأسود في سرية فذكر الحديث مختصرا إلى قوله فزلت ولم يدكر الخبير الملقوق وقد تقدمت الإشارة إلى هذه القصة في تفسير سورة النساء وبيئت الاختلاف في سبب نزوله الآية المذكورة وطريق الجمع والله الحمد (قوله) باب ومن أحيائها في رواية غير أبي ذر بات قوله تعالى ومن أحيائها وزاد المستمل والأصيل فكلمها أحياء الناس جميعا (قوله) قال ابن عباس من حرم قتلها الابن فكلمها أحياء الناس جميعا (قوله) وصلة ابن أبي حاتم ومضى بيانه في

وقال حبيب بن أبي عمرة
عن سعيد بن ابن عباس
قال قال النبي صلى الله عليه
وسلم المقداد إذا كان رجل
ممن يعني اياه مع قوم
كفار فأظهر اياه فقتله
فكذلك كنت أنت تحفي
ايها النجسة من قبل باب
ومن أحيائها قال ابن
عباس من حرم قتلها الا
بني فكلمها أحياء الناس
جميعا

تفسير سورة المائدة وذكره مغلطاً من طريق وكيع عن سفيان عن خفيف عن مجاهد عن ابن عباس وأعرض بأن خفيفاً ضعيف وهو اعتراض ساقط لوجوده من غير رواية خفيف والمراد من هذه الآية صدرها وهو قوله تعالى من قتل نفساً بغير نفس أو فساداً في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً وعليه ينطبق أول ما حديث الباب وهو قوله الأكل على ابن آدم الأول كفل منها وسائرهما في تعظيم أمر القتل وهي اثنا عشر حديثاً قال ابن بطال فيها تغليظ أمر القتل والمبالغة في الزجر عنه قال واختلف السلف في المراد بقوله قتل الناس جميعاً أو أحياء الناس جميعاً فقالت طائفة معناه تغليظ الوزر والتعظيم في قتل المؤمن أخرجه الطبري عن الحسن ومجاهد وقادة ولفظ الحسن أن قاتل النفس الواحدة يصير إلى النار كالقوتل الناس جميعاً وقيل معناه أن الناس خصماًؤه جميعاً وقيل يجب عليه من القود بقوله المؤمن مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعاً لأنه لا يكون عليه غير قتله واحدة لجميعهم أخرجه الطبري عن زيد بن أسلم واختار الطبري أن المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوعيد من حيث أن قتل الواحد قتل الجميع سواء في استجاب غضب الله وعذابه وفي مقابله أن من لم يقتل أحداً فقد دبح الناس منه جميعاً السلام منهم وسكنى ابن التين أن معناه أن من وجب له قصاص من خطيئته أعطى من الأجر مثل ما لو أحياء الناس جميعاً وقيل وجب شكره على الناس جميعاً وكفاهم عنهم جميعاً قال ابن بطال وإنما انتار هذا لأنه لا يوجد نفس يقوم قتلها في جاحل الضر مقام قتل جميع النفوس ولا أجاؤها في جاحل النفع مقام أحياء جميع النفوس (قلت) واختار بعض المتأخرين تخصيص الشق الأول بابن آدم الأول لكونه من القتل وهتك حرمة الدماء وحراً الناس على ذلك وهو ضعيف لأن الإشارة بقوله في أول الآية من أجل ذلك القصص بابي آدم قدل على أن المذكور بعد ذلك متعلق بغيرهما فالخلى على ظاهر العموم وأولى والله أعلم **الحديث الأول** (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري ويحتمل أن يكون ابن عيينة فسيأتي في الاعتصام من رواية الجدي عنه حدثنا الأعمش (قوله الأعمش) هو سليمان بن مهران (قوله عن عبد الله بن مرة) في رواية حفص بن غياث عن الأعمش حدثني عبد الله بن مرة وهو الخزاز في معجمه وراء مكسورة وفاء كوفي في المسند ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون (قوله لا تقتل نفساً) زاد حفص في روايته ظلماً وفي الاعتصام ليس من نفس تقتل ظلماً (قوله على ابن آدم الأول) هو قاتل عند الأكثر وعكس القاضي جلال الدين بن واصل في تاريخه فقال اسم المقتول قاتل اشتق من يقول قربانه وقبل اسمه قاتل بنون بل اللام بغير ياء وقبل قربانه بغير ألف وقد قدمت الإشارة إلى ذلك في باب خلق آدم من بدء الخلق وأخرج الطبري عن ابن عباس كان من شأنهم لم يكن مسكين يصعد عليه وإنما كان القر بان يهر به الرجل فهما قبل تنزل النار فأكلا والافلاوح الحسن لم يكونا ولدى آدم لصلبه وإنما كانا من بني إسرائيل أخرجه الطبري من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد قال كانا ولدى آدم لصلبه وهذا هو المشهور ويؤيده حديث الباب لوصفه ابن بأنه الأول أي أول ما ولد لا آدم وقال أنه لم يولد في الجنة لا دم غيره وغيره وأنه ومن ثم ففر على أخيه هابيل فقال نحن من أولاد الجنة وأنتما من أولاد الأرض ذكر ذلك ابن اسحق في المبتدأ وعن الحسن ذكر أني هابيل قتل وله عشرون سنة ولاخيه أهاكل خمس وعشرون سنة وتفسير هابيل هبة الله ولما قتل هابيل وحزن عليه آدم ولده به ذلك شيث ومعناه عطية الله ومنه اشتدت ذربة آدم وقال العلبي ذكر أهل العلم بالقرآن أن حواء ولدت لآدم أربعين نفساً في عشرين يوماً ولهم قاتل وأخته أفليما وآخرهم عبد الغيث وأمة المغيث ثم لمعت حتى بلغ ولده ولده

حدثنا قبيصة حدثنا

سفيان عن الأعمش عن

عبد الله بن مرة عن

مسروق عن عبد الله

رضي الله عنه عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال

لا تقتل نفس الأكل على

ابن آدم الأول

ولده أربعين ألفا وهلكوا كلهم فلم يبق بعد الطوفان الا ذرية نوح وهو من نسل شيث قال الله تعالى
 وجعلنا ذرية هم الباقين وكان معه في السفينة عماقون فصارهم الميثاق الله عليه وسلم قال
 الاقليل ومع ذلك غابى الانسل نوح قتلها واثق ملأ الارض وقد تقدم شئ من ذلك في ترجمة
 نوح من احاديث الانبياء **(قوله كفل منها)** زاد في الاعتصام وربما قال سفيان من دمها وزاد في
 آخره لانه اول من سن القتل وهذا مثل لفظ حصن بن غياث الماضي في خلق آدم والكفل بكسر اوله
 وسكون الفاء التصبوا كثر ما يطلق على الاجراء الضعيف على الاتم ومنه قوله تعالى كفلين من
 رحته ووقع على الامم في قوله تعالى ومن يشفع شفاعته سنة يكن له كفل منها وقوله لانه اول من سن
 القتل فيه ان من شئ شيئا كسبه له وعليه وهو اصل في ان المعونة على ما يلحق حرام وقد اخرج مسلم
 من حديث جرير من سن في الاسلام سنة حسنة كان له اجرها واجر من عمل بها الى يوم القيامة ومن
 سن في الاسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة وهو محمول على من لم ينب
 من ذلك المذنب وعن السدي شذخ قاييل رأس أخيه بهجر فحات وعن ابن جريج غثل له ابليس فأخذ
 بهجر فشذخ به رأس طير فعمل ذلك قاييل وكان ذلك على جبل ثور وقيل على عقبه حراء وقيل بالهند
 وقيل بوضع المسجد الاظم بالبصرة وكان من شأنه في دفعه ماقصه الله في كتابه * الحديث الثاني
(قوله واقد بن عبد الله أخبني) هو من تقدم الاسم على الصيغة وواقد هذا قال ابو ذر في روايته كذا
 وقع هنا واقد بن عبد الله والصواب واقد بن محمد (قلت) وهو كذلك لكن لقوله واقد بن عبد الله توجيه
 وهو ان يكون الراوي نسيه لجدّه الاعلى عبد الله بن عمر فانه واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر
 والذي نسيه كذلك ابو الوليد شيخ البخاري فيه فقد اخرج به ابو داود في السنن عن أبي الوليد كذلك
 وتقدم للمصنف في الادب من رواية خالد بن الحرث عن شعبة كذلك وكذا المسلم والنسائي من رواية غندر عن شعبة ثم وجدته
 في الفتن عن حجاج بن مهنا عن شعبة كذلك وكذا المسلم والنسائي من رواية غندر عن شعبة ثم وجدته
 في الاول من فوائدا في عمرو بن السمال من طريق عفان عن شعبة كذا قال ابو الوليد فعمل نسبه
 كذلك من شعبة لكن اخرج به أحمد عن عفان وغيره عن شعبة كالأداة وفي الجلة لقوله عن أبيه
 لا ينصرف لعبد الله بل لمحمد بن زيد بن جزماني ترجم لعبد الله والواقد في رجال البخاري انما في
 هذا النسب واقد بن عبد الله بن عمر ناجي معروف وهو اقدم من هذا فانه عم والواقد المذكور هنا وله
 ولدا اسمه عبد الله بن واقد وقد اخرج له مسلم **(قوله لا ترجعوا بعدى كفارا)** جملة ما فيه من الاقوال
 ثمانية أحدها قول الخوارج انه على ظاهره ثمانية في المستعطين تأتيا المعنى كفارا بهرمه الدماء
 وحرمة المسلمين ويخوف الدين رايها تقولون قتل الكفار في قتل بعضهم بعضا خامسها الاسيين
 السلاح قال كفر درعه اذ لبس فوقها ثوبا سادسها كفارا بنعمة الله سابعها المراد الزجر عن
 الفعل وليس ظاهرا مراد ثمانية لا يكفر بعضهم بعضا كان يقول أحد القريشيين للاخريا كافر
 فيكفر أحدهما ثم وجدت ثامسا واثرا ذكرتهما في كتاب الفتن وسيأتي شرح الحديث مستوفى
 في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى * الحديث الثالث حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي **(قوله)**
 استنصت الناس أي اطلب منهم الانصت لي سمعوا الخطبة وقد تقدم أنهم سابقا من هذا في كتاب
 الحج وبأنى شرحه في الفتن أيضا * الحديث الرابع والخامس **(قوله رواه ابو بكره وابن عباس)**
 يريد قوله لا ترجعوا بعدى كفارا وحديث أبي بكره ومسله المؤلف مطولا في الجمع وشرح هذا الحديث
 في الفتن أيضا وكذلك حديث ابن عباس * الحديث السادس حديث عبد الله بن عمرو في الكبار

كفل منها * حدثنا ابو
 الوليد حدثنا شعبة قال
 واقد بن عبد الله أخبني
 عن أبيه سمع عبد الله بن
 عمر عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا ترجعوا
 بعدى كفارا يضرب
 بعضهم رقاب بعض حدثنا
 محمد بن بشر حدثنا غندر
 حدثنا شعبة عن علي بن
 مدرك قال سمعت أبا
 ذرعة بن عمرو بن جرير
 عن جرير قال قال لي النبي
 صلى الله عليه وسلم في حجة
 الوداع استنصت الناس
 لا ترجعوا بعدى كفارا
 يضرب بعضهم رقاب بعض
 رواه ابو بكره وابن عباس
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم حدثني محمد بن بشر
 حدثنا محمد بن جعفر
 حدثنا شعبة عن فراس
 عن الشعبي عن عبد الله
 ابن عمرو عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال الكبار
 الاشرار بالله

تقدم شرحه في كتاب الادب (**قوله** وعقوف الوالدين) أو قال اليمين القموس شلشعبة) قلت
تقدم في الايمان والتذور من طريق النضر بن شميل عن شعبه بالواو وغير شلشعوز ادمع الثلاثة وقتل
النفس وهو المراد في هذا الباب (**قوله** معاذ) هو ابن معاذ العبدي وهو من تابعي البخاري وجوز
السكراني أن يكون مقول لمحمد بن شافعون موصلا وقد وصله الاسماعيل من رواية عبيد الله
ابن معاذ عن أبيه ولفظه الكبار الاشرار بالله وعقوف الوالدين أو قال قتل النفس واليمين
القموس وهذا مطابن لتعليق البخاري الا ان فيه تأخير اليمين القموس والفرض منه اعمها وثابت
قتل النفس وشاغل الاختلاف على شعبه انه تارة ذكرها وتارة لم يذكرها واخرى ذكرها مع
الثلث . الحديث السابع حديث أنس في الكبار أيضا تقدم شرحه في كتاب الادب . الحديث
الثامن حديث أسامة (**قوله** حدثنا عمرو بن زرارة حدثنا هاشم) تقدم في المغازي عن عمرو بن محمد
عن هاشم وكلاهما من شيوخ البخاري (**قوله** حدثنا هاشم) في رواية السكتيبي أنبأنا (**قوله**
حدثنا حصين) في رواية أبي ذر الاصلي أنبأنا حصين وهو ابن عبد الرحمن الواسطي من سفار التابعين
وأبو ظبيان ظنا معجبة متقوية ثم موعدة ساكنة ثم باء آخر الحروف واسمها أيضا حصين وهو ابن
جندب من كبار التابعين (**قوله** حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الحرقه) بضم المهملة وبالراء
ثم قاف وهم طعن من جهنة تقدم نسبهم المهم في فزوة الفتح قال ابن المكبي سمو بذلك لوقعة كانت
بينهم وبين بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان فاحرقوهم بالسهم لكرتهم من قتلوا منهم وهذه السرية
يخال لها سريفة غالب بن عبيد الله البثي وكانت في رمضان سنة سبع فيماد كره ابن سعد عن شيخه
وكذا ذكره ابن اسحق في المغازي حدثني شيخ من أسلم عن رجل من قومه قالوا بحث رسول الله صلى
الله عليه وسلم غالب بن عبيد الله السكتي ثم الليثي الى أرض بني مرة بها مرداس بن نهيل حليف
لهم من بني الحرقه فقتلها أسامة فهذا بين السبب في قول أسامة حدثنا الى الحرقه من جهينة والذي
ينظر ان قصة التي قتل ثم مات دفن ولفظته الأرض غير قصة أسامة لان أسامة عاش بعد ذلك
دهرا طويلا وترجم البخاري في المغازي بحث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد الى الحرقه
من جهينة فجري الهادي في شرحه على ظاهره فقال فيه تأمير من لم يبلغ وتغيب من وجهين
أحدهما انه ليس فيه نصريح بان أسامة كان الاميراذمتمل أن يكون جعل الترجمة باسمه
لكونه وقتله تلك الواقعة لا لكونه كان الامير والشافق انهم كان ستة تسبع أو ثمان
فما كان أسامة يومئذ الا بالغا لهم ذكروا أنه كان له الملمات النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية
عشر عاما (**قوله** فصبحنا القوم) أي هجموا عليهم صباحا قيل أن بشروا بهم يقال صبغت أثبتته
صباحا بقتله ومنه قوله ولقد صبغهم بكرة عذب مستغر (**قوله** ولحقت أنا ورجل من الانصار) لم
أقف على اسم الانصار المذكر في هذه القصة (**قوله** رجلا منهم) قال ابن عبد البر اسمه
مرداس بن عمرو والفدكي وخال مرداس بن نهيل الفزاري وهو قول ابن السكتي قتله أسامة وساق
القصة وذكر ابن منده ان أباسعيد الخدري قال بحث رسول الله صلى الله عليه وسلم سريفة فيها أسامة
الى بني ضمرة فذكر قتل أسامة الرجل وقال ابن أبي عاصم في الديات حدثنا جحوب بن جيد حدثنا
يحيى بن سليم عن هشام بن حسان عن الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بحث خيلنا الى
فدك فأغاروا عليهم وكان مرداس الفدكي قد خرج من الليل وقال لاصحابه أي لآخى بعمد واصحابه
فقبض به رجلا فعمل عليه فقال أي مؤمن قتلته فقال النبي صلى الله عليه وسلم هلا شفت

وعقوف الوالدين أو قال
اليمين القموس شلشعبة
• وقال معاذ حدثنا شعبه
قال الكبار الاشرار
بالله واليمين القموس
وعقوف الوالدين أو قال
وقتل النفس • حدثنا
اسحق بن منصور حدثنا
عبد الصمد حدثنا شعبه
حدثنا عبيد الله بن أبي
بكر سمع أنس رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال الكبار وحدثنا
عمرو حدثنا شعبه عن ابن
أبي بكر عن أنس بن مالك
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال كبر الكبار
الاشرار بالقموس قتل النفس
وعقوف الوالدين وقول
الزور أو قال وشهادة الزور
• حدثنا عمرو بن زرارة
حدثنا هاشم حدثنا حصين
حدثنا أبو ظبيان قال
سمعت أسامة بن زيد بن
حارثة رضي الله عنهما يحدث
قال حدثنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم الى الحرقه
من جهينة قال فصبحنا
القوم فمزناهم قال
ولحقت أنا ورجل من
الانصار رجلا منهم قال فلما

عن قلبه قال فقال أنس إن قاتل مرداس مات قد قتلوه فأصبح فوق القبر فأعادوه فأصبح فوق القبر مرارا
 قد كروا ذلك للبي صلى الله عليه وسلم فأمر أن طرح في وادي بن جيلين ثم قال إن الأرض لتقبل من
 هو شر منه ولكن الله وعظمكم (قلت) إن ثبت هذا فهو مرداس آخر وقيل أسامة لا يسمى
 مرداسا وقد وقع مثل هذا عند الطبري في قتل عجل بن بشامة طاهر بن الأشبط وإن عجل المات ودفن
 لقلته الأرض قد كرمه (قوله غشينا) بفتح أوله وكسر ثانيه معجمتين أي لحقنا به حتى
 نغطي بنا وفي رواية الأعمش عن أبي ثعلبان هند مسلم فأدركت رجلا فطعنته برمحى حتى قتله ووقع في
 حديث جندب عند مسلم فلما رفع عليه السيف قال لا إله إلا الله فقتله ويجمع بأنه رفع عليه السيف
 أولا فلما لم يتمكن من ضربه بالسيف طعن به بالرمح (قوله فلما قد منا) أي المديسة (بلغ ذلك النبي
 صلى الله عليه وسلم) في رواية الأعمش وقع في نفس من ذلك شيء قد كرمته النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا منافاة بينهما لأنه يحصل على أن ذلك بلغ النبي صلى الله عليه وسلم من أسامة لأن غيره فقد دبر الأول
 بلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم حتى (قوله أقتله هدماقال) في رواية الكشمي بعد أن قال قال
 ابن التين في هذا اليوم طليم وبلاغ في الموعظة حتى لا يهدم أمد على قتل من تلقط بالتوحيد وقال
 القرطبي في نكر يرد ذلك والأعراض عن قبول العذر زجر شديد عن الأقدام على مثل ذلك (قوله
 إنما كان متعوزا) في رواية الأعمش فلما خواف من السلاح وفي رواية ابن أبي عامر من وجه آخر
 عن أسامة إنما فعل ليحذر زمة (قوله قال قلت يا رسول الله والله إنما كان متعوزا) (٣) كذا أعاد
 الإصهار أو أعيد عليه الإنكار وفي رواية الأعمش أن فلان شقت عن قلبه حتى تعلم أقوالها أم قال النوري
 الفاعل في قوله أقوالها أو القلب ومعناه إنما كلف بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان وأما القلب
 فليس كل طريق إلى ما فيه فأنكر عليه ترك العمل بما ظهر من اللسان فقال أفلا شقت عن قلبه
 لتظهر لك كانت فيه حين قالها واعتقدها وألا ما غنى لنا إذا كنت است قادر على ذلك فاكشف منه
 باللسان وقال القرطبي فيه حجة لمن أثبت الكلام النفي وفيه دليل على ترتب الأحكام على الأسباب
 الظاهرة دون الباطنة (قوله حتى غنيت أي لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم) أي إن إسلامي كان
 ذلك اليوم لأن الإسلام بحب ما قبله فتمنى أن يكون ذلك الوقت أول دخوله في الإسلام لئلا من من جريرة
 تلك الفعلة ولم يرد أنه غنى لأن لا يكون مسلما قبل ذلك قال القرطبي وفيه إشعار بأنه كان استصغر ما
 سبق له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلة هذه الفعلة لما سمع من الإنكار الشديد وأما أو رد ذلك على
 سبيل المبالغة وبين ذلك أن في بعض طرقه في رواية الأعمش حتى غنيت أي أسلمت يومئذ ووقع عند
 مسلم من حديث جندب بن عبد الله في هذه القصص زيادة وتوطئة بحث هاتم المسلمين إلى قوم من
 المشركين فالتقوا وأرجع رجل من المشركين فيهم فبلغ قصده رجل من المسلمين غيظه كذا تحدث أنه
 أسامة بن زيد فلما رفع عليه السيف قال لا إله إلا الله فقتله الحديث وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 له فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا أتيت يوم القيامة قال يا رسول الله استغفر لي قال كيف تصنع بلا
 إله إلا الله فجعل لا يزيد على ذلك قال الخطابي لعل أسامة تناول قوله تعالى فلم يلبث بغيرهم إيمانهم لمأروا
 بأسنا وذلك عذره النبي صلى الله عليه وسلم فلم يلزمه دية ولا غيرها (قلت) كأنه حمل في النسخ على
 هو مودنا وأخرى وليس ذلك المراد والفرق بين المقامين أنه في مثل تلك الحالة يتبعه نفعا مقبدا بأن
 يجب الكف عنه حتى يختبر أمره هل قال ذلك الصامان قلبه أو خشية من القتل وهذا بخلاف
 ما لو هجم عليه الموت ووصل خروج الروح إلى الفراغ أو انكشف الظلمات إذا قال لم تنفعه
 بالنسبة لحكم الآخرة وهو المراد من الآية وأما كونه لم يلزمه دية ولا كفارة فتوقف فيه الأدوي

غشينا قال لا إله إلا الله
 قال فكف عنه الأنصارى
 وطعنته برمحى حتى قتله
 قال فلما قد منا بلغ ذلك النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 فقال لي يا أسامة أقتله
 هدماقال لا إله إلا الله قال
 قلت يا رسول الله إنما كان
 متعوزا قال أقتله بعد
 ما قال لا إله إلا الله فزال
 بكرهه على حتى غنيت
 أي لم أكن أسلمت قبل
 ذلك اليوم حدثنا عبد
 الله بن يوسف حدثني
 الألب

(٣) قوله كذا أعاد الاعتذار
 كذا في نسخ الشرح التي
 يابدين وليس في الرواية التي
 هنا وعليها شرح القسطلاني
 لعدالة الاعتذار كما ترى
 فحذفه مصححه

حدثني يزيد عن أبي

الخير عن الصائبي عن
عبادة بن الصامت
رضي الله عنه قال أتى من
القباء الذين يبيعوا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بآبائه على أن
لا يشرك بالله شيئا ولا
نزى ولا سرق ولا يقتل
النفس التي حرم الله ولا
تهدى ولا تعصى بأجلته إن
غشنا فإن غشنا من ذلك
شيئا كان قضاء ذلك إلى
الله * حدثنا موسى بن
اسماعيل حدثنا جويرية
عن نافع عن عبد الله بن
عمر رضي الله عنه عن
تبي صلى الله عليه وسلم
قال من حمل علينا السلاح
فليس منا * رواه أبو
موسى عن النبي صلى الله
عليه وسلم * حدثنا عبد
الرحمن بن المبارك حدثنا
حماد بن زيد حدثنا أبو
يونس عن الحسن عن
الاحنف قال ذهب
لأنصر هذا الرجل فلقيني
أبو بكر فقال أين تريد
قلت أنصر هذا الرجل قال
أرجع فاني سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول ذالتي في المسلمين
بغيره ما قاتلوا مقتول
في النار قلت يا رسول الله
هذا القاتل قال يا مقتول
قال إنه كان حرم صا على

قتل صاحبه

وقال له لم سكنت منه لعلم السامع أو كان ذلك قبل نزول آية الدين والسكرانة وقال القريب لي يلزم من
السكوت عنه عدم الوقوع لكن فيه حد لأن العادة جرت بعدم السكوت عن مثل ذلك إن وقع قال
فيحتمل أنه لم يجب عليه شيء لأنه كان مأذونا فيه في أصل القتل فلا يضمن ما تلف من نفس ولأما
القاتل والطبيب أو لأن المقتول كان من العدو ولم يكن له من المسلمين يستحق دمه قال وهذا
يتشبه على بعض الأراء ولأن أسامة أقر بذلك ولم يجهل بذلك بينة فلم يلزم المرافعة اليوق فيه نظر قال ابن
بطال كانت هذه القصة سبب حلف أسامة أن لا يقاتل مسلما بعد ذلك ومن ثم يختلف عن علي في الجمل
وصفين كما سيأتي بيانه في كتاب الفتن (قلت) وكذا وقع في رواية الأعمش المذكورة أن سعد بن أبي
وقاص كان يقول لا أقاتل مسلما حتى يقاتله أسامة واستدل به النووي على رد الفرع الذي ذكره الرافعي
فمن رأى كافرا أملا فكرما كراما كثيرا فقال لبي كنت كافرا فأسلمت لا كرم فقال الرافعي يكفر
بذلك ورده النووي بأنه لا يكفر لأنه جازم بالاسلام في الحال والاستقبال وإنما في ذلك في الحال الماضي
مفيد له بالأعيان لئلا يكرهوا واستدل بقصة أسامة ثم قال ويمكن الفرق * الحديث التاسع حدث
عبادة (قوله حدثني يزيد) هو ابن أبي حبيب المصري وأبو الخير هو محمد بن عبد الله والصائبي
عبد الرحمن بن عبد الله مملوكين مصنف (قوله أتى من القباء الذين يبيعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم)
يعني ليله العقبة (قوله بآبائه على أن لا يشرك بالله شيئا) ظاهره أن هذه البيعة على هذه الكيفية كانت ليلته
العقبة وليس كذلك كما بينته في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح وإنما كانت البيعة ليله العقبة على
المنشط والمسكر في العسر والبسر إلى آخره وأما البيعة المذكورة هنا وهي التي تسمى ببيعة النساء
فكانت بعد ذلك بعدة قاتل آية النساء التي فيها البيعة المذكورة نزلت بعد مرة الحديبية في زمن الهدنة
وقبل فتح مكة وكانت البيعة التي وقعت للرجال على وقفها كانت عام الفتح وقد أوضحت ذلك
والسبب في الجمل عليه في كتاب الإيمان ومضى شرح هذا الحديث هناك * الحديث العاشر
حدث ابن عمر (قوله جويرية) بالجم تصغير جارية وهو ابن أسماء سمع من نافع مولى ابن عمر
حدث عنه بواسطه مالك أيضا (قوله من حمل علينا السلاح فليس منا) المراد من حمل عليهم
السلاح لقناهم لمناقبهم من ادخال العرب عليهم لأن حملهم لراستهم مثلا فإنه يحمله لهم لا عليهم
وقوله فليس منا أي على طريقتنا وأطلق اللفظ مع احتمال إرادة أنه ليس على المسئلة لعلنا نغفر في الزجر
والتعريف وسيأتي بسط ذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى * الحديث الحادي عشر (قوله رواه
أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم) قلت سيأتي موصولا مع شرحه في كتاب الفتن ومعه حديث
أبو هريرة عنه أنه وهو عند مسلم من حديث سلمة بن ملحان من حمل علينا السيف * الحديث الثاني
عشر (قوله حدثنا أبو يونس) هو السخيتاني ويونس هو ابن عبيد البصري والحسن هو البصري
(قوله عن الأحنف) هو ابن قيس (قوله لأنصر هذا الرجل) هو علي بن أبي طالب وكان الأحنف
يختلف عنه في وقعة الجمل (قوله إذا اتى المسلمين بسيفيهما) بالثنية وفي رواية الكشيحي
بالأفراد (قوله في النار) أي أن أغد الله عليهم ما ذكلا لهما فلا فعلا يستحقان أن يعذبوا من أجله
وقوله أنه كان حرم صا على قتل صاحبه أحسنه بالافلاي ومن تبعه على أن من عزم على المصيبة يأثم
ولم يفعلها وأجاب من خالفه بأن هذا شرح في الفعل والاختلاف فيمن هم مجرد أم صمم ولم يفعل شيئا
هل يأثم وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث من هم بمهنة ومن هم بسنة في كتاب الرقائق وقال
الخطابي هذا الوعيدان قائل على عداوة ديني أو طلب ملك مثلا فاما من قاتل أهل البني وأدفع
القاتل فقتل فلا يدخل في هذا الوعيد لأنه مأذون له في القتال ثم عا وسيأتي شرح هذا الحديث في

كتاب الفتن أيضاً شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ باب قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم
 القصاص في القتلى الآية كذا لا في ذنوب رواية الأصل والنسخ وابن عساكر اقتنى الحر باطري قوله
 عذاب أيام ولا سما على القتلى إلى قوله أنهم وساق في رواية كسرة الآية كلها ﴿قوله﴾ باب سؤال
 القاتل حتى يقر أو الأقرافي الحدود كذا لا كسرة بعده حدث أنس في قصة اليهودي والجارية ووقع
 عند أنس في ذكره وفي نعيم في المنخرج يهذف باب وقالوا بعد قوله عذاب أيام أو أذا لم يزل يسأل القاتل
 حتى أقروا الأقرافي الحدود وصنيع الأكثر أشبه وقد صرح الاسما على بأن الترجمة الأولى بلا حدث
 قلت والاية المذكورة أسل في اشتراط التكافؤ في القصاص وهو قول الجمهور وخالفهم الكوفيون
 فقالوا يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر الذي وعمكوا بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس
 قال اسمعيل القاضي في أحكام القرآن الجع بيننا لا يتبين أولى فتجعل النفس على المكافئة ويؤيده
 اتفاقهم على أن الحر لو قذف بعبد لم يجب عليه حد القذف قال ويؤخذ الحكم من الآية نفسها فإن في
 آخرها فإن تصديقهم فهو كفارة له والكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه وكذلك العبد لا يتصدق
 بجرحه لأن الحق لسيده وقال أبو فورسما انتقوا على أنه لا فاصص بين العبد والحر فيما دون النفس
 كانت النفس أولى بذلك قال ابن عبد البر أجمعوا على أن العبد يقتل بالحر وإن لا يقتل بالذبح
 ويقتل بها إلا أنه ورد من بعض الصحابة كذا والتابعين كالحنابلة لا يثبت عن علي لكن هو قول
 قتادة وأبو ذرهما قتلوه وجب عليهم نصف الدين أو ألقاهم الدية كاملة قال ولا يثبت عن علي لكن هو قول
 عثمان بن أبي أحمد قتل البصرة ويدل على التكافؤ بين الذكر والأنثى أنهم انتقوا على أن من قطع اليد
 والأور لو قتلته الصحيح حد الوجه عليه القصاص ولم يجعله بسبب عينه أو بدهنية ﴿قوله﴾ في الترجمة
 سؤال القاتل حتى يقر أي من أنهم بالقتل ولم تعلم عليه البيعة ﴿قوله﴾ حديثها همام (هو ابن عيسى) ﴿قوله﴾
 عن أنس في رواية حبان بن فتح المهملية وتشديد الموحدة عن همام الآية بعد سبعه أبواب حديث أنس
 ﴿قوله﴾ ابن جوديا لم أقف على اسمه ﴿قوله﴾ رضى راس جارية الرض والضاد المعجمة والرضخ بمعنى
 والجارية بمضملة أن تكون أمة ومضملة أن تكون حرة لكن دون البسوخ وقد وقع في رواية هشام
 ابن زيد عن أنس في الباب الذي يليه خرجت جارية عليها أو أضح بالدينه فرماها يهودي بمجهر
 وتخدم من هذا الوجه في المطلق بلفظ عدا يهودى على جارية فأخذ أو أضحاً كانت عليها ورضخ رأسها
 وفيه فأقما أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي في آخر رمق وهذا لا يبين كونها حرة لا احتمال أن
 يراد بأهلها أو المهارقة كانت أو عتيقة ولم أقف على اسمها لكن في بعض طرقها أنها من الانصار
 ولا تتأني بين قوله رضى رأسها بين حجرين وبين قوله رماها بمجهر وبين قوله رضى رأسها لأنه يجمع بينها
 بأنه رماها بمجهر فاصبر رأسها فنفقت على حجر آخر أو أما قوله (٢) على أو أضح فضاء بسبب
 أو أضح وهي بالضاد المعجمة والحاء المهملية جمع وضع قال أبو عبيد الله على القضية ونفل عياض أنها
 حلى من حجارة ولعله أراد حجارة الفضة أكثر أزمان القضية المضروبة أو المنقوشة ﴿قوله﴾ فقبل لها من
 فقبل له هذا أو فلان في رواية الكشميهني فلان أو فلان يهذف الهمزة وقد تقدم في
 الاشخاص من وجه آخر عن همام أو فلان أو فلان بالتركيب غير أو عطف وجاء بيان الذي خاطبها بذلك
 في الرواية التي أتى في هذه بلفظ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلان فتلك بين في رواية في غلبة
 عن أنس عند مسلم أبو أيوب وأدفعه على همام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها من تلك ﴿قوله﴾ حتى
 سمى اليهودي زاد في الروايتين التين في الأشخاص والوصاف أو ما مات برأسها ووقع في رواية هشام

باب يقول الله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا كتب
 عليكم القصاص في القتلى
 الآية باب سؤال القاتل
 حتى يقر أو الأقرافي
 الحدود حديثا حجاج
 ابن منهل حديثا همام
 عن قتادة عن أنس بن
 مالك رضى الله عنه أن
 يهوديا رضى رأس جارية
 بين حجرين فقبل لها
 من فعل بله هذا أو فلان أو
 فلان حتى سمى اليهودي
 قاتله النبي صلى الله عليه
 وسلم

(٢) قوله على أو أضح
 كذا في نسخ الشرح وليس
 في رواية هذا الباب ذكر
 لهذا اللفظ وإنما سألني
 باب من أقاد بالمجرم

ابن زبد في الرواية التي تلي هذا بيان الإسماء المذكورة أنه كان تارة في الأعلى التي وتارة دالا على الاتبات
 بلطف فلان قتلك فرقت رأسها فأعاد فقال فلان قتلك فرقت رأسها فقال لها في الثالثة فلان قتلك
 فخصت برأسها وهو مشعر بان فلان الثاني غير الأول ووقع التصريح بذلك في الرواية التي في الإطلاق
 وكذا الآتية بعدا بين فاشارت برأسها أن لفلان فلان لرجل آخر يعني عن رجل آخر فاشارت أن لا
 قال فلان قتلها فاشارت أن نعم **(قوله فلم يزل به حتى أقر)** في الوسايا قبحه به يعرف فلم يزل به حتى
 اعترف قال أبو مسعود لا أعلم أحد قال في هذا الحديث فاعترف ولا فخر الأهمام من يحيى قال المذهب فيه
 أنه ينبغي للعامة كتم أن يستدل على أهل الجنايات ثم يتلف بهم حتى يفر واليؤخذوا بأقوالهم وهذا
 يختلف ما إذا جازوا ثابته فانه يعرض عن لم يصرح بالجناية فانه يجب إقامة الحد عليه إذا أقر وسياق
 القصة يقتضي أن اليهودي لم يتم عليه بينة وإنما أخذ بأقراره وفيه أنه يجب المطالبة بالدم مجرد
 الشكوى وبالإشارة قال وفيه دليل على جواز وصية غير البالغ ودعواه بالدين والدم (قلت) في هذا
 نظرا لأنه لم يتعين كون الجارية دون البلوغ قال المازري في الردعي من أنكر القصاص بغير السبب
 وقتل الرجل بالمرأة (قلت) وسياق البحث فهماني ما بين مفردين قال واستدل به بعضهم على
 التذمة لها لو لم تعسر لم يكن لسؤال الجارية فائدة قال ولا يصح اعتباره مجردا لأنه خلاف الإجماع
 فلم يبق إلا أنه يشيد القسامة وقال النووي ذهب مالك إلى ثبوت قتل المتهم مجرد قول المجرور واستدل
 بهذا الحديث ولادلائقه بل هو قول باطل لأن اليهودي اعترف كإقراره التصريح به في بعض طرقه
 ونازعه بعض المالكية فقال لم يزل مالك ولا أحد من أهل مذهبه بشبوت القتل على المتهم مجرد قول
 المجرور وإنما قالوا أن قول المعتصم عندهم أنه فلان قتل لوث وجب القسامة فيقسم ثلثان فصاعدا
 من عصبته بشرط الذكورية وقد وافق بعض المالكية الجمهور واحتج من قال بالتذمة أن دعوى من
 وصل إلى ثلاث الحلة وهي وقت إخلاصه وتوحيته عنده معاينة مقارعة الدنيا يدل على أنه لا يقول إلا حقا
 فالأوهى أقوى من قول الشافعية أن الولي يقسم إذا وجد قريبا له المقتول رجلا معه سكن لجواز أن
 يكون القتيل غير من معه السكن **(قوله فرض رأسه بالحجارة)** أي دف في رواية الأشخاص
 فرض رأسه بين حجرين وبأن في رواية حبان أنهما قال كلا من اللطيفين وفي رواية هشام التي تلها
 قتله بين حجرين ومضى في الإطلاق بلطف الرواية التي في الأشخاص وفي رواية أبي قتادة عندهم فلم يصرح
 فرجح حتى مات لكن في رواية أبي داود من هذا الوجه قتل بين حجرين قال عياض رخصه بين حجرين
 ورعيه بالحجارة ووجهها يعني والجامع أنه رمى بحجر أو أكثر ورأسه على آخر وقال ابن القين أجاب
 بعض الحنفية بأن هذا الحديث لا دلالة فيه على المماثلة في القصاص لأن المرأة كانت حية والقود
 لا يكون في حي وتعقبه بأنه إنما أمر بقتله بعد موتها لأن في الحديث أن فلان قتل فلان على أنها ماتت حينئذ
 لأنها كانت تجرد بنفسها فلما ماتت اقتصر منه وادعى بالمرأطة من المالكية أن هذا الحكم كان في أول
 الإسلام وهو قول قول القليل وإماما جاء أنه اعترف فهو في رواية قتادة ولم يشهده وهذا ما عد عليه
 انتهى ولا يخفى فإدعاء هذه الدعوى فتادة حافظ زباده مقبولة لأن غيره لم يتعرض لنسبها فلم يتعارضوا
 والنسخ لا يثبت بالاحتمال واستدل به على وجوب القصاص على الذمي وتعقب بأنه ليس فيه تصريح
 بكونه ذميا فيجوز أن يكون معاهدا أو مستأثرا والله أعلم **(قوله باب)** إذا قتل مجرور أو
 بعضا كذا أطلق ولم يثبت الحكم إشارة إلى الاختلاف في ذلك ولكن إيراد الحديث بشرايئ ترجيح قول

فلم يزل به حتى أقر فرض
 رأسه بالحجارة في باب إذا
 قتل مجرور أو بعضا حدثنا
 محمد قال أخبرنا عبد الله
 ابن ادريس عن شعبة عن
 هشام بن زيد بن أنس
 عن جده أنس بن مالك
 قال خرجت جارية عليها
 أو ضاح بالذينة قال فرماها
 يهودي بحجر قال فجاءه
 بها إلى النبي صلى الله عليه
 وسلم وجرمها فقال لها
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فلان قتلك فرقت
 رأسها فأعاد عليها قال
 فلان قتلك فرقت رأسها
 فقال لها في الثالثة فلان
 قتلك فخصت برأسها
 فدعا به رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقتله بين الحجرين

الجمهور وذكروه حديثاً أنس في اليهودي والجارية وهو حجة للجمهور أن القاتل يقتل بما قتل
 به وتمسكوا بقوله تعالى وإن عاقبتم فما عاقبوا مثل ما عاقبتم به قوله تعالى فاعتدوا عليه مجل ما اعتدى
 عليكم وخالف الكوفيون فاحتجوا بحديث لا تؤدوا بالسيوف وهو ضعيف أخرجه البراء بن
 عدي من حديث أبي بكر وذكروا الاختلاف فيه مع ضعف اسناده وقال ابن عدي طرقة كلها
 ضعيفة وعلى تقدير نبوته فإنه على خلاف قاعدتهم في أن السنة لا تنسخ الكتاب ولا تخصصه وبالتالي
 عن المسئلة وهو صحيح لكنه مجهول عند الجمهور وعلى غير المبالغة في القصص جميعاً بين الدليلين قال
 ابن المنذر قال لا تكرأذا قتله بشئ يقتل مثله غالباً فهو عمد وقال ابن أبي ليلى إن قتل بالهجر أو العاص
 نظر إن كرر ذلك فهو عمد ولاؤلا وقال عطاء موطأ وسرط العمدان إن يكون بسلاح وقال الحسن
 البصري والشعبي والنخعي والحكمي وأبو حنيفة ومن تبعهم شرطه إن يكون بمسددة وأختلف
 فبين قتل عاصفاً بقيد بالضرب بالعصا فلم يمت هل يكر عليه قليل لم يكر أو قيل إن لم يمت قتل بالسيف
 وكذا قيل قتل بالتجويع وقال ابن العربي يستثنى من المبالغة ما كان فيه معصية كالخمر والواط
 والتحرير وفي الثالثة خلاف عند الشافعية والأولان بالاضاف لكن قال بعضهم يقتل بما يؤم
 مقام ذلك انتهى ومن أدلة المانع حديث المرأة التي رمت ضربها بجمود القسطاط فقتلتها فان النبي
 صلى الله عليه وسلم جعل فيها الذية وسأى في البحث فيه في باب جنين المرأة وهو بعد باب القسامة ومحمد
 في أول السند جزم الكل بأن يأنه ابن عبد الله بن عمرو قال أبو علي بن السكن هو ابن سلام **(قوله)**
باب قول الله تعالى إن النفس بالنفس والعين بالعين كذا في ذخرو الأسيلي وعند النسبي
 بعده الآية إلى قوله فاولئك هم الظالمون وسأى في رواية كريمة إلى قوله الظالمون والغرض من ذكر
 هذه الآية مطابقتها للفظ الحديث ولعله أراد أن يبين أنها وإن وردت في أهل الكتاب لكن الحكم
 الذي دلت عليه مستمر في شريعة الإسلام فهو أصل في القصص في قتل العمد **(قوله)** عن عبد
 الله هو ابن مسعود **(قوله)** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يهلل وقوع رواية سفيان
 الثوري عن الأعمش عند مسلم والنسائي زيادة في أوله وهي فأم فبينما رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال والذي لا اله غيره لا يهلل وظاهر قوله لا يهلل اثبات باحة قتل من استثنى وهو كذلك بالنسبة
 لتحرير قتل غيره وإن كان قتل من أيسر قتله منهم واجباً في الحكم **(قوله)** دم امرئ مسلم في
 رواية الثوري دم رجل والمراد لا يهلل إراقة دم أي كله وهو كتابة عن قتله ولو لم يرق دمه **(قوله)**
 يشهد أن لا اله الا الله هي صفة تأنف ذكر تليان أن المراد بالمسلم هو الاتقي بالثمانين وأوهى
 حال مفيدة للموصوف اشعاراً بأن الشهادة هي العدة في حقن الدم وهذا رجعه الطي واستشهد
 بحديث أسامة كيف صنع بلاله الا الله **(قوله)** الا باحدى ثلاث أي خصال ثلاث ووقع في رواية
 الثوري الا ثلاثة نفر **(قوله)** النفس بالنفس أي من قتل عمداً غير حق قتل بشرطه ووقع في حديث
 عثمان المذكور قتل عمداً فعليه القود وفي حديث جابر عن البراء من قتل نفساً ظالماً **(قوله)** والائب
 الزاني أي يفعل قتله بالرجم وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي لفظ رجل زنى بعد احصائه
 فعليه الرجم قال الثوري الزاني يجوز فيه اثبات الأيام وحذفها واثباتها أشهر **(قوله)** والمفارق لدينه التارك
 للجماعة كذا في رواية أبي ذر عن السكيتيين ولقائين والمفارق من الدين لكن عند الحسن
 والرخسي والمستثنى والمفارق لدينه قال الطيبي المفارق لدينه هو التارك له من المروق وهو الخروج
 وفي رواية مسلم واتارك لدينه المفارق للجماعة وله في رواية الثوري المفارق للجماعة وزاد قال الأعمش

باب قول الله تعالى إن
 النفس بالنفس والعين
 بالعين حديثاً عن
 حفص حدثنا أبي حدثنا
 الأعمش عن عبد الله بن
 مرة عن مسروق عن
 عبد الله قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يهل
 دم امرئ مسلم يشهدان
 لا اله الا الله وإنى رسول
 الله الا باحدى ثلاث
 النفس بالنفس والثيب
 الزاني والمفارق لدينه
 التارك للجماعة

فحدثنيهما ابراهيم بن النخعي فحدثني عن الاسودعي بن يزيد عن عائشة بنته (قلت) وهذا
الطريق أفضل المزي في الأطراف ذكرها في مستدعائنا وأفضل التنبية عليها في ترجمة صدق الله
ابن مرة عن مسروق عن ابن مسعود قد أخرجه مسلم أيضا جده من طريق شيبان بن عبد الرحمن
عن الأعمش ولم يسبق لفظه لكن قال بالاسنادين جيما ولم يقل والذي لا اله غيره وأفرده أبو حنيفة
صحيحه من طريق شيبان باللفظ المذكور سواء المراد بالجامعة جماعة المسلمين أي فارقهم أو تركهم
بالإرتداد فهي صفة للتارك أو المفاقر لصفة مستقلة والالكانات الحاصل أو باهو كقوله قبل ذلك
مسلم شهد أن لا اله الا الله فانها صفة مفسرة لقوله مسلم وليست قيدافية اذ لا يكون مسلما الا بذلك
ويؤيد ما قلناه أنه وقع في حديث عثمان أو يكفر بعد اسلامه أخرجه النسائي بسند صحيح وفي لفظ
له صحيح أيضا ارتد بعد اسلامه وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة أو كثر بعد ما أسلم وفي
حديث ابن عباس عند النسائي (١) مرته بعد ما عان قال ابن دقيق العيد الردة سب لا باهة تم
المسلم بالاجماع في الرجل وأما المرأة ففيها اختلاف وقد استدلل بهذا الحديث الجمهور في أن حكمها حكم
الرجل لاستواء حكمهما في الزنا وتجب بانها دالة اقتران وهي ضعيفة وقال البيضاوي التارك له دينه
صفة مؤكدة للمارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم قال وفي الحديث دليل لمن زعم
أنه لا يقتل أحد دخل في الاسلام شيء غير الذي عدد ترك الصلاة ولم ينفصل عن ذلك وثبته الطبري
وقال ابن دقيق العيد قد يؤخذ من قوله المفاقر للجماعة أن المراد المخالف لأهل الاجماع فيكون
منه كل من يقول بخلاف الاجماع كافر وقد نسب ذلك الى بعض الناس وليس ذلك بالهين فان المسائل
الاجماعية تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة مثلا وتارة لا يصحبها
التواتر فالاول يكفر جاحده لمخالفة التواتر لا مخالفة الاجماع والثاني لا يكفر به قال شيخنا في شرح
الترمذي الصحيح في تكفير منكر الاجماع عقيدة بانكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة
كاصوات الخس ومنهم من عبر بانكار ما يعلم وجوبه بالتواتر ومنه القول بمحدث العالم وقد حكى
عياض وغيره الاجماع على تكفير من يقول بعدم العالم وقال ابن دقيق العيد وقع هنا من بدعي
الحديث في المعقولات ويعمل الى الفاسفة ظن أن المخالف في حديث العالم لا يكفر لانه من قبيل
مخالفة الاجماع ونعمك بقولنا ان منكر الاجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك
متواترا عن صاحب الشرع قال وهو غسلة ساقط ما عنى في البصيرة أو تمام لان حديث
العالم من قبيل ما اجمعت فيه الاجماع والتواتر بالنقل وقال النووي قوله التارك له دينه عام في كل
من ارتد بأي ردة كانت فيجب قتله ان لم يرجع الى الاسلام وقوله المفاقر للجماعة يتناول كل
خارج عن الجماعة ببديهة أو نفي اجماع كل روافض والخوارج وغيرهم كذا قال وسأني البحث
فيه وقال القرطبي في المفهم ظاهر قوله المفاقر للجماعة أنه نعت للتارك له دينه لانه اذا ارتد فارق
جماعة المسلمين غير أنه يلحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وان لم يرتد من مجتمع من اقامة الحد
عليه اذا وجب بقتل على ذلك كهلل النبي وكنقطع الطريق والمهاجرين من الخوارج
وغيرهم قال فيناولهم لفظ المفاقر للجماعة بطريق العموم ولو لم يكن كذلك لم يصح الحصر لانه
يلزم ان ينسب من ذكر رده حلال فلا يصح الحصر وكلام الشارع منه عن ذلك قد دل على أن
وصف المفاقر للجماعة بهم جميع هو لا مبال في تحقيقه أن كل من فارق الجماعة ترك دينه غير ان
المرتد ترك كل المفاقر بخير ردة ترك بعضه انتهى وفيه مناقشة لأن أصل الجملة الثالثة الارتداد
فلا بد من وجوده والمفاقر بخير ردة لا يسمى مرتدا فيلزم الخلف في الحصر والتحقيق في جواب

(١) قوله عند النسائي
في نسخة عند الطبري

ذلك ان الجسرفين يجهتله حينا وامام ذكرهم فان قتل الواحد منهم انما يباح اذا وقع حال
الحارب والمقاتلة بدليل انه لو اسلم لم يجر قتله صبرا اتفاقا في غير الحاربين وعلى الراجح في الحاربين
ايضا لكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة وقد تعرض له ابن دقيق العيد فقال استدلل بهذا الحديث
ان تارك الصلاة لا يقتل تركها لكونه ليس من الامور الثلاثة بذلك استدلل شيخنا والى الحافظ
ابو الحسن بن الفضل المقدسي في ابيانه المشهورة ثم ساقها ومنها وهو كاف في محصيل المقصود هنا
والرأى عندى ان يحزره الامام * م بكل تعزيز يراه سواها

فالاصل عصمته الى ان عطى * احدى الثلاث الى الملاك ركابا

قال فهذا من المالكية اختار خلاف مذهبه وكذا استشكله امام الحرمين من الشافعية (قلت)
تارك الصلاة اختلف فيه فذهب احدوا سحق وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وابو الطيب
ابن سلمة وابو عبيد بن جويرية (١) ومنصور القبة وابو جعفر الرمدى الى انه يكفر بذلك ولو لم
يجهد جوبها وذهب الجمهور الى انه يقتل حدا وذهب الحنفية وواقفهم المزنى الى انه لا يكفر ولا
يقتل ومن اقوى ما استدلل به على عدم كفره حديث عبادة رفعه خمس صلوات كتبهن الله على العباد
الحديث وفيه ومن لم يأتمن فليس له عند الله عهدان شاء عذبه وان شاء ادخله الجنة اخرجه
مالك واصحاب السنن وصححه ابن حبان وابن السكن وغيرهما وعمل احمد ومن واقفه بطواهر
احاديث رويت بتكفيره وحلها من خالفهم على المستحل جدا بين الاخبار والله اعلم وقال ابن دقيق العيد
واراد بعض من ادركنا زمانه ان يزيل الاشكال فاستدل بحديث امرئ ان اقاتل الناس حتى يشهدوا
ان لا اله الا الله ويشيروا الصلاة ويؤثروا الزكاة ووجه الدليل منه انه وقف العصمة على المجموع
والمرتب على اشياء لا يحصل الا بمجموعها وبشيء بانقضاء بعضها قال وهذا ان قصد الاستدلال
بنطوقه وهو اقاتل الناس الخ فانه يقتضى الامر باقتال الى هذه الغاية فقد دهل الفرق بين المقاتلة
على الشيء والقتل عليه فان المقاتلة مفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين فلا يلزم من اباحة
المقاتلة على الصلاة اباحة قتل الممتنع من فعلها اذ المقاتلة وليس النزاع في ان قوما لو تركوا
الصلاة ونصبوا القتال انه يجب قتالهم وانما النظر فيما اذا تركها انسان من غير نصب قتال
هل يقتل ولا والفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ظاهر وان كان اخذه من آخر الحديث
وهو ترتب العصمة على فعل ذلك فان مفهومه يدل على انها لا ترتب على فعل بعضها فان الامر
لا يهادل في مفهومه ومخالفه في هذه المسئلة لا يقول بالمفهوم وامام يقول به فله ان يدفع حجة
بانه عارضته دلالة المنطوق في حديث الباب وهي ارجح من دلالة المفهوم فيقدم عليها واستدل
به بعض الشافعية بقتل تارك الصلاة لانه تارك للدين الذى هو الصلوات وانما لم يقولوا يقتل تارك
الزكاة لامكان انزاعها منه قهرا ولا يقتل تارك الصيام لامكان منعه المفطرات فيحتاج هو
ان ينوى الصيام لانه يعتد بوجوبه واستدل به على ان الحر لا يقتل بالعبد لان العبد لا يرجع اذا
رفى ولو كان ثباحتها ابن التين قال وليس لاحد ان يفرق ما جمعه الله الابد ليس من كتاب او سنة
قال وهذا بخلاف الجملة الثالثة فان الاجماع اتفق على ان العبد والحر في الردة سواء فكانه
جعل ان اصل العمل بدلالة الاقران ما لم يات دليل بخلافه وقال شيخنا في شرح الرمدى
استثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل فانه يجوز قتله بالدفع وأشار بذلك الى قول النووي يخص
من عموم الثلاثة الصائل ونحوه فيباح قتله في الدفع وقد يجاب بانه داخل في المفارق للجماعة

(١) فصوله جويرية في
نسخة حرجويه

أو يكون المراد لاهل محمد قتله بمعنى أنه لاهل قبله الامدافعية بخلاف الثلاثة واستحسنه الطيبي وقال
هو أولى من قهرير البضاوى لانه فسر قوله النفس بالنفس بقتل النفس فصاعدا النفس التي قتلها
عدوا فانما تقتضى خروج الصائل ولولم يقصد الدافع قتله (قلت) والجواب الثاني هو المعتد وأما
الاول فتقدم الجواب عنه وحكى ابن التين عن الداودى ان هذا الحديث منسوخ بآية المحاربة من قتل
نفسا بغير نفس أو فساد فى الارض قال فاجاب القتل بجور والفساد فى الارض قال وقد ورد فى القتل بغير
الثلاث اشياء منها قوله تعالى فقاتلوا التى تبغى وحديث من وجد نعوه بعمل محمل قوم لوطا فقتلوه
وحديث من اتى بهيمة فقتلوه وحديث من خرج وأمر الناس جمع بغير نعوه بعمل محمل قوم لوطا فقتلوه
ان يقتلوا وقول جماعة من الائمة ان تاب أهل القدر والقتلوا وقول جماعة من الائمة بضرب المبتدع
حتى يرجع أو يموت وقول جماعة من الائمة يقتل تارك الصلاة قال وهذا كله زائد على الثلاث
(قلت) وزاد غيره قتل من طلب أخذ مال انسان أو حره بغير حق ومانع الزكاة المفروضة ومن اراد
ولم يفارق الجماعة ومن خالف الاجماع وأظهر الشقاق والخلاف والزندق اذا تاب على رأى والماسحر
والجواب عن ذلك كله ان الاكثر فى المحاربة انه ان قتل قتل وبأن حكم الائمة فى الباغي أن يقتل لأن
يقصد الى قتله وبأن الخبرين فى اللواط وانبايان البهيمه لم يصحا وعلى تقدير الصحة فهما داخلان
فى الزنا وحديث الخارج عن المسلمين تقدم تأويله بان المراد بقتله حسبه ومنعه من الخروج وأن عمر
من هذا القبيل والقول فى القدرية وسائر المبتدعة مفرغ على القول بتكفيرهم وبأن قتل تارك
الصلاة عند من لا يكفره مختلف فيه كما تقدم بوضاحه وأما من طلب المال أو الحر بمن حكم دفع
الصائل ومانع الزكاة تقدم جوابه ومخالفة الاجماع داخل فى مفارقة الجماعة وقتل الزندق لاستصحاب
حكم كفره وكذا الساحر والعلم عند الله تعالى وقد حكى ابن العربى عن بعض أعيانه أن أسباب القتل
عشرة قال ابن العربى ولا يخرج من هذه الثلاثة بهال فان من سحر أو سب نبي الله كفر فهو داخل فى
التارك لذينة والله أعلم واستدل بقوله النفس بالنفس على تساوى النفوس فى القتل العمد فيقال لكل
مقتول من قاتله سواء كان حرا أو عبدا وعملا به الخفيفة وادعوا أن آية المائدة المذكورة فى الترجمة
تاسخه لآية البقرة كتب عليكم القصاص فى القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد ومنهم من فرق بين عبد
الجاتى وعبد غيره فأقدم عبد غيره دون عبد نفسه وقال الجمهور آية البقرة مفسرة لآية المائدة
فيقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لقصة وقال الشافعى ليس بين العبد والحر قصاص الا ان شاء
الحر وأخرج للجمهور أن العبد سلمه فلا يجب فيه الا القصة وتقتل خطأ وسبأ من بذلك حد باب
واستدل بعمومه على جواز قتل المسلم بالكافر المستأمن والمعاهد وقدمضى فى الباب قبله شرح
حديث على لا يقتل مؤمن بكافر وفى الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه ولو انتقل عنه
لاستثنائه المرتد من المسلمين وهو باعتبار ما كان (قوله باب من أقاد بالحجر) أى حكم
بالقود فمقتن وهو المعاملة فى القصاص ذكره حديث أنس فى قصة اليهودى والجارية وقد تقدم
شرحه مستوفى فربما وقوله فأشارت برأسها أى نعم فى رواية الكشميرى أن نعم بالثوب بدل التحنانية
وكلاهما بهيمى تفسير ما تقدمه والمراد انما أشارت إشارة مفهومة يستفاد منها ما يستفاد منها لو ظفقت
فقلت نعم (قوله باب من قتل له قتيلا فهو بغير النظرين) ترجمه بلفظ الخبر
وظاهره حجة من قال ان الاختيار فى أخذ الدية والاقتصاص راجع الى أولياء القتل ولا يتربط
ذلك رضا القاتل وهذا القدر مقصود الترجمة ومن ثم عقب حديث أبى هريرة بهديث ابن عباس الذى

باب من أقاد بالحجر

حدثنا محمد بن بشر حدثنا

محمد بن جعفر حدثنا شعبة

عن هشام بن زيد عن أنس

رضي الله عنه أن يهوديا

قتل جارية على أوصاح

لما قتلها بجعفر فجي

بها إلى النبي صلى الله عليه

وسلم وبها رمى فقال

اقتل فأشارت برأسها

ان لا تم قال فى الثانية

فأشارت برأسها ان لا تم

سألتها الثالثة فأشارت

برأسها أى نعم فقتله النبي

صلى الله عليه وسلم بهجرين

باب من قتل له قتيلا

فهو بغير النظرين

حدثنا أبو نعيم حدثنا

شيبان عن يحيى عن أبى

سليم

فيه تفسير قوله تعالى فمن عني فما من أخيه شيء أي ترك لخدمة ورضي منه بالبيعة فاتباع بالمعروف أي في المطالبة بالبيعة وقد فسر ابن عباس العفو قبول الذبيحة والعدو قبول الدية راجع إلى الأولياء الذين لهم طلب القصاص وأيضاً قلنا تمت القاتل الذبيحة خبره لأنه ما مورأحياء نفسه لعموم قوله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم فإذا رضى أولياء المقتول بأخذ الدية لم يكن للقاتل أن يمنع من ذلك قال ابن بطال معنى قوله تعالى ذلك تخفيف من ربحكم إشارة إلى أن أخذ الدية لم يكن في بني إسرائيل بل كل القصاص متعدياً فخصف الله من هذه الأمة عشر وعية أخذ الدية إذا رضى أولياء المقتول • ثم ذكر في الباب حديثين • الأول (قوله من أي حريرة) كذا لاكثر من رواه عن يحيى بن أي كثير في الصحيحين وغيرهما ووقع في رواية النسائي مرسلًا وهو من رواية يحيى بن جبير عن الأوزاعي وهي شاذة (قوله ان خراعة قتلوا رجلاً وقال عبد الله بن رباح) كذا لاكثر من رواه عن يحيى بن جبير عن الأوزاعي وهو ابن عبد الرحمن في كتاب العلم وطريق عبد الله بن رباح هذه وصلة البيهقي عن طريق هشام بن علي السيرافي عنه وتقدم في القطعة من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أي سلمة مصرحاً بالتحدث في جميع السند (قوله انه عام فتح مكة) الهاء في انه ضمير الشأن (قوله قتل خراعة رجلاً من بني ليث بقتيل لهم في الجاهلية) ووقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعد المقبري عن أي شريح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة فكل الحديث وفيه ثم انكم معشر خراعة قتلتم هذا الرجل من هذيل واني عاقبه ووقع نحو ذلك في رواية ابن اسحق عن المقبري كما أورده في باب لا يعسد شجر الحرم من أبواب جزاء الصيد من كتاب الحج فاما خراعة فتقدم نسبه في أول مناقب خريش وأما نوليث فقبيلة مشهورة ينسبون إلى ليث بن بكر بن كتانة بن خزيمه بن مدركة بن الياسر بن مضر وأما هذيل فقبيلة كبيرة ينسبون إلى هذيل وهم بنو مدركة بن الياسر بن مضر وكانت هذيل بكر من سكان مكة وكانوا في ظواهرها خارجين من الحرم وأما خراعة فكانوا غلبوا على مكة وحكموا فيها ثم اخبر جوامعها فصاروا في ظاهرها وكانت بينهم وبين بني بكر غداوة ظاهرة في الجاهلية وكانت خراعة حلفاء بني هاشم بن عبد مناف إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكان بنو بكر حلفاء خريش كما تقدم بيانه في أول فتح مكة من كتاب المغازي وقد ذكرت العلم ان اسم القاتل من خراعة خراش بمعجمتين ابن أمية الخراعي وان المقتول منهم في الجاهلية كل اسمه أحر وان المقتول من بني ليث لم يسم وكذا القاتل ثم رايت في السيرة النبوية لابن اسحق ان الخراعي المقتول اسمه منه قال ابن اسحق في المغازي حديثي سعيد ابن أي سندرا الأسلمي عن رجل من قومه قال كان معنار رجل يقال له أحر كان شجاعاً وكان إذا نام غط فاذا طرّفهم شيء صاحوا به فيثور مثل الأسد ففرّاهم قوم من هذيل في الجاهلية فقال لهم ابن الأتوم وهو بأثناء المثلثة والعين المهمة لا يعجلوا حتى انظر فإن كان أحر قهيم فلا سبيل اليهم فاستمع فاذا غطي أحر فغشي إليه حتى وضع السيف في صدره فقتله وأغاروا على الحلي فلما كان عام الفتح وكان القدم يوم الفتح أي ابن الأتوم الهذلي حتى دخل مكة وهو على شرك كفر أنه خراعة ففرّوه فأقبل خراش بن أمية فقال أفرجوا عن الرجل فطعنه بالسيف في بطنه فوقع قتيلاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر خراعة أرفعوا أيديكم عن القتل ولقد قتلتم قتيلاً لا دينه قال ابن اسحق وحديثي عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي عن سعيد بن المسيب قال بلغ النبي صلى الله عليه وسلم

عن أبي هريرة أن خراعة قتلوا رجلاً وقال عبد الله ابن رباح حدثنا حرب عن يحيى حدثنا أبو سلمة حدثنا أبو هريرة أنه عام فتح مكة قتل خراعة رجلاً من بني ليث بقتيل لهم في الجاهلية

عليه وسلم ما صنع خراش بن أمية قال ان خراشا قتل عليه بذلك ثم ذكر حديث أبي شريح الخزازي
 كما تقدم فهذا قصة المذنب وأما قصة المقتول من بني ليث فكانها أخرى وقد ذكر ابن هشام ان
 المقتول من بني ليث اسمه جندب بن الادلع وقال بلقي أن أول قتيل وداه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يوم الفتح جندب بن الادلع قتله بنو كعب فوداه عنه ثمانية لسنن ذكره الواقدي ان اسمه جندب
 ابن الادلع فراه جندب بن الاعجب الاسلمي فخرج بجيش عليه فجاء خراش فقتله فظهر أن
 القصة واحدة فقله كان هذا خراش بن ليث أو بالعكس ورأيت في آخر الجزء الثالث من فوائد أبي
 علي بن خزيمة ان اسم الخزازي القاتل هلال بن أمية فان ثبت فقله هلالا لقب خراش والله أعلم (قوله
 ققام رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية سفيان المشار اليها في العلم فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم
 بذلك فركب راحلته فخطب (قوله ان الله جس عن مكة الفيل) بالفاء اسم الحيوان المشهور وأشار
 بحية عن مكة إلى قصة الحنة وهي مشورة ساقا ابن اسحق بسوطه وحاصل مذاقها ان أبرهة
 الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانيا بنى كنيسة وألزم الناس بالحج اليها فقدم بعض العرب فاستغل
 الحجة ونحو ط فهور فغضب أبرهة وعزم على تخريب الكعبة فتجهز جيش كثيف واستصعب
 معه فيلا عظيما فلما قرب من مكة خرج اليه عبد المطلب فأعطاه وكن جيل الحية فطلب منه ان يرد
 عليه ابلا له حيث فاستصره فمته وقال لقد ظننت انك لا تأتي الا في الامر الذي جئت فيه فقال ان
 لهذا البيت رياضية فاعاد اليه ابلا وتقدم أبرهة بجيشه فقدموا الفيل فبرك وعجزوا فيه وارسل
 الله عليهم طرايع كل واحد ثلاثة أحجار حجر ين في رجليه وحجر في منقاره فألقوها عليهم فلم يبق منهم
 أحد الا أصيب وآخر جرح ابن مر دويه بسند حسن عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء أصحاب الفيل
 حتى نزلوا الصفاح وهو بكسر الميم ثم قاموا بموضع خارج مكة من جهة طريق اليمن فأناهم
 عبد المطلب فقال ان هذا بيت الله لم يسل عليه أحد الا بالاولى ان يرجع حتى نهدم فكاوا لا يهدمون
 فيهم الا تأخر فدا الله الطير الا بابل فأطهاها حجارة سوداء فلما جادتهم رمهم فابق منهم أحد الا
 اخذته الحكة فكان لا يمشي أحد منهم جلده الانساظ لجه قال ابن اسحق حديثه يعقوب بن عتبة
 قال حدثت ان أول ما وقعت الحصاة والجدرى بأرض العرب من يومئذ عند الطبري بسند صحيح
 عن عكرمة انها كانت طيرا خضر اخرجت من البحر لها رؤس ك رؤس السباع ولا ين في حاتم من طريق
 صيد بن عمر بسند قوي بعث الله عليهم طيرا أنشأها من البحر كامل الخطا طيف فذكر كركهو ما تقدم
 (قوله واتاهم قتل لاجد قتيلى الخ) تقدم بيانه مفصلا في باب تخريب القتال بركة من أبواب جزاء الصيد
 وفيما قبله في باب لا يهدم شجر الحرام (قوله ولا يلقط) بضم أوله على البناء للمجهول وفي آخره الا
 لم تدور على الكسبية هنا بفتح أوله وفي آخره الامتداد وهو واضح (قوله ومن قتل له قتيل) أي من
 قتل له قريب كان حيا فصار قتيل بذلك القتل (قوله فهو بخير النظرين) تقدم في العلم بلقا ومن قتل
 فهو بخير النظرين وهو مختصر ولا يمكن حله على ظاهره لان المقتول لا اختيار له او ما لا اختيار له ولو لم
 وقد أشار إلى نحو ذلك الخطابي ووقع في رواية الترمذي من طريق الأوزاعي فاما ان يعفو وامان يقتل
 والمراد العقول الدية جمعها بين الروايتين يؤيده أن عذره في حديث أبي شريح عن قتل له قتيل
 بعد اليوم فأهله بين خيرين اما أن يقتل أو يأخذوا الدية ولا يداودوا بن ماجة وعلمه الترمذي
 من وجه آخر عن أبي شريح بلقا فانه يختار احدي ثلاث اما ان يقتل واما ان يعفو واما ان
 يأخذ الدية فان أراد الرابحة فقد ادعى عليه أي ان اراد زيادة على القصاص أو الدية وسأذكر

قام رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال ان الله
 جس عن مكة الفيل وسلط
 عليهم رسوله والمؤمنين
 الاوتها لم يهل لاحد قبل
 ولا يهل لاحد من بعدى
 الاوتها احلنى ساعة
 من نهار الاوتها ساعتى
 هذه حرام لا يفتنى شوكتها
 ولا يهدم شجرها ولا
 يلقط ساقها الا امتد
 ومن قتل له قتيل فهو بخير
 النظرين

الاختلاف فيمن يستحق الجوار هل هو الماتل أو رولى المقتول في شرح الحديث الذي بعده وفي الحديث ان رولى الدم يخبر بين القصاص والدية واختلف اذا اختار الدية هل يجب على القاتل اجابته فذهب الاكثر الى ذلك وعن مالك لا يجب الا برضا القاتل واستدل بقوله ومن قتله له بان الحق يتعلق بورية المقتول فلو كان بعضهم غائباً وطفلاً لم يكن للباقي القصاص حتى يبلغ الطفل وبقدم الغائب (قوله امان بوى) يسكون الواو أى يعطى القاتل أو أولياءه المقتول الدية واما ان ينادى يقتل به ووقع في العلم لفظ امان يسفل بدل امان بوى وهو معناه والعقل الدية وفي رواية الاوزاجي في القطعة امان يضى بالقابديل الواو وفي نسخة واما ان يعطى أى الدية وتسل ابن التين عن الداودى ان في رواية أخرى امان بوى أو ينادى وتغيبه بانه غير صحيح لانه لو كان بالماء لم يكن له فائدة لتقدم ذكر الدية ولو كان بالماء واستعمل ان يكون للقتول وليان لذكر ابائتيه أى قادا يقتلهما والاصل عدم التعدد قال وصحيح الرواية امان بوى أو ينادى ناعما يصح شأدى ان تقدمه ان يقتص وفي الحديث جواز ايقاع القصاص بالحرم لانه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك عكة ولم يبقه بشير الحرم وتغيبه بمومه من قال يقتل المسلم بالذمى وقد سبق ما فيه (قوله ققام رجل من أهل اليمن يقال له ابوشاه) تقدم ضبطه مع شرحه في العلم وحكى السليان بعضهم خطي بها بناء في آخره وغلطه وقال هو فارسي من فرسان القرس الذين بينهم كسرى الى اليمن (قوله ثم قام رجل من قريش فقال يا رسول الله الا اذخر) تقدم بيان اسمه وانه العباس بن عبد المطلب وشرح بقية الحديث المتعلق بنعيم مكة وبالاذخر في الاواب المذكورة من كتاب الحج (قوله وتابعه عبيد الله) يعنى ابن موسى (عن شيبان في القيل) أى تابع حرب بن شداد عن يحيى في القيل بالقاء ورواية عبيد الله المذكورة موصولة في صحيح مسلم من طريقه (قوله وقال بعضهم عن أى نعيم القتل) هو محمد بن يحيى الذهلي جزم عن أى نعيم في روايته عنه بهذا الحديث لفظ القتل راما البخارى فرواه عنه بالثلاث كاتقدم في كتاب العلم (قوله وقال عبيد الله امان ينادى القاتل) أى يؤخذ لهم بثأره وعبيد الله هو ابن موسى المذكور وروايته اياه عن شيبان بن عبد الرحمن المذكور وروايته عنه موصولة في صحيح مسلم كما بينته ولفظه امان يعطى الدية واما ان ينادى القاتل وهو بيان لقوله امان ينادى الحديث الثانى (قوله عن عمرو) هو ابن دينار (عن مجاهد) وقد تقدم في تفسير البقرة عن الجدي عن شيبان حدثنا عمرو سمعت مجاهداً (قوله عن ابن عباس رضى الله عنهما) في رواية الجدي سمعت ابن عباس هكذا موصوله ابن عبيدة عن عمرو بن دينار وهو من أثبت الناس في عمرو ورواه ورقان بن عمر عن عمرو فلم يذكر فيه ابن عباس أخرجه النسائى (قوله كانت في بنى اسرائيل القصص) كذاهما من رواية قتيبة عن سفيان بن عيينة وفي رواية الجدي عن سفيان كان في بنى اسرائيل القصص كاتقدم في التفسير وهو وجهه وكأنه اثبت باعتبار معنى القصص وهو المائة والمساواة (قوله فقال الله هذه الامة كتب عليكم القصص في القتل الى هذه الآية فمن عصى له من اخيه شئ) (قلت) كذا وقع في رواية قتيبة ووقع هنا عند اذى ذروالا كثر ووقع هنا في رواية النسقى والقاسى الى قوله فمن عصى له من اخيه شئ ووقع في رواية ابن ابي عمير في مسنده ومن طريقة ابي نعيم في المستخرج الى قوله في هذه الآية يتوجه هذا لظهور المراد الا لا فالول وبهم ان قوله فمن عصى في آية القى الى المبدأ وليس كذلك وقد أخرجه الاسماعلى من رواية ابي كريب وغيره عن شيبان قال حدثنا في القتل قمارا الى والاينى بالانى فمن عصى له ووقع في

اما ان بوى واما ان ينادى ققام رجل من أهل اليمن يقال له ابوشاه فقال اكتب لى يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لى شاه ثم قام رجل من قريش فقال يا رسول الله الا اذخر فاتماخه في بيوتنا وقبورنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذخر وتابعه عبيد الله عن شيبان في القيل وقال بعضهم من اذى نعيم القتل وقال عبيد الله امان ينادى القاتل (قوله عن عبيد الله) حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن عمرو عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كانت في بنى اسرائيل القصص ولم تكن فيهم الدية فقال الله هذه الامة كتب عليكم القصص في القتل الى هذه الآية فمن عصى له من اخيه شئ قال ابن عباس فالعقوان يقتل الدية في الممدقل فاتباع بالمعروف ان يطلب بمعروف وببؤدى باحسان

رواية الجدي المذكورة ما حذفها من الآية وزاد في آخره تفسير قوله ذلك تخفيف من ربكم وزاد فيه أيضا تفسير قوله فمن اعتدى أي قتل بعد قبول الدية وقد اختلف في تفسير العذاب في هذه الآية فقيل يتعلق بالآخرة وما في الدنيا فهو لمن قتل ابتداء وهذا قول الجمهور وعكسهم قتادة والسدي يتختم القتل ولا يتكهن الولي من أخذ الدية وفيه حديث جابر رفته لا أعفوه من قتل بعد أخذ الدية أخرجه أبو داود وفي سنده قطع قال أبو عبيد ذهب ابن عباس إلى أن هذه الآية ليست منسوخة بآية المائدة إن النفس بالنفس بل هما حكمتان وكأنه رأى أن آية المائدة مقصورة لآية البقرة وإن المراد بالنفس نفس الأحرار ذكورهم وإناهم دون الأرقام فإن أنفسهم متساوية دون الأحرار وقال اسمعيل المراد في النفس بالنفس المكافئة للأخرى في الحد ودolan الحر لو قذف عبدا لم يجلد اتفاقا والقتل قصاصا من جهة الحد وقال وبينه قوله في الآية والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له فمن هنا يخرج العبد والكافر لأن العبد ليس له أن يتصدق بدمه ولا يجرحه ولأن الكافر لا يسمى متصدقا ولا يكفر عنه (قلت) محصل كلام ابن عباس يدل على أن قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أي على بني إسرائيل في التوراة أن النفس بالنفس مطلقا فخصف عن هذه الآية بمشروعية الدية بدلا من القتل لمن عاقب من الأولياء عن القصاص وتخصيصه بالحر في الحر فعين ذلك لاجتماع آية المائدة لمن تمسك بها في قتل الحر بالعبد المسلم بالكافر لأن شرع من قبلنا إنما يتسلط منه عالم يرد في شرعنا ما يخالفه وقد قيل إن شرعية عيسى لم يكن فيها قصاص وأنه كان فيها الدية فقط فإن ثبت ذلك امتازت شرعية الإسلام بأنها جمعت الأمرين فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط واستدل به على أن الخبر في التوراة وأخذ الدية هو الولي وهو قول الجمهور وقرره الخطابي بأن العفو في الآية يحتاج إلى بيان لأن ظاهرا القصاص أن لا يتبعه لاحدهما على الآخر لكن المعنى أن من عفى عنه من القصاص إلى الدية فعلى مستحق الدية الاتباع المعروف وهو المطالبة وعلى القاتل الأداء وهو دفع الدية بإحسان وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة إلى أن الخيار في القصاص والدية للقاتل قال الطحاوي والحقبة لهم حديث أنس في قصة الراسع حته فقال النبي صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص فانه حكم بالقصاص ولم يضر ولو كان الخيار للولي لأعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم إذا يجوز للعالم أن يتعكم لمن ثبت له أحد شيئين بأحدهما من قبل أن يطمه بأن الحق له في أحدهما قلما حكم بالقصاص وجب أن يحمل عليه قوله فهو بغير النظر ين أي ولي المقتول يخبر بشرط أن يرضى الجاني أن يغرر الدية وتعقب بأن قوله صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص إنما وقع عند طلب أولياء المجني عليه في العمد القرد دفاعا علم أن كتاب الله نزل على أن المجني عليه إذا طلب التوراة واجب إليه وليس فيه ما ادعاه من تأخير البيان وخرج الطحاوي أيضا بأنهم أجمعوا على أن الولي لو قال للقاتل رضىت أن تطحن كذا على أن لا أتقتل إن القاتل لا يجبر على ذلك ولو أخذ منه كرها وإن كان يجب عليه أن يحضر دم نفسه وقال المهلب وبغيره يستفاد من قوله فهو بغير النظر إن الولي إذا سئل في الصفو على مال إن شاء قبل ذلك وإن شاء افتص وعلى الولي اتباع الأولى في ذلك وليس فيه ما يدل على إكراه القاتل على بذل الدية واستدل بالآية على أن الواجب في قتل العمد القرد الدية بدل منه وقيل الواجب الخيار وهما قولان للعلماء وكذا في مذهب الشافعي أصحهما الأول واختلف في سبب نزول الآية فقيل نزلت في حين من العرب كان لاحدهما طول على الآخر في الشرف فكانوا يتزوجون من نسائهم بغير مهر وإذا قتل منهم عبدا قتلوا به حر أو امرأة قتلوا بها رجلا أخرجه الطبري عن الشعبي وأخرج أبو داود عن طريق عن صالح بن حي عن

باب من طلب دم امرئ
بغير حق في حد ثنا ابو
اليمان اخبرنا شعيب عن
عبد الله بن ابي حسين
حد ثنا نافع بن جبير عن
ابن عباس ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال اغض
الناس الى الله ثلاثة ملحد
في الحرم ومبتغ في الاسلام
سنة الجاهلية

سأله بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال كان قرظة والنضير وكان النضير أشرف من قرظة
فكان اذا قتل رجل من قرظة رجلا من النضير قتل به واذا قتل رجل من النضير رجلا من قرظة
يؤدى عنه ثمان وسق من التمر فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم قتل رجل من النضير رجلا من قرظة
قتلوا اقدومه لناقتة فقتلوا بعثنا ويحكم النبي صلى الله عليه وسلم فاقوه فزات وان حكمت فاحكم بينهم
بالقسط وانسط النفس بالنفس ثم نزلت افحكم الجاهلية بينكم واستبدل به الجوهري جواز اخذ
الدية في قتل العبد ولو كان غيلة وهو ان يمدح شخص حتى يصير به الى موضع غنى فيقتله خلافا لما لكتبة
واخلفه مالك في المأرب فان الامر فيه الى السلطان وليس للاولياء العفو عنه وهذا على أصله في ان حد
المأرب الا قتل اذارة الامام وان اوفى الآية للتخيير لا للتنبؤ ويقع فيه ان من قتل متاولا كان حكمه
حكم من قتل خطافي وجوب الدية لقوله صلى الله عليه وسلم فاقوه واستبدل به بعض المالكية على قتل
من التجأ الى الحرم بعد ان يقتل عبدا خلافا لمن قال لا يقتل في الحرم بل يلجأ الى الخروج منه ووجه
الدلالة ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله في قصة قتل خزاعة المفتول في الحرم وان القود مشرع وبعين قتل
عمدا ولا يجازيه ما ذكر من حرمة الحرم فان المراد به تعظيمه بتعظيم ما حرم الله واقامة الحد على
الحاق به من جهة تعظيم حرمة الله وقد قدم شي من هذا في الموضع الذي اشترت اليه اقسام كتاب
الحج (قوله باب من طلب دم امرئ بغير حق) أي بيان حكمه (قوله عن عبد الله بن
أبي حسين) هو عبد الله بن عبد الرحمن نسب الى جده وثبت ذكره في هذا السند عند الطبراني
في نسخة شعيب بن أبي حمزة وكذا في مستخرج أبي نعيم ونافع بن جبير أي ابن مطعم (قوله بغض)
هو اقل من البغض قال وهو شاذ ومثله اعدم من العلم اذا افتقر قال وانما يقال اقل من كذا لفافضة
في الفعل الثلاثي قال الملبس غيره المراد به لؤا الثلاثة انهم اضعف أهل المعاصي الى الله فهو كقوله
أكرم الكبار ولا لا فاشرك اضعف الى الله من جميع المعاصي (قوله ملحد في الحرم) أصل الملحد
هو المائل عن الحق والحاد العادل عن القصد واستشكل بان مرتكب الصغيرة مائل عن الحق
والجواب ان هذه الصيغة في العرف مستعملة للخارج عن الدين فاذا وصف به من ارتكب معصية
كان في ذلك اشارة الى عظمها وقيل اراده بالجملة الاسمية مشعر بثبوت الصفة ثم التذكير للتعظيم
فيكون ذلك اشارة الى عظم الذنب وقد تقدم قريبا في عدد الكبار مستعمل البيت الحرام وأخرج
الثوري في تفسيره عن السدي عن مرة عن ابن مسعود قال ما من رجل يم بسنة فتكتب عليه الا
ان رجلا ولهم بعدن أي ان يقتل رجلا بالبيت الحرام الا اذاقه الله من عذاب اليم وهذا سند صحيح
وقد ذكر شعبة ان السدي رفعه لهم وكان شعبة يرويه عنه موقوفا أخرجه أحد عن يزيد بن هرون
عن شعبة وأخرجه الطبري عن طريق أسباط بن نصر عن السدي موقوفا وظاهر سياق الحديث ان
فعل الصغيرة في الحرم أشد من فعل الكبيرة في غيره وهو مشكل فيتعين ان المراد بالحاد فصل
الكبيرة وقد يؤخذ ذلك من سياق الآية فان الاتيان بالجملة الاسمية في قوله من يرويه بالحاد نظم
الآية بقيد ثبوت الحاد ودوامه والتسوية للتعظيم أي من يكون الحاد عظيم الله اعلم (قوله ومبتغ
في الاسلام سنة الجاهلية) أي يكون له الحق عند شخص فيطلبه من غيره من لا يكون له فيه
مشاركة كوالده او ولده او قريبه وقيل المراد من يرويه بشا وسيرة الجاهلية او اشاعتها وتنفيذها وسنة
الجاهلية اسم جنس يجمع ما كان أهل الجاهلية يتمدونه من اخذ الجار بجاره والحليف بهليفه
ونحو ذلك ويلاحظ بذلك ما كانوا يتمدونه والمراد منه ما جاء الاسلام تركه كالطيرة والكهانة وغير

ذلك وقد اخرج الطبراني والدارقطني من حديث أبي شريح رفعه ان اهل بيعة الله من قتل غير
 قاتله او طلب بدم الجاهلية في الاسلام فيمكن ان يفسر به سنة الجاهلية في هذا الحديث **(قوله ومطلب)**
 بالشد يد مقتل من الطلب فابدلت التاء طاء وادغمت والمراد من يبالغ في الطلب وقال الكر ما في المعنى
 المتكلف الطلب والمراد الطلب المترتب عليه المطلوب لا مجرد الطلب او ذكر الطلب ليسلزم الزجر في
 الفعل بطريق الاولى وقوله بغير حق احتراز عن من يقع به مثل ذلك لكن بحق كطلب القصاص مثلا وقوله
 ليهرق بفتح الهاء يجوز اسكانها وقد عكس به من قال ان العزم المصمم يؤخذ به وتقدم البحث في
 ذلك في الكلام على حديث من هم بمحنة في كتاب الرافق **(في تنبيهه)** وقتل هذا الحديث على سب
 قهر اتخى كتاب مكة لعمر بن شبة من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن عطاء بن يزيد قال
 قتل رجل بالمرزوفة يعني في غزوة الفتح فذكر القصة وفيها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وما اعلم
 احدا اعنى على الله من ثلاث رجل قتل في الحرم او قتل غير قاتله او قتل بذل في الجاهلية ومن طريق
 مسعر عن عمرو بن مرة عن الزهري ولفظه ان اجرا الناس على الله فذكر نحوه وقال فيه ومطلب
 بدخول الجاهلية **(قوله باب العفو في الخطا بعد الموت)** اى عفو الولي لا عفو المقتول
 لانه بحال ويمتثل ان يدخل وانما قبله بما بعد الموت لانه لا يظهر اثره الا قبله اذ عفى المقتول ثم مات لم
 يظهر اعفوه اثر لانه لو عاش نبي ان لا شيء يعفو عنه وقال ابن طال اجعوا على ان عفو الولي انما يكون
 بعد موت المقتول واما قبل ذلك فاعفو للقتيل خلافا لاهل الظاهر فاتهم اطلوا عفو القاتل وحجة
 الجمهور ان الولي لما قام مقام المقتول في طلب ما يستحقه فاذا جعل له العفو كان ذلك الاصيل اولى وقد
 اخرج ابو بكر بن ابي شيبة من مرسل قتادة ان عروة بن مسعود لما قاموه الى الاسلام فرمى بسهم
 فقتل عفا عن قاتله قبل ان يموت فاجاز النبي صلى الله عليه وسلم عفو **(قوله حدثنا عروة)** فباهو
 ابن ابي الفراء **(قوله عن ابيه عن عائشة هزم المشركون يوم احد)** سقط هذا القدر لابي ذر وهو
 الى السند الاخر فصار ظاهر ان الروايتين سواء وليس كذلك ويحيى بن ابي ذر كوفي السند الثاني هو
 يحيى بن يحيى الضبي وساق المتن هنا على لفظه واما لفظ على بن مسهر فتقدم في باب من حثت ناسيا
 من كتاب الامان والتذوق قد بينت ذلك في الكلام عليه في غزوة احد **(قوله فقال حذيفة عفر الله)**
 لكم استدل به من قال ان دية وجبت على من حضر لان معنى قوله عفر الله لكم عفو عنكم وهو
 لا يفور الا عن شيء استحق له ان يطالب به وقد اخرج ابو اسحق الفزاري في السنن عن الازداع عن
 الزهري قال اخطا المسلمون بابي حذيفة يوم احد حتى قتلوه فقال حذيفة بعفر الله لكم وهو ارحم
 الراحمين فبلغت النبي صلى الله عليه وسلم فزاده عنده خير او داه عنده وهذه الزيادة ترد قول من
 جعل قوله بزل في حذيفة منها بقية خير على الحزن على ابيه وقد اوضحنا الرد عليه في باب من حث
 ناسيا ويؤخذ منها ايضا التعقب على الحب الطبري حيث قال جعل البخاري قول حذيفة عفر الله لكم
 على العفو عن الضمان وليس صريح فيجاء بان البخاري اشار بهذا الذي هو غير صريح الى ماورد
 صريحا وان كان ليس على شرطه فانه يرد بما ذهب اليه **(قوله باب قول الله تعالى وما)**
كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الاطلا) كذا لا يذروا بن عساكر وساق البخاري الآية الى عليهما
 حكما ولم يذكر معظمهم في هذا الباب حديثا **(قوله وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الاطلا)** ذكر
 ابن اسحق في السيرة تسبب نزولها عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن عتبة وشين
 معجزة ابي بن ربيعة الخزومي قال قال القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق نزلت هذه الآية في جدك

ومطلب دم امرى بغير حق
 ليهرق دمه **(باب العفو)**
 في الخطا بعد الموت
 حدثنا عروة بن
 مسهر عن هشام عن ابيه
 عن عائشة هزم المشركون
 يوم احد وحديثي محمد
 ابن حرب حدثنا ابو
 مروان يحيى بن ابي ذر
 عن هشام عن عروة عن
 عائشة رضي الله عنها قالت
 صرخ ابليس يوم احد في
 الناس يا عباد الله اخرجكم
 فرجعت ولا هم على
 اخراهم حتى قتلوا البمان
 فقال حذيفة اى اى قتلوه
 فقال حذيفة غفر الله لكم
 قال وقد كان انهم من
 قوم حتى لحقوا بالطائف
(باب قول الله تعالى وما)
كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا
الاطلا)

عياش بن أبي ربيعة والحارث بن يزيد من بني عامر بن لؤي وكان يؤيد
 المسلمون أسلم الحارث وأقبل مهاجرا حتى إذا كان ظاهرا للحرية^١ حياه عياش بن أبي ربيعة فظنه على
 شره كغفلة بالسيف حتى قتله فزلت روى هذه القصة أبو يعلى من طريق جابر بن سلمة عن ابن
 اسحق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكرها عن أسامة بن زيد وأبو
 السد عبد الرحمن بن القاسم وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير من طريق سعيد بن جبير عن عياش بن
 أبي ربيعة حلف ليقتل الحارث بن يزيد أن ظفر به فذكر كرهوه ومن طريق مجاهد نحوه لكن لم يسم
 الحارث وفي ساقه ما يدل على أنه^٢ النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أسلم ثم خرج فقتله عياش بن أبي
 ربيعة وقيل في سبب نزولها خبر ذلك مما لا يثبت **(قوله الاخطا)** هو استثناء منقطع عند الجمهور أن
 أريد بالنبي معناه أنه لو قدر متصلا لكان مفهوما فله قتله وأنه فصل من قال أنه متصل بأن المراد بالنبي
 التعظيم بمعنى الاخطا بان عرقه بالكفر فقتله ثم ظهر أنه كان مؤمنا وقيل نصب على أنه مقول له أي
 لا يقتله لشيء أسلا الا لخطا أو حال أي في حال الخطا وهو نعت مصدر مجذوف أي الاقتلا خطا وقيل
 الأخطا في الواو وحوزة جماعة وفيدته الفراء شرط مفقود هنا فلذلك لم يجهز هنا واستدل بهذه الآية
 على أن القصاص من المسلم مختص بقتله المسلم فلو قتل كافرا لم يجب عليه شيء سواء كان حربيا أم غير
 حربي لأن الآيات بينت أحكام المقتولين محمد بن خطا فقال في الحربي فأن قولوا فخذوهم واقتلوهم
 حيث وجدوهم ثم قال فيمن لم يمتنا فاجعل الله لكم عليهم سبيلا وقال فيمن عاود الحاربه فخذوهم
 واقتلوهم حيث شققتهم وقال في الخطا وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطا فكان مفهومه أن
 أن يقتل الكافر بعد إخراج الأذى عما ذكر قبلها وجعل في قتل المؤمن خطا والدية والكفارة ولم يذكر
 ذلك في قتل الكافر فقتله من قال لا يجب في قتل الكافر ولو كان ذميا شيئا بده بقوله ولن يجعل الله
 للكافرين على المؤمنين سبيلا (٣) واسحق في أول السند قال أبو يعلى الجاني لم أجده منسوبا
 وشبهه أن يكون ابن منصور (قلت) ولا يعد أن يكون ابن راهو بفاته كثيرا الرواية عن جابر بن
 هلال شيخ اسحق هنا **(قوله باب)** إذا قتل بالقتل مرة قتل به (١) كذا لهم وأما النسق
 فخطف بدون باب فقال بعد قوله خطا الآية وإذا أقر الخوذ كروا كلهم حديث أنس في قصة اليهودي
 والجارية ويحتاج إلى مناسبه للاية فإنه لا يظهر أسلا فالصواب صريح الجماعة قال ابن المنذر حكم الله
 في المؤمن بقتل المؤمن خطا بالدية وأجمع أهل العلم على ذلك ثم اختلفوا في قوله أن كان من قوم يمشك
 وبينهم ميثاق فقتل المراد كافرا ولما قتله الدينة من أجل العهد وهذا قول ابن عباس والشعبي
 والنسفي والزهرري وقيل مؤمن جاء ذلك عن النخعي وأبو السعنا قال الطبري والاول أولى لأن
 الله أطلق الميثاق ولم يقل في المقتول وهو مؤمن كما قال في الذي قبله ويرجع أيضا بأنه حيث ذكر
 المؤمن ذكر الدية والكفارة معا حيث ذكر الكافر ذكر الكفارة فقط وهذا ذكر الدية والكفارة
 معا **(قوله)** فيه فجى باليهودي فأعترف (٢) في رواية هندية عن همام قال به النبي صلى الله عليه وسلم
 فلم يزل به حتى أقر أخرجه الاسماعيلي وفي حديث أنس في قصة اليهودي حجة للجمهور في أنه
 لا يشترط في الإقرار بالقتل أن يتكرر وهو ما أخذ من إطلاق قوله فاعترف باليهودي فاعترف فأنه لم يذكر
 فيه عدد أو الأصل عدمه ونهيب الكوفيين إلى اشتراط تكرار الإقرار بالقتل مرتين قياسا على
 اشتراط تكرار الإقرار بالزنا مرتين بعد الشهود في الموضوعين **(قوله باب)** قتل الرجل
 بالمرأة (٣) ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودي والجارية باختصار وقد تقدم شرحه مستوفي

(باب إذا قتل بالمرأة مرة)
 قتل به (١) حديث أنس
 أخبرنا جابر بن عبد الله
 حدثنا قتادة حدثنا أنس
 ابن مالك أن يهودي بارض
 واس جارية بين حجرين
 فقتلها من فعل بل هذا
 اقلان اقلان حتى سمي
 اليهودي فاموات برا بها
 فجى باليهودي فأعترف
 فأمر به الله صلى الله عليه
 وسلم فمضى راسه بالجارية
 وقد قال همام بهجرين
 (باب قتل الرجل بالمرأة)
 حدثنا مسدد حدثنا يزيد
 ابن زريع حدثنا سعيد
 عن قتادة عن أنس بن
 مالك رضي الله عنه أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قتل يهودي بجارية قتلها
 على أوضاعها

(٣) قوله واسحق الخ
 في الباب الثاني اه

فريابوجه الدلالة منه واضع ولج به الى الرد على من منع كلاً بينه في الباب الذي بعده ﴿قوله﴾
باب القصاص بين الرجال والنساء في الجراحات قال ابن المنذر اجعوا على ان الرجل يقتل
 بالمرأة والمرأة بالرجل الارواقة عن علي وعن الحسن وعطاء وخالف الحنفية فيما دون النفس واحتج
 بعضهم بأن البدا الصحيحة لا تقطع باليد السلام بخلاف النفس فان النفس الصحيحة تقابل برضة
 اتقا قالوا جاب ابن القصار بان اليد الثلاثة في حكم الميتة والحى لا يحد بالميت وقال ابن المنذر لما اجعوا
 على القصاص في النفس واختلفوا فيما دونها وجبروا المختلف الى المتفق ﴿قوله﴾ وقال اهل العلم قتل
 الرجل بالمرأة المراد الجهوراً وأطلق اشارة الى وهى الطريق الى على أو الى انه من ندره الخالف
 ﴿قوله﴾ ويدكر عن عمر قاتل المرأة من الرجل في كل عديبلغ نفسه فمادونها من الجراح وصله
 سعيد بن منصور من طريق النخعي قال كان النخعي سمعه من شريح وقد أخرج ابن أبي شيبة من
 الرجال والنساء سواء وسنده صحيح ان كان النخعي سمعه من شريح وقد أخرج ابن أبي شيبة من
 وجه آخر فقال ابن ابراهيم عن شريح قال أثنى عروة فذكره ومعنى قوله تعاد يقتل منها اذا قتلت
 الرجل ويقطع عضوها الذي تقطعه منه بالعكس ﴿قوله﴾ وقال عمر بن عبد العزيز وابراهيم وابو
 الزناد عن اصحابه أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن جعفر بن برقان عن عمر بن عبد
 العزيز بن زرع مغيرة عن ابراهيم النخعي قالوا القصاص بين الرجل والمرأة في العمد سواء وأخرج الانزم
 من هذا الوجه عن عمر بن عبد العزيز قال القصاص فيما بين المرأة والرجل حتى في النفس وأخرج
 البيهقي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال كل من أدركت من قتها نأ و ذكر البعثة في
 مشيخة سواهم اهل فقه وفضل ودين قال ورد بها اختلفوا في التي فاخذنا بقولنا كثرهم وأفضلهم
 رأيا بينهم كانوا يقولون المرأة تعاد من الرجل عينا بعين وذا باذن وكل شيء من الجراح على فلتدان
 قتلها قتل بها ﴿قوله﴾ وجرحت اخت الربيع انما قال التي صلى الله عليه وسلم القصاص كذا
 لهم ووقع للنسب كتاب الله القصاص والمعتمد عند الجماعة وهو بالنسب على الاغراء قال أبو بكر كذا
 وقع هنا والصواب الربيع بنت النضر مره أنس وقال الكرماني قيل ان الصواب وجرحت الربيع
 بحذف لفظة أخت فانه الموافق لما تقدم في البقرة من وجه آخر عن أنس ان الربيع بنت النضر عمته
 كسرت ثيابه فجاءه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص قال الآن يقال ان هذه
 امرأة أخرى لكنه لم ينقل عن أحد كذا قال وقد ذكر جماعة أنهم ما قصصنا والمذكور هنا طرف من
 حديث أخرجه مسلم من طريق جادين سلمة عن ثابت عن أنس ان أخت الربيع أم حارثة جرحت
 انسا فاقتصر الى التي صلى الله عليه وسلم فقال القصاص القصاص قتلت أم الربيع يا رسول الله
 أقتنص من فلانة والله لا يقتنص منها فقال سمعان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله فما زالت حتى
 قبلوا المدينة فقال ان من عباد الله من لواقم على الله لا يره والحديث المشار اليه في سورة البقرة
 مختصر من حديث طوبى لساقه البخاري في الصلح بينهما من طريق جدي عن أنس وفيه فقال أنس
 ابن النضر أنكسر ثيابه الربيع يا رسول الله لا والذي يثقل بالحق لا تكسرت ثيابه قال يا انس كتاب
 الله القصاص فرضي القوم وعرفوا فقال ان من عباد الله من لواقم على الله لا يره وسأيت بصدار به
 ابواب ايضا باختصار قال الثوري قال العلماء المعروف رواية البخاري ويحتمل ان يكونا قصتين (قلت)
 وجزم ان حزم بانها قصتان صحيحتان وقتل المرأة واحدة احداها انها جرحت انسا فانقصي
 عليها بالضمان والاخرى انها كسرت ثيابه فقتل عليها بالقصاص وحلفت انها في الاولى

باب القصاص بين الرجال
 والنساء في الجراحات
 وقال اهل العلم قتل الرجل
 بالمرأة * ويدكر عن
 عمر قاتل المرأة من الرجل
 في كل عديبلغ نفسه فما
 دونها من الجراح * به
 قال عمر بن عبد العزيز
 وابراهيم وابو الزناد عن
 اصحابه وجرحت اخت
 الربيع انسا فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم
 القصاص حدثنا عمرو
 ابن علي حدثنا

واخوها في الثانية وقال البيهقي بعد أن أورد الراشدين ظاهر الخبرين دل على انها قصتان فان قيل هذا
 الجمع والاقتناص أحفظ من جيد (قلت) في القصة من مقاربات منهاهل الجائسة الربيع أو اختها
 وهل الجائسة كسر التثنية أو الجراحاة وهل الخلف أم الربيع أو اخوها أنس بن النضر وأما ما تم
 في أول الجائسات عند البيهقي من وجه آخر من جدهن أنس قال لظمت الربيع بنت معوذ بن جارية
 فكسرت ثيبتها وهوغل في ذكرايها والمفوظ انها بنت النضر عمه أنس كلو فزع التصريح به في
 صحيح البخاري وفي الحديث ان كل من وجب له القصاص في النفس أو دونهما فعلى مال فرضوا
 به جاز (قوله يحيى) هو القطن وسفيان هو الثوري (قوله لدنا التي صلى الله عليه وسلم في مرضه
 فقال لا تلذوني) تقدم شرحه في الوفاة النبوية والمراد منه هنا لا يبق أحد منكم إلا دفن فيه إشارة
 الى مشروعية الاتصاف من المرأة بما جنته على الرجل لان الذين لدوا رجالا ونساء وقد ورد
 التصريح في بعض طرقه بانهم لدوا مونة وهي سائمة من أجل عموم الامر كما مضى في الوفاة النبوية
 من وجهين (قوله غير العباس فانه لم يشهدكم) تقدم بيانه أيضا في الوفاة النبوية وقيل وفي الحديث ان
 صاحب الحق يستثنى من قرائنه من شاء فيه عقونه ويقتص من الباقي وفيه نظر لقوله لم يشهدكم وفيه
 أخذ الجماعة بالوجدان قال الخطابي وفيه حجة لمن رأى القصاص في الطمعة ونحوها واعتدل من لم يردك
 بأن الظلم يتعذر ضبطه وتقديره بحيث لا يزدل ولا ينقص وأما اللدود فاحتمل أن يكون قصاصا
 واحتمل ان يكون معاقبة على مخالفته أمره فهو قبو من جنس جنائهم وفيه ان الشراكه في الجائسة
 يقتص من كل واحد منهم اذا كانت أفعالهم لا تميز بخلاف الجائسة في المال لانها تتبع اذلا واشتركا
 جماعة في سرقة ربع دينار لم يقطعوا اتفاقا رسا في بيان ذلك بعد ستة أبواب (قوله باب
 من أخذ حقه) أي من جهة غريمه بغير حكم حاكم (أو اقتص) اذا وجب له على أحد قصاص في
 نفس أو طرفه هل يشترط أن يرفع أمره الى الحاكم أو يجوز أن يستوفيه دون الحاكم وهو المراد
 بالسلطان في الترجمة قال ابن طلال اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون
 السلطان قال وانما اختلفوا فيمن أقام الحد على عبده كانه قد قص عليه قال وأما أخذ الحق فانه يجوز عندهم
 أن يأخذ حقه من المال خاصة اذا جده اياه ولا ينفه عليه كإساقية تقر برده فربما أجاب عن حديث
 الباب بأنه يخرج على التقليل والزجر عن الاطلاع على عورات الناس انتهى (قلت) فأما من نقل الاتفاق
 فكأنه استند فيه الى ما أخرجه اسمعيل القاضي في نسخة أي الزناد عن الفقهاء الذين ينتهي الى قولهم
 ومنه لا ينبغي لأحد أن يقيم شيئا من الحد ودون السلطان إلا أن الرجل أن يقيم حد الزنا على عبده وهذا
 أعماله اتفاق أهل المدينة فمن أي الزناد وأما الجواب فان أراد أنه لا يعمل بظاهر الخبر فهو محل
 النزاع (قوله انه سمع اباه برة يقول انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الاتخرون
 السابقون يوم القيامة كذا لا يذروا سقيم القبايلين (قوله وباسناد لو اطلع الخ) هو المراد في
 هذه الترجمة والاول ذكره لكونه اول حديث في نسخة شعيب عن أي الزناد ومن ثم لم يسبق الحديث
 بتمامه هنا بل اقتصر على اوله إشارة الى ذلك وساقه بتمامه في كتاب الجمعة ولم يطرده لبخاري صريح
 في ذلك واطرد صريح مسلم في نسخة همام بأن سوف السند ثم يقول فذكر احادنا منها ثم يذكر
 الحديث الثاني برة وقد اشارت الى ذلك في كتاب الرقاق وجوز السكرماني ان الراوي سمع الحديثين في
 نسق واحد فجمعهما فاستمر من هذه على ذلك (قلت) وهذا يحتاج الى تسكيلة وهو ان البخاري

يحيى حدثنا سابقان حدثنا
 موسى بن أبي عائشة عن
 عبيد الله بن عبد الله عن
 عائشة رضي الله عنها قالت
 لدنا النبي صلى الله عليه
 وسلم في مرضه فقال لا
 تلذوني فلفنا كراهية
 المريض لدواء فلما افان
 قال لا يبق أحد منكم الا
 لغير العباس فانه لم يشهدكم
 باب من أخذ حقه أو اقتص
 دون السلطان (قوله) حدثنا
 ابو الجان اخبرنا شعب
 حدثنا ابو الزناد ان الاعرج
 حدثه انه سمع اباه برة
 يقول انه سمع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 نحن الاتخرون السابقون
 يوم القيامة وباسناده

اختصر الاول لانه لا يحتاج اليه هنا (قوله لو اطلع) الفاعل مؤخر وهو واحد (قوله ولم تأذن له) احتراز
 عن اطلع ياذن (قوله حدقه بمصاة) كذا هنا بغير فاء واخرجه الطبراني عن احمد بن عبد الوهاب
 ابن نجدة عن ابي اليمان شيخ البخاري فيه باللفظ فقد حقه وهو الاول والاول جازر وسيأتي بعد
 سبعة ابواب من رواية سفيان بن عيينة عن ابي الزناد باللفظ لو ان امر اطلع عليه غير ان فقد حقه
 وقوله حدقه بالحاء المهملة عند ابي ذر القاسمي وعند غيره ما بالحاء المعجمة وهو اوجه لانه الرمي
 بمصاة او نواة ونحوهما اما بين الابهام والسبابة واما بين السبابة وجرم التورى بأنه في مسلم بالمعجمة
 وسباني في رواية مسفيان المشار اليها بالمهملة وقال القرطبي الرواية بالمهملة خطأ لان في نفس الخبر انه
 الرمي بالحي وهو بالمعجمة جزما (قلت) ولا مانع من استعمال المهملة في ذلك مجازا (قوله
 ففقت عينه) بضاف ثم همزة ساكنة اى شفت عينه قال ابن الصلاح قع عينه اطفأ ضوءها (قوله
 جناح) اى اثم او مؤاخذه (قوله يحيى) هو القطان وجده هو الطويل (قوله ان رجلا) هذا
 ظاهره الارسل لان جيد لم يدرك القصة لكن ين في اخر الحديث انه موصول وسباني بعد سبعة
 ابواب من وجه آخر عن انس وبذ كرفيه ماقبل في نسجية الرجل المذكور (قوله فسد داليه)
 بدالين مهملتين الاولى خيلة قبلها سين مهمة اى صوب وزنه ومعناه والتصويب توجيه السهم الى
 حرماه وكذلك التديد ومنه البيت المشهور

اعلمه الرماية كل يوم * فلما استلما عده رماني

وقد حكى فيه الاعجام ويرجح كونه بالمهملة باسنادنا الى التعليم لانه الذي في قدرة المعلم بخلاف الندة
 بمعنى القوة فانه لا قدرة للمعلم على اجتلابها ووقع في رواية ابي ذر عن السرخسي وفي رواية كرمه عن
 الكشيحيين بالسين المعجمة والاولى فقد اخرجه احمد بن محمد بن ابي عدى عن جيد بلفظ فاهوى
 اليه اى امل اليه (قوله مشفعا) تقدم ضبطه وتفسيره في كتاب الاستئذان في الكلام على
 رواية عبيد الله بن ابي بكر بن انس عن انس وسبانه اثم ووقع هنا في رواية جيد مختصرا ايضا وقد
 اخرجه احمد بن يحيى القطان شيخ شيخ البخاري فيه فزاد في آخره حتى اخر راسه بتشديد الخاء
 المعجمة اى اخرجها من المكان الذي اطلع فيه وفاعل اخر هو الرجل ويحتمل ان يكون المشفص
 واسند الفعل اليه مجازا ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم لكونه السبب في ذلك والاول
 اظهر فقد اخرجه احمد ايضا عن سهل بن يوسف عن جيد بلفظ فخرج الرجل راسه وعنده في رواية
 ابي ابي عدى التي اشترت اليها قاتل اخر الرجل (قوله فقلت من حدثك) القائل هو يحيى القطان
 والمقول له هو جيد وجوابه بقوله انس بن مالك يقتضى انه سمعه منه بغير واسطة وهذا من المتنون اى
 سمعها جيد من انس وقد قيل انه لم يسمع منه سوى خمسة احدث والقيمة سمعها من اصحابه عنه
 كتابت وقادة فكان بدلسها فيرويهما عن انس بالروسة والحق انه سمع منه اضعا فذلك وقد
 اكثر البخاري من تخرىج حديث جيد عن انس بخلاف مسلم فلم يخرج منها الا القليل لهذه
 العلة لكن البخاري لا يخرج من حديثه الا ما صرح فيه بالتحديث او ما قام مقام التصريح ولو
 بالزوم كالوكان من رواية شعبة عنه فان شعبة لا يجهل عن شيوخه الا ما عرف انهم سمعوه من
 شيوخهم وقد اوضح ذلك في ترجمة جيد في مقدمة هذا الشرح والله الحمد (قوله باب
 اذا مات في الزحام او قتل به) كذا لابن طال وسقط به من رواية الاكثر واورد البخاري الترجمة

لو اطلع في بيتك احد ولم
 تاذن له حدقه بمصاة
 ففقت عينه ما كلن عليك
 من جناح * حدثنا
 مسدد حدثنا يحيى
 عن جيد ان رجلا اطلع
 في بيت النبي صلى الله عليه
 وسلم قد دد اليه مشفعا
 فقلت من حدثك بهذا قال
 انس بن مالك (باب اذا
 مات في الزحام او قتل به)
 حدثني اسحق بن منصور
 اخبرنا ابو اسامة

قال هشام أخبرنا عن أبيه
عن عائشة قالت لما كان
أحدهم المشركون فصاح
ابليس أي عباد الله آخركم
فرجعت أولاهم فاجتلدت
هي وأخراهم فنظر حذيفة
فأذا هو بآية اليمان فقال
أي عباد الله أبيه أه
فروا الله ما
حسبوا حتى
قتلوه فقال حذيفة غفر
الله لكم **قال** صرورة فإنا
زالت في حذيفة منه فبينة
حتى لحق بالله **باب** إذا
قتل نفسه خطأ فلا دية له
حدثنا المكي بن إبراهيم
حدثنا يزيد بن أبي عبيد
عن سلمة قال خرج جناح
النبي صلى الله عليه وسلم
إلى خيبر فقال رجل منهم
اسمعنا يا عامر من هنيانك
فهدأهم فقال النبي صلى
الله عليه وسلم من السائق
فالو عامر فقال رحمه الله
قالوا يا رسول الله هلا
امتعتنا يا صبيب صبيحة
أبليت فقال انقم حيط
معله قتل نفسه فلما رجعت
وهم يتعدون أن عامرا
حيط معله فجئت إلى النبي
صلى الله عليه وسلم قلت
يا نبي الله فإني رأيت
زعموا أن عامرا حبط عمله
فقال كذب من قالها إن
هنا لاجرين اثنين أنه جلده
بجاهل

مورد الاستفهام ولم يجرم بالحكم كإجرامه في الذي عده لوجود الاختلاف في هذا الحكم وقد ذكر
فيه حديث عائشة في قصة قتل اليمان والحذيفة وقد تقدم الكلام عليه قريبا قال ابن طلال اختلف
على وعمر هل تجب دية في بيت المال أو لا **و** يقال استحق أي بالوجوب وتوجيهه أنه مسلم مات بفعل
قوم من المسلمين فوجب دية **في بيت مال المسلمين** (قلت) ولعل حجة ماورد في بعض طرق قصة
حذيفة وهو ما **وجه** أبو العباس السراج في تأويله من طريق عكرمة أن والحذيفة قتل يوم أحد
بعض المسلمين وهو يظن أنه من المشركين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجه ثقات مع إرساله
وقد تقدم له شاهد من سبل أيضا في باب العفو عن الخطأ وروى مسدد في مسنده من طريق يزيد بن
مذكور أن رجلا زحرم يوما لجمعة فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسئلة فذهب آخرى منها قول
الحسن البصري أن دية توجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله وتوجيهه أنه مات بفعلهم فلا
يتعد إهم إلى غيرهم ومنها قول الشافعي ومن تبعه أنه قال لوليه ادع على من شئت واحلف فإن حلفت
استحققت الدية وإن نكلت حلف المدي عليه على النفي وسقطت المطالبة وتوجيهه أن الدم لا يجب
إلا بالطلب ومنها قول مالك رحمه الله وتوجيهه أنه إذا لم يعلم قاتله بعينه استحل أن يؤخذ به أحد وقد
تقدمت الإشارة إلى الرابع من هذه المذاهب في باب العفو عن الخطأ **(قوله قال هشام أخبرنا)** من
تقديم اسم الراوي على الصيغة وهو جائز وهشام المذكور هو ابن عروة بن الزبير **(قوله فنظر حذيفة)**
فأذا هو بآية اليمان تقدم شرح قصته في غزوة أحد وقوله قال عروة وهو موصول بالسند المذكور
وقوله فازالت في حذيفة منه أي من ذلك الفعل وهو العفو ومن سببه وتقدم القول فيه أيضا **(قوله)**
باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له قال الأسماعيلي قتل ولا ذاقها محمد إسماعيل أنه لا مفهوم
لقوله خطأ والذي يظهر أن البخاري أعانيد بالخطأ لأنه محال الخلاف قال ابن طلال قال الأزاعي
وأحدوا سقوت تجب دية على عاقلة فان عاش ففيه له عليهم وإن مات ففيه لورثته وقال الجمهور لا يجب
في ذلك شيء وقصة عامر هذه حجة لهم فلم يذم على النبي صلى الله عليه وسلم أوجب في هذه القصة له
شيئا ولو وجب لينها إذا لم يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وقد أجوعا على أنه لو قطع طرفا من أطرافه
عمدا أو خطأ لا يجب فيه شيء **(قوله عن سلمة)** هو ابن الأكواع **(قوله من هنيانك)** بضم أوله وتشديد
التي الثانية بعد النون ووقع في رواية السنن بحذف الهمزة في وقتها وقد تقدم ضبطه في كتاب المغازي وعامر
هو ابن الأكواع فهو أخو سلمة وقيل عمه قال ابن طلال لم يذكر في هذه الطريق صفة قتل عامر نفسه
وقد تقدم بيانه في كتاب الأدب فقيهه وكان سيف عامر قصيرا قاتلوه به يوم بذي الضرة بفرج ذباة
فأصاب ركبته (قلت) ونقل بعض الشراح عن الأسماعيلي أنه قال ليس في رواية مكى شيخ البخاري
أنه ارتد عليه سيفه فقتله والباب مترجم عن قتل نفسه ونظن أن الأسماعيلي تعقب ذلك على البخاري
وليس كالتن وأما ساق الحديث بلطف فأرد عليه سيفه ثم تبعه على أن هذه اللفظة لم تقع في رواية البخاري
هنا فإشارتي أنه عدل هنا عن رواية مكى بن إبراهيم هذه النكتة فيكون أولى توضحه ويصاح بان
البخاري يعتمد هذه الطريق كثيرا في ترجم بالحكم مركب يكون قد أورد ما يدل عليه صريح ما في مكان آخر
فلا يجب أن يسده فيورده من طريق أخرى ليس فيها دلالة أصلا وفيها دلالة خفية كل ذلك لفرار
من السكر أو لغيره فائدة وليست لنا ظرفية على تتبع الطريق والاستكثار منها اليتمكن من الاستنباط
ومن الجزم بأحداهما بلين مثلا وقد عرف ذلك بالاستقراء من صنيع البخاري فلا معنى للاعتراض

به عليه وقد ذكر ذلك مراراً وأما إنسه على ذلك إذا هذا العهد وقد تقدم في الدعوات من وجه آخر عن يزيد بن أبي عبيد شخ مكي فيه فلما تصاف القوم أصيب عامر هائلة سيفة فمات وقد اعترض عليه الكرماني فقال قوله في الترجمة فلا بد له لوجه هنا وأما موضعه اللائق به الترجمة السابقة إذا مات في الزحام فلا بد له على المزاجين لظهور أن قاتل نفسه لا بد له قال ولعله من تصرف النقلة بالتقدم والتأخير عن نسخة الأصل ثم قال وقال الظاهر بقديه من قتل نفسه على قاتله فعل البخاري أراد بهذا القول (قلت) نعم أراد البخاري بذلك القول لكن على قاتله قبل الظاهرة وهو الأوزاعي كما قدمته وما أطن مذهب الظاهرية أشهر عند تصنيف البخاري كتابه فانه صنف كتابه في حدود العشرين ومائتين وكان داود بن علي الأصم يقرأ سهم في ذلك الوقت طابا وكان سنة يومئذ دون العشرين وما أقول الكرماني بأن قول البخاري فلا بد له يلحق بترجمه من مات في الزحام فهو صحيح لكنه في ترجمه من قتل نفسه ألق لأن الخلاف فيمن مات في الزحام قوى فمن ثم لم يحزم في الترجمة ينفي الدية بخلاف من قتل نفسه فان الخلاف فيه ضعيف فجزم فيه بالنفي وهو من محاسن تصرف البخاري فظهر أن النقلة لم يخالقوا تصرفه وبالله التوفيق (قوله) وأى قتل يزيد عليه (في رواية المستعجلي وكذا في رواية النسفي وأى قتل وصوهما ابن طال وكذا عياض وليست الرواية الأخرى خطأ محض بل يمكن ردها إلى معنى الأخرى والله اعلم) (قوله) باب (١) إذا عض بدرجل فوكت ثناباه (أى هل يلزمه شيء أولاد كرفيه حديثين الأول (قوله) عن زرارة (ضم الزاى المعجزة ثم مهملتين الأولى خفيفة بينهما ألف خبرهم زهو العامرى ووقع عند الاسماعيلي في رواية على بن الجعد عن شعبة أخرنى قتادة انه سمع زرارة (قوله) ان رجلا عض بدرجل (في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم هذا السند عن عمران قال قاتل بعلى بن أمية رجلا فعض أحداهما صاحبه الحديث قال شعبة وعن قتادة عن عطاء هو ابن أبي براح عن أبي يعلى بن يعنى صفوان عن يعلى بن أمية قال مثله وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة هذا السند فقال في روايته بعث الذي قبله يعنى حديث عمران ابن حصين (قلت) وشعبة فيه سند آخر إلى يعلى أخرجه النسائي من طريق بن أبي عدي وعبيد ابن عقيل كلاهما عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن يعلى ووقع في رواية عبيد بن عقيل ان رجلا من بني تميم قاتل رجلا فعض ردة ويستفاد من هذه الرواية تعيين أحد الرجلين المهيمن وأنه يعلى بن أمية وقد روى يعلى هذه القصة وهى الحديث الثاني في الباب فيبين في بعض طرقه ان أحدهما كان أجيره ولنظرة في المطايع ضررت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه فاستاجرت أجيرا فقاتل رجلا فعض أحدهما الآخر ففر من الرجلين المهيمن يعلى وأجيره وان يعلى أجم نفسه لكن عينه عمران بن حصين ولم أقف على نسبة أجيره وأما غير العاض من المضغ فوقع بيانه في غزوة تبوك من المغازي من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج في حديث يعلى قال عطاء فقد أخبرني صفوان بن يعلى أهما عن الآخر فقتله فظن أنه مستمر على الإجم ولكن وقع عند مسلم والنسائي من طريق بدر بن مسرة عن عطاء بلفظ ان أجيرا يعلى عض رجل ذراعه وأخرجه النسائي أيضا عن اسحق بن إبراهيم عن سفيان بلفظ قاتل أجيرى رجلا فعضه الآخر وبؤده ما أخرجه النسائي من طريق سفيان ابن عبد الله عن عبيد بن عمير عن يعلى بن أمية قال الآخر جئنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك ومعنا صاحب لنا فقال رجلا من المسلمين فعض الرجل ذراعه وبؤده ما أخرجه عبيد بن عقيل الذى ذكرتهما عن عند النسائي بلفظ ان رجلا من بني تميم عض فاني تميمي وأما أجيره فانه

وأى قتل يزيد عليه
إذا عض رجلا فوكت
ثناباه حدثنا آدم حدثنا
شعبة حدثنا قتادة عن
زرارة بن أوفى عن عمران
ابن حصين ان رجلا عض
بدرجل

(١) قوله إذا عض بدرجل
هكذا ينسخ الشرح بإيدنا
والذى في المتن بإيدنا إذا
عض رجلا فعض مافى
الشارح رواية له اه

لم يقع التصريح بما عني وأخرج النسائي أيضاً من رواية محمد بن مسلم الزهري عن صفوان بن يحيى عن أبيه نحو رواية سلمة ونظفه قتال رجل لعض الرجل ذراعه فأوجعه وعرف بهذا أن العاض هو يحيى بن أبيه وأهل هذا هو السري أمه نفسه وقد أنكر القرطبي أن يكون يحيى هو العاض قتال يظهر من هذه الرواية أن يحيى هو الذي قتال الأجير وفي الرواية الأخرى أن أجبيرا يحيى عض بدر رجل وهذا هو الأول والألقب إذ لا يليق ذلك الفعل يحيى مع جلالة وفضله (قلت) لم يقع في شيء من الطرق أن الأجير هو العاض وإنما التبس عليه أن في بعض طرقه عند مسلم كما بينته أن أجبيرا يحيى عض رجل ذراعه فجوز أن يكون العاض غير يحيى وأما استدعائه أن يقع ذلك من يحيى مع جلالة فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح فيجوز أن يكون ذلك سدر منه في أوائل أسلامه فلا استدعاده وقال النووي وأما قوله يعني في الرواية الأولى أن يحيى هو العضوض وفي الرواية الثانية والثالثة العضوض هو أجبير يحيى لا يحيى قتال الحفاظ الصحيح المعروف أن العضوض أجبير يحيى لا يحيى قال ويحتمل أنهما قضيتان جرت عليهما ولا جبره في وقت أو وقتين وتعقبه شيخنا في شرح الترمذي بأنه ليس في رواية مسلم ولا رواية غيره في الكتب الستة ولا غيره أن يحيى هو العضوض لأصريها ولا إشارة وقال شيخنا في تعيينه على هذا أن يحيى هو العاض والله أعلم (قلت) وإنما وردت عياض وغيره في العاض هل هو يحيى أو آخر أجبير كما قدمته من كلام القرطبي والله أعلم (قوله) فزع يده من فيه (قوله) فزع يده من فيه (قوله) في الحديث يحيى الماضي في الجهاد في رواية الكشميني من فقه وفي رواية هشام عن عروة عند مسلم عض ذراع رجل فجدبه وفي حديث يحيى الماضي في الإجارة قض أصبع صاحبه فأنزع أصبعه وفي الجمع بين النزاع والاصبع عسر وبعد الجمل على تعدد القصة لايجاد الخرج لأن مدارها على عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه فوقع في رواية اسمعيل بن عليه عن ابن جريج عنه أصبعه وهذه في البخاري ولم يسبق مسلم لنظهما وفي رواية يديل بن ميسرة عن عطاء عند مسلم وكذا في رواية الزهري عن صفوان عند النسائي ذراعه ووافقه سفيان بن عيينة عن ابن جريج في رواية أسحق بن راهب عنه قال الذي يرجع النزاع وقد وقع أيضاً في حديث سلمة بن أمية عند النسائي مثل ذلك وأما ابن عليه عن ابن جريج بلفظ الاصبع لابقاوم هذه الروايات المتعاضدة على النزاع والله أعلم (قوله) فوقعت ثيتاه كذا لاكثر بالتثنية وللكشميني ثنياه بصيغة الجمع وفي رواية هشام المذكورة فسقطت ثيتاه بالافراد وكذا في رواية ابن سيرين عن جرمان وكذا في رواية سلمة بن أمية بلفظ فجدب صاحبه يده فخرج ثيتاه وقد ترجح رواية التثنية لأنه يمكن حل الرواية التي بصيغة الجمع عليها على رأي من يهين في الاثنين صيغة الجمع ورد الروايات التي بالافراد إليها على إرادة الجنس لكن وقع في رواية محمد بن بكر فأنزع إحدى ثيتته فهذا أصح في الوحدة وقول من يقول في هذا بالحل على التعدد بعيد أيضاً لايجاد الخرج ووقع في رواية الاسماعيلي قد رت ثيتته (قوله) فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الموضوع والمراد يحيى وأجيره ومن انضم إليهما من يلوذ بهما أو باحدهما وفي رواية هشام فرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن سيرين فاستدعى عليه وفي حديث يحيى فاطلق هذه رواية ابن عليه وفي رواية سفيان فاق وفي رواية محمد بن بكر عن ابن جريج في المغازي فأنيا (قوله) قتال بعض) بفتح أو لهو العين المهملة بعدها ضام معجمة تخيلة وفي رواية مسلم بعد أحكم إلى أخيه فيفضه وأصل عض عضض بكسر الأولي بعضض فتحها فادغمت (قوله) كما بعض الفضل) وفي حديث سلمة كعضاض الفضل أي الذكرك من الإبل وطلق على غيره من ذكور الدواب ووقع في الرواية التي

فزع يده من فيه فوقعت
ثيتاه فاختصموا إلى النبي
صلى الله عليه وسلم قتال
بعض أحد ثم أخاه كما بعض
الفضل

فاتنزع ثيبيه فاطلها
النبي صلى الله عليه وسلم

فاتنزع ثيبيه) كذا وقع عنده هنا هذا الاختصار المحبب وقد بينه الاسماعيلى من طريق يحيى القطان
عن ابن جريج ونظيره قاتل رجل آخر فقص يده فاتنزع يده فانتسدت ثيبيه وقد بينت اختلاف طرقه
في الذي قبله وقد أخذ بظاهر هذه القصة الجمهور وقالوا بالزم العضوض قصاص ولاديه لانه في حكم
العصائل واحتجوا ايضا بالاجماع بان من شرب على آخر سلاحا قتله دفع عن نفسه قتل الشاهرانه
لا شيء عليه فكذا لا يضمن سبه بدفعه اياه عنها قالوا ولو جرحه العضوض في موضع آخر لم يلزمه شيء
وشرط الاهداء ان يتالم العضوض وان لا يمكنه التخلص يده بفردك من ضرب في شديده او فكل حليبه
ليسلها ومهما امكن التخلص بدون ذلك فعدل عنه الى الاثقل لم يهدر وهذا الشافعية وجه انه يهدر
على الاطلاق ووجه انه لو دفعه بفردك ضمن وعن مالك روايتان اشهرهما يجب الضمان واجابوا عن
هذا الحديث باحتمال ان يكون سبب الانذار شدة العض لا الزرع فيكون سقوط ثيبيه العاض بفعله
لا بفعل العضوض اذ لو كان من فعل صاحب اليد لا يمكنه ان يتخلص يده من غير قلع ولا يجوز الدفع
بالاثقل مع امكان الانخف وقال بعض المالكية العاض قصد العضوض نفسه والذي استحق في تلف
ذلك العضوض ما قبل به فوجب ان يكون كل منهما ضامنا ما جناه على الآخر كن قلع عين رجل قطع
الآخر يده وتعقب بانه قياس في مقابل النص فهو فاسد وقال بعضهم لعل اسنانه كانت تحرك
فقطعت عقب الزرع وسباق هذا الحديث بدفع هذا الاحتمال وتعمل بعضهم بانها وانعته عين ولا
عموم لما وقع بانباء البخاري اخرج في الاجارة عقب حديث يعلى هذا من طريق ابى كمر الصدوق
رضي الله عنه انه وقع عنده مثل ما وقع عندنا في صلى الله عليه وسلم وقضى فيه عتله وما تقدم من التقييد
ليس في الحديث واما اخذ من القواعد الكلية وكذا الخاف عضو آخر غير العقبه فان النص انما ورد
في صورة مخصوصه تبه على ذلك ابن دقيق العيد وقد قال يحيى بن عمرو باغ ما كاهذا الحديث لما
خالفه وكذا قال ابن طلال لم يقع هذا الحديث لما كاهذا وقال الداودي لم يروه مالك لانه من رواية
اهل العراق وقال ابو عبد الملك كانه لم يصح الحديث عنده لانه من قبل المشرق (قلت) وهو
صحيح في حديث عمران واما طريق يعلى بن ابيه قرواها اهل الحجاز وحملها عنهم اهل العراق واعتذر
بعض المالكية بفساد الزمان ونقل القرطبي عن بعض اصحابهم اسقاط الضمان قال وضمنه الشافعي
وهو مشهور مذهب مالك وتعقب بان المعروف عن الشافعي انه لا ضمان وكانه انعكس على القرطبي
في تنبيه لم يشككم النووي على ما وقع في رواية ابن سيرين عن عمران فان مقتضاها اجراء القصاص
في العضه وسباق البحث فيه مع القصاص في الطمة بعد باين وقد يقال ان العض هنا اذا ن فيه
للتوصل الى القصاص في قلع السن لكن الجواب السديد في هذا انه استفهمه استفهام انكار
لا تقرر شرع هذا الذي يظهر لي والله اعلم وفي هذه القصة من القوائد التحذير من الغضب وان
من وقع له ينبغي ان يكلمه ما استطاع لانه ادى الى سقوط ثييه الغضب بان لان يعلى غضب من اجبيه
فصر به بدفع الاجبير عن نفسه فضضه على فنزع يده فسهقت ثييه العاض ولولا الاسترسال مع
الغضب لسلم من ذلك وفيه استتجارا الحر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الغزو لا يقال عنه كما
تقدم تقريره في الجهاد وفيه رفع الجنائيه الى الحاكم من اجل الفصل وان المرأة لا يقتص لنفسه
وان المتعدي بالجنائيه يقطع ما ثبت له قبلها من جنائيه اذا ثبت الثانية على الاولى وفيه جواز تنبيه
فعل الا دمي قبل اليه اذا وقع في مقام التنفير عن مثل ذلك الفعل وقد سلكي الكرماني انه راى من
سحب قوله كما تضمن القبل بالجميع بدل الهاء المهملة وجعله على البقل المعروف وهو تصحيف قبيح

وفيه دفع الصائل وأنه اذ لم يمكن الخلاص منه الا بجنابة على نفسه وعلى بعض أعضائه ففعل به ذلك
 كان هدرا للعلماء في ذلك اختلاف وتفصيل معروف وفيه ما من وقع له أمر بانفسه أو يحتمل من
 نسبته اليه اذا حكاك عن نفسه بان يقول فعل رجل أو انسان أو نحو ذلك كذا وكذا كما وقع ليعلى في
 هذه القصة وكما وقع لعائشة حيث قالت قيل رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من نساءه قال لها
 عروة هل هي الأت فتبسم **(قوله باب السن بالنس)** قال ابن طلال أجمعوا على
 قاع السن بالنس في العبدواختلفوا في سائر عظام الجسد فقال مالك فيها القودا لا ما كان مجعوا أو كان
 كالأمومة والمنقلة والمأشمة فقها الآية واحتج بالآية ووجه الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرع لنا
 اذا ورد على ما ان نبينا بنذر انكار وقد دل قوله السن بالنس على اجراء القصاص في العظم لان السن
 عظم الاما أجمعوا على أن لا قصاص فيه اما لوقوع ذهاب النقص واما لعدم الاقتدار على المباشرة فيه وقال
 الشافعي والقيس والخنفية لا قصاص في العظم غير السن لان دون العظم حال من جلد ولحم وعصب
 يتعذر به المباشرة فلا أمكنت حكمنا بالقصاص ولكنه لا يصل الى العظم حتى ينال مادونه مما لا يعرف
 قدره وقال الطحاوي اتفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس فليتعلق بها سائر العظام وتغيب أنه
 قياس مع وجود النقص فان في حديث الباب أنها كسرت التينة فأمرت بالقصاص مع أن الكسر
 لا يطرده المماثلة **(قوله حديثنا الانصاري)** هو محمد بن عبد الله وسماه البخاري في روايته عنه
 هذا الحديث في تفسير سورة البقرة **(قوله عن جدي عن أنس)** في رواية التفسير حديثنا جديدا أنسا
 حديثه **(قوله أن ابنه النضر)** تقدم في التفسير هذا الحديث عن أنس أن الربيع ضم أوله والتشديد
 عنه وفي تفسير المائدة من رواية الفزاري عن جدي عن أنس كسرت الربيع عنه أنس ولا يداود من
 طريق معتمر عن جدي عن أنس كسرت الربيع أخت أنس بن النضر **(قوله لطمت جارية فكسرت)**
 ثنيها وفي رواية الفزاري جارية من الانصار وفي رواية معتمر امرأة بديل جارية وهو يوضح أن
 المراد بالجارية المرأة الشابة لا الامة الرقيقة **(قوله فاقوا النبي صلى الله عليه وسلم)** زاد في الصلح
 ومثله لابن ماجه والنسائي من وجه آخر عن أنس فطلبوا اليهم العفو فاقوا فعرضوا عليهم الارش
 فابوا أي طلب أهل الربيع الى أهل التي كسرت ثنيها أن يعفوا عن الكسر المذكور مجانا وعلى
 مال فامتنعوا زاد في الصلح فابوا الا القصاص وفي رواية الفزاري فطلب القوم القصاص فاقوا النبي
 صلى الله عليه وسلم **(قوله فامر بالقصاص)** زاد في الصلح فقال أنس بن النضر الى آخر ما حكبه
 فربما في باب القصاص بين الرجال والنساء وقوله فعرض القوم وعفوا وقع في رواية الفزاري فرفض
 القوم فقبلوا الارش وفي رواية معتمر فرفضوا بارش أخذوه وفي رواية مروان بن معاوية عن جدي عند
 الاسماعيل فرفض أهل المرأة بارش أخذوه فعفوا فرفضوا فأن قوله ففعلوا أي على الدقة ادمعتمر
 فغضب أن النبي صلى الله عليه وسلم وقال أن من عباد الله من لو اقسم على الله لا يبره أي لا يبرقسه ووقع
 في رواية خالد الطحان عن جدي عن أنس في هذا الحديث عند ابن أبي عاصم من رجل لو اقسم على الله
 لا يبره ووجه تعجبه أن أنس بن النضر اقسم على نفي فعل غيره مع اصرار ذلك الغير على ايقاع ذلك الفعل
 فكان قضية ذلك في العادة أن يحنث في عينه فألمس الله الغير العفو فبرقهم أنس وأشار بقوله أن من
 عباد الله الى ان هذا الاتفاق انما وقع اكراما من الله لأنس لير عينه وأنه من جلة عباد الله الذين
 يجيب دعاءهم ويعطيهم اربهم واختلف في ضبط قوله صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص فاشتهر
 انهم امر فوطان على انها مبتدأ وخبر وقيل منصوبان على أنه مما وضع فيه المصدر موضع الفعل

باب السن بالنس

حدثنا الانصاري عن
 جدي عن أنس رضي الله
 عنه أن ابنة النضر لطمت
 جارية فكسرت ثنيها
 فاقوا النبي صلى الله عليه
 وسلم فامر بالقصاص

أى كتب الله القصص أو على الأعراس أو القصص بدل منه في نصب أو نصب بفعل محذوف ويحذف
 رفعه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف واختلاف إضافي المعنى فقبيل المراد حكم كتاب الله القصص فهو
 على تقدير حذف مضاف وقيل المراد بالكتاب الحكم أى حكم الله القصص وقيل إشاراً إلى قوله
 والجروح قصاص وقيل إلى قوله فاعقوا بجل ما عوقتم به وقيل إلى قوله والنس بالنس في قوله وكتبنا
 عليهم فيها بناء على أن شرع من قبلنا شرع تماماً لم يرد في شرعنا ما يرفع وقداً شكك أنكار ابن
 النضر كسر من الر بيع مع سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم الأمر بالقصاص ثم قال أنكر من
 الر بيع ثم أقسم أنها لا تنكسر واجب بانه أشار بذلك إلى أن الله عليه وسلم في طلب
 الشفاعة اليهم أن يعفوا عنها وقيل كل حلقه قيل إن يعلم أن القصص ثم قلن أنه على التخيير بينه
 وبين الدية أو العفو وقيل لم يرد لأنكار الهض والرد بل قاله قوصاً ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم
 الرضا عن عفو أو يقبلوا الأرض وهذا جزم الطيبي فقال لم يفسله رد الحكم بل بني وقوعه لما كان له
 عند الله من اللطف به في أموره والثقة بفضله أن لا يجيبه فيما حلف به ولا يجيب ظنه فيما اراده بأن
 يلهمهم العفو وقد وقع الأمر على ما اراد وفيه جواز الحلف فيما يظن وقوعه والثاء على من وقع لذلك
 عند من القشة بذلك عليه واستعجاب العفو عن القصص والشفاعة في العفو وإن الظيرة في القصص
 أو الدية المستحق على المستحق عليه وأثبت القصص بين النساء في الجراحات وفي الأسنان وفيه المصلحة
 على العفة وجز بان القصص في كسر السن ومحلها إذا ما كمل التماثل بأن يكون المكسور مضبوطاً
 فيرد من سن الجاني ما يقابله بالبرد مثلاً قال أبو داود في السن قلت لأحد كيف قال يرد ومنهم من حل
 الكسرى في هذا الحديث على القلع وهو بعيد من هذا السياق **(قوله باب دية الأصابع)** أى هل
 مستوية أو مختلفة **(قوله)** عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذه وهذه سواء يعني الأصابع
 والأقدام في رواية النساء من طريق يزيد بن زريع عن شعبة الأحمق والخضر وحذف اللفظة
 يعني وزاد في رواية عنه عشر وعمر ولعل بن الجعد عن شعبة عن اسماعيل وأشار إلى الخضر والأقدام
 وللاسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة ديتها سواء ولا يداود من طريق عبد الصمد بن عبد
 الوارث عن شعبة الأصابع والأسنان سواء الثانية والضرس سواء ولا يداود والترمذي من طريق يزيد
 النحوي عن عكرمة بلقظ الأسنان والأصابع سواء وفي لفظ أصابع اليدين والرجلين سواء وأخرج ابن
 أبي عاصم من رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال بعشه مر وإن إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم في اليدين وكل أصبع عشر وكذا في كتاب عمرو بن حزم عند مالك في الأصابع
 عشر عشر وسأد كرسنه ولابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه الأصابع
 سواء كلهن فيه عشر عشر من الأبل وقره أبو داود وحديثين وسنده جيد **(قوله)** سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول (نزل المصنف في هذا السند درجة من أجل وقوع التصريح فيه بالسماع
 وآما قوله نحوه فقد أخرجه ابن ماجه والاسماعيلي من رواية ابن أبي عدي المذكورة بلقظ الأصابع
 سواء أخرجه من رواية ابن أبي عدي أيضاً لكن مقروناً به عند القطان بلقظ الرواية الأولى
 ولكن بتقديم الأقدام على الخضر قال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم به يقول التوري
 والشافعي واحد واسحق (قلت) وبه قال جميع فقهاء الأمصار وكان فيه خلاف فقدم فأخرج ابن
 أبي شيبة من رواية سعيد بن المسيب عن عمر في الأقدام خمسة عشر وفي السبابة والوسطى عشر عشر

(باب دية الأصابع)

حدثنا آدم حدثنا شعبة
 عن قتادة عن عكرمة
 عن ابن عباس عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 هذه وهذه سواء يعني
 الأصابع والأقدام حدثنا
 محمد بن بشير حدثنا ابن أبي
 عدي عن شعبة عن قتادة
 عن عكرمة عن ابن
 عباس قال سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول

وفي البصرة سبع وفي الخضر ست ومثله عن مجاهد وفي جامع الثوري عن عمر بن عمر وزاد قال سعيدين
 المسيب حتى وجدته في كتاب الدييات لعمر بن حزم في كل اصبع عشر فرجع اليه (قلت)
 وكتاب عمرو بن حزم اخرجه مالك في الموطا عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمر حزم عن ابيه ان
 في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في العقول ان في العشرة ماثن من
 الابل وفيه وفي اليد خسون وفي الرجل خسون وفي كل اصبع مما هناك عشر من الابل ووصله ابو داود
 في المراسيل والنسائي من وجه آخر عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده مطولا
 وصححه ابن حبان واصله ابو داود والنسائي وخرج عبد الرزاق عن معمر بن هشام بن عروة عن
 ابيه في الايهام واتي ثلها نصف دية اليد وفي كل واحدة عشر وخرج ابن ابي شيبة عن مجاهد نحو
 اثر عمر الا انه قال في البصرة ثمان وفي الخضر سبع ومن طريق الشعبي كنت عند شريح فجاه رجل
 قسالة فقال في كل اصبع عشر فقال سبعان الله هذه سواء الا اهام والخضر قال ويحدثان السنة
 منه ثل القياس اتبع ولا يتبدع واخرجه ابن المنذر وسنده صحيح وخرج الموطان مروان بن ثاب
 غطفان المزني الى ابن عباس ما في الضر من قال خمس من الابل قال قد ردي اليه اتبعه مقدم الفهم
 مثل الاضراس فقال لو لم يتبدع ذلك الا في الاصابع عقلا سواء وهذا يقتضي ان لا خلاف عند ابن عباس
 ومروان في الاصابع والاكسار في القياس المذكور ونظر في الخطابي هذا الاصل في كل جنابة لا تضبط
 كميتها فاذا فاق ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الاسم فتساوى دينها وان اختلف جائل
 ومنفعتا ومبلغ فعلها فان للايهام من القوة مائيس للخصر ومع ذلك فقد ينما سواء ومثله في الجنين
 غرة سواء كان ذكرا او انثى وكذا القول في المواضع دينها سواء ولو اختلفت في المساحة وكذلك
 الانسان نفع بعضها اقوى من بعض ودينها سواء نظر الاعم فقط واماما اخرجه مالك في الموطا عن
 ربيعة بن ساعد بن سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة قال عشر قلت في اصبعين قال عشرون قلت في ثلاث
 قال ثلاثون قلت في اربع قال عشرون قلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلا قال
 يا ابن اخي هي السنة فانما قال ذلك لان دية المرأة نصف دية الرجل لكنها عنده تساوي فيما كان قدر ثلث
 الدية فمادونه فاذا زاد على ذلك رجعت الى حكم النصف **(قوله باب)** اذا اصاب قوم من رجل
 هل يعاقب (كذا لا تروى رواية يعاقبون بصيغة الجمع وفي اخرى يحدف النون وهي لغة ضعيفة
 وقوله او يقتل منهم كلهم اي اذا قتل او جرح جماعة شخضا واحدا هل يجب القصاص على الجميع
 او يتعين واحد اليقتل منه ويؤخذ من الباقيين الدية فالمراد بالعاقبة هنا المكافاة وكن
 المصنف اشار الى قول ابن سيرين فيمن قتله اثنان يقتل احدهما ويؤخذ من الاخر الدية فان
 كانوا اكثر وزعت عليهم بقية الدية كما لو قتله عشرة قتل واحد اخذ من التسعة نسح الدية
 وعن الشعبي يقتل الولي من شامنها ما او منها من كانوا اكثر من واحد وبقوا عن بقى وعن
 بعض السلف يسقط القودو يتعين الدية حتى عن ربيعة واهل الظاهر وقال ابن طحال جاء عن
 معاوية بن الزبير والزهرى مثل قول ابن سيرين ووجه الجمهور ان النفس لا تتبع فلا يكون
 زهوها يغفل بعض دون بعض وكان كل منهم قاتلا وله لواشتر كوا في دفع حجر على رجل قتله
 كان كل واحد منهم رفع بخلاف ما لو اشتر كوا في كل رغيغ فان الرغيغ يتبع حوا معنى
(قوله وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل الخ) وصله النافعي عن سفيان بن

باب اذا اصاب قوم من
 رجل هل يعاقب او يقتل
 منهم كلهم وقال مطرف
 عن الشعبي في رجلين شهدا
 عن رجل أنه مرفق فقطعه
 على ثمجا آتاهما
 أ- طانا فاطل شهادتهما
 وأخذ بدية الاول وقال
 لو عانت أنكما حدمتكما
 انقطعتكما

عبدته عن مطرف بن طريق عن الشعبي ان رجلين اتيا عبد الله فدا على رجل انه سرق قطع يده ثم اتياه
 بآخر فقال هذا الذي سرقوا خطأ ناعلى الاول فبجز شهادتهما على الآخر وأمرهم بمادية الاول
 وقال لو أعلم انكما محمد عما انقطع عنكما لم أنقب على الشاهدن ولا على المشهود عليهما وعرف بقوله
 ولم يميز شهادتهما على الآخر المراد بقوله في رواية البخاري فأقبل شهادتهما فغضب على من جعل
 الاطال على شهادتهما معا الاولى لاقرارهما فاق بالخطأ والثانية لكونهما صادرا منهم ومن وجهه
 ان تعقب أن اللفظ وان كان محتملا لكن الرواية الاخرى عينت أحدا للاحتماين (قوله وقال لي ابن
 بشار) هو محمد المعروف ببندارو يحيى هو القطان وعبد الله هو ابن عمر العمري (قوله ان غلاما
 قتل غيلة) بكسر القين المعجمة أى سرا (فقال عمر لو اشترك فيها) في رواية الكشي يهني فيه وهو
 أوجه والتأنيث على ارادة النفس وهذا الاثر موصول الى عمر باصح اسناد وقد أخرجه ابن ابي شيبة
 عن عبد الله بن عمار عن يحيى القطان من وجه آخر عن نافع ولفظه ان عمر قتل سبعة من أهل صنعاء
 برجل الخ وأخرجه الموطأ بسند آخر قال بن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المديان ان عمر قتل خمسة
 أوسه برجل قتلوه غيلة وقال لو علمنا عليه أهل صنعاء قتلهم جميعا ورواية نافع وأصله وأوضح
 وقوله نعم لا همزة مفتوحة هذا الالام ومعناه فوافق ولا اثر مع ذلك مختصر من الذي بعده (قوله وقال
 مغيرة بن حكيم عن أبيه الخ) هو مختصر من الاثر الذي وصله ابن وهب ومن طريقه فاسم بن اصبح
 والطحاوى والبيهقي قال ابن وهب حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعائي حدثه عن أبيه
 أن امرأة تصنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابنة له من غيرها غلاما ياله أهليل فالتفت
 المرأة بعز زوجها خيلا فقالت له ان هذا القلام فضحنا فاقته فاق فاستعت منه فطاهها فاجتمع على
 قتل القلام الرجل ورجل آخر والمرأة ونادى ما قتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عيبة ففتح الهجمة
 وسكون التعانية ثم مودة مقتوحه في وعاء من آدم فطرحوه في ركية فبقع الزا وكسر المكاف
 وتشدت التحنانية هي البشر التي لم تطوف ناحية القرية ليس فيها ماء فذكر القصص وفيه فأخذ خديها
 فأعترف ثم اعترف الباقر فكسب على وهو يومئذ امير شاتهم الى عمر فكسب اليه عمر فتلهم جميعا
 وقال والله لو ان أهل صنعاء اشتركو في قتله لقتلهم أجمعين وأخرجه أبو الشيخ في كتاب الترهيب من
 وجه آخر عن جرير بن حازم وفيه فكسب على بن أمية عامل عمر على اليمن الى عمر فكسب اليه فهو
 وفي اثر ابن عمر هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله لم يقل فيه انه قتل غيلة الامالك وروى بناهوه هذه
 القصص من وجه آخر عند الدارقطني وفي فوائده الحسن بن زنجي به سند جيد الى أبي المهاجر عبد
 الله بن عتبة عن بني قيس بن ثعلبة قال كان رجل يسابق الناس كل سنة بأيام فلما قدم وجد مع ولبدته
 سبعة رجال شربون فأخذوه فقتلوه فذكر القصص في اعترافهم وكتاب الى عمرو في جوابه ان اضر ب
 أعناقهم واقتلهم معهم فلان أهل صنعاء اشتركو في قتله فقتلهم وهذه القصص غير الاولى وسنده جيد
 فقد تكرر ذلك من عمر ولم أنقب على اسم واحد من ذكر قتلهم الا على اسم السلام في رواية ابن وهب
 وحكيم والد المغيرة صنعائي لا أعرف حاله ولا اسم والده وقد ذكره ابن جبان في ثقات التابعين (قوله
 وأفاد ابو بكر وابن الزبير وعلى وسويد بن مقرن في لطمه وأفاد عمر من ضرب بالدرية وأفاد علي من
 ثلاثة أسواط واقتض شرب من سوط وخوش) أما أنا رأي بكر وهو الصديق فوصله ابن ابي شيبة
 من طريق يحيى بن الحسين سمعت طارق بن شهاب يقول لطم ابو بكر يومارح لطمه فقتل له رأينا
 كاليوم قط هنه ولطمه فقال له ابو بكر ان هذا اني ليستعملني فقبلته فاذا هو يتبعهم فمضت

وقال لي ابن بشار حدثنا
 يحيى عن عبيد الله عن
 نافع عن ابن عمر رضي الله
 عنهما ان حملا قتل غيلة
 فقال عمر لو اشترك فيها
 أهل صنعاء لقتلهم وقال
 مغيرة بن حكيم عن أبيه
 أن أربعة قتلا وصبا فقال
 عمر مثله وأفاد ابو بكر وابن
 الزبير وعلى وسويد بن
 مقرن في لطمه وأفاد عمر
 من ضرب بالدرية وأفاد علي
 من ثلاثة أسواط واقتض
 شرب من سوط وخوش
 حدثنا مسدد حدثنا يحيى
 عن سفيان حدثنا موسى
 ابن أبي عائشة عن عبيد الله
 ابن عبيد الله قال قالت
 عائشة لعددا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في مرضه
 وجعل يشرب لنا لئلا تلدوني
 قال قلنا كراهية المريض
 بالدرية قلنا أفاد قال الم
 انهم كران تلدوني قال قلنا
 كراهية للدرية فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا يني
 منكم أحد الا لانا انظر
 الا لالعاس فانه لم يشهدكم

ان لاجله ثلاث مرات ثم قال له اقتص فعفا الرجل واما اثر ابن الزبير فوصله ابن ابي شيبة ومسدد
 جميعا عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار ان ابن الزبير اقدم لطمه واما اثر على الاول فاخرجه
 ابن ابي شيبة من طريق ناجية ابي الحسن عن ابيه ان عليا في رجل لطم رجلا فقال للمطرم اقتص
 واما اثر سويد بن مقرن فوصله ابن ابي شيبة من طريق الشعبي عنه واما اثر عمر فاخرجه في الموطا
 عن عاصم بن عبيد الله عن عمر منقطعاً ووصله عبد الرزاق عن مالك عن عاصم عن عبد الله بن عامر بن
 ربيعة قال كنت مع عمر بطريق مكة فيال تحت شجرة فناداه رجل فصر به بالدره فقال عجبت على
 فاعطاه الحققة وقال اقتص فاني قتال تفضل قال فاني اغفرها واما اثر على الثاني فاخرجه ابن ابي شيبة
 وسعيد بن منصور عن طريق فضيل بن عمرو عن عبد الله بن معقل بكسر الهمزة قال كنت عند علي
 فجاءه رجل فسارته فقال ياقتير اخرج فاجلد هذا الجلود فقال انه زاد على ثلاثة اسواط فقال
 صدق قال خذ السوط فاجلده ثلاثة اسواط ثم قال ياقتير اذا جلدت فلا تعد الحدود واما اثر شريح
 فوصله ابن سعد وسعيد بن منصور عن طريق ابراهيم النخعي قال جاء رجل الى شريح فقال اقصني من
 الجوارز قال فقال ازدحوا عليك فصر به سوطاً فاقاده منه ومن طريق ابن سيرين قال اقتصم اليه
 يعني شريحاً بعد جرح حر اقال ان شاء الله منه واخرج ابن ابي شيبة من طريق ابن اسحق عن
 شريح انه اقدم لطمه ومن وجه آخر عن ابي اسحق عن شريح انه اقدم لطمه وخوش وخنوش
 بضم المعجمة الخدوش وزنه ومعناه وانما شريح ما ليس له ارض معلوم من الجراحه والجوارز بكسر الجيم
 وسكون الهمزة واخره زاي هو الشرحى سمي بذلك لان من شانه حل الجلاز بكسر الجيم وباللام الخفيفة
 وهو السر الذي يشد في السوط وعادة الشرطي ان يربطه في وسطه قال ابن بطال جاء عن عثمان
 وخالد بن الوليد نحو قول ابي بكر وهو قول الشعبي وطائفة من اهل الحديث وقال الليث وابن القاسم
 بقاد من الضرب بالسوط وغيره الا لطمه في العين ففيها العقوبة خشية على العين والمشهور عن مالك
 وهو قول الاكثر لا قود في اللطمة الا ان جرحت ففيها حكمه والسبب فيه تعذر الممانعة لا لتراق
 لطمتي القوي والضعيف فيجب التعزير بما يلحق بالاطم وقال ابن القيم بالغ بعض المتأخرين فنقل
 الاجماع على عدم القود في اللطمة والضربة وانما يجب التعزير وذلك فان القول بجريان القود
 في ذلك ثابت عن الخلفاء الراشدين فهو اولي بان يكون اجاعاً وهو مقتضى اطلاق الكتاب والسنة ثم
 ذكر المصنف حديث عائشة في اللدود وقد مضى القول فيه في باب القصاص بين الرجال والنساء وانه
 ليس بظاهر في القصاص لكن قوله في آخره الا العباس فانه لم يشهدكم فقد تمك به من قال فله قصاصا
 لا تاديباً قال ابن طلال هو حجة لمن قال بقادم اللطمة بالسوط يعني ومناسبة ذكر ذلك في ترجمة
 القصاص من الجماعة الواحدة ليست ظاهرة واجاب ابن الخيران ذلك مستفاد من اجراء القصاص في
 الامور الخفية ولا يبدل فيها عن القصاص الى التاديب فكذلك ينبغي ان يجري القصاص على المتركين
 في الجناية سواء قلوا ام كثروا فان نصيب كل منهم عظيم معدود من الكبار فكيف لا يجري فيه
 القصاص والعلم عند الله تعالى ﴿ قوله باب القسامة ﴾ يفتح القاف بتحقيق المهملة هي
 هي مصدر اقسام قسامة وهي الايمان تقسم على اولياء القتل اذا ادعوا الدم او على المدعى عليهم
 الدم ونخص القسم على الدم بلغة القسامة وقال امام الحرمين القسامة عند اهل اللغة اسم القوم
 الذين يسمون وعند الفقهاء اسم الايمان وقال في الحكم القسامة الجماعة يسمون على الشيء أو
 يشهدون به وبين القسامة منسوب اليهم ثم اطلقت على الايمان نفسها ﴿ قوله وقال الاشعث

باب القسامة في وقال
 الاشعث

ابن قيس قال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو عينه هو طرف من حديث تقدم موصولا ما في كتاب الشهادات ثم في كتاب الإيمان والنذور مع شرحه وأشار المصنف بذلك وهذا في ترجيح رواية سعيد بن عبيد في حديث الباب أن الذي يبدأ في عين القسامة المدعى عليهم كما بدأ في البعث فيه (قوله وقال ابن أبي مليكة لم يحد) ضم أوله والظاهر أن أبا داود اقتصر وقد وصله جاد بن سلمة في مصنفه ومن طريقه ابن المنذر قال جاد بن أبي مليكة سألتني عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرني أن عبد الله بن الزبير أقادها وأن معاوية يعني ابن أبي حشبان لم يقدمها وهذا سند صحيح وقد وثق ابن بطال في ثبوته قال قد صح عن معاوية أنه أقادها ذكر ذلك عنه أبو الزناد في احتجاجه على أهل العراق (قلت) هو في ضعيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ومن طريقه أخرجه البيهقي قال حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال قتل رجل من الأنصار رجلا من بني العجلان ولم يكن على ذلك بينة ولا طمخ فاجع رأى الناس على أن يحلف ولادة المقتول ثم يسلم إليهم فيقتلوه فركب إلى معاوية في ذلك فكتب إلى سعيد بن العاص أن كل ما ذكره حقا فاعمل ما ذكره كرهه فدفعته الكتاب إلى سعيد فحلفنا نحسين عينا ثم أسلمه لنا (قلت) ويمكن الجمع ما بين معاوية لم يقدمها معاوية له وكان الحكم في ذلك ولما وقت له غيره وكل الأمر في ذلك إليه ونسب إليه أنه أقادها لكونه أذن في ذلك وقد عرفت مالك بقول خارجة المذکور فاطلق أن القود بها إجماع ويحتمل أن يكون معاوية كان يرى القود بها ثم يرجع عن ذلك أو بالعكس وقد أخرج الكرايسي في أدب القضاء سند صحيح عن الزهري عن سعيد بن المسيب قصة أخرى قضى فيها معاوية بالقسامة لكن لم يصرح فيها بالقتل وقصة أخرى لم روان قضى فيها بالقتل وقضى عبد الملك بن مروان بمثل قضاء أبيه (قوله وكتب عمر بن عبد العزيز إلخ) وصله سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا جند الطويل قال كتب عدى بن أروطة إلى عمر بن عبد العزيز في قتل وجد في سوق البصرة فكتب إليه عمر رحمه الله أن من أقضا ما لا يقضى فيه إلى يوم القيامة وأن هذه القضية فلنم وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن جند قال وهو قاتل بين قتيير وعائش فكتب فيه عدى بن أروطة إلى عمر بن عبد العزيز فذكر كرهوه وهذا أثر صحيح وعدى بن أروطة بفتح الحزنة وسكون الراء بعدها مهملة وهو قزارى من أهل دمشق (قوله في الأثر الملقى وكان أمره) بالشد بد (على البصرة) (قلت) كانت ولاية عمر بن عبد العزيز لعدى على أمره بالبصرة سنة تسع وتسعين وقد كثر خليفته أنه قتل سنة اثنتين ومائة وقوله من بيوت السجانيين بشد بد الميم أي الذين يبيعون السمن وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز في القود بالقسامة كما اختلف على معاوية فذكر ابن بطال أن في مصنف جاد بن سلمة عن ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقادها بالقسامة في أمره على المدينة (قلت) ويجمع بأنه كان يرى بذلك لما كان أميرا على المدينة ثم يرجع لما لى الخلاف ولعل سبب ذلك ما سألت في آخر الباب من قصة أبي تلابة حيث احتج على عدم القود بها ففكاه واقعه على ذلك وأخرج ابن المنذر من طريق الزهري قال خالني عمر بن عبد العزيز أفاد أن أدع القسامة بأبي رجل من أرض كذا وأخر من أرض كذا فيعطون على ما لا يرون فقلت انك ان تركها يوشك أن الرجل يقتل عذبا بالثبيل فدل دمه وإن الناس في القسامة لحياة وسبق عمر بن عبد العزيز إلى انكار القسامة سالم بن عبد الله بن عمر فأخرج ابن المنذر عنه أنه كان يقول يا قوم يحلفون على أمرهم يروه ولم يضره ولو كان لي أمر لعاقبتهم وبلغتهم نكالا ولم أقبل لهم شهادة وهذا قد صدق في قتل إجماع أهل المدينة على القود بالقسامة فإن سالما من أجل قهواء المدينة وأخرج ابن المنذر أيضا عن ابن

ابن قيس قال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو عينه هو طرف من حديث تقدم موصولا ما في كتاب الشهادات ثم في كتاب الإيمان والنذور مع شرحه وأشار المصنف بذلك وهذا في ترجيح رواية سعيد بن عبيد في حديث الباب أن الذي يبدأ في عين القسامة المدعى عليهم كما بدأ في البعث فيه (قوله وقال ابن أبي مليكة لم يحد) ضم أوله والظاهر أن أبا داود اقتصر وقد وصله جاد بن سلمة في مصنفه ومن طريقه ابن المنذر قال جاد بن أبي مليكة سألتني عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرني أن عبد الله بن الزبير أقادها وأن معاوية يعني ابن أبي حشبان لم يقدمها وهذا سند صحيح وقد وثق ابن بطال في ثبوته قال قد صح عن معاوية أنه أقادها ذكر ذلك عنه أبو الزناد في احتجاجه على أهل العراق (قلت) هو في ضعيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ومن طريقه أخرجه البيهقي قال حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال قتل رجل من الأنصار رجلا من بني العجلان ولم يكن على ذلك بينة ولا طمخ فاجع رأى الناس على أن يحلف ولادة المقتول ثم يسلم إليهم فيقتلوه فركب إلى معاوية في ذلك فكتب إلى سعيد بن العاص أن كل ما ذكره حقا فاعمل ما ذكره كرهه فدفعته الكتاب إلى سعيد فحلفنا نحسين عينا ثم أسلمه لنا (قلت) ويمكن الجمع ما بين معاوية لم يقدمها معاوية له وكان الحكم في ذلك ولما وقت له غيره وكل الأمر في ذلك إليه ونسب إليه أنه أقادها لكونه أذن في ذلك وقد عرفت مالك بقول خارجة المذکور فاطلق أن القود بها إجماع ويحتمل أن يكون معاوية كان يرى القود بها ثم يرجع عن ذلك أو بالعكس وقد أخرج الكرايسي في أدب القضاء سند صحيح عن الزهري عن سعيد بن المسيب قصة أخرى قضى فيها معاوية بالقسامة لكن لم يصرح فيها بالقتل وقصة أخرى لم روان قضى فيها بالقتل وقضى عبد الملك بن مروان بمثل قضاء أبيه (قوله وكتب عمر بن عبد العزيز إلخ) وصله سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا جند الطويل قال كتب عدى بن أروطة إلى عمر بن عبد العزيز في قتل وجد في سوق البصرة فكتب إليه عمر رحمه الله أن من أقضا ما لا يقضى فيه إلى يوم القيامة وأن هذه القضية فلنم وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن جند قال وهو قاتل بين قتيير وعائش فكتب فيه عدى بن أروطة إلى عمر بن عبد العزيز فذكر كرهوه وهذا أثر صحيح وعدى بن أروطة بفتح الحزنة وسكون الراء بعدها مهملة وهو قزارى من أهل دمشق (قوله في الأثر الملقى وكان أمره) بالشد بد (على البصرة) (قلت) كانت ولاية عمر بن عبد العزيز لعدى على أمره بالبصرة سنة تسع وتسعين وقد كثر خليفته أنه قتل سنة اثنتين ومائة وقوله من بيوت السجانيين بشد بد الميم أي الذين يبيعون السمن وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز في القود بالقسامة كما اختلف على معاوية فذكر ابن بطال أن في مصنف جاد بن سلمة عن ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقادها بالقسامة في أمره على المدينة (قلت) ويجمع بأنه كان يرى بذلك لما كان أميرا على المدينة ثم يرجع لما لى الخلاف ولعل سبب ذلك ما سألت في آخر الباب من قصة أبي تلابة حيث احتج على عدم القود بها ففكاه واقعه على ذلك وأخرج ابن المنذر من طريق الزهري قال خالني عمر بن عبد العزيز أفاد أن أدع القسامة بأبي رجل من أرض كذا وأخر من أرض كذا فيعطون على ما لا يرون فقلت انك ان تركها يوشك أن الرجل يقتل عذبا بالثبيل فدل دمه وإن الناس في القسامة لحياة وسبق عمر بن عبد العزيز إلى انكار القسامة سالم بن عبد الله بن عمر فأخرج ابن المنذر عنه أنه كان يقول يا قوم يحلفون على أمرهم يروه ولم يضره ولو كان لي أمر لعاقبتهم وبلغتهم نكالا ولم أقبل لهم شهادة وهذا قد صدق في قتل إجماع أهل المدينة على القود بالقسامة فإن سالما من أجل قهواء المدينة وأخرج ابن المنذر أيضا عن ابن

عباس ان القسامة لا يحدوها أو يخرج ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم التيمي قال القسامة تقسمه جود
ومن طريق الحكم بن عتيبة أنه كان لا يرى القسامة شيئا ومحصل الاختلاف في القسامة هل يعمل بها
أو لا وعلى الأول فهل نوجب القسود والدية وهل يبدأ بالمدين أو المدي عليهم واختلفوا أيضا في
شرطها **(قوله سعيد بن عبيد)** هو الطائي الكوفي يكنى أبا هريرة بل روى عنه الثوري وغيره من
الأكابر وأبو نعيم الرازي عنه هنا هو آخر من روى عنه وشبهه أحدوا بن معين وآخرون وقال الآجري
عن أبي داود وكان شعبة يمتن لقاءه وفي طبقته سعيد بن عبيد الطائي يضم الهاء وتخفيف النون وهمز
ومد بهري مشدودا أو خرج له البرمذي والنسائي **(قوله عن بشر)** بالموحدة والمعجمة مصفرا بن
يسار تبحرانية ثم مهمة خفيفة لا أعرف اسم جده وفي رواية مسلم من طريق ابن عمر عن سعيد بن عبيد
حدثنا بشر بن يسار الانصاري **(قلت)** وهو من مولى بني حارثة من الانصار قال ابن اسحق **(٢)**
كان شيخا كبيرا فقبها أدرك عامة الصحابة ووثقه يحيى بن معين والنسائي وكناهة محمد بن اسحق
في روايته أما كيسان **(قوله)** زعم ابن رجلا من الانصار يقال له سهل بن أبي حنيفة **(فتفتح المهمة)**
وسكون المثناة ولم يضع في رواية ابن عمر زعم بل عنده عن سهل بن أبي حنيفة الانصاري أنه أخبره وكذا
لا ينعيم في المستخرج من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخاري وأسم في حنيفة عامر بن ساعد بن عامر
وقال اسم أبيه عبد الله فاشتهر هو بالنسبة إلى جده وهو من بني حارثة طعن من الاوس **(قوله)** ان غرا
من قومه **(سمي يحيى بن سعيد الانصاري في روايته عن بشر بن يسار منهم اثنين فتقدم في الجزية)**
من طريق بشر بن المنفل من يحيى هذا السند اطلق عبد الله بن سهل ومحبة بن مسعود بن زيد
وفي الادب من رواية جاد بن زيد عن يحيى عن بشر عن سهل بن أبي حنيفة ورافع بن خديج اتها حداه
ان عبد الله بن سهل ومحبة بن مسعود اطلقا وعند مسلم من رواية الليث عن يحيى عن بشر عن سهل
قال يحيى وحسب أنه قال ورافع بن خديج اتها قال خارج عبد الله بن سهل بن زيد ومحبة بن مسعود
ابن زيد وهو عنده من رواية هشيم عن يحيى لكن لم يذ كر افعلا ولفظه عن بشر بن يسار رجل
من الانصار من بني حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد اطلق هو وابن عم له يقال له محبة بن
مسعود بن زيد او اسند في آخره عن سهل بن أبي حنيفة به وثبت ذ كر افعلا بن خديج في هذا الحديث
غير مسمى عند أبي داود من طريق أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة
أنه أخبره هو ورجل من كبار قومه وعند ابن أبي عمير من طريق اسمعيل بن عياش عن يحيى عن
بشر عن سهل ورافع وسويد بن النعمان ان القسامة كانت فهم في بني حارثة فذ كر بشر عنهم ان
عبد الله بن سهل خرج فذ كر الحديث ومحبة بن الميم وفتح المهمة وتشديد التثنية مكسورة
بعدها صادم مهمة وكذا ضبط اخيه حويصة وحكى التخفيف في الاسمين معا ورجعه طائفة **(قوله)**
انطلقوا إلى خير قفر قوا فيها **(في رواية يحيى بن سعيد اطلقا إلى خير قفر قوا فتحمل رواية الباب على)**
أنه كان معها تابع لها وقد وقع في رواية محمد بن اسحق عن بشر بن يسار عن ابن أبي عمير خرج
عبد الله بن سهل في أصحابه ليعتادون غرا إذا سليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي يومئذ صلح واهلها يومئذ قد قدم بيان ذلك في المغازي
والمراد ان ذلك وقع بعد فتحها فاتها لما فتحت اقر النبي صلى الله عليه وسلم اهلها فها على ان يهاوا
في المزارع بالشطر مما يخرج منها كما تقدم بيانه وفي رواية ابن أبي بن عبد الله خرج إلى خير
(قوله) فوجدوا احدهم قتيلا **(في رواية بشر بن المنفل قال محبة إلى عبد الله بن سهل وهو)**

سعيد بن عبيد بن بشر
ابن يسار زعم ابن رجلا من
الانصار يقال له سهل بن
أبي حنيفة أخبره ان غرا
من قومه اطلقوا إلى خير
قفر قوا فيها فوجدوا
احدهم قتيلا

(٢) قوله قال ابن اسحق في
نسخة من الأصول ابن سعد

يشطح في دمه قتيلاً أي يضطرب فيتمزغ في دمه فدفعه وفي رواية الليث فأذا محبسه بعد عبد الله بن سهل قتيلاً فدفعه وفي رواية سليمان بن بلال فوجد عبد الله بن سهل مقتولاً في سر به دفعه صاحبه وفي رواية أبي ليلى فاجبر محبسه أن عبد الله قتل وطرح في قبر بعام مفتوحة ثم فاف مكسورة أي حفرة **(قوله ٢)** أو عين هوشلث من الراوى وفي رواية محمد بن اسحق فوجد في عين قد كسرت عنقه وطرح فيها **(قوله)** فقال الذين وجد فيه قد قتلهم صاحبنا قالوا ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً فاطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله قتلناه **(قوله)** فاطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله اطلقنا إلى خير فوجدنا أحداً نقتل فقال الكبر الكبر فقال لهم نأثون بالبينه على من قتله قالوا ما لنا بينه قال فحلفون قالوا لا نرضى بإيمان اليهود

(٢) قوله أو عين هذه اللفظة ليست موجودة في المتن الذي يابديناه فمل ما في الشارح رواية وليهرهظم الرواية وكذا فوله فقالوا للذين والمذكور في المتن يابديناه فقالوا للذي

يشطح في دمه قتيلاً أي يضطرب فيتمزغ في دمه فدفعه وفي رواية الليث فأذا محبسه بعد عبد الله بن سهل قتيلاً فدفعه وفي رواية سليمان بن بلال فوجد عبد الله بن سهل مقتولاً في سر به دفعه صاحبه وفي رواية أبي ليلى فاجبر محبسه أن عبد الله قتل وطرح في قبر بعام مفتوحة ثم فاف مكسورة أي حفرة **(قوله ٢)** أو عين هوشلث من الراوى وفي رواية محمد بن اسحق فوجد في عين قد كسرت عنقه وطرح فيها **(قوله)** فقال الذين وجد فيه قد قتلهم صاحبنا قالوا ما قتلنا ولا علمنا قاتلاً فاطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله قتلناه **(قوله)** فاطلقوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله اطلقنا إلى خير فوجدنا أحداً نقتل فقال الكبر الكبر فقال لهم نأثون بالبينه على من قتله قالوا ما لنا بينه قال فحلفون قالوا لا نرضى بإيمان اليهود

(٢) قوله أو عين هذه اللفظة ليست موجودة في المتن الذي يابديناه فمل ما في الشارح رواية وليهرهظم الرواية وكذا فوله فقالوا للذين والمذكور في المتن يابديناه فقالوا للذي

فجعل على أنه طلب البيعة أولاً فلم تكن لهم بيعة فعرض عليهم الإيمان فامتنعوا فعرض عليهم تحليف
 المدعي عليهم فأبوا وأما قول بعضهم إن ذكر البيعة وهم لانه صلى الله عليه وسلم قد علم أن خير جيل
 لم يكن بها أحد من المسلمين قد عصى بنى العلم مردودة فانه وان سلم أنه لم يسكن مع اليهود فيها أحد من
 المسلمين لكن في نفس القصة أن جماعة من المسلمين خرجوا بعتارون غرا فيجوز أن تكون طائفة
 أخرى خرجوا المثل ذلك وإن لم يكن في نفس الأمر كذلك وقد وجدنا الطلب البيعة في هذه القصة شاهداً
 من وجه آخر أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 أن ابن محمية الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خيبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقم شاهدين
 على من قتله أذمه البلب برمته قال يا رسول الله أتأبى صبت شاهدين وإنما أصبح قتيلاً على أبوابهم
 قال فتعطف حسين فقامه قال فكيف أحلف على ما لا أعلم قال فتعطف حسين منهم قال كيف وهم
 يهود وهذا السند صحيح حسن وهو نص في الجمل الذي ذكرته فتعين المصير اليه وقد أخرج أبو داود
 أيضاً من طريق عبيدة بن رفاع عن جده رافع بن خديج قال أصبح رجل من الأنصار بخير مئة تولا
 فأطلق أولياؤه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم قال لم يكن ثم أحد
 من المسلمين وأماهم اليهود وقد يهتزون على أعظم من هذا **(قوله فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطل)**
 بضم أوله وفتح الطاء وتشديد اللام أي يدر **(قوله فوداه مائة)** في رواية الكشميهني
 بمانه ووقع في رواية أبي ليلى فوداه من عنده وفي رواية يحيى بن سعيد ففعله النبي صلى الله عليه وسلم من
 عنده أي أعطى ديتة وفي رواية جاذ بن زيد من قبله بكسر الكاف وفتح الموحدة أي من جهته وفي
 رواية البث عنه فلما رأى ذلك النبي صلى الله عليه وسلم أعطى عقله **(قوله من أبل الصدقة)** زعم
 بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد لم يصح يحيى بن سعيد بقوله من عنده وجمع بعضهم بين الرويتين
 باحتمال أن يكون اشتراها من أبل الصدقة بمال دفعه من عنده أو المراد بقوله من عنده أي بيت المال
 المرصود للمصالح وأطلق عليه صدقة باعتبار الاتفاص بجانبنا لما في ذلك من قطع المنازعة وأصلاح ذات
 البين وقد جعله بعضهم على ظاهره فتحكى القاضي عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة في
 المصالح العامة واستبدال الحديث وغيره (قلت) وتقدم شيء من ذلك في كتاب الزكاة في الكلام
 على حديث أبي لاس قال جلنا النبي صلى الله عليه وسلم على أبل من أبل الصدقة في الحج وعلى هذا
 فالمراد بالصدقة كونها تحت أمره وحكمه وللأختار من جعل ديتة على اليهود وغيرهم قال القرطبي
 في المفهم فمل صلى الله عليه وسلم ذلك على مقتضى كرمه وحسن سياسته وجلبا المصلحة ودرا للصدقة
 على سبيل التأنيب والاسيما عند تعذر الوصول إلى استيفاء الحق ورواية من قال من عنده أسح من
 رواية من قال من أبل الصدقة وقد قيل أنها غلط والاولى أن لا يخلط الراوي ما يمكن فيجتمعت أوجهها
 منها فذكر ما تقدم وزاد أن يكون تسلف ذلك من أبل الصدقة ليدفعه من مال النية أو أن أولياء
 القتيل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلفة استلزامهم واستجلا اليهود
 انتهى وزاد أبو ليلى في روايته قال سهل فر كضتي ناقة وفي رواية جاذ بن زيد عن يحيى أذكر كنه ناقة من
 تلك الأبل فدخلت حمى بدا لهم فر كضتي برجلها وفي رواية شيبان بن بلال لقد كضتي ناقة من تلك
 الفرائض بالمرء وفي رواية محمد بن إسحق فرائه ما أنسى ناقة بكرة منها جراد ضربني وأنا أحوزها
 وفي حديث الباب من أنقوا ثم مشرو عيه القسامة قال القاضي عياض هذا الحديث أصل من أصول

فكره رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن يطل
 دمه فوداه مائة من أبل
 الصدقة

قوله أن يطل دمه هكذا
 بنسخ الشارح ومعناه
 صحيح كما في كتب اللغة
 ولكن في نسخة القسطلاني
 التي شرح عليها
 يطل دمه

الشرع وقاعدة من قواعد الاحكام وركن من أركان مصالح العباد وبه أخذ كافة الائمة والسلف من
 الصحابة والتابعين وعلما الامة وفقهاء الامصار من الحجازيين والشاميين والسكفريين وان اختلفوا
 في صورة الاختبة وروى التوقف عن الاختبة عن طائفة ظهير القسامة ولا يتبوا بها في الشرع حكما
 وهذا مذهب الحكم بن عتيبة وأبي قلابه وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار وقتادة ومسلم بن خالد
 وابراهيم بن عليه وآله بنحو البخاري وروى عن عمر بن عبد العزيز باختلاف عنه (قلت)
 وهذا يناقض ما صدر به كلامه ان كافة الائمة أخذوا بها وقد تقدم النقل عن لم يزل عشر وعينها في أول
 الباب وفيهم من لم يذكروه القاضي قال واختلف قول مالك في مشروعية القسامة في قتل الخطا
 واختلف القائلون بها في العمدة هل يجبها القودا والدية فذهب معظم الحجازيين الى جواز القودا اذا
 كملت شروطها وهو قول الزهري وروى عنه وأبي الزناد ومالك والليث والاوزاعي والشافعي في أحد
 قوليه وأحمد واسحق وأبي ثور وداود وروى ذلك عن حض الصحابة كابن الزبير واختلف عن عمر
 ابن عبد العزيز وقال أبو الزناد قلنا بالقسامة والصحابة متوافرون اني لا اري انهم ألّف رجل فما
 اختلف منهم اثنان (قلت) اما نقل ذلك أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن
 منصور والبيهقي من رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه والأفاو الزناد لا يثبتانه رأى عشرين
 من الصحابة فضلا عن ألّف ثم قال القاضي وحجتهم حديث الباب يعني من رواية يحيى بن سعيد النخعي
 أثبت البها قال فان جيبته من طرف سماع لا يدفع وفيه ثبوت المدعي ثم ردها عن أبي واصل المدعي
 عليهم واحتجوا بحديث أبي هريرة البينة على المدعي عليه الا القسامة وقول مالك اجعت الائمة
 في القديم والحديث على ان المدعين يسدون في القسامة ولان جبهة المدعي اذا قويت بشهادة أو شبهة
 سارت اليقين لموهنا الشهادة قوية قالوا هذه سنة يحيى لها وأصل قائم برأسه لحياة الناس وردع
 المعتدين وخالف الدعاوى في الاموال فهي على ما ورد فيها وعلى أصل يتبع ويستعمل ولا تخرج سنة
 لسنة وأجوابا عن رواية سعيد بن عبيد بن المذكورة في حديث هذا الباب بقول أهل الحديث انه
 وهم من رواية أسقط من السياق ثبوت المدعين باليمين لكونه لم يذكرفيه رد اليمين واشتملت رواية
 يحيى بن سعيد على زيادة من ثمة حافظ فوجب قبولها وهي قضى على من لم يعرفها (قلت) وسأبني
 من يدين بذلك قال القرطبي الاصل في الدعاوى ان اليمين على المدعي عليه وحكم القسامة أصل نفسه
 لتعذر إقامة البينة على القتل فيها قالان القاضي لقتل بقصد المخلووة ويرصد الغفلة وتابيت بذلك
 الرواية الصحيحة المتفق عليها بين ما عهد القسامة على الاصل ثم ليس ذلك خروجا عن الاصل
 بالكلية بل لان المدعي عليه انما كان القول قوله لقوة جانبه بشهادة الاصل له بالبراءة مع ادعى عليه
 وهو موجود في القسامة في جانب المدعي لقوة جانبه بالوث الذي يقرى دعواه قال عباس وذهب من
 قال بالدية الى تقديم المدعي عليه في اليمين الا الشافعي وأحمد فقال يقول الجمهور يبدأ بايمان المدعين
 وردهان أو اوعلى المدعي عليهم وقال بكه أهل الكوفة وكثير من أهل البصرة وبعض أهل المدينة
 والاوزاعي فقال يستلزم من أهل القرية خسون رجلا خسين يمينا ما قتلنا ولا علمنا من قتله فان
 حلفوا برؤاوان نقصت قسامتهم عن عهدها ونكروا حلف المدعون على رجل واحد واستحقوا ان
 نقصت قسامتهم فادهية وقال عثمان البتي من قتها البصرة ثم يسد بالمدعي عليهم بالايمان فان
 حلفوا فلائق عليهم وقال الكوفيون اذا حلفوا وجبت عليهم الدية وجاء ذلك عن عمر قال وانفقوا
 كلهم على انها لا تجب بمجرد دعوى الاولياء حتى يقرن بها شبهة يغلب على الظن الحكم بها واختلفوا

في تصور الشبهة على سبعة أوجه فذكرها وملخصها * الأول ان هول المر بضمى عند قتل
أو ما شبه ذلك ولولم يكن به أثر أوجرح فان ذلك يوجب القسامة عند مالك واليث قول بل بضميرها
واشترط بعض المالكية الاثر أو الجرح واحتج مالك بصفة بقية بنى اسرائيل قال ووجه الدلالة انها
ان الرجل حتى فاخير بقائلته وتغيب بشفاء الدلالة لئلا يفتقد بالحق ابن حزم في رد ذلك واحتجوا بأن القاتل
يتطلب حالة غفلة الناس فتعذر البينة فلولم يعمل بقول المصروب لاوى ذلك إلى اهادارمه لانها حالة
يتحرى فيها اجتناب السكندر يتزود فيها من البر والتقوى وهذا انما يأتي في حال المختصر * الثانية
ان يشهد من لا يكمل النصاب بشهادته كواحد أو جماعة غير عدول قال به المذكوران ووافقهما
الشافعي ومن تبعه * الثالثة ان يشهد عدلان بالضرب ثم يمشى بعده أو ياتهم بموت منه من غير محفل
أفاقة فقال المذكوران يجب فيه القسامة وقال الشافعي بل يجب القصاص بتلك الشهادة * الرابعة ان
يوجد مقتول وعنده أو بالقرب منه من يده آلة القتل وعليه أثر الدم مثلاً ولا يوجد غيره فشرع
فيه القسامة عند مالك والشافعي ويتحقق به ان يفتقر جماعة عن قليل * الخامسة ان يقتل طائفتان
فيوجد بينهما قاتل فحسبه القسامة عند الجمهور وفي رواية عن مالك يختص القسامة بالواقعة التي ليس
هو منها الا ان كان من غيرهما فعلى الطائفتين * السادسة المقتول في الزحف وقد تقدم بيان
الاختلاف فيه باب مفرد * السابع ان يوجد قاتل في محلة أو قبيلة فهذا لا يوجب القسامة عند
الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وآباءهم ولا يوجب القسامة عندهم سوى هذه الصورة وشرطها
عندهم الا الحنفية ان يوجد بالقتيل أو ثروقال داود لا يجرى القسامة الا في العدة على أهل مدينه أو
قرية كبيرة وهم أعداء للقتول وذهب الجمهور الى انه لا قسامة فيه بل هو رد لانه قد يقتل ويقتل في
الحسلة لينهم او به قال الشافعي وهو رواية عن احمد الا ان يكون في مثل القصة اثني في حديث الباب
فينبغي فيها القسامة لوجود العداوة ولم ترا الحنفية ومن وافقهم لو توجب القسامة الا هذه الصورة
وحجة الجمهور القياس على هذه الواقعة والجامع ان يفتقر بالدهوى نبي يدل على صدق المدعى فيقسم
معه ويستحق وقال ابن قدامة ذهب الحنفية الى ان القاتل اذا وجد في محل فادعى عليه عليه على خمسين
نفساً من موضع قتله فحلفوا خمسين بمناقتلناه ولا علم له فالتفان لم يجد خمسين كررا الايمان
على من وجد ويجب الدية على بقية أهل الخطه ومن لم يحلف من المدعى عليهم حبس حتى يحلف
او يقر واستدلوا بان عمر انه اختلف خمسين نفساً خمسين بمناقتلناه بالدية عليهم وتغيب باحتمال ان
يكونوا اقربوا بالخطا وانكروا العمدو بان الحنفية لا يعملون بخبر الواحد اذا خالف الأصول ولو كان
مرفوعاً فكيف استجواباً خالف الأصول بخبر واحد موقوف ووجبوا اليمين على غير المدعى عليه
واستدل به على القود في القسامة لقوله فتستحقون فانلكم وفي الرواية الاخرى دم صاحبكم قال ابن
دقيق العيد الاستدلال بالرواية التي فيها يدفع برمه اقوى من الاستدلال بقوله دم صاحبكم لان قوله
يدفع برمه لفظ مستعمل في دفع القاتل للادباء للقتل ولو ان الواجب الدية بعد استعمال هذا اللفظ وهو
في استعماله في تسليم القاتل اظهر والاستدلال بقوله دم صاحبكم اظهر من الاستدلال بقوله فانلكم او
صاحبكم لان هذا اللفظ لا بدقيه من اضمار فيجتمل ان يضم ردية صاحبكم احتمالاً لا ظاهراً او ما بعد
التصریح بالدية فيحتاج الى تأويل اللفظ باضمار بدل دم صاحبكم واذا صار على خلاف الأصل ولو
احتجج الى اضمار لكان حله على ما يقتضى اوقاة الدم اقرب واما من قال فيجتمل ان يكون قوله دم صاحبكم
هو القاتل لا القاتل فريده قوله دم صاحبكم او فانلكم وتغيب بأن المصنف واحدة اختلفت

ألفاظ الرواة بها على ما تقدم بيانه فلا يستقيم الاستدلال بنقض منها لعدم تحقق انه اللفظ الصادر من
النبي صلى الله عليه وسلم واستدل من قال بالقول أيضاً بما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الزهري
عن سليمان بن يسار عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان القسامة كانت في الجاهلية وأقرها النبي صلى الله عليه وسلم على ما كانت عليه من الجاهلية ونقض
بها بين ناس من الانصار في قتل ادعوه على يهود شير وهذا ابو قنفذ على ثبوت اثمهم كانوا في الجاهلية
يقتلون في القسامة وعند أبي داود ومن طريق عبد الرحمن بن عبيد بن جريح مصنف قال ان سهلاً
يعني ابن أبي حمزة وهم في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى يهوداة قسداً وجديدين
أظهركم قتل قدوة فكثيرا يهلكون ما قتلناه ولا علمنا قاتلنا ولا علمنا قاتلنا فوداه من عنده وهذا رده الشافعي بانه
مرسل وجارح ذلك ما أخرجه ابن منده في الصحابة من طريق مكحول حديث عمرو بن أبي خراعة
انه قتل قهيم تليل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل القسامة على خراعة بالله ما قتلنا ولا
علمنا قالوا فحلف كل منهم عن نفسه وغرم الدية وعمر وعختلف في صحبته واخرج ابن أبي شيبة بسند
جيد الى ابراهيم النخعي قال كانت القسامة في الجاهلية اذا وجد القاتل بين ظهري قوم اقيم منهم
خسون خسين بيننا ما قتلنا ولا علمنا فان عجزت الاعيان ردت عليهم ثم عقوا وتعلم من قال لا يجب فيها
الالدية بما أخرجه الثوري في جامعه وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وسند صحيح الى الشعبي قال
وجدت قبيل بين حيين من العرب فقال عمر قيسوا ما بينهما فاجمعا وجدتموه اليه اقرب فأخفوه هم خسين
يمينوا وأقرهم وهم الدية واخرجه الشافعي عن سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي ان عمر كتب في
قتيل وجد بين خيران وادعه ان يقاس ما بين القريتين فاي ايهما كان اقرب اخرج اليه منهم خسون
رجل حتى يوافوه مكة فاذا قتلهم الجرفا حلفهم ثم قضى عليهم بالدية فقال خفت ايمانكم بما كرم الله ولا يبل دم
رجل مسلم قال الشافعي اما اخذ الشعبي عن الحرث الا عوروا الحرث غير مقبول انتهى وله شاهد مرفوع
من حديث أبي سعيد عند احدثان قتيلا وجد بين حيين فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يقاس الى ايهما
اقرب فأتى دينه على الاقرب ولكن سنده ضعيف وقال عبد الرزاق في مصنفه قلت لعيسى الله بن عمر
العمرى أعلمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاد بالقسامة قال لا قلت فمر قال
لا قلت فلم يفرزن عليها فكنت وأخرج البيهقي من طريق القاسم بن عبد الرحمن ان عمر قال القسامة
توجب العقل ولا تسقط الدم واستدل بالحنيفة على جواز سماع الدعوى في القتل على غير معين لان
الانصار ادعوا على اليهود اثمهم قتلوا صاحبهم وسمع النبي صلى الله عليه وسلم يدعوهم ورد بأن الذي
ذكره الانصار أو لا ليس على صورة الدعوى بين الخصمين لان من شرطه اذا حضر المدعي عليه
ان ينعذر بحضور مسلمنا ولكن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين لهم ان الدعوى انما تكون على واحد
لقوله تسمعون على رجل منهم فسدع اليكم برمته واستدل بقوله على رجل منهم على ان القسامة
انما تكون على رجل واحد وهو قول احدث وهو قول مالك وقال الجمهور بشرط ان تكون على معين
سواء كان واحدا أم أكثر واختلفوا هل يختص القتل بواحد أو يقتل الكل وقد تقدم البحث
فيه وقال أشهب لم يأن يهلكوا على جماعة ويقتلوا واحد القتل ويسجن الباقيون لما
يضر بون مائة وهو قول يسبق اليه وفيه ان الحلف في القسامة لا يكون الا مع الجزم
بالتقاضي والطريق الى ذلك المشاهدة واخبار من يوثق به مع القرينة الدالة على ذلك وفيه ان من توجهت

عليه البين فنسكل عنها لا يقضى عليه حتى يرد اليمين على الآخر وهو المشهور وعند الجمهور وعند
 أحد والخفية يقضى عليه دون رد اليمين وفيه ان ايمان القسامة بخون بيننا واختلف في عدد
 الحائذين فقال الشافعي لا يجب الحق حتى يحلف الوردة خمسين يمينا سواء قلوا أم كثروا فلو كان بعدد
 الايمان حلف كل واحد منهم يمينا وان كانوا أقل أو نسكل بعضهم ردت الايمان على الباقي فان لم
 يكن بالواحد حلف خمسين يمينا واستحق حتى لو كان من يرث بالقرض والتعصيب أو بالنسب والولاء
 حلف واستحق وقال مالك ان كان ولي الدم واحد اخم اليه آخر من العصبة ولا يستعان بغيرهم وان
 كان الاولياء أكثر حلف منهم خمسون وقال الليث لم اسمع احدا يقول انها تنزل عن ثلاثة انفس وقال
 الزهري عن سعيد بن المسيب أول من قص القسامة عن خمسين معاوية قال الزهري وقضى به عبد
 الملك ثم رده عمر بن عبد العزيز إلى الأمر الأول واستدل به على تقديم الاسن في الأمر المهم اذا كانت
 فيه أهلية ذلك لا ما اذا كان مريعا عن ذلك وعلى ذلك يحمل الأمر بتقديم الاكبر في حديث الباب اما
 لان ولي الدم يمكن تأهلا فقام الحالك فربه مقامه في الدعوى واما ان في ذلك التأسيس والتولية
 لاولياء المقتول لانه حكم على الغائبين لانه لم يتقدم صورة دعوى على غائب وانما وقع الاخبار بما
 وقع فذكر لهم قصة الحكم على التقديرين ومن ثم كتب إلى اليهود بعد أن دأروا بينهم السلام
 المذكور يؤخذ منه ان مجرد الدعوى لا توجب احضار المدعى عليه لان في احضاره مشغلة عن اشغاله
 وتضييع حاله من غير موجب ثابت لذلك اما لو ظهر ما هو في الدعوى من شبهة ظاهرة فليس يوسع
 استحضار الخصم أو لا يحمل ظروفا راجحة ان ذلك يختلف بالقرب والبعد وشدة الضرر وخفته وفيه
 الاكتفاء بالكتابة ويجوز الواحد مع امكان المشافهة وفيه ان اليمين قبل توجيها من الحاكم لا اثر لها
 لقول اليهودي في جوابهم والله ما قلنا وفي قولهم لا نرضى بايمان اليهود استبعاد لدعوتهم لما عرفوه من
 اقدامهم على الكذب وجراءتهم على الايمان الفاجرة واستدل به على ان الدعوى في القسامة لا بد فيها
 من عداوة أو لوث واختلف في سماع هذه الدعوى ولو لم توجب القسامة فعن أحد روايتان وبما عاها
 قال الشافعي لعموم حديث البين على المدعى عليه بعد قوله على الناس بدعواهم لا دعى قوم دماء
 رجال وأموالهم ولا نهادعوى في حق آدمي تقسم ويستعطف وقد يفرقت الحق في قتله ولا قبيل
 رجوع عنه فلو نكل ردت على المدعى واستحق القود في العمدة والدية في الخطأ وعن الحنفية لا ترد
 اليمين وهي رواية عن أحد واستدل به على ان المدعين والمدعى عليهم اذا نسكوا عن اليمين وجبت
 الدية في بيت المال وقد تقدم ما فيه فرييا واستدل به على ان من يحلف في القسامة لا يشترط ان يكون
 رجلا ولا بالغا لاطلاق قوله خمسين منكم وبه قال ربيعة والثوري والليث والاوزاعي وأحمد وقال مالك
 لا مدخل للنساء في القسامة لان المطلوب في القسامة القبول ولا يسمع من النساء وقال الشافعي لا يحلف
 في القسامة الا الوراث البالغ لانه يمين في دعوى حكمية فكانت كسائر الايمان ولا فرق في ذلك
 بين الرجل والمرأة واختلفت في القسامة هل هي معقولة المعنى فيقاس عليها أو لا والتحقق انها معقولة
 المعنى لكه نفي ومع ذلك فلا يقاس عليها لانها لا تظير لها في الاحكام واذا قلنا ان المسبأ فيها يمين
 المدعى قد خرجت عن سنن القياس وشروط القياس ان لا يكون معدولا به عن سنن القياس كشهادة
 خزيمة في نفيه به ان ابن التبر في الحاشية على التكهة في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق
 الدالة على تحليف المدعى وهي مما عاينت فيه القسامة فيه الحقوق فقال مذهب البخاري

تضعيف القسامة قلها صد الباب بالاجادب الدالة على أن اليمين في جانب المدعي عليه وأورد طريق
سعيد بن عبيد وهو جار على القواعد الزام المدعي اليه ليس من خصوصية القسامة في شيء ثم ذكر
حديث القسامة الدالة على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب المواعدة والجزية فرارا
من أن يذكرها هنا في غلط المستدل بها على اعتقاد البخاري قال وهذا الاختفاء مع صحة القصد ليس
من قبيل كتمان العلم (قلت) الذي يظهر لي أن البخاري لا يضعف القسامة من حيث هي بل يوافق
الشافعي في أنه لا تؤخذ فيها ويخالفه في أن الذي يحلف فيها هو المدعي بل يرى أن الروايات اختلفت في ذلك
في قصة الانصار وهو خير فيرد المختلف الى المتفق عليه من أن اليمين على المدعي عليه فن ثم أورد
رواية سعيد بن عبيد في باب القسامة وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر وليس في شيء من ذلك تضعيف
أصل القسامة والله أعلم وادعى بعضهم أن قوله يحلفون ونستحقون استفهام انكار واستعظام للجمع
بين الآخرين وتعقب بانهم لم يسدوا طلب اليمين حتى يصحح الانكار عليهم وانما هو استفهام تقيير
وتشريع (قوله أبو بشر اسمعيل بن ابراهيم الاسدي) يفتح السين المهملة المعروف بابن عليه واسم
جده مقسم وهو الثقة المشهور وهو منسوب الى بني أسد بن خزيمه لأن أصله من مواليهم والحجاج بن
أبي عثمان هو المعروف بالصواف واسم أبي عثمان مبسرة وقيل سالم وكنية الحجاج أبو الصلت
وقال غير ذلك وهو مصري أيضا وهو مولى بني كندة وأورد جده واسمه سليهان وهو مولى أبي قلابه
عبد الله بن زيد بالجزم وقع هنا من آل أبي قلابه وفيه تجوز فانه منهم باعتبار الولاء لا بالأسالة وقد
أخرجه أحمد قال حدثنا اسمعيل بن ابراهيم حدثنا حجاج عن أبي جراح مولى أبي قلابه وكذا عند مسلم
عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح وكذا عند الاسماعيلي من رواية أبي بكر وعثمان ابني أبي
شيبه كلهم عن اسمعيل (قوله أن عمر بن عبد العزيز) يعني الظليفة المشهور (أبرز سر بره) أي
أنظره وكان ذلك في زمن خلافته وهو بالشام والمراد بالسر بر ما جرت عادة الخلفاء بالانتصاص
بالجلوس عليه والمراد أنه أخرجه الى ظاهر الدار لا الى الشارع ولذلك (٢) قال أذن للناس موقع عند
مسلم من طريق عبد الله بن عون عن أبي جراح عن أبي قلابه كنت خلف عمر بن عبد العزيز (قوله
ما قولون في القسامة) زاد أحمد بن حنبل عن اسمعيل بن عليه عند أبي نعيم في المستخرج فاضب
الناس أي سكتوا مطرقتين يقال أضبو اذا سكتوا أو أضبو اذا تكلموا أو أصل أضب أضبر ما في قلبه
وقال أضب على الشيء لزمه والاسم الضب كالطيوان المشهور ويحتمل أن يكون المراد أنهم علموا رأي
عمر بن عبد العزيز في انكار القسامة قلبا ساء لهم سكتوا مضمرين بخلافته ثم تكلم بعضهم بما عهده في
ذلك كما وقع في هذه الرواية فاقول القسامة القود بها حق وقد أفاضت بها الخلفاء وأرادوا بذلك ما تقدم
قله عن معاوية وعن عبد الله بن الزبير وكذا جاء عن عبد الملك بن مروان لكن عبد الملك أفاض بها ثم ندم
كاذ كره أو قلابه بعد ذلك في رواية جاد بن زيد عن أيوب وحجاج الصواف عن أبي جراح أن عمر بن
عبد العزيز أنشأ الناس في القسامة فقال قوم هي حق فحصى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضى
بها الخلفاء أخرجه أبو جعفر في صحيحه وأصله عند الشيخين من طريقه (قوله قال لي ما تقول) في رواية
أحمد بن حنبل قال لي يا أبا قلابه ما تقول (قوله ونصبتني للناس) أي أبرزتني لظنهم أنهم أولئك وكان
خلف السر بر فافهم أن ظهر في رواية أبي عوانة أو قلابه خلف السر بر فاعدا فتلفت اليه فقال
ما تقول يا أبا قلابه (قوله عند رؤس الأخناد) يفتح الهاء فوسكون الجيم هدها فون جمع جند وهي في
الاصل الانصار والاعوان ثم اشتهر في المقاتلة وكان عمر قسم الشام بهدموت أبي عبيدة ومعاذ على أربعة

حدثنا قتيبة بن سعيد
حدثنا أبو بشر اسمعيل
ابن ابراهيم الاسدي
حدثنا ابن الحجاج بن أبي
عثمان حدثني أبو جراح
من آل أبي قلابه حدثني
أبو قلابه أن عمر بن عبد
العزيز أبرز سر بره يوما
للناس ثم أنزلهم فدخلوا
فقال ما تقولون في القسامة
قالوا نقول القسامة القود
بها حاسق وقد أفاضت بها
الخلفاء قال لي ما تقول
يا أبا قلابه ونصبتني للناس
قلت يا أمير المؤمنين
عندك رؤس الأخناد

٣ قوله ولذلك قال أذن
للناس لعل ذلك وقع في رواية
لهو الاقفا في الصحيح الذي
بايد بناتم أذن لهم اه
مصنعه

وأشرف العرب رأيت لوان حسين منهم شهدوا على رجل محسن بنتمنى أنه قد ذبح ولم يروه أ كنت ترجمه قال لا قلت رأيت لوان
 حسين منهم شهدوا على رجل محسن أنه سرقاً كنت قطع له ولم يروه قال لا قلت ١٩٥ فوالله ما قتل رسول الله صلى الله

عليه وسلم أحداثاً لاني
 احدي ثلاث خصال رجل
 قتل بغيره نفسه قتل
 أو رجل زنى بهذا حصان
 أو رجل حارب الله ورسوله
 واراد عن الاسلام فقال
 القوم أوليس قد حدث
 أنس بن مالك أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قطع في
 السرقة وسمر الاعين ثم
 نبذهم في الشمس قتل
 أنا أحدثكم حديث أنس
 حدثني أنس أن نفر من
 عكلاً غامسة قدموا على
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فبايعوا على الاسلام
 فاستخرجوا الارض فسقطت
 أجسامهم فشكوا ذلك الى
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ألا تخفون من
 راعينا في أبله فتصيبون
 من ألبانها وأبوالها قالوا
 بلى فخرجوا فشربوها من
 ألبانها وأبوالها فصعدوا
 فقتلوا راعي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وأطردوا التسم فبلغ ذلك
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فأسرسل في آثارهم
 فادركوا نجدي وقامر بهم
 قطعت أيديهم وأرجلهم
 وسمر أعينهم نبذهم في
 الشمس حتى ماتوا قلت

أمر أعرج كل أمر جند فكان كل من فلسطين ودمشق وحص وكنسر بن يسمى جند باسم الجند الذي
 نزولها وقيل كل الرابع الأردن وإنما أفردت قنسر بن بعد ذلك وقد تقدم شيء من هذا في الطبى شرح
 حديث الطاعون لما خرج عمر الى الشام فقبضه أمراء الانخدولان من ماحه وصعجه ابن خزيمة من
 طريق أبي صالح الأشعري عن أبي عبد الله الأشعري في غسل الأصابع قال أبو صالح فقلت لاني عبد الله
 من حديثنا فلما أمراء الانخدول بن الوليد بن زيد بن أبي سفيان وشرحيل بن حسنة وعمر بن
 العاص **(قوله)** وأشرف العرب في رواية أحد بن حرب وأشرف الناس **(قوله)** رأيت لوان حسين الخ
 وقع في رواية أخرى أنه شهد عندك أربعة من أهل حص على رجل من أهل دمشق وزاد بعد قوله أ كنت
 قطع له قال لا قال يا مائة المؤمنين هذا أعظم من ذلك **(قوله)** فوالله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أحداثاً في رواية أخرى لا والله لا أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل أحداً من أهل الصلاة وهو
 موافق لحديث ابن مسعود والمخاض مرفوعاً في أول الديات لا يصل دم امرئ مسلم **(قوله)** لاني احدي في
 رواية أحد بن حرب الاباحدي **(قوله)** بغيره نفسه أي بغيرنا نبأ **(قوله)** فقال القوم أوليس قد حدث
 أنس عند مسلم بن طريق ابن عون فقال عنبسة قد حدثنا أنس بكذا وفي رواية أخرى حادثة كورة قال
 عنبسة بن سعيد فابن حديث أنس بن مالك في العكبين كذا في هذه الرواية وقد تقدم في الطهارة وغيرها بلغة
 العربيين وأوضحنا أن بعضهم كان من أهل وبعضهم كان من هريفة وثبت كذلك في كثير من الطرق
 وعنبسة المذكور بفتح المهملة وسكون النون ووقع الموحدة بعدها سبب مهملة هو الاموي نحو ونجرو
 ابن سعيد المعروف بالاشدق واسم حده العاص بن سعيد بن العاص بن امية وكان عنبسة من خيار أهل
 يثرب وكان عبد الملك بن مروان بحدان قتل أخاه عمرو بن سعيد يكرمه وله رواية وأخبار مرام الطحاج بن
 يوسف ووثقه ابن معين وغيره **(قوله)** أنا أحدثكم حديث أنس حدثني أنس في رواية أحد بن حرب
 فاباى حديث أنس **(قوله)** فبايعوا في رواية أحد بن حرب فبايعوه **(قوله)** أجسامهم في رواية أحد بن
 حرب أجسادهم **(قوله)** من أبوالها والمبايعات في رواية أحد بن حرب من رسلها وهو بكسر الراء وسكون
 المهملة اللين وبفتحة الميم من الأبل والغنم وقيل بل الأبل خاصة إذا أرسلت الى الماء تسمى رسل **(قوله)**
 ثم نبذهم ثوب وموحدة مفتوحة حين ثم ذال معجمة أي طرهم **(قوله)** قتلوا شيء أشد ما صنع هؤلاء
 ارتدوا عن الاسلام وقتلوا وسرقوا في رواية أخرى قالوا بولابة فهو لأمسرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم
 وحاربوا الله ورسوله **(قوله)** فقال عنبسة هو المذكور قيل **(قوله)** أن سمعت كال يوم أن بالتخفيف
 وكسر الهمزة بمعنى ما لا نافية وحذف مفعول سمعتوا والتقدير ما سمعت قبل اليوم مثل ما سمعت منك
 اليوم وفي رواية أخرى قال عنبسة يا قوم ما رأيت كال يوم قط ووقع في رواية ابن عون قال بولابة فلما
 فرغت قال عنبسة فبجعت الله **(قوله)** أن رد على حديثي باعنبسة في رواية ابن عون قتلنا أتتني يا عنبسة
 وكذا في رواية أخرى قال عنبسة فبجعت الله **(قوله)** لا أولئك ما حدثت به **(قوله)** لا أولئك ما حدثت به
 وجهه في رواية ابن عون قال لا هؤلاء أحدثنا أنس وهذا دل على أن عنبسة كان سمع حديث العكبين
 من أنس وفيه إشعار بأنه كان غير ضابط على ما حدثت به أنس فكان يظن أن فيه دلالة على جواز القتل
 في المعصية ولولم يقع الكفر فلما ساق أبو قلابه الحديث تذكراً أنه هو الذي حدثت به أنس فأعترف لاني
 قلابه بضيعة ثم أتى عليه **(قوله)** والله لا يزال هذا الجند بخير ما كان هذا الشيخ بيننا ظهروا المراد

وأي شيء أشد مما صنع هؤلاء ارتدوا عن الاسلام وقتلوا وسرقوا فقال عنبسة بن سعيد والله أن سمعت كال يوم قط فقلت أن رد على
 حديثي يا عنبسة قال لا ولكن جئت بالحدث على وجهه والله لا يزال هذا الجند بخير ما عاش هذا الشيخ بيننا ظهروا
 ٣ قوله من أبوالها ألبانها نسخ الصحيح التي يأيدنا من ألبانها وأبوالها فقل ما ذكره رواية ثبتت عنده
 ٤ قوله ما كان هذا الشيخ لغير رواية ولا نسخ الصحيح التي يأيدنا ما ترى ياهاش اه مصححه

وقد كان في هذا سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليه نفر من الانصار فمجدوا عنده فخرج رجل منهم بين ايديهم فقتل
فخرجوا بعده فاذا هم صاحبهم يتشطح في دمه فرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله صاحبنا كان يحدث
معنا فخرج بين ايدينا فاذا نحن ١٩٦ به يتشطح في الدم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بن تظنون ان ترون قله

بالخندق اهل الشام ووقع في رواية ابن عون يا اهل الشام لان الزاوية غير مدام فيكم هذا اومر مثل هذا وفي
رواية جناد الله لا يزال هذا الجند خيرا فقال الله بن اظهرهم (قوله) وقد كان في هذا سنة الى قوله دخل
عليه نفر من الانصار كذا وردا في رواية هذه القصة مرسلة وتقلب على الظن انها قصة جند الله بن
سهل ومجسدة فان كان كذلك فعل عبد الله بن سهل ورفقته فحدثوا عند النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان
يتوجهوا الى خيبر ثم توجهوا فقتل عبد الله بن سهل فقتلهم وهو المراد بقوله هذا فخرج رجل منهم بين
ايديهم فقتل (قوله) فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم له صلى الله عليه وسلم لمجاورة كان داخل بيته
او المسجد فكلوه فخرج اليهم فاجابهم (قوله) فقال بن تظنون ان ترون (ضم) اومر وهما بمعنى (قوله)
قالوا نرى ان اليهود قتله كذا لاكثر بلفظ الفعل الماضي بالافراد وفي رواية المشتمل قتلته بصيغة
المستدلى الجمع المستفاد من لفظ اليهود لان المراد قتالوه وقد قدمت بيان ما اختلف فيه من الفاظ هذه
القصة في شرح الحديث الذي قبله (قوله) قلت وقد كانت هذيل اي القبيلة المشهورة وهم ينتسبون الى
هذيل بن مدرك بن الياس بن مضر وهذا من قول ابن قلابه وهي قصة موصولة بالسند المذكور الى اي
قلاية لكنها مرسلة لان اقلية لم يدرك عمر (قوله) خلعو اخليا في رواية الكشي هي حليفا لهما مهملة
وفاء بدل العين والخطيع فعل بمعنى مفعول قال نخاع القوم اذا خضعوا الحلف فاذا فعلوا ذلك لم يطاؤوا
بجنايته فكانهم خلعو اليهم التي كانوا السواها معه ومنه سمي الامراء اذا عزل خليفاهم وخلعوا وقال ابو
موسى في المعين خلعه فومه اي حكموا بانه مسد فترؤامنه ولم يكن ذلك في الجاهلية يخص بالحليف بل
كانوا يخلعوا الواحد من القبيلة ولو كان من صميمها اذا صدرت منه جذاية تقتضي ذلك وهذا مما
اطله الاسلام من حكم الجاهلية ومن ثم قسده في الخبر بقوله في الجاهلية ولم اقف على اسم الخليع
المذكور ولا على اسم احد من ذكر في القصة (قوله) فطرقت اهل بيت (ضم) الطاء المهملة الى هجم عليهم
بلا في خيفة ليسرق منهم وحاصل القصة ان القاتل ادعى ان المقتول لص وان قومه خلعوه فانسكروا بهم
ذلك وخلقوا كاذبين فاهلكهم الله بحسب القسامة وخلص المظلوم وحده (قوله) ما خلعوا في رواية
احد بن حرب ما خلعوه (قوله) حتى اذا كانوا غيلة بلفظ واحدة التخييل وهو موضع على ليلته من
مكة (قوله) فانهم هـ عليهم الغار اي سقط عليهم بقصة (قوله) واقلت (ضم) اوله وسكون
القاء اي تخلصوا القريتان هما اخو المقتول والذي اكمل الحسين (قوله) واتبعهما حجر اي
بشدد يد التام ووقع عليهما بعد ان خرجا من الغار (قوله) وقد كان عبد الملك بن مروان هو مفعول اي
قلاية بالسند ايضا وهي موصولة لان ابان قلاية ادركها (قوله) فاذا رجلا ثم اقم على اسمه (قوله) ثم
ندم بعد (ضم) الدال (قوله) ما صنع كانه ضمن ندم معنى كره ووقع في رواية احمد بن حرب على
الذي صنع (قوله) فامر بالحسين اي الذين خلعوه ووقع في رواية احمد بن حرب الذين اقموا (قوله)
وسيرهم الى الشام اي نفاهم في رواية احمد بن حرب من الشام وهذه اولي لان اقامة عبد الملك كانت
بالشام ويحتمل ان يكون ذلك وقع لما كان عبد الملك بالعراق عند محاربه مصعب بن الزبير
ويكونون اهل العراق ففاههم الى الشام قال الهلب فيما حكاه ابن طال الذي اعترض به

قالوا نرى ان اليهود قتله
فارسل الى اليهود فدعاهم
فقال انتم قتلتم هذا قالوا
لا قال ان رضون نفس
حسين من اليهود ما قتله
فقالوا ما يبايئون ان يقتلونا
اوجعين ثم ينفلون قال
اقتستحقون الدية يا عيان
حسين منكم قالوا ما كنا
لنحلف فوداه من عنده
قلت وقد كانت هذيل
خلعوا خليفاهم في
الجاهلية فطرقت اهل بيت
من اليمن بالبطحا فاتبه
له رجل منهم فعذفه
بالسيف فقتله فبعثت
هذيل فاخذوا اليما
فرضوه الى عمر بالموسم
وقالوا قتل صاحبنا فقال
انهم قد خلعوه فقال بضم
خسوخ من هذيل ما خلعوا
قال فاقسم منهم تسعة
واربعون رجلا وقدم
رجل منهم من الشام
فسأله ان يضم فاقضى
عينه منهم اثلث درهم
فاخذوا مكانه رجلا آخر
فدفعه الى اخي المقتول
فقرنت يده بيده قال قالوا
فاطلقنا والنجس الذين

اقسموا حتى اذا كانوا بذلة اخذتهم السباع فخذلوا في عاري الجبل فاجعهم الغار على الحسين
الذين اقموا فاقوا جميعا واقلت القريتان واتبعهما حجر فكسر رجل اخي المقتول فحاش حولا ثم قتل وقد كان عبد الملك بن
مروان فاذا رجلا بالقسامة ثم ندم فاما صنع فامر بالحسين ففجوا من الديوان وسيرهم الى الشام
هـ قوله فانهم عليهم الغار ليل ذلك رواية والافتح الصحيح التي بايدينا ما نرى بالهامش اهـ مصعبه

أبو قلابه من قصة العرينيين لا يفيد مراده من ترك القسامة لجواز قيام البيعة والدلائل التي لا تدفع
على تحقيق الجنابة في حق العرينيين فليس قصتهم من طريق القسامة في معنى لانها إنما تكون في
الاختفاء بالقتل حيث لا يثبت له دليل وأما العرينيون فانهم كشفوا وجوههم قطع السبل والخروج
على المسلمين فكان أمرهم غير أمر من ادعى القتل حيث لا يثبت هناك قال وما ذكروهنا من انهم دام
القرار عليهم بعارضة ما تقدم من السنة قال وليس رأى أبي قلابه حجة ولا ترديه السن وكذا نحو عبد
الملك أسماء الذين أقسموا من الديوان (قلت) والذي يظهر لي ان مراد أبي قلابه بقصة العرينيين
خلاف ما فهمه عنه المهلب ان قصتهم كان يمكن فيها القسامة فلم يفعلوا النبي صلى الله عليه وسلم وإنما
أراد الاستدلال بما لا ادعاء من الحصر الذي ذكره في ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل أحد الا في
احدى ثلاث فعروض بقصة العرينيين وحاول المعتبر اثبات قسم رابع فرد عليه أبو قلابه بما حاصله
انهم انما استوجبوا القتل بقتلهم الراي وبارئ دأهم عن الدين وهذا ينفي لاختفاء قيسه وانما استدلل
على ترك القود بالقسامة بقصة القليل عند اليهود وليس فيها القود بالقسامة ذكر بل ولا في أصل
القصة التي هي عدة الباب نصر بيع القود كلاً منه ثم رأيت في آخر الحاشية لابن المنبر نصي ما يجب
به وحاصله فوهم المهلب ان أبا قلابه عارض حديث القسامة بحديث العرينيين فأنكر عليه فوهم وانما
عارض أبو قلابه على القسامة بالحديث الدال على حصر القتل في ثلاثة أشياء قال الذي عارضه ظن ان
في قصة العرينيين حجة في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور به كان يسمك الحجاج في قتل
من لم يثبت عليه واحدة من الثلاثة وكان عذبة تلقف ذلك عنه فانه كان صدقه فينبى أبو قلابه انه ثبت
عليهم قتل الراي بغير حق والارتداد عن الاسلام وهو جواب ظاهر فلم يورد أبو قلابه قصة العرينيين
مستدلاً بها على ترك القسامة بل رد على من يملك بها القود بالقسامة وأما قصة الفاروقا فاشهر الى ان
العامة جرت بهلاك من حلف في القسامة عن غير علم كالوهم في حديث ابن عباس في قصة القتييل الذي
وقعت القسامة بسببه قبل البعثة وقدم في كتاب المبعث وفيه فاحال الحلول ومن الثمانية والاربعين
الذين خلقوا حين طردوا عن ابن عباس حديث آخر في ذلك أخرجه الطبراني من طريق أبي
بكر بن أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله عنه قال كانت القسامة في الجاهلية حجة بين الناس فكان
من حلف على أمر رأى عقوبة من الله بكل شيء من الجرائم فكلوا ويتورعون عن إيمان
الصبر وما يؤمنوا فلبا بعث الله محمد صلى الله عليه وسلم كل المسلمين لها هبثم انه يساق
قصة الهدلين نصر بيع مما صنع عمر هل أقاد بالقسامة وأحكم بالبيعة فقول المهلب ما تقدم من السنة
ان كان أشار به الى صنع عمر فليس بواضح وأما قوله ان رأى أبي قلابه وهو عبد الملك من الديوان
لا ترديه السن فمقبول لكن ما هي السنة التي وردت بذلك نعم يظهر لي وجه استدلال أبي قلابه بأن
القتل لا يشرع الا في الثلاثة لا القود بالقسامة مع ان القود قتل نفس بنفس وهو أحد الثلاثة وانما
وقع النزاع في الطريق الى ثبوت ذلك **في قوله باب** من المطلق في بيت قوم فقروا عينه فلا دية
له كذا جزم بنى الدية وليس في الخبر الذي ساقه نصر بيع بذلك لكنه أشار بذلك الى ما ورد في
بعض طرقه على عاتقه **قوله** أن رجلاً اطعم أي ظفر من علوه هذا الرجل لم أعرف اسمه صريحاً
لكن نقل ابن بشكو ال عن أبي الحسن بن القتيبي انه الحكم بن أبي العاص بن أمية والدمروان ولم
يذكر مستند ذلك ووجدت في كتاب مكة لهما كهي من طريق أبي سفيان عن الزهري وعطاء
الحراساني ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلوا عليه وهو يلحن الحكم بن أبي العاص وهو

باب من المطلق في بيت
قوم فقروا عينه فلا دية
له حدثنا أبو البمان
حدثنا حماد بن زيد عن
عبيد الله بن أبي بكر بن
أسس عن أسس رضي الله
عنه أن رجلاً اطعم

من حجر في بعض حجر
الذي صلى عليه وسلم
قام اليه بعشقه من أد
مناقص وجعل يفتله
بطعنه * حدثنا قتيبة
ابن سعيد حدثنا ليث عن
ابن شهاب أن سهل بن
شهاب أن سهل بن سعد
الساعدي أخبره أن رجلا
اطلع في حجر في باب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومع رسول الله صلى
الله عليه وسلم مدرى يهلك
بمرأسه فلما رآه رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لو أعلم أنك تنظر في
لطعتني في عينك قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم انما جعل الأذن
من قبل البصر حدثنا
علي حدثنا سفيان
* حدثنا أبو الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة
قال قال أبو القاسم صلى
الله عليه وسلم لو أن امرأ
اطلع عليك بغير أذن
فخذت به بمصاة ففأت
هبة لم يكن عليك جناح

يحول اطلع صلى الله عليه وسلم في راسه زوجتي فلانة فكلح في وجهي وهذا ليس صريحاً في المقصود هنا وقع في
سنن أبي داود من طريق هذا بل من طريق حليل قال جاء سعد فوقف على باب النبي صلى الله عليه وسلم فقام
يستأذن على الباب فقال هكذا اعتكفنا على الاستئذان من أحد إلى البصر وهذا أقرب إلى أن يقصر به
المهم الذي في ثاني أحاديث الباب ولم ينسب سعد هذا في رواية أبي داود ووقع في رواية الطبراني أنه سعد
ابن عباد والله أعلم **(قوله من حجر في بعض حجر)** تقدم ضبط القطين في كتاب الاستئذان **(قوله)**
بعشقه أو مشاقص (هو شلصن الراوي وتقدم بيانه وأنه اتصل العربي وقوله في الخبر الذي بعده
مدرى قد يتخالفه فيجعل على تعدد القصص ويحتمل أن رأس المدرى كان محدداً فأشبهه النصل وتقدم
ضبط المدرى في باب الامتناع من كتاب اللباس وأن مما قبل في قصيره حذيفة كالحلال طارأس
محدد وقيل لسان من حديد **(قوله وجعل يفتله)** بفتح أوله وسكون ثاءه المعجبة بعدها مشاة
مكسورة ثم لام من الخلل بفتح أوله وسكون ثاءه وهو الاصابة على غفلة **(قوله لطعنه)** بضم العين
المهمله بناء على المشهور أن الطعن بال فعل بضم العين وباقول بفتحها وقد قيل هماسواء زاد أبو
الربيع الزهراني عن جاحد عن مسلم فذهب أوله فخطأ في رواية عامر بن علي عن جاحد عن أبي
بهم فبدأ أدري أذهب أو كيف صنع * الحديث الثاني **(قوله حدثنا ليث)** هو ابن سعد **(قوله أن)**
رجلا اطلع في حجر في باب رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية الكشي من في الموضوعين **(قوله)**
أنت في رواية الكشي من أن حقيقة **(قوله في عينك)** كذا المستطلى والسرخسي وللباقين في عينك
بالأفراد وهذا مما يقوى تعدداً لقصة لأنه في حديث أنس جزم بأنه اطلع وأراد أن يطعنه وفي حديث
سهل عاتق طعنه على نظره **(قوله انما جعل الأذن من قبل)** يكسر القاف وقع الموحدة أي من جهة
(قوله البصر) في رواية الكشي من النظر وقد تقدم في الاستئذان من وجه آخر عن الزهري بلفظ
آخر * الحديث الثالث **(قوله حدثنا علي)** هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة **(قوله قال أبو)**
القاسم صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أخرجه عن ابن أبي عمر
عن سفيان **(قوله لو أن امرأة)** تقدم ضبطه قبل ستة أبواب **(قوله لم يكن عليك جناح)** عند مسلم من
هذا الوجه ما كان عليك من جناح والمراد بالجناح هنا الحرج وقد أخرجه ابن أبي عامر من وجه آخر
عن ابن عيينة بلفظ ما كان عليك من حرج ومن طريق أبي عجلان عن أبيه عن الزهري عن أبي
هريرة ما كان عليك من ذلك من شيء ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ من اطلع في
بيت قوم غير أنهم فقد حل لهم أن يفتقوا عينه أخرجه من رواية أبي صالح عنه وفيه ردعي من جعل
الجناح هنا على الأتم ورتب على ذلك وجوب الدية إذا لازم من رفع الأثر فيها لأن وجوب الدية من
خطاب الوضع ووجه الدلالة أن إثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية وورد من وجه آخر عن أبي
هريرة أمر من هذا عند أحمد وابن أبي عامر والنسائي وصححه ابن حبان والبيهقي كلهم من
رواية بشير بن نهيك بلفظ من اطلع في بيت قوم غير أنهم ففتقوا عينه فلا دية ولا قصاص وفي رواية
من هذا الوجه فهو مدرى في هذه الأحاديث من القوائد بناءً على ما في راسه ورتبه وفتحاً آتياً بل بها
عنه الهوام ويحتمل الدفع الوسخ أو القمل ووجهه شروعية الاستئذان على من يكون في بيت مغلق
الباب ومنع التطاع عليه من خلل الباب وفيه مشروعية الامتناع وقد تقدم كثير من هذا كله في
باب الاستئذان وأن الاستئذان لا يختص بغير المحارم بل يشرع على من كان منكشفاً ولو كان اما أو
اختار استدلاله على جوارحه من شجس ولو لم يندفع بانه في الخفيف جازاً بالتفصيل وأنه ان أصيب

نفسه أو بعضه فهو هدر وذهب المالكية إلى القصاص وأنه لا يجوز قصد الفتيان ولا غيرها أو اعتلوا بأن
 المعصية لا تدفع بالمعصية وأجاب الجمهور بأن المأذون فيه إذا ثبت الآن لا يسمى بمعصية وإن كان
 الفعل لا يجوز دون هذا السبب بدم معصية وقد اتفقوا على جواز دفع الصائل ولو أتى على نفس المدفوع
 وهو غير السبب المذكور معصية فهو ما ملحق به مع ثبوت النص فيه وأجابوا عن الحديث بأنهم ورد
 على سبيل التغليظ والأرهاب ووافق الجمهور منهم ابن تافع وقال يحيى بن عمر منهم لعل ما كان عليه
 الخبر وقال القرطبي في المفهم ما كان عليه الصلاة والسلام بالذي بهم أن يفعل ما لا يجوز أو يؤدي إلى
 ما لا يجوز ولم يحل على رفع الأثم لا يتم مع وجود النص برفع الجرح وليس مع النص قياس واعتل بعض
 المالكية أيضاً بالاجماع على أن من قصد النظر إلى عورة الآخر ظاهراً ذلك لا يبيح فقه عينه
 ولا سقوط ضمانها عن قضاها فكذلك إذا كان المتطوّر يتيه وتحبس الناظر إلى ذلك ونازع القرطبي
 في ثبوت هذا الاجماع وقال الخبر بتناول كل مطلع قال وإذا تناول المطلع في البيت مع المظنة
 فتناولها المحقق أولى (قلت) وفيه نظر لأن التطلع إلى ما في داخل البيت لم ينص في النظر إلى
 شيء معين كعورة الرجل مثلاً بل يشمل استكشاف الخرم وما يقصد صاحب البيت ستره من الأمور
 التي لا يجب اطلاع كل أحد عليها ومن ثم ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه حسماً ولو ادّعى
 فلو ثبت الاجماع المذموم لم يستلزم رد هذا الحكم الخاص ومن المعلوم أن العاقل يستدعيه أن الاجنبى
 يرى وجه زوجته وابنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبته أهله أشد بما رأى الاجنبى ذكره منكشفاً
 والذي ألزمه القرطبي صحيح في حق من يروم النظر في دفعه المنظور إليه وفي وجهه للشافعية
 لا يشترع في هذه الصورة وهل يشترط الانذار قبل الرمي وجهان قيل يشترط كدفع الصائل وأصحهما
 لا قوله في الحديث بخلافه بذلك وفي حكم المتطلع من خلال الباب الناظر من كوة من الدار وكذا من
 وقف في الشارع فنظر إلى حرّ غيره أو إلى شيء في دار غيره وقبل المنع محتسب من كان في ملك المنظور
 إليه وهل يلحق الاستماع بالنظر وجهان الأصح لأن النظر إلى العورة أشد من استماع ذكرها
 وشرط القياس المساواة وأولية المقيس وهنا بالعكس واستدل به على اعتبار قدر ما يرمى به
 بمحض الخذف المقدم بأنهم في كتاب الحج لقوله في حديث الباب فخذقه ففورماه بهجر يقتل أو
 سهم مثلاً تعلق به القصاص وفي وجه لا ضمان مطلقاً ولو لم يندفع إلا بذلك جاز يستثنى من ذلك من له
 في تلك الدار زوج أو محرّم أو مناع فأراد الإطلاع عليه فيمتنع رمية للشبهة وقبل لا فرق وقيل يجوز
 أن لم يكن في الدار غيره حرّ معه فإن كان فيها غيرهم اندر فإن انتهى والأجاز ولو لم يكن في الدار إلا رجل
 واحد هو مالكها أو ساكنها لم يجوز الرمي قبل الانذار لأن كان مكتشف العورة وقيل يجوز
 مطلقاً لأن من الأحوال ما يكره الإطلاع عليه كما تقدم ولقصر صاحب الدار أن ترك الباب مفتوحاً
 وكان الناظر يمتدحاً فظفر فصار قد يجرّ فإن تعدد النظر فوجهان أصحهما لا يلتحق به إذا من غلّ
 من سطح يتيه فيه خلاف وقد توسع أصحاب الفروع في نظائر ذلك قال ابن دقيق العيد بعض
 تصرفاتهم مأخوذة من إطلاق الخبر الوارد في ذلك وبعضهم من مقتضى فهم المعنى المقصود وبعضها
 بأشياء على ذلك والله أعلم (قوله باب العاقلة) بكسر الفاء جمع عاقل وهو دافع لدية
 وسبب الدية عقلاً نسبة بالمصدر لأن الأبل كانت تعقل فناءه على القليل ثم نزل الاستعمال حتى أطلق
 العقل على الدية ولو لم تكن بلا عاقلة الرجل قبل قرابته من قبل لأبوه هم عصبته وهم الذين كانوا
 يتقانون الأبل على باب أولى المقول وتجهل العاقلة الدية ثابتاً بنفسه واجمع أهل العلم على ذلك وهو

(باب العاقلة) حدثنا
 صدقة بن الفضل أخبرنا
 ابن عيينة

قال مطرف سمعت الشعبي
قال سمعت أبا جحيفة قال
سألت علياً رضي الله عنه
هل عندكم شيء ما ليس في
القرآن وقال مرة ما ليس
عند الناس فقال والذي
قلني الحجة وبرأ النعمة ما
عندنا إلا ما في القرآن إلا
فهو ما يطير رجل في كتابه
وما في الصحيفة قلت وما
في الصحيفة قال العقل
وفكاك الأسبروان لا يقتل
مسلم بكافر باب جنتين
المراة حديثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك
ح وحدثنا اسمعيل حديثنا
مالك عن ابن شهاب عن
أبي سلمة بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة رضي الله
عنه أن امرأتين من هذيل
رمت أحدهما الأخرى

مخالف لظاهر قوله تعالى ولا تزروا زرة وزراً أخرى لكنه خص من هو مهالك لما فيه من المصلحة
لان القائل لو أخذنا بآية لا وشلن تأني على جميع ماله لان تنابح الخطأ منه لا يؤمن ولوترك بغير
تفريم لأهله ودمه المنقول (قلت) ويحتمل أن يكون السرفيه أنه لو اقر دنا بتفريم حتى يقتل لزال
الامر إلى الادار بعد الاقتار فحصل على عاقلة لان احتمال قتل الواحد أكثر من احتمال قتل الجماعة
ولانه إذا تكررت ذلك منه كان تحذيره من العود إلى مثل ذلك من جاعة أدعى إلى القبول من تحذيره نفسه
والعلم عند الله تعالى وعاقلة الرجل عثرته فيبدأ بشغفه الأدنى فان عجزوا ضم إليه هم الأقرب اليهم
وهي على الرجال الأحرار البالغين أولى البسار منهم (قوله قال مطرف) كذا لا يذروا للباقيين حدثنا
مطرف وبور يده أنه سألني بدسته أجاب بهذا السند بهينه ونظفه حدثنا مطرف وكذا انوفى رواية
الجديدي عن ابن عينة ومطرف هو ابن طريف بطاء مهمل ثم فاء في اسمه واسم أبيه وهو كوفي ثقة
معروف ووقع مذكوراً باسم أبيه في رواية النسائي عن محمد بن منصور عن ابن عيينة (قوله هل
عندكم شيء ما ليس في القرآن) أي ما كتبتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء حفظتموه أم لا وليس
المراد تعميم كل مكتوب ومحفوظ للكثرة الثابت عن علي بن مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم مما ليس
في الصحيفة المذكورة والمراد ما يفهم من فحوى لفظ القرآن ويستدل به من باطن معانيه ومراد علي
أن الذي عنده من ذلك على القرآن مما كتب عنه الصحيفة المذكورة وما استنبط من القرآن كله كان
يكتب ما يقع له من ذلك لئلا ينسأ بخلاف ما حفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم من الأحكام فانه
يتأهدها بفعل والافتاء بما فقهه عن عليهما من النسيان وقوله الألفها يطعن رجل في كتابه في رواية
الجديدي المذكورة إلا أن يطعن الله عبداهما في كتابه وكذا في رواية النسائي وقد تقدم في كتاب
الجهاد من وجه آخر من مطرف لفظ الألفها يطعن الله عبداهما في القرآن (قوله باب جنتين
المراة) الجنتين جيم وتونين وزن عظيم حل المرأة مداوم في طلبها سبي لذلك الاستتار فأن خرج حيا فو
ولداً أو ميتاً فهو سقط وقد يطلق عليه جنتين قال الباقى في شرح رجال الموطأ الجنتين ما أنقشه المرأتهما
يعرف أنه ولد لهما وكان ذكراً أو أنثى ما لم يستمل صارنا كذا قال (قوله حديثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك ح وحدثنا اسمعيل) يعني ابن أبي أويس (حدثنا مالك) كذا لا أكثر وسطر رواه اسمعيل هنا لا ي
ذر (قوله عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن) كذا قال عبد الله بن يوسف عن مالك وقال كافي
الكتاب الذي يليه عن الليث عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وكلا القولين صواب إلا أن مالكاً كان
يرويه عن ابن شهاب عن سعيد بن مسروق عن أبي سلمة موصولاً لا مضمي في الطب عن قتيبة عن مالك
بالوجهين وهو عند الليث من رواية أبي سلمة أيضاً لكن بواسطة كاتخذ في الطب أيضاً عن سعيد بن
عفير عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ورواه يونس بن يزيد عن ابن شهاب عنه ما
جيءا كافي الباب الذي يليه أيضاً ورواه معمر بن الزهري عن أبي سلمة وحده أخرجه مسلم وأخرجه
أبو داود والترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة وذكره كرفيه حديثين * الحديث الأول (قوله
أن امرأتين من هذيل رمت أحدهما الأخرى) وفي رواية يونس اقتلت امرأتان من هذيل فرمت
وفي رواية حل التي سأبته عليهما أحدهما الحيانية (قلت) ولحيان بطن من هذيل وهاتان المرأتان
كانتا ضريرتين وكانتا تحت حل بن النابغة الهذلي فأخرج أبو داود من طريق ابن جرير عن عمرو بن دينار
عن طاوس عن ابن عباس عن حمراء أنها سألت عن قضية التي صلى الله عليه وسلم فقام حمل بن مالك بن

النابعة فقال كنت بين امرأتين ففصرت احدهما الاخرى هكذا رواه موصلا و آخرجه الشافعي
عن سفيان بن عيينة عن عمر بن قيس عن ابن عباس في السند واللفظه ان عمر قال اذ كر الله امرأ سمع
من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئا وكذا قال عبد الرزاق عن معمر بن ابن طاوس عن ابيه ان
عمر استشاروا وخرج الطبراني عن طريق أبي المليلح بن أسامة بن عبد المطلب عن أبيه قال كان فينا رجل
خلال رجل بن مالك له امرأتان احدهما هذيلة والاخرى عامرية ففصرت الهذيلية بطن العامرية
وأخرج الحارث من طريق أبي المليلح فأرسله لم يقل عن أبيه ولفظه ان جل بن النابعة كانت له امرأتان
مليكة وأم حنيفة وخرج الطبراني عن طريق حنوف بن عويم قال كانت أختي مليكة وامرأة منا
يقال لها أم حنيفة بنت مسروح تحت جل بن النابعة ففصرت أم حنيفة مليكة ووقع في رواية عكرمة
عن ابن عباس في آخر هذه القصة قال ابن عباس احدهما مليكة والاخرى أم عطيفة أخرجه ابو
داود وهذا الذي وقع عليه منقول لا وبالآخر جزم الطحطبي في المبهات وزاد بعض شراح العمدة
وقيل أم مليكة واما قوله رمت فوق وقع في رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد فرمت
احدهما الاخرى بجوزاد عبد الرحمن فاصاب بطنها وهي حامل وكذا في رواية أبي المليلح عند
الحارث لكن قال فخذفت وقال فاصاب قبلها ووقع في رواية أبي داود المذكرة من طريق جل بن
مالك ففصرت احدهما الاخرى بمسطح وعند مسلم من طريق عبيد بن نضيلة بنون وضاد معجمة
مصرف على المغيرة بن شعبه قال ضربت امرأة ضربتها بمود فسطاط وهي حلي فتقتله وكذا في حديث
أبي المليلح بن أسامة عن أبيه ففصرت الهذيلية بطن العامرية بمود فسطاط أو خباء وفي حديث عويم
ضربتها بمسطح بينهما وهي حامل وكذا عند أبي داود من حديث جل بن مالك بمسطح ومن حديث بريدة
ان امرأة خذفت امرأة اخرى (قوله فطرحت جنبها) في رواية عبد الرحمن بن خالد قتلت ولدها
في بطنها وفي رواية يونس فتقتلهما وما في بطنها وفي حديث جل بن مالك مثله بلطف تقتلها وجنبها ونحوه
في رواية عويم وكذا في رواية أبي المليلح عن أبيه (قوله قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم غرة
عبد أوامة) في رواية عبد الرحمن بن خالد يونس فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى
أن دية القتل ما في بطنها غرة عبد أوامة ونحوه في رواية يونس لكن قال أو وليدة وفي رواية معمر من
طريق أبي سلمة فقال قائل كيف يحفل وفي رواية يونس عند مسلم في داود وورثها ولدها ومن معهم
فقال جل بن النابعة وفي رواية عبد الرحمن بن خالد الماشبة في الطيب فقال الولي المرأة التي غرمت ثم
انفقا كيف أغرم يارسول الله من لا شرب ولا أكل ولا خلق ولا استهل فقتل ذلك جل قال النبي
صلى الله عليه وسلم اتهم هذا من اخوان الكهان وفي هرسل سعيد بن المسيب عند مالك قضى في الجنين
بقتل في بطن امه بغرة عبد أو وليدة وفي رواية الليث من طريق سعيد الموسوية نحوه عند الترمذي
ولكن قال ان هذا يقول قول شاعر بل فيه غرة وفيه ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت
فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان ميراثها لبناتها وزوجها وان العلق على عصبها وفي رواية
عكرمة عن ابن عباس قال هما اثنا قد أسقطت غلاما قد بنت شعره فقال أبو القاسم انه كذب
انه والله ما استهل ولا شرب ولا أكل فقتله جل قال النبي صلى الله عليه وسلم اسجع اسجع كسجع
الطاهلية وكما تنها وفي رواية عبيد بن نضيلة عن المغيرة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية
المقتولة على عصبه القابلة وغرة لما في بطنها فقال رجل من عصبه القابلة اغرم من لا كلوني

فطرح جنبها قضى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيها غرة عبد أوامة

آخره أسجع كسج الاعراب وجل عليهم المديّة في حديث هويم عند الطبراني فقال أخوها العلادين
 مسروح يارسول الله أنكرهم من لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استهل فسل هذا بطل فقال أسجع
 كسج الجاهلية ونحوه عند أبي علي من حديث جابر لكن قال فقالنا عاقلة القاتلة وعند البيهقي من
 حديث أسامة بن جبر فقال أبوها أنما يضلها بنوها فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 المديّة على العصبة وفي الجنين غرة فقال ما وضع فعل ولا صاح فاستهل فاطلة فسله بطل وهذا يجمع
 الاختلاف فيكون كل من أبيها وأخيها وزوجها قالوا ذلك لأهم كلهم من عصبتها بخلاف المقتولة فإن
 في حديث أسامة بن جبر أن المقتولة عامرية والقاتلة هذلية ووقع في رواية أسامة فقال دعني من أراجيز
 الاعراب وفي لفظ أسجاعة بلثقي آخر أسجع كسج الجاهلية قبل يارسول الله أنه شاعر وفي لفظ
 لسانم أساجيع الجاهلية في شيء وفيه فقال أن طاولا لهم سادة الحى وهم أحن أن يضلوا عن أهمهم قال
 بل أنت أحن أن تضل عن أختك من ولدا فقال ما لي شيء قال حل وهو يومئذ على صدقات هذيل وهو
 زوج المرأة وأبو الجنين قبض من صدقات هذيل بل أخرجه البيهقي وفي رواية ابن أبي عاصم ماله عبيد ولا
 أمة قال عشر من الأبل قالوا ماله من شيء إلا أن تعينه من صدقة بني لحيان فأما أنهم أفسى حل عليها حتى
 استوفاهما في حديثه عند الحارث بن أبي أسامة فقصي أن المديّة على عاقلة القاتلة وفي الجنين غرة عبيدا
 أمة أو عشر من الأبل أو مائة شاة ووقع في حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة
 عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين غرة عبيدا أو مائة أفرس أو بخل وكذا وقع عند عبيد
 الزراق في رواية ابن طاوس عن أبيه عن جبرم سلا فقال حل بن النابغة قضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بالمديّة في المرأة وفي الجنين غرة عبيدا أو مائة أفرس وأشار البيهقي إلى أن ذكر الأفرس في المرفوع
 وهو بران ذلك اندرج من بعض رواه على سبيل التفسير للفرقة وذكر أنه في رواية جابر بن زيد عن عمرو
 ابن دينار عن طاوس بلفظ قضى أن في الجنين غرة قال طاوس الأفرس غرة (قلت) وكذا أخرج
 الأسماعيلي من طريق جابر بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه قال الأفرس غرة وكلهما رايا أن
 الأفرس أحن بإطلاق لفظ الغرة من الأدمى ونقل ابن المنذر والخطابي عن طاوس ومجاهد وعروة بن
 الزبير الغرة عبيدا أو مائة أفرس وتوسع داود ومن تبعه من أهل القاهرة فقالوا يجرى كل ما وقع عليه
 اسم غرة والغرة في الأصل البياض يكون في جبهة الأفرس وقد استعمل للأدمى في الحديث المتقدم في
 الموضوع أن امتي بدعوى يوم القيامة غرا وطلق الغرة على الشيء النفيس آدميا كان أو غيره ذكر
 كان أو أشي وقيل أطلق على الأدمى غرة لأنه أشرف الحيوان فإن محل الغرة لوجهه والوجه أشرف
 الأجزاء وقوله في الحديث غرة عبيدا أو مائة قال الأسماعيلي قرأه العامة بالإضافة وغيرهم بالتنوين
 وسكى القاضي عياض اختلاف وقال التنوين أوجه لأنه بيان للغرة ما هي وتوجيه الاختران الشيء قد
 يضاف إلى نفسه لكنه نادرا وقال الباجي يحتل أن تكون أو شكأن الراوي في تلك الواقعة المخصوصة
 ويحتمل أن تكون للتنوين وهو الظاهر وقيل المرفوع من الحديث قوله غرة وما قوله عبيدا أو مائة
 فشد من الراوي في المراءمها قال مالك الحارث أن أولى من السودان في هذا هو ابن عمرو بن العلاء
 قال الغرة عبيدا أو مائة أيضا قال فلا يجرى في دية الجنين سودا أو لم يكن في الغرة معنى زائدا لما
 ذكره أو قال عبيدا أو مائة ويقال أنه أنشرد بذلك وسائر الفقهاء على الأجزاء فيما أخرج سوداء
 وأجابوا بأن المعنى الزائد كونه نفيسا فذلك نفيسه عبيدا أو مائة لأن الأدمى أشرف الحيوان وعلى هذا
 فأنشرد في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة من زيادة ذكر الأفرس في هذا الحديث

وهم ولفظه غرة عبد اومه او فرس او بقل ويمكن ان كان محفوظا ان القرنين هي الاصل في الغرة كما
تقدم وعلى قول الجوزي رافق ما يجوز من العبد والامة مسلم من العيوب التي ثبت بها الرد في البيع لان
المعيب ليس من الخيار واستنبط الشافعي من ذلك ان يكون منتقاه فشرط ان لا ينقص من سبع سنين
لان من لم يبلغها لا يستقل غالبا بنفسه فيحتاج الى التعمد بالثبوت فلا يجبر المستحق على اخذها واخذ
بعضهم من لفظ الغلام ان لا يزيد على خمس عشرة ولا تزيد الجارية على عشرين ومنهم من جعل الحد
ما بين السبع والعشرين والراجح كما قال ابن دقيق العيد انه يجوز ولو بلغ الستين واكثر منها ما لم
يصل الى عدم الاستقلال بالخدم والله اعلم واستدل به على عدم وجوب الفصاح في القتل بالمثل لانه
على الله عليه وسلم لم يأمره بالقود وانما امر بالدية واجاب من قال به بان حدود الفسطاط يختلف بالكبر
والصغر بحيث يقتل حصه غالبا ولا يقتل حصه غالبا وطرد المماثلة في الفصاح انما يشترع فيما اذا
وقعت الجناية بما يقتل غالبا وفي هذا الجواب طرفان الذي يظهر انه اعلم بوجبه القود لانه لم يحدد
مثلها وشرط القود العمد وهذا اعلم وشبه العمد فلا حاجة فيه للقتل بالمثل ولا عكسه الحديث
الثاني **(قوله حديثنا وهيب)** هو ابن خالد وصرح ابو داود في روايته عن موسى بن اسمعيل شيخ
البخاري به **(قوله من هشام)** هو ابن عروة وصرح الاسماعيلي من طريق صفان عن وهيب به
(قوله من ابيه عن المغيرة) في رواية الاسماعيلي من طريق ابن جريج حديث هشام بن عروة عن
ابيه انه حدثه عن المغيرة بن شعبه انه حدثه قال ابو داود وعقب رواية وهيب رواه جاد بن زيد وحماد
بن سلمه عن هشام عن ابيه ان عمر بن جني لم يذكر المغيرة في السند (قلت) وهي رواية عبيد الله بن موسى
التي نرى حديث الباب وساق الاسماعيلي من طريق جاد بن زيد وعبد الله بن المبارك وهبيرة كلهم عن
هشام نحوه وخالف الجميع وكسب فقال عن هشام عن ابيه عن المسود بن عمار عن امرئثار الناس
في املاص المرأة فقال المغيرة اخرجه مسلم **(قوله عن امرئثارهم)** في رواية الاسماعيلي من
طريق سفيان بن عيينة عن هشام عن ابيه عن المغيرة ان عمر **(قوله في املاص المرأة)** في رواية المصنف
في الاعتصام من طريق ابي معاوية عن هشام عن ابيه عن المغيرة سأل عمر بن الخطاب في املاص المرأة
وهي التي تضرب طنهما قتلى جنبها فقال ابيكم سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيئا وهذا التقدير
أنص من قول اهل اللغة ان الاملاص ان تزله المرأة قبل الولادة اي قبل حين الولادة هكذا نقله ابو
داود في السنن عن ابي عبيد وهو كذلك في الفريضة وقال الخليل المصلى المرأة والنافة اذ امرت ولدها
وقال ابن القطاع المصلى الحامل القتل ولدها ووقع في بعض الروايات املاص بغير القاتل كانه اسم فعل
الولد فعند المضاف وانه المضاف اليه مقامه واسم تلك الولادة كالطداج ووقع عند الاسماعيلي
من رواية ابن جريج عن هشام المشار اليه اقل هشام الملاص للجنين وهذا يتخرج ايضا على الحذف
وقال صاحب الباورخ الاملاص الاسقاط واذا قبضت على شيء فمسقط من يدك فقول الملاص من يدى
املاصا ومصلا ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي نرى حديث الباب ان عمر ندد الناس من
سمع النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الفسط **(قوله فقال المغيرة)** كذا في رواية عبيد الله بن موسى
وفي رواية ابن عيينة مقام المغيرة بن شعبه فقال لي انا يا امير المؤمنين وفيه تهم يدونك السبايق يقتضى
ان يقول فقلت وقد وقع في رواية ابي معاوية المذكورة فقلت انا **(قوله قضى النبي صلى الله عليه وسلم)**
وسلم بالفرقة عبد اومه كذا في رواية صفان عن وهيب باللام وهو يؤيد رواية التنوين

حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا وهيب حدثنا هشام
عن ابيه عن المغيرة بن
شعبة عن عمر رضي الله
عنه أنه استأناهم في
املاص المرأة فقال المغيرة
قضى النبي صلى الله عليه
وسلم بالفرقة عبد اومه قال
انت من يشهد معك

وسائر الروايات بقرينة ومنها رواية أبي معاوية بلفظ سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيها عروة
عبدوا أمة **(قوله)** فشهد محمد بن مسلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به كذا في رواية وهيب
مختصر وفي رواية ابن عينة فقال عمر بن الخطاب لما شهدوا قتالهم فشهدوا بذلك وفي رواية وكيع فقال أتى
عن يده لم يعل فقام محمد بن مسلمة فشهد له وفي رواية أبي معاوية فقال لا يبرح حتى يجيء به بالخروج مما
قلت قال فخرجت فوجدت محمد بن مسلمة فجلست به فشهد معي أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قضى
به **(قوله)** حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام هو ابن عروة وهذا في حكم الثلاثيات لأن هشام
تابع كسبي قهر يره في رواية عبيد الله بن موسى أيضا عن الأعمش في أول الديات **(قوله)** عن أبيه
أن عمر هذا صورة الإرسال لكن يبين من الرواية السابقة واللاحقة أن عروة حمله عن المغيرة وأن
لم يصر به في هذه الرواية وفي عدول البخاري عن رواية وكيع إشارة إلى ترجيح رواية من قال نفسه
عن عروة عن المغيرة وهم الأكثر **(قوله)** فقال المغيرة كذا في خبره وهو الوجه ولغيره وقال المغيرة
بالواو **(قوله)** أنت من شهد كذا لا ذكر بصيغة فعل الأمر من الأبناء وحدثت عند بعضهم الياء
من قوله عن وقع في رواية أبي ذر عن غير الكشمهني بألف ممدودة ثم نون ثم مشاة بصيغة استفهام
المخاطب على إرادة الاستنبات أي أنت تشهد ثم استفهمه ثانيا من يشهد معك **(قوله)** في الطريق
ثلاثة حدثنا محمد بن عبد الله هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي نسبة إلى جده وقد أخرجه أبو نعيم
في المستخرج من طريق ابن خزيمة عن محمد بن يحيى عن محمد بن سابق أبو كلام الأسماعي على شعر
بأن البخاري أخرجه عن محمد بن سابق نفسه بلا واسطة **(قوله)** أنه استأثرهم في أملاص المرأة مثله
يعني مثل رواية وهيب قال ابن دقيق العيد الحديث أصل في إثبات دية الجنين وإن الواجب فيه عرة
أما عبدوا أمة وذلك إذا أقتسه ميتا بسبب الجنابة ونصرف الفقهاء بالتشديد في سن العرة وليس ذلك
من مقتضى الحديث كما تقدم واشتارته عمر في ذلك أصل في سؤال الإمام عن الحكم إذا كان لا يعلمه
أو كان عند شك أو أراد الاستنبات وفيه أن الفواعل الخاصة قد تنقضي على الأكابر ويعلمها من دونهم وفي
ذلك رد على المقلد إذا استدلل عليه بخبر يخالفه فيجب لو كان صحيحا لعلمة فلان مشافان ذلك إذا جاز
خفاؤه عن مثل عمر فخفاؤه عن بعده أجوز وقد تعلق بقول عمر لما بين بين يده من يشهد معك من يرى اعتبار
العدد في الرواية بشرط أنه لا يقبل أقل من اثنين كافي غالب الشهادات وهو ضعيف كقول ابن دقيق
العيد فإنه قد ثبت قبول الفرد في عدة مواطن وطالب العدد في صورة جزية لا يدل على اعتباره في كل
واقعة بل هو الزمان الخالص تلك الصورة أو وجود سبب يقتضي التثبت وزيادة الاستظهار ولا سببا
إذا قامت قرينة قوية من هذا قصة عمر مع أبي موسى في الاستئذان **(قلت)** وقد تقدم شرحها
مسنو في كتاب الاستئذان وبسط هذه المسئلة أيضا هناك وبأي أيضا في باب إجازة خبر الواحد
من كتاب الأحكام وقد صرح عمر في قصة أبي موسى بأنه أراد الاستنبات وقوله في أملاص المرأة صرح
في وجوب الانفصال ميتا من قوله في حديث أبي هريرة قضى في الجنين وقد شرط الفقهاء في وجوب
القرة انفصال الجنين ميتا بسبب الحياة فلما انفصل جازمات وجب فيه القودا والدية كاملة ولو مات
الأم ولم ينفصل الجنين لم يجب شيء عند الشافعية لعدم ثبوت وجود الجنين وعلى هذا أهل المعتزلة نفس
الانفصال أو تحقق حصول الجنين فيه وجهان أحدهما الثاني ويظهر أثره فيما لو قدت نصفين أو
شق طعنا فشهد الجنين وما إذا خرج راس الجنين مثلا بعد ما ضرب ومات الأم ولم ينفصل قال ابن
دقيق العيد ويحتاج من قال ذلك إلى تأويل الرواية وجعلها على أنه انفصل وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه

فشهد محمد بن مسلمة أنه
شهد النبي صلى الله عليه
وسلم قضى به حدثنا عبد
الله بن موسى عن هشام
عن أبيه أن عمر نشد
الناس من سمع النبي صلى
الله عليه وسلم قضى في
السقط فقال المغيرة أنا
سمعتة قضى فيه بقرعة عبد
أرومة قال أنت من شهد
معك على هذا من شهد
معك على هذا فقال محمد بن
مسلمة أنا تشهد على النبي
صلى الله عليه وسلم غسل
هذا حديث محمد بن عبد
الله حدثنا محمد بن سابق
حدثنا زائدة حدثنا هشام
ابن عروة عن أبيه أنه
سمع المغيرة بن شعبه يحدث
عن عمر أنه استأثرهم في
أملاص المرأة مثله

في خدمته النبي صلى الله عليه وسلم في الحضر والسفر بالتماس ابي طلحة من النبي صلى الله عليه وسلم
واجابته له وأبو طلحة كان زوج ام اس ومن دأبها فعل ذلك وقد جئت ذلك في اول كتاب الوصايا قال
ابن بطال انما اشترطت ام سلمة الخمر لان جهورا العلماء يقولون من استعان حراما يبلغ أو عبيدا بغير
اذن مولاه فهدمنا من ذلك العمل فهو ضامن لقيمة العبد وأما دية الحرفه على عاقبته (قلت) وفي
الفرق من هذا التعليل نظر ونقل ابن السني ما قال ابن طلال ثم نقل عن الداودي انه قال يحصل فعل ام
سلمة على انها امهم قال فبني هذا الفرق بين حرو عبيد ونقل عن غيره انها انما اشترطت لان لا يكون حرا
لانها لم تافما لانا كالمها وعبيدنا كعبيدها واما اولادنا فاجتنبهم وقال الكرماني لعبد غرضها من
منع بعث الحرام الكرام الخروا يصل العوض لانه على تقدير هلاكه في ذلك لا تضمنه بخلاف العبد
فان الضمان عليها لو هلك به وفيه دليل على جواز استخدام الاحرار واولاد البطير ان فيما لا كبير
مشقة فيه ولا حافض منه التلصص كافي حديث الباب وقد تقدمت الاشارة الى ذلك في اواخر الوصايا
(قوله عن عبد العزيز) هو ابن صهيب وقد تقدم منسوبا في هذا الحديث بعينه في كتاب الوصايا
ومناسبة ان ارام سلمة قصة انس ان في كل منهما استخدام الصغير باذن وليه وهو جار على العرف
الساغ في ذلك وانما خصت ام سلمة الله بذلك لان العرف جرى برضا السادة باستخدام عبيدهم
في الامر اليسير الذي لا مشقة فيه بخلاف الاحرار فلم يجر العادة بالتصرف فيهم بالخدمة كما تصرف
في العبيد واما قصة انس فانه كان في كفالة امه فتراته من المصلحة ان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم
لما في ذلك من تحصيل النفع العاجل والاتباع فاحضرته وكان زوجها معها فانسب الاحضار اليها تارة
واليه اخرى وهذا صدر من ام سليم اول ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كما سبق في باب حسن
الخلق من كتاب الادب واضحا وكانت لابي طلحة في احضار انس قصة اخرى وذلك عند ارادة
النبي صلى الله عليه وسلم الخروج الى خيبر كما وضحت ذلك هناك ايضا وقد قدم في كتاب المغازي قوله
صلى الله عليه وسلم لابي طلحة لما اراد الخروج الى خيبر التمس لي غلاما يفرج معي فاحضر له انس
وقد يفتحه الجمع المذكور في كتاب الادب ايضا قال الكرماني مناسبة الحديث لترجعه ان
الخدمة مستلزمة للاعانة وقوله في آخر الحديث فما قال لي شئ صنعت لم صنعت هذا هكذا ولا شئ لم
استمه لم تصنع هذا هكذا كذا وقع بصيغة واحدة في الاثبات والنفي وهو في الاثبات واضح واما النفي
فقال ابن السني مراده انه لم يلمه في الشئ الا في شئ ففعله ناقصا عن ارادته فهو زاعنه وحلما ولا
لامه في الشئ الثاني على ترك شئ لم يفعله خشية من انس ان يخطئ فيه لوفعه له والى ذلك اشار بقوله
هذا هكذا لانه كاسع عنه فيما فعله ناقصا عن ارادته صفح عنه فيما لم يفعله خشية وقوع الخطا منه
ولو فعله ناقصا عن ارادته لصفح عنه انتهى ملخصا ولا يخفى ذلك فله وقد اخرج الاسماعيل من طريق
ابن جرير قال اخبرني اسمعيل وهو ابن ابراهيم المعروف بابن علي فرواه في هذا الباب بلفظ ولا شئ
لم افعله لم تفعله وهذا من رواية الاكابر عن الاساغر فان ابن علي مشهور بالرواية عن ابن جرير
عن ثعلبته (قوله باب المعلن جبار والبشر جبار) كذا ترجم ببعض الخبر وافراده بعضه بعده
وترجم في الزكاة لقيمة وقد تقدم في كتاب التمر من طريق ابي صالح عن ابي هريرة بن عتبة
فيه بالمعلن وثي بالبشر وورد ههنا من طريق اليبث قال حدثني ابن شهاب وهذا مما سمعته البث عن
الزهرى وهو كثر الرواية عنه بواسطة وبغير واسطة (قوله عن سعيد بن المسيب وابي سلمة) كذا
جمعها بالثبوت وواقفه الاكثر واتصم بعضهم على ابي سلمة وتقدم في الزكاة من رواية مالك عن ابن
شهاب فقال عن سعيد بن المسيب وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن وهذا قد يظن انه عن سعيد

عن عبد العزيز من انس
قال لما قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدينة أخذ
أبو طلحة بيدي فاطلني
الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله ان
أسألكم كس قلب يخدمك
قال فخدمته في الحضر
والسفر فوالله ما قال لي شئ
صنعت لم صنعت هذا هكذا
ولا شئ لم صنعت لم تصنع
هذا هكذا باب المعلن
جبار والبشر جبار حدثنا
عبد الله بن يوسف حدثنا
الليث حدثنا ابن شهاب
عن سعيد بن المسيب وابي
سلمة بن عبد الرحمن عن
أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال

مرسل عن أبي سلمة موصول وقد أخرجه مسلم والنسائي من رواية يونس بن يزيد عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة قال الدارقطني المحفوظ عن ابن شهاب
عن سعيد بن مسleme وليس قول يونس مرفوع (قلت) قد أتت به الأوزاعي عن الزهري في قوله عن
عبيد الله لكن قال عن ابن عباس بدل أبي هريرة وهو وهم من الراوي عنه يوسف بن خالد كاتبه
عليه ابن عدى وقد روى سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد وحده عن أبي هريرة شيئاً منه وروى
بعض الضعفاء عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس بن مالك عن ابن عدى وهو غلط
وأخرج مسلم الحديث تمامه من رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة وقد رواه عن أبي هريرة جماعة
غير من ذكرهم محمد بن زياد كافي الباب الذي بعده وهما من منبه أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي
(قوله العجماء) فتفتح المهملة وسكون الجيم وبالمد ثابت أعجم وهي الهيمية وقال أيضاً لكل حيوان
غير الإنسان ويخال لمن لا يفصح والمراد هنا الأول (قوله جبار) بضم الجيم وتخفيف الواو المتحدة هو الملد
الذي لا شيء كذا أسد بن وهب عن ابن شهاب عن مالك ما لا يدعيه أخرجه الترمذي وأصله أن
العرب تسمى السيل جباراً أي لا شيء فيه وقال الترمذي فسر بعض أهل العلم قالوا العجماء الدابة المنفصلة
من صاحبها فأصبحت من انقلابها فلا غرم على صاحبها وقال أبو داود بعد يخبر به العجماء التي تكون
منقلة لا يكون معها أحد وقد تكون بالتهار ولا تكون بالليل ووقع عند ابن ماجه في آخر حديث
عبد بن الصامت لعجماء البهيمة من الانعام وغيرها والجبار هو الملد الذي لا يفرم كذا وقع التفسير
مدرجاً وكأنه من رواية موسى بن عقبة وذكر ابن العربي أن بناء جبار للرفع والهدار من باب السلب
وهو كثير يأتي اسم الفعل والغايل سلب معناه كما يأتي لاثبات معناه ونسبه شيخنا في شرح الترمذي
بأنه الرفع على ما به لأن الألفاظ التي تسمى مضمونة مفهومة متلفها على ضمتها وهذا الألف قد ارفع عن
أن يؤخذ به أحد وسياق في شبه ما يتعلق بالعجماء في الباب الذي يليه (قوله والبشر جبار) في رواية الأسود
ابن العلاء عند مسلم والبشر جرحها جباراً ما البشر فهي بكسر الواو المتحدة ثم باءا كسرة موهوزة فيجوز
تسهيلها وهي مؤنث وقد تذكر على معنى القلب والطوى والجمع أي يؤر وأبار بالمد والتخفيف وهو مرتين
بينهما موحدة ساكنة قال أبو عبيد المراد بالبشر هنا العادية القديمة التي لا يعلم لها ملك تكون في البداية
فيقع فيها انسان أو دابة فلا شيء في ذلك على أحد وكذلك لو حفر شرا في ملكه أو في موات فوقع فيها انسان
أو غيره فقلبت فلا ضمان إذا لم يكن منه تسبب إلى ذلك لا تغير وكذلك الواو الساكنة جرحاً بالبشر
فأما رت عليه فلا ضمان وأما من حفر شرا في طريق المسلمين وكذا في ملك غيره فغير ان قلبت بها انسان
فإنه يهب ضمانه على خالفه الحافر والكفارة في مالها وان قلبت بها غير آدمي وجب ضمانه في مال الحافر ويتحقق
بالبشر كل حفرة على التفصيل المسد كوزن المراد جرحها وهي فتحة الجحيم لا تغير كآفة في النهاية عن
الزهري ما يحصل بالواقع فيها من الجرح الحارح وليس الجرح الحارح مضموناً بذلك بل كل الألفاظ ملحقه
ما قال بعض وجهاء نحاس الجرح لأنه الأغلب أو هو مثال نسبه به على مصادره والحكم في جميع
الألفاظ ما سوا سوءا كان على نفس أو مال ورواية لاكثر تناول ذلك على بعض الآراء ولكن
الراجح الذي يحتاج لتقدير لا عموم فيه قال ابن طال وخالف الحنفية في ذلك فضمنوا حفر البشر
مطلقاً قياساً على ركب الدابة ولا قياس مع النص قال ابن العربي انضمت الروايات المشهورة على
التلفظ بالبشر وجاءت رواية شاذة بلفظ النار جبار شون وألف ساكنة قبل الواو ومعناه عندهم أن من
استرق ناراً مما يجوز له فتعدت حتى اتلفت شيئاً فلا ضمان عليه قال وقال بعضهم صحفها بعضهم لأن أهل
الجن يكسبون النار بالياء لا بالألف فظن بعضهم البشر الموحدة النار بالنون فرواها كذلك (قلت)

العجماء جرحها جبار
والبشر جبار

هذا التأويل نقله ابن عبد البر وغيره عن يحيى بن معين وجرم بن معين وأصححه حيث رواه عن همام
 عن أبي هريرة قال قال ابن عبد البر ولم يأت ابن معين على قوله بدليل وليس بهذا تروا حديث الثقات (قلت)
 ولا يعترض على الحفاظ الثقات بالاحتمالات ويؤيده ما قال ابن معين اتفاق الحفاظ من أصحاب أبي
 هريرة على ذكر البشرون البارز وذكر مسلم أن علامة المنكر في حديث الأحدث أن بعد الـ على مشهور
 بكثرة الحديث والأصحاب فيأتي عنه عابس عندهم وهذا من ذلك ويؤيده أيضا أنه وقع عند أحد
 من حديث جابر بن طلق والحب جابر بن عجم مضمومة وموحدة ثقيلة وهي البشرون وقد اتفق الحفاظ على
 نفي طسقيان بن حين حيث روى عن الزهري في حديث الباب الرجل جبار بكسر الراء وسكون الجيم
 وما ذاك إلا أن الزهري مكثر من الحديث والأصحاب فتفرسقيان عنه بهذا اللفظ فعدم منكر أو قال
 الشافعي لا يصح هذا أو قال الدار طي رواه عن أبي هريرة سعيد بن المسيب وأبو سلمة وعبيد الله بن عبد
 الله والأعرج وأبو صالح ومحمد بن زباد ومحمد بن سيرين فلم يذكرها وكذلك رواه أصحاب الزهري
 وهو المعروف نعم الحكم الذي نقله ابن العسري صحيح ويمكن أن يثني من حيث المعنى من الإلحاق
 بالعجماء و يلتحق به كل جاد فلو أن شخصا عثر فوق رأسه في جدار فقات وأمسك لم يجب على صاحب
 الجدار رمي **(قوله والمعدن جبار)** ووقع في رواية الأسود بن الحلاء عند مسلم والمعدن جرحها جبار
 والحكم فيه ما تقدم في البشر لكن البشر مؤنثة والمعدن مذكرة فكانه ذكره بانثبات لأواحدة والملاحظة
 أرض المعدن فلو حفر معدن في ملكه أو في موت فوقه فيه شخص فقات فدمه هدر وكذا الواحدا جرحا
 يعمل فقاتها عليه فقات و يلتحق بالبشر والمعدن في ذلك كل ما جرح على عمل كمن استجر على صعود فخذه
 فخط منها فقات **(قوله وفي الركز الخمس)** تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة **(قوله بأبـ**
العجماء جبار) أفرد هاترجه لما فيها من التفارب الزائدة عن البشر والمعدن وتقدمت الإشارة إلى
 ذلك **(قوله وقال ابن سيرين قالوا لا يضمنون)** بالتشديد (من النفعه) بفتح النون وسكون الفاء ثم جاء
 مهملة أي الضرر بالرجل يقال نفعته الدابة إذا ضربت برجلها ونفع بالمال يرمى، ونفع عن فلان
 ونافع دفع ودافع **(قوله ويضمنون من رد العنان)** بكسر المهملة ثم نون خفيفة هو ما يوضع في فم الدابة
 ليصرفها إلى كعب كما يختارو والمعنى إن الدابة إذا كانت مرمية فلفت إلى كعب عنانها فأصاب برجلها
 شبا ضمنه الزا كعب وإذا ضربت برجلها من غير أن يكون له في ذلك تسبب لم يضمن وهذا الأثر وصله
 سعيد بن منصور عن هشيم حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين وهذا إسناد صحيح وأسنده ابن أبي
 شيبة من وجه آخر عن ابن سيرين نحوه **(قوله وقال ابن جاد لا تضمن النفعه إلا أن يضمن)** بنون
 ومعجمة ثم مهمة أي طعن (إنسان الدابة) هو أعم من أن يكون صاحبها أو جنبا وهذا الأثر وصل
 بعضه ابن أبي شيبة من طريق شيعة سالت الحكم عن رجل واقف على دابته فضررت برجلها فقال
 يضمن وقال جاد لا يضمن **(قوله وقال شريح)** هو ابن الحرث القاضي المشهور **(قوله لا يضمن ما عاقبت)**
 أي الدابة (يضر بها) تضرب برجلها) وصله ابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن شريح قال
 يضمن السائق والراكب ولا يضمن الدابة إذا عاقبت قلت وما عاقبت قال إذا ضرب بها رجل فاصابته
 وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه وزاد (أ) أو راس إلا أن يضر بها رجل فتعاقبه فلا ضمان
(قوله وقال الحكم) أي ابن عتيبة بمثناة وموحدة مصغر هو الكوفه أحد قناتهم (وجاد) هو
 ابن أبي سديان أحد قناتهم الكوفه أيضا **(قوله إذا ساق المسكاري)** بكسر الراء مفتحة أيضا **(قوله**
جارا عليه امرأة فتخر) باتخاذ المعجمة أي تسقط (لا تثنى عليه) أي لا ضمان **(قوله وقال الشعي**

والمعدن جبار وفي
 الركز الخمس باب
 العجماء جبار وقال ابن
 سيرين قالوا لا يضمنون
 من النفعه ويضمنون
 من رد العنان وقال جاد لا
 تضمن النفعه إلا أن
 يضمن إنسان الدابة وقال
 شريح لا يضمن ما عاقبت
 إن يضر بها فتضرب برجلها
 وقال الحكم وجاد إذا ساق
 المسكاري جارا عليه امرأة
 فتخر لاثني عليه وقال
 الشعي

(أ) قوله وزاد أو راس كذا
 بالأصول وحرر نظم الرواية

أهـ مصنفه

إذا ساد دابة فاتها فهو ضامن لما أصابت وان كان خلفها مترسلاً بضمن (وسهلها سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق اسمعيل بن سالم عن عامر وهو الشعبي قال إذا ساق الرجل الدابة وأنها فاسأبت أسنانها فهو ضامن فان كان خلفها مترسلاً يعض على هنته فليس عليه ضمان فيما أصابت قال ابن بطال فرق الخنثية فيما أصابت الدابة بيدها ورجلها فقالوا لا يضمن ما أصابت بـرجلها وذنبها ولو كانت بسبب بضمن ما أصابت بيدها وأما ما أشار البخاري إلى الردع بأنه عليه أن يأنه أهل السكوة مما يخالف ذلك وقد احتج لهم المطحاوى بأنه لا يمكن التمسك من الرجل والذنب بخلاف اليد وانهم احتج برواية سفيان بن حسين الرجل جبار وقد غلظه الخلفاء ولو سح قاله يضا جبار بالقياس على الرجل وكل منهما مقيد بما إذا لم يكن لمن معه مباشرة ولا تسبب يحمل أن قال حديث الرجل جبار مختصر من حديث العجماء جبار لأنها فر من أفرد العجماء هو لم لا يقولون بتخصيص العموم بالمفهوم فلاحجة لهم فيه وقد وقع في حديث الباب زيادة والرجل جبار أخرجه الدارقطني من طريق آدم عن شعبة وقال تفرد آدم عن شعبة بهذه الزيادة وهي وهم وعند الخنثية خلاف فقال أكثرهم لا يضمن الركب والقائد في الرجل والذنب إلا أن أوقفها في الطريق وأما السابق فقبيل ضامن لما أصابت بيدها ورجلها لأن النفعة عر أي عينه فيمكنه الآخر ازنها والراجع عندهم لا يضمن النفعة وان كان يراها أذ ليس على رجلها ما معها فلا يمكنه التحرز عنه بخلافه المقيم فانه يمنعها بالعجماء وكذا قال الخنثية (قوله حديثنا مسلم) هو ابن ابراهيم ومحمد بن زيادة هو الجعفي والسند بصريون (قوله عن أبي هريرة) في رواية الاسماعيلي من طريق علي بن الجعد عن شعبة عن محمد بن زياد سمع أبا هريرة (قوله العجماء عقلها جبار) في رواية حامد البجلي عن أبي زرعة عن شعبة جرح العجماء جبار أخرجه الاسماعيلي ووقع في رواية الاسود بن الملاء عن مسلم العجماء جرحها جبار وكذا في حديث كثير بن عبد الله المزني عن ابن ماجه وفي حديث عبادة بن الصامت عنده وقال شيباني في شرح الترمذي وليس ذكر الجرح قيداً وأما المراد به اتلافها بأي وجهه كان سواء كان بجرح وغيره والمراد بالقتل الية أي لادية فيما تتلفه وقد استدل بهذا الاطلاق من قال لا ضمان فيما أنلفت البهيمة سواء كانت مفردة أو معها أحد سواء كان راكباً أو ساقها أو قائدها وهو قول الظاهرية واستثنوا ما إذا كان القتل منسوباً إليه بأن جعلوا على ذلك الفعل إذا كان راكباً كان يلزم ضمانها فتتلف شيئاً بـرجلها مثلاً أو يقطعها أو يزجرها حين يسوقها أو يقردها حتى تتلف ما حرت عليه وأما ما لا ينسب إليه فلا ضمان فيه وقال الشافعية إذا كان مع البهيمة إنسان فانه يضمن ما أنلفت من نفس أو عضواً وما لا سواء كان ساقها أو راكباً وقائدها سواء كان مالكاً أو أجيراً أو مستعيراً أو مضمناً أو غاصباً وسواء أنلفت بيدها أو بـرجلها أو بذنبها أو رأسها وسواء كان ذلك ليلاً ونهاراً والحجة في ذلك أن الاتلاف لا يفرق فيه بين القيد وغيره ومن هو مع البهيمة حاكم عليها فهي كالأية بيده فعلها منسوب إليه سواء جعلها عليه أم لا سواء علمه أم لا ومن مالك كذلك إلا أن رحمت بغير أن يفعلها أحد شئاً من محببته وحكاية ابن عبد البر عن الجوهري وقد وقع في رواية جابر عن عبد العزيز باللفظ السائمة جبار وفيه اشعار بأن المراد العجماء البهيمة التي تربي على كل بهيمة لكن المراد بالسائمة هنا التي ليس معها أحد لانه الغالب على السائمة وليس المراد بها التي لا تحلف كإني الزكاة فانه ليس مقصوداً هنا واستدل على أن لا يفرق في اتلاف البهيمة للزور وغيره في الليل والنهار وهو قول الخنثية والظاهرية وقال الجوهري وأما بـسقط الضمان إذا كان ذلك نهاراً وأما الليل فان عليه حفظها فإذا أنلفت بتقصيره وجب عليه

إذا ساد دابة لها فهو
 ضامن لما أصابت وإن كان
 خلفها مترسلاً لم يضمن
 * حدثنا علي بن أحمد بن شعبة
 عن محمد بن زياد عن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال العجماء
 عضها جبار والبر جبار
 والمعدن جبار وفي الركاز
 الخمس

ضمان ما نلت ودليل هذا التخصيص ما أخرجه الشافعي رضي الله عنه وأبو داود والنسائي وابن
 ماجه كلهم من رواية الأوزاعي والنسائي أيضا وابن ماجه من رواية عبد الله بن عيسى والنسائي أيضا
 من رواية محمد بن مسرة واسماعيل بن أمية كلهم عن الزهري عن حرام بن محبصة الانصاري عن البراء
 ابن عازب قال كانت له نافعة خارية قد خلت حائطا فادلت فيه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 حفظ الحواشي بانها رعى أهلها وان حفظ الماشية بالليل على أهلها وان على أهل المواشي ما أصابت
 ماشيتهم بالليل وأخرج ابن ماجه أيضا من رواية الليث عن الزهري عن ابن محبصة ان نافعة للبراء ولم
 يسلم حر اما ما أخرج أبو داود وعن رواية معمر عن الزهري فزاد فيه رجلا قال عن حرام بن محبصة عن
 أبيه وكذا أخرجه مالك والشافعي عنه عن الزهري عن حرام بن سعد بن محبصة ان نافعة وأخرجه
 الشافعي في رواية المزني في المختصر عنه عن سفيان عن الزهري فزاد مع حرام سعد بن محبصة قال ان
 نافعة للبراء وفيه اختلاف آخر أخرجه البيهقي من رواية ابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل
 فاختلف فيه على الزهري على ألوان والمسنود منها طريق حرام عن البراء وحرام بن محبصة ثلث اختلاف هل
 هو ابن محبصة نفسه أو ابن سعد بن محبصة قال ابن حزم وهو مع ذلك مجهول لم يرو عنه الزهري ولم
 يوثقه (قلت) وقد وثقه ابن سعد وابن حبان لكن قال انه لم يسمع من البراء انتهى وعلى هذا فيعمل
 أن يكون قول من قال فيه عن البراء أي من قصة نافعة البراء فتضع الروايات ولا يمتنع أن يكون
 للزهري فيه ثلاثة أشياء وقد قال ابن عبد البر هذا الحديث وإن كان محررا فهو مشهور وحدث به
 الثقات وتلقاه فقهاء الحجاز بالقبول وأما إشارة الطحاوي إلى انه منسوخ بهذا الباب فقد تعقبوه
 بأن النسخ لا يثبت بالاحتياط مع الجهل بالآثار وبخ أقوى من ذلك قول الشافعي أخذنا بهذا الحديث البراء
 لثبوته ومعرفة رجاله ولا يخالفه حديث العجاء عجارا لانه من العام المراد به الخاص فلما قال العجاء
 جبار وقضى فيما أفسدت العجاء شيئا في حال دون حال دل ذلك على ان ما أصابت العجاء من جرح
 وغيره في حال جبار وفي حال غير جبار ثم نقص على الحنفية أنهم لم يستمروا على الأخذ بعمومه في تضمنين
 الراكب متمسكين بحديث الرجل جبار ضعفا و به كما تقدم وتذهب بعضهم على الشافعية قولهم
 انه لو جرت عادة قوم ارسال المواشي ليلا وحبيها تار انعكس الحكم على الأصح وأجابوا بانهم اتبعوا
 المعنى في ذلك ونظيره القسم الواجب للمرأة لو كان يكتب ليلا و يابى إلى أهله تار انعكس الحكم
 في حقه مع ان عماد القسم الليل نعم واخطرت العادة في بعض البلاد فكان بعضهم يرسلها ليلا وبعضهم
 يرسلها نارا فالظاهر انه قضى بمادل عليه الحديث **(قوله) باب أنهم قتل ذميا بغير جرم**
 بضم الجيم وسكون الراء وقد بينت في الحزبة حكمة هذا التقييد وانه وإن لم يذكر في الخبر فقد عرف من
 قاعدة التروع ووقع نصافي رواية أبي معاوية عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيلي بلفظ حق والبيهقي من
 رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آبائهم عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بلفظ من قتل معاهدا له ذمة الله ورسوله ولا يداود والنسائي من حديث أبي
 بكره من قتل معاهدا في غير كتبه والذمي منسوب إلى الذمة وهي العهد ومنه ذمة المسلمين واحدة
(قوله) عبد الواحد هو ابن زياد **(قوله) حدثنا الحسن** هو ابن عمرو القصبى فقام ثم قاف مصغروا وقد بينت
 حاله في كتاب الجزية **(قوله) مجاهد عن عبد الله بن عمرو** هكذا في جميع الطرق بالذمة وقد وقع في
 رواية مروان بن معاوية عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو
 فزاد فيه رجلا بن مجاهد وعبد الله أخرجه النسائي وابن أبي عاصم من طريقه وجرم أبو بكر البردقي

(باب) أنهم قتل ذميا
 بغير جرم **(قوله) حدثنا**
 ابن حفص **(قوله) حدثنا**
 عبد الواحد **(قوله) حدثنا**
 الحسن **(قوله) حدثنا**
 مجاهد **(قوله) عن عبد الله**
 بن عمرو **(قوله) عن النبي صلى**
 الله عليه وسلم قال

في كتابه في بيان المرسل ان مجاهد الم يسمع من عبد الله بن عمرو **(قوله من قتل نفسا معاها)** كذا
 ترجم بالذمي وأورد الخبر في المعاهد و ترجم في الجزء بلفظ من قتل معاها كاهو ظاهر الخبر والمراد
 به من له عهد مع المسلمين سواء كان بعد حجة أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم وكأنه أشار بالترجمة
 هنا إلى رواية مروان بن معاوية المذكورة فان لفظه من قتل قتيلان من أهل الذمة والترمذي من حديث
 أبي هريرة من قتل نفسا معاها الذمة لله وذمة رسول الله الحديث وقد ذكرت في الجزء من تابع عبد
 الواحد على اسقاط جنادة وقتلت ترجع الرواية لفظي لرواية مروان لاجل ان يثبت ان مجاهدا
 ليس مدلسا وصاحبه عن عبد الله بن عمرو ثابت فترجع رواية عبد الواحد لا توجب وانفرد مروان
 بالزيادة وقوله لم يرح تخدم شرحه في الجزء والمراد بهذا الثاني وان كان عاما للتخصيص بزمان مالم
 تعاضدت الأدلة العقلية والنقلية ان مات مسلما ولو كان من أهل الكفاية فهو محكوم باسلامه
 غير مختل في النار وما إلى الجنة ولو عذب قبل ذلك **(قوله ليوحي)** كذا لا كثرها وفي رواية
 الكشمي بمحذف الهم **(قوله أربعين عاما)** كذا وقع للجميع وخالفهم عمرو بن عبد الغفار عن
 الحسن بن عمرو عند الاسماعيلي فقال سبعين عاما ومثله في حديث أبي هريرة عند الترمذي من طريق
 محمد بن عجلان عن أبيه عنه ولفظه وان ربحها ليوحي من مسيرة سبعين خريفا ومثله في رواية سفوان
 ابن سليم المشار إليها ونحوه لاجد من طريق هلال بن سيار عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 سيكون قوم لهم عهد فن قتل منهم رجلا لم يرح راحة الجنة وان ربحها ليوحي من مسيرة سبعين عاما
 وعند الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ من مسيرة مائة عام وفي
 الطبراني عن أبي بكر خسمائة عام ووقع في الموطأ في حديث آخر ان ربحها ليوحي من مسيرة خمسمائة
 عام وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير من حديث أبي هريرة وفي حديث جابر ذكره صاحب
 الفردوس ان ربح الجنة يدرك من مسيرة ألف عام وهذا اختلاف شديد وقد تكلم ابن طلال على ذلك
 فقال الألباني هو في الأشد في بلغها زاد عمله وقينه وندمه فكانه وجد ربح الجنة التي تبعته في الطاعة
 قال والسبعون آخر المعترك ويعرض عندها الندم وخشيته هجوم الأجل فتزداد الطاعة فتوفيق الله
 فيجدر بهما من المدة المذكورة وذكر في الخمسمائة كلاما متكلفا حاصله انها مدة الفترة التي بين كل
 نبي ونبي فن جاء في آخرها وآمن بالنبيين يكون أفضل من غيره فيجد ربح الجنة وقال الكرماني يحمّل
 ان لا يكون العدد مخصوصه مقصودا بل المقصود المبالغة في التكثير ولهذا خص الأربعين والسبعين
 لان الأربعين يشتمل على جميع أنواع العددين فيهما والآحاد وأحاده عشرة والمائة عشرات والألف
 مئات والسبع عدد فوق العدد الكامل وهو ستة أضعافه يقدره وهي النصف والثلث والسادس
 بغير زيادة ولا نقصان واما الخمسمائة فهي عددا ما بين السماء والأرض **(قلت)** والذي ظهر لي في الجمع
 ان يقال ان الأربعين أقل زمن يدرك به ربح الجنة من في الموقف والسبعين فوق ذلك او ذكرت لبالغة
 والخمسمائة ثم الالف أكثر من ذلك ويختلف ذلك باختلاف الأشغال والأعمال فن ادركه من المسافة
 الدمدى أفضل من ادركه من المسافة القري وبين ذلك وقد أشار إلى ذلك شيخنا في شرح الترمذي فقال
 الجمع بين هذه الروايات ان ذلك يختلف باختلاف الأشخاص بتفاوت منازلهم ودرجاتهم ثم رابت
 نحوه في كلام ابن العربي فقال ربح الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عادة وإنما يدرك بإعانة الله من ادراكه
 فتارة يدركه من شاء الله من مسيرة سبعين وتارة من مسيرة خمسمائة وقيل ابن طلال ان المذهب اخرج
 بهذا الحديث على ان المسلم اذا قتل الذمي او المعاهد لا يقتل به لا تصار في امره على الوعيد الاخرى

من قتل نفسا معاها
 يرح راحة الجنة وان
 ربحها ليوحي من مسيرة
 أربعين عاما

دون الدينوى وسياق البحث في هذا الحكم في الباب الذي جده **(قوله باب لا يقتل المسلم بالكافر)** عقب هذه الترجمة بالتي قبلها للإشارة إلى أنه لا يلزم من الوعيد الشديد على قتل الذمي أن يقتل من المسلم إذا قتله وهذا للإشارة إلى أن المسلم إذا كان لا يقتل بالكافر فليس له قتل كل كافر بل يجرم عليه قتل الذمي والمعاهد بغير استعفاف **(قوله)** حدثنا صدقة بن الفضل (ثبت في بعض النسخ هنا حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عامرا حدثهم عن أبي جعيفة ح وحدثنا صدقة بن الفضل الخ والصواب ما عندنا لا كروطريق أحمد بن يونس قد ضمت في الجزية **(قوله)** مطرف) جملة وتشديد الرأى هو ابن طريف بوزن عظيم كوفي مشهور **(قوله)** سألت عليا (تقدم في كتاب العلم بيان سبب هذا السؤال وهذا السياق أخصر من سياقه في كتاب العلم من وجه آخر عن مطرف قال أحمد بن سفيان بن عيينة هذا السند هل عندكم شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير القرآن ولم يرد ذلك إلا الذي قلنا الحجة وبرأ النسمة لأنهم يؤتونه الله وجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة قد ذكره وقد تقدم من وجه آخر عن مطرف في العلم وغيره مع شرح الحديث وبيان اختلاف الفاظ نقلته عن علي وبيان المراد بالعقل وقد كالت الأسير وما نزل قتل المسلم بالكافر فاخذ به الجمهور ولا أنه يلزم من قول مالك في فاطم الطريق ومن في معناه إذا قتل غيلة أن يقتل ولو كان المقتول ذميا استثناء هذه الصورة من منع قتل المسلم بالكافر وهي لا تستثنى في الحقيقة لأن فيه معنى آخر وهو الفساد في الأرض وخالف الحنفية فقالوا يقتل المسلم بالذمي إذا قتله بغير استعفاف ولا يقتل بالمستامن وعن الشعبي والنخعي يقتل بالمجوسي والنصراني ودون المجوسي واحتجوا بما وقع عند أبي داود من طريق الحسن بن قيس بن مباد عن علي بن لفظ لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده وآخرجه أيضا من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقي عن عائشة ومعلق بن يسار وطرفة كلها ضعيفة إلا الطريق الأولى والثانية فإن سند كل منهما حسن وعلى تقدير قبوله فما لوجه الاستدلال منه أن تحديه ولا يقتل ذو عهد في عهده بكافر قالوا هو ومن عطف الخاص على العام فيقتضي تخصيصه لأن الكافر الذي يقتل به ذو العهد هو الحر في دون المساوي له والأعلى فلا يبقى من يقتل بالمعاهد إلا الحر فيجب أن يكون الكافر الذي لا يقتل به المسلم هو الحر في تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه قال الطحاوي ولو كانت فيه دلالة على نفي قتل المسلم بالذمي لكان وجه الكلام أن يقول ولا ذي عهد في عهده ولا لكان لنا والذي صلى الله عليه وسلم لا يلحق فلما لم يكن كذلك علمنا أن ذا العهد هو المعنى بالخاص فصار التقدير لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر قال ومثله في القرآن واللائى ينسن من المبيض من ناسكهم أن ربتم فعدنهم ثلاثة أشهر واللائى لم يعضن فإن التقدير واللائى ينسن من المبيض واللائى لم يعضن وتعب بأن الأصل عدم التقدير والكلام مستقيم غيره إذا جعلنا الجملة مستأنفة ويؤيده اقتصار الحديث الصحيح على الجملة الأولى ولو سلم أنها للعطف فالمشاركة في أصل النفي لا من كل وجه وهو كقول القائل حررت بز يد منطلقا وعمرو فانه لا يوجب أن يكون بعمرو منطلقا أيضا بل بالمشاركة في أصل المرور وقال الطحاوي أيضا لا يصح حمله على الجملة المستأنفة لأن سياق الحديث فيما يتعلق بالذمة التي يسقط بعضها ببعض لأن في بعض طرقه المسلمون تنكفأ ذماؤهم وتعقب بأن هذا الحصر مردودان في الحديث أحكما كثيرا غير هذه وقد أبدى الشافعي لمعنا سبغة فقال يشبه

باب لا يقتل المسلم بالكافر حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة حدثنا مطرف قال سمعت الشعبي يحدث قال سمعت أبا جعيفة قال سألت عليا رضي الله عنه هل عندكم شيء مما ليس في القرآن وقال ابن عيينة مرة ما ليس عند الناس فقال والذي قلنا الحجة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن إلا أنهما يعطى وجعل في كتابه وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العصفل وفكالت الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر

ان يكون لما علمهم أن لا تؤذي بينهم وبين الكفار عليهم أن دماء أهل الذمة والعهد حرم عليهم بغير
 حق قتال لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذوه دمي عهده ومعنى الحديث لا يقتل مسلم بكافر قصاصا ولا
 يقتل من له عهد مادام عهده باقيا وقال ابن السمعاني وأما حلقهم الحديث على المستأمن فلا يصح لأن
 العبرة بعموم اللفظ حتى يقوم دليل على التخصيص ومن حيث المعنى أن الجلم الذي ينفى في الشرع على
 الاسلام والكفر انما هو لشرف الاسلام ولتنقص الكفر اولها جميعا فان الاسلام ينوبو الكرامة
 والكفر ينوبو الهوان وأيضا باحة دم الذمى شبهة قائمة لوجود الكفر المبيع للدم والذمة انما هي عهد
 عارض منع القتل مع شفاء العلة فمن الوفا بالعهد أن لا يقتل المسلم ذميا فان اتفق القتل لم يتجه القول
 بالقتل لأن الشبهة المبيحة لقتله موجودة ومع قيام الشبهة لا يتجه القود (قلت) وذكر أبو عبيد بسند
 صحيح عن زفر أنه رجع عن قول أصحابه فاستند عن عبد الواحدين زياد قال قلت لفرانكم تقولون
 ندرأ الحدود بالشبهات فجيئتم إلى أعظم الشبهات فأقدمتم عليها المسلم يقتل بالكافر قال فاشهد على
 اني رجعت عن هذا وذكر ابن العربي أن بعض الحنفية سأل الشافعي عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال
 وأراد ان يستدل بالعموم فيقول أن خصه بالحربي فعدل الشافعي عن ذلك فقال وجه دليل السنة والتعليل
 لأن ذكر الصفة في الحكم يقتضي التعليل فعلى لا يقتل المسلم بالكافر تفضيل المسلم بالاسلام فاستكه وما
 احتج به الحنفية ما أخرجه الدارقطني من طريق حماد بن مطر عن ابراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة عن ابن
 البيلمي عن ابن عمر قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلما بكافر وقال أنا أولى من وفي بذمته
 قال الدارقطني ابراهيم ضعيف ولم يروه موسى لا غيره والمشهور عن ابن البيلمي في مراسلا وقال البيهقي
 خطأ روي عن حماد بن مطر عن ابراهيم في سنده وأما يرويه ابراهيم عن محمد بن المنكدر عن عبيد الرحمن
 ابن البيلمي في هذا هو الاصل في هذا الباب وهو منقطع ورواية غير ثقة كذلك أخرجه الشافعي وأبو
 عبيد جميعا عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى (قلت) لم يفرده ابراهيم كما يرويه كلامه فقد أخرجه
 أبو داود في المراسيل والطحاوي من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابن البيلمي وابن البيلمي
 ضعفه جماعة ووثق فلا يحتج بما يفرده اذا وصل فكيف اذا ارسل فكيف اذا خالف قال الدارقطني وقد
 ذكر أبو عبيد هذان حديث به عن ابراهيم بلقي أن ابراهيم قال أنا حدثت به ربيعة عن ابن المنكدر عن
 ابن البيلمي في رجع الحديث على هذا إلى ابراهيم وابراهيم ضعيف أيضا قال أبو عبيد وعجل هذا السند
 لا سئل دماء المسلمين (قلت) وتبين ان حماد بن مطر خطي في سنده وذكر الشافعي في الام كلاما حاصله
 ان في حديث ابن البيلمي ان ذلك كان في قصة المستأمن الذي قتله حمرون أمية قال فعلى هذا لو ثبت
 لكان منسوخا لأن حديث لا يقتل مسلم بكافر خطيب به النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح كافي رواية
 حمرون بن شبيب وقصة حمرون بن أمية متقدمة على ذلك برمان (قلت) ومن هنا يتجه صحة التأويل
 الذي تقدم عن الشافعي فان خطيب يوم الفتح كانت بسبب القتل الذي قتلته خراعة ولكن له عهد
 فخطب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو قتلت مؤمنا بكافر لقتلته به وقال لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوه عهد
 في عهد فاشأر بهم الأول التي ترك اقتصاصه من الخراج بالمعاهد الذي قتلها بالحكم الثاني إلى التي
 عن الاقدام على ما فعله القاتل المذكور والله أعلم ومن حججه قطع المسلم بصفة مال الذمى قالوا
 والنفس أعظم حرمة وأجاب ابن طالي أنه قياس حسن لولا النص وأجاب غيره بأن القطع حق لله ومن
 لم لو عيبت السرفة بعينها لم يسهط الحدود وعفاوا القتل بخلاف ذلك وأيضا اقتصاص شعر المساواة

عند الغضب رواه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثنا ابو نعيم حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغضبوا بين الانبياء وحدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الطلري قال جاء رجل من اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ظلم وجهه فقال يا محمد ان رجلا من الانصار قد ظلم وجهي فقال ادعوه فادعوه فقال اظلمت وجهه قال يا رسول الله اني امرت باليهود فقسمته يقول والذي اصطفى موسى على البشر قال قلت لأبي محمد صلى الله عليه وسلم قال فاخذتني فضبة فظلمته قال لا تغربوا من بين الانبياء فان الناس يصعبون يوم القيامة فاكون اول من يثيق فاذا انا بموسى اخذ بضامته من قوائم العرش فلا ادري اأفان قبل ام جوزي بصفته

الطور

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب استنابة المرتدين والمعادنين وقاطم باب اثم من اشرك بالله وعصره في الدنيا والاخرة قال الله عز وجل (ان الشرك ظلم عظيم ولنن اشركك بعبطن مملكتك وكونن من الخامس)

ولا مساواة للكافر والمسلم والظلم لا تشترط فيه المساواة (قوله باب اذا ظلم المسلم يهوديا عند الغضب) أي لم يجب عليه قصاص كل لو كان من أهل الذمة وكانه رخص بذلك إلى أن الحالف يرى القصاص في الظلمة فله المقتضى الذي صلى الله عليه وسلم للذي من المسلم دل على أنه لا يجري القصاص لكن ليس كل الكافرين يرى القصاص في الظلمة فيقتصر الا براد من يقول منهم بذلك (قوله رواه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) تقدم موصولا مع شرحه في قصة موسى من احاديث الانبياء وفي بعض طرقة كما ينشأ هناك فقال اليهودي ان لي ذمة وعهد (قوله حدثنا ابو نعيم حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تغضبوا بين الانبياء وحدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الطلري قال جاء رجل من اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ظلم وجهه الحديث) كذا انقصر في السند الاول على بعض المتن وساقه تاما بالسند الثاني وكان سفيان وهو الثوري يحدث به تاما ومختصرا فقد اخرجه الاسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان باطلا لا تغربوا بين الانبياء وزاد فان الله بعثهم كما جئني قال الاسماعيلي لم يزد في ذلك ورواه يحيى القطان عن سفيان تاما (قلت) وليس فيه فان الله بعثهم كما جئني (قوله جاء رجل) تقدم القول في اسمه وفي اسم الذي ظلمه في قصة موسى (قوله ظلم وجهي) في رواية السرخسي قد ظلم وجهي (قوله فقال اظلمت وجهه) كذا الأكثر بمزة الاستفهام وفي رواية الكشميهني لم اظلمت (قوله أم جوزي) في رواية الكشميهني جزى غير وادوا الاول أولى وفي الحديث استعداء الذي على المسلم ورفعته الى الهاكم وسماح الهاكم دعواه وتعلم من لم يحرف الحكم ما نفي عليه منه والا كفاء بذلك في حق المسلم وان الذي اذا قدم من القول على ما علم له جاز المسلم المعروف بالعلم تعزيره على ذلك وتقدمت سائر فوائده في قصة موسى عليه السلام في خاتمة اشتمل كتاب الدييات والقصاص من الاحاديث المرفوعة على أربعة وخمسين حديثا المعاني منها وما في معناها من المتابعات بسبعة احاديث والباقي موصول المكرر منها فيه وفيها مضي أربعون والهاص منها أربعة عشر حديثا واقفه مسلم على نحر يحيى سوى حديث ابن عمر ان من ووطات الامور وحديث ابن عباس ان غض الناس الى الله ثلاث ملحدي الحرم الحديث وحديث أس لواطع عليه لثو حديث ابن عباس هذه وهذه سواء وحديث أبي قلابة المرسل ما قبل احدث في إحدى ثلاث وحديث المرسل دخل على نمر من الانصار الحديث في القسامة وفيه من الا ثار من الصحابة فمن هدمه ثمانية وعشرون أثرا بعضها موصول وسائرهما على والله سبحانه وتعالى أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب استنابة المرتدين والمعادنين وقاطم)

كذا في رواية انفسه يرى وسقط لفظ كتاب من رواية المستنابي واما انس في قال كتاب المرتدين ثم يسجل ثم قال باب استنابة المرتدين والمعادنين وقاطمهم واثم من أشرك الخ قوله والمعادنين كذا الأكثر بالنسبة وفي رواية لجراني بالهاء بدل النسبة والاول الصواب (قوله باب اثم من اشرك بالله تعالى وعصره في الدنيا والاخرة قال الله عز وجل ان الشرك ظلم عظيم ولنن اشركك بعبطن مملكتك وكونن من الخامس) في رواية القاسبي بعد قوله وقطالهم واثم من أشرك الى آخره وحذف لفظ باب والوارد في قوله ولنن اشركك اعطيت آية على آية والتقدير عز وجل (ان الشرك ظلم عظيم ولنن اشركك بعبطن مملكتك وكونن من الخامس)

وقال ثلث أشركت لانه في التلاوة بلا و قال ابن طال الآية الأولى دالة على انه لا ثم أعظم من الشرك
 وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه فالشرك أصل من وضع الشيء في غير موضعه لانه جعل لمن أخرجه
 من العدم إلى الوجود مساوياً نقب النعمة إلى غير المنعم بها الآية الثانية غروبها التي صلى الله
 عليه وسلم والمراد غيره والأجباط المذكور مقيده بالموت على الشرك لقوله تعالى قيمت وهو كافر
 فأولئك حبلى أعمالهم ذكرفيه أربعة أحاديث * الحديث الأول حديث ابن مسعود في تفسير قوله
 تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم ظلم وقد مضى شرحه في كتاب الإيعان في أوائل الكتاب وأشرت
 هناك إلى ما وقع في أحاديث الاندفاع قصة إبراهيم عليه السلام من طريق خص بن غياث عن الأعمش
 بهذا الإسناد والمتن وفي آخره ليس كما تقولون لم يلبسوا إيمانهم ظلم شرك الحديث وقد أرسل التفسير
 المذكور عن رواته ففسد ابن مردويه من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش مختصراً ولفظه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم في قوله الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم ظلم قال شرك ومن طريق أبي أحمد
 الزبير عن سفيان الثوري عن الأعمش مثله سواء وقد أخرجه الطبري من طريق منصور عن
 إبراهيم في قوله ولم يلبسوا إيمانهم ظلم قال لم يخطوه شرك هكذا أورده موفوقاً على إبراهيم ومن
 وجه آخر عن علقمة مثله وأخرج من طريق الأسود بن هلال عن أبي بكر الصديق مثله موفوقاً عليه
 وعن حمزة قرأ هذه الآية ففرغ فقال يا بني كعب فقال انما هو لم يلبسوا إيمانهم شركاً ومن
 طريق يزيد بن سحابة قال لسمان آية قد بلغت كل من يبلغ قد كرهها قال لسمان هو الشرك
 فسر زيد بذلك وأورده من طرق جماعة من الأصحاب ومن التابعين مثل ذلك ثم أورده عن عكرمة قوله
 آخرها خاصة لم يلبسوا إيمانهم وجه آخر عن علي أنه قال هذه الآية لا إبراهيم خاصة ليست لهذه الأمة
 وسندهما ضعيف وصوب الطبري القول الأول وما على العموم لجميع المؤمنين قال الطبري رداً على
 من زعم أن لفظ اللبس ياتي بتفسير الظلم هنا بالشرك مستلاباً باللبس الخاطى ولا يصح هنا لأن الكفر
 والإيعان لا يصحان فأجاب بان المراد بالذين آمنوا اهتم من المؤمنين الخالص وغيره واحتج بان اسم
 الإشارة الواقع خبراً للموصول مع صلتته يقتضي أن ما بعده ثابت لمن قبله لا كتابه ما ذكر من الصفة
 ولا ريب أن الأيمن المذكور ثانياً هو المصدق كورا ولا فيجب أن يكون الظلم من الشرك لانه تقدم قوله
 وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون إلى قوله أحق بالآمن قال وأما معنى اللبس فلبس الإيعان بالظلم أن
 يصدق بوجود الله ويخط به عبادة غيره ويؤيده قوله تعالى وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون
 وعرف بذلك مناسبة ذكرها في أبواب الرد وكذا الآية التي صدرها وما الآية الأخرى فتأولها في
 قضية شرطية ولا تستلزم الوقوع وقيل الخطاب له والمراد الأمة والله أعلم * الحديث الثاني حديث
 أبي بكر في كبر الكبار حديث عبد الله بن عمرو في كبر الكبار أيضاً وقد تقدم شرحه في باب اليمين
 الغموس من كتاب الإيعان والنسور (قوله جاء أعراي) لم تقف على اسمه (قوله نلت وما اليمين
 الغموس) السائل عن ذلك فديتبه عند شرح الحديث المذكور ومحمد بن الحسين بن إبراهيم في أول
 السند هو المعروف بابن اشكاب أخو علي وهو من أقران البخاري ولكنه سمع قبله نبلاً ومات بعده
 وعيسى بن موسى شيخه هو من كبار شيوخ البخاري المشهورين وقد أكثر عنه بلا واسطة
 وأقرب ذلك ما تقدم في أواخر الحديث في باب جنتين المرأة وماروى عنه بواسطة كهداه الحديث

رضي الله عنه قال نزلت
 هذه الآية الذين آمنوا ولم
 يلبسوا إيمانهم ظلم شق ذلك
 على أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقولوا
 ابننا لم يلبس إيمانه ظلم فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه ليس بذلك الا
 تسمعون إلى قول أيمان
 ان الشرك الظلم عظيم حدثنا
 مسدد حدثنا بشر بن
 المفضل * حدثنا الجريز
 حدثني قيس بن خص
 حدثنا اسمعيل بن إبراهيم
 أخبرنا سعيد الجريز
 حدثنا عبد الرحمن بن أبي
 بكر عن أبيه رضي الله
 عنه قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم أ كبر الكبار
 الأشرار بالله وعقوق
 الوالدین وشهادة الزور
 وشهادة الزور ثلاثا وقول
 الزور فإنا لا نكفرها حتى
 قلنا ليتها سكت * حدثنا محمد
 ابن الحسين بن إبراهيم
 أخبرنا عبد الله بن موسى
 أخبرنا الشيباني عن فراس
 عن الشعبي عن عبد الله
 ابن عمرو رضي الله عنهما
 قال جاء أعراي إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال
 يا رسول الله ما الكبار
 قال الأشرار بالله قال ثم
 ماذا قال الجين
 الغموس قلت ما الجين
 الغموس قال الذي يقطع مال أخيه ويسلم هو فيها كاذب

الرابع حديث ابن مسعود (قوله سفيان) هو الثوري (قوله قال رجل) لم أقف على اسمه (قوله ومن أسأق الإسلام أخذ بالاول والاخر) قال الخطابي ظاهره خلاف ما أجمعت عليه الامة ان الإسلام يجب عليه وقال تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف قال ووجه هذا حديث ابن الكافر اذا أسلم لم يؤخذ بما مضى فان أسأق الإسلام غاية الإساءة وركب أشد المعاصي وهو مستمر على الإسلام فانه انما يؤخذ بما جناه من المعصية في الإسلام ويكتف بما كان منه في الكفر كل من خال له أنت فعلت كذا أو أنت كافر فلهامنع الإسلام عن معاودة مثله انتهى ملخصا وحاصله أنه أول المؤاخضة في الاول بالتبكي وفي الاخر بالعقوبة والاولى قول غيره ان المراد بالإساءة الكفر لانه غاية الإساءة وأشد المعاصي فاذا ارتد ومات على كفره كان كمن لم يسلم فبعاقب على جميع ما قدمه والى ذلك أشار البخاري بإيراد هذا الحديث بعد حديث اكبر الكناثر الشر لئلا ورد فلا في أبواب المرتدين وقيل ابن طال عن المهلب قال معنى حديث الباب من أحسن في الإسلام بالتمادي على محافظته والقيام بشراطه لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ومن أسأق الإسلام أى في عقده بترك التوحيد أخذ بكل ما سلفه قال ابن طال فعرضه على جماعة من العلماء فقالوا معنى لهذا الحديث غير هذا ولا تكون الإساءة هنا الا الكفر للإجماع على ان المسلم لا يؤخذ بما عمل في الجاهلية (قلت) وبه جزم المحب الطبري ونقل ابن التين عن الداودي معنى من أحسن مات على الإسلام ومن أسأمت على غير الإسلام وعن أبي عبد الملك البوني معنى من أحسن في الإسلام أى أسلم اسلاما صحيحا لا ناقصا فيه ولا شئ ومن أسأق الإسلام أى أسلم بأه وسعته وهذا جزم القرطبي ولفظه معنى الاحسان الاخلاص حين دخل فيه ودأبه عليه الى موته والإساءة بضد ذلك فانه ان لم يخلص اسلامه كان مناقضا لثبته من عمله في الجاهلية فيضاف نفاة التماخر الى كفره الماضي فبعاقب على جميع ذلك (قلت) وحاصله ان الخطابي حل قوله في الإسلام على صفة خارجة عن ماهية الإسلام وحله غيره على صفة في نفس الإسلام وهو أوجه **تنبيه** حديث ابن مسعود هذا يقابل حديث أبي سعيد الماضي في كتاب الايمان معلقا عن مالك فان ظاهر هذا أن من ارتكب المعاصي بعد ان أسلم يكتب عليه ما عمله من المعاصي قبل ان يسلم وظاهر ذلك ان من عمل الحسنات بعد ان أسلم يكتب له ما عمله من الخيرات قبل ان يسلم وقدم في القول في توجيه الشافعي عند شرحه ويحتمل أن يبيح معناه بعض ما ذكرهنا كقول من قال ان معنى كتابة ما عمله من الخير في الكفر أنه كان سببا لعمه لطريق الإسلام ثم وجدت في كتاب السنة لسيد العزيز بن جعفر وهو من رؤس الحنابلة ما يدفع دعوة الخطابي وابن طال الاجماع الذي نقله وهو ما نقل عن الميموني عن أحمد انه قال بلغني ان أبا حنيفة يقول ان من أسلم لا يؤخذ بما كان في الجاهلية ثم رد عليه حديث ابن مسعود فذيقه ان الذنوب التي كان الكافر يفعلها في جاهليته اذا أصر عليها في الإسلام فانه يؤخذ بها لانه اصراره لا يكون ناسبا منها وانما تاب من الكفر فلا يسقط عنه ذنب تلك المعصية لاصراره عليها والى هذا ذهب الحلبي من الشافعية وتأول بعض الحنابلة قوله قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف على ان المراد ما سلف مما اتوا به عنه قال والاختلاف في هذه المسئلة مبنى على ان الترويع في الذنب مع الإقلاع عنه والعزم على عدم العود اليه والكافر اذا تاب من الكفر ولم يعزم على عدم العود الى الفاحشة لا يكون تابا منها فلا يسقط عنه المطالبة بها والجراب عن الجمهور ان هذا خاص بالمسلم وأما الكافر فانه يكون باسلاحه كيوم ولدت أمه والاختبار الدالة على ذلك كحديث أسأمت لما أنكر عليه

• حدثنا خلد بن يحيى
حدثنا سفيان بن منصور
والاحمض بن اي وائل
عن ابن مسعود رضى الله
عنه قال قال رجل يا رسول
الله انؤأخذ بما عملنا في
الجاهلية قال من احسن في
الإسلام لم يؤخذ بما عمل
في الجاهلية ومن أسأق
الإسلام أخذ بالاول
والاخر

واحدة **(قوله)** وقال ولكن من شرح بالكفر صدرا الى اولئك هم الغافلون كذا لا يذو وساق في رواية كريمة الآيات كلها وهي حجة لعدم المؤاخدة بما وقع حالة الاكراه كإساق في تقريره بعد هذا **(قوله)** لاجرم يقول حقا (انهم في الآخرة هم الغافرون الى لغو رحيم) والمراد ان معنى لاجرم حقا وهو كلام أبي عبيدة وحذف من رواية النسفي فيها بعد قوله صدرا لا يتبين الى قوله غفرو رحيم وفي الآية وعيد شديد لمن ارتد عن آثار القول تعالى ولكن من شرح بالكفر صدرا الى آخره **(قوله)** ولا يزالون يغفلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا الى قوله وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون كذا لا يذو وساق في رواية كريمة أيضا الآيات كلها والمرغى منها قوله ان استطاعوا ومن يرد منكم عن دينه فيمت وهو كافر الى آخرها فانه يبعد مطلق ما في الآية السابقة من يرد منكم عن دينه فمرفوع في الله يقوم بهم الى آخرها قال بن طحال اختلف في استتابة المرتد قليل يستتاب فان تاب والافتل وهو قول الجمهور وقيل يجب قتله في الحال جاء ذلك من الحسن وطاوس وبه قال أهل الظاهر **(قلت)** وقوله ان المنذر من معاذ وعبيد بن عمير وعليه يدل تصرف البخاري فانه استظهر بالآيات التي لا ذكر فيها الاستتابة والتي فيها ان التوبة لا تنفع وبعموم قوله من بدل دينه فاقتلوه وبقصة معاذ التي بعدها ولم يذكر غير ذلك قال الطحاوي ذهب هؤلاء الى أن حكم من ارتد عن الاسلام حكم الطرقي الذي بلغته الدعوة فانه يقاتل من قبل أن يدعى فالتوا واما ما شرع الاستتابة لمن خرج من الاسلام لان بصيرة فاما من خرج من بصيرة فلا تم قتل عن أبي يوسف موافقتهم لكن قال ان جاء مبادرا بالتوبة خليت سبيله وكت امره الى الله تعالى وعن ابن عباس وعطاء ان كل أسلمه مسلم لم يستتاب والاستتباب واستدل ابن القصار بقول الجمهور بالايجاب حتى السكوني لان عمر كتب في أمر المرتد هلا جسيمه ثلاثة أيام وأطعمتموه في كل يوم رغيفا لعنه ثوب فيقرب الله عليه قال ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة كآدم فهموا امن قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه أي ان لم يرجع وقد قال تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم واختلف القائلون بالاستتابة هل يقتل بالمرة أولا بدين ثلاث وهل الثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام وعن علي يستتاب شهرا وعن النخعي يستتاب أبدا كذا نقل عنه مطلقا والتحقيق انه فيمن تكررت مواردة وسأى في غير ذلك في الحديث الاول عند ذكر الزادقة ثم ذكر في الباب حديثين الاول **(قوله)** أيوب هو السفياني وعكرمة هو مولى ابن عباس **(قوله)** أي علي هو ابن أبي طالب تقدم في باب لا يهذب عذاب الله من كتاب الجهاد من طريق شيبان بن جينة عن أيوب هذا السند أن عليا حرق قوما مؤذ كرت هناك ان الجدي رواه عن سفيان بن عيينة عن طريقين من وجه آخر عند ابن أبي شبة كان أناس بعدون الاسمان في السر وعند الطرقي في الاوسط من طريقين سويدين غفلان عليا بلغه ان قوما ارتدوا عن الاسلام فبعث اليهم فأعلمهم ثم دعاهم الى الاسلام فأبوا فصر حفيرة ثم أتى بهم فصرأب أعتاقهم ورامهم فبعثهم إلى عليهم المطلب فأخبرهم ثم قال صدق الله ورسوله وزعم أبو المنظر الاسفرائيني في الملل والنحل ان الذين أخرجهم على طائفة من الرافض ادعوا فيه الاطية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سبياهود بائنا ظهر الاسلام ابتدع هذه المغالة وهذا يمكن أن يكون أسلمه مار وناه في الجزم الثالث من حديث أبي طاهر الخليل من طريق عبد الله بن بشر بن العاصمي عن أبيه قال قيل لعل ان هنا قوما على باب المسجد يدعون أن نبيهم قد دعاهم فقال لهم بلكم ما تقولون قالوا أنت ربنا وخاتنا وازقتنا قال و بلكم انما أنا عبد مثلكم أكل الطعام كآباءنا كلون وأشرب كآشربون ان

وقال ولكن من شرح بالكفر صدرا الى اولئك هم الغافلون لاجرم أنهم في الآخرة هم الغافرون الى لغو رحيم ولا يزالون يغفلونكم حتى يردوكم عن دينكم ان استطاعوا الى قوله وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون حسدنا ابو النعمان محمد بن الفضل حدثنا جاد بن زيد عن ابيوب بن عكرمة قال قال علي رضي الله عنه

الجلت الله أثابني إن شامران عصية خشيت أن يعذبني فأتقوا الله وأرجعوا فأبوا فلما كن القغدوا عليه فجاء قبر فقال قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام فقال أذلهم فقالوا كذلك فلما كن الثالث قال لئن قتلته لآخذنكم بأخيته قتله فأبوا الا ذلك فقال يا قنبر اتقي بضعة معهم مروههم فخذلهم أخذوا بين باب المسجد والقصر وقال احضر وأجابوا في الأرض وجاءه الحطب فطرحه بالثأري الاخذ ودوقال أي طارحكم فيها أو ترجعوا فأبوا أن يرجعوا فخذلهم فيها حتى اذا احترقوا قال

أي اذا رأيت أمرا منكرا * أو قلت تاري ودعوت قنبرا

وهذا سند حسن وأما آخر جبه ابن أبي شيبة من طريق قتادة أن عليا أتى بناس من الزط يعبدون ونسأخرقهم فسنده منقطع فان ثبت حل على قصة أخرى فقد أخرج ابن أبي شيبة أيضا من طريق أوب بن النعمان شهدت عليا في الرحمة فجاءه رجل فقال ان هنا أهل بيت لهم وثق في دار يعبدونه فقال عشي إلى الدار فخرجوا اليه بمثل رجل قال فطلب عليهم على الدار **(قوله)** بزاي زنادقة بزاي ونون وقاف جمع زنديق بكسر الهمزة وسكون ثابته قال أبو حاتم المجتبي وغيره الزنديق فارسي معرب أصل زنده كرمداي يقول بدوام الدهر لان زنده الحياكة وكرد العمل ويطبق على من يكون دقيق النظر في الامور وقال ثعلب ليس في كلام العرب زنديق وإنما قالوا زنديق لمن يكون شديدا تعبدوا واذا أرادوا ما تريد العامة قالوا ملحدى ودهرى بفتح الدال أي يقول بدوام الدهر واذا قالوا بالانضم أرادوا كبر السن وقال الجوهري الزنديق من التنوية كذا قال وقسره بعض الشراح بأنه الذي يدعي أن مع الله لها آخر وتعقب بأنه يلزم منه ان يطلق على كل مشرك والتحقيق ما ذكره من صنف في الملل ان أصل الزنادقة أتباع ديسان ثم ماني ثم مزدك الاول بفتح الدال وسكون المثناة التحتانية بعدها صادمهمة والثاني بتشديد التون وقد تخفف والياء خفيفة والثالث بزاي ساكنة ودال مهمل مفتوحة ثم كاف وحاصل مقالهم ان النور والظلمة قديمان وانهما امتزجا فحدث العالم كله منهما فن كل من أهل الشرف فهم من الظلمة ومن كل من أهل الخسر فهم من النور وانه يجب السعي في تخليص النور من الظلمة فيلزم اذهاب كل نفس والى ذلك أشار المتنبي حيث قال في قصيدته المشهورة

وكم ظلام الليل عندك من يد * تخبر أن المأوية تكذب

وكان بهرام جد كسرى يحمل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له انه قبل مقاتلته قتله وقتل أصحابه وبقيت منهم بقايا يتبعوا من ذلك المذكور وقام الاسلام والزندق يطلق على من يعتقد ذلك وأظهر جماعة منهم الاسلام خشية القتل ومن ثم أطلق الاسم على كل من أسر الكفر وأظهر الاسلام حتى قال لثلاث الزندقة ما كان عليه المنافقون وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم ان الزنديق هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر فان أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك والا فلا صلح ما ذكرنا وقد قال النووي في لغات الروضة الزنديق الذي لا يتحل دينا وقال محمد بن معين (١) في التبيين على المذهب الزنادقة من التنوية يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ قال ومن الزنادقة الباطنية وهم قوم زعموا ان الله خلق شيئا ثم خلق منه شيئا آخر فقدر العالم بأسره ويسمونهما العقل والنفس وتارة العقل الاول والعقل الثاني وهو من قول التنوية في النور والظلمة الا انهم غيروا الاسمين قال ولهم مقالات سخيفة في النورات وتحريف الآيات وقراءات العبادات وقد قيل ان سبب تسمية الفقهاء الزنديق بما يفسره المناق في قول

بزناوقة فاحرقهم

(١) قوله محمد بن معين في نسخة ابن اسحق وليحرق

الشافعي في المختصر وادى كفر ارتد اليه ما ظهر أو بس من الزندقه وغيرها ثم تاب استط عنه القتل وهذا لا يلزم منه اتحاد الزنديق والمناقيل بل كل زنديق مناقق من غير عكس وكان من أطلق عليه في الكتاب والسنة المناقيل يظهر الاسلام ويبطن عبادة الوثن أو اليهودية وأما الثنوية فلا يحفظ أن أحدا منهم أظهر الاسلام في العهد النبوي والله أعلم وقد اختلف المذاهب في الذين وقع لهم مع علي ما وقع على مأسا يئسه واشتهر في صدر الاسلام الجعديين درهم فذهب خالده التميمي في يوم عسدا الاضحي ثم كثروا في دولة المنصور وأظهر له بعضهم معتزده فابادهم بالقتل ثم ابنه المهدي فأكثروا من تتبعهم وقتلهم ثم خرج في أيام المأمون بابن جوحدين مفتوحين ثم كاف مخففة الخرمي بضم المعجمة وتشديد الداء فغلب على بلاد الجبل وقتل في المسلمين وهزم الجيوش إلى أن ظفر به المعتصم فسله وله أنباع قال لهم الخرمية وفصصهم في التواريخ معروفة **(قوله)** فبلغ ذلك ابن عباس لم أقف على اسم من بلغه وابن عباس كان حينئذ ميرا على البصرة من قبل علي **(قوله)** النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تعذبوا الله وقتلتهم يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أي نبيه عن القتل بالنار قوله لا تعذبوا وهذا محتمل أن يكون بما سمعه ابن عباس من النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون سمعه من بعض الصحابة وقد تقدم في باب لا يعذب بعد ذاب الله من كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة بفتح الهمزة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن أجدنهم فلانا ولا نأفأحر قوهما الحديث وفيه وإن النار لا يعذب بها إلا الله وينت هذا كما هو وما يتعلق بشرح الحديث وعند أبي داود عن ابن مسعود في قصة أخرى أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار الأرب النار **(قوله)** وقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية اسمعيل بن علي عذابي داود في الموضوع فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **(قوله)** من بدل دينه فاقتلوه زاد اسمعيل بن علي في روايته فبلغ ذلك عليا فقال ويح أم ابن عباس كذا عذابي داود وعذ الدار عني بصدقهم وهو محتمل أنه لم يرض بما عارض به ورأى أن النبي للزينة كما تقدم بيان الاختلاف فيه وسأني في الحديث الذي يليه مذهب معاذ في ذلك وإن الامام أذاري التغلبي بذلك فعله وهذا بناء على تفسير ويح بأنها كلمة رجة فتوجب له لكونه حل النبي على ظاهره فاعتقد التحريم مطلقا فانكرو ويحتمل أن يكون ظاهرها ما قال وأنه حفظ ما نسبته بناء على أحد ما قيل في تفسير ويح أنها يقال بمعنى المدح والتعجب كما حكاه في النهاية وكأنه أخذ من قول الخليل في موضع رافة واستصلاح كقولك لا يحيي ويجه ما أحسنه كاه الأزهرى وقوله من هو عام يخص منه من بدله في الباطن ولم يثبت عليه ذلك في الظاهر قال يحمرى عليه أحكاما ظاهرا ويستثنى منه من بدل دينه في الظاهر لكن مع الأكرام كإساي في كتاب الأكرام بعده هذا واستدل به على قتل المرتدة كل مرتدة وخصه الحنفية بالذكور وعكوا بحديث النبي عن قتل النساء رجلا الجمهور والنبي على الكافرة الأصلية إذا لم يأسر القاتل ولا القاتل لقوله في بعض طرق حديث النبي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة ما كانت هذه تتقاتل ثم نهي عن قتل النساء واحتجوا أيضا بان من الشرطية لأنهم المؤنث وتعقب بان ابن عباس راوى الخبر فقال قتل المرتدة وقتل أبو بكر في خلافته امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم يشكروا ذلك عليه أحد وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر وأخرج الدارقطني أن ابن بكر من وجه حسن وأخرج مثله من فروع قتل المرتدة لكن سنده ضعيف واحتجوا من حيث النظر بان الأصلية تسرق فسكن غنيمته للجاهدين والمرتدة لا تسرق عندهم فلا غنم فيها فلا يترك قتلها وقد وقع في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسله إلى اليمن قال له يمارحل ارتد عن الاسلام فادعسه فان عادوا فاضرب عنه وإما امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والا

فبلغ ذلك ابن عباس فقال
لو كنت أألمأحر قوهما لذهي
رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تعذبوا بعد ذاب الله
وقتلتهم يقول رسول الله
صلى الله عليه وسلم من
بدل دينه فاقتلوه حدثنا
مسدد حدثنا

(١) قوله محمد بن معن
في نسخة ابن اسحق
وليحمر

فأضرب عنقه وسدده حسن وهو من في موضع النزاع فيجب المصير اليه ويؤيده اشتراك الرجال
والنساء في الحسد وكما الزنا والسرقه وشرب الخمر والقذف ومن صور الزنا رجم المصن حتى يموت
فأستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء فكذلك يستثنى قتل المرتدة وتعمل به بعض الشافعية في قتل من
انتقل من دين كفر الدين كفر سواء كان من غيراه له عليه الجزية أو لا واجب بعض الحنفية بأن
اليوم من الحديث في المبدل لافي التبديل فاما التبديل فهو مطلق لا محوم فيه وعلى تقدير التسليم فهو
منزول الظاهر اتفاق الكافر ولو أسلم فانه يدخل في عموم الخببر وليس مرادوا واحتجوا ايضا بان
الكفر له واحدة فلو تنصر اليهودي لم يخرج عن دين الكفر وكذا الوثني ودلوني فوضع ان المراد من بدل
دين الاسلام دين غيره لان الدين في الحقيقة هو الاسلام قال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام وما عداه
فكفر برزهم لا رعي وأما قوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه فقد احتج به بعض الشافعية
قائل بأن أخذ منه انه لا يقر على ذلك وأجيب بأنه ظاهر في ان من ارتد عن الاسلام لا يقر على ذلك سلمنا
لكن لا يلزم من كونه لا يقبل منه انه لا يقر بالجزية بل عدم القبول والخمس ان انحاز في الآخرة
سلمنا ان عدم القبول يستفاد منه عدم التقرير في الدنيا لكن المستفاد انه لا يقر عليه فلورجع الى
الدين الذي كان عليه وكان مقر عليه بالجزية فإنه يتل ان لم يسلم مع امكان الامساك بانا لا تقبل منه ولا
تقبله ويؤيد بخصيصه بالاسلام اجاد في بعض طرقه فقد أخرجه الطبراني عن وجبه آخر عن عكرمة
عن ابن عباس رفعه من خالف دينه دين الاسلام فأضرب عنقه واستدل به على قتل الزنديق من غير
استنابة وتعقب بان في بعض طرقه كما تقدم ان عالما استنابهم وقد نص الشافعي كما تقدم على القبول
مطلقا وقال يستتاب الزنديق كما يستتاب المرتد وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان احدهما بالاستنابة
والاخرى ان تكرره لم تقبل قوله وهو قول الليث واسحق وحكي عن أبي اسحق المروزي من أنه
الشافعية ولا يشترط عنه بل قيل انه يهرىف من اسحق بن راهويه والاول هو المذهب عند المالكية
وحكي من مالكان جاء ثابا تقبل منه والافلا به قال أبو يوسف واختاره الاستاذان أبو اسحق
الاسفرائيني وأبو منصور البغدادي عن شعبة الشافعية أوجه كالمذهب المذكورة وخامس يفصل بين
الداعية فلا يقبل منه وتقبل قوله غير الداعية وأقوى ابن الصلاح بأن الزنديق اذا تاب تقبل قوله
ويجزى رافان عا بدانه ضرب عنقه ولم يعمل واستدل من منع قوله تعالى الا الذين تابوا وأصلحو فقال
الزنديق لا يطلع على سلاسل ان الفساد اعان في مما أسره فاذا طلع عليه وأظهر الافلا عنه لم يرد على
ما كان عليه وقوله تعالى ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفورا لم يكن الله ليغفر
لهم الاية وأجيب بان المراد من مات منهم على ذلك كما فسره ابن عباس فيما أخرجه ابن أبي حاتم وغيره
واستدل بذلك بان قوله الزنديق لا يقر فاقال راعا لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم المذنبين للأنفس ولانه
لو قتلهم لقتلهم بلمه فلا يؤمن ان يقول قائل انما قتلهم لمعنى آخر ومن حجة من استنابهم قوله تعالى
اتخذوا ايمانهم جنة فذل على ان اظهار الايمان يحصن من القتل وكلهم أجبروا على ان احكام الدنيا على
الظاهر والله يتولى السرار وقد قال صلى الله عليه وسلم لاسامة هلا شقت من قلبه وقال للذي ساره في
قتل رجل أليس يصلي قال نعم قال أولئك الذين نهيت عن قتلهم وسيا في قريبا ان في بعض طرق حديث أبي
سعيدان خالد بن الوليد لما استأذن في قتل الذي أنكر التسمية وقال كم من مصل يقول لسانه ما ليس في
قلبه فقال صلى الله عليه وسلم اني لم اومر ان آتعب عن قلوب الناس اخرجه مسلم والاحاديث في ذلك كثيرة

الحديث الثاني حدث أبي موسى الأشعري وهو مشتمل على أربعة أحكام الأول السؤال وقد تقدم في الطهارة ثم سمعنا الثاني ثم طلب الأمانة ومنع من حرص عليها وسألي بسطه في كتاب الأحكام الثالث بحث أبي موسى على وارسال معاذ أيضا وقد تقدم بيانه في كتاب المغازي بهذرة الطائف بثلاثة أبواب الرابع قصة اليهودي الذي أسلم ثم ارتد وهو المقصود هنا (قوله يحيى) هو ابن سعيد القطن والسند كله بصريون (قوله عن أبي موسى) في رواية أحد من يحيى القطن بهذا السند قال أبو موسى الأشعري (قوله ومعنى رجلان من الأشعريين) هما من قومه ولم أنف على اسمهما وقد وقع في الأوسط للطبراني من طريق عبد الملك بن جبر عن أبي بردة في هذا الحديث أن أحدهما ابن همام أبي موسى وعند مسلم من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة رجلان من بني يحيى (قوله فكلما سأل) كذا فيه بحذف المسؤول وبينه أحد في روايته المذكورة فقال فيها سأل العمل وسبأني بيان ذلك في الأحكام من طريق يزيد بن عبد الله ونظفه قال أحدهما أمرنا يا رسول الله قال لا تخرجه وسلم من هذا الوجه أمرنا على بعض مالوك الله ولا جدوا لسان من وجه آخر عن أبي بردة قتلته أحدهما فقال جئناك لتسعين بنا على عملك فقال لا تخرجه وعندهما من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه أناني ناس من الأشعريين فقالوا اطلق معنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن لنا حاجة فممت معهم قالوا أستمعني بنا في عملك ويجمع بأنه كان معهما من يتبعهما وأطلق صبغة الجمع على الاثنين (قوله فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس) شئ من الراوي بأيمنا طيبة ولم يذكر القول في هذه الرواية وقد ذكره أبو داود عن أحمد بن حنبل ومسند كلاهما عن يحيى القطن بسنده فيه فقال ما تقول يا أبا موسى ومثله لمسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى (قوله قتلته الذي) حيث بالحق ما أطلقنا على ما في أنفسهما (يضر به رواية أبي العباس فاعتذرت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مما قالوا) قلت لم أدر ما حاجتهم فصدقتي وعدتي في لفظ فقال لم أعلم لماذا جاء (قوله إن أولا) شئ من الراوي وفي رواية يزيد بن عبد الله بن ناو الله (قوله لاستعمل على علمنا من أراد) في رواية أبي العباس من سألنا بفتح اللام وفي رواية يزيد أحد أسأله ولا أحد آخر من عليه وفي أخرى فقال إن أخوتكم عندنا من طلبه فلم يستعن بهما في شيء حتى مات أخرجه أحد من رواية اسمعيل بن أبي خالد عن أخيه عن أبي بردة وأدخل أبو داود بينه وبين أبي بردة رجلا (قوله ثم أتبعه) بهززة ثم مشاة كما كنه (قوله معاذ بن جبل) بالنصب أي بعثه بعده وظاهره أنه أخفه به بعد أن توجه وقد وقع في بعض النسخ وأتبعه بهززة وصل وشدة بدو معاذ بالرفع لم تكن تقدم في المغازي بلطف بعث النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا موسى ومعاذ إلى اليمن فقال يسرا ولا تحسرا الحديث ويحمل على أنه أضاف معاذ إلى أبي موسى بعد سبق ولايته لكن قبل توجهه فوصاهما عند توجهه بذلك ويمكن أن يكون المراد أنه وصي كلاهما وأحد بعد الآخر (قوله لما قدم عليه) تقدم في المغازي أن كلاهما كان على عمل مستقل وإن كلاهما كان إذا سافر أرضه فقرب من صاحبه أحدث به عهدا وفي أخرى هناك فبعمل لا يترادفان فزار معاذ أبا موسى وفي أخرى فضرب فسطاطا ومعنى التي له وسادة فرشها له يجلس عليها وقد ذكر الباقي والأصيل فيجاء نفسه عياض عنهما أن المراد بقول ابن عباس فاضطجعت في عرض الوسادة الفراش وردة النورى فقال هذا ضعيف أو باطل وإنما المراد بالوسادة ما يجعل تحت راس النائم وهو كالحال قال وكانت عادتهم أن من أرادوا أكرامه وضعوا الوسادة تحته مبالغة في أكرامه وقد وقع في حديث عبد الله بن عمر وأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليه فالتى له وسادة كما تقدم في الصيام وفي

يحيى عن قرة بن خالد قال حدثني جدي بن هلال حدثنا أبو بردة عن أبي موسى قال أقبلت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى رجلان من الأشعريين أحدهما عن يحيى والآخر عن يساري ورسول الله صلى الله عليه وسلم سأل فكلما سأل فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس قال قلت والذي مثل باطني ما أطلعاني على ما في أنفسهما وما شئرت أمهما طلبان العمل فكأنني أنظر سواكم تحت شفتيه فاصمت فقال إن أولا لاستعمل على علمنا من رآه ولكن أذهب أنت يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس إلى اليمن ثم أتبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه أتى له وسادة

حديث ابن عمر انه دخل على عبدالله بن مطيع فطرح له وسادة فقال ماجئت لاجلس اخرجه مسلم
ولم ارفى شيئ من كتب اللغة ان القراش يسمى وسادة (قوله قال انزل) اى فاجلس على الوسادة (قوله)
فاذا رجل الخ هي جلة حالية بين الامر والحوار ولم اقف على اسم الرجل المذكور وتوكله كان يهوديا
فاسلم ثم هودى في رواية مسلم واى داود ثم راجع دينه دين السوء ولا جدم من طريق ايوبر عن جسد بن
هلال بن اى برده قال قدم معاذ بن جبل على اى موسى فاذا رجل عنده فقال ما هذا فاذكر مثله وزاد
وتنحن نريده على الاسلام منذ احببه شهر بن واخرج الطبراني من وجه آخر عن معاذ اى موسى
ان النبي صلى الله عليه وسلم امرهما ان يعلما الناس فزار معاذ ابا موسى فاذا عنده رجل موقوف به
بالجدي فقال يا اباى او بعثت تعذب الناس اعا بعثنا نعلمهم دينهم وناهم عيانهم هم فقال انه اسلم
ثم كفر فقال والذي بعث محمدا بالحق لا ابرح حتى احرقه بالنار (قوله لا اجلس حتى يقتل قضاء الله
ورسوله) بالرفع خبر مبتدأ محذوف ويجوز النصب (قوله ثلاث مرات) اى كرر هذا الكلام ثلاث
وبين اوداود في روايته انها كررا القول ابو موسى يقول اجلس ومعاذ يقول لا اجلس فقل هذا فقوله
ثلاث مرات من كلام الراوى لا تتم كلام معاذ ووقع في رواية ايوبر بعد قوله قضا الله ورسوله ان من
رجع عن دينه او قال بدل دينه فاقوله (قوله فامر به فقتل) في رواية ايوبر فقال والله لا اقه دحتى فضرروا
عنقه فضرب عنقه وفي رواية الطبراني التي اشترت اليها فاقى فجلب فالحب فيه النار فكتفه وطره
فيها ويمكن الجمع بانه ضرب عنقه ثم القاه في النار ويؤخذ منه ان معاذ ابا موسى كان يبر بان جواز
العذيب بالنار وخراف الميث بالنار بلغة في اهاثته وترهيبا عن الاقنداء به واخرج ابو داود عن
طريق طلحة بن يحيى وبزيد بن عبدالله كلاهما عن اى برده عن اى موسى قال قدم على معاذ فذكر
قصة اليهودى وفيه قال لا انزل عن دابتي حتى يقتل فقتل قال احدهما وكان قد استتب قبل ذلك
وله من طريق اى اسحق الشيباني عن اى برده اى ابو موسى رجل قد ارتد عن الاسلام فدعاها فاقى
عشرين ليلة افرق بيما نهارا معاذ فدعاها فاقى فضرب عنقه قال اوداود رواه عبد الملك بن عجم عن اى
برده فلم يذكر الاستتابة وكذا ابن فضيل عن الشيباني وقال المسعودى عن القاسم بن ابن عبد
الرحمن في هذه القصة فلم ينزل حتى ضرب عنقه وما استتابه وهذا يجره الرواية المثبتة لان معاذ
استتابه وهي اقوى من هذه الروايات الساكنة عنها لانها رضا على تدبير جميع رواية المسعودى
فلا حجة لمن لم يقاتل المرتد بالاستتابة لان معاذ يكون اكنى بما تقدم من استتابة اى موسى
وقد ذكرت قريبا ان معاذ راوى الامر باستتابة المرتد المرتدة (قوله ثم تذاكر اقيام الليل) في
رواية سعيد بن اى برده فقال كيف تقرأ القرآن اى في صلاة الليل (قوله فقال احدهما) هو معاذ
ووقع في رواية سعيد بن اى برده فقال ابو موسى اقرؤ فائما واعدوا على راحتي واقوفه تفوقا بغاء
وقاف بينهما واقفية اى الا ازم قراءته في جميع الاحوال وفي اخرى فقال ابو موسى كيف تقرأ ان
يا معاذ قال انام اول الليل فانوم وقد قضيت حاجتي فانام اكتب الله لى (قوله وارجو نومتى
ما ارجو نومتى) في رواية سعيد واحسب في الموضوعين كما تقدم بيانه في المغازي وحاصله انه يرجو
الاجر في ترويع نفسه بالنوم ليكون انشط عند اقيامه وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم قوله
امير بن على البلد الواحد وقصة البلد بن امير بن وفيه كراهة سؤال الامارة والحرس عليها
ومنع الحرس منها كاسياى بسطه في كتاب الاحكام وفيه نزاور الاخوان والامراء والعلماء
واكرام الصنف والمبادرة الى انكار المنكر واقامة الحد على من وجب عليه وان المباحات

قال انزل فاذا رجل عنده
موقوف قال ما هذا قال كان
يهوديا فاسلم ثم هود قال
اجلس قال لا اجلس حتى
يقتل قضاء الله ورسوله
ثلاث مرات فامر به فقتل
ثم تذاكر اقيام الليل فقال
احدهما اما نأفانوم وانام
وارجو نومتى ما ارجو نومتى

يُزجر عليها بالنيسة إذا صارت مسائل للمقاصد الواجبة أو المندوبة أو تنكح بلا شيء منها **(قوله)**
باب قتل من أبي من قبول الفرائض أي جواز قتل من امتنع من التزام الأحكام الواجبة والعمل
 بها قال المهلب قال من امتنع من قبول الفرائض ظفران أقر بوجوب الزكاة مثلاً أخذت منه قهراً
 ولا يقتل فإن أضاف إلى امتناعه نصب القتال قوتل إلى أن يرجع قال مالك في الموطن الأخر عندنا فيمن
 منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها منه كان حلال عليهم جهاده قال ابن
 بطال مراده إذا قروا جرحاً لا خلافاً في ذلك **(قوله)** وما نسبوا إلى الردة أي أطلق عليه ماسم المرتدين
 قال السكري ما في قوله وما نسبوا فيه كذا قال: الذي يظهر لي أنها مصدرة أي ونسبتهم إلى الردة
 وأشار بذلك ما ورد في بعض طرق الحديث الذي أورده كما يابنه قال القاضي عياض وغيره كان
 أهل الردة ثلاثة أصناف صنف عادوا إلى عبادة الأوثان وصنف تبعوا مبيلمة أو الأسود العنسي
 وكان كل منهما داعي النبوة قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم فصدق مبيلمة أهل البصرة وجاهة
 غيرهم وصدق الأسود أهل صنعاء وجماعة غيرهم فقتل الأسود قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم
 بقليل بقي بعض من آمن به فقتلهم عمال النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة أبي بكر وأما مبيلمة
 فجهز إليه أبو بكر الجيش وعليهم خالد بن الوليد فقتلوه وصنف ثالث استمر وأعلى الإسلام أسكنهم
 جمعوا الزكاة وتاولوا بانها خاصة بمن النبي صلى الله عليه وسلم وهم الذين نازل عمر أبابكر في قتالهم
 كأوقع في حديث الباب وقال أبو محمد بن حزم في الملل والنحل انقسمت العرب بعد موت النبي صلى
 الله عليه وسلم على أربعة أقسام طائفة بقيت على ما كانت عليه في حياته وهم الجمهور وطائفة بقيت
 على الإسلام فبعضها الأنهم قالوا نقيم الشرائع إلا الزكاة وهم كثير أسكنهم قليل بالنسبة إلى الطائفة الأولى
 والثلاثة أعلنت بالكفر والردة كاصحاب طليعة وسجاح وهم قليل بالنسبة من قبلهم إلا أنه كان في
 كل قبيلة من مقاوم من ارتد وطائفة توقفت فلم تلحق أحد من الطوائف الثلاثة وتربصوا لمن تكون
 الغلبة فأخرج أبو بكر إليهم البعث وكان فيروز من معه غلبوا على بلاد الأسود وقتلوه وقتل مبيلمة
 بالجماعة وطليعة إلى الإسلام وكذا سجاح ورجع غلب من كان ارتد إلى الإسلام فلم يحل الحول
 الواجب فراجعوا دين الإسلام والله الجدد **(قوله)** إن أباهريرة قال في رواية مسلم عن أبي هريرة
 وهكذا رواه الأكثر عن الزهري بهذا السند على أنه من رواية أبي هريرة عن عمرو بن أبي بكر وقال
 يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب إن أباهريرة أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال امرأتان أقاتلت الناس الحديث فإقاه على أنه مسند إلى هريرة ولم يذكر أبابكر ولا عمر آخرجه
 مسلم وهو محمول على أن أباهريرة أصل الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم وحضر مناظرة أبي بكر
 سمع وعمر قصصا كلها ويؤيده أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة من طرق
 فأخرجه مسلم من طريق الملا بن عبد الرحمن بن محبوب عن أبيه ومن طريق أبي صالح عن كنانة كلاهما
 عن أبي هريرة وأخرجه ابن شزيمة عن طريق أبي العباس سعيد بن كثير بن عبيد بن أبيه
 وأخرجه أحمد بن طريق همام بن منبه ورواه مالك خارج الموطن عن أبي الزناد عن الأخرج وكذا ابن
 منده في كتاب الإيمان من رواية عبد الرحمن بن أبي هريرة عن أبي هريرة ورواه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أيضاً ابن عمر كما قدم في لوائح الكتاب في كتاب الإيمان وجابر وطارق الأشجعي عند مسلم
 وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس وأصله عند البخاري كما تقدم في أوائل الصلاة وأخرجه

(باب قتل من أبي قبول
 الفرائض وما نسبوا إلى
 الردة) **•** دثنياهي بن
 بكر - دثنياهي بن عقيل
 عن ابن شهاب أخبرني عبيد
 الله بن عبد الله بن عتبة أن
 أباهريرة قال لما توفي النبي
 صلى الله عليه وسلم
 واستخاف أبو بكر

الطبراني من وجه آخر عن انس وهو عن داود بن زينة من وجه آخر عنه لم يكن قال عن انس عن أبي بكر
 وأخرجه البراز من حديث النعمان بن بشير وأخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد وابن عباس
 وجابر الجعفي وفي الاوسط من حديث سمرة وساذكر ما في روايتهم من فاء. فزائدة ان شاء الله
 تعالى (قوله كافر من كفر من العرب) في حديث انس عن داود بن زينة لما توفي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ارتد عامة العرب (قوله ابا بكر كيف تقابل الناس) في حديث انس أن يزيد بن قنابل
 العرب (قوله امرئ ان قاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله) كذا ساقه الاثر وفي رواية طارق
 عنده مسلم ثم وحد الله وكفر ما بعده من دونه حرم دمه وماله وأخرجه الطبراني من حديثه
 كرواية الجعفي وفي حديث ابن عمر حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وقيموا
 الصلاة وبنوا الزكاة ويحجوا في حديث أبي العباس في حديث انس عند أبي داود حتى يشهدوا
 أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله وأن يستقبلوا قبلتنا وأبنا كواذبيعتنا ويصلوا صلاتنا
 وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله يؤمنوا
 وعاشت به قال الخطابي زعموا أن حديث الباب متناقض لأن في أوله أنهم كفروا وفي
 آخره أنهم بنوا على الاسلام ألا أنهم نعوذوا في كفة كانوا مسلمين فكيف استحل قتلهم وسي
 ذرارهم وان كانوا كفار فكيف استج على محراب تفرقة بين الصلاة والزكاة فان في جوابه إشارة إلى
 أنهم كانوا مفرين بالصلاة قال والجواب عن ذلك أن الذين نسبوا إلى الردة كانوا صنفين صنف وجعوا
 إلى عبادة الأوثان وصنف ممنوا الزكاة وأولوا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم
 بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم فزعموا أن دفع الزكاة خاص به صلى الله عليه وسلم لأن غيره
 لا يطهرهم ولا يصلي عليهم فكيف تكون صلاته سكناً لهم وانما أراد عمر بقوله تقابل الناس الصنف
 الثاني لأنه لا يتردد في جواز قتل الصنف الأول كما أنه لا يتردد في قتال غيرهم من عباد الأوثان
 والذين واليهود والنصارى قال وكانهم يستعصم من الحديث الا القدر الذي ذكره وقد حفظ غيره في
 الصلاة والزكاة معاً وقد رواه عبد الرحمن بن يعقوب بلفظ يجمع جميع الشريعة حيث قال فيها يؤمنوا
 بربها حيث بهان مقتضى ذلك أن من جحد شيئاً مما جاء به صلى الله عليه وسلم ودعى إليه فامتنع ونصب
 القتال انه يجب قتاله وقتله إذا صرقال وانما عرضت الشبهة فلما دخله من الاختصار وكان راو به لم
 يقصد سياق الحديث على وجهه وانما أراد سياق مناظرة أبي بكر وعمر واعتد على معرفة السامعين
 بأصل الحديث انتهى ملخصاً (قلت) وفي هذا الجواب نظر لأنه لو كان عند عمر في الحديث حتى
 يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ما استشكل قتلهم للتسوية في كون غاية القتال ترك كل من التلطف
 بالتهادين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة قال عباس بن علي حديث ابن عمر نص في قتال من لم يصل ولم يرك
 كمن لم يرك بالشهادتين واحتجاج عمر على أبي بكر وجواب أبي بكر على أنهما لم يسعيا في الحديث
 الصلاة والزكاة إذ لو سمعه عمر لم يحتج على أبي بكر ولو سمعه أبو بكر لرد به على عمر ولم يحتج إلى
 الاحتجاج بعموم قوله لا يجزئ (قلت) ان كان الضمير في قوله بجهنم للاسلام فهما ثابت انه من حق
 الاسلام تشاؤله ولذلك اتفق الصعابة على قتال من جحد الصلاة (قوله لا تأمن من فرق بين الصلاة
 والزكاة) يجوز تشديد الفرق وتخفيفه والمراد بالفرق من أقر بالصلاة وأسكر الزكاة كجأحداً أو مانعاً
 مع الاعتراف وانما أطلق في أول القصة الكفر ليشمل الصنفين فهو في حق من جحد حقيقة وفي حق
 الآخرين مجاز تعليلاً وانما قاتلهم الصديق ولم يهزمهم بالجمل لأنهم نصبوا القتال فجوز لهم من

وكفر من كفر من العرب
 قال عمر يا ابا بكر كيف
 تقابل الناس وقد قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم امرئ ان قاتل
 الناس حتى يقولوا لا اله
 الا الله فن قال لا اله الا الله
 عصم عن ماله ونفسه الا
 بجهنم على وحسابه الله
 قال ابو بكر والله لا قاتل
 من فرق بين الصلاة
 والزكاة

دعاهم الى الرجوع فلما أصروا فأنزلهم قال المازري ظاهرا السياق أن عمر كان واقفا على قتال من
 جحد الصلاة فأنزله الصدوق بثله في الزكاة ولو دهم في الكتاب والسنة مو ردا واحدا **(قوله فان**
الزكاة حتى المال) يشير الى دليل منع التفرقة التي ذكرها ان حق النفس الصلاة حتى المال الزكاة
 فمن صلى عصم نفسه ومن ترك عصم ماله فلم يصل قول على ترك الصلاة ولم يترك الزكاة
 من ماله فهو ان نصب الحرب بذلك قول وهذا موضع أنه لو كان سمع في الحديث وقيموا الصلاة
 ويؤتوا الزكاة لما احتاج الى هذا الاستنباط لكنه يمتثل أن يكون سمعه واستظهر بهذا الدليل
 النظري **(قوله والله لومنعوني عناقا)** تخدم ضبطها في باب أخذ العناق وفي الصدقة من كتاب الزكاة
 ووقع في رواية قتيبة عن الليث عند مسلم عقالا وأخرجه البخاري في كتاب الاعتصام عن قتيبة في كفي
 هذه اللفظة فقال لومنعوني كذا واختلف في هذه اللفظة فقال قوم هي وهم والى ذلك أشار البخاري
 بقوله في الاعتصام عقب ابراهه قال ابن بكير يعني شيخه فيه هنا وعبد الله يعني ابن صالح عن الليث
 عناقا وهو أصح ووقع في رواية ذكرها أبو عبيدة لومنعوني جديا لأوط وهو يؤيد أن الرواية عناقا
 والأوط والصغير الغلث والدقن قال عباس واحتج بذلك من يجيز أخذ العناق في زكاة الغنم إذا كانت
 كلها سحالا وهو أحد الأقوال وقيل اعتمادا كالعناق مبالغة في التقليل لا العناق نفسها (قلت)
 العناق يشترط الهسلة والنون الانثى من ولد العنز قال النووي المراد أنها كانت سفارا فانت أمهات في
 بعض الحلول فزكبن بحول الأمهات ولولم يبق من الأمهات شيء على الصحيح ويتصور فيما إذا ماتت
 معظم الكبار وحدثت الصغار فقال الحلول على الكبار على بقيتها وعلى الصغار وقال بعض المالكية
 العناق والجدعة تجزى في زكاة الأبل القليلة التي تترك بالغنم وفي الغنم أيضا إذا كانت جدعة ويؤيده
 أن في حديث أبي بردة في الأضحية فإن عناق جدعة وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الزكاة
 وقال قوم الرواية مختولة ولها معنى متجه وجري النووي على طريقته فقال هو محمول على أنه قالها
 مرتين مرة عناقا ومرة عقالا (قلت) وهو يبعد مع اتحاد الخرج والعصاة وقيل العقال يطلق على صدقة
 عام قال أخذته فقال هذا العام يعني صدقة حكاها المازري عن الكسائي واستشهد بقول الشاعر

فان الزكاة حتى المال
 والله لومنعوني عناقا كانوا
 يؤدونها الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلما نلتهم
 على منهاها

سعى عقالا فلم يترك لنا سندا * فكيف لو قد سعى عمر وعقاليين

وعمر والمشار إليه هو ابن عتبة بن أبي سفيان وكان معه معاوية يبعثه ساعيا على الصدقات فقبل فيه ذلك
 ونقل عباس عن ابن وهب أنه الفريرة من الأبل ونحوه عن النضر بن شميل وعن أبي سعيد الضرير
 العقال ما يؤخذ في الزكاة من نعام وغار لأنه عقل عن مالك كما قال المبرد العقال ما أخذت العامل من
 صدقة بعينها فان عوض عن شيء منها قبل أخذته أو على هذا فلا إشكال فيه وذهب الأكرالى جل
 العقال على حقيقته وان المراد به الجبل الذي يعقل به البعير نقله عباس عن الواقدي عن مالك بن أبي
 ذئب قال العقال عقال الناقة قال أبو عبيد العقال اسم لما يعقل به البعير وقد ثبت النبي صلى الله عليه
 وسلم محمد بن مسلمة على الصدقة فكان يأخذ مع كل فريرة عقالا وقال النووي ذهب الى هذا كثير
 من المحققين وقال ابن التيمي في التمهيد قول من فسر العقال بفريرة العام تصف وهو نحو تاريل
 من حل البضعة والجبل في حديث لعن السارق على بضعة الحد يدوحيل السبينة (قلت) وقد تقدم
 بيان ذلك في باب جد السرقه الى ان قال وكل ما كان في هذا السياق آخر مكان ابلغ قال والصحيح
 ان المراد بالعقال ما يعقل به البعير قال الدليل على ان المراد به المبالغة قوله في الرواية الأخرى عناقا
 وفي الأخرى جديا قال في هذا المرام ادب العقال قد رقيمته قال النووي وهذا هو الصحيح الذي

لا ينبغي غيره وقال عياض احتج به بعضهم على جواز اخذ الزكاة في عروض التجارة وفيه بعد
والراجح ان العقال لا يؤخذ في الزكاة ولو جوب به بهتة وانما يؤخذ بهما للقرينة التي تقتل به او انه قال
ذلك مبالغة على تقدير ان لو كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال النووي يصح قدر
قيمة العقال في زكاة التقدي في المعدن والكل والمضرات توزكاة الطر وفيما لو وجبت سن فأخذ
الساعي دونه وفيما اذا كانت الغنم سخا لا نفع واحدة قيمتها عقال قال وقد رأت كثيرا من يتعاني
الفقة بظن انه لا يتصور رواها لولمبالغة وهو غلط منه وقد قال الخطابي حله بعضهم على زكاة العقال
اذا كان من عروض التجارة وعلى الجبل نفسه عند من يميز اخذ القيم ولا شافي قوله انه يتخير بين
العرض والتقدير قال واظهر من ذلك كله قول من قال انه يجب اخذ العقال مع القرينة كما جاء عن
عائشة كان من عادة المتصدق ان يهدى الى قرن يفتح القاف والرا هو الجبل فيقرن به بن جبرين
ثلاثا ثم الدال ولهم كداجاء عن الزهري وقال غيره في قول أبي بكر لمنع عقالا كانوا يؤدونه الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم غنية عن حله على المبالغة وحاصله انهم متى منعوا شيئا كانوا يؤدونه الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو قل فقد منعوا شيئا واجبا اذا لفرق في منع الواجب جعده بين القليل
الكثير قال وهذا يقتضي عن جميع التقادير والتاويلات التي لا يسن الفهم والمبالغة بغيرها بالصدق انه
يفضد الى مثلها (قلت) الحامل لمن حله على المبالغة ان الذي تمثل في هذا المقام لا بد وان يكون من
جنس ما يدخل في الحكم المذكور فذلك جاره على المبالغة والله اعلم (قوله) فوالله ما هو الا ان رأت
(١) ان الله قد شرح صدرى بكر لقتال فسلمت انه الحق) اى ظهر له من سعة احتجاجة لانه قلده
في ذلك وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم في كتاب الايمان الاجتهاد في التوازل ودها الى
الاسول والمناظرة على ذلك والرجوع الى الراجح والادب في المناظرة بترك التصريح بالتخطئة
والعبدول الى التلطف والاخذ في اقامة الحججة الى ان يظهر للتاخر فلو عاند بعد ظهورها فحينئذ
يستحق الاغلاط بحسب حاله وفيه الحلف عن الشيء كما كيدته وفيه منع قتل من قال لا اله الا الله ولولم
يزد عليه ما هو كذلك لكن هل يصير مجرد ذلك مسلما اراجع لا بل يجب الكف عن قتله حتى يختبر
فان شهد بالرسالة والتم احكام الاسلام حكمه باسلامه والى ذلك الاشارة بالاستثناء بقوله الابن الاسلام
قال النغوى الكافر اذا كان وثقا او ثوبا لا يضر بالوحدانية فاذا قال لا اله الا الله حكمه باسلامه ثم يجبر
على قبول جميع احكام الاسلام ويرأى من كل دين خالف دين الاسلام وامان كان مقرا بالوحدانية
منكر النبوة فانه لا يحكمه باسلامه حتى يقول محمد رسول فان كان يعتقد ان الرسالة الحمدية الى العرب
خاصة فلا بد ان يقول الى جميع الخلق فان كان كافر بجهود واجبا واستباحة محرم فيحتاج ان يرجع
عما اعتقده ومقتضى قوله يجبر انه اذا لم ياتزم تجرى عليه احكام المرتد به صرح الفقهاء واستدل
بهديث الباب فادعى انه لم يرد في خبر من الاخبار فحضرت ان اقل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وان
محمد رسول الله اراى رسول الله كذا قال وهى غفلة عظيمة قال حديث في صحيح البخارى ومسلم
في كتاب الايمان من كل منهما من رواية ابن عمر بلطف حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله ويحتمل ان يكون المراد بقوله لا اله الا الله هنا التلطف بالشهادتين لكونها صارت علما
على ذلك ويؤيده ورودها في بعض الطرق الاخرى واستدل بها على ان الزكاة لا تنقطع عن المرتد
وتعقب بان المرتد كافر والكافر لا يطالب بالزكاة وانما يطالب بالايمان وليس في فعل الصديق حجة
لما ذكرنا عليه قتال من منع الزكاة والذين تمسكوا باصل الاسلام ومنعوا الزكاة بالشبهة التي

قال حمزة فوالله ما هو الا
ان رأت ان قد شرح الله
صدرى بكسر لقتال
فمعرفة الحق

(١) قوله ان الله قد شرح
صدره كذا في نسخ الشرح
التي بايدينا والذي في المتن
بايدينا ان قد شرح الله
صدره قلل ما في الشارح
روايته اه

او غيره بسب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصرح بحو قوله (السام عليكم) * حدثنا محمد بن مقاتل ابو الحسن اخبرنا عبد الله اخبرنا شعبة بن هشام بن زبد بن انس قال سمعت انس بن مالك يقول من يهودى برسول الله صلى الله عليه وسلم قتال السام عليكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انذرون ما يقول قال السام عليكم قالوا يا رسول الله لا تقتله قال اذا اسلم عليكم اهل الكتاب قتلوا وعليكم * حدثنا ابو نعيم عن ابن عيينة عن الزهري عن هروة عن عائشة رضى الله عنها قالت اسأذن رط من اليهود على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا السام عليك قتل بل عليكم السام واللعنة فقال يا عائشة ان الله رفيق يحب الرفق في الامم كما هـ قتل اولم تسمع ما قالوا قال قلت وعليكم * حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان ومالك بن انس قال حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اليهود اذا سلموا على احدكم كما غابوا لولن سام عليكم قتل عليكم

ذكر وهام يحكم عليهم بالكفر قبل اقامة الحجبة وقد اختلف الصحابة فيهم بعد القلبة عليهم هل تغنم أم الهام ونسي فزارهم كالكفار أو لا كالبعثة فرأى ابو بكر الاول وعمر له وناظره عمر في ذلك كما سياتى بيانه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وذهب الى الثاني وواقفه غيره في خلافته على ذلك واستقر الاجماع عليه في حق من جحدش من القران بشبهة قيطاب بال جوع فان نصب القتال قول واقبت عليه الحجبة فان وجع والاحول معاملة الكافر حينئذ وقال ان اصبح من المالكية استقر على القول الاول فقدم نذرة الخائف وقال القاضي عياض يستفاد من هذه القصص ان الحاكم اذا اداه اجتهاده في امر لانص فيه الى شئ يجب طاعته فيه ولو اعتقد بعض المجتهدين خلافه فان صار ذلك المجتهد المعتد خلافه ما كوجب عليه العمل بما اداه اليه اجتهاده وتوسع له مخالفة الذي قبله في ذلك لأن عمر اطاع ابا بكر فيما رأى من حق ما نى الى كتابة مع اعتقاده خلافه ثم عمل في خلافه بما اداه اليه اجتهاده وواقفه اهل عصره من الصحابة وغيرهم وهذا مما عاينه عليه في الاحتجاج بالاجماع السكوتي فيشترط في الاحتجاج به اتفاق رايه وانكار رايه وانها قال الخطابي في الحديث ان من اظهر الاسلام اجر به عليه أحكامه الظاهرة ولو امر الكفر في نفس الامر وعمل بخلافها هو فيمن اطاع على معتقده الفاسد فظاهر الرجوع هل قبل منه أولا وامان جهل امره فلا خلاف في اجراء الاحكام الظاهرة عليه **(قوله باب اذا عرض النسي وغيره)** أى المعاهد ومن يظهر الاسلام **(قوله بسب النبي صلى الله عليه وسلم)** أى وتنقيصه وقوله ولم يصرح كما قيد ان التعريض خلاف التصريح وقد تقدم بيانه في تفسير قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء **(قوله يخوفوه السام عليكم)** في رواية الكشي هي السام عليكم بالافراد وكذا وقع في حديث عائشة وابن عمر في الباب ولم يختلف في حديث انس في لفظ عليكم بالافراد وقد تمت الاحاديث الثلاثة مع شرحها في كتاب الاستئذان واعترض بان هذا اللفظ ليس فيه تعرض بالسب والخطاب انه اطلق التعريض على ما يخالف التصريح ولم يرد التعريض المصطلح وهو ان يستعمل لفظا في حقيقة ما يلوح به الى معنى آخر قصده وقال ابن المنير حديث الباب طابق الترجمة طريق الاولى لان الجرح اشد من السب فكان البخاري يختار مذهب الكوفيين في هذه المسئلة انتهى ملخصا وفيه نظر لانه لم يمت الحكم ولا يلزم من تركه قتل من قال ذلك لمصلحة التائب ان لا يجب قتله حيث لا مصلحة في تركه وقد نقل ابن المنذر الاتفاق على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم حرم مجاوب قتله ونقل ابو بكر القاسمي احد ائمة الشافعية في كتاب الاجماع ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم مجاوب قتله صريح كقربان طاق العلماء فلولا لم يسط عنه القتل لان حد ذاته القتل وحدا القذف لا يقطع بالتبعية وخالفه القفال فقال كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام وقال الصيدلاني يزول القتل ويجب حد القذف وضعفه الامام فان عرض فقال الخطابي لا اعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن طال اختلف العلماء فمن سب النبي صلى الله عليه وسلم قتل ما اهل العهد والائمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك يقتل الان يسل واما المالك فيقتل بغیر استاتبة ونقل ابن المنذر عن الليث والشافعي واحد واسحق مثله في حق اليهودي ونحوه ومن طريق الوليد بن مسلم عن الازداعى ومالك في المسلم هي ردة يستتاب منها وعن الكوفيين ان كان ذميا هاروا ان كان مسلما فهو ردة حتى عياض خلافا هل كان ترك من وقع منه ذلك لعدم التصريح والمصاحبة التاليف ونقل عن بعض المالكية انه اعلم يقتل اليهود في هذه القصص لانه لم تقم عليهم الدينة بذلك ولا اقروا به فلم يرض فيهم بعلمه وقبل

انهم لما لم يظهروه ولووه بالسنتهم ترك قتالهم وقيل انهم جعل ذلك منهم على السبيل على الدعاء بالموت
 الذي لا بد منه ولذلك قال في رد عليهم وعليكم اى الموت نازل علينا وعليكم قلام معنى الدعاء به اشار
 الى ذلك القاضى عياض وتقدمت الاشارة اليه في الاستئذان وكذا من قال السلام بالهمزة على السابعة
 هو دعاء بان يملوا الدين وليس يصير بيع في السبوا والله اعلم وعلى القول وجوب قتل من وقع منه ذلك
 من ذمى او دعاه فترك لمصاحبة التالف هل يتخص بذلك عهد محل تأمل واحتيج الطحاوى الى اصحابهم
 بحديث الباب وايده بان هذا الكلام لو صدر من مسلم لكان ردة وامامه دور من اليهود فاذا قتلهم عليه
 من الكفر اشد منه فلذلك لم يقتلهم النبي صلى الله عليه وسلم وتعقب بان دعاءهم لم يخص الابل والعهد
 وليس في العهد انهم يسبون النبي صلى الله عليه وسلم فمن سبه منهم تعد العهد فيقتضى فيصير كافرا بلا
 عهد فيه يردده الا ان يسلم ويؤيده انه لو كان كل ما يعتقده لا يؤخذون به لكانوا وقتلوا مسلما لم
 يقتلوا لان من معتقدهم هل دعاه الملمين ومع ذلك لو قتل منهم احدا مسلما قتل فان قيل انما يقتل
 المسلم قصاصا بدليل انه يقتل به ولو اسلم ولو سب ثم اسلم لم يقتل قلنا الفرق بينهما ان قتل المسلم يتعاقب
 بحق آدمى فلا بد من اموال السب فان وجوب القتل به يرجع الى حق الدين فيه دمه الاسلام والذي يظهر
 ان ترك قتل اليهود دائما كان لمصاحبة التاليف اولسكنهم لم يملوا به اولا وما جيعا وهو اولى والله
 اعلم (قوله باب) كذا لا كثير يترجعه وحديث ابن بطال فصار حديث ابن مسعود
 المذكور فيه من جهة الباب الذي قبله واعرض به انه ما ورد في قوم كفار اهل حرب والنبي صلى
 الله عليه وسلم ما موروا بصير على الاذى منهم فاذلك امتثل امر به (قلت) فهذا يقتضى ترجيح
 صنيع الاكثر من جعله في ترجمة مستقلة لكن تقدم اثني عشر على ان مثل ذلك وقع كالفصل من الباب
 الذي قبله فلا بد من تعلق به في الجلة والذي يظهر انه اشار بابراده الى ترجيح القول بان ترك قتل
 اليهود لمصاحبة التاليف لانه اذا لم يراخذ الذي صرح به حتى جرحه بالدعاء عليه ليهلك بل صرح على اذام
 وزاد فداه فلان يصير على الاذى بالقول اولى ويؤخذ منه ترك القتل بالعرض بطريق الاولى وقد
 تقدم شرح حديث ابن مسعود المذكور في غزوة احد من كتاب المغازي وحقق المذكور في السنن
 هو ابن غياث وشقيق هو ابن سلمة ابو رائل والسنن كله كوفيون وقوله قال عبدالله يعني ابن مسعود
 ووقع في رواية مسلم من طريق وكيع عن الاعشى عن ابي رائل عن عبدالله (قوله يحيى بنيمان الانبياء)
 تقدم في ذكر بني اسرائيل من احاديث الانبياء وهذا الحديث هذا السنن ذكر في من طريق
 مرسله في سننهما من لم يسم من سمي النبي المذكور نوحا عليه السلام ثم وقع في من رواية الاعشى
 بسنده مضموم الى روايته بسند حديث الباب اخبر به ابن عساكر في ترجمة نوح عليه السلام
 من تاريخ دمشق من رواية يعقوب بن عبدالله الاشعري عن الاعشى عن مجاهد عن عيسى بن
 عمير قال ان كان نوح بضربه قومه حتى يقتل عليه ثم يقتل فيقول اهد قومي فانهم لا يعلمون
 وبه عن الاعشى عن شقيق بن عبدالله فقد ذكره حديث الباب وتقدم هناك ايضا قول القرطبي
 ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الحالكى راحته عليه ووجه الرد عليه وتقدم في غزوة احد بيان
 ما روي له صلى الله عليه وسلم من الجراحة في وجهه يوم اجدوا انه صلى الله عليه وسلم قال اولا كيف
 بطلع قومي دموا وجهي بينهم فانه قال ايضا اللهم اغفر لقومي فانهم لا يعلمون وان عندا احد من رواية
 ناصح عن ابي رائل عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قال نحو ذلك يوم حنين لما ازدجوا عليه
 عند حمة القنائم (قوله فهو يمسح الدم عن وجهه) في رواية عبدالله بن عمر عن الاعشى عند مسلم

(باب) حدثنا عمر بن
 حفص حدثنا ابي حدثنا
 الاعشى قال حدثني شقيق
 قال قال عبدالله كانى اظفر
 الى النبي صلى الله عليه
 وسلم يحيى بنيمان الانبياء
 ضرب قومه فاده وهو
 يمسح الدم عن وجهه
 ويقول رب اغفر لقومي
 فانهم لا يعلمون

في هذا الحديث عن جبينه وقد تقدم في غزوة أحد بيان أنه شج على الله عليه وسلم وكسرت ربا عينيه
 وشرح ما وقع في ذلك مبسوطا والله الجاد ﴿ قوله باب قتل الخوارج والمعتدين بعد
 إقامة الحجبة عليهم وقوله تعالى وما كان الله ليضل قوما بعد أذهبهم حتى يبين لهم ما يتقون ﴾ أما
 الخوارج فهم جمع خارجة أي طائفة وهم قوم مبتدعون سمو بذلك لطروجهم من الدين وخروجهم
 على أخبار المسلمين وأصل دعوتهم فيما حكاه الرافي في الشرح الكبير أنهم خرجوا على علي رضي الله
 عنه حينما اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان رضي الله عنه وقد رطلهم ولا تقتص منهم لرضاه بقتله
 أو موافقته إياهم كذا قال وهو خلاف ما طبق عليه أهل الأخبار فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج
 لم يطلبوا بدم عثمان بل كانوا يشكرون عليه أشياء ويترؤن منه وأصل ذلك أن بعض أهل العراق
 أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك وكان يبالغ القراءاءة في اجتهادهم في
 التلاوة والعبادة إلا أنهم كانوا يتأولون قرآن علي غير المراءد منه ويستبدون برأيهم وينظفون في
 الزهد والخشوع وغير ذلك فلما قتل عثمان قالوا مع علي واعتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واعتقدوا
 إمامة علي وقسم قاتله من أهل الجبل الذين كان رئيسهم طلحة والزبير فأنهم ما خرجوا إلى مكة بعد أن
 بايعا عليا فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة فأنفقوا على طلب قتلة عثمان وخرجوا إلى البصرة
 بدعوى الناس إلى ذلك فبلغ عليا فخرج إليهم فوقع بينهم وقعة الجمل المشهورة وانتصر على وقتل
 طلحة في المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة فهذه الطائفة هي التي كانت تطلب بدم عثمان
 بالاتفاق ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان أمير الشام آنذاك وكان علي أرسل إليه لأن يبايع
 له أهل الشام فاعتل بأن عثمان قتل مظلوما ويجب المبادرة إلى الاقتصاص من قتله وأنه أقوى الناس
 على الطلب بذلك ولبتس من علي أن يكتفه منهم ثم يبايع له بعد ذلك وعلى يقول ادخل فيما دخل فيه
 الناس وحاكمهم إلى حكم فهم بالحق فلما طال الأمر خرج علي في أهل العراق طلبا لقتال أهل الشام
 فاصدأ إلى قتاله فالتقى بمسفين فدامت الحرب بينهما شهر أو كاد أهل الشام أن ينكسروا فرفعوا
 المصاحف على الرماح ونادوا وندعوكم إلى كتاب الله تعالى وكان ذلك بأشادة عمرو بن العاص وهو مع
 معاوية فترك جمع كثير من كل مع علي وخصوصا القراء القتال بسبب ذلك تدا واحتجوا بقوله تعالى
 الم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم الآية فراسلوا
 أهل الشام في ذلك فقالوا اجلسوا حكمنا منكم وحكمنا منكم وحضر معهم جاسم لم يباشر القتال فنس راوا
 الحق معه اطاعوه فاجاب علي ومن معه إلى ذلك وانكسرت تلك الطائفة التي صاروا خوارج
 وكتب علي يئنه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام هذا ما مضى عليه أمير
 المؤمنين علي معاوية فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا أكتبوا اسمه واسم أبيه فاجاب علي إلى
 ذلك فانكسر عليه الخوارج أيضا ثم انفصل القر بنان علي أن يحضر الحكمان ومن معهما بعد
 مدة عينوها في مكان وسط بين الشام والعراق ورجع العسكران إلى بلادهم أن ينسج
 الحكم فرجع معاوية إلى الشام ورجع علي إلى الكوفة ففارق الخوارج وهم غائبون لا فوقيل
 كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ونزلوا مكانا قال له حروراه بفتح المهملة وراء بن
 الأولى مضمومة ومن ثم قبل لهم الجروزة وكان كبيرهم عبد الله بن السكوني ففتح الكاف
 وتشدبوا ومع المدايشكري وشيث بفتح المعجمة والموحدة بعدا مثلثة التميمي فإرسل إليهم
 علي ابن عباس فناظرهم فرجع كثير منهم معه ثم خرج إليهم على فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة

باب قتل الخوارج
 والمعتدين بعد إقامة
 الحجبة عليهم وقوله تعالى
 وما كان الله ليضل قوما
 بعد أذهبهم حتى يبين لهم
 ما يتقون ﴿

معهم رئيساهم المذكوران ثم اشاعوا ان عليا تاب من الحكمومة ولذلك رجعوا معه فبلغ ذلك عليا فخطب
 وانكر ذلك فقتلوا من جوانب المسجد لآحكم الله فقال كلمة حتى يرد بها باطل فقال لهم لكم علينا ثلاثة
 ان لا تعتمك من المساجد ولا من رزقهم من التي مولانا بدوكم بقتال عالم نحن نوافدا وخرجوا شيئا بعد
 شيء الى ان اجتمعوا بالمدائن فراسلهم في الرجوع فاصروا على الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر
 لرضاء بالتحكيم ويتوب ثم راسلهم ايضا فارادوا قتل رسوله ثم اجتمعوا على ان من لا يعتقد معتقدهم
 يكفروا ويأخذ دمه وماله واهله وانتقلوا الى الفعل فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتاز بهم من المسلمين
 ومنهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان واليا لعل على بعض تلك البلاد ومعه مارية وهي حامل فقتلوه
 وبقيروا بن مارية عن ولد فبلغ عليا فخرج اليهم في الجيش الذي كان هيا للخرج الى الشام فوقع بهم
 بالهروان ولم ينسج منهم الا دون العشرة ولا قتل من معه الا نحو العشرة فهذا ملخص اول امرهم ثم انهم
 الى من بقي منهم من مال الى رأيهم فكانوا مختفين في خلافة علي حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي
 قتل عليا بعد ان دخل على في صلاة الصبح ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فوقع بهم
 عسكر الشام فكان يقاتله النجيلة ثم كانوا متعصمين في اماره زياد وابنه عبيد الله على العراق طول مدة
 معاوية يقولونه يزيدون فظفر زياد وابنه منهم بجماعة فابادهم بين قتل وجلس طول فلما مات يزيد ووقع
 الاتفاق وولى الخلافة عبد الله بن الزبير وطاعه اهل الامصار الا بعض اهل الشام ثارهم وان فادى
 الخلافة وغلب على جميع الشام الى مصر فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الأزرق وبالإمامة
 مع نجدة بن عامر وزاد نجدة على معتقدا الخوارج ان من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كفور ولو اشتهد
 معتقدهم وعظم البلاء بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد فاطلوا رجم الحصن وقطعوا بد الشارق من
 الاطراف وأوجبوا الصلاة على الخائف في حال حبسها وكفروا من ترك الامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر ان كان قادرا وان لم يكن قادرا فصار تركب الكبيرة وحكم من تركب الكبيرة عندهم حكم الكافر
 وكفروا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقا وقتلوا فيمن ينسب الى الاسلام بالقتل والسبي
 والهب فقتلهم من يفعل ذلك مطلقا غير دعوة منهم ومنهم من يدعو ولا ثم يقتل ولم يزل البلاء بهم يزيد الى
 أن امر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفروا بقتلهم وقلل جمعهم ثم لم يزل منهم بقايا في طول
 الدولة الاموية وصدر الدولة العباسية ودخلت طائفة منهم المغرب وقد صنف في اخبارهم أبو مخنف
 بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح النون بعد فافاه واسمه لوط بن يحيى كتابا تلخصه الطبري في تاريخه
 وصنف في اخبارهم ايضا الهيثم بن عدي كتابا ومحمد بن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخاري خارج
 الصحيح كتابا كبيرا وجمع اخبارهم أبو العباس المبرد في كتابه الكامل لكن بغير آسانيد بخلاف
 المذكورين فيسببه قال القاضي أبو بكر بن العري الخوارج سنفان أحد هما يزعم ان عثمان وعلي
 وأصحاب الجبل وصفين وكل من رضى بالتحكيم كفار والآخر يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر فخذل
 في النار أبد اوقال غيره بل المصنف الاول مفرع عن المصنف الثاني لأن الحامل لهم على تكفير أولئك
 كونهم اذنبوا فيما فعلوه بزعمهم وقال ابن حزم ذهب نجدة بن عامر من الخوارج الى ان من أتى صغيرة
 عذب بغير النار ومن أدمن على صغيرة فهو كمر تركب الكبيرة في التخليد في النار وذكروا أن منهم من
 غلب في معتقدهم الفاسد فانكر الصلوات الخمس وقال الواجب صلاة بالعادة وصلاة بالمشي ومنهم من
 جوز كحاح بنت الابن وبنت الاخ والاخت ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن وأن
 من قال لا اله الا الله فهو مؤمن عند الله ولو اعتقد الكفر بقلبه وقال لو منصفو الدخا في مقالات

عدة فرق الخوارج عشرون فرقة وقال ابن حزم أسوؤهم حالا انغلاة المذكورون وأقربهم إلى قول أهل الحق الباضية وقد بقيت منهم بقية بالمغرب وقد وردت بمهاذ كثرته من أصل حال الخوارج أخبار جياذ منها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الطبري من طريق يونس كلاهما عن الزهري قال لما شرأه الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص حين كان أهل العراق أن يغلبوهم هاب أهل العراق ذلك إلى أن آل الأمر إلى التحكيم ورجع كل إلى بلده إلى أن اجتمع الحكمان في العام المقبل بدومة الجندل واقتراعا عن غير شيء فلما رجعا لاختلفت الحزبية عليا وقالوا الأحكام الله وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي رزين قال لما وقع الرضا بالتحكيم ورجع على المكوفة اعترض الخوارج بمحروا فبعث لهم على عبد الله بن عباس فناظرهم فلما رجعا جاء رجل إلى علي فقال انهم يتعدون انثأ فبرت لهم بالكفر لرضا بالتحكيم فخطب وانكر ذلك فتنادوا من جوانب المسجد لأحكام الله ومن وجه آخر أن رؤسهم حينئذ الذين اجتمعوا بالهروان عبد الله بن وهب الرازي يزيد بن حصن الطائي وحر قوص بن زهير المصدي فاتفقوا على تأمر عبد الله بن وهب وسياق كثير من أسانيد ما شئت إليه بعد في كتاب الفتن أن شاء الله تعالى وقال القزالي في الوسيط طلبة الفيرة في حكم الخوارج وجهان أحدهما أنه كحكم أهل الردة والثاني أنه كحكم أهل البسوة ورجح الراجح الأول وليس الذي قاله مطرد في كل خارجي فذهب على قسمين أحدهما من تقدم ذكره والثاني من خرج في طلب الملك للدعوى إلى معتقده وهم على قسمين أيضا قسم خرجوا غضبا للدين من أجل جور الولاة وترك أعمالهم السنة النبوية فزاد أهل حق ومنهم الحسن بن علي وأهل المدينة في الحررة وأقراء الذين خرجوا على المجعاج وقسم خرجوا لطلب الملك فقط سواء كانت فيهم شيء أم لا وهم البغاة وسيأتي بيان حكمهم في كتاب الفتن وبالله التوفيق (قوله) وكان ابن عمر يراهم شرأه خلق الله خلقا فجمعوا لها في المؤمنين (قلت) وسنده صحيح وقد ثبت في الحديث الصحيح أن رفوع عن مسلم من حديث أبي ذر في وصف الخوارج هم شرأواطلق والخليفة وعذرا جندب بن جندب عن أنس مرفوعا مثله وعند الزرار من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخوارج فقال لهم شرأوا متى يقتلهم خيار امتي وسنده حسن وعند الطبراني من هذا الوجه مرفوعا هم شرأواخلق والخليفة يقتلهم خير أطلاق والخليفة وفي حديث أبي سعيد عند أحمدهم شرأوا البرية وفي رواية عبد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم من أبي خض خلق الله اليهودي حديث عبد الله بن خباب يعني عن أبيه عند الطبراني شرقتي أظلمت السماء وأظلمت الأرض وفي حديث أبي أمامة نحوه وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث أبي بردة مرفوعا في ذكر الخوارج شرأواخلق والخليفة يقولان لا وعذرا ابن أبي شيبة من طريق عمر بن أسحق عن أبي هريرة هم شرأواخلق وهذا مما يؤيد قول بكفرهم ثم ذكر البغاري في الباب ثلاثة حديث * الحديث الأول حديث علي (قوله حدثنا خيشمة) بفتح الخاء المعجمة والمثلية بينهما تحاينة ما كنهها بن عبد الرحمن بن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة الجني لايه وجمده صحيحة ووقع في رواية سهل بن جبر عن عمر بن حفص هذا السند حديث بالافراد أخرجه أبو نعيم ولم يصرح بالتحدث فيه إلا حفص بن غياث قد أخرجه مسلم من رواية وكيع وعيسى بن يونس والثوري وجبر بن أبي معاوية وتقدم في علامات النبوة وفضائل القرآن من

وكان ابن عمر يراهم شرأه خلق الله وقال أنهم اطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على المؤمنين * حدثنا عمر بن حفص ابن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا خيشمة حدثنا

قوله الحسن بن علي في نسخة الحسين بن علي وحرور

رواية سفيان الثوري وهو عندنا في داود والنسائي من رواية الثوري أيضا وعنه في رواية من رواية يحيى بن عبيد وعنه الطبري أيضا من رواية يحيى بن عيسى الرمي وعلي بن هشام كلهم عن الامشش بالعمشة وذكر الاسماعيلي ان عيسى بن يونس زاد فيه وجلا فقال عن الامشش حدثني عمرو بن مرة عن خيثمة (قلت) لم أرى رواية عيسى عند مسلم ذكر عمرو بن مرة وهو من المزني في متصل الاسانيد لان ابامعوية هو الزيان في حديث الامشش (قوله) سويد بن غفلة (فتح المعجمة) والقامح مضموم من كبار التابعين وقد قيل ان له صحبة وقد سمى بيان ذلك في آخر فضائل القرآن (قوله) قال لي (هو علي حذف قال وهو كثير في الخط والاولى ان ينطق به وقد مضى في آخر فضائل القرآن من رواية الثوري عن الامشش هذا السند قال علي وعنه النسائي من هذا الوجه عن علي قال الدارقطني لم يصح لسويد بن غفلة عن علي مرفوع الا هذا (قلت) وماله في الكتب الستة ولا عهدا أحد غيره وله في المستدرک من طريق الشعبي عنه قال خطب علي بنت أبي جهل أخرجه من طريق أحمد عن يحيى بن أبي زائدة عن ذكر كرميا عن الشعبي وسنده جيد لكنه مرسل لم يصل فيه من علي (قوله) اذا حدثتكم في رواية يحيى بن عيسى سبب هذا الكلام قالوا الحديث حسده عن سويد بن غفلة قال كان علي عريا بالمرور السابقة فيقول صدق الثوري رسوله فقلنا يا أبا امرئ المؤمنين ما تزال تقول هذا قال اذا حدثتكم الخ وكان علي في حال المحاربة يقول ذلك واذا وقع له أمر بوجههم أن عنده في ذلك انرا غشي في هذه الكائنات أن يظن أن قصة ذي الثنية من ذلك القبيل فأوضح أن عنده في أمره نصا صريحا وبين لهم أنه اذا حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكتفي ولا يعرض ولا يورى واذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليدخل ذلك من محاربته ولذلك استدل بقوله الحرب خدعة (قوله) فرأى الله لان آخر) بكسر الهمزة المعجمة أي أسقط (قوله من السماء) زادا أو معار بقول الثوري في روايتهما إلى الأرض أخرجه أحمد عنهما وسقطت للصف في علامات النبوة ولم يبق مسلم لفظه ما وقع في رواية يحيى بن عيسى آخر من السماء قسطنطين الطبري انتهى في البيع في مكان صحيح (قوله) فيما بيني وبينكم في رواية يحيى بن عيسى عن نفي وفي رواية الامشش عن ذكر بن وهب عن علي فأم فينا على عهد أصحاب النهر فقال ما سمعتموني احدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعدوا به وما سمعتموني احدث في غير ذلك يستفاد من هذه الرواية معرفة الوقت الذي حدث فيه علي بذلك والسبب أيضا (قوله) فان الحرب خدعة في رواية يحيى بن عيسى فاما الحرب خدعة وقد تقدم في كتاب الجهاد أن هذا أعمى الحرب خدعة حديث مرفوع وتقدم ضبط خدعه هناك ومعناها (قوله) سيخرج قوم في آخر الزمان كذا وقع في هذه الرواية وفي حديث أبي هريرة عند النسائي يخرج في آخر الزمان قوم وهذا قد بينا في حديث أبي سعيد المذكور في الباب بعده فان مقتضاة أنهم خرجوا في خلافة علي وكذا أكثر الاحاديث الواردة في أمرهم واجاب ابن التين بأن المراد زمان الصحابة وفيه نظر لان آخر زمان الصحابة كان علي رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة ويمكن الجمع أن المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة فان في حديث سفيان المخرج في السن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعا الخلافة بعد ثلاثون سنة ثم نصير ملكا وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهر وان في آخر خلافة علي سنة ثمان وعشرين بعد النبي صلى الله عليه وسلم بدون الثلاثين بشعور ستين (قوله) احداث (قوله) ثم مثله جمع حديث فتحتين والحدث هو الصغير السن هكذا في أكثر الروايات ووقع هنا المصنف في السرخسي حديث ختم أوله وتشديد الدال قال في المطالع معناه شباب جمع حديث السن أو جمع حديث قال ابن التين حديث جمع حديث مثل كرام جمع كرم أو كبار جمع كبير والحديث الجيد بمن كل شيء يطلق على الصغير بهذا

سويد بن غفلة قال علي رضي الله عنه اذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا فوالله لان آخر من السماء احب الي من أن أكذب عليه واذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فان الحرب خدعة وأني سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيخرج قوم في آخر الزمان احداث الاسنان

الاعتبار وتقدم في التفسير حداث مثل هذا اللفظ لكنه هنا لجمع على غير قياس والمراد سمار
 يتعدون قاله في النهاية وتقدم في علامات النبوة بلفظ حدثاء ووزن سفهاء وهو جمع حديث كما تقدم
 تقريره والأسنان جمع سن والمراد به العمر والمراد أنهم شباب (قوله سفهاء الاحلام) جمع حلم
 بكسر واو والمراد به العقل والمعنى أن عقولهم رديئة قال النووي يستفاد منه ان الثبوت وقوة البصيرة
 تكون عند كمال السن وكثرة التجارب وقوة العقل (قلت) ولم يظهر لي وجه الاختصاص فان هذا
 معلوم بالعادة لا من خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة (قوله يقولون من خبر قول البرية)
 تقدم في علامات النبوة وفي آخر فضائل القرآن قول من قال انه مقول بان المواد من قول خبر البرية
 وهو القرآن (قلت) ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر وباطنه على
 خلاف ذلك فتقولهم لاحكم الله في جواب على كاسياني وقد وقع في رواية طارف بن زياد عند الطبري
 قال خرجنا مع علي فذكر الحديث وفيه يخرج قوم يتكلمون بكلمة الحق لانهم وراثة لهم وفي حديث
 أس بن أبي سعيد عن أبي داود والطبري عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
 ابن عمر وعنه أحد وفي حديث مسلم عن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
 ايمانهم حناجرهم) في رواية الكشميني لا يجوز والحناجر بالحاء المهملة والتون ثم الجيم جمع حنجر
 يوزن قصورة وهي الخسوف والبلعوم وكله جلق على مجرى النفس وهو طرف المري وما على الفم
 ووقع في رواية مسلم من رواة يزيد بن وهب عن علي لا يجوز صلاتهم ترائهم فكانه أطلق الاجمان على
 الصلاة وله في حديث أبي ذر لا يجوز ايمانهم حناجرهم والمراد أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلوب وفي رواية
 عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
 الجائزة غير الجائزة الآية في حديث أبي سعيد (قوله يقولون من الدين) في رواية أبي اسحق عن
 سويد بن غفلة عن النسيان والطبري يقولون من الاسلام وكذا في حديث ابن عمر في الباب وفي رواية
 ز يزيد بن وهب المشار اليها وحديث أبي بكر في الطبري وعند النسيان في رواية طارف بن زياد عن
 علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
 النبوة (قوله كما يعرف المسم من الرمية) يفتح الراء وكسر الميم وتشديد الدال تعني أي الشئ الذي
 يرمي به ويطلق على الطريقة من الوحش اذا رمها الرامي وسيأتي في الباب الذي بعده (قوله فانيما
 لقيتموهم فاقتلوهم فان قتلهم اجر الممن القيامه) في رواية يزيد بن وهب وهو يعلم الجيش الذين
 يصيبونهم فاقضى لهم على لسان نبيهم لتكلموا عن العمل والمسلم في رواية عبيد بن عمر عن علي بن فضال
 بطر واحد تكلموا بالله الذين يقتلونهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم قال عبيدة قلت لعلي أنت
 معتمة قال اي رب الكعبة ثلاثا وله في رواية يزيد بن وهب قصة قتل الخوارج ان عليا لما قتلهم قال صدق
 الله بلغ رسوله فقام اليه عبيدة فقال يا أمير المؤمنين الله الذي لا اله الا هو قد سمعت هذا من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال اي والله الذي لا اله الا هو حتى استخلفه ثلاثا قال النووي انما استخلفه لئلا
 الامر عند السامعين وتظهر معجزة النبي صلى الله عليه وسلم وان عليا ومن معه على الحق (قلت)
 ويطعن قلب المستخلف لانه قتلهم ما أشار اليه على ان الحرب بدعة ففشي ان يكون لم يسمع في
 ذلك شيئا منصوصا الى ذلك فيقول عائشة لعبد الله بن شداد في روايته المشار اليها حيث قالت لهما
 قال علي حينئذ قال سمعته يقول صدق الله ورسوله قالت رحم الله عليا انه كان لا يرى شيئا يعجبه
 الا قال صدق الله ورسوله فيذهب اهل العراق فيكذبون عليه ويزيدونه في هذا أراد عبيدة بن

سفهاء الاحلام
 يقولون من خبر قول البرية
 لا يجوز ايمانهم حناجرهم
 يعرفون من الدين كما يعرف
 السهم من الرمية فانيما
 لقيتموهم فاقتلوهم فان
 قتلهم اجر الممن قتلهم
 يوم القيامة حدثنا محمد
 ابن المني حدثنا

حجر والتثبت في هذه الاممة بمحضوها وان فيها اشد المناصير صامرها فخرج احد هؤلاء الحديث
 عن علي وزاد في آخره قتالهم حتى على كل مسلم ووقع سبب الحديث على هذا الحديث في رواية عبيد
 الله بن ابي رافع فيما اخرجه مسلم من رواية بشر بن سعيد عنه قال ان الحارث وريثا لخرجة وهو مع
 علي قالوا لا يحكم الله تعالى قتال على كلمة حتى اريد بها باطل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف
 ناسا لي لا يعرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بائستهم ولا يهاو زهدا منهم وشار بقوله من اخضع
 خلق الله اليه الحديث * الحديث الثاني حديث ابي سعيد **(قوله عبد الوهاب)** هو ابن عبيد الجيد
 الثقي ويحيى بن سعيد هو الانصاري ومحمد بن ابراهيم هو التميمي وابو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن
 عوف وفي المسند ثلاثة من التابعين في نسق وهذا السباق كانه لفظ عطاه بن يسار وامالظ ابي سلمة
 فتقدم منفردا في رواه فضائل القرآن ورواه الزهري عن ابي سلمة كافي الباب الذي بعده يساق
 آخر فعل اللفظ المذكور هنا على سياق عطاه بن يسار المقرون به وقد قرن الزهري مع ابي سلمة في
 روايته المناسبة في الادب الضحاك المشرق في لكنه افرد هنا عن ابي سلمة كما تاملنا لفظه عن لفظ
 الضحاك **(قوله)** فالاه عن الحارثية سمعت النبي صلى الله عليه وسلم كذا للجميع بهذا المسموع
 وقد بينه في رواية مسلم عن محمد بن المنثري شيخ البخاري فيه فقال يذكروا في رواية محمد بن عمرو
 عن ابي سلمة قلت لابي سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكروا الحارثية اخرجه ابن
 ماجه والطبري واخرج الطبري من طريق الاسود بن الصلاء عن ابي سلمة قال جئنا ابا سعيد فقلنا
 فذكر مثله ومن طريق ابي اسحق مولى بني هاشم انه سال ابا سعيد عن الحارثية **(قوله)** قال لا ادري
 ما الحارثية **(قوله)** هذا ينافر قوله في اول حديث الباب الذي يليه واشهد ان عليا قتلهم وانا معه فان مقتضى
 الاول انه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الحارثية او لا ومقتضى الثاني انه ورد فيه ويمكن
 الجمع بان مراده بالنسبة هنا انه لم يحفظ فيهم نصا بل في الحارثية وانما سمع قصتهم الى دل وجود
 علامتهم في الحارثية **(قوله)** يخرج في هذه الاممة ولم يقل منها لم تختلف الطرق الصحيحة
 على ابي سلمة في ذلك فتقدم مسلم من رواية ابي نصره عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قوما
 يكونون في امتهم وله من وجه آخر عرق مرفوع عند فرقة من المسلمين وله من رواية الضحاك المشرق
 عن ابي سعيد نحوه وامام اخرجه الطبري من وجه آخر عن ابي سعيد بلفظ من امتي فتدبر ضعیف
 لكن وقع عند مسلم من حديث ابي ذر بلفظ سيكون عدی من امتي قوم وله من طريق زید بن وهب
 عن علي بن جعفر قوم من امتي ويجمع بينهما وبين حديث ابي سعيد بان المراد بالاممة في حديث ابي سعيد
 امه الاجابة وفي رواية غيره امه الدعوة قال النووي وفيه دلالة على فقه الصحابة ونحو برهم الالفاظ
 وفيه اشارة من ابي سلمة الى تكثير الخوارج وانهم من غير هذه الاممة **(قوله)** تخفرون قطع اوله اي
 تسفلون **(قوله)** صلاتكم مع صلاتهم زاد في رواية الزهري عن ابي سلمة كافي الباب بعده وصيامكم
 مع صيامهم وفي رواية عامر بن شميخ عن ابي سعيد تخفرون اعمالكم مع اعمالهم وصف عامر
 اصحاب بجدة الحارثية بانهم يصومون النهار ويقيمون الليل وياخذون الصدقات على السنة
 اخرجه الطبري ومثله عنده من رواية يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة وفي رواية محمد بن عمرو عن ابي
 سلمة عنده يتعبدون بحرق احدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم ومثله من رواية انس عن ابي
 سعيد وزاد في رواية الاسود بن الصلاء عن ابي سلمة واعمالكم مع اعمالهم وفي رواية سلمة بن كهيل
 عن زید بن وهب عن علي بن ابي رافع عن ابي سلمة في صلاتهم شيئا ولا صلاتكم الى صلاتهم شيئا اخرجه مسلم

عبد الوهاب قال سمعت

يحيى بن سعيد اخبرني

محمد بن ابراهيم عن ابي

سلمة وهما بن يسار

انما اتينا ابا سعيد الخدري

فقاله عن الحارثية

اسمعت النبي صلى الله عليه

وسلم قال لا ادري ما الحارثية

سمعت النبي صلى الله

عليه وسلم يقول يخرج في

هذه الاممة ولم يقل منها

قوم تخفرون صلاتكم مع

صلاتهم يخرون القرآن

لا يهاو حلقهم او

خناجرهم

والطبري وعنده من طريق سليمان التيمي عن أنس ذكرني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 إن فيكم قوما يداؤبون ويعملون حتى يصحبوا الناس ونحبهم أنفسهم ومن طريق حفص بن غوثي عن أنس
 عن عمه بلط بن عصفور في الدين وفي حديث ابن عباس عند الطبري في قصة من أظفر ثم أخرج قال
 فأنتم قد دخلت على قوم لم أر أشد اجتهاد منهم أيدهم كلهم من الأبل ووجوههم مغطاة من آثار
 السجود وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه ذكر عنه الخوارج واجتهادهم في العبادة فقال
 ليسوا أشد اجتهادا من الرهبان **(قوله)** يعرفون من الدين مروق السهم من الرمية بكسر الميم وتشديد
 النون فيه فـ **(قوله)** يعني مفعولها دخلت فيها الهامون كان قيل يعني مفعول يستوي فيه المذكور
 والمؤث لا إشارة لنقلها من الوصفية إلى الاسميه وقيل إن شرط استواء المذكور والمؤث أن يكون
 الموصوف مذكوراً معه وقيل شرط سقوط الهاء من المؤث قبل وقوع الوصف تقول خذني بحذائك
 أي الشاة التي تريد بها خذني قبل لها حينئذ يسبح **(قوله)** في نظر الراي إلى سهمه) باقي بيانه في
 الباب الذي بعده وقوله إلى نصله هو بدل من قوله سهمه أي ينظر إليه جلة ثم تفصيلا وقد وقع في
 رواية أبي حمزة عن يحيى بن معوية عند الطبري ينظر إلى سهمه فلا يرى شيئا منظر إلى نصله ثم إلى رصافه
 وسأني بأبسط من هذا في الباب يليه وقوله فيتماري أي يشكك هل ينفي فيأشئ من الدم والمرفوعة
 موضع الخبر من السهم قال ابن الأنباري القوف يذكرو يؤث وقد يقال فوجه بالهاء الحديث الثالث
 حديث ابن عمر **(قوله)** حدثنا عمر في رواية غيري فذكر حديثي بالافراد كذا الجميع عمر غير منسوب
 لكن ذكر أبو علي الجاني عن الأسلي قال قرأه علينا أبو زبدي في عرشه بعد اد عمر بن محمد بن نسيب
 الأسماعيلي في روايته من طريق أحمد بن عيسى عن ابن وهب أخبرني عمر بن محمد بن زيد العمري
 (قلت) وزيد هو ابن عبد الله بن عمرو وقد تقدم في التفسير بهذا الحديث في تفسير لقمان عن يحيى
 ابن سليمان عن ابن وهب حدثني عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمرو وفي حديث الباب منسوباً
 هكذا إلى عمر بن الخطاب في رواية الطبري عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب **(قوله)** عن عبد الله
 ابن عمرو ذكر الخروذية هي جلة حاله والمراد أنه حدث بالحديث عند ذكر الخروذية وفي إيراد
 البخاري له عقب حديث أبي سعيد إشارة إلى أن توفقه أي سعيد المذكور مجهول على ما أشير إليه
 من أنه لم ينص في الحديث المرفوع على تسميتهم مخصوص هذا الاسم لأن الحديث لم يرد فيه **(قوله)**
باب من ترك فقال الخوارج للتأليف والتلايف والناس عنه) أو رديه حديث أبي سعيد في ذكر
 الذي قال لئن صلى الله عليه وسلم أهل قال عمر إنك لن تخضر بعتقه فالدع وليس فيه بيان
 السبب في الأمر به كه ولكنك ورد في بعض طرقه فأخرج أحمد والطبري من طريق بلال بن بشار
 عن أبي بكرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم جوبل فعدبهم فاه وجلب وهو على تلك الحال فذكر
 الحديث وفيه فقال أصحابه ألا تضرب عنقه فقال لا أريد أن يسع المشركون أي أقتل أسعابى ولمسلم
 من حديث جابر نحو حديث أبي سعيد وفيه فقال مردعني يا رسول الله فأنزل هذا المناق فقال معاذ الله
 أن يتحدث الناس أي أقتل أسعابى إن هذا أو أسعابه فمروءة القرآن لا يجاوز حناجرهم عمر قوف منه
 لكن القصة التي في حديث جابر صرح في حديثه بأنها كانت منصرف النبي صلى الله عليه وسلم من
 البعرة وكان ذلك في ذي القعدة سنة ثمان وكان الذي قصه النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ قصة
 كانت في نوب بلال وكان بطي كل من جاءها والقصة التي في حديث أبي سعيد صرح في رواية أبي نعيم
 عنه أنها كانت بعدت على إلى اليمن وكان ذلك في سنة سبع وكان المسموم فيها ذهاباً وخمساً أربعة

يعرفون من الدين مروق
 السهم من الرمية فينظر
 الرامي إلى سهمه إلى
 نصله إلى رصافه فيتماري
 في المرفوعة هل علق بها
 من الدم شيء • حدثنا
 يحيى بن سليمان حدثنا ابن
 وهب حدثنا عمر ابن أبي
 حمزة عن عبد الله بن عمر
 وذكر الخروذية فقال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يعرفون من الأسلام
 مروق السهم من الرمية
 • **باب** من ترك فقال
 الخوارج للتأليف والتلا
 يف والناس عنه •

انفس فهما قصتان في وقتين اتفق في ~~كل~~ منهما الشكار القائل وصرح في حديث ابي سعيد انه ذو
 الخويصرة التميمي ولم يسم القائل في حديث جابر وروهم من ساء ذا الخويصرة قاتل اتحاد القصة من
 ووجدت حديث جابر شاهد من حديث عبد الله بن جبرون العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 اتاه رجل يوم حنين وهو قسم شيئا فقال يا محمد اعدل ولم يسم الرجل ايضا وسماه محمد بن اسحق بسند
 حسن عن عبد الله بن عمرو اخرجه اجدو الطبري ايضا ولفظه اتى ذو الخويصرة التميمي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهو يومئذ يسم الغنائم يحثن فقال يا محمد فذكر نحوه هذا الحديث المذكور فبين ان يكون
 تكرر ذلك منه في الموضوعين هذه قصة غنائم حنين وعنده قصة الذهب الذي يشبهه على قال الاسماعيلي
 الترجمة في ترك قتال الطوارج والحديث في ترك القتل للمنفردوا جميع اذا اظهر وارايم ونصبوا
 الناس القتل وجب قتالهم وانما ترك النبي صلى الله عليه وسلم قتل المذكور لانه لم يكن اظهر
 ما يستدل به على ما ورايه فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام امر الاسلام ورسوخه
 في القلوب لانفرهم عن الدخول في الاسلام واما بعده صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ترك قتالهم اذا هم
 اظهر وارايم وتركوا الجماعة وخافوا الاثمة مع القدرة على قتالهم (قلت) وليس في الترجمة ما يخالف
 ذلك الا انه اشار الى انه لو انقضت حالة مثل حالة المذكور فاعتقدت فرقة مذهب الطوارج مثلا ولم
 ينصبوا حراياته يجوز للامام الاعراض عنهم اذا راي المصلحة في ذلك كان يخشى انه لو تعرض للفرقة
 المذكورة لظهر من يخفى مثل اعتقادهم امره وناضل عنهم فيكون ذلك سببا لظروجهم واهمهم به القاتل
 للمسلمين مع ما عرف من شدة الخوارج في القتال واثباتهم وادامهم على الموت ومن تأمل ما ذكره اهل
 الاخبار من امورهم يتحقق ذلك وقد ذكر بن جلال عن المهلب قال التائب نجا كان في اول الاسلام
 اذا كانت الجماعة ماسة لذلك دفع مضرتهم فاما ذل الله الاسلام فلا يجب التائب الا ان تنزل بالناس
 حاجة لذلك فلا ملام للوقت ذلك (قلت) واما ترجمة البخاري القاتل والخبر في القتل فلان ترك القتال يؤخذ
 من ترك القتل من غير عكس وذكر فيه حديثين الاول * حديث ابي سعيد (قوله) حدثنا عبد الله
 هو الجعفي المسندي بفتح النون وروهم من زعم انه ابو بكر بن ابي شيبه لانه وان كان ايضا عبد الله بن
 محمد لكنه لا رواية له عن هشام المذكور هو ابو بن يوسف المعافى (قوله) عن ابي سامة في رواية
 شعيب المصاضية في علامات النبوة عن الزهري اخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن وتقدم في الادب من
 طريق الاوزاعي عن الزهري عن ابي سلمة والضحاك وهو ابن شريك بن ابراهيم عن ابي سامة عن ابي
 بكر الميم وسكون المعجزة وفتح الرباه بعد ما قال منسوب الى مشرق بل من همدان وتقدم ان حاله
 في فضل سورة الاخلاص وان البزار حكى انه الضحاك بن مزاحم بن ذلك غلط ثم وقعت في الرواية
 التي نسب فيها كذلك اخرجه الطبري من طريق الوليد بن مرزوق عن الاوزاعي في هذا الحديث فقال
 حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك بن مزاحم عن ابي سعيد قال الطبري هو ذا اخبرنا عن
 الضحاك المشرقي (قلت) وقد اخرجه احد عن محمد بن مصعب وابو عاتمة عن طريق بشر بن بكر
 كلاهما عن الاوزاعي فقال فيه عن ابي سلمة والضحاك المشرقي وفي رواية بشر الميماني كلاهما عن
 ابي سعيد واللفظ الذي ساقه البخاري هو لفظ ابي سلمة وقد افرس لفظ الضحاك المشرقي من
 طريق حبيب بن ابي ثابت عنه وزاد فيه شيئا ساذ كره بعد وقد شذذنا فليح عن عبد الله بن المغيرة عن
 الزهري فروى هذا الحديث عنه فقال من عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابي عبد الله اخرجه ابو يعلى
 (قوله) بينما (١) النبي صلى الله عليه وسلم يقيم بفتح واو له من اللهمة شكرا هنا بجوف المفعول

* حدثنا عبد الله بن محمد
 حدثنا هشام اخبرنا معمر
 عن الزهري عن ابي سلمة
 عن ابي سامة قال بينما
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يقيم

(١) قوله بينما هكذا في
 نسخ اشترح التي بايدينا
 والذي في المتن ينما غيرهم
 كتابه عليه القسطلاني هـ

ورفع في رواية الاوراعي جسم ذات يوم فسماوى رواية شعيب بن يثما بن حنيد النبي صلى الله عليه وسلم
وهو جسم قسا زاد اطلع بن عبد الله في روايته يوم حنين وتقدم في الادب من طريق عبد الرحمن بن
أبي نم عن أبي سعيدان المقوم كل نراجه على بن أبي طالب من اليمن قصته النبي صلى الله عليه
وسلم بن أربعة أشخاص وذ كرت أسماءهم هناك (قوله جاء عبد الله بن ذى الخو بصرة النخعي) في
رواية عبد الرزاق عن معمر بن خلف بنارس رسول الله صلى الله عليه وسلم جسم قسا اذجه ابن ذى الخو بصرة
التميمي وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية عبد الرزاق ومحمد بن نور أبو شيان الجبيري وعبد الله بن
معاذ أربهم عن معمر وأخرجه الثعلبي ثم الواحدى في أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي
عن عبد الرزاق فقال ابن ذى الخو بصرة التميمي وهو حرقوص بن زهير أو مسلم الخوارج وما أدرى
من الذي قال وهو حرقوص الخ وقد اعتمد على ذلك ابن الاثير في الصحابة قرحم لذي الخو بصرة
التميمي في الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبي اسحق الثعلبي وقال بعد فراغه فقد جعل في
هذه الرواية اسم ذى الخو بصرة حرقوص والله أعلم وقد جاء من حرقوص اسم ذى التثنية كاسياني
(قلت) وقد ذكر حرقوص بن زهير في الصحابة أبو جعفر الطبري وذكر أنه كان له في فتوح العراق
أثر وأنه الذي افتتح سوق الاهواز ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج قتله معهم وزعم
بعضهم أنه ذواتلدية الا في ذكره وليس كذلك وأكثر ما جاء ذكر هذا القائل في الاحاديث مبها
ووصف في رواية عبد الرحمن بن أبي نم المشار إليها بأنه مشرف الوجنتين فائز العينين ناشز الجبهة
كث اللحية مخلوق الرأس مشر الأزارب تقدم تفسير ذلك في باب بحث علي من المغازي وفي حديث
أبي كرة عند أحد الطبري فانه رجل أسود طويل مشر مخلوق الرأس بن عيينه أثر السجود في
رواية أبي الوضئ عن أبي برزة عند أحد الطبري والحاكم أي رسول الله صلى الله عليه وسلم وذات
فكان جسمها ورجل أسود مطوم الشعر بن عيينه أثر السجود في حديث عبد الله بن عمرو عند
الزوار الطبري رجل من أهل البادية حديث عبد الله بن عمرو (قوله قال اعدل يا رسول الله) في رواية
عبد الرحمن بن أبي نم فقال اتق الله يا محمد وفي حديث عبد الله بن عمرو فقال اعدل يا محمد وفي لفظ له
عذر الزوار والحاكم قال يا محمد والله لئن كان الله أمرا لئن تعدل ما أراك تعدل وفي رواية مقسم التي
أمرت إليها فقال يا محمد قد رأيت الذي صنعت قال وكيف رأيت قال لم أرك عدلت وفي حديث أبي بكر
قال يا محمد والله ما تعدل وفي لفظ ما أراك عدلت في القصة ونحوه في حديث أبي برزة (قوله قال
ويح) في رواية الكشي وهي رواية شعيب والاوزاعي كما تقدم الكلام عليها في كتاب الادب
(قوله ومن عدل اذالم اعدل) في رواية عبد الرحمن بن أبي نم ومن طلع الله اذالم اطلعه وسلم من طريقه
أوتت أحي أهل الأرض أن أطيع الله وفي حديث عبد الله بن عمرو عندهم يلقب بالعدل عدلى وفي
رواية مقسم عنه فغضب صلى الله عليه وسلم وقال اعدل اذالم يكن عندى فغضب من يكون وفي حديث
أبي بكر فغضب حتى اجرت وجهه ومن حديث أبي برزة قال فغضب غضبا شديدا وقال والله
لا يجدون بعدى رجلا هو اعدل عليكم منى (قوله قال عمر بن الخطاب يا رسول الله ائذن لي فاضرب
عنقه) في رواية شعيب بن يوسف قال زيادة قال ائذن لي فيه فاضرب عنقه وفي رواية الاوزاعي فلا
أضرب بزيادة لام وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقسم عنه فقال عمر يا رسول الله الا أقوم
عليه فاضرب عنقه وقد تقدم في المغازي من رواية عبد الرحمن بن أبي نم عن أبي سعيد في هذا الحديث
فسأله رجل أطلعه خالد بن الوليد قال وفي رواية مسلم قال خالد بن الوليد يا عمر وقد ذكر وجه الجمع

جاء عبد الله بن ذى
الخواصرة التميمي فقال
اعذل يا رسول الله فقال
ويحك ومن عدل اذالم
اعذل قال عمر بن الخطاب
يا رسول الله ائذن لي
فاضرب عنقه

بعده وقد تقدم شرح القذف في علامات النبوة ووقع في رواية أبي نضرة عن أبي سعيد عند مسلم
 فحضر النبي صلى الله عليه وسلم لهم مثلاً الرجل يرى الرمية الحديدة في رواية أبي المتوكل الناجي عن أبي
 سعيد عند الطبري مثلهم كمثل رجل رأى رمية فتوخى السهم حيث وقع فأخذ فطراً في فمه فلم يبره دسماً
 ولا دماً ثم شق من الدم والدم كذلك لا علم به فلو شئ من الإسلام وعنده في رواية عاصم
 ابن شريح يفتح المعجزة وسكون الميم وهذا معجزة بهد قوله من الرمية يذهب السهم فينظر في النصل
 فلا يرى شيأ من الفرت والدم الخ بث وفيه يتركون الإسلام وراء ظهرهم وجعل يديه وراء ظهره
 وفي رواية أبي اسحق موسى بن هاشم عن أبي سعيد في آخر الحديث لا يتعلقون من الدين بشئ كالأ
 يتعلق بذلك السهم (٧) أخرجه الطبري في حديث أنس عن أبي سعيد عند أحمد بن داود
 والطبري لا يرجعون إلى الإسلام حتى يرد السهم إلى فوقه وجاء عن ابن عباس عند الطبري
 وأول في ابن ماجه بسياق أوضح من هذا وألفظه سيخرج قوم من الإسلام خروجه السهم من
 الرمية عرضت للرجال فرموها فأنز سهم أحدهم منها فخرج فأناله فظفر اليه فاذا هو لم يتعلق
 بنصله من الدم شئ ثم نظر إلى القذف لم يبره تعلق من الدم شئ فقال ان كنت أصبت فان بالريش
 والفوق شيأ من الدم فظفر لم يبره تعلق بالريش والفوق قال كذلك يخرجون من الإسلام وفي رواية
 بلال بن رباح عن أبي بكر مولى الأنصار عن علي أن ناساً يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم
 لا يعودون فيه أبداً (قوله أنهم) أي علامتهم ووقع في رواية أبي أنس عن علي عند الطبري علامتهم
 (قوله رجل أحدى يديه أو قال نديه) هكذا لاكثر بالثنية فيهما مع الشئ هل هي ثنية يداؤدى
 بالثنية وفي رواية المستطلى هنا بالثنية فيهما فالشئ عندهم هل هو الذي بالافراد أو بالثنية ووقع
 في رواية الأوزاعي أحدى يديه ثنية يداؤدى وهذا هو المعتمد لوقوع في رواية شعيب بن يوسف
 أحدى عضديه (قوله مثل ندى المرأة أو قال مثل البضعة) يفتح الموحدة وسكون المعجزة أي
 القطعة من اللحم (قوله تدرود) يفتح أوله ردالين مهملتين مفتوحتين بينهما ما راسا كنه وآخره راه
 وهو على حذف أحدى التاءين واسمه تدرود ومعناه تضرع وتذلل وتذلل وتذلل وتذلل وتذلل وتذلل وتذلل
 في طعن الوادى إذا تدافع وفي رواية عبيدة بن عمرو عن علي عند مسلم فيهم رجل يخرج اليد أو مودن
 اليد أو مودن اليد أو مودن يجمع معجزة ويجمع المودن بوزنه والمثرون يفتح الميم وسكون المثلثة وكلها
 بمعنى وهو الناص وله من رواية يزيد بن وهب عن علي وفيه ذلك ان فيهم رجله عضد ليس له ذراع
 على راس عضده مثل حمة الذي عليه شعرات يبيض وعند الطبري من وجه آخر فيهم رجل يجمع
 البدن كأنها ندى حبشية وفي رواية أفلح بن عبد الله في شعرات كأنها سحابة في رواية أبي بكر مولى
 الأنصار كدى المرأة طاحمة كحلمة المرأة حوله سبع هلبات وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن
 علي عند مسلم منهم أسود أحدى يديه طى شاة وحلمة ندى طما الطي فهو ضم الطاء المهملطة وسكون
 الموحدة وهي الذي وعند الطبري من طريق طارق بن زباد عن علي في رده شعرات سود أو الأولى
 وقد ذكر صلى الله عليه وسلم الخواارج علامة أخرى في رواية سعيد بن سبرين عن أبي سعيد قيل ما
 سببهم قال سببهم التحليل وفي رواية عاصم بن شريح عن أبي سعيد ققام رجل قتال بابي الله هل
 في هؤلاء القوم علامة قال هل ترون رؤسهم فيهم ذؤابة وفي حديث أنس عن أبي سعيد يذهبهم من
 جلدنا ويتكلمون بالثنية فيل بأرسول الله ما سببهم قال التحليل وهكذا أخرجه الطبري

ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد
 فيه شئ ثم ينظر في نضبه فلا
 يوجد فيه شئ قد سبق
 الفرت والدم أنهم رجل
 أحدى يديه أو قال نديه
 مثل ندى المرأة أو قال مثل
 البضعة تدرود

(٧) قوله شئ كالأ يتعلق
 بذلك السهم هكذا في نسخة
 وفي نسخة أخرى شئ الأ
 كاتبع الخاه مصححه

وعند أبي داود بعضه **(قوله)** يخرجون على خير فرقة من الناس كذا لاكثرها وفي علامات النبوة وفي الادب حين بكسر الهمزة وآخره فون وفرقة بضم الفاء وقع في رواية عبد الرزاق عند أحد وغيره حين قرءة من الناس بفتح الفاء وسكون المشاء وقع في نسخة بهي في هذه المواضع على خير بفتح المعجمة وآخره وافرقة وبكسر الفاء والاول المعتمد وهو الذي عند مسلم وغيره وان كان الاخر صحيحا ويؤيد الاول ان عند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد عن مارقعة عن فرقة من المسلمين يقتلهم اولى الطائفتين بالحق وفي لفظ له يكون في أمتي فرقان فيخرج من بينهما طائفة مارقة على قتلهم اولاهم بالحق وفي لفظ له يخرجون في فرقة من الناس يقتلهم أفي الطائفتين الى الحق وفيه فقال أبو سعيد انتم قتلتموهم بأهل العراق وفي رواية الضحاك المشرقي عن أبي سعيد يخرجون على فرقة مختلطة يقتلهم أقرب الطائفتين الى الحق وفي رواية أنس عن أبي سعيد عند أبي داود من قاتلهم كان اولي بالله منهم **(قوله)** قال أبو سعيد هو متصل بالسند المذکور **(قوله)** أشهد سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم كذا هنا باختصار وفي رواية شعيب بن يوسف قال أبو سعيد فاشهد أني سمعت هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم وقد مضى في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي سعيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج في هذه الامة وفي رواية أفلح من عبد الله خضر هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** وأشهدان عليا قتلهم في رواية شعيب أن علي بن أبي طالب قاتلهم وكذا وقع في رواية الاوزاعي ويونس قاتلهم ووقع في رواية أفلح بن عبد الله وخضر ت مع علي يوم قتلهم بالنهر وان ونسبة قتلهم لعلي لكونه كان القائم في ذلك وقد مضى في الباب قبله من رواية سويد بن غفلة عن علي أمر النبي صلى الله عليه وسلم قتلهم ولفظه فانيما يقتلهم فانيما قاتلهم وقد ذكرت شواهد ومنها حديث نصر بن عاصم عن أبي بكر رفعه ان في أمتي أقواما يخرجون القرآن الى ما يوزن رايهم فاذا يقتلهم قاتلهم أي قاتلهم أخرجهم الطبري وتقدم في أحاديث الانبياء وغيره ان ادركتهم لاقتلهم واخرج الطبري من رواية مسروق قال قالت عائشة من قتل الخرج قتل علي قالت فابن قتله قتل علي نهري قال لاسقه النهر وان قالت اتني على هذا بيعة فانيها بخصم نفسي شهدوا ان عليا قتله بالنهر وان أخرجه ابو يعلى والطبري واخرج الطبري في الاوسط من طريق عامر بن سعد قال قال عمار لعل ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج اقوام من أمتي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلهم علي بن أبي طالب قال أي والله واما صفة قاتلهم وقتلهم فوقع عند مسلم في رواية زيد بن وهب الجاهلي انه كان في الجيش الذين كانوا مع علي حين ساروا الى الخوارج فقال علي بعد ان حدث بصفتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم والله اني لأرجو ان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد فسكروا الله الحرام وانما روي في سرح الناس قال فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسي فقال لهم اتوا الراجح وسلا سيفكم من جفوتها فاني أخاف ان بناشدكم كناشدكم يوم حروراء قال فشرجهم الناس برماحهم قال فقتل بعضهم على بعض وما أصيب من الناس يومئذ الا بجلان واخرج جعوب ابن سفيان من طريق عمران بن جرير عن أبي مجاز قال كان اهل النهر اربعة آلاف قتلهم المسلمون ولم يقتل من المسلمين سوى تسعة فان شئت فاذهب الى ابي برزة فاسأله فانه شهد ذلك واخرج اسحق بن رهاويه في مسنده من طريق حبيب بن ثابت قال اتيت ابا وائل فقلت اخبرني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم علي فيم فارقوه فقيم اسئل قاتلهم قال لما كتبنا بخصم استمر القتل في اهل الشام فرموا المصاحف فذكر قصة التحكيم فقال الخوارج ما قالوا واذنوا وحروراء

يخرجون خير فرقة
من الناس قال أبو سعيد
الحديث أشهد سمعت
من النبي صلى الله عليه
وسلم وأشهد ان عليا قاتلهم
وانا معه

فارس إلى الهم على فرجوا ثم قالوا يكون في ناحيته فإن قيل القضية فالتناهي وإن نقصها فالتناهي ثم
 افرقت منهم فرقة يقتلون الناس فحدث على عن النبي صلى الله عليه وسلم بأمرهم وعند أحد الطبراني
 والحاكم من طريق عبد الله بن شداد أنه دخل على عائشة صرجه من العراق ليأتي قتل على قتات له
 عائشة فحدثني بأمر هؤلاء القوم الذين قتلهم على قال إن علينا كاتب معاوية يحكم الحكمين يخرج
 عليه ثمانية آلاف من فراء لناس فنزلوا بأرض يقال لها حرو وراء من جانب الكوفة وعينوا عليه
 فقالوا اتلعت من قبض ألبكة الله من اسم ساء الله به ثم حكمت إلى جال في دين الله ولا حكم إلا لله
 فبلغ ذلك عليا فجمع الناس فدا عصف عظيم فجعل يضربه بيده ويقول أيها المصحف حدث
 الناس فقالوا ماذا إنسان أعماه ومداد وورق ونحن نتكلم عارونا منه فقال كتاب الله يني
 وبين هؤلاء يقول الله في امرأ ق رجل فإن ختم شاف بينهما الآية وأمه محمد أعظم من امرأ رجل
 وتقوم على أن كانت معاوية وقد كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم سهل بن عمرو وقد كان الحكم في
 رسول الله أسوة حسنة ثم بعث الهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فهم عبد الله بن
 السكواء فبعث على إلى الآخرين أن يرجعوا فوافوا فارس الهم كوفوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن
 لا نسفكوا دما حراما ولا نخطوا سبيلا ولا نعلموا أحد أن فعلتم نبذت إليكم الحرب قال عبد الله بن
 شداد فواف الله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام الحديث وأخرج السائب في الخصائص
 صفة مناظرة بين عباس لم يطولها وفي الأوسط للطبراني من طريق أبي السائفة عن جندب بن عبد
 الله البجلي قال لما قارفت أطوارا ج عليا خرج في طلبهم فأتيننا إلى عسكرهم فاذا لهم دوى كدوى
 النحل من قراءة القرآن وإذا بهم أصحاب البرانس أي الذين كانوا معروفي بالهدو والعبادة
 قال فدخلتني من ذلك شدة فزلت عن فرسي وقت أصلى قتل الهم أن كن في قتال هؤلاء القوم لك
 طاعة فأنزلني فيه فرقي على فقال لما خاذني نعوذ بالله من الشئ يا جندب فلما جئته أقبل رجل على
 يردون يقول إن كان لك بالقوم حاجة فأنهم قد قطعوا النهر قال ما قطعوه ثم جاء آخر كذلك ثم جاء آخر
 كذلك قال لا ما قطعوه ولا يقطعونه وليقتلن من دونه عهد من الله رسول الله قلت الله أكبر ثم ركبنا
 فسيرته فقال لي سأبعث الهم رجلا يقرأ المصحف يدعوهم إلى كتاب الله وسنة نبيه فلما قبل علينا
 بوجهه حتى يرشقوه بالتبيل ولا يقتل منا عشرة ولا ينجو منهم عشرة قال فأتيننا إلى القوم فارس الهم
 رجلا فرماه إنسان فاقبل علينا وجهه فنهض وقال على دونكم القوم فاقبل منا عشرة ولا نجو منهم
 عشرة وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح عن حميد بن هلال قال حدثنا رجل من عبد القيس
 قال لحقت بأهل النهر فأتني مع طائفة منهم أسيرأنا على قرية ينتمون فرجع رجل من القرية مرورا
 فقالوا له لا روح عليكم فقطعوا إليه النهر فقالوا له أنت ابن خباب صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال
 نعم قالوا فقد ثأنتن أبليك فحدثهم حديث يكون قنته فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول فكأن
 قال قد قدموه فصرخوا عنقه ثم دعوا سريته وهي حبلى فبقر واعماني طنبا ولابن أبي شيبة من طريق أبي
 مجلز لحن بن حميد قال قال على لأصحابه لا يسدوهم فقال حتى يهدوا أحدا قال فرهم عبد الله بن
 خباب فذكر قصة قتلهم له وبجارتته وأنهم قرروا طنبا وكافوا امرؤا على ساقته فأخذوا أحد منهم ثمرة
 فوضعوها في فيه فقالوا له ثمرة معا هدم استعملتها فقال لهم عبد الله بن خباب أنا أعظم حرمة من هذه
 ثمرة فأخذوه فذهبوه فبلغ عليا فارس الهم أقيدوا بقنا بل عبد الله بن خباب فقالوا كنا قتلنا فأن
 حينئذ في قتالهم وعند الطبري من طريق أبي مرجم قال أخبرني أخى أبو عبد الله إن عليا سار

اليهم حتى اذا كان حذاهم على شط النهر وان ارسل بناشدهم فلم تزل رسله تختلف اليهم حتى قتلوا
رسوله فلما رأى ذلك نهض اليهم فقال لهم حتى فرغ منهم كلهم (قوله جيء بالرجل على النعت الذي نعته
الذي صلى الله عليه وسلم) في رواية شبيب على نعت النبي صلى الله عليه وسلم الذي نعته وفي رواية أفلح
فالتسعة على فلم يجدوه ثم وجدوه بعد ذلك تحت جدار على هذا النعت وفي رواية يزيد بن وهب قال على
التسعة اذ بهم المخرج فالتسعة فلم يجدوه فقام على نفسه حتى أتى ناسا قد قتل بعضهم على بعض قال
آخر وهم فوجدوه بمسابل الارض فكبر ثم قال صدق الله ببلغ رسوله وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع فلما
قتلهم على قال انظروا فانظروا فلم يجدوا شيئا فقال ارجعوا فوالله ما كذبت ولا كذبت منين أو غلانا
ثم وجدوه في خربة فاقوا به حتى وضعوه بين يديه أخرجهما مسلم وفي رواية الطبري من طريق يزيد بن وهب
قال على اطلبوا اذا التديت فطلبوه فلم يجدوه فقال ما كذبت ولا كذبت اطلبوه فطلبوه فوجدوه في
وهدة من الارض عليه ناس من القتل فاذا رجل على يده (١) مثل سيلات السنود فكبر على والناس
رأ عجيبة ذلك ومن طريق حاصم بن كليب حدثنا أبي قال بينا نحن فعود عند على فقام رجل عليه أثر
السفر فقال اني كنت في العرة فدخلت على عائشة فقلت ما هؤلاء القوم الذين خرجوا فيكم قلت قوم
خرجوا الى أرض ثرية منا يقال لها حروراء فقلت اما ان ابن أبي طالب لو شاء لم يدنكم بأمرهم قال
فاهل على وكبر فقال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس عنده غير عائشة فقال كيف أنت
وقوم يخرجون من قبل المشرق وفيهم رجل كان يده ندى جشية تشدك الله هل أخبرتك بأنه فيهم
قالوا نعم فيجتموني فقتلهم ليس فيهم فحلفت لكم انه فيهم ثم أتيتوني به نسجونه كما نعتي فقالوا اللهم
نعم قال فاهل على وكبر وفي رواية أبي الوضئ شمع الواد وكسر الصاد المعجبة الخفيفة والتشديد عن على
الطلبوا المخرج فذكر الحديث وفيه فاستخرجوه من تحت القتل في طين قال أبو الوضئ كان في نظر اليه
جشية عليه طر يطلع له إحدى يديه مثل ندى المرأة عليها شعيرات مثل شعيرات تكون على ذنب
البرجوع ومن طريق أبي حمزة قال ان كان وذلك المخرج لمعانى المسجد وكان فقيرا قد كسوته برنابي
ورأى به شهدها طعام على وكان مسمى فاعادوا التديت وكان في يده مثل ندى المرأة على رأسه حلبة مثل حلبة
التديت عليه شعيرات مثل سبال السنود أخرجهما أبو داود وأخرجه الطبري من طريق أبي حمزة مطولا
وفيه وكان على يحدثنا قبل ذلك أن قوما يخرجون وعلا منهم رجل ليذفعت ذلك منه مرارا
كثيرة وسمعت المخرج حتى رأى به يسكره طعامه من كثرة ما يسمع ذلك منه وفيه ثم أمر أصحابه أن
يلتمسوا المخرج فالتسعة فلم يجدوه حتى جاء رجل فشره فقال وجدناه تحت قبيلين في ساقية فقال والله
ما كذبت ولا كذبت وفي رواية أفلح فقال على أيكم يعرف هذا فقال رجل من القوم نحن نعرفه هذا
حرقوس وأمه هين قال فارسل على إلى أمه فقالت كنت أرى غنما في الجاهلية تقتني كهيئة الخلة
فجعلت منه فولدت هذا وفي رواية حاصم بن شمع عن أبي سعيد قال حدثني عشرة من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم ان عليا قال التمسوا في العلامة التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقم أي كذب
ولا كذب فجاء به فحمد الله وأتى عليه حين عرف العلامة ووقع في رواية أبي بكر مولى الانصار
عن على حولها سبع هليات وهو ضم الهاء وموحدة جع هلية وفيه ان الناس وجدوا في أنفسهم
بعد قتل أهل النهر فقال على أتى لاراء الامم فوجدوه على شفير النهر تحت القتل فقال على صدق
الله ورسوله وفرح الناس حين رأوه واستبشروا وذهب عنهم ما كانوا يجدونه (قوله قال قتلنا
فيه) في رواية السرخسي فيهم (قوله ومنهم من يلزم لفي الصدقات) الهمز العيب وقيل
الوقوع في الناس وقبل يقيد ان يكون مواجهة والهمز في الغيبة أي يعيب في قسم الصدقات

جيء بالرجل على النعت
الذي نعته النبي صلى الله
عليه وسلم قال قتلنا فيه
ومنهم من يلزم لفي
الصدقات

(١) قوله على يده وفي نسخة
على يديه اهـ

ويؤيد القليل المذکور ما وقع في قصة المذکور حيث واجه بقوله هذه قصة ما اريد بها وجهه الله ولم
أنف على الزيادة الا في رواية معمر وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر لكن وقعت مقدمة على قوله حين
فرقه من الناس قال فزلت فذهبهم وذکر كلام في سبب ذلك وله شاهد من حديث ابن مسعود قال لما
قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم حنين سمعت رجلا يقول ان هذه القصة ما اريد بها وجهه الله
قال فزلت ومنهم من يلمز في الصدقات أخرجه ابن مردويه وقد تقدم في غزوة حنين بدون هذه
الزيادة ووقع في رواية عتبة بن وساج عن عبد الله بن عمر ما يؤيد هذه الزيادة فيجعل يسم بين أصحابه
ورجل جالس فلم يعطه شيئا فقال بالمحمد ما أراك تعدل وفي رواية أبي الوضئ عن أبي بزة نحوه فدل على
على ان الحامل للقتال على مقال من الكلام الخافي وأقدم عليه من الخطاب السني كونه لم يعط من تلك
الطبعة وأنه لو أعطى لم يبق شيئا من ذلك وأخرج الطبراني نحو حديث أبي سعيد وزاد في آخره فقتل عن
الرجل فذهب فقال النبي صلى الله عليه وسلم عنه فطلب فلم يدرك وسنده جيد (تبيين) جاء عن أبي
سعيد الطخري قصة أخرى تتعلق بالخوارج فيها ما يخالف هذه الرواية وذلك لما أخرجه أحمد
بسند جيد عن أبي سعيد قال جاء أبو بكر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني
مررت بوادي كذا فاذا رجل حسن الهيئة متخضع يصلي فيه فقال اذهب اليه فاقتله قال فذهب
اليه أبو بكر فلما رآه يصلي كره ان يقتله فرجع فقال اني صلى الله عليه وسلم لعمر اذهب فاقتله
فذهب فرآه على تلك الحالة فرجع فقال يا علي اذهب اليه فاقتله فذهب على فلم يره فقال اني صلى الله
عليه وسلم ان هذا أو أصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوزن ارقبهم عروق من الدين كما عجزوا السهم من
الرمية ثم لا يودون فيه فاقتلوه هم شر البرية وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات
ويحسن الجمع بان يكون هذا الرجل هو الاول وكانت قصته هذه الثانية مترامية عن الاولى واذا نزل
الله عليه وسلم في قتله بعد ان منع منه زوال علة المنع وهي التالف فكانه استغنى عنه بعد انشأ
الاسلام كاهي عن الصلاة من ينسب الى النفاق بعد ان كل يجري عليهم احكام الاسلام قبل ذلك
وكان أبا بكر وعمر عكسا انتهى الاول عن قتل المصلين وجلا الامر هنا على قيد أن لا يكون لا يصلي
فلذلك علل عدم القتل بوجود الصلاة أو غلبا جانب النهي ثم وجدت في مغازي الاموي من مرسل
الشعبي في نحو اصل القصة ثم دعار جالافا عظامهم فقام رجل انما انقسم وما نرى عدلا قال اذن لا عدل
احد بعدى ثم دعأ أبا بكر فقال اذهب فاقتله فذهب فلم يجده فقال لو قتلت رجلا لرجوت أن يكون أولهم
وأخروه فما يؤيد بالجمع الذي ذكرته لما يدل عليه ثم من التراخي والله أعلم وفي هذا الحديث من
الفوا غير ما تقدم من قبلة عظيمة لتعليق انه كان الامام الحق انه كان على الصواب في قتال
من قاتله في حروبه في الجبل وصفين وغيرها وان المراد بالخصم في الصحيفة في قوله في كتاب الديارات
ما دندنا الا القرآن والصحيفة مفيدة بالكتابة لانه ليس عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء
مما أطلعه الله عليه من الاحوال الآتية الا ما في الصحيفة فقد اشتملت طرق هذا الحديث على
أشياء كثيرة كان عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم علمها بما يتعلق بقتال الخوارج وغير ذلك مما
ذكره وقد ثبت عنه انه كان يخبر بانه سيقته اشق القوم فكان ذلك في أشياء كثيرة ويحتمل أن يكون
الذي يقيد باختصاصه بذلك فلا يرد حديث الباب لانه شاركه فيه جماعة وان كان عنده هو زياره
عليهم لانه كان صاحب القصة فكان أشد عنايته بها من غيره وفيه الكف عن قتل من يعتقد
الخروج على الامام ما لم ينص بذلك حرياً أو يستد ذلك لقوله فاذا خرجوا فاقتلوههم وحكي

الطبري الاجماع على ذلك حتى من لا يكفر باعتقاده واسند عن عمر بن عبد العزيز انه كتب في
الخوارج بالكفر عنهم ما لم يسفكوا دما حراما او ياخذوا مالا فان فعلوا قاتلواهم ولو كانوا ودي من طريق
ابن جرير يبع قلت لعطاء ما يصل الى قتال الخوارج قال اذا قطعوا السيل واخافوا الامن واسند الطبري عن
الحسن انه سئل عن رجل يري رأى الخوارج ولم يخرج فقال العمل املك باناس من الراي قال
الطبري ويؤيده ان النبي صلى الله عليه وسلم وصف الخوارج بانهم يقولون الحق بالسنتهم ثم اخبر ان
قولهم ذلك وان كل حق من جهة القول فانه قول لا يهاوز حلوهم ومنه قوله تعالى اليه بعدد السكم الطيب
والعمل الصالح يرفعه فاخبر ان العمل الصالح الموافق لقول الطيب هو الذي يرفع القول الطيب قال
وليده انه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم الا بعد اقامة الحججة عليهم بدعائهم الى الرجوع الى الحق والاعذار
اليهم والى ذلك اشار البخاري في الترجمة بالاية المذكورة فيها واستدل به لمن قال بتفكير الخوارج وهو
مقتضى صنع البخاري حيث قرئهم بالمعدين واقردهم المتولين بترجمة وبذلك صرح القاضي ابو
بكر ابن العربي في شرح الترمذي قال الصحيح انهم كفار لقوله صلى الله عليه وسلم عرفون من الاسلام
وقوله لا تقاتلهم قتل عاد في لفظ محمود كل منهما اهل ذلك بالكفر وقوله هم شر الخلق ولا يوصف بذلك
الا للكفار وقوله انهم بغض اطلق الى الله تعالى وخطبهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخلف
في النار فكأنهم احق بالاسم منهم ومن جنع الى ذلك ان ثمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي قال
في فتاويه احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم اعلام الصعابة تضمنته تكذيب النبي
صلى الله عليه وسلم في شهادة لهم بالجنة قال وهو عندي احتجاج صحيح قال واحتج من لم يكفرهم بان
الحكم بتكفيرهم يستدعي تقدم علمهم بالشهادة المذكورة علما قطعيا وفيه نظرا لانهم تركوه من
كفرهم علما قطعيا الى حين موته ذلك كاف في اعتقادنا بتكفيرهم وكفرهم يؤيده حديث من قال لآخيه
كافر فقد باء به احدهما وفي لفظ مسلم من رضى مسلما بالكفر او قال عدوا لله الاحاد عليه قال وهو لا قد
تحقق منهم انهم يرمون جماعة بالكفر من حصل عندنا القطع بايمانهم فيجب ان يحكم بكفرهم
بمقتضى خبر الشارع وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه من لا تصرع باليهود فيه بعد ان
فسروا الكفر باليهود فان اخرجوا بقيام الاجماع على تكفير فاعل ذلك قلنا وهذه الاخبار الواردة
في حق هؤلاء قضى كفرهم ولولم يعتقدوا تركية من كفرهم علما قطعيا ولا ينجبهم اعتقاد الاسلام
اجالا والعمل بالواجبات عن الحكم بكفرهم كما لا ينبغي الساجد للصنم ذلك (قلت) ومن جنع الى
بعض هذا البحث الطبري في تهذيبه قال بعد ان سرد احدث الباب فيه احدث على قول من قال لا يخرج
احد من الاسلام من اهل القبلة بعد استحقاقه حكمه الا بقصد الخروج منه عالما فانه مبطل لقوله
في الحديث يقولون الحق ويقرؤن القرآن ويمر قون من الاسلام ولا يتعلقون منه بشئ ومن المعلوم
انهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين واما الهام الا يضطأ منهم فيما ناولوه من آي القرآن على غير المراد
منه ثم اخرج بسند صحيح عن ابن عباس وذكر عنده الخوارج وما يلقون عند قراءة القرآن فقال
يؤمنون بحكمهم ويهلكون عند منشاها ويؤيد القول المذكور الامر بقتلهم مع ما تقدم من حديث
ابن مسعود لا يهل قتل امرئ مسلم الا باحدى ثلاث وفيه التارك لدينه المغارق للجماعة قال القرطبي
في المفهم يؤيد القول بتكفيرهم التمثيل المذكور في حديث أبي سعيد بن جعي الا في (١) في الباب
الذي يليه فان ظاهر مقصوده انهم خرجوا من الاسلام ولم يتعلقوا منه بشئ كما خرج البهمن من الرمية
لسرعه وقوة راميه بحيث لم يتعلق من الرمية بشئ وقد اشار الى ذلك بقوله سبق الفرت والدم وقال

(١) قوله الا في الباب
الذي يليه حديث أبي سعيد
مدكور هنا في الباب
الذي قبله فاعل قوله الا في
في الباب الذي يليه بالنسبة
لترتيب المقام اه

صاحب الشفاء فيه وكذا قطع بكفر كل من قال قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة
وحكام صاحب الروضة في كتاب الردة عنه وأقره وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن
الخوارج فاق وان حكم الإسلام بحرى عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواقبتهم على أركان الإسلام
وانحاضهم عن التكفيرهم المسلمين مستندين إلى ما قبل فاسد وجرحهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفهم
وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك وقال الخطابي أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع
ضلاتهم فرقة من فرق المسلمين وأجازوا ما كرههم وأكل ذبايحهم وأهمل لا يكفرون ما داموا
متمسكين بأصل الإسلام وقال صياض كادت هذه المسئلة تكون أشد اشكالاً عند المتكلمين من غيرها
حتى سأل الفقيه عبدالحق الإمام أبي المعالي عنها فاعتذر بأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم
في الدين قال وقد توقف فيه القاضي أبو بكر الباقلاني وقال لم يصرح القوم بالكفر وانما قالوا أن قولاً
تؤدي إلى الكفر وقال الغزالي في كتاب التفرقة بين الإيمان والزندقة الذي ينسب إلى الاحتراز عن التكفير
ما وجد إليه سبيلاً فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ وانطفا في ترك ألف كافر في
أطية أهون من الخطايا سفند لمسلم واحد وبما احتج به من لم يكفرهم قوله في ثالث أحاديث
الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين كمروق السهم فينظر الرأي إلى سهمه إلى أن قال فيتمارى في
الفوق هل علي بهائي قال ابن طال ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة
المسلمين لقوله يتمارى في القوف لأن التمارى من الشك وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج
من الإسلام لأن من شكته عند الإسلام يقيم لم يخرج منه إلا يبين قال وقد سئل على عن أهل الهر هل
كفروا فقال من الكفر فروا (قلت) وهذا إن ثبت من علي حل على أنه لم يكن أطلع على معتقدهم
الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم وفي اجتراحه قوله يتمارى في القوف نظر فإن في بعض طرق
الحديث المذكور كاتخذت الإشارة إليه وكأسي لم يعلق منه شيء وفي بعضها سبق القرن والدم
وطريق الجمع بينهما أنه ترددهل في القوف شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا شيء منه من الرمي
شيء ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم ويكون في قوله يتمارى إشارة إلى أن
بعضهم قد بقي معه من الإسلام شيء قال القرطبي في المفهم والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث قال فعلى
القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون وتسمى أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج
وعلى القول بعدم تكفيرهم يملكهم مسلماً أهل البيت إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب فامان استمر
منهم ببدعة فإذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستنابة ولا يقتل بل يحتج في رد بدعته اختلف فيه بحسب
الاختلاف في تكفيرهم قال وباب التكفير باب خطر ولا تعدل بالسلامة شيئاً قال وفي الحديث علم من
أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع وذلك أن الخوارج لما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا
دماءهم وتركوا أهل الذمة فقالوا نبي لهم يهدوهم وتركوا قتال المشركين واشتغلوا بقتال المسلمين
وهذا كله من آثار عبادة الجهال الذين لم تنتشر صدورهم بنور العلم ولم يتمسكوا بهيكل وثيق
من العلم وكفى أن رأسهم رد على رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ونسبه إلى الجور وسأل الله
السلامة قال ابن هبيرة وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين والحكمة فيه
أن في قتالهم حفظاً رأس مال الإسلام وفي قتال أهل الشرك طلب إلى بيع وحفظ رأس المال أولى
وفيه الزجر عن الاخذ بظواهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يفسى القول بظواهرها إلى

بخلافه اجاع السلف وفيه التحذير من الغلو في الديانة والتنعط في العبادة بالجل على النفس فيما لم يأذن فيه الشرع وقد وصف الشارع الشريعة بانها سبعة سمعة وانما ندب الى الشدة على الكفار والى الرأفة بالمؤمنين فمكس ذلك الخوارج كما تقدم بيانه وفيه جواز قتال من خرج عن طاعة الامام العادل ومن نصب الحرب فقال على اعتقاد فاسد ومن خرج بقطع الطرق ويخيف السبل ويسعى في الارض بالفساد وامان خرج عن طاعة امام جائر اراد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو معذور ولا يجل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته وسياق بيان ذلك في كتاب الفتن وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحرث عن رجل من بني نصر عن علي وقد ذكر الخوارج فقال ان خالفوا اماما هذا فلانهم وان خالفوا اماما جائرا فلا قتالهم فان لم يملحوا (قلت) وعلى ذلك يعمل ما وقع للحسين بن علي ثم لاهل المدينة في الحرة ثم لعبد الله بن الزبير ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج في قصة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث وأنه علم وفيه قدم استئصال شعر الرأس وفيه نظر لاحتمال ان يكون المراد بيان منعتهم الواقعة لا الارادة ذمها وترجم ابو عوانة في صحيحه لهذه الاحاديث بيان ان سبب خروج الخوارج كان بسبب الاثرة في القسمة مع كونها كانت سوابق في عنهم ذلك وفيه اباحة قتال الخوارج بالشرط المتقدم وقتلهم في الحرب وثبوت الاجر لمن قتلهم وفيه ان من المسلمين من يخرج من الدين من غير ان يقصد الخروج منه ومن غير ان يختار ديناً على دين الاسلام وان الخوارج شر الفرق المتباعدة من الامة المحمدية ومن اليهود والنصارى (قلت) والاخير مبني على القول بتكفيرهم مطلقاً وفيه منقبة عظيمة لعمر لشدة في الدين وفيه انه لا يكتفي في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ الشهود بتعديله الغاية في العبادة والتشف والورع حتى يختبر باطن حاله * الحديث الثاني (قوله) عبد الواحد هو ابن زياد والشيباني هو ابو اسحق وبس بن عمرو تبحرنا به اوله بعد هاهما مهلة متصغر ويقال له ايضا اسير ووقع كذلك في رواية مسلم كحديث الباب وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وهو من بني محارب بن ثعلبة زل الكوفة وقال ان له سبعة وذ كرا ابو نعيم في تاريخه حدثنا قيس بن عمرو بن يسير بن عمرو واخبرني ابي عن يسير بن عمرو قال توفي النبي صلى الله عليه وسلم وانا ابن عشرين و يقال له اسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية في نضرة عن اسير بن جابر عن عيسى بن فضيلة وابس القرني وقيل هو اسير بن عمرو بن جابر نسب لهذه (قوله) سمعته يقول واهوى بيده قبل العراق (اي) من جهته وفي رواية علي بن مسهر عن الشيباني عند مسلم نحو المشرق (قوله) يعرقون قال ابن طال المروق الخروج عند اهل اللغة يقال مرقا السهم من القرض اذا صاح به ثم نفذ منه فهو يمرق منه مرقا مرقا وغرق منه وامرقه الراعي اذا فعل ذلك به ومنه قيل للمرق مرقا لانه يخرج منه ومنه قيل مرقا البرق لخروجه بسرعة (قوله) مروق السهم من الرمية زاد ابو عوانة في صحيحه من طريق محمد بن فضيل عن الشيباني قال قال اسير قلت ما لهم علامة قال سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم لا زبدك عليه وفي هذا ان سهل بن حنيف صرح بان الحرورية هم المراد بالقوم المذكور في احاديث هذين اليائين فيقوى ما تقدم ان اباسيد توقف في الاسم والنسب لافي كونهم المراد قال الطبري ويروي هذا الحديث في الخوارج عن علي تاما ويختصرا عبيد الله بن ابي رافع وسويد بن غفلة وعبيدة بن عمرو وزيد بن وهب وكاتب الجرمي وطارق بن زياد ابو حرمم (قلت) وابو الوضي وابو كثير وابو موسى وابو واثل في مسند اسحق بن زاهويه والطبراني وابو جحيفة عند البراء وابو جعفر القراء مولى علي أخرجه الطبراني في الاوسط وكثير بن عمرو طاسم بن شمسة قال الطبري يرواه عن النبي صلى الله عليه

* حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني حدثنا يسير بن عمرو قال قلت لسهل بن حنيف هل سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الخوارج شيئا قال سمعته يقول واهوى بيده قبل العراق يخرج منه قوم يفرقون القرآن لاجاوز تراقيم يعرقون من الاسلام مروق السهم من الرمية

حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الساعية حتى تقتل قتان وهو هما واحدة **باب** ماجاء في التأولين قال أبو عبد الله وقال الليث حدثني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني عروة ابن الزبيران المسور ابن مخزومه وعبد الرحمن ابن عبد القاري أخبرهما أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثير لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك فكذلك أساوره في الصلاة فانتظرته حتى سلم ثم لبسته بردائه أو بردائي قلت من أقرأك هذه السورة قال أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت له كذبت فوالله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقراني هذه السورة التي سمعتنقرأها فأنطقت أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئها وانت

ورسل مع علي بن أبي طالب وبعضه عبد الله بن مسعود وأبو زيد وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عمرو وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وحذيفة وأبو بكر وعائشة وجابر وأبو برزة وأبو أمامة وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن حنيف وسلمان الفارسي (قلت) ورافع بن عمرو وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وجندب بن عبد الله البجلي وعبد الرحمن بن عريس وعقبة بن عامر وطلق بن علي وأبو هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط بسند جيد من طريق القرزقي الشاعرا عنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد وسألها فقال اني رجل من أهل المشرك وأن قومًا يخرجون علينا يقتلون من قال لا اله الا الله يؤمنون من سواهم فقال لا معنى النبي صلى الله عليه وسلم يقول من قتلهم فله أجر شهيد ومن قتلوه فله أجر شهيد فلهؤلاء خمسة وعشرون نفاعا من الصحابة والطرفاء إلى كثيرهم متعددة كعلي وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو وأبي بكر وأبي برزة وأبي ذر فبعد مجموع خبرهما القطع بصحة ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله باب** قول النبي صلى الله عليه وسلم لأنهم الساعية حتى تقتل قتان وهو هما واحدة كذا ترجم بإفظاء الخبر وسأني شرحه مستوفي في كتاب الفتان ان شاء الله تعالى وفي المتن من الزيادة يكون بينهما مقتلة عظيمة والمراد بالفتنتين جماعة على وجاعة معاوية والمراد بالذرة الاسلام على الرجوع وقيل المراد اعتقاد كل منهما انه على الحق وأورده هنا للإشارة إلى ما وقع في بعض طرقه كما عند الطبري من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد نحو حديث الباب وزاد في آخره فينباهم كذلك أذمرت مارقة يقتله أولى الطائفتين بالحق فبذلك تظهر مناسبتة لما قبله والله أعلم **قوله باب** ماجاء في التأولين تقدم في باب من أقرأناه بغير تأويل من كتاب الادب وفي الباب الذي يليه من لم يقرأ من قال ذلك متا ولا يبين المراد بذلك والحاصل ان من أقرأ المسلم ظهر فان كان بغير تأويل استحق الثم وزعمنا كان هو الكافرون كان يتأويل فظن ان كان غير سائح استحق الثم أيضا ولا يصل إلى الكفر بل يبين له وجه خطئه ويزجر عما يليق به ولا يتحقق بالاول عند الجمهور وان كان يتأويل سائح لم يستحق الثم بل تمام عليه الحجة حتى يرجع إلى الصواب قال العلماء كل متاؤل معذور بتأويله ليس باتم اذا كان تأويله سائح في لسان العرب وكان له وجه في العلم وذكر هنا أربعة أحاديث * الحديث الاول حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم بن حزام حين سمعه يقرأ سورة الفرقان في الصلاة يقرأها فمأقرأه هو صلى الله عليه وسلم وقد تقدم شرحه مستوفي في كتاب فضائل القرآن ومناسبتة للترجمة من جهة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤخذ عمر بتكذيب هشام ولا بكونه يليه بردائه أو اراد الإيقاع به بل صدق هشام فيما ظنوه وعذر عمر في إنكاره ولم يزد على بيان الحجة في جواز الإقرآن من قوله في أول السند وقال الليث اني أقرأه وصلة الاسماعيلي من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه ويونس شيخ الليث فيه هو ابن زيد وقد تقدم في فضائل القرآن وغيره من رواية الليث أيضا موصولا لكن عن عقيل لا عن يونس وهم مغلطاي ومن تبعه في أن البخاري وصله عن سعيد بن عفير عن الليث عن يونس وقوله كذا أساوره سين مهملة أي أوانبه وزنه ومعناه وقيل هو من قولهم سار سورا إذا انقطع ذكره وقد يكون بمعنى البطش لان السورة قد طلت على البطش لانه ينشأ عنها الحديث الثاني حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم وقد تقدم شرحه في أول حديث من كتاب استنباط المزيدين وسنده هنا كله كوفيون ووجه دخوله في الترجمة من جهة أنه صلى الله عليه وسلم لم يؤخذ الصعابة بجهلهم الظلم في الآية على عمومها حتى يتناول كل معصية بل عذرهم لانه ظاهر في التأويل ثم يلم المراد بآراف الاشكال

عليه وسلم اقرا بامر شمرات
فقال هكذا أنزلت ثم قال
ان هذا القرآن أنزل على
سبعة أحرف فافروا ما ينس
منه * وحدنا اسحق بن
ابراهيم اخبرنا وكيع ح
وحدنا يحيى حدثنا وكيع
عن الامش عن ابراهيم
عن حلقمة عن عبد الله
رضي الله عنه قال لما نزلت
هذه الآية الذين آمنوا
ولم يلبسوا ايمانهم ظلم
شئ ذلك على اصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم
وقالوا اينما ظلم نفسه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليس كما ظننتم افعالهم كما
قال لقمان لابنه يا بني
لا تشرك بالله ان الشرك
ظلم عظيم * حدثنا عبدان
اخبرنا عبد الله اخبرنا
معمر بن الزهري اخبرني
محمود بن الربيع قال
سمعت عتيان بن مالك
يقول غدا على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
رجل ابن مالك بن الدخشن
فقال رجل مناذك منافق
لا يحب الله ورسوله فقال
الذي صلى الله عليه وسلم
الا تقولونه يقول لاله الا
الله يتنى بذلك وجهه الله
قال بلى قال فانه لا وافي
عبد يوم القيامة به الا
حرم الله عليه النار
* حدثنا موسى بن
اسماعيل حدثنا ابو عوانة
عن حصين عن فلان قال

الحديث الثالث حديث عتيان بن مالك بن الدخشم وهو يضم المهمة وتسكون المعجبة ثم
شئ معجبة مضمومة ثم امرون وهو الذي وقع هنا وقد تقدم شرحه مستوفي في ابواب
المساجد في البيوت من كتاب الصلاة ومناسبتها من جهة انه صلى الله عليه وسلم لم يواخذ القائلين في
حق مالك بن الدخشم بما قالوا بل بين لهم ان اجراء احكام الاسلام على اظاهر دون مافي الباطن وقوله
هنا الا تقولونه يقول لاله الا الله كذا في رواية الكشي في وفي رواية المستطلى والسرخسي لا تقولوه
بصيغة التثنية وقال ابن التين لا تقولوه جاء في الرواية والصواب قولونه اى تخفوناه (قلت) الذي رايته
لا تقولوه بغير الالف اوله وهو موجه وتفسير القول باقطن فيه نظروا الذي يظهر انه بمعنى الرؤية او
السمع وجواز ابن التين انه خطاب لغير دوايله الا قوله فاشيع ضمة اللام حتى سارت واواوا وشذ ذلك
شاهدا * الحديث الرابع حديث علي في قصة حاطب بن ابي بلتعنة في مكاتبة قريشا ونزل قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم اولياء وقد تقدم في باب الجاسوس من كتاب الجهاد وما
يتعلق به وفي باب النظر في شعور اهل الذمة ما يتعلق بذلك راجع بين قوله حجرت ما وعقبتهما وضبط ذلك
وتقدم في باب فضل من شهد بدر من كتاب المغازي الكلام على قوله لعل الله اطالع على اهل بدر وفي
تفسير المستعنة بأبسط منه وفيها الجواب عن اعتراض عمر على حاطب بعد ان قبل النبي صلى الله عليه
وسلم عذره وفي فزوة الفتح راجع بين قوله يعني انا وازيلو والمقداد وقوله يعني انا وابو ابراهيم تدفقه
تصمة المراءى بيان ما قبل في اسمها ومافي الكتاب الذي جلت به واذا كرهنا بقية شرحه (قوله عن
حصين) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن الواسطي (قوله عن فلان) كذا وقع بهما وسعى في رواية
هشم في الجهاد وعبد الله بن ادریس في الاستئذان سعد بن عبيدة وكذا وقع في رواية خالد بن عبد الله
ومحمد بن فضيل عند مسلم واخرجه احمد عن عفان عن ابي عوانة فسامه وهو للاسباعي عن طريق
عثمان بن ابي شبة عن عفان قال حدثنا ابو عوانة عن حصين بن عبد الرحمن حدثني سعد بن عبيدة هو
السلمي الكوفي بقى اباحزة وكان زوج بنت ابي عبد الرحمن السلمى شيخه في هذا الحديث وقد وقع
في نسخة الصغاني هنا بعد قوله عن فلان ما نصه هو ابوحزة سعد بن عبيدة السلمى خين ابي عبد
الرحمن السلمى انتهى ولعل القائل هو ابي آخره من دون البخاري وسعد تاجي روى عن جماعة من
الصعابة منهم ابن عمر والبراء (قوله تنازع ابو عبد الرحمن) هو السلمى وصرح به في رواية عفان (قوله
وحبان بن عطية) بكسر المهملة وتشديد الموحدة حتى ابوعلى الجبائي وتبعه صاحب المشارق والمطالع
ان بعض رواية ابي ذر ضبطه بفتح اوله وهو وهم (قلت) وحكى المزني ان ابن ما كولا ذكره بالكسر
وان ابن الفرضي ضبطه بالفتح قال وتبعه ابوعلى الجبائي كذا قال والذي جزم به ابوعلى الجبائي توهيم
من ضبطه بالفتح كما نقلته وذلك في تهذيب المجلد وصوبه بالكسر حيث ذكره مع حبان بن موسى
وغيره بالكسر اجماعا وكان حبان بن عطية سلميا ايضا ومؤاخيا لابي عبد الرحمن السلمى وان
كما عتقني في فضيل عثمان وعلى وقد تقدم في اواخر الجهاد من طريق هشم عن حصين في هذا
الحديث وكان ابو عبد الرحمن عثمانيا يابى فضل عثمان على علي حبان بن عطية غلوا اى فضل
عليه على عثمان (قوله لقد علمت ما الذي) كذا في الكشي وفي كذا في اكثر الطرق والعموي والمستطلى
هنا من الذي وعلى الرواية الاولى ففاعل التجري هو القول المعبر عنه هنا بقوله شئ بقوله وعلى
الثانية الفاعل هو القائل (قوله جريا) بفتح الجيم وتشديد الراء مع الهمز (قوله صاحبك) زاد
عفان يعني عليا (قوله على الدماء) اى اراقه دماء المسلمين لان دماء المشركين مندوب الى اراقها

انفاقا **(قوله لا بال)** بفتح الهمزة وهي كلمة يقال عند الخلع على الشيء والاصل فيه ان الانسان اذا وقع في شدة عارنه اوجه فاذا قيل لا بالك فغناه ليس لك أبجد في الامر جدم ليس له معاون ثم اطلق في الاستعمال في موضع استبعاد ما يصدق من المخالف من قول أو فعل **(قوله سمعته بقوله)** في رواية المستطلي والتكمي هي هنا سمعته يقول بحدف الضمير والاول اوجه لقوله قال ماهو **(قوله قال)** يعني كذا لهم وكان قال الثانية سقطت عن عادتهم في اسقاطها خطأ والاصل قال أي أبو عبد الرحمن قال أي على **(قوله)** والزبير وابا هرند تقدم في غزوة القتيح من طريق عبيد الله بن أبي رافع عن علي ذكر المقداد بن أبي مرزوق بان الثلاثة كانوا مع علي ووقع عند الطبري في تهذيب الآثار من طريق اعشى ضعيف عن أبي عبد الرحمن السلمي في هذا الحديث ومع الزبير بن العوام ورجل من الأبطال وليس المقداد ولا أبو هرند من الانصار الا ان كان بالمعنى الاعم ووقع في الاسباب للأحاديث أن عمر وعمار وطلحة كانوا معهم ولم يذكروا مستندوا كنه من قضاة ابن الكلبي فاقلم أروه في سير الواقدي ووجدت ذكره كرفيع عمر من وجه آخر أخرجه من مردويه في تفسيره من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس في قصة المرأة المذكورة فأخبر جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بغيرها فبعث في أثرها عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب **(قوله روضة حاج)** بمهمة ثم جيم **(قوله قال أبو سلمة)** هو موسى بن اسمعيل شيخ البخاري فيه **(قوله)** هكذا قال أبو عوانة حاج فيه إشارة إلى أن موسى كان يعرفان الصواب ناخ معجمتين ولكن شيخه قالها بالمهمة والجيم وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من رواية محمد بن اسمعيل الصانع عن عفان قد كرها بلفظ حاج بمهمة ثم جيم قال عفان والناس يقولون ناخ أي معجمتين قال الثوري قال العلماء هو غلط من أبي عوانة وكأله اشتبه عليه بمكان آخر يقال له ذات حاج بمهمة ثم جيم وهو موضع بين المدينة والشام يسلكه الحاج وأما روضة ناخ فاهم بين مكة والمدينة بقرب المدينة **(قلت)** وذكر الواقدي أنها بالقرب من ذي الحليفة على بر من المدينة وأخرج سمويه في فوائده من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال وكان حاطب من أهل اليمن حليفا للزبير قد كثر القصة وفيها ان المكان على قريب من اثني عشر ميلا من المدينة وزعم السهيلي ان هشما كان يقولها أيضا حاج بمهمة ثم جيم وهو وهم أيضا وسيأتي في ذلك في آخر الباب وقبل سبق في وأخرا الجهاد من طريق هشيم بلفظ حتى تاوار روضة كذا فعل البخاري كتبه عنها وشيخه إشارة إلى ان هشما كان بصحفا وعلي هذا فلم ينفرد أبو عوانة بصحيفة لكن أكثر الرواة عن حصين قالوا على الصواب معجمتين **(قوله قال فيها امرأة)** معها صحيفة من حاطب بن أبي بلعة إلى المشركين فأتوا فيها في رواية عبيد الله ابن أبي رافع فإنها طعينة معها كتاب الطعينة غطاء معجزة وزن عظيمة فبيلة معني فاعلة من الظعن وهو الزحيل وقبل سميت طعينة لأنها تركب الظعن التي تظعن برا كها وقال الخطابي سميت طعينة لأنها تظعن مع زوجها ولا يقال لها طعينة إلا إذا كانت في الهودج وقيل انه اسم الهودج سميت المرأة لركوبها فيه ثم توسعوا فاطفوه على المرأة ولولم تكن في هودج وقد تقدم في غزوة القتيح بيان الاختلاف في اسمها وذكر الواقدي انها من مرضة وانها من أهل العرج بفتح الراء بعدها جيم يعني قرية بين مكة والمدينة وذكر الثعلبي ومن تبعه انها كانت مولاة أبي صبي بن عمرو بن هاشم بن عبد مناف وقيل عمران بدل عمرو وقيل مولاة بني أسد بن عبد العزى وقيل كانت من موالى العباس وفي حديث أنس التي أشرت اليه عند ابن مردويه انها مولاة قنبرش وفي تفسير مقاتل بن حبان ان حاطبا أعطاه عشرة دنانير وكساها بردا وعند الواقدي انها قدمت المدينة

جرا صاحبك على
الدماء يعني عيال قال ماهو
لا بالك قال شيء سمعته
بقوله قال ماهو قال يعني
رسول الله صلى الله عليه
وسلم والزبير وابا هرند
وكننا فارس قال اطلقوا
حتى تاوار روضة حاج قال
أبو سلمة هكذا قال أبو
عوانة حاج فان فيها امرأة
معه صحيفة من حاطب
ابن ابي بلعة إلى المشركين
فأتوا فيها فاطفونا على
افراسنا حتى ادركناها
حيث قال لنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم

فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم جئت مسلمة فانت لا ولكن احببت قال فابن أنت عن شباب قريش
 وكانت مغنية قالت ما طلب مني بعد وفاة بدر شي من ذلك فكساها وجعلها فاتها حاطب فكتب معها
 كتابا إلى أهل مكة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد أن يخرجه فخذوا حذركم في حديث عبيد
 الرحمن بن حاطب فكتب حاطب إلى كفار قريش بكتاب يتصيح لهم وعند أبي يعلى والطبري من طريق
 الطحاوي عن أبي لميا أن أبا النبي صلى الله عليه وسلم أن يخرجه مكة أسرا إلى ناس من أصحابه ذلك وأفتى في
 الناس أنه يريد غير مكة فمعه حاطب بن أبي بلتعة فكتب حاطب إلى أهل مكة بذلك وذكروا أبا
 أنه كان في كتابه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في الناس بالفرز ولا إرأه إلا يريدكم وقد أحييت
 أن يكون أنذارى لكم بكتابي اليكم وتقدم خبيثة ما نقل مما وقع في الكتاب في غزوة الفتح (قوله تسير
 على بعيرها) في رواية محمد بن فضيل عن حصين شند بن معجبة ومثناة فوقاية (قوله فابتغينا في
 رحلها) أي طلبنا كلها فقامنا معها فأنزلناها وفي رواية محمد بن فضيل فالتفتا بعيرها فابتغينا وفي رواية
 الحارث فوضعتا متاعا وفتنا فلم يجد (قوله لقد غلنا) في رواية الكشي في لقد غلنا وهي
 رواية عفان أيضا (قوله ثم حلف على الذي يحلف به) أي قال والله وصرح به في حديث أنس وفي
 حديث عبد الرحمن بن حاطب (قوله لتخرجن الكتاب أو لأجر دنك) أي أنزعني ثيابك حتى تصير
 عريانة وفي رواية ابن فضيل أو لأقتلنك وذكر الأسماعيلي أن في رواية خالد بن عبد الله مثله وعنده
 من رواية ابن فضيل لأجر دنك عجم ثم أضاف أي أصبرك مثل الجزور إذا ذهبت ثم قال الأسماعيلي
 ترجم البخاري النظر في شعور أهل النمة يعني الترجمة الماضية في كتاب الجاهل ودهذه الرواية تتألف
 أي رواية أو لأقتلنك (قلت) رواية لأجر دنك أشهر ورواية لأجر دنك كلها مفسدة منها ورواية لا
 تقتلنك كلها بالمعنى من لأجر دنك ومع ذلك فلا تنافي الترجمة لأنها إذا قتلت سلبت ثيابها في العادة فيستلزم
 التجرد الذي ترجم به ويؤيد الرواية المشهورة ما وقع في رواية عبيد الله بن أبي رافع بلفظ تخرجن
 الكتاب وألقين الثياب قال ابن التين كذلك ما وقع بكسر الهمزة وقطع الياء التحثانية وتشديد النون قال
 والياء زائدة وقال الكرماني هو بكسر الياء وفتحها كذا جاء في الرواية بآيات الياء والقوا عد التصريفية
 نقض حذفتها لكن إذا صحت الرواية فتحمل على أنها وقعت على طريق المشاكسة لتخرجن وهذا فوجه
 الكسرة وأما الفتحة فتحمل على خطاب المؤنث الغائب على طريق الالتفات من الخطاب إلى الغيبة قال
 ويجوز فتح القاف على البناء للجهول وعلى هذا وقع الثياب (قلت) وظهري أن صواب الرواية
 للمخبر بالثوب بلفظ الجمع وهو ظاهر جدا لا إشكال فيه البتة ولا يشترى تكلف تخرج ووقع في
 حديث أنس فقالت ليس معي كتاب فقال كذبت فقد حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن معك
 كتابا والله تعطيني الكتاب الذي معك ولا تترك علي ثوبا إلا التمسافه قالت أولم ينامن
 مسلمين حتى إذا ظن أنهما ينامن في كل ثوب معها حلت عفاصها وفيه فرجها البها فلا سبيهما
 فقالا والله لنذيقنك الموت أو لنذفن البنا الكتاب فأكثرت ويجمع بينهما بما هما هداها بالقتل
 أو أفلها أصرت على الإنكار ولم يكن معها أذن يقتلها هداها بتجرع ثيابها فلما تحقق ذلك
 خشيت أن يقتلها حقيفة وزاد في حديث أنس أيضا قالت أدفعه إليكم على أن ترداني إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية أعشى تخيف عن عبد الرحمن عند الطبري فلم يزل على بها حتى
 خافته وقد اختلف هل كانت مسلمة أو على دين قومها فلا كثر على الثاني فقد عدت فيمن أهدر
 النبي صلى الله عليه وسلم دمهم يوم الفتح لأنها كانت تخفي بهجاءه وهجاء أصحابه وقد وقع

تسير على بعيرها وكان كتب
 إلى أهل مكة عبر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 إليهم قتلنا ابن الكتاب
 الذي معك قالت مامى
 كتاب فالتفتا بها بعيرها
 فابتغينا في رحلها فوجدنا
 شيئا قال صاحب مامى
 معها كتابا قال قتلنا
 علمنا ما كذب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم حلف
 على والذي يحلف به
 لتخرجن الكتاب أو
 لأجر دنك فاهوت إلى
 حيزتها وهي مخجزة
 بكساء فخرجت المصحفة

فأقواها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر يا رسول الله قد خان الله ورسوله والمؤمنين دعني فأضرب عنقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا حاطب ما جعلت على ما صنعت قال يا رسول الله مالي أن لا أكون مؤمنا بالله ورسوله ولكي أرتد أن يكون لي عند القوم يدفع بها عن أهلي ومالي وليس من أصحابك أحد إلا ههناك من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله قال صدقوا قولوا له إلا خير أقال فعاد عمر فقال يا رسول الله قد خان الله ورسوله والمؤمنين دعني فلا ضرب عنقه قال أو ليس من أهلي بدر

في أول حديث أنس أمر النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح بقتل أربعة فذكر هاهنا أنهم قالوا أما امر سارة فذكر قصتها مع حاطب (قوله فأقواها) أي الصلحة وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع فأقنا به أي الكتاب ونحوه وفي رواية ابن عباس عن عمر وزاد فقري عليه فاذقيه من حاطب إلى ناس من المشركين من أهل مكة نساهم الواقدي في روايته سهيل بن عمرو والعامري وعكرمة بن أبي جهل الخزومي وسفوان بن أمية الجهمي (قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا حاطب ما جعلت على ما صنعت) في رواية عبد الرحمن بن حاطب قد عارض رسول الله صلى الله عليه وسلم حاطباً فقال أنت كتبت هذا الكتاب قال نعم قال فما جعلت على ذلك وكان حاطباً لم يكن حاضر المأجاء الكتاب فاستدعى به لذلك وقد بين ذلك في حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب وللفقه فارسل إلى حاطب فذكر كنهه رواية عبد الرحمن أخرجه الطبري بسند صحيح (قوله قال يا رسول الله مالي أن لا أكون مؤمنا بالله ورسوله) وفي رواية المستعلى ما في الموحدة بدل اللام وهو أوضح وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب أما والله ما أرتد منذ أسلمت في الله وفي رواية ابن عباس قال والله أي لتأصح لله ورسوله (قوله ولكي أرتد أن يكون لي عند القوم يدفع بها عن أهلي ومالي) أي منه أذفع بها عن أهلي ومالي زاد في رواية أعشى تحيف والله ورسوله أحب إلى من أهلي ومالي وتقدم في تفسير المنعنة قوله كنت مخلصاً وتفسيره وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب ولكي كنت أكره أن أغرب بيا فيكم وكان لي نون وأخوة بمكة فكنت لعمري أذفع عنهم (قوله وليس من أصحابك أحد إلا ههناك) في رواية المستعلى هناك (من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله) وفي حديث أنس وليس منكم رجل إلا ههناك من يحفظه في عياله غيري (قوله قال صدقوا قولوا له إلا خيراً) ويحتمل أن يكون منكم رجل إلا ههناك من يحفظه في عياله غيري (قوله قال يكون بوحى) (قوله فعاد عمر) أي عاد إلى الكلام الأول في حاطب فيه نصر به قال ههناك من بين قوما المردة الأولى فكان فيها معذوراً لأنه لم يتضح له عذره في ذلك وأما الثانية فكان أنضج عذره وصدقه النبي صلى الله عليه وسلم فيه ونهى أن يقولوا له إلا خيراً في إعادة عمر ذلك الكلام أشكالاً وأجيب عنه بأنه ظن أن صدقه في عذره لا يدفع ما وجب عليه من القتل وتقدم أيضاً فيه في تفسير المنعنة (قوله فلا ضرب عنقه) قال الكرماني هو يكسر اللام ونصب الباء وهو في تأويل مصدر محذوف وهو خبر مبتدأ محذوف أي أتركى لأضرب عنقه فتركى من أجل الضرب ويجوز أن يكون الباء الفاعلة على رأي الأخفش واللام للامر ويجوز فتحها على لغة وأمر المتكلم نفسه باللام فصيح قليل الاستعمال وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع دعني أضرب عنق هذا المنافق وفي حديث ابن عباس قال عرفنا خثرت سبي وقتل يا رسول الله أمكي منه فإنه قد كفر وقد أنكر القاضى أبو بكر بن الباقلى هذه الرواية وقال ليست بعمر وقصة قاله في الرد على الجاحظ لأنه احتج بها على تكفير الامصوي وليس لأنكار القاضى معنى لأنه لو ردت بسند صحيح وذكر البرقي في مستخرجه أن مسلماً أخرجهما ورده الحميدى والجمع بينهما أن مسلماً خرج سندهما ولم يسق لفظها وإذا ثبت لفظها أطلق الكفر وأراد به كفر النعمة كأطلق النفاق وأراد به نفاق المعصية وفيه نظر لأنه استأذن في ضرب عنقه فأشعر بأنه ظن أنه نافق نفاق الكفر ولذلك أطلق أنه كفر ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر يرى تكفير من ارتكب معصية ولو كبرت كما هو قول المبتدعة ولكنه غلب على ظنه ذلك في حق حاطب فلما بين له النبي صلى الله عليه وسلم عذر حاطب رجع (قوله وأليس من أهل بدر) في رواية أخرى وأليس قد شهد بدر وهو استغفام تهريب وجزم في رواية عبيد الله بن أبي رافع أنه قد شتم بدر وأراد أن يلحق

فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه نكت وظاهر اعداء علي (**قوله** وما يدرك لعل الله اطلع) تقدم في فضل
 من شهد بدرا رواية من روى بالجزم والبحث في ذلك وفي معنى قوله اعموا ما شئتم ومجايز بدأ المراد ان
 ذنوبهم تقع مغفورة حتى لو تركوا فراضا متلاها يؤاخذوا بذلك ما وقع في حديث سهل بن الحنظلية في
 قصة الذي حرس ليلة حين قال له النبي صلى الله عليه وسلم هل نزل فقال لا الا قضاء حاجه قال علي
 ان لا تمهل بعدها وهذاوافق ما فهمه أبو عبد الرحمن السلمي ويؤيده قول علي فمن قتل المحروية
 لو أخبرتكما قضي الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم لمن قتلهم لتسكنتم عن العمل وقد تقدم
 بانه فون افيه اشعار بأن من باشر بعض الاعمال الصالحة ثاب من جزيل الثواب بما يقوم الا تمام
 الصالحة من ترك الفرائض الكثيرة وقد تعقب ابن طالع علي في عبد الرحمن السلمي فقال هذا الذي
 قاله فلاننا منه لان عليا على مكانته من العلم والفضل والدين لا يقتل الامن وجب عليه القتل ووجه ابن
 الجوزي والقرطبي في الفهم قول السلمي كما تقدم وقال الكرمانى بمقتضى ان يكون مراده ان عليا
 استفاد من هذا الحديث الجزم بانه من أهل الجنة فصرفناه لو وقع منه خطأ في اجتهداه لم يؤاخذ به
 قطعا كذا قال وفيه نظر لان المجتهد معفو عنه فيما أخطأ فيه اذا بذل فيه وسعه وله ومع ذلك اجر فان
 أصاب فيه اجران والحق ان عليا كان مصيبا في حروبه فله في كل ما اجتهد فيه من ذلك اجران قطران
 الذي فهمه السلمي استدق به الى طنه كما قال ابن طالع والله اعلم ولو كان الذي فهمه السلمي صحيحا
 لكان على شجر اعلى غير الدماء كالاموال والواقع انه كان في غاية الورع وهو اقل باصفراءه وايضا
 غري غيري ولم ينفل عنه قط في أمر المال الا لتعري بالمهمة لا لتجري بالجزم (**قوله** فقد اوجبت
 لكم الجنة) في رواية عبيد الله بن أبي رافع فقد غفرت لكم وكذا في حديث عمر ومثله في مغازي أبي الاسود
 عن عروة وكذا عند أبي عائد (**قوله** فاعروا وقت عيناها) بالعين المعجمة الساكنة والراء المكسرة بهما
 واوساكنة ثم قال في امثال من الدموع حتى كانتا غرقت فها وقعوا على من الفرق ووقع في رواية الطرث
 عن علي ففاضت عيناها وعرو وجمع على امها امثال ثم فاضت (**قوله** قال أبو عبد الله) هو المصنف (**قوله**
 خاخ اصح) يعني بمعجمتين (**قوله** ولكن كذا قال أبو عوانة حاج) أي بمهمة ثم حيم (**قوله** حاج نصيب
 وهو موضع) قلت تقدم بيانه (**قوله** وهشيم قول خاخ) وقع للاكثر بالمعجمتين وقيل بل هو قول أبي
 عوانة وبه جزم السهيلي ويؤيده أن البخاري لما أخرجه من طريقه في الجهاد عبر بقوله روضة كذا كما
 تقدم فلو كان بالمعجمتين لما كنى عنه ووقع في السيرة لفظ الحلبي روضة خاخ بمعجمتين وكان هشيم
 يروى الأخيرة منها بالجزم وكذا ذكره البخاري عن أبي عوانة انتهى وهو هو هشيم ان المغاربة بينها وبين
 الرواية المشهورة انما هو في الخاء الاخرة فقط وليس كذلك في الأولى فنحن اذ في صوانة انها
 بالخاء المهمة جز مارا ما هشيم فالرواية عنه محتملة وفي هذا الحديث من القوافي ما تقدم أن المؤمن
 ولو بلغ بالصلاح أن يقطع له بالجنة لا يصح من الوقوع في الذنب لان حاطبا دخل فيمن أوجب
 الله لهم الجنة ووقع منه ما وقع وفيه تعقب على من تأول ان المراد بقوله اعموا ما شئتم انهم حفظوا
 من الوقوع في شيء من الذنوب وفيه الرد على من كفر المسلم بارتكاب الذنوب وعلى من جزم بشيخه
 في النار وعلى من قطع بانه لا بد بعبث وبقه ان من وقع منه الخطا لا ينبغي له ان يجعده بل يعترف
 ويمتنع للا يجمع بين ذنبي وفيه جواز التندب في استخلاص الحق والتمسك بما لا يشبهه المهدد
 تخوفه فالحق يستخرج منه الحق وفيه هتلاسترا الجاسوس وقد استدله من يرى قتله من المالكية
 لا استدنان عمر في قتله ولم يرد النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك الا لكونه من أهل بدر ومنهم من

وما يدرك لعل الله اطلع
 عليهم فقال اعموا ما شئتم
 فقد اوجبت لكم الجنة
 فاعروا وقت عيناها فقال الله
 ورسوله اعلم قال أبو عبد
 الله خاخ اصح ولكن كذا
 قال أبو عوانة حاج وساج
 نصيب وهو موضع
 وهشيم يقول خاخ

قيدته بأن يشكر ذلك منه والمعروف عن مالك يجهنم فيه الإمام وقد نقل الطحاوي الإجماع على أن
 الجاهلوس المسلم لا يباح دمه وقال الشافعية والأكثر يعزرون كان من أهل الهبات يعني عنه
 وكذا قال الأوزاعي وأبو حنيفة يوجع عقوبة طال جسده وفيه العفون زلة ذوى الهمة وأجاب
 الطبري عن قصة حاطب واحتجاج من احتج بأنه إنما صبح عنه لما طلعه الله عليه من صدقه في
 اعتذاره فلا يكون غيره كذلك قال القرطبي وهو وطن خطالان أحكام الله في عباده نعمت بحري على
 مظاهر منهم وقد أخبر الله تعالى نبيه عن المنافقين الذين كانوا يحضرون لم يبع له قتلهم مع ذلك لانه اراهم
 الاسلام وكذلك الحكم في كل من أظهر الاسلام بحري عليه أحكام الاسلام وفيه من أعلام النبوة
 اطلاع الله نبيه على قصة حاطب مع المرأة كما تقدم بيانه من الروايات في ذلك وفيه إشارة الفكيبر على
 الإمام عا ينظر له من الرأي العائد نفسه على المسلمين وبشعر الإمام في ذلك وفيه جواز العفو عن
 العاصي وفيه أن العاصي لأحرمة له وقد أجمعوا على أن الأجنبية يحرم النظر إليها مؤمنة كانت أو
 كافرة ولو لأنها له صباها سقطت حرمتها ما عداها على شجر دها قاله ابن بطال وفيه جواز غفران
 جميع الذنوب الجائزة الوقوع عن شاه الله خلافا لمن أرى ذلك من أهل البدع وقد استشكلت أقامته
 الحد على مطمح قذف عائشة رضي الله عنها كما تقدم مع أنه من أهل بدر فله سامع عا ركبته من
 السكينة وسومع حاطب وعلل بكونه من أهل بدر والجواب ما تقدم في باب فضل من شهد بدر أن محل
 العفو عن البدرى في الأمور التي لا حد فيها وفيه جواز غفران ما تأخر من الذنوب وبدل على ذلك
 القامه به في عدة أخبار وقد جعت جزأ في الأحاديث الواردة في بيان الأعمال الموعود لعاملها بغفران
 ما تقدم وما تأخر سمعته انحصار المكفرة للذنوب المقدمة والمؤخرة وفيها عدة أحاديث باسناد جيد
 وفيه نادر عمر وأنه لا ينفى إقامة الحد والتأديب بحضرة الإمام الأبعد استدانه وفيه منقبة لعمر
 ولاهل بدر كاهم وفيه البكاء عند السرور ويحتمل أن يكون عمر بنى حينئذ لما لحقه من الخشوع والندم
 على ماقاله في حق حاطب **قائمة** اشتمل كتاب استنباه المرتدين من الأحاديث المرفوعة على أحد
 وعشرين حديثا فيها واحد مطبق والبقية موصولة المسكر منها فيه وفيها ماضى سبعة عشر حديثا
 والأربعة خاصة واقعه سلم على تخريجها جميعها وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار
 بعضها موصول والله أعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الأكرام

قوله بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الأكرام

هو لزوم الغير بما لا يريد به وشروط الأكرام أربعة الأول أن يكون فاعله قادرا على إتياع ما بهدد
 به والمأمور عاجزا عن الدفع ولو بالفرار الثاني أن يقبل على ظنه أنه إذا امتنع أو وقع به ذلك اتاثل
 أن يكون ما هدد به فورا فلو قال إن لم تفعل كذا ضربت بكذا أو لا يهدم كرها ويستثنى ما إذا كرر منّا
 فربما جدد أو جرت العادة بانه لا يختلف الرابع أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره كمن
 أكره على الزنا فارتج وأمكنه أن ينزع وبقول أنزلت فيتمادى حتى ينزل وكمن قيل له طلق ثلاثا فطلق
 واحدة وكذا عكسه ولا فرق بين الأكرام على القول والفعل عند الجمهور ويستثنى من الفعل ما هو
 محرم على التأييد كقتل النفس بغير حق واختلف في المسكر هل يكف بترك فعل ما أكره عليه
 أو لا فقال الشيخ أبو اسحق الشيرازي انعقد الإجماع على أن المسكر على القتل مأمور باجتناب القتل

الكفر يكون باقول والافضل من غير اعتقاد وقد يكون باعتقاد فاستثنى الاول وهو المكروه (قوله وقال
 الان تتقوا منهم فتاه وهي شية) أخذ من كلام أبي عبيدة قال فتاه تقيه واحدا (قلت) وقد تقدم ذلك
 في تفسير آل عمران ومعنى الآية لا يتخذ المؤمن الكافر وليا في الباطن ولا في الظاهر الا التقية في
 الظاهر فيجوز ان يواله اذا خافه وبما ديه باطنا قيل الحكمة في العدول عن الخطاب ان موالاة الكفار
 لما كانت مستقبحة لم يواجه الله المؤمنين بالخطاب (قلت) ويظهر لي ان الحكمة فيه انه لما تقدم الخطاب
 في قوله لا يتخذوا اليهود والنصارى اولياء بغضهم اولياء بعض ومن يتولهم منكم فانه منهم كلهم اخذوا
 بعومه حتى انكروا على من كان له عذر في ذلك فزلت هذه الاقترضة في ذلك وهو كالات
 الصريحة في الزجر عن الكفر بعد الاعيان ثم رخص فيه لمن اكروه على ذلك (قوله وقال ان
 الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم قالوا فم كنتم قالوا) كنا مستضعفين في الارض الى قوله عفا
 غفورا وقال والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية
 الظالم اهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا) هكذا في رواية ابن ذر وهو صواب
 وانما اورده بلفظ التنبية على ما وقع من الاختلاف عند الشراح ووقع في رواية كريمة والاصح
 وانما سوى ان الذين توفاهم صاف الى قوله في الارض وقال بعدها الى قوله واجعل لنا من لدنك نصيرا وفيه
 تغيير ووقع في رواية النسائي ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم قالوا فم كنتم الايات قال ومالك
 لا تفتنون في سبيل الله الى قوله نصيرا وهو صواب وان كانت الايات الاولى مترائية في السورة عن
 الآية الاخيرة فليس فيه شيء من التغيير وانما صدرت بالآيات المترائية للإشارة الى ما روى عن مجاهد
 أنها نزلت في ناس من أهل مكة آمنوا فكتب اليهم من المدينة فآثروا لانراكم من انالان اهاجرتم فخرجوا
 فادركهم اهلهم بالطريق فقتلهم حتى كفروا مكرهين واقتصر ابن طال على هذا الاخير وعزاء
 المفسرين وقال ابن طال ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم الى أن يعفو عنهم وقال الا
 المستضعفين الى اظام اهلها (قلت) وليس فيه تغيير من التلاوة الا ان فيه تصرفا فيما سافه
 المصنف وقال ابن التين بعد ان تكلم على قصة عمار الى أن قال ولكن من شرح بالكفر صدرا أى من
 فتح صدره لقبوله وقوله الذين توفاهم الملائكة الى قوله واجعل لنا من لدنك نصيرا ليس التلاوة كذلك
 لان قوله واجعل لنا من لدنك نصير قبل هذا قال ووقع في بعض النسخ الى قوله غفورا رحما وفي بعضها
 فاولئك صبي الله أن يعفو عنهم وقال الا المستضعفين من الرجال الى قوله من لدنك نصيرا وهذا الى نسق
 التنزيل كذا قال فأنطأ الآية التي آخرها نصيرا في اولها والمستضعفين بالواو لا بلفظ الا وما تشبهه عن
 بعض النسخ الى قوله غفورا رحما محتمل لان الآية التي الى اولها ان الذين توفاهم الملائكة قوله
 وساعت نصيرا وآخر التي بعدها سبلا وآخر التي بعدها عفو غفورا وآخر التي بعدها غفورا رحما
 فكأنه أراد سابقا أربع آيات (قوله فعذر الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به)
 يعني الا اذا غلبوا قال والمكروه لا يكون الاستضعاف غير تمتنع من فعل ما أمر به أى ما أمر به من له
 قدرة على ايقاع الشر به أى لانه لا يقدرد على الامتناع من الترك الا لا يقدرد المكروه على الامتناع من
 الفعل فهو في حكم المكروه (قوله وقال الحسن) أى البصري (التقية الى يوم القيامة) وصله عبد بن
 جسد وابن ابي شبة من رواية عوف الاعرابي عن الحسن البصري قال التقية جائزة للمؤمن الى يوم
 القيامة لانه كان لا يجعل في القتل تقيه ولفظ عبد بن جسد الا في قتل النفس التي حرم الله عن لا يهدر
 من أكره على قتل غيره لكونه يؤثر نفسه على نفس غيره (قلت) ومعنى التقية الحد من اظهار

وقال الا ان تتقوا منهم
 فتاه وهي تقيه وقال ان
 الذين توفاهم الملائكة
 ظالمى انفسهم قالوا فم
 كنتم قالوا كنا مستضعفين
 في الارض الى قوله عفا
 غفورا وقال المستضعفين
 من الرجال والنساء
 والولدان الذين يقولون
 ربنا اخرجنا من هذه
 القرية الظالم اهلها
 واجعل لنا من لدنك وليا
 واجعل لنا من لدنك نصيرا
 فعذر الله المستضعفين
 الذين لا يمتنعون من ترك
 ما أمر الله به والمكروه
 لا يكون الاستضعاف غير
 تمتنع من فعل ما أمر به
 وقال الحسن التقية الى
 يوم القيامة

ما في النفس من معتقد وغيره للغير أو صله وقية فوزن حزة فصلة من الوفاة وأخرج البيهقي من طريق
ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال التقية بالسان والقلب مطمئن بالإيمان ولا يبطئ به القتل
(قوله) وقال ابن عباس فيمن يكرهه الأصوص فيطلق ليس بشئ وبه قال ابن عمر بن الزبير والشعبي
والحسن) أما قول ابن عباس فوصفه ابن أبي شيبة من طريق عكرمة أنه سئل عن رجل أكرهه
الأصوص حتى طلق امرأته فقال ابن عباس ليس بشئ أي لا يقع عليه الطلاق وأخرج عبد الرزاق
بسند صحيح عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى طلاقا المكروه شيئا وأما قول ابن عمر وابن
ابن جريج فخرجهما الجدي في جامعه والبيهقي من طريقه قال حدثنا سفيان سمعت عمر بن الخطاب يقول ابن دينار
حدثني ثابت الأعرج قال تزوجت أم ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فدعا لي ابنه ودعا لعملي له
فربطوني وضربوني بالسياط وقال تطلقها أو لا تفعلن وأفعلن فطلقها ثم سألت ابن عمر وابن الزبير فلم
يرياه شيئا وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن ثابت الأعرج نحوه وأما قول الشعبي فوصفه عبد
الرزاق بسند صحيح عنه قال إن أكرهه الأصوص فليس بطلاق وإن أكرهه السلطان وقع وزحل عن
ابن عيينة فوجهه وهو أن اللص يقدم على قتله أو السلطان لا يقتله وأما قول الحسن قال سعيد بن
منصور حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى طلاقا المكروه شيئا وهذا سند صحيح إلى
الحسن قال ابن طلال نعا لابن المنذر اجعوا على أن من أكرهه على الكفر حتى خشي على نفسه القتل
فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان أنه لا يهكم عليه بالكفر ولا يبين منه زوجته إلا محمد بن الحسن فقال إذا
ظهر الكفر صار مرندا وإن منه امرأته ولو كان في الباطن مسلما قال وهذا قول ثعلبي حكاه عنه
رود عليه لمخالفته النصوص وقال قوم جعل الرخصة في القول دون الفعل كان يسجد لله ثم أقتل
مسلما أو أكل الخنزير أو زنى وهو قول الأوزاعي وسعنيون وأخرج اسمعيل القاضي بسند صحيح
عن الحسن أنه لا يهكم التقية في قتل النفس المرمية وقالت طائفة ألا كراه في القول والفعل سواء
واختلف في حد الكراه فأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن عمر قال ليس الرجل يمين على نفسه
إذا سجن أو أوثق أو عذب ومن طريق شريح نحوه هو زيادة قوله أربع كلهن كرهه السجن والضرب
والوعيد والقيد وعن ابن مسعود قال ما كلام بدرا عن سوطين إلا كنت متكلما به وهو قول الجمهور
وعند الكوفيين فيه تفصيل واختلفوا في طلاق المكروه فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع وقيل فيه ابن
طلال إجماع الصحابة وعن الكوفيين يقع ونقل مثله عن الزهري وفتادة وابن قلابه وفيه قول ثالث
تقدم عن الشعبي (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم الأعمال بالنية) هذا طرف من حديث وصلة
المصنف في كتاب الإجماع بفتح الحزرة وقلته الأعمال بالنية هكذا وقع فيه بدون أعماق أوله وأفراد
النية وقد تقدم شرحه مستوفى في أول حديث في الصحيح وبقى ما يتعلق بالكراه في أول ترك الحيل
قرينا وكان البخاري أشار بإبراده هنا إلى الردعي من فرق في الكراه بين القول والفعل لأن العمل
فعل وإذا كان لا يعتبر بالنية كإدله عليه الحديث فالمكروه لانية له بل نيته عدم الفعل الذي كرهه
عليه واحتج بعض المالكية بأن التفصيل يشبه ما نزل في القرآن لأن الذين كرهوا انما هو على
الكلام فيما بينهم وبين ربهم فلما لم يكونوا معتمدين له جعل كراهه لم يكن ولم يؤثر في بدن ولا مال بخلاف
الفعل فإنه يؤثر في البدن والمال هذا معنى ما حكاه ابن طلال عن اسمعيل القاضي ونعني به المنبر بانهم
أكرهوا على النطق بالكفر وعلى مخالفة المشركين ومعاوتهم وترك ما يخالف ذلك وترك الأفعال على

وقال ابن عباس فيمن
يكرهه الأصوص فيطلق
ليس بشئ وبه قال ابن عمر
وابن الزبير والشعبي
والحسن وقال النبي صلى
الله عليه وسلم الأعمال بالنية
حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
الليث عن خالد بن يزيد عن
سعيد بن أبي هلال عن
هلال بن أسامة أن أبا
سلمة بن عبد الرحمن أخبره
عن أبي هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان
يدعو في الصلاة اللهم أنج
عباس بن أبي ربيعة وسلمة
ابن هشام والوليد بن
الوليد اللهم أنج المستضعفين
من المؤمنين اللهم أشدد
وطائن على مضروبعث
عليهم سنين كنى يوسف

الوهاب حدثنا أبو
عن أبي قلابة عن أنس
رضي الله عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثلاث
من كن فيه وجد حلاوة
الإيمان أن يكون الله
ورسوله أحب إليه مما
سواهما وأن يحب المرء
لا يحبه الله وأن يكره
أن يهود في الكفر كما يكره
أن يحد في النار حدثنا
سعيد بن سليمان حدثنا
صباح بن اسمعيل سمعت
قيسا سمعت سعيد بن زيد
يقول لقد رأيتني وإن عمر
موتني على الإسلام ولو
أفرض أحد مما فعلتم بشان
كان محقوقا فنقض
حدثنا مسدد حدثنا يحيى
عن اسمعيل حدثنا قيس
عن خباب بن الارت قال
شكرونا إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو متوسد
بردة في نخل الكعبة
قلنا لا نستصير لنا لا تدعو
لنا فقال قد كان من قبلكم
يؤخذ الرجل فيعصره في
الأرض فيجبل فيها فيجاء
بالمنشار فيوضع على رأسه
فيجعل نصفين وبسط
بأشواط الحديد من دون
لجه وعظمه فما يصده ذلك
من دينه والله ليتمن هذا
الامر حتى يسير إلى كعب
من صنعاء إلى حضرموت
لا يخاف إلا الله والذنب على عنقه ولكم تستعجلون

الصحيح ولم يؤخذوا بشيء من ذلك واستثنى المظن قتل النفس فلا يقطع القصاص عن القاتل
ولو أكره لانه آخر نفسه على نفس المقتول ولا يجوز لأحد أن يشجى نفسه من القتل بأن يقتل غيره ثم
ذكر حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في الصلاة تتقدم في تفسير سورة النساء من
وجه آخر عن أبي سلمة عن هذا الحديث وزاد أنها صلاة العشاء في كتاب الصلاة من طريق شعيب
عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة الحديث وفيه
قال أبو هريرة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين يرفع رأسه يقول سمع الله لمن جده و بنا ذلك الحد
يدعو لرجال فيسميهم باسمائهم فذكر مثل حديث الباب وزاد أهل المشرق يومئذ من مضى يخالفون
له في الأدب من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال لما رفع
رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه من الركوع قال فذكره وقد تقدم بيان المستضعفين في سورة
النساء والتعريف بالثلاثة المذكورين هنا في تفسير آل عمران وما يتعلق بمسألة الضرب والقتل في
النازل لتوجهه في كتاب التوراة والله الجدد وقوله المستضعفين هم من ذكر العام بعد الخاص وتعلق
الحديث بالاكره لانهم كانوا مكرهين على الأقامة مع المشركين لان المستضعف لا يكون الا مكرها
كما تقدم ويستفاد منه ان الاكره على الكفر لو كان كفرا مادعا لهم وسماهم مؤمنين (قوله
باب من اختار الضرب والقتل والهو ان على الكفر) تقدمت الإشارة إلى ذلك في الباب
الذي قبله وان بلا لا كان من اختار الضرب والهو ان على التلظ بالكفر وكذلك خباب المذكور في
هذا الباب ومن ذكر معه وأن والدي عمار مات تحت العذاب ولم يملك يكن ذلك على شرط الصحة
اكتفى المصنف بما يدل عليه وذكره ثلاثة أحاديث * الحديث الأول حديث ثلاث من كن فيه
وجد حلاوة الإيمان الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح ووجه أخذ الترجة
منه انه سوى بين كراهية الكفر وكراهية دخول النار والقتل والضرب والهو ان أسهل عند
المؤمن من دخول النار فيكون أسهل من الكفر ان اختار الضرب والهو ان أسهل عند
أيضا فيه حجة لا سحاب مالك وتعبه ابن التين بان العلماء متفقون على اختيار القتل على الكفر
واما يكون حجة على من يقول ان التلظ بالكفر أولى من الصبر على القتل ونقل عن المهلب ان قوما
منعوا من ذلك واحتجوا به تعالى ولا تقتلوا أنفسكم الآية ولا جبهة فيه لانه قال نوال الآية المذكورة
ومن يفعل ذلك عدونا وظلما فقد هلك نفسه من أهل ذلك نفسه في طاعة الله تعالى ولا معتد بها وقد
أجوعوا على جواز تعذيب المالك في الجهاد انتهى وهذا قدح في نقل ابن التين الانفاق المذكور وان
ثم من قال بالولوية التلظ على بدل النفس للقتل وان كان قاتل ذلك بعم فليس بشيء وان قبه بما عارض
ما يرجع المقصود كالأعرض على من اذا تلظ به نفع متعظا فها فيه حجة * الحديث الثاني (قوله عباد)
هو ابن أبي العوام فيما جزم به أبو مسعود واسمعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم وسعيد بن
زيد ابن أبي عمرو بن نقييل وهو ابن ابن عم عمر بن الخطاب بن نقييل وقد تقدم حديثه في باب اسلام
سعيد بن زيد من السيرة النبوية وهو ظاهر فيما ترجمه لان سعيدا وزوجته أخت عمر اختاروا
على الكفر وهم اذا ظهر مناسبة الحديث للترجة وقال الكرماني هي مأخوذة من كون عثمان اختار
القتل على ما يرضى فأنليه فيكون اختياره القتل على الكفر بطريق الأولى واسم زوجته فاطمة
بنت الخطاب وهي أول امرأة أسلمت حديثا في حقه قال وقيل سبقتها أم الفضل زوج العباس
* الحديث الثالث (قوله يحيى) هو الطعان واسمعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم

أبضا وخباب بفتح الخاء المعجمة وموحدين الأولى مشددة بينهما ألف وقد تقدم شرحه مستوفى في باب مائق النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين بحكم من السيرة النبوية ودخوله في الترجمة من جهة أن طلب خباب الدعام من النبي صلى الله عليه وسلم على الكفار دال على أنهم كانوا أقد اعتدوا عليهم بالأذى ظلما وعدوانا قال ابن طال انما يحب النبي صلى الله عليه وسلم سؤال خباب ومن معه بالدعاء على التكفار مع قوله تعالى ادعوني أستجب لكم وقوله فلا أدعاهم بأسمائهم عوا لانه لم انه قد سبق القدر بما جرى عليهم من البولي ليؤجروا عليها كما جرت به عادة الله تعالى الانبياء فعبروا على المشدة في ذات الله ثم كانت لهم العاقبة بالنصر وجزيل الاجر قال فاما غير الانبياء فوجب عليهم الدوام عند كل نائلة لانهم لم يطلعوا على ما طلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم انتهى ملحوظا وليس في الحديث تصريح بانه صلى الله عليه وسلم لم يدع لهم بل يستعمل انه دعا وانما قال قد كل من قبلكم يؤخذ الخ تسليلا لهم وإشارة الى الصبر حتى تنقضي المدة المقدورة والى ذلك الإشارة بقوله في آخر الحديث ولكنكم تستعجلون وقوله في الحديث بالمشايرون ساكنة ثم شين معجزة معروفوني نسخة بيا ومشاة من تحت بغير همزة بدل النون وهي لغة قيه وقوله من دون لحه وعلية وللا كثر ما بدل من وقوله هذا الامر اى الاسلام وقد قدم المراد بصنعا في شرح الحديث قال ابن طال أجمعوا على ان من أكره على الكفر واختار القتل انه أعظم اجرا عند الله من اختار الرخصة أو ما قبل الكفر فان أكره على أكل الخنزير وشرب الخمر مثلا فالعمل أولى وقال بعض المالكية بل باثم ان منع من أكل غيرها فانه يصير كال مضطر على أكل الميتة اذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل **(قوله باب في بيع المكروه ونحوه في الحق وغيره)** قال الخطابي استدل أبو عبد الله بنى البخارى بحديث أبي هريرة بنى المذكور في الباب على جواز بيع المكروه والحديث ببيع المضطر شبه فان المكروه على البيع هو الذى يجهل على بيع الشئ شاء اوابى اليهود ولولم يبيعوا ارضهم لم يلزموا بذلك ولكنهم شعروا على أموالهم فاختاروا بيعها فصاروا كلهم مضطروا الى بيعها كمن دفعه دين فاضطر الى بيع ماله فيكون جائزا ولو أكره عليه لم يجوز (قلت) لم يقصر البخارى في الترجمة على المكروه وانما قال بيع المكروه ونحوه في الحق قد دخل في ترجمته المضطروا كانه اشرك الرد على من لا يصح بيع المضطرو وقوله في آخر كلامه ولوا كره عليه لم يجوز مردود لانه اكرهه بحق كذا تعقبه الكرماني وتوجيه كلام الخطابي انه فرض كلامه في المضطر من حيث هو ولم يرد بخصوص قصة الهود وقال ابن المنير ترجم بالحق وغيره ولم يذكر الا الشئ الاول وبجواب بان مراده بالحق الدين وغيره ما عداه بما يكون يبيعه لازما لان اليهود اكرهوا على بيع أموالهم لا الدين عليهم واجاب الكرماني بان المراد بالحق الجلاء وقوله وغيره الجنائيات والمراد بقوله الحق الماليةات وقوله غيره الجلاء (قلت) ويحتمل ان يكون المراد بقوله وغيره الدين فيكون من الخاص بعد العام واذا صح البيع في الصورة المسد كورة وهو سبب غير مالى فالبيع في الدين وهو سبب مالى اولى ثم ذكر حديث أبي هريرة في اخراج اليهود من المدينة وقد تقدم في الجزئية في باب اخراج اليهود من جزيرة العرب وبينت فيه ان اليهود المذكورين لم يسوا ولم ينسبوا وقد اورد مسلم حديث ابن عمر في اجلاء بنى النضير ثم عقبه بحديث أبي هريرة فاهوهم ان اليهود المذكورين في حديث أبي هريرة هم بنو النضير وفيه نظر لان باهريرة انها جاء بعد فتح خيبر وكان قسما بها بعد اجلاء بنى النضير وبنى فينقاع وقيل بنى قريظة وقد تقدمت قصة بنى النضير في المغازى قبل قصة بدر وقد تقدم قول ابن اسحق انها كانت بعد بدر معروفة على الحالين فهي قبل مجي مابى هريرة وسابقا اخراجهم مخالفا

باب في بيع المكروه ونحوه
في الحق وغيره **(قوله)** حدثنا
عبد العزيز بن عبد الله
حدثني الليث بن سعيد
المقبري عن ابيه عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال
بينما نحن في المسجد اخرج
علينا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اطلقوا
اليهود فخرجننا معه حتى
جئنا

لسيف هذه القصة فلم يسم لم يكونوا داخل المدينة ولا جاءهم النبي صلى الله عليه وسلم الا يستعين بهم في دبر رجلين قتلها عمر بن أمية من خلفاتهم فان اذ القدر به فرجع الى المدينة وأرسل اليهم بمخيرهم بن الاسلام وبين الخروج فاقوا فحاصرهم فرفضوا بالسلام ففهم نزل أول سورة الحشر فيحتمل ان يكون من ذكر في حديث أبي هريرة بقية منهم أو من بني قريظة كانوا ساكناء داخل المدينة فاستمروا فيها على حكم أهل الذمة حتى أجلاهم حدثت خيرة ويحتمل ان يكونوا من أهل خيبر لانها لما اقتضت أمر أهلها على ان يزوعوا فيها وجعلوا فيها بعض ما يخرج منها فاستمروا بها حتى أجلاهم عمر من خيبر كما تقدم بيانه في المغازي فيحتمل ان يكون هؤلاء طائفة منهم كانوا يسكنون بالمدينة فخرجهم النبي صلى الله عليه وسلم وأوصى عند موته ان يخرجوا المشركين من جزيرة العرب ففعل ذلك عمر (قوله يث المدارس) بكسر الميم وآخره مهملة مضاعف من المدرس والمراد به كبار اليهود ونسب البيت اليه لانه هو الذي كان صاحب دراسة كتبهم أي قرائتها ووقع في بعض الطرق حتى إذا أتى المدينة المدارس ففسره في المطالع بالبيت الذي تقرأ فيه التوراة ووجهه الكرماني بان إضافة البيت اليه من إضافة العام الى الخاص مثل شجر الآزال وقال في النهاية مفعول غريب المكان والمعروف انه من صيغ المبالغة للرجل (قلت) والصواب انه على حذف الموصوف والمراد الرجل وقد وقع في الرواية الماضية في الجزية حتى جئنا ببيت المدارس بتأخير الراي عن الالتفات بصيغة المفاعيل وهو من يدرس الكتاب ويعلمه غيره وفي حديث الرجم فوضع مدارسها الذي يدرسه يده على آية الرجم وفسر هناك بانه ابن سوريا فيحتمل ان يكون هو المراد هنا (قوله قسام النبي صلى الله عليه وسلم فناداهم) في رواية الكشي بنني فنادى (قوله ذلك أريد) أي يهتوي أسلموا أي ان اعترفتكم اني بقتلكم سقط عني الحرج (قوله اعلما أن الأرض) في رواية الكشي بنني اعلما الأرض في الموضعين وقوله لله ورسوله قال الداودي لله افتتاح كلام ورسوله حقيقة لانها ما لم يوجب المسلمون عليه بغير ولا زكاة كذا قال والظاهر مخالف غيره أن المراد ان الحكم لله في ذلك ورسوله لكونه المبلغ عنه القام بتنفيذ أوامره (قوله أجليكم) ضم اوله وسكون الجيم أي اخرجكم وركبته ومعناه (قوله فن وجد) كذا هنا بلفظ الفعل الماضي بماله شيئا الباء متعلقة بشيء محذوف أو ضمن وجد بمعنى فعل ففسدها بالياء أو وجد من الوجدان والياء ميبية أي فن وجد بماله شيئا من المحبة وقال الكرماني الباء هنا لمة مبالغة فجعل وجد من الوجدان (قوله يا سب لا يجوز نكاح المكروه) المكروه بفتح الراء (قوله ولا تنكروها) فتيانكم على البقاء الى قوله وغفور رحيم) كذا في ذخرا الاسماء على وزاد القاسي لفظا كراهه وعنده النسق الآية بدل قوله الخ وكذا الجرجاني وساق في رواية كريمة الآية كلها والفتيات بفتح الفاء واتناء جمع فتاة والمراد بها الامه وكذا الخادم ولو كانت حرة وحكمة التقيد بقوله ان اردن تحصن ان الاكرام لا يتأتى الامع ارادة التحصن لان الطبيعة لا تسمى مكرهه فالتصديق فتيانكم اللاتي جرت عاداتهن بالبقاء وحنى هذا على بعض المفسرين فجعل ان اردن تحصننا متعلقا بقوله فيما قبل ذلك ونكحوا الاباي منكم وساقى بقية الكلام على هذه الآية جدا بين وقد استشكل بعضهم مناسبة الآية للترجمة وجوز أنه أشار الى انه يستفاد مطلوب الترجمة طريق الأولى لانه إذا نهى عن الاكرام فيما لا يهلل فانهي عن الاكرام فيما يهلل أولى قال بن طحال ذهب الجمهور الى بطلان نكاح المكروه وأجازه السكوفون قالوا فلما كره رجل على تزويج امرأته بعشر آلاف وكان صدق مثلها الفاضح النكاح ولزمته الآلاف وطل الزنا فقال قلنا اطلوا الزائد بالاكرام كان اصل النكاح بالاكرام ايضا باطلا اه لو كان راضيا بالنكاح

بيت المدارس فقام النبي صلى الله عليه وسلم فناداهم يا معشر يهود أسلموا تسلموا فاقوا قد بلغت يا أبا القاسم فقال ذلك أريد ثم قالها الثانية فقالوا قد بلغت يا أبا القاسم ثم قال في الثالثة فقال اعلما أن الأرض لله ورسوله وأني أريد أن أجليكم فمن وجد منكم بماله شيئا فليبعه والا فاعلموا أن الأرض لله ورسوله باب لا يجوز نكاح المكروه ولا تنكروها فتيانكم على البقاء الى قوله وغفور رحيم حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك بن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن جحش عن أبي يزيد بن جارية الانصاري عن خنساء بنت خدام الانصارية ان أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها

حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان بن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو هوذ كوان عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله يتأمر النساء في أضياعهن قال نعم قلت فإن البكر تتأمر فتسحق فتكذب ٢٦١ قال سكتها أذن يا أبا إذا

أكره حتى وهب عبدا أو باعه لم يجرى به بعض الناس قال فان نذر المشتري فيه نذرا فهو جائز بزمه وكذلك ان دبره حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد ابن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه أن رجلا من الانصار دبر مملوكا ولم يكن له مال غيره فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من يشتري به مني فاشتره نعيم النعمان بشماخه درهم قال فسمعت جابرا يقول عبدا قبطيا مات عام أول باب من الاكره اكرها وكرها واحدا حدثنا حسين بن منصور حدثنا أسباط بن محمد حدثنا الشيباني سليمان بن يفرز عن عكرمة عن ابن عباس وقال الشيباني وحديثي عطاء أبو الحسن السوافي ولا أظنه الاذ كره عن ابن عباس رضي الله عنهما بابها الذين آمنوا لا يجل لکم ان تزوا لساء کرها الا یتفأل کالوا اذا مات الرجل کلن اولیاءه أحق بأمراته ان شاء بعضهم تزوجها وان شاذا زوجها وان شاذالم يزوجهافهم أحق بها

وأكره على المهر كانت المسئلة اتفاقية يصح العقد بلزم المسمى بالندول ولو أكره على النكاح والوطء لم يعد ولم يزمه شيء وان وطئ مختارا غير راض بالقدح حذم ذكر في الباب حديثين أحدهما حديث خنساء بفتح المعجمة وسكون النون بعدها مهمله ومدنت خدام بكسر المعجمة وتخفيف المهمله (١) وجارية عبد الرازيين عنها يجيم وباء مشاة من تحت وقد تقدم شرحه في كتاب النكاح وانما كانت غير بكر وذ كروما ورد فيه من الاختلاف ثانيهما **(قوله)** حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان (الظاهر انه القرابي وشيخه الثوري ويجهل ان يكون البيهقي وشيخه ابن عينة فان كلاما من السفيانين معروف بالرواية عن ابن جريج لكن هذا الحديث انما هو عن القرابي كاجز به أبو نعيم والقرابي اذا أطلق سفيان أراد الثوري واذا أراد ابن عينة نسيه **(قوله)** ذ كوان يعني مولى عائشة **(قوله)** قلت يا رسول الله يتأمر النساء في أضياعهن قال نعم في رواية حجاج بن محمد وأبي عاصم عن ابن جريج سمعت ابن أبي مليكة يقول قال ذ كوان سمعت عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينسكحها أهلها هل تتأمر أم لا فقال نعم تتأمر وفيه تحريم لمضمون الحديث الذي قبله وأرشد الى السلام من إبطال العقد وقوله سكتها هو لغة في السكوت ووقع عند الاسماعيلي من رواية الذهلي وأحمد عن يوسف عن القرابي بلفظ سكتوها وفي رواية حجاج وأبي عاصم ذلك اذا سكت وتقدم في النكاح من طريق الليث عن ابن أبي مليكة بلفظ صمها وتقدم شرحه بضاهناك وبيان الاختلاف في صحة النكاح الولي المجرى البكر الكبيرة وان الصغيرة لا خلاف في صحة اجبارها **(قوله)** باب اذا أكره حتى وهب عبدا أو باعه لم يجرى أي ذلك البيع والهبة والعبدان على ملكه **(قوله)** وبه قال بعض الناس قال فان نذر المشتري فيه نذرا فهو جائز أي ماض عليه ويصح البيع الصادر مع الاكره وكذلك الهبة **(قوله)** بزمه أي عنده والزمه يطلق على القول كثيرا **(قوله)** وكذلك ان دبره أي نعتقد التدبير نقل ابن طالع عن محمد بن سحنون قال وافق الكوفيون الجمهور على أن بيع المكره باطل وهذا يقتضي أن البيع مع الاكره غير نافل لئلا كان سلوا ذلك بطل قولهم ان نذر المشتري وتدبيره منع تصرف الاول فيه وان قالوا انه نافل فلم خصوا ذلك بالعتق والهبة دون غيرها من التصرفات قال الكرمانى ذكر المشايخ ان المراد بقول البخاري في هذه الابواب بعض الناس الخفيفة وغرضه اتم مناقضوا فان بيع الاكره ان كان نافلا لئلا انى المشتري فانه يصح منه جميع التصرفات فلا يختص بالتدوير التدبير وان قالوا ليس بناقل فلا يصح النذر والتدبير ايضا وحاصله اتم صححو النذر والتدبير بدون الملك وفيه تحكيم وتخصيص بغير تخصص وقال المذهب أجمع العلماء على أن الاكره على البيع والهبة لا يجوز معه البيع وذ كره عن أبي حنيفة أن اعتقه المشتري أو دبره جازو كذا الموهوب له وكافه فاسه على البيع الفاسد لا تم قالوا ان تصرف المشتري في البيع الفاسد نافذ تم ذكر البخاري حديث جابر في بيع المدر وقد تقدم شرحه متوفى في العتق قال ابن طالع ووجه الردية على القول المذکور ان الذي دبره لم يمكن له مال غيره كان تدبيره سفها من فعله فرد عليه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وان كان ملكه للعبد كان صحيحا فكان من اشتراه شرعا فاسدا ولم يصح له ملكه اذا دبره أو اعتقه أو لى ان يدفعه لمن اجل انه لم يصح له ملكه **(قوله)** باب من الاكره أي من جلة ما ورد في كراهية الاكره ما تضمنته الآية وهو المذ كور فيه عن ابن عباس في نزول قوله تعالى يا أيها

(١) قوله وتخفيف المهمله الذي في نسخ البخاري الذي يأيدنا وضبطه السطاطي بتخفيف المعجمة فمراده مصححه

الذين آمنوا لا يصل لكم أن تزنا النساء كرها وقد تقدم شرحه في تفسير سورة النساء فإنه أوردته هناك
عن محمد بن مقاتل عن اسباط بن محمد عن الحسن بن منصور عن اسباط وحسين بن أبي روى ماله
في البخاري الأهذا الموضع كذا جزم به الكلاباذي وقد تقدم شرحه في صفه النبي صلى الله عليه وسلم
حدثنا الحسن بن منصور أبو علي حدثنا حجاج بن محمد قد كثر حديثنا و كذا الخطيب أن محمد بن مخلد
روى عن أبي علي هذا أقامه حبينا بالتصغير فيحتمل أن يكون هو و كذا المزني مع حسين بن منصور
التيابور ي ثلاثة كل منهم حسين بن منصور وكانهم من طبقة واحدة وقوله في الترجمة كرها وكرها
واحد أي فتح أوله وبضمه يعني واحد وهذا قول الأصم وكثير وقيل بالقسم ما كرهت نفسك عليه
وبالفتح ما كرهت عليه غيرك ووقع لغري ذكره وكره بالرفع فهم واسقط للنسب أصلا وقد تقدم في
تفسير سورة النساء وقال ابن طالع عن المهلب يستفاد منه أن كل من أسكن امرأته طمعا إن عوت
فبشرها لا يصل له ذلك بنص القرآن كذا قال ولا يلزم من النص على أن ذلك لا يصل أن لا يصح ميراثه منها في
الحكم الظاهر **(قوله باب)** إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها قوله تعالى ومن
يكرههن فإن الله من بعدا كراههن غفور رحيم أي لهن وقد قري في الشاذ أن الله من بعدا كراههن
لهن غفور رحيم وهي قراءة ابن مسعود وجابر وسعيد بن جبير ونسب أيضا لابن عباس والمحموط عنده
تفسيره بذلك وكذا عن جماعة غيرهم وجوز بعض المفسرين أن يكون التقدير لهم أي لمن وقع منه
الأكراه لكن إذا تاب وضعف لكون الأصل عدم التقدير وأوجب بانه لا بد من التقدير لأجل
الربط واستشكل تعليق المغفرة لهن لأن التي تكرهه ليست آتية وأوجب باحتمال أن يكون الأكراه
المذكور كان دون ما اعتبر شرعا فربما قصرت عن الحد الذي تعذبه فتأثم فاسب تعليق المغفرة
وقال البيضاوي الأكراه لا ينافي المزاخمة (قلت) أود كراه المغفرة والرحمة لا يستلزم تقدم الاتم
فهو كقوله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلاثم عليه أن الله غفور رحيم وقال الطبري يستفاد منه الوعيد
الشديد للذين كرهين لهن وفي ذكر المغفرة والرحمة تعرض وتقديره أتوا إياها المكروهون فأنهم مع
كونهم مكروهات قد يؤخذون لولا رحمة الله ومغفرته فكيف بكم وأتم ومناسبتها للترجمة أن في الآية
دلالة على أن لا ثم على المكروهة على الزنا فيلزم أن لا يجب عليها الحد وفي صحيح مسلم عن جابر أن
جارية لعبد الله بن أبي قال لم أسلمة وأخرى قال لها أمة وكان يكرهها على الزنا فأنزل الله
سبحانه وتعالى ولا تكررهما فأتياكم على البغاء الآية **(قوله)** وقال الليث (هو ابن سعد) حدثني
نافع (هو مولى ابن عمر) **(قوله)** أن صفية بنت أبي عبيد أخبرته يعني الثقفي امرأة عبد الله بن عمر
(قوله) أن عبد الله بن رقيق الأمارة بكسر الهمزة من مال الخليفة وهو عمر **(قوله)** ووقع على
وليدة من أخس أي من مال أخس الغنيمة الذي يتعلق بالتصرف فيه بالامام والمراد فيهما **(قوله)**
فاستكرهها حتى اقتضها) بفتح الصاد معجمة مأخوذة من القصة وهي عذرة البكر وهذا يدل على
أنها كانت بكرا **(قوله)** فجعله عمر الحد ونفاه أي جلده خمسين جلدة ونفاه نصف سنة لأن حده نصف
حد الحرة واستفاد منه أن عمر كان يرى أن الرقيق يثنى كالحر وقد تقدم البحث فيه في الحدود وقوله لم
يجلد الوليدة لأنه استكرهها لم أقف على اسم واحد منهما وهذا لا أثر وصله أبو القاسم البغوي عن
العلاء بن موسى عن الليث بن عمار قال جدي وبين صاحب الليث فيه سبعة أنفس بالسباع
المتصل في أن يرد من ستمائة سنة قرأه على محمد بن الحسن بن عبد الرحيم الدقاق عن جدي بن نعمة سماها
أنا وأبو المنجا بن عمر أنا وأبو الوقت أنا محمد بن عبد العزيز أنا عبد الرحمن بن أبي شريح أنا أنا

باب إذا استكرهت
المرأة على الزنا فلا حد
عليها لقوله تعالى ومن
يكرههن فإن الله من بعد
ا كراههن غفور رحيم
وقال الليث حدثني نافع
أن صفية بنت أبي عبيد
أخبرته أن هذا من رقيق
الامارة وقع على وليدة
من أخس فاستكرهها
حتى اقتضها فجعله عمر
الحد ونفاه ولم يجلد
الوليدة من أجل أنه
استكرهها

وقال الزهري في الامه

البركر يفتريها الحرقيم
 ذلك الحكم من الامه
 العذراء يحدونها ويحد
 وليس في الامه الثيب في
 قضاء الائمة غرم ولكن
 عليه المحدثنا أبو البان
 أخبرنا شبيب حدثنا أبو
 الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هاجر
 ابراهيم بسارة دخل بها
 فبره فيها ملك من الملوكة
 أو جبار من الجبارة
 فأسل اليه أن أرسل الي
 بها فأسل بها فقام اليها
 فقامت تنوشاً وتصلي
 فقالت اللهم ان كنت آمنت
 بلو رسولك فلا تسلط على
 الكافر فقط حتى ركض
 برجله في باب بين الرجل
 لصاحبه انه أخوه إذا خاف
 عليه القتل أو نوره في
 وكذلك كل مكروه يخاف
 فانه يجب منه الظالم
 ويقال دونه ولا يحدله
 فان قاتل دون المظالم فلا
 قسود عليه ولا قصاص
 وان قيل له تشر بن الخمر
 أو لئلا تكن الميتة أو لتبين
 عبيدك أو لتقر بدين أو
 تهبها أو تحلل عقدة
 أو تقتلن أباك أو أخاك
 في الاسلام وما أشبه ذلك
 وسعه ذلك لقول النبي صلى
 الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم

المخوى فذكره وعند ابن أبي شيبة فيه حديث مرفوع عن وائل بن حجر قال استكرهت امرأة
 في الزنا فادرس رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها الحدوسه ضعيف **(قوله)** وقال الزهري في الامه البركر
 يفتريها بقاوعين مهملة أي بقضيها **(قوله)** يحدونها أي الاقتراع **(الحكم)** بفتحين أي الحالك
(قوله) يحدونها أي على الذي اقتضها ويجلدوا المعنى أن الحالك يحد من المقرعة الاقتراع نسبة
 قيمتها أي ارش النقص وهو التفاوت بين كونها بكر أو ثيبا وقوله يقيم بمعنى يهزم وفائدة قوله ويجلد
 لدفع قهرهم من ظن أن العقر يعنى عن الجلد **(قوله)** وليس في الامه الثيب في قضاء الائمة غرم يضم
 المعجمة أي غرامة ولكن عليها الحد ثم ذكر طرفا من حديث أبي هريرة في شأن ابراهيم وسارة مع
 الجبار وقدمت في شرحه مستوفى في أحاديث الانبياء وقوله هنا الظالم تقدم هناك بلفظ الكافر وقوله
 غط يضم القين المعجمة أي غم وزنه ومعناه وقيل خفي وقيل ابن التين أنه روى بالعين المهملة وأخذ من
 العطشة وهي سكاية صوت وتقدم الخلاف في تسمية الجبار والمراد بالقبر حران وقيل الاردن وقيل
 مصر وقوله ان كنت ليس للملك فقد برهان كنت مقبولة الايمان عندك وقوله ركض أي حرك قال
 ابن المنر ما كان ينبغي ادخال هذا الحديث في هذه الترجمة أسلا وليس لها مناسبة للترجمة الاسقوط
 الملامه عنها في الخلوة لكونها كانت مكروهه على ذلك قال الكرمانى تعالى ابن طلال وجه ادخال هذا
 الحديث في هذا الباب مع أن سارة عليها السلام كانت معصومة من كل سوء أنها لا ملامه عليها في الخلوة
 مكروهه فكذلك غيره لو تزوج بها لمكروهه لاحد عليها **(تكميل)** لم يذكر كرواحكم كراه الرجل على الزنا وقد
 ذهب الجمهور انه لاحد عليه وقال مالك وطائفة عليه الحد لا يفتش بالبلدة سواء كرهه سلطان
 أم غيره وعن أبي حنيفة بعد ان كرهه غير السلطان وخالفه صاحباه واحتج المالكية بان الانشار
 لا يحصل الا بطمأنينة وتسكون النفس والمكره بخلافه لانه خائف واجب بالتحريم وبان الوطء يتصور
 غير اتشاور الله اعلم **(قوله باب)** بين الرجل لصاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو
 نحوه جواب الشرط يأتي بعده **(قوله)** وكذلك كل مكروه يخاف فانه أي المسلم **(يذب)** بفتح أوله وضم
 النون المعجمة أي يدفع **(عنه)** الظالم ويقال دونه أي عنه **(ولا يحدله)** قال ابن طلال ذهب مالك
 والجمهور إلى أن من كرهه على عين ان لم يهلكه قاتل أخوه المسلم انه لا يحد عليه وقال الكوفيون
 يحد لانه كان له أن يورى فلما ترك التورية صار قاصدا لليمين فيحنت وأجاب الجمهور بأنه إذا كره
 على اليمين فثبتت مخالفة لقوله الأعمال بالنيات **(قوله)** فان قاتل دون المظالم فلا قسود عليه ولا قصاص
 قال الداودي أراد لا قسود لاداة عليه ولا نقصان قال والدية تسمى أرشا **(قلت)** والاولى ان قوله ولا
 قصاص تاكيدا وأطلق القسود على الدية وقال ابن طلال اختلفوا فيمن قاتل عن رجل خشي عليه ان
 يقتل فقتل دونه هل يجب على الآخر قصاص أو دية فقالت طائفة لا يجب عليه شيء للحدوث المذكور
 فيه ولا يسلمه وفي الحديث الذي بعده انصر أخا ذنبك قال عمر وقالت طائفة عليه القسود وهو قول
 الكوفيين وهو شبهه قول ابن القاسم وطائفة من المالكية واجابوا عن الحديث بان فيه التندب الى
 النصر وليس فيه الاذن بالقتل والمتجه قول ابن طلال ان القادر على تخليص المظالم توجه عليه دفع
 الظلم بكل ما يمكنه فاذا دفع عنه لا يقصد قتل الظالم وانما يقصد دفعه فلما دفع على الظالم كان دمه
 هدرا وجب لا فرق بين دفعه عن نفسه أو عن غيره **(قوله)** وان قيل له تشر بن الخمر أو لئلا تكن الميتة
 أو لتبين عبيدك أو لتقر بدين أو تهبها أو تحلل عقدة أو تقتلن أباك أو أخاك في الاسلام وما أشبه
 ذلك وسعه ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلم أخو المسلم قال الكرمانى المراد بجل العقدة فسحقها

وقد الأخ بإسلام ليكون أعم من القريب وسعة ذلك ما حازه جميع ذلك ليخلص أباه وأخاه وقال ابن بطال ما لم يخلصه من الدخاير أن من ددد بقتل والده أو قتل أخيه في الإسلام أن لم يفعل شيئا من المعاصي أو خر على نفسه بدين ليس عليه أو مباحيا لغيره بغير طيب نفس منه أو يجل عقدا كاطلاق والعاقب بغير اختياره أنه يفعل جميع ما هدد به لينجو أبوه من القتل وكذا أخوه المسلم من الظلم ودلبسه على ذلك ما ذكره في الباب الذي هدمه موصلا ومعلقا وبه ابن التين على وهم وقع للدودي الشارح حاصله أن الدودي وهم في إيراد كلام البخاري فجعل قوله لقتلن بالباء وجعل قول البخاري وسعة ذلك لم يسعه ذلك ثم فقهه بأنه إن أراد لاسية في قتل أبيه أو أخيه فصواب وما أقره بالدين والهيئة والبيع فلا يلزم واختلف في الشرب والاكل قال ابن التين قرأ لقتلن بناء على خاطبة وانما هو بالنون (قوله) وقال بعض الناس لو قيل له شرب من الخمر أو أكل من الميتة أو لقتلن ابنك أو أباك أو ذا رحم محرم لم يسعه لأن هذا ليس بمضطر ثم ناقض فقال إن قيل له لقتلن أباك أو لقتلن هذا الجسد أو لتفرق بدين أو جهة يلزمه في القياس واكتناستحسن وتقول البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل (قال ابن طلال منما أن ظالموا أراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلاً أن لم يشرب الخمر أو أكل من الميتة قتل أباك وكذا قال له قتل ابنك أو ذا رحمك فعقل لم يأم عسدا لجهو وقال أبو حنيفة يأم لأنه ليس مضطر لأن الكراهة إنما يكون فيما توجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره وليس له أن يعصى الله حتى يدفع عن غيره بل الله سأل الظالم لا يؤاخذ الابن لأنه لم يضر على الدفع إلا بارتكاب ما لا يهمل له تركه بالظالم وظفيرة في القياس ما قال إن لم يسع عبدك أو قتر بدين أو تم به به أن كل ذلك يعتد كما لا يجوز له أن يرتكب المعصية في دفع عن غيره ثم ناقض هذا المعنى فقال ولكنا نستحسن وتقول البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل فخالق قيس قوله بالاستحسان الذي ذكره فلذلك قال البخاري بعده فروا بين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة يعني أن مذهب الحنفية في ذي الرحم بخلاف مذهبهم في الأجنبية فلو قيل لرجل لقتلن هذا الرجل الأجنبي أو لقتلن هذا القتل ليقبضه من القتل زمه البيع ولو قيل له ذلك في ذي رحم لم يلزمه ما عقده والحاصل أن أصل أبي حنيفة الزوم في الجميع قياسا لكن يستثنى من له منه رحم استحسننا وروى البخاري أن لارق بين القريب والأجنبي في ذلك الحديث المسلم أخو المسلم فإن المراد به أخوة الإسلام لا النسب ولذلك استشهد بقوله إبراهيم هذه أختي المراد أخوة الإسلام والافتكاك الاختكان حرمانا فملأ إبراهيم وهذه الأخوة فوجب حماية أخيه المسلم والدفع عنه فلا يلزمه ما عقده ولا تم عليه فيما ياكل ويشرب للدفع عنه فهو كالقوله لم تفعلن كذا ولقتلن فإنه يسعه أتيانها ولا يلزمه الحكم ولا وضع عليه الاثم وقال الكرماني يحمل أن يقرر البحث لذلك كوربان يقال له ليس مضطر لأنه مخير في أمور متعددة والتخيير نافي عن الكراهة فكذلك كراهة الصورة الأولى وهي الأكل والشرب والقتل كذلك لا كراهة في الصورة الثانية وهو البيع والهبة العتق فحيث قالوا بطلان البيع استحسننا فاقضوا ذلك يلزم منه القول بالكراهة وقد قالوا بعدم الكراهة (قلت) ولما قلنا أن بقوله بعدم الكراهة أصلا وانما ابتدوه بطريق القياس في الجميع لكن استحسنوا أمر الخمر لم يمتنع قام به وقوله في أول التقرير في أمور متعددة ليس كذلك بل الذي يظهر أن فيه للتبويب لا للتخيير وانما أمثلة الامثال واحد ثم قال الكرماني وقوله أي البخاري أن يقرر فهم بين مرم وغيره متى قاله لا يدل عليه كتاب ولا سنة أي ليس فيها ما يدل على الفرق بينهما في باب الكراهة هو أيضا كلام استحسننا في أمثال هذه المباح غير مناسبة لوضع هذا الكتاب أذهو خارج عن فقه

وقال بعض الناس لوقيل
له تشربن الخمر أو لا تكن
الميتة أو تقتلن ابنك أو
أباك أو ذا رحم محرم لم
يسع لأن هذا ليس بمضطر
ثم ناقض فقال إن قيل له
تقتلن أباك أو ابنك أو
ثمين هَذَا الْعَبْدَ أو
تقرن بدين أو تم يلزمه
في القياس ولكننا نستحسن
ونقول المبيع والهبة وكل
هقعة في ذلك باطل فرقوا
بين كل ذي رحم محرم
وغيره فتركاب ولائنه

وهو عجب منه لان كتاب البخارى كاتخدم قهره لم يخصصه ايرادا لاحاديث خلاصتها بل ظاهر
وضعه انه يجعل كتابا جامعاً للاحكام وغيرها وقصه في تراجمه فلذلك يورد فيه كثير الاختلاف العالى
ويرجع احبانا ويكت احبانا فوقفنا على الجزم بالحكم ويرد كثيرا من التفسير ويشترفيه الى كثير
من اللطل وترجع بعض الطرق على بعض فاذا اورد فيه شيئا من المباحث لم يستعرب واما مرضه الى ان
طريفة البحث ليست من فنه • نشك شكاة ظاهر عندنا في البخارى اسوة بالائمة الذين سلك
طريقهم كالشافى وابن ثور والجليلى او جلداسحق فهذه طريقهم في البحث وهى محصورة لانه صود
وان لم يرجعوا على اصطلاح المتأخرين **(قوله)** وقال الترمذى صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم لامرأته في
رواية الكشمى لارة **(قوله)** هذه أختى وذلك في الله هذا طرف من قصة ابراهيم وسارة مع الجبار
وقد صله في احاديث الانبياء وليس فيه وذلك في الله بل تقدم هنالك اثنتان منها في ذات الله قوله انى مقيم
وقوله بل ففنه كبيرهم هذا ومفهومه ان الثالثة وهى قوله هذه أختى ليست في ذات الله فعلى هذا
فقوله وذلك في الله من كلام البخارى ولا مخالفة بينه وبين مفهوم الحديث المذكور ولان المراد انما
من جهة محض الامر الاولى بخلاف الثالثة فلان فيها شائبة تقع وحظه ولا يبنى أن يكون في الله أى
من أجل توصله بذلك الى السلامة عما اراده الجبار منها أو منه **(قوله)** وقال الترمذى اذا كان المستحلف
ظالما فنية الحالف ودان كان مظلوما فنية المستحلف) وسه يجوز من الحسن في كتاب الآثار عن أبى
خليفة عن حماد عنه بلفظ اذا استحلف الرجل وهو مظلوم قال يمين على ما لوى وعلى ما لوى وإذا كان
ظالما قال يمين على نية من استحلفه ووصفه ابن أبى شيبة من طريق حماد بن أبى سليمان عن ابراهيم
التيمي بلفظ اذا كان الحالف مظلوما فله ان يورى وان كان ظالما فليس له ان يورى قال ابن طال
قول التيمي يدل على ان النية عند نية المظلوم ابداء الى مثله ذهب مالك والجمهور وعند أبى خليفة
النية نية الحالف ابدا (قلت) ومذهب الشافى ان الحلف ان كان عند الحالك فآنية نية الحالك
النية نية الحالف ابدا (قلت) ومذهب الشافى ان الحلف ان كان عند الحالك فآنية نية الحالك
وهى راجعة الى نية صاحب الحق وان كان في غير الحكم فآنية نية الحالف قال ابن طال ويتصور
كون المستحلف مظلوما ان يكون له حق فيقبل رجل فيجده ولا يئنه له فيستحلفه فتكون النية
نية لا الحالف فلا تنفعه في ذلك التورية ثم ذكر البخارى حديث ابن عمر فروعا للمسلم اخو المسلم
وقد تقدم من هذا الوجه باتهم من هذا السياق في كتاب المظالم مشروحا **(قوله)** حدثني محمد بن عبد
الرحيم هو البزار بمعجمتين البغدادي الملقب صاعقة وهو من طبقة البخارى في كثر شيوخه وسعيد
ابن سليمان من شيوخ البخارى قد درى عنه وغير واسطة في مواضع اخرى في باب من اختار
الضرب وقد اخرج البخارى حديث الباب في كتاب المظالم عن عثمان بن أبى شيبة عن هشام قنزل
فيه هذا حديثين لان سياقه هاتما ولغايرة الاسناد **(قوله)** فقال رجل لم اتفق على اسمه ووقع في رواية
عثمان قالوا **(قوله)** انصره مظلوما بالمذهب الاستفهام وهو استفهام ترميزي يجوز ترك المد **(قوله)**
افرايت اى اخبرني قال الكرماني في هذه الصبغة عجايز ان اطلاق الرؤية واردة الاخبار والخبر
وارادة الامر **(قوله)** اذا كان ظالما اى كيف انصره على ظلمه **(قوله)** تمجيزه) بمجمل ثم جزم نيزا
لا كثر وليعضهم بالاراء بل الزاى وكلاهما بعض المنع وفي رواية عثمان تأخذ قلوبهم وهو كناية عن
المنع وتقدم بيان اختلاف الفاظه هنالك ومنها ان في رواية عثمان قال ان كان مظلوما فخذ له منه وان
كان ظالما فخذته من نفسه اخرجه ابن ابي عمير في كتاب ادب الحكماء **(خاتمه)** اشتمل كتاب الاكرام
من الاحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا المطلق منها ثلاثة وسائرهما مرسول وهى مكررة كلها

وقال الترمذى صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم لامرأته
هذه أختى وذلك في الله
وقال الترمذى اذا كان
المستحلف ظالما فنية
الحالف وان كان مظلوما
فنية المستحلف حدثنا
يحيى بن بكير حدثنا الليث
عن عقيل عن ابن شهاب
ان سالما اخبره ان عبد
الله بن عمر رضى الله
عنهما اخبره ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال المسلم اخو المسلم
لا يظلمه ولا يسلطه ومن
كان في حاجة اخيه كان
الله في حاجته حدثنا محمد
ابن عبد الرحيم حدثنا
سعيد بن سليمان حدثنا
هشام اخبرنا عبد الله بن
ابى بكر بن انس عن
انس رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم انصر أخاك ظالما او
مظلوما فقال رجل يا رسول
الله انصره اذا كان
مظلوما افرأت اذا كان
ظالما كيف انصره قال
تمجيزه او تمنعه من الظلم
فان ذلك انصره

فيما مضى وقيم من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم تسعة آثار والله اعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿كتاب الحيل﴾

جمع حيلة وهي ما يتوصل به إلى مقصود بطريق خفي وهي عند العلماء على أقسام بحسب الحامل عليها فان توصل بها لطريق مباح إلى إبطال حق أو إثبات باطل فهي حرام أو إلى إثبات حق أو دفع باطل فهي واجبة أو مستحبة وان توصل بها لطريق مباح إلى سلامة من وقوع في مكروه فهي مستحبة أو مباحة أو إلى ترك مندوب فهي مكروهة ووقع الخلاف بين الأئمة في القسم الأول هل يصح مطلقا وينفذ ظاهره أو باطنا أو يبطل مطلقا أو يصح مع الهم ولمن أجازها مطلقا أو أبطاها مطلقا أدلة كثيرة فمن الأول قوله تعالى ونخذلوك خيافا فاضرب به ولا تخش وقد عمل به صلى الله عليه وسلم في حق الضعيف الذي زنى وهو من حديث أبي أمامة بن سهل في السنن ومنه قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا وطريقا أخرجه من المضائق ومنه مشروعية الاستئناء فان فيه تخلصا من الخنث وكذا في الشر وطريقا أخرجه من المضائق ومنه حديث أبي هريرة وأبي سعيد في قصة بلال مع الجمع بالدرهم ثم شاع بالدرهم خديا ومن الثاني قصة أصحاب البت وحديث حرمت عليهم الشحوم فجعلوها فباعوها واكلا منها وحديث النهي عن التجش وحديث لعن الحليل والحليل هو الأصل في اختلاف العلماء في ذلك اختلافهم هل المتبرق صبيغ العقود لفظا لها أو معانيها فمن قال بالاول أجاز الحليل ثم اختلفوا بينهم من جعلها تنفذ ظاهره أو باطنا في جميع الصور أو في بعضها ومنهم من قال تنفذ ظاهره أو باطنا ومن قال بالثاني أبطاها لم يجز منها إلا ما وافق فيه اللفظ المعنى الذي تدل عليه القرائن الحالية وقد اشتهر القول بالحليل من الحنفية لكون أبي يوسف صنف فيها كتابا لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تقييد أعمالها بقصد الحق قال صاحب المحیط أصل الحليل قوله تعالى ونخذلوك خيافا فاضرب به ولا تخش والقراءان كانت للقراء من الحرام واتباعا من الأثم فحسن وإن كانت لإبطال حق مسلم فلا بد هي ثم وعدوان ﴿قوله بأب ترك الحليل﴾ قال ابن المنبر أدخل البخاري الترك في الترجمة ثلاثيهم أي من الترجمة الأولى إجارة الحليل قال وهو بخلاف ما ذكره في باب بيعه الصغير فإنه أورده في أمه يبيعه بل دعاه ومسح برأسه فلم يترك باب ترك بيعه الصغير وذلك إن بيعته لو وقع لم يكن فيها انكار بخلاف الحليل فان في القول ببيعها عموما إبطال حقوق ووجبت وإثبات حقوق لا يجب فتحري فيها لذلك (قلت) وإنما أطلقوا الإشارة إلى أن من الحليل ما يشرع فلا يترك مطلقا ﴿قوله وان لكل امرئ مافى في الإيمان وغيرها﴾ في رواية الكشيته وغيره وجعل الضمير مذكرا على إرادة البين المستفاد من سبغة الجمع وقوله في الإيمان وغيرهما من نفسه المصنف لأن الحديث قال ابن المنبر اتسع البخاري في الاستنباط والمشهور عند النظر رجل الحديث على العبادات فحمله البخاري عليها وعلى المعاملات وتبع ما لكافي القول بسد القرائع واعتبار المقاصد فوفد اللفظ وسجع القصد إلى اللفظ وأعمل القصد تصحيحا وإطلاقا قال والاستدلال بهذا الحديث على سد القرائع وإبطال التحجيل من أقوى الأدلة ووجه التعميم أن المحذوف المصدر الاعتباري في الاعتبار في العبادات أجزاؤها وبيان حرمانها في المعاملات وكذلك الإيمان الراد إلى القصد وقد تقدم في باب ما جاء أن الأعمال بالنية من كتاب الإيمان في أوائل الكتاب تصریح البخاري بدخول الأحكام كلها في هذا الحديث وثقلت هناك كلام ابن المنبر في ذلك ﴿قوله حدثنا محمد بن إبراهيم﴾ هو التميمي وقد

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب الحيل﴾

﴿باب في ترك الحليل وان﴾

لكل امرئ مافى في

الإيمان وغيرها﴾

حدثنا

أبو النعمان حدثنا

أبو زيد عن يحيى بن سعيد

عن محمد بن إبراهيم عن

عقبة بن وقاص قال

سمعت عمر بن الخطاب

رضي الله عنه يخطب قال

سمعت النبي صلى الله

عليه وسلم يقول يا أيها

الناس

صرح بتحديث علقته شيخه في هذا الحديث له في اول بدء الوحي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 يا أيها الناس وفيه أشعار بأنه خطب به وقوله خطب تقدم في بدء الوحي أن عمره قال على المنبر **(قوله)** أما
 الأعمال بالنسبة (تقدم في بدء الوحي بلطف بالنيات وفي كتاب الإيمان بانظرا الأعمال بالنسبة كما هنا مع
 حذفها من أوله **(قوله)** وأما الأمرى مما نوى (تقدم في بدء الوحي بلطف وأما الكل أمرى مما نوى
 وهو الذي علقه في أول الباب وتقدم البحث في أن مفهومه أن لم ينوشأ لم يحصل له وقد أورد عليه من
 نوى الحج عن غيره وكان لم يحج فانه لم يصح عنه وبسقط عنه الفرض بذلك عند الشافعي وأحد الأوزاعي
 وأصح وقال الباقر يصح عن غيره ولا ينقلب عن نفسه لانه لم ينشأ واحتج الأول بحديث ابن عباس
 في قصة شزيمة فعند أبي داود حج عن نفسه ثم حج عن شزيمة وعنده ابن ماجه فاجعل هذه عن نفسك
 ثم حج عن شزيمة وسنده صحيح وأجابوا بأن الحج خرج عن بقية العبادات ولذلك عفى فاسده دون
 غيره وقد وافق أبو جعفر الطبري على ذلك ولكن حله على الجاهل بالحكم وأنه إذا علم بأن بناء الجاهل واجب
 عليه أن ينشأ به عن نفسه فحدثت بقلب والافلا يصح عنه ويستثنى من عموم الظاهر ما حصل من جهة
 الفضل الإلهي بال قصد من غير عمل كالاجرا لحاصل المريض بسبب مرضه على الصبر ثبوت الأخبار
 بذلك خلافا لمن قال أنها يقع الاجر على الصبر وحصول الاجر الوعد الصادق لمن قصد العبادة فأنه
 عنها عاقب بغير ارادته وكمن لم أراد فعجز عن فعلها المرض مثلا فانه يكتب له أجرها كمن عملها وما
 يستثنى على خلاف ما ذكر في صلاة فرض ثم ظهر له ما يقتضي بطلانها فزاهل بقلب فلا وهذا عند
 العذر قالوا أحرم بالظهر مثلا قبل الزوال فلا يصح فرضا ولا ينقلب فلا إذا تعمد ذلك وما اختلف فيه
 هل يثاب المسبوق فواب الجماعة على ما إذا أدرك ركعة أو بعيم وهل يثاب من نوى صيام نفل في أثناء
 النهار على جمعه أو من حين نوى وهل تكمل الجمعة إذا خرج وقتها في أول ركعة الثانية جمعة أو ظهر
 وهل تنقلب بنفسيها أو تحتاج إلى تجديد بنسبة والمسبوق إذا أدرك الاحتال الثاني مثلا هل ينوى
 الجمعة أو الظهر ومن أحرم بالحج في غير أشهره هل ينقلب حمرة أو لا واستدل به من قال بإبطال الحيل
 ومن قال بامحالتها لأن مرجع كل من الغريقين إلى نية العامل وسيأتي في أثناء الأبواب التي ذكرها
 المصنف إشارة إلى بيان ذلك والضابط ما تقدمت الإشارة إليه أن كان فيه خلاص مظلوم مثلا فهو
 مطلوب وإن كان فيه فوات حق فهو مذموم ونص الشافعي على كراهة تعاطي الحيل في ثبوت الحقوق
 فقال بعض أصحابه هي كراهة تنزيه وقال كثير من محققهم كالغزالي هي كراهة تحريم وبأنهم قصدوا
 وبطلان عليه قوله وأما الكل أمرى مما نوى فمن نوى بقصد البيع الربا وقع في الربا ولا يخلصه من الإثم
 صورة البيع ومن نوى بعقد الشكاح التحليل كان محلا ودخل في الوعيد على ذلك بالنص ولا يخلصه من
 ذلك صورة الشكاح وكل شيء قصد به تحريم ما حله الله أو تحليل ما حرم الله كان أمورا لا فرق في حصول
 الإثم في التحليل على الفعل المحرم بين الفعل الموضوع له والفعل الموضوع لغيره إذا جعل ذريعة له
 واستدل به على أنه لا تصح العبادة من الكافر ولا المجنون لأنهما ليسا من أهل العبادة وعلى سقوط القود
 في شبه العمد لانه لم يقصد القتل وعلى عدم مؤاخذة المخطئ والتامى والمكروه في الطلاق والعناق
 ونحوهما وقد تقدم ذلك في أبوابه واستدل به لمن قال كذا الآية البيهقي على نية الخلو فلا تنفعه
 التوريق وعكسه غيرهم وقد تقدم بيانه في الإيمان واستدلوا بما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في لفظ له يمين على ما يصعد قل به صاحبك وجهه الشافعي على ما إذا
 كان المستحلف الحاكم واستدل به لما كلف على القول بعد الذرائع واعتبار المقاصد باقرا أن كما
 تقدمت الإشارة إليه ونسب بعضهم ذلك بأن اللفاظ بالنسبة إلى مقاصد المتكلم ثلاثة أقسام

أما الأعمال بالنسبة وأما
 لأمرى مما نوى فمن كانت
 هجرته إلى الله ورسوله
 فهجرته إلى الله ورسوله
 ومن هاجر إلى دنيا يصيبها
 أو امرأة يتزوجها فهجرته
 إلى ما هاجر إليه

أحدها أن ظهر المطابقة أما يقينا وأما ظاهرا أو الثاني أن يظهر أن المتكلم لم يرد معناه أما يقينا وأما ظاهرا والثالث أن يظهر في معناه وضع الرد في إرادته غيره وعده ما على حدس أو ما ظاهرا قصد المتكلم لمعنى ما تكلم به أو لم يظهر قصد مخالف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره وإذا ظهرت إرادته بخلاف ذلك فمسل يستمر الحكم على الظاهر ولا عبرة بخلاف ذلك أو حمل بمخالفهم من إرادته فاستندل بالاول بان البيع لو كان يفسد بان حال هذه الصيغة فيها فخره الى الزبانية المتعاقدين فيها فأنقذه لكان انقاذ البيع بما يتحقق بخرجه اولى بان فسخه البيع من هذا الظن كقولهم رجل بشر أمسيق ان يقتل بـ زجلا مسلما يخرق ظن القدر صحيح وان كانت نيته فاسدة جز ما لم يستلزم بخرم القتل بطلان البيع وان كان القدر لا يفسد بطلان هذا فلا يفسد بطلان والتمهم بطريق الاولي واستندل الثاني بان التبعة تؤثر في الفعل فيصير بها تارة حراما وتارة حلالا كما يصير الضربا تارة صحيحا وتارة فاسدا كالبيع مثلا فان الحيوان يفسد اذا بيع لاجل الاكل وهو حرم اذا بيع لغيره والصوره واحدة والرجل يشتري الجارية بقره فخرم عليه ونفسه ففعله وصورة القدر واحد وكذا صورة القرض في الهبة وبيع النقد بمثلها لاجل صورتهما واحدة والاولى رتبة صحيحه والثاني في مصعبه باطله وفي الجملة فلا يلزم من صحة العقد في الظاهر رفع الحرج عن تعاطي الحيلة الباطلة في الباطن والله اعلم وقد نقل النسق الحقني في الكافي عن محمد بن الحسن قال ليس من اخلاق المؤمنين القرا من احكام الله بالحيل الموصلة الى ابطال الحق ﴿ قوله باسم ﴾ في الصلاة أي دخول الحيلة فيها ذكر كفيه حديث أبي هريرة راجع الى صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وقد تقدم شرحه في كتاب المطهرة قال ابن طحال فيمر دعي من قال ان من أحدث في القعدة الاخرة ان سلاته صحيحه لانه أتى عابضا دها وتعب بان الحدث في اتانها مفسد لها فهو كالجماع في الحجب لو طرأ في خلاله لأفسده وكذا في آخره وقال ابن حزم في اجوبة عن مواضع من صحيح البخاري مطابقة الحديث للترجمة انه لا يخلو ان يكون الموطأ ماثمينا للظاهرة أو محدثا ماثمينا للحدث وعلى الحالين ليس لاحد ان يدخل في الحقيقة حيلة فان الحقيقة اثبات الشيء صدقا ونجبة صدقا فان كان بنا حقيقته فثابت به حيلة مبطل ما كان منتفيا فثبت به حيلة مبطل وقال ابن المنير أشار البخاري بهذه الترجمة الى الرد على قول من قال مصعب صلاة من أحدث محمدا في اتانها الجلوس الاخير لو يكون حده كسلاهما بان ذلك من الجبل فصحيح الصلاة مع الحدث وتقرر فرقان البخاري بنى على ان التحلل من الصلاة ذكر منها فلا يصح مع الحدث والقائل بأنها تصح يرى ان التحلل من الصلاة شهدا تصح مع الحدث قال وإذا تقرر ذلك فلا بد من تحقق كون السلام كنادا خلافا للصلاة لاضدادها وقد استدل من قال بركبته عقابته بالتحريم لحديث تحريمها التكبير وتجليها التلبس فإذا كان أحد الطرفين ركنًا كان الطرف الآخر ركنا وبزوجه ان السلام من جنس العبادات لانه ذكر الله تعالى ودعاء لعباده فلا يقوم الحدث الفاضل مقام الذكر الحسن وانفصل الخفية بان السلام واجب لا ركن فان سبقه الحدث بعد التشهد فوضأ سلم وان تعده فالعقد قاطع واذا وجد القاطع انتهت الصلاة لكون السلام ليس وكننا وقال ابن طحال يرد على أبي حنيفة في قوله ان الحدث في سلاته يتوضأ ويبنى وواقعه ابن أبي ليلى وقال مالك الثاني يتنافى الصلاة واحتجاج هذا الحديث وفي بعض الفاظه لا صلاة الا بظهور فلا يخلو حال نصرافة ان يكون مصليا أو غير مصلي فان قالوا هو مصلي رد قوله لا صلاة الا بظهور ومن جهة نظر ان حكل حدث منهم من ابتداء الصلاة منهم من التناء عليها بدليل انه لو سبه التي لساننا

(باب في الصلاة) حدثنا
اسحق بن نصر حدثنا عبد
الرزاق عن معمر عن همام
عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
لا يقبل الله صلاة أحدكم
إذا أحدث حتى يتوضأ

يفرق بين مجتمع ولا يجمع
بين منفرد خشية
الصدقة كحدثنا محمد بن
عبد الله الانصاري
حدثني أبي حدثني ثمامة
ابن عبد الله بن اسان
أنه حدثه ان ابا بكر كتب
له فرض الصدقة التي
فرض رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا يجمع بين
منفرد ولا يفرق بين مجتمع
خشية الصدقة كحدثنا
قتيبة حدثنا اسمعيل بن
جعفر عن ابي سويل عن
أبيه عن طلحة بن عبيد
الله انه اصاباه الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم تأثر
الراس قال يا رسول الله
أخبرني ماذا فرض الله على
من الصلاة فقال الصلوات
الخمس الان طوع شياً
قال أخبرني بما فرض الله
علي من الصيام قال شهر
رمضان الان طوع شياً
قال أخبرني بما فرض الله
علي من الزكاة قال أخبره
رسول الله صلى الله عليه
وسلم شرائع الاسلام قال
والذي أكرمك لا طوع
شياً ولا نفع مما فرض
الله على شياً قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم أفلح
ان صدق وأدخل الجنة ان
صدق وقال بعض الناس
في عشرين ومائة جبر

انما قلت) ولما شفي قولوا في فيه باحقيقة وقال الكرماء في وجه اخذه من الترجمة انهم حكموا
بصحة الصلاة مع الحدث حيث قالوا بنوا وبنوا وحيث حكموا بصحتها مع عدم النية في الوضوء لعله
ان الوضوء ليس بواجب فقل ابن التين عن ابي اودي ما حاسبه ان مناسبة الحديث للترجمة انه اراد من
الحدث وصلى ولم يوضأ وهو يعلم انما يصدق الناس بصلاته فهو مبطل كما خدع مهاجر ام قيس بمجرئه
وخادع الله وهو يعلم انه مظلوم على ضميره (قلت) وقصة مهاجر ام قيس انما ذكرت في حديث الاعمال
بالنيات وهو في الباب الذي قبل هذا الا في هذا الباب وزعم بعض المتأخرين ان البخاري اراد الرد على
من زعم ابن الجنادة اذا حضرت بخلاف فتوما انه يتيم وكذا من زعم انه اذا قام لصلاة الليل فبعد
عنه المأهوش اذا طلبة ان يغوته قيام الليل انه باجالة الصلاة بالتيمم ولا يغني نكفته ﴿ قوله ﴾
باب في الزكاة) أي ترك الخليل في اساطها ﴿ قوله وان لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين منفرد ﴾
خشية الصدقة) هو لفظ الحديث الاول في الباب وهو طرف من حديث طويل اوردته في الزكاة
بهذا السند تاما ومرفوعا وقد شرحه هناك الحديث الثاني حديث طلحة بن عبيد الله ان اعرابا
جاءوا رسول الله صلى الله عليه وسلم تأثر الراس الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان اول
الصحيح ﴿ قوله وقال بعض الناس في عشرين ومائة جبر ختان فان اهلكها متمسدا أو وهبها أو
احتملها فها فرا من الزكاة فلا شيء عليه ﴾ قال ابن بطال أجمع العلماء على أن المرفوع قبل الحول التصرف
في ماله بالبيع والهبة والهدية واذا لم ينو الفراق من الصدقة وأجمعوا على انه اذا حال الحول انه لا يهل
التحليل بان يفرق بين مجتمع أو يجمع بين منفرد ثم اختلفوا فقال مالك من فوت من ماله شياً بنوى به
الفراق من الزكاة قبل الحول بشهر او نحو ذلك من الزكاة عند الحول لقوله صلى الله عليه وسلم خشية
الصدقة وقال أبو حنيفة ان فوي يغوته الفراق من الزكاة قبل الحول ليوم لا تحضره النية لان ذلك لا يلزمه
الاشتياك الحول ولا يوجه اليه معنى قوله خشية الصدقة الاحتياط قال وقال المهلب قصد البخاري ان
كل حيلة تجعل بها أحد في اسقاط الزكاة فان اتم ذلك عليه لان النبي صلى الله عليه وسلم لما منع من
جمع الفتم أو غفرتها خشية الصدقة فهم منه هذا المعنى وفهم من حديث طلحة في قوله أفلح ان صدق
أن من دام ان ينقص شياً من فرائض الله عليه بها لانه لا يخلع قال وما أجاب به الفقهاء من تصرف
ذي المال في ماله فرب حلول الحول ثم يريد بذلك الفراق من الزكاة ومن فوي ذلك فالتمس عنه غير اسقاط
وهو كمن فر من صيام رمضان قبل رؤى باللال ليوم واستعمل سفر الاحتياج اليه ليلفرق فلو عيبد الله
بترجه وقال بعض الحنفية هذا الذي ذكره البخاري بسبب لا يوجب وقال محمد بن بكر لما فيه من القصد
الى ابطال حق الفقهاء بصد وجود سببه وهو النصاب واحتج أبو يوسف بأنه امتناع من الوجوب
لا اسقاط الواجب واستدل بأنه لو كان له ما تاددهم فلما كان قبل الحول ليوم تصدق بدهم منها
لم يكره ولو فوي بصدقه بالدهم ان يتم الحول وليس في ملكه نصاب فلا يلزمه الزكاة وتغيب بأن
من أصل أبي يوسف ان الحرمة متباعدة الفرض كطواف الحديث أو العاري فكيف لا يكون القصد
مكروه في هذه الحالة لقوله امتناع من الوجوب معترض فان الوجوب قد تقرر من أول الحول ولذلك
جازا لتجديد قبل الحول وقد اتفقوا على ان الاحتمال لا اسقاط الشفعة دون جبرها مكروه وانما
اختلف في ما قبل الوجوب قياسه أن يكون في الزكاة مكروهاً أيضاً والاشبه أن يكون أبو يوسف
رجع عن ذلك فانه قال في كتاب الخراج بعد ايراد حديث لا يفرق بين مجتمع ولا يهل لرجل يؤمن
بالتمسك باليوم الاخر منع الصدقة ولا يخرجها عن ملكه للمخبره ليرفعها بذلك فتبطل الصدقة

ختان فان اهلكها متمسدا أو وهبها أو احتملها فها فرا من الزكاة فلا شيء عليه

• حدثني اسحق بن ابراهيم
الزرقاني اخبرنا معمر بن
همام عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يكون
كثرا حذكم يوم القيامة
شجاعا أقرع يفر منه
صاحبه وطلبه ويقول
أنا كنت قال والله لن
يزال طلبه حتى ييسط
يده فيلقه فاهاه وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا
مارب انتم لم يسط حذها
تسلط عليه يوم القيامة
فتمشط وجهه باخفافها •
وقال بعض الناس في رجل
له ابل لمخاف ان يحب عليه
الصدقة فياخذها بل مثلها
أو يغم أو يفرأ ويدرأهم
فرا من الصدقة بيوم
احتيا الا فلاشي عليه وهو
يقول ان زكى ابله قبل ان
يهول الحول بيوم اوسنة
جأزت عنه • حدثنا تميم
ابن سعيد حدثنا ليث عن
ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة بن
مسعود عن ابن عباس قال
استغنى سعد بن عباد
الا نصارى رسول الله صلى
الله عليه وسلم في نذر كان
على اسمه فوفيت قبل ان
تخضع فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اقضه

عنها بان يصير لكل واحد منها ما لا يحب فيه الزكاة ولا يهتال في ابطال الصدقة بوجه انتهى ونقل
ابو حفص الكبير راوى كتاب الحيل عن محمد بن الحسن ان محمد اقال ما احتال به المسلم حتى يتخلص
به من الحرام أو يتوصل به الى الحلال فلا بأس به وما احتال به حتى يطل حقا أو يضي اطلا أو يدخل
به شبهة في حق فهو مكروه والمكروه هذه الى الحرام اقرب وقد كرر الشافعي انه ناظر لمحمد في امرأة
كرهت زوجها وامتنع من فرأها فكتبتا بن زوجها من نفسها فاحرم عندهم على زوجها شاء على
قولهم ان حرمة المصاهرة تثبت بالنكاح قللت لمحمد الزنا لاجرم الحلال لانه ضده فحاس شئ على ضده
فقال يجمعهما الجماع قللت الفرق بينهما ان الاول حدث به وحضت فرجها والاخر ذمت به ووجب
عليها الرجوع ويلزم ان الملقحة ثلاثا اذا زنت حلت زوجها ومن عنده أربع نسوة فزنى بتامة ان يحرم
عليه احدى الأربع الى آخر المناظرة وقد أشكل قول البخاري في الترجة فان أهلكها بأن الاهلاك
ليس من الحيل بل هو من اشاعة المال فان الحيلة نماهى لدفع ضررا وجلب منفعة وليس كل واحد
منهما موجودا في ذلك ولا يظهر الى ما تصور بان يذبح الحقتين مثلا وينتفع بهما فقسه فان زكاة
بالحقين وينتقل الى مادونهما • الحديث الثالث (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهوية كما جزم
به أبو نعيم في المستخرج (قوله يكون كثرا حذكم يوم القيامة شجاعا أقرع) المراد بالسكنز المال
الذي يضا من غير أن يودى كانه كما تقدم تقريره في كتاب الزكاة ووقع هناك في رواية أي صالح
عن أبي هريرة بلفظ من أعطاه الله المالا فربو زكاة مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع قد كرر نحوه
وهو يظهر مناسبة ذكره في هذا الباب (قوله أنا كنت) هذا الثاني في هذه المطبعة (قوله والله لن
يزال) في رواية الكشميى لا بد لن (قوله حتى ييسط يده) أي صاحب المال (فيلة مهاه) يحتمل
أن يكون فاعل يلقهها الكناز أو الشجاع ووقع في رواية أي صالح فيأخذ بلهزمنه أي يأخذ الشجاع
بدالكناز بشدقه وهما الهمزتان كما وضعه هناك (قوله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم)
هو موصول بالسند المذكور وهو من نسخة همام عن أبي هريرة وقد أخرجه أحد من عبد الزرقاني
فقدم هذا على القبله (قوله اذا مارب التهم) ملائمة والرب المالك والتهم فتحتين الابل والتهم
والدمر وقيل الابل والغنم فقط حكاها في الحكم وقيل الابل فقط وربو بد الاول قوله تعالى ومن الانعام
حولة وفرشاهم فسرهم بالابل والبقر والغنم وربو بد الثالث اقتصاه هنا على الاخفاف فانها الابل خاصة
والمراد بقوله جهاز كلها وصريحه في حديث أي نذر كما تقدم في الزكاة أم منه (قوله وقال بعض
الناس في رجل له ابل فخاف ان يحب عليه الصدقة فياخذها بابل مثلها أو يغم أو يفرأ ويدرأهم فرا
من الصدقة بيوم احتيا الا فلاشي عليه وهو يقول ان زكى ابله قبل ان يهول الحول بيوم اوسنة جأزت
عنه) في رواية الكشميى أي أجزأت عنه ويعرف تقريره من ذهب الحنفية عما مضى وقد تأكد
المنع بمسئلة التعجيل قيل توجيه الزامهم التناقض ان من أجاز التقديم لم يراع دخول الحول من كل
جهة فاذا كان التقديم على الحول يجوز تأجيله في التصرف فيها قبل الحول غير مطلق واجاب عنهم
ابن طال بان أبا حنيفة لم ينافس في ذلك لانه لا يوجب الزكاة الا بشم الحول ويجعل من قدمها
كمن قدم دينه مؤجلا قبل أن يحل انتهى والتناقض لازم لا يوجب لانه يقول ان الحرمة
تجامع الفرض كطواف العاري ولولم يقرر الوجوب لم يجز التعجيل قبل الحول وقد اختلف العلماء
فيمن باع بالامثلها في اثناء الحول فذهب الجمهور الى ان البناء على حوله الا في الاموال لا يباحد الجنس
والتصايب والمأخوذ وعن الشافعي قولان واختلفوا في بيعها بشيء جنسها فقال الجمهور يستأنف

لاختلاف التصاب وإذا فصل ذلك فرار من الزكاة ثم ولو قلنا يستأنصون أحد إذا ملكها ستة أشهر ثم باعها بقدر كى الف درهم من ستة أشهر من يوم البيع وتخل شيخنا ابن الملقن عن ابن التين أنه قال إن البخارى إنما أتى بقوله مانع الزكاة ليدل على أن الفرار من الزكاة باطل فهو مطالب بذلك فى الآخر قال شيخنا وهذا المزمع فى البخارى (قلت) بل هو فيه بالمعنى فى قوله إذا ما رب التعم لم يسطح حقها فهذا هو مانع الزكاة * الحديث الرابع حديث ابن عباس قال استفتى سعد بن عباد الخ تقدم شرحه قريباً فى كتاب الإيمان والنذور قال المولى عليه حجة على أن الزكاة لا تسقط بالحيلة وبالالموت لأن النذر لما لم يسطح بالموت والزكاة وكذا منه كانت لازمة لا تسقط بالموت أولى لاسم الزكاة المولى قضاء النذور عن أمه كان قضاء الزكاة التى فرضها الله أشد لزوماً (قوله وقال بعض الناس إذا بلغت الإبل عشرين نفقها أربع شياء فإن وهما قبل الحول أو باعها فراراً أو احتجبالاً لا تسقط الزكاة فلاشئ عليه وكذلك أن ألقها فمات فلاشئ عليه فى ماله) تقدمت المنازعة فى سورة الاتلاف قريباً أو أجباب بعض الخفية بأن المال إنما يجب فيه الزكاة مادام واجباً فى الذمة أو ما تعلق به من الحقوق وهذا الذى مات لم يبق فى ذمته شئ يجب على ورثته وفأوه والكلام على ما هو فى حل الحيلة لا فى زوم الزكاة إذا فر (قلت) وحرف المسئلة أنه إذا قصد بيعها الفرار من الزكاة وهبتها الحيلة على إسقاط الزكاة ومن قصده أن يسترجعها بعد كما تقدم فهو آثم بهذا القصد ولكن هل يؤثر هذا القصد فى إبقاء الزكاة فى ذمته أو يعمل به مع الآثم هذا محض اختلاف قال الكرماني ذكر البخارى فى هذا الباب ثلاثة فروع جميعها حكم واحد وهو أنه إذا زال ملكه عما يجب فيه الزكاة قبل الحول سقطت الزكاة سواء كان قصد الفرار من الزكاة أم لا ثم أراد بشرفها عقب كل حديث التشيع بأن من أجاز ذلك خالف ثلاثة أحاديث صحيحة انتهى ومن الحيل فى إسقاط الزكاة أن ينوى بمرور التجارة الفنية قبل الحول فإذا دخل الحول الآخر استأنفت التجارة حتى إذا قرب الحول أبطل التجارة ونوى الفنية وهذا ياتم جزماً والذى يهوى أنه لا تسقط الزكاة عنه والعلم عند الله تعالى * (قوله باب الحيلة فى النكاح) ذكره حديث ابن عمر فى النهى عن الشغار وفيه تفسيره عن نافع وقد تقدم شرحه مستوفى فى كتاب النكاح وتقرير كون التفسير مرفوعاً قال ابن المنبر داخل البخارى الشغار فى باب الحيل مع أن القائل بالحوال لا يبطل الشغار ويوجب مهر المثل مشكلاً ويمكن أن يقال أنه أخذه بما نقل أن العرب كانت تأتى من التلفظ بالنكاح من جانب المرأة فرجعوا إلى اللفظ بالشغار لوجود المساواة التى تدفع اللفظ فمما للشرع رسم الجاهلية فحرم الشغار وشدد فيه ما لم يثبت فى النكاح أنغالى عن ذكر الصادق فلو صححنا النكاح بلفظ الشغار وأوجبنا فهو المثل أجبنا فحرم الجاهلية بهذه الحيلة انتهى وفيه نظر لأن الذى نهى عن العرب لأصل له لأن الشغار فى العرب بالنسبة إلى غيره قليل وقضية ما ذكره أن تكون أنكحهم كلها كانت شعار الوجود اللفظ فى جميعهم والذى يظهر أن الحيلة فى الشغار تنصرف إلى مومس أراد تزويج بنت قبيصة فاشترى فى المهر فهدده بأن قال له تزوجنيها وأنا زوجك بنتى فرب الغنى فى ذلك لسهولة ذلك عليه فلما وقع العقد على ذلك وقيل له إن العقد يصح ويلزم لكل منهما مهر المثل فإنه يندم إذا لا قدر له على مهر المثل لبنت المومس وحصل للمومس مقصوده بالترجيح لسهولة مهر المثل عليه فإذا أبطل الشغار من أصله بطلت هذه الحيلة (قوله وقال بعض الناس إن احتال حتى تزوج على الشغار فهو جائز الشرط باطل وقال فى المنفعة النكاح باطل) قلت وهذا بناء على قاعدة الخفية أن ما لم يشرع بأصله باطل وما شرع بأصله دون وصفه فاسد فالنكاح

* وقال بعض الناس إذا بلغت الإبل عشرين نفقها أربع شياء فإن وهما قبل الحول أو باعها صرارا أو احتجبالاً لا تسقط الزكاة فلاشئ عليه وكذلك أن ألقها فمات فلاشئ فى ماله (باب الحيلة فى النكاح) * حدثنا محمد بن عيسى بن سعيد عن عبيد الله بن سعيد عن عبيد الله بن نافع عن عبيد الله بن سعيد عن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار قلت لتأف عن الشغار قال لا يكح ابنة الرجل وشكحه ابنه بغير صداق وشكحه أخته الرجل وشكحه بغير صداق وقال بعض الناس إن احتال حتى تزوج على الشغار فهو جائز والشرط باطل وقال فى المنفعة النكاح فاسد والشرط باطل

وقال بعضهم المتعة
والشغار جائزتان والشرط
باطل • حدثنا مسدد
حدثنا يحيى عن عبد الله
ابن عمر حدثنا الزهري عن
الحسن وعبد الله بن محمد
ابن علي عن أبيهما أن
علياً رضي الله عنه قيل له
إن ابن عباس لا يرى
بمتعة النساء باساً فقال
إن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عنها يوم
خيبر وعن طيوس الجمر
الأنسية • وقال بعض
الناس إن احتلالاً في تمتع
فالنكاح فاسد وقال بعضهم
النكاح جائز والشرط
باطل • باب ما يكره من
الاحتياط في البيوع ولا
يمنع فضل الماء ليمتنع به
فضل الكلا • حدثنا
اسماعيل حدثني مالك
عن أبي الزناد عن الأهرج
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يمتنع فضل الماء
ليمتنع به فضل الكلا

مشرع باسله وجعل البضع سداً وصرف فيه فيفسد الصدق ويصح النكاح بخلاف المتعة فانها
لم تأت بها منسوخة صارت غير مشروعة باسلاً **(قوله)** وقال بعضهم المتعة والشغار جائزتان والشرط
باطل أي في كل منهما كانه بشرط ما قبل من زفراته أجاز النكاح المؤقت وأبى الوقت لانه شرط
فاسد والنكاح لا يطل بالشرط أو فاسد زوردا عليه بالفرق المذكور وقال ابن طلال لا يكون
لبضع سداً فاعند أحد من العلماء وأما قالوا ينقض النكاح عهر المثل إذا اجتمع بشرط وطه والصدق
ليس ركن فيه فهو كالوعد بنصر صدق ثم ذكر الصدق فصار ذكر البضع كذا ذكر انتهى وهذا
محصل ما قلناه أوزيد وغيره من أئمة الحنفية وتبعه ابن السمعاني فقال ليس الشغار إلا النكاح الذي
اختلفنا فيه وقد ثبت النهي عنه والنهي يقتضي فساد المنهي عنه لأن العقد الشرعي أعيا يجوز بالشرع
وإذا كان منتهياً لم يكن مشروطاً من جهة المعنى أنه يمنع تمام الإيجاب في البضع للزوج والنكاح
لا ينفذ إلا بإيجاب كامل ووجه قولنا يمنع أن الذي أوجب له الزوج نكاحاً هو الذي أوجب له سداً
وإذا لم يحصل كمال الإيجاب لا يصح فانه جعل عين ما أوجب له الزوج سداً فالمراد فهو كمن جعل الشيء
لشخص في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فإنه لا يكمل الجعل الأول قال ولا يارض هذا ما لزوج
أمنه آخر فإن زوج ملك المتع بالفرج والسيد علة رقية الفرج دليل أنها لو طئت بدت شبهة يكون
المهر للسيد والفرق أن الذي جعله السيد لزوج لم يبقه لنفسه لأنه جعل ملك المتع بالامعة للزوج وما
عدا ذلك باق له وفي نسخة الشغار جعل ملك المتع الذي جعله للزوج بعينه سداً فالمراد الأخرى ورقية
البضع لا تدخل تحت ملك الميم حتى يصح جعله سداً **(قوله يحيى)** هو القطان وعبد الله بن عمر
هو العمري ومحمد بن علي هو المعروف بابن الحنفية وعلي هو ابن أبي طالب **(قوله)** قيل له إن ابن عباس
لا يرى بمتعة النساء باساً لم أقف على اسم القائل وزاد عمرو بن علي الفلاس في روايته لهذا الحديث
عن يحيى القطان فقال له إنك تارة بمتعة فوفايته وياه آخر الحروف وزن فاعل من التبع وهو الامة
وأما وصفه بذلك إشارة إلى أنه عمل بالنسوخ وغفل عن التناسخ وقد تقدم بيان مذهب ابن عباس في
ذلك في كتاب النكاح مستوفى **(قوله)** وقال بعض الناس إن احتلالاً حتى تمتع بالنكاح فاسد أي إن
عقد عقد نكاح متعة والفساد لا يستلزم البطلان لا مكان إصلاحه بالغاء الشرط في تصحيحه
بذلك كمال في ربا الفضل إن حذفته منه الزيادة صح البيع **(قوله)** وقال بعضهم الخ تقدم أنه لو زفر
وقيل أنه لم يجز إلا النكاح المؤقت وأبى الشرط وأوجب بان نسخ المتعة ثابت والنكاح المؤقت في معنى
المتعة والاحتياط عندهم في العقود بالمعاني • **(قوله)** باب ما يكره من الاحتياط في البيوع
ولا يمنع فضل الماء ليمتنع به فضل الكلا ذكر فيه حديث أبي هريرة لا يمنع الخ واسماعيل شيخه فيه هو
ابن أبي أوس وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الشرط قال المذهب المراد جعل ثمنه بشرط
وجوبها فلا مباح وهو يفتح الكاف واللام مهموز ما يرى فأراد الاختصاص به فيمنع فضل ماء
بشره إن تردده نعم غيره لشرط به هو لا حاجة به إلى الماء الذي يمنعه وأما حاجته إلى الكلا وهو
لا يقدح على منعه لكونه غير معمول له فيمنع الماء فيشره الكلا لأن التمسك لا تستغنى عن الماء
بل إذا رعت الكلا طشت وجكون ماء غير البشر بعد ادائها فبرغب صاحبها عن ذلك الكلا
فيتوفر لصاحب البئر هذه الحيلة انتهى موضوعاً قال يوفيه معنى آخر وهو أنه قد ينقض أحد
معاني الحديث ويستكن عن البقية لأن ظاهر الحديث اختصاص النهي بما إذا أريد به منع
الكلا فإذا لم يرد بذلك فلا ينفي من منع الكلا والحديث بمعناه لا يمنع فضل الماء بوجه من

الوجه لانه اذا لم يمنع سبب غيره فاحرى ان لا يمنع سبب نفسه وفي تسميته فضلا اشارة الى انما اذ لم
تكن زبادة من حاجة صاحب البئر جاز لصاحب البئر منعه واقفا علم وقال ابن المنبر وجه مطابقة
الترجمة ان الاباء بالي في البوادي تحفرها ان يختص بعماد افضلها من الماء بخلاف السكاك المباح
فلا اختصاص له به فلو تمحيل صاحب البئر فادعى انه لا فضل في ماء البئر من حاجته ليتوفر له السكاك
الذي يقره لان صاحب المناشبة حينئذ يحتاج ان يحولها الى ماء آخر لانها لا تستطيع الرعي على الظما
لدخل في النهي ثم قال ولا يلزم من كون دعواه كذا بمحض ان لا يكون في كلامه تمحيل على منع المباح
فحجته ظاهرة فيها وفيه مقال وهو الماء تمحيل على ما لا حق له فيه ولا حجة وهو السكاك (قلت) وهذا

جواب عن أصل التحليل لانه خصوص التحليل في البيع ومن ثم قال الكرماني هو من قيل ما ترجم
به ويض له فلم يذكر فيه حديثا برده انه ترجم بالتحليل بالبيع وعطف عليه ولا يمنع فضل الماء
وذكر الحديث المتعلق بالثاني دون الاول لكن لا يدفع هذا القدر السؤال عن حكمة ايراد منع فضل
الماء في ترك التحليل ثم قال الكرماني يمكن ان يكون المنع اهم من ان يكون طريق عديم البيع او غيره
انتهى ويظهر ان المناسبة بينهما ما اشار اليه ابن المنبر لكن تمامه ان يقال ان صاحب البئر يدعي انه
لا فضل في ماء البئر لصعاب من احتاج الى السكاك ان يتناع منه ما يشاء ليس عليه في نفسه فيظهر حينئذ
انه تمحيل بالجملة على حصول البيع لزم مراده في اخذ ثمن ماء البئر وفي توفر السكاك عليه واما ان يقال
فادخل في هذا الترجمة حديث النبي من النجش فلو كان كذلك لبطل الاعتراض لكن ترجمة النجش
موجودة في جميع الروايات بين الحديثين **(قوله باب ما يكره من التناجش)** اشار الى ما ورد في

بعض طرق الحديث المذكور في الباب بلفظهم من النجش من حديث أبي هريرة بلفظ لا تناجشوا
وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع والمراد بالكره في الترجمة كراهة التحريم **(قوله)**

باب ما ينهى عن الخداع في رواية الكشي عن النبي عن الخداع وقال له الخداع بالفتح والكسر ورجل
خداع وفي المبالغة خدوع وخداع **(قوله وقال ابوب)** هو السخيتاني (خداعون الله كانوا يخدعون
آدميا والواو الاخر عيانا كن اهلون على) وصله وكيع في مصنفه عن صفيان بن عيينة عن ابوب وهو
السخيتاني قال الكرماني قوله عيانا ناى لواء علنوا باخذوا اذ على الثمن معاينة بلان ليس لكان اسهل
لانه ما جعل الدين آلة للخداع انتهى ومن ثم كان سالك المكر والخذعة حتى يفعل المعصية أبغض عند
الناس من يتظاهر بها وفي قلوبهم أو وضع عنهم أشد نفرة وحديث ابن عمر اذا باعت قتل لا خلافة
بكسر المعجمة وتخفيف اللام ثم موحدة قد تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع قال المهلب معنى

قوله لا خلافة لا تخلفون أي لا تخذعون في خان ذلك لاجل (قلت) والذي يظهر انه وارد مورد الشرط
ان يظهر في العقد خداع فوصيحي كانه قال بشرط ان لا يكون فيه خديعة وقال لا ترضي خديعة فقال
المهلب ولا يدخل في الخداع الحرمان التنازع على السلعة والاطناب في مدحها فانه شجار وعنه ولا ينتقص
به البيع وقال ابن القيم في الاعلام أحدث بعض المتأخرين جيلا لم يصح القول بها عن احد من
الائمة ومن عرف سيرة الشافعي وفنسه علم انه لم يكن يامر بشغل الحيل التي تنهى عن الخداع
وان كان يجري المقتضى على ظاهرها ولا ينظر الى قصد العاقد اذا خالف لفظه فحاشا ان يبيع
لناس المكر والخذعة فان الفرق بين اجراء العقد على ظاهره وقيل باعتبار قصد في العقد وبين
تعمير عقد قد سلم تنازه على المكر مع العلم بان باطنه بخلاف ظاهره ظاهر ومن نسب حيل الثاني

(باب ما يكره من التناجش)
حدثنا تميم بن سعيد عن
مالك عن نافع عن ابن عمر
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن النجش **(باب)**
ما ينهى من الخداع في
البيوع **(قوله)** وقال ابوب
يخدعون الله **كأنما**
يخدعون آدميا والواو الاخر
عيانا كن اهلون على
حدثنا اسمعيل حدثنا
مالك عن عبد الله بن دينار
عن عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما أن رجلا ذكر
لنبي صلى الله عليه وسلم
انه يصدع في البيوع فقال
اذا باعت قتل لا خلافة

الزهرى قال كان مروغية يحدث
 أنه سأل عائشة وان ختم
 أن لا تضطجوا في البتامة
 فأنكروا ما طاب لكم من
 النساء قالت هي البتامة
 في حجر ولها فغير غيب في
 ما لها وجالها فغير يد أن
 يتزوجها بأدى من سنة
 نسائها فها من نكاحهن
 إلا أن يضطجوا في أكمل
 الصدق ثم استغنى الناس
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بعد فازل الله
 ويستفتونك في النساء
 فذكر الحديث **باب**
 إذا غضب جارية فزعم أنها
 ماتت قضى قيمتها الجارية
 الميتة ثم وجدها صاحبا
 فهي له وترد القيمة ولا
 تكون القيمة تمنا وقال
 بعض الناس الجارية
 للقاص لاخذ القيمة
 منه وفي هذا احتيال لمن
 اشتمى جارية وجعل
 لا يبيعها فقصها واعتل
 بأنها ماتت حتى ياخذها
 قيمتها فطيب للقاص
 جارية فغيره قال النبي صلى
 الله عليه وسلم أمواكم
 عليكم حرام ولكل خادر
 لواء يوم القيامة **حديثنا**
 أبو نعيم حدثنا سابق عن
 عبد الله بن دينار عن عبد
 الله بن عمر رضى الله عنهما
 عن النبي صلى الله عليه

إلى الشافعي فهو خصمه عند الله فان الذي جوزه بمنزلة الحيا كيمرى الحكم على ظاهره في عدالة الشهود
 فيحكم بظاهر عدالتهم وان كانوا في الباطل شهودا وروى كذا في مسألة العينة أنها جوز أن يبيع السلعة
 ممن يشتريها جاهر بانه على أن ظاهر عقود المسلمين سلامتها من المكرو والحد بغيره ولم يجوز قط أن
 المتعاقدين يتواطأ على أن يلق بالثب وما تئين ثم يحضران سلعة تهمل بالربا لا سيما إن لم يقصد البائع
 بيعها ولا المشتري شراءها وينا كذا في ذلك إذا كانت ليست ملكا للبائع كان يكون عنده سلعة لغيره
 فيوقع العقد ويدعي أنها ملكه ويصدق المشتري فيوقعان العقد على الأكثر ثم يبيعونها للبائع
 بالاقول ويترتب الأثر في ذمة المشتري في الظاهر ولو علم الذي جوزه ذلك بذلك لبادر إلى أنكره لأن لازم
 المذهب ليس بذهب فغيره كذا العالم الذي ولا يستحضر لزمه حتى إذا عرفه أنكره وأطال في ذلك
 جدا وهذا ما لم يخصه والتحقيق أنه لا يلزم من الأثر في العقد بطلانه في ظاهر الحكم الشافعية يجوزون
 العقود على ظاهرها ويقولون مع ذلك أن من عمل الحيل بالمكرو والحد بغيره يأن في الباطن وبهذا يحصل
 الانفصال عن أشكائه والله أعلم **(قوله باب ما ينهى عن الاحتبال للولي في البتامة**
 المروغية وان لا يكمل لها صداقها) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وان تنفسم أن
 لا تضطجوا في البتامة ولم يبقه بتمامه وقد تقدم هذا السند في النكاح تأملا إن طالع فيه أنه لا يجوز
 للولي أن يتزوج بغيره باق من صداقها ولا أن يطلها من العروض في صداقها ما لا يني بقيمة صدق
 مثلها واختلف في سبب نزول الآية المذكورة كذا تقدم عند شرح الحديث المذكور في تفسير سورة
 النساء وفي قوله في البتامة حذف تقديره في نكاح البتامة وقوله ما طاب لكم من النساء أي من
 سواهن قال القاضي أبو بكر بن الطيب معنى الآية وان ختم أن لا تعدلوا في البتامة الأطفال الذي لا
 أوليا لهم بطا بكونكم محققون ولا نامنوا من ترك القيام بمحققهم لعجزهم عن ذلك فزجروا من
 النساء القادرات على تدبير أمرهن أو من طعن أولياءهن عنكم من الخلف علمن وقوله ثم استغنى الناس
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فازل الله يستفتونك في النساء فذكر الحديث كذا في الأصل وقد تقدم سياقه
(قوله باب إذا غضب جارية فزعم أنها ماتت قضى) بالضم على البناء للجهول أي حكم ويجوز
 بناؤه للعلم أي حكم القاضي على القاص (قيمة الجارية الميتة ثم وجدها صاحبا) أي اطلع على أنها
 مت (فهى له) أي لصاحبها المصنوعة منه (وترد القيمة) أي على القاص (ولا تكون القيمة تمنا)
 أي لعدم جريان بيع بينهما وإنما أخذ القيمة بناء على عدم الجارية فإذا زال ذلك وجب الرجوع إلى
 الأصل **(قوله وقال بعض الناس الجارية للقاص لاخذ القيمة منه)** أي من القاص **(قوله وفي**
 هذا احتيال لمن اشتمى جارية وجعل لا يبيعها فقصها واعتل بأنها ماتت) كانت الصورة
 في غير الجارية من ما كولا وغيره وأدعى قتاده وكذا لو غضب جوا ناما كولا فزعم **(قوله فطيب**
 للقاص جارية فغيره) أي وكذا مال غيره **(قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم أمواكم عليكم حرام)**
 هذا طرف من حديث رواه من حديث أبي بكر مطولا في أواخر الحديث وأصل شرحه في كتاب
 الفتن قال المكرماني ظاهر قوله أمواكم عليكم مقابلة الجمع بالجمع فيبعد التوزيع فيلزم أن يكون
 مال كل شخص على كل شخص حراما فيسلم أن يكون ماله عليه حراما وليس كذلك وإنما هو مثل
 قولهم قتل بنو فلان أنفسهم أي قتل بعضهم بعضا فغيره مجاز للقرينة الصارفة عن الظاهر **(قوله ولكل**
 خادر لواء) أي وقال النبي صلى الله عليه وسلم لكل خادر لواء خمر قد وصله في الباب عن ابن عمر وسفيان
 في سنده هو الثوري ومضى شرحه منقوفا في الجهاد والاحتجاج بظاهره لأن دعوى القاص

انها ماتت خيانة وقد عرف حق أخيه المسلم قال ابن طحال خالفنا بأخيه الجهور في ذلك فاحتج هو
 بأنه لا يجتمع الشئ و بدله في ملك شخص واحد واحتج للجمهور بأنه لا يهل مال المسلم الا عن طيب
 نفسه ولأن القيمة إنما وجبت بناء على صدق دعوى الغاصب ان الجارية ماتت فلما تبين انها لم تمت
 فهي باقية على ملك الموصو به منه لا يهرج بينهما عقد صحيح فوجب ان ترد الى صاحبها قال وفروا
 بين الثمن والقيمة بان الثمن في مقابلة الشئ القائم والقيمة في الشئ المستلث وكذا في البيع الفاسد
 والفرق بين القصب والبيع الفاسدان البائع رضى باخذ الثمن عوضا عن سلته وأذن للمشتري
 بالتصرف فيها فاصلاح هذا البيع أن ياخذ قيمة السلعة ان فانت والغاصب يافن له المالك فلا يهل له
 ان يملكه الغاصب الا ان رضى الموصوب منه بجمته (قلت) ومحل الصورة المذكورة أو لا عند
 الخفية أن يدعى المستحق على الغاصب بالجارية فيجب بانها ماتت في صدقة أو يكذبه فيقيم الغاصب
 البينة أو يستعطفه فينكح عن اليمين فيكون المستحق حينئذ على الغاصب القيمة رضا المدي بالمبادلة
 بهذا القدر حيث ادعاء مالوا أخذ القيمة بقول الغاصب مع حلفه انها ماتت فلم يدعى حينئذ بالخيار اذا
 ظهر كذب الغاصب ان شاء مضى الضمان وان شاء استعاد الجارية ود العوض واستدوا بان المالك
 ملك بدل الموصوب بقيمة وبدن ازال ملكه عن البديل لكونه قابلا للثمن فلم يقع الحكم لتعدي بعضا
 بل للضمان المشروط ولولا منته قوت الجارية على صاحبها بالقيمة ولو رتب الاثم على الغاصب
 بذلك لانه لا ينافي سعة العقود انه أعلم وقال ابن المنبر ما ملخصه أن بعض الخفية ما لكانت به يقول
 في الابتن اذا أخذ المالك قيمته ممن وجده فقصه ان الغاصب يملكه فلو موه الغاصب بأنه مستمر
 الابتن أو أودهم موته ظهر خلاف ذلك فلما لا أخذوه والحديث يتناول التوبة وغيره يقتضي ان
 يعود العبد للمالك والقيمة ان كانت غنما لم يجد العبد مطلقا وان لم تكن غنما عاد العبد مطلقا
 وأوجب بان معنى قوله ان أموالكم عليكم حرام اذا لم يقع الرضاى ومع وجود التوبة لم يحصل الرضا
 بالعوض بخلاف ما إذا لم يكن هناك توبة فانه بدل على الرضا بالعوض وتقدر القيمة غنما (قوله)
 (باب) كذا لا كثر يفرز جف وحذفه ابن طحال والنسفي والاسماعيلي وأضاف ابن طحال حديث
 أم سلمة للباب الذي قبله وتعلق به بظاهر جسد الدلالة على ان حكم الحالك لا يهل ما حرمة الله ورسوله
 ولنيه عن أخذه اذا كان يعلم انه في نفس الامر افرع به وعلى الاول هو كالفصل من الباب الذي قبله وانما
 أفرد لانه يشمل الحكم المذكور وغيره وسياق في شرحه مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى
 وقوله سفيان هو الثوري قوله عن هشام هو ابن عروة ووقع في رواية أبي داود عن محمد بن كثير شيخ
 البخاري فيه حدثنا سفيان حدثنا هشام وقوله عن عروة ووقع في رواية أبي داود عن أبيه وقوله عن
 زنب بنت أبي سلمة عن أم سلمة هي أمها ووقع في شرح ابن طحال حديث زنب فاوهم انه من مسندها
 على ما حرت به عادته من الاقتصاد على سماعي الحديث (قوله أعنا ناشر) أي كوا احسن البشر في
 عدم علم التيب وقوله ولله هي هنا بمعنى عسى وقوله ألحن تخدم في المظالم لفظ أبلغ وهو بمعناه لانه من
 ألحن بمعنى فطن وزنه ومعناه والمراد انه اذا كان أظن كان قادرا على أن يكون أبلغ في حجة من الآخر
 وقوله على نحو مما سمع في رواية الكشميني ما سمع وهي موسوعة وقوله من أخيه أي من حق أخيه
 وثبت كذلك في الطريق الاثني في الاحكام وقوله فلا ياخذ كذا لا كثر بحدف المفعول وللكشميني
 فلا ياخذ وقوله فانما أقطع له قطعة من النار أي ان أخذها مع علمه بانها حرام عليه دخل النار (قوله)
 (باب في النكاح) تقدم قريبا باب الحبلة في النكاح وذكر فيه الشغار والمصلحة

(باب) حدثنا محمد بن
 كثير عن سفيان عن هشام
 عن عروة عن زنب بنت
 أم سلمة عن أم سلمة عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال أعنا أنا بشر وانكم
 تحبسون ولعل بعضكم
 أن يكون ألحن بحجته من
 بعض وأقضى له على نحو
 مما أسمع فمن قضيت له
 من حق أخيه شيئا فلا ياخذ
 فانما أقطع له قطعة من النار
 (باب في النكاح) حدثنا
 مسلم بن إبراهيم حدثنا

هشام حدثنا يحيى بن أي كثير من أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح البكر حتى تستأذن ولا الثيب حتى تستأمر قبيل يارسول الله كيف أذنها ٢٧٦ قال إذا سكنت وقال بعض الناس إن لم تستأذن البكر ولم تزوج فاحتال بجل

فأقام شاهدين زوراً أنه تزوجها برضاها فأنبت القاضي نكاحها وزوج يعلم أن الشهادة باطلة فلا بأس أن يطاها وهو تزويج صحيح • حدثنا علي بن عبد الله حدثنا حفيان حدثنا يحيى بن سعيد عن القاسم أن امرأة من ولد جعفر خوفت أن يزنيها ولها وهي كلرهة فاستأنت من الأنصار عبد الرحمن وجميع بني جارية فلا تفتش فإن خشاء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كلرهة فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك • قال سفيان وأما عبد الرحمن فبول عن أبيه أن خشاء • حدثنا أبو نعيم حدثنا شيكان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنكح الأم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا كيف أذنها قال أن نكحت • وقال بعض الناس إن احتال إنسان شاعدي زود على تزويج امرأة نيب بأمرها فأنبت القاضي نكاحها إياه والزوج يعلم أنه لم يزنيها فطافه بعه

وذكر هنا ما يتعلق بشهادة الزور في النكاح وأورد فيه حديث أبي هريرة واستثنى المخطوبة من وجهين وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب النكاح ثم أورد بعده حديث خشاء يذكر البكر واليب جميعاً وقد تقدم في باب لا يجوز نكاح المكره قريباً وحديث عائشة وهو حديث أبي هريرة • الحديث الأول (قوله هشام) هو الهستوائي (قوله لا تنكح البكر) أي لا تزوج (قوله وقال بعض الناس إذا لم تستأذن) في رواية: الكشمبيني أن يدل إذا (قوله فأقام شاهدين زوراً) أي شهدا زوراً وزورا متعلقين بالقام (قوله فأنبت القاضي نكاحها) في رواية: الكشمبيني نكاحها أي بشهادتهما (قوله فلا بأس أن يطاها) أي لا يثم بذلك مع علمه بأن شاهده كذباً الحديث الثاني (قوله علي) هو ابن المدني وسفيان هو ابن عيينة ويحيى بن سعيد هو الأنصاري (قوله عن القاسم) في رواية: محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد حدثنا القاسم أخرجه الاسماعيلي والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديقي (قوله أن امرأة من ولد جعفر) في رواية: ابن أبي عمر عن سفيان أن امرأة من آل جعفر أخرجه الاسماعيلي ولم ألق على اسمها ولا على المراد بجعفر ويطلب على الظن أنه جعفر بن أبي طالب ونجاشد الكرماني فقال المراد به جعفر الصادق بن محمد الباقر وكان القاسم بن محمد جد جعفر الصادق لأمه انتهى ونحو عليه أن القصة المذكورة وقعت وجعفر الصادق صغيراً لأن مولده سنة ثمانين وكانت وفاة عبد الرحمن بن يزيد بن جابر في سنة ثلاث وتسعين من الهجرة وقد وقع في نفسه الحديث أنه أخبر المرأة بحديث خشاء بنت خدام فكيف تكون المرأة المذكورة في مثل تلك الحالة وأوها بن ثلاث عشرة سنة أو دونها (قوله فأرسلت إلى شيخين من الأنصار) زاد ابن أبي عمر تحضرهما أنه ليس لأحد من امرئ شيء (قوله ابن جارية) كذا نسبها في هذه الرواية إلى جدتها وأقدم في النكاح عن عبد الرحمن وجميع بني يزيد بن جارية وهو صحيح وأورد في بعضهم بمهملتين ومثله وهو تصحيف (قوله فلا تفتش) كذا لهم على أنه خطاب للمرأة ومن معها وظن ابن التين أنه خطاب للمرأة وحدها فقال الصواب فلا تفتش بنكر الياوم تشديد التثنية قال ولو كان بلاناً كبد لحذفت التثنية (قلت) ووقع في رواية ابن أبي عمير فأرسل إليها أن لا تفتش في قدل على أنها خاطبان كانت أرسلته إليها ومن أرسلها على الخاتين فكان من أرسلها في ذلك جماعة نسوة (قوله فإن خشاء بنت خدام) بنكر المعجزة (١) ودال المهملة تحققة تقدم في كتاب النكاح بيان نسبها وأصلها (قوله قال سفيان) أما عبد الرحمن (يحيى بن القاسم بن محمد بن أبي بكر) (قوله فسمعه يقول عن أبيه أن خشاء) يعني أنه أرسله فلم يذكر فيه عبد الرحمن بن يزيد ولا إياه (قلت) وأخرجه ابن أبي عمير في مسند من طرقه الاسماعيلي فقال عن سفيان عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن القاسم أن خشاء فذكره وقصر في مسنده وقد تقدم في النكاح من رواية مالك عن يحيى بن موسى وأيوبان من أرسله والاختلاف فيه وشرح الحديث مستوفى في رواية من قال فيه أنها كانت بكر أو أيان الصواب من ذلك الحديث الثالث تقدم اتفق عليه (قوله وقال بعض الناس إن احتال إنسان بشاعدي زود على تزويج امرأة نيب بأمرها الخ) قال المهلب اتفق العلماء على وجوب استئذان الثيب والأصل فيه قوله تعالى فلا تفتشوهن إن كنتم أزواجهن فأنزاعوا فقل على أن النكاح يتوقف على الرضا من الزوجين وأمر النبي صلى الله عليه وسلم باستئذان الثيب ورد نكاح من زوجت وهي ككراهة فقول الحنفية خارج من هذا كله انتهى ملخصاً الحديث الرابع

(قوله)

(١) قوله ودال، مهمة كذا في الفسخ التي يابدينها وتقدم

فيها في عدم موافقها بالمهمة أيضاً في الفسخ التي يابدينها وتقدم

(قوله البكر تستأذن) تقدم في الأكرام من طريق سفيان عن ابن جريج بهذا الاستناد
قلت يا رسول الله البكر تستأمر قال نعم (قوله وقال بعض الناس ان هوى) بكسر الواو أى أحب
(انتان) في رواية الكشميهني رجل (قوله جارية يتيمة أو بكر) في رواية الكشميهني ثياف وقع عند
ابن بطال كذلك يؤيد الاول قوله في بقية الكلام فادركت اليتمه فظاهره انها كانت غيبه بالغ
ويحمل ان قوله بجاء شاهدين أى شهدان على انها مدركة ورضيت (قوله فقبيل القاضي شهادة
الزور) كذا هم موحدة والكشميهني شهادة محذوف الموعدة من أوله (قوله حل له الوطء) أى مع
علمه بكذب الشهادة المذكورة وقال ابن بطال لا يصل هذا النكاح عندا حرم العلماء وحكم القاضي
بما يظهر له من عدالة الشاهدين في الظاهر لا يصل للزوج ما حرم الله عليه وقد اتفقوا على أنه لا يصل
له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ولا فرق بين كل مال الحرام وطء الفرج الحرام وقال المهلب فاس
أو خفيفة هذه المسئلة والتي قبلها على مسئلة اتفاقية وهي ما لو حكم القاضي بشهادة من ظن عدالتهما
أن الزوج يطلق امرأته وإن كانتا شاذي في ذلك الزور أنه محل تزويجهما لا يصل بطلان الشهادة قال وكذلك
لو علم وتغيب بأن الذي يقدم على الشيء جاهلا بطلانه لا يقاس عن يقدم عليه مع علمه بطلانه ولا
خلاف بين الأئمة أن رجلا لو أقام شاهدة زور على ابنته إنما أمته وحكم الحيا كم بذلك فلما عدلتهما
أنه لا يصل له وطؤها وكذا لو شهد في ابنة غيره من حرة إنما أمته المشهود له وهو يعلم بطلان شهادتهما
أنه لا يصل له وطؤها انتهى ملخصا وليس الذي نسبته إلى أبي خنيفة من هذا القياس مستقيما وإنما
حجتهم أن الاستئذان ليس بشرط في صحة النكاح ولو كان واجبا وإذا كان القاضي أنشأ لهذا
زوج عقد استأذنا فصح وهذا قول أبي خنيفة وحده واحتج بأثر عن علي في نحو هذا قال فيه
شاهدك رجلا وخالفه أصحابه وقال ابن العربي اعتمد الخفيفة أمرين أحدهما قوله صلى الله عليه
وسلم للملأ عذبن أحدكما كاذب ففرق بينهما على قول فحقق أنه باطل فكذلك البناء على شهادة الزور
والثاني أن الفرج يقبل إنشاء الحل فيه كتزويج الرجل ببنته بمال (١) إطنان من لاولى لها والمال إنما
ينشئ الحل فيها بالقبول من المالك قال وحاصل الجواب عن ذلك أن المتمدن إنما يحصل الحكم الذي لا
اثروقه على النظر لا على الضد فلا يصح حل شهادة الزور على العان والفرج إنما ينشأ الحل فيه بوجه
يستوى ظاهره وباطنه وأما بما يظهر باطنه فلا انتهى ملخصا وقال ابن التين قال أبو خنيفة إذا شهد
بزور على الإطلاق فعلم القاضي بما تصير المرأة مطلقة بحكم الحيا كم ويجوز لها أن تزوج حتى باحد
الشاهدين وقال فيما أقام شاهدة زور على محرم منها زوجته أن الحكم لا ينفذ في الباطن ولا يصل
له وطؤها وهو يعلم وكذا لو شهد له مال قال وفرق بين الموضع فإن كل شيء جاز أن يكون للحاكم فيه
ولاية استدأه أنه ينفذ حكمه فيه فظاهره أو باطنا أو مالا فانه ينفذ في الظاهر دون الباطن فلما أن كان
الحاكم فيه ولاية في عقد النكاح ولاية في أنه يطلق على غيره فنفس حكمه ظاهره أو باطنا ولما لم يكن له
ولاية في تزويج ذوات المحارم ولا في نفس الاموال فنفس الظاهر لا باطنا قال والحجة للجمهور قوله
صلى الله عليه وسلم فمن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه وهذا عام في الاموال والابصاع فلو كان
حكم الحاكم بحيل الامور مما هي عليه لكان حكم النبي صلى الله عليه وسلم أولى (قلت) وهذا
احتج الشافعي كإسباي بانه عند شرحه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى وقد احتج لابي خنيفة
أيضا بان الفرق في في المعان تقع قضاء القاضي ولو كان المدعى في الباطن كاذبا بان ليسعين اذا
اختلفا تعاونا وراوا السلعة ولا يحرم ما يتفادى ببيع السلعة بها بعد ذلك ولو كان في نفس الامر كاذبا
واجب بان الاثر المتقدم عن على لا يثبت وبانه موقوف اذا اختلف الصحابة لم يكن قول

هذا النكاح ولا بأس
بالمقام له معها حدثنا أبو
عاصم عن ابن جريج عن
ابن أبي مليكة عن ذكوان
عن عائشة رضي الله عنها
قالت قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم البكر تستأذن
قلت ان البكر تستمعي قال
اذا صامتاه وقال بعض
الناس ان هوى انسان
جارية يتيمة أو بكر فابت
فاحتال فجاء شاهدة
زور على أنه تزويجها
فادركت فرضيت اليتمه
فقبل القاضي بشهادة زور
والزوج يعلم بطلان ذلك
حل له الوطء

(١) قوله بمال إطنان الخ
كذا في جميع الأصول التي
بأيدىنا وأصل وحرر اه
مصححه

باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضمائر وما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك يحدثنا عبيد الله بن اسمعيل حدثنا
أوسامة بن هشام عن أبيه عن ٢٧٨ عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الخلواء ويحب العسل وكان أفاضلي

العصر أجاز على نساها
فيدخونهم فدخل على
حفصة فاحتبس عندها
أكثر مما كان يحبس فأتت
عن ذلك فتبلى إلى الهدت
الأمير أقرن قوما عاكه عمل
فبست رسول الله صلى الله
عليه وسلم منه شربة فقلت أما
والله لنتحانن له فذكرت
ذلك لسودة وقلت لها إذا
دخل عليك فانه يدنو
منك فتبلى له بارسل الله
أسكت مغافرة فانه سيفعل
لا فتبلى له ما هذه الزبع
وكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يشد عليه أن
يوجد منه الزبع فانه سيفعل
سكتني حفصة شربة عمل
فتبلى له جربت تحمله العرفط
وساقول ذلك وقوليه أنت
يا صافية فلما دخل على
سودة قلت قول سودة
والذي لا اله الا هو لقد
كذبت أن ابادته ابذيت قلت
لى والله لعل الباب فرأيتك
قلما نادى رسول الله صلى
الله عليه وسلم قلت له بارسل
الله اكات معاخير قال لا
قلت فما هذه الزبع قال
سكتني حفصة شربة عمل
قلت جربت تحمله العرفط
قلما دخل على قلت له مثل
ذلك ودخل على صافية
فقات له مثل ذلك قلما
دخل على حفصة فأتت

بعضهم حجة بغير مرجع وبان الفرقه في العلم ثبت بالنص والذي حكم بالملاصنه لا يعلم ان الملاصن
حلف كذبا واما مسئلة البيعين فاعلم ان الحكم فيها كذلك التعارض في تنبيه في ذكر البخاري
في هذا الباب ثلاثة فروع مبنية على اشراط الاستدلال ونظمها صراحة النكاح شهادة الزور حجة
الخصية فيها ما تقدم وعبر في الاولى بقوله فلا باس ان طأها وهو تزويج صحيح وفي الثانية بقوله فانه
يسعه هذا النكاح ولا باس بالمقام معها وفي الثالثة بقوله حل له الوط وهو تزويج في العبارة والمقادير احدهم
يحتمل ان يكون ذلك التعريف في كلام من نقل عنه ويحتمل ان يكون من تصرفه والله اعلم وقال الذكر ماني
صوره في الاولى في الذكر والثاني في الثيب والثالث في الصغيرة الا انه بعد احتلام وفي الاولين ثبت الزنا
بالتشهاد اذ كان ذلك قبل العقد وفي الثالث ثبت بالاقرار اذ كان بعد العقد وفي الثاني فاعلم ان الفروع
الثلاثة واحده وان حكم الحاكم بنقد ظاهرا وباطنا ومجمل ومفرد ومجموع وفائدة ايرادها المباحة في التنبيه
لما فيه من حل الزوج في الثلاثة على الاقدام على الامم العظم مع العلم بانها تخرجهم والله اعلم (قوله
باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والمفراثر وما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في
ذلك) قال ابن التين معنى الترجه ظاهر الا انه لم يبين ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وهو
قوله تعالى لم يحرم ما أحل الله لك (قلت) وقد ذكرت في التنبيه الخلاف في المراد بذلك وان الذي
في الصحيح هو العمل وهو الذي وقع في قصة زين بنت جحش وقيل في محرم مارية وان الصحيح
انه نزل في كلا الامرين ثم وجدت في الطبراني وتفسير ابن مردويه من طريق أبي عامر الخزاز عن ابن
ابي مليكة عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يشرب عسلا عند سدوة فذكر نحو حديث
الباب وفي آخره فانزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ورواه موهون الا ان اباعاهم وهم في قوله
سودة ذكر فيه حديث عائشة كان يحب الحلواء والعسل وكان اذا صلى العصر دخل على نساء فيفدون
منهن الحديث بطوله وقد تقدم في كتاب الخلاف مشروحا وذكر معه حديث عائشة من طريق عبيد
ابن عمر عنها وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم شرب جحش واستشكل قصة حفصة بان في الآية ما يدل
على ان نزول ذلك كان في حق عائشة وحفصة فقط لتكرار التنبيه في قوله ان تزواوا نكاحا وظاهرا وهنا
جاء فيه ذكر ثلاثة جمع الكرماني بينهما بان قصة حفصة سابقة وليس فيها سب نزول ولاتنية
بخلاف قصة زينب ففيها اقواطع واما قصة وفيها التصريح بان الآية نزلت في ذلك وسكنى ابن التين
عن الدودي ان قوله في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم شرب جحش لان صفية هي التي تظاهرت مع
عائشة في هذه القصة واتماش به عند صفية وقيل عند زينب كذا قال وجرمه بان الرواية التي فيها
حفصة غلط مردود فانها ليست غلط بل هي قصة أخرى والحديث الصحيح لا يرد على هذا وبني
في الرد عليه انه جعل قصة زينب لصفية وأشار الى أن نسبة ذلك لزينب ضعيف والواقع انه صحيح
وكلاهما متفق على صحته وللدودي عجايب في شرحه ذكرت منها شيئا كثيرا ومنها في هذا الحديث
انه قال في قوله جرست بمحله العرفط جرست عنه تغير طعم العسل لشيء باكله النحل والعرفط موضع
وتفسير الجرس بالتغير والعرفط بالموضع بخلاف الجميع وقد تقدم باناه مع شرح الحديث وقوله في
هذه الرواية اجازت بهذا هكذا هم وهو صحيح قال اجزت الواو اي اذا قطعته والمراد انه قطع المسافة
التي بين كل واحدة والى تليها ووقع في رواية مسلم والاسماعيلي هنا جازو حتى ابن التين جاز على

نہ

له يا رسول الله الا اسقيل منه قال لا حاجة لي به قالت تقول سودة سبعان الله لقد حر مناه قالت قلت لها اسكني

باب ما يكره من الاحتياط في الثرا ومن الطاعون (حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة
أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام فلما جاء يسرع ليلته أن الوفا وقع بالشام ٢٧٩ فاحبره عبد الرحمن بن هوف

انه أي مرأوسا وقع في رواية على بن مههر المناسبة في الخلاق اذا سأل في العصر دخل وقوله فيها
ذنه حمزة وموحدة وفيه اختلاف ذكره فيما مضى وقوله فرقا بفتح الراء أي خفا وقال ابن المنبر
سأخ غن ابن خنن أ كات مغاير لانهم أوردته على طريق الاستفهام بدليل جوابه بقوله لا وأورد
ذلك التعريض لأصريح التكذيب فذاوجه الاحتيال التي قالت عائشة لنحن ان له ولو كان كذبا
ضما لم يسم حيلة اذ لا شبهة لصاحبه ﴿ **قوله باب** ما يكره من الاحتيال في القرامن
ما عودن ﴾ ذكر فيه حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام فذكر حديث عبد
الله بن عوف في النبي عن الخروج من البلد الذي يقع الطاعون وعن القدوم على البلد الذي وقع
سأوحديث سالم بن عبد الله بن عوف أن عمر أنما أنصرف من حديث عبد الرحمن بن عوف
حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا يعني حديث عبد الرحمن بن
عوف وفيه زيادة في أوله وقد تدرج كل ذلك مشروحا في كتاب الطب ووقع في حديث أسامة هنا الوجه
قول الطاعون وقوله فيذهب المرقوي إلى الأخرى قال المهلب تصورا التحيل في القرامن الطاعون
ابن يصرح في تجارة أول زيادة مثلا وهو بنو ذلك القرامن الطاعون واستدل ابن الباقلاني
فصحة عمر على أن الصحابة كانوا يمدون خبر الواحد على القياس لا يسم استفوا على الرجوع
عندما دأب على خبر عبد الرحمن بن عوف فوحده بمدان ركبو المشقة في المسير من المدينة إلى الشام ثم
بعوا ولم يدخلوا الشام ﴿ **قوله باب** في الهبة والشفعة ﴾ أي كيف تدخل الهبة فيها معاملة
ومن فدين ﴿ **قوله** وقال بعض الناس إن هبته أه ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتال
في ذلك ﴾ أي بأن نواطع الموهوب له على ذلك والافاهبة لا تتم إلا بالقبض وإذا قبض كان باطلا
في التصرف فيها ولا يباح الواهب الرجوع فيها بعد التصرف فلما بد من الموطأة بان لا يتصرف فيها
ليتم الهبة ﴿ **قوله** ثم رجع الواهب فيها لأزكاة على واحد منهما فقال الرسول صلى الله عليه وسلم
في الهبة وأسط الزكاة ﴾ قال ابن طلال إذا قبض الموهوب له هبة فهو مالك لها فإذا احتل عليها
الحول عنده وجبت عليه الزكاة فيها عند الجميع وأما الرجوع فلا يكون عند الجمهور إلا فيما هو به
للرد فان رجع فيها الأب بعد الحول وجبت فيها الزكاة على الابن ﴿ **قلت** ﴾ فان رجع فيها قبل الحول
صح الرجوع ورثا نف الحول فان كان فصل ذلك لم يرد اسقاط الزكاة سقطت وهو أنهم مع ذلك وعلا
طريقة من يطل الحيل مطلقا لا يصح رجوعه لثبوت النبي عن الرجوع في الهبة ولا سيما إذا فرأ
ذلك التحيل في اسقاط الزكاة وقوله فقال الرسول صلى الله عليه وسلم يعني خالف ظاهر حديث
الرسول وهو النبي عن العود في الهبة وقال ابن التين مراده أن مذهب أبي حنيفة أن من سوز
الوالدين يرجع في هبته ولا يرجع الوالد فيما وهب لولده وهو خلاف قوله صلى الله عليه وسلم
لا يصل للرجل أن يعطي عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما بطى ولده ومثل الذي يرجع في عطيته كالكل
يعود في قبضه ﴿ **قلت** ﴾ فعلى هذا إنما أخرج البخاري حديث ابن عباس للإشارة إلى ما ورد في بعض
طرق الحديث وهو يخرج عند أبي داود عن ابن عباس من وجه آخر كما تقدم بيانه في كتاب الله
وذهب الجمهور ومنهم النافسي إلى أن الزكاة تجب على المتهب مدة مكث المال عنده ثم ذكر
الباب ثلاثة أحاديث الحديث الأول ﴿ **قوله** سفيان ﴾ هو الثوري وقد تقدم شرح حديثه

وأوسط الزكاة حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه ما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم العائذ في بهيمة كالكلب يودى في فيه لئلا يمشي لنا مثل الوهم حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري

عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله قال سمعت أبا جابر النخعي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في كل عام يقسم فأذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة يقول بعض الناس الشفعة للجوار ثم محمد بن راشد فابطله وقال إن اشتري دار فخاف أن يأخذها الجار بالشفعة فأشترى سهمان من مائة سهم ثم اشترى الباقي وكان للجوار الشفعة والسهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار وله أن يعتال في ذلك حد ثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن إبراهيم بن مبسر قال سمعت عمرو ابن النضر يقول جاء المسور ابن مخزوم فوضع يده على منكبي فأطلقت معه إلى سعد فقال أبو رافع المسور الأناضر هذا إن بشرتني من بيتي الذي في داري لا أزيدك على أرحمائه أما مقطعة وأما منجبة قال أعطت خمائة نقدا فمنعته ولولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق بسفحة ما عتيته أوقال ما عطيتك قلت لسفيان إن معمر الم يثل هكذا

(١) قوله (مقطعة أو منجبة) كذا في نسخ الشرح ونسخ المتن التي بيدنا أما مقطعة

عباس في كتاب الهبة الحديث الثاني حدث جابر في الشفعة وقد تقدم شرحه في كتاب الشفعة وظاهره أنه لا شفعة للجوار لأنه في الشفعة في كل مقسوم كما تقدم تقريره **(قوله)** وقال بعض الناس الشفعة للجوار يكسر الجيم من المجاورة أي تشرع الشفعة للجوار كما شرع للشر بن **(قوله)** ثم محمد بن راشد الشين المعجمة وليعضهم بالمهمل **(قوله)** فابطله أي حيث قال لا شفعة للجوار في هذه الصورة وقال إن اشترى دارا أي أراد شراءها كطلة فخاف أن يأخذها الجار بالشفعة فأشترى سهمان من مائة سهم ثم اشترى الباقي كان للجوار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار قال ابن طال أصل هذه المسئلة رجل أراد شراء دار فخاف أن يأخذها جاره بالشفعة فقال أبا حنيفة كنه بالحيلة في إسقاط الشفعة فقال له اشتر منها سهمًا واحدًا ثم اشتر مائة سهم قصير ثم بكا السهمين ثم اشترى الباقي قصير أنت أحق بالشفعة من الجار لأن الشراء لك في المشاع أحق من الجار وإنما أمره بأن يشترى سهمان مائة سهم لعدم رغبة الجار في شراء السهم الواحد فخاف أن يثقله شفاعه به قال وهذا ليس فيه شيء من خلاف السنة وإنما أراد البخاري إلزامهم بالتناقض لأنهم احتجوا في شفعة الجار بحديث الجار أحق بسفحة ثم يحلوا في إسقاطها بما يقتضي أن يكون غير الجار أحق بالشفعة من الجار انتهى والمعروف عند الحنفية أن الحيلة المذكورة لا يوجب وأما محمد بن الحسن فقال بكرة ذلك أشد السكراهية لأن الشفعة شرع لدفع الضرر عن الشفيع فإذني يعتال لاسقاطها بمنزلة الاعتدال إلى الأضرار بالغير وذلك مكروه ولا سيما أن كل من المشتري وبين الشفيع عدو وتضرر من مشاركته ثم إن محمل هذا إنما هو فيمن احتال قبل وجوب الشفعة ما بعده كمن قال للشفيع خذ هذا المال ولا تطالبني بالشفعة فرفض وأخذ فان شفعته بطل اتفاقا انتهى * الحديث الثالث **(قوله)** سفيان (قوله) جاب المسور بن مخزوم فوضع يده على منكبي في رواية الجعيدى أخذ المسور بن مخزوم بيدي فقال اطلق بنا إلى سعد بن أبي وقاص فقهرت معه وإن يده على منكبي فأطلقت معه إلى سعد بن أبي وقاص وهو خال المسور وتقدم في كتاب الشفعة من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن مبسر بسياق مختلف لهذا فإنه قال عن عمرو بن النضر يد قال وقعت على سعد بن أبي وقاص فجاء المسور بن مخزوم فوضع يده على أحدى منكبي ويجمع بأن المسور إنما وضع يده على منكبي عمرو ودان وصل معه إلى منزل سعد كاهو ظاهر رواية الجعيدى ويحتمل أن يكون وضعها أولا ثم اتفق دخول عمرو قبله ثم دخل المسور فاعاد وضع يده على منكبي **(قوله)** قال أبو رافع زادني رواية بن جريج مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** (الأنامر هذا) يعني سعد بن أبي وقاص والمراد أن يسأله أو يشتر عليه **(قوله)** يعني الذي كذا لهم بالافراد ولا كشمهني يعني الذين بالثنية ورواية ابن جريج جازمة بالثاني فإن عنده قال سعد والله ما أتبعهما **(قوله)** مقطعة أو منجبة (١) شك من الراوي والمراد أنها منجبة على ثعدات مفردة والتجمع الوقت المعين **(قوله)** قال أعطيت بضم أوله على البناء المجهول والقائل هو أبو رافع **(قوله)** ما عتيته أي الشئ وفي رواية المستعلى ما عتيته بمحذوف المفعول وقوله وأقال ما عطيتك هو شك من سفيان وجزم هذا الثاني في رواية سفيان الثوري المذكورة في آخر الباب ووقع في رواية غير الكشمهني فيها أعطيتك بمحذوف الضمير **(قوله)** قلت لسفيان القائل هو علي بن المديني **(قوله)** إن معمر الم يقل هكذا يشير إلى ما رواه عبد الله بن المبارك عن معمر عن إبراهيم بن مبسر عن عمرو بن

الدار ويحدها ويضعها
اليه ويعرضه المشتري ألف
درهم فلا يكون للشفيع
فيها شفعة * حدثنا محمد بن
يوسف حدثنا سفيان عن
ابراهيم بن مسرة عن عمرو
ابن الشريد عن أبي ارفع
أن سعدا ساءمه يثا
باربعائة مثقال فقال
لولا اني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
الجار أخى يسقيه لما
أعطيتك * وقال بعض
الناس ان اشترى نصيب
دارا فأراد ان يبطل الشفعة
وهب ما اشتراه لابنه
الصغير ولا يكون عليه
عين (باب احتيال لعامل
ليهدى له) * حدثنا عبيد
أسامة عن هشام عن أبيه
عن أبي حميد الساعدي
قال استعمل رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجلا
على صدقات بني سليم يدعى
ابن التبية فلما جاء حاسبه
قال هكذا مالكم وهذا هدية
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم فلما جلست في
بيت أبيك وأملت حتى تأتيت
هديثك ان كنت سادقا تم

الشرى بد عن أبيه بالحديث دون القصة أخرجه النسائي والمراد على هذا بالمخالفة ابدال الصعابي
بصعابي آخر وهذا هو المتعمد وقال الكرماني يريد ان معمر لم يقل هكذا أي بان الجار أخى بل قال
الشفعة بز يادة لفظ الشفعة انتهى ونظ معمر الذي أشرت اليه الجار أخى يسقيه كرواية أبي ارفع
سواء الذي قاله الكرماني لأصل له وما أدى ما مستنده فيه (قوله قال لكه) يعني ابراهيم بن
ميسرة (قوله هكذا) وفي رواية الكشميهني قال يهدف الهاء وقد تقدم في كتاب الشفعة ما حكاها
الترمذي عن البخاري ان الطريقتين صحيحان وانما سمعهما بالانثوري وغيره تابعوا سفيان بن
عبينة على هذا الاسناد ولان عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي وعمرو بن شعيب وياه عن عمرو بن
الشويد عن أبيه وتقدم ان ابن جرير رواه عن ابراهيم بن مسرة كافي هذا الباب ورواه ابن جرير
أيضا عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه أخرجه النسائي وله ان ابن جرير جرحه
عن عمرو بن شعيب بواسطة ابراهيم بن مسرة فانه ذكره عن عمرو بن شعيب باللعنة ولم يقف
الكرماني على شيء من هذا فقال ما تقدم قال المهلب مناسبة ذكر حديث أبي ارفع ان كل ما جله انبي
صلى الله عليه وسلم حق الشخص لا يحل لاحد اطلاقه بجملة ولا غيرها (قوله وقال بعض الناس اذا اراد ان
يقطع الشفعة) (٣) كذلك لا يصلي ولا يذرع غير الكشميهني ولا آخر بن عثمة ورجع عياض
الاول وقال هو تفسير من الناسخ وقال الكرماني يجوز ان يكون المراد لازم المنع وهو الازالة عن الملك
(قوله فله البائع للمشتري الدار ويحدها) بمهملتين وتشديد أي يصف حدودها التي يميزها وقال
الكرماني في بعض النسخ ويحدها وهو ظاهر (قوله ويضعها اليه ويعرضه المشتري ألف درهم) يعني
مثلا فلا يكون للشفيع فيها شفعة) أي ويشرط ان لا يكون العوض المذكور مشروطا لو كان
اخذها للشفيع بقيته وانما سقطت الشفعة في هذه الصورة لان الهبة ليست معاوضة تحضه فاشبهت
الارث قال ابن التين اراد البخاري ان يبين أن ما جعله النبي صلى الله عليه وسلم حقا للجار لا يحل له اطلاقه
ثم ذكر البخاري حديث أبي ارفع مختصرا من طريق سفيان وهو الثوري عن ابراهيم بن مسرة
وساقه في آخر كتاب الحيل اتم منه وفيه تصريح بسفيان بعد حديث ابراهيم له به (قوله وقال بعض الناس
ان اشترى نصيب دارا فأراد ان يبطل الشفعة وهب) أي ما اشتراه لابنه الصغير (ولا يكون عليه عين)
أي لان الهبة لو كانت للكبير وجب عليه البين فتعطل في اسقاطها بحملها للصغير قال ابن طال انما قال
ذلك لان من وهب لابنه شيئا فعل باليحاب له ففعله والهبة للابن الصغير قبلها الاب لو له من نفسه وأشار
بالعين الى ما لو وهب لاجنبي فان للشفيع أن يحلف الاجنبي ان الهبة حقيقية وانما جرت بشرطها
والصغير لا يحلف لكن عند المالكية أن باه الذي يقبل له يحلف بخلاف ما اذا وهب للغير وعن مالك
لا تدخل الشفعة في الموهوب مطلقا وهو الذي في المدونة (قوله باب احتيال العامل لمهدي
له) ذكر فيه حديث أبي حميد الساعدي في قصة ابن التبية وقد تقدم بعض شرحه في الهبة وتقدمت
تسميته وضبط التبية في كتاب الزكاة وبقي استيفاء شرحه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى
ومطابقته للترجمة من جهة ان علمه ما هدى له انما كان له له كونه عاملا فاعتقد أن الذي أهدي
له يستبد به دون أصحاب الحقوق التي عمل فيها فبين له النبي صلى الله عليه وسلم ان الحقوق التي عمل
لأجلها هي السبب في الاهداء له وانما لو أقام في منزله لم يمد له شيء فلا ينبغي له ان يستعملها بمجرد كونها
وصلت اليه على طريق الهبة فان ذلك انما يكون حيث يمتنع الحق له وقوله في آخره صرعيني
وسمع اذني بفتح الموحدة وضم الصاد المهملة وفتح السين المهملة وكسر الميم قال المهلب جيلة العامل

وهذا هدية أهديت لي
أفلاجلس في بيت أبيه
وأمه حتى تأتية هديته
والله لاأخذ أحد منكم
شيأ بغير حقه الاأني الله
يجعله يوم القيامة
فلاعرف أحد منكم لني
الله يعمل بغير الرضا أو
بقرة لها خوار أو شاة تبهر
ثم رفع يديه حتى رى
بياض اطيه يقول اللهم
هل بلغت صبري
وسمع أذني **حدثنا أبو**
نعيم حدثنا سفيان عن
ابراهيم بن مبصرة عن
عمرو بن الشريد عن أبي
رافع قال قال لنا النبي صلى
الله عليه وسلم الجار أحق
بشقه **وقال بعض الناس**
ان اشترى دارا بشرين
ألف درهم فلا بأس أن
يحتال حتى يشتري الدار
بشرين ألف درهم
وينقده تسعة آلاف درهم
وتسعمائة درهم وتسعة
وتسعين وينقده دينار ابا
بق من العشرين ألف
فان طلب الشبيع أخذها
بشرين ألف درهم والا
فلا سبيل له على الدار فان
استحققت الدار رجع
المشتري على البائع عما
دفع اليه وهو تسعة آلاف
درهم وتسعمائة وتسعة
وتسعين درهما ودينار

لهدي له تقع بان سامع بعض من عليه الحق فلذلك قال هلاجلس في بيت أمه لينظر هل يهدي له فأشار
لني أنه لو لا الطمع في وضعه من الحق مأهدي له قال فأوجب النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الهدية وضمها
الى اموال المسلمين كذا قال ولم أنف على أخذ ذلك منه صريحا قال ابن طلال دل الحديث على ان الهدية
للعامل تكون لشكر معروفه وللتعجب اليه والطمع في وضعه من الحق فأشار النبي صلى الله عليه
وسلم اليه فيما رى له من ذلك كأحد المسلمين لأفضل له عليه فيه وأنه لا يجوز الاستئثار به انتهى
والذي يظهر ان الصورة الثالثة ان وقعت لم يحل للعامل جز ما وقبلها في طرف الاحتمال وسيأتي
مزيد لها في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى **(قوله حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان الخ)** كذا وقع لأكثر
هذا الحديث وما بعده متصلا باب احتيال العامل وأظنه وقع هنا تقديم وتأخير فان الحديث وما بعده
يتعلق باب الهبة والشفعة فلما جعل الترجمة مشتركة جمع مسائلها ومن قال الكرم ما في انه من صرف
النقطة وقد وقع عند ابن طلال هنا باب لا ترجمه ثم ذكر الحديث وما بعده ثم ذكر باب احتيال العامل
وعلى هذا فلا إشكال لانه حينئذ كالفصل من الباب ويحتمل ان يكون في الاصل بدو تسعة ابن التبعة
باب لا ترجمه فسقط الترجمة قط أو ينض لها في الاصل **(قوله وقال بعض الناس ان اشترى دارا)**
أى أراد شراء دار بشرين ألف درهم فلا بأس ان يحتال أى على اسقاط الشفعة حتى يشتري الدار
بشرين ألف درهم وينقده أى ينقدا البائع التسعة آلاف درهم وتسعمائة وتسعة وتسعين وينقده
دينارا عما بقى من العشرين ألف أى مصارفة عنها فان طلبه الشبيع أخذها بشرين ألف درهم أى
ان رضى بالثمن الذى وقع عليه القيد أو الاذليل له على الدار أى لسقوط الشفعة لكونه امتنع من بذل
الثمن الذى وقع به القيد **(قوله فان استحققت الدار)** لفظ المجهول أى ظهرت مستحقة لغير البائع رجع
المشتري على البائع بمادفع اليه وهو تسعة آلاف الخ أى لكونه الله الدار الذى تسلمه منه ولا يرجع عليه
بما وقع عليه القيد لان المبيع حين استحق أى لغیر انتقض الصرف أى الذى وقع بين البائع والمشتري
في الدار المذكورة بالدينار ووقع في رواية الكشيته في الدينار وهو أوجه **(قوله فان وجد هذه الدار**
عيبا ولم تستحق) أى لم يخرج مستحقة فانه يرد ما عليه بشرين ألفا أى وهذا انما مضى بين ومن ثم
عقبه بقوله فاجاز هذا الخداع بين المسلمين والفرق عند بعض ان البيع في الاول كان مبيعا على شراء الدار
وهو منفسخ ويلزم عدم انتقاض في المجلس فليس له ان يأخذ الاما طما وهو الدرهم والدينار بخلاف
الرد بالعيب فان البيع صحيح وانما ينفسخ باختيار المشتري وأما بيع الصرف فكان وقع صحيحا
فلا يلزم من فسخه هذا بلان هذا وقال ابن طلال انه خاص القدر من الذهب والفضة بالمشال لان
بيع القصة بالذهب متفاضلا اذا كان يابسا جدا لا بالاجاع فبني القائل أنه عليه على ذلك فاجاز صرف
عشرة دراهم ودينار بأحد عشر درهما جمل العشرة دراهم عشرة دراهم وجعل الدينار بدرهم ومن
ثم جعل في الصورة المذكورة الدار عشرة آلاف يستعظم الشبيع الثمن الذى انقذت عليه
الصينة فيترك لاخذها للشفعة فسقط شفعة ولا التفات الى ما تنقذه لان المشتري تجاوز للبايع عند
التقيد وخالف مالك في ذلك فقال المراءى في ذلك النقد الذى حصل في يد البائع فيه يأخذ الشبيع بدليل
الاجاع على انه في الاستحقاق والرد بالعيب لا يرجع الاجماعه والى ذلك أشار البخارى الى تناقض
الذى استحال في اسقاط الشفعة حيث قال فان استحققت الدار أى ان ظهر انها مستحقة لغیر البائع الخ فدل
على انه موافق للجماعة في ان المشتري عند الاستحقاق لا يرد الا ما قبضه وكذلك الحكم في الرد بالعيب
انتهى ملخصا موضعا وقال الكرماني النسكته في جعله الدينار في مقابلة عشرة آلاف ودرهم ولم

بجعله في مقابلة العشرة آلاف فقط لان الثمن في الحقيقة عشرة آلاف بقرينة تحقه هذا المقدار فلو جعل العشرة والدينار في مقابلة الثمن الحقيقي للزم الربا بخلاف ما ناقص درهما فان الدينار في مقابلة ذلك الواحد والالف الواحد في مقابلة الالف الواحد اذ في تفاضل وقال المهاب خاتمة هذا الحديث طهه المسئلة ان الخبر لادل على ان الجار احق بالمبيع من غيره مراعاة لخدمته لزم ان يكون احق ان يرقى به في الثمن ولا يقام عليه عروض باكثر من قيمتها وقدمهم اصحابنا وروى الخبر بهذا القدر قدم الجار في العقد بالثمن الذي دفعه اليه على من دفع اليه اكثر منه بقدر ربعه مراعاة لحق الجار الذي امر الشارع بمراعاته (قوله فاجاز هذا الخداع) أي الحيلة في ايقاع الشر بل في الغبن الشديد ان أخذ بالشفعة أو ابطال حقه ان ترك خشية من الغبن في الثمن بالزيادة الفاخشة وانما ورد البخاري مسئلة الاحتجاج التي مضت ليستدل بها على انه كان فاسد الوجهة في ابطال الشفعة وعقب بذلك مسئلة الرد بالعيب ليعلم انه محكم وكان مقضاه انه لا رد الا ما قبضه لازاداعليه (قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم بيع المسلم لاداء ولا خينة) قال ابن التين ضبطناه بكسر الميم المعجمة وسكون الواو المتحدة بعدها مثله وقيل هو رضى له وللعنان قال أبو عبيد دهوان يكون البيع غير طيب كان يكون من قوم لم يمل منهم لعهود تقدم لهم قال ابن التين وهذا في عهدة الرقيق (قلت) انما خصه بذلك لان الخبر اعلم ورد فيه قال والغاللة ان يأتي امراسا كالنديلين ونحوه (قلت) والحديث المذكور طرف تقدم بكلامه في أوائل كتاب البيوع من حديث العلاء بن رزقة بن العيين وتزيد الدال المهملة من مهموز ابن خلدان انه اشترى من النبي صلى الله عليه وسلم عبدا أو أمه وكتب له العهدة هذا ما اشترى العلاء من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدا أو أمه لاداء ولا خائنة ولا خينة بيع المسلم للمسلم وسنده حسن وله طرق الى العلاء و ذكرهنا تفسير الغاللة بالسرقعة والاباق ونحوهما من قول تنادة قال ابن بطال فيستفاد من هذا الخبر انه لا يجوز الاحتياط في شيء من بيع يبيع المسلمين بالصراف المذكور ولا غيره (قلت) ووجهه ان الحديث وان كان لفظه لفظ الخبر لكن معناه انتهى ويؤخذ من عمومته ان الاحتياط في كل بيع من بيع المسلمين لا يهل فيه فدخل فيه صرف دينار بأكثر من قيمته ونحو ذلك (قوله في آخر الباب حدثنا مسدد حدثنا يحيى) هو القطن وسفيان هو الثوري وقوله ان أبا رافع ساءوم سعد بن مالك هو ابن أبي رافع وسعداً حدث عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري بالثلث ان ساءوم أو أبا رافع أو أبو رافع ساءوم سعد أو لا أثر لهذا الثلث وقوله يتناбар بما نفعته في بيان الثمن المذكور (قوله قال وقال لولا اني سمعت الخ) انا قال الاول حمرون الشر يدنو الثاني أبو رافع وقد بينه عبد الرحمن بن مهدي في روايته ولفظه فقال أبو رافع لولا اني سمعت الخ وقد قدمت مباحته والله الحد (حاشا) اشتمل كتاب الحيل من الاحاديث المرفوعة على أحد أو ثلاثين حديثاً الملقق منها واحد وسائرهما موصول وكلاما مكررة فيه وفيما تقدم وفيه أثر واحد عن أبي جابر والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿قوله بسم الله الرحمن الرحيم﴾

(كتاب التعبير)

﴿قوله باب﴾ بالثنوين (أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة) كذا النسق وانما بدى ولا يخرجه الا أنه سقط له عن غير المستعمل لفظ باب ولفظهم باب التعبير وأول ما بدى به الى آخره ولا سيما على كتاب التعبير ولم يزود بيتا بسم الله ولا

قال فاجاز هذا الخداع بين
المسلمين قال قال النبي
صلى الله عليه وسلم بيع
المسلم لاداء ولا خينة ولا
خائنة حدثنا مسدد حدثنا
يحيى عن سفيان حدثني
أبراهيم بن ميسرة عن
حمرون الشر يدنو أن أبا
رافع ساءوم سعد بن مالك
يتناбар عما نفعته فقال
وقال لولا اني سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول
الجار احق بسقبة
ما عطيتك

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

﴿كتاب التعبير﴾

باب أول ما بدى به رسول
الله صلى الله عليه وسلم
من الوحي الرؤيا

لجميعه وانتم غير خاص بتفسير الرؤيا وهو العيون من ظاهرها الى باطنها وقبل النظر في الشيء فيعتبر
 بعضه ببعض حتى يحصل على فهمه حكاه الازهرى وبالأول جزم الراغب وقال أصله من العبر - ينفتح ثم
 سكن وهو التجاوز من حال الى حال وخصوا التجاوز الماء بسباحة أو في - فنيته وأغيرها بلطف العيون
 بضمين وعبر القوم اذا ما قوا كأنهم جازوا القنطرة من الدنيا الى الآخرة قالوا الاعتبار والعبارة الحالة
 التي يتوصل بها من معرفة المآخذ الى ما ليس عشاها وهو حال عبرت الرؤيا بالتخفيف اذا قرنتها وعبرتها
 بالتشديد للبالغة في ذلك واما الرؤيا فهي ما يراه الشخص في منامه وهي وزن فعل وقد تسهل المهمة
 وقال الواحدي هي في الأصل مصدر كادسرى فلما جعلت اسما لما يتخيله الناس أجريت بحرى الاسماء
 قال الراغب والرؤية بالهاء ادراك المرء بحاسة البصر وتطلق على ما يدرك بالتخيل نحو اري ان زيد امسافر
 وعلى التفكير النظري نحو اري ما لاترون وعلى الراي وهو اعتقاد احد التفتيشين على غلبة الظن
 انتهى وقال القرطبي في المفهم قال بعض العلماء وقد بقي الرؤيا بمعنى الرؤية فتعول تعالى وما جعلنا الرؤيا
 التي اريناك الا آية للناس فمنهم من ادركها ما رآه النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء من العجائب
 وكان الاسراء جمعة في الليلة (قلت) وعكسه بعضهم فزعم انه حجة لمن قال ان الاسراء كان مناما
 والاول المعتمد وقد تقدم في تفسير الاسراء قول ابن عباس انه رؤيا عين ويحتمل ان تكون الحسكة في
 تسمية ذلك رؤيا لكون امور القريب مخالفة لرؤية الشهادة فاشبهت ما في المنام وقال القاضي ابو بكر بن
 العربي الرؤيا ادراك عطفها الله تعالى في قلب العبد على يد ملك أو شيطان اما باسماها اي حقيقة
 واما مكانها اي عبارتها واما تخطيط وتجليها في اللفظة الطوارق فاذناني على نسق في قصد وقد تأتي
 مسترسلة غير محصلة هذا حاصل قول الاستاذ ابي اسحق قال وذهب القاضي ابو بكر بن الطيب الى
 انها اعتقادات واحتج بان الرائي قد يرى نفسه هيمة أو طائر أو ملائكة ليس هذا ادراكا فوجب ان يكون
 اعتقادا لان الاعتقاد قد يكون على خلاف المعتقد قال ابن العربي والاول اولى والذي يكون من قبيل
 ما ذكره ابن الطيب من قبيل المثل فالادراك انما يتعلق به لا باصل الذات انتهى ملخصا وقال المازري كثر
 كلام الناس في حقيفة الرؤيا وقال فيها غير الاسلاميين أقوال كثيرة منكرة لانهم حاروا الوقوف
 على حقائق لاتدرك بالعقل ولا يقوم عليها برهان وهم لا يصدقون بالسمع فاشترطت اقوالهم فمن
 ينسب الى الطب ينسب جميع الرؤيا الى الانسلاط فيقول من غلب عليه البلمع رآى انه يسمع في الماء ونحو
 ذلك لمناسبة الماء طبيعة البلمع ومن غلبت عليه الصفراء رآى النيران والصفراء في الجو وهكذا الى
 آخره وهذا وان جوزه العقل وبما اذن يجري الله العادة به لكنه لم يعم عليه دليل ولا طردت به عادة
 والقطع في موضع التجويز غلط ومن ينسب الى الفلسفة يقول ان صور ما يجري في الارض هي في
 العالم العلوي كالنقوش فما حاذى بعض النقوش منها انتقش فيها وقال وهذا الشد فساد من الاول لكونه
 تحكما لا يرهان عليه والانتقاش من صفات الاجسام وانكسر ما يجري في العالم العلوي الاعراض
 والامراض لا ينتقش فيها قالوا الصحيح عليه اهل السنة ان الله خلق في قلب الناس معتقادات كما
 خلقها في قلب اليعاقبة فاذا خلقها كانه جاعا معلما على امور اخرى يخلقها في ثانی الحال ومما وقع
 منها على خلاف المعتقد فهو كواقع لليعاقبة وعليه ان الله خلق القيم علامة على المظروف وتختلف تلك
 الاعتقادات تقع تارة بمحضرة الملك فيقيم بعدها ما يراه أو بمحضرة الشيطان فيقع بعدها ما يضر والعلم
 عند الله تعالى وقال القرطبي سبب تخطيط غير الشرعيين اعراضهم عما جاهد به الانبياء من الطريق
 المستقيم وبان ذلك ان الرؤيا تملأ من ادراك النفس وقد غيب عنا علم حقيقتها اي النفس واذا كان
 كذلك فالاولى ان لا تعلم ادراكها بل كثير مما انكشف لنا من ادراكات السمع والبصر انما تعلم منه

امور جليلة لا تفصيلية ونقل القرطبي في المفهم عن بعض اهل العلم ان الله تعالى ملكا عرض المرتبات على المثل المدرك من النائم فيمثل له صورة محسوسة فارة تكون أمثله واقعة لما وقع في الوجود وتارة تكون أمثله ما ان محسولة وتكون في الحالين مبشرة ومنسذرة قال ويحتاج فيما نقله عن الملك الى توقيف من الشرع والافعال ان يخلق تلك المثلالات من غير ملك قال وقيل ان الرؤيا ادراك أمثلة منضبطة في التخيل جعلها الله أعلاما على ما كان أو يكون وقال القاضي عياض اختلاف في النائم المستغرق قليل لا تصح رؤياه ولا ضرب المثل له لان هذا لا يدرك شيأ مع استغراق أجزاء قلبه لان النوم يخرج الحى عن صفات التميز والظن والتخيل كما يخرج عن صفه العلم وقال آخرون بل يصح للنائم مع استغراقه أجزاء قلبه بالنوم ان يكون ظنا ومتخيلا أو ما العلم فلا لان النوم آفة تمنع حصول الاعتقادات الصحيحة نعم ان كان بعض أجزاء قلبه لم يهل فيه النوم فيصيح به ضرب المثل وبه يرى ما يتخيل ولا تكيف عليه حينئذ لان رؤياه ليست على حقيقة وجود العلم ولا صحة المزاعم ما عرفت فيه بقية يدرك بها ضرب المثل وأيده القرطبي بان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام حينه ولا ينام قلبه ومن تحا حذرنا قال بقوله المدرك من النائم ولذا قال منضبطة في التخيل لان الرائي لا يرى في منامه الا من نوع ما يدركه في اللحظة بمحسوسه الا ان التخيلات قد تركب في النوم تركيبا يحصل به صورة لاعداءها يكون علما على امرنا دركنا رأينا أو اس انسان على جسد فرس له جناحان مثلا أو أشار بقوله أعلاما الى الرؤيا بالصبيحة المنتظمة الواقعة على شروطها وأما الحديث الذي أخرجه الحاكم والعقيلي من رواية محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال لقي جبريلا فقال يا أبا الحسن الرجل يرى الرؤيا فأنها ما يصدق منها ما يكذب قال نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد ولا أمة ينام فيميتي فوما الا يخرج بروحه الى العرش فاذا لم يستيقظ دون العرش قللك الرؤيا بالتي تصدق والذي يستيقظ دون العرش قللك الرؤيا بالتي تكذب قال الذهبي في تايخيه هذا حديث منكروا بصحة المؤلف ولعل الاقفة من الراوى عن ابن عجلان (قلت) هو أزهري بن عبد الله الأزدي الطراساني ذكره العقيلي في ترجمته وقال انه غير محفوظ ثم ذكره من طريق أخرى عن اسرا ئيل عن أبي اسحق عن الحارث عن علي بن فضال ذكر فيه اختلاف في وقفه ورفعته وذكر ابن القيم حديثا مرفوعا غير معزولان رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام ووجد الحديث المذكور في نوادر الاصول للترمذي من حديث عباد بن الصامت أخرجه في الاصل الثامن والسبعين وهو من روايته عن شيخه عمر بن أبي عمر وهو واه في سنده جليل (١) قال ابن ميمون عن حمزة بن الزبير عن عباد قال الحكيم قال بعض اهل التفسير في قوله تعالى وما كان لشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أي في المنام ورواه الانبياء وحى بخلاف غيرهم فالوحى لا يدخله خلل لانه محروس بخلاف رؤياه غير الانبياء فانهم اذا حضروا الشيطان وقال الحكيم أيضا وكل الله بالرؤيا ملكا اطلع على أحوال بني آدم من الروح المحفوظ فينبغ منها وضرب لكل على قصته مثلا فاذا نام مثل له تلك الاشياء على طريق الحكمة لتكون له بشرى أو نذارة أو معاتبة والا تسمى قد تسلط عليه الشيطان لشدة العداوة بينهما فهو يكيد به بكل وجه ويريد افساد أمره بكل طريق فيلبس عليه رؤياه اما بتقليطه فيها واما بنقله عنها ثم جميع المراني تنحصر على قسمين الصادقة وهي رؤيا الانبياء ومن تبعهم من الصالحين وقد تقع لغيرهم بتدويره التي تقع في اللحظة على وفق ما وقعت في النوم والاضغاث وهي لا تستدري شي وهي

(١) قوله جليل في نسخة أخرى حسين قلبه حور

انواع الاول تلاعب الشيطان ليحزن الرائي كأن يرى أنه قطع رأسه وهو يتبعه أو رأى انه واقع في
 هول ولا يجد من ينجده ويخوف ذلك الثاني ان يرى ان بعض الملائكة تأمره ان يفعل المحرمات مثلاً
 ونحوه من احوال عقل الثالث ان يرى ما يتحدث به نفسه في البظنه أو يسمعه فيراه كما هو في المنام وكذا
 رؤيته ما حزن به عادته في البظنه أو ما يغلب على مزاجه ويضع عن المستقبل غالباً وعن الحال كثيراً وعن
 الماضي قليلاً ثم ساق المصنف حديث عائشة في بدء الوحي ورفد ذكره في أول الصحيح وقد شرحته
 هنا ثم استدركت ما فات من شرحه في تفسير آخره باسمه بل وسأد كرهناء ما تقدم ذكره في
 الموضوعين غالباً مما يستفاد من شرحه ومداره على الزهري من عروة عن عائشة وقد ساقه في الموضوعين
 الثلاثة عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن الزهري ولكنه ساقه على لفظه في أول الكتاب في قوله
 في التفسير يونس بن يزيد وساقه على لفظه ثم قرنه هنا بمعر وساقه على لفظه وقوله هنا أنبا نامعمر
 قال قال الزهري فأخبرني عروة وقع عند مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق مثله لكن فيه وأخبرني
 بالواليا بالفاء وهذه الفاء معقبة لثني محمد بن زكريا وكذلك الواعظ عليه وقد ينسب اليه في الدلائل
 حيث أخرج الحديث من وجه آخر عن الزهري عن محمد بن النعمان بن بشير مرسل لا ذكر قصة
 بدء الوحي مختصرة ونزول اقرأ باسم ربك الذي خلق الإنسان من علق قال محمد بن النعمان
 فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك قال الزهري فسمعت عروة بن الزبير يقول قالت
 عائشة فذكر الحديث مطولاً (قوله الصالحة) في رواية عقيل الصادقة وهما عن واحد
 بالنسبة إلى أمور الآخرة في حق الأنبياء وأما بالنسبة إلى أمور الدنيا فالصالحة في الأصل أخص
 فرؤى بالنسبة كلها صادقة وقد تكون صالحة وهي الأكثر وغير صالحة بالنسبة للدنيا كما وقع في
 الرؤيا يوم أحد وأما رؤى باعتبار الأنبياء فينبغيها محسوم وخصوصاً انفسنا الصادقة بانها التي لا يحتاج
 إلى تعبير وإما انفسنا بانها غير الأشفاة فالصالحة أخص مطلقاً وقال الامام نصر بن
 يعقوب الدينوري في التعبير القادري الرؤى الصادقة ما تقع بعينه أو ما يحبر في المنام أو بخبر
 به مالا يكذب والصالحة ما يسر (قوله الاجابة مثل فلق الصبح) في رواية الكشي في
 جاءت كرواية عقيل قال ابن أبي جرة انما شبهها بفلق الصبح دون غيره لان شمس النبوة كانت
 الرؤى بامادي أو أروافها فزال ذلك النور بنسج حتى أشرق الشمس فمن كان باطنه نورياً كان
 في التصديق بكربا كما يذكر ومن كان باطنه مظلماً كان في التكذيب خفاشاً كما يجهل وبقيته
 الناس بين هاتين المنزلتين كل منهم قد مر ما أعطى من النور (قوله يا أي جرة) قال ابن أبي جرة
 الحكم في تخصيصه بالتخلف فيه ان المقيم فيه كان يمكنه رؤى الكعبة فيجتمع لمن يخلو
 فيه ثلاث عبادات الخلو والتعب والنظر إلى البيت (قلت) وكأنه مما يفتي عندهم من أمور التشرع
 على سنن الأئمة كما قد تقدم ان الزمن الذي كان يخلف فيه كل شهر رمضان وان قريشاً كانت
 تغله كما كانت تصوم عاشوراء ويزادها انهم انما لم ينادوا النبي صلى الله عليه وسلم في خار
 حراهم مزيد الفضل فيه على غيره لان جده عبد المطلب أول من كان يخلف فيه من قريش وكانوا
 يعظمونه بجلالته وكبريته فتبعه على ذلك من كل من يتألفه فكان صلى الله عليه وسلم يخلو بمكان جسده
 وسلمه لذلك أعماه لكراهته عليهم وقد تقدم ضبط حرامه ان كان الإفصاح فيه كسراً وله بالمد وحكي
 تثليث أوله مع المد القصر وكسر الراء والعرف وعندهم فيجمع فيه عدة لغات من قول آخره
 وتفسيره بقاءه لكن الخطابي جزم بأن فتح أوله لحن وكذا ضممه وكذا قصره وكسر الراء وزاد التميمي

الصالحة * حديث يحيى
 ابن بكير حدثنا الليث عن
 عقيل عن ابن شهاب
 وحديثي عبد الله بن محمد
 حدثنا عبد الرزاق أخبرنا
 معمر قال الزهري فأخبرني
 عروة عن عائشة رضي
 الله عنها قالت أول
 ما بدى به رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من الوحي
 الرؤيا الصادقة في النوم
 فكان لا يرى رؤيا إلا
 جاءت مثل فلق الصبح
 فكان يأتي حراء فيتحنث
 فيه وهو التمدد

قوله على سين في نسخة
 أخرى على سيل والمعنى
 ومثاقب الله مصححه

ترك الصرف وقال الكرماني ان كل الذي كسر الراء اداد الالة فهو سائق **(قوله)** البالي ذوات العدد قال الكرماني يحتمل الكثرة اذا الكثير يحتاج الى العدد وهو المناسب للمقام (قلت) اما كونه المناسب فسلم واما الاول فلان عادتهم جرت في الكثير ان يوزن في القليل ان يعد وقد جزم الشيخ أبو محمد بن أبي جرة بان المراد به الكثرة لان العدد على قسمين فلذا أطلق أريد به مجموع القلة والكثرة فكانها كانت لبالي كثيرة أي مجموع قسمي العدد وقال الكرماني اختلف في تعبد على الله عليه وسلم بماذا كان تعبد بناء على انه هل كان متعبدًا بشيء سابق أو لا والسابق قول الجمهور ومستندهم انهم لو وجدوا نقل ولانه لو وقع لكان فيه تشبیهه وبماذا كان تعبد قبل ما يلحق اليه من أنوار المعرفة وقيل بما يحصل لمن الرضا وقيل بالتفكير وقيل باجتناز رؤية ما كان يقع من قومه ورجح الاتمدي وجاعه الاول ثم اختلفوا في تعيينه على ثمانية أقوال آدم أو نوح أو إبراهيم أو موسى أو عيسى أو أي شيء أو كل شيء أو الوقت **(قوله)** قزو (في رواية الكشميني بحذف الضمير وقوله) مثلها تقدم في بدو الوحي ان الضمير البالي ويحتمل ان يكون للمرة أو الفعل أو الخلق أو العبادة ورجح شيخنا البلقيني ان الضمير للستة قد كسر من رواية ابن اسحق كان يخرج الى حرا في كل عام شهرا من السنة فيسلك فيه طعم من جاده من المساكين قال ونظا هره ان الزود مثلها كان في السنة الى ثلثها لاداة أخرى من ثلثا السنة وقد كتبت قويت هذا في التفسير ثم ظهر لي بعد ذلك ان مدة الخلق كانت شهرا كان يزود بعض لبالي الشهر فاذا انقضى ذلك الزاد جرح الى أهله تزود قدر ذلك من جهة انهم لم يكونوا في سعة بالغة من العيش وكان غالب زادهم اللبن واللحم وذلك لا بدخرا منه كفاية للشهور ولا يسرع اليه الفساد ولا يساوقد وصف بانه كان يطعم من رذعليه **(قوله)** حتى فجعته الحق حتى هنا على ما جاء من انتهاء العاية أي انتهى توجهه لغار حرا عجبى الملك قترك ذلك وقوله فجعته بفتح الفاء وكسر الجيم ثم همز أي جاءه الوحي بقية فالة التووي قال فانه صلى الله عليه وسلم لم يكن متوقفا لوشي في إطلاقه هذا الذي نظر فان الوحي كان جاده في النوم مرار قاله شيخنا البلقيني واستند الى ما ذكره ابن اسحق عن عبيد بن عمير أنه وقع له في المنام نظير ما وقع له في البقعة من الخط والامر بالقرأة وغير ذلك انتهى وفي كون ذلك يستلزم وقوعه في البقعة حتى يتوقفه نظر فالاولى ترك الجزم أحد الامر بن وقوله الحق قال الطيبي أي امر الحق وهو الوحي أو رسول الحق وهو جبريل وقال شيخنا أي الامر بالين اظا هره والمراد الملك بالحق أي الامر الذي بعث به **(قوله)** فجعاه الملك تقدم في بدء الوحي الكلام على انهاء التي في قوله فجعاه الملك انها التفسيرية وقال شيخنا البلقيني يحتمل ان تكون للقميق والمعنى عجبى الحق اكتشاف الحال من امر وقع في القلب فجعاه الملك ضيقه قال ويحتمل ان تكون سببية أي حتى قضى عجبى الوحي فببب ذلك جاده الملك (قلت) وهذا أقرب من الذي قبله وقوله فيه يؤخذ منه رفع توهم من ظن ان الملك لم يدخل اليه الفارل كلمه والنسبى صلى الله عليه وسلم داخل الفار والمملك على الباب وقد عرفت هذه الزيادة في التفسير لدلائل البين بعبارة شيخنا البلقيني ثم وجدتها هنا فكان الغز واليه أولى فالحقت ذلك هنا قال شيخنا البلقيني الملك المذكور هو جبريل كما وقع شاهد في كلام ورقة وكامضى في حديث جابر انه الذي جاءه جبرامد ووقع في شرح الطيب الحلبي الملك هنا هو جبريل قاله السهيلي فتعجب منه شيخنا وقال هذا لا خلاف فيه فلا يحسن عزه والسهيلي وحده قال واللام في الملك تعريف الماهية لا الالهام الان يكون المراد به ما هذه التي صلى الله عليه وسلم قبل ذلك لما كلمه في صباه أو اللفظ لما تنسب وقصدت به ما تهدهم من مخاطبة به انتهى وقد قال الاسماعيلي هي عبارة عما عرف بعد ان ملك وأما الذي في

البالي ذوات العدد
ويزود ذلك ثم يرجع الى
خديجة فنزوده مثلها
حتى فجعته الحق وهو في
غار حرا فجعاه الملك

الاصل فجاهدوا وكان ذلك الحائي ملكا فاجاب صلى الله عليه وسلم عنه يوم اخبر بحقيقة جنسه وكان
الحامل على ذلك انه لم يتقدم له معرفته انتهى وقد جاء التصريح بانه جبريل فاخرج ابوداود
الطبراني في مسنده من طريق أبي عمران الجوني عن رجل عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اعتكف هو وخديجة فوافق ذلك رمضان فخرج يوما فسمع السلام عليكم قال فقلت انه من
الجن فقال أشير واغان السلام خبر ثم رأى يوما آخر جبريل على الشمس له جناح بالمشرق وجناح
بالمغرب قال فبعت منه الحديث وفيه انه جاءه فكلمه حتى أنس به وظهره ان جميع ما وقع له كان وهو
في القار لكن وقع في مرسل عبيد بن عمير فاجلسني على درنوك فيه الباقوت والواو وهو بضم الهمزة
والنون بينهما راء ما كنه نوع من البسط له خل وفي مرسل الزهري فاجلسني على مجلس كريم ثم مضى
وأخادشنا ان سن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءه جبريل في غار حراء كان أربعين سنة على المشهور ثم
حتى أقوا الأخرى قبل أربعين يوما وقيل عشرة أيام وقيل شهرين وقيل وستين وقيل وثلاثا وقيل
وخسا قال وكان ذلك يوم الاثنين نهارا قالوا اختلف في الشهر فقيل شهر رمضان في سابع شهره وقيل
سابعه وقيل رابع شهره (قلت) ورمضان هو الرابع لما تقدم من انه الشهر الذي جاءه فيه في حراء
فجاهد الملك وعلى هذا يكون سنه حينئذ أربعين سنة وستة أشهر وليس ذلك في الاقوال التي حكاهما
شيخنا ثم قال وسبب ما يؤيد ذلك من قول من قال ان وحى المنام كان ستة أشهر قال شيخنا وقيل في
سابع شهرى شهر رجب وقيل في أول شهره وبيع الاول وقيل في ثامنائه انتهى ووقع في رواية
الطبراني التي أشرت اليها ان يحيى جبريل كان لما أراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يرجع الى أهله
فأذا هو بجبريل وميكائيل فبسط جبريل الى الأرض وبقي ميكائيل بين السماء والأرض الحديث
فبستاق من ذلك ان يكون في آخر شهر رمضان وهو قول آخر يضاف لما تقدم ولعله أرجحهما (قوله)
فقال اقرأ قال شيخنا فآخروا انه لم يتقدم من جبريل شيء قبل هذه الكلمة ولا السلام فمحتمل
أن يكون سلم وحده فذكره لانه معناه وقد سلم الملائكة على ابراهيم حين دخلوا عليه
ويحتمل ان يكون سلم لان المقصود حينئذ تفخيم الامر وهو به وقد تكون مشروعية ابتداء السلام
تعلق بالبشر لان الملائكة وان وقع ذلك منهم في بعض الاحيان ((قلت)) والحالة التي سلموا فيها على
ابراهيم كانوا في صورة البشر فلا ترد هنا ولا يرسلهم على أهل الجنة لان أمور الآخرة مغايرة
لامور الدنيا غالبا وقد ذكرت عن رواية الطبراني ان جبريل سلم وألوم ينقل انه سلم عند الامر
بالبقاء والله أعلم (قوله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم) هذا مناسب لسياق الحديث من أوله الى هنا
بلغت الاخبار طريق الارسال ووقع مثله في التفسير في رواية بدو نوحى اختلاف هل فيه قال ما أنا
بقارى أو قلت ما أنا قارى موجه بين اللطين بنس ضد مسلم قال قلت ما أنا قارى قال شيخنا
البقنى وظاهره ان عائشة سمعت ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكون من مرسلات الصحابة
(قوله قلت ما أنا قارى فأخذني فغطى) استدله على ان أفضل تردتيه ولم يذكره قاله شيخنا
البقنى ثم قال ويحتمل ان تكون على بابها الطلب القراءة على معنى ان الامكان حاصل (قوله قال)
اقرأ قال شيخنا البقنى رحمه الله دلت القصة على ان مراد جبريل بهذا ان يقول النبي صلى الله عليه
وسلم نص ما قاله وهو قوله اقرأ وأعلم خل له قل اقرأ الى آخره ثلاثا ان قلته قل أيضا من القرآن
(قلت) ويحتمل أن يكون السريفة الابتلاء في أول الامر حتى يترتب عليه ما وقع من الغط وغيره ولو
قال له في الاول قل اقرأ باسم ربك الخ لبادر الى ذلك ولم يقع ما وقع ثم قال شيخنا ويحتمل أن يكون جبريل

فقال اقرأ فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم ما أنا
بقارى فأخذني فغطى
حتى بلغ مني الجهد ثم
أرسلني فقال اقرأ قلت
ما أنا قارى فأخذني
فغطى الثانية

أشار بقوله أقرأ إلى ما هو مكتوب في النبط الذي وقع في رواية ابن اسحق فذلك قال لما أقرأ ما
 أي لا أحسن قراءة الكتب قال الأول أظهر وهو أنه أراد بقوله أقرأ التلظ بها (قلت) وبزوده
 ان رواية عبيد بن عمير أعاد بكراً عن منام تقدم بخلاف حديث عائشة فإنه كان في البقرة ثم تكلم
 شيخنا على ما كان مكتوباً في ذلك النبط فقال أقرأ أي القدر الذي أقرأه أبيه وهي الآيات الأولى من
 اقوا باسم بل بنحوه بل ان يكون جلة القرآن وعلى هذا يكون القرآن نزل جلة واحدة باعتبار ونزل
 منجماً باعتبار آخر قال وفي احضاره له جلة واحدة شارة إلى ان آخره يكمل باعتبار الجلة ثم تكمل
 باعتبار الفصل (قوله حتى بلغ مني الجهد) تقدم في بدء الوحي انه روى بنصيب الدال ورفعها
 وتوجيهها وقال التور شتى لا ارى الذي قاله بالنصب الا وهم فانه يصير المعنى انه قطعه حتى استفرغ
 الملائكة في شغفه بحيث لم يبق فيه عز بدوه وقول غير سديد فإن البنية البشرية لا تطيق استيفاء
 القوة الملكية لا سيما في مبتدأ الامر وقد صرح الحديث بانه دخله الرعب من ذلك (قلت) وما المانع
 ان يكون قواه الله في ذلك ويكون من جلة معجزاته وقد اجاب الطيبي بان جبريل لم يكن حينئذ على
 صورة الملكية فيكون استفرغ جهده بحسب صورته التي جاء بها حين قطعه قال واذا صحت الرواية
 اضطلع الاستبعاد (قلت) الترجيح هنا من حيث لاهتمام القصة ورواية الرفع لا اشكال فيها وهي التي
 ثبتت عن الأكثر فوجعت وان كان للآخرى توجيه وقد رجح شيخنا البلقيني بان فاعل بلغ هو اللفظ
 والتقدير بلغ مني اللفظ جهده أي غايته فيرجع الرفع والنصب إلى معنى واحد وهو اولى قال شيخنا وكان
 الذي حصل له عند تالي الوحي من الجهد مقدمة لما صار يحصل له من السكر عند نزول القرآن كما
 في حديث ابن عباس كان يبالغ من التزبل شدة وكذا في حديث عائشة وعمر وعلي بن امية وغيرهم
 وهي حالة يؤخذ فيها عن حال الدنبا من غير موت فهو مقام رزخي يحصل له عند تالي الوحي ولما كان
 البرزخ العام يتكشف فيه لبيت كثير من الاحوال خص الله نبيه ببرزخ في الحياة يلقى اليه فيه
 وحبه المشتمل على كثير من الاسرار وقد بع لكثير من الصلحاء عند الغيبة بانوم وأغيره اطلاع
 على كثير من الاسرار وذلك مستمد من المقام النبوي وبشهادة حديث رؤيا المؤمن جزء من ستة
 واربعين جزءاً من النبوة كما سبأ في الامام به تيسيراً قال الهيلي تاويل القلطات الثلاثة على ما في
 رواية ابن اسحق انها كانت في النوم انه يقع له ثلاث شدة ائديتلى بها ثم باقى الفرج وكذلك كان فانه
 لى ومن تبعه شدة اولى بالنصب لما حصرتهم قرش وثانية لما خرجوا فوجدوهم باقتل حتى فروا إلى
 الحبشة وثالثة لما هو باجماعهم وبه من المكر به كآل تعالى واذا عكر بك الذين كفروا واليتوبك الآية
 فكأنه له العاقبة في الشدائد الثلاث وقال شيخنا البلقيني ما ملخصه وهذه المناسبة حسنة ولا
 يتعين النوم بل تكون طريق الاشارة في البقرة قال ويمكن ان تكون المناسبة ان الامر الذي جاءه
 به فيقبل من حيث القول والعمل والنسبة او من جهة التوحيد والاحكام والاخبار بالقيب
 الماضي والآتى وأشار بالرسالات الثلاث إلى حصول التيسير والتسهيل والتخفيف في الدنيا
 والبرزخ والآخرته عليه وعلى أمته (قوله فرجع بها) أي رجع مصاحب الآيات الخمس المذكورة
 (قوله ترجف بواديه) تقدم في بدء الوحي بلفظ فؤاده قال شيخنا الحكمة في العدول عن القلب إلى
 الفؤاد ان الفؤاد رعاة القلب على ما قاله بعض أهل اللغة فاذا حصل الوعاء الرجفان حصل لما فيه فيكون
 في ذكر من تعظم الامر ما ليس في ذكر القلب وأما بواديه فإيرادها الحمة التي بين المنكب والعنق
 جرت العادة بأنها تضرب عند الفرج وعلى ذلك جرى الجوهري ان الحمة المذكورة سميت

حتى بلغ مني الجهد ثم
 أرسلني فقال أقرأ فقلت
 ما أنا بقارى فأخذني
 فغطى الثالثة حتى بلغ
 مني الجهد ثم أرسلني
 فقال أقرأ باسم ربك الذي
 خلق حتى بلغ ما لم يعلم
 فرجع بها ترجف بواديه
 حتى تدخل على خديجة
 فتمال زملوني زملوني
 فزملوه حتى ذهب عنه
 الروع فقال يا خديجة ما لى
 وأخبرها الخبر

وقال قد خشيت على قصائله ككلا بشر قوله لا يخزيك الله أبدا انك لتصل الرحم وتصدق الحديث وتحمل الكل وتقرى الضيف وتعين على نوائب الحق ثم اطلقت به خديجة حتى أتته ورقة ابن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي وهو ابن عم خديجة أخو أبيها وكان امرأ تنصري الجاهلية وكان يكتب الكتاب العربي فكتب بالعربية من الإنجيل ما شاء الله أن يكتب وكان شيخا كبيرا قد عمى قالت له خديجة أي ابن عم اسمع من ابن أخيك فقال ورقة ابن أخي ماذا ترى فآخبره النبي صلى الله عليه وسلم ما رأى فقال هذا التاموس الذي أنزل على موسى بالثنية فيها جذعا اكون حيا حين يقر جسدي قومك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو مخرجي هم فقال ورقة نعم لم يأت رجل قط بما جئت به الا عودي وان يدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزنا ثم لم ينش وورقة أي توفي وقتر الوحي فخره حتى حزن النبي صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا حزنا

بلغنا الجمع وتعبه ابن بري فقال البواد جمع بادره وهي ما بين المنكب والكتف يعني أنه لا يقتصر عضو واحد وهو جدي فيكون استناد الرخنان الى القلب لكونه محله والى البواد لانها مظهره وأما قول الداودي البواد والفرد واحد فان أراد أن مفادها واحد على ما قرأناه والآخر مردود **(قوله)** وقال قد خشيت على بالنسبة وفي رواية الكشميني على نفسي **(قوله)** قالت له كلاً بشر قال النووي تبعاً لغيره كلاً كلمة تنفي وإيجاد وقد تأتي بمعنى خفا بمعنى الاستفتاح وقال القرطبي ههنا على الرد لما نشئ على نفسه أي لا خشية علينا يؤيدها في رواية أبي ميسرة فقالت معاذ الله ومن الظالمات ان هذه الكلمة التي ابتدأت خديجة النطق بها عقب ما ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم من القصة التي وقعت له هي التي وقعت عقب الايات الخمس من سورة اقرأ في نسق التلاوة فجرت على لسانها اتفاقاً لانها لم تكن زالت بعد انما زالت في قصه أي جهل وهذا هو المشهور وعند المفسرين وقد ذهب بعضهم الى انها تتفق بالاسان المذكور فليس لان المعرفة اذا علمت معرفة فهي عين الاولى وقد أعبد الانسان هنا كذلك فكان التقدير كلاً لا يعلم الانسان ان الله هو خلقه وعلمه ان الانسان يطغى وما قوطها هنا أشرف لم يقع في حديث عائشة عيينة المشر به ووقع في دلائل البيهقي من طريق أبي ميسرة مرسله صلى الله عليه وسلم قص على خديجة ما رأى في المنام فقالت له أشرف ان الله لن يصنع لنا الا خيراً ثم أخبرها بما وقع له من شئ البطن واعادته فقالت له أشرف ان هذا والله خير ثم استعلن له ببر لم يذكر القصة فقال لها أشرف الذي كنت رأيت في المنام فانه جبريل استعلن لي بان ربي أرسله الي وأخبرها بما جاء به فقالت أشرف فوالله لا يقبل الله بذلك الاخير فاقبل الذي جاءك من الله فانه حق وأشرف فالتسليم لله حقاً قلت هذا أصح ما ورد في انها اول الادميين آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** لا يخزيك الله أبدا في رواية الكشميني لا يخزيك الله أبدا ونون **(قوله)** وهو ابن عم خديجة أخو أبيها كذا وقع هنا واخو صفة للمكان حقه ان يذكر كمرجور او كذا وقع في رواية ابن عساکر اخي أبيها وتوجيه رواية الرفع انه خبر مرتداً محذوف **(قوله)** نصر اى دخل في دين النصرانية **(قوله)** في الجاهلية اى قبل البعثة المحمدية وقد خلق الجاهلية ويراد بها ما قبل دخول المحكي عنه في الاسلام وله امثلة كثيرة **(قوله)** واخرجني هم تقدم ضبطه في اول الكتاب ونوعامه في التفسير قال السهيلي يؤخذ منه شدة مفارقة الوطن على النفس فانه صلى الله عليه وسلم سمع قول ورقة انهم يؤذونه ويكذبونه لم يظهر منه انزعاج لذلك فلما ذكر له الاخراج تحركت نفسه لذلك لطلب الوطن والله فقال واخرجني هم قال يؤذون ذلك ادخال الواو بعد القاف الاستفهام مع اختصاص الاخراج بالسؤال عنه فاشعر بان الاستفهام على سبيل الانكار والتضعف يؤيد كذلك ان الوطن المشار اليه حرم الله وجواربته وبلده الا بام من عهد اسمعيل عليه السلام انتهى لمختصاً ويحتمل ان يكون انزعاجه كل من جهة خشية فوات ما مله من ايمان قومه بالله واذا ذهم به من ضرر الشر وأدناس الجاهلية ومن عذاب الآخرة وليتم له المارد من ارساله اليهم ويحتمل ان يكون انزعاج من الامرين معا **(قوله)** لم يأت رجل قط بما جئت به في رواية الكشميني بمثل ما جئت به وكذا الباقي **(قوله)** نصر مؤزدا بالمعز لا كثر وتشديد الزاى بعدها راء من التأني رأى التقوية واصله من الأذر وهو القوة وقال الصرا الصواب مؤزدا بغير همز من وازرته مؤزدة اذا عاونته ومنه اخذوا مؤزداً الملك ويجوز حذف الالف فتقول نصر مؤزداً بـر دله قول الجوهري أزرت فلانها وسته والعامة تقول وازرته **(قوله)** وقتر الوحي تقدم القول في مدة هذه الفترة في اول الكتاب وقوله هنا فترة حتى حزن

التي صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا هذا وما جده من زيادة معبر على رواية عقيل ويونس وصنيع المؤلف يومئذ داخل في رواية عقيل وقيل على ذلك الجسدي في جمعه فان الحديث الى قوله وقيل الوحي ثم قال انتهى حديث عقيل المفرد عن ابن شهاب الى حيث ذكرنا وزاد عنه البخاري في حديثه المقترن بمعه من الزهري فقال وقيل الوحي فترة حتى خزن فساقه الى آخره والذي عندي ان هذه الزيادة خاصة برواية معمر فقد اخرج طريق عقيل ابو نعيم في مستخرجهم من طريق ابي زرععة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه في اول الكتاب بدونه واخرجه معرونا هنا برواية معمر وعن ان القبط للمعمر وكذلك صرح الاسماعيلي ان الزيادة في رواية معمر واخرجه احمد ومسلم والاسماعيلي وغيرهم وابو نعيم ايضا من طريق جمع من اصحاب الثابت بدونهما ثم ان القائل فيما بلغنا هو الزهري ومعنى الكلام ان في جملة ما وصل اليه النيمان خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه القصة وهو من سلاطات الزهري وليس موسولا قال الكرمانى هذا هو الظاهر ويحصل ان يكون بلغه بالاسناد المذكور ووقع عند ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن معمر باسقاط قوله فيما بلغه واقتضت فترة حزن النبي صلى الله عليه وسلم منها حزن ناغدا منه الى آخره فصار كانه مدرجا على رواية الزهري وعن عروة عن عائشة والاول هو المعتبر وقوله فيها فاذا طالت عليه فترة الوحي قد يتم لها به من يصحح معمر الى الشعبي في ان مدة الفترة كانت ستين ونصفا كما قلته في اول بدء الوحي ولكن بما روي ما أخرجه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحو هذا البلاغ الذي ذكره الزهري وقوله مكث اياما بعد يحيى الوحي لا يرى جبريل فحزن حزنا شديدا حتى كاد يغدو الى تبشير حمرة والى حراء اخرى يريد ان يلقى نفسه فيناهر كذلك عامدا لبعض تلك الجبال اذ سمع صوتا فوق فزع عظم رفع راسه فاذا جبريل على كرمي بين السماء والارض ترعا يقول يا محمد انت رسول الله حقوا واناجبريل فاضمرق وقادق الله عينه وانسلط جأشه ثم تابع الوحي فيستغاد من هذه الرواية تسمية بعض الجبال التي اهتمت في رواية الزهري وتقليل مدة الفترة والله اعلم وقد تقدم في تفسير سورة القصص شي يتعلق بفترة الوحي **(قوله فيسكن لذلك جأشه)** يحجم وهمزة ساكنة وقد تسهل وجدها حين معجبة قال الحليل الجاش النفس فعلى هذا فقول معمر نفسه تأكيد لقولي **(قوله عدا)** بين مهمة من العدو وهو الذهاب بسرعة ومنهم من اعجمها من الذهاب غدوة **(قوله بذروة جبل)** قال ابن التين رويانه بـكسر الراء وضمة وهو في كتب اللغة بالكسر لا غير **(قلت)** بل سكتي تثلثه وهو اعلى الجبل وكذا الجبل **(قوله يندى له جبريل)** في رواية الكشي يندى بداله وهو بمعنى الظهور **(قوله فقال له مثل ذلك)** زاد في رواية محمد بن كثير حتى كثر الوحي وتتابع قال الاسماعيلي موه بعض الطائفتين على المحدثين فقال كيف يجوز لثاني ان يرتاب في نبوته حتى يرجع الى ورقة ويشكو تلذجة ما يختاره وحتى يوفي بذروة جبل ليلقي منها نفسه على مجاهد في رواية معمر قال وثلاث جاز ان يرتاب مع معاينة النازل عليه من ربه فكيف يشكر على من ارتاب فيما جاء به مع عدم المعاينة قال والجواب ان عادة الله حشرت بأن الامر الجليل اذا فاض الى اوصاله الى الخلق ان يخدمه ترشيح وتأسيس فكان ما رآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الرؤيا الصادقة وعجبة الخلوة والتعبد من ذلك فلما فيه المالك فيجئته نفسه امر خالف العادة والمألوف ففطر طبعه البشري منه وهاله ذلك ولم يتمكن من التام في تلك الحال لان النبوة لا تزول طباع البشرية كلها فلا يتعجب ان يخرج عاينها نفسه وبفطر طبعه منه حتى اذا تدرج عليه والله استمر عليه فلذلك يرجع الى أهله التي آلف تاييدها فاعاها عاروق له فموت عليه خشيته بما عرفته من أخلاقه الكريمة وطريقته الحسنة فارادت الاستظهار بمسيرها به الى ورقة لمعرقها

صدأ منه من ارا سكي
يسخر من رؤس شواهي
الجبال فكلمها أوفى بذروة
جبل لسكي بلى منه نفسه
يندى له جبريل فقال يا محمد
انت رسول الله خفا فيسكن
لذلك جأشه وقطر نفسه
فترجع فاذا طالت عليه
فترة الوحي عدا مثل ذلك
فاذا أوفى بذروة جبل
يندى له جبريل فقال له
مثل ذلك

بصدقه ومعرفته وقراءته الكتب القديمة فلما سمع كلامه آثر بالحق واعترف به ثم كان من مقدمات تأسيس النبوة قرة الوحى ليتدرج فيه ويرى عليه فشق عليه فتورده اذ لم يكن يخطب عن الله حد أن رسول من الله ومبعوث الى عباده فاشفق أن يكون ذلك أمراً يبدى به ثم لم يرد استغفاهم فعز من ذلك حتى تدرج على احتمال أعباء النبوة والصبر على تحمل ما يرد عليه فتح الله من أمره به ففتح قال ومثال ما وقع له في أول ما خطب ولم يتحقق الحال على جلستها مثل دجل سمع آخر قول الحمد لله فلم يتحقق انه يقرأ حتى اذا وصلها عابدها من الآيات تحقق انه يقرأ وكذا الوسمع قال يقول قلت له يا لم يتحقق انه يندشدها حتى قول محلها ومقامها تنهى ملغصاً ثم أشار الى ان الحكمة قد ذكره صلى الله عليه وسلم ما اتفق له في هذه القصة ان يكون سبباً في انتشار خبره في طائفة من يستمع لقوله ويصغى اليه وطريقاً في معرفتهم بما ينسب من سواه في أحواله لينبؤوا على محله قال وأما ارادته القضاء نفسه من رؤس الجبال بدمائى فاضعف ثوبه عن تحمل ما جعله من أعباء النبوة وخوف ما يحصل له من القيام بها من مبانته الخلق جميعاً كما يطلب الرجل الراحة من غم يناله في العاجل بما يكون فيه زواله عنه ولو أفضى الى اهلاك نفسه فاجل حتى اذا فكر فيما فيه صبره على ذلك من العقبي المحموده صبر واستقرت نفسه (قلت) أما الارادة المذكورة في الزيادة الاولى ففي صريح الخبر انها كانت حزناً على ما فاته من الامر الذي شره به ورقة وما لا ارادة الثانية بعد ان تبدى له جبريل وقال له انك رسول الله حقاً فيجتمع له ما قاله والذي يظهر لي انه بمعنى الذي قبله وأما المعنى الذي ذكره الاسماعيلي فوقع قبل ذلك في ابتدائه بجبريل ويمكن أن يؤخذ بهما أخرجه الطبري من طريق النعمان بن راشد عن ابن شهاب فذكر نحوه حديث الباب وفيه قال لي يا محمد رأيت رسول الله حقاً قال فقد هممت أن أطرح نفسي من حلق جبل أى من علوه (قوله وقال ابن عباس قالى الاصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل) ثبت هذا لا يذعن المستنلى والكشميني وكذلك في ولا يذعن المرزوي عن الفربري ووصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله قالى الاصباح غنى بالاصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل وتعقب بعضهم هذا على البخاري فقال انما فسر ابن عباس الاصباح ولطف قالى هو المراد هنا لان البخاري انما ذكره عقب هذا الحديث من أجل ما وقع في حديث عائشة فكان لا يرى رؤيا الا جاءت مثل فلق الصبح فلا يراد البخاري به وقد تقدم في آخر التفسير قول مجاهد في تفسير قوله قل أعوذ برب الفلق ان الفلق الصبح وأخرج الطبري هنا عنه في قوله قالى الاصباح قال اضاءه الصبح وعلى هذا فالمراد بفلق الصبح اضاءته والفقان اسم فاعل ذلك وقد أخرج الطبري من طريق الضحاك قالى الاصباح خالق النور والنهار وقال بعض أهل اللغة الفلق شق الشيء وقيدته الراغب باباً في بعضه من بعض ومنه فلق موسى البحر فانلق وتلق الفراء ان فلرو خلق وفلق عني واحد وقد قيل في قوله تعالى قالى الحب والنوى ان المراد به الشئ الذي في الحبة من الخطة وفي النواة وهذا يراد على تقييد الراغب والاصباح في الاصل مصدر أصبح اذا دخل في الصبح سمى به الصبح قال امرؤ القيس

ألا أيها الليل الطويل ألا تبجلي * بصبح وما الاصبح قبل ما مثل

❦ (قوله يا سب رؤيا الصالحين) الاضافة في لفظة فاعل لقوله في حديث الباب يراها الرجل الصالح وكأنه جمع إشارة الى ان المراد بالرجل الجنس (قوله وقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين الى قوله فتعاقربا) ساق في رواية كريمة الآية كلها وأخرج

❦ وقال ابن عباس قالى الاصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل
❦ باب رؤيا الصالحين وقوله تعالى لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين الى قوله فتعاقربا

الفر باي وعبد بن حيد والطبري من طريق ابن أبي يحيى عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال أرى
 النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالحديبة أنه دخل مكة هو وأصحابه محلقين قال فلما حضر المدي
 بالحديبة قال أصحابه أين رؤياك قلت وقوله فجعل من دون ذلك فتحاقر بيأال النحر بالحديبة
 فرجوا ففتحوا أخيراً أي المراد به ذلك النحر والمراد بالفتح فتح خبير قال ثم اعتبر بذلك فكان
 تصديق رؤياه في السنة المقبلة وقد أخرج ابن مردويه في التفسير بسند ضعيف عن ابن عباس في هذه
 الآية قال وأبلى رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء واختلف في معنى قوله إن شاء الله في
 الآية فقيل هي إشارة إلى أنه لا يبعث في الأعيان الله تعالى وقيل هي حكاية لما قيل للنبي صلى الله عليه
 وسلم في منامه وقيل هي على سبيل التعليل لمن أراد أن يفعل شيئاً مستقبلاً كقوله تعالى ولا تقول
 لشيء إنى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله وقيل هي على سبيل الاستثناء من عموم المخاطبين لأن منهم من
 مات قبيل ذلك أو قبل (قوله عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) سباني
 بعد باب من وجه آخر عن أنس عن عبادة بن الصامت وباقى بانه هالك (قوله الرؤيا الحسنة
 من الرجل الصالح) هذا بقيد ما أطلق في غير هذه الرواية كقوله رؤيا المؤمن جزء لم يفسدها بكونها
 حسنة ولا بان رأيها صالح ووقع في حديث أبي سعيد الرؤيا الصالحة وهو تفسير المراد بالحسنة هـ
 المذهب المراد عابرياً بالصالحين والأصالح قد يرى الاضغاث ولكنه نادر لقلته تمكن الشيطان منهم
 بخلاف عكسهم فإن الصدق فيها نادر لقلته تسلط الشيطان عليهم قال فأناس على هذا ثلاث درجات
 الانبياء ورؤياهم كلها صدق وقد يقع فيها ما يحتاج إلى تعبير والصالحون والأغلب على رؤياهم
 الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج إلى تعبير ومن عداهم يقع في رؤياهم الصدق والاضغاث وهي على
 ثلاثة أقسام مستورون فأنساب استواء الحال في حقهم ووضحة والغالب على رؤياهم الاضغاث وقيل
 فيها الصدق وكفار ويندري رؤياهم الصدق جد أو شير إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم وأصدقهم
 رؤيا أصدقهم حديثاً أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وسألت الإشارة إليه في باب القبيد في المنام إن
 شاء الله تعالى وقد وضعت الرؤيا الصادقة من بعض الكفار كما في رؤيا صاحب السجى مع يوسف
 عليه السلام ورؤيا ملكهما وغير ذلك وقال القاضي أبو بكر بن العربي رؤيا المؤمن الصالح هي
 التي تنبئ إلى أجزاء النبوة ومعنى صلاحها استقامتها وانظامها قال وعندى أن رؤيا الفاسق
 لا تصدق في أجزاء النبوة وقيل تعد من أقصى الأجزاء ما رؤيا الكفار فلا تعد أصلاً وقال القرطبي
 المسلم الصادق الصالح هو الذي يناسب حاله حال الانبياء فأكرم بنوع مما أكرم به الانبياء
 وهو الاطلاع على الغيب وأما الكافر والفاسق والمخاط فلا ولو صدقت رؤياهم أحياناً فذلك
 كما نبي صدق الكذوب وليس كل من حدث عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة كالكلهم
 والمنجم وقوله من الرجل إذ كرر الغالب فلا مفهوم له فإن المرأة الصالحة كذلك قاله ابن عبد البر
 (قوله جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) كذا وقع في كثر الأحاديث ولمسلم من حديث أبي
 هريرة جزء من خمسة وأربعين أخرجه من طريق أبيوب عن محمد بن سيرين عنه وسبأ في المنصف
 من طريق عوف عن محمد بن لفظ ستة كالأداة ووقع عند مسلم أيضاً من حديث ابن عمر جزء من
 سبعين جزءاً وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفاً أخرجه الطبراني من وجه آخر
 عنه موقوفاً ومن وجه آخر عنه جزء من ستة وسبعين وسندها ضعيف وأخرجه ابن أبي شيبة أضافاً

حدثنا عبد الله بن مسلمة
 عن مالك عن أسحق بن
 عبد الله بن أبي طلحة عن
 أنس بن مالك أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 الرؤيا الحسنة من الرجل
 الصالح جزء من ستة
 وأربعين جزءاً من النبوة

من رواية حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً كذلك وأخرجه أحمد مرغوباً لكن
 أخرجه مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح كالجادة ولأن ما به مثل حديث ابن عمر مرغوباً وسنده
 لين وسنداً جوداً للزائر عن ابن عباس مثله وسنده جيد وأخرج ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن
 المختار عن ثابت عن أنس مرغوباً عن سبعة وعشرين والمحموط من هذا الوجه كالجادة وسباني
 للبغاري قريباً ومثله لمسلم من رواية شعبة عن ثابت وأخرج أحمد وأبو علي والطبري في تهذيب الآثار
 من طريق الأعرج عن سليمان بن عريب موقوفاً عن عظيم عن أبي هريرة كالجادة قال سليمان
 قد ذكرته لأن عباس قال جزء من خمسين قلت له أي سمعت أبا هريرة فقال ابن عباس فاني سمعت
 العباس بن عن المطلب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا الصالحة من المؤمن جزء
 من خمسين جزءاً من النبوة وللمزني والطبري من حديث أبي هريرة في التفسير جزء من أربعين وأخرجه
 الترمذي من وجه آخر كالجادة وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن عباس أربعين والطبري من
 حديث عبادة جزء من أربعة وأربعين والمحموط عن عبادة كالجادة كاساني بدباب وأخرج الطبري
 وأحمد من حديث عبد الله بن عمر وابن العاص جزء من تسعة وأربعين وذكره القرطبي في المفهم لمظ
 سبعة بتقديم السبعين فصلنا من هذه الروايات على عشرة أوجه أقلها جزء من ستة وعشرين رؤى
 من ستة وسبعين وبين ذلك أربعين أربع وأربعين خمسة وأربعين ستة وأربعين سبعة وأربعين تسعة
 وأربعين خمسين سبعين أصحها مطلقاً الأول ويليه السبعين ووقع في شرح التوروي في رواية عبادة
 أربعة وعشرين وفي رواية ابن عمر ستة وعشرين وهاتان الروايتان لا يعرف من أخرجهما إلا أن
 بعضهم نسب رواية ابن عمر هذه لتخرج الطبري ووقع في كلام ابن أبي جرة أنه ورد بالفاظ مختلفة
 قد ذكر بعض ما تقدم وزاد في رواية اثنين وسبعين وفي أخرى اثنين وأربعين وفي أخرى سبعة وعشرين
 وفي أخرى خمسة وعشرين فبقيت على هذا خمسة عشر لفظاً وقد استشكل كون الرؤيا جزءاً من النبوة
 مع أن النبوة انقطعت عوت النبي صلى الله عليه وسلم فتقل في الجواب أن وقعت الرؤيا من النبي صلى الله
 عليه وسلم فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة وإن وقعت من غيره التي فهي جزء من أجزاء النبوة على
 سبيل المجاز وقال الخطابي قيل معناه أن الرؤيا تنجي على موافقة النبوة لأنها جزء من النبوة
 وقيل المعنى أنها جزء من علم النبوة لأن النبوة وان انقطعت فعلها باقية وتحقب قول مالك فيما حكاه
 ابن عبد البر أنه سئل: «بأي الرؤيا كل واحد فقال: بالنبوة بلعب ثم قال الرؤيا جزء من النبوة فلا يلعب
 بالنبوة والجواب أنه لم ير أنها نبوة باقية وإنما أراد أنها المأشبهت بالنبوة من جهة الإطلاع على بعض
 الغيب لا ينبغي أن تشكك فيها خبر علم وقال ابن طال كون الرؤيا جزءاً من أجزاء النبوة مما يسمي تعظم
 ولو كانت جزءاً من الف جزء يمكن أن يقال إن لفظ النبوة مأخوذ من الأنباء وهو الإطلاع فإنه قيل
 هذا المعنى أن الرؤيا خبر صادق من الله لا كذب فيه كان معنى النبوة نبأ صادق من الله لا يجوز
 عليه المكذب فتأملت الرؤيا النبوة في صدق الخبر وقال المازري يهتمل أن يراد بالنبوة في هذا
 الحديث الخبر بالغيب لا غير وأن كل شيء ذاك انذار أو تنبيه فالتعريف بأحد سمات النبوة وهو
 غير مقصود لأنه لا يصبغ أن يبعث نبي فخر الشريعة وبين الأحكام وإن لم يصرف طول عمره غيب ولا
 يكون ذلك قادحاً في نبوته ولا مبطللاً لقصود منها والخبر بالغيب من النبي لا يكون الا صدقاً ولا يقع
 الا حقا وأما خصوص العدد فهو مما أطلع الله عليه نبيه لأنه يعلم من حقائق النبوة ما لا يعلمه
 غيره قال وقد سبق بهذا الجواب جماعة لكنهم لم يكشفوه ولم يحفوه وقال القاضي أبو بكر بن

امر في أجزاء النبوة لاجل حقيقة الاملاؤ ونبي وانما القدر الذي راده النبي صلى الله عليه وسلم ان
 بين ان الرؤيا جاز من أجزاء النبوة في الجلة لان فيها اطلاعا على الغيب من وجه ما واما تفصيل النسبة
 فيقتصر عمره دوحه النبوة وقال المازري لا يلزم العالم ان يعرف كل شيء جلة وتفصيلا فدخل الله
 للعالم حدا يخفى عنده فنه ما يعلم المراد به جلة وتفصيلا ومنه ما جليه جلة لا تفصيلا وهذا من هذا القبيل
 وقد تكلم بعضهم على الرواية المشهورة وأبدى لها مناسبه فنقل ابن طلال عن أبي سعيد السقاقي
 ان بعض أهل العلم ذكر ان الله أوحى الى نبيه في المنام سنة أشهر ثم أوحى اليه بعد ذلك في اليقظة بقية
 مدة حياته ونسبها من الوحي في المنام جزء من سنة وأربعين جزءا لانه عاش بعد النبوة ثلاثا وعشرين سنة
 على الصحيح قال ابن طلال هذا التأويل يفسد من وجهين أحدهما انه قد اختلف في قدر المدة التي
 بعد بعثة النبي صلى الله عليه وسلم الى موته والثاني انه يبقى حديث السبعين جزءا بغير معنى (قلت)
 ويضاف اليه بقية الاعداد الواقعة وقد سبقه الخطابي الى انكار هذه المناسبة فقال كان بعض أهل
 العلم يقول في تأويل هذا العدد قول لا يكاد يتحقق وذلك انه صلى الله عليه وسلم لتمام بعد الوحي
 ثلاثا وعشرين سنة وكان يوحى اليه في منامه سنة أشهر وهي نصف سنة قهري جزء من سنة وأربعين
 جزءا من النبوة قال الخطابي وهذا وان كان وجهها تحتله قسمة الحساب والعدد قال ما يجب على من
 قاله أن يثبت بما ادعاه خبرا ولم يسمع فيه أثر ولا ذكر مدعيه في ذلك خبرا فكانه قاله على سيد القطن
 واظن لا يخفى من الحق شيئا ولئن كانت هذه المدة محسوبة من أجزاء النبوة على ما ذهب اليه
 فليحق ما يثار الاوقات التي كان يوحى اليه فيها في منامه في طول المدة كآبث ذلك عنه في أحداث
 كثيرة جليلة القدر والرؤيا في أحد وفي دخول مكة فانه يتلحق من ذلك مدة أخرى وزاد في الحساب
 فتبطل القسمة التي ذكرها قال فدل ذلك على ضعف ما تناوله المذكور وليس كل ما خفى علينا علمه
 لا يلزمنا حجة كاعداد الركمات وأيام الصيام وري الجارفانا لنصل من علمها الى أمر واجب حصرها
 نحت أعدادها ولم يحد ذلك في موجب اعتدانا للزومها وهو كقولنا في حديث آخر اهتدى الصالح
 والسمت الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءا من النبوة فان تفصيل هذا العدد وحصر النبوة مستعذر
 وانما فيه ان هاتين المصليتين من جلة هدى الانبياء وسنهم فكذلك معنى حديث الباب المراد به تحقيق
 أمر الرؤيا وانما ما كان الانبياء عليه وانما جزء من أجزاء العلم الذي كان ياتهم بالانبياء التي كان ينزل
 بها الوحي عليهم وقد قيل جماعة من الائمة المناسبة المذكورة وأجابوا بها ورد الخطابي بما الدليل
 على كون الرؤيا كانت سنة أشهر فهو ان ابتداء الوحي كان على رأس الأربعين من عمره صلى الله عليه
 وسلم كجزء من ابن اسحق وغيره وذلك في ربيع الاول ونزول جبريل اليه وهو بخارجها كان في
 رمضان وبينما سنة أشهر وفي هذا الجواب نظر لانه على تقدير تسليمه ليس فيه تصريح بالرؤيا وقد
 قال النووي ولم يثبت ان زمن الرؤيا بالنبي صلى الله عليه وسلم كان سنة أشهر وأما أنزله من تلقى
 أوقات المرأى وضعمها الى المدة بان المراد وحى المنام المتتابع وأما ما وقع منه في غفون وحى اليقظة فهو
 يسير بالنسبة الى وحى اليقظة فهو مغفور في جانب وحى اليقظة فلم يعتبر عهده وهو نظير ما اعتمدوه في
 نزول الوحي وقد اطلقوا على تقسيم النزول الى مكى ومدى قطعا فالمكى ما نزل بهل الهجرة ولو وقع
 بغيرها مثلا كالطائف ونخعة والمدى ما نزل بهل الهجرة ولو وقع وهو بغيرها كإثني الغزوات وسفر
 الحج والعمرة حتى مكة (قلت) وهو اعتدال مقبول يمكن الجواب عن اختلاف الاعداد انه وقع بحسب
 الوقت الذي حدث فيه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك كان يكون لما كل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء

الوحي اليه حدث بان الرؤيا جزء من ستة وعشرين ان ثبت الخبر بذلك وذلك رقت الحجره ولما اكل
عشرين من حدث باربعين ولما اكل اثنين وعشرين حدث باربعين ثم حدها بخمسة واربعين
ثم حدث بستة واربعين في آخر حياته وامامه عدد ذلك من الرؤيا بعد الاربعين فضعف ورواية
النجين يحمّل ان تكون طبر الكسر ورواية السبعين لبالغة وما عد ذلك لم يشبه وهذه مناسبة لم أر
من تعرض لها وقع في بعض الشرع مناسبة للسبعين ظاهرة التكاليف وهي انه صلى الله عليه وسلم
قال في الحديث الذي أخرجه احمد وغيره انبشارة عيسى ودعوة ابراهيم وراثة ابي نوح ارفخذه ثلاثة اشياء
تضرب في مدة نبوته وهي ثلاثة وعشرين سنة تضاد الى اصل الرؤيا فاقبل سبعين (قلت) ويبقى في
اصل المناسبة اشكال آخر وهو ان المتبادر من الحديث ارادة تعظيم رؤيا المؤمن الصالح
والمناسبة المذكورة تقتضي قصر الخبر على صورة ما اتفق لنبينا صلى الله عليه وسلم كنهه قبل كانت
المدة التي اوحى الله الي نبينا فيها في المنام جزءا من ستة واربعين جزءا من المدة التي اوحى الله اليه فيها في
اليقظة ولا يلزم من ذلك ان كل رؤيا بالكل صالح تكون كذلك يؤيد ارادة التعظيم الحديث الذي
ذكره الخطابي في الهدى والسمت فانه ليس خاصا بنبوة نبينا صلى الله عليه وسلم اصلا وقد انكر الشيخ
ابو محمد بن ابن جرة التاويل المذكور فقال ليس فيه كبير فائدة ولا ينبغي ان يجعل كلام المؤيد
بالفصاحة والبلاغة على هذا المعنى واحل قائله اراد ان يحصل بين النبوة والرؤيا نوع مناسبة فقط
ويحكر عليه الاختلاف في عدد الاجزاء في تنبيه حديث الهدى الصالح الذي ذكره الخطابي
اخرجه الترمذي والطبراني من حديث عبد الله بن سرحس لكن بلفظ اربعة وعشرين جزءا وقد
ذكره القرطبي في المفهم بلفظ من ستة وعشرين انتهى وقد ابدى غير الخطابي المناسبة باختلاف
الروايات في العدد المذكور وقد جمع بينها جماعة اولهم الطبري فقال رواية السبعين عامة في كل رؤيا
صادقة من كل مسلم ورواية الاربعين خاصة بالمؤمن الصادق الصالح وامامين ذلك فيا نسب لحوال
المؤمنين وقال ابن طلال اما الاختلاف في العدد فلهو كثيرة فاصح ما ورد ما فهم من ستة واربعين ومن سبعين
وما بين ذلك من احاديث الشيوخ وقد وجدنا الرؤيا تنقسم قسمين جليلة ظاهرة كمن راى في المنام انه
يعطى عمرا فاعطى عمر امته في اليقظة فهذا القسم لا اغراب في تاويلها ولا مرض في تفسيرها ومرض
بعيدة المرام فهذا القسم لا يؤم به حتى يعبره الاحاذق ليعضرب المثل فيه فيمكن ان هذا من السبعين
والاولى من الستة والاربعين لانه اذا قلت الاجزاء كانت الرؤيا اقرب الى الصدق واسلم من وقوع الغلط
في تاويلها بخلاف ما اذا كثرت قال وقد عرضت هذا الجواب على جماعة فحسنوه وراذني بعضهم فيه
ان النبوة على مثل هذين الوصفين تلقاها الشارع عن جبريل فقد انبراه كل بانيه الوحي مرة فيكلمه
بكلام فيعبره بغير كلفة ومرة يلقي اليه جلا وجوامع شتد عليه جلها حتى تاخذه الرضاء ويتعده منه
العرق ثم طلع الله اليه في بيان ما القى عليه منها وتخصه المازري فقال قيل ان المنامات دلالات
والدلالات منها ما هو جلي ومنها ما هو خفي فالاول في العدد هو الجلي والاكثر في العدد هو الخفي وما بين
قلت وقال الشيخ ابو محمد بن ابن جرة ما حصله ان النبوة جاءت بالامور الواضحة وفي بعضها ما يكون
فيه اجال مع كونه ميّنا في موضع آخر وكذلك المرامي منها ما هو مريب لا يحتاج الى تاويل ومنها
ما يحتاج فاذني يفهمه اعارف من الحق الذي يخرج عليه منها جزء من اجزاء النبوة وذلك الجزء
يكثر مرة قبل اخرى بحسب فهمه فاعلامه من يكون بينه وبين درجة النبوة اقل ما ورد من العدد
واديها ما اكثر من العدد من عداهما ما بين ذلك وقال القاضي عياض ويحتمل ان تكون هذه

التجزيته في طرق الوحي اذ منه ما سمع من الله بلا واسطة ومنه ما جاء بواسطة الملكوت منه ما أتى في القلب من الالهام ومنه ما جاء به الملك وهو على صورته وأصل صورة آدمي معر وف وأغير معر وف ومنه ما أتاه به الزوم ومنه ما أتاه به في صلصلة الجرس ومنه ما يليقه روح القدس في روعه الى غير ذلك مما وقفنا عليه ومما لم نقت عليه فنكون تلك الحالات اذا عدلت انتهت الى العدد المذكور قال القرطبي في لفهمه ولا يخفى ما فيه من اشكاف والتساهل فان تلك الاعداد انما هي اجزاء النبوة وأجزاء النبوة كثر الذي كره انما هي احوال لتغير النبوة لكونه يعرف الملك ولا يعرفه أو يأتيه على صورته وعلى صورة آدمي ثم مع هذا التكليف يبلغ عدد ما ذكره عشرين فضلا عن سبعين (قلت) والذي يخافه القاضي سبقه اليه الحلبي فقرأت في مختصره للشيخ علاء الدين القزويني بخطه ما نصه ثم ان الانبياء يختصون بآيات يؤيدون بها لتمييزها عما ليس مثلهم كتميزه بالعلم الذي أوتوه فيكون لهم الخصوص من وجهين فها هو في حيزا تعليم هو النبوة وما هو في حيزا التأييد هو حجة النبوة قال وقد قصد الحلبي في هذا الموضوع بيان كون الرؤى بالاصطلاح جزءا من ستة وأربعين جزءا من النبوة فقد كروا جوهان الخصائص العلمية للانبياء تكليف في بعضها حتى أنها هال الى العدد المذكور فتكون الرؤى باوحدا من تلك الوجوه فاعلاها تكليم الله بشيروا بواسطة ثانيا الالهام بلا كلام بل بعد علم شيء في نفسه من غير تقدم ما يوصل اليه بحس أو استدلال ثالثا الوحي على لسان ملك يراه فيكلمه رابعا هاتفت الملك في روعه وهو الوحي الذي يخص به القلب دون السمع قال وقد نبئت الملك في روعه حتى أهل الصلاح لكن شعروا الاطماع في الظفر بالعدو والترغيب في الشيء والترهب من الشيء فيقول عنه بذلك رسوسة الشيطان يحضو الملك لا يتخوفه (١) علم الحاكم والعدو والوعيد فانه من خصائص النبوة خامسا كمال عقله فلا يعرض له فيه عارض أصلا سادسا قوة حفظه حتى يسمع السورة الطويلة فيحفظها من مرة ولا ينسى منها حرفا سابعا عصمته من الخطايا اجتهاده ثامنا هاذ كلفه حتى ينسح لضروب من الاستنباط تسامها كاه صره حتى يكاد يصير الشيء من أقصى الارض عاشرها ذكاه سمعه حتى يسمع من أقصى الارض ما لا يسمعه غيره حادى عشرها ذكاه سمع كإنه يسمع في قبض يوسف ثاني عشرها قوة حده حتى سار في ليلة ميرة ثلاثين ليلة ثالث عشرها عروجه الى السموات رابع عشرها مجي الوحي له في مثل صاصلة الجرس خامس عشرها تكليم المائاة سادس عشرها انطاق النبات سابع عشرها انطاق الجذع ثامن عشرها انطاق الحجر تسام عشرها افهامه هو القلب ان يفرض له رزقا العشرون افهامه رعا البعير الحادية والعشرون ان يسمع الصوت ولا يرى المتكلم الثانية والعشرون تحكيه من مشاهد الجن الثالثة والعشرون تمثيل الاشياء المقبلة كمثل بيت المقدس صبيحة الاسراء الرابعة والعشرون حدوث أمر بعينه العاقبة كقالت في الناقلة بركت في الحديبية جساها حاس القيل الخامسة والعشرون استدلاله باسم على أمر كقالت لمجاهم سهيل بن عمرو قد سهل لكم الامر السادسة والعشرون ان ينظر شيئا علوا فيستدل به على أمر يقع في الارض كقالت ان هذه السحابة تسهل نصر بني كعب السابعة والعشرون رؤيته من وراءه الثامنة والعشرون اطلاعه على أمر وقع لمن مات قبل ان يعوت كقالت في حنظلة رأيت الملائكة تسهله وكان قتل وهو جنب التاسعة والعشرون ان يظهر له ما يستدل به على فتوح مستقبل كاجاد ذلك يوم الحشد الثلاثون اطلاعه على الجنة والنار في الدنيا الحادية والثلاثون القراسة الثانية والثلاثون طواصية الشجرة حتى انتقلت به وقها وغصونها من

مكان الى مكان ثم رجعت الثالثة والثلاثون قصة الطيبة وشكواها له ضرورة خشفها المصغرة الراجعة
والثلاثون تاويل الرؤيا بحيث لا يخطئ الخامسة والثلاثون الخزوف الرطب وهو على النخل انه
يحيى كذا وكذا وسفان التمر فجاء كمال السادسة والثلاثون الهداية الى الاحكام السابعة
والثلاثون الهداية الى سياسة الدين والدنيا الثامنة والثلاثون الهداية الى هيئة العالم وتركيبه التاسعة
والثلاثون الهداية الى مصالح البدن بأنواع الطب الاربعون الهداية الى وجوه القربات الحادية
والاربعون الهداية الى الصناعات النافعة الثانية والاربعون الاطلاع على ماسيكون الثالثة
والاربعون الاطلاع على ما كان مجاله يتقله أحد قبله الرابعة والاربعون التوقيف على أمر الراس
ومخبراتهم الخامسة والاربعون تعليم طرق الاستدلال السادسة والاربعون الاطلاع على
طريق التلطف في المعاشرة قال فقد بلغت خصائص النبوة فيما مر به العلم ستة واربعين وجه ليس
منها وجه الا وهو يصلح أن يكون مقاربالرؤيا الصالحة التي أخبرنا بها جزء من ستة وأربعين
جزءاً من النبوة والكثير منها وان كان قد يقع لغير النبي لكنه لا يخطئ أسلوا لغيره قد يقع فيه
الخطا والله أعلم وقال الغزالي في كتاب الفقر والزهد من الاحياء لما ذكر حديث يدخل الفقراء
الجنة قبل الاغنياء بحسب ما تم في رواية اربعين سنة قال وهذا يدل على تفاوت درجات الفقراء
فكان الفقير الحر يصح على جزء من خمسة وعشرين جزءاً من الفقير الذي لا يملك هذه نسبة الاربعين
الى الخمسة مائة ولا ظن ان تقدير النبي صلى الله عليه وسلم يتجزأ على لسانه فكيف ما اتفق بيل
لا ينطق الا بصيغة الحق وهذا كقوله الرؤيا الصالحة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً
من النبوة فانه قد يصدق لكن ليس في قوة غيره ان يعرف تلك النسبة الاستيعاب لان النبوة
عبارة عما يقتضيه به النبي ويقارن به غيره وهو يختص بأنواع من الخواص منها أنه يعرف حقائق
الامور المتعلقة بالله وصفاته وملائكته والدار الآخرة لا كما يعلمه غيره بل عنده من كثرة المعلومات
وزيادة اليقين والتحقق ما ليس عند غيره وله صفة تتم بها الافعال الطاهرة للعادات كالصفة التي بها تتم
لغيره الحركات الاختيارية وله صفة يصير بها الملائكة وشاهدتها الملكوت كالصفة التي يقارن
بها البصير الاعمى وله صفة بها يدرك ما سيكون في الغيب وبالجملة ما في الروح المحفوظ كالصفة التي
يقارن بها الذكي البليد فهذه صفات كالاتا به للنبي يمكن انقسام كل واحدة منها الى اقسام بحيث
يمكن ان تقسمها الى اربعين والى خمسين والى اكثر وكذا يمكن ان تقسمها الى ستة واربعين جزءاً
بحيث تقع الرؤيا الصحيحة جزءاً من جملتها لكن لا يرجع الى ذلك تقسيمها لانه الذي اراده النبي
صلى الله عليه وسلم حقيقة انتهى ملخصاً واظنه اشار الى كلام المصطفى فانه مع تكلفه ليس على من ان
الذي ذكره هو المراد والله أعلم وقال ابن الجوزي لما كانت النبوة تتضمن الاطلاع على امور يظهر تحقيقها
فيما يصدق تشبيه رؤيا المؤمن بها وقيل ان جماعة من الانبياء كانت نبوتهم وحيا في المنام فقط
واكثرهم يسمى بالوحي في المنام ثم رفر الى الوحي في اليقظة فهذا بيان مناسبة تشبيه المنام الصادق
بالنبوة واما خصوصاً احد المذكور فتكلم فيه جماعة فذكر المناسبة الاولى وهي ان مدة وحى
المنام الى نبينا كانت ستة اشهر وقد تقدم ما فيه ثم ذكر ان الاحاديث اختلفت في العدد المذكور
قال فلي هذا تكون رؤيا المؤمن مختلفة اعلاها ستة واربعون وادناها سبعون ثم ذكر المناسبة
التي ذكرها الطبري وقال القرطبي في المفهم بمثل ان يكون المراد من هذا الحديث ان المنام الصادق
خصمه من خصال النبوة كما جاء في الحديث الاخر السودة والاقتصاد وحسن السميت جزء من

سنة وعشرين جزءاً من النبوة أي النبوة مجموع خصال مبلغ أجزاءها ذلك وهذه الثلاثة جزء منها
 وعلى مقتضى ذلك يكون كل جزء من السنة والعشرين ثلاثة أشياء فذا ضربنا ثلاثة في ستة وعشرين
 انتهت إلى ثمانية وسبعين فصنع لنا أن عدد خصال النبوة من حيث أحادها ثمانية وسبعين قال ويصح
 أن يسمى كل اثنين منها جزءاً فيكون العدد بهذا الاعتبار تسعة وثلاثين ويصح أن يسمى كل
 أربعة منها جزءاً فيكون تسعة عشر جزءاً ونصف جزء فيكون اختلاف الروايات في العدد بحسب
 اختلاف اعتبار الأجزاء ولا يلزم منه اضطراب قال وهذا أشبه ما وقع في ذلك مع أنه لم ينسج به
 الصدور ولا اطمانت إليه النفس (قلت) وعامة أن يقول في الثمانية والسبعين بالنسبة لرواية
 السبعين أي في فيها الكسر وفي التسعة والثلاثين بالنسبة لرواية الأربعين جبر المكسر ولا يحتاج إلى
 العدد الأخير لأنه من ذكر التصرف وما عداه ذلك من الأعداد قد أشار إلى أنه يعتبر بحسب ما يفسد
 من الخصال ثم قال وقد ظهر لي وجه آخر وهو أن النبوة معناها أن الله طلع من شامه خلقه على
 ما يشاء من أحكامه ووجبه أمامه المكللة وأما بواسطة الملك وأما بإلقاء في القلب بغير واسطة لكن هذا
 نفعي المسمى بالنبوة لا يخص الله إلا من خصه بصفات كمال نوعه من المعارف والعلوم والفضائل
 والآداب مع تزيهه عن النقائص أطلق على ذلك الخصال نبوة كافي حدث التزودة والاقتصاد أي
 تلك الخصال من خصال الأنبياء والأنبيا مع ذلك متفاضلون فيها كمال تعالى ولقد فضلنا بعض
 النبيين على بعض ومع ذلك فالعدد أعظم أو صافهم نقطة ومنها ما من تأمى بهم في الصدق حصل من
 روياء على الصدق ثم لما كانوا في مقاماتهم متفاضلين كان أنبياءهم من الصالحين كذلك
 وكان أقل خصال الأنبياء ما إذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءاً أو أكثر ما يبلغ سبعين وبين العديدين
 مراتب مختلفة بحسب ما اختلفت ألقاظ الروايات وعلى هذا فن كل من غير الأنبياء في صلاحه وصدقه
 على رتبة تناسب حاله من الأنبياء كانت روياء جزءاً من نبوة ذلك النبي ولما كانت كالاتم
 متفاوتة كانت نسبة أجزاء مقامات الصادقين متفاوتة على ما فصلناه قال وهذا يندفع الاضطراب
 أن شاء الله وقد ذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة وجه آخر ملخصه أن النبوة لها وجوه من القوائد
 الدنيوية والآخرية خصوصاً وعموماً منها ما يعلم ومنها ما لا يعلم وليس بين النبوة والرواية نسبة إلا في
 كونها خاف فيكون مقام النبوة بالنسبة لمقام الرواية بحسب تلك الأعداد راجعة إلى درجات الأنبياء
 قدس بها من أعلاهم وهو من ضم له إلى النبوة الرسالة أكثر ما ورد من العدد ونسبها إلى الأنبياء غير
 المرسلين أقل ما ورد من العدد وما بين ذلك ومن ثم أطلق في الطبر النبوة ولم يفيد بها نبوة نبي بعينه
 ورأيت في بعض الشروح أن معنى الحديث أن اللطام بها يحصل للنبي وغيره من غيره يجوز من سنة
 وأربعين جزءاً فهذه عدة مناسبات لم أر من جمعها في موضع واحد فلهذا لم أعلم على ما لم أعلم ولم أقف في
 شيء من الأخبار على كون اللطام جزءاً من أجزاء النبوة مع أنه من أنواع الوحي إلا أن ابن أبي جرة
 تعرض لشيء من شأنه كما ذكره في باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم أن شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾
(باب) بالنبوة (الرواية من الله) أي مطلقاً وإن قيدت في الحديث بالصالحه فهو بالنسبة إلى
 ما لا يدخل في الشيطان فيه وأما له فيه دخل فثبت إليه نسبة يجازي مع أن الكل بالنسبة إلى المطلق
 والتقدير من قبل الله وإضافة الرواية إلى الله للتشريف ويحتمل أن يكون أشار إلى ما ورد في بعض طرقه
 كما بينه وظاهر قوله الرواية من الله والمعلم من الشيطان أن التي تضاف إلى الله لا حال لها علم والتي
 تضاف للشيطان لا حال لها روياء وهو تصرف شرعي والألف لكل يسمى روياء وقد جاء في حديث آخر

(باب) الرواية من الله
 حدثنا أحمد بن حنبل
 حدثنا زهير حدثنا يحيى
 هو ابن سعيد قال سمعت
 أبا سلمة قال سمعت أبا
 قتادة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم

قال الرويا الصادقة من
الله والحلم من الشيطان
حدثنا عبد الله بن
يوسف حدثنا الليث
حدثني ابن الهادي عن
عبد الله بن خباب عن أبي
سعيد الخدري أنه سمع
النبي صلى الله عليه وسلم
يقول إذا رأى أحدكم
رويا يصحها فاعلمها من
الله فليحمد الله عليها
وليحدث بها

الرويا ثلاث فاطلق على كل رويا وسياق بيان في باب التصديق للمقام وقد كوفي حديثه الحديث الأول
حديث أبي قتادة وهو في السند هو ابن معاوية أبو خزيمة الجعفي ويحيى بن سعيد هو الأصاوي
وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن (قوله الرويا الصادقة) في رواية الكشي هي الصالحة وهو الذي وقع في
معظم الروايات توسط الوصف من رواية أحمد بن يحيى الحلواني عن أحمد بن يونس شيخ البخاري
فيه أخرجه أبو نعيم في المستخرج بلفظ الرويا من الله كالترجمة وكذا في الطب من رواية سليمان بن
بلال والاسماعيلي من رواية الثوري ويشر بن الفضل ويحيى النطنان كاهم عن يحيى بن حميد وسلم
من رواية الزهري عن أبي سلمة كاسيا في قريباته ووقع في رواية عبد بن سعيد عن أبي سلمة كما
سياق في باب إذا رأى ما يكره الرويا الحسنة من الله ووقع عند مسلم من هذا الوجه الصالحة زاد في
هذه الرواية إذا رأى أحدكم صاحب فلا يصبر به إلا من يحب ومسلم في رواية من هذا الوجه فإن رأى
رويا حسنة فليشرب ولا يصبر إلا من يحب وقوله فليشرب فتح التحاتية وسكون الموحدة وضم المعجمة
من بشرى وقيل بنون بدل الموحدة أي يحدث بها وزعم عياض أنها تصعب ووقع في بعض النسخ
من مسلم فليشرب بمجمة ومثناة من الشروفي حديث أبي يونس عن عذرة مذي ولا يصحها الأعلى واد
بشديد الدال اسم فاعل من الود أو رأى يوفي أخرى ولا يحدث بها إلا ليها وحيداً وفي أخرى ولا
يقص الرويا الأعلى أو ناصح قال القاضي أبو بكر بن العربي ما العالم فانه يؤكله على الخبير بها
امكنه وأما الناصح فانه يرشداً ما ينفعه ويعينه عليه وأما الليب وهو العارف بناو بلها فانه يعلمه بما
يقول عليه في ذلك أو يسكت وأما الحبيب فانه عرف خيرا فانه وإن جهل أو شئت سكت (قلت) والأولى
الجمع بين الرويتين فإن الليب صبر به عن العالم والحبيب صبر به عن الناصح ووقع عند مسلم في حديث
أبي سعيد في حديث الباب فليحمد الله عليها وليحدث بها (قوله والحلم من الشيطان) كذا اختصره
وسياق ضبط الحلم ومعناه في باب الحلم من الشيطان إن شاء الله تعالى وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج
من الطريق المشار إليها فإذا رأى أحدكم شيئا يكرهه فليفت عن شماله ثلاث مرات ويتعوذ بالله
من شرها وإذا ما فاتها لا تنصره وكذا مضى في الطب من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد وسياق
للمصنف في باب الحلم من الشيطان من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة بلفظ فإذا علم أحدكم الحلم بكرهه
فليصمت عن بشاره وليتعد بالله منه فلن يضركه ولمسلم من هذا الوجه عن يساره حين يهيم من ثلثة
مرات وسياق في باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم من طريق عبد الله بن أبي جعفر عن أبي سلمة
بلفظ من رأى شيئا يكرهه فليفت عن شماله ثلاثا وليتعوذ من الشيطان فانه لا تنصره ومن رواية عبد بن
ابن سعيد عن أبي سلمة الآتية في باب إذا رأى ما يكره بلفظ وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرها
ومن شر الشيطان وليتقل ثلاثا ولا يحدث بها إذا ما فاتها لن تنصره وهذه التمر والروايات عن أبي سلمة
لفظ قال المهلب سمى الشارع الرويا الحالصة من الاضغاث صالحة وصادقة وأضافها إلى الله وسمى
الاضغاث حلما وأضافها إلى الشيطان إذ كانت مخلوقة على شاكلته فاعلم الناس بكيدهم وارشدهم إلى
دفعه ثلاثا يلقوه أربعة في تحزبهم والتهويل عليهم وقال أبو عبد الله الملقب بالثوري في الرويا التي قالها
هو امراده وقال ابن الباقلاني يفتق الله الرويا الصالحة بحضرة الملائكة يفتق الرويا التي قالها
بحضرة الشيطان فمن ما ضيفت إليه وقيل أضيفت إليه لانه الذي يتقبلها ولا حقيقة لها في نفس الامر
الحديث الثاني عن أبي سعيد الخدري (قوله حديث ابن الهادي) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد
الله بن شداد بن الهادي الليثي وسياق منسوبا في باب إذا رأى ما يكره (قوله فاعلمها من الله) في

الرواية المذكورة فانها من الله فليحمد الله عليها وليتعد شهاوفي رواية الكشميني فليحدث ومثله
 في الرواية المذكورة (قوله) واذا ارى غير ذلك مما يكره فاعلم ان الشيطان فليستعد من زاذي نسخة
 بالله (قوله) ولا يذكرها لاحد فانها لاتنصره في رواية الكشميني في باب اذا ارى ما يكره فانها لاتنصره
 فحاصل ما ذكر من ادب الرواية الصالحة ثلاثة اشياء ان يحمدا لله عليها وان يستشير بها وان يتحدث
 بها في المكان لمن يهدون من يكره وحاصل ما ذكر من ادب الرواية المكرهه اربعة اشياء ان
 يتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان وان يتقل حين يهب من نومه عن يساره ثلاثا ولا يذكرها
 لاحد اصلا ووقع عند المصنف في باب القيد في المنام عن ابي هريرة خمسة وهي الصلاة والنظف فمن
 راعى شيئا يكرهه فلا يصمه على احد وليقم فليصل لكن لم يصرح البخاري وسوله وصرح به مسلم كما
 سياتي بيانه في ابوابه وغفل القاضي ابو بكر بن العربي فقال زاد القرمذي على الصحيحين بالامر
 بالصلاة انتهى وزاد مسلم سادسة وهي التحول عن جنبه لئلا يذكر عليه فقال حدثنا قتيبة حدثنا ثابث
 وحدثنا ابن رمح عن ابينا قال قلت لابي زرير عن جابر رفعه اذا ارى احدا من الرواة يكرهها فليصق على
 يساره ثلاثا وليستعد بالله من الشيطان ثلاثا وليتحول عن جنبه الذي كان عليه وقال قبل ذلك حدثنا
 قتيبة ومحمد بن رمح عن الليث بن سعد حدثنا محمد بن المنفي حدثنا عبد الوهاب بن داود ابو بكر بن
 ابي شيبة حدثنا عبد الله بن يحيى بن سعيد هذا الاستاذ يعني عن ابي سلمة عن ابي قتادة
 مثل حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد وزاد ابن رمح في هذا الحديث وليتحول عن جنبه
 الذي كان عليه وذكروا بعض الحفاظ ان هذه الزيادة ناهي في حديث الليث عن ابي زرير كما اتفق عليه
 قتيبة وابن رمح واما طريق يحيى بن سعيد في حديث ابي قتادة فليست فيه ولذلك لم يذكرها قتيبة وفي
 الجلة فتشكل الادب ابستة الاربعه الماضية والصلاة والتحول ورايت في بعض الشروح ذكر سابعة
 وهي قراءة آية الكرسي ولم يذكر ذلك مستندا فان كان اخذه من عموم قوله في حديث ابي هريرة
 ولا يقر بذلك شيطان فيتجده وينبغي ان يقرأها في سلاته المذكورة وسياقي ما يتعلق باداب العابر
 وقد ذكر العلماء حكمة هذه الامور فاما الاستعاذة بالله من شرها فواضع وهي شرهه عند كل
 امر يكره واما الاستعاذة من الشيطان فلما وقع في بعض طرق الحديث انها منه وانه يحيل بها لقصد
 تحزين الاقربى والتهويل عليه كاتقدم واما التحول فقال عباس امر به بطرد الشيطان الذي حضر الرواية
 المكرهه تحقيرا له واستعدادا وخصته بالبار لا يحمل الاقذار ونحوها (قلت) والثالث لئلا يكبد
 وقال القاضي ابو بكر بن العربي فيه اشارة الى انه في مقام الرقية ليقتر عند النفس دفعه عنها وعبرني
 بعض الروايات بالبصاق اشارة الى استغذاره وتذوقه بثلاثة الفاظ النفث والتفل والبصق قال النووي
 في الكلام على النفث في الرقية تبعا لعياض اختلاف في النفث وانتقل قليلها بمعنى ولا يكون الا بريق
 وقال ابو عبيد شترط في التفل ان يسير ولا يكون في النفث وقبله عكه وسئل عائشة عن النفث في
 الرقية فقالت كان نفث اكل لئلا يلاقى معه قال ولا اعتبار بما يخرج معه من بخره فصدق قال وقد
 جاء في حديث ابي سعيد في الرقية بقائه الكتاب فجعل يجمع بزاياه قال عباس وفائدة التفل التبرك
 بتلك الرطوبة والنفث للمباشرة بالرقية للمقارن للذكر الحسن كما تبرك بفسا لما يكتب من
 الذكركروالاسماء وقال النووي ايضا كثر الروايات في الرواية بالنفث وهو نفخ لطيف بلاديق
 فيكون التفل والبصق محمولين عليه مجازا (قلت) لكن المطلوب في الموضوعين مختلف لان المطلوب
 في الرقية التبرك برطوبة الذكر كما تقدم والمطلوب هنا طرد الشيطان واطمار احتقاره واستعداده

واذا ارى غير ذلك مما يكره
 فاعلم ان الشيطان
 فليستعد من شرها ولا
 يذكرها لاحد فانها
 لاتنصره

كما قبله هو من عياض كاتقدم فافدى جميع الثلاثة الجمل على التسفل فانه نفع معه ربح لطيف
 فبالنظر الى النفع قبل نفثه وبالنظر الى الربح قبل بصاف قال النووي وما قوله فانها لا ضره فمناه
 ان الله جعل ما ذكر سببا للسلامة من المكروه المترتب على الربوا كما جعل الصدقة وقاية للعمال انتهى
 وأما الصلاة فلما فيها من التوجه الى الله والرجاء اليه والان في التحريم ما عصبه من الاسوء وما اكتمل
 الرغبة وتصح الطلبة لقرب المصلي من ربه عند سجوده وأما التحول فلما تقاؤل بشعور تلك الحال
 التي كلن عليها قال النووي وينبغي أن يجمع بين هذه الروايات كلها ويعمل بجميع ما تضمنته فان
 اقتصر على بعضها أجزاء في دفع ضررها باذن الله تعالى كما صرح به الاحاديث (قلت) لم أرى شيئا
 من الاحاديث الاقتصار على واحدة نعم أشار المذهب الى ان الاستعاذة كافية في دفع ضررها ولكنه أخذ
 من قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم انه ليس له سلطان على الذين آمنوا
 وعلى ربهم ينوكون فيحتاج مع الاستعاذة الى صحة التوجه ولا يكفي اصرار الاستعاذة بالسان وقال
 الترطبي في المفهم الصلاة تجمع ذلك كله لانه اذا قام فصلى تحول عن جنبه وصلى ونفث عند المضمضة
 في الوضوء واستعاذ قبل القراءة ثم دعا الله في اقرب الاحوال اليه فيكفيه الله شرها بمنه وكرمه وورد
 في صفة التورع من شر الروبا اثر صحيح أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد الرزاق بإسناد
 صحيح عن ابراهيم النخعي قال اذا رأى أحدكم في منامه ما يكره فليقل اذا استيقظ أهو عما عاذا
 به ملائكة الله ورسله من شر رواي هذه ان يعيد في فيها ما كره في ديني ودنياي وورد في الاستعاذة
 من التورع في المنام ما أخرجه مالك قال يلقني ان خالد بن الوليد قال يا رسول الله اني أرى في المنام
 فقال قل أعود بكلمات الله التامات من شرهه وعذابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وان
 يحضرون وأخرجه النسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان خالد بن الوليد يفرغ
 في منامه فذكر نحوه وزاد في أوله اذا اضطجعت فقل بسم الله فذكره وأصله عند أبي داود
 والترمذي وحسنه والحاكم وصححه واستثنى الداودي من عموم قوله اذا رأى ما يكره ما يكون في
 الروبا المصادفة لكونها قد تقع انذارا كما تقع بشرى وفي الانذار نوع ما يكرهه الرائي فلا يشرع اذا
 عرف انها صادقة ما ذكره من الاستعاذة ونحوها واستند الى ما ورد من مرأى النبي صلى الله عليه وسلم
 كالقبور التي تنحصر وهو ذلك ويمكن ان يقال لا يلزم من ترك الاستعاذة في المصادفة ان لا يتحول عن جنبه
 ولان لا يصلي فقد يكون ذلك سببا لرفع مكروه الانذار مع حصول مقصود الانذار وبضا فالنذرة
 قد ترجع الى معنى البشارة لان من أنذر عاصي فله ولو كان لا يسره أحسن حالا من هجم عليه ذلك
 فانه ينزع ما لا ينزع من كل يعلم وقوعه فيكون ذلك تخفيفا عنه ورفقا به قال الحكيم الترمذي الروبا
 المصادفة أصلا حتى تنحصر عن الحق وهو بشرى وانذار وما تبه ان يكون عونا لما ذنب اليه قال وقد
 كلن غالب امور الاولين الروبا الا انها قلت في هذه الامة لعظم ما جابه بها من الوحى ولكثرة من في أمته
 من الصديقين من الهدى ينفتح الدال وأهل اليقين فاكثروا بكثرة الانذار والهام والمهمين عن كثرة الروبا
 التي كانت في المتقدمين وقال القاضي عياض يحتمل قوله لروبا الحسنه والصالحه أن يرجع الى حسن
 ظاهرها أو صدقها كما كان قوله الروبا المكروهة أو السوء يحتمل سوء الظاهر أو سوء التاويل وأما كتمها
 مع انها قد تكون صادقة فخفيت حكمته ويحتمل أن يكون لحافة تعجيل اشتغال سر الرائي بمكروه
 تفسيرها لا اله الا الله تعالى فاذما يخبر بها زال تعجيل روعها ونحوها وبقى اذا لم يخبرها له أحد من الطمع في
 ان لها نصيرا حسنا أو الرجاء في انها من الاضغاث فيكون ذلك أسكن لنفسه واستدل بقوله ولا يذكرها

على أن الرواية تقع في ما يجبر به وسياق البحث في ذلك في باب إذا رأى ما يكره أن شاء الله تعالى واستدل
به على أن للوهم تأثيرا في النفوس لأن القتل وما ذكر معه يدفع الوهم الذي يقع في النفس من الرويا
فأول يمكن للوهم تأثيرا أن يرشد إلى ما يدفعه وكذا في النبي عن التحديث بما يكره لمن يكره والآخر
بالتحديث بما يحب لمن يحب **(قوله)** في حديث أبي سعيد إذا رأى غيرك مما يكره فأما هي من
الشيطان) ظاهر الحصر أن الرويا الصالحة لا تشتمل على شيء مما يكرهه الرائي ويؤيده مقابلته في الرويا
البشرى بالحلم وإضافة الحلم إلى الشيطان وعلى هذا في قول أهل التعبير ومن تبعهم أن الرويا الصادقة
قد تكون بشرى وقد تكون إنذارا على أن الانذار غالبا يكون فيما يكره لرائي ويمكن الجمع بان الانذار
لا يستلزم وقوع المكروه كما تقدم تقريره وبأن المراد بما يكره ما هو أعم من ظاهر الرويا وما تعبر به
وقال القرطبي في المفهم ظاهر انحران هذا النوع من الرويا يعني ما كان فيه تحويل أو تحوير أو تحزين
هو المأمور بالاستعاذة منه لأنه من تخيلات الشيطان فإذا استعاذ الرائي منه صادقا في التجاهة إلى الله
وفعل ما أمر به من التفل والتحول والصلاة أنه ذهب عنه ما به وما يخافه من مكروه ذلك ولم يصبه
منه شيء وقيل لالخبر على عمومه فيما يكرهه الرائي يتناول ما ينسب به الشيطان وما لا ينسب له فيه
وفعل الأمور المذكورة مانع من وقوع المكروه كما جاء إن الدعاء يدفع البلاء والصدقة تدفع ميتة السوء
وكل ذلك بقضاء الله وقدره ولكن الأسباب عادات أو موجودات أو أفعال ما يرى أحيانا ما يجب الرائي
ولكنه لا يجده في اليقظة ولا ما يدل عليه فاه يدخل في قسم آخر وهو ما كان الخاطر به مشغولا قبل
النوم ثم حصل النوم فراه فهذا قسم لا يضرو ولا ينفع **(قوله)** الرويا الصالحة جزء
من ستة وأربعين جزءا من النبوة هذه الترجمة لفظ آخر أحاديث الباب فكانه جعل الرواية الأخرى
بالفقر روية بالمؤمن على هذه المقيدة وسقطت هذه الترجمة للتسني وذكر أحاديثها في الباب الذي قبله وذكر
فيه خمسة أحاديث **(قوله)** الحديث الأول حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير أن
عليه خير القية بالجامعة) هكذا لا كرو في رواية القاسبي بحقه قوله خبرا قال أئمة بالجامعة وقيل أن
هو مدد وهو جله عليه كانه قال أني عليه خير حال تحديثه عنه وقد أني عليه أيضا اسحق بن أبي
اسرائيل فيما أخرجه الاسماعيلي من طريقه قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير وكان من خيار
الناس وأهل الورع والدين **(قوله)** وعن أبيه) هو عطف على السند الذي قبله في رواية اسحق بن أبي
اسرائيل المذكورة بعد أن ساف طريق أبي سلمة قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن عبد
الله بن أبي قتادة عن أبيه مثل حديث أبي سلمة وتقدم في صفه بليس من طريق الأوزاعي عن يحيى بن
أبي كثير عن أبي سلمة وحده عن أبي قتادة وأخرجه أبو نعيم في المسنخرج من طريق أبي خليفه عن مدد
كرواية البغاري عن مسدد من طريق إبراهيم الطبري عن مسدد هذا السند فقال عن أبي هريرة
بدل أبي قتادة ولعله كان هذا سلمة عنهما وكان دند مسدد على الوجهين فقد أخرجه ابن أبي عدي
من رواية اسحق بن أبي اسرائيل هذا السند إلى أبي سلمة فقال عن أبي قتادة تارة وعن أبي هريرة
أخرى وعن عبيد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث رؤيا الرجل
الصالح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة أخرجه مسلم **(قوله)** الرويا الصالحة من الله والحلم من
الشيطان فإذا حلم أحدكم) تقدم شرحه في الباب الذي قبله مستوفى وقد اعترضه الاسماعيلي فقال ليس
هذا الحديث من هذا الباب في شيء وأخذ الزركشي فقال ادخله في هذا الباب لا وجه له بل هو ملحق
بالذي قبله (قلت) وقد وقع ذلك في رواية التسني كما اثرت إليه وبها عن صفيح لا أكثر ما وجه

باب الرويا الصالحة جزء
من ستة وأربعين جزءا من
النبوة **(قوله)** حدثنا مسدد قال
حدثنا عبد الله بن يحيى بن
أبي كثير أني عليه خبرا
قئمة بالجامعة عن أبيه
حدثنا أبو سلمة عن أبي
قتادة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال الرويا
الصالحة من الله والحلم من
الشيطان فإذا حلم أحدكم
قلية مؤذنه وليسقى عن
شماله فانه لا ضرر به وعن
أبيه قال حدثنا عبد الله بن
أبي قتادة عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم مثله

حدثنا محمد بن بشر حدثنا
 غنود حدثنا شعبة عن
 قتادة عن أنس بن مالك
 عن عبادة بن الصامت
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال رؤيا المؤمن جزء
 من ستة وأربعين جزءاً من
 النبوة ورواه ثابت وجديد
 واسحق بن عبد الله وشعيب
 عن أنس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم حدثنا يحيى
 ابن قزعة حدثنا إبراهيم
 ابن سعد عن الزهري عن
 سعيد بن المسيب عن أبي
 هريرة رضى الله عنه أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال رؤيا المؤمن جزء
 من ستة وأربعين جزءاً من
 النبوة **حدثنا** إبراهيم
 ابن حزم حدثني ابن أبي
 حازم والدارودي عن
 يزيد بن عبد الله بن خباب
 عن أبي سعيد الخدري أنه
 سمع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول رؤيا
 الصالح جزء من ستة
 وأربعين جزءاً من النبوة
باب المشرات **حدثنا**
 أبو اليمان أخيراً شعيب
 عن الزهري حدثني سعيد
 ابن المسيب أن أبا هريرة
 قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم

دخله في هذه الترجمة الإشارة إلى أن الرؤيا بالصالحات إنما كانت جزءاً من أجزاء النبوة لكونها من الله تعالى بخلاف التي من الشيطان فأنها ليست من أجزاء النبوة وأشار البخاري مع ذلك إلى ما وقع في بعض الطرق عن أبي سلمة عن أبي قتادة فقد ذكر في الباب الذي قبله أنه وقع في رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عن أبي قتادة في هذا الحديث من أن زيادة رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة **الحديث الثاني (قوله حدثنا غندر)** هو محمد بن جعفر **(قوله عن أنس)** في رواية أحمد عن محمد بن جعفر المذكور بسنده المذكور سمعت أنس بن مالك يحدث عن عبادة وقد خالف قتادة غيره فلم يذكر عبادة في السند وهو الحديث الثالث حديث أنس **(قوله ورواه ثابت وجديد)** واسحق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم **(أي بغير واسطة)** فأما رواية ثابت فتأتي موصولة بخمسة أبواب من طريق عبد العزيز بن المختار عنه تلوح حديث أوله من رأى في المنام فمد رآني وقال فيه وروى المؤمن ووصلها مسلم من طريق شعبة عن ثابت كذلك وأخبر بها البراء وقال لا نعلم رواه عن ثابت إلا شعبة ورواية عبد العزيز رطلية ووقع في أطراف المزني أن البخاري أخرجه في التعبير معلة فقال رواه شعبة عن ثابت ولم أر ذلك في البخاري وأما رواية جدي فوصلها أحمد عن محمد بن أبي عدي عنه ولفظاً من مثل رواية قتادة وأما رواية إسحق وهو ابن عبد الله بن أبي طاحقة فقد عثرنا قريباً وأما رواية شعيب وهو ابن الجراح بمثلين مفتوحين وموحدتين الأولى ساكنة فوصلها هو موصولة في كتاب الروح لأبي عبد الله بن منده من طريق عبد الوارث بن سعيد وفي الجزء الرابع من فوائد أبي جعفر محمد بن عمرو الرازي من طريق سعيد بن زيد كلاهما عن شعيب ولفظه مثل جدي وأشار الدارقي إلى أن الطريقين صحيحان **الحديث الرابع** حديث أبي هريرة عن رواية الزهري عن سعيد بن المسيب عنه ولفظه مثل قتادة وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه فزاد في أوله أن النبي لثا كيداً أخرجه من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ أبي سعيد آخر أحاديث الباب من طريق أبي سلمة ومن طريق همام كلاهما عن أبي هريرة بلفظ رؤيا الرجل الصالح بدل لفظ المؤمن **الحديث الخامس** حديث أبي سعيد من رواية ابن أبي حازم والدارودي واسم كل منهما عبد العزيز واسم أبي حازم سلمة بن دينار واسم والد الدارودي محمد بن عبيد ومحمد بن شيخهما هو المعروف بابن الهادي والسند كله مدنيون ولفظه المثل من الترجمة كاقدم **(قوله من النبوة)** قال بعض الشراح كذا هو في جميع الطرق وليس في شيء منها بلفظ من الرسالة بدل من النبوة قال وكان السرفه أن الرسالة تنزى يد على النبوة بقبليح الأحكام للكافرين بخلاف النبوة المجردة فأنها اطلاع على بعض النبيات وقد بره بعض الأنبياء مريم عن قبله ولكن لا يأتي بحكم جديد بخلاف قبله فيؤخذ من ذلك ترجيح القول بأن من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فأمره بحكم خالف حكم الشرع المستغرق في الظاهر أنه لا يكون مشروفاً في حقه ولا في حق غيره حتى يجب عليه تبليغه وسياً في سبط هذه المسئلة في الكلام على حديث من رأى في المنام فقد رآني أن أنشأ الله تعالى **(قوله بالمشرات)** بكسر الشين المعجمة جمع مبشرة وهي البشري وقد ورد في قوله تعالى لهم البشري في الحياة الدنيا هي الرؤيا بالصالحات أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبادة بن الصامت ورواه ثقات إلا أن أسامة لم يسمعه من عبادة وأخرجه الترمذي أيضاً من وجه آخر عن أبي سلمة قال ثبت عن عبادة وأخرجه أيضاً هو وأحمد وإسحق وأبو جلي من طريق عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن عبادة وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أن هذا الرجل ليس معروف وأخرجه ابن مردويه من حديث ابن مسعود قال سألت

رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرمته وفي الباب عن جابر عند البزار وعن أبي هريرة عند الطبري
وعن عبد الله بن عمرو عند أبي يعلى (قوله لم يبق من النبوة الا المبشرات) كذا ذكره باللفظ الدال
على المعنى تحقيقاً لقوله والمراد الاستقبال أي لا يبق وقيل هو على ظاهره لانه قال ذلك في زمانه
واللام في النبوة لله والمراد نبوته والمعنى لم يبق بعد النبوة المختصة في الا المبشرات ثم فسرهما بالروايات
وصرح به في حديث عائشة عند أحمد بن حنبل وهو قد جاء في حديث ابن عباس انه صلى الله عليه
وسلم قال ذلك في مرضه ثم أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق إبراهيم بن عبد الله بن معبد
عن أبيه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كشف الستارة ورأسه مصوب في مرضه الذي
مات فيه والناس صفوف خلف أبي بكر فقال يا أيها الناس انه لم يبق من مبشرات النبوة الا الروايات
الصالحه برأها المسلم ان ترى له الحديث وللتسائي من رواية زفر بن سماعة عن أبي هريرة رفعه انه
ليس يبق بعدى من النبوة الا الروايات الصالحه وهذا يؤيد التاويل الاول وظاهر الاستثناء مع ما تقدم
من ان الروايات جزء من اجزاء النبوة ان الروايات نبوة وليس كذلك لما تقدم ان المراد تنبيه امر الروايات
بالنبوة اولاً لان جزء الثاني لا يستلزم ثبوت وصفه له كما قال أشهد ان لا اله الا الله ارفعوا عنه لا يسمى
مؤذناً ولا يقال انه أذن وان كانت جزءاً من الاذان وكذا الوتر أشياء من القرآن وهو قائم لا يسمى مصلياً
وان كانت الصلاة جزءاً من الصلاة يؤيد حديث أم كرز ضم الكفا وسكون الراية جهازي
الكعبية قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذهبت النبوة وخبثت المبشرات أخرجه أحمد وابن
ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ولا جد عن عائشة مرفوعاً لم يبق بعدى من المبشرات الا الروايات
والطبراني من حديث حذيفة بن أسيد مرفوعاً ذهبت النبوة وخبثت المبشرات ولا يبق من حديث
أنس رفعه ان الرسالة والنبوة قد انقطعت ولا يبق ولا رسول بعدى ولكن بقيت المبشرات انقلوا وما
المبشرات قال درويش المسلمين جزء من اجزاء النبوة قال المهلب لما حاسبه التعبير بالمبشرات خرج الاغلب
فان من الروايات ما تكون منذرة وهي صادقة بربها الله لا يؤمن رفاقها ليستعملوا فيهم قبل وفو ، وقال
ابن التين معنى الحديث ان الوحي ينقطع عني ولا يبق ما يلزم منه ما سيكون الا الروايات يرد عليه الالهام
فان فيه اخباراً عما سيكون وهو لا نبي بعده بالنسبة لقول كثر ما يقع لغير الانبياء كافي الحديث
لماضي في مناقب عمر قد كان فيمن مضى من الامم محدثون وفسر الحديث بفتح الدال بالمهم بالفتح أيضاً
وقد أخبر كثير من الاولاء عن أمور غيبية فكانت كأخبارها والجواب ان المحصر في المنام لكونه
بمثل أحاديث المؤمنين بخلاف الالهام فانه مختص بالبرص ومع كونه مختصاً فانه لا يرد فاحذر ان المنام لشموله
وكثرة وقوعه بشيئاً في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فان يكن وكان السر في ندور الالهام في زمانه وكثرته
من هذه غلبة الوحي اليه صلى الله عليه وسلم في اللحظة واردة انظار المعجزات منه فكان المناسب
ان لا يقع لغيره منه في زمانه شيئاً فلما انقطع الوحي بموته وقع الالهام لمن انتصه الله به لامن من الناس
في ذلك وفي انكاره وقع ذلك مع كثرته واشتهاره مكابرة ممن أنكره ﴿ قوله باب روى
يوسف عليه السلام ﴾ كذا هم ووقع للنسائي يوسف بن محبوب بن اسحق بن ابراهيم خليل الرحمن
وقوله عز وجل انقل يوسف لايه قاف الى اساجدين ثم قال الى قوله عليهم السلام كذا الذي ذكره للنسائي
وساق في رواية كريمة الآيات كلها ﴿ قوله وقوله تعالى وقال يا أيها الذين آمنوا لا يفترون
قد جعلها روى الى قوله والحقي بالصالحين ﴾ كذا الذي ذكره للنسائي أيضاً وساق في رواية كريمة
الآيتين والمراد ان معنى قوله تعالى يروى الى التي تقدم ذكرها وهي روى الكواكب الشمس

يقول لم يبق من النبوة
الا المبشرات قالوا وما
المبشرات قال الروايات الصالحه
باب روى يوسف وقوله
تعالى انقل يوسف لايه
يا أيها الذين آمنوا لا يفترون
كواكب الشمس والقمر
راشدهم ساجدين الى قوله
عليهم السلام وقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا لا يفترون
من قبل قد جعلها روى
الى قوله والحقي بالصالحين

والقمر ساجدين له فلما وصل أوامه أخوته إلى مصر ودخلوا عليه وهو في منية الملك سجدوا له وكان ذلك مباسا في شريعتهم فكان اتناويل في الساجدين وكونها حافيا للوجود وقيل اتناويل وقع أيضا في الوجود ولم يقع منهم السجود حقيقة وانما هو كناية عن الخضوع والاول هو المعتد وقد أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن قتادة في قوله وخر واله سجد اهل كانت تحية من قبلكم فاعطى الله هذه الامة الاسلام تحية اهل الجنة وفي لفظ وكانت تحية الناس ومثان بجدة بعضهم لبعض ومن طريق ابن اسحق والثوري وابن جرير وغيرهم نحو خلق قال الطبري أرادوا ان ذلك كان بينهم لاصلي وجه العبادة بل الاكرام واختلف في المدة التي كانت بين الرؤيا وتفسيرها فخرج الطبري والحاكم والبيهقي في الشعب بسند صحيح عن سلمان الفارسي قال كان بين رؤيا يوسف وعبارتها أربعون عاما وذكر البيهقي له شاهد عن عبد الله بن شداد وزادوا عليها بنسب أسد الرؤيا وأخرج الطبري من طريق الحسن البصري قال كانت مدة المفارقة بين يعقوب ويوسف ثمانين سنة وفي لفظ ثلاثا وثمانين سنة ومن طريق قتادة ثلثا وثلاثين سنة ونقل الطبري عن ابن مسعود ثمانين سنة وعن الكلبي اثنتين وثمانين سنة قال وقيل سبعاً وسبعين سنة ونقل ابن اسحق قولاً أنها كانت ثمانين سنة عامو الاول أقوى والعلم عند الله **(قوله قال أبو عبد الله)** هو المصنف وسقط هذا وما بعده إلى آخر الباب فأنسى **(قوله فاطر والبديع (١))** والبديع هو الباري والخالق واحد كذا بعضهم الباري بالراء ولا يذروا الاكثر المبادىء بالبدل الراء والهمز ثابت فيها وزعم بعض الشراح ان الصواب بالراء وان رواية الدال وهم وليس كذا قال قد وردت في بعض طرق الاسماء الحسنى كما تقدم في الدعوات وفي الاسماء الحسنى أيضا المبدى وهو متوقع في العسكوت ما يشهد لكل منها في قوله أولم يرنا كيف بيدي الله الخلق ثم بيده ثم قال فاطر وكيف بدأ الخلق فالاول من الرباعي واسم الفاعل منه مبدى والثاني من الثلاثي واسم الفاعل منه بادي وهما افتتان مشهورتان واعتمد ذكر البخاري هذا استطراداً من قوله في الايتين المذكورتين فاطر السموات والارض فاراد تفسير الفاطر وزعم بعض الشراح ان دعوى البخاري في ذلك الوحدة متنوعة ضد المحققين كذا قال ولم يرد البخاري بذلك ان حاشي معانيها متوحدة واعمالاً ارادنا ترجع الى معنى واحد وهو ايجاد الشيء هذان لم يكن وقد ذكر قول الفقهاء ان فطر وخلق وخلق بمعنى واحد قيل يابروا بالصالحين **(قوله قال أبو عبد الله)** من البسوء باده (كذا وجدته مضبوطاً في الاصل بالهمز في الموضوعين ورواوا العطف لا يذرفان كان محفوظاً ترجعت رواية الدال من قوله والبادى ولغيره يذمر البسوء بادية بالواو بدل الهمز وغيرهم في بادية وجاء ثابت وهو أولى لانه يريد تفسير قوله في الآية المذكورة وجاء بكم من البسوء ففسرها بقوله بادية أي جاء بكم من البادية وقد كرم الكرماني قال قوله من البسوء أي قوله وجاء بكم من البسوء أي من البادية ويحتمل ان يكون مقصوده ان فاطر معناه البادى من البسوء أي الابتداء أي بادية الخلق فعنه فاطر بادية والله اعلم **(قوله يابروا)** يابروا براهيم عليه السلام كذا في الاخير وسقط لفظ يابروا لغيره **(قوله)** وقوله عز وجل فلما بلغ معه السعي الى قوله تعزى المحسنين كذا في الاخير وسقط للنسب سابق رواية كريمة الايات كلها قيل كان ابراهيم نذرا من رزقه الله من سائرته ولما أن يذبحه قرباناً فرأى في المنام أن أوف نذرك أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي قال فقال ابراهيم لاسحق اطلق نسا ضرب قرباناً واخذن حلالاً وسكنناهم الخلق به حتى اذا كان بين الجبال قال يا أبا نبي قربانك قال أنت يا نبي انا في في المنام انا اذبحك الايات قال اشدد رباطي حتى لا أستطربوا كفف نياك

قال أبو عبد الله فاطر
والبديع والمبدع والبارى
والخالق واحد من البدء
وبادئ (يابروا براهيم)
وقوله تعالى فلما بلغ معه
السعي الى قوله تعزى
المحسنين

(١) قوله والمبدى كذا في
نسخة معتمة وفي نسختين
وهو الرواية التي نسبها
القسطلاني لا يذرف لفظ
المبدع بالعين من الابداع
وليس في عبارة الفتحة هنا
ما يعين احدهما فحذر
الرواية اه مصححه

حتى لا يتضح عليها من دمي فخره سارة فتعزى وأسرع من السكنى على حلقى ليكون أهون على ففضل
 ذلك إبراهيم وهو يتكى وأمر السكنى على حلقه فلم يحز وضرب الله على حلقه صفيحة من نحاس
 فكسبه على جبينه وحز في فقهه فذلك قوله فلما أسأله الجبين ونودي يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا
 فاتت فاذهاو بكش فآخذ وحل عن ابنه هكذا ذكره السدي ولعله أخذ عن بعض أهل الكتاب
 فبعد أن خرج ابن أبي حاتم سند صحيح أيضا عن الزهري عن القاسم قال اجتمع أبو هريرة وكعب
 فحدث أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لكل نبي دعوة مستجابة فقال كعب ألا أخبرك
 عن إبراهيم لما رأى ابنه يذبح ابنه اسحق قال لا كـ سيطان إن لم أقتن هؤلاء عنده هذه لم أقتنهم أبدا ذهب
 إلى سارة فقال ابن ذهب إبراهيم يا نيك قالت في حاجته قال كلا إنه ذهب به ليدب به برع من ربه امره
 بذلك قالت أنشئ أن لا يطيع ربه فجاءه إلى اسحق فاجابه بنحوه فواجه إبراهيم فلم يلتفت إليه فأس أن
 يطيعوه وساقهم وه من طريق سعيد عن قتادة وزاد أنه سجد على إبراهيم الطريق إلى المنعصر فامر
 جبريل أن يرميه بسبع حصيات فشد كل جرة وكان قتادة أخذوا له عن بعض أهل الكتاب وآخره
 مما جاء عن ابن عباس وهو عند أحد من طريق أبي الطفيل عنه قال إن إبراهيم لما رأى الناس تعرض
 له إبليس عند المسى فسبوا إبراهيم فذهب به جبريل إلى العقبة فعرض له إبليس فرماه بسبع حصيات
 حتى ذهب وكان على اسمعيل قميص أبيض وثم ناله الجبين فقال يا أبا نبي الله ليس لي قميص تكفني فيه
 غيره فآخذه فتودى من خلفه إن إبراهيم قد صدقت الرؤيا فاتت فاذهاو بكش أيضا أنفرد
 ابن عذينة به وآخر جابن اسحق في المبتدأ عن ابن عباس نحوه وزاد هو الذي نسي بيده لشد كان أول
 الإسلام وإن رأس الكلب ملق بفرنيه في ميزاب الكعبة وأخرجه أحد أيضا عن عثمان بن أبي طلحة
 قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فوأتى فخرى الكلب حين دخل البيت وهذه الآثار من أقوى
 الجميع لمن قال إن الذبيح اسمعيل وقد نقل ابن أبي حاتم وغيره عن العباس وابن مسعود عن علي وابن
 عباس في إحدى الروايتين عنهما وعن الأحنف عن ابن مسيرة وزيد بن أسلم ومسيرو وسعيد بن جبير
 في إحدى الروايتين عنه وعطاء مواله شي وكعب الأجبارة أن الذبيح اسحق وعن ابن عباس في أشهر
 الروايتين عنه وعن علي في إحدى الروايتين وعن أبي هريرة ومعاوية وابن عمرو وأبي الطفيل وسعيد بن
 المديب وسعيد بن جبير والشعبي في إحدى الروايتين عنهما ومجاهد والحسن ومحمد بن كعب وأبي جعفر
 الباقر وأبي صالح والريسين بن أنس وأبي عمرو بن العلاء وعمر بن عبد العزيز وابن عباس أن الذبيح
 اسمعيل ويؤيدهما تقدم حديث أن ابن الذبيحين وروىناه في الخلفيات من حديث معاوية ونقله عبد الله
 ابن أحمد عن أبيه وابن أبي حاتم عن أبيه وأطرب ابن القيم في الهدى في الاستدلال بتقويته وقرأت بخط
 الشيخ تقي الدين السبكي أنه استندط من القرآن دليلا وهو قوله في الصافات وقال إذا ذهب إلى ربي
 سيدني أتوقوه إلى ربي في المنام إلى ذهبك وقوله في هود وأمر أن تفاعه فضعك فبشر ناهيا اسحق إلى
 قوله وهذا جلي شيا قال في المنام إلى ذهبك وقوله في هود وأمر أن تفاعه فضعك فبشر ناهيا اسحق إلى
 عن طلب من إبراهيم وهو لما جبر من بلاد قومه في ابتداء امره فسال من ربه الولد فبشره بسلام حلیم
 فلما بلغ معه السعي قال يا بني أتري في المنام أني أذبحك واتصه الثانية بعد ذلك بدهر طربل لما شاخ
 واستبعد من مثله أن يحى له الولد وجاءته الملائكة عندما أمر وأباهلاك قوم لوط فبشره بالسعي فتعين
 أن يكون الأولاد اسمعيل ويؤيده أن في السوراة أن اسمعيل بكره وأنه ولد قبل اسحق (قلت) وهو
 استدلال جيد وقد كنت استعصنه واحتج به إلى أن مر في قوله في سورة إبراهيم الحمد لله الذي وهب لي

على الكبر اسمعيل واسحق فانه يحكى على قوله انه زق اسد معيل في ابتداء امره وقوته لان هاجر ولد له
اسمعيل سارت لسارة من قبل البطار الذي وهبها لبرائها وهبتها لابراهيم لما بنيت من الوالد فولدت
هاجر اسمعيل فغارت سارة منها كاتخذت الاشارة اليه في ترجمة ابراهيم من احاديث الانبياء وولدت
به ذلك اسحق واستمرت غيرة سارة الى ان كان من اخسارها وولدها في مكة ما كان وقد ذكره ابن
اسحق في المبتدأ مفسلا واخرجه الطبري في تاريخه من طريقه واخرج الطبري من طريق السدي قال
انطلق ابراهيم من بلاد قومه قبل الشام فاق سارة وهي بنته لالحمران فانتبهت فزوجها فلما قدم
مصر وهبها لبارها حارو وهبتها لسارة كانت سارة منعته فولد وكان ابراهيم قد دعا الله ان يهب له ولدا
من الصالحين فاخرت الدعوة حتى كبر فلما علمت سارة ان ابراهيم وقع على هاجر زنت على ما قاما من
الولد ثم ذكر قصة عجيبة الملائكة بسبب هلاك قوم لوط وتبشيرهم ابراهيم باسمعيل فلذلك قال ابراهيم
الحمد لله الذي وهب لي الكبر اسمعيل واسحق ويقال لم يكن بينهما الا ثلاث سنين وقيل كان بينهما
اربعة عشرة سنة فما خلد من كون قصة الذبيح كانت بمكة حجة قوية في ان الذبيح اسمعيل لان سارة
واسحاق لم يكونا بمكة والله اعلم **(قوله وقال مجاهد سلماسا ما امر ابراهيم بوضع وجهه بالارض)** قال
الفرابي في تفسيره حدثنا ورقاء عن ابن ابي شيبة عن مجاهد في قوله تعالى فلما اسما قال سلماسا ما امر
به وفي قوله له الجبين قال وضع وجهه بالارض قال لا ينبغي وانت تنظر في وجهي للثلاث حتى فوضع
جبهته في الارض واخرج ابن ابي شاتم من طريق السدي قال فلما اسما اى ساما الله الامر ومن طريق
ابى صالح قال اتفعا على امر واحد من طريق قتادة سلم ابراهيم لامر الله وسلم اسحق لامر ابراهيم وفي لفظ
أما هذا فاسلم نفسه لله وأما هذا فاسلم ابنه لله ومن طريق ابى عمران الجوني انه للجبين كمال وجهه
(في تبيينه) هذه الترجمة والى قايها ليس في واحد منهما حديث مستند بل اتفق فيها بالقرآن ولهما نثار
وقول الكرماني انه كان في كل منهما بياض يلحق به حديث يناسبه محتمل مع هذا **(قوله باب)**
النواطي على الرزيا أي توافق جماعة على شيء واحد ولو اختلفت عباراتهم **(قوله)** أن أناسا أو رواية
القدر في السبع الاخر وان أناسا في رواية الكشميهني أناسا **(أروها في)** في الاخر فقال النبي
صلى الله عليه وسلم التمسوها في السبع الاخر كذا وقع في هذه الرواية من طريق سالم بن عبد الله
ابن عمرو تقدم في اواخر الصيام من طريق مالك عن نافع مثله لكن لفظه ارى رؤيا كم نواطط في السبع
الاخر وعن كنان الحديث ولم يذكر الجلة الوسطى واعتزضه الاسماعيلي فقال اللفظ الذي
ساقه خلافا للنواطي وحديث النواطي ارى رؤيا كم قد نواطط في العشر الاخر **(قلت)** لم يلزم
البخاري ايراد الحديث بلفظ النواطي وانما اراد بالنواطي والتوافق وهو اعلم من ان يكون الحديث
بلفظه أو معناه وذلك ان افراد السبع داخل في افراد الشر فلما رأى قوم انها في العشر وقوم انها في
السبع كانوا كلهم توافقوا على السبع فامرهم بالتمسها في السبع اتوافق النواطين عليها ولانه ليس
عليهم بخبر البخاري على عاتقه في اثار الاثني على الاجل والحديث الذي اشار اليه تقدم في كتاب قيام
الليل من طريق ابى جابر عن ابن عمر قال رأيت كأن بيدي قطعة استبرق الحديث وفيه وكلفوا
لاريثون حصون على النبي صلى الله عليه وسلم الرواية وفيه ارى رؤيا كم قد نواطط في العشر الاخر
الحديث ويستفاد من الحديث ان توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على صدقها وصحتها كما استفاد
قوة الخبر من التوافق على الاخبار من جماعة **(قوله باب)** رؤيا اهل السجون والفساد
والشر

قال مجاهد سلماسا ما
أمر ابراهيم بوضع وجهه
بالارض **(باب النواطي)**
على الرزيا **(في)** حدثنا عبي
ابن بكير حدثنا الليث
عن هبة عن ابن شهاب
عن سالم بن عبد الله عن
ابن عمر رضي الله عنه ان
اناسا أو رواية الصدوق
السبع الاخر وان اناسا
أروها في العشر الاخر
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم التمسوها في السبع
الاخر **(باب رؤيا اهل
السجون والفساد والشر)**

لغيرهم ووقع في رواية أبي ذر بدل الشرب بضم المعجمة والتشديد جمع شارب وفنعتين مخففاً
 أي أو أهل الشرب والمراد شربة المحرم وخطفه على أهل القباد من مطف الخاص على العام كما أن
 المسجون أهم من أن يكون مفسداً أو مصلحاً قال أهل العلم بالتعبير إذا رأى الكفار أو الفاسق الرؤيا
 الصالحة فأنها تكون بشرى له بهذا إلى الإيمان مثلاً والتوبة أو انذاراً من يخافه على الكفر أو
 الشقاق وقد تكون لغيره ممن ينسب إليه من أهل الفضل وقد يرى ما يدل على الرضا به وفيه ويكون
 من جهة الابتلاء والفر وروا المكر نعوذ بالله من ذلك (قوله وقوله تعالى ودخل معه السجن فتيان إلى
 قوله أرجع إلى ربك) كذا في ذروسان في رواية كريمة الآيات كلها وهي ثلاث عشرة آية قال
 السهيلي اسم أحدهما شريم والآخرة هم كل منهما معجبة أحدهما مقنوعة والآخرى مضمومة
 قال وقال الطبري الذي رأى أنه يصير نخراً اسمه نبوءة كرام اسم الآخرة أم حنظلة (قلت) سماه
 غنث بمعجمة ومثله وعزاه لابن اسحق في الجند أو به جزمه الطبري وذكر أبو عبيد البكري في
 كتاب المسالك أن اسم الخباز رشان والساق مريس وكذا أن الملك اتهمهما أنهما أراد اسميه في
 الطعام والشرب فحبهما إلى أن ظهرت براءة ساحة الساق دون الخباز وقال اتهمهما برياشاً وأما
 أراد امتحان يوسف فأخرج الطبري عن ابن مسعود قال لم برياشاً وأما كما ليبر يار في سنده ضعف
 وأخرج الحاكم سند صحيح عن ابن مسعود نحوه وزاد قلما ذكر لها التاويل قال إنما كنا نلعب
 قال فغشى الأمر الآية (قوله وقال الفضيل الخ) وقع لابي ذر بعد قوله أرجع إلى ربك وعنده كريمة عند
 قوله أرباب منفردون وهو الأبيق وعند غيره ما بعد قوله الاعتاب والدهن (قوله) وادكر اقتل من ذكر
 ذكر في رواية الكشي عن من ذكر وهو من كلام أبي عبيدة قال اذكر بعدامة اقتل من ذكر
 فادعيت التام في الدال فعولت الدال في مهلة تقيلة (قوله بعداً مفرق) هو قول أبي عبيدة قاله في
 تفسير آل عمران وقال في تفسير يوسف بعد حين وأخرجه الطبري في سند جيد عن ابن عباس مثله ومن
 طريق سماك عن عكرمة قال بعد حبة من الدهر وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبيرة بعد ستين
 (قوله) وقرأ أمه) بفتح أوله وميم بعدها مائة نسيان أي تذكر بعدان كل نسي وهذه القراءة
 نسبت في الشواذ لابن عباس وعكرمة والضحاك قال رجل ماموه أي ذاهب العقل قال أبو عبيدة
 قرئ بعد أمه أي نسيان تقول أمهت أمه أي ما يكون الميم قال الشاعر

• أمهت وكنت لأنسى حديثاً • وقال الطبري يروي عن جماعة أنهم قرؤا بعد أمه ثم اذ بسند
 صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأها بعد أمه وتفسيرها بعد نسيان وساق مثله عن عكرمة والضحاك
 ومن طريق مجاهد نحوه ولكن قال بسكون الميم (قوله) قال ابن عباس بصرون الاعتاب والدهن
 وصلة ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ثم أتى من بعد ذلك عام فيه يقات
 الناس وفيه بصرون يقول الاعتاب والدهن وفيه رد علي أي عبيدة في قوله أنه من العصرة وهي
 النجاة فعني قوله بصرون بنجون ويؤيد قول ابن عباس قوله في أول القصة أي أرى أعصر خيراً
 وقد اختلف في المراد به قال الأكثر أطلق عصر الخرب باعتبار ما يؤزل إليه وهو قول الضحاك

الحمد لله على المنان • صار اثر يذوق رؤس القضايا

أي السنبلة فسمى القمح ثريدا باعتبار ما يؤزل إليه وأخرج الطبري عن الضحاك قال لعمري
 يسمون العنب خرا وقال الأصمعي سمعت معمر بن سليمان يقول فليت اعرا يا معمر عنب

قوله تعالى ودخل معه
 السجن فتيان إلى قوله
 أرجع إلى ربك • وقال
 الفضيل بعض الاتباع
 يا عبد الله أو باب منفردون
 خیرام الله الواحد القهار
 وادكر اقتل من ذكر
 بعدامة قرن وبقرامه
 نسيان وقال ابن عباس
 بصرون الاعتاب والدهن

قلت ما علمت قال خروا قرأ ابن مسعود أني أراي مصر عتبا أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن وثانه
 أراد التفسير وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عكرمة أن الساق قال ليوسف رأيت فجارى النائم أني
 غرست جبلة فنبئت فخرج فيها ثلاث عناق فدفقصرن ثم سميت الملك فقال عتكت في السجن ثلاثا ثم
 تخرج قد فيه أي على عادتك **(قوله)** فمحصنون فمحصنون كذا لهم من الحرسة وعند أبي عبيدة في
 المجاز فمحصزون زاي بدل السين من الأحرار وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن
 ابن عباس فمحصزون بنجام معجمة ثم زاي ونونين من الخزن **(قوله)** جورية بالفهم مصفر وهو ابن
 اسمعيل الضبي وروايته عن مالك من الأقران **(قوله)** ولوليت في السجن ما لبث يوسف ثم أناني الداعي
 لاجبته كذا أورده مختصرا وقد تقدم في ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء من هذا الوجه وزاد فيه
 قصة لوط وقد تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء وأخرجه النسائي في التفسير من هذا الوجه وزاد في أوله
 نحن أحن بالثلث من إبراهيم الحديث وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال مثل حديث يونس بن
 يزيد عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة طوله ومن طريق أبي أوس عن الزهري مثل
 مالك وأخرجه الدارقطني في غرر الأسماء عن أبي هريرة طوله وأخرجه كاهن من رواية عبيد الله
 ابن محمد بن أسماء عن جويرية بن أسماء وكران أحد بن سعيد بن أبي هريرة عن جويرية عن عبيد الله
 عن أبي سلمة بدل أبي عبيد ورواه في فأن المحفوظ عن مالك أبو عبيد لا أبو سلمة وكذلك أخرجه من
 طريق سعيد بن داود عن مالك ابن شهاب حديثه أن سعيدا وابا عبيد أخبراه وقد وقع في بعض طرقه
 بأسط من سبانه فأخرج عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة رفته لقد عجبت من
 يوسف وكرمه وصبره حتى سئل عن البقرات المعجاف والسكان ولو كنت مكا ما اجت حتى اشترط
 أن يفرجوني وقد عجبت منه حين أتاه الرسول يعني ليخرج إلى الملك فقال أرجع إلى ربك ولو كنت
 مكانه ولوليت في السجن ما لبث لاسرعت الأجابة ولبادرت الباب ولما تفتت العذر وهذا امرسل وقد
 وصله الطبري من طريق إبراهيم بن يزيد الطخوزي بضم المعجمة والزاي عن عمرو بن دينار بدل كرابن
 عباس فيه فذكره وزاد لولا الكلمة التي قالها لماليت في السجن ما لبث وقد مضى شرح ما يتعلق
 بذلك في قصة يوسف من أحاديث الأنبياء **(قوله)** باب من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام
 (المنام) ذكر فيه خمسة أحاديث **(قوله)** الأول حديث أبي هريرة **(قوله)** عبد الله هو ابن المبارك
 ويونس هو ابن يزيد **(قوله)** ان البهريرة قال في رواية الاسماعيلي من طريق الزيد بن أبي عيسى عن الزهري
 أخرى أبو سلمة سمعت أبا هريرة **(قوله)** من رأى في المنام فسيراني في البقعة زاد مسلم من هذا الوجه أو
 فكأنما رأيت في البقعة هكذا بالثلث ووقع عند الاسماعيلي في الطريق المذكورة قد رآني في البقعة بدل
 قوله فسيراني ومثله في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وصححه الأثرمذي وأبو عوانة ووقع عند ابن
 ماجه من حديث أبي جحيفة ففأغارآني في البقعة فهذه ثلاثة الفاظ فسيراني في البقعة ففأغارآني في
 البقعة فقد رآني في البقعة ورجل أحاديث الباب كالثلاثة الأربعة في البقعة **(قوله)** قال أبو عبد الله قال ابن
 سيرين إذا رآه في صورته سطر هذا التعليق للنسائي ولا يذروث عند غيرهما وقد روي عنه موسى بن
 طربق اسمعيل بن إسحق القاضي عن سليمان بن حرب وهو من شيوخ البخاري عن جاد بن زيد عن
 أيوب قال كان محمد يعني ابن سيرين إذا قص عليه رجل أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم قال صف لي
 الذي رأيته فإن وصف له سعة لا يعرفها قال لم تره وسنده صحيح ووجدت له ما يرويه فخرج الحاكم من
 طريق عاصم بن كليب حديثي أبي قال قلت لابن عباس رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام قال

فمحصنون فمحصنون رسول
 * حدثنا عبد الله بن محمد
 ابن أسماء حدثنا جويرية
 عن مالك عن الزهري أن
 سعيد بن المسيب وأبا عبيد
 الله عن أبي هريرة
 رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لوليت في السجن
 ما لبث يوسف ثم أناني
 الداعي لاجبته **(قوله)** باب من
 رأى النبي صلى الله عليه
 وسلم في المنام * حدثنا
 عبدان أخبرنا عبد الله عن
 يونس عن الزهري حدثني
 أبو سلمة ان أبا هريرة
 قال سمعت النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول من رأى
 في المنام فسيراني في البقعة
 ولا يمتثل الشيطان بي
 * قال أبو عبد الله قال ابن
 سيرين إذا رآه في صورته

صفه قال ذكرنا الحسن بن علي فسميته به قال قد رأيتُه وسنده جيد ومارضه ما أخرجه ابن أبي عمير
 من وجه آخر عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رأى في المنام فقد رأى نبي
 أدى في كل صورة وفي سنده صالح مولى التوأمة وهو ضعيف لا خلائطه وهو من رواية من سماع منه
 بعد الاختلاط ويمكن الجمع بينهما قال القاضي أبو بكر بن العربي رؤية النبي صلى الله عليه وسلم
 بصفته المعلومه ادراك على الحقيقة ورؤيته على غير صفته ادراك للمثال فان الصواب أن الانبياء
 لا يغيرهم الارض ويصكون ادراك الذات الكريمة حقيقة وادراك الصفات ادراك المثال قال وشذ
 بعض القدرية فقال الرؤيا لا حقيقة لها أصلاً وشذ بعض الصالحين فزاعم أنها تنسخ بعين الرأس
 حقيقة وقال بعض المتكلمين هي مدركة بغير عين في القلب قال وقوله فسراني معناه فسراني تفسير
 مارأى لانه حتى وغيب أني فيه وقيل معناه فسراني في القيامة ولا فائدة في هذا التخصيص وأما
 قوله فكأنما رأيته في غيبته ومعناه أنه لو رأى في اليقظة لما رأى في المنام فيكون الأولى حقا وحقيقة
 والثاني حقا وتخيلاً لا وهذا كله اذارة على صورته المعروفة فان رأى على خلاف صفته فهي أمثال
 فان رأى مقبلاً عليه مثلاً فهو خير للرأي وفيه وعلى العكس فبالعكس وقال النووي قال عياض يحتفل
 أن يكون المراد بقوله قد درأى وقد درأى الحق أن من رأى على صورته في حياته كانت رؤياه حقا
 ومن رأى على غير صورته كانت رؤياه باطل وتعبه فقال هذا ضعيف بل الصحيح أنه براه حقيقة سواء
 كانت على صفته المعروفة أو غيرها انتهى ولم يظهر لي من كلام القاضي ما ينفي ذلك بل ظاهر قوله أنه
 براه حقيقة في الحالين لكن في الأولى تكون الرؤيا بما لا يحتاج إلى تعبير والثانية ما يحتاج إلى التعبير
 قال القرطبي اختلف في معنى الحديث فقال قوم هو على ظاهره فمن رأى في النوم رأى حقيقته كمن
 رأى في اليقظة سواء قال وهذا قول يدرأه فساداً بأوائل العقول ويلزم عليه أن لا يراه أحد إلا على صورته
 التي مات عليها وأن لا يراه إلا في آن واحد في مكانين وأن يحيا الآن ويخرج من قبره ويمشي
 في الأسواق ويخطب الناس ويخطبوه ويلزم من ذلك أن يتخلف قبره من جسده فلا يبقى من قبره فيه
 شيء فيزاحم جرد القبر ويسلم على نائب لانه جائز أن يرى في الليل والنهار مع اتصال الاوقات على حقيقته
 في غير قبره وهذه جهالات لا يلزمها من له أدنى مسكة من عقل وقالت طائفة معناه أن من رأى رآه على
 صورته التي كان عليها ويلزم منه أن من رأى على غير صفته أن تكون رؤياه من الاضغاث ومن المعلوم
 أنه يرى في النوم على حاله تختلف حالته في المنام من الأحوال الثلاثة به وتقع تلك الرؤيا حقا كما لو روى
 مثلاً داراً بجسمه مثلاً فانه يدل على امتلاك ذلك الدار بالخبر ولو تمكن الشيطان من التمثيل شيء مما كان
 عليه أو شبهه ليس له عرض عموم قوله فان الشيطان لا يمثلي في الأولى أن تزده رؤياه وكذا رؤياه في
 منه أو مما شب إليه عن ذلك فهو أبلغ في الحرمة وألحق بالعصبة كما هم من الشيطان في
 بطلته قال والصحيح في تأويل هذا الحديث أن مقصوده أن رؤيته في كل حال ليست باطل ولا أضغاثا
 بل هي حتى في نفسها ولو روى على غير صورته فتصور تلك الصورة ليس من الشيطان بل هو من قبل
 الله قال وهذا أقول القاضي أبو بكر بن الطيب وغيره يؤيده قوله قد درأى الحق أي رأى الحق الذي قصد
 اعلام الرائي به فان كانت على ظاهرها والاسم في تأويلها ولا يميل أمرها لاسمها ما بشرى بخبراً وانذار
 من شر ما لي يخيف الرائي وأما اليخبر عنه وأما اليخبر عنه على حكمه في دينه أو دنياه وقال ابن طلال
 قوله فسراني باليقظة يريد تصديق تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها أو خروجه على الحق وليس المراد
 أنه براه في الاخرة لانه سيبراه يوم القيامة في اليقظة فتراه جميع أمته من رأى في النوم ولم يره من

وقال ابن اثنين المراد من آمن به في حياته ولم يره لسكونه حيث تداعبا منه فيكون هذا مبشرا لكل من آمن به ولم يره أنه لا بد ان يراه في اليقظة قبل موته قاله القزويني قال المازري ان كل ان المحفوظ فكانما يرى في اليقظة فعندنا ظاهر وان كل المحفوظ في اليقظة احتمل أن يكون أراد أهل عصره ممن لم يجر اليه فإنه إذا رآه في المنام جعل ذلك علامة على أنه يراه بعد ذلك في اليقظة وأوحى الله بذلك اليه صلى الله عليه وسلم وقال القاضي وقيل معناه سبى تأويل تلك الرؤيا في اليقظة وسببها وقيل معنى الرؤية في اليقظة أنه يراه في الآخرة تصب بأنه في الآخرة يراه جميع أمته من رآه في المنام ومن لم يره يعني فلا يسبق لمصوم رؤيته في المنام فربما وجب واجب القاضي عياض باحتال أن تكون رؤياه له في النوم على الصفة التي عرفها ووصف عليها موجبة لتكرمه في الآخرة وان يراه رؤيه خاصة من القرب منه والشفاعه له حال الدرجة ونحو ذلك من الخصوصيات قال ولا يعبدن بغائب الله بعض المذنبين في القيامه بمنح رؤيه نبيه صلى الله عليه وسلم مدة وجهه ابن أبي جرة على محمل آخر فذكر عن ابن عباس أو غيره أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فبقي بعد ان استيقظ متفكرا في هذا الحديث فدخل على بعض أمهات المؤمنين وله خاتمه ميمونة فخرجت له المرأة التي كانت للنبي صلى الله عليه وسلم فنظر فيها فرأى صورة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ير صورة نفسه ونقل عن جماعة من الصالحين أنهم رأوا النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة وسألوه عن أشياء كانوا منها متخوفين فأرشدهم إلى طريق تقريرها فجاء الأمر كذلك (قلت) وهذا مشكل جدا ولو جعل على ظاهره لكان هؤلاء صحابة ولا يمكن بقاء الصحبة إلى يوم القيامة وسكر عليه ان جعلا جاراؤه في المنام لم يذكروا أحد منهم أنه رآه في اليقظة وخبر الصادق لا يتخلف وقد أشد انكار القزويني على من قال من رآه في المنام فقد رأى حقيقة ثم رآها كذلك في اليقظة كما تقدم قريبا وقد ظن ابن أبي جرة لهذا فأحال بما قال على كرامات الأولياء فلن يكن كذلك تعين العدول عن العموم في كل راء ثم ذكر أنه عام في أهل التوفيق وأما غيرهم فلي الاحتمال فان عرف العادة قد يقع للزندق بطريق الاملاء والاغواء كما يقع للصدوق بطريق الكرامة والاكرام وانما تحصل النفرة بينهما باباع الكتاب والسنة انتهى والحاصل من الاجوبة ستة * أحدها أنه على التشبيه والتشليل ودل قوله في الرواية الاخرى فكانما رأى في اليقظة * ثانيها ان معناها سبى في اليقظة وتأويلها بطريق الحقيقة أو التعبير * ثالثها أنه خاص بأهل عصره ومن آمن به قبل ان يراه راجعاً أنه يراه في المرأة التي كانت له ان امكته ذلك وهذا من ابداح المايل خامسها أنه يراه يوم القيامه مجزى بخصوصه لا مطلق من يراه حيث ذم من لم يره في المنام هو سادسها أنه يراه في الدنيا حقيقة وبخاطبه وفيه ما تقدم من الاشكال وقال القزويني قد تقرر ان الذي يرى في المنام أمثلة للريثات لانفسها غير ان تلك الامثلة تارة تقع مطابقة وتارة يقع معناها في الاول رؤياه صلى الله عليه وسلم عائشة وقبة فذا هي انت فأخبرنا راي في اليقظة ما رآه في نفسه بينه ومن الثاني رؤيا البشر التي تنعير والمقصود بالثاني انبيه على معاني تلك الامور ومن فو أن رؤيته صلى الله عليه وسلم فتبين شوق الرائي لكونه صادقا في محبته ليعمل على مشاهدته والى ذلك الاشارة بقوله فيسرى في اليقظة أي من رأى رؤيه معظم طرقتي ومثاقا الى مشاهدتي وصل الى الرؤيه محبوبه ونظر بكل مطلوبه قال ويجوز ان يكون مقصود تلك الرؤيا معنى صورته وهو دينه وشرعته فيجب بحسب ما يراه الرائي من زيادة نقصان او اساءة واحسان (قلت) وهذا جواب ساج والى قبله لم يظهر لي فان ظهر فهو ثامن (قوله ولا يشمل الشيطان) في رواية

أنس في الحديث الذي بعده فإن الشيطان لا يمثل بوجهه في كتاب العلم من حديث أبي هريرة مثله
 لكن قال لا يمثل في صورتي في حديث جابر عند مسلم وابن ماجه أنه لا ينبغي للشيطان أن يمثل في
 وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي وابن ماجه أن الشيطان لا يستطيع أن يمثل في وجهي في حديث أبي
 قتادة الذي يليه وأن الشيطان لا يقرأ أي بالراء أو زن يتعاطى ومعناه لا يستطيع أن يصير ميمًا بصوري
 وفي رواية غير أبي ذر يقرأ بأبى وبعد الألف مخفاه في حديث أبي سعيد في آخر الباب فإن الشيطان
 لا يتكون في أمقوله لا يمثل في مخفاه لا ينشبه بأمقوله في صورتي مخفاه لا يصير كالثاني مثل صورتي
 وأمقوله لا يقرأ أي في فرج بعض الشراح رواية الزاى عليها أي لا يظهر في زي ولبست الرواية
 الأخرى بعيدة عن هذا المعنى وأمقوله لا يتكون أي لا يتكون كوفي فحذف المضاف ووصل
 المضاف إليه بالفعل والمعنى لا يتكون في صورتي فجميع راجع إلى معنى واحد وقوله لا يستطيع
 يشير إلى أن الله تعالى وإن أمكنه من التصور في أي صورة أراد فانه لم يمكنه من التصور في صورة
 التي صلى الله عليه وسلم وتذهب إلى هذا جماعة فقالوا في الحديث أن محمداً إذا أراد أن يرى الله على
 صورته أتى كل علماء منهم من ضيق الغرض في ذلك حتى قال لا بد أن يراه على صورته التي قبض عليها
 حتى يعتبر عدد الشعرات البيض التي لم تبلغ عشرين شعرة والصواب التعميم في جميع حالاته شرط
 أن تكون صورته الحقيقية في وقت مساوئ كل في شبهة أو رجوليته أو كجوليته أو آخر عمره وقد
 يكون لما خالف ذلك تفسير يتعلق بالرأي قال المازري اختلف المحققون في تأويل هذا الحديث
 فذهب القاضي أبو بكر بن الطيب إلى أن المراد بقوله من رأى في المنام قدراً في أي رآه حقيقة
 لا تكون أضغاثاً ولا من تشبهت الشيطان قال بعضه قوله في بعض طرقه قدراً أي الحق قال وفي
 قوله أن الشيطان لا يمثل في إشارة إلى أن رآه لا يتكون أضغاثاً قال المازري وقال آخرون بل
 الحديث محمول على ظاهره والمراد أن من رأى قدراً ذكره لا مانع عنه من ذلك ولا عقل بعينه حتى يحتاج
 إلى صرف الكلام عن ظاهره وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى في مكان مخفاه فمعان ذلك
 غلط في صفته وتحمل لها على غير ما هي عليه وقد يظن بعض الخبال أن ميمات لتكون ما يتخيل مرتبطاً
 بما يرى في العادة فتكون ذاته صلى الله عليه وسلم مريم وصفاته متخيلة غير مريم والأدراك لا يشترط
 فيه تحديد البصر والتقريب المسافة ولا كون المرئي ظاهراً على الأرض أو مدفوناً وانما يشترط كونه
 موجوداً ولم يتم دليل على قتله جسمه صلى الله عليه وسلم بل جاء في الخبر الصحيح ما يدل على بقائه
 وتكون مرة اختلاف الصفات اختلاف الالات كما قال بعض علماء التعبير أن من رآه شيخاً فهو عام
 سلم أو شاباً فهو عام حرب يؤخذ من ذلك ما يتعلق بأقواله كقول رآه أحداً مرة فقتل من أجل قتله فإن
 ذلك يحمل على الصفة المتخيلة لا المرئية وقال القاضي عياض يحمل أن يكون معنى الحديث إذا رآه
 على الصفة التي كل علماء في حياته لا على صفة مضادة لحاله فإن رآه على غير ما كان رآه يأنو بل
 لا رآه حقيقة فإن من الرأى بما يخرج على وجهه ومنها ما يحتاج إلى تأويل وقال النووي هذا الذي
 قاله القاضي ضعيف بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها كذا ذكره
 المازري وهذا الذي رده الشيخ قدّم عن محمد بن سيرين عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله
 فوسط حسن ويمكن الجمع بينه وبين مقالة المازري بأن تكون رؤى يراه على الحالين حقيقة ولكن إذا
 كان على صورته كان ما يرى في المنام على ظاهره لا يحتاج إلى تفسير وإذا كان على غير صورته كان
 النفس من جملة الرائي يتخيلة الصفة على غير ما هي عليه ويحتاج ما يراه في ذلك المنام إلى التعبير

وعلى ذلك جرى علماء التفسير فقالوا اذا قال الجاهل رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فانه يستل عن صفته فان وافق الصفة المروية والا فلا يقبل منه وأشار إلى ما ذكرناه على هيئة تخالف هيئته مع ان الصورة كلها يقال أبو سعد أجدن نصر من رأى نبيا على حاله وهيئته فذلك دليل على صلاح الرائي وكمال جاهه وظفره بمن عاده ومن رآه متغير الحال باسما فلا ذلك قال على سوم حال الرائي ونحو الشيخ أبو محمد بن أبي جرة إلى ما اختاره النووي فقال بعد ان حكى الخلاف ومنهم من قال ان الشيطان لا يتصور على صورته أو سلاخ من رآه في صورة حسنة فذلك حسن في دين الرائي بان كان في جارسه من جوارحه شين أو نقص فذلك خلل في الرائي من جهة الدين قال وهذا هو الحق وقد جرب ذلك فوجد على هذا الاسلوب به تحصل الفائدة الكبرى في رؤياه حتى يبين للرائي هل عساه خلل أو لا لانه صلى الله عليه وسلم هو رائي مثل المראה الصفة ما كان في الناظر اليها من حسن أو غيره تصور فيها وهي في ذاتها على أحسن حال لا خص فيها ولا شين وكذلك يقال في كلامه صلى الله عليه وسلم في النوم انه عرض على سنته فما وافقها فهو حق ومثلها فما خالف في سمع الرائي فهو رايها الذات الكريمة حتى والخلل انما هو في سمع الرائي أو بصره قال وهذا خبر ماسمعه في ذلك ثم حكى القاضى عياض عن بعضهم قال خص الله نبيه بعموم رؤياه كلها ومنع الشيطان ان يتصور في صورته ثلاثا يتدزع بالكذب على لسانه في التسموم ولا يخرق الله العادة للأنبياء لدلالة على صحة حالهم في اليقظة واستحال تصور الشيطان على صورته في اليقظة ولا على صفة مضادة لحاله اذ لو كان ذلك لدخل اللبس بين الحق والباطل ولم يوثق بما جاءه من جهة النبوة حتى الله حياها لذلك من الشيطان وتصوره وانما هو وكيدته وكذلك حتى رؤياهم انفسهم ورؤيا غير النبي للنبي عن تمثيل بذلك لتصحيح رؤياه في الوجهين ويكون طر يقا على علم صحيح لا يربح فيه ولم يختلف العلماء في جواز رؤية الله تعالى في المنام وساق الكلام على ذلك قلت و يظهر في التوفيق بين جميع ما ذكره ان من رآه على صفة أو أكثر مما يصح به فقد رآه ولو كانت سائر الصفات مخالفة وعلى ذلك فتفاوت رؤياه من رآه فمن رآه على هيئة الكاملة فهو رايه الحق الذي لا يحتاج الى تعبير وعليها ينزل قوله ففسد راي الحق ومهما نقص من صفاته فسد رايه التاويل بحسب ذلك ويصح اخلاق ان كل من رآه في أي حالة كانت من ذلك فقد رآه حقيقة (تدبره) جواراهل التعبير رؤية الباري عز وجل في المنام مطلقا لم يجز رايها الخلاف في رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم واجب بعضهم من ذلك ما هو رقابة للتاويل في جميع وجوهها فتارة عبر بالسلطان وتارة بالوالد وتارة بالسيد وتارة بالرب يس في أي فن كان فلما كان الوقوف على حقيقة ذاته متناهيا وجميع من عبر به يجوز عليهم المصدق والكذب كانت رؤياه محتاج الى تعبير وانما بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم فاذ رأى على صفته المتفق عليها وهو لا يجوز عليه الكذب كانت في هذه الحالة حقا محضا لا يحتاج الى تعبير وقال الغزالي ليس معنى قوله رأى انه رأى جسمي وبدني وانما المراد انه رأى مثلا صار ذلك المثال آلة يتأدى بها المعنى الذي في نفس البسه وكذلك قوله ففسد راي في اليقظة ليس المراد انه يرى جسمي وبدني حال والالة تارة تكون حقيقة وتارة تكون خيالية والنفس غير المثال المتخيل فمارة من الشكل ليس هو روح المصطفى ولا شخصه بل هو مثاله على التحقيق قال ومثل ذلك من يرى الله سبحانه وتعالى في المنام فان ذاته منزوعة عن الشكل والصورة ولكن تنتهي تعريجاته الى المبدأ بواسطة مثالي محسوس من نور أو غيره ويكون ذلك المثال حقا في كونه واسطة التعريف فيقول الرائي رأيت الله تعالى في المنام لا يعني (أي رأيت ذات الله تعالى كما يقول في حق غيره وقال أبو القاسم القشيري جاحا سبحانه

رؤياه على خبر سفته لا يستلزم إلا أن يكون هو فانه لم ير الله على وصف يتعالى عنه وهو يعتقد انه
 منزله من ذلك لا يجدح في رؤيته بل يكون تلك الرؤيا ضرب من التأويل كقائل الواسطي من رأى ربه
 على صورة شيخ كان اشارة الى وقار الرائي وضرب ذلك وقال الطبيب المعنى من رأى في المنام رأى صفة كانت
 قلبه يتشرب ويحلم انه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله وهي مبشرة لا الباطل الذي هو الحلم المنسوب
 للشيطان فان الشيطان لا يتمثل ويؤكد اقوله قد رأى الحق أى رؤيه الحق لا الباطل وكذا قوله قد رأى
 فان الشرط والجزم اذا تعادل على الغاية في الكمال أى قد رأى رؤيا ليس بعدها شيء وذكر الشيخ
 أبو محمد بن أبي جرة ما ملخصه انه يؤخذ من قوله فان الشيطان لا يتمثل في ان من غفلت صورته صلى
 الله عليه وسلم في خاطره من ارباب القلوب وتصورته له في عالم سره انه يكلمه ان ذلك يكون مخالفا
 ذلك اصدق من مرأى غيرهم لما ان الله به عليهم من تدوير قلوبهم انتهى وهذا المقام انما أشار
 اليه هو الالهام وهو من جملة اصناف الوحي الى الانبياء ولكن لم أر في شيء من الاحاديث وصفه بما
 وصفت به الرؤيا انه جزء من النبوة وقد قيل في الفرق بينهما ان المنام يرجع الى قواعد مقرر وقوله
 تاويلات مختلفة وقيل الكمال احد اختلاف الالهام فانه لا يقع الا لخواص ولا يرجع الى قاعدة
 معينة بانه وبين لمة الشيطان وتخب بان أهمل المعرفة بذلك وكروا ان الخطأ الذي يصحكون
 من الحق يستقر ولا يضطرب والذي يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر فهذا ان ثبت كان فارفا
 واضحا ومع ذلك فقد صرح الأئمة بان الاحكام الشرعية لا تثبت بذلك قال ابو الفرج بن السمعاني
 في القواطع بعد ان سكت عن أبي زيد الدؤوبي من أئمة الحنفية ان الالهام ماحرك القلب اعلم يدعو
 الى العمل به من غير استدلال والذي عليه الجمهور انه لا يجوز العمل به الا بعد تحقق الحجج كلها في باب
 المباح وعن بعض المتقدمين انه حجة واحتج بقوله تعالى فاعوذ بها وقواها وقوله لا وحى بذلك
 الى الحل أى الالهام حتى عرفت هذا لهما فيؤخذ منه مثل ذلك لا ترى طريق الأولى وذكره في ظاهر
 أخرى ومنه الحديث قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا فراسة المؤمن وقوله لو ابصم ما حاك في صدرك فدهه
 وان أقفرك فجهل شهادة قلبه حجة مقدمة على الفتوى وقوله قد كان في الامم محدثون قبت هذا ان
 الالهام حق وانه وحى باطن وانما حرمه العاصي لاستيلاء وحى الشيطان عليه قال وحجة أهل السنة
 الايات الدالة على اعتبار الحجة والحث على التفكير في الايات والاعتبار والنظر في الادلة ورم الاماني
 والمواجس والظنون وهي كثيرة مشهورة وبان الخطأ قد يكون من الله وقد يكون من الشيطان وقد
 يكون من النفس وكل شيء احتمل ان لا يكون حقاً لم يوصف بانه حق قال والجواب عن قوله فاعوذ بها
 فاعوذ بها وقواها ان معناه عرفها طريق العلم وهو الحجج واما الوحي الى التحمل فظنيرة في الآتي
 فيما يتعلق بالصنائع وما فيه صلاح المعاش واما الفراسة فبما هي السك لا تفعل شهادة القلب
 حجة لانها لا تتحقق كونها من الله او من غيره انتهى مخلصا قال ابن السمعاني وانكار الالهام مردود
 ويجوز ان يفصل الله عبده ما يكره به ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك ان كل ما استقام على
 الشريعة الحمدية ولم يكن في الكتاب والسنة ما يردّه فهو مقبول والا فرد يدع من حديث النفس
 ووسوسة الشيطان ثم قال ونحن لا ننكر ان الله يكرم عبده بزيادة نور منه زدا به ظله وروى به رؤياه
 وانما ننكر ان يرجع الى قلبه بقول لا يعرف اصله ولا نزعم انه حجة شرعية وانما هو نور يختص الله به
 من يشاء من عبادته فان واقع الشرع كل الشرع هو الحجة انتهى ويؤخذ من هذا ما تقدم التنبية عليه
 ان التام لو رأى النبي صلى الله عليه وسلم بامر به شيء لم يجب عليه امتثل ولا بدوا لا بدان بمرضه على

صلى الله عليه وسلم من رأى في المنام فقد رأى
فان الشيطان لا يتمل في رؤو بال مؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة
• حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث بن عبيد الله بن أبي جعفر قال أخبرني أبو سلمة عن أبي قتادة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الرؤيا المصاحفة من الله والحلم من الشيطان فمن رأى شيئا يكرهه فلينبث عن شماله ثلاثا وليستعوذ من الشيطان فانها لا تضره وان الشيطان لا يرا آى
• حدثنا خالد بن خلى حدثنا محمد بن حرب حدثني الزبيدي عن الزهرى قال أبو سلمة قال أبو قتادة رضى الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم من رأى فقد رأى الحق • تابعه يونس وابن أخى الزهرى • حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن الهاد عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من رأى فقد رأى الحق فان للشيطان لا يتكوى

الشرع الظاهر الثاني هو المعتمد كاتقدم عليه وقع في المعجم الأوسط للطبراني من حديث أبي سعيد مثل أول حديث في الباب بلغة لكن زاد فيه ولا بالكسبة وقال لا يحفظ هذه الكلمة إلا في هذا الحديث • الحديث الثاني حديث أنس (قوله من رأى في المنام فقد رأى) هذا اللفظ وقع مثله في حديث أبي هريرة كما مضى في كتاب العلوم في كتاب الأدب قال الطبراني في هذا الخبر الشرط والجزء اذ قل على التناهي في المبالغة أى من رأى فقد رأى حقيقة على كمالها غير شبيهة ولا زائبات فبما رأى بل هي رؤيا كاملة ويؤيده قوله في حديث أبي قتادة وأبي سعيد فقد رأى الحق أى رؤية الحق لا الباطل وهو ردم ما تقدم من كلام من تكلف في تأويل قوله من رأى في المنام فسراني في اللفظة والذي يظهر لي ان المراد من رأى في المنام على أى صفة كانت فلينبث و يعلم انه قد رأى الرؤيا بالحق التى هي من الله لا الباطل الذى هو الحلم فان الشيطان لا يتمل في (قوله فان الشيطان لا يتمل في) قد تقدم بيانه وفيه رؤيا المؤمن جزء الحديث وقد سبق قبل خمسة أبواب • الحديث الثالث حديث أبي قتادة الرؤيا المصاحفة من الله وسياقته من شرحه في باب الحلم من الشيطان وفيه فان الشيطان لا يرا آى وقد ذكرت سابقه • الحديث الرابع حديث أبي قتادة من رأى فقد رأى الحق أى المنام الحق أى الصدق ومثله في الحديث الخامس قال الطبراني الحق هنا مصدر مؤ كدأى فقد رأى رؤيا الحق وقوله فان الشيطان لا يتمل في لتبسيم المعنى والتعليل للحكم (قوله تابعه يونس) يعنى ابن يزيد (وابن أخى الزهرى) هو محمد بن عبد الله بن مسلم يربد انهما رؤياه عن الزهرى كراوه الزبيدي وقد ذكرت في الحديث ان مسلما وصالحا من طرقهما وساقه على لفظ يونس وأحال رواية ابن أخى الزهرى عليه الاول وأخرجه أبو يعلى في مسنده عن أبي عبيدة شيخ مسلم فيه ولفظه من رأى في المنام فقد رأى الحق وقال الاسماعيلي وناهما شيعب بن أى جزء من الزهرى (قلت) وصله الفعلى في الزهرات • الحديث الخامس حديث أبي سعيد من رأى فقد رأى الحق فان الشيطان لا يتكوى وقد تقدم ما فيه وابن الهاد في السنن وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة قال الاسماعيلي ورواه يحيى بن أيوب عن ابن الهاد قال ولم أره يعنى البخاري ذكر عنه أى عن يحيى بن أيوب حدثنا برأسه الاستدلال أى متابعة الاق حديث واحد ذكره في السنن ومن طريق ابن جرير عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبيدة بن مظهر في قصة أخته (قلت) والحديث المذكور أخرجه البخاري عن أبي عاصم عن ابن جرير بهذا السند وسقط في بعض النسخ من الصحيح لكنه أورده في كتاب الحج عن أبي عاصم وليس كقول الاسماعيلي انه أخرجه ليحيى بن أيوب استقلالاً فانه أخرجه من رواية هشام بن يوسف عن ابن جرير عن سعيد بن أبي أيوب فكان لابن جرير فيه شيعين وكل منهما رواه عن يزيد بن أبي حبيب فشارك البخاري الى أن هذا الاختلاف ليس بقادح في صحة الحديث وتظهر هذا انه لم يخرج ليحيى بن أيوب استقلالاً بل عتاه بعنه سعيد بن أيوب • (قوله باب رؤيا الليل) أى رؤيا الشخص في الليل هل تساوى رؤياه بالهارا وتفاوتان وهل بين زمان كل منهما تفاوت وكانه يشير الى حديث أبي سعيد اصدق الروا بالاسعار أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ابن حبان وذكره بن جرير بن يعقوب الدينوري ان الرؤيا أول الليل يلقى تأويلها ومن النصف الثاني يسرع تفاوت اجزاء الليل وان اسرعها تأويلها رؤيا السحر ولا سيما عند طلوع الفجر وعن جعفر الصادق اسرعها تأويلها رؤيا القيولة وذكره في اربعة احاديث • الاول (قوله رواه مرة) يشير الى حديثه الطويل الاثنى في آخر كتاب التعبير

من محمد بن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أعطيت مفاتيح الكلم ونصرت بالعرب يومنا أنا تأثم البارحة إذا نبت مفاتيح
خزائن الأرض حتى وضعت في يدي قال أو هريرة فذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأثم فتفتقوا * حدثنا عبد الله بن مسلمة
عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أراي الليلة عند الكعبة فرأيت رجلا آدم
كالحسن من أدم الرجل له كاحس ما أنت أرام من الهم فسر جملها ٣١٧ قطرة ماء مستك على رجلين أو على

عواتق رجلين طوف بالبيت
فالت من هذا قيل المسيح
ابن مريم وإذا نأبرجل
جعد قطط أعور العين الخبي
كانها عنب طافية فالت من
هذا قيل المسيح الدجال
حدثنا يحيى حدثنا الليث
عن يونس عن ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد الله
أن ابن عباس كان يحدث
أن رجلا أتى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال إني أرب
الليلة في المنام وساق الحديث
* وتابعه سليمان بن كثير
وابن أخي الزهري وسفيان
ابن حسين عن الزهري عن
عبيد الله عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه
وسلم وقال يزيد بن
زهري عن عبيد الله أن
ابن عباس أو أبا هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم
* وقال شعيب وأصح بن
يحيى عن الزهري كان أبو
هريرة رضي الله عنه يحدث
عن النبي صلى الله عليه
وسلم وكان معمر
لا يسنده حتى كان بعد

وفيه أنه أتى الليلة أنبأ وسياقي السلام عليه هناك * الحديث الثاني (قوله عن محمد) هو ابن
سبرين وصرح به في رواية أسلم بن سهل عن أحد بن المقدام شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم والسند كله
بسر يون (قوله أعطيت مفاتيح الكلم ونصرت بالعرب) كذا في هذه الرواية وقد أخرجه الأسماعيلي
عن الحسن بن سفيان وعبد الله بن يس كلاهما عن أحد بن المقدام شيخ البخاري فيه بلفظ أعطيت
جوامع الكلم وأخرجه عن أبي القاسم البغوي عن أحد بن المقدام باللفظ الذي ذكره البخاري ووقع
في رواية أسلم بن سهل بلفظ فواتح الكلم وسياقي بعد أبواب من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة
بلفظ بشت جوامع الكلم قال البغوي فيما ذكره عنه الأسماعيلي لا أعلم حدث به عن أيوب غير محمد
ابن عبد الرحمن (قوله ويؤنا أنا تأثم البارحة إذا نبت مفاتيح خزائن الأرض) سياتي شرحه مستوفى
إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام * الحديث الثالث حديث ابن عمر في رؤيته صلى الله عليه وسلم
المسيح بن مريم والمسيح الدجال (قوله أراي الليلة عند الكعبة) سياتي في باب الطواف بالكعبة من
وجه آخر عن ابن عمر بلفظ بينا أنا تأثم أراقي أطوف بالكعبة الحديث وسياقي السلام عليه هناك أن
شاء الله تعالى * الحديث الرابع (قوله حدثنا يحيى) هو ابن عبد الله بن بكير (قوله أن رجلا أتى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال إني أرب الليلة في المنام) وساق الحديث كذا اقتصر من الحديث على هذا
القدر وساقه بعد خمسة وثلاثين بابا عن يحيى بن بكير بهذا السند ثم ما وسياقي شرحه هناك أن شاء الله
تعالى (قوله وتابعه سليمان بن كثير) هو ابن أخي الزهري وسفيان بن حسين (خ) أمانته سليمان
ابن كثير فوصلها مسلم من رواية محمد بن كثير عن أخيه ووقع لنا جوفي مسند الدارمي وأمانته ابن
أخي الزهري فوصلها الذهلي في الزهريات وأمانته بعد سفيان بن حسين فوصلها أحد بن يزيد بن
هارون عنه (قوله وقال يزيد بن زهري) فذكره بالمثل في ابن عباس وأبي هريرة (قلت)
وصلها مسلم أيضا (قوله وقال شعيب وأصح بن يحيى عن الزهري كان أبو هريرة يحدث) قلت
وصلها الذهلي في الزهريات (قوله وكان معمر لا يسنده حتى كان بعد) وصله أسحق بن راهويه في
مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري كرواية يونس ولكن قال عن ابن عباس كان أبو هريرة
يحدث قال أسحق قال عبد الرزاق كان معمر يحدث به فيقول قال ابن عباس يعني ولا يذكر عبيد
الله بن عبد الله في السند حتى جاءه مضع بكتاب فيه عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس فكان
لا يثبت فيه بعد وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع وإذا الأسماعيلي فيه اختلافا أخر عن الزهري فساه
من رواية صالح بن كيسان عنه فقال عن سليمان بن يسار عن ابن عباس والمخوف قول من قال عن عبيد
الله بن عبد الله بن عتبة * (قوله باب روي النهار) كذا لا يذوق غيره باب الرويا بالنهار
(قوله وقال ابن عون) هو عبد الله (عن ابن سيرين) هو محمد (قوله روي النهار مثل الليل)

باب روي النهار * وقال ابن عون عن ابن سيرين روي النهار مثل روي الليل * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا
أماك عن أسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على أم حرام بنت
ملحان وكانت تفتح عبادة بن الأصم فدخل عليها أو ما فاطمته وجعلت تقلى رأسه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثم استنظ وهو يضجل قالت قلت ما يصنعك يا رسول الله قال ناس من أمي عرضوا على غزاة في سبيل الله فربكون في هذا البحر
ملوكا يحيى

الامرة أو مثل المثلث على الامرة شلتا سحتي قالت قلت يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم فداها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وضع رأسه ثم انشبط وهو مضطج فقلت ما مضى حكمة يا رسول الله قال ناس من أمي عرضوا على غزاة في سبيل الله كما قال في الاولى فقلت قلت يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم قال انت من الاولين فركبت البحر في زمان معاوية بن أبي سفيان فصرعت عن دابتها حين خرجت من البحر فهلكت ٣١٨ (باب رؤيا النساء) * حدثنا سعيد بن جعفر حدثني الليث حدثني فضيل عن ابن

شهاب أخبرني خارجة بن زبد بن ثابت ان ام العلاء امرأة من الانصار بايت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته ام سلمة اقدموا المهاجرين فرعة قالت فطار لنا عثمان بن مظعون وانزلناه في ابياتا فوجع وجهه الذي توفى فيه فلما توفى غسل وكفن في ثوبه دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتفت فقلت رحم الله عليك ابانا ابائ فشهداني عليك لقد اكرمك الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريك ان الله اكرمه قلت يا نبي الله يا رسول الله فتي يكرمه الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما هو فوالله ان قد جاءه اليقين واني لا رجولة الخيرو والله ما داري وانا رسول الله ماذا يفعل بي فقالت والله لا اراكي بعده احدا ابدا * حدثنا ابو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري هذا وقال ما داري ما يفعل به قالت واخبرني فتمت

في رواية السرخسي مثل رؤيا الليث وهذا الاثر وصله علي بن أبي طالب القيرواني في كتاب التعبد به من طريق سعد بن اليعقوب عن عبد الله بن عون به ذكر فقلت فخطا لي قال القيرواني ولا فرق في حكم العبارة بين رؤيا الليث والتهاروك كذا رؤيا النساء والرجال وقال المهلب نحوه وقد تقدم نحوه ما نقل عن بعضهم في التفاوت وقد يتفاوتان ايضا في مراتب الصدق وذكر في الباب حديث انس في قصة نوم النبي صلى الله عليه وسلم عند ام حرام وفيه قد دخل عليها وما فاطمة منه وجعلت تقبلي رأسه فقام وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان في باب من رأى قومًا فاقبل عندهم أمى من اقلاته وذكر ابن التين ان بعضهم زعم ان في الحديث دليلا على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث فركبت البحر زمن معاوية وفيه نظر لان المراد بزمنه زمن امرائه على الشام في خلافة عثمان مع انه لا تعرض في الحديث الى اثبات الخلافة ولا يثبت فيه اخبار بما سيكون فكان كما أخبر ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية خليفة لم يكن في ذلك معارضة لحديث الخلافة بعدى ثلاثون سنة لان المراد به خلافة النبوة وأما معاوية وممن بعده فكان أكثرهم على طرية الملوكة ولوسوا خلفاء الله أعلم (قوله) (باب رؤيا النساء) تقدم كلام القيرواني وغيره في ذلك وذكر ايضا المرأة اذا رأت ما يثبت له أهلا فهو زوجها وكذا حكم العبد لبيده كان رؤيا الطفل لا يورثه وذكر ابن طحال الاتفاق على ان رؤيا المؤمنة الصالحة داخلية في قوله رؤيا المؤمن الصالح جزء من أجزاء النبوة وذكر في الباب حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ورؤياها له العين الجارية وقد مضى شرحه في أوائل الجناز وذكر في الشهادات وفي الهجرة رؤيا الكلام على العين الجارية بعد ثلاثة عشر بابا ان شاء الله تعالى وقوله هنا فوجع أي مرض وزنه ومعناه مجهوزم الواو (قوله) (باب الحلم من الشيطان) وإذا حلم فليصق عن بابه وليستعذ بالله هكذا ترجم بعض الفاظ الحديث وقد تقدم شرحه قريباً والحلم المهيمة وسكون اللام وقد تقدم ما يراد انائم ولم يهك التثنية غير السكون يقال حلم ففتح اللام يحلم ضمها وأما من الحلم بكسر أوله وسكون ثانيه فيقال حلم ضم اللام وجع الحلم بالضم والحلم بالكسر أحلام وذكر فيه حديث ابن قتادة وسبأ في الإلمام بشئ منه في شرح حديث أبي هريرة في باب القصد في المنام وأضافه الحلم إلى الشيطان بمعنى انها تناسب صفته من الكذب والتمويل وغير ذلك بخلاف الرؤيا بالصادقة فاضيفت إلى الله إضافة تشريف وان كان الكل يخلق الله وتقدره كان الجميع عباد الله ولو كانوا عصاة كما قال يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم وقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان (قوله) (باب اللين) اي اذا رمى في المنام عذابي قال المهلب اللين يدل على الفطرة والسنة والقرآن والعلم (قلت) وللدجاني بعض الاحاديث المرفوعة تاويله بالفطرة كما أخرجه البزار من حديث أبي هريرة رفعه

فرايت لعنه ان عينا جري فأنكرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ذلك علمه (باب الحلم من الشيطان) * وإذا حلم فليصق عن بابه وليستعذ بالله عز وجل * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة أن باقتادة الانصاري وكفن من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفراسته قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا من الله والحلم من الشيطان فاذا حلم أحدكم الحلم بكرهه فليصق عن بابه وليستعذ بالله منه فلن يضره (باب اللين)

اللبن في المنام فطرة وعند الطبراني من حديث أبي بكر رقهه من رأى أنه شرب لبناً فهو الفطرة ومضى
في حديث أبي هريرة في أول الأثرية أنه صلى الله عليه وسلم لما أخذ قدح اللبن قال له جبريل الحمد لله
الذي هدانا للفطرة وذكره ابن دويان اللبن المذكور في هذا يختص بالآل وإنه لشارب له مال حلال
وعلم وحكمة قال ابن البقر خصب السنة ومال حلال وفطرة أيضاً ولبن الشاة مال وسرور وصحة جسم
واللبان الوحش شلت في الدين واللبان السباع غير محمود إلا أن لبن البقرة مال مع عداوة أمي (قوله)
حدثنا عبدان (كذا الجميع) ووقع في أطراف المزبان البخاري أخرج هذا الحديث في التعبير عن
أبي بصير محمد بن الصلت وفي فضل عمر بن عبدان والموجود في الصحيح بالعكس وعبد الله هو ابن
المبارك ويونس هو ابن يزيد حجة الراوي عن ابن عمر هو ولده ووقع في الباب الذي يليه من وجه آخر
عن الزهري عن جزة أنه سمع عبد الله بن عمر قال ابن العري لم يخرج البخاري هذا الحديث من غير
هذه الطريق وكان ينبغي على طريقته أن يخرج عن غيره لوجوده (قلت) بل وجدته وأخرجه كما قدم
في فضل عمر بن طارق سالم أخرج جزة عن أبيهما وأشارته إلى أن طريقة البخاري أن يخرج الحديث
من طريقين فصاعداً إلا أن لا يجد في مقام المنع (قوله) حتى أرى الذي يخرج في إظهاره في رواية
الكشمي من إظهاره في رواية صالح بن كيسان من أطراف وهذه الرواية بائنة أن تكون
بصري فهو إظهاره ويحتمل أن تكون عليه يؤيد الأول ما عندناكم وإظهاره في من طريق أبي
بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده في هذا الحديث فشرحت في رايته بحري في هروفي
بين الجبل والعم على أنه محتمل أيضاً (قوله) ثم أعطيت فضلي يعني عمر (قوله) كذا في الأصل كل بعض رواه
شلت ووقع في رواية صالح بن كيسان بالجزم وظنه فأعطيت فضلي عمر بن الخطاب في رواية أبي بكر بن
سالم ففضلت فضله فأعطيت عمر (قوله) قالوا فإما أولته في رواية صالح فقال من حوله وفي رواية سليمان بن
عبيدة عن الزهري عن سعيد بن منصور ثم ناول فضله عمر قال ما أولته وظاهره أن السائل عمر ووقع في
رواية أبي بكر بن سالم أنه صلى الله عليه وسلم قال لهم أولوها قالوا بئني الله هذا علم أعطاك الله فلائ منه
ففضلت فضله فاعطيتهم عمر قالوا فإما أولته ويجمع بأن هذا وقع أولاً ثم احتمل عندهم أن يكون عنده في
ناولها بآية ذلك فقالوا ما أولته الخ وقد تقدم بعض شرح هذا الحديث في كتاب العلم وحضه في
مناقب عمر قال ابن العري اللبن رزق يحلقه الله طيباً بين أخبث من دم وفقرت كالعالم نور يظهره الله في
ظلمة الجهل فضر به المثل في المنام قال بعض العارفين الذي خلص اللين من بين فرث ودم قادر على أن
يخلق المعرفة من بين شلت وجهل ويحفظ العمل عن غفلة وزل وهو كإفلال لكن أطرقت العادة بأن العلم
بالعلم والذي ذكره قد يقع خارفاً للعادة فيكون من باب الكرامة وقال ابن أبي جرة ناول النبي صلى
الله عليه وسلم اللبن بالعلم اعتباراً بما يناله أول الأمر حتى أتى قدحاً خيراً وقدح لبن فأخذ اللبن فقال له
جبريل الحمد لله الفطرة الحديث قال وفي الحديث مشروعية قص الكبير وناه على من دونه
والقاء العالم المسائل واختيار أصحابه في تأويلها وإن من الأدباء براد الطالب علم فلت إلى معلمه
قال والذي يظهر أنه لم يرد منهم أن يعجزوا وأما أراد أن يالوه عن حبسهم فانهموا امراده فالوه
فأقدمهم وكذلك ينبغي أن يسلط هذا الأدب في جميع الحالات قال وفيه أن علم النبي صلى الله عليه
وسلم بالله لا يبلغ أحد درجته فيه لأنه شرب حتى رأى الذي يخرج من أطرافه وإماماً طاهراً فضله
عمر فقيه إشارة إلى ما حصل لعمر من العلم بالله بحيث كان لا يأخذ في الله لومة لائم قال رقيه
أن من الرضا ما يدل على الماضي والحال والمستقبل قال وهذه أولت على الماضي فإن رؤياه

حدثنا عبدان أخبرنا
عبد الله أخبرنا يونس عن
الزهري أخبرني جزة بن
عبد الله أن ابن عمر قال
سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول ينادي أنا
ناثم أثبت بقدره لمن
فكرت منه حتى أتى
لأرى الذي يخرج في
إظهاره في رواية
يحيى عمر قالوا فإما أولته
بارسول الله قال العلم

في باب اذا جرى اللبن في أطرافه أو أطافه حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يعقوب بن ابراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب حدثني حمزة بن عبد الله بن عمر أن سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يذنا أنا نائم أثبت بقدح ابن قسرب منه حتى أفي لأرى الرى يضر ج من أطرافى فأعطيت فضلى عمر ابن الخطاب فقال من حوله فمأأولت ذلك يا رسول الله قال العلم في باب القميص في المنام في حديثنا بن عبد الله حدثنا يعقوب بن ابراهيم حدثني أبي ابراهيم عن صالح عن ابن شهاب حدثني أبي أمامة بن سهل أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يذنا أنا نائم رأيت الناس يرضون على وعليهم قمص منها ما يبلغ الثدي ومنها ما يبلغ دون ذلك ومر على عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره قالوا ما أراه يا رسول الله قال الذين في القميص في المنام في حديثنا سعيد بن عفير حدثني الليث

هذه تمثيل بأمر قد وقع لأن الذي أعطيه من العلم كان قد حصل له وكذلك أعطيه عمر فكانت فائدة هذه الرواية تعرف قدر النسبة بين ما أعطيه من العلم وما أعطيه عمر **(قوله باب)** اذا جرى اللبن في أطرافه أو أطافه حتى في المنام ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور وقوله وقد تقدم شرحه في **(قوله باب القميص في المنام)** في رواية السكسبني القصص بضمسين بالجمع وكلاهما في الخبر **(قوله)** حدثنا يعقوب بن ابراهيم أي ابن سعد بن ابراهيم وقد مضى في كتاب الإيمان من وجبه آخر عن ابراهيم بن سعد أعلى من هذا واصل هو ان كيسان **(قوله)** رأيت الناس هومن الرواية البصرية وقوله يرضون حال ويجوز أن يكون من الرؤيا العلمية ويرضون مفعول ثان والناس بالنصب على المفعولة ويجوز فيه الرفع **(قوله)** يرضون تقدم في الأيمان بلفظ يرضون على وفي رواية عقيل الآتية بعد عرضنا **(قوله)** منها ما يبلغ الثدي بضم المثناة وكسر الدال وتشديد الباء جمع ندى بفتح ثم سكون والمعنى ان القميص قصير جدا بحيث لا يصل من الحلق إلى نحو السرة بل فوقها وقوله ومنها ما يبلغ دون ذلك محتمل ان ير بدونه من جهة السفلى وهو اظاهر فيكون أطول ومحتمل ان ير بدونه من جهة العلوي فيكون أقصر ويؤيد الأول ما في رواية الحكميم الترمذي من طريق أخرى عن ابن المبارك عن وفس عن الزهري في هذا الحديث ففهم من كان قميصه الى سترته وهم من كان قميصه الى ركبته ومنهم من كان قميصه الى أنصاف ساقيه **(قوله)** ومر على عمر بن الخطاب في رواية عقيل وعرض على عمر بن الخطاب **(قوله)** قميص يجره في رواية عقيل يجره **(قوله)** قالوا ما أولته في رواية السكسبني أولت بغير ضمير وتقدم في الإيمان أول الكتاب بلفظ فما أولت ذلك ووقع هذا الترمذي الحكميم في الرواية المذكورة فقال له أبو بكر أي مما أولت هذا يا رسول الله **(قوله)** قال الذين والتقدم برأولت ويجوز بالرفع ورفع في رواية الحكميم المذكورة فقال على الإيمان **(قوله باب)** جرا القميص في المنام ذكر فيه حديث أبي سعيد المذكور وقوله من وجه آخر عن ابن شهاب وقد أشرت الى الاختلاف في اسم صحابي هذا الحديث في مناقب عمر قالوا وجه تعبير القميص بالدين ان القميص يستره وفي الدنيا والدين يسترها في الآخرة ويحجبها عن كل مكر وهوا الاصل فيه قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير الآية والعرب تكلمت عن الفضل والعفاف بالقميص ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعثمان ان الله سيلبسك قميصا فلا تخلفه وآخر جرحه اجدوا الترمذي وان ما جرحه وصحبه ابن حبان وأئق أهل التعبير على ان القميص يجر بالدين وان طوله يدل على فناء آثار صاحبه من بعده وفي الحديث ان أهل الدين يتفاضلون في الدين بالقلة والكثرة بالقوة والضعف وتقدم في ذلك في كتاب الإيمان وهذا من أمثلة ما يهدي في المنام ويذم في النقطه ثم راعا أعنى جرا القميص لما ثبت من الوعيد في تلوه ومثله ما سيأتي في باب التقييد وعكس هذا ما يذم في المنام ومجده في النقطه وفي الحديث مشروعية تعبير الرؤيا وسؤال العالم بها عن تعبيرها ولو كان هو الرائي وفيه إشاعة على الفاضل بما فيه لظاهر من نزاهة عند السامعين ولا يخفى ان محل ذلك اذا أمن عليه من الفتنة بالمسح كالأصحاب وفيه فضيلة لعمر وقد تقدم الجواب عما يستشكل من ظاهره وأوضح انه لا يستلزم ان يكون أفضل من أبي بكر وملخصه ان المراد بالأفضل من يكون أكثر ثوابا والأعمال علامات الثواب فمن كان عمله أكثر فضله أقوى ومن كان دينه أقوى فثوابه أكثر ومن كان ثوابه أكثر فهو أفضل فيكون عمر أفضل من أبي بكر وملخص الجواب انه ليس في الحديث تصريح بالمسحوب في محتمل ان يكون أبو بكر لم يرض في أوله الناس ما لانه كان قد عرض قبل ذلك وما لانه لا يرض أصلا ولا

لما عرض كان عليه قميص أطول من قميص عمر ويحمل أن يكون سرا السكون من ذكره إلا كفاء
 بما علم من أفضليته ويحمل أن يكون وقع ذكره فدخل عنه الراوي وعلى أنزل بأن الأصل عدم
 جميع هذه الاحتمالات فهو مارض بالأحاديث الواردة على أفضلية الصلاة وقد وثقوا أثرها معنوا
 فهي الممتدة وأقوى هذه الاحتمالات أن لا يكون أبو بكر عرض مع المذكورين والمراد من الخبر
 التنبيه على أن عمر من حصل له الفضل البالغ في الدين وليس فيه ما يصرح به بمحصار ذلك فيه وقال ابن
 العربي رحمه الله تعالى النبي صلى الله عليه وسلم بالدين لأن الدين يستروح به الجهل كما يستروح عورة
 البدن قال وأما عمر فأنه كان يبلغ الثدى هو الذي يستروح به الكفر وإن كان يتعاطى المعاصي
 والذي كان يبلغ أسفل من ذلك وفرجه أدهو الذي لم يستروح به عن المشي إلى المعصية والذي يستروح
 رجله هو الذي احتجب بالتقوى من جميع الوجوه والذي يجر قيضه زائد على ذلك بالعمل الصالح
 الخالص قال ابن أبي جرة ما لم يخصه المراد بالناس في هذا الحديث المؤمنون لتأويله القميص بالدين
 قال والذي يظهر أن المراد بخصوص هذه الأمة المهدية بل بعضها والمراد بالدين العمل بمقتضاه
 كالحرص على امتثال الأوامر واجتناب المناهي وكان لعمر في ذلك المقام العالي قالوا يؤخذ من
 الحديث أن كل ماري في القميص من حسن أو غيره فإنه يجر بدين لابس قالوا والتمسك في القميص
 إن لابس إذا اختار نزعه وإذا اختار بقاءه قلنا ليس الله المؤمنين لباس الإيمان وأصغابه كان
 الكمال في ذلك ما يبلغ الثوب ومن لا فلا وقد يكون قميص الإيمان وقد يكون بسبب
 قميص العمل والله أعلم وقال غيره القميص في الدنيا يستروحون فما زاد على ذلك كان مذمومًا وفي
 الآخر قرينة محضة فتناصب أن يكون تعبيرة بحسب الله من زيادة أو نقص ومن حسن وضده فهما
 زاد من ذلك كان من فضل لابس وبسبب كل ما يليق به من دين أو علم أو جلال أو علم أو تقدم في فئة
 وضده لضده **(قوله باب الخضر في المنام والرؤية الخضر)** الخضر ضم الخضر وسكون
 الضاد المجمع بين جمع أخضر وهو اللون المعروف في الثياب وغيرها ووقع في رواية أن النبي الخضر
 يسكن الضاد وفي آخره هاء تانيث وكذا في رواية أبي حنيفة الجرجاني وبعض الشرر وقال القيراني
 الرؤية التي لا يعرف نهايتها بالاسلام لتضارها وحسن هجتها وتعبها بظن مكان فاضل وقد تكرر
 بالمصنف وكتب العلم والعالم وهو ذلك **(قوله حديث الحمري)** بمهملتين مفتوحتين هو اسم بلفظ النسب
 تقدم بيانه **(قوله عن محمد بن سيرين)** قال قيس بن عباد حذف قال الثانية على العادة في حديثها خطأ
 والتقدير عن محمد بن سيرين إن قال قال قيس ووقع في رواية ابن عون كسائي حديثا بين عن محمد وهو
 ابن سيرين حديث قيس بن عباد وهو ضم أوله وتخفيف الموحدة وآخره مال تقدم ذكره في مناقب
 عبد الله بن سلام هذا الحديث وتقدم له حديث آخر في تفسير سورة الحج وفي غزوة بدر أيضا وليس
 له في البخاري سوى هذين الحديثين وهو صريح تاييد ثقة كبير له إدرال قدم المدينة في خلافة عمر
 ووجه من عده في الصحابة **(قوله كنت في حلقة)** بفتح أو وهو سكون اللام **(قوله فيها سعد بن**
مالك) يعني ابن أبي وقاص وابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب **(قوله فمر عبد الله**
ابن سلام) هو الصحابي المشهور الأسرائيلي وأبوه بنخفيف اللام اتصالا وقد تقدم بيان نسبه
 في مناقب من كتاب مناقب الصحابة ووقع في رواية ابن عون الماضية في المناقب بلفظ كنت جالسا
 في مسجد المدينة فدخل رجل على وجهه أثر الخشوع فقالوا هذا رجل من أهل الجنة زاد مسلم من
 هذا الوجه كنت بالمدينة في ناس فمهم بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء رجل في

حديثي مقبل عن ابن
 شهاب أخبرني أبو أمامة بن
 سهل عن أبي سعيد الخدري
 رضى الله عنه أنه قال
 سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول بينما أنا
 نائم رأيت الناس هرخوا
 على وعليهم قمص فمنها
 ما يبلغ الثدى ومنها ما يبلغ
 دون ذلك وعرض على عمر
 ابن الخطاب وعليه قميص
 يهره قالوا فإنا والله يا رسول
 الله قال الدين (باب الخضر
 في المنام والرؤية الخضر)
 حديثنا عبد الله بن محمد
 الجعفي حديثنا الحمري بن
 حمارة حديثنا قرة بن خالد
 عن محمد بن سيرين قال
 ليس بن عباد كنت في
 حلقة فيها سعد بن مالك
 وابن عمر فمر عبد الله
 ابن سلام

وجهه أثر من خشوع **(قوله)** فقالوا هذا رجل من أهل الجنة في رواية ابن عون المشار إليها عند مسلم فقال بعض القوم هذا رجل من أهل الجنة فذكر رواه ثلاثا وفي رواية خرشة بفتح الخاء المعجمة والسين المعجمة ابن الحر بن فضال الحارثي تشديد الراء المهملة في الفراءى عند مسلم أيضا كنت جالسا في حلقة في مسجد المدينة وفيها شيخ حسن الهيئة وهو عبد الله بن سلام فجعل يمدحهم مدحا حسنا فلما قام قال القوم من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا وفي رواية النسائي من هذا الوجه فجاء شيخ بنوكا على عصاه فذكر نحوه وهو يجتمع بينهما بأنهما فصتان اتفقتا لرجلين فكانه كان في مجلس يتحدث كافي رواية خرشة فلما قام ذاهبا صر على الحلقة التي فيها سعد بن أبي وقاص وابن عمر فغضرت ذلك قيس بن عباد كافي رواية وكل من خرشة وقيس أتبع عبد الله بن سلام وودخل عليه هزله وسأله فأجابهم ومن ثم انتقلت الجواب بالزيادة والنقص كما سبته سواء كان زمن اجتماعهما بعبد الله ابن سلام اتخذا تعدد **(قوله)** قتلته أنهم قالوا كذا وكذا (ين في رواية ابن عون عند مسلم أن قاتل ذلك الرجل واحد وقية عنده زيادة ونقص ثم خرج فابتهه فدخل منزله ودخلت معه ثنائه فلما استأنس قتلته أنثى دخلت قبل قال رجل كذا وكذا وكانه نسب القول للجداحة والناطق به واحد لرضاهم به وسكوتهم عليه وفي رواية خرشة قتلته والله لا تبغنه فاعلم أن مكان بيته فاطن حتى كان يخرج من المدينة ثم دخل منزله فاستأذنت عليه فأذن لي فقال ما حاجتك يا ابن أخي قتلته سمعت القوم يقولون فذكر اللفظ الماضي وفيه فاعجبني أن أكون مملوكا وسقطت هذه القصة في رواية النسائي وعنده فلما قضى سلانه قتل زعيم هؤلاء **(قوله)** قال سبحان الله ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم تقدم بيان المراد من هذا في المناقب مفصلا ووقع في رواية خرشة فقال الله أعلم بأهل الجنة وساحد ثلثهما قالوا ذلك فذكر الثمام وهذا جوى احتمال أنه أنكر عليهم الجزم ولم يشكر أهل الأنبار بأنه من أهل الجنة وهذا شأن المراقب الحافظ المتواضع ووقع في رواية النسائي الجنة لله يدخلها من يشاء زاد ابن ماجه من هذا الوجه الحمد لله **(قوله)** أعما رأيت كاتما محمود وضع في روضة خضراء بين في رواية ابن عون أن العمود كان في وسط الروضة ولم يصف الروضة في هذه الرواية وتقدم في المناقب من رواية ابن عون رأيت كافي في روضة قد كرم من سعتها وخضرتها قال الكرماني يجهل أن يراد بالروضة جميع ما يتعلق بالدين وبالعمود الأركان الخمسة والعروة الوثقى الإيمان **(قوله)** فغضب فيها) ضم النون وكسر المهملة بعدها ووجه واحد وفي رواية المسلمي والكشميني قبضت بفتح القاف والموحدة بعدها ضا معجمة كانت ثم ناء المتكلم **(قوله)** وفي رأسها عروة في رواية ابن عون في أعلى العمود عروة وفي روايته في المناقب ووسطها محمود من حديد أسفل في الأرض وأعلاه في السماء في أعلاه عروة وعرف من هذا أن الضمير في قوله وفي رأسها للعمود والعمود مذكروا كأنه أُنْتُ باعتبار الداعية **(قوله)** وفي أسفلها منصف تقدم ضبطه في المناقب **(قوله)** والمنصف الوصيف هذا مدرج في الخبر وهو تفسير من ابن سيرين بدليل قوله في رواية مسلم فجاء في منصف قال ابن عون والمنصف الخادم قال بشابي من خلص ووصف انه رفعة من خلقه يسده **(قوله)** فرقيت بكسر القاف على الأصح فاستمسكت بالعروة (١) زاد في رواية المناقب فرقيت حتى كنت في أعلاها فاختذت بالعروة فاستمسكت فاستمسكت وأما التي يدعى ووقع في رواية خرشة حتى أتى به عمود أراسه في السماء وأسفل في الأرض في أعلاه حلقة فقال لي سعد فرقة هذا قال قلت كيف أصعد فأخذ بيدي فزجل به هو وزاي وجم أي رفني فإذا أنا متعلق بالحلقة ثم ضرب العمود فخره وبيت متعلقا بالحلقة حتى أصبحت وفي رواية خرشة أيضا

فقالوا هذا رجل من أهل الجنة قتلته أنهم قالوا كذا وكذا قال سبحان الله ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم أعما رأيت كاتما محمود وضع في روضة خضراء فغضب فيها وفي رأسها عروة وفي أسفلها منصف والمنصف الوصيف قيل أرفقه فرقيت حتى أخذت العروة

(١) قوله فاستمسكت بالعروة هكذا نسخ الشارح وما في المتن حتى أخذت بالعروة ولها ما رواه يثبان إله مصححه

زيادة في أول المنام ولم يظف له شيء أنا ثم إذا أتاني رجل فقال لي قم فاخذ بيدي فاطلقت معه فإذا أنا
 بجوارهم ودال مشددة جمع جادة وهي الطريق المسلكة عن شمالي قال فاختدت لا تخذفي أي أسير
 فقال لا تأخذ فيها فانها طرق أصحاب الشمال وفي رواية النسي من طريقه فبينما أنا أمشي أذعر ضري
 طريق من شمالي فأودت أن أسلكها فقال انك لست من أهلها **(قوله)** في رواية مسلم قال وإذا مضى
 على عيني فقال لي خذها فإني في جبال فقال لي اسعد قال فجعلت إذا أردت أن أسعد خروتي حتى فطنت
 ذلك مما راوي في رواية النسي وابن ماجه جبالزة فاخذ بيدي فزجل في فإذا أنا في ذروته فلم أتنازل ولم
 أعاسل وإذا هو قد حصد بي في ذروته فلفقه من ذهب فاخذ بيدي فزجل في حتى أخذت بالعروة فقال
 استمسك فانتم مسكوت قال فضرب العمود برجله فاستمسكت بالعروة **(قوله)** قصصنا على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عوت عبد الله وهو أخذنا العروة الوثقى زادني
 رواية ابن عوف فقال تلك الروضة روضة الاسلام وذلك العمود عمود الاسلام وتلك العروة عروة الوثقى
 لا تزل من متمسكها بالاسلام حتى تموت وزادني رواية خريشة عند النسي وابن ماجه فقال رأيت خيرا
 أما المخرج فالحشمي وأما الطريق وفي رواية مسلم قال أما الطريق التي عن يمينك فهي طرق أصحاب
 الشمال والطريق التي عن يمينك طرق أصحاب اليمين وفي رواية النسي طرق أهل الماروط طرق أهل
 الجنة ثم انفقوا أما جبل فهو منزل الشهداء زاد مسلم ولن تنالوا أما العمود الذي آخره وزاد النسي
 وابن ماجه في آخره فأنار جوار أن يكون من أهلها وفي الحديث من تبعه لعبد الله بن سلام وفيه من تعبير
 الرؤيا بمرسفة اختلاف الطريق وتأويل الله مودود الجبل والروضة الخضراء والعروة وفيه من
 أعلام النبوة أن عبد الله بن سلام لا يموت شهيداً فوقع كذلك ما على قرائته في أول خلافة
 معاوية بالمدينة وتغل ابن التين عن القادري أن القوم أعما قالوا في عبد الله بن سلام أنه من أهل الجنة
 لأنه كان من أهل بدر كذا قالوا والذي أودته من طرق القصص يدل على أنهم أعما أخذوا ذلك من قوله
 لما ذكر طريق الشمال انك لست من أهلها وأعما قال ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم
 على سبيل التواضع كما تقدم وكراهة أن يشار إليه بالاصابع خشية أن يدخله العجب ثم انه لبس من أهل
 بدر أصلا والله أعلم **(قوله)** كشف المرأة في المنام وقوله بعده باب ثياب
 الحر في المنام ذكر فيها حديث عائشة في رومية النبي صلى الله عليه وسلم لحاف المنام قبل أن
 يتزوجها وأسافه في الأول من طريق أبي أسامة وفي الثاني من طريق أبي معاوية كلاهما عن هشام
 وهو ابن عروة عن الزبير عن أبيه عنها وزادني رواية أبي أسامة فيقول هذه امرأة أهلك هذه الزيادة
 ينظم الكلام وزادني رواية أبي معاوية قبل أن تزوج جازة عاقبها صورة المنام بيا ناك قوله أرى ثياب حريتين
 فقال في روايته رأيت الملك يهملك ثم قال أرى ثياب يهملك وقال في المرتبة قلت له اكشف ووقع في رواية
 أبي أسامة فاكشفها واضميرها فلهذا قد تقدم في السيرة النبوية قبل الهجرة إلى المدينة من
 طريق وهيب بن خالد عن هشام بن عوسب أن أبي أسامة قد قدم في النكاح من طريق جابر بن زيد عن
 هشام ولم يظف له شيء هذه امرأة أهلك فكشف عن وجهها ثم جميع هذه الاختلاف أن نسبة الكشف
 إليه لكونه الآخر به وإن الذي يشر الكشف هو الملك وتوقع في هذه الطريق عند مسلم والاسماعيلي
 بعد قوله المنام ثلاث ليال فخلل البخاري حديثها لأن أكثر رواه بلفظ حريتين وكذلك أخرجه
 مسلم من رواية عبد الله بن إدريس وأبو عوانة من رواية مالك ومن رواية يونس بن بكير ومن رواية
 عبد العزيز بن الحارث كلهم عن هشام بن عروة جازمين عريتين ومن رواية جابر بن سلمة عن هشام

قصصنا على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عوت عبد الله وهو
 أخذ بالعروة الوثقى **(قوله)**
 كشف المرأة في المنام
 حدثني عبيد بن
 اسمعيل حدثنا أبو أسامة
 عن هشام عن أبيه عن
 عائشة رضي الله عنها قالت
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أرى ثياب في المنام
 حريتين إذا رجلك يهملك في
 سرقة من حرير فيقول
 هذه امرأة أهلك فاكشفها
 فإذا هي أنت فأقول ان
 يكن هذا من عند الله بضمه
 ثياب حريتين
 المنام حدثنا محمد بن
 أبو معاوية أخبرنا هشام
 عن أبيه عن عائشة قالت
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أرى ثياب قبل أن
 أنزجك حريتين رأيت
 الملك يهملك في سرقة من
 حرير قلت له اكشف
 فكشف فإذا هي أنت
 قلت ان يكن هذا من
 عند الله بضمه ثم أرى ثياب
 يهملك في سرقة من
 حرير قلت اكشف
 فكشف فإذا هي أنت
 قلت ان يكن هذا من عند
 الله بضمه

قَالَ فِي رِوَايَةٍ مِنْهُ مَرَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا بَلَدٌ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الثَّلَاثُ مِنْ هَشَامٍ فَانْقَصَرَ الْبُخَارِيُّ عَلَى الْحَقِّ وَهُوَ قَوْلُهُ مَرَيْنِ وَنَا كَذَلِكَ عَنْهُ بِرِوَايَةِ أَبِي عَاصِمٍ وَالْمُسْنَدِ وَحَذَفَ لَفْظَ ثَلَاثٍ مِنْ رِوَايَةِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ لِأَنَّ أَسْلَ الْحَدِيثِ نَابِتٌ وَقَوْلُهُ فَأَذَاهُ أَنْ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ بِرِوَايَةِ رَاهَا فِي النَّوْمِ كَارَاهَا فِي الْيَقَظَةِ فَكَانَتْ الْمَرَادُ بِالرَّاهَا بِالْأَغْيَرِ هَاوِدِينَ حَمَادِينَ مَلِكَةٍ فِي رِوَايَةِ هَشَامٍ الْمَرَادُ لَفْظُهُ أَتَيْتُ بِجَارٍ فِي سُرْقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ بِرِوَايَةِ هَشَامٍ فَكَشَفْتُهَا فَأَذَاهُ أَنْتَ الْحَدِيثُ وَهَذَا يَدْفَعُ الْإِحْتِمَالَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ طِبَالٍ وَمَنْ يَنْعِهِ حَيْثُ جُوزُوا أَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ قَبْلَ ابْنِ أَبِي هَاشِمٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الْمُسْنَدِ وَخُصُّهَا وَإِنَّ الْمَلَأَ الْمَذْكُورَ وَهُوَ جَرِيرٌ بَلٍ وَكَثِيرٌ مِنْ مَبَاحِثِهِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ وَذَكَرَتْ إِحْتِمَالًا عَنْ عِيَّاضٍ فِي قَوْلِهِ أَنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عِضْهُ ثُمَّ وَجَدْتُهُ أَخَذًا كَرَهُهُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ طِبَالٍ وَمُحَمَّدٍ فِي الْمُسْنَدِ الثَّانِي جِزْمُ السَّرْحِيِّ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنْهُ أَنَّهُ أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْمَلَأَ وَكَلَامُ السَّكَلَاذَنِيِّ يَحْتَضِرُ أَنَّهُ ابْنُ سَلَامٍ قَالَ ابْنُ طِبَالٍ رِوَايَةُ الْمَرَأَةِ فِي الْمَنَامِ يَخْتَلِفُ عَلَى وَجْهِهِ مِنْهَا أَنْ يَنْزُجَ الرَّائِي حَقِيقَةً عَنْ رَاهَا أَوْ شَمَهَا وَمِنْهَا أَنْ يَدُلَّ عَلَى حُصُولِ دُنْيَا أَوْ مَزَلَةٍ فِيهَا أَوْ سَعَةٍ فِي الرِّزْقِ وَهَذَا أَصْلُ عِنْدَ الْمَعْبَرِينَ فِي ذَلِكَ وَقَدْ نَدَلَ الْمَرَأَةَ جَاغِرَتَيْنِ فِيهَا فِي الرِّوَايَةِ عَلَى قِسْمَةٍ تَحْصِلُ لِلرَّائِي وَأَمَّا بَابُ الْحَرِيرِ فِيهِ ذَلِكَ فَانْهَذَا الْفَسَادُ فِي الْمَنَامِ عَلَى النِّكَاحِ وَعَلَى الْعَزَاوَةِ عَلَى الْفَنَى وَعَلَى زِيَادَةِ الْبَدَنِ قَالُوا وَالْمَلُوسُ كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى جِسْمٍ لَابِسِهِ لِيَكُونَ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ وَلَا سِيَمًا وَالْبَاسُ فِي الْعَرَفِ دَالٌ عَلَى اقْتِدَارِ النَّاسِ وَأَحْوَالِهِمْ ﴿قَوْلُهُ﴾

باب المفاتيح في اليد إِيَّاكَ إِذَا رَوَيْتَ فِي الْمَنَامِ قَالِ أَهْلَ التَّعْبِيرِ الْمَفْتَاحَ مَا لَوْ عَزَّ وَطَلَّ هُنَّ رَأَى أَنَّهُ قَتَحَ بِأَعْيَاضٍ فَهُوَ يَظْهَرُ بِهَا حَاجَتُهُ بِعَرَفَتِهِ مِنْ بَاسٍ وَأَنْ رَأَى أَنَّ يَدَهُ مَفَاتِيحُ فَانَّهُ يَصِيبُ سُلْطَانًا عَظِيمًا وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَاضِي فِي بَابِ رِوَايَةِ اللَّيْلِ مِنْ وَجْهِ آخِرَةٍ عَنْهُ بَلَفْظُ جَوَامِعِ الْكَلِمِ وَفِيهِ وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوَضَعْتُ فِي يَدِي وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ بَلَفْظُ وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ الْبَارِسَةُ ﴿قَوْلُهُ فِي آخِرِهِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ﴾ كَذَا الْإِيذُ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ قَالَ مُحَمَّدٌ فَقَالَ بَعْضُ الشَّرَاحِ لِمَ أَضَافَ أَنَّهُ اسْمُهُ وَالْقَائِلِيُّ هُوَ الْبُخَارِيُّ وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الصَّوَابَ مَا عُنِدَ كَرِيمَةَ فَانْ هَذَا الْكَلَامُ يُثَبِّتُ عَنْ الزَّهْرِيِّ وَاسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَقَدْ سَأَلَهُ الْبُخَارِيُّ هُنَا مِنْ طَرَفِهِ فَيَعِدُّ أَنْ يَأْخُذَ كَلَامَهُ فَيَنْبِذَ لِنَفْسِهِ وَكَانَ بَعْضُهُمْ لِمَا رَأَى وَقَالَ مُحَمَّدُ ظَنُّهُ أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَارَأَ تَعْلِيْقَهُ فَكَنَّهُ فَانْظُرْ لَأَنَّ مُحَمَّدَ هُوَ الزَّهْرِيُّ وَلَيْسَتْ كُنْيَتُهُ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بَلْ هُوَ أَبُو بَكْرٍ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى جَوَامِعِ الْكَلِمِ وَسَيَأْتِي الْحَدِيثُ فِي الْأَعْصَامِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿قَوْلُهُ بِأَبٍ﴾ التَّعْلِيْقُ بِالْعُرْوَةِ وَالْحَلْقَةِ ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رَأَيْتُ كَافِيًا فِي رُوضَةٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ هَذَا بِأَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ مِنْ هَذَا وَتَقَدَّمَ شَرْحُهُ هُنَا قَالِ أَهْلُ التَّعْبِيرِ الْحَلْقَةُ وَالْعُرْوَةُ الْمَجْهُولَةُ تَدُلُّ عَلَى تَعَبُّلِهَا عَلَى قَوْلِهِ فِي دِينِهَا وَخِلَاصَتِهِ فِيهِ ﴿قَوْلُهُ بِأَبٍ﴾ عُمُودُ الْفُطَا (عُمُودُ فُتْحٍ أَوْ مَعْرُوفٍ رَاجِعٌ أَعْمَدَةٌ وَعُمُدٌ بَعْضَتَيْنِ وَبِقِشْرَتَيْنِ مَاتَرَفَعَ بِهِ الْأَخْبِيَّةُ مِنَ الْخَشَبِ وَطَلْقَ أَبْضَاعُ مَا يَرْفَعُهُ الْبُيُوتَ مِنْ حِجَارَةٍ أَوْ خَرَامٍ وَالصَّوَانِ وَطَلْقَ عَلَى مَا يَتَعَدَّدُ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيدٍ وَغَيْرِهِ وَعُمُودُ الصَّبْحِ ابْتِدَاءُ ضَوْئِهِ وَالْفُطَا بِضَمِّ الْفَاءِ وَقَدْ تَكْسَرُ وَبِالطَّاءِ الْمَهْمَلَةُ مَكْرُورَةٌ وَقَدْ تَبَدَّلَ الْأَخِيرَةُ سَيْنًا مَهْمَلَةً وَقَدْ تَبَدَّلَ الْإِطَاءُ سَيْنًا فِيهِمَا وَفِي أَحَدِهِمَا وَقَدْ تَدْعَمُ الْإِطَاءُ الْأَوَّلَى فِي السِّنِّ وَالسِّنِّ الْمَهْمَلَةُ فِي آخِرِهِ لَفَاتٌ تَبْلُغُ عَلَى هَذَا اثْنَيْ عَشَرَ أَتَصَرُّ التَّوَرَى مِنْهَا عَلَى سِتِّ الْأَوَّلَى وَالْآخِرَةِ وَبَتَاءً يَدُلُّ الْإِطَاءُ الْأَوَّلَى بِضَمِّ الْفَاءِ وَبَكْسَرٍ هَاوِدٌ الْجَوَالِقِيُّ أَنَّهُ قَارِئُ مَعْرَبٍ ﴿قَوْلُهُ بِعَمُودَاتِهِ﴾ عِنْدَ النَّسَقِ عِنْدَ تَبَدُّلِ نَحْتٍ كَذَا الْجَمِيعُ لَيْسَ فِيهِ حَدِيثٌ وَبَعْدَهُ عَنْهُمْ بَابُ الْأَسْبَرِ وَدُخُولِ الْخِزْمَةِ فِي الْمَنَامِ لِأَنَّهُ سَقَطَ لَفْظُ بَابِ عِنْدَ النَّسَقِ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ
حَدَّثَنَا الْإِيْثُ حَدَّثَنِي عَقِيلُ
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي
سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا
هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ بَعَثْتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ
وَضَعْتُ بِالرَّعْبِ وَبَيْنَا أَنَا
نَائِمٌ أَتَيْتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ
الْأَرْضِ فَوَضَعْتُ فِي يَدِي
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَبَلَفْظُ أَنْ
جَوَامِعَ الْكَلِمِ أَنَّ اللَّهَ يَجْمَعُ
الْأُمُورَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي كَانَتْ
تُكْتَبُ فِي الْكِتَابِ قَبْلَهُ فِي
الْأُمُورِ الْوَاحِدَةِ وَالْأَمْرَيْنِ
أَوْ هُوَ ذَلِكَ ﴿بَابُ التَّعْلِيْقِ﴾
بِالْعُرْوَةِ وَالْحَلْقَةِ ﴿حَدَّثَنَا﴾
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا
أَزْهَرُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ح
وَحَدَّثَنِي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا
مَعَاذُ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ
مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ عُبَادٍ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ
رَأَيْتُ كَافِيًا فِي رُوضَةٍ وَسَطِ
الرُّوضَةِ عُمُودًا فِي أَعْلَى
الْعُمُودِ عُرْوَةً قَبِيلًا لِي أَرَفَهُ
قُلْتُ لَا سَطِيعَ قَاتَانِي
وَصِفَ فَرَقَ ثِيَابِي فَرَقْتِ
فَاحْتَسَكْتُ بِالْعُرْوَةِ فَاتَّيَهَتْ
وَأَنَا مُتَمَسِّكٌ بِهَا قَصَصْتُهَا
عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَقَالَ تِلْكَ الرُّوضَةُ
رُوضَةُ الْإِسْلَامِ وَذَلِكَ
الْعُمُودُ عُمُودُ الْإِسْلَامِ وَتِلْكَ
الْعُرْوَةُ الْعُرْوَةُ الرَّسْمِيَّةُ

لَا تَزَالُ اسْتَمْسِكُ بِالْإِسْلَامِ حَتَّى تَمُوتَ ﴿بَابُ عُمُودِ الْفُطَا وَنَحْتِ سَوَادَتِهِ﴾

هو رأيت في المنام كان في يدي سرقه من حرير أو ما بين طال فجميع الترجتين في باب واحد فقال باب
 هوذا القسطا تحت وسادته ودخول الجنة في المنام فيه حديث ابن عمر الخ واول مستنده ملووع في رواية
 الجرجاني باب الاسترق ودخول الجنة في المنام وهو القسطا تحت وسادته فجميع الترجتين في باب
 واحد وقدموا آخرهم قال ابن طال قال المهلب السرقه السكة وهي كلودج عند العرب وكون عموها
 في يد ابن عمر دليل على الاسلام ووطنها الدين والعلم والشرع الذي به يرزق الحكم من الجنة حيث شاء
 وقد بعبرها بالحري من شرف الدين والعلم لان الحرير اشرف ملابس الدنيا وكذلك العلم بالدين
 اشرف العلوم واما دخول الجنة في المنام فانه يدل على دخولها في القنطرة لان في بعض وجوه الروايات
 وجوها يكون في القنطرة كما يراه ناصا وبعد دخول الجنة أيضا بالدخول في الاسلام الذي هو سبب دخول
 الجنة وطريق ان المرسقة قوة تدل على التمكن من الجنة حيث شاء قال ابن طال رأت المهلب عن
 ترجمة عمو القسطا تحت وسادته ولم يذكر في الحديث عمو القسطا ولا وسادة فقال الذي يقع في
 نفسي انه رأى في بعض طرق الحديث السرقه شيئا اكمل مما ذكره في كتابه وفيه ان السرقه مضرورة
 في الارض على عمو القسطا وان ابن عمر اقتلهما من عموها فوضعهما تحت وسادته وقام هو بالسرقه
 فامسكها وهي كالحودج من استبرق فلا يريد موضعها من الجنة الا طارت به اليه ولم يرض بسند
 هذه الزيادة فلم يدخله في كتابه وقد فعل مثل هذا في كتابه كثيرا كما ترجم بالشي ولا يذكر موشري الى
 انه روى في بعض طرقه واعماله يذكره لابن في سنده واهجته المنية عن تهذيب كتابه انتهى وقد نقل
 كلام المهلب جماعة من الشراح ساكتين عليه وعليه ما خدشها اذ خال حديث ابن عمر في هذا الباب
 وليس منه بل له باب مستقل واشدها تفسيره السرقه بالكلمة فاقى لم اراه لغيره قال ابو عبيدة السرقه قطعة
 من حرير وكثا فارسية وقال الفارابي شقة من حرير وفي النهاية قطعة من جسد الحرير اذا بعضهم
 يبيضا ويكنى في ردي تفسيرها بالكلمة او الحودج قوله في نفس الخبر رأت كان يدي قطعة استبرق فترجمه ان
 في حديث ابن عمر الزيادة المذكورة لا اصل له فجميع ما رتبته عليه كذلك وقوله ابن المنير قد ذكر
 الترجمة كما ترجم جسمه وادخله في قال روى غير البخاري هذا الحديث اي حديث ابن عمر زيادة عمو
 القسطا ووضع ابن عمر له تحت وسادته ولكن لم توافق الزيادة شرطه فادرجها في الترجمة نفسها وفساد
 ما قال يظهر مما تقدم والمعتد ان البخاري اشار بهذه الترجمة الى حديث جاء من طريق أن النبي صلى الله
 عليه وسلم رأى في منامه عمو الكتاب اتزع من تحت راسه الحديث واشهر طرقه ما أخرجه يعقوب بن
 سفيان والطبراني وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول بينما أنا نائم رأيت عمو الكتاب احتمل من تحت راسي فاقبضته بصرى فاذا هو قد
 عهده الى الشام الاروان الايمان حسين تقع الفتن بالشام وفي رواية فاذا ومنت الفتن فالامن بالشام وله
 طريق عند عبد الرزاق درجة رجال الصحيح الا ان فيه انقطاعا بين ابى قلابه وعبد الله بن عمرو واللفظ
 عنده اخذوا عمو الكتاب فعدوا به الى الشام واخرج احمد يعقوب بن سفيان والطبراني ايضا من
 ابى الدرادره فعه بينما أنا نائم رأيت عمو الكتاب احتمل من تحت راسي فظفنت انه مذحوب به فاقبضته
 بصرى فعدده الى الشام الحديث وسنده صحيح واخرج يعقوب والطبراني ايضا من ابى امامه نحوه
 وقال اتزع من تحت وسادتي وزاد بقوله بصرى فاذا هو فترجمي ظننت انه قد هوى به فعه الى الشام
 وافي اوله ان الفتن اذا وقعت ان الامان بالشام وسنده ضعيف واخرج الطبراني ايضا بسنده حسن عن
 عبد الله بن حوالة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت ليلة امري بي عمو الابيض كله واهمله

قوله ان الامان هكذا في
 بعض النسخ وفي بعضها
 الايمان الخ اه

الملائكة قتل ما هملون قالوا حمود الكتاب امرنا ان نضعه بالشام قالوا وينا انا نأثم رایت حمود الكتاب
 اختلس من تحت رسادتي خلقت ان الله تعالى عن اهل الارض فأتبعته صري فاذا هو نور وساطع حتى
 وضع بالشام وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند اجدو الطبراني بسند ضعيف عن عمر عند
 يعقوب الطبراني كذلك عن ابن عمر في فوائد الخلف كذلك وهذه طرق بقوى بعضها وبعضا وقد جمعها
 ابن صاكري في مقدمة تاريخ دمشق واقربها الى شرط البخاري حديث ابي الدرداء فانه اخرج لرواته الا
 ان فيه اختلافا على يحيى بن حمزة في شبيهه هل هو ثور بن يزيد او زيد بن واقد وهو غير قاطع لان كلا
 منهما ثمة من شرطه فلهذا كتب الترجمة وبض الحديث ليعرف فيه فلم يباله ان يكتبه وانما ترجم
 حمود الفسطاط ولفظ الخبر في حمود الكتاب اشارة الى من رأى حمود الفسطاط في منامه فانه يسم
 بنحو ما وقع في الخبر المذكور وهو قول العلماء بالتعبير قالوا من رأى في منامه حمود فانه يسم بالدين
 او برجل يعتمد عليه فيه وفسر والعمد وبالدين والاطمان واما الفسطاط فقالوا من رأى انه ضرب
 عليه فسطاط فانه ينال سلطانا بقدره او غاصم ملكا يظفر به **قوله باب الاستبرق**
 ودخول الجنة في المنام) تقدم في الذي قبله ما يتعلق بشئ منه وحدث ابن عمر في الباب ذكره هناك من
 طريق وهيب بن خالد عن ابيوب عن تافع بن قيس عن ابيوب عن تافع بن قيس عن ابيوب عن تافع بن قيس
 عن طريق اسماعيل بن ابراهيم المعروف بابن عليه عن ابيوب عن تافع بن قيس عن ابراهيم عن ابراهيم عن ابراهيم
 قال كان في بدي قطعة استبرق فكان البخاري اشار الى روايته في الترجمة وقد اخرجها ايضا في باب من عار
 من الليل من كتاب التهجيد وهو في اواخر كتاب الصلاة من طريق حماد بن زيد عن ابيوب اسم سابقا من
 رواية وهيب واسماعيل واخرجه النسائي من طريق الحرث بن سمير عن ابيوب فجاء بين اللفظتين
 قال سرقة من الاستبرق وقوله هنا لا اهورى بها وضم اوله اهورى الى الشئ بالفتح هو ي بالضم اي
 مال ووقع في رواية حماد فكان لا ياريد مكانا من الجنة الا طارت في اليه **قوله** في رواية وهيب قصصتها
 على حفصة قصصتها حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وقع مثله في رواية حماد عند مسلم
 ووقع عند المؤلف في روايته بعد قوله طارت في اليه من الزيادة ورايت كان اثنين اتياني او ادا ان يذهباني
 الى النار الحديث هذه القصة مختصرة او قال فيه قصصت حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم احدی
 رؤياي وظاهر رواية وهيب ومن تابعه ان الزيادة التي اجمعت في رواية حماد هي رومية السرقة من الحرث
 وقد وقع ذلك خبر يحا في رواية حماد عند مسلم لكن يارضه ما مضى في باب قيام الليل وياتي في باب
 الاخذ عن اليعن من كتاب التعبير من طريق سالم بن عبد الله عن عمر بن ابيسه قد كرا الحديث في
 روايته التاروقية قصصتها على حفصة وقصصتها حفصة فهو صريح في ان حفصة قصصت رواه بالانار
 كان رواية حماد صريحة في ان حفصة قصصت رواه بالانار السرقة ولم يتعرض في رواية سالم الى رواية السرقة
 فيجوز ان يكون قوله احدی رواه ياي محمولا على انها قصصت رواه بالانار السرقة او لا ثم قصصت رواه بالانار
 بعد ذلك وان التقدير قصصت احدی رواه ياي او لا فلا يكون لقوله احدی مفهوما وهذا الموضوع لم ار من
 تعرض له من الشراح ولا زال اشكاله فلهذا الحمد على ذلك **قوله** فقال ان اناك رجل صالح او ان عبد الله
 رجل صالح) هو شلما الى اوى ووقع في رواية حماد المذكورة ان عبد الله رجل صالح بالجزم
 وكذلك رواية صخر بن جويرية عن تافع زاد الكشمس في روايته عن المقرري في الموضوعين لو كان
 يصلي من الليل وسقطت هذه الزيادة لغيره وهي ثابتة في رواية سالم كانه قدم في قيام الليل وتأتي
 وبزبدبوتها قوله في رواية حماد عند الجميع فقال تافع فلم يزل بعد ذلك يكثر الصلاة وقد تقدم

باب الاستبرق ودخول
 الجنة في المنام) حدثنا مولى
 ابن اسيد حدثنا وهيب
 عن ابيوب عن تافع بن ابي
 عمر رضي الله عنهما قال
 رايت في المنام كفن في بدي
 سرقة من حربر لا اهورى
 بها الى مكان في الجنة الا
 طارت في اليه قصصتها
 على حفصة قصصتها حفصة
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال ان اناك رجل
 صالح او ان عبد الله رجل
 صالح

في قيام الليل وفي رواية عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عند مسلم وقال نعم الفتى أو قال نعم الرجل ابن عمر لو كان يصلي من الليل قال ابن عمر وكنت اذا نمت اقم حتى اصبح قال نافع فكان ابن عمر بعد يصلي من الليل اخرج مسلم اسناده وأصله وأحال بالمتن على رواية سالم وهو غير جيد تغايرهما وأخرجه بلفظه ابو عوف القزويني وهذا يأتى في باب الامن وذهاب الروع ايضا من طريق شعبر بن جويرية عن نافع وكذا هذه في باب الاخذ عن اليمين في رواية سالم قال الزهري وكان عبد الله بذلك يكثر الصلاة من الليل ولعل الزهري سمع ذلك من نافع او من سالم ومضى شرحه هناك ووقع في مسند ابى بكر بن هرون الروياني من طريق عبد الله بن نافع عن ابيه في نهر هذه القصة من الزيادة وكان عبد الله كثير البرقاد وفيه ايضا ان الملك الذي قال له لم ترع قال له لا تدع الصلاة نعم الرجل أنت لو لافته الصلاة ﴿ قوله ﴾

باب القيد في المنام اي من رأى في المنام انه مقيد ما يكون تعبيره وظاهر اطلاق اطهراته عبر بالثبات في الدين في جيع وجهه لكن اهل التعبير خصوا ذلك بما اذا لم يكن هناك قرينة اخرى كالمكان مسافرا او مضيفا فانه يدل على ان سفره او مرضه بطول وكذا لو رأى في القيد سعة زائدة كمن رأى في رجله قيد من فضة فانه يدل على ان يزوجه وان كان من ذهب فانه لامر يكون بسبب مال يطلبه وان كان من سفر فانه لامر مكروه او مافات وان كان من رصاص فانه لامر فيه وهن وان كان من جبل فلامر في الدين وان كان من خشب فلامر فيه نفاق وان كان من حطب فلهمة وان كان من خرقة او خيط فلامر لا يدوم ﴿ قوله ﴾ حدثنا عبد الله بن صباح بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو الطعارة البصري وتقدم في الصلاة في باب السفر بعد العشاء حدثنا عبد الله بن الصباح ولبعضهم عبد الله بن صباح كاهنا ولا يصح هنام رواية محمد بن يحيى بن منده حدثنا عبد الله بن الصباح وفي البخاري بن الصباح ثلاثة عبد الله هذا ومحمد والحسن وليس واحد منهم انا الا آخر ﴿ قوله ﴾ حدثنا معتمر هو ابن سليمان التيمي وعوف فهم الاعرابي ﴿ قوله ﴾ اذا اقرب الزمان لم تذكر رؤيا المؤمن تكذب كذا الاكثر ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكشي متهنى بتقديم تكذب على رؤيا المؤمن وكذا في رواية محمد بن يحيى وكذا في رواية عيسى بن يونس عن عوف عند الاسماعيلي قال الخطابي في المعالم في قوله اذا اقرب الزمان قولان أحدهما أن يكون معناه تقارب زمان الليل وزمان النهار وهو وقت استوائهما أيام الربيع وقلته وقت اعتدال الطبايع الأربع غالباً وكذلك هو في الحديث والمعبرون يقولون أسعد الرؤيا ما كان وقت اعتدال الليل والنهار وادراك الثمار ونظفه في غريب الحديث عن أبي داود السجستاني ثم قال والمعبرون يزعمون ان أسعد الزمان لوقع التعبير وقت اشتقاق الازهار وادراك الثمار وهما الوقتان اللذان يتبدل فيهما الليل والنهار والقول الآخر ان اقتراب الزمان انتهاء مدته اذا نفاها في الساعة ﴿ قلت ﴾ بعد الاول القيد بالمؤمن فان الوقت الذي تعتدل فيه الطبايع لا يختص بموعد جزم ابن طالiban الاول هو الصواب واستدلى بما أخرجه الترمذي من طريق معمر عن أيوب في هذا الحديث بلفظه آخر الزمان لا تكذب رؤيا المؤمن وأصدقهم رؤيا أصدقهم حدثنا قال فعل هذا لعني اذا اقتربت الساعة وقبض أكثر العلم ودرست معالم الديانة بالخرج والفترة فكان التامس على مثل الفترة محتاجين الى مذكرو محمد لادرس من الدين كما كانت الامم تذكرو الانبياء لكن لما كل نبينا خاتم الانبياء وصار الزمان المذكور ريشه زمان الفترة عوضاً عما منعوا من النبوة بعد ما روي بالصادقة التي هي جزء من النبوة الاتية بالتبشير والانداز انتهى ويؤيده ما أخرجه ابن ماجة من طريق الاوزاعي عن محمد بن سيرين بلفظه اذا

باب القيد في المنام

حدثنا عبد الله بن صباح

حدثنا معتمر قال سمعت

عوف قال حدثنا محمد بن

سيرين انه سمع ابا هريرة

يقول قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم اذا اقترب

الزمان لم تذكر رؤيا المؤمن

تكذب

قرب الزمان وآخر الخراج المزمع من طريق بن عبيد بن محمد بن سيرين بلفظ إذا غاب الزمان وسبأ في كتاب الفتن من وجه آخر عن أبي هريرة بتقارب الزمان ويرفع العلم الحديث والمبراد به اقتراب الساعة قطعا وقال الداودي المراتبة اقتراب الزمان نفس الساعات والأيام والليالي انتهى ومن ادعى بالنفس من غير ضرورة ذلك قرب قيام الساعة كانت في الحديث الآخر عند مسلم وغيره بتقارب الزمان حتى تكون السنة كاشهرو والشهر كالجمعة والجمعة كالיום واليوم كالساعة كاسترقا كالمصنف وقيل إن المراتب بالزمان المذكور زمان المهدي عند بطل العدل وكمرة الأمن وبطل الخير والرفق فان ذلك الزمان يستقصر لاستلذاذه فيتقارب أطرافه وأما قوله لم تكذب إلى آخره فيه إشارة إلى تخلف الصدق على الزمان أو أن يمكن أن شيئا منها لا يصدق والراجع إن المراتب الكذب عنها أصلا لأن حرف النفي الداخلة على كذبني قرب حصوله والتأني قرب حصول انشئ أدنى على نفيه نفسه ذكره الطبري وقال القرطبي في المفهم والمراد الله أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة المبابة مع عيسى بن مريم هذيلة الدجال فقد ذكر مسلم في حديث عبد الله بن عمر ما نصه فبعث الله عيسى بن مريم في مكث في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة ثم يرسل الله رجلا يجرأده من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خيرا أو يمان الا قبضه الحديث قال فكان أهل هذا الزمان أحسن هذه الأمة حالا بعد الصلوة الأولى وصدقهم أقوالا فكانت رؤياهم لا تكذب ومن ثم قال عقب هذا أو صدقهم رؤيا أو صدقهم حديثا أو غلبا كل ذلك لأن من كثرة صدقه تنور قلبه وقوى ادراكه فانتشفت فيه المعاني على وجه الصحة وكذلك من كان غالب حاله الصدق في غلظته استصح ذلك في نومه فلا يرى الا صدقا وهذا بخلاف الكاذب والمخطئ فانه يشهد قلبه وبظم فلا يرى الا تخديطا واخفايا وقد ينذر المنام أحيانا فيرى الصادق مالا يصح ويرى الكاذب ما يصح ولكن الأغلب الاكثر ما تقدم والله أعلم وهذا يؤيد ما تقدم إن الرؤيا لا تكون إلا من اجزاء النبوة الا ان صدقت من مسلم صادق صالح ومن ثم قيد بذلك في حديث رؤيا المسلم جزء فانه جاء مطلقا متعبرا على المسلم فانخرج الكافر وجاء مقيدا بالصالح تارة أو بالصالحه وبالجملة وبالصادقة كما تقدم بيانه فيجعل المطلق على المقيد وهو الذي يناسب حاله حال النبي فيكرم بما كرم به النبي وهو الاطلاع على شيء من الغيب فاما الكافر والمناق والمكاذب والمخطئ وان صدقت رؤياهم في بعض الاوقات فانها لا تكون من الوحي ولا من النبوة اذ ليس كل من صدق في شيء ما يكون خبره ذلك نبوة فقد يقول السالكين كلمة حق وقد يحدث المنجم فيصيب لكن كل ذلك على الدنو واليقين والله أعلم وقال ابن أبي جرة معنى كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تكاذب كذب انما تقع غالبا على الوجه الذي لا يحتاج إلى تعبير فلا يدخلها الكذب بخلاف ما قيل في ذلك فانها قد يضيئ نورا بها فيعبرها الدابر فلا تقع كقائل فيصدق دخول الكذب فيها هذا الاعتبار قال والحكمة في اختصاص ذلك بآخر الزمان ان المؤمن في ذلك الوقت يكون غريبا كما في الحديث بدا الاسلام غريبا وبغيره غريبا أخرجه مسلم فيقول ليس المؤمن ومعينه في ذلك الوقت فيكرم الرؤيا بالصادقة قال ويمكن أن يؤخذ من هذا سبب اختلاف الالاه في عدد اجزاء النبوة بالنسبة للرؤيا المؤمن فيقال كلما قرب الامر وكانت الرؤيا صادقة حل على أقل عدد ودوره عكسه وما بين ذلك (قلت) وتنبئ الإشارة إلى هذه المناسبة فيما تقدم من المناسبات وما سأل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله اذا اقتراب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب اذا كان المراد بآخر الزمان ثلاثة اقوال احدها ان العلم بالمواد والافعال يذهب غالبيه بذهاب غالب أهله

وتعدت النبوة في هذه الامة عرضوا بالرأى الصادقة ليجسد لهم ما قد درس من العلم والثاني ان المؤمنين لما قبل عددهم ويقلب الكفر والجهل والفسق على الموجودين يؤنس المؤمن ويحارب الزوايا الصادقة كراماته وتسلب على هذين القولين لا يختص ذلك بزمان معين بل كل قباقر فراخ الدنيا وأخذ أمر الدين في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادق أصدق والثالث ان ذلك خاص بزمان عيسى بن مريم وأولها ولاها والله أعلم **(قوله)** رؤيا المؤمن جزء الحديث هو معطوف على جملة الحديث الذي قبله وهو اذا اقرب الزمان الحديث فهو مرفوع أيضا وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا وقوله وما كان من النبوة فانه لا يكذب هذا القدر لم يتقدم في شيء من طرق الحديث المذكور وظاهر اثره هنا انه مرفوع ولئن كان كذلك فانه أولى ما قسره المراد من النبوة في الحديث وهو وصفه الصدق ثم ظهر لي ان قوله بهذا قال محمدا وأنا أقول هذه الإشارة في قوله هذه الجملة المذكورة وهذا هو السرفى إعادة قوله قال بعد قوله هذه ثم رأيت في بقية التقادير ان الموافق ان عبدالحق أغفل التنبيه على ان هذه الزيادة مودعة وانه لا شئ في ادراجها فعلى هذا فهي من قول ابن سيرين وليست مرفوعة **(قوله)** وأنا أقول هذه كذا لا يخفى في جميع الطرق وكذا ذكره الاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجيهما ووقع في شرح ابن طلال وأنا أقول هذه الامة وكان يقال الخ (قلت) وليست هذه اللفظة في شيء من نسخ صحيح البخاري ولا ذكرها عبدالحق في جمعه ولا الجديدي ولا من أخرج حديث عوف من أصحاب الكتب والمسانيد وقد قلده عباس فذكره كذا ابن طلال وتبعه في شرحه فقال خشي ابن سيرين أن يتاول أحد معني قوله أو صدقهم رؤيا أو صدقهم حديثه ان اذا تعاربت الزمان لم يصدق الارؤيا بل الصالح فقال وأنا أقول هذه الامة بخي رؤيا بهذه الامة صادقة كما صاحبها وفاجرها ليكون صدق رؤياهم جزايرهم وحبهم عليهم بدروس أعلام الدين وطبوس آثاره بموت العلماء وظهور المشكر انتهى وهذا أمر تب على ثبوت هذه الزيادة وهي لفظ الامة ولم أجد لها في شيء من الاصول وقد قال أبو عوانة الاسفرايني هذا ان أخرجه موصولا مرفوعا من طريق هشام عن ابن سيرين هذا لا يصح مرفوعا عن ابن سيرين (قلت) والى ذلك أشار البخاري في آخره بقوله وحديث عوف أين أي حيث فصل المرفوع من الموقوف **(قوله)** قال وكان رؤيا ثلاث إلى آخره (قلت) قال هو محمد بن سيرين وأبهم القائل في هذه الرواية وهو رواية وقد دفعه بعض الرواة وقعه بعضهم وقد أخرجه أحمد عن هروذ بن خليفة عن عوف بسند مرفوعا الرؤيا ثلاث الحديث مثله وأخرجه الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا ثلاث فمروءة يأتى بها الرجل نفسه ورؤيا يخبر بها من الشيطان وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن يوب عن محمد بن سيرين مرفوعا أيضا بلغة الرؤيا ثلاث فالرؤيا الصالحة بشرى من الله والباقى نحوه **(قوله)** حديث النفس وتخفيف الشيطان وبشرى من الله وقع في حديث عوف بن مالك عند ابن ماجه بسند حسن وقعه الرؤيا ثلاث منها اهاويل من الشيطان ليحزن ابن آدم ومنها ما يهيم به الرجل في غفلة فبراه في منامه ومنها جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة (قلت) وليس الجسر مراد من قوله ثلاث الثبوت نوع رابع في حديث أبي هريرة في الباب وهو حديث النفس وليس في حديث أبي قتادة وأبي سعيد الماشقي سوى ذكر وصف الرؤيا بانها مكرهة ومحبوبة وحسنة وسيئة نوع خامس وهو تلاعب الشيطان وقد ثبت عند مسلم من حديث جابر قال جاء امرأى فقال يا رسول الله رأيت في المنام

ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة وما كان من النبوة فانه لا يكذب قال محمدا وأنا أقول هذه قال وكان يقال الرؤيا ثلاث حديث النفس وتخفيف الشيطان وبشرى من الله

كلن رأسي قطع فأنا أبعه وفي لفظ قد شرح فاشتدود في أثره فقال لا تخبر بتلاعب الشيطان بك في المنام وفي رواية إذا تلاعب الشيطان بأحدكم في منامه فلا تخبر به الناس ونوع سادس وهو روى ما يعتاده الرائي في اليقظة كمن كانت عادته أن يأكل في وقت فنام فيه فرأى أنه يأكل أوباب طاقحان أو أكل واشرب فرأى أنه يتقيا ويثنيه وبين حديث النفس عموم وخصوص وسابع وهو الاضغاث (قوله) فمن رأى شيئا يكرهه فلا يخصه على أحد وليقم قليص (قوله) زاد في رواية هوذة فإذا رأى أحدكم رؤيا تحجبه فليقصها لمن يشاء وإذا رأى شيئا يكرهه فذكر مثله ووقع في رواية أيوب عن محمد بن سيرين: فليقل ولا يحدث بها الناس وزاد في رواية سعيد بن أبي عروبة عن ابن سيرين عن عبد الرزاق عن داود والترمذي وابن الرويا الأعلى عالم أو ناسح وهذا ورواه عنه في حديث ابن رزق عن داود والترمذي وابن ماجه ولا يخصها الأعلى وإذا رأى رؤيا وقد تقدم شرح هذه الزيادة في باب الرؤيا من الله تعالى (قوله) قالوا كلن يكره الفل في النوم ويعجبهم القيد يقال القيد ثبات في الدين (قوله) كذا ثبت هنا بلفظ الجمع في يعجبهم والافراد في يكره ويحول قال الطيبي ضمه لجمع لاهل البيت كذا قوله وكان قال قال المهلب الفل يجر بالمكروه لأن الله اشرف في كتابه من صفات اهل النار يقول تعالى إذا ضللت في اعتناهم الا يتوقد بدل على الكفر وقد يعبر بامرأة تؤذي وقال ابن العربي إنما اجبوا القيد لانه كسر النبي صلى الله عليه وسلم له في قسم الحمد فقال قيدا ليعان القتل وأما الفل فقد ذكره شرف في المفهوم كقوله خذوه فخلوه وإذا اغلغل في اعتناهم ولا يجعل ذلك مغلوطة الى عقول غلبت ايديهم وإنما جعل القيد ثباتا في الدين لأن القيد لا يستطيع المتي ف ضرب مثلا للإيمان الذي يمنع عن المتي الى الباطل وقال النووي قال العلماء إنما احب القيد لأن محله الرجل وهو كف عن المعاصي والشرب والباطل وابخس الفل لأن محله العتق وهو صفة اهل النار وأما اهل التعبير فقالوا ان القيد ثبات في الامر الذي يراه الرائي يعجب من يرى ذلك قالوا ان انضم الفل الى القيد دل على زيادة المكروه وإذا جعل الفل في اليدين جلدانه كف لهما عن الشر وقد بدل على البخل بحسب الحال وقالوا ايضا ان رأى ان يديه مغلولتان فهو بحيل وان رأى انه قيد وغل فانه يقع في سجن أو شدة (قلت) وقد يكون الفل في بعض المراتي محمودا كقولع لابي بكر الصديق فخرج ابو بكر بن ابي شيبة سند صحيح عن مسروق قال مر صهيب بابي بكر فاعرض عنه فساله فقال رأت بذلك مغلوطة على باب ابي الحشر رجل من الانصار فقال ابو بكر جمع لي ديني الى يوم الحشر وقال السكراني اختلف في قوله ولكن خال هل هو مرفوع أو لا فقال بعضهم من قوله ولكن خال الى قوله في الدين مرفوع كله وقال بعضهم هو كله كلام ابن سيرين وقائل كان يكره أو هريرة (قلت) اخذه من كلام الطيبي فانه قال لا يحتمل ان يكون مقولا لغيره اوى عن ابن سيرين فيكون اسم كان ضمير الابن سيرين وان يكون مقولا لابن سيرين واسم كان ضمير اي هريرة أو النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن سيرين وقال في آخره لا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين (قوله) ورواه قتادة وبنو وهشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن ابن هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (يعني اصل الحديث وأما من قوله ولكن خال فانه من روى بسامه مرفوعا عنهم من اقتصر على بعضه كما سألته (قوله) وأدرجه بعضهم كله في الحديث) يعني جعله كله مرفوعا والمراد به رواية هشام عن قتادة كما سألته (قوله) وحديث عوف (ابن) أي حيث فصل المرفوع من الموقوف ولا سيما صريحه بقول ابن سيرين وأنا أقول هذه فانه دال على الاختصاص بخلاف ما قال فيه ولكن خال فيها الاستحالة بخلاف أول الحديث فانه صريح برفعه وقد اقتصر بعض

فمن رأى شيئا يكرهه فلا
يخصه على أحد وليقم
فليقل قالوا كلن يكره
الفل في النوم ورواه
قتادة وبنو وهشام
وأبو هلال عن ابن
سيرين عن ابن هريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم وأدرجه بعضهم
كله في الحديث وحديث
عوف ابن

الرواة عن عرف على بعض ما ذكره معتبر بن سليمان عنه كما ينشأ من رواية هوزة وعيسى بن يونس
قال القزطبي ظاهر السياق ان الجميع من قول النبي صلى الله عليه وسلم غير ان ايوب هو القزطبي
هذا الحديث عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة وقد اخبر عن نفسه انه سئل اهو من قول النبي صلى
الله عليه وسلم او من قول ابي هريرة فلا يحول على ذلك الظاهر (قلت) وهو حصر مردود وكان تكلم
عليه بالنسبة لرواية مسلم خاصة فان مسلما ما اخرج طريق عوف هذه ولكنه اخرج طريق قتادة عن
محمد بن سيرين فلا يلزم من كون ايوب شذنا لا يحول على رواية من لم يثبت انه هو قتادة مشلا اسكن لما
كان في الرواية المفصلة زيادة رجعت (قوله وقال يونس لاحسبه الا من النبي صلى الله عليه وسلم
في القيد) يعني انه سئل في رفعه (قوله قال ابو عبد الله) هو المصنف (قوله لا تكون الاغلال الا
في الاعناق) كانه يشترى الردي من قال قد يكون الفل في غير العنق كاليه والرجل والفيل ضم المعجمة
وتشديد اللام واحد الاغلال قال وقد اطبق بعضهم الفل على ما تربط به اليد ومن ذكره ابو يعلى القاني
وصاحب المحكم وغيرهما قالوا الفل جامعة تجعل في العنق او اليد او الجع اغلالا ويده غلوة جعلت في
الفل ويؤيده قوله تعالى غلت ايدهم كذا استشهد به السكراني وفيه نظر لان اليد تغسل في
العنق وهو هذا سهل التعبير عبارة عن كفها عن الشر ويؤيده مناصب يهيب في حق اي بكر
الصديق كما تقدم رويها فامرواية قتادة المتعلقة قولها مسلم والنسائي من رواية معاذ بن هشام بن
ابي عبد الله القسستاني عن ابيه عن قتادة ولفظ النسائي بالنداء كور عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال يقول الرؤيا بالصالحية بشارة من الله والتعزير من الشيطان ومن الرؤيا ما يحدث به
الرجل نفسه فاذا راى احدكم رؤيا يكرهها فليقم فليصل واكره الفل في النوم ويعجبني القيد فان
القيد ثبات في الدين وامام مسلم فانه ساقه بسنده عقب رواية معمر عن ايوب التي فيها قال ابو هريرة
في معجبني القيد واكره الفل القيد ثبات في الدين قال مسلم فادرج بني هشام عن قتادة في الحديث قوله
واكره الفل الخ لم يذكر الرؤيا جزاء الحديث وكذلك رواه ايوب عن محمد بن سيرين قال قال ابو هريرة
احب القيد في النوم واكره الفل القيد في النوم ثبات في الدين اخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية
سفيان بن عيينة عنه واخرجه مسلم وابوداود والترمذي من رواية عبد الوهاب الثقفي عن ايوب
فذكر حديث اذا اقترب الزمان الحديث ثم قال يورؤي المسلم جزء من الحديث ثم قال والرؤيا ثلاث
الحديث ثم قال بعده قال واحب القيدواكره الفل القيد ثبات في الدين فلا ادري هو في الحديث
او قاله ابن سيرين هذا لفظ مسلم ولم يذكر ابو داود ولا الترمذي قوله فلا ادري الى آخره
واخرجه الترمذي واحدا والحاكم من رواية معمر عن ايوب فذكر الحديث الاول وهو الثاني
ثم قال بهما قال ابو هريرة يعجبني القيد الى آخره قال وقال النبي صلى الله عليه وسلم روي المؤمن
جزء الى آخره وقد اخرج الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن ابي عروبة عن قتادة حديث
الرؤيا ثلاثة مرفوعة كما اشترت اليه قبل هذا ثم قال بعده وكان يقول يعجبني القيد الحديث
وبعده وكان يقول من رأى فاني انا هو الحديث وبعده وكان يقول لا تنص الرؤيا الا على عالم او ناصح
وهذا الظاهر في ان الاحاديث كلها مرفوعة وامرواية يونس وهو ابن عبيد فاخرجه البزار في مسنده
من طريق ابي خلف وهو عبد الله بن عيسى الخزاز معجمات البصري عن يونس بن عبيد عن محمد
ابن سيرين عن ابي هريرة قال اذا تقارب الزمان لم تكذبوا بالمؤمن تكذبوا باحب القيد واكره
الفل قال ولا اعلمه الا وقد رفعه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البزار يورؤي عن محمد بن عتبة

وقال يونس لاحسبه الا
عن النبي صلى الله عليه
وسلم في القيد قال ابو عبد
الله لا تكون الاغلال الا
في الاعناق

(باب العين الجارية في المنام) حدثنا عبد الله بن الزهرى عن خارجة عن ابن زيد بن ثابت عن أم الصلاء وهي امرأة من نساءهم باعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

أوجه وأخذ كراهه من رواية في نسخة ما أسند بن سيرين (قلت) وقد أخرج ابن ماجه من طريق أبي بكر المذني عن ابن سيرين حديث القيد موصولا لمرفوعه ولكن المذني ضعف وأما رواية هشام فقال أحد حديثي بن هرون أنبأنا هشام هو ابن حبان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا اقترب الزمان الحديث ورؤى المؤمن الحديث وأحب القيد النوم الحديث الرؤى بالثلاث الحديث فساقا جميع مرفوعا وهكذا أخرجه القاري من رواية محمد بن الحسين عن هشام وأخرجه الخطيب في المدرج من طريق علي بن حاتم عن خالد وهشام عن ابن سيرين مرفوعا قال الخطيب المتن كما مرفوع الا ذكر القيد والثلث فانه قول أبي هريرة أدرج في الخبر وبينه معمر عن أبيه وأخرجه أبو حنيفة في صحيحه من طريق عبد الله بن بكر عن هشام قصة القيد وقال الاسحق ان هذا من قول ابن سيرين وقد أخرجه مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حبان وأبو جيعا عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال إذا اقترب الزمان قال وساق الحديث ولم يذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أمامة عن هشام مرفوعا زاد في آخره قال أبو هريرة اللين في المنام الفطرة وأما رواية أبي هلال وأبيه محمد بن سليم الراسي عن محمد بن سيرين فلم أقف عليها موصولة إلى الآن وأخرج أحمد في الزهد عن عثمان بن حماد ابن زيد عن أبيه عن ابن سيرين معقدا في المنام وهذا يشعر بان ابن سيرين كان يعتمد في تعبير التبع على ما في الخبر فاصطلي هو ذلك وكان كذلك قال القاري في هذا الحديث وان اختلف في رفعه ووقفه فان معناه صحيح لان القيد في الرجلين تثبيت له القيد في مكانه فأدركه من هو على حالة كان ذلك دليلا على ثبوته على تلك الحالة أو ما كراهه الفصل فلان محبة الاعناق نكالا لا عقوبة وقروا واذلالا وقد يحب على وجهه ويغفر على قفاه فهو مذموم شرطا وعادة ففرق بينه في المتن دليل على وقوع حال شبه القراني تلازم ولا ينفك عنها وقد يكون ذلك في دينه كواجبات فرط فيها أو معاص ارتكبها أو حقوق لازمة لم يوفها أهلها مع قدرته وقد تكون في دنياه كشدة فقره أو تلازمه (قوله) (باب العين الجارية في المنام) قال المهلب العين الجارية تحتل وجوها فان كان مأثرا ساقيا عبرت بالعمل الصالح والافلا وقال غيره العين الجارية عمل جار من ضئفة أو معروف على أو مبت قد أحدثه أو أجراه وقال آخرون عين الماء نعمه وبركة وخير وبلغ أمنيته ان كان صاحبها مستورا فان كان غير عفيف أصابته مصيبة يتكى لها أهل داره (قوله) عبد الله هو ابن المبارك (قوله) أم العلاء وهي امرأة من نسائهم) وتقدم في كتاب الهجرة أنها والله خارجة بن زيد الراوي ضاهنا وان هذا الحديث ورد من طريق أبي النضر عن خارجة بن زيد عن أمه وكثرت نسبها هناك وان اسمها كثير ومنه يؤخذ ان القائل هنا وهي امرأة من نسائهم هو الزهرى وادع به عن خارجة بن زيد ووقع في باب رؤى النساء فيما مضى فربما من طريق حنبل عن ابن شهاب عن خارجة أن أم العلاء امرأة من الانصار باعت رسول الله صلى الله عليه وسلم آخرته وأخرج أحمد وابن سعد بسند فيه على بن زيد بن جحادة بن وفيه ضعف من حديث ابن عباس قال لما مات عثمان بن مظعون قالت امرأة أنه هنيئاً الجنة فذكر نصح هذه القصة وقوله امرأة فيه نظر فاعلمه كان فيه قالت امرأة تغير ضمير وهي أم العلاء ويحتمل انه كان تزوجها قبل زيد بن ثابت ويحتمل أن يكون القول تعدد من ما عند ابن سعد بضامن مرسل زيد بن أسلم بسند حسن قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عجوزا تقول في جنازة عثمان بن مظعون وراء جنازته هنيئاً الجنة يا أبا السائب فذكر كبره وفيه بهسب ان تقول كان يحب الله ورسوله

قال طار لنا عثمان بن
 مظعون في الكتي حين
 اقترعت الانصار على
 سكتي المهاجرين فاشتكى
 فرضناه حتى توفي ثم جعلنا
 في افواه فدخل علينا
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقلت رحمة الله عليك
 ايا السائب فشاهدني عليك
 لقد اكرمك الله قال وما
 يدريك قلت لا ادري والله
 قال اما هو فقد جاءه اليقين
 اني لا رجولة اخبر من الله
 والله ما ادري وانا رسول
 الله ما فعل به ولا يكفك
 ام العلاء فوالله لا اذكر
 احدا بعده قالت ورايت
 لعثمان في النوم عينا يحمرى
 فحدث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فذكرت ذلك
 له فقال ذلك عمله يجرى له
 في باب نزع الماء من البشر
 حتى يروى الناس في رواه
 ابو هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم حدثنا
 يعقوب بن ابراهيم بن
 كثير حدثنا شعب بن حرب
 حدثنا صخر بن جويرية
 حدثنا قانع ان ابن عمر
 رضي الله عنه ما حدثه
 قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بينا انا على
 بئر انزع منها اذ جاءني
 ابو بكر وعمر فالتفتا فابو
 بكر الله

(قوله طار لنا) تقدم في بيانه في باب القرعة في المشكلات وتوقع عند ابن سعد من وجه آخر من معمر
 قنحات الانصار فيهم ان يزلوه من منازلهم حتى اقترعوا عليهم طار لنا عثمان بن مظعون يعني وتوقع في
 سهمنا كذا وقع التصير في الاصل واظنه من كلام الزهري او من دونه (قوله حين اقترعت) في رواية ابي
 ذر عن غير الكشي ثم اقترعت بعد ذلك لما وقع في رواية عقيل المذكورة انهم اقساموا المهاجرين
 فرصة (قوله فاشتكى فرضناه حتى توفي) في الكلام حذف تقديره فقام عندنا مدة فاشتكى اى مرض
 فرضناه اى قنا بامره في مرضه وقد وقع في رواية عقيل طار لنا عثمان بن مظعون فانزاه في اياتنا
 فوجع وجهه الذي توفي فيه (قلت) وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث من الهجرة ارضه ابن سعد وغيره
 وقد تقدمت سائر فوائده في اول الحنا نزول الكلام على قوله ما يفعل به والاختلاف فيها وقوله في آخره
 ذلك عمله يجرى له قيل بمقتضى انه كان لعثمان شيء عمله في افواه جارية كالصدقة وانكره مغلطاي
 وقال لم يكن لعثمان بن مظعون شيء من الامور الثلاث التي ذكرها مسلم من حديث ابي هريرة رفعه
 اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث (قلت) وهو في مردود فانه كان له ولد صالح شهد بدرا وما بعدها
 وهو السائب مات في خلافة ابي بكر فله واحد الثلاث وقد كان عثمان من الاغنياء فلا يبعد ان تكون
 له صدقة استمرت بعد موته فقد اخرج ابن سعد من مرسل ابي بردة بن ابى موسى قال دخلت امرأة
 عثمان بن مظعون على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فرأين حينها قتلن مالك بن قريش اغنى من
 بعلى فالت انا عليه قائم الحديث ويحتمل ان يراد بعمل عثمان بن مظعون مرابطته في جهاد
 اعداء الله فانه حين يجرى له عمله كاتبت في السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث
 فضالة بن عبيد رفعه كل ميت يحتم على عمله الا المرابط في سبيل الله فانه بنى له عمله في يوم القياس
 ويامن من فتنه القبر وله شاهد عند مسلم والنسائي والبراز من حديث سلمان رفعه با يوم وليلة
 في سبيل الله خبر من صيام شهر وقيامه وان مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وامن القنان وله
 شواهد اخرى فليعمل حال عثمان بن مظعون على ذلك ويزول الاشكال من اصله (قوله)
 باب نزع الماء من البشر حتى يروى الناس) هو بفتح الواو من الرى والتزيع فتح التون وسكون
 الزاى اخر اراج الماس لا استغناء (قوله رواه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم) وصله المصنف من
 حديثه في الباب الذي بعده (قوله حدثنا يعقوب بن ابراهيم بن كثير) هو الدوري وشعب بن حرب هو
 المدائني يكتفى باصلاح كان اصله من بغداد فسكن المدائن حتى نسب اليها ثم انتقل الى مكة فترضا الى ان مات
 بها وكان صدوقا شديدا الورع وقد وثقه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني وآخرون وماله في البخاري
 سوى هذا الحديث الواحد وقد ذكره في الضعفاء وشيخ بن حرب فقال منكر الحديث مجهول واظنه
 آخر واقتى اسمه واسم ابيه والعلم عند الله تعالى (قوله بينا انا على بئر انزع منها) اى استخرج منها الماء
 بآلة كاللواقي في حديث ابي هريرة في الباب الذي يليه ورايت على قلبه وعليها دلوق فزعت منها ماشاء الله
 وفي رواية همام رايته على حوض اسنى الناس واجمع بينهم ان القليب هو البئر المقلوب تراها قبل
 الطي والحوض هو الذي يجعل بجانب البئر لشراب الابل فلا منافاة (قوله ان جافى ابو بكر وعمر) في
 رواية ابي يونس عن ابي هريرة فجعافى ابو بكر فاخذ ابو بكر الدلو اى التي كان النبي صلى الله عليه
 وسلم عليها لما وقع في رواية معمر الاتية بعدهم فاخذ ابو بكر مني الدلو لم يجنى وفي رواية
 ابي يونس لبروجي واول حديث سالم من ابيه في الباب الذي يليه رايته الناس اجتمعوا ولم يذكر
 نفسه التزيع وتوقع في رواية ابي بكر بن سالم من ابيه اريت في النوم اى التزيع على قليب بدلو بكر

فذكر الحديث نحوه أخرجه أبو عوانة **(قوله فزع ذنوبا وأذنين)** كذا هنا ومثله لا كثر الرواة
 ووقع في رواية همام المذكرة ذنوبين ولم يسئلوا عنه في رواية أبي يونس والخبزبفتح المعجمة الدلو
 المملوء **(قوله وفي نزع ضعف)** تقدم شرحه وبيان الاختلاف في تأويله في آخر علامات النبوة في
 مناقب عمر **(قوله ففقر الله له)** وقع في الروايات المذكرة والله يخفله **(قوله ثم أخذها ابن الخطاب)**
 من يد أبي بكر كذا هنا ولم يذكر مثله في أي بكر الدلو من النبي صلى الله عليه وسلم فيه اشادة
 إلى أن عمر ولي الخلافة بهد من أبي بكر إليه بخلاف أبي بكر فلم تكن خلافة بعده صريح من النبي صلى
 الله عليه وسلم ولكن وقعت هذه اشارات إلى ذلك فيها ما يقرر من الصريح **(قوله فاستنحلت)**
 في بدنه غربا أي نحو لست بالدور بارهي بفتح العين المعجمة وسكون الراء عدها موحدة بلفظ مقابل
 الشرق قال أهل اللغة الغرب الدلو العظيمة المتخذة من جلود البقر فاذا فاحت الراء فحول الماء الذي يسيل
 بين البئر والحوض ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك البوني أن الغرب كل شيء مرفوع وعن الداودي قال
 المراد أن الدلو ألحالت باطن كفيه حتى صار أجرا من كثرة الاستماع قال ابن التين وقد أنكر ذلك أهل
 العلم وردوه على قائله **(قوله فلم أر عبقريا)** تقدم ضبطه وبيان في مناقب عمر وكذلك قوله بغري غريبه
 ووقع عند النسائي في رواية ابن جرير عن موسى بن عبيدة عن سالم عن أبيه قال حجاج قلت لابن
 جرير ما استحال قال رجع قلت ما العبقري قال الاجبر وتفسير العبقري بالاجبر غريب قال أبو عمرو
 الشيباني يعقري القوم سيدهم وقومهم وكبرهم وقال الفارابي العبقري من الرجال الذي ليس فوقه
 شيء مذكرا لا زهري أن عبقر موضع بالبادية وقيل بالذكان ينسج فيه البسط المشوي فاستعمل في كل
 شيء جيد وفي كل شيء فائق ونقل أبو عبيدناهم أن أرض الجن وصار مثالا لكل ما يناسب إلى شيء نفيس
 وقال القراء العبقري السيد وكل فاجر من حيوان وجوهرو بساط وضعت عليه وأطلقوه على
 كل شيء عظيم في نفسه وقد وقع في رواية عقيل المشار إليه بنزع ابن الخطاب وفي رواية أبي يونس
 فلم أر نزع وجعل قط أقوى منه **(قوله حتى ضرب الناس بطن)** بفتح المهملة وفي آخره فون هو ما بعد
 للشرب حول البئر من مبارك الأبل والمراد بقوله ضرب أي ضربت بطن بركت والبطن للأبل
 كالوطن للناس لكن غلب على مبركها حول الحوض ووقع في رواية أبي بكر بن سالم عن أبيه عند أبي بكر بن
 أبي شيبة حتى روى الناس وضربوا بطن ووقع في رواية همام فلم ير نزع حتى تولى الناس والحوض
 بنفجر وفي رواية أبي يونس ملائ بنفجر قال القاضي عياض ظاهر هذا الحديث أن المراد خلافة
 عمر وقيل هو خلافة ما معالان بابكر جمع شمل المسلمين وأولاد بفتح أهل الردة وابتدت الفتوح في
 زمانه ثم عهد إلى عمر فكثر في خلافة الفتوح واتسع أمر الاسلام واستقرت فواعده وقال غيره معنى
 عظم الدلو في بدنه ككون الفتوح كثر في زمانه ومعنى استنحلت انقلب عن الصغر إلى الكبر
 وقال النووي قالوا هذا المنام مثال لما جرى للخليفتين من ظهور آثارهما الصالحة وارتفاع الناس
 بهما وكل ذلك ما أخذ من النبي صلى الله عليه وسلم لأنه صاحب الامر فقام به أكمل قيام وقرر فواعده
 الدين ثم خلفه أبو بكر قاتل أهل الردة وقطع ديارهم ثم خلفه عمر فأتبع الاسلام في زمانه فثبته أمر
 المسلمين وتلبخه الماء الذي فيه حياتهم وصلاحهم وشبه بالمستقي لم منها وسبقه هو قيامه بمصالحهم
 وفي قوله لم يرضي إشارة إلى خلافة أبي بكر بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لأن في الموت راحة
 من كدر الدنيا ونعها اقام أبو بكر بتدبير أمر الاممة ومعاونة أحوالهم وأما قوله وفي نزع ضعف فليس
 فيه خط من فضيلته وانما هو اخبار عن حالة في قصر مدة ولايته وأما ولاية عمر فاتها بالمطال

فزع ذنوبا وأذنين وفي
 نزع ضعف فقفر الله له ثم
 أخذها عمر بن الخطاب
 من يد أبي بكر فاستنحلت
 في بدنه غربا فلم أر عبقر يا من
 الناس بغري غريبه حتى
 ضرب الناس بطن

كثر انتفاع الناس بها وانتعد دائرة الاسلام بكثرة الفتوح وتخصير الامصار وتدوين الدواوين واما قوله والله يغفر له فليس فيه نص له ولا اشارة الى وقوع منه ذنب وانما هي كلمة كانوا يقولونها يدعون بها الكلام وفي الحديث اعلام بخلافهما وسعة ولا يتما وكثرة الانتفاع بما كان كمال وقال ابن العربي ليس المراد بالاول التقدير الدال على قصر الخط بل المراد الاتكمن من البسر وقوله في الرواية المذكورة بدو بكثرة فيه اشارة الى صفه الدلو قبل ان يصير غرابا يخرج او ذر الهروي في كتاب الروي ما من حديث ابن مسعود نوح حديث الباب لكن قال في آخره فغريها يا ابا بكر قال الى الامر بعدك ويذهب عدي عمر قال كذلك عبرها الملائكة في سنده اوبن جابر وهو ضعيف وهذه الرواية منكورة وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر زيادة فيه فاخرج اجدوا ابو داود واختره الضياء من طريق اشعث بن عبد الرحمن الجرمي عن ابيه عن سمرة بن جندب ان رجلا قال يا رسول الله رايت كان لدواي من السماء فجاءه ابي بكر فاخذ بهر اقيها فشر بשרنا ضعفا ثم جاء عمر فاخذ بهر اقيها فشر بשר حتى تضلع ثم جاء عثمان فاخذ بهر اقيها فشر حتى تضلع ثم جاء علي فاخذ بهر اقيها فاشطت وانتضع عليه منها شيء وهذا يبين ان المراد بالترغ الضعيف والترغ القوي الفتوح والغنائم وقوله في ضم المهمة وتشد بدالدم أي أرسل الى أسفل وقوله بهر اقيها بكسر المهملة وقع القاف والعراقان خشتان مجعلان على قم الدلو متخالفان لربط الدلو وقوله تضلع بالضم المعجمة أي ملاشلاعة كناية عن التبع وقوله اشطت ضم المنة وكسر المعجمة بعدها طاء مهمة أي نزعته منه فاضطربت وسقط بعض ما فيها الزكاة قال ابن العربي حديث سمرة يجاوز حديث ابن عمر وما خبرنا (قلت) الثاني هو المعتبر فحدث ابن عمر مصرح بان النبي صلى الله عليه وسلم هو الراي وحدث سمرة فيه ان رجلا اشهر النبي صلى الله عليه وسلم انه راى وقد اخرج احمد من حديث ابي الطفيل بل هذا الحديث ابن عمر وزاد فيه فوروت على غنم سود وغم عقرو وقال فيه فاولت السود العرب والعفر العجم وفي قصة عمر خلا الخوض واروى الواردة من المغيرة بن معاوية ايضا ان في حديث ابن عمر نزع الماء من البئر وحدث سمرة فيه نزل الماء من السماء فمها فستان تشاد احدهما الاخرى وكان قصة حديث سمرة ساقفة فنزل الماء من السماء وهي خزائنه فاسكن في الارض كما يقتضيه حديث سمرة ثم اخرج منها الدلو كدال عليه حديث ابن عمر وفي حديث سمرة اشارة الى نزول النصر من السماء عن الخلفاء وفي حديث ابن عمر اشارة الى استلانهم على كنوز الارض باليدهم وكلاهما ظاهر من الفتوح التي فتحوها وفي حديث سمرة زيادة اشارة الى ما وقع لعل من القرن والاختلاف عليه فان الناس اجعوا على خلافه ثم يلبث اهل الجبل ان يخرجوا عليه واستنح معاوية في اهل الشام ثم حارب بصقين ثم غلب بعد قليل على مصر وخرجت الحارورة على علي فلم يحصل له في ايام خلافته راحة فضرب المذام المذكور مثلا لادولهم رضوان الله عليهم اجمعين ﴿قوله باب﴾ نزع الذنوب والذنوبين من البسر بضعف أي مع ضعف نزع ذكر فيه حديث ابن عمر الذي قبله وحديث أبي هريرة بمعناه وزهير في الحديث الاول هو ابن معاوية وقوله عن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم كانه تخدم قلنا بئس سؤال عن ذلك فاخبر به الصعابي وقوله في أبي بكر وعمر أي فيما يتعلق بعدة خلافتهما وقوله رايت القائل هو النبي صلى الله عليه وسلم وما كى ذلك عنه هو ابن عمر وقوله رايت الناس اجتمعوا فاقام ابي بكر فيه اختصار بواضعه ما قبله وان النبي صلى الله عليه وسلم بدال ولا نزع من البئر جاءه ابي بكر وقد تخدمت بقبه فورا نحدث في الباب في الباب قبله وسعيد في الحديث الثاني هو ابن المسيب وفي الحديثين انه من رأى انه

باب نزع الذنوب والذنوبين من البسر بضعف حدثنا احمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا موسى بن عقبة عن سالم عن ابيه عن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في ابي بكر وعمر قال رايت الناس اجتمعوا فقام ابي بكر فنزع ذنوبا او ذنوبين وفي نزع ضعف والله يغفر له ثم قام ابن الخطاب فاستعانت فمأرايات في الاس من بشري فربه حتى ضرب الناس بهن حدثنا سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي شهاب اخبرني سعيدان باهريرة اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يئانا ناغم رايتني على قاييب وعليهم اذ لو فنزع منها ما شاء الله ثم اخذها ابن ابي قحافة فنزع منها ذنوبا او ذنوبين وفي نزع ضعف والله يغفر له ثم استعانت عمر باخذها بحسرين الخطاب فمأرايات الناس ينزع نزع عمر بن الخطاب حتى ضرب الناس بطن

(باب الاستراحة في المنام)

حدثنا اسحق بن ابراهيم

حدثنا عبد الرزاق عن

معمر عن همام ان سمع

اباه ربه رضى الله عنه

يقول قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم ينشأ انا

ناثم رايت انا على حوض

اسقى الناس فانا في ابوك

فاخذ الدلو من يدي

ليرى حتى فرغ فزوى

نزع ضعف الله بفقره

فاني ابن الخطاب فاخذ

منه فلم يزل ينزع حتى تولى

الناس والحوض يتفجر

(باب القصر في المنام)

حدثنا سعيد بن عفير حدثني

الليث حدثني عقيل عن

ابن شهاب اخبرني سعيد

ابن المسيب ان اباه ربه

قال ينشأ نحن جلوس عند

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال ينشأ انا ناثم رايتني

في الجنة فاذا امرأتنا تنوضا

الى جانب قصر قلت لمن

هذا القصر قالوا العبرين

الخطاب فذكرت تغييرته

فوليت مدبر قال ابو هريرة

فبني عمر بن الخطاب ثم

قال اعلي بن ابي انت

واي يا رسول الله انار

يستخرج من شرمائه على ولاية جليلة وتكون مدته بحسب ما استخرج فلهو كثيرة وقد تغير البشر بالمرأة

وما يخرج منها الا اولاد وهذا الذي اعتمد اهل التعبير لم يخرجوا على الذي قبله فهو الذي ينبغي ان

يعول عليه لكنه بحسب حال الذي ينزع الماء والله اعلم (قوله باب الاستراحة في المنام)

قال اهل التعبير ان كل المستريح مستقبلا على قضاءه بقوى امرهم تكون الدنيا تحت يده لان

الارض اقوى ما يستداليه بخلاف ما اذا كان منطبقا فانه لا يدري ما وراءه ذكر فيه حديث همام

عن ابي هريرة في رؤياه صلى الله عليه وسلم الدلو وفيه فاختذ ابو بكر الدلو ليربني وقد تقدمت

فوائده في الذي قبله وقوله فبني رايتني على حوض اسقى الناس كذلك الا كروني رواية

المستلم والكشبي على حوضي والاول اولى وكنه كان علا من الشرف فيسكب في الحوض والساق

ينزلون الماء ليهامهم وانفسهم وان كانت رواية المستلم محظوظة احتمل ان يراد حوضه في الدنيا

لاحوضه الذي في القيامة (قوله باب القصر في المنام) قال اهل التعبير القصر في

المنام على صالح لاهل الدين ولغيرهم حسن وضيق وقد يفسر دخول القصر بالنزوح ويذكر فيه حديث

ابي هريرة ينشأ نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينشأ انا ناثم رايتني في الجنة اخرجه

من رواية عقيل عن ابن شهاب ووقع عند مسلم من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب بلطف ينشأ

انا ناثم اخرايتني وهو ضم التاء لضمير المتكلم (قوله فاذا امرأتنا تنوضا) تقدم في مناقب عمر ما نقل

عن ابن قتيبة الخطابي ان قوله تنوضا تصعيف وان الاصل شوهاه بين معجزة متفوحه وارو

ساكنه ثم هاء عوض الضاد المعجزة واعتل ابن قتيبة بان الجنة ليست دار تكليف ثم وجدت بعضهم

اعترض عليه بقوله وليس في الجنة شوهاه وهذا الاعتراض لا يرد على ابن قتيبة لانه ادعى ان المراد

بالشوهاه الحسناء كما تقدم بيانه واشعافا للوضوء لقوى ولا مانع منه وقال القرطبي انما تنوضات

لترداد حسناتهن والانهما تزيل وسعوا ولا قدر اذا الجنة منزلة عن ذلك وقال الكرماني تنوضا من

الوضاء وهي النظافة والحسن ويحتمل ان يكون من الوضوء ولا يمنع من ذلك كون الجنة ليست

دار تكليف بل هو ان يكون على غير وجه التكليف (قلت) ويحتمل ان لا يرد ادقوع الوضوء منها

حقيقة لكونه مناما فيكون مثالا لحالة المرأة المذكرة وقد تقدم في مناقب ائمة السلام وكانت في

قيدها الحياة حيث قد قرأها النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة الى جانب قصر عمر فيكون تغييره بانها من

اهل الجنة لقولهم والجموع ومن اهل التعبير ان من رآه دخل الجنة انه يدخلها فكيف اذا كان الرائي

لذلك اسدقا لخلق وامام وضوءها في غير نظامها حا ومغنى وطهارتها جماعا وحكاما كونهما

الى جانب قصر عمر فقيه اشارة الى انها تدرج خلافة وكان كذلك ولا يعارض هذا ما تقدم في صفة

الجنة من بدء الخلق من ان رؤيا الانبياء حق والاستدلال على ذلك بقيرة عمر لانه لا يلزم من كون المنام

على ظاهره ان لا يكون بعضه بغيره في تفسيره فان رؤيا الانبياء حق يعني ليست من الاضغاث سواء

كانت على حقيقتها او ما لا والله اعلم وقد تقدمت فوائدها في الحديث في مناقب وقوله اعلي بن

ابي انت وامى يا رسول الله انار تقدمت من ان المتأول لان القياس ان يقول اعلي انار منكم وقال

الكرماني لفظ علي بن ابي ليس متعلقا بانار بل التقدير مستعليا علي بن ابي عليا قال يودعوى القياس

المذكور ومنه اذ لا يجوز الى ان كتاب الطبع وضوح المعنى بدونه ويحتمل ان يكون اطلق

على وادامد كقيل ان حروف الجر تنواب وفي الحديث جواز ذكر الراجل بما علم من نقله كثيرة

عمر وقوله رجل من قريش عرف من الرواية الاخرى انه عمر قال الكرماني علم النبي صلى الله عليه وسلم

حدثنا هرون بن علي حدثنا شعير بن سليمان حدثنا عبد الله بن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلت الجنة فادأ بأخصر من ذهب فقلت لمن هذا فقال الرجل من قرش فاستعني أن أدنسه يا ابن الخطاب الامام اعلم من غير ذلك قال وعليك آغار يا رسول الله في باب الوضوء في المنام في حديث يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينا أنا نائم إذ أتني في الجنة فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر فقلت لمن هذا القصر فقالوا المرقد ذكرت غيرته فقلت مدبر أقبى عمر وقال عليك أي أنت وأبي يا رسول الله آغار في باب الطواف بالكعبة في المنام في حديث أبي الويلان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا أنا نائم أتني أبواب الكعبة فإذا رجل آدم ٣٣٧ سبط الشعر بين رجلين يظفرا رأسه

ما فقلت من هذا قالوا ابن مريم فذهبت أدفنت فإذا رجل أحر جسيم جد الرأس أعور العين اليمنى كان جنبه عنقه طائفة قلت من هذا قالوا الدجال أقرب الناس بشهبا ابن تطن وابن تطن رجل من بني المصطلق من خزاعة في باب إذا أعطى فضله غيره في النوم في حديثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني حمزة بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه حتى أفي لأرى أرى يجبري ثم أعطيت فضله عمر قالوا فما أولته يا رسول الله قال العلم في باب الامن وذهاب

انه هو اما بالقارئ واما بالوحي (قوله معتبر) هو ابن سليمان التيمي البصري وعبد الله بن عمر هو العمري المدني تقدم حديث جابر أم من هذا وشرحه مستوفى في المنافع (قوله باب الوضوء في النوم) قال أهل التعبير رؤية الوضوء في المنام وسيلة إلى سلطان أو عمل فإن أتته في النوم حصل مراده في اليقظة وان تعذر لعجز الماء مثلاً أو قوضاً بالاجحوز الصلاة به فلا والوضوء للخائف أمان ويدل على حصول الثواب وتكفير الخطايا وذكره كريمة حديث أبي هريرة لما ذكر في الباب الذي قبله وقد مضى الكلام فيه (قوله باب الطواف بالكعبة في المنام) قال أهل التعبير الطواف يدل على الحج وعلى التزويج وعلى حصول أمر مطلوب من الامام وعلى بر الوالدین وعلى خدمة عالمه الدخول في أمر الامام فان كان الرائي رقيقاً يدل على صحته لبيده (قوله بينا أنا نائم) أتني أطوف بالكعبة الحديث تقدم شرحه مستوفى في ذكر كريمة عليه السلام من أحاديث الانبياء وأما في شيء مما يتعلق بالرجال في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى (قوله باب اذا أعطى فضله غيره في النوم) ذكر كريمة حديث ابن عمر الماضي في باب اللين مشروحا وقوله لري أي ما تروى به وهو اللين أو هو اطلاق على سبيل الاستعارة قاله السكراني قال واسناد انطروج اليه قرينة وقيل الرى اسم من أسماء اللين (قوله باب الامن وذهاب الروح في المنام) الروح ففتح الراء وسكون الواو بعدها عين مهملة تخوف وأما الروح ضم الراء فها هو النفس قال أهل التعبير من رأى انهماك من شيء آمن منه ومن رأى انه قد آمن من شيء فانه يخاف منه وذكر كريمة حديث ابن عمر في رؤياه من طريق نافع عنه وقد مضى شرحه فرياً (قوله ان رجلاً) لم أقف على أسمائهم (قوله يقول فيها) أي بمعبرها (قوله حديث السنن) أي صفيره وفي رواية الكشمي في حديث السنن ففتح الدال (قوله وبنى المسجد) يعني انه كان بأوى اليه قبل ان تزوج (قوله فاضطجعت ليله) في رواية الكشمي ذات ليلية (قوله اذ جاءني ملكان) لم أقف على منيتهما قال ابن بطال يؤخذ منه الجزم بالثي بان كل من أمله الاستدلال لان ابن عمر استدل على انهما ملكان بانهما وقفاه على جهنم ووعظاه بهما الشيطان لا يظن ولا يذكر الخبير (قلت) ويحتمل ان يكونا أخبراه بانهما ملكان (١) أو اعتمد التبعي صلى الله عليه وسلم لما

٤٣ - فتح الباري - ثاني عشر في الروع في المنام في حديثنا يحيى بن سعيد بن عبد الله بن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يرون الرؤيا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقصونها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول فيهارس رسول الله صلى الله عليه وسلم ماشاء الله وأعلام حديث السنن وبيت المسجد قبل أن أسمع فقلت في نفسي لو كان فينا خير لرايت مثل ما يرى هؤلاء فلما اضطجعت ليله قلت اللهم ان كنت تعلم في خبرا فاروي بها فينا أنا كذلك اذ جاءني ملكان في يد كل واحد منهما مقبعة من حديد فيلبان في الي جهنم وأما بينهما دعوا الله اللهم أو عذبلن من جهنم ثم رأاني يقيني ملك في يده قوله أو اعتمد الخ كذا في النسخ وتامل اه (١)

قرون كثر والناس في كل قرن ٣٣٨ ملكة مقيمة من حديد يوراني فها يزالوا معلقين بالسلال رؤسهم أسفلهم

قصته عليه حقه فاعتمد على ذلك **(قوله مقصود)** بكسر الميم والجمع ومقاص وهي كالسياط من حديد
روىها معاوية قال الجوهري التهمة كالحجج وأغرب الدودي فقال التهمة والمقرعة واحد **(قوله)**
لم نزع أي لم نزع في رواية الكشيemy لن نزع فغسل الأول ليس المراد أنه لم يقع له فزع بل لما كان
الذي فزع منه لم يستمر فكأنه لم يزع وعلى الثانية فالمراد أنه لا يزع عليه بعد ذلك قال ابن بطال إنما
قال له ذلك لما رأى منه من الفزع ووقت ذلك منه لأن الملك لا يقول إلا الحق انتهى ووقع عند ابن أبي
يبيبة من رواية جبرين حازم عن نافع فلقبه ملك وهو برعد قال لم نزع ووقع عند كثير من الرواة أن
نزع بحرف لاء مع الحزم ووجه ابن مالك بأنه سكن العين للوقوف ثم شبهه بسكون الحزم فحذف الألف
فبقي ثم جرى الوصل بجرى الوقوف ويجوز أن يكون جزءه بلن وهي لفظة قليلة كحكاها السكاكي وقد
تقدم شي من ذلك في الكلام على هذا الحديث في كتاب التهجد **(قوله كطى البشر له قرون)** في رواية
الكشيemy لما وقرون البشر جوا نها التي تنى من حجارة توضع عليها الخشبة التي تعلق فيها البكرة
والعادة أن لكل شرقرين وقوله وأرى فيها رجالا معنيين في رواية سالم التي بهذا فإذا فيها ناس عرفت
بعضهم **(قلت)** ولم ألق في شيء من الطرق على تسمية أحد منهم قال ابن بطال في هذا الحديث أن بعض
الرواة بالاحتياج إلى تعبير وعلى أن مافس في النوم فهو وتفسيره في القطة لأن النبي صلى الله عليه وسلم
يزد في تفسيره على مافسها الملك **(قلت)** يشترى قوله صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث أن عبد الله
رجل صالح وقول الملك قبل ذلك نعم الرجل أنت لو كنت تكسر الصلاة ووقع في الباب الذي بعده أن
الملك قال لم نزع أنت رجل صالح وفي آخره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أن عبد الله رجل صالح
لو كان يكسر الصلاة من الليل قال وفيه وقوع الوعيد على ترك السنن وجواز وقوع العذاب على ذلك
هو مشروط بالمواظبة على الترك رغبة عنها فالوعيد والعذاب إنما يقع على المحرم وهو الترك
فيبدأ بالأعراض قال وفيه أن أصل التعبير من قبل الانبياء ولذلك تنبى ابن عمر أنه يرى رواية في خبره
لأنه ليكون ذلك عنده أسلافاً وقد صرح الأشعري بأن أصل التعبير بالتوبيخ من قبل الانبياء
وعلى ألسنتهم قال ابن بطال وهو كقول لكن الواردة عن الانبياء في ذلك وإن كان أسلافاً فلا يجمع
لما رأى فلا بد للعاد في هذا الفن أن يتبدل حسن نظره فإدخال نص عليه إلى حكم التمثيل ويجعله
حكم النسبة الصحيحة فيجعل أصلاً يلحق به غيره كما يفعل النقيب في فروغ الفقه وفيه جواز الميئبة في
السجد ومشرعية النبا في قص الرواية أو تأديب ابن عمر مع النبي صلى الله عليه وسلم ومما يتنه حيث
يقص رؤياه بنفسه وكأنه لما أتته لم يؤثر أن قصها بنفسه قصصها على اختله لادالة عليها وفضل
بإمام الليل وغير ذلك مما تقدم ذكره وبطل في كتاب التهجد وأهله **باب**
لاخذ على اليمين في النوم وفي رواية بإبيمن ذكر فيه حديث ابن عمر لما ذكره قوبل من طرقتي سالم
هو ابن عبد الله بن عمر عنه وقد تصدق مستوفى في الذي قبله والله الحمد ويؤخذ عنه أن من أخذ في
نامه إذا سار على يمينه يعبره بأنه من أهل اليمين والعرب يفتح المهمة والزأي فهو وحده من لأزوجه
يقال له الأعراب جملة في الاستعمال وقوله أخذ في بالنون وفي رواية بالوحدة **باب**
الصدق في النوم قال أهل التعبير الصدق في النوم أصح أو ما من جهة أمارة

عرفت فيها رجالا من
قريش فاحضر فواي عن
عن ذات البين قصصهما
على قصة قصصهما فقصه
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان
صداي رجل صالح فقال
ناقم لم يزل بعد ذلك يكثر
الصلاة في باب الاخذ على
البين في التوم حدثني
عبد الله بن محمد حدثنا
هشام بن يوسف اخبرنا
معمر بن الزهرى عن
سالم عن ابن عمر قال كنت
غلاما شابا بذي فابى
التي صلى الله عليه وسلم
وكنيت ايت في المسجد
وكان من رأى منا فاه
على التي صلى الله عليه
وسلم قلت اللهم ان كان
في هذا خير فارني منا
يعبرني رسول الله صلى
الله عليه وسلم فميت
فرايت ملكين اتاني
فاطلقاني فلقبهما ملك
آخر فقال ان نراك انك
رجل صالح فاطلقاني الى
نارا فاذا هي مطوية على
البئر فاذا فيها ناس قد
صرف بعضهم فاخذوا
ذات البين فلما أصبحت

ذكرت ذلك الحفصة فرعت حفصة انها فصحا على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان عبد الله رجل صالح لو كان يكثر
الصلاة من الليل فقال الزهري وكان عبد الله يركب الصلاة من الليل (باب القدح في التوم) حدثنا ائمة بن سعيد حدثنا الميث
من عقيل عن ابن شهاب عن جزة بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بينما انا

وقد حرج الزجاج بذلك على ظهور الاشياء الحقة وقدح الذهب والفضة ثناء حسن ذكر فيه حديث ابن عمر المتقدم في باب اللين وقد مضى شرحه هناك **(قوله باب)** اذا طار النسي في المنام اي الذي من شأنه ان يطير قال اهل التعبير من رأى انه يطير فان كان الى جهة السماء غير ترمي به ناله ضرر وان غاب في السماء علم برجع مات وان رجع افاق من مرضه وان كان يطير عرضا ساقرو ناله رقة بقدر طيرانه فان كان يمنحنا فهو مال واسطان يسافر في كنفه وان كان غير جناح دل على اتغير رقبيا بدخلفه وقالوا ان الطير ان الشرا دليل ردى **(قوله يعقوب بن ابراهيم)** اي ابن سعد الزهري وصالح هو ابن كيسان **(قوله عن ابن عبيدة)** بالتصغير ابن نشيط بنون ومعجمه ثم هـ مة وزن عظيم ووقع في رواية الكشميني من اي عبيدة جعلها كنية والصواب ابن فقد تقدم هذا الحديث بهذا السند في او اخر المغازي في قصة العنسي وقال فيه عن ابن عبيدة بغير اختلاف وزاد في موضع آخر اسمه عبد الله **(قلت)** وهو الابدئي بفتح الراء والموحدة بعد هاء معجمة اخو موسى بن عبيدة الابدئي المحدث المشهور بالضعف وليس لعبد الله هذا في البخاري سوى هذا الحديث وقد اختلف على يعقوب ابن ابراهيم بن سعد في سنده فاخرجه النسائي عن ابي داود الحارثي عنه عن ابيه عن صالح قال قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة اسقط عبد الله بن عبيدة من السند **وهكذا** اخبره الاسماعيلي من وجه آخر عن ابي داود الحارثي ومن رواية عبيد الله بن سعد بن ابراهيم عن عمه يعقوب قال الاسماعيلي هذان ثخنان روبا هكذا **(قلت)** لكن سعيدة وقد ناهه عباس بن محمد الدوري عن يعقوب بن ابراهيم اخبره ابو نعيم في المستخرج من طريقه وقد تقدم شرح الحديث في المغازي وباني شيء منه بعد ابواب ان قول ابن عباس في هذه الرواية ذكر لي على البناء للمجهول بين من رواية نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك ان المجهول المذكور ابو هريرة قال المهلب هذه الرواية ليست على وجهها وانما هي من ضرب المثل وانما اول النبي صلى الله عليه وسلم السوار بين بالكذا بين لان الكذب وضع الشيء في غير موضعه فلما راى في ذراع عبيد - وار بن من ذهب وليسان من لبه لانهم امن حلية النساء عرفانه سبظهر من يدعي ما ليس له وايضا في كونه ما من ذهب والذهب منهى عن لبه دليل على الكذب وايضا فالذهب مشتق من الذهب فسلم انه شيء يذهب عنه وكذا بالاذن له في نفسه ما فلما افرق فانه لا يثبت لهما امر وان كلامه الوحي الذي جاء به ينزههما عن موضعهما والنفخ يدل على الكلام انتهى ملخصا وقوله في آخر الحديث فقال عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة راوى الحديث وهو موصول بالسند المذكور اليه وهذا التفسير يوهم انه من قبله وسياق قريبان من وجه آخر عن ابي هريرة انه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فيعتمد ان يكون عبيد الله لم يسمع ذلك من ابن عباس وقد ذكرت خبر الاسود العنسي هناك وذكرت خبر مهلب وقسلة في غزوة احد وشيخان خبره في او اخر المغازي ايضا قال الكرماني كل من قال للاسود العنسي ذوا الحمار له علم جاريا اذا قال له اسجد يخفف راسه **(قلت)** فلي هذا هو بالحاء المهملة والمعروف انه بالباء المعجمة بلفظ الثوب الذي يمشى به قال ابن العربي كل الذي صلى الله عليه وسلم يتوقع طلائن امر مهلبه والعنسي قال الروء ياعليهما يكون ذلك اخر اجال لتمام عليهما وقدما لخالهما فان الروء اذا عيرت خرجت ويحتمل ان يكون وحي والاول اقوى كذا قال **(قوله باب)** اذا راى بقراتنحر كذا ترجم بغير النحر ولم يقع ذلك في الحديث الذي ذكره عن ابي موسى وكانه اشار بذلك الى ملورد في بعض طرق الحديث كما بينته وحدثني ابي موسى المذكور في الباب اورد به هذا السند يتبعه في

ثانم اثبت قدح لبن فشربت
 هـ ثم اصطبقت فضلى عمر
 ابن الخطاب قالوا فآلوتنه
 يا رسول الله قال العلم باب
 اذا طار النسي في المنام
 حدثني سعيد بن هذال
 عبد الله الجرمي حدثنا
 يعقوب بن ابراهيم حدثنا
 ابي عن صالح عن ابن عبيدة
 ابن نسي ط قال قال عبد الله
 ابن عبد الله سالت عبيد
 الله بن عباس رضى الله
 عنهما عن رؤيا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم التي
 ذكر فقال ابن عباس ذكر
 لي ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال بينا انا ثم
 رايت انه وضع في يدي
 سوارا من ذهب فقطعهما
 وكرهتهما فاخذني فنفضتهما
 فلما راواتهما كذا بين
 بخرجان فقال عبيد الله
 احداهما العنسي الذي قتله
 في زور باليمن والاسم
 مسلمة بن ابى ازارى بقر
 تنحر **(قوله)** حدثني محمد بن
 العلاء حدثنا ابو اسامة عن
 برد بن جده ابي برد
 عن ابي موسى

علامات النبوة وفرق منه في المخازي بهذا السند أيضا وعلق فيها منه قطعة في الهجرة فقال وقال ابو موسى وذكر بعضه هنا وحضه جداره ابوابكم يذكر بعضه وقد تقدم في غزوة أحد شرح ما أورده منه فيها **(قوله أراه)** ضم أوله أي ناظره وقد بينت هناك أن القائل أراه هو البخاري وإن مسلما وغيره روي عنه عن أبي ريب محمد بن العلاء شيخ البخاري فيه بالسند المذكور بدون هذه القطعة بل جزئوا برقمه **(قوله فذهب وهلى)** قال ابن التين وروى بنا وهلى بفتح الهاء واقتضى ذكره أهل اللغة بسكونها تقول وهلت بالفتح أهل وهلا فذهب وهلى اليه وانت تريد غيره مثل وهيت وهلى بهم وهلا بالتحريك إذا فرغ قال ولعله وقع في الرواية على مثل مقالوه في البحر بحر بالتحريك وكذا النهر والنهر والشعر والشعر انتهى وهذا جزم أهل اللغة ابن فارس والقاري والجوهري والقالي وابن القطائع الاتهام لم يقولوا أنت تريد غيره وقد وقع في حديث المائنة قوله هل الناس في سقا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهلا بالتحريك قال النووي معناه غلطوا في حال وهلى بفتح الهاء هل بكسر ها وهلا بسكونها مثل ضرب ضرب بالى غلط وذهب وهى إلى خلاف المصواب وأما وهلت بكسر ها وهلى بالفتح وهلا بالتحريك أيضا كعدوت أحد حذرنا فنهاه فزعت والوهلى بالفتح الفرع وضبطه النووي بالتحريك وقال وهلى بالتحريك معناه الوهم والاعتقاد أو ما صاحب النهاية فجزم أنه بالسكون **(قوله أو المجرى)** كذا في خبرنا بالالف واللام ورواهه الأصملي ووقع في رواية كريمة أو هجر غير القبولام وهى بلدة قدمت يانها في باب الهجرة إلى المدينة **(قوله روايت فيها بقر الله خير)** تقدم ما فيه ووقع في حديث جابر عند أحد النسائي والدارمي من رواية جابر سلمة عن أبي الزبير عن جابر في رواية لأحد حدثنا جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت كفى في درع حصينة ورأيت بقر الله خير فقلت الدرع الحصينة المدينة وإن البقر فخر والله خير وهذه القطعة الأخيرة وهى بفتح الموحدة وسكون القاف مصدر قره يقره بقره بقر أو منهم من ضبطها بفتح التون والقاف ولهذا الحديث سبب جاء بيانه في حديث ابن عباس عند أحد النسائي والطبراني وصححه الحاكم من طريق أبي الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس في قصة أحد وإشارة النبي صلى الله عليه وسلم عليهم أن لا يرحوا من المدينة وأما رهم الخروج الحلب الشهادة ولبه التلافة ونداءهم على ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لبي إذا لبس لامتة أن يضعها حتى يقاتل وفيه اعتراضات في درع حصينة الحديث شعرو حديث جابر وأتم منه وقد نقلت الإشارة إليه وإلى ماله من شاهد في غزوة أحد وقدم هناك قول السهلي أن البقر تعبر برجال مسلحين يتناطحون في القتال والبحث معه فيه وهو ما نكلم على رواية ابن اسحق أي رأيت والله خير أرايت قرا ولكن تقيده في الحديث الذي ذكرته البقر يكونان تعبر هو على ما فسر في الحديث بأنهم من أصيب من المسلمين وإن كانت الرواية بسكون القاف أو بالتون والقاف وليس من رواية البقر المتناطحة في شيء وقد ذكر أهل التصريح للبقر في التوم وجوها أخرى منها أن البقرة الواحدة قصر بالزوجة والمرأة والخدام والارض والثور يفسر بالثور لكونه يشير الارض فيتحرك لا عابها وساقها فكذلك من يشير في ناحية الحلب ملا أو غيره ومنها أن البقرة إذا وصلت إلى بلد فإن كانت بجمرة فسمت بالسكن والافسح كرايو أهل بادية أو يس جمع في تلك البلد **(قوله)** وإذا تخبر ما جاء الله به من الخير ثواب الصدقة الذي آتانا الله بعد يوم بدر المراد بما بعد بدر ففتح خير ثم مكة ووقع في رواية بعد الضم أي جدا أحد ونصب يوم أي ما جاء الله به بعد بدر الثانية من شيت ثواب المؤمنين قال المكرم ما في يومه مثل أن يراد بالخبر والغنيمة وبعداي بخبر والثواب بالخبر حصلا

أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رأيت في المنام أني أهاجر من مكة إلى أرض بها نخل فذهب وهلى إلى أنها البجامة أو المجر فأذا هى المدينة يثرب ورايت فيها بقر والله خير فأذا هم المؤمنون يوم أحد وإذا تخبر ما جاء الله به من الخير وثواب الصدقة الذي آتانا الله بعد يوم بدر

في يوم بدر (قلت) وفي هذا السياق اشعار بان قوله في الخبر والله خير من جلة الرد يا والذي يظهر ان لفظة لم تحرر راراده وان رواية ابن اسحق هي المحررة وانه رأى قراوى غيراً فأول البقر على من قتل من الصحابة يوم أحد وأول الخير على ما حصل لهم من ثواب الصدق في القتال والصبر على الجهاد يوم بدر وما جسدته الى فتح مكة والمراد بالبدعية على هذا الايتنص عابدين بدر وأحد نبه عليه ابن طال ويحتمل ان يري بدر بدر الموعود لا الواقعة المشهورة السابقة على أحد فان بدر الموعود كانت بعد أحد ولم يقع فيها قتال وكان المشركون لما رجعوا من أحد قالوا موعودكم العام المقبل بدر فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ومن اتندب معه الى بدر فلم يحضر المشركون فسميت بدر الموعود فأشار بالصدق الى أنهم صدقوا الوعد ولم يخلفوه فأتاهم الله تعالى على ذلك بما فتح عليهم بعد ذلك من قريظة وخيبر وما بعدها والله أعلم ﴿ قوله بالباب التنفي في المنام ﴾ قال أهل التفسير التنفي خبر بالكلام وقال ابن طال خبر بالآلة التي المنفوخ خبر تكلف شديد لهولة التنفي على التنفي ويدل على الكلام وقد أهل الله السكذابين المذكورين بكلامه صلى الله عليه وسلم وأمره بقتلهما ﴿ قوله حديثي ﴾ في رواية أي زحدرتاً ﴿ قوله اسحق بن ابراهيم الخطلي ﴾ هو المعروف بابن راهويه ﴿ قوله هذا ما حدثنا به أبو هريرة ﴾ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نحن الآخرون السابقون وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأنانا ثم قد تقدم النبيه على هذا الصنيع في أوائل كتاب الاعيان والسند وروان نسخة همام عن أبي هريرة كانت عند اسحق بهذا السند وأول حديث فيها حديث نحن الآخرون السابقون الحديث في الجملة وفيه أحدى النسخة معطوفة عليه بلفظ وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اسحق اذا أراد التحديث بشئ منها بدأ بطرف من الحديث الأول وعطف عليه ما يربطه بطرف هذا الصنيع البخاري في هذه النسخة وأما مسلم فاطر دسيعه في ذلك كآبته عليه هناك وبالله التوفيق وقد تقدم هذا الحديث في باب وقد بنى حنيفة في أواخر المغازي عن اسحق بن نصر عن عبد الزاق في هذا الاسناد لكن قال في روايته عن همام انه سمع أبا هريرة ولم يلد فيه اسحق بن نصر بقوله نحن الآخرون السابقون وذلك مما يؤيد ما قرره ويحكي على من زعم أن هذه الجملة أول حديث الباب وتكلف ذلك وبالله التوفيق ﴿ قوله اذا أتت خزائن الارض ﴾ كذا وجدته في نسخة معتمدة من طريق أي ذكر من الاثني عشر المسمى ومحمد الباء من خزائن وهي مقدرة وصند غيره أو أتت بزبادة وأومن الالباء بمعنى الاطام ولا اشكال في حذف الباء على هذا الرواية وبعضهم كالاول لكن بابات الباء وهي رواية أحمد واسحق بن نصر عن عبد الزاق قال الخطابي المراد خزائن الارض ما فتح على الامة من الغنائم من ذخائر كسرى وقيصير وغيرهما ويحتمل معادن الارض التي فيها الذهب والفضة قال غيره بل يصل على أهم من ذلك ﴿ قوله فوضع ﴾ بفتح أوله وتانيه وفي رواية اسحق بن نصر بضم أوله وكسر تانيه ﴿ قوله في يدي ﴾ في رواية اسحق بن نصر في كتي ﴿ قوله سوارين ﴾ في رواية اسحق بن نصر سواران ولا اشكال فيها وشرح ابن التين هنا على لفظ وضع بالضم وسوارين بالنصب وتكلف لتخرج ذلك وقد أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ رأيت في يدي سوارين من ذهب آخر جه سعيد بن منصور من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة مثله وزاد في المنام والسوار بكسر الميم وهو مجوز ضمها وفيه لفظ ثالثة أسوار ضم الهزاة أوله ﴿ قوله فكبر على ﴾ في رواية اسحق بن نصر فكبراً بالثنية والباء الموحدة مضمومة بمعنى العظم قال القرطبي

﴿ باب التنفي في المنام ﴾

حدثني اسحق بن ابراهيم الخطلي حدثنا عبيد الزاق اخبرنا معمر بن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نحن الآخرون السابقون وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأنانا ثم اذا أتت خزائن الارض فوضع في يدي سوارين من ذهب فكبر على واهماني

واعتظم عليه ذلك لسكون الذهب من حلية الناس وما حرم على الرجال **(قوله فأوحى الى كذا)**
 للذكر على البناء للجهول وفي رواية الكشمهني في حديث اسحق بن نصر فأوحى الله الى وهذا الوحي
 يحتمل أن يكون من وحي الانعام أو على لسان الملك قاله القرطبي **(قوله فتفخمتها)** زاد اسحق بن نصر
 فذهبوا وفي رواية ابن عباس المشاية قريبا فطارا وكذا في رواية المقرئ وفي زاد فوقع واحد بالجماعة
 والآخر باليمن وفي ذلك إشارة الى حقارة أمرهما لأن شأن الذي ينفتح فيه ذهب بالتفخخ أن يكون في
 غاية الحقارة ورد ابن العربي بأن أمرهما كان في غاية الشدة ولم ينزل بالمسلمين قبله مثله **(قلت)**
 وهو كذلك لكن الإشارة إنما هي للحقارة المعنوية لا الحسية وفي طرائفها إشارة الى اضمحلال أمرهما
 كما تقدم **(قوله فاولمهما الكذابين)** قال القاضي عياض لما كان رؤيا السوارين في اليبسدين جيعا من
 الطنين وكان النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ بينهما قائل السوارين عليهما الوضعهما في غير موضعهما
 لانه ليس من حلية الرجال وكذلك الكذاب يضع الطير في غير موضع وفي كونهما من ذهب اشعار بذهاب
 أمرهما وقال ابن العربي السوار من حلي الملوك الكفار كما قال الله تعالى فاولا أنى عليه أسورة من
 ذهب واليد لها معان منها القوة والسلطان والقهر قال ويحتمل أن يكون ضرب المثل بالسوار كناية
 عن الاسوار وهو من اسامي ملوك الفرس قال وكثيرا ما يضرب المثل بذهب بعض الحروف **(قلت)**
 وقد ثبت بزائدة الالف في بعض طرقه كما بينته وقال القرطبي في المفهم ما ملخصه مناسبة هذا التناول
 لهذه الرؤيا بان اهل صنعها واهل اليامة كانوا اسلوا فكانوا كالساعدين للإسلام فلما ظهر فيهما
 الكذبان وبهرجاني اهلها بمنزلة الخراف فاولهما ودعواهما الباطلة فتدفع اكثرهم بذلك فكان اليبسدين
 بمنزلة البليدين السواران بمنزلة الكذابين وكونهما من ذهب إشارة الى ما خرقاه والزخرف من اسماء
 الذهب **(قوله الذين انا بينهما)** ظاهر في انها كانا حين قص الرؤيا موجودين وهو كذلك لكن وقع في
 رواية ابن عباس بنصر جان بعدى واجمع بينهما ان المراد بغير وجهها بعدة ظهور وشوكتها ومخاربتها
 ودعواهما الابوة فله النووي عن العلماء وفيه نظر لأن ذلك كما ظهر للاسود بعدة ما في حياته صلى الله
 عليه وسلم فادعى النبوة وعظمت شوكته وحارب المسلمين وقتل فيهم وغلب على البلاد وآل امره الى ان
 قتل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم ذلك واضحا في اواخر المغازي وامام سيلمه فكان ادعى
 النبوة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لكن لم تعظم شوكته ولم تقع محاربه الا في عهد أبي بكر فاما ان
 يحتمل ذلك على التغليب واما ان يكون المراد بقوله بعدى اى بعدت وفي قال ابن العربي في يحتمل أن يكون
 ما تناوله النبي صلى الله عليه وسلم في السوارين وحي ويحتمل أن يكون تقابل بذلك عليهما دفعا لظاهما
 فاخرج المنام المذكور عليهما لأن الرؤيا اذا عبرت وقعت والله اعلم في تنبيه **(قوله فخرج ابن ابي شيبة من)**
 مرسل الحسن رضي رايته كان في يدى سوارين من ذهب ففكره ففكره فذهبها كسرى وقصير وهذا ان
 كان الحسن اخذ من ثبت ظاهره عارض التفسير بعبدية والاسود فيحتمل أن يكون تعدد او التفسير
 من قبله بحسب ما قلناه ادرج في الطبري فالتقدم ثابت مرفوعا عنهم امسيلة والاسود **(قوله يا ب)**
 اذا رأى انما خرج الشيء من كوة واسكنه موضعا آخر **(قوله يا ب)** واختلف في ضبط كوة فوقع في رواية
 لا يذخر ضم الكفار وتشديد الواو المفتوحة ووقع الباقيين بتخفيف الواو وسكونها بعد هاء
 وهو المعتمد والكورة الناحية قال الخليل في العين الكور والرجل بالهاء المهملة الساكنة كذا
 اقتصر عليه ابن طلال وقال غيره الرجل باداة فان فتح اوله فهو الرجل بغير اداة والكور بالضم
 ايضا موضع الزنا بغير وكور والحداد ما يبنى من طين واما الزن فهو الكبير والكور والمدينة

فأوحى الى ان انشدهما
 فتفخمتها فطارا فاولمهما
 الكذابين الذين انا بينهما
 صاحب صنعها وصاحب
 اليامة في باب اذا رأى انه
 اخرج الشيء من كوة
 واسكنه موضعا آخر

حدثنا اسمعيل بن هيب

الله حدثني اخي عبد الحميد
عن سليمان بن بلال عن
موسى بن عقبة عن سالم
ابن عبد الله عن ابيه ان
النبي صلى الله عليه وسلم
قال رأت كان امرأة سوداء
ناثرة الرأس خرجت من
المدينة حتى قامت بمهجة
وهي الجحفة فاولت انه
وباء المدينة تفل اليها
باب المرأة السوداء
حدثنا ابو بكر المصدي
حدثنا فضيل بن سليمان
حدثنا موسى حدثني
سالم ابن عبد الله عن
عبد الله بن عمر في رؤيا
النبي صلى الله عليه وسلم في
المدينة رأت امرأة سوداء
ناثرة الرأس خرجت من
المدينة حتى نزلت بمهجة
فاولتها ان وباء المدينة
تفل الي مهجة وهي
الجحفة باب المرأة
الناثرة الرأس حدثني
ابراهيم بن المنذر حدثني
ابو بكر بن ابي اويس
حدثني سليمان بن موسى
ابن عقبة عن سالم عن
ايه ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال رأت امرأة
سوداء ناثرة الرأس خرجت
من المدينة حتى قامت
بمهجة فاولت ان وباء المدينة
ينتقل الي مهجة وهي
الجحفة باب اذهر سيقاني
في المنام

والناحية قال ابن دربر ولا احسبها عريضة محضة **(قوله)** حدثني اخي عبد الحميد هو ابن ابي اويس واسم
ابي اويس عبد الله **(قوله)** عن سليمان بن بلال في رواية ابراهيم بن المنذر عن ابي بكر بن ابي اويس
وهو عبد الحميد المذكور حدثنا سليمان وهو ابن بلال المذكور وهو مذكور بدياب **(قوله)** عن
سالم بن عبد الله عن ابيه في رواية فضيل بن سليمان في الباب بعده حدثني سالم بن عبد الله عن عبد
الله بن عمر **(قوله)** ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رأت في رواية فضيل بن روثا النبي صلى الله عليه وسلم
في المدينة وفي رواية لاسماعيل بن طريق ابن جريج يعقوب بن عبد الرحمن كلامه عن موسى بن
عقبة مثله قال في وباء المدينة **(قوله)** رأت في رواية عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة لقد
رأت **(قوله)** كان امرأة سوداء ناثرة الرأس في رواية ابن ابي الزناد عن موسى بن عقبة عندا جدوا في
نعم ناثرة الشعر والمراد شعر الرأس وزاد ثقله ففتح المشاة وكسر الفاء بعدها لام في كريمة الرائفة
(قوله) خرجت كذا في كثر الروايات ووقع في رواية ابن ابي الزناد خرجت بزائدة همزة مضمومة
أوله على البناء للمجهول ونظفه أخرجت من المدينة فأسكنت بالجحفة وهو الموافق للرجة وظاهر
الرجة أن فاعل الإخراج النبي صلى الله عليه وسلم وكانه نسيه اليه لانه دعاه فقد قدم في آخر
فضل المدينة في آخر كتاب الحج من حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال اللهم حبب اليها المدينة
الحديث وفيه واقل جاءها الى الجحفة قالت عائشة وقد مننا المدينة وهي أو بالأرض الله **(قوله)** حتى
قامت بمهجة وهي الجحفة أماء مهجة ففتح الميم وسكون الهاء بعدها ياء آخر الحروف مفتوحة ثم
عن مهمله وقبل وزن عظيمة وأظن قوله وهي الجحفة مدرجا من قول موسى بن عقبة فان أكر
الروايات خلاص هذه الزيادة وثبتت في رواية سليمان وابن جريج ووقع في رواية ابن جريج
عن موسى عند ابن ماجه حتى قامت بالمهجة قال ابن التين ظاهر كلام الجوهري ان مهجة تصرف
لانه أدخل عليها الالف واللام ثم قال الآن يكون أدخلها ما للتعظيم وفيه بعد **(قوله)** فاولت أنه
وباء المدينة تفل اليها في رواية ابن جريج فاولتها وباء المدينة ينقل الى الجحفة قال المهلب هذه
الرؤيا من قسم الرؤيا المصبرة وهي مما ضرب به المثل ووجه التمثيل انه شق من اسم السوداء السوء
والداء قتال وروحها بما جاع اسمها وتناول من ثوران شرورها أسها أن الذي يسوء ويشير الشر يخرج
من المدينة وقيل لأن ثوران الشعر من أشعر أراجله ومعنى الأشعر ارا لا يستعاش فلذلك
يخرج ما تستوحش النفوس منه كالحي (قلت) وكل مراده بالاستيعاش أن رؤيته موحشة
والأشعر ارا في اللغة تعجم الشعر وقبضه وكل شيء تغير عن هيئته يقال أشعر كاشعرت الأرض
بالجذب والنبات من العطش وقد قال القير وافي المعركل شيء غلبت عليه السوداء في كثر وجوها
فهو مذكوره وقال غيره ثوران الرأس يؤول بالحي لانها تثير البدن بالافتحار وارتفاع الرأس
لاسيما من السوداء فانها كثر استيعاشا **(قوله)** باب المرأة السوداء أي في المنام
ذكر فيه الحديث الذي قبله من الوجه الذي نعت عليه وقوله فيه فتاوها وقع في رواية الكشي
فاولها **(قوله)** رأت حذف منه قال خفا والتقدير رأت رأت وثبتت في رواية لاسماعيل بن
الحسن بن حفيان عن المقدسي شيخ البخاري فيه ونظفه عن رؤيا رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المدينة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأت الخ **(قوله)** باب المرأة الناثرة الرأس
أي في المنام ذكر فيه الحديث المشار اليه وقد قدمت عليه **(قوله)** باب استيعاش اذهر سيقاني
النمام ذكر فيه حديث ابي موسى أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رأت في رؤياي أني هرزت

العلاء حدثنا الواسعة
عن يزيد بن عبد الله بن
أبي بردة عن جده أبي بردة
عن أبي موسى أراه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال رأت في رؤي أبي
هرزنت سيفاً قطع صدره
فاذا هو ما أصيب من
المؤمنين يوم أحد ثم هرزنته
أخرى فمأدح من ما كان
فاذا هو ما جاء الله به من
الفتح واجتماع المؤمنين
(باب من كذب في حليمه)
حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان عن أيوب
عن عكرمة عن ابن عباس
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من تخلم بحلم لم يره
كلف أن يعذب بين شعرتين
ولن يفعل ومن استمع
إلى حديث قوم وهم له
كلهون أو يفرون منه
صب في أذنه إلا أن يوم
القيامة ومن صور صورة
عذب وكلف أن ينشق فيها
وليس نافع قال سفيان
وصلة لنا أيوب

سيفاً قطع صدره الحديث بهذه القصة وهو طرف من حديثه الذي أورده في علامات النبوة بكتابه
وقد ذكر القدر المذكور منه هنا في غزوة أحد وذكر بعض شرحه هناك وقوله فيه ثم هرزنته أخرى
فمأدح أحسن ما كان فاذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين قال المهلب هذه الرؤيا من ضرب
المثل ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم بصول بالصعابة عبر عن السيف بهم وجزءه عن أمرهم بالحرب
وعن القطع فيه بالقتل فيهم وفي المرة الأخرى لما عاد إلى حالته من الاستواء عبر به عن اجتماعهم والفتح
عليهم ولما لاهل التعبير في السيف تصرف على أوجه منها أن من نال سيفاً فانه نال سلطاناً أما ولاية
وأما وديعة وأما زوجة وأما ولد فان سلمه من غمسه فانه سلمت زوجته وأصيب ولده فلما انكسر المنعبد
وسلم السيف فبالعكس وإن سلماً أو عطياً فذلك قائم السيف بتعلق بالآب والعصبات ونصله بالأم
وذوي الرحم وإن جرد السيف وأراد قتل شخص فهو لسانه يعبره في خصوصه وربما عبر السيف
بسلطان جائر انتهى ملخصاً وقال بعضهم من رأى أنه أخذ السيف فانه يتزوج أو ضرب شخصاً بسيف
فانه يسلط لسانه فيه ومن رأى أنه يقاتل آخر وسيفه أطول من سيفه فانه يغلبه ومن رأى سيفاً عظيماً
فهو قتيته ومن قلد سيفاً قلداً خرافاً كان قصير الم بدم أمره وإن رأى أنه يجر حائله فانه يعجز عنه
(قوله باب من كذب في حليمه) أي فهو مذموم أو التقدير باب أنهم من كذب في حليمه والحلم
بضم المهملة وتسكون اللام مראה التام وأشار بقوله كذب في حليمه مع أن لفظ الحديث تخلم إلى ما ورد في
بعض طرقه وهو ما أخرجه الترمذي من حديث علي بن ربيعة عن كذب في حليمه يوم القيامة عند شعيرة
وسنده حسن وقد صححه الحاكم ولكنه من رواية عبد الأعلى بن عامر ضعفه أبو زرعة وذكر فيه حديثين
الحديث الأول ذكره طر فامر فوهم وموقوف عن ابن عباس (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة
(قوله عن أيوب) في رواية الجليدي عن سفيان حدثنا أيوب وقد وقع في الأصل ما يدل على ذلك وهو قوله
في آخره قال سفيان وصله لنا أيوب (قوله عن ابن عباس) ذكر المصنف الاختلاف فيه على عكرمة هل
هو عن ابن عباس مرفوعاً أو موقوفاً أو هو عن أبي هريرة موقوفاً (قوله من تخلم) أي تكلف الحلم
(قوله بحلم لم يره) كلف أن يعذب بين شعرتين (ولن يفعل) في رواية عباد بن عباد عن أيوب عند أحد عذب
حتى يعذب بين شعرتين وليس فاقداً وعنده في رواية همام عن قتادة من تخلم كذا يدفع إليه شعيرة وعذب
حتى يعذب بين طرفيها وليس فاقداً وهذا مما يدل على أن الحديث عند عكرمة عن ابن عباس وعن أبي
هريرة مع الاختلاف لفظ الرواية عنه منهما والمراد بالتكلف نوع من التعذيب (قوله ومن استمع إلى
حديث قوم وهم له كلهون أو يفرون منه) في رواية عباد بن عباد وهم يفرون منه ولم يشأ (قوله صب
في أذنه إلا أن يوم القيامة) في رواية عباد صب في أذنه يوم القيامة عذاب وفي رواية همام ومن استمع إلى
حديث قوم ولا يعجبهم أن يستمع حديثهم أذنب في أذنه إلا أن (قوله ومن صور صورة عذب وكلف أن
ينشق فيها وليس نافع) في رواية عباد وكذا في رواية همام ومن صور صورة عذب يوم القيامة حتى ينشق
فيها الروح وليس نافع فيها وهذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام وأما الكذب على المنام ثانياً
الاستماع لحديث من لا يبرر استماعه ثالثاً التصوير وقد تقدم في أواخر القياس من طريق النضر بن
انس عن ابن عباس حديث من صور صورة وتقدم شرحه هناك وأما الكذب على المنام فقال الطبري أمّا
اشتد فيه الوعيد من أن الكذب في البغلة قد يكون أشد عقوبة منه إذ قد تكون شهادة في قتل واحد
أو أخذ مال لأن الكذب في المنام كذب على الله إنه أراه ما لم يره والكذب على الله أشد من الكذب

على المخلوقين أقوله تعالى ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم الآية وإنما كان الكذب في الزمان كذبا على الله حديث الرُّبَابِ من النبوة وما كل من أجزأه النبوة فهو من قبل الله تعالى انتهى ملخصا وقد تقدم في باب قبل باب ذكر أسلم وعقارشي من هذا الكلام على حديث عائشة التي التنبيه عليه في: في حديثي الباب وقال المهلب في قوله كلف أن يعقدين شعيرتين بحجة للأشعرية في نحو برهم تكليف مالا يطاق ومثله في قوله تعالى يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون وأجاب من منع ذلك بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الأوسه ما وجب له في أمور الدنيا وجعلها الآية والحديث المذكورين في أمور الآخرة انتهى ما خصا والمسئلة مشهورة فلا تظلم بها والحق أن التكليف المذكور في قوله كلف أن يعقدين هو التكليف بالمصطلح وإنما هو كتابة عن التعذيب كما قدم وأما التكليف المستفاد من الأمر بالسجود فالأمر فيه على سبيل التعجيز والتوسيع لكونهم أمر وأبالسجود في الدنيا وهم قادرين على ذلك فامتنعوا فأمروا به حيث لاقدرة لهم عليه تعجيزا وتوقيرا ويخافون عذبا وأما الاستماع فتقدم التنبيه عليه في الاستئذان في الكلام على حديث ابن جناح ثانيا دون ثالث وقد قيد ذلك في حديث الباب لمن يكون كرها لا سماعه فأخرج من يكون راخيا وأما من جهل ذلك فيمنع حسما بالمادة أو ما لو عيّد على ذلك حسب الأصل لا في آذنه فمن الجزاء من جنس العمل ولا تلبا بالمدرغم التون بعدها كلف لرصاص المذاب وقيل هو خالص الرصاص وقال الداودي هو القصد برؤفابن أبي جرة: فاسماها حلما ولم يسمه رؤا لأنه ادعى أنه رأى ولم ير شيئا فكان كذبا بالكذب أمّا هو من الشيطان وقد قال إن الحلم من الشيطان كما مضى في حديث أبي قتادة وما كان من الشيطان فهو غير حق فصدق بعض الحديث بعضا قال ومعنى العقدين الشعيرتين أن يقتل أحدهما بالآخر وهو مما لا يمكن عادة قال ومناسبة الوعيد المذكور للكذب في منامه والمصور أن الرؤيا خلق من خلق الله وهي صورة معنوية فأدخل بكذب صورة لم تقع كأدخل المصور في الوجود وصورة ليست بحقيقة لأن الصورة الحقيقية هي التي فيها الروح فكلف صاحب الصورة اللطيفة أمر الطيفاء هو الاتصال المعبر عنه بالعقدين الشعيرتين وكلف صاحب الصورة الكثيفة أمر أشد بداهة هو أن يتم ما خلقه بزمه بشفق الروح ووقع وعيد كل منهما أنه جذب حتى يفعل ما كلف به وهو ليس بفاعل فهو كتابة عن تعذيب كل منهما على الدوام قال والحكمة في هذا الوعيد الشديدا أن الأول كذب على جنس النبوة والثاني نازع الخلق في قدرته وقال في مستمع حديث من يكره استماعه لا يدخل قلبه من دخل منزله وأغلق بابه وتحدث مع غيره فان قرينه حاله ندل على أنه لا يريد للجنابي أن يستمع حديثه فمن يستمع إليه يدخل في هذا الوعيد وهو كمن ينظر إليه من خلل الباب فتدور الوعيد فيه ولا لهم لو قوا عينه لكانت هدا قال ويستحق من عموم من يكره استماع حديثه من يتحدث مع غيره بهراؤه ناك من يكره أن يسمعه فلا يدخل المستمع في هذا الوعيد لأن قرينه الحال هو الجهر فتقتضي عدم الكراهة فيسوغ الاستماع قال وفي الحديث أن من خرج من وصف العبودية استحق العقوبة قدر خروجه وتنبه على أن الجاهل في ذلك لا يحذر جهله وكذا من تاول فيه تاولا باطلا أذلم يفرق في الخبر بين من يعلم مخبره فلا بد من لا يعلمه كذا قال ومن اللطائف ما قال غيره إن اختصاص الشعير بذلك لما في المنام من الشعور مما دل عليه فحصلت المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق (قوله وقال تنبيه الخ) وقع ثانيا في نسخة تنبيه عن أبي هريرة رواه النسائي عنه من طريق أبي بن محمد الفارسي عن محمد بن عبد الله بن ذكر بآب حيو به

• وقال تنبيه حدثنا أبو
عوانة عن قتادة عن
عكرمة عن أبي هريرة
قوله من كذب في رواية

وقال شعبه عن أبي هاشم
الرماني سمعت عكرمة
قال أبو هريرة قوله من
صور سورة ومن تعلم ومن
استمع * حدثنا اسحق
حدثنا خالد بن خالد عن
عكرمة عن ابن عباس
قال من استمع ومن تعلم
ومن صور سورة * تاجه
هشام عن عكرمة عن
ابن عباس قوله * حدثنا
علي بن مسلم حدثنا عبد
الصمد حدثنا عبد الرحمن
ابن عبد الله بن دينار مولى
ابن عمر عن أبيه عن ابن
عمر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال إن من
أقرى القسري أن يرى
صنعه ما لم يربط أبدا رأى
ما يكره فلا يجبر بها
ولا يذكرها * * حدثنا
سعيد بن الربيع حدثنا
شعبة

(١) قوله يحذف الفاعل
كذا في جميع النسخ التي
بأيدنا وله يحذف
المفعول بدل الرواية ثم
التي تنبه عليها التستلائي

عن النسائي ولفظه عن أبي هريرة قال من كذب في رؤياه كلف أن يحقد بين طرفي شعبة ومن استمع
الحديث ومن صور الحديث ووصله أبو نعيم في المستخرج من طريق خلف بن هشام عن أبي هريرة
هذا السند كذلك، وقد أوردنا أخرجه أحمد والنسائي من طريق هشام عن قتادة الحديث بنحواه
مرفوعا ولكن اقتصر منه النسائي على قوله من صور **(قوله)** وقال شعبه عن أبي هاشم الرماني (بضم الراء
وتشديد الميم) اسمه يحيى بن دينار ووقع في رواية المستملي والسر خشي عن أبي هشام وهو غلط
(قوله) قال أبو هريرة قوله من صور سورة ومن تعلم ومن استمع **ك**ذا في الأصل مختصرا اقتصر
على أطراف الأحاديث الثلاثة وقد وقع لنا وهو لا في مستخرج الإسماعيلي من طريق عبيد
الله بن معاذ العنبري عن أبيه عن شعبه عن أبي هاشم هذا السند فاقصر على قوله عن أبي هريرة
من تعلم ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبه قد ذكره **ك**ذلك ولفظه من تعلم كذا كلف
أن يحقد شعبة **(قوله)** حدثنا اسحق (هو ابن شاهين وخالد شيخه هو ابن عبد الله الطحان وخالد شيخه
هو الحذاء) **(قوله)** من استمع ومن تعلم ومن صور سورة (نحوه) قلت كذا اختصره وقد أخرجه الإسماعيلي
من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله قد ذكره بهذا السند إلى ابن عباس عن النبي صلى الله
عليه وسلم فرغعه ولفظه من استمع إلى حديث قوم وهم كارهون سب في أذنه لا ننؤمن من تعلم
كلف أن يحقد شعبة يحذفها وليس بفاعل ومن صور سورة عذب حتى ينفع فيها وليس بفاعل
ثم أخرجه الإسماعيلي من طريق وهيب بن خالد ومن طريق عبد الوهاب الثقفي كلاهما عن خالد
الحذاء بهذا السند مرفوعا **(قوله)** تاجه هشام (يعني ابن حسان عن عكرمة عن ابن عباس (قوله)
يعني مرفوعا) الحديث الثاني **(قوله)** حدثنا علي بن مسلم (هو الطوسي) نزيل خداد مات قبل البخاري
بثلاث سنين وصيد الصمدهو ابن عبد الوارث بن سعيد وقد ذكره البخاري بالنسب ومات قبل أن
يرحل البخاري وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث عن
أبيه وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار يختلف فيه قال ابن المديني صدوق وقال يحيى بن معين في حديثه
عندي ضعف وقال الدارقطني خالف فيه البخاري الناس وليس بمروك (قلت) محمد بن البخاري فيه
كلام شيخه علي وأما قول ابن معين فلم يصره ولعله ضاع حديثا معينا ومع ذلك فما أخرجه له البخاري
شيئا إلا أنه فيه منافع وأشاهد فاما المنافع فأخرجه أحمد من طريق حيوة عن أبي عثمان الوليد بن أبي
الوليد المديني عن عبد الله بن دينار هو أمم منه ولفظه أقرى القرى من ادعى إلى غير أبيه وأقرى القرى
من أرى صنعه ما لم يروى ذكرنا ثلثه وسنده صحيح وأما شاهدته ففي مناقب قرش من حديث عائشة
ابن الأسقع لفظ أن من أعظم القرى أن يدعي الرجل إلى غير أبيه أو يرى صنعه ما لم يروى ذكره ثلثه
غير الثالثة التي في حديث ابن عمر عند أحمد وقد تقدم بيان ذلك هنالك **(قوله)** من من أقرى القرى
أقرى أقل فضيل أي أعظم الكذبات أو القرى بكسر الظاء واقتصر جمع قرية قال ابن بطال القرية
الكذبة العظيمة التي تشعب منها وقال الطبري فآرى الرجل صنعه وصفه بما ليس فيها قال
ونسبة الكذبات إلى الكذب بالالفه نحو قولهم بلبل أيسل **(قوله)** أن يرى (بضم أوله وكسر الراء
(قوله) عينه ما لم يروى) (١) **ك**ذا فيه يحذف الفاعل وأفراد العين ووقع في بعض النسخ ما لم يروى
بالتثنية ومعنى نسبة الرؤيا إلى عينه مع أنها لم يروى بأنها أن أخبر عنها الروية وهو كاذب وقد تقدم
بيان كون هذا الكتاب أعظم الكذبات في شرح الحديث الذي قبله **(قوله)** **ب**أسب (بضم أوله)
ما يكره فلا يجبر بها ولا يذكرها (كذا في جميع الترجمات بين لفظي الحديثين لكن في الترجمة فلا يجبر ولا يذكرها

الحديث فلا يحدثوهما متفرقان وذكر فيه حديثين الاول **(قوله)** عن عبدويه بن سعيد (هو الانصاري) اخو يحيى وأوسيلة هو ابن عبد الرحمن بن عوف **(قوله)** لقد كنت أرى الرؤيا فتمرضني) عنده سلم في رواية سفيان عن الزهري عن أبي سلمة كنت أرى الرؤيا أعرض منها غير أني لا أزال قال النووي معنى أعرض هو وضع الحيز فوسكون المهمة وتقع الرأيا أحسن لطوف من ظاهرها في ظني يقال عري بضم أ وهو كسر ثانية مخففا عري بفتح عين إذا أصابه عراء ثم فتح وسدوه فخص الحلي ومعنى لا أزال وهو بزاي وميم تهيلة أو تلفظ من برد الحلي ووقع مثله عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة ولكن قال أني منها شدة بدل أعرض منها وفي رواية سفيان عن الزهري قبحراني لا أجاد وعند سلم أيضا من رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن أبي سلمة أن كنت لأرى الرؤيا أشمل على من جبل **(قوله)** حتى سمعت أبا قتادة يقول وأنا كنت أرى الرؤيا في رواية المستنقلى لأرى بزيادة اللام والاولى أولى **(قوله)** فلا يحدث بها إلا من يحب قد تقدم ان الحكمه فيه انه اذا حدث بالرؤيا الحسنه من لا يجب قد يفسر حاله بما لا يجب اما بغضا واما حدا فقد تم على تلك الصفة أو يعجل لنفسه من ذلك حزنا ونكد أو فخر بترك الحديث من لا يجب بسبب ذلك الحديث الثاني حديث أبي سعيد **(قوله)** حدثنا ابن أبي حازم والدرودى) تقدم في باب الرؤيا من الله ان اسم كل منهما عبد العزيز **(قوله)** حدثنا يزيد بن عبد الله) زاد في رواية المستنقلى بن اسامة بن الحدا الذي وقد تقدم شرح الحديث في الباب المشار اليه **(قوله)** باب من لم ير الرؤيا الاول عابر اذا لم يصب) كانه يشرى حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكر حديثا فيه والرؤيا بالاول عابر وهو حديث ضعيف فيه يزيد الرقائى ولكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه بسند حسن وصححه الحاكم عن أبي رزق بن العنبري رفعه الرؤيا على رجل طائر ما لم يعرفها فذا عبرت وقت لفظ أبي داود وفي رواية الترمذى سقطت في مرسل أبي ثابة عند عبد الرزاق الرؤيا تقع على ما عبر مثل ذلك مثل رجل رفع وجهه فهو ينتظر متى يضعه أو أخرجه الحاكم كموصولا بذكر أنس وعند سعيد بن منصور وسند صحيح عن عطاء كان حال الرؤيا على ما أولت عند الدارمي بسند حسن عن سليمان بن يسار عن عائشة قالت كانت امرأة من أهل المدينة لها زوج تاجر مختلف يعني في التجارة فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجي غائب وتركني حاملا فقرأت في المنام ان سارية بنتي انكسرت وانى ولدت غلاما عور فقال خير برجع زوجي ان شاء الله صالحا وتادى غلاما برأى كرت ذلك ثلاثا فبعثت رسول الله صلى الله عليه وسلم غائبا فأتها فخيرتني بالمتام فقلت لئن صدقت برويا لك ليموتن زوجك وتادى غلاما فخر اقبلتني فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له يا عائشة اذا عبرك المسم الرؤيا فاعبري بها على خير فان الرؤيا تكون على ما عبرها صاحبها وعند سعيد بن منصور من مرسل عطاء بن ابي رباح قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني رايت كان جائر يسي انكسر وكان زوجها غائبا فقال والله عليه زوجك فخرج سالما الحديث ولكن فيه ان ابا بكر وعمر هو الذي عبرها الرؤيا بالاخيرة وليس فيه الخبر الاخير المرفوع فاشار البخاري الى تخصيص ذلك بما اذ كان العابر مصيافا في تفسيره واخذ من قوله صلى الله عليه وسلم لا يكرى في حديث الباب أصبت بعضا واخطأت بعضا فانه يؤخذ منه ان الذي اخطأ فيه لو يسه له لكان الذي يسه له هو التعبير الصحيح ولا عبرة بالتعبير الاول قال أبو عبيد وغيره معنى قوله الرؤيا بالاول عابر اذا كان العابر الاول عالما فغير فاصاب وجه التعبير والافهى لمن اصاب هذه اذ ليس المدار على اصابة الصواب في تعبير المنام ليتوصل

عن عبدويه بن سعيد قال سمعت أبا سلمة يقول لقد كنت أرى الرؤيا فتمرضني حتى سمعت أبا قتادة يقول وأنا كنت أرى رؤيا فتمرضني حتى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا الحسنه من الله فإذا رأى أحدكم ما يهاب فلا يحدث به إلا من يحب وإذا رأى ما يكره فليتموه بالله من شرها ومن شر الشيطان وليتقل ثلثا ولا يحدث بها أحدا فانه ان تضره حدثنا ابراهيم بن حزة حدثني ابن أبي حازم والدرودى عن يزيد بن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا رأى أحدكم الرؤيا يحياها فها من الله فليحمد الله عليها وليحدث بها وإذا رأى غير ذلك مما يكره فليستعذ من الشيطان يذكرها لاحد فانها ان تضره في باب من لم ير الرؤيا بالاول عابر اذا لم يصب

بذلك إلى امرأته فهاضبه من المثل فاذا أصاب فلا يثني أن يسأل غيره وإن لم يصب فليسب الثاني
 وعليه أن يغير بما عنده وبين ما جهل الأول (قلت) وهذا التأويل لا يساعده حديث أبي رزين أن
 الرؤيا إذا عبرت وقت الان يدهي تخصيص عبرت بان ما برها يكون فالما صيبا فيعكر عليه قوله في
 الرؤيا المكر وهه ولا يحدث بها أخذ فقد تقدم في حكمة هذا النبي انه وعافسها ففسرها مكرها
 على ظاهرها مع احتمال أن تكون محجوبة في الباطن قطع على ما تفسر ويمكن الجواب بان ذلك يتعلق
 بالرأي فلهذا قصها على أحد ففسرها له على المكر وإن يناد فيسأل غيره ممن يصب فلا يستحق وقوع
 الأول بل يقع تأويل من أصاب فإن قصر الرأي فلم يسأل الثاني وقتت على ما قصر الأول ومن أذن المعبر
 ما أخرجه عبد الرزاق عن عماره كتب إلى أبي موسى فاذا رأي أحدكم رؤيا فقصها على أخيه فليقل
 خيرا ولئلا يشر لها هذا ورجاء تمنا وتوكلن سننده منقطع وأخرج الطبراني والبيهقي في الدلائل من
 حديث ابن زميل الجهني بكسر الزاي وسكون الميم عدها لام ولم يسن في الرواية وسماه أبو عمر في
 الاستيعاب عدها لله قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح قال هل رأي أحدكم شيئا قال
 ابن زميل قلت أنا يا رسول الله قال خير أتلقاه وشر أتوقاه وخير لنا وشر على أعدائنا والحمد لله رب
 العالمين أقصص رؤياك الحديث وسنده ضعيف جدا وذكر أئمة التعبير أن من أدب الرأي أن يكون
 صادق اللهجة وأن ينأى عن ضوضاء على جنبه إلا يمن وإن قرأ عند نومهم والشمس والليل والثنين وسورة
 الاخلاص والمعوذتين ويقول اللهم إني أعوذ بك من مائة الإحلام وأستجير بك من تلاعب الشيطان في
 اليقظة والنائم اللهم إني أسألك رؤيا سالحة صادقة نافعة حافظة غير منسية اللهم أرني في منامي ما أحب
 ومن أدبه أن لا يقصها على امرأة ولا عدو ولا جاهل ومن أدب العابر أن لا يعبرها عند طوارع الشمس
 ولا عند غروبها ولا عند الزوال ولا في الليل (قوله عن يونس) هو ابن يزيد الألمي لم يقع في رواية
 الليث عنه إلا في البخاري وقد عسر على أصحاب المستخرج كالإسماعيلي وأبي نعيم وأبي عسوة
 والبرقي في آخر جوه من رواية ابن وهب وأخرجه الإسماعيلي أيضا من رواية عبد الله بن المبارك
 وسعيد بن يحيى ثلاثتهم عن يونس (قوله عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة) في رواية ابن وهب أن عبيد
 الله بن عبد الله بن عتبة أخبره (قوله ابن عباس كان يحدث) كذا لا كثر أصحاب الزهري وتروى
 الزبيدي هل هو عن ابن عباس أو أبي هريرة واختلف على سفيان بن عيينة ومعه ما أخرجه مسلم
 عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس أو أبي هريرة قال
 عبيد الرزاق كان معمر يفتول أحيانا عن أبي هريرة وأحيانا يفتول عن ابن عباس وهكذا ثبت في
 مصنف عبد الرزاق رواية إسحق الدبري وأخرجه أبو داود وابن ماجه عن محمد بن يحيى الذهلي عن
 عبد الرزاق قال قال في ابن عباس قال كان أبو هريرة يحدث وهكذا أخرجه البزار عن سلمة بن
 شبيب عن عبد الرزاق وقال لا أعلم أحدا قال عن عبيد الله عن ابن عباس عن أبي هريرة إلا عبد الرزاق
 عن معمر ورواه غيره واحد فلم يذكر وأما بآهروية انتهى وأخرجه الذهلي في العلل عن إسحق بن
 إبراهيم بن راهويه عن عبد الرزاق فأنصرت على ابن عباس ولم يذكر بآهروية وكذا قال أحد في
 مسنده قال إسحق عن عبد الرزاق كان معمر يتردد فيه حتى جاءه زمعه بكتاب فيه عن الزهري كما
 ذكرناه وكان لا يثني فيه بذلك وأخرجه مسلم من طريق الزبيدي أخبرني الزهري عن عبيد الله
 ابن عباس أو بآهروية هكذا بالثلث وأخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة مثل رواية
 يونس وذكر الحميدي أن سفيان بن عيينة كان لا يذكر فيه ابن عباس قال فلما كان في آخر زمانه

حدثنا يحيى بن بكير
 حدثنا الليث عن يونس
 عن ابن شهاب عن عبيد
 الله بن عبد الله بن عتبة أن
 ابن عباس رضي الله عنهما
 كان يحدث

أثبت فيه ابن عباس أثر جبه أبو عوانة في صحيحه من طريق الحميدي هكذا وقد مضى ذكر الاختلاف فيه على الزهري مستوعبا حيث ذكره المصنف في باب روى بالليل والله أتوفيق قال الذهلي المحفوظ رواية لم يسنده وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية يونس ومن تابعه وقد حزم بذلك في الإعيان والنسند وحيث قال وقال ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكره أن تقسم فجزم به عنه ابن عباس **(قوله ان رجلا)** لم أقف على اسمه ووقع عند مسلم زيادة في أوله من طريق سليمان بن كثير عن الزهري ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ما يقول لاصحابه من رأى منكروا فليقبضها أعبرها فاجاب رجل فقال قال القرطبي معنى قوله فليقبضها ليد كرمقتها وبيع جزئياتها حتى لا يتركها شيئا من قصص الابرار اذا اتبعته وأعبرها أي أفسرها ووقع بيان الوقت الذي وقع فيه ذلك في رواية سفيان بن عيينة عند مسلم أيضا ولفظه جابر بن جلى ان النبي صلى الله عليه وسلم منصرفه من احد على هذا فهو من مراسل الصعابة سواء كان عن ابن عباس أو عن أي هريرة أو من رواية ابن عباس عن أي هريرة لأن كلامهم بالمكن في ذلك الزمان بالمدينة أما ابن عباس فكان صغيرا مع أيوه بمكة فان مولده قبل الهجرة ثلاثين على الصحيح وأحد كانت في شوال في السنة الثالثة وأما أبو هريرة فاعلمنا قدم بالمدينة زمن خيبر في أوائل سنة سبع **(قوله ان رأى)** كذلك كثرة رواية ابن وهب ان رأى كأنه لفة تحفه الرثا كانت له بين عيني حتى كانه يراها حيث **(قوله لطفه)** ضم لطف العجبة أي سجابة لظالم وكل ما ظلم من سقيفة ونحوها يسمى لطفه انطفا في وقال ابن فارس اللطف اول من يظلم زاد سليمان بن كثير في روايته عند الدارمي وأبو عوانة وكذا في رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه بن السام والارض **(قوله تنطف السمن والصل)** بنون وطاء مكسورة ويجوز ضمها ومضاه تظفر تخاف وطاء مضمومة ويجوز كسرها يقال لطف الماء اذا سال وقال ابن فارس ليلية طوف امطرت الى الصبح **(قوله فارى الناس يتكفون منها)** اي يأخذون بكفهم في رواية ابن وهب بأيدهم قال الخليل يتكفون بكفه لباخذون ووقع في رواية الترمذي من طريق معمر يستقون بمهمل ومثناة وقاف أي يأخذون في الاسقية قال القرطبي يحمل ان يكون معنى يتكفون يأخذون كفايتهم وهو الباقي بقوله بعد ذلك فالتسكروا المستعمل أي الاخذ كثيرا ولاخذ قليل ووقع في رواية سليمان بن كثير غير ألف ولا م في رواية سفيان بن حسين عند أحمد بن حنبل بن مسعود ومنقول وبين ذلك **(قوله واذا سب)** أي حبل **(قوله واصل من الارض الى السماء)** في رواية ابن وهب وأرى سيبا واصل من السماء الى الارض وفي رواية سليمان بن كثير رواية سيبا وأصلا وفي رواية سفيان بن حسين وكان سيبا من السماء **(قوله فاراك أخذت به مصلوت)** في رواية سليمان بن كثير فاراك الله **(قوله ثم أخذ به)** كذلك كثرة ولبعضهم ثم أخذ به زاد ابن وهب في روايته من بعد وفي رواية ابن عيينة وابن حسين من بعد في الموضعين **(قوله فعلا به)** زاد سليمان بن كثير فعلا به وفي رواية سفيان بن حسين ثم جاعل من بعد كما أخذه قطع به **(قوله ثم وصل)** في رواية ابن وهب فوصل له في رواية سليمان فقطع به ثم وصل ففصل وفي رواية سفيان بن حسين ثم وصله **(قوله باي انت)** زاذ في رواية معمر وامي **(قوله والله لتدعي)** بتشديد التون وفي رواية سليمان التذني **(قوله فاعبرها)** في رواية ابن وهب فاعبرها بن يادة التا كيد باللام

ان رجلا في رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
ان رأى السبل في المنام
ظلة تنطف السمن والصل
فارى الناس يتكفون
منها فالتسكروا المستعمل
واذا سب واصل من
الارض الى السماء فاراك
أخذت به فمصلوت ثم أخذ
به رجل آخر فعلا به ثم أخذ
بها رجل آخر فعلا به ثم
أخذ به رجل آخر فافقطع
ثم وصل فقال ابو بكر
يا رسول الله باي انت
والله لتدعي فاعبرها
فقال النبي صلى الله عليه

وسلم

له اعرها قال اما غلظة
فلاسلام واما لذي: نطف
من العسل والسمن
فانقرآن حلاوته تنطف
فالمستكر من القرآن
والمسقة قل واما السبب
الواصل من السماء الى
الارض فالخس الذي انت
عليه تاخذ به فيعليك الله
ثم ياخذ به رجل فيعاوبه
ثم ياخذ به رجل آخر فيعابوه
ثم ياخذ به رجل فينتطع به
ثم يوصل له فيعابوه فاجبري
بارسول الله باي انت
اصبت ام اخطأت قال
التي صلى الله عليه وسلم
اصبت بعضا واخطأت
بعضا قال فوائه لتحدثني
بالذي اخطأت قال لا تقسم

والثمن ونحوه في رواية معمر ومثله في رواية الزبيدي (قوله اعرها) في رواية سفيان هند ابن
ماجه عبرها بالتشديد وفي رواية سفيان بن حسين فافن له زاد سليمان وكل من اعرها الناس لرويا بعد
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله واما غلظة فلاسلام) في رواية ابن وهب وكذا المعمر والزبيدي غلظة
الاسلام ورواية سفيان كرواية الليث وكذا سليمان بن كثير وهي التي ظهر ترجيحها (قوله فانقرآن
حلاوته تنطف) في رواية ابن وهب حلاوته ولبينه وكذا في رواية سفيان ومعمر وبنيه سليمان بن كثير
في روايته فقال واما العسل والسمن فانقرآن في حلاوة العسل ولين السمن (قوله فالمستكر من القرآن
والمستقل) زاد ابن وهب في روايته قبل هذا واما ما يشكف الناس من ذلك وفي رواية سفيان فلا تأخذ
من القرآن كثيرا وقليل وفي رواية سليمان بن كثير فهم حلة القرآن (قوله واما السبب الخ) في
رواية سفيان بن حسين واما السبب فما انت عليه تعلق فيعليك الله (قوله ثم ياخذ به رجل) زاد سفيان بن
حسين وابن وهب من حديث زاد سفيان بن حسين على مناجلة (قوله ثم ياخذ به) في رواية سفيان بن
حسين ثم يكون من بعد كارجل ياخذ ماخذ (قوله ثم ياخذ به رجل) زاد ابن وهب آخر (قوله فيقطع
به ثم يوصل له فيعابوه) زاد سفيان بن حسين في فعله الله (قوله فاخبرني) بارسول الله باي انت اصبت ام
اخطأت في رواية سفيان هل اصبت بارسول الله او اخطأت (قوله اصبت بعضا واخطأت بعضا) في
رواية سليمان بن كثير وسفيان بن حسين اصبت واخطأت (قوله قال فوائه) زاد ابن وهب بارسول
الله ثم اتفعا (لتحدثني بالذي اخطأت) في رواية ابن وهب بالذي اخطأت وفي رواية سفيان بن عيينة
عند ابن ماجه فقال ابو بكر اقمت عليك بارسول الله لتخبرني بالذي اصبت من الذي اخطأت وفي
رواية معمر مثله لكن قال بالذي اخطأت ولم يذكر الباقي (قوله قال لا تقسم) في رواية ابن ماجه فقال
التي صلى الله عليه وسلم لا تقسم يا ابو بكر ومثله المعمر لكن دون قوله يا ابو بكر وفي رواية سليمان بن
كثير بالذي اصبت واما الذي اخطأت فاني ان يحضره قال الدودي قوله لا تقسم اي لا تكسر عينك فاني
لا اجبرك وقال المطلب فوجه تعبيراي بكر ان اللفظة نعمه من نعم الله على اهل الجنة وكذلك كانت على
بنى اسرائيل وكذلك الاسلام في الاذى وينعمه المؤمنين في الدنيا والآخرة واما اصل فان الله جعله
شفاء للناس وقال تعالى ان القرآن شفاء لما في الصدور وقال انه شفاء ورحمة للمؤمنين وهو حلو على الاسماع
كحلاوة العسل في المذاق وكذلك جاء في الحديث ان في السمن شفاء قال القاضي عياض وقد يكون عبر
اللفظة بذلك لما نطقت العسل والسمن اللذين عبرها بالقرآن وذلك انما كان عن الاسلام والشرعية
والسبب في اللغة الحبلى والعهد والميثاق والذين اخذوا به هذا النبي صلى الله عليه وسلم واحدا بعد واحد
هم الخلفاء الثلاثة وعثمان هو الذي انقطع به ثم اتصل انتهى ملخصا قال المطلب وموضع الخطا في قوله
ثم يوصل له لان في الحديث ثم وصل ولم يذكره (قلت) بل هذه اللفظة وهي قوله له وان سقطت من
رواية الليث عند الاصيل وكروية فهي ثابتة في رواية أبي ذر عن شيوثة الثلاثة وكذا في رواية النسخي
وهي ثابتة في رواية ابن وهب وغيره كاهم عن جونس عند مسلم وغيره وفي رواية معمر عند الترمذي وفي
رواية سفيان بن عيينة عند الساقى وابن ماجه وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد وفي رواية
سليمان بن كثير عند الدارمي وابي عوانة كلهم عن الزهري وزاد سليمان بن كثير في روايته فوصل له
فاتصل ثم بنى المطلب على ما فهمه فقال قال بنى لابي بكر ان خف حيث وقفت الزوايا لا يذكر
الموسول له فان المعنى أن عثمان انقطع به الحبلى ثم وصل لغيره أي وصلت الخلافة لغيره انتهى وقد

عرفت ان اللفظة ثابتة في نفس الخبر فالمتى على هذا ان عثمان كاد ينقطع عن الحاق بصاحبيه بسبب ما وقع له من تلك القضا يا التي انكروها فغير منها باذ طاع الحبل ثم وقعت له الشهادة فاقبل بهم فغير عنه بان الحبل وصل له فاقبل فالتحق بهم فلم يتم في تبين الخطا في التعبير المذكور ما توجهه المهلب والعجب من القاضي عياض فانه قال في الا كمال فيسل خطؤه في قوله فيوصل له وليس في الرؤيا الا انه يوصل وليس فيه الهول ذلك لم يصل لثمان وانما وصلت الخلافه لى وموضع التعجب سكونه عن تعقب هذا الكلام مع كون هذه اللفظة وهي له ثابتة في صحيح مسلم الذي يتكلم عليه ثم قال وقيل الخطا هنا بمعنى الترتيل الى تركت بعضا لم تفسره وقال الاسماعيلي قيل السبب في قوله واخطأ بعضا ان الرجل لما قص على النبي صلى الله عليه وسلم رؤياه كان النبي صلى الله عليه وسلم احق بتعبيرها من غيره فلما طلب تعبيرها كان ذلك خطأ فقال اخطأ بعضا لهذا المعنى والمراد بقوله قيل ابن قتيبة فانه القائل اذ كان فقال اخطأ في مبادرته بتفسيرها قيل ان باءه به وواقعه جامعة على ذلك وتعبه النووي تبعه لغيره فقال هذا فاسد لانه صلى الله عليه وسلم قد اذن له في ذلك وقال اعبرها (قلت) مراد ابن قتيبة انه لم ياذن له بشدء بل بادرو وقال ان ياذن له في تعبيرها فاذن له فقال اخطأ في مبادرته في السؤال ان تتولى تعبيرها الا انه اراد اخطأ في تعبيرك لكن في اطلاق الخطا على ذلك نظر لانه خلاف ما يبادر للسمع من جواب قوله هل اصبت فان اظهار انه اراد الا صا به والخطا في تعبيره لاسكونه التمس التعبير ومن ثم قال ابن التين ومن هذه الاشبه بظاهر الحديث ان الخطا في تأويل الرؤيا اى اخطأ في بعض تأويلك (قلت) ويؤيده توبيخ البخاري حيث قال من لم ير الرؤيا الاول عابرا اذ لم يصب وقيل ابن التين عن ابي محمد بن ابي زياد في مجمل الاسلبي والداودي نحو ما نقله الاسماعيلي ونظفهم اخطا في سؤاله ان يعبرها وفي تعبيرها بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن هبيرة انما كان اخطا لكونه اقسام لغيرها بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان الخطا في التعبير لم يضره عليه وما قوله لا تقسم قضاه انما اذا تفكرت فيما اخطأ به علمته قال والذي يظهر ان ابا بكر اراد ان يعبرها فيسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يروى فغيره ايو بكر بذلك علم نفسه لتقرر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن التين وقيل اخطا لكون المذكور في الروايتين العمل والسمن ففسرهما بشئ واحد وكن ينبغي ان يفسرهما بالقرآن السنة ذكر ذلك عن الطحاوي (قلت) وحكاها الخطيب عن اهل العلم بالتعبير وجرم به ابن العربي فقال قالوا هاتوا بهم ايو بكر فانه جعل السمن والعمل معنى واحدا وهما معنيان القرآن والسنة قال ويحتمل ان يكون السمن والعمل والعلو والعمل ويحتمل ان يكونا الفهم والحفظ وايدان الجوزي ما نسب الطحاوي ما أخرجه احد عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال رأيت في جامعنا كان في احدى اصبعي سمنا وفي الاخرى هلا فالتفهما فلما اصبحت ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأ الكتابين التسوراة والفرقان فكان يقرأهما (قلت) ففسر العمل بشئ والسمن بشئ قال النووي قيل انما لم ير النبي صلى الله عليه وسلم قسم اى بكر لان ابرار القسم مخصوص بها اذ لم يكن هناك مقدرة ولا مشقة ظاهرة فان وجد ذلك فلا يرار ولعل المفسدة في ذلك ما علمه من سبب اخطايع السبب بشئان وهو نقله وتلك الحروب والفتن المترتبة عليه فكمرة ذكرها خوفا وشيوعا ويحتمل ان يكون سبب ذلك انه لو ذكر له السبب لزم منه ان يوجه بين الناس لمبادرته ويحتمل ان يكون خطؤه في ترك تعين الرجال المذكورين فلما برقهم لزم ان يبينهم ولم يؤمر بذلك اذ وقع بينهم لكان نساء على خلافتهم وقد سبق مشيئة الله ان الخلافه تكون على هذا الوجه ترك تعينهم

خشية ان يقع في ذلك مقسدة وقيل هو علم غيب فجاز ان يختص به مخفيه عن غيره وقيل المراد
 قوله اخطأت واسيت ان تعير الرؤيا ما رجعه اظن والظن يخطئ ويصيب وقيل لما اراد الاستبعاد
 ولم يصبر حتى يصاد جازمه ما يستفاد فكان المصحح كالتأديب له على ذلك (قلت) وجيع ما تقدم من
 لفظ الخطا والتوهم والتأديب وغيرهما انما احسبته عن قائله ولست رايا باطلاه في حق الصديق
 وقيل الخطا في خلق عثمان لانه في المنام رأى انه اخذ بالسب فاقطع به وذلك يدل على انخلاعه بنفسه
 وتفسير أبي بكر بانه باخذ به رجل فنقطع به ثم وصل له عثمان قد قتل قهرا ولم يضاع نفسه فالصواب
 ان يحصل وصله على ولاية غيره وقيل يحتمل أن يكون ترك ابرار القسم لما دخل في النفوس لاسيما لمن
 الذي انقطع في يده السبوان كان وصل وقد اختلف في تفسير قوله فقتل معناه قتل وانكره
 انضاض أبو بكر بن العربي فقال ليس معنى قطع قتل اذ لو كان كذلك لشاركه عمر لكن قتل عمر
 لم يكن بسبب العلول بل بجهمة عداوة مخصوصة وقتل عثمان كان من الجهة التي علاها وهي الولاية
 فذلك جعل قتله قاطعا وقوله ثم وصل يعني بولاية على فكان الجبل موصولا ولكن لم يرفه علوا
 كذا قال وقد تقدم البحث في ذلك ووقع في تنقيح الزركشي مانصه والذي انقطع به ووصل له هو
 عمر لانه لما قتل وصل له باهل الثوروى وعثمان كذا قال وهو مبنى على ان المذكور في الخبر من
 الرجال بعد النبي صلى الله عليه وسلم اثنان فقط وهو اختصار من بعض الرواة والافنداء للجمهور ثلاثة
 وعلى ذلك شرح من تقدم ذكره والله اعلم قال ابن العربي وقوله اخطأت بعضا اختلف في تعيين
 الخطا فبيل وجه الخطا نوره على التعبير من غير استئذان واحتمله النبي صلى الله عليه وسلم لمكانه
 منه (قلت) تقدم البحث فيه قال وقيل اخطأ نفسه عليه وقيل لجهلة الدين والعقل معنى واحدا
 وهما معنيان وأيدوه بانه قال اخطأت بعضا أو أصبت بعضا ولو كان الخطا في التقديم في اليسار أو في
 اليمين لما قال ذلك لانه ليس من الرؤيا وقال ابن الجوزى الإشارة في قوله وأسيت وأخطأت تعبيره
 الرؤيا وقال ابن العربي بل هذا لا يلزم لانه يصح ان يرده اخطأت في بعض ما جرى وأصبت في البعض
 ثم قال ابن العربي وأخبرني أبي انه قيل وجه الخطا ان الصواب في التعبير ان الرسول هو اظلمة واليمن
 والعقل القرآن والسنة وقيل وجه الخطا انه جعل السبب الحق وعثمان لم يقطع به الحق وانما الحق
 ان الولاية كانت بالنبوة ثم سارت بالخلافه فانصلت لابي بكر وامرتم اقطع عثمان لما كان ظن به
 ثم صحت براءته فاعلام الله وخلق باسعا وقال وسألت بعض الشيوخ العارفين من تعيين الوجه الذي
 اخطأ فيه أبو بكر فقال من الذي يعرفه وثن كان تقدم أبي بكر بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم للتعبير
 خطا فالتقدم بين يدي أبي بكر تعيين خطئه اعظم وأعظم فالذي يقتضيه الدين والحزم الكعب عن ذلك
 وقال الكرماني انما أقدموا على تعيين ذلك مع كون النبي صلى الله عليه وسلم لم يدعه لانه كان يلزم من
 تعيينه مقسدة انذاك فزادت بعده مع ان جميع ما ذكره وانما هو بطريق الاحتمال ولا يلزم من شيء من
 ذلك في الحديث من القوائد ان الرؤيا ليست لاول عاير كما تقدم تقريره لكن قال ابراهيم بن عبد الله
 الكرماني المعبر لا بشير الرؤيا عن وجهها عبارة عاير ولا خبره وكيف يستطیع مخلوق ان يخبر
 ما كانت نغمة من أم الكتاب غير انه يستحيل ان يتدب في علم التأويل ان لا يتعرض لمسبق اليه
 من لا يشئ في أماته ودينه (قلت) وهذا مبنى على تسليم ان المرأى تنسخ من أم الكتاب على وفق
 ما يبرها العارف وما المانع انها تنسخ على وفق ما يبرها أول عاير وانه لا يستعيا ابرار القسم اذا كان
 فيه مقسدة وفيه ان من قال اقسم لا كفارة عليه لان أبي بكر لم يزد على قوله أقسمت كذا قاله عياض

ورده النووي بان الذي في جميع نسخ صحيح مسلم انه قال قال الله يا رسول الله تعذرتي وهذا صريح
 بين (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الايمان والنذور قال ابن التين فيه ان الامر بارا ان اسم
 خاص بما يجوز الاطلاع عليه ومن ثم لم يرقم أي بكر لكونه سال ما يجوز الاطلاع عليه لكل أحد
 (قلت) فيحتمل أن يكون منعه ذلك لما له بها رواه وان يكون أعلمه بذلك سرا وفيه الخ على تعليم
 علم الروي با على تغييرها وترك اغفال السؤال عنه وفضيلتها لتشمل عليه من الاطلاع على بعض
 القسم أسرار السكائات قال ابن هبيرة وفي السؤال من أي بكر ولا آخر اجواب النبي صلى الله
 عليه وسلم دلالة على انبساط أي بكر معه ودلالة عليه وفيه انه لا يعبر الروي بالاعلام ناصح أمين حبيب
 وفيه ان العابر قد يخطئ وقد يصيب وان العالم بالتعبير ان يسكت عن تغيير الروي أو بعضها عند رجحان
 الكتمان على الذكرو قال المهلب ومعه اذا كان في ذلك عموم فاملو كانت مخصوصة فواحد مثلا فلا بأس
 ان يفهمه ليعلم الصبر ويكون على أهبة من نزول الحادثة وفيه جواز اظهار العالم ما يحسن من العلم
 اذا خلصت نيته وأمن العجب وكلام العالم بالعلم بحضرة من هو أعلم منه اذا أذن له في ذلك فسرهما أو ما قام
 مقامه ووزع منه جواز شمله في الآراء والحكم وان للتليدين رسم على معلمه ان يفهمه الحكم
 (قوله باب تغيير الروي بعد صلاة الصبح) فيه إشارة الى ضعف ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر
 عن سعد بن عبد الرحمن عن بعض علماءهم قال لا تقصص رواية على امرأة ولا تعبر بها حتى تطلع
 الشمس وفيه إشارة الى الرد على من قال من أهل التعبير ان المستحب ان يكون تغيير الروي ما من بعد
 طلوع الشمس الى الرابعة ومن العصر الى قبل المغرب فان الحديث دال على استحباب تغييرها قبل
 طلوع الشمس ولا يخالف قولهم بكونها من قبلها في وقت كراهة الصلاة قال المهلب تغيير
 الروي ما عند صلاة الصبح أولى من غيره من الاوقات لحفظ صاحبها القرب بهده ما قبل ما يعرض له
 نسيانها ولخصوهم العابر وقلة شغفه بالفكرة فيما يتعلق بما يشاء ويعرف الرائي ما يعرض له بسبب
 رويها فيستشرب بالخبر يحد من الشر ويذهب الفكر عما كان في الروي ما يحد عن معصية فكيف
 عنها وما كانت انذارا لآخر فيكون له مرقبا قال فهذا عدة فوائد لتغيير الروي بالانتهار انتهى

ملخصا (قوله حدثنا) في رواية غير أبي ذر حدثني (قوله مؤمل) بوزن مجدهموز (ابن هشام
 أبو هاشم) كذا في ذي عن بعض مشايخه وقال الصواب أبو هشام وكذا هو عند غير أبي ذر وهو
 ممن وافقت كتبته اسم أبيه وكان صهر اسمعيل شخه في هذا الحديث على ابنه ولم يخرج عنه
 البخاري عن غير اسمعيل وقد أخرج البخاري عنه هذا الحديث هنا وما أخرج في الصلاة قبل الجمعة
 وفي أحاديث الانبياء في التفسير عنه هذا السند أطرافا أخرجه أيضا ناسا في آخر كتاب الجنائز عن
 موسى بن اسمعيل عن جرير بن حازم عن أبي رجاء وأخرج في الصلاة وفي التهجود في البيوع وفي بدء
 الخلق وفي الجهاد وفي أحاديث الانبياء وفي الأدب عنه منه بالسند المذكور أطرافا وأخرج مسلم قطعة
 من أوله من طريق جرير بن حازم وأخرجه أحمد عن يزيد بن هرون عن جرير بن شعبة وأخرجه أيضا
 عن محمد بن جعفر غندر عنه عن عوف بن شعامة (قوله حدثنا اسمعيل بن إبراهيم) هو الذي قال له ابن
 عليه وشيخه عوف هو الاعمى أبو رجاء وهو الطاردي وأمه عمران والسند كله بصريون (قوله)
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني مما يكثر ان يقول (لا صحابه) كذا في ذي عن الكشي في قوله
 عن غيره باسقاط يعني وكذا وقع عند الباقين وفي رواية النسقي وكذا في رواية محمد بن جعفر مما يقول
 لا صحابه وقد تقدم في بدء الوحي ما نقل ابن مالك انها معني مما يكثر قال الطبري قوله مما يكثر خبر كان وما

باب تغيير الروي ما بعد
 صلاة الصبح حدثنا
 مؤمل بن هشام أبو هاشم
 حدثنا اسمعيل بن إبراهيم
 حدثنا عوف حدثنا أبو
 رجاء حدثنا سمرة بن
 جندب رضي الله عنه قال
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يعني مما يكثر
 ان يقول لا صحابه هل
 رأى أحد منكم من رويما
 قال

موصولة بكثر صلته والضمير الرجوع الى ما فعل يقول وان يقول قال لي بكثر وهل رأى أحد منكم
هو المقول أي رسول الله صلى الله عليه وسلم كأننا من النفر الذين كثر منهم هذا القول فوضع ما موضع
من تفخيلا وتعظيما لجانسه ونحوه كثر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد تعبير الرواية ولكن له
مشارك في ذلك منهم لأن الاكثار من هذا القول لا يصدر الا ممن تدرب فيه ووثق باسائه كقولك
كلن زيد من العلماء بالتعوي ومثله قول صاحب السجدة ليوستف عليه السلام بشتا بتاويله اننا راك من
الحسين أي من المجدين في صدارة الرواية او علما ذلك جارا ياه معه هذا من حيث البيان وأما من حيث
السحر فيحتال ان يكون قوله هل رأى أحد منكم روايا مبتدأ والخبر مقدم عليه على تاويل هذا القول
بما يكثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قوله ثم أشار الى ترجيح الوجه السابق والمتبادر هو الثاني
وهو الذي اتفق عليه أكثر الشارحين (قوله فيقص) بضم امله وقص القاف (قوله ما شاء الله) في
رواية يزيد فيقص عليه من شاء الله وهو بفتح أو له وضمت القاف وهي رواية التفسير وما في رواية الاولى
للمقصوس ومن في الثانية للقاص ووقع في رواية جرير بن حازم قال بوما قال هل رأى أحد روايا باقلنا
لا قال لكن رأيت الليلة قال الطيبي وجه الاستدلال انه كان يحب ان يبرهن الرواية فاذا قالوا رأينا شيئا كانه
قال انتم ملأوا بتمشيا لكي رأيت وفي رواية أبي خلدة بفتح المعجمة وسكون اللام واسمه خالد بن دينار عن
أبي رجاء عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد بوما قال هل رأى أحد منكم روايا باقلنا حدث
بها قلني حدثت حديثي فقال لي رأيت روايا فاسمعوا مني أخرجه أبو عوانة (قوله وانه قال لنا ذات غداة)
انقلنا ان زيدا وهو من اضافة الشيء الى اسمه وفي رواية جرير بن حازم عنه كان اذا صلى صلاة أقبل علينا
بوجهه وفي رواية يزيد بن هرون عنه اذا صلى صلاة الغداة وفي رواية وهب بن جرير عن أبيه عندهم
اذا صلى الصبح وبه ظهر مناسبة الترجمة وذكر ابن أبي حاتم عن طريق يزيد بن علي بن الحسين بن علي
عن أبيه عن جده عن علي قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما صلاة الفجر فجلس الحديث
بطوله نحو حديث سمرة والراوية من زيد ضعيف وأخرج أبو داود والنسائي من حديث الأعرج
عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا انصرف من صلاة الغداة يقول هل رأى أحد الليلة
رويا وأخرج الطبراني بسند جيد عن أبي أمامة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلاة
الصبح فقال اني رأيت الليلة روايا مني حتى فاعلموا هذا كحديثنا فيه اشياء يشبه بعضها ما في حديث
سمرة لكن يظهر من سياقه انه حديث آخر فان اوله اني رأيت رجلا فاخذ بيدي فاستبغني حتى اني جيتلا
طوبلا وصرقا الى اذفة قلت لانه طبع فقال اني سأسهلك ففعلت كذا وسمعت قدمي وضعتها
على دجاجة حتى استويت على سواء الجبل ثم اطلقنا فاذا نحن برجال نساء مشقة اسدناهم
قلت من هؤلاء قال الذين يقولون مالا يعلمون الحديث (قوله انه اني الليلة) بالنصب (قوله
آتيان) في رواية هروزة عن عوف عن عبد ابن أبي شيبه أن ثمان أو ثمان بالشتا وفي رواية جرير
رأيت رجلين أتيا في حديثي لي رأيت ملاءميين وسباني في آخر الحديث انهما جبريل وميكائيل
(قوله وانهما ابتغاني) بموحدة ثم مشددة وبعد العين المهملة مثلثة كذا لاكثر وفي رواية
الكتيبة في شون ثم موحدة ومعنى ابتغاني أرسلاني كذا قال في الصحاح عنه وابنته أرسلته
قال ابتغته اذا ناره واذ به وقال ابن هيرة معنى ابتغاني أخطاني ويحتمل ان يكون رأى في المنام
انهمما انقطاعا رأى على رأى في المنام وصفه بعد انفاق على ان منامه كاليفظة لكن لما رأى مثالا
كشفه التعديل على انه كان مناما (قوله واني اطلقت معهما) زاد جرير بن حازم في روايته الى

فقص عليه ما شاء الله أن
يقص وانه قال لنا ذات
غداة انه أتاني الليلة آتيان
وانهما ابتغاني وانهما
قالا لي اطلق واني اطلقت
معهما

الى الارض المقدسة وهذا جدالى ارض فضاء وارض مستوية وفى حديث على فاطماتى الى السماء
(قوله) وانما اتيانا على رجل مضطجع **(في رواية جبرير مستلق على قفاه)** **(قوله)** واذا آخر قائم عليه
 بصخرة **(في رواية جبرير بفهر أو صخرة وفى حديث على ضرورت على ملك وامامه آدمى وبسند الملائكة)**
 صخرة يضرب بها هامة الادمى **(قوله جهوى)** يفتح اوله وكسر الواو اى يفتح على هوى بالفتح
 هوى هو باسطة الى اسفل وضبطه ابن التين ضم اوله من الياحى وقال الهوى من هذوهوى بفتح
 الواو من قرب **(قوله)** بالصخرة لراسه فيفتح **(بفتح)** وله رسكون المثلثة وفتح اللام بعدها غين
 معجمة لاء اى يشدنه وقد وقع فى رواية جبرير فيشدخ والتشدخ كسر الشئ الاجوف **(قوله)** فيشدده
 الحجر **(بفتح)** الملهة ثلثين منها ما هاء ساكنة وفى رواية الكشميهنى فينادى بهن زين بدل الهاء من وفى
 رواية النسي وكذا هوى فى رواية جبرير بن حازم فيشدها بجاه ثم همزة وكل معنى والمراد انه دفعه من علو
 الى اسفل ويشدها اذا انحط والهمزة تبدل من الهاء كثيرا وتنادى اندحرج وهو معناه **(قوله)** ههنا
 اى الى جهة الضارب **(قوله)** فينبع الحجر **(اى الذى روى به)** **(فاخذه)** **(في رواية جبرير)** فاذا ذهب
 لياخذه **(قوله)** فلا يرجع اليه **(اى الى الذى شدخ راسه)** **(قوله)** حتى يصح راسه **(في رواية جبرير)** حتى يلتئم
 وعند احداده راسه كما كان وفى حديث على بفتح معناه جانيا **(قوله)** ثم يعود عليه **(في رواية جبرير)** يعود اليه
(قوله) مثل ما فعل به مرة الاولى **(قوله)** كذا لاءى خذوا النسي وغيرهما وكذا فى
 رواية النضر بن شبيب عن عوف عند ابي هو انة المرة الاولى وهو المراد بالرواية الاخرى وفى رواية جبرير
 فيصنع مثل ذلك قال ابن العربي جعل العقوبة فى راس هذه التومة عن الصلاة النوم موضعه الراس
(قوله) اطلق اطلقى كذا فى المواضع كلها بالتكرير وسقط فى بعضها التكرار لبعضهم وامافى رواية
 جبرير فليس فيها سبعان الله وفيها اطلق مرة واحدة **(قوله)** فاطلقنا فاتيانا على رجل مستلق لقفاه
 واذا آخر قائم عليه بكتوب من حديث **(تقدم فى الجنازة)** ضبط الكلوبو بيان الاختلاف فيه ووقع فى
 حديث على فاذا انا بكتوب وامامه آدمى وبسند الملك كلوب من حديثه فيشده الى ايمن فيشقه الحديث
(قوله) فيشرشر شدة الى قفاه **(اى)** يقطع شفاوا الشدق جانب القم وفى رواية جبرير فيشدخه فيشقه
 فيشقه حتى يبلغ قفاه **(قوله)** ومنخره **(كذا بالافراد وهو المناسب فى رواية جبرير ومنخره بالثنية)**
(قوله) فانور بمقال او رجاء فيشقى **(اى)** يدل فيشرشر وهذه الزيادة ليست عند محمد بن جعفر **(قوله)**
 ثم يتحول الى الجانب الاخر **(الخ)** انخره فى رواية جبرير بن حازم ولقظه ثم يفرجه فيشدخه فى شقه
 الاخرى ويلتئم هذا الشق فهو يفتح ذلك به قال ابن العربي شرشر شدة الكلاب انزال العقوبة
 بعمل المعصية وعلى هذا تجري العقوبة فى الاخرة بخلاف الدنيا ووقت هذه القصة مقدمة فى
 رواية جبرير على قصة ابنى شدخ راسه قال السكرمانى الواو لا ترتبوا الاختلاف فى كونه مستقيا
 وفى الاخرى مضطجعا والآخر كان جالسا فى الاخرى قائما يعمل على اختلاف حال كل منهما **(قوله)**
 اتيانا على مثل التنور **(في رواية محمد بن جعفر)** مثل بناء التنور زاد جبرير اعلاه ضيق واسفله واسع
 وقد تحته نارا كذا فيه بالنصب ووقع فى رواية احدثت وقد تحته نار المرفوع وهى رواية ابي خذو عليها
 انصر الجدي فى جمعه وهو واضح وقال ابن مالك فى كلامه على مواضع من البخارى وقد تحته نارا
 بالنصب على التمييز وسندى وقد اى ضمير عائد على النقب كقولك مريت بامرأة يتضوع من
 اودانها طيبا والقد يبر يتضوع طيب من اودانها فكانه قال وقد ناره تحته فيصح نصب نارا
 على التمييز قال ويجوز ان يكون فاعل وقد موسولا بعتنه فعقدت وقت صلته دالة عليه لوضوح

وانما اتيانا على رجل مضطجع
 مضطجع واذا آخر
 قائم عليه بصخرة واذا
 هوى هوى بالصخرة
 لراسه فيشدخ راسه فيشدده
 الحجر ههنا فأتبع الحجر
 فيأخذه فلا يرجع اليه
 حتى يصح راسه كما كان
 ثم يعود عليه فيفعل به مثل
 ما فعل به مرة الاولى قال قلت
 لهما سبحان الله ما هذان
 قال قالنى اطلق اطلق
 فاطلقنا فاتيانا على رجل
 مستلق لقفاه واذا آخر قائم
 عليه بكتوب من حديث ادا
 هو اى احدثنى وجهه
 فيشرشر شدة الى قفاه
 ومنخره الى قفاه وعنده
 الى قفاه قال وربما قال أبو
 رجاء فيشقى قال ثم يتحول
 الى الجانب الاخر فيفعل به
 مثل ما فعل بالجانب الاول
 فما يفرغ من ذلك الجانب
 حتى يصح ذلك الجانب
 كما كان ثم يعود عليه فيفعل
 مثل ما فعل المرة الاولى قال
 التنور قال

واحببته كان يقول فاذا
فيه لفظ واسوات قال
فاطلمنا فيه فاذا فيه رجال
ونساء وعرا واذا هم بأيهم
طب من أسفل منهم فاذا
أناهم ذلك اللفظ ضوضوا
قال قلت لهما ما هؤلاء قال
قالا اني اطلق اطلق قال
فاطلمنا قاتينا على نهر
حببت أنه كان يقول آخر
مثل الدم واذا في النهر
رجل سابع يسبح واذا
على شطآن النهر رجل قد جعب
عنده حجارة كثيرة واذا
ذلك السابح يسبح ماسيح
ثم بأي ذلك الذي قد جعب
عنده الحجارة ففقر له
فاه فاقامة حجارة فيطلق
يسبح ثم يرجع اليه كلما
رجع اليه فقر له فاه فاقمه
حجارة قال قلت لهما
ما هذا ان قال قال اطلق
اطلق قال فاطلمنا قاتينا
على رجل كرم به المرأة
ك كرمه ما أتراه ورجلا
مرأة فاذا عنده نار يحشها
ويسعى حولها قال قلت
لها ما هذا قال اطلق
اطلق فاطلمنا قاتينا على
روضة معشمة فيها من كل
لون الربيع واذا بين نهري
الروضة رجل طويل
لا كأري رأيه طولاني
السما واذا حول الرجل
من أكثر ولدان رأيتهم قط

المعنى والتقدير يشوق قد انتهى بحته نار او هو على التبيين ايضا وذكر لطف الموصول في مثل هذا هذه
شواهد **(قوله)** واحببته كان يقول فاذا فيه لفظ واسوات في رواية جرير فجب قد بدى بناء التنوير
وفيه رجال ونساء **(قوله)** واذا هم بأيهم طب من أسفل منهم فاذا أناهم ذلك اللفظ ضوضوا بغير همزة
للا كثر وسعى الهمز أي دفعوا أصواتهم مختلطة ومنهم من سهل الهمزة قال في النهاية الضوضاء أصوات
الناس ولفظهم وكذا الضوضى بلاهاه مقصور وقال الجهمدى المصدر بغير همز وفي رواية جرير
فاذا انقربت ارتفعوا حتى كادوا ان يخرجوا فاذا اجسدت رجوا وعسدا جذا فاذا أو قد بدت بدل انقربت
(قوله) قاتينا على نهر حببت أنه كان يقول آخر مثل الدم في رواية جرير بن حازم على نهر من اديم ولم
يقبل حببت **(قوله)** سابع يسبح بفتح أو وهو سكن المهملة بعدها موحددة مقبوضة ثم طاء مهملة أي
بجوزم **(قوله)** يسبح ماسيح بفتحين والموحدة خفيفة **(قوله)** ثم بأي ذلك الذي فاعل ياتي وهو السابح
وذلك في موضع نصب على المفعولية **(قوله)** ففقر **(قوله)** ففتح أو وهو سكن الفاء وفتح القين المعجمة
بعدها راء أي ففقره وزنه ومعناه **(قوله)** كلما رجع اليه في رواية المشي كل رجع اليه
ففقره فاه ووقع في رواية جرير بن حازم فاقبل الرجل الذي في النهر فاذا أراد ان يخرج رى الرجل
يحجر في فيه وردده حيث كان ويجمع بين الراي وبين انه اذا أراد ان يخرج ففقر فاه وانه يلقيه الحجر
يرميه باه **(قوله)** كرم به المرأة بفتح الميم وسكون الراء وهمزة ممدودة بعدها هاء تانيث قال ابن
الدين أصل المرأة تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت الفاء وزنه فعلة **(قوله)** ك كرمه ما أتراه
رجلا مرأة بفتح الميم أي قبيح المنظر **(قوله)** فاذا عنده نار في رواية يحيى بن سعيد ان اطلق عن عوف
عند الاسماعيل عند نادر **(قوله)** يحشها بفتح أو وهو ضم الحاء المهملة وتشديد الشين المعجمة من
الثلاثي وحكى في المطالع ضم أو له من الراي وفي رواية جرير بن حازم يحشها يسكون الحاء وضم
الشين المعجمة المكررة **(قوله)** ويسعى حولها في رواية جرير بن حازم وهو تقير يحشها قال الجوهري
حششت النار احشها حشا او قدتها وقال في التهذيب حششت النار بالحطب ضمنت ما تفرق من الحطب
الى النار وقال ابن العريش حش ناره حركها **(قوله)** قاتينا على روضة معشمة بضم الميم وسكون المهملة
وكسر المثناة وتخفيف الميم بعدها هاء تانيث ولبعضهم بفتح المثناة وتشديد الميم قال اعتم البيت اذا
اكتهل ونخلة عتيمة طويلة وقال الداودي اعتمت الروضة غطاها بالحصب وهذا كاه على الرواية تشديد
الميم قال ابن التين ولا يظهر للتخفيف حوجه قلت الذي يظهر انه من العتيمة وهو شدة الظلام فوصفها
بشدة الخضرة كقولهم تعالى مداهمنا وضبط ابن طال روضة معشمة بكسر القين المعجمة وتشديد
التون ثم نقل عن ابن دريد واداغ ومن اذا كثر شجره وقال الخليل روضة قناء كثيرة العشب
وفي رواية جرير بن حازم روضة خضراء اذا فيها شجرة عظيمة **(قوله)** من كل لون الربيع كذا الاكثر
وفي رواية الكشميه نور بفتح التون وبراه بدل لون وهي رواية النضر بن شبل عند أبي عوف والنور
بالفتح الزهر **(قوله)** واذا بين نهري الروضة بفتح الراء وكسر الياء التحانية تنيثه ظهور في رواية
يحيى بن سعيد بن ظهري وها معني والمراد وسطها **(قوله)** رجل طويل زاد النضر قائم **(قوله)** لا اكاد
ارى راسه طولا بالنصب على التبيين **(قوله)** واذا حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط قال
الطبري اصل هذا الكلام واذا حول الرجل ولدان ما رايت ولدا ناطا أكثر منهم وظهر قوله بعد ذلك
أروضة قط أعظم منها ولما كان هذا التوكيد يتضمن معنى النسب جائز زيادة من وفط التي
تختص بالماضي المنسني وقال ابن مالك جاز استعمال قط في المثبت في هذه الرواية وهو جائز وغفل

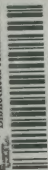
به الى يوم القيامة وفي رواية موسى بن اسمعيل في او اخر اخطأ نزل الرجل الذي رأته بشق شدة فكدب قال ابن مالك لا بد من جعل الموصوف الذي هنا المصنف كالحام حتى جاز دخول الفاء في خبره أي المراد هو أمثاله كذا خسه الكرماني ولفظ ابن مالك في هذا شاهد على ان الحكم قد يستحق بجزء العلة وذلك ان المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره الا اذا كان شيئا من الشرطية في العموم واستقبال ما يتبعه المعنى نحو الذي يأتي في فكره ولو كان المقصود بالذي معبارة من التشابه بين وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمنع دخوله على اخبار المبتدأ آت المقصود بها التعيين نحو زيد فمكرم لم يجر فكذا الذي لا يجوز الذي يأتي اذا قصدت به معينا لكن الذي يفي عند قصد التعيين شيه في اللفظ بالذي يأتي عند قصد العموم فجاء دخول الفاء جلا تشبيهه على التشبيه وظهيره قوله تعالى وما اسألكم يوم التقي الجمان فياذن الله فان مدلول ما معين ومدلول اسألكم ما مضى الا انه روي فيه التشبيه القليل لشيء هذه الآية قوله تعالى وما اسألكم من مصيبة قبها كسبت ايدكم فاجري ما في مصاحبة الفاء مجرى واحد انتهى قال الطبري هذا كلام متين لكن جواب المسكين تفصيل تلك الرواية المتعددة المبهمة لا بد من ذكر كريمة التفصيل او تقديرها فالفاء جواب امم قال والفاء في قوله قالوا لاد الناس جاز دخولها على الخبر لان الجمله معطوفة على مدخول ما في قوله اما الرجل وقد قصدت الفاء في بعض المخرجات نظر الى ان اما لما حدثت حدثت مقتضاها ولا هما جاز وبالله التوفيق وقوله تفصيل بالتحفيف لا كثر وبعضهم بالتشديد ولما استحق التعذيب لما يشاء من تلك الكذبة من المفاسد وهو فيها معتاد غير مكره ولا ملجأ قال ابن هبيرة لما كان الكاذب باعد انفسه وعينه لسانه على الكذب بروج باطله وقت المشاركة بينهم في العقوبة (قوله في مثل بناء التنوير) في رواية جبريرو الذي رأته في النقب (قوله فهم الزناة) مناسبة المعرى لهم لاسحقاقهم ان يفضحوا لان عاداتهم ان يستترا في الخسوة فزعموا بالهتك والحكمة في اتيان العذاب من محنتهم كون جنايتهم من اعضائهم السفلى (قوله فانه اكل الربا) قال ابن هبيرة انما عوقب اكل الربا بسبب احتسه في النهي الاجر والقيامه بالحجارة لان اصل الربا جري في الغصب والذهب احر واما اقام الملك له الحجر فانه اشارة الى انه لا يفي عنه شيئا وكذلك الربا فان صاحبه يتخيل ان ماله يزداد والله من ورائه محقه (قوله الذي عند النار) في رواية السكيتي عنده النار (قوله خازن جهنم) انما كان كريمة الروية لان في ذلك زيادة في عذاب اهل النار (قوله واما الرجل الطويل الذي في الروضة فانه ابراهيم) في رواية جبريرو الذي في أصل الشجرة ابراهيم وانما اختص ابراهيم لانه ابو المسلمين قال تعالى صلوا اليكم ابراهيم وقال تعالى ان اولي الناس بابراهيم للذين اتبعوه الآية (واما الولدان الذين حوله فكل مولود مات على الفطرة) في رواية النضر ابن شميل ولد على الفطرة وهي أشبه بقوله في الرواية الاخرى وأولاد المشركين وفي رواية جبريرو قالوا لاد الناس لم أر ذلك الا في هذه الطريق ووقع في حديث أي امامة الذي نهت عليه في أول شرح هذا الحديث ثم اطاعة فاذا نحن بجوارو غلمان يلعبون بين نهرين فقلت ما هو لاد قال ذرية المؤمنين (قوله فقال بعض المسلمين) لم أقف على اسمه (قوله وأولاد المشركين) تقدم البحث فيه مستوفى في او اخر اخطأ نزل وظاهر انه صلى الله عليه وسلم الحقه باولاد المسلمين في حكم الآخرة ولا يجارض قوله هم من آبائهم لان ذلك حكم الدنيا (قوله واما القوم الذين كانوا شطرا منهم حسن وشرطا منهم قبيح فاتهم قسوم غلطوا عملا صالحا وآخر سيئا تجاوز الله عنهم

الذين في مثل بناء التنوير
فهم الزناة والزواني واما
الرجل الذي أئمت عليه
يسبح في النهر وبقسم
الحجارة فانه اكل الربا
واما الرجل الكرمي المرأة
الذي عند النار عتسها
وبسبب حوله فانه ملك
خازن جهنم واما الرجل
الطويل الذي في الروضة
فانه ابراهيم صلى الله عليه
وسلم واما الولدان الذين
حوله فكل مولود مات على
الفطرة قال وقال بعض
المسلمين يا رسول الله
وأولاد المشركين فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأولاد المشركين
وأما القوم الذين كانوا شطرا
منهم حسن وشرطا منهم
قبيح فاتهم قسوم غلطوا
عملا صالحا وآخر سيئا
تجاوز الله عنهم

وكلن في هذه الرواية تامة والجملة حاله في رواية ابن حازم في روايته والدار الأولى التي دخلت دار عامة المؤمنين وهذه الدار دار الشهداء أو بأجريل وهذا مكي كاتيل في حديث أبي أمامة ثم أخلقنا فإذا نحن برجال ونساء أقبح مني منظر أو أفتقر بحا ككأنهم يحجم المسراحيق قلت ماهو لاه قال هو لاه الزاوي والزنا ثم أخلقنا فإذا نحن بموتى أشد مني افتقا أو أفتقر بحا قلت ماهو لاه قال هو لاه مسوق أفتقرنا ثم أخلقنا فإذا نحن برجال نيام تحت ظلال الشجر قلت ماهو لاه قال هو لاه مسوق المسلمين ثم أخلقنا فإذا نحن برجال أحسن مني وجهاً وأطيبه ريحاً قلت ماهو لاه قال هو لاه الصدوقون والشهداء والهيال في الحديث وفي هذا الحديث من القوائد أن الأمر عرق مراراً بقطعة ومنام على أنها مشي وفيه أن بعض المعصاة بدون في البرزخ وفيه نوع من تلخيص العلم وهو أن جميع القضايا باجتهالهم يفسرها على الولاء ليجتمع تصور هاهنا الفهم والتعذر من النوم عن الصلاة المكتوبة وعن رفض القرآن لمن يحفظه وعن الزنا أو كل الر باوته والكذب وإن الذي له قصر في الجنة لا يجرم فيه وهو في الدنيا بل إذا مات حتى النبي والشهد وفيه الحث على طلب العلم واتباع من يلتزم منه ذلك وفيه فضل الشهداء إذا قدم في الأسراء أنه رأى آدم في السماء الدنيا وأما كل كمثل ذلك لكنه يرى نسبته من أهل الخير ومن أهل الشر فضعفوا بيبي مع أن منزلته هو في عليين فإذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته وفيه أن من استوت حسناته وسيئاته تبعوا رزاقه عنهم اللهم تجاوز عنا رجلاً يا أرحم الراحمين وفيه أن الاهتمام بأمر الرؤيا بالسؤال عنها وفضل تعبيرها واستيعاب ذلك بعد صلاة الصبح لانه الوقت الذي يكون فيه البال مجتمعاً وفيه استقبال الإمام أصحابه بعد الصلاة إذا لم يكن بعد الواتبة وأراد أن يظلمهم أو يفتهم أو يحكم بينهم وفيه أن نزل استقبال القبلة لا يقال عليهم لا يكره بل يشرع كالتطيب قال الكرماني مناسبة العيوب بالذكورة وفيه الجبايات ظاهرة الزنا ففهمنا فها هو بيانه أن العري فضيحة كالزنا والزاني من شأنه طلب الحياطة فناسب التنسور وهو خائب حذر حال الفعل كان تحته النار وقال أيضاً الحكمة في الاقتصاد على من ذكر من المعصاة دون غيرهم أن العقوبة تتعلق بالقول أو الفعل فالأول على وجود ما لا يبنى منه أن يقال والثاني ما يبنى وإماماً في ذلك لكل منهم مثال بنه به على من صداه كانه بمن ذكر من أهل التواب وانهم أربع درجات التي ودرجات الأمانة أعلاها الشهداء وثانيها من بلغ وثالثها من كان دون البالغ انتهى ملخصاً في خاتمة الشتمل كتاب التعبير من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثاً الموصول منها اثنتان ونحوها والبقية ما بين معلق ومتابعة المكر منها قبله وفيها ماضى خمسة وسبعون طريقاً والبقية خاصة واقفة مسلم على تخريجها الأحاديث أبي سعيد إذا رأى أحدكم الرؤيا بها وحديث الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين حديث حكومة من ابن عباس وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث من تعلم ومن استمع ومن سمع وحديث ابن عمر من أقرى القرى أن يرى عينه ما لم ترو فيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

تم الجزء الثاني عشر ويليّه الجزء الثالث عشر أوله كتاب الفتن

Bibliotheca Alexandrina



0408019